كتاب الأشباه والنظائر في النحو
للإمام العالم العلامة السيوطي
رحمه الله تعالى رحمة واسعة

ايا صوفيه

٤٤٤٢ يازما ايسن

٤٠٥

تملكه العبد الفقير إلى مولاه القدير
السيد أبو المواهب العبد الحلبي المعروف
بعرضي زاده

في الاستخدام لبعضهم
واستخدموا العين مني وهي جارية
وكم سمحت بها أيام عسرهم
أريتها لبعضهم

ترى هل يعيد الدهر ما مرّ بيننا
وهل هو يعيد القرب عنا لزاهد

لبعضهم في الكشاف
إن التفاسير في الدنيا بلا عدد
وليس فيها لعمري مثل كشاف
إن كنت تبغي الهدى فالزم قراءته
فالجهل كالداء والكشاف كالشافي

لابن دانيال
قل للغصن الأراك وجيدك يحكي
قد صحبوبني ولم تخشَ مني
أنا المولى غفلت عنها فأنت
ما تطلعت أنت منها التثني

لابن الحنبلي في الاكتفاء حظ ... قلت
كم جاد سعدًا فكري وسوى طبعك آلكم
على مخدّ المعاني وما كلفني اذا لم

معمى في عمر
لاحت الشمس على جبل حمد منها سوى نصف حجر
فبدت لي كما الحبيب حسن يخجل البدر إذا البدر قمر

Mikro Film Arşivi 5122

شرح كتاب الأشباه والنظائر في النحو

٩ع

٤٤٤٢

قد وقف هذه النسخة الجميلة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم
مالك البر والبحر خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان
السلطان الغازي محمود خان وقفاً صحيحاً شرعياً
لمن نظر وتأمل وعلم واستكمل أثابه الله تعالى
عليه وأنا حرره الفقير أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف
الحرمين الشريفين غفر لهما

[illegible] التقسيمات الأربعة
قال بعضهم كان الظاهر إسقاط التاء من الأربعة لأن الموصوف مؤنث
أجيب بأنه ذكر في شرح التسهيل أن اعتبار لحوق التاء بعدة الأعداد
وعدم لحوقها إنما يكون بالنظر إلى واحد المعدود لا إلى لفظ المعدود
فإن كان المعدود جمعاً واحده مؤنث غير العلم حذفت التاء منه نحو ثلاث عيون
وإن كان مذكراً أثبت التاء سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث نحو ثلاث حمامات في جمع حمام أو لم يكن [illegible] انتهى
التلويح
حسن جلبي عفا

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن يا كريم
سبحان الله المنزه عن الأشباه والنظائر والحمد لله المتفضل بغفران
الكبائر والصغائر ولا إله إلا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضمائر
والله أكبر من أن يضاف إليه سمة حدث أو يحاط بإشارة مشير أو عبارة
عابر ولا حول ولا قوة إلا بالله في جميع الموارد والمصادر والصلاة والسلام
على رسوله محمد المنسوب إليه جميع الفضائل والمفاخر المذكور في كتب الله
بأشرف الأسماء والألقاب والنعوت والمآثر وعلى آله الطيبين المآثر
وصحبه النجوم الزواهر أما بعد فإن فنون العربية على اختلاف
أنواعها هي أول فنوني ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها أسمري وشجوني
طالما أسهرت في تتبع شواردها عيوني وأعملت فيها بدني إعمال المجد
ما بين قلبي وبصري ويدي وظنوني ولم أزل من زمن الطلب أعتني
بكتبها قديما وحديثا وأسعى في تحصيل ما دثر منها طلبا حثيثا
إلى أن وقفت منها على الجم الغفير وأحطت بغالب الموجود مطالعة
وتأملا بحيث لم يفتني سوى النذر اليسير وألفت فيها الكتب
المطولة والمختصرة وعلقت التعاليق ما بين أصول وتذكرة واعتنيت
بأخبار أهلها وتراجمهم وإحياء ما دثر من معالمهم وما رووه أو
رووه وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والأقوال وصححه للناس
أو خطؤوه وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم وأمرائهم
من مناظرات ومحاورات ومجالسات ومذاكرات ومدارسات
ومسايرات وفتاوى ومراسلات ومعاياة ومحاجات وقواعد ومآخذ
وضوابط وتقاسيم وفوائد وفرائد وغرائب وشوارد حتى اجتمع عندي
من ذلك جملة ودونتها رزما ما بين أواخر وأوائل وفرجل وكان مما سودت
من ذلك كتاب طريف لم أسبق إلى مثله وديوان منيف لم ينسج ناسج على
شكله ضمنته القواعد النحوية ذوات الأشباه والنظائر وخرجت
عليها الفروع السائرة سير المثل السائر وأودعته من الضوابط والاستثناءات
جملا عديدة ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والألغاز كل فريدة
ولم يكن انتهى المقصود منه إلى الحاق وأسود بالتسطير جميع ما ارتصد
له من بياض الأوراق فجلسته بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون

والمطالعون ثم قدر الله أني افتقدته بفقده فإنا لله وإنا إليه
راجعون فاستخرت الله تعالى في إعادته ثانيا والعود إن شاء
الله تعالى أحمد وعزمت على تحريره طالبا من الله سبحانه المعونة فهو
أجل من في المهمات يقصد واعلم أن الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب
الأول أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون
فيه وألفوه من كتب الأشباه والنظائر وقد ذكر الإمام الزركشي في
أول قواعده أن الفقه أنواع أحدها معرفة أحكام الحوادث نصا
واستنباطا وعليه صنف الأصحاب تعاليقهم المبسوطة على مختصر المزني
الثاني معرفة الجمع والفرق ومن أحسن ما صنف فيه كتاب الشيخ أبي محمد
الجويني الثالث بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد وأحسن
شيء فيه كتاب السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين بن القماح
وقد يقوى التسلسل في بناء الشيء على الشيء على الشيء ولهذا قال الرافعي في
مثله وهذه سلسلة طولها الشيخ الرابع المطارحات وهي مسائل عويصة
يقصد بها تنقيح الأذهان الخامس المغالطات السادس الممتحنات السابع
الألغاز الثامن الحيل وقد صنف فيه أبو بكر الصيرفي وابن سراقة وأبو حاتم
القزويني وغيرهم التاسع معرفة الأفراد وهو معرفة ما لكل من الأصحاب
من الأوجه الغريبة وهذا يعرف من كتب الطبقات العاشر معرفة الضوابط
التي تجمع جموعا والقواعد التي ترد إليها أصولا وفروعا وهذا أنفعها وأعمها وأكملها
وأتمها وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو أصول الفقه
على الحقيقة انتهى وهذه الأقسام أكثرها اجتمعت في كتاب الأشباه
والنظائر للقاضي تاج الدين السبكي ولم يجتمع في كتاب سواه وأما قواعد الزركشي
فليس فيها إلا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب الأشباه والنظائر للإمام
صدر الدين بن الوكيل ولم يكمله وقد قصد السبكي بكتابه تحرير كتاب
ابن الوكيل بإشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته فأول من فتح هذا
الباب سلطان العلماء شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام في قواعده الكبرى
والصغرى وألف الإمام جمال الدين الإسنوي كتابا في الأشباه والنظائر
لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو خمس كراريس مرتب على الأبواب
وله كتابان في قسم من هذا النوع وهما التمهيد في تخريج الفروع الفقهية
على القواعد الأصولية والكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية على القواعد

النحوية وهذان العلمان مما تضمنه كتاب القاضي تاج الدين السبكي
وألف الإمام سراج الدين بن الملقن كتاب الأشباه والنظائر مرتبا على الأبواب
وهو فوق كتاب الإسنوي ودون ما قبله والفت كتاب الأشباه
والنظائر مرتبا على أسلوب آخر يعرف من راجعه وهذا الكتاب الذي
شرعنا في تحريره في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين الذي في الفقه
فإنه جامع أكثر الأقسام وصدره يشبه قواعد الزركشي من حيث إن القواعد
مرتبة على حروف المعجم وقد قال الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن محمد
الأنباري في كتابه نزهة الألبا في طبقات الأدبا علوم الأدب ثمانية
اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار
العرب وأنسابهم قال وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما علم الجدل
في النحو وعلم أصول النحو يعرف به القياس وتركيبه وأقسامه من قياس
العلة وقياس الشبه وقياس الطرد إلى غير ذلك على حد أصول الفقه فإن
بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لأن النحو معقول من منقول كما أن الفقه
معقول من منقول وقال الزركشي في أول قواعده وكان بعض المشايخ
يقول العلوم ثلاثة علم نضج وما احترق وهو علم النحو والأصول وعلم لا نضج
ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه
والحديث انتهى وهذا الكتاب بحمد الله يشتمل على سبعة فنون الأول
فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على
حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء
والتتبع والتحقيق واستوعبت القول فيه وأوردت في ضمن كل قاعدة ما للأئمة
العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب واعتراض وانتقاد وجواب
وإيراد وطرزتها بما عثرت عليه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية
والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية وتراكيب الجمل التي تعا سفهم المروية
وحشوتها بالفوائد ونظمت في سلكها فرائد القلائد الثاني فن الضوابط
والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على الأبواب لاختصاص كل ضابط ببابه
وهذا هو أحد الفروق بين الضابط والقاعدة لأن القاعدة تجمع فروعا
من أبواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد وقد يختص القاعدة بالكتاب
وذلك إذا كانت أمرا كليا منطبقا على جزئياته وهو الذي يعبرون عنه
بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا أيضا يذكر في هذا الفن لا في الفن الأول

وقد

وقد يدخل في الفن الأول قليل من هذا الفن وكذا من الفنون الآتية إذا اقتضى
الحال ذلك الثالث فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد ألفت فيه قديما
تأليفا لطيفا يسمى بالسلسلة كما سمى الجويني تأليفه في الفقه بذلك وألف
الزركشي كتابا في الأصول كذلك وسماه سلاسل الذهب الرابع فن الجمع والفرق
الخامس فن الألغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات وجمعتها كلها في فن لأنها متقاربة
كما أشار إليه الإسنوي في أول الألغاز السادس فن المناظرات والمجالسات
والمذاكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات
والمكاتبات السابع فن الأفراد والغرائب وقد أفردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون
كل فن من السبعة تأليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب الأشباه والنظائر
فدونك تأليفا تشد إليه الرحال ويتنافس في تحصيله فحول الرجال وإلى الله سبحانه
الضراعة أن ييسر لي فيه نية صحيحة وأن يمن فيه بالتوفيق للإخلاص وأن يصفح
عما بذلت فيه من تعب الجسد والقريحة فهو الذي لا يخيب راجيه ولا يرد داعيه
قال أبو القاسم الزجاجي في أماليه حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري
ثنا أبو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي ثنا سعيد بن مسلم
الباهلي ثنا أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤلي قال دخلت على علي بن أبي طالب
رضي الله عنه فرأيته مطرقا متفكرا فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين فقال إني
سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية فقلت
إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إلي
صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما
أنبأ عن المسمى والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم
ولا فعل ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا أبا الأسود أن
الأشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وإنما يتفاضل العلماء في معرفة
ما ليس بظاهر ولا مضمر قال أبو الأسود فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه فكان
من ذلك حروف النصب فذكرت منها إن وأن وليت ولعل وكأن ولم أذكر
لكن فقال لي لم تركتها فقلت لم أحسبها منها فقال بل هي منها فزدتها قال
ابن عساكر في تاريخه كان أبو إسحاق إبراهيم بن عقيل النحوي المعروف بابن الكبري
يذكر أن عنده تعليقة أبي الأسود الدؤلي التي ألقاها عليه علي بن أبي طالب
وكان كثيرا ما يعد بها أصحاب الحديث إلى أن دفعها إلى الفقيه أبي العباس أحمد
بن منصور المالكي وكتبها عنده وسمعها منه في سنة ست وستين و[illegible]

قد ركب عليها إسناد لا حقيقة له وصورته قال أبو إسحق إبراهيم
بن عقيل حدثني أبو طالب عبيد الله بن أحمد بن نصر بن يعقوب بالبصرة حدثني
يحيى بن أبي بكر الكرماني حدثني إسرائيل عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه
حدثني أبو عبد الله محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عباس عن عمه عن عبيد الله بن رافع
أن أبا الأسود الدؤلي دخل على علي بن أبي طالب رضي الله عنه وذكر التعليقة فلما
وقفت على ذلك بينت لأبي العباس أحمد بن منصور أن يحيى بن أبي بكر الكرماني مات
سنة ثمان وثمانين فجعل إبراهيم بن عقيل هذا بين نفسه وبين يحيى بن أبي بكر
رجلا واحدا ومنه التي سماها التعليقة هي في ورقة أمالي الزجاجي نحو من عشرة
أسطر فجعلها إبراهيم قريبا من عشرة أوراق أسمي **من القواعد**
والأصول العامة وهو الجزء الأول من كتاب الأشباه والنظائر
ولا يحتاج إلى إفراده بخطبة اكتفاء بخطبة الكتاب لقرب العهد بها **وهو**
المسمى بالمصاعد العلية في القواعد النحوية

حرف الهمزة

الاتباع هو أنواع فمنه اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أول الكلمة
بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام واتباع حركة
أول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام اتباعا
لحركة الدال واتباع حركة الحرف الذي قبل آخر الاسم المعرب لحركة الإعراب في
الآخر وذلك في امرئ وابنم فإن الراء والنون يتبعان الهمزة والميم في حركتهما
نحو إن امرؤ هلك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ منهم وكذا ابنم ولا ثالث
لهما في اتباع العين اللام **واتباع** حركة الفاء للام وذلك في مرء وفم خاصة
فإن الميم والفاء يتبعان لحركة الهمزة والميم في بعض اللغات فيقال هذا مرء
وفم ورأيت مرأ وفما ونظرت إلى مرء وفم ولا ثالث لهما **واتباع** حركة اللام
للفاء في المضاعف والمضارع المجزوم والأمر إذا لم يفك الإدغام فيما في بعض
اللغات فيقال غض ولم يغض بالفتح وفر ولم يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم
واتباع حركة العين للفاء في الجمع بالألف والتاء المؤنث نحو [illegible] كثمرة وثمرات
بالفتح وسدرة وسدرات بالكسر وغرفة وغرفات بالضم **واتباع** حركة اللام
للفاء في البناء على الضم في منذ فإن الذال ضمت اتباعا لحركة الميم ولم يعتد
بالنون حاجزا **قال** ابن يعيش ونظيرها في ذلك منذ بناؤه على الفتح اتباعا
لفتحة الباء ولم يعتد باللام حاجزا لسكونها وقولهم لم يلده أبوان بفتح الدال

اتباعا

اتباعا لفتحة الياء عند سكون اللام واتباع حركة الفاء للعين في لغة
من قال في لدن لدن **قال** ابن يعيش من قال لد بضم الفاء والعين فإنه اتبع
الضم الضم بعد حذف اللام **واتباع** حركة الميم لحركة الخاء والتاء والعين في قولهم
منخر ومنتن ومغيرة وقال ابن يعيش منهم من يقول منتن بضم التاء اتباعا لضمة الميم
ومنهم من يقول منتن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء إذ النون لخفائها وكونها غنة
في الخيشوم حاجز غير حصين وقال كل ما كان فعل على فعل بكسر العين وعينه حرف حلق
يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبئس **ومنه** اتباع حركة فاء كلمة
لحركة فاء أخرى لكونها قرنت معها وسكون عين كلمة لسكون عين أخرى أو
حركتها لحركتها كذلك **قال** ابن دريد في الجمهرة تقول ما سمعت له جرسا إذا أفردت
فإذا قلت ما سمعت له حسا ولا جرسا كسرت الجيم على الاتباع **وقال** الفارابي
في ديوان الأدب تقول رجس نجس فإذا أفردوا قالوا نجس **ومنه** اتباع
الكلمة في التنوين لكلمة أخرى منونة صحبتها كقوله تعالى وجئتك من سبإ بنبإ
إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسعيرا في قراءة من نون الجميع **وحديث**
أنفق بلالا ولا تخش من ذي العرش إقلالا **ومنه** اتباع كلمة أخرى في فك
ما استحق الإدغام أيتكن صاحبة الجمل الأدبب تنبحها كلاب الحوأب
فك الأدبب وقياسه الأدب اتباعا للحوأب **ومنه** اتباع كلمة في إبدال الواو
فيها همزة لهمزة في أخرى كحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والأصل
موزورات لأنه من الوزر **وقال** أبو علي الفارسي في التذكرة لا يصح أن
يكون القلب فيه من أجل الاتباع لأن الأول ينبغي أن يجيء على القياس والاتباع
يقع في الثاني وإنما مأزورات على ما جاء قال والغدايا والعشايا إذا لم
فيه لأن غدايا في جمع غدوة مثل جرة وجرائر وكنة وكنائن **ومنه**
اتباع كلمة في إبدال واوها بالياء في أخرى كحديث لا دريت ولا تليت
والأصل تلوت من التلاوة **ومنه** اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث
اللهم رب السموات السبع وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب
الشياطين وما أضللن والأصل أضلوا بضمير المذكر لأن الشياطين من
مذكر من يعقل وإنما أنث اتباعا لأظللن وأقللن وكذا قوله في حديث
المواقيت هن لهن أصله لهم أي لأهل ذي الحليفة وما ذكر معها وإنما قيل لهن
اتباعا لقوله هن **ومنه** اتباع اليزيد الوليد في إدخال اللام عليه وهو علم في قول

الشاعر رأيت الوليد بن الوليد مباركا قال ابن جرير حسن دخول اللام في
اليزيد الاتباع للوليد وقال ابن يعيش في شرح المفصل لما كثر اجراء ابن صفة
على ما قبله من الاعلام اذا كان مضافا الى علم او ما جرى مجرى الاعلام من
الكنى والالقاب فلما كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر
استعماله استجازوا فيه من التخفيف ما لم يستجيزوه مع غيره فحذفوا الف الوصل
من ابن لانه لا ينوى فصله مما قبله اذ كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة
للصلة والموصول من وجه وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كانهم جعلوا الاسمين
اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني
ولذلك شبهه سيبويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهمزة
وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة
عاصم فهذا مسند وزيد الخبر وما بعده نعته وضمة زيد ضمة اتباع لا ضمة اعراب
لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المحامل مع الصفة
والموصوف كالصدر له ولذلك لا يجوز السكوت على الاول وكذلك النصب تقول
رأيت زيد بن عمرو فتفتح الدال اتباعا لفتحة النون وتقول في الجر مررت بزيد
بن عمرو فتكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان
التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو فاسد
انما هو لكثرة استعماله انتهى تنبيه قال ابن جني في المحتسب في قراءة الحمد لله
بالاتباع هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع استعماله وهم لما كثر في استعمالهم
اشد تغييرا كما جاء عنهم لذلك لم يك ولا ادر ولم ابل وايش تقول وجا يجي
وسايسو بحذف همزتيهما فلما اطرد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا احد
الصوتين الاخر وشبهوهما بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كعنق وطنب
والحمد لله كابل واطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من
موضعين احدهما انه اذا كان اتباعا فان قياس الاتباع ان يكون الثاني
تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب والمسبب وينبغي ان يكون
السبب اسبق رتبة من المسبب فتكون ضمة اللام تابعة لضمة الدال
كما تقول مد وشد وشم وبر فيتبع الثاني الاول فهذا اقيس من اتباعك
الاول للثاني في نحو اقتل اخرج ادخل والاخر ان ضمة الدال في الحمد لله اعراب
وكسرة اللام في لله بناء وحرمة الاعراب اقوى من حرمة البناء والاولى
ان يغلب الاقوى على الاضعف لا عكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب

البنا قوله وقال الاعرابي في الساقين اتيك هاما بكسر الميم لكسرة الهمزة انتهى
وفي الكشاف قرا ابو جعفر للملائكة اسجدوا بضم التاء للاتباع ولا يجوز
استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله
فائدة قال ابن اياز في شرح الفصول اعلم ان العرب قد اكثرت من الاتباع
حتى صار ذلك كانه اصل يقاس عليه واذا كانت قد ازالت حركة اللام مع قوتها
للاتباع وذلك فيما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام
وقلبوا ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك فقالوا انا اخوك يريدون
انا اخيك حكاه سيبويه كان الاتباع في نحو منذ ومنذ اجود واحسن اذ ليس فيهما
نقل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجز فلا يعتد به لضعفه انتهى فائدة
عد من الاتباع حركة الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف الناس في
الحركات اللاحقة اعني في الحكاية تفصيل هي حركات اعراب نشات عن عوامله
وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم على الحكاية وقال
ابن الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذره الخضراوي في كتابه المسمى بالاعراب عن
اسرار الحركات في لسان الاعراب حركة المحكي في حال حكاية الرفع منهم من يقول
انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكليف تقدير رفعه مع وجود اخرى وانما
قيل في حالة النصب والجر للضرورة ومنهم من يقول انها للبناء ولا للاعراب
حملا لحالة الرفع على حالة النصب والجر قال وهذا اشبه بمذاهب النحاة واقيس
بمذاهب البصريين الا تراهم ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر
ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العامل انتهى
الاتساع عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع
ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف
وتعربه باعرابه وفي الحذف تحذف العامل فيه وتدع ما عمل فيه على حاله
في الاعراب والاتساع العامل فيه بحاله وانما تقيم فيه المضاف اليه مقام
المضاف او الظرف مقام الاسم فالاول نحو واسال القرية والمعنى اهل القرية
ولكن البر من امن والثاني نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش
في يومين وولد له ستون عاما والمعنى ولد له الولد ستين عاما بل مكر الليل والنهار
نهاره صائم وليله قائم ما سارق الليلة اهل الدار والمعنى بل مكركم في الليل
صائم في النهار وسارق في الليلة قال وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان
يحاط به قال وتقول صيد في سحق يومين ان شئت جعلت نصبهما على الظرف

وان شئت سمعوا ان على السعة وعلى ذلك قولك سير به فرسخين يومان
فتقيم يومين مقام الفاعل وقال في موضع اخر ان يأتي المفعول لسوى المفعول
معه نصبا على الاتساع اذ كان حقهما ان لا يفارقهما حرف الجر ولكنه حذف منهما
ولم يجريا مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام
الفاعل فقد ترك العرب لذلك استعمالهما بان وضعا في غير موضعهما وان ذلك
اتساع منهم فيهما لان المفعولات كلها تتقدم وتتأخر هذا كله كلام ابن السراج
وانا اتبع القول في هذا الباب لقلة من عقد له بابا من النحاة قال
ابو حيان في شرح التسهيل الاتساع يكون في المصدر المنصوب فينصب مفعولا
به على التوسع والمجاز ولو لم يصح ذلك لما جاز ان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله
حين قلت ضرب ضرب شديد كما ان بناه لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن
التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به ونقول الكرم اكرمته زيدا وانا ضارب
الضرب زيدا قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جاز اجتماعه مع
المفعول الاصلي ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع موضع المفعول
به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب الذي
بمعنى ضرب الذي وقع به الضرب ضربا شديدا او ضحكت به لا بمعد له وقيل
يجوز الجمع بينهما على ان يكون للمفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به واذا
كان الاتساع معنويا فلا يجمع بين المتسع فيه والمطلق وفي البسيط ايضا المصادر
يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع في الظروف فتقول اذا جرت اخبارا بمنزلة
الاسماء الجامدة ولا تجرى صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان
يكون صفة قال واذا توسع فيها وكانت عامة على اصلها لم تثن ولم تجمع
وربما المصدر او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فربما جاز التثنية والجمع
انتهى واما الاتساع في الظرف ففيه مسائل الاولى انه يجوز في ظرف
الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز التوسع فيما لزم الظرفية لان
عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف
اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء في المتصرف الاسم نحو المشتق والمصنف
وغيره كاليوم والمصدر المنتصب على الظرف كمقدم الحاج وخفوق النجم ومنه
لقد تقطع بينكم ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى الظروف المقطوع عن الاضافة
المعوض منها اضيف اليه المنون نحو سير عليه حينئذ الثانية اذا توسع في
الظرف فجعل مفعولا به مجازا يسوغ حينئذ اضماره غير مقرون بفي نحو اليوم سرته

وكان

وكان الاصل عند ارادة الظرفية ان تعديه لان الظرف على تقدير في والاضمار
يوجب الرجوع الى الاصل وقال الخضراوي الضمائر من الزمان والمكان
لم تقع في شيء من كلام العرب خبر المبتدا منصوبة كما تقع الظروف ولم يسمع نحو
يوم الخميس كان سفري اياه الا ان يقول بعض فدل على ان الضمائر لا تنتصب
ظروفا لانه كان ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستقرار
فيه قال ولم ار احدا نبه على هذا التنبيه الثالثة تضاف الى الظرف المتوسع
فيه المصدر على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار وعلى طريق المفعولية نحو
تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو يا سارق الليلة اهل الدار ويا سارق
الليلة اهل الدار ذكرهما سيبويه قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن
الا اسما وخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان في تعدى في الظرف وتقديرها
يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر
في نحو غلام لزيد وقال الخضراوي هذا غير ظاهر لان المضاف بتقدير اللام وبمعنى
له ذلك لم يمنع من الاضافة قال وتوهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير
معنى وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البناء وقال ابن عصفور
ما قال الفارسي ضعيف عندي لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر
ملفوظا به وجد في باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فمقدرا اولى قال بل العلة
الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه الخافض خرج عن الظرفية الا ترى
ان وسطا اذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها وبوسط
المفتوحة السين لا يكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالخفض عن
الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش في كتابه الكبير من انهم جعلوا الظروف
بمنزلة الحروف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كان اكثر الظروف
قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا يثنى ولا يجمع ولا يوصف قال ولما
كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسما الرابعة قد
يسند الى المتوسع فيه فاعلا نحو يوم عاصف ويوما عبوسا قمطريرا ويا سارق
الفاعل نحو ولو لم يستولا عما وصف عليه الليل والنهار ويرفع خبرا نحو
الضرب اليوم قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويبدل وان لم يجز ذلك في الظرف
لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف في اجازته صاحب
البسيط الخامسة ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف

وقال في البسيط ليس التوسع مطردا في كل ظرف من الامكنة كما في الزمان
بل التوسع في الامكنة سماع نحو خلفك وقصد قصدك واقترابك ولا يجوز
في خلف واخواتها الا نحو ضربت خلفك فجعله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها بجعلها
فاعلا كما في الزمان وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من
ظروف المكان **السادسة** لا يتوسع في الظرف اذا كان عامله حرفا او اسما
جامدا بالاجماع لان التوسع فيه لتشبيهه بالمفعول به والحرف والجامد لا يعملان
في المفعول به وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها **قال** ابو حيان ينبني على الخلاف
في كان اتعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي
يقتضيه النظر ان لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها اعمال رفعت
المبتدا ونصبت الخبر لشبهها بالفعل المتعدي الى واحد فعملها بالتشبيه وهو
مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فكثر المجاز فيمتنع منه ونظير
ذلك قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان الدخول مجاز ووصول دخلت الى
الظرف من غير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان والذي نص عليه ابن عصفور جواز
الاتساع معها كسائر الافعال ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي
الى واحد بلا خلاف وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين او ثلثة خلاف ذهب
الجمهور الى الجواز وصحح ابن عصفور المنع لانه لم يسمع فيهما كما سمع في الاولين
قالوا يوم الجمعة صمته وقال ويوما شهدناه سليما وعامرا ولانه ليس له اصل
يشبه به لانه لا يوجد ما يتعدى الى ثلثة نحو اعلم والحمل انما يكون على الاصول
لا على الفروع وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع مع المتعدي الى
ثلثة لانه ليس لنا ما نشبهه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى اربعة **واجاب**
الجمهور بان الاتساع ليس بمحض التشبيه بدليل جريانه مع اللازم **السابع**
اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه بعينه مرة اخرى مثال ذلك ان يتوسع في المصدر
الذي نصبه بنفسه نصب المفعول به متوسعا وهل يجوز ان يتوسع في الفعل
اكثر من واحد بان يتوسع معه في الظرف ثم يتوسع في المصدر ان قلنا يتوسع
في اللفظ لم يجز او في المعنى فيجوز لانه لا يمنع شيئان بدل شيء واحد
وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال الا اذا حذف المفعول الصحيح
ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق
الليلة اهل الدار وسببه ان التوسع في المعنى يجعل التوسع فيه واقعا به
المعنى فلا يكون معنى واحد في محلين من غير عطف ومما يجرى مجراه اجتماع
الامثال المكروه ولذلك يفر منه الى القلب او الحذف او الفصل نحو الولسة لوا

ددت قد هت الحجر او هدهت قلبوا الف الاخيرة يا كراهة اجتماع الامثال
وكذلك قولهم في حلحاز بدحيحي زيد قلبوا الالف يا كذلك **وقال** الخليل اصل
مهما ما شرطية ما فقلبوا الالف الاولى ها استقباحا للتكرار وقالوا في النسب
الى نحو شج وعم شجوي وعموي بقلب الياء واوا كراهة لذلك وكذلك قالوا في نحو حي
حيوي وفي نحو محيي محوي لذلك وتشبيه اصلها هيية فابدلت العامرل الياء كراهة
لاجتماع الامثال والحيوان من يضاعف الياء واصله حييان قلبت الياء الثانية
واوا وان كانت الواو اثقل منها كراهة اجتماع الامثال وكذا دينار وديباج
وقيراط وديماس وديوان واصلها دنار ودباج وان قلبت احد حرفي
التضعيف يا لذلك ولبي اصله لبب قلبت الباء الثانية التي هي اللام يا ثم ما
من التضعيف فصار لبى ثم ابدلت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
لبا ونحو حمرا وصفرا القلب منه الهمزة في المثنية واو **قال** الشلوبين وشبهه
اجتماع الامثال فان هناك العين وبينهما همزة والهمزة قريبة من الالف فكان
وكان قلبها واوا اولى من قلبها يا لان اليا قريبة من الالف والواو ليست في
القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال مكروه عندهم فكان قلب الهمزة واوا
اذهب في ان لا يجمع بين الامثال من قلبها يا **ومن** الثاني حذف احد مثلي ظللت
ومسست واحسست فقالوا ظلت ومست واحست بحذف احدى اليائين
من سيد وميت وهين ولين وقيل وهو مقيس في الجميع **وقال** ابن مالك
حفظ والقياس **وقال** الفارسي نقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء
وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند لحاق يا النسب كراهة
اجتماع الامثال ككرسي وشافعي وبختي ومرمى اذا صغر ثم نسب اليه
فانه يقال فيه كسي بياء مشددة بين ومنها على ... ومنه قلب اليا الاخيرة
في تصغير نحو عطا وكسا ورد الواو واوا ومعارية وسحاوة وذواوي لانه تقع
في ذلك بعد يا التصغير بعد يا ان فتستثقل اجتماع اليا آت **وبيانه** ان
يا التصغير تقع ثالثة فتنقلب الالف المد يا وتعود الهمزة الى اصلها
من اليا او الواو وتنقلب يا لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث يا آت
يا التصغير ويا بعد الالف المد وبدل لام الكلمة ولفظة عطي نحرف
الاخيرة لانها طرف بعد التصغير وان زيادة الثقل حصلت بها
ثم يدغم يا التصغير المنقلبة عن الف المد ويقال عطي وفي اداوه يقع يا
التصغير بعد الدال فتنقلب الالف يا وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها

فتدغم يا التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف اليا الاخيرة وتقال
اذيبه ويقال في غاويه ومغويه غويه ومغيه وفي احوى احي ذكره في المبسط
ومن ذلك قولهم لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند فان اصله لتضربونن
ولتضربينن حذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية في
نحو اتحاجوني كراهية اجتماعهما مع نون الوقاية قال ابن عصفور في شرح الجمل
والتزم الحذف هنا ولم يلتزم في اتحاجوني لان اجتماعهما مع النون الشديدة اثقل
من اجتماعهما مع نون الوقاية لان النون المشددة حرفان ونون الوقاية حرف
وحكم النون الخفيفة حكم النون المثقلة في التزام حذفها لانه الاعراب معها لانها
في معناها ومخففة منها انتهى ومن ذلك قال ابو البقا في التبيين تصغير اذ يا
واصله ثلث ياات عين الكلمة ويا التصغير ولام الكلمة فحذفوا احداها لثقل
الجمع بين ثلث ياات والمحذوفة الاولى لان الثانية للتصغير فلا تحذف
والثالثة تفتح بعدها الالف والالف لا تفتح الا بعد المتحركة والالف فيها بدل من المحذوف
والتصغير يرد الاشيا الى اصولها ومن ذلك قولهم في الجمع اخون وابون ولم
يرد المحذوف كما هو القياس فيقال اخوون وابوون فلم يرد المحذوف كما هو
القياس قال الشلوبين لانه كان يؤدي الى اجتماع ضمات او كسرات فلما ادى
الى ذلك لم يرد واجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في
التثنية رد فقيل اخوان وابوان ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته الاصل
في يا بني يا بنيي ثلث ياات الاولى يا التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة
يا الاضافة فادغمت يا التصغير فيما بعدها لانهما اول المثلين فسكن
فلا بد من ادغامه وبقيت الثالثة غير مدغم فيها لان المشدد لا يدغم لانه
واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة ومنهم من يا بني بالفتح
التخفيف فحذف اليا الثانية المتحركة المدغم فيها وقال يا بني بالسكون كما
حذفوها في سيد وميت لما قالوا سيد وميت ومن ذلك قال ابن النحاس
في التعليقة انما لم تدخل اللام في خبر ان اذا كان منفيا لان حروف النفي اولها
لا ولم ولما ولن فيستثقل اجتماع اللامين وطرح الحكم في باقي حروف
النفي ومن الثالث وجوب اظهار ان بعد لام كي اذا دخلت على لا نحو لئلا
يعلم حذرا من توالي مثلين لو قيل لالا يعلم ووجوب ابقا اليا او الواو في النسبة
الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدي وضروري اذ لو حذفت كما هو في
فعيلة وفعولة وقيل شددي وضرري لاجتمع مثلان ومن كراهة اجتماع

الامثال

الامثال حكايتهم المنسوب بمن دون اي خلافا للاخفش لما يؤدي اليه
من اجتماع اربع ياات فيقال المنيي قال رايت المكي لمنيي واجاز الاخفش الاتيي
ومن ذلك قال الشلوبين في شرح الجزولية انما قدرت الضمة في جا القاضي وزيد
يرمي والغزو والكسرة في مررت بالقاضي لثقلهما في انفسهما وانضاف الى ثقلهما
اجتماع الامثال وهم يستثقلون اجتماع الامثال قال والامثال التي اجتمعت
هنا هي الحركة التي في اليا والواو والحركة التي قبلهما واليا والواو ومضارعتا
للحركات لانهما من جنسها الا ترى انهما ينشان عن اشباع الحركات فلما اجتمعت الامثال
خففوا بان اسقطوا الحركة المستثقلة قال ويدل على صحة هذه العلة انهم
اذا اسكنوا ما قبل الواو واليا في نحو غزو وظبي لم يستثقلوا الضمة لانه قد
قلت الامثال هناك لكون ما قبل الواو واليا ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي
من الثقل لقلته ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل
الذي اتصل به ضمير جمع المؤنث لانه يؤدي الى اجتماع المثلين وهو ثقل فرفضوا
لذلك ولم يمكنهم الفصل بينهما بالالف فيقولون هل تضربنان لان الالف اذا
كان بعدها ساكن غير مشدد حذفت فيلزم ان يقال هل تضربن فيعود الى
مثل ما فروا منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة والحقوا الشديدة وفصلوا
بينها وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضربنان
قال ابن فلاح في المغني فان قيل قد وجد اجتماع الامثال في نحو زيدي
من غير استثقال قلنا يا النسب بمنزلة كلمة مستقلة وقال ابن الدهان
في الغرة اذا كنا قد استثقلنا الامثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا
الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قلبنا احد الحروف
فمثال الاول هد واصله هدد ومثال الثاني ظلت واصله ظللت ومثال
الثالث تقضي البازي واصله تقضض فاذا كان يستثقلها في الحروف
المقيسة فان اعترض بزيدي واجتماع الامثال لياات وكسرات فالجواب
ان يا النسب في تقدير الطرح كتا التانيث ومن كراهة اجتماع المثلين فتح عين
الرجل والم اسم لما توالى الكسرتان بعد الم يفتحوا من الرجل وفي شرح المفصل
للسخاوي لا يجوز ان يقال ان ان زيدا منطلق حتى يجي عند سيبويه وذكر ان العرب
اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المتشابهين واجاز ذلك الكوفيون
فان فصلت بشي جاز ذلك بالاتفاق نحو ان عندنا ان زيدا في الدار ومن ذلك
قال السيرافي اذا نقل لم وجب ضم الاول قبل الميم لم يكن بد من تغيير المصغر لما

عن المكبر بعلامة تسلم والدلالة على التصغير كان الضم اولى لانهم قد جعلوا
الفتح في الجمع في نحو صنوا رب فلم يبق الا الكسر او الضم فاختاروا الضم لان
اليا علامة التصغير وان رفع بعدها حرف ليس حرف اعراب وجب تحريكه
بالكسر لو كسروا الاول اجتمعت كسرتان مع اليا فعدلوا الى الضمة فرارا
من اجتماع الامثال اجرا اللازم مجرى غير اللازم واجرا غير اللازم
مجرى اللازم عقد لذلك ابن جني بابا في الخصايص وتمثل بمثل الاول قوله
الحمد لله العلي الاجلل وقوله تشكو الوجا من اظلل واظلل وقوله وان رايت الحجج
الرواددا قواصرا بالعمر او مواددا ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا
عندنا على اجرا اللازم مجرى غير اللازم من المنفصل نحو جعل لك وضرب بكمو
كما شبه غير اللازم من ذلك باللازم فادغم نحو ضرب كمو وجعل لك تشبيها به
في اللفظ فشد ويشد واستحيي ونحوه مما لزم فلم يفارق ومن ذلك ما حكوه من
قول بعضهم عوى الكلب عوية وهذا عندي وان كان لازما فانه اجري مجرى
بنايك من باب طويت فعلة وهو قولك طوية كقولك امراة جرية ولوية
من الجري واللوي فان خففت حركة العين فاسكنتها قلت طوية وجوية
ولوية فصححت العين ولم تقلبها بالقلب ولا ادغام لان الحركة فيها منوية
وعلى ذلك قالوا في فعلان من قويت قويان فان اسكنوا صححوا العين ايضا
ولم يردوا اللام ايضا وان زالت الكسرة من قبلها لانها مرادة في المحل
فكذلك قالوا عوى الكلب عوية لتشبيها بباب امراة جوية ولوية
وقويان قال فلت فهلا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب
طوية وشويت اللحم شوية قيل الجواب انه لو فعل ذلك لكان قياسه قياس
ما ذكرنا وانه ليست لعوى فيه مزية على طوى وشوى كما لم يكن لحاتم في
ثم مزية يجب لها العدول الى حتم وقثم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا
ملك وحتم وعلى ان ترك استكثار مما فيه اعلال او استثقال
سوا القياس ومن ذلك قراءة ابن مسعود فقولا له قولا لينا وذلك انه اجرى
حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى
قل اللهم وقم الليل

وقول الشاعر

زيادتنا نعمان لا تنسينها ۞ تق الله فينا والكتاب الذي تتلو

ويروى

ويروى خف الله ويروى لا تنسينها اتق الله ونحو ما انشده ابو زيد

من قول الشاعر

واطلق تهديه الى الزاد انفه ۞ اطاف بنا والليل داجي العساكر
فقلت لعمرو صاحبي وراتيه ۞ ونحن على خوص دقاق عواسر

اي عوى الذيب فسرانه فلم تحفل بحركة الرا فترد العين التي كانت حذفت
لالتقا الساكنين وكذلك تشبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى قولا وان
لازمة بالحركة في التقا الساكنين في قل اللهم وقم الليل وحركة الاطلاق الجارية
مجرى حركة التقا الساكنين في قول المتنبي في قبته كلما التجمت البيدا
لم يفعلوا ولم يجعلوا بوبيد ولم يخيموا فلم يحفل بضمة الميم واجراها مجرى غير اللازم
مما ذكرناه وغيره فلم يرد الحرف المحذوف من لم يجم وان شئت قلت في هذا
انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الاخر بما انشد في قوله

كفاك كف ما يليق درهما ۞ جودا واخرى تعط بالسيف الدما

وقول الاخر بالذي يريدان اي تريدان ومن الثاني وهو اجراء غير
اللازم مجرى اللازم قول بعضهم في الاحمر اذا خففت همزته لحمر حكاها
ابو عثمان ومن قال لحمر فان حركة اللام غير لازمة انما هو لتخفيف الهمزة
والتحقيق لها جاير فيها ونحو ذلك قول الاخر

وقد كنت تخفي حب سمرا حقبة ۞ فبح لان منها بالذي انت بايح

فاسكن الحا التي كانت محركة لالتقا الساكنين في بح الان لما تحركت لتخفيف
اللام وعليه قراءة من قرا قالوا لان جئت بالحق فابت واو قالوا لما تحركت
لام لان في القراءة التي قال لان باقرار الواو وعلى حذفها لان الحركة
عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الاخر

حدبدبي بدبدبي منكم لان ۞ ان بني فزارة بن ذبيان
قد طرقت ناقتهم بانسان ۞ مشيا سبحان ربي الرحمن

اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضمومة قبل التحقيق في قولك
منكم الان فاعتد حركة التخفيف وان لم تكن لازمة وينبغي ان تكون قراءة
ابي عمرو وانه اهلك عادا الولى على هذه اللغة وهي قول المبتدا بالاولى وان
الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من قال الحمر وان كان حملها
على هذا ايضا جايزا لان الادغام وان كان بابه ان يكون في المحول فقد
ادغم ايضا في الساكن المحرك في شد ومد وفر يا رجل وعض ونحو ذلك ومثله

ما أنشده أبو زيد

ألا يا هند هند بني عمير أرث لان وصلك أم جديد

ادغم تنوين رث في لام لان وهما عندي على ما سمعته قول الله لكنا هو الله ربي
وأمثاله لكن انا فخففت الهمزة بحذفها والقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا
فأجرى غير اللازم مجرى اللازم فاستثقل التقاء المثلين متحركين فاسكن
الأول وادغم في الثاني فصار لكنا كما ترى وقياس قراءة من قرأ قال الان فحذف
الواو ولم يعف بحركة اللام أن يظهر النونين لأن الحركة الثانية غير لازمة
فتقول لكننا بالاظهار كما تقول في تخفيف حوأبة وجيأل حوبة وجيل فتصحح
حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة ومن ذلك قولهم
في تخفيف رؤيا ونؤي رويا ونوي فتصح الواو هنا وان سكنت قبل الياء
من قبل ان التقدير فيها الهمز كما صحت في ضوو ونوو تخفيف ضوء ونوء لتقدير
الهمز وارادتك اياه وكذلك ايضا صح عوشي وفي تخفيف شيء وفي لذلك
وسألت أبا علي فقلت من أجرى نحو غير اللازم مجرى اللازم فقال لكنا
كيف تقاس قوله اذا خفف نحو حوأبة وجيأل القلب فيقول حابة وجال
ام لقيم على التصحيح فيقول حوبة وجيل قال القلب هنا سبيله واوما
الى انه اغلظ من الادغام فلا يقدم عليه فان قيل فقد قلبت العرب الحرف
للتخفيف وذلك قول بعضهم ريا ورية في تخفيف رؤيا ورؤية قيل الفرق
انك لما صرت الى رويا وروية ثم قلبت الواو الى الياء فصار الى ريا ورية
انما قلبت حرفا الى اخر كانه يقول الا ترى الى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن
الالف فكانك لما قلبت مقيم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كانها
هي الياء نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنهما بالاحكام الكثيرة
التي قد احطنا بها علما قال وما يجري من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه
كثير وفيما مضى كفاية انتهى وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام
الخضراوي اجرت العرب حركات الاعراب للزومها على البدل مجرى الحركة
اللازمة لكون حرفها لا يعرى من حركة فلذلك قالوا عصا ورحى كما قالوا قال
وباع وكذلك قالوا لم يخش ويرضى كما قالوا في الماضي رمى وغزا انتهى

اجرا المتصل مجرى المنفصل واجرا المنفصل مجرى المتصل

عقد ابن جني في الخصائص بابا لذلك قال فمن الاول قولهم اقتتل القوم واشتموا
فهذا بيانه شبيه بذلك وحجل ذلك الا انه احسن من قوله الحمد لله العلي الاجلل

وبابه لان ذلك انما يظهر مثله ضرورة واظهار نحو اقتتل واستتر مستحسن
وعن غير ضرورة وكذلك باب قوله هم يضربونني وهما يضرباني اجري وان كان
منفصلا مجرى يضربان نعم ويشتمون نافعا ووجه الشبه بينهما ان نون الاعراب
هذه كما يلزم ان يكون بعدها نون الا ترى انك تقول يضربان زيدا ويكرمون عمرا
ولا يلزم ايضا نحو لم يضرباني ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين في كلمة واحدة
فقال يضرباني وقال اتحاجوني فانه يدغم ايضا نحو اقتتل فيقول قتل ومنهم
من يقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول اقتل فيثبت همزة الوصل
مع حركة القاف لما كانت الحركة عارضة للفعل ولالتقاء الساكنين ومن الثاني
قولهم ها الله اجري مجرى دابة وشابة وكقراءة من قرأ ولا تناجوا وحتى
اذا اداركوا فيها ومنه عندي قول الراجز

في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر

كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء وقال اراد النون الخفيفة فحذفها وحذف
نون التوكيد وغيرها من علامات الضمار عندنا يجري ادغام الملحق في انه نقض الغرض
اذ كان التوكيد من مظان الاسهاب والاطناب والحذف من مظان الاختصار
والايجاز لكن القول فيه عندي انه اراد ايوم لم يقدر ام يوم قدر ثم خفف همزة
ام فحذفها والقى حركتها على راء يقدر فصار تقديره ايوم لم يقدر ثم اشبع فتحة
الراء فصار تقديره ايوم لم يقدرا م فحرك الميم لالتقاء الساكنين فانقلبت
همزة فصار يقدر أم واختار الفتحة اتباعا لفتحة الراء ونحو من هذا التخفيف
قولهم في المراة والكماة اذا خففت الهمزة المراه والكماه وكنت ذكرت
الشيخ ابا علي بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز في المنفصل قلت
له فانت ابدا تكرر ذكر اجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا ومن
اجراء المنفصل مجرى المتصل قوله وقد بدا هنك من المئزر فشبه هنك
بعضد فاسكنه كما سكن نحو ذلك ومنه فاليوم اشرب غير مستحقب
كانه شبه ربح بعضد وكذلك ما انشده ابو زيد قالت سليمى اشتر لنا
دقيقا فهو شبه بقولهم في علم علم لان ترك بوزن علم وكذلك ما انشده
ايضا من قوله واحذر ولا تكتريا اعوجا لان ترك بوزن علم قلت
وقد خرج على ذلك قراءة الم تر الى الملا من بني اسرائيل بسكون الراء قال
ابن جني في هذا الباب نحو من الذي قبله وفيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا
يحسن ولا يقاس ولكل وجه اجرا الاصلي مجرى الزائد واجراء الزائد

وبابه

مجرى الاصلي ثم قال ابو حيان من الاول قولهم في النسب الى تحية تحوي
بحذف اليا الاولى وقلب الثانية واوا اما القلب ففرارا من اجتماع اليا آت
واما الحذف فان تحية اجريت الحرف مجرى رمية ووزن رمية فعيلة
كتحية فكما اذا نسبت الى صحيفة تقول صحفي كذلك اذا نسبت الى رمية
تقول رموي لانك تحذف يا المد وهي المدغمة في لام الكلمة كما حذفتها في
صحيفة اما تحية فاليا الاولى فيها ليست للمد انما هي عين الكلمة والثانية
لام الكلمة واصله تحيية ثم ادغم واجري الاصلي مجرى الزايد لشبهه بها
لفظا لا اصلا فقالوا تحوي قال ومثل تحية تثنية وفعل التمكيث قال الاخفش
لهما مالنا انتهى ومنه ايضا ما اجازه ابو علي من قولهم في تثنية ما همزته
اصلية نحو قرا وضا قراوان بالقلب واوا تشبيها لها بالزايدة وغيره يقرها
من غير قلب لانها اصلية فيقول قراآن ومن الثاني قولهم في تثنية ما همزته
منقلبة عن الاصلي وقول بعض الكوفيين في تثنية حمرا احمراوان باقرار
الهمزة من غير تغيير لانه لما قلبت الف التانيث همزة الحقت بالاصلية فلم
تغير كالاصلية قال ابن جني منه قولهم دابة اجرا الغير اللازم مجرى اللازم
الاختصار هو جل مقصود العرب وعليه مبنى اكثر كلامهم ومن ثم وضعوا
باب الضماير لانها اخصر من الظواهر خصوصا ضمير الغيبة فانه يقوم مقام
اسما كثيرة فانه في قوله تعالى اعد الله لهم مغفرة قايم مقام عشرين ظاهرا
ولذا لا يعدل الى المنفصل مع امكان المتصل وباب الحصر بالا وانما وغيرهما
لان الجملة فيه تنوب مناب جملتين وباب العطف لان حرفه وضع للاغنا
عن اعادة العامل وباب التثنية والجمع لانهما اغنيا عن العطف وباب
النايب عن الفاعل لانه دل على الفاعل باعطايه حكمه وعلى المفعول بوضعه
وباب المضارع وباب علمت انك قايم لانه محتمل لاسم واحد سد مسد المفعولين
وباب طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدي كاللازم وباب النداء
لان الحرف فيه نايب مناب ادعو او انادي وادوات الاستفهام والشرط
فان كم مالك يغني عن قولك اهو عشرون ام ثلثون وهكذا الى ما لا يتناهى
والالفاظ اللازمة للعموم كاحد واكثر وابن الحذف فتارة لحرف من الكلمة
كلم يك ولم ابل وتارة للكلمة باسرها وتارة للجملة كلها وتارة لاكثر من ذلك
ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عايد الموصول فانه كثير عند
طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة وحذفت الف التانيث اذا كانت

رابعة

رابعة عند النسب لطول الكلمة وقال ابن يعيش في شرح المفصل الكناية
التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الايجاز والاستحسان
قال ابن السراج في الاصول من الافعال ضرب مستعار للاختصار وفيه بيان
ان فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحايط وقال
ابن يعيش المضمرات وضعت نايبة عن غيرها من الاسما الظاهرة لضرب من الايجاز
والاختصار كما جي بحروف المعاني نيابة عن غيرها من الافعال فلذلك قلت
حروفها كما قلت حروف المعاني وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح
الايضاح قولهم لله درك من رجل من فيه للتبعيض على بعضهم والتقدير
لقد عظمت من الرجال فوضع المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة للتعظيم
وطلبا للاختصار ان قيل ونظيره هنا قولك كل رجل يفعل هذا الاصل كل الرجال
تفعل هذا ان استخفوا فوضعوا المفرد موضع الجمع والنكرة موضع المعرفة لفهم
المعنى وطلبا للاختصار وقال ابو البقا في اللباب وتلميذه الاندلسي في شرح
المفصل انما دخلت ان على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك
اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد فان دخلت اللام في خبرها كان اكد
وصارت ان واللام عوضا من ذكر الجملة ثلث مرات وهكذا ان المفتوحة اذ
لولا ارادة التوكيد لقلت مكان قولك بلغني ان زيدا منطلق بلغني انطلاق
زيد انتهى ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه من ان
الشرطية وما النافية لانها تغني عن اظهار الجمل الشرطية حذرا من الاطالة
ذكره في البسيط وتركيب اما المفتوحة من ان المصدرية وما المزيدة عوضا
من كان في نحو اما انت منطلقا انطلقت وجعل اما الشرطية عوضا من حرف
الشرط وفعل الشرط وفاعله في نحو اما زيد فقايم وقال ابن اياز في شرح
الفصول انما ضمنوا بعض الاسما معاني الحروف طلبا للاختصار الا ترى انك
لو لم تات بمن واردت الشرط على الابهام لم تقدر ان تفي بالمعنى الذي تفي به
من لانك اذا قلت من يقم اقم معه استغرقت ذوي العلم لو جيت بان
احتجت ان تذكر الاسما وان يقم زيد وعمرو وبكر وتزيد على ذلك ولا تستوفي
الجنس وكذلك الاستفهام انتهى ومما رجح للاختصار العدد فالعشرة وماية
والالف قايم مقام لي درهم ودرهم ودرهم الى ان تاتي بجملة ما عندك مكررا العدد
ومن ثمة لو قالوا ثمانية دراهم ولم يقولوا ثلث سيات كما هو القياس في تمييز
الثلثة الى العشرة ان يكون جمعا كثلاثة دراهم لانهم ارادوا الاختصار تخفيفا

احتجاج

لاستطالة الكلام باستجماع ثلثة اشيآ العدد الاول والثاني والمعدود
فخففوا بالتوحيد مع امن اللبس هكذا علله الزمخشري في الاحاجي واورد عليه
السخاوي في شرحه انهم قالوا ثلثة الاف درهم فخففوا بالتوحيد مع ثلثة اشيا
قال والصواب في التوجيه ان المائة لما كانت مونثة استغني فيها بلفظ
الافراد عن الجمع لثقل التانيث بخلاف الالف وقيل انما جمعوا في الالف
دون المائة لان الالف اخر مرتبة العدد وحملوا الاخر على الاول كما
قالوا ثلث رجال ومما بني على الاختصار تمييز المستثنى لمجرد كان قولك
عندي تسعون اخصر من ثمانية اعشرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته
باب التصغير من اعجازهم لانهم استغنوا بيا وكثيرة كلمة عن وصف المسمى
بالصغر بحيث تذكر اسمه الا ترى انه لا يوصف ما لا يجوز تصغيره فدل ذلك على ان
التصغير تجدد ولابد به عن الوصف وقال الاندلسي الغرض من التصغير وصف
الشي بالصغر على جهة الاختصار وقال ابن يعيش في شرح المفصل وصاحب
البسيط انما اوتي بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات الا ترى
انه لولا العلم احتجت اذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته
حتى تعرفه المخاطب فاغنى العلم عن ذلك اجمع وقال صاحب البسيط ولهذا المعنى
قال النحاة العلم عبارة عن مجموع صفات وقال صاحب البسيط فائدة وضع صح
اسما الافعال الاختصار والمبالغة اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر
والمونث والمثنى والمجموع نحو صه يا زيد وصه يا هند وصه يا زيدان وصه
يا زيدون وصه يا هندات ولو جئت بمسمى هذه اللفظة لقلت اسكت واسكتي
واسكتا واسكتوا واسكتن واما المبالغة فنعلم من لفظها فان هيهات
ابلغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك باقيها ولولا ارادة الاختصار
والمبالغة لكانت الافعال التي هي مسمياتها تغني عن وضعها وقال الشيخ بهاء الدين
بن النحاس في التعليقة على المقرب كان الاصل ان يوضع لكل مونث لفظ
غير لفظ المذكر كما قالوا عير واتان وجدي وعناق وجمل وناقة وحصان وحجر
الحقيقي ذلك لكنهم خافوا ان يكثر عليهم الالفاظ ويطول عليهم الامر فاختصروا
ذلك واتوا بعلامة تفرق بين المذكر والمونث تارة في الصفة كضارب
وضاربة وتارة في الاسم كامرئ وامراة ومرء ومراة في الحقيقي وبلد وبلدة
في غير الحقيقي ثم انهم تجاوزوا ذلك الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلا
للتاكيد وحرصا على البيان فقالوا كبش ونعجة وجمل وناقة وبلد ومدينة وقال

بن القواس في شرح الالفية بن معط التصغير وصف في المعنى وفائدته
الاختصار فاذا قلت زيد احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه
قلت رجل صغير فان اردت مع الاختصار قلت رجيل ولذلك امتنع الفعل
وقال ابن الخباز في ... فما فائدة الحد لنفي الجواب فالجواب ان عمر اخصر
من عامر وقال ابن الشلوبين في شرح الجزولية الفاعل اذا كان مخاطبا في امره
ثم ان احدهما ان يبني فعل الفاعل بما يخصه بالامر وهو نحو افعل وما هو بمعناه
نحو نزال وقصد والثاني ان يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال لتقم ولتقعد
والاجود الاول لانه اخصر فاستغنوا بما هو اخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير
المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا قام انا وقمت ولم يقولوا قام
انت الا انه قد جا المستغنى عنه في الامر ولم يجي في الضماير في حال السعة وقال
في البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان
بمعناه اشتق منه اسم المصدر والمكان المفعل والزمان طلبا للاختصار والمجاز
لانهم لو لم يشتقوا منه اسما لها للزمهم الاتيان بالفعل وبلفظ المكان والزمان
وفيه ذهب بعضهم الى ان مثنى وثلث ورباع معدول عن عدد مكرر طلبا
للمبالغة والاختصار وقال ايضا انما عدل عن كلام المتصل اي الى الهمزة
ولم يطلب الاختصار لان قولك ازيد عندك ام عمرو اخصر من قولك اي الرجلين
عندك زيد ام عمرو وقال ابن عصفور قصد سيبويه بمن القاب حركات الاعراب
والقاب حركات البناء تسمى الاولى رفعا ونصبا وجرا وجزما والثانية ضما
وفتحا وكسرا ووقفا للفرق ولاغنائه عن ان يقال ضمة حدثت بعامل او نحوه فكان في
التسمية فائدة الايجاز والاختصار واختصار المختصر لا يجوز لانه اجحاف وقال ثم
لو جاز في الحرف قياسا قال ابن جني في المحتسب اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر
حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار
فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به
ومن ثم ايضا لم يجز حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلهما
ولا الحال النايبة عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لانه اختصار الفعل
وفي شرح التسهيل لابن حيان لا يجوز حذف لام الامر لان اسما الافعال حذف الحرف
خارج عن القياس ولا ينبغي ان يقال بشي منه الا حيث سمع وسبب ذلك
انهم يقولون ان حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار
ولذلك اصل وضعها ان يكون على حرف او حرفين وما زاد الوضع مورد بمعنى الفعل

والمختص في حروف وضعه لا بناسبه الحذف وقال ابن هشام في حواشي التسهيل
لا يجوز حذف جواب اما لان شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجحافا
بها وقال صاحب البسيط القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم
زيادتها لان وضعها للدلالة على المعاني فاذا حذفت اخل حذفها بالمعنى الذي
وضعت له واذا حكم بزيادتها نافي ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولانهم جاوا
بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل معانيها عليها وما وضع للاختصار لا يسوغ
حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا ذهب بعض المصريين الى التاويل فيها اذا امكن
صيانة عن الحكم بالزيادة والحذف وقال ابن جني في الخصائص تفسيره هو ان الحروف
انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار لانك اذا قلت ما قام زيد فقد
اغنت ما عن انفي وهي جملة فعل وفاعل واذا قلت قام القوم الا زيدا فنابت
الا عن استثني واذا قلت قام زيد وعمرو فقد نابت الواو عن اعطف وكذلك نابت
هل عن استفهم والباء في قولك ليس زيد بقائم نابت عن حقا
البتة وغير ذي شك وفي قولك امسكت بالحبل نابت عن مباشرة له وملاصقة
يدي له ومن في قولك اكلت من الطعام نابت عن البعض اي اكلت بعض الطعام
وكذلك بقيتها فاذا كانت هذه الحروف نوايب عما هو اكثر منها من
الجمل وغيرها لم يجز حذفها لانه اختصار المختصر قال وانما لم يجز ذلك لما فيه
من ارادة الاختصار بها لم يجز ان تعمل في شي من الفضلات الظرف والحال
والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم اذا نابوا بها عن الكلام الطويل
لضرب من الاختصار فلو اعملوها لنقضوا ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه
وقال ابن يعيش حذف الحروف يا باه القياس لان الحروف انما جي بها اختصارا
ونايبة عن الافعال فما النافية عن انفي وهمزة الاستفهام نايبة عن استفهم
وحروف العطف عن اعطف وحروف النداء نايبة عن انادي فاذا اخذت
تحذفها كان اختصار المختصر وهو اجحاف الا انه قد ورد حذف حرف النداء كثيرا
لقوة الدلالة على المحذوف فصارت القراين الدالة كالتلفظ به وقال
ليس الاصل في الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو ان ولكن ورب
اذا اجتمع مثلان يحذف احدهما فالمحذوف الاول او الثاني فيه فروع احدها
اذا اجتمع نون الوقاية ونون الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو اتعلموني تامروني
وهل المحذوف نون الرفع او الوقاية خلاف ذهب سيبويه الى الاول
ورجحه ابن مالك لان نون الرفع قد تحذف بلا سبب كقوله ابيت اسري

وبيني

١٢

وبيني بنو لكي ولم يعهد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهد حذفه اولى
ولانها نايبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ان الله يامركم وما يشعركم
في قراة من سكن ولانها حركة ونون الوقاية كلمة وحذف الحركة اسهل
وذهب المبرد والسيرافي والفارسي وابن جني واكثر المتاخرين منهم
صاحب البسيط وابن هشام الى الثاني لانها لا تدل على اعراب فكانت اولى
بالحذف ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة
لزم وجود موثر بلا اثر مع امكانه ولان الثقل نشا من الثانية فهي احق
بالحذف **الثاني** اذا اجتمع نون الوقاية ونون ان وان وكان ولكن جاز حذف
احدهما وفي المحذوف قولان احدهما نون الوقاية وعليه الجمهور وقيل نون ان
لان نون الوقاية دخلت للفرق بين اني واني وما دخل للفرق لا يحذف ثم
اختلف هل المحذوف الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف
او الثانية المدغم فيها لانها طرف على قولين صحح ابو البقا في اللباب اولهما
الثالث اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف
احدها نحو انا ولكنا وهل المحذوف الاولى وهي المدغمة او الثانية المدغم
فيها القولان السابقان ولم يحك هنا القول بان المحذوف نون الضمير
لانها اسم فلا يحذف ثم رايت ابن الصايغ قال في تذكرته في كلام ابي علي
في الاغفال ما يدل على المحذوف نون ضمير النصب في قولنا كانا وانا نفعل
في قولنا هي نكلم قال وذلك على لسان ابي العباس نقلا عن ابي بكر تقوية لمن
يذهب الى ان المحذوف في لاه اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه
سيبويه وقال انما ورد من هذه المكررات انما يحذف للاستثقال وانما
يتبع الاستثقال فيما يتكرر لا في المبدو به الاول ثم قال عقب ذلك والذي
نحا ابو علي ان المحذوف من اننا وكاننا انما هو النون الوسطى دون نون
الضمير قال لانه عهد حذفها دون حذف نون الضمير **الرابع** اذا اجتمع نون
الوقاية ونون الاناث نحو يسوء الغاليات اذا فليني والاصل فلينني فحذف
احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال المبرد هي نون الوقاية لان
الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ورجحه ابن جني والخضراوي وابو حيان
وابن هشام وفي البسيط انه مجمع عليه وقال سيبويه هي نون الاناث واختاره
ابن مالك قياسا على تامروني ورده ابو حيان بانه قياس على مختلف فيه **الخامس**
المضارع المبدو بالتاء اذا كان ثانيه تاء نحو تتعلم وتتكلم يجوز الاقتصار فيه

في احدى المثلين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني
وعليه البصريون لان الاولى دالة على معنى وهو المضارعة ورجح ابن مالك
في شرح الكافية بان الاستثقال في اجتماع المثلين انما يحصل عند النطق
ثانيهما وكان هو الاحق بالحذف قال وقد تعضد ذلك بما صدر به نون
كنزاه بعضهم ونزل الملايكة تنزيلا قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف
من المثلين هي الثانية لان المحذوف من النونين في القراءة المذكورة انما هي
الثانية ورجحه الكافي في شرح الهادي بان الثانية هي التي تعل بتسكين وقد
تدكرون فلما لحقها الاعلال دون الاولى لحقها الحذف دون الاولى اذ
الحذف مثل الاعلال **السادس** الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظل ومس
واحس اذا اسند الى الضمير المتحرك نحو ظللت ومسست واحسست جاز
حذف احد حرفي التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف
الاول وهو العين او الثاني وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم في التسهيل
وقال ابو علي في الاغفال قد حذف الاول من الحروف المذكورة كما حذف من الثاني
وذلك قولهم ظلت ومست وكسست ونحو ذلك قال قيل فما الدليل على ان المحذوف الاول
قيل قول من قال ظلت ومست فالقى حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها
على ما في خفت وهبت وطلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحركت بالفتح
الفتحة وكذا اقلب الاول من المتكررة نحو دينار كما قلب الثاني نحو تظنيت و
خففت الهمزة الاولى كما خففت الثانية نحو جا اشراطها **السابع** لا سيما
اذا خففت ياؤها كقوله فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفا به من اعظم
القرب فهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام اختار
ابن جني الثاني وابو حيان الاول **قال** ابن اياز في شرح الفصول واعلم انه
قد جا تخفيف سي من سيما على انهم لم ينصوا على المحذوف منهما اهو عينها ام لامها
والذي يقتضيه القياس ان يكون المحذوف اللام لان الحذف تال الحذف
اعلال والاعلال في اللام شايع كثير بخلافه في العين ويعضهم يزعم انهم
حذفوا الياء الاولى لامرين احدهما سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى
من الساكن فكانت الاولى اولى بالحذف لضعفها والثاني انها زايدة والاولى
منقلبة عن واو اصلية والزايد اولى من الاصلي بالحذف ولما حذفت الياء
الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها لارادة المحذوف انتهى وفي الكلام الجميل نظر **الثامن**
باب الامثلة الخمسة اذا اكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن ثانية تجتمع

فيه ثلث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهي
نون الرفع كما جزموا به ولم يحكوا فيه خلافا **التاسع** ذو بمعنى صاحب
اصله عند الخليل ذو بوزن فعل وعند ابن كيسان ذو وبالفتح فحذف احدى
الواوين **قال** ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما الثانية وهي اللام وعليه
اهل الاندلس وهو الظاهر والثاني الاولى وهي العين وعليه اهل قرطبة
الحادي عشر في قوله ~~~ في المسمى الصايغ
امات السابل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني الذي ذكره
ان المحذوف من مني وعني نون الوقاية ويحتمل انه كون نا قيد ونون من
وعن هي المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة عن الحذف فيها **الحادي عشر**
في المخلو وبها عند البصريين ثلاثية الوضع والفها منقلبة عن ياء وعند الاكثر
عن واو وعند آخرين قلبها عن يا بياني وجزموا ان المحذوف اللام
ولم يحكوا فيه خلافا **قال** ابن مالك رأيت الخلاف فيه محكيا في البسيط **قال** اكثر
النحاة على ان المحذوف لامه لانها طرف فهي احرى بالحذف قياسا على
الاعلال ولان حذف اللام اكثر من حذف العين فتعليق الحكم بالاعم
اولى ومنهم من قال المحذوف عينه والموجود لامه لان العين ساكنة
والساكن اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولانه لو كان المحذوف
لامه لوجب قلب الياء الفا لان العين تكون ساكنة فلا يوجد فيها
علة القلب واما اللام فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال
وهو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله **الثاني عشر** قال بدر الدين بن
مالك في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين عزوجل ان اصل الفا
داخلة على ان كان واخرت للزوم الفصل بين اما والفاء فالتقى فاآن
فا اما وفا جواب ان فحذفت الثانية علاوة على اكثر الحذف في نظاير
الثالث عشر اذا صغرت كسا قلت كسي وقد اجتمع فيه ثلث ياات
يا التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة
او الياء المنقلبة عن الالف قولان نص سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان
بعد ان جزم بالثاني **الرابع عشر** اذا نسبت الى نحو طيب وسيد وميت
حذفت احدى اليائين فقلت طيبي وسيدي مخففا وقد جزموا بان المحذوف
الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهما وعلله ابو حيان
بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع اليااات فكان حذف المتحركة اولى

وقال الزمخشري في الفائق هين ولين مخففان من هيّن وليّن والمحذوف من
من يائها الاولى وقيل الثانية **الخامس عشر** نحو تحفيف احوى اليائين من ابي
قال الشاعر تنظرت نصرا والسماكين ايهما وقد حكى ابن جني في ذلك قولين بان
المحذوف الثانية وهي لام الكلمة او حرف العين قال وهذا تعيّن الحوي ساكنة
كما كانت **السادس عشر** اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو أأنتم
من نحو السما فانها ترسم بالف واحدة وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف
في المحذوف فقيل الاولى وعليه الكسائي لان الاولى اولى بالتنوين وقيل الثانية
وعليه الفرا وثعلب وابن كيسان لانها حصل الاستثقال بها [illegible]
اولى بالحذف [illegible] ان الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت **السابع عشر** اذا
وقف على المقصور المنون نحو انت عصا وقف عليه بالالف قال ابن الخباز وكان
في المقصور ثلاث ألفات الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رايت زيدا
في الوقف قال وحذفت احدى الالفين لانه لا يمكن اجتماع [illegible] فالف
والمحذوفة هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين [illegible] كانت
الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت و[illegible] قال فكان المقصور
غير منون نحو رايت الحصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي شرح الايضاح
لابي الحسين بن ابي الربيع اختلف النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف
فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وان التنوين ذهبت في الوقف
في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجر فرجعت الالف الاصلية لزوال
ما ازالها وذهب المازني الى انها بدل من التنوين لان قبل التنوين
فتحة في اللفظ فصار عصا في الاحوال الثلاثة بمنزلة زيدا في قولك رايت
زيدا وذهب ابو علي الفارسي الى انها بدل من الاصلية لزوال التنوين وفي
النصب بدل من التنوين **الثامن عشر** نحو [illegible] اذا نسب اليهما
قلت عوي وشوي بحذف احدى اليائين وقلب اخرى واوا واليا المحذوفة
هي الاولى التي هي عين الكلمة والداخلة المنقلبة هي الثانية هي لام الكلمة جزم
به ابو حيان **التاسع عشر** [illegible] نسب [illegible] كذلك والمحذوف
اليا المشددة الاولى وهي يا المدة المدغمة في لام الكلمة جزم به ايضا وكذلك
باب عربي اذا اضيف [illegible] وقد قسم اليا الاولى وهي الزايدة للنسب
عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به **العشرون** في كل
ما كان على [illegible] اذا صغرت [illegible] وعقابا وقضيبا وحمارا قلت اسيد وعقيب وقضيب

وجمع

١٥

وجمع بين ثلاث يآت شديدة مكسورة فاذا اجتمعت الهمزة حذفت اليا المتحركة
التي تلي اخر الاسم فقلت اسيد وقضيب ساكنة **الحادي والعشرون**
قال ابو حيان اذا صغرت مسيطر ومسيطر ونحوهما من اسما فاعل من بيطر وسيطر
وهيمن اسما فاعل من بيطر وسيطر وهيمن حذف اليا الاولى لانها اولى
بالحذف [illegible] يا التصغير **الثاني والعشرون** اذا اجتمعت همزتان
متحركتان في كلمتين نحو جا اجلهم ومن السما الى او اوليا اولئك جاز حذف
احديهما تخفيفا ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لانها وقعت اخر الكلمة
محل التغيير ومنهم من يقول المحذوف الثانية لان الاستثقال انما جا
عندها حكاه السيد ركن الدين في شرح الشافية **الثالث والعشرون**
باب افعال واستفعال [illegible] اعلت عينهما كاقامة واستقامة اصلهما
اقوام واستقوام فقلبت حركة الواو فيهما وهي العين الى الفا فانقلبت
الفا لتجانس الفتحة فالتقى الفان فحذفت احداهما لالتقاء الساكنين ثم عوض
منها التاء واختلف النحويون ايهما المحذوف فذهب الخليل وسيبويه
الى ان المحذوف الف افعال واستفعال لانها الزائدة ولقربها من
الطرف ولان الاستثقال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش
والفرا الى ان المحذوف عين الكلمة **الرابع والعشرون** باب مفعول
المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلهما مبيوع ومصوون فعل بهما ما فعل
باقامة واستقامة من نقل حركة اليا والواو الى الساكن قبلهما فالتقى
ساكنان الاول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف
احدهما واختلف في ايهما حذف فذهب الخليل وسيبويه الى ان المحذوف
واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف وذهب الاخفش الى ان
المحذوف عين الكلمة لان واو مفعول لمعنى وان الساكنين اذا التقيا
في كلمة حذف الاول **الخامس والعشرون** تستحيي بياءين في لغة الحجاز
واما تميم فتقول تستحي بيا واحدة قال في التسهيل فتحذف احدى
اليائين وقال ابو حيان اما التي هي لام الكلمة واما التي هي عين الكلمة
ان حذف لام الكلمة فلان الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي تستحي كالقاضي
مجزوما فنقل حركة اليا الى الحا التي هي فا الكلمة وسكنت اليا واما
حذف عين الكلمة فنقل حركة اليا التي هي عين الى الحا فالتقى
ساكنان اليا التي هي عين واليا التي هي لام فحذف الاولى لالتقاء الساكنين

فعلى التقدير الاول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون
يفتعل وربما استعمل **السادس والعشرون** باب صحارى وعذارى فيمن
التشديد وهو الاصل في التخفيف منه وباب تعل الجمع ثقل التشديد
الاولى بالحذف اليا التي هي بدل من الف المد لانه عهد حذفها الا اكثر
خماسية والمبدلة من الف التانيث بعد الف اذا الاصل فيها ان تلحق بالمحذوف ومنها
لحق بالحذف قاله في البسيط **السابع والعشرون** قراة ابن محيصن سواء
عليهم انذرتهم بحذف احدى الهمزتين قال ابن جني في المحتسب المحذوف الاولى
وهي همزة الاستفهام ثم قال النحاة يحتمل المحذوف الثانية ثم قال ابن جني يجوز
حذف همزة الاستفهام واما حذف همزة افعل في الماضي فبعيد **الثامن**
والعشرون باب جا وشا اسم فاعل من جا وشا اصلهما جاى وشاى ثم الاعلال
بهمزة فذهب الخليل ان الهمزة الاولى هي لام الفعل [illegible] الى موضع العين
كما قدمت في شاك وهار وذهب سيبويه هي عين الفعل استثقل
اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة يا على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده
ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاع وعلى قول الخليل فالع لانه
مقلوب والعين في المحذوف على قول سيبويه اللام وقول الخليل
العين **التاسع والعشرون** نحو يا زيد زيد اليعملات وبين ذراعي وجبهة
الاسد في المحذوف خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجح
ابن هشام قال ابن النحاس في التعليقة في قولهم قطع الله يد ورجل من قاله
اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا واختلفوا [illegible]
حذف فمذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لانه ليس فيه وضع
ظاهر موضع مضمر وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه
بغير الظرف وحسن ذلك وشجعه كون الدليل يكون متقدما على المدلول
عليه ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة
ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع
الظاهر موضع المضمر اذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون
الاول تقدم مافي اللفظ فلم يستنكره لذلك انتهى **الثلثون** نحو زيد
وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع انه قدمه
في نحو زيد زيد اليعملات ان الحذف من الثاني **قال** ابن الحاجب لما
اعترض بالمضاف الثاني من المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور

في اللفظ عوضا لما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع
في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض
نحو زيد قائم وعمرو من غير قبح في ذلك انتهى وقيل ايضا كل من المبتدأين
عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه **قال** ابن هشام ويلزم من
هذا التعليل ان يقال بمثله في مسألة الاضافة قال والخلاف انما هو
عند المبرد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول في قوله نحن بما عندنا
وانت بما عندك راض **و**من الثاني في قوله فاني وقيار بها لغريب
الحادي والثلثون ذات اصلها ذوية تحركت الواو والياء فقلبت كل منهما
الفا فالتقى الفان فحذف احداهما **قال** ابن هشام في تذكرته وينبغي ان
ننظر فيها هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول
سيبويه والخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس
قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية **الثاني والثلثون**
قولهم لاه ابوك في لله ابوك قال الشلوبين في تعليقه على كتاب سيبويه
مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف **و**زعم المبرد ان المحذوف
اللام المعرفة ولام الله الاصلية والباقية لام الجر فتحت ردا الى اصلها كما
تفتح مع المضمر قال وهذا اولى لان في مذهبه حذف الجار وابقاء عمله
ومع ذلك حرف معنى واما انا فلم احذف حرف المعنى بل حذفت ما لا معنى له
قال الشلوبين وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقي
البحث بين حرف الجر وحرف الاصل فزعمنا ان المحذوف حرف الجر
وزعم ان المحذوف اللام الاصلية ورجح مذهبه بان حرف الجر لمعنى وفيه
ابقاء عمله وينبغي ان يترجح مذهبنا لانه قد ثبت حرف الجر يحذف ويبقى عمله
يبقى في نحو خير عافاك الله وفي مذهبه ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام
على ظاهره وايضا فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل
غيرهم ذلك وجميع العرب يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست
الجارة لان فتحها لا يمن لغة من يقول المال لزيد ولعمرو فهذا يؤيد
ما ذهبنا اليه انتهى **الثالث والثلثون** الان اصله اوان ثم قيل حذفت
الالف بعد الواو وقلبت الواو الفا وقيل بل حذفت الواو وبقيت الالف
بعدها فوقعت بعد الهمزة حكاهما في البسيط **فصل** من نظير ذلك
وهو عكس القاعدة قال ابو حيان اختلف النحويون في اي الحرفين

المضاف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول فاللام
الاولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاي الاولى من بلز وذهب يونس
فيما ذكره الفارسي عنه الى ان الثاني هو الزائد حجة الخليل ان المثل
الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد وهي اليا والواو والالف
الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ثانية نحو حوقل وصيقل وثالثة نحو كتاب
وعجول وقضيب فاذا جعلنا الاولى من سلم وبلز زائدة كانت واقعة موقع
هذه الحروف وكذلك في قودد وما اشبهه مما تحرك فيه المضاعفان الاول
هو الزائد عند الخليل وحجة يونس ان المثل الثاني يقع موقعا يكثر فيه امهات
الزوائد الا ترى ان الواو واليا يزادان متحركين نحو جهور وعثير وزائدتين
متحركتين نحو جدول وعثير فاذا كان الثاني من سلم وبلز زائدا كان واقعا موقع هذه
الحروف قال ابو حيان والحجة فيما استدل به الخليل ويونس انه ليس فيه
اكثر من التانيس بالاتيان بالنظير واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزائد
نموقع لبعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب فيها يدل على احتمال الوجهين
والخلاف في الصحيح فذهب الفارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه واستدل على
ذلك بوجود اسحنكك واقعنسس وشبههما في كلامهم قال وذلك ان النون
في افعلل من الرباعي لم يوجد الا بين اصلين نحو احرنجم فينبغي ان يكون
ما الحق به من الثلاثي بين اصلين لئلا تخالف الملحق الملحق به ولا يمكن ذلك
الا بجعل الاول من المثلين اصلا والثاني هو الزائد واذا ثبت ذلك في هذا حملت
سائر المضاعفات عليه وذهب ابن عصفور الى الصحيح مذهب الخليل بدليل من جهة
قول العرب في تصغير صمحمح صميمح فيحذفون الحا الاولى وقد ثبت انها هي الزائدة لانه
لا يجوز حذف الحا مع بقاء الزائد والثاني ان العرب اذا تضعفت وفصل بينهما
حرف فذلك الحرف لا يكون الا زائدا نحو عثوثل وعقنقل الا ترى ان الواو
والنون الفاصلين بين العينين زائدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الواو من
الحاجز في صمحمح هي الاولى لانها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون اصلا
لئلا يكون في ذلك التكثير لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين
الا بحرف زائد فاذا ثبت ان الزائد من المثلين في هذين الموضعين هو الاول
حملت سائر المواضع عليهما وذهب ابن خروف والشلوبين الى التسوية بين
مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب ابن مالك الى تفصيل الحكم بزيادة
الثاني والثالث في صمحمح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وكون الثاني
في نحو اقعنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة قال ابو حيان وهذا

المفصل

المفصل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا
على عادته وفي البسيط اختلاف في تقدير من قال الزائد فيه الدال الاولى
او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره نخيدد بحذف الواو مع الدال
الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني تحذف فتقلبها يا لانها رابعة فلا تحذف
تنبيه باب اقعنسس قال ابن مالك ثاني المثلين فيه اولى بالزيادة لوقوعه
موقع الف احرنبى قال ابو حيان جهة الاولوية انه الحق احرنبى باحرنجم
واحرنبى من باب الثلاثة لم ياتوا بالزائد الذي للالحاق الا اخرا وهي الالف
وكذلك ما الحق به للالحاق في هذا النوع هو مقابل لتلك الالف والمقابل لها في
اقعنسس انما هي السين الثانية فلذلك حكم عليها انها الزائدة لجريان باب الثلاثي
في الالحاق مجرى واحدا الا ترى انهما مشتقان من الحرب والقعس فلذلك
كان الاولى ان تكون السين الثانية هي الزائدة ومن ذلك ايضا قال ابو حيان
سالني شيخنا بها الدين ابن النحاس عن قولهم هاذان بالتشديد ما النون المزيدة
قلت له الاولى فقال قال الفارسي في التذكرة هي الثانية لئلا يفصل بين
التثنية ونونها ولا يفصل بينهما قلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون قد
زدنا نونا متحركة ثم اسكنا الاولى وادغمنا او زدناها ساكنة ثم اسكنا الاول
وادغمنا المتحركة لاجل الادغام بالكسر لاجل التقاء الساكنين وعلى ما
ذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا فقط فهذا اولى عندي لقلة العمل
ثم ظهر لي تقويته ايضا بان المعنى النون ليستا متلازمين فيكون
الفصل بينهما الا ترى الى انفكاكهما منها بالحذف للاضافة وتقصير العلم
انتهى وقال الشلوبين في بعض الحواشي ان النون الثانية بدل من اللام
المحذوفة من ذا ومن ذلك قول زهير
اراني اذا ما بت بت على هوى • فثم اذا اصبحت اصبحت غاديا
وقول الاخر فرابت ما فيه فثم رزمت قال السخاوي في شرح المفصل احد
الحرفين فيهما زائد لقولهم ثم وقال وزيادة الفا قد وقعت كثيرا ولم يقع
زيادة ثم الا نادرا فالقضا بزيادة الفا اولى وقال صاحب البسيط زاد
الفا قبل ثم وصل ثم هي الزائدة دون الفا لحرمة التصدر فصل ويناظر
ما نحن فيه مسئلة قال الشيخ بها الدين ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة
على ان ما فيه تا التانيث تكون في الوصل تا وفي الوقف ها على اللغة الفصحى
واختلفوا ايهما بدل من الاخرى فذهب البصريون على ان التا هي الاصل وان الها

يدل عليها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك واستدل البصريون بان بعض
العرب يقرا التا في الوصل والوقف كقوله الله نجاك بكفي مسلمت وكذلك
الحا فعلمنا ان التا هي الاصل وان الها بدل منها وبان لنا موضعا قد ثبتت
فيه التا للتانيث بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وقعدت وليس لنا موضع
قد ثبتت فيه الها فالمصير الى ان التا هي الاصل اولى لانه يودي قولهم الى
تكثير الاصول واستدلوا ايضا بان التا ثبتت في الوصل الذي ليس بمحل التغيير
والها انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغيير فالمصير الى ان ما جاء في محل
التغيير هو البدل اولى من المصير الى ان البدل ما ليس في محل التغيير اذا اجتمع
النكرة والمعرفة غلبت المعرفة بقولك هذا ورجل منطلقين فتنصب منطلقين
على الحال تغليبا للمعرفة ولا يجوز الرفع ذكره الاندلسي في شرح المفصل اذا اجتمع
المذكر والمؤنث غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل والمؤنث فرع عليه
وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد
اذا اجتمع طالبان رد على الاول منه فروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل
الجواب للاول منهما اذا لم يتقدمهما شي ومنها ان العرب راعت المتقدم في
قولهم عندي ثلثة ذكور من البط وعندي ثلث من البط ذكور فاتوا بالتانيث
ثلثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط ومنها قال الكوفيون
اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا على هذه القاعدة اذا امكن ان
يكون حرف موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا ومنقلبا عنه
اولى ذكر هذه القاعدة الشلوبين في شرح الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف
والياء في الاسماء الستة لامات للكلمة لا زائدة للاشباع اذا اجتمع الواو والياء غلبت
الياء نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن فلاح في المغني اذا اجتمع ضمير
متكلم ومخاطب غلب المخاطب نحو قمتما اذا اتصل الفعل بفاعله اشبه حينئذ الحرف
فلذلك لم يستحق الاعراب ذكره ابن جني في الخاطريات قال ووجه شبه الفعل
وفاعله بالحرف انهما جزءا الفعل عند ابي الحسن في نحو قولنا ان تقم اقم وايضا فان له
الفعل بفاعله قد الحقا كما يلحق الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم اذا دار الامر
بين الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى ومن ثم رجح ابو حيان وغيره قول
البصريين ان اللام في نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا هي لام السبب
على جهة المجاز لا لام اخرى تسمى لام الصيرورة ولام العاقبة لانه اذا تعارض
المجاز ووضع الحرف لمعنى مجرد كان المجاز اولى لان الوضع يؤول فيه الحرف

الى

الى الاشتراك والمجاز ليس كذلك وقال ابن فلاح في المغني اختلف هل المضارع
مشترك بين الحال والاستقبال او حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
قال والثاني ارجح لانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى على المختار
وقال ابن القواس في شرح الكافية تطلق مجازا على الجمل المركبة فان قيل هلا كان
اطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة اجيب بانه اذا امكن الحمل على المجاز كان
اولى اذا دار الامر بين الترادف والحذف لكلمة فادعاء الترادف اولى لان باب
الترادف اكثر من باب الحذف لكلمة مثاله قولهم سبط وسبطر ودمث
ودمثر وهندي وهندكي فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض امران احدهما
ان يكونا اصلين ويصير هذا من الترادف والاخر ان تقول حذفت الراء
من سبطر ودمثر شذوذا اذ لا يمكن ان يدعى ان الراء زائدة لانها ليست
من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة في كل من الكلمتين اولى من ادعاء ان
اصلهما واحد وانه حذفت لام الكلمة شذوذا او لهما لفظ واحد اذا دار
الاختلاف بين ان يكون في اللفظ او في المعنى كان في اللفظ اولى لان المعنى
اعظم حرمة اذ اللفظ خادم المعنى وانما اتي باللفظ من اجله ذكره ابن الصائغ
في تذكرته وبنى عليه ترجيح زيادة كان في قوله وجيران لنا كانوا كرام على
القول بانها تامة لان المعنى حينئذ وجد وانما مضى وذلك معلوم فتصير
الجملة حينئذ حشوا لا معنى لها اذا نقل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء
ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل ومن ثم قطعت همزة اصمت اسما
للفلاة واصله فعل امر اذا وقع ابن بين علمين فله خصائص احدها انه
يحذف التنوين من الاول لان العلم مع ابن كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو قال
ابن يعيش وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله
ما زلت اغلق ابوابا وافتحها حتى اتيت ابا عمرو بن عمار قال
فحذف التنوين من ابي عمرو ومنزلة حذفه من جعفر بن عمار الثاني يجوز حكاية
العلم الموصوف به كقولك لمن قال رايت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو لانهما
صارا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع
لشيء من التوابع اصلا الثالث اذا نودي نحو يا زيد بن عمرو كانت الصفة
منصوبة على كل حال وجاز في المنادى وجهان احدهما الضم على الاصل
والثاني الاتباع فتفتح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون قال ابن يعيش

وهو غريب لان حق الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة والعلة في ذلك انهما جعلا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن الوقوف على الاسم الاول ويبتدا بالثاني فيقال بن فلان **الرابع** تحذف الف ابن في الخط لكثرة الاستعمال وانه استوى فعله بما قبله **اسبق الافعال** قال الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو **اعلم** ان اسبق الافعال في التقدم الفعل المستقبل لان الشي لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضي فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم الماضي فان قيل هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرد به عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه انه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به انه ماض **فالجواب** انه لما ضارع الفعل المستقبل الاسما بوقوعه موقعها وبسائر وجوه المضارعة المشهورة قوي فاعرب وجعل بلفظ واحد يقع عليهما كما لا يكون شبه الاسما كما ان في الاسما ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جا الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسما حين ضارعها والماضي لم يضارع الاسما فيكون له قوة فبقي على حاله **الاستغنا** هو باب واسع فكثير اما استغنت العرب عن لفظ بلفظ من ذلك استغناوهم عن تثنية سوا بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا سوان وعن تثنية ضبع الذي هو اسم المونث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان **وقال** ابو حيان العرب تستغني ببعض الالفاظ عن بعض الا ترى استغناهم بترك وتارك عن ودع وذر وواذر في قولهم رجل الى عن اعجز وامراة عجزا عن البا في اشهر اللغات وقد عقد ابن جني في الخصائص بابا في الاستغنا عن الشي بالشي قال فيه قال سيبويه **اعلم** ان العرب قد تستغني بالشي عن الشي حتى يصير المستغني عنه مسقطا من كلامهم البتة فمن ذلك استغناوهم بترك عن ودع وذر ولمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح وشبهة عن مشبهة وعليه جا مشابه وبليلة عن ليلاة وعليها جات ليالي على ان ابن الاعرابي **قد انشد** في كل يوم ما وكل ليلاة وهذا شاذ لم يسمع الا من هذا الجهة وكذلك استغنوا باشتد عن ان ياتوا به والعين في موضعها كما لزموه القلب او الابدال فلم يقولوا انوق الا في شي شاذ حكاه الفرا وكذلك استغنوا بقسي

عن

عن ابو نوس فلم ياتوا الا معتلا او من ذلك استغناوهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو قولهم ارجل لم ياتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك اذان جمع اذن لم ياتوا فيه بجمع الكثرة وكذلك شسوع لم ياتوا فيه بجمع القلة وكذلك ايلم لم يستعملوا فيه جمع الكثرة وكذلك استغناوهم بقولهم ما اجود جوابه عن هو افعل منه في الجواب واستغناوهم باشتد وافتقر عن قولهم فقر وشد وعليه جا فقير **ومن ذلك** استغناوهم عن الاصل مجردا من الزيادة بما استعمل منه مزيدا نحو حوشب لم نستعمل منه شرب عارية من الواو والزايد ومثله كوكب لم يستعمل منه ككب ومنه قولهم دردري لانا لا نعرف درد ومثله كثير في ذوات الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة فمن الاربعة قلنفس وصنبغ وسميدع وعميل وسمود وقط وحجنباد ولشجب وتشعت وهو ينشب **ومن** ذوات الخمسة جحفلق وحنزنب ودردبيس وعضرفوط وقرطبوس وقرعلانه وفنجليس **ومن ذلك** استغناوهم عن اثنى عشر باثنين عن واحدين وبستة عن ثلاثين والعشرة عن خمسين وبعشرين عن عشرتين وما جرى هذا المجرى واختار ابو الحسن الطنت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان وقال استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته يظنه عاقلا انتهى كلام ابن جني **وقال** الزمخشري في الحاجي سرادق وحمام وايوان في الاسما وسجل وسبطر في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكرات وانما اقتصر جمعها على ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشيا عن اشيا من ذلك استغناوهم بالبيه عن عماه عن كمه **وقال** سيبويه وقد يجمعون التي ما لنا بالتا ولا يجاوزون بها استغنا دكوسيات وشيات ومن ذلك استغناوهم بشفاه وشياه عن الجمع بالالف والتا **وقال** الشلوبين استغنوا عن تثنية اجمع واكتع وابصع في باب التوكيد بكلتا كما استغنوا عن تثنية اجمع المونث بقولهم قوم **وقال** ابن مالك ان العرب استغنت عن الجزم بكذب يا الجزم بحتمه مما هو في معناه على عادتهم في انهم قد يستغنون بالشي عما هو في معناه وكان هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسما ليس اصلا كما فعلوا في الاستغنا بتصغير المفرد وجمعه بالالف والنون في الاثني فقالوا التي واستغنوا بذلك عن الوتيسا لعدم تمكن التصغير في الاسما المبهمة **وقال** ابو حيان واستغنوا بتصغير عشي عن تصغير قصي بمعناه وبقولهم في جمع صبي وغلام

صبية وغلمة عن اصبية وأغلمة وبقولهم في صحيح وصبيح وسمحان صحاح
وصباح وسمان عن صغراء وصبيا وسمنا وبقولهم في نحو ولي وغني اولياء
واغنياء عن نحلاء وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ
قال ابو حيان بعد ما عدد من باب الاستغناء لقول مالك في التسهيل انما جمع
حكيم وحفيظ على وجه الندور قال وكذا قال مرة عندي انه من باب الاستغناء
عن جمع بجمع بان اراد فو جمع باب ندرت ليس جمعا لم يندر اطلاقا لما في التسهيل
وباب الاستغناء في الجموع اكثر من ان يحصى وقال ابن يعيش العلم الخاص لا يجوز اضافته
ولا ادخال لام التعريف عليه استغناء بتعريف العلمية عن تعريف آخر وفي
البسيط باب افعل فعلاء وفعلان فعلى لا تلحقه تاء التانيث استغناء بفعلاء وفعلى عن
التانيث بها وقال قد يكون الجمع لمفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى بجمع
المقدر عن جمع الملفوظ به كما استغني بمصدر بعض الافعال عن مصدر بعضها نحو ان
اودعه تركا ومطاوع بعض الافعال عن مطاوع بعض نحو اخنه تركه ولم يقولوا افتاح
فمما جاء من الجمع لمفرد مقدر اباطيل واحاديث وقياس مفرده ابطال او ابطيل وعروض
واعاريض وقياس مفرده اعريض وحديث واحاديث وقطيع واقاطيع الاسم اصل
للفعل والحرف قال الشلوبين ولذلك جعل فيه التنوين ومما يدل على انه اصل
وانهما فرعان قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان الكلام
المفيد لا يخلو من الاسم اصلا وقد يوجد كلام كثير لا يكون فيه فعل ولا حرف فدل
ذلك على اصالة الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه وايضا فان الاسم
يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الا مخبرا به والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه
فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل والحرف دل
ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى وقال الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو
باب القول في الاسم والحرف ايهما اسبق في الرتبة والتقدم قال البصريون
والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة للاسماء وذلك ان الافعال
احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء فالاسم قبل الفعل لان الفعل حدث منه
والفاعل سابق لفعله واما الحروف فانما تدخل على الاسماء والافعال لمعان تحدث
فيها واعراب تؤثره وقد دللنا على ان الاسماء سابقة للاعراب والاعراب داخل
عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال مؤثرة فيها المعاني والاعراب
فقد وجب ان يكون بعدها سؤال يلزم القائلين بهذه الصفة يقال لهم قد اجمعتم
على ان العامل قبل المعمول فيه كما ان الفاعل قبل فعله وكما ان المحدث سابق لحادثه

وانتم

وانتم تعرفون ان الحروف عوامل في الاسماء والافعال فقد وجب ان تكون
الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم لكم على اوضاعكم ومعانيكم
الجواب ان يقال لهم هذه مغالطة ليس يشبه هذا المحدث والحدث ولا
الحال والمحلول وذلك انا نقول ان الفاعل في جسم فعلا من حركة وغيرها
سابق لفعله وذلك فيه لا الجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي اوقعه
بالمضروب ولا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكثر سبقا من الضارب ونقول
ايضا ان النجار سابق الباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب
الذي نجر منه الباب وكذلك مثل هذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال
وان لم تكن اجساما فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي
هو الرفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة
للاسماء والافعال انفسها وهذا بين واضح انتهى الاسم اخف من الصفة
وذلك ان الصفة تعلقت بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وبتحمل الضمير
وفرع على ذلك فروع منها ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في
الصفة كصعبة وصعبات وجدلة وجدلات وعلشة رغد وعيشات
نغبات وطريق نهج اي واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم كجفنة وجفنات
وهند وهندات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال
لنا الصفات العين تسكن في الصفة وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة لجبة
وشياه لجبات اي قليلات الالبان وقال ابو علي من العرب من يحرك لجبة في 12
الافراد فجاء الجمع على لغته وتسكين الاسم ضرورة في قوله
ابت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاصل
قال في البسيط وانما فعل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص الاسم بالحركة لخفته
وثقل الصفة قال وبيان ثقل الصفة من اوجه احدها انها تناسب الفعل
في الاشتقاق والثاني انها تناسبه في تحمل الضمير الثالث انها تناسبه في العمل
الرابع انها تفتقر الى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات اشبهت الثقيل
المركب فكان زيادة الحركة للعرق على الخفيف اولى من زيادتها على الثقيل
وقال ابن يعيش في شرح المفصل الفرق بين الاسم والصفة من حيث اللفظ
ان الاسم غير الصفة ما كان ماخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول
كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر وما
اشبههما من صفات الحلية ومصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة قال

والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة نحو اسود
مثلا فان هذه الكلمة تدل على شيئين احدهما الذات والاخر السواد
اي دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق
من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا يدل الا على شيء واحد وهو ذات المسمى
الاشتقاق بسطنا الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في المزهر ونذكر هنا فوائد
متعلقة بالنحو الاولى مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال
الكوفيون المصدر مشتق من الفعل وقال ابو البقاء في التبيين ولما كان الخلاف واقعا
في اشتقاق واحدهما من الاخر لزم في ذلك بيان شيئين احدهما حد الاشتقاق
والثاني ان المشتق فرع على المشتق منه فاما الحد فاقرب عبارة فيه ما ذكره الرماني
وهو قوله الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه الاصل فقد تضمن هذا
الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض للفرع والاصل واما الفرع والاصل
فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد
به الحروف الموضوعة على المعنى وضعا اوليا والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف
مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زائد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا فانه
اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل لفظ الضرب على اكثر
من ذلك فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهي
الضاد والراء والباء وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى
الضرب ومعنى اخر وقال الزملكاني في شرح المفصل ما حاصله الخلاف بين
البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف في حد الاشتقاق
فقال قوم هو عبارة عن الاتيان بالفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما
على الاخر في المعنى نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين القيم وقوله عليه السلام
ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيها واما قوله تعالى وجنى الجنتين دان لسلبه
وليس به لان الجنا ليس من معنى الاجتنان وقال بعضهم الاشتقاق ان تجد
بين اللفظين مشاركة في المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما اما المشاركة
في المعنى فلانهم لا يجعلون الوجد والموجدة والوجود من باب الاشتقاق
واما المشاركة في الحروف الاصول فلانهم لا يقولون ان الكاذب والباين
من اصل واحد واما التغيير من وجه فلا بد منه والا لكان هو اياه ثم
ان التغيير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولا
بد من زيادة احدهما على الاخر في المعنى والا لزم ان يكون المصادر التي هي

من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو كل مصدري كلوا وكلمه وحسب الحساب
حسبا وحسبانا وقدرت الشيء من التقدير قدرا وقدرا وقدرت على الشيء بمعنى
قويت عليه قدرة وقدرانا ومقدارا ومقدرة ونحو ذلك ونحوه مما الاصل فيه
انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من ذلك بحسب لفظي اثر الى التجرد اصطلاح
واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروف الاصول ومعناه الاصلي وزاد بمعنى
من غير جنس معناه فيخرج المثنى والجمع ويدخل المصدر المنصوب فنسبة
المشتق الى المشتق منه نسبة الاخص الى الاعم نحو انسان وحيوان قال
وهذا ان سلمه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر لموافقته للمصدر
في معناه وزيادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص الثانية قال ابو البقاء في
التبيين الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طريقتان احداهما تدل على معناه وزيادته
عليه بالدلالة على الزمان المخصوص وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل
يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب
وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق
الا في الفرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالته على الحدث
فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو
بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما دل عليه المفرد ولا تركيب الا بعد
الافراد كما انه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص الا بعد الدلالة على
الحدث وحده وقد يمثل ذلك بالنقرة من الفضة فانها كالمادة المجردة عن صورة
فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا اصيغ منها خاتم او مراة او قارورة
كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو
دليل على الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده فيه تحقق كون الفعل
فرعا لهذا الاصل طريقة اخرى وهي ان تقول الفعل يشتمل لفظه على حروف
زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان
مشتقا من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل
لما فيه الزيادة طريقة اخرى وهي ان المصدر لو كان مشتقا من الفعل
لادى ذلك الى نقض المعاني الاول وذلك مخل بالاصول بيانه ان لفظ الفعل
يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي الدلالة على الزمان المخصوص وعلى
الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك
كله الا الدلالة على الحدث وهذا النقض للاوضاع الاول والاستدلال ينبغي ان

نعيد لتشييد الاصول وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من
الفعل قال واحتج الآخرون بوجهين احدهما ان المصدر يعتل لاعتلال
الفعل والاعتلال حكم يستحقه علته فاذا كان الاعتلال في الفعل اولى وجب
ان يكون اصلا ومثال ذلك قولك صام صياما وقام قياما فالواو في صام امن
اعلت في الفعل فاعلت في القيام وانت لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام
والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضربا فضربا منصوب
بضربت والعامل يؤثر في المعمول والمؤثر اقوى من المؤثر فيه والقوي محل القوي
اصلا لغيره قال والجواب عن الاول انه غير دال على قولهم وذلك ان الاعتلال
شيء يوجب التصريف وثقل الحروف وباب ذلك الافعال لا تصريفها مختلف
لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فابدلت الواو الفا لتحركها فاذا ذكرت
المصدر لزم ذلك كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة في المصدر وهو الثقل
واما الوجه الثاني فهو في غاية السقوط وبيانه من ثلثة اوجه احدها ان
العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني فلا يدل
احدهما على الآخر اشتقاقا والثاني ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني
ضرب زيد عمرا ولا يدل ذلك على انه اصل والثالث ان الحروف تعمل في الاسماء
والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من
الاسماء والافعال انتهى الثالثة قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر
ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك اعجبني خروج زيد
فاذا ذكر الاسم المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مجرورا
بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل
للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره وحق المخبر عنه
ان يكون مرفوعا معتمدا وانه فلم يبق الا ان يجعلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر
عنه كما تدل الحروف على معان في الاسماء وهذا لو فعلوه كان الحرف حاجزا
بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل
انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى
ولم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالحرف في النيابة
عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه
وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ويدل
على الاسم المخبر عنه لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم

كما يستحيل له

كما يستحيل له اضافة الحرف لان المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس
هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو
كونه مخبرا عنه فان قلت كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث
قلنا انما يدل على الحدث المضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل
لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف اذ
التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى
ولا يجمع كالحرف وان بني كالحرف وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان
الاسم اذا تضمن معنى الحرف بني ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم
وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف
الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر
الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل
من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج من الافعال
الدالة الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه
بلفظ الحدث الا ان تقع الدلالة على اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة
الفعل الا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظرفية نحو لا افعله ما لاح
برق ولا طار طائر لانهم يريدون ان الحدث مخبر عنه على الاطلاق من غير تعرض
لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقتصر على صيغة واحدة وهي اخف الابنية
الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت لانه اريد
التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتج
الا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذن على ثلثة اضرب
ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث فيشتق منه الفعل
دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف
احوال الحدث وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير
تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته وضرب لا يحتاج
الى الاخبار عن فاعله بل يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما
بعده نحو سبحان الله فانه ينبئ عن العظمة والتنزيه فوقع القصد الى ذكره
مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب
نصب كل مقصود اليه بالذكر نحو اياك وويله وويحه وهما مصدران لم
يشتق منهما فعل حيث لم يحتج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما بزمن

ونصبه كما تنصبه لانه مقصود اليه وهنا انتصب لانه مقصود اليه
بالفكر زيدا اضربه في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك
زيدا اضربت بلا ضمير لا تجعله معمولا مقدما لان المعمول لا يتقدم على عامله
وهو مذهب قوي ولكن لا يصح عندي قول النحويين انه مفعول مقدم لان
كان المعمول لا يتقدم على العامل والفعل كالحرف لانه عامل في الاسم وذلك
على معنى فيه فلا ينبغي للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف
ولكن الفعل في قولك ضربت زيدا قد اخذ معموله وهو الفاعل فعتمده
عليه ومن اجله صيغ واما المفعول فلم يبال به اذ ليس اعتماد الفعل عليه
كاعتماده على الفاعل الا ترى انه يحذف الفاعل ولا يحذف فليس تقديمه
على الفعل العامل فيه بابعد من حذفه **واما** زيدا اضربه فينتصب
بالقصد اليه كما قال الشيخ انتهى كلام السهيلي **وقال** ابن القيم في بدايع
الفوائد هذا الفصل من اعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه
الرابعة قال ابن يعيش في شرح المفصل قد يكون الاسمان مشتقين من
شيء والمعنى فيهما واحد وبناؤهما مختلف فيختص احد البنائين شيئا دون شيء
للفرق الا ترى انهم قالوا عدل لما يعادل من المتاع وعديل لما يعادل
من الاناسي والاصل واحد وهو ع د ل والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل
بناء بمعنى لا يشاركه فيه الاخر للفرق ومثله بناء حصين وامراة حصان
والاصل واحد والمعنى واحد وهو الحرز فالبناء حرز لمن يكون فيه ويلجا
اليه والمراة تحرز فرجها وكذلك النجوم اختصت بهذه الابنية التي هي
الدبران والسماك والعيوق فلا يطلق عليها الدابر والعايق والسامك
وان كانت معناها للفرق **الخامسة** قال ابن يعيش الفرق بين العدل
وبين الاشتقاق الذي ليس بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى اخر اخذ
من الاول كضارب من الضرب فهذا ليس بعدل ولا من الاصول المانعة
من الصرف لانها تشتق من الاصل لمعنى الفاعل وهو غير معنى الاصل
الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظا ثم تعدل عنه الى لفظ اخر
فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل في المعنى انما يكون في
اللفظ فلذلك كان سببا في منع الصرف لانه فرع على المعدول عنه انتهى
وقال الرماني العدل ضرب من الاشتقاق الا انه تضمن تغيير صيغه
موضع المشتق منه ولذلك ثقل المعدول لانه تضمن ولم يستعمل المشتق لعدم

ووقوعه

ووقوعه موقع المشتق منه حكاه في البسيط **السادسة** قال في
البسيط اختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن
لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزايد وانما يعرف ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق
لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالحروف وذهب بعضهم الى انها توزن ولا يحكم
بجهلها لتوقف الوزن على معرفة الاصلي والزايد ولا يتحقق ذلك في الاعجمية
السابعة اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلا فقيل لا لان غطفان
من الغطف وهو سعة العيش وعمران وحمدان لهما افعال وانما الذي يقدح فيه
ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الى غيره **وقال** صاحب البسيط
والتحقيق ان الاشتقاق يقدح في الارتجال لانه حال الاشتقاق لا بد
وان يكون اشتقاقه لمعنى فلا يكون مرتجلا **الثامنة** قال ابن جني في الخاطريات
لانه ملبية اي استقصه اياه يجوز ان يكون من قولهم لبيته لي كذا وذلك ان
المتمني للشيء محتر فيستقصه منه وحاجة اليه فان قلت كيف يكون الاشتقاق
من الحروف قيل وما كان من الانكار في ذلك الا تراهم قالوا انعم له اي قال له نعم
وسوفت الرجل اذا قلت له سوف افعل وسالتك حاجة فلوليت لي اي
قلت لي لولا ولا ليت لي اي قلت لي لا لا وقالوا صهصهت بالرجل اي قلت
له صه صه ودعدعت الغنم التي قلت لها داع داع وهاهيت وحاحيت
وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهي في حكم الحروف فكذلك
يكون لانه اي استقصه من قولهم لبيت اذا اعنيت وذلك دليل النقص
فان قلت ان كان يجب على هذا ان يكون في قولهم لانه ملبية بمعنى النفي
كما ان في لا ليت معنى الرد وفي لوليت معنى التحضيض وفي انعمت معنى الايجاب
قيل قد يكون في المشتق اقتصار على بعض ما في المشتق منه الا تراهم
سموا الخرقة التي تشير بها النائحة الميلاة وذلك لانها لا يا الولولة تشير
بها جملة على هذا اشتقاقه من الوت وحلي لفظا وان كان المراد بها انها
لا بالولو ولتسميتها وسموا الحرم المنالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه
تحلة من نال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لانها ضارعت
اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة وغير مشتقة كما ان الاول كذلك
الاصل مطابقة المعنى للفظ ومن ثم قال الكوفيون ان معنى افعل به
في التعجب ليس كلفظه واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر
واجابوا عن القاعدة بان هذا الاصل قد يترك في مواضع عديدة فليكن منه وكا

هنا قال ابن النحاس في التعليقة وللكوفيين ان يقولوا لم يترك
هذا الاصل في موضع الاحتمال فما الذي حملهم على تركه هنا **وجاب**
بان الحامل الوجود وهو ان اللفظ اذا احتج في فهم معناه الى اعمال فكر
كان ابلغ واكد مما اذا لم يكن كذلك لان النفس حينئذ تحتاج في فهم
المعنى الى فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنه مما اذا لم تتعب في
تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان في مخالفة المعنى اللفظ
من المخالفة بما لم يحصل بالتوافق فيما فيه المبالغة وقد ورد الخبر بلفظ الامر
في قوله تعالى فليمدد له الرحمن مدا وجاء عكس ذلك انتهى **ومن المواضع**
الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام ومعنى التسوية في سواء علي اقمت
ام قعدت ولفظ الندا ومعنى الاختصاص في اللهم اغفر لنا ايتها العصابة.
الاصل ان يكون الامر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني وللمعاني
انما الموضوع لها الحروف فجا الامر للغائب المخاطب بلازم اللام على الاصل
واستثني في فعل المخاطب عنها فحذفت هي وحرف المضارعة لدلالة الخطاب
على المعنى المراد وقد يؤتى بها على الاصل كقوله تعالى فبذلك فليفرحوا
فيمن قراها بالتاء الفوقية **و**في الحديث لتاخذوا مصافكم وامثاله لغير الامر هو
الكثير ذكر ذلك ابن النحاس في التعليقة **الاصل في الافعال التصرف**
ومن التصرف تقديم المنصوب على المرفوع واتصال الضماير المختلفة بها
ذكره ابو البقا في التبيين قال وقد استثني منها نعم وبئس و عسى وفعل
التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز **اصل اللفظ** عقد له ابن جني
بابا في الخصايص قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للمعاني ازمة وعليها ادلة
والبها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها واولتها صدرا صالحا من
تثقيفها واصلاحها من ذلك قولهم اما زيد فمنطلق الاترى ان تحرير هذا القول
اذا صرحت بلفظ الشرط فيه صرت الى انك كانك قلت مهما يكن من شيء فزيد
منطلق فتجد الفا في جواب الشرط في صدر الجزء مقدمة عليه وانت في قولك
اما زيد فمنطلق انما تجد الفا واسطة بين الجزئين ولا تقول اما فزيد منطلق
كما تقول فيما هو بمعناه مهما يكن من شيء فزيد منطلق وانما فعل ذلك لاصلاح
اللفظ **و**وجه اصلاحه ان هذه الفا وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانها
على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق كما يقولون مهما
يكن من شيء فزيد منطلق لوقعت الفا الجارية مجرى فاء العطف بعدها اسم

وليس

وليس قبلها اسم انما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتنكبوا ذلك لما ذكرنا
ووسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها اخر فتاتي على صورة
العاطفة فقالوا اما زيد فمنطلق كما تاتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد
فعمرو ومثله امتناعهم ان يقولوا انتظرتك وطلوع الشمس اي مع طلوع
الشمس فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اي مع زيد
قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع
الذي لو استعملت فيه عاطفة لجاز ولو قلت انتظرتك وطلوع الشمس اي
وانتظرك طلوع الشمس لم يجز افلا ترى الى اجرائهم الواو غير عاطفة في هذا
مجرى العاطفة كذلك ايضا تجري الفا غير العاطفة في نحو اما زيد فمنطلق مجرى
العاطفة فلا يؤتى بعدها بما لا شبيه له في جواز العطف عليه قبلها **ومن ذلك**
قولهم في جمع تمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التاء فيها كما
لاجتماع علامتي تانيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهي في النية مرادة البتة
لشيء الا لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية الا تراك اذا قلت
تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها تمرة وهذا واضح فالعناية اذن
انما هي باصلاح اللفظ اذا المعنى ناطق بالتاء مقتض لها حاكم بموضعها **ومن ذلك**
قولهم ان زيدا لعالم فهذه لام الابتدا وموضعها اول الجملة وصدرها
لا اخرها وعجزها فتقديرها اول لان زيدا منطلق فلما كره تلاقي حرفين
لمعنى واحد وهو التوكيد اخرت اللام الى الخبر فصار ان زيدا لمنطلق
وانما اخرت اللام ولم تؤخر ان لا وجه **منها** ان اللام لو تقدمت واخرت
ان لم يجز ان تنصب اسمها الذي من عادتها نصبه **ومنها** انه لو تاخرت
ونصبت لادى الى عمل ان فيما قبلها وان لا تعمل الا فيما بعدها ومن اصلاح
اللفظ قولهم ان زيدا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم انهم بالغوا في
توكيد التشبيه فقدموا حرفه الى اول الكلام عناية به واعلاما ان عقد
الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز ان تباشر ان لانها
قد تنقطع عنها بما قبلها من العوامل فوجب لذلك فتحها فقالوا كان زيدا
عمرو **و**من ذلك قولهم لك مال وعليك دين فالمال والدين هنا مبتدان
وما قبلها خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمهما الى المكان المقدر لهما لم يجز
لقبح الابتدا بالنكرة في الواجب فلما جاء ذلك في اللفظ اخروا المبتدا
وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم وانما كان

تأخره مستحسنا من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر
ان يكون نكرة فلذلك صلح به اللفظ وان كنا احطنا علما بانه من المعنى
مبتدأ فاما من رفع الاسم في نحو ليتدأ بالظرف فقد كفي مؤنة هذا الاعتذار
لانه ليس بمبتدأ عنده ومن ذلك امتناعهم من الالحاق بالالف الا ان تقع
اخرا نحو ارطى ومعزى وحبنطى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرفا وقعت
موقع حرف متحرك فدل ذلك على قوتها عندهم واذا وقعت حشوا وقعت موقع
الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمته تحركه الا ترى
انك لو الحقت بها ثانية فقلت خاتم يلحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي
ساكنة فاحتاطوا للفظ بان قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون اقوى
لها وادل على شدة تمكنها وليعلم بثبوتها ايضا وكونها فيه على ذلك انها
من الاصول انها للالحاق به وليست كذلك الف قبعثرى وضبغطرى لانها
وان كانت طرفا ومنونة ثالث المثال الذي هي فيه لا تصادف الاصول اليه فيلحق هذا
به لانه لا اصل لنا سداسيا فاما القبعثرى فتسمى من الالفات الزوائد في
اواخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للالحاق ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة
في اخر بنات الخمسة كما زادوا في اخر بنات الاربعة خصوا بالزيادة فيه الالف
استخفافا لها ورغبة فيها هنا دون اختيها الياء والواو وذلك لان بنات الخمسة لطولها
لا تنتهي الى اخرها الا وقد ملت فلما تحملوا الزيادة في اخرها طلبوا اخف الثلاث
وهي الالف فخصوها بها وخصوها بها لانهم لو جاز ابهاما طرفا وسداسيا مع ثقلهما
لظهرت الكلفة في تحملها وكدت في احتمال النطق بها كل ذلك لاصلاح اللفظ
ومن ذلك باب الادغام في المتقارب نحو ود في وتد ومن الناس من يقول
ومنه جميع باب التقريب نحو اصطبر وازدان وجميع باب المضارعة نحو مصدر وبابه
ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت وضربنا
وذلك انهم اجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل فكرهوا اجتماع الحركات التي لا توجد
في الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلاحا للفظ ومن ذلك انهم ارادوا
ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجز ان يجروها عليها لكونها
نكرة فاصلحوا اللفظ بادخال الذي لتباشر بلفظ حرف التعريف المعرفة فقالوا
مررت بزيد الذي قام اخوه وطريق اصلاح اللفظ كثير وذكر ابن يعيش في
قولهم سواء علي اقمت ام قعدت ان سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لانه
بهما تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكانهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته

حقه

حقه وقال ابن يعيش ايضا اعلم ان قولهم اقائم الزيدان انما افاد نظرا الى
المعنى اذ المعنى ايقوم الزيدان فهو كلام تام لانه فعل وفاعل وقائم
هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة
المعنى ارادوا اصلاح اللفظ فقالوا اقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد
سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف قلت
واما قولهم ضربي زيدا قائما فكلام تام باعتبار المعنى الا انه لا بد من النظر للفظ
ولهذا احتج لكون المبتدأ فيه الى خبر وذلك ان ضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف
للفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون
خبرا عنه لان الخبر اذا كان مفردا يكون هو المبتدأ والمصدر الذي هو الضرب ليس
القائم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لانه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر
الذي هو ضربي لان العامل في الحال هو العامل في ذي الحال فلو كان المصدر عاملا
فيه لكان من صلته واذا كان من صلته لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك
كان العامل فيه فعلا مقدرا فيه ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر
مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربي زيدا اذا كان قائما فحذف الخبر
وقال ابن يعيش ايضا اذا قلت ما اتاني الا زيد الا عمرو فلا بد من رفع احدهما
ونصب الاخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظر الى اصلاح
اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير وما
اتاني احد الا زيد الا عمرو لكن لما حذف المستثنى منه بقي الفعل مفرغا بلا فاعل
ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع احدهما ولزم نصب الاخر
وقال ابن عصفور وزيدت الباء في فاعل افعل به في التعجب ولزمت حتى صار
لفظ الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك امرر بزيد اصلاحا للفظ من جهة ان افعل
في هذا الباب لفظه كلفظ الامر فما يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا
نحو اضرب زيدا او مجرورا نحو امرر بزيد فزادوا الباء في الفاعل ليصير بزيادتها حتى
يكون في اللفظ بمنزلة امرر بزيد ذكره في شرح المقرب وقال ابن هشام في
تذكرته هذا باب ما فعلوه لمجرد اصلاح اللفظ وذلك في مسائل احداها قولهم
هلم فانهم لو قالوا لا يلم لكان رجوعا الى ما فروا منه لكنهم لما
ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لاصلاح اللفظ هذا قول
المحققين وقال ابو عبيد فيما حكى عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك تحذف
احدى اللامين ولام الله وهمزة انك الثانية زيادة الباقي فاعرا حسن

ونحوه لئلا يكون تطفيلا فاعل نعم اسم نكرة اللام لئلا يلزم تأخير الثاني
اما زيد فمنطلق مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم كرهوا ا
صورة معطوف بلا معطوف عليه الرابعة اتصال الضمير المؤكد بالجار والمجرور
بكان الزائدة في قوله وجيران لنا كانوا كرام على تقدير ابن جني الخامسة
تقدم المعمول في زيدا فاضرب على ما قيل ان الفاء عاطفة جملة على جملة
وان الاصل تنبه فاضرب زيدا السادسة زيادة اللام في لا ابا لك
على الصحيح لئلا تدخل ال على معرفة السابعة تأكيد الضمير المرفوع المستتر
اذا عطفت عليه نحو اسكن انت وزوجك الجنة الثامنة تأكيد المجرور
في نحو مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن اياز في شرح الفصول التاسعة
ادخالهم الفصل في نحو زيد هو العالم العاشرة الفصل بين ان والفعل في نحو
علم ان سيكون لئلا يليها الفعل في اللفظ وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا
الذي ظهر بعد البحث ان الاصل في زيدا فاضرب تنبه فاضرب زيدا ثم حذف
تنبه فصار فاضرب زيدا فلما وقعت الفاء صدرا قدموا الاسم اصلاحا
للفظ **الاصول المرفوضة** منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به
الظرف الواقع خبرا قال ابن يعيش حذف الخبر الذي هو استقر او مستقر
واقيم الظرف مقامه وصار الظرف هو الخبر والمعاملة معه ونقل الضمير
الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار مرتفعا بالظرف كما كان مرتفعا
بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار اصلا مرفوضا لا يجوز اظهاره
للاستغناء عنه بالظرف ومنها خبر المبتدا الواقع بعد لولا نحو لولا زيد
لخرج عمرو وتقديره لولا زيد حاضر قال ابن يعيش ارتبطت الجملتان وصارتا
كالجملة الواحدة وحذف خبر المبتدا من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى
رفض ظهوره ولم يجز استعماله ومنها قولهم افعل هذا اما لا قال
ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر باشياء يفعلها فتوقف في فعلها فقيل له افعل
هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به
وكثر حتى صار الاصل مهجورا ومنها قال ابن يعيش بنو تميم لا يجيزون
ظهور خبر لا البتة ويقولون هو من الاصول المرفوضة وقال الاستاذ
ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الاخبار عن سبحان الله يصح كما يصح
الاخبار عن المراة عن السوء لكن العرب رفضت ذلك كما انهم اكثر جمع لمفرد
لم ينطق به وكذلك ليس له تصغير لشيء لم ينطق به وامثال تصغير لشيء لم

ينطق

ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحان الله اذا نظرت الى
معناه وجدت الاخبار عنه صحيحا لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع
ولكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء اذا رجعت الى معانيها وجدت
الاخبار ممكنا فيها بدليل الاخبار عما هي في معناه لكن العرب رفضت ذلك وقال
ايضا في قولك زيدا اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء والمختار النصب وفيه
اشكال من جهة الاسناد لان حقيقة المسند والمسند اليه ما يستقل الكلام
باجتماعهما ونحو اجيء واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ولا تقدر ههنا ان
تقدر مفردا تكون نعت الجملة في موضعه كما قدرت في زيد ضربته فان قلت
فكيف جاز هذا امر مع انك لا تقدر على مفرد يعطي هذا المعنى قلت جاء على تقدير
شيء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذي وضع مكانه وهذا وان كان
فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت له نظائر الا ترى ان قام اجمع النحويون
على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره وكذلك زيدا اضربه كان
اضربه وضع موضع مفرد مسندا الى زيد على معنى الامر ولم ينطق به ويكون
كقام وقال ايضا مصدر عسى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض

الاضافة ترد الاشياء الى اصولها

ولذلك اعربت اي مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة ترد بها
الى الاعراب الذي هو الاصل في الاسماء واذا اضيف ما لا ينصرف رد الى
اصله من الجر الاضمار اسهل من التضمين لان التضمين زيادة بتغيير الوضع
والاضمار زيادة بغير تغيير قال بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل
واستدل به على ان الجزم في نحو قل لعبادي يقولوا التي هي احسن باضمار ان لا بتضمين
لفظ الطلب معنى الشرط الاضمار احسن من الاشتراك ولذا كان قول البصريين
ان المضارع بعد حتى بان مضمرة اوضح من قول الكوفيين انه حتى نفسها وانها
حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن اياز فان قيل يلزم على
مذهبهم ليصح من اضمار الناصب الاضمار خلاف الاصل قلنا الاضمار مجاز
والمجاز اولى من الاشتراك الاضمار خلاف الاصل ولذا رد على من قال ان الاسم
بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف
الاصل وعلى من قال في قوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ان يوم
ليس منصوبا بمصروف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلازمهم يوم يأتيهم
او يهجم عليهم لانه لا حاجة اليه مع ان الاضمار على خلاف القياس

الإعراب وفيه مباحث الأول في حقيقته قال ابن فلاح
في المغني اختلف في حقيقة الإعراب فذهب قوم الى ان الإعراب معنى وهو
عبارة عن الاختلاف واحتج ابو حيان لمذهبهم باضافة الحركات الى الإعراب والشيء
لا يضاف الى نفسه والثاني ان الحركات قد تكون في الشيء ولا تكون اعرابا وهذه الحركة
عندهم بمنزلة قولهم سطحه حرب اي صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف
في اخر الكلمة وذهب قوم الى ان الإعراب عبارة عن الحركات وهو الحق لوجهين
احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الا بعد التعدد فلو جعل الاختلاف اعرابا
لكانت الكلمة في اول اعرابها مبنية لعدم الاختلاف الثاني انه يقال انواع الإعراب
رفع ونصب وجر وجزم ونوع الجنس يستلزم الجنس **والجواب** عن الاضافة انها من
باب اضافة الاعم الى الاخص للبيان كقولنا كل الدراهم وعن الوجه الثاني انه
لا يدل وجود الحركات في المبني على انها حركات اعراب لان الحركة ان حدثت بعامل
فهي للاعراب والا فهي للبناء ولهذا خصصها البصريون بالقاب غير القاب
الإعراب **وقال** غيره في الإعراب مذهبان احدهما انه لفظي وهو اختيار ابن مالك
ونسبه الى المحققين وحده في التسهيل بقوله ما جيء به لبيان مقتضى العامل من
حركة او حرف او سكون او حذف والثاني انه معنوي والحركات دلائل عليه
وهو ظاهر قول سيبويه واختيار الاعلم وكثير من المتاخرين وحدوه بقولهم
تغيير اواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا وتقديرا ورجحه
ابن اياز بقول اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه **ومنها** ان يقال حركات
الإعراب فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الاضافة اذ الشيء لا يضاف الى نفسه
ومنها ان الحركة والحرف يكونان في المبني فلو كانت الحركة بعض الإعراب لم يكونا
بناء **ومنها** انه قد تزول الحركة في الوقف مع الحكم بالاعراب **ومنها** ان
السكون قد يكون اعرابا **ومنها** تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد
منهما معنى ثم قال ولقائل ان يقول ادلة الاول تنتقض في جميع ذلك اما الاول فجوابه ان
الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قيل حركات الإعراب وحينئذ
الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص او تشبيهه في مغايرة العام للخاص
فسوغ الاضافة المغايرة فهي هنا موجودة واما الثاني فجوابه انا لم نقل
ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل الحادث بالعامل هو الإعراب ولا يوجد في المبني
شيء من ذلك واما الثالث فجوابه ان الوقف عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار
بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك واما الرابع فجوابه ان الإعراب هو الحركة

او حذفها

او حذفها قال ابن الحاجب انه ما اختلف آخر المعرب به والاختلاف تارة
يحصل بالحركة وتارة بحذفها واذا امكن مرادهم ان الحركة وحذفها الإعراب
فكيف يرد عليهم النقض بالسكون واما الخامس فجوابه ان الإعراب انما
يفسره بالتغيير او الاختلاف من كان مذهبه انه معنوي ومن لحظ لفظه ذلك
شرع بتغيير ذلك وتفسير الخصم الشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على غيره
وقال ابن مالك في شرح التسهيل الإعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن
المجعول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او
ما يقوم مقامهما وذلك المجعول قد يتغير لتغير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة
والكسرة في نحو ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم للزوم مدلوله كرفع لا نولك ان
تفعل ولعمرك وكنصب سبحان الله ورويدك ونحو الكلاع وعريط من ذي
الكلاع وام عريط وبهذا الإعراب يعلم فساد قول من جعل الإعراب تغيرا وقد
اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ان ما لازم وجها واحدا من وجوه الإعراب
فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير على الوجه الذي لازمه لعدمه والثاني
ان الإعراب تجدد في حال التركيب فهو تغير باعتبار كونه منتقلا اليه من
السكون الذي كان قبل التركيب **والجواب** عن الاول ان الصالح لمعنى لم
يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به الا ترى ان
رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا زال تركيبه
ومع ذلك لا ينسب اليهما الا ما هو حاصل في الحال من اعراب رجل وبناء خمسة عشر
فكذا لا ينسب تغير الى ما لا تغير له في الحال والجواب عن الثاني ان المبني
على حركة مسبوق باصالة السكون فهو متغير ايضا بعد التغيير فلا يصلح ان
يحد بالتغيير الإعراب لكونه غير مانع من مشاركة البناء ولا يختص قولهم لتغير
العامل فان زيادة ذلك توجب زيادة فساد لان ذلك يستلزم كون
الحالة المنتقل عنها حاصلة بعامل لتغير ثم خلفه عامل اخر حال التركيب وذلك
باطل بيقين اذ لا عامل قبل التركيب واذا لم يصح ان يعبر عن الإعراب بالتغيير
صح التعبير عنه بالمجعول آخرا من حركة وغيرها على الوجه المذكور **وقال**
بعضهم لو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم تضف الى الإعراب لان
الشيء لا يضاف الى نفسه وهذا قول صادر عمن لا تامل له لان اضافة
احد الاسمين الى الآخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة في كلامهم باجماع
واكثر ذلك فيما يقدر اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين

في حركات الإعراب صالح فلم يلق مرتبه استحقاقا لخلاف ما ذكرنا انتهى
البحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين قال
بن فلاح في المغني فيه خمسة اوجه احدها انه منقول من الاعراب الذي هو
البيان ومنه قوله عليه السلام والثيب تعرب عنها لسانها اي يبين والمعنى على هذا
ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه الثاني انه مشتق
من قولهم عربت معدة الفصيل اذا فسدت واعربتها اي اصلحتها والهمزة للسلب
كاشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام
التباس معانيه **والثالث** انه منقول من ذلك والهمزة المتعدية للسلب
والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد
فساده وانه كالصلاح في المعنى **الرابع**
بالتغير الذي لحقه وظهر التغير انه منقول من التحبب ومنه امراة عروب اذا كانت متحببة الى زوجها والمعنى
على هذا ان المتكلم بالاعراب متحبب الى السامع **الخامس** انه منقول من اعرب
الرجل اذا تكلم بالعربية لان المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللحن
الفاسد ليس من العربية والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة
العربية **البحث الثالث** في الاعراب والكلام ايهما اسبق قال الزجاجي في
الايضاح على النحو قال قائل اخبرني عن الاعراب والكلام ايهما اسبق قيل له
ان الاشيا مراتب في التقديم والتاخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق او
بالطبع او على حسب ما يوجبه المعقول **فنقول** ان الكلام سبيله ان يكون
سابقا للاعراب لانا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختل معناه ونرى
الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم مثال ذلك ان الاسم
نحو زيد ومحمد وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان او غير معرب لم يزل عنه
معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب وهو كيف معرب
كان او غير معرب لم يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان
تعتور هذه الاشيا ومع هذا فقد رأينا الشي من الكلام الذي هو ليس
بمعرب قريبا من معرب كثرة وذلك ان الافعال الماضية كلها مبنية على الفتح
وفعل الامر الواحد اذا كان بغير اللام مبني على الوقف نحو اضرب زيد اذهب
والمضمرات وحروف المعاني كلها وكثير من الاسما نجدها مبنية غير معربة لم تسقط
دلالتها على الاسمية وعلى معانيها عما وضعت له فعلمنا بذلك ان الاعراب
عرض داخل في الكلام لمعنى يوجبه ويدل عليه فالكلام اذا سابقه

مبنية صح

في المرتبة والاعراب تابع من توابعه فان قال فاخبرني عن الكلام
المنطوق به الذي نعرفه الان بيننا تقولون ان العرب كانت نطقت
به زمانا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب ام هكذا نطقت به في اول
تبلبل السنتها به قيل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم تنطق به زمانا
غير معرب ثم اعربته فلما قال فلم حكمتم على سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب
الذي لا يحتمل اكثر المعاني الا به تابعا وقد علمتم انها تكلمت به هكذا جملة قبل
لم تقدم عرفتمونا ان الاشيا تستحق المرتبة والترتيب والتاخير على ما وجبت
فحكم لكل واحد منهما بما يستحقه وان كانت لم توجد الا مجتمعة الا ترى
انا نقول انا نقول ان العرض داخل في الاسود عرض الاسود والجسم اقدم
من العرض بالطبع والاستحقاق فان العرض قد يجوز ان يتوهم زايلا عن
الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لم نر الجسم
خاليا من السواد الذي هو فيه ولا رأينا السواد ولا عاريا من الجسم بل
نجوز رؤيته لان المرئيات انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان
خالية من الاجسام والاجسام غير ملونة ولم نعهد باسم هاهنا جسما اسود
بعضها بل ما شوهد كذلك من الاجسام وكذا القول في الابيض والاحمر
وما اشبه ذلك **ومنها** انا نعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى ونحن
لم نشاهد الحالة خاليا من احدهما ثم وجدت بعد الآخر الا ما وقفنا عليه
بالخبر الصادق من سبق خلق الانثى في خلق ادم وحوا فاما في غيرهما فكذلك
انا علم خبر صادق ولا اخبار يتقدم كل واحد منهما صاحبه فقوله في الكلام
والاعراب تقول ان الاعراب في الاستحقاق داخل في الكلام انما يوجبه
مرتبة كل واحد منهما في المعقول وان كانا لم يوجدا مفترقين ونظير
ذلك انا نقول ان الاسما قبل الافعال لان الافعال احداث الاسما
ولم توجد الاسما زمانا ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما
معا ولكل حقه ومرتبته **وقد** اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت
بالكلام غير معرب ثم رأيت اشتباه المعاني فاعربته ثم نقل معربا
فتكلم به **البحث الرابع** ان الاعراب لم دخل في الكلام قال الزجاجي
في الكتاب المذكور فان قال قائل قد ذكرت ان الاعراب داخل
في الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله **فالجواب** ان

فقالوا ان الاسما لما كانت تعتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة
ومضافة ومضافا اليها ولم تكن في صورها وابنيتها ادلة على هذه
المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبي عن هذه
المعاني فقالوا ضرب زيد عمرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب
عمرو على ان الفعل واقع به وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل
ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم فاعله وان المفعول قد ناب منابه
وقالوا هذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد على اضافة الغلام اليه وكذلك سايرا
المعاني جعلوا هذه الحركات دلايل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا
الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه وتكون الحركات
دالة على المعاني هذا قول جميع النحويين الا قطربا فانه عاب عليهم هذا
الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها
وبعض لانا نجد في كلامهم اسما متفقة في الاعراب مختلفة المعاني واسما
مختلفة الاعراب متفقة المعاني فمما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك
ان زيدا اخوك ولعل زيدا اخوك وكان زيدا اخوك اتفق اعرابه واختلف
معناه ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك ما زيد قايما وما زيد قايم
اختلف اعرابه واتفق معناه ومثله ما رايته منذ يومين ومنذ يومان
ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار الا زيد وما في الدار الا زيدا
ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون ومثله
ان الامر كله لله وان الامر كله لله قري بالوجهين جميعا ومثله ليس زيد
بجبان ولا بخيلا ولا بخيل ومثل هذا كثير مما اتفق اعرابه واختلف معناه
ومما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلو كان الاعراب انما دخل الكلام
للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب يدل عليه لا يزول
الا بزواله قال قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال
الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان
يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطيون عند الادراج فلما
وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للاسكان ليعتدل الكلام
الا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة
ولا في حشو بيت ولا بين اربعة احرف متحركة لانهم في اجتماع الساكنين يبطيون
وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة من كلامهم فجعلوا الحركة

عقيب الاسكان قيل له فهلا لزموا حركة واحدة لانها مجزية لهم اذ كان الغرض
انما هو حركة تعقب سكونا فقال لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا
الاتساع في الحركات ولم يحظروا على المتكلم الكلام الا بحركة واحدة هذا مذهب
قطرب واحتجاجه وقال المخالفون له ردا عليه لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل
مرة ورفعه اخرى ونصبه وجاز نصب المضاف اليه لان القصد في هذا انما هو الحركة
تعاقب سكونا يعتدل بها الكلام فاي حركة اتى بها المتكلم اجزاته فهو مخير في ذلك وفي
هذا فساد للكلام وخروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم كلامهم واحتجوا لما ذكره
قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في
الاسما التي تقدم ذكرها بان قالوا انما كان اصل دخول الاعراب في الاسما التي تذكر
بعدها الافعال لانه يذكر بعدها اسمان احدهما فاعل والاخر مفعول ومعناهما
مختلف فوجب الفرق بينهما ثم حمل سائر الكلام على ذلك واما الحروف التي ذكرها
فمحمولة على الافعال الباب الخامس قال الزجاجي باب القول في الاعراب
احركة هو ام حرف قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخلة على الكلام
بعد كمال بنائه وهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك
رايت جعفرا والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصله ولكن قد يجي علما للاعراب ما
يدخل على اخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف
الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند
الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا
كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكونا وحذفا وذلك الجزم
في الافعال المضارعة وحرفا وهذا مما ذكرت لك ان الشي قد يكون له اصل
ثم يتسع فان قال قائل فاين يكون الاعراب سكونا وحذفا وحرفا قيل له يكون
سكونا في الافعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب
وحذفا في هذه الافعال اذا كانت معتلة اللام نحو لم يغز ولم يخش
ولكل شي من هذا علة فان قال قائل فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شي
من الكلام قلنا هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه مدار كلام العرب وقد ذكرنا الكلم
ان الشي يكون له اصل يلزمه ونحو يطرد فيه ثم يعرض لبعضه علة تخرجه عن جمهور
بابه وقد يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود في ساير العلوم حتى في علوم
الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البالغين من الرجال والنساء
ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع

فقد نجد الفعل ساقطا عن بعضها ولهذا نظاير كثيرة نذكر لك الحكم الاعراب
وحقيقته ما ذكرناه من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب
حرفا وذلك في تثنية الافعال المضارعة وجمعها وفعل المونث المخاطب في المستقبل
وذلك في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون
وتفعلين للمونث وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة
النصب والجزم فان قال قايل فما الذي اوجب تغيير الاعراب فجعله حرفا وهي النون قيل
لما قال سيبويه رحمه الله ان الاعراب يدخل على اخر حرف في الكلمة وذلك الحرف
يسمى حرف الاعراب واخر حرف في هذه الافعال النون فلو جعلت النون
حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من
ذلك ايضا اسكانها في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو
والياء لالتقاء الساكنين وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمونث في حال تاخير
الافعال بعد الاسما ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسما على لغة من
يثني ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كان للواحد ويبطل المعنى فلما صارت
علم الرفع وجب حذفها في الجزم لان الجازم يحذف ما ثبت به الرفع فان كان
في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجازم نحو لم يقض ولم يغز ولم يخش فجعلت النون
محذوفة في الجزم لسكونها كما حذفت اليا والواو والالف لسكونها وجعل
النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقيل لم يفعلا ولن يفعلا ولم
يفعلوا ولن يفعلوا كما ضموا النصب في تثنية الاسما وجمعها الى الجر لان الجزم في
الافعال نظير الجر في الاسما فان قال قايل فان النون في يفعلان وتفعلان
وساير هذه الافعال متحركة وقد حكمت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم اذا دخل
على حرف ساكن حذفه علم حذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة **والجواب**
في ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال المضارعة للسكون كما ذكرنا
لانها ليست بحرف اعراب فلما سكنت وقبلها ساكن حركت لالتقاء الساكنين
وليست الحركة فيها بلازمة انما استخفافا فحكمها حكم الساكن ولذلك حذفها الجازم
فان قال قايل فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف الاعراب
فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو
في يفعلون وتفعلون والياء في تفعلين ليست من بنا الفعل والاغلب انها
هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجز ان تكون حروف الاعراب
الفعل لذلك فان قال قايل ولم جاز ان يجي اعراب الفعل المستقبل بعد الفاعل

في قولك

في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك
جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهو ثبات النون وهل بعد الفاعل
يجوز ان يكون اعراب شي موجودا في غيره ويكون ذلك معربا قيل
له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة ثم
اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز
لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة والدليل
على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام ليلا تتوالى في
كلمة واحدة اربع متحركات **البحث السادس** قول الزجاجي باب القول في الاعراب
لم وقع في اخر الاسم دون اوله واوسطه قال بعض النحويين الاعراب يدخل
في الاسم لمعنى فيجب ان يلفظ به بكماله ثم يوتى بالاعراب في اخره
وقال ابو بكر بن الخياط ليس هذا القول بمرضي لانا قد راينا الاسما
يلحقها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا قولك الرجل
والغلام وما دخلها وسطا التصغير في قولك فريخ وفليس ولو كان
الامر على ما ذهب اليه قايل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف
معنى الا بعد كماله ببنايه **قال** والقول عندي فيه هو الذي عليه جملة
النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة **منها** فعل وفعل وفعل وما
اشبه ذلك من الابنية فلو جعل الاعراب وسطا لم يدر السامع
احركة اعراب هي ام حركة بنا فجعل الاعراب في اخر الاسم لان الوقف
يدركه فيسكن فيعلم انه اعراب واذا كان وسطا لم يكن ذلك فيه **وقال**
ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا
لان الاول تلزمه الحركة ضرورة للابتدا لانه لا يبتدا الا بمتحرك
ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تلزمه لم يدخل عليه حركة
الاعراب لان حركتين لا يجتمعان في حرف واحد فلما فاتت وقوعه
اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لان اوساط الاسما مختلفة لانها تكون
ثلاثية ورباعية وخماسية وسداسية وسباعية واوساطها
مختلفة فلما فات ذلك جعل اخرا بعد كمال الاسم ببنايه وحركاته
وقال اخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني فوجب
ان يكون تابعا للاسما لانه قد قام الدليل على انه تال لها
وهذا القول قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنع في معناه

أعطآ الأعيان حكم المصادر و اعطآ المصادر حكم الأعيان
قال ابن الشجري في اماليه من مذاهب العرب المبالغة اعطا الاعيان
حكم المصادر واعطا المصادر حكم الاعيان فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون
الامير قايما فاخطب انما هو للامير وقد اضافوه الى ما المصدرية ولفظة افعل
التي هو منها للمفاضلة مهما اضيفت الى شيء صارت بعضه ولما اضافوا اخطب
الى ما وهي موصولة بيكون صار اخطب كونا في التقدير اخطب كون الامير فهذا
وصف المصدر بما توصف به العين والمعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال
مسد خبر هذا المبتدا اذ الحال لا تسد مسد خبر المبتدا الا اذا كان المبتدا اسم
حدث كقولك ضربي زيدا جالسا ولا تسد مسد خبر المبتدا اذا كان اسم عين
ومن اعطا المعنى حكم المصدر حتى وصفوه بالمصدر او جرى خبرا عنه قوله تعالى
وجاءوا على قميصه بدم كذب اي مكذوب به وقولهم ان اصبح ماؤكم غورا اي غايرا وقوله
ثم ادعهن يأتينك سعيا اي ساعيات فسعيا مصدر وقع موقع الحال كقولهم قتلته
صبرا اي مصبورا والمعنى محبوسا ومن ذلك قوله تعالى انه عمل غير صالح اي انه ذو عمل
في احد الاقوال وهو اوجهها جعله العمل لكثرة وقوع العمل غير الصالح منه كقولهم
ما انت الا نوم وما زيد الا اكل وشرب وانما انت دخول وخروج ومنه قول
الخنساء فانما هي اقبال وادبار فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادر فاما تنزيل
المصادر منزلة الاعيان فكقولهم موت مائت وشيب شايب وشعر شاعر انتهى
الافعال نكرات لانها موضوعة للخبر وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه الجزء
المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة لان حد الكلام ان
يبتدى بالاسم الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه انت ثم تاتي بالخبر الذي لا يعلمه
ليستفيده ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ومن ثم وجد ان الاضافة الى
الافعال لا تصح قال ابن يعيش لان الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف واخراجه
من ابهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال
لا تكون الا نكرات ولا يكون شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها
لعدم جدوى ولهذا انهم اضافوا اسما الزمان الى الافعال لانها تنزلوا للفعل
منزلة المصدر ولخص الزمان بذلك من بين ساير الاسما للملابسة بين
الفعل وبينه وذلك لان الزمان حركة الفلك والفعل حركة الفاعل ولاقتران
الزمان بالحدث وقال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح اسرار النحو
اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا

والدليل

والدليل على ذلك انها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة
يقع بها الفائدة والجمل كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة فلما
كانت الجمل مستجازة على انها نكرات فلذلك لم تضمر وكذلك الافعال لما كانت
مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجز اضمارها فان قيل فاذا كانت الافعال
نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات فالجواب عند الفرق ان تعريف الافعال
محال لانها لا تضاف كما لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لانها جملة
ودخول الالف واللام على الجمل محال فان قيل لم لا يجوز اضافتها وان لم يضف اليها
قلت لان الفعل لا ينفك من فاعل مظهر او مضمر والفعل والفاعل جملة بمنزلة
المبتدا وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجز اضافة الفعل انتهى
الافعال كلها مذكرة نص على ذلك الزجاجي في الجمل قال الشلوبين في تعليله
لان التانيث الحقيقي والمجازي وعلامات التانيث واحكامه معدومة فيها قال
ومنهم من قال ان فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادرها فاذا كان الفعل يدل
على مصدر مذكر قيل فيه مذكر بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر
مؤنث قيل فيه مؤنث بتانيث مصدره وقال ابن عصفور في شرح الجمل
الدليل على ان الافعال كلها مذكرة انها اذا اخبر بها عن الاسماء فانما
المقصود الاخبار بما تضمنته من الحدث وهو المصدر والمصدر مذكر
فدل ذلك على انها مذكرة اذ اللفظ على حسب ما يراد به من تذكير او تانيث
الا ترى ان لفظ هند لما اريد به المؤنث كان مؤنثا ولفظ زيد
لما اريد به المذكر كان مذكرا اقتضا الموضع لفظا وهو معك الا
انه ليس بصاحبه ترجم على ذلك ابن جني في الخصائص واورد فيه فروعا
منها قولهم لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان
الفتحة فيه ليست فتحة النصب التي تقتضيها لا بل هي فتحة بنا وقعت
موقع فتحة الاعراب الذي عمل لا في المضاف قال واصنع من ذلك قولك
لا خمسة عشر لك فتحة الفتحة التي في را عشر فتحة بنا التركيب في هذين الاسمين
وهي واقعة موقع فتحة البنا في قولك لا رجل عندك وفتحة لام رجل واقعة
موقع فتحة الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر
هي فتحة تركيب الاسمين لا التي يحدثها لا ان خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى
اعني الفعل في نحو جاني خمسة عشر والجار في مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل
الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذي هو لا اولى ومنها قولهم مررت

انه صح

غلامي فالميم تستحق جر الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجبة لحرف
الجر بل هي التي تجتلب بالمتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثبوتها في الرفع و
النصب نحو هذا غلامي ورأيت غلامي فقد ايذن انها ليست كسرة وان كانت
بلفظها ومنها قولك يسعني حيث يسعك فالضمة في حيث ضمة بناء
واقعة موقع ضمة رفع الفاعل فالرفع واحد والتقدير مختلف ومنها
قولك جئتك الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة نصب الظرف
ومنها قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة
الاعراب لمقتضي الجر ومنها قوله واني وقفت اليوم والامس قبله
ببابك حتى كادت الشمس تغرب روي قوله والامس بالنصب على الاعراب
لانه المعرف باللام الظاهرة فالعنه تضمنها فاعرب وبالكسر على البناء
المعهود فيه واللام فيه زايدة وانما اعرب الامس بلام اخرى مرادة
عن لفظه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زايدة للتوكيد قال ومثله
مما تعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زايدة قولك الآن فهو
معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زايدة انتهى ما ذكره ابو علي الرابع
فيه فوايد الاولى قال في الافصاح حقيقة ترك العمل منع التسليط نحو زيد قائم
ظننت قال واما قول النحويين في نحو ان زيدا اذن يكرمك ان اذن
الغيت عن العمل فهو يكون حينئذ سموه الغاء لان يكرمك في المثال بحد وفاد
عليه اذن بحذوف وكجواب ان في نحو زيد ان قمت تقوم بان ما يطلب جوابا لابد
له منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال الغي عنه وهو لم يتسلط عليه ولا توجه
حكمه عليه لكن النحويين يجوزون في ذلك تسميته الغاء حيث دخل على ما قد تم بحمل
فيه في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا قلت
انا اكرمك اذا كيف يصح تسلط اذا على ما قبلها وانما هي جواب لا الا ما تقدم
عليه انتهى الثانية قال ابو حيان لم يذكر الكاتب الالغاء في الالفاظ كما ياتي ول
في التي ما لا يكون في اصله واما الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل
وهو سماع في افعال جارية في الحروف اذ لم يثبت الا ما كان الثالثة نظير
باب ظن واري في الالغاء عند التاخر وفي التوسط دونه اذن فانها تلغى اذا
تاخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذا وتلغى في التوسط في اكثر صورها
وذلك اذا توسطت بين الشرط وجوابه نحو ان تزرني اذن اكرمك او بين القسم
وجوابه نحو والله اذا لا اكرمك او بعد عاطف على ما له محل من الاعراب نحو

ان

ان تزرني ازرك واذا احسن اليك فان كان العطف فيها على ما لا محل له بان
تقدره في المثال الاخير جملة الشرط جاز حينئذ الغاؤها على حرف العطف والاعمال
لان المعنى على استيناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان العرب
الغاؤها وكذا اذا توسطت بين مبتدا وخبر نحو زيد اذا يكرمك جاز الالغاء
والاعمال نقله عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم
الالغاء كما يتحتم في الصور السابقة ونظير آخر ابديته في الخاطر بانه ابن جني قال
اذا انحانت الحرف حرف علة والهمزة حفظت نفسها في موضعها نحو قايم وقوايم
وكذا ان تقدمت نحو ادور وادؤر فان تاخرت لم تحفظ نفسها نحو شايك وشاك
ولايث ولاث وذلك انها لما تاخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها الرابعة
قال ابن يعيش الالغاء ثلاثة اقسام الغاء في اللفظ والمعنى والغاء في اللفظ دون
المعنى والعكس فالاول مثل لا في لئلا يعلم اهل الكتاب والثاني نحو كان في ما
كان احسن زيدا والثالث حروف الجر الزوايد نحو كفى بالله شهيدا الامثال
لا تغير من ذلك قولهم في المثل اشتر امرد اناب فاستد وابا لنكرة وجرى مثلا
فاحمل والامثال تحمل ولا تغير ومثله قولهم في المثل شيء ما جاء بك يقوله
الرجل لرجل جاءه بحبه غير مجهود في ذلك الوقت ومن ذلك قولهم في المثل
في اكفانه لف الميت ومن بيته يؤتى الحكم فتقديم الخبر ومنه ضمير يعود على
المبتدا المتاخر ومن ذلك قولهم اصبح ليل واطرق كرا فحذف حرف النداء من
النكرة لانها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها قال
المبرد الامثال يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها
ومن ذلك قولهم هذا ولا زعماتك اي هذا هو الحق لا اتوهم زعماتك قال
ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي هو اتوهم لانه جرى مثلا والامثال
لا تغير وظهوره مما له ضرب من التغيير ومثله قولهم كليهما وتمرا اي اعطني
وامرأ ونفسه اي دعه واهلك والليل اي بادرهم وكل شيء ولا شتيمة حر
اي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال في هذه
الاشياء كلها لانها امثال وقال ابن السراج في الاصول نعم وبئس وحبذا
جعلت كالامثال لا ينبغي ان تغير فيها الا ما اجازوه وقال الزجاجي في
الايضاح واما القول في اضافة ذي الى الفعل في قولهم اذهب بذي تسلم فان
هذه اللفظة جرت في كلامهم كالمثل قال الاصمعي تقول العرب اذهب بذي
تسلم والمعنى اذهب والله يسلمك دعا له بالسلامة واذهبا بذي تسلمان

والمعنى اذهبا والله يسلمكما واذهبوا والذي تسلمون والمعنى الله يسلمكم
واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال تحتمل ما لا يحتمل
في غيرها وتنزل كثيرا عن القياس كذلك مجراها في كلامهم واحتمل ذلك
فيها لقلة دورها في الكلام **الايجاب** اصل لغيره من النفي والنهي
والاستفهام ونحوها تقول مثلا قام زيد ثم تقول في النفي ما قام زيد وفي
الاستفهام أقام زيد وفي النهي لا تقم وفي الامر لتقم فترى الايجاب يتركب
من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى اداة في التركيب على ذلك الخبر
وكل ما كان فرعا احتاج الى ما يدل به عليه كما احتاج التعريف الى علامة من
ال ونحوها لانه فرع التنكير والتانيث الى علامة من هاء او الف لانه فرع
التذكير ذكره ابو حيان في شرح التسهيل **حرف الباء باب الشرط**
مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه على التوضيح ولهذا امتنع دخول
اذ وحيث في باب الشرط لزومهما ما لانهما لازمان للاضافة والاضافة
توضحهما فلا يصلحان للشرط حينئذ فاشترطنا ما لتكفهما عن الاضافة
فيبهمان فيصلح دخولهما في الشرط حينئذ ذكره ابن النحاس في التعليقة
البدل قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البدل
والعوض ان العوض لا يحل محل المعوض منه والبدل انما يكون محل المبدل منه
وقال ابو حيان في تذكرته البدل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح
فالبدل احد التوابع يجتمع مع المبدل منه وبدل الحرف من غيره لا يجتمعان
ابدا ولا يكون الا في موضع المبدل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما
اجتمعا ضرورة وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح انتهى
وقال ابن فلاح في المغني في قول الشاعر هما نفثا في فيّ من فمويهما فيه
وجهان احدهما انه جمع بين المعوض والمعوض لضرورة الشعر والثاني ان
الميم بدل من الواو وليست بعوض والبدل يجتمع مع المبدل منه بدليل مررت
باخيك زيد والعوض لا يجتمع مع المعوض فالبدل اعم من العوض **قال** وهذا
ضعيف لان الكلام في ابدال الحروف من الحروف كالعين مرو بامبرار ولا يجمع
البدل والمبدل في ذلك **وقال** في موضع آخر قد يوجد في البدل
فائدة لا توجد في المبدل منه بدليل ان التاء في بنت واخت بدل من لام الكلمة
وتدل على التانيث **وقال** ابن يعيش البدل على ضربين بدل هو اقامة
حرف مقام حرف غيره نحو تاء تخمة وتكاة وبدل هو قلب الحرف نفسه الى لفظ

غيره على معنى احالته عليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو
والياء والالف وفي الهمزة ايضا لمقاربتها اياها ولكثرة تغيرها وذلك
نحو قام اصله قوم فالالف واو في الاصل وموسر اصله الياء وراس
وآدم اصل الالف الهمزة وانما ابدلت لثقلها فاستحالت الفا فكل قلب بدل
وليس كل بدل قلبا **وقال** ابن جني في الخصائص باب في الفرق بين العوض والبدل
جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما
يقع البدل في موضع المبدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك الا تراك تقول
في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض
منها وكذلك يقال في واو جون وياء ميز انها بدل للتخفيف من همزة جؤن ومئر
ولا تقول انها عوض منها وتقول في لام غازي وداعي انها بدل من الواو ولا
تقول انها عوض منها وتقول في العوض ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء
الفعل ولا تقول انها بدل منها فان قلت ذلك فما اقله وهو تجوز في العبارة
وتقول في ميم اللهم انها عوض من يا في اوله ولا تقول بدل وتقول في تاء
زنادقة انها عوض من ياء زناديق ولا تقول بدل وفي يا اينق انها عوض من
واو انوق فيمن جعلها افعل ومن جعلها عينا متقدمة مغيرة الى الياء جعلها بدلا
من الواو فالبدل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا
والعوض ماخوذ من لفظ عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور
الليالي والايام وتصرم اجزائهما فكلما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون
عوضا منه فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلهذا كان العوض
اشد مخالفة للمعوض منه من البدل انتهى **حرف التاء**
التاليف قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في المغني التاليف حقيقة
في الاجسام مجاز في الحروف **وقال** الامام بهاء الدين بن النحاس في التعليقة
الفرق بين التاليف والتركيب انه لا بد في التاليف من نسبة تحصل بها فائدة
تامة مع التركيب فالمركب اعم من المؤلف **وقال** ابن القواس في شرح الفية ابن
معط التاليف اخص من التركيب من الالفة وهي الملايمة واصله في الاجسام
واطلق على الالفاظ المتتالية لتشبيهها بها **التابع لا يتقدم على المتبوع**
ومن فروعه اذا قلت ما قام الا زيد الا عمرو ان رفعت الاول على الفاعلية
جاز فيما بعده الرفع على البدل بدل البداء والنصب على الاستثناء فتقول ما قام
الا زيد الا عمرو وان شئت الا عمرا وان اقمت الاخير نصبت المتقدم على

الاستثنا اما ان التابع لا يتقدم على المتبوع **التثنية** ترد الاشيا
الى اصولها **قال** ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية يعترض على الجزولي
في اطلاق بنا اسما الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول بشرط
ان لا يكون مثنى لان التثنية ترد الاشيا الى اصولها من الاعراب لذلك لم يبن
اثنى عشر واما قولهم يا زيدان فانما جاز لانه يشابه الاعراب الا ترى انه
يتبع على لفظه كالمعرب انتهى **ومن ذلك** قول من قال ان المثنى من اسما الاشارة
والموصولات معرب لان التثنية ردتها الى اصلها من الاعراب ومما ترده
التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وحميان ويديان
ودميان وذواتا في تثنية ذات وقلب الف المقصور الى اليا او الواو التي
هي الاصل نحو فتيان وقفوان وقلب الهمزة المبدلة من واو وا
التحريف عقد له ابن جني في الخصائص فصلا قال تقدم في ثلاثة اضرب
الاسم والفعل والحرف فالاسم يأتي تحريفه على ضربين مقيس ومسموع فالاول
ما غيره النسب قياسا كقولك في نمر نمري وفي قاض قاضوي وفي حنيفة
حنفي وفي عدي عدوي ونحو ذلك وكذلك التحقير وجمع التكسير نحو رجل ورجال
والمسموع كثير كقولهم في خراسان خرسي وفي سنواد سنوادي وفي الافق
افقي **و**تحريف الفعل كقولهم في ظللت ظلت وفي احسست احسيت **وحكى**
ابن الاعرابي في ظننت ظنت وهذا كله لا يقاس لا يقال في شممت شمت
ولا في اقصصت اقصت **ومن** تحريف الفعل ما جا مقلوبا كقولهم في اضمحل امضحل
وفي اكفهر اكرهف وفي اطمأن اطأمن وكذا قولهم لم ابله **وتحريف الحرف**
قولهم لا بل ولا بن في قام زيد لا بل عمرو فهو وان كان بدلا فانه ضرب من التحريف
وقالوا في سوف سو وسف حذفوا الواو تارة وخففوا رب وان وان
وحذفوا اما من اما في قوله وان من خريف فلن يعدما على مذهب سيبويه
انه اراد واما من خريف **التركيب** فيه مباحث الاول انه خلاف الاصل لانه
من بعد الافراد **و**من ثم رد على من زعم ان الا للاستفتاح مركبة
من همزة الاستفهام ولا النافية وعلى من زعم تركيب لن من لا وان [illegible]
[illegible] واما **قال** ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لانه افاد المركب ثان
فاذا استقل المعنى في الاسم المفرد ثم وقع موقعه الجملة فالاسم المفرد هو الاصل
والجملة فرع عليه **قال** ونظير ذلك في الشريعة شهادة المرأتين فرع على شهادة
الرجل **الثاني** قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام نحو الذي

بعد النقل الى حقيقة واحدة وقبل النقل كان يدل على اكثر من ذلك وكان
يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب **الجملي** نحو تأبط شرا وبابه
[illegible] وبرق نحره **والاضافي** نحو ذي النون وعبد الله وامرئ القيس
والمزجي وهو اسمان ركب احدهما مع الاخر حتى صارا كالاسم الواحد نحو
حضرموت وبعلبك ومعدي كرب وتشبيه بما فيه ها التانيث ولذلك
لم ينصرف ومن هذا النوع سيبويه ونفطويه وعمرويه الا انه مركب من اسم
وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسمعيل وابرهيم فبني على الكسر لذلك **وقال**
السخاوي في شرح المفصل اكثر ما يطلق النحاة المركب على بعلبك وبابه
الثالث قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث
كان التركيب فرعا على الواحد وثانيا له لان البسيط قبل المركب وهو على
ضربين احدهما ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى
فيكون حكمهما حكم المعطوف احدهما على الاخر فهذا يستحق البنا لتضمنه معنى
حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر وبابه الا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة
والعشرة مراد كما لو عطفت احدهما على الاخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت
حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا **واما القسم الثاني** فهو الداخل
في باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشي واحد ولا يدل كل واحد منهما
على معنى ويكون موقع الثاني من الاول موقع ها التانيث وما كان من هذا
النوع فانه يجري مجرى ما فيه ها التانيث من انه لا ينصرف في المعرفة نحو
حضرموت والاسم الثاني من الصدر بمنزلة تا التانيث مما دخلت عليه الا ترى
انك تفتح اخر الاول منهما كما تفتح ما قبل تا التانيث **الرابع** قال ابن يعيش
امر المركب في الترخيم كامر تا التانيث فتقول في بخت نصر اسم رجل يا بخت
وفي حضرموت يا حضر وفي سيبويه يا سيب كما تقول في مرجانة اسم امراة
يا مرجان فلا تزيد على حذف التا وفي المسمى بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم
الاخر بمنزلة الها في نحو ثمرة اذ كان حكم الاسم الاخر كحكم الها في كثير من كلامهم
من ذلك التصغير فانه اذا جعل الاسمان اسما واحدا ولحقه التصغير
فانه انما يصغر الصدر منهما ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر
ما قبل الها فتقول حضيرموت وبعيلبك وعميرويه كما تقول تميرة **ومن ذلك**
النسب فانك تقول في النسب الى حضرموت حضرمي كما تقول في النسب الى
البصرة بصري والى مكة مكي فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك

فتمامه المفا ومما يؤيد عندك ما ذكرناه ان ها التانيث لا تلحق باب
الثلثة بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثانى اذا دخل
على الاول وركب معه لم يغير بنيته كما ان التا كذلك اذا دخلت على الاسم
المؤنث لم تغير بناه كتمر وتمرة وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب
لما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب فى الترخيم كما يحذفون فيه تا التانيث
الخامس قال ابن يعيش ركبت لا مع اسمها وصارا شيئا واحدا كخمسة عشر
فان قيل ايكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود فى كلامهم الا ترى
الا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه
اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع
اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور
تجدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام فالاسم الثانى فى موضع
خفض بالاضافة وجعلا اسما واحدا كذلك لا رجل فى الدار فرجل فى موضع
نصب منون وجعل مع لا اسما واحدا ولذلك حذف منه التنوين وبنى
قال وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر
وبابه وهو جارى بيت بيت ونحوه قال واما جعل ثلثة اشيا بمنزلة شى
واحد نحو لا حاف ولذلك لم يحكم ببنا لا استما ولم يجز تركيب لا الصفة
مع اسم لا لانه ليس من العدل جعل ثلثة اشيا شيا واحدا السادس قال
ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله الا ترى ان هل حرف
استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا فقيل هلا
صار المعنى على التحضيض ولم تدخل الا على الفعل ظاهرا او مضمرا وكذلك لو
كانت لما كان سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت
مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجمل الاسمية وقال
الزمخشرى الا مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية وبعد التركيب صارت
كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا وقال الشيخ اكمل الدين فى حاشية
الكشاف قد تركب حروف المعانى فيستفاد منها معنى غير ما كان اولا كهلا والا
ولولا ولوما والا كذلك وقال ابن يعيش كاين مركبة اصلها اى زيد عليها
كاف التشبيه وجعلا كلمة واحدة وحدث من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل
واحد منهما فى حالة الافراد قال ولذلك نظائر من العربية وقال السخاوى
فى تنوير الدياجى فان قيل ليس فى كاى معنى التشبيه ولا الاستفهام قيل

لما ركبت ازيل عن الكاف معنى التشبيه وعن اى معناها فان قيل فكيف
قلبت وهى كلمتان قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة
كما قالوا رعملى فى لعمرى قال ولما دخل هذه الكلمة هذا التغيير صار التنوين
بمنزلة النون التى فى اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام رعملى فلهذا رسم
بالنون ويوقف عليها بالنون وهى قراة الجماعة غير ابى عمرو قال ومثل ذلك
تنزيلهم النون من لدن منزلة التنوين فى ضارب فلهذا نصبوا غدوة فكما شبهت
النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون انتهى وقال الشلوبين
فى شرح الجزولية ذهب الخليل الى ان لن مركبة من لا ان وحدث مع التركيب معنى
لم يكن قبله قال وللخليل ان يقول ردا على من قال الاصل عدم التركيب
ما اخذنا فى هذه الصناعة بتقليل الاصول ما امكن لا بتكثيرها ولذلك لم نقل
فى ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب واضرب وضارب ومضروب
ومضروب انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقى فروع عليه وقال
ايضا اذ ما مركبة من اذ التى هى ظرف لما مضى من الزمان وما فاحدث التركيب فيها ان
نقلها الى الحرفية والى ان صارت لتعطى الزمان المستقبل وذهبت دلالتها
على الزمان الذى كانت تدل عليه وقال ايضا قيل ان مهما اصلها ماما
التى بمعنى الكف ضمت اليها ما وتركبا فصارتا كلمة واحدة وحدث فيها
بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا نظائر كثيرة فاذا كثرت
نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان اصلها ما الشرطية ضمت
اليها ما الزائدة وفى شرح المفصل للاندلسى اتفق البصريون والكوفيون على
تركيب هلم وانما اختلفوا فيما ركبت منه والذى حمل النحويين على القول
بالتركيب وان كان يجوز ان يكون كلمة براسها الضمير وان بنى تميم يصرفونها
تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قيل انها مركبة اذ التركيب
عندهم مالوف الا ترى ان قولك اما تفعل افعل مركبة بدليل قول الشاعر
وان من خريف فلن يعدما قال سيبويه هى اما العاطفة حذفت منها ما وتغييرها
فتفكيكها يدل على تركيبها الا ان لقائل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان
تنصرف فى لغة اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون
الفعل اسم فعل ولغة بنى تميم على هذا تكون الفرعية وان حكم بانه اسم ينبغى
ان تضعف اللغة التميمية فكان الاولى ان تجعل فى لغة اهل الحجاز اسم فعل
وفى لغة بنى تميم فعلا الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من بعضه

معنىً عندا لمنفصل وبالتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بعد ان يكون
هل في الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جُعلا جميعًا اسم نخل فحصلت له احكام
الاسماء واسما الافعال وبقي حكم اتصال الضماير على لغة بني تميم على اصله قال
في الحواشي تركيب اسماء الكلمات كما تركيب من الحروف فتكثر فوايدها عند
التركيب انتهى **السابع** قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ
فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى فالاول نحو احد عشر وبابه وخمسة بيص ولقيته
كفة كفة فهذا يجب فيه بنا الاسمين معا لان الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو
الواو العاطف اذ الاصل احد وعشرة فحذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها
والثاني نحو حضرموت ومعدي كرب وقالي قلا وساير الاعلام المركبة فهذا
اصله الواو ايضا فحذفت من اللفظ ولم يرد من جهة المعنى بل مزج الاسمان
وصارا اسما واحدا بازا حقيقته ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه فكان
كالمفرد غير المركب فبني الاول لانه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب
واعرب الثاني لانه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن المعنى على ارادته **الثامن** قال
ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح التركيب لا يكون في الافعال
ولا في المصادر ولا في الاسما الجارية على الافعال **قال** ومن ثم كان قول من
ذهب الى ان حبذا فعل ماض وما بعده فاعل به غلط واما قول العرب لا تحيلنه
فانما معناه لا تقول له حبذا كما تقول بسمل او بلسمل قال ولذلك اذا
ركبت ان مع ما لا تعمل لانها زال عنها شبه الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب
وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا **قال** ابن عصفور في شرح
الجمل التركيب في الاسما اكثر من التركيب في الافعال بل لا يحفظ فيه التركيب
في الافعال الا في هلم في لغة لحاقها الضماير **التاسع** قال ابن الخباز انما لم يبنوا
اثني عشر لانه لا نظير له اذ ليس لهم مركب صدره مثنى **العاشر** يذكر الشيخ
تاج الدين بن مكتوم من كتاب المستوفي في النحو لقاضي القضاة كمال الدين
ابي سعد علي بن مسعود بن محمود بن الحكيم الفرخان قولهم نفطويه وسيبويه
الاول من جزئي المركب هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب معربا والثاني
حكاية صوت حقه ان يكون مبنيا وان افرد وههنا اصل لا يسعك اهماله
وهو ان تعلم ان نحو هذا من الاعلام انما ورد عليه البنا بسبب استعمال العجمي
وذلك ان العجم كانهم وجدوا العظى لفظ وسبب اصلين دعوا بها الا ان طبعهم
في لغتهم ان يضيفوا الى مثل هذه الاسما في الندا وغيره واوا ساكنة

قبلها

٢٦

قبلها ضمة نحو نفطو وسيبو وسمعت العرب به ولم تجد مثل هذا في
كلامهم فحولوا هذا الصوت وبه اذ سوهما بحروفونه وقد تخرج به الاسم
عن ان يكون اخره واو قبلها ضمة ثم بنوا الاسمين اسما واحدا **الحادي عشر**
قال ابن ابي الربيع تركيب العامل مع المعمول خارج عن القياس فيجب ان يقتصر
على موضعه ولا يتعدى في غير ما سمع فيه والوارد فيه باب لا رجل فقط **الثاني عشر**
قال في المستوفي ومن الحروف ما هو مركب نحو لولا ذهب اصحابنا الى ان الاسم
بعدها يرتفع بالابتدا وقالوا ان الحكم قد تغير بالتركيب لان لولا يليها
الا الفعل ولولا هذه في نحو لولا الغيث لهلكت الماشية لا يليها الا الاسم
فهذا وجه له من الفظاعة ما ترى وانت اذا استانفت النظر ونفضت
يدك من طاعة العصبية وايقنت ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح
لك فيه وجه اخر وذلك ان يكون لا بعد لو دلت على الفعل المنفي بها فحذف
تخريبا للايجاز ولزم الحذف للزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير
لو لم يحصل الغيث لهلكت الماشية فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه
ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى اذا السما انشقت فيكون حكم لو
باقيا على ما كان عليه قبل وهو الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره اذ المعنى
لو انقطع الغيث لهلكت الماشية وقولنا لم يحصل ترك المعنى من قولنا
انقطع واشفى **ومما** يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التي للتحضيض
في نحو قوله لولا الكمي المقنعا اليس قد اجمعوا ان التقدير لولا تعدون ذلك
ثم انتهى **الثالث عشر** ترد الاشيا الى اصولها ولذلك تظهر التا في المؤنث
الخالي منها اذا صغر كقولك في قدر قديرة وفي قوس قويسة وفي هند هنيدة
التضمين قال الزمخشري من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى فعل اخر
فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى المتضمن **قال**
والغرض في التضمين اعطا مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطا معنى الا ترى
كيف رجع معنى ولا تعد عيناك عنهم في قولك ولا تقتحم عيناك مجاوزتين
الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اي ولا تضموها اليه اكلين انتهى
قال الشيخ سعد الدين التفتازاني في حاشية الكشاف فعل الفعل
المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على الفعل الاخر وان كان في
معنى الفعل الاخر فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما جميعا لزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز **قلت** اهو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ

التضمين

من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية بمعنى يغلب كقوله على كذا انا دا ما
على كذا ولا بد من اعتبار الحال والا كان مجازا محضا لا تضمينا وكذا قوله
يؤمنون بالغيب تقديره يعترفون بالغيب انتهى وقال ابن جني في الخصائص
اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر وكان احدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر
فان العرب قد تتسع فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذانا بان هذا الفعل
بمعنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك
كقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وانت لا تقول رفثت الى
المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا بمعنى الافضاء
وكنت تعدي افضيت بالى كقولك افضيت الى المرأة جئت بالى مع الرفث
ايذانا واشعارا انه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كانا في معنى اعور واحول
وكما جاز بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله وان شئتم
تعاودنا عوادا لما كان التعاود ان يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله
وليس بان تتبعه اتباعا ومنه قول الله تعالى وتبتل اليه تبتيلا واوضح من
هذا قول الهذلي ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل
فهذا على فعل ليس من لفظ الفعل الظاهر الا ترى ان معناه طوي طي المحمل
فحمل المصدر على فعل دل ذلك اول الكلام عليه قال ابن يعيش الظرف منه منصوب
على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما يجب بناء نحو من
وكم في الاستفهام والثاني محذوف من اللفظ لضرب من التخفيف فهي في
حكم المنطوق به الا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو قمت اليوم وقمت في اليوم
ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال امن ولا اكم
وذلك لان من قبيل ان من وكم لما تضمنا معنى الهمزة صار كالمستحيل عليها منه
فظهور الهمزة حينئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية فيه
من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير
المتضمن مما ذكرنا انتهى وقال ابن اياز معنى تضمن الاسم معنى الحرف ان يؤدي
ما يؤدي الحرف من المعنى ولا يساغ عليه سياغة لا يظهر ذلك الحرف معه
وقال ابن النحاس في التعليقة الا ترى الفرق بين المتضمن معنى الحرف
وبين غير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك
المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا
في الظرف انه يراد به معنى في فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في.

كيف

كيف ولو كان كذلك لبني وانما نعني به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في
ظاهره ولذلك يجوز اظهارها مع الظرف فتقول في خرجت يوم الجمعة
خرجت في يوم الجمعة ولا تقول في اين وكيف مثلا افي اين ولاهل كيف
ولا اكيف وقال ابن النحاس في التعليقة فان قيل ما تضمن ما ليس له في
الاصل لكون ذلك المنع دليلا على ما تضمنه مثله نعم وبئس انما منعا التصرف
لان لفظهما ماض ومعناهما انشاء المدح والذم في الحال فلما تضمنا ما ليس
لهما في الاصل وهو الدلالة على الحال منعا التصرف لذلك انتهى وكذلك فعل
التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء
الوصف الى الحال فمنع التصرف لذلك قاعدة المضمن معنى شيء لا يلزم ان
يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المضمن معنى الشرط
نحو الذي ياتيني فله درهم وكل رجل ياتيني فله درهم وامتنع في الاختيار
جزمه عند البصريين فلم يجيزوا الذي ياتيني احسن اليه وكل من ياتيني
احسن اليه بالجزم الا في الضرورة واجاز الكوفيون جزمه في الكلام
تشبيها بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع من كلام
العرب الجزم في ذلك الا في الشعر فائدة قال ابن القواس في شرح
الدرة امس مبني لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر
وليس بعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها
والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه
والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا
اضيف او صغر او ثني او جمع وصار آية كالتي في النسر انتهى وفي البسيط
ان بناء العدل اقوال قول الجمهور انه بني لتضمنه لام التعريف لوجهين احدها
على انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس من احد المعارف
فقيل ذلك على تضمنه لام التعريف والثاني انه يوصف بما فيه اللام كقولهم
لقيته امس الاحدث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف
بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وبعد احما وقعت معرفة قبل تنكيره والفرق
بين المعدول والمتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك
اعرب والمتضمن لها لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط المتضمنة
لمعنى الحرف فلذلك بني في المتضمن انتهى وقال ابن الدهان في الغرة الفرق بينه

المعدول والمقيس ان المعدول هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر
عن عامر وسحر عن السحر والتضمين ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بلا آلة
ظاهرة **ومنها ان الاسم اخف من الفعل** قال الشلوبين لما كان الاسم اخف من الفعل
تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين قال الخفيف يزاد فيه
ليثقل ويعادل الثقيل وتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم
ثم لما كان وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب
والتنوين ولما كان الجزم حذفا والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف
انما يليق بالثقيل فلذلك اختصت الافعال ولم يكن في الاسماء **ومنها** قال
ابن النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه
لا يكون الا لفظا واحدا ولكثرة المفعول لكونه متعددا والرفع اثقل من
النصب فاعطي الثقيل للواحد والنصب للمتعدد وليتعادلا **ومنها** قال
ابن فلاح في المغني انما كسرت نون التثنية وفتحت نون الجمع لان التثنية
اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل والاثقل بالاخف
للتعادل **ومنها** وانما فتح ما قبل يا التثنية وكسر ما قبل يا الجمع لان
لان نون التثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل يا التثنية
وكسر ما قبل يا الجمع طلبا للتعادل لتقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح
ومكسور ولان التثنية اكثر فخصت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته
طلبا للتعادل لا الكسرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل **ومنها** قال بعضهم انما
انما حذفت من عدد المذكر وسقطت من عدد المونث لان المونث ثقيل فناسب
حذفها التخفيف والمذكر خفيف فناسب دخولها ليعتدل حكاه في البسيط
ومنها قال السخاوي باب فعيلة يحذف منه الياء والتاء في النسب نحو حنيفة
وحنفي وباب فعيل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لان المونث ثقيل
فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر **ومنها** قال ابن فلاح في المغني انما خص
الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لان الرباعي اقل والضم اثقل
فجعل الاثقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل **ومنها** قالوا انما
زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لان الدليل كان يقتضي ان يكون
المزيد احد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الحكم فكفوا عن الواو
لثقلها وعن الالف لان التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودراهم
فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لانها اخف من الياء والجمع اثقل من المصغر

فتعادلا

فتعادلا **ومنها** قيل انما اختصت تا التانيث الساكنة بالفعل والمتحركة
بالاسم لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطي الاخف
للاثقل والاثقل للاخف ليتعادلا بينهما **تعارض الاصل والغالب**
فيه فروع الاول اختلف في رحمن هل ينصرف لانه ليس له فعلى او لا لانه ليس له
فعلانة على قولين احدهما نعم لان الاصل في الاسماء الصرف ولم يتحقق شرط المنع
وهو وجود فعلى **الثاني** لا قال في البسيط وعليه الاكثرون لان الغالب
كان الاصل في باب فعلان عدم الصرف فالحمل عليه اولى من الحمل على الاقل **الثالث**
قال في البسيط لو سمي بفعل لم يثبت كيفية استعماله ففيه ثلثة اقوال
احدها الاولى منع صرفه حملا له على الاكثر والثاني الاولى صرفه نظرا الى
الاصل لان تقدير العدل على خلاف القياس والثالث ان كان مشتقا من
فعل منع من الصرف حملا على الاكثر والا صرف وهو فحوى كلام سيبويه
التعويض ترجم له ابن جني في الخصائص باب زيادة حرف عوضا من آخر
محذوف فقال اعلم ان الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر زائد عوضا منه على
ضربين احدهما اصلي والآخر زائد فالاول على ثلثة اضرب فاء وعين ولام
فاما ما حذفت فاؤه وجيء بزائد عوضا منها فباب فعلة في المصادر
نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة ووشية ووجهة
حذفت الفاء لما ذكر في تصريف ذلك وجعلت الهاء بدلا من الفاء ويدلك
على ان اصله ذلك قوله تعالى ولكل وجهة **وانشد ابو زيد**

الم تر انني ولكل شيء ... اذا لم تؤت وجهته تعادي
اطعت الامرين بصرم ليلى ... ولم اسمع بها قول الاعادي

وقد حذفت الفاء في الامر وجعلت الالف فعال بدلا لامها فقيل ناس
وزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الياء وجعلت تا افتعل
عوضا منها وذلك قولهم تقي يتقي والاصل اتقى يتقي فحذفت الفاء
فصار تقي يتقي وزنه تعل يتعل **قال اوس**

تقاك بكعب واحد وتلذه ... يداك اذا ما هز بالكف يعسل

وقال

جلاها الصيقلون فاخلصوها ... خفافا كلها يتقي باثر

وانشد ابو الحسن: تق الله فينا والكتاب الذي تتلوه ومنه

ايضا قولهم تجه يتجه والاصل اتجه يتجه ووزن تجه فتعل كتقى تقوا

وانشد ابو زيد

قصرت له القبيلة اذ تجهنا • وما ضاقت بشدته ذراعي

فاما ما رواه ابو زيد من قولهم تجه يتجه فهذا ليس لفظ اخذ وفاؤه
تامة واما قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شيء بل هي تا اصلية
بمنزلة اتبعت من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي

من قوله

وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها • نسيفا كافحوص القطاة المطرق

وعليه قول الله تعالى لو شئت لتخذت عليه اجرا وذهب ابو اسحاق
الى ان تخذت كاتقيت واترت وان الهمزة اجريت في ذلك مجرى الواو
وهذا ضعيف انما جاء منه شيء شاذ

وانشد ابن الاعرابي

فذاره تقسم الازواد بينهم • كانما اهله منها الذي اتهلا

وروى لنا ابو علي عن ابي الحسن علي بن سليمان يتبر وانشد سيفه
اتزر الذي يقطع الى ابي اسحق قول الله تعالى لتخذت عليه اجرا
فكما ان تخذ ليس من لفظ اخذ وجه كذلك ليس تخذ من لفظ الاخذ وعذر
من قال ليس واهل من الاهل ان لفظ هذا اذا المبدع تصير الى صورة
ما اصله حرف لين وذلك قولهم افتعل من الاكل ايتكل ومن الازر
ايتزر فاشبه حينئذ ايتعد في لغة من لم يبدل الفا تا قال اهل
واتمن القول غيره ابتهل واجود من التخفيفين اقرار الهمزة قال الاعشى
ابا ثبيت اما تنفك تاتكل فكذلك ايتزر ويأتزر فاما اتكلت عليه
فمن الواو على الباب لقولهم الوكالة والوكيل وقد حذفت الفا همزة
وجعلت الف تالبدلا منها وذلك قولهم لاه ابن عمك لا افضلت
في حسب في احد قولي سيبويه واما ما حذفت عينه وزيد هناك
حرف عوضا منها فاينق في احد قولي سيبويه وذلك ان اصلها انوق
فاحد قوليه فيها ان الواو وهي عين حذفت وعوضت منها يا فصارت
اينق ومثالها على هذا القول ايفل والاخر ان العين قدمت على الفاء
وابدلت يا فصارت اينق ومثالها على هذا اعفل وقد حذفت العين
حرف علة وجعلت الف فاعل عوضا منها وذلك رجل خاف ورجل مال

وصاع لاع ويجوز ان يكون هذا فعلا كفرق فهو فرق وبطر فهو بطر
ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت الالف عوضا منها كقوله
لاث به الاشاء والعبري ومما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها
قولهم سيد وميت وهين ولين

قال الشاعر

هينون لينون ايسار ذوو يسر • سواس مكرمة ابناء ايسار

واصلها فيعل سيد وميت وهين ولين حذفت عينها وجعلت يا فيعل
عوضا منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكينونة واصلها فيعلولة
حذفت عينها وصارت يا فيعلولة عوضا منها فان قلت فهلا كانت لام
فيعلولة الزائدة عوضا منها فيما قد صح في فيعل من نحو سيد وما به
ان اليا الزائدة عوض من العين وكذلك الالف الزائدة في خاف وقاع
لاع عوض من العين ويجوز سيبويه ذلك في اينق فكذلك ايضا ينبغي ان
يجعل فيعلول على ذلك وايضا فان اليا اشبه بالواو من الحرف الصحيح
في باب قيدودة وكينونة وايضا فقد جعلت يا التفعيل عوضا من
عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرته تكسيرا الا ترى ان
الاصل قطاع وكسار وبذا لذا قول الله تعالى وكذبوا باياتنا كذابا
وحكى الفراء قال سالني اعرابي فقال احلاق الصبب اليك ام قصار
فكما ان اليا الزائدة في التفعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان تكون
اليا في قيدودة عوضا من العين لا الدال فان قلت فان اللام اشبه
بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها قيل ان الحرف
الاصلي لقوي او حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ لذلك ان ينوب عنه
الزائد الضعيف وايضا فقد رايت كيف كانت يا التفعيل الزائدة عوضا
من عينه وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وقاع
لاع ونحوه وايضا فان عين قيدودة ويائها وان كانت اصلا فانها على الاحوال
كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حينئذ
توغل في الاعتلال والضعف فلو لم نعلم تمكن هذه الحروف في الضعف
الا بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى
احوالها ضعيفة الا ترى ان هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك
مع ذلك مؤنس منهما ضعفا وذلك ان تحملهما الحركة اشق منه في غيرهما ولم

يكونا كذلك الا ان مبنى امرهما على خلاف القوة يؤكد ذلك عندك
ان اذهب الثلث في الضعف والاعتلال الالف ولما كانت كذلك
لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما تحلها وتسوغ فيه
من الحروف الاقوى لا الاضعف وكذلك ما نجد اخف الحركات الثلث
وهي الفتحة مستثقلة فيها حتى يحتج لذلك ويستروح الى اسكانها نحو قوله
يا دار هند عفت الا اثافيها وقوله كان ايديهن بالقاع القرق ونحو
ذلك وقوله وان يعرين ان يكسى الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف
ثم اذا كان الحرف لا يتحامل بنفسه حتى يدعو الى اخترامه وحذفه كان بان
يضعف عن تحمل الحركة الزايدة عليه فيه احرى واحجى وذلك نحو قول الله
تعالى والليل اذا يسر وذلك ما كنا نبغ والكبير المتعال وقوله فرق قمر
الواد بالساهر وقول الاسود يعفون فالحقت اخراهم طريق الاهم
يريد اولاهم ويمح الله الباطل ويدع الزبانية كتبت في المصحف بلا واو
للوقف عليها كذلك وقد حذفت الالف في نحو ذلك قال روبة وصاني
العجاج فيما وصني يريد فيما وصاني وذهب ابو عثمن في قول الله تعالى
يا ابت الى انه اراد يا ابتاه وحذف الالف قال ومن ابيات الكتاب قول لبيد
رهط مرجوم ورهط ابن المعل يريد المعلى وحكى ابو عبيدة وابو الحسن
وقطرب وغيرهم رايت فرج ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف ربما قصرت
وبعد عن حفظ انفسها وتحمل خواصها وعوارض ذواتها فكيف بها اذا احتمت
احتمال الحركات النيات على مقصور صورها وقد اعرب ببعض الحروف
ابنيتها كما تعرب بالحركات التي هي ابعاضها وذلك في باب ابوك واخوك
والزيدان والزيدون والزيدين واجريت هذه الحروف مجرى الحركات
في زيد وزيدا وزيد ومعلوم ان الحركات انقص لضعفها الحركات
[illegible] الحروف ان لم يمتنع من احتمالها الحركات ان اذا احتملها
فاعرفنا اذا كان مرتفعا الحروف [illegible] التلاث
خفت عنها ويكاد شبهها يؤكد عندك ضعف هذه الاحرف
انك اذا وجدت ابو اهتم وفيها الواو والياء مفتوحا ما قبلهما فانهما
مع ذلك لا يكادان لما هو منهما لما ترى الى نحو ما جاء عنهم من نحو نوبه ونوب
وجوبه وجوب ودوله ودول في فعله على فعل يدلك انهما كانا انما
جاءت عندهم من فعله وكان دولة دوله وجوبه جوبه ونوبه نوبه
وذلك لان الواو انما سبيلها ان تاتي للضمة تابعا وكذلك ما جاء من فعله

فما

فما عينه يا على فعل نحو ضيعة وضيع وخيمة وخيم وعيبة وعيب
كانه انما جا على ان واحدته فعله نحو ضيعه وخيمه وعيبه افلا
ترى انهما مفتوحا ما قبلهما يجريان مجراهما مكسورا او مضموما ما قبلهما
فهذه الاشياء الصيغة مقتضية لسياغ الاعتلال فيهما على قلته
ما انكرت من ان لا يكون ما جا من نحو فعله على فعل نحو نوبه وجوب ودول
لما ذكرته من تصور الضمة تالفا ولا يكون ما جا من فعله على فعل نحو
ضيع ورحم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة في الفاعل الا ان ذلك
قريب من المكسر تكسيره فيما عينه معتلة كما كسروه فيما عينه صحيحة
نحو نامة ولوم وعرصه وعرص وقرية وقرى وبروة وبرى وفيما ذكره
ابو علي نروة ونرى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق ونحو ذلك
ثم لكنك تصرفت الحال فلا اعتراض يشك في ان الياء والواو لين وتقعا
وكيف تصرفا تصدقت بنحو في علم ومن احكام الاعتلال ان يتبعا
ما هو شبيههما هذا ثم انا اشار ابنا هم قد كثر في افعله جماعة عيناه
على فعل وفعل نحو جوب وانوب وضيع وخيم فيا تكسيرهما تكسيرنا ولحق
مضموم الفا وتكسيرها فتحسن الان بين امرين اما ان يترتاح لذلك
ويبعد الدوا واما ان يتهيا لك فيه وتعتل عقل الحال مثال وجالهما الاعتلال
بان نقول ان ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما ان يكونا
في الحكم تابعين لما قبلهما من ان يتعجل الباب فيه عسيره به من غير
نظر له ولا اشتمال من الصنعة عليه الا ترى ان قوله وليس شيء مما
يضطر فيه اليه الا وهم يحاولون به وجها فانه لم يخل مع الضرورة من
القياس محاولتهم بذلك مع الفسحة وفي حال السعة اولى واجدر بان يحاولوه
واحجى بان يناهدوه فيتحملوا به ولا يهملوه فاذا اشتبهت ذلك في
باب ما عينه ياء او واو وجعلته الاصل في ذلك وجعلت ما عينه صحيحة
فرعا له ومحمولا عليه نحو حلق وفلك وعوض ولوم وفرى وبرى كانهم
لما اعربوا بالواو والياء والالف في الزيدون والزيدين والزيدان
تجاوزوا ذلك الى ان تعربوا ايضا بالنسر من حروف اللين وهو النون في تقومان
وتقعدان وتذهبون فهذا جنس بديع الانواع ولما حذفت لامه وصار
الزايد عوضا منها فكثر منه باب سنة وسنين وقلة وقلين وعضة
ومنه هذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها الالف التانيث الا تراها

تمعف تعاقب اللام في نحو برة وبرى وثبة وثبى وحكى ابو الحسن
عنهم وايت مثنا بوزن معا فلما خففوا قالوا سنة فاما ست واحت
فالتا عندنا تحتمل من امرى الفعل فليست عوضا واما هواجرت لا لبعا
السكاكين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلا ولا عوضا لانه
ليس بلازم ولذلك نحو هذه عصا ورحى وكلمت معلى فليس التنوين في الوصل
ولا الالف التي هي بدل منه في الوقف نحو رايت عصا عند الجماعة وهذه عصا
ومررت بعصا عند ابي عثمن والعوابد لا من لام الفعل ولا عوضا الا تراه
غير لازم اذ كان التنوين يزيله الوقف والالف التي هي بدل منه يزيلها
الوصل وليست كذلك تا سنة وعضة وسنة ولثة وشفة لانها
ثابتة في الوصل ويبدل منها ها في الوقف فاما الحذف فلا حذف وكذلك
ما لحقه علم الجمع نحو القاضون والقاضين والاعلون والاعلين فليس
نظم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لانه لازم فاما قولهم هذان وهاتان لبيس
واللذان واللتان واللذون والذين فلو قال قايل ان علم التثنية
والجمع فيها عوض من الالف والياء من حيث كانت هذه اسما صيغت
للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقايمون وقاعدون ولكن على
قولك هما وهم وهن لكان مذهبا الا ترى ان هذين من هذا ليس على حد رجلين
من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكره المثنى كما تنكر الاعلام نحو
زيدان وزيدين وزيدون وزيدين والامر في هذه الاسما خلاف ذلك
الا تراها تجرى مثناة ومجموعة اوصافا على المعارف كما تجرى عليها
مفردة كما تقول مررت بالذين هذين وجاني اخواك اللذان في الدار
وكذلك قد توصف هي بالمعارف نحو قولك جاني ذانك الغلامان والرجال
الذين في الدار الظريفين وكذلك ايضا تجدها في التثنية والجمع لا
من نفس لحال ما كانت تحمل مفردة وذلك نحو قولك هذان قايمين
الذيدان وهؤلا منطلقين اخوتك **وتربيت** من هذان واللذان قولهم
هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك انها جمع هيهات وهيهات
عندنا رباعية مكررة فاوها ولامها الاولى ها وعينها ولامها الثانية
يا فهي لذلك من باب صيصية وعكسها باب بليل وبهيا له

وقال ذو الرمة

تلوم بهياه بياه وقد مضى من الليل جوز واسبطرت كواكبه

وقال

وقال كثير

وكيف ينال الحاجبية آلف بيليل ممساه وقد جاوزت رقدا
فهيهات من مضاعف الياء بمنزلة الزوزاة والقرقرة وكان قياسها
اذا جمعت ان تقلب للاعرا فيقال هوهيات كسرشياتين
وحنوضيات الا انهم حذفوا اللام لانها في اخر اسم غير متمكن ليخالف
اخرها اخر الاسما المتمكنة نحو نحو رحيان ومولبان فعلى هذا اقدر يمكن
ان يقال ان الالف والتا في هيهات عوض من لام الفعل في هيهات
لان هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهولا فان قيل
وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره هيهات وهيهات وهولا والذين لا يمكن
تنكيرهما فقد صار اذا هيهات بمنزلة قضاع وجفان قيل ليس التنكير
في هذا الاسم المبني على حد في غيره من المعرب الا ترى انه لو كانت هيهات
من هيهات بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات من سعلاة لما كانت
الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الا نكرتين فان قيل ولم لا
تكون سعليات معرفة اذا جعلته علما كرجل او امراة سميتها بسعليات
وارطيات وكذلك اثبت في هيهات اذا عرفتها فقد جعلتها علما على معنى
البعد كما ان غاق بمنزلة عرسون قد جعل علما لمعنى الفراق ومن نون
فقال غاق غاق هيهاه هيهاه وهيهات هيهات فكانه قال بعدا بعدا فجعل
التنوين علما لهذا المعنى كما جعل حذفه علما لذلك قيل ولا على التحصيل
فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية وكيف يصح ذلك وانما هذه اسما
سمي بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان واف واتاوه واذا كانت
اسما للافعال والافعال ابعد شي في التنكير وابعده عن التعريف فقد
علمت انه تعليق لفظ متناول فيه التعريف على معنى ابصاحه الا التنكير
فلهذا قلنا ان تعريف باب هيهات لا تجد تعريفا وكذلك غاق وان
لم يكن اسم فعل فانه على سمته الا تراه صوتا بمنزلة حا وعا وهلا وتعرف
الاصوات كمن جنس تعرف الاسما المسماة بها فان قيل الا تعلم ان بعض
من الاسما ما يكون فاية معرفة كغاية نكرته البتة وذلك قولهم
غدوة هي في معنى غداة الا ان غدوة معرفة وغداة نكرة وكذلك اسد
واسامة وثعلب وثعالة وذيب وذؤالة وابو جعدة وابو معطة
فقد تجد هذا التعريف المساوق لمعنى التنكير فاشيا في غيرهما ذكرته

ثم لم يمنع ذلك اسامة وثعالة وابا جعدة وابا محطة ونحو ذلك
ان تجد في الاعلام وان عم الواحد من جنسه فكذلك لم ابكون
هيهات كما ذكرنا قبل هذه الاعلام وان كانت معانيها نكرات فقد يمكن
في كل واحد منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك الاسد
الذي فرقته وتباركت بالثعلب الذي تباركت به وخشات الذئب
الذي خشاته فاما الفعل فما ايكن تعريفه على وجه فلذلك لم تجد
التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة ولا تعريفا وايضا فان
هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف والفعل اذن اقرب اليها وتختص
من الاسما يعنيها الا ترى ان البنا الذي سرى في باب صه ومه ونحوهما
ورويدا وايهو وايها وهلم ونحو ذلك من باب نزال ودراك ونداء
ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشيا معنى لام الامر الا ترى
اصل صه اسم له وهو اسكت فالاصل لتسكت كقراءة النبي صلى الله عليه
وسلم فبذلك فلتفرحوا وكذلك مه اسم اكفف والاصل لتكفف
وكذلك نزال هو اسم انزل واصله لتنزل فلما كان معنى اللام عابرا
في هذا الشق وساريا في انحايه ومتصورا في جميع جهاته دخله البنا
من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل اين وكيف لتضمنهما معنى حرف الشرط
وسوى ذلك **فاما** ان وهيهات وبابهما مما هو اسم للفعل في الخبر
فمحمول في ذلك على افعال الامر وكان الموضع في ذلك انما هو لصه
ومه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب ان وشتان ووشكان من
حيث كان اسما سمي به الفعل وا ذا جاز احمد وهو اسم علم ان يشبه
باركب وهو اسم فعل نكرة كان ان يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر
باسم سمي به الفعل في الامر اولى الا ترى ان كل واحد منهما اسم وان
المسمى به ايضا فعل ومع ذا فقد نجد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله
تعالى اسمع بهم وابصر وقوله قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن
مدا اي فليمدن ووقع ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى
لا تضار والدة بولدها وقولهم هذا الهلال معناه انظر اليه ونظايره
كثيره فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل كما ان صه كذلك
ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل مامور به وهذا اسم لفعل مخبر
به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار

كان

كأن كل واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى
وما كان على بعض هذه القربى والشبكة الحق بحكم ما حمل عليه
فكيف بما تمكنت فيه ووقفت عليه واطمانت به فاعرف ذلك
وربما حذفت لامه وجعل الزايد عوضا منها فرزدق وفريزيد وسفرجل
وسفيرج وهو باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف
عوضا من حرف زايد فكثير منه التا في فرازنة وزنادقة وجحاجحة
لحقت عوضا من يا المد في فرازين وزناديق وجحاجيح **ومن ذلك**
ما لحقته يا المد عوضا من حرف زايد حذف منه نحو قولهم في تكسير
مدحرج وتحقيره دحيريج ودحاريج فاليا عوض من ميمه وكذلك
جحافيل وجحيفيل اليا عوض من نونه وكذلك مفاسيل ومفيسيل
اليا عوض من تاية وكذلك زعانف اليا عوض من الفه ونونه وكذلك
الها في تفعلة في المصادر عوض من يا تفعيل او الف فعال وذلك
نحو سلقيته تسلقية وربيته تربية الها بدل من يا تفعيل في تسلق
وتربي او الف سلقاء ورباء **انشد ابو زيد**
باتت تنزي دلوها تنزيا ... كما تنزي شهلة صبيا
ومن ذلك تا الفعللة في الرباعي نحو الهملجة والسرهفة كانها عوض
من الف فعلال نحو الهملاج والسرهاف **قال** العجاج سرهفته ما
شئت من سرهاف وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة
والجهورة والسلقاة كانها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار
وسلقاء **ومن ذلك** قول التغلبي متى كنا لامك مقتوينا والواحد
مقتوي وهو منسوب الى مقتى وهو مفعل من القتو وهو الخدمة
قال الى امرئ من بني خزيمة لا ... احسن قتو الملوك والخدا
فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع
بصري وكوفي قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع
معاقبا ليائي الاضافة فصحت اللام لنية الاضافة كما تصح معها
ولولا ذلك لوجب حذفها لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون
ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون فقد ترى الى تعويض
علم الجمع من يائي الاضافة والجمع زايد وقال سيبويه في ميم فاعلته

مفاعلة انما عوض من الف فاعلة ومنع ذلك المبرد فقال الف فاعلة
موجودة في المفاعلة فكيف تعوض من حرف هو موجود غير محذوف
قال ابن جني وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع
غير هذا يعني في كتاب التعاقب وفيه ان ابا علي رد قول المبرد في الجزء
الستين من التذكرة وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها
وهي زيادة لحقت المصدر كما تلحق المصادر اصناف زياداتها من الف
الافعال وياء التفعيل قال لكن الالف في الفاعل بعينها هي الف
فاعلته لا محالة وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربته ضرابا

قال الشاعر

اقاتل حتى لا ارى لي مقاتلا ۝ وانجو اذا غم الجبان من الكرب

فلما اقمت اقامة واردت ارادة فان الهاء فيهما على مذهب الخليل
وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهي في قول ابي الحسن
عوض من عين افعال على مذهبهما في باب مفعول من نحو مبيع
ومقول والخلاف في ذلك قد عرف واحتج للمذهبين فيه فيما اه
ومن ذلك الالف في يمان وتهام وشام هي عوض من احدى يائي
الاضافة في يمني وتهامي وشامي وكذلك الف ثمان قلت لابي علي لم
زعمها للنسب فقال لانها ليست بجمع مكسر فتكون كصحار قلت له نعم
ولو لم تكن للنسب للزمتها الهاء البتة نحو علانية وكراهية وسماعية
فعال نحو كذلك ومن ذلك ياء التفعيل بدل من الف الفعال كما ان
التاء في اوله عوض من احدى عينيه وقد وضح بهذا التعارض في الحروف
المنفصلة من الكلم غير المصوغة فيها الجمع وجدنا نفس منها وذلك
قول الراجز على قول الخليل ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما
على من يتكل اي من يتكل عليه فحذف عليه وزاد على متقدمة الا ترى
انه يعتمل ان لم يجد من يتكل عليه ويدع ذكر قوله هنا وكذلك

قول الآخر

اولى فاولى يا امرئ القيس بعدما ۝ خصفن باثار المطي الحوافرا

اي خصفن بالحوافر اثار المطي يعني اثار اخفافها فحذف الباء من الحوافر
وزاد اخرى عوضا منها في اثار المطي هذا على قول من لم يعتقد القلب
وهو امثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم ترتكبه وقياس هذا الحرف

والتعويض

والتعويض قولك بابهم تضرب المروة اي بابهم تضرب الضروب وهو كثير
انتهى ما اورده ابن جني ويبقى بتمات نوردها مما زيد عليه منها قال
ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض منها تشديد الميم في اللهم في بعض
اللغات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله نحو او عم انشد الاصمعي بالبيتين
تدحرجت من فيه وتشديد اب واخ عوضا من لامهما فان اصلها ابو واخو
قاله في الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون اب واخ ولخ وقال
ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الازهري ان تشديد خاء اخ وباء اب لغة
قال وكذلك تشديد نون لعن قال سحيم ۝ الا ليت شعري هل ابيتن ليلة
وهني جاذ من لهن متي ۝ وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان
اصله دمي قال ۝ والدم يجري بينهم كالجدول

قال

اهان دمك فرغا بعد عزته ۝ يا عمرو بغيك اصرارا على الحسد
فقد شفيت شفاء النفس له ۝ وسعد فرحك موفور على الامد

وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذان عوض من الف ذا المحذوفة
وقوم الى ان النون في المثنى والجمع عوض من حركة المفرد واخرون الى
انها عوض من تنوينه واخرون الى انها عوض منهما معا ومن هذا الباب
تعويض التانيث من الف التانيث الخامسة تقول في جمع حبنطى
وعفرنى حبابط وعفارن فاذا عوضت من الالف فان شئت تعوض
الياء فتقول حبانيط وعفارين وان شئت تعوض الهاء فتقول حبانطة
وعفارنة قال ابو حيان لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخوله
في كل ما حذف منه شيء غير باب التكسير واما تعويض الهاء فمقصور على ما
ذكر واكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة كاشعثي واشاعثة
ومرزبي وازارقة ومهلبي ومهالبة ومن تعويض الهاء عن الياء التابعة قولهم
في تصغير العنبري عنيبرة وفي تصغير جباري جبيرة ومن هذا الباب
تعويض التنوين من المضاف اليه في اي واذ ومن جزء الجملة المحذوف
في نحو جوار وغواش واهيم وتراص ووداع قال ابن النحاس في التعليقة
واختلف في تنوين كل وبعض فقيل عوض من المضاف اليه كاذ قال الزمخشري
والاولى ان يقال ليس بعوض من المحذوف وانما هو التنوين الذي كانت
تستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من ادخال التنوين
عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع اليها كان له من حول

التنوين عليه انتهى **فائدة** قال ابو حيان قد يكون التعويض مكانه
المعوض كما قالوا يا ابت فالتا عوض من يا المتكلم وقد يكون العوض في
الاخر من محذوف كان في الاول كعدة وزنه وملكته كاسم واست لما
حذفوا من اخره لام الكلمة عوضوا في اوله همزة الوصل وقد يكون التعويض
من حرف ليس اوله ولا اخرا فتعوض منه حرفا اخر كقولنا دته في زنادقة
وقال ابو البقا في التبيين عوضا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول
عوضوا الاخير مثل علة وزنه واذا حذفوا من الاخر عوضوا في الاول مثل ابن واسم
فلذا عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان المحذوف من اخره **قال**
والعوض يخالف البدل لجعل الشي يكون في موضعه والمعوض يكون في غير
موضع المعوض منه **فان قيل** التعويض في موضع ابو ثوبان المعوض عنه
في غيره لان المقصود منه تكميل الكلمة فاين حملت حصل غرض التعويض
الا ترى ان همزة الوصل في اضرب وبابه عوضا من حركة اول الكلمة وقد
وقعت في موضع الحركة **فالجواب** ان التعويض على ما ذكرنا الغالب
على الظن ان موضعه مخالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين
توهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وانما الغرض العدول عن اصل الى
ما هو اخف منه والخفة تحصل بمخالفة الموضع فاما التعويض في موضع
المحذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يثقل في موضعه فاذا ازيل
عنه حصل التخفيف **وفي** شرح التسهيل لابي حيان اختلف في باب
قضاة ورماة فالذي عليه الجمهور ان وزنه فعلة وانه من الاوزان التي
انفرد بها المعتل التي هو على وزن فاعل لمذكر عاقل **وقال** بعضهم
وزنه فعلة ككامل وكملة وان ضمة الفا للفرق بين المعتل الاخر
والصحيح **وقال** الفرا وزنه فعل بتضعيف العين كنازل ونزل
والها فيه اعني في غزاة ورماة عوض مما حذف **قال** ابو حيان
وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور اليشكري في ارجوزته في
النحو التي ارجوزة قديمة عدتها ثلثة الاف بيت الا تسعين بيتا
فقال

احتوت على نظم سهل وعلم جم

والوزن في الغزاة والرماة … في الاصل عند جملة الرواة
فعلة ليس لها نظير … في سالم من شانه الظهور

واخرون فيه قالوا فعله … كما تقول في الصحيح الجمله
فخص في ذلك حرف الفا … بالضم في ذي الواو وذي اليا
وخالف الفرا ما ابنات … وجمهم بقولهم سراة
وعنده وزن غزاة فعل … كما تقول نازل ونزل
فالها من شاقطها معاضه … دائمة تعرف بالرياضه
كالاصل في اقامة اقوام … بالاعتياض اطرد الكلام
وبعضها جا على التاصيل … غزى وعفى ليس بالمجهول

وقال الزمخشري في الاحاجي معنى العوض ان يقع في الكلمة انتقاص
فتدارك بزيادة شي ليس في اخواتها كما انتقص المثنية والجمع السالم
بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدورك ذلك بزيادة النونين
والفرق بين العوض والبدل ان البدل يقع حيث المبدل منه والعوض
لا يراعى فيه ذلك الا ترى ان العوض في اللهم في اخر الاسم والمعوض منه
في اوله **وقد الف** ابن جني كتاب التعاقب في اقسام البدل والمبدل
منه والعوض والمعوض منه قال في اوله **اعلم** ان كل واحد من ضربي
التعاقب وهما البدل والعوض قد يقع في الاستعمال موضع صاحبه
وربما امتاز احدهما بالموضع دون صاحبه الا ان البدل اعم منه
استعمالا من العوض وذلك انا نقول ان الف قام بدل من الواو في
قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في اخر اللهم بدل من
يا في اوله كما نقول انها عوض منها وان يا اينق بدل من عينه كما نقول
انها عوض منها الا ترى الى سعة البدل وضيق العوض وكذلك
جميع ما استقريته تجد البدل فيه شائعا والعوض ضيقا فكل عوض
بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع بعد بين اللفظين اهل هذا العلم
فاستعملوه في مواضعهم واجروه على عاداتهم بهذا الذي رأوه
فهذا هو القياس وذلك ان تصرف عوض في كلام العرب انه وقعت
انما هو لان ياء ابن يستقبل اتان فالفا المتقدم **ومن ذلك** تسميتهم
الدهر عوضا لانه موضوع على ان ينقضي الجز منه ويخلفه جزا اجزا
من بعده ومعلوم ان ما يمضي من الدهر فان الجاود وتجاده [illegible]
فما ورد في تفويت العوض منه **قوله**

عاضها الله غلاما بعدما … شابت الاصداغ والضرس نقد

اي عوضها الله الولد بما اخذ منها من سواد الشعر وصحة الجسم
فهذه حال تصرف عوض وليس كذلك تصرف بدل لان البدل من
الشيء قد يكون والشيئان جميعا موجودان الا ترى الى قول النحويين في مررت
باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فاما من قال ان زيدا
مترجم عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بدل منه وانما آثر لفظ الترجمة هنا
وان كان يعتقد صحة لفظ البدل فيه كالفاظ يختارها احد الفريقين ويجري مع ذلك
ما اجاز الفريق الاخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف والمحل والتمييز
والتفسير ونحو ذلك **ومما** ينبغي ان تعرف فرقا بين البدل والعوض ان من حكم
البدل ان يكون في موضع المبدل منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض
منه الا ترى ان يا ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها
وكذلك واو موسر بدل من اليا التي هي فاؤها وهي في مكانها ودال ودالج بدل من
تا تولج وهي في مكانها والالف في رايت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانه وليس
احد يقول ان يا ميزان عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف
رايت زيدا في الوقف عوض من تنوينه في الوصل **وسبب ذلك** ما قدمناه
من ان العوض انما هي لعدم الاول وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في
قام وباع لانها فيهما كانها الواو واليا ومتى نطقت بواحد من هذه الاحرف
الثلثة فكانك نطقت بالاخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين
ومن نون التوكيد في امرنا جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه حتى انهم اذا
نطقوا بالالف فكانهم قد نطقوا بالنون فالالف اذا كانها هي النون وعلى
هذا ساق سيبويه حروف البدل الاحد عشر لان كل واحد منها وقع موقع المبدل
منه لا متقدما عليه ولا متاخرا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك
ها زنادقة لانها عوض من يا زناديق قيل الها عوض لانها لم تقع موقع ما هي
عوض منه وكذلك ها التفعلة نحو التعدية والتجربة انما هي عوض من يا
التفعيل نحو التقديم والتجريب وتا التفعيل عوض من عين فعال فتا تكذيب
عوض من احدى عيني كذاب لانها ليست في موضعها ولكن يا التفعيل
بدل من الف فعال لانها في موضعها ولان اليا ايضا قريبة الشبه بالالف
كانها هي والبدل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى **فائدة**
العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخه ابن عصفور
والابدي انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام او حذفه وحذف الجواب

معا الا بشرط تعويض لا من المحذوف فاضرب زيدا ان اسا والا فلا لانه ليس
بشيء بل لا نافية وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول اضرب
زيدا ان اسا وان لا يسئ فلا تضربه ولو كانت تعويضا لما جاز الجمع بينهما
ورد ايضا قول ابي موسى الجزولي ان ما اللاحقة لاي الشرطية عوض من المضاف
اليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت عوضا لم تجتمع مع
الاضافة في قوله تعالى ايما الاجلين لانه لا يجتمع العوض والمعوض منه بل
الصواب انها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت عوضا للزمت
وللقاعدة فروع **احدها** قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا
لا يجمع بينهما **الثاني** قولهم في النداء يا ابت ويا امت التا فيهما عوض من يا
الاضافة ولذا لا يجمع بينهما **الثالث** قولهم يماني وشامي وتهامي الالف
فيه عوض من احدى يائي النسب ولذا لا يجمع بينهما **الرابع** عدة وزنة ونحو
ذلك الها فيه عوض من الواو المحذوفة التي هي فا الكلمة والاصل وعد
ووزن ولذلك لا يجتمعان **الخامس** قولهم زنادقة الها فيه عوض من اليا
في زناديق ولذلك لا يجتمعان ومثله دجاجلة وجبابرة وما اشبه ذلك
السادس قال ابو حيان تختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند
بعض العرب وسين عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من الها فلذلك
لا يجتمعان **السابع** قال ابو حيان قد نابت الالف عن ها السكت في الوقف
في بعض المواضع وذلك في حيهل وانا قالوا حيهله وحيهل وحيهلا والها
الاصل والالف كانها عوض عنها واما انا فسمع فيه انه بالها ووقف عليه
ايضا بالالف فقالوا انا وليست الالف من الضمير خلافا للكوفيين اذ
لو كانت منه لثبتت في الوقف عليه انا كما قلت في الوقف على هذا اهذا **الثامن**
باب جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رايت جواري بمنع الصرف بلا خلاف
لخفة الفتحة على اليا وفي حالة الرفع والجر تحذف ياؤه ويلحقه التنوين
والاصح انه عوض من اليا ولذا لا يجتمعان **قال** في البسيط وهذه المسائل
مما يجاء لها ويقال اي شيء اذا تم لفظه نقص حكمه واذا نقص لفظه تم حكمه
ونقصان لفظه بحذف يائه واتمام حكمه بلحوق التنوين به **التاسع** قال الكوفيون
لولا في قولك لولا زيد لاكرمتك اصلها لو والفعل والتقدير لو لم يمنعني
زيد من اكرامك لاكرمتك الا انهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا عوضا
فصار بمنزلة حرف واحد وصار بمنزلة قولك اما انت منطلقا

فحذفوا الفعل وزادوا ما عوضا من الفعل في لو والذي يدل على انها عوض
انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه
العاشر قال ابو حيان في شرح التسهيل لا يجوز ان يجمع بين اذا الفجائية
والفاء الرابطة للجواب نحو ان تقم فاذا زيد قائم لانها عوض منها فلا يجتمعا
الحادي عشر قال في البسيط تصحب اللام اسم الاشارة فيقال ذلك وهي
عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك لا يجوز الجمع بينهما
فيقال هذالك لئلا يجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف فانه يجوز
الجمع بينهما لعدم العوض الثاني عشر قال الزمخشري في الاحاجي نحو قولهم
سنون وقلون واضون وحرون في جمع حتى جعلوا الجمع بالواو والنون
عوضا من المحذوف منها من لام او حرف تانيث وقال في البسيط سنة
حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون عوضا من عود لامها فيقال
سنون فاذا جمعت على سنوات عادت اللام لانه قياس جمعها وليس
عوضا فاما قله فيجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في الجمعين لان
علامتهما كالعوض من لاميهما بخلاف جمعها على قلى وكذا هنة تجمع على
هنوات ولا تعود اللام لان الالف والتا صارا كالعوض وكذا فئة وقبات نحو
وشية وشيات ورية ورئون وريات ومائة ومئون ومئيات و
ذلك وقال ابن فلاح في المغني سمعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرا
لها لما دخلها من الوهن بحذف لام او تاء تانيث وادغام قالوا سنه
وسنون وقله وقلون وبره وبرون وثبه وثبون واكره واكرون
ورئه ورئون ومئه ومئون ونحو ارض وارضون وحره وحرون وهذا
يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه وقد غيروا ابنية بعضه اشعارا
بعدم اصالته في هذا الجمع فكسروا اول سنين وكسروا او ضموا اول
ثبين ولدين وقيل ان جمعها ليس عوضا من تا التانيث بل لانها عندهم
جارية مجرى من يعقل وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب
الكلمة للامها الذي هو من سنخها ولم يوجد التعويض في محذوف الفاء
الا في ارض ليكون الزايد في قوة الاصلي في المراعاة والطلب انتهى
الثالث عشر الاسما الستة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل
اعرابها بالحروف عوضا من لاماتها ذكره ابن يعيش في شرح المفصل
الرابع عشر قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره انادي زيدا

اوادعو

اوادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا اللفظ به لان يا قد نابت
عنه الخامس عشر قال ابن يعيش قال الخليل في اللام المستغاث بها انها بدل
من الزيادة اللاحقة في الندبة اخر الاسم من نحو يا زيداه ولذلك يتعاقبان
فلا تدخل اللام مع الف الندبة ومجراهما واحد لا تدعو واحدا منهما تستغيث
في الحال كما في النداء السادس عشر قال ابن يعيش ها المنبهة في يا ايها الرجل
زيدت لازمة عوضا مما حذف منها والذي حذف منها الاضافة في قولك
اي الرجلين والصلة التي في نظيرها وهي من الا ترى انك اذا ناديت من
قلت يا من ابوه قائم ويا من في الدار السابع عشر قال ابن يعيش الناس
اصله اناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضا منها
ولذلك لا يجتمعان فاما قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا فمردود
لا يعرف قائله الثامن عشر قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير
اذا كرر الاسم نحو الاسد الاسد لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع
بينهما التاسع عشر قال ابن يعيش في قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى
الحذر وهو منصوب بفعل مقدر كانه قال هات عذيرك او احضره
ووضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار
الفعل في التحذير اذا كرر لانه اقيم مقام الفعل العشرون قال ابن يعيش
الخفض في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام او من وحسن حذفه
لنيابة المضاف عنه وصيروه عوضا منه في اللفظ وليس بمنزلته في
العمل قال ونظير ذلك واو رب الخفض في الحقيقة ليس بها بل برب
المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض وانما هي نائبة
في اللفظ عن رب الحادي والعشرون قال ابن يعيش اذا قلت رايت
القوم اجمعين كان في تقدير رايت القوم جميعهم وكان يجب ان تقول جا
القوم كلهم اجمعهم اكتعهم ابصعهم فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك
الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف
اليه ولهذا لم يجز ابن على نكرة وصار ذلك كجمعهم ارضا على ارضين عوضا
من تا التانيث فان قيل تا التانيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه
ولذلك كانت حرف الاعراب منه فقالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها
كما عوضوا مما حذف من نفس الكلمة نحو مائة ومئين وقلة وقلين
وثبة وثبين والمضاف ابدا كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها

فالجواب ان المضاف اليه ايضا تنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس
الاسم ولذلك لا يفصل بينهما واذا صغرت نحو عبد الله وامرئ القيس انما
تصغر اسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم التانيث نحو طلحة
وحمير اتصغر الصدر وتبقى علم التانيث بحاله فلما تنزل المضاف اليه من
المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز ان يعوض منه اذا حذف واريد معناه
الثاني والعشرون قال ابن هشام في المغني لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض
او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان وقال ابن القواس في شرح الدرة
كان من حيث انها تعمل لها مصدر في الاصل الا انه لا يستعمل مع خبرها لان الخبر
عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه الثالث والعشرون قال
السخاوي في تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي ما في قولك اما انت منطلقا انطلقت
عوض من كان اذ الاصل لان كنت منطلقا ولهذا لا يجوز اظهار الفعل فيها
عند سيبويه وان جعلت ما توكيدا لم يمتنع اظهار الفعل وهو قول المبرد
الرابع والعشرون اما في قولهم اما زيد فمنطلق جعلت عوضا عن مهما يكن
من شيء ولهذا لا يذكر الفعل بعدها ذكره السخاوي الخامس والعشرون
ما في قولهم افعل هذا اما لا عوض من جملة اذ الاصل ان كنت لا تفعل غيره
حذفت الجملة وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينهما ذكره السخاوي السادس
والعشرون قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضا من ما سقط
من ان المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا عاد الساقط زال
العوض ذكره الزمخشري في الاحاجي السابع والعشرون قولهم زرني
ازرك حقيقته زرني فانك ان تزرني ازرك فحذفت جملة الشرط وجعل
الامر عوضا منه ذكره ابن جني في كتاب التعاقب قال ومثل ذلك ايضا
الفعل المجزوم في جواب النهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض وجميع
ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة تقدير
الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا لك اين بيتك ازره اي ان اعرفه ازره
ليت لي مالا اتصدق به اللهم ارزقني بعيرا احج عليه الا تنزل عندنا
تصب خيرا فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة
الثامن والعشرون قولهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت
حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المتقدمة منه عوضا من المحذوف
ولا يجوز ان تجعل الجملة المذكورة هي الجواب لان جواب الشرط لا يتقدم

ذكره

ذكره ابن جني التاسع والعشرون ما في حيثما واذ ما جيء بها عوضا
من اضافتهما الى الجملة ذكره ابن جني الثلاثون الجملة التي هي جواب
القسم جعلت عوضا من خبر المبتدا في نحو لعمرك لافعلن فوجب حذفه
ولم يجز ذكره ذكره ابن جني الحادي والثلاثون جواب لولا في قولك لولا زيد
لهلكت جعل عوضا من خبر المبتدا ومعاقبا له فوجب حذفه ذكره ابن جني
الثاني والثلاثون قولك ليت شعري هل قام زيد فجملة قام زيد جملة
منصوبة المحل بشعري لانه مصدر شعرت وشعرت فعل متعد فمصدره
متعد مثله وهذه الجملة نائبة عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا يظهر
في هذا الموضع اكتفاء بها ذكره ابن جني الثالث والثلاثون يد وغد اصلهما
يدي وغدو ولسكون العين حذفت اللام وعوض منها حركة العين ذكره
ابن جني الرابع والثلاثون قال ابن هشام في المغني لكون الباء والهمزة
متعاقبتين لم يجز احمت بزيد وكذا قال الحريري في درة الغواص الجمع بينهما
ممتنع كما لا يجمع بين حرفي استفهام الخامس والسادس والثلاثون
قال ابن جني في سر الصناعة اما قولهم لاها الله فان ها صارت عندهم
عوضا من الواو ولا تراها لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في
آلله انك لقائم عوضا من الواو وقال الشلوبين في شرح الجزولية
اما آلله بالمد فعلى ان همزة الاستفهام صارت عوضا من حرف القسم
ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم لا تقول أوالله
لافعلن السابع والثلاثون قال الاندلسي في شرح المفصل يقال ان واو
القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت
بالله ولم يجز اقسمت والله الثامن والثلاثون قال ابن اياز لا يجوز اظهار
ان الناصبة بعد حتى لان حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها لئلا
يكون جمعا بين العوض والمعوض منه التاسع والثلاثون قال
ابن عصفور في شرح الجمل المنصوب على اضمار فعل تارة يجعل عوضا من
الفعل المحذوف وتارة لا فان لم يجعل عوضا منه جاز اضماره واظهاره
كقولك لمن تاهب للحج مكة اي تريد ولمن سدد سهما القرطاس اي اصبت
وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز اظهاره لئلا يجمع بين
العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل المحذوف

لا يطرد وانما جا ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها فمن ذلك
قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا وانما جعلت العرب
هذه الاسما عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال ومن ذلك هنيا
مريا وكذا ذكر مسرة ونعمة عين وسقيا ورعيا وسحقا وبعدا
وتعسا ونكسا وبخرا وما اشبه ذلك من المصادر التي استعملت في
الدعاء للانسان او عليه او هي صالحة لذلك كلها منصوبة باضمار
فعل لا تظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لها انتهى
الاربعون قال ابن الدهان في الغرة قال القوم انما امتنع دخول الجر
في الفعل لان الجزم في الفعل عوض من الجر في الاسم فيستحيل الجمع بين
العوض والمعوض منه الحادي والاربعون قال ابن الصايغ في تذكرته
نقلت من مجموع بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال
الفرق بين حسن وجهه وعبد بطنه وواحد امه حيث يبعد الاولان
فيه جمعا بين العوض والمعوض منه اذ اثبات الهاء في وجهه ان يكون
الوجه فاعلا بالصفة دون الثاني لانه لا يصح رفع البطن بعبد ولا الام
بواحد ثم ينقل كما في حسن ابوه ثم حسن الاب الثاني والاربعون
قال ابن الخواص في شرح الدرة قد عوضوا عن الواو في القسم ثلثة احرف
ها التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الوصل ليجروا بها المقسم به
عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الاحرف وبينها تنبيه قال السخاوي
في تنوير الداجي ابدلوا من يا الاضافة تا في نحو يا ابت ويا امت
وابدلوا منها الفا فقالوا يا ابا ويا اما فاذا ابدلوا من التا والالف ثم جمعوا
بينهما فقالوا يا ابتا ويا امتا ولم يجدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض
لانه جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس في التعليقة وقال
لا يكره الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه
تنبيه قال ابن جني في كتاب التعاقب لا يجمع بين ان يبدل من الحرف
ويعوض منه هذا لم يات في شي من كلامهم تنبيه قال ابو حيان قال
بعض اصحابنا في قول النحاة ان التا في فرازنة عوض من اليا نظر
اذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا
بينها وبين اليا لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين في الكلمة وعند
ما راى النحاة انهما متنافيان فيها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى نسبوا

ذلك

ذلك الحرف وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة
ليس بمعنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهالك بالقصد بل هذه عبارة
تلوح من النحوي عند رؤية التعاقب في كلامهم وان كان سيبويه قد جرى على
مثل هذه الطريقة في الاعواض الا انه لا ينقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب
الى العرب المعاوضة اذا كان للتعويض فايدة واي فايدة في اسقاط حرف
وزيادة اخر انتهى قلت هذا السوال قد تعرض له ابن جني واجاب عنه فقال
في كتاب التعاقب فان قلت فلعل الها في زنادقة وجحاجحة لتانيث الجمع كها
ملايكة وصياقلة فلا تكون عوضا قلنا لم تات الها لتانيث الجمع في مثال مفاعيل
انما جات في مثال مفاعل نحو ملايكة انتهى قاعدة ما كان عوضا لا يحذف
فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم افعل هذا اما لا
ولا التا من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى واقام الصلوة فمما يجب
الوقوف عنده ومن ثم قال ابن مالك ان العرب لم تحذف حرف النداء عوضا
من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها وقال الابذي في شرح الجزولية ان قيل
لم جاز دخول يا على هذا ولا تدخل على الالف واللام فالجواب ما قال
المازني ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر فلما دعوته نزعت منه الاشارة
التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن
اجل ذلك لا يقال هذا اقبل لان يا قد صارت عوضا من الاشارة التغليب
قال ابن هشام في المغني القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشي ما لغيره
لتناسب بينهما او اختلاط فلهذا قالوا الابوين في الاب والام وفي الاب والخالة وفي
المشرقين والمغربين والخافقين في المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب وسمي
خافقا مجازا وانما هو مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر والعمرين في ابي بكر
وعمر والعجاجين في روبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط
اطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه الاية واسم المخاطبين على
الغايبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المونث حتى عدت منهم في
وكانت من القانتين والملايكة على ابليس حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس
ومن التغليب او لتعودن في ملتنا فان شعيبا عليه السلام لم يكن في ملتهم قط
بخلاف الذين امنوا معه وقوله يذروكم فيه فان الخطاب فيه شامل للعقلا
والانعام فغلب المخاطبون والعقلا على الغايبين والانعام قالوا ويغلب المونث

على المذكر في مسئلتين احداهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر
اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام
ذكر ذلك الزجاجي وجماعة **قال** ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب
ان يجتمع شيئان فيجري حكم احدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا
تعبير عن شيئين بلفظ احدهما وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت
اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا **وقال** ابن فلاح في تغليب العرب تغليب
الاقرب على الابعد بدليل تغليب المتكلم على المخاطب وهما على الغائب في الاسماء
نحو انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما واستدل بذلك على ان المضارع حقيقة
في الحال مجاز في الاستقبال لان الحال اقرب والعرب تغلب الاقرب
على الابعد **التغيير** يانس بالتغيير من ذلك قال ابو حيان باب النسب بني
على ثلث تغييرات لفظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها ومعنوي
وهو صيرورته اسما لما لم يكن له الا ترى ان عليا مثلا يطلق على رجل اسمه
فاذا نسبت اليه صار يطلق على رجل ينسب الى علي وحكمي وهو رفعه لما بعده
على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت برجل قرشي ابوه كانك قلت
منتسب الى قريش ابوه ونظير ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع
الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفعه اسم الفاعل المشتق **فهذه** ثلث
تغييرات ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغيير والخروج عن القياس
اذ التغيير يانس بالتغيير **وقال** غيره النسب تغير الاسم تغييرات منها انه ينقله
من التعريف الى التنكير تقول في تميم تميمي والاضافة في غير هذا الباب حكمها
في الاكثر ان تعرف ومنها انه ينقله من الجمود الى الاشتقاق والاعمال
ومن وصف المؤنث به ولحاقه التاء ولما اعمل الرفع فيما بعده من ظاهر او ضمير ومن
ذلك قال ابن يعيش انما اختصت الاعلام بالحكاية دون سائر المعارف لكثرة
دورها وسعة استعمالها في باب الاخبارات والعلامات ونحوها ولان الحكاية
ضرب من التغيير اذ كان فيه عدول عن مقتضى عمل العامل والاعلام مخصوصة
بالتغيير الا ترى انهم قالوا حيوة ومحبب ومكوزة وشاع فيها الترخيم دون
غيرها من الاسماء لانها في اصلها مغيرة بنقلها الى العلمية والتغيير
يونس بالتغيير **ومن ذلك** قال السخاوي في سفر الدياجي دخلت تاء التانيث
في اب وام في حال النداء عوضا من ياء الاضافة نحو يا ابت ويا امت والاصل
يا ابي ويا امي والدليل على انها تاء التانيث قولهم في الوقف يا ابه ويا امه

واما

واما اختص ذلك بالنداء لانه باب تغيير ومن ذلك قال ابن يعيش يجوز
ترخيم ما فيه تاء التانيث وان لم يكن علما نحو يا ثب ويا عض في ثبة وعضة
لانها تبدل هاء في الوقف ابدا لا تطرد فساغ حذفها لان التغيير اللازم
لها من نقلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها بالحذف لان التغيير يانس
بالتغيير ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة لا يرخم المتعجب منه لانا
لا نرخم الا ما احدث فيه النداء البناء وليس بمندوب لانه لما تطرق اليه
التغيير بالبناء جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر بالترخيم لان التغيير يانس
بالتغيير **ومن ذلك** قال ابن فلاح في المغني انما اتبعت حركة المنادى
حركة الصفة اذا كانت ابنا بين علمين لكثرة تغيير الاعلام بالنقل
والتغيير يونس بالتغيير **ومن ذلك** قال السخاوي باب فعيلة اذا نسب
اليه تحذف منه التاء ثم الياء فيقال في حنيفة حنفي لان تاء النسبة لما
تسلطت على حذف التاء تسلطت على حذف الزائد الآخر والتغيير يونس
بالتغيير بخلاف باب فعيل فلا يحذف منه الياء نحو تميم وتميمي لفقد
العلة المذكورة وكذا قال ابن النحاس لما تطرق اليه التغيير بحذف
تاء التانيث جاز ان يتطرق اليه تغيير آخر لان التغيير يونس بالتغيير
وقال ابن فلاح في المغني انما اختص العلم بالترخيم لوجهين **احدهما**
ان الاعلام منقولة في الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان
والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يونس بالتغيير كما قلنا في
حذف الياء في النسب الى حنيفة تبعا لحذف التاء ولتحذفها من حنيف
والثاني ان النداء اثر فيها التغيير بالبناء والتغيير يونس بالتغيير
في شرح
ومن ذلك قال ابن عصفور في الجمل والذي خرج عن نظائره اي من الموصولات
وذلك ان كل موصول اذا وصل بالمبتدا والخبر ولم يكن في الصلة طول
وكان المبتدا مضمرا لم يجز حذف المبتدا وابقاء الخبر الا في ضرورة
شعر ويجوز حذف المبتدا في اي في فصيح الكلام نحو يعجبني ايهم هو قائم
وان شئت قلت ايهم قائم فلما غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها
ايضا بالبناء لان التغيير يانس بالتغيير **التقاص** منه حمل الجر على
النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث
السالم وفي التثنية والجمع المذكر السالم طلبا للمقاصة ذكره في
البسيط وقال ابن يعيش في شرح المفصل ابدلت الهمزة من الهاء

في ما وشا والاصل بوه وشوه وفي الحمات والاصل حموات وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة قالوا هرقت والمراد اراقت ويقولون الثوب في ابريه **وقال** ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في نحو صحرا وعشرا ونفسا واوا في الجمع بالالف والتا فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات لان الواو قد تبدل الهمزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص **تعارض اللفظين** هو قريب من الباب الذي قبله وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في المغني فقال عقد من ملح كلامهم تعارض اللفظين ولذلك امثلة **احدها** اعطا غير حكم الا في الاستثنا بها واعطا الا حكم غير في الوصف بها **الثاني** اعطا ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقرآن على اسما ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا واعمال ما حملا على ان نحو كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب **الثالث** اعطا حكم لو في الاهمال نحو فان لا تراه فانه يراك واعطا لو حكم ان في الجزم نحو لو يشا يطار بها ذو ميعة ذكره ابن الشجري **الرابع** اعطا اذا حكم متى في الجزم بها نحو قوله واذا تصبك خصاصة فتجمل واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضي الله عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس **الخامس** اعطا حكم لن في عمل النصب في الم نشرح واعطا لن حكم لم في الجزم بها كقوله لم يخب الان من رجايك من حرك من دون بابك الحلقه **السادس** اعطا ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطا ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك **السابع** اعطا عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك او عساك واعطا لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان **الثامن** اعطا الفاعل اعراب المفعول او عكسه كقولهم خرق الثوب المسمار وقولهم او بلغت سوآتهم هجر **التاسع** اعطا الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطا الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر **العاشر** اعطا افعل في التعجب حكم افعل التفضيل في جواز التصغير واعطا افعل التفضيل حكم افعل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر **قال** ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض في معنا بعض لجا من ذلك امثلة كثيرة **و** ذكر محمد بن مسعود بن الزكي في كتابه البديع ان الذي وان المصدرية يتقارضان فتقع الذي مصدرية **كقوله**

اتفرح اكباد المحبين كالذي ... ارى كبدي من حب مية يفرح

وتقع ان بمعنى الذي كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكذب

قال

قال ابن هشام فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفرا والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا واما عكسه فلم اعرف قايلا به والذي جراه عليه اشكال هذا الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظاير هذا التركيب مشهورة في الاستعمال وقل من يتنبه لاشكاله **قال** ويظهر لي توجيهان **احدهما** ان يكون في الكلام تاويل على تاويل ثم يؤول ان والفعل بالمصدر ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده ولكن بوجه يقبله العلما الا ترى انه قيل في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ان التقدير ما كان افترا ومعنى هذا ما كان مفترى **الثاني** ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد من الكذب لعقله من غيره فمن المذكورة ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل بما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا لقصد التعميم **و** في شرح الدرة لابن القواس شبهت ليس بلا فحملت عليها في العطف كما حملت لا عليها في العمل **وقال** بعضهم في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم خرج المازني الاية على ان ان وان كانت مشددة هي النافية بمعنى ما ثقلت كما ان ان المشددة خففت فهذا من التعارض **قاعدة** قال الزمخشري في المفصل واعلم ان الا وغير يتعارضان ما لكل واحد منهما **قال** ابن يعيش معنى التعارض ان كل واحد منهما يستعير من الاخر حكما هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثنا فيه معار من الاخر **التقديم** فيه مباحث **الاول** قال ابن هشام العباس ان تقدير الشي في مكانه الاصلي ليس لا يخالف الاصل من وجهين الحذف ووضع الشي في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص حينيذ وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضا امر معنوي لذلك فالاول نحو ايهم رايته اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكذا تقديرنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا **ثم** ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا

وإذا قلت أن خلقك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان أو اسما لأن مرفوع
أن لا يسبق منصوبها وإذا قلت كان خلقك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا
لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح إذا لم يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية
والثاني نحو متعلق البسملة الشريفة قال الزمخشري قدره مؤخرا عنها لأن قريشا
كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه
معبودا تفخيما لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى
فإنه الحقيق بذلك الثاني ينبغي تقليل المقدر ما أمكن لتقل مخالفة الأصل
ولذلك كان تقدير الأخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما أولى من تقدير باقي
البصريين حاصل إذا كان أو إذ كان قائما لأنه قدر اثنين وقدروا خمسة
ولأن التقدير من اللفظ أولى وكان تقديره في أنت مني فرسخان بعدك مني
فرسخان أولى من تقدير الفارسي أنت مني ذو مسافة فرسخين لأنه قدر
مضافا لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين
يحتاج معهما إلى تقدير ثالث وضعف قول بعضهم في وأشربوا في قلوبهم
العجل إن التقدير حب عبادة العجل والأولى تقدير الحب فقط وضعف
قول الفارسي في واللائي يئسن الآية أن الأصل واللائي لم يحضن
فعدتهن ثلاثة أشهر والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك تقليلا
للمحذوف الثالث إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف
وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط فلا يقدر
أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالأول نحو كالذي يغشى عليه
أي كدوران عين الذي والثاني نحو إذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم
الصبا أي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا الثالث كقوله تعالى واتقوا يوما
لا تجزي عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه فحذف في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير
منصوبا لا مخفوضا قاله الأخفش الرابع ينبغي أن يقدر المقدر من لفظ
المذكور مهما أمكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما فإنه من لفظ المبتدأ
دون إذ كان أو إذا كان ويقدر اضرب دون أهن في زيدا اضربه فإن
منع من تقدير المذكور مانع معنوي أو صناعي قدر ما لا مانع له فالأول
نحو زيدا اضرب أخاه يقدر فيه أهن دون اضرب فإن قلت زيدا أهن
أخاه قدرت أهن والثاني نحو زيدا امرر به يقدر فيه جاوز دون امرر
لأنه لا يتعدى بنفسه نعم إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه

وتارة

وتارة بحرف الجر نحو نصح في قولك زيد انتصحت له جاز أن تقدر نصحت
زيدا بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به وربما لا يقدر نصحت مثل المذكور
لمانع صناعي قوله يا أيها المائح دلوي دونكا إذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر
خذ لا دونك وقوله فاضرب منا بالسيوف القوانسا الناصب للقوانس
فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم
التفضيل المذكور في المفعول فكيف يحل فيه المقدر وقولك هذا معطي
زيد أمس درهما التقدير أعطاه ولا يقدر اسم فاعل لأنك إنما فررت
بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من أل الخامس قد يكون اللفظ
على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن أن يفترى
فإن يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى ثم يجوز أن يكون ما قالوا
قيل ما في الواقع العقول والعقول بمعنى المقول وقال أبو البقاء في حتى
تنفقوا مما تحبون يجوز عندي أن تكون ما مصدرية والمصدر بمعنى
اسم المفعول السادس قال أبو البقاء في التبيان ليس كل مقدر له دليل
من اللفظ بدليل المقصور فإن الإعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل
عليه وكذلك الأسماء الستة عند سيبويه الإعراب مقدر في حروف المد
منها وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه انتهى التقدم والتأخير
قال ابن السراج في الأصول الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر الصلة
على الموصول والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء منه على شريطة
التفسير والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الأسماء
والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف وما عمل فيه حرف أو اتصل به
لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا
يقدم مرفوعها على منصوبها والفاعل لا يقدم على الفعل والأفعال
التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين
والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه والحروف
التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها وما عمل فيه معنى
الفعل فلا يقدم المنصوب عليه ولا يقدم التمييز وما بعد إلا وحروف
الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ولا يفرق
بين العامل والمعمول بشيء لم يعمل فيه العامل إلا الاعتراضات وأما

مما يجوز تقديمه فكل شيء عمل فيه فعل متصرف او كان خبرا لمبتدا سوى
ما استثنيناه انتهى كلام ابن السراج **تقوية الاضعف واضعاف
الاقوى** قال ابن جني في الخاطريات العرب تضعف الاقوى وتقوي
الاضعف تصرفا وتلطفا فمن تقوية الاضعف وصفهم الاسم نحو مررت
بقاع عرفج كله وبصحيفة طين خاتمها وهو كثير وذلك ان معنى الوصف في
الاسم حكم زايد على شرط الاسمية الا ترى ان كل وصف اسما او واقعا موقع
الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زايد على الاسمية ومن
تقوية الاسماء اعمالها عمل الفعل وذلك ان العمل معنى قوي زايد على شرط
الاسمية ومن اضعاف الاقوى منع فعل التعجب التصرف او تقديم مفعوله
عليه وكذلك نعم وبئس وعسى ومنه واله وحاجب وعبد اصلها الوصف
ثم منعته وكذلك لله درك اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك
ما لا ينصرف اصله الانصراف ومبني الاسما اصله الاعراب والموجود من
هذين الضربين كثير الا ان هذا وجه تدبيرهما انتهى **تكثير الحروف يدل
على تكثير المعنى** عقد له ابن جني بابا في الخصايص وترجم عليه باب في قوة
اللفظ لقوة المعنى قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن
واخشوشن فمعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين
وزيادة الواو وكذا قولهم اعشب المكان فاذا ارادوا كثرة العشب
فيه قالوا اعشوشب ومثله حلا واحلولى وخلق واخلولق وغدن
واغدودن ومنه باب فعل وافتعل نحو قدر واقتدر فاقتدر اقوى
من قدر قال ابو العباس وهو محض القياس قال تعالى اخذ عزيز مقتدر
فمقتدر هنا اوفق من قادر من حيث كان الموضع لتفخيم الامر وشدة
الاخذ وعليه قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت لان كسب
الحسنة بالاضافة الى كسب السيئة امر يسير ومثله **قول الشاعر**

انا اقتسمنا خطتينا بيننا ⁂ فحملت برة واحتملت فجار

عبر عن البر بالحمل وعن الفجرة بالاحتمال **ومن ذلك** قولهم رجل جميل
ووضي فاذا ارادوا المبالغة قالوا جمال ووضا وكذلك حسن
وحسان ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وقطّع وكسر وكسّر
وقام الفرس وقومت الخيل ومات البعير وموتت الابل ومنه باب
فعال في النسب كالبزار والعطار والقصاب انما هو لكثرة تعاطي هذه

الاشيا

الاشيا وكذلك النساف لهذا الطاير كانه قيل له ذلك لكثرة نسفه
بجناحيه والخضاري للطاير اخضر كانه قيل له ذلك لقوة خضرته والحواري
لقوة حوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين لكثرة
تسكين الذبايح **قال** ويجوز تكثير اللفظ لتكثير المعنى لعدول عن معتاد
حاله وذلك فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض
ابلغ معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال من قليل وسراع من سريع
ففعال وان كانت اخت فعيل في باب الصفة فان فعيلا اخص بالباب
من فعال لانه اشد انقيادا منه تقول جميل ولا تقول جمال وبطي ولا تقول
بطا وشديد ولا تقول شداد ولحم غريض ولا تقول غراض فلما كانت فعيل
هي الباب المطرد وارادت المبالغة عدلت الى فعال فضارعت فعال
بذلك فعالا **والمعنى** الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن اصله اما
فعال فبالزيادة واما فعال الخفيف فبالانحراف به عن فعيل وبعد
فاذا كانت الالفاظ ادلة المعاني ثم زيد فيها شي اوجبت القسمة له
زيادة المعنى له وكذلك اذا انحرف به عن سمته وهديه كان ذلك
دليلا على حادث متجدد له **وقال** ابن يعيش في شرح المفصل ذا اشارة
للقريب فاذا ارادوا الاشارة الى متنح متباعد زادوا كاف الخطاب
فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه اتوا باللام مع الكاف فقالوا
ذلك واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد فان قوة اللفظ مشعرة
بقوة المعنى **تنبيه** خرج عن هذا الاصل باب التصغير فانه
زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال **العلم السخاوي**

واسماء اذا ما صغروها ⁂ تزيد حروفها شططا وتحلو
وعادتهم اذا زادوا حروفا ⁂ يزيد لاجلها المعنى ويعلو

تشير الى عقيربان تصغير عقرب والنفيسيان تصغير انسان وعشيان
تصغير عشا وعشيشية تصغير عشية **تلاقي اللغة** عقد ابن جني له
بابا في الخصايص قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيا الا لابي علي
وذلك انه كان يقول في باب اجمع وجمعا وما يتبع ذلك من اكتع وكتعا
وبقيته ان هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في جزيئة
منه قال الا ترى ان باب افعل وفعلا انما هي للصفات وجميعها جي على هذا

الوصف نكرات نحو احمر وحمر وحمرآ واصفر وصفر وصفرآ واخرى وحرما فاما الجمع
وجمعا فاسمان معرفتان وليسا بصفتين وانما ذلك اتفاق وقع
من هذه الكلم المركبة قال ومثله ليلة طلقة وليال طوالق
قال وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا تكسر على فواعل وانما
طوالق جمع طالقة ووقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي قاله وجه صحيح
والبين منه عندي واوضح قولهم في العلم سلمان وسلمى فليس سلمان
اذا من سلمى كسكران من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة
وليس سلمان ولا سلمى بصفتين ولا نكرتين وانما سلمان من سلمى
كقحطان من ليلى غير انهما لما كانا من لفظ واحد تلاقيا في عرض اللغة
من غير قصد لجمعهما وكذلك ابهم للبحر الهائج وبهما للفلاة ليسا كادهم
ودهماء لانهما لو كانا كذلك لوجب ان ياتي فيهما ابهم كدهم ولم يسمع فعلم
بذلك ان هذا التلاقي من اللغة وان ابهم لا مؤنث له وبهما لا مذكر لها
ومن التلاقي قولهم في العلم لا سلم وسلمى ومثله شتان وشتى كل ذلك
توارد وتلاق وقع في اثنا هذه اللغة عن غير قصد له ولا مراسلة من
بعضه لبعض التمثيل للصناعة ليس بنا بمتحد اشار ابن جني الى
دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليه باب احتمال اللفظ الثقيل
لضرورة التمثيل قال وذلك كقولهم وزن حنبطي فعنلي فيظهرون النون
الساكنة قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا في شيء من كلامهم الا ترى
ان سيبويه قال ليس في الكلام مثل عنل وعنتل ويقولون في مثال عنزة
نعت احنبطي فعنلل وعر نقطان فعللان فهو كالاول ولا بد
في هذا ونحوه من الاظهار ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن
لانه لو فعل ذلك لفسد الغرض وبطل المراد المقصود الا ترى انك لو ادغمت
وقلت وزن عزنة فعلة لم يكن فرق بينه وبين عد وعتل وعمل ولو قلت
جحنفل فعلل التبس بباب سفرجل وفرزدق وبباب عدبس ...
ولو قلت في حنبطي فعلى لالتبس بباب ضحكرى وحبلنى قال وبعد فان
التمثيل للصناعة ليس بنا بمتحد الا ترى لو قيل لك ابن من دخل مثل جحنفل
لم تجزه انك كنت تصيره الى دخلل فتظهر النون ساكنة قبل اللام وهذا
غير موجود قال انك في التمثيل لست ببان ولا جاعل ما قبله من جملة كلام
العرب كما تجعله منها اذا بنيته غير ممثل ولو كانت عادة اهل الصناعة
ان يمثل عندهم من الدخول كما مثل من الفعل لجاز ان تقول وزن جحنفل
من دخل دخنلل كما مثلت في التمثيل وزن جحنفل من الفعل فعنلل فاعرف ذلك

ثم قاما من الموضعين حرف الثاء المثلثة والخمس ...
بعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقاء
في التبيين قال الخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه والثقيل ما كثر
ذلك فمن خفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق معناه كلفظة
رجل فان معناها ومسماها الذكر من بني ادم والفرس هو الحيوان الصهال ولا يفتقر
بذلك زمان ولا غيره والفعل مدلولاته ولوازمه كثيرة فيدل لانه
الحدث والزمان ومن لوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك ثبوت الحرف
في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل ذكره ابن الصائغ في تذكرته قال فحماريه وهو
سعة متعلقات بخلاف فعمار ... اقسم ولهذا اجعل الزمخشري يقيمين من قوله
تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين حالا مؤكدة حرف الجيم
الجمل نكرات قال ابن يعيش الا ترى انها تجري اوصافا على النكرات ولولا
ان الجمل نكرات لم يكن للمخاطب فيها فائدة لان ما يعرف لا يستفاد فلما كانت تجري
اوصافا على النكرات لتنكيرها ارادوا ان تكون في المعارف مثل ذلك لم يمكن ان
يقال مررت بزيد قام ابوه وانت تريد النعت لزيد لانه قد قلت ان الجمل نكرات
والنكرة لا تكون وصفا للمعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه
اللام من خواص الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية فجاؤا
حينئذ بالذي متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل فجعلوا الجملة التي كانت
صفة النكرة صلة للذي وهو الصلة في اللفظ والغرض الجملة كما جاؤا باي
متوصلين بها الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا ايها الرجل والمقصود نداء
الرجل واي وصلة وكما جاؤا بذي التي بمعنى صاحب متوصلين بها الى وصف
الاسماء بالاجناس الا ان لفظ الذي قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ
اوصاف المعارف فزادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة
الذي قصدوه ويتطابق اللفظ والمعنى وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته
بنى ابن عصفور على ان اضافة افعل لا تفيد تعريفا انه لا بد من حذف في قوله تعالى
ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة والتقدير لهو الذي ببكة وللخبر جملة اسمية
لا مفرد معرفة لان الجمل نكرات كما قال الزجاج في ان هذان لساحران المقدر
لهما ساحران وقال صاحب البسيط انما اختصت النكرة بالوصف بالجملة
لوجهين احدهما انها نظيرتها في التنكير لما وضعها على التنكير الذي
لا يقبل التخصيص والثاني ان قاعدة الجمل في احكامها وهي نكرات ولو فرض تعريف الحكم

في بعض الصور لكان نكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالمعلوم على المعلوم
وإنما يحكم على المعلوم بما يجهله السامع فيحصل له بذلك فائدة وإذا كان
الحكم نكرة وهو مقصود الجملة كان شرطا فيها الموصوفة في التنكير **الجوار**
عقد له ابن جني بابا في الخصائص ولخصه ابن هشام في المغني بزيادة ونقص قال
القاعدة الثانية أن الشيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره كقول بعضهم هذا
جحر ضب خرب بالجر وقوله كبير أناس في بجاد مزمل **قال** ابن هشام
وقال في وأرجلكم بالخفض إنه عطف على أيديكم لا على رؤوسكم والذي عليه
المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا
كقوله ٥ يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ٥ ولا يكون في النسق لأن العاطف
يمنع التجاور **قال** ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والأصل أمرأني
وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والأصل نجس بفتح النون
وكسر الجيم **قال** ابن هشام كذا قالوا وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون
هنا نجس بفتحة فكسرة وحينئذ فيكون محل الاستشهاد التزام التناسب
وأما إذا لم يلتزم فهذا الجائز بدون تقدم رجس إذ يقال فعل بكسرة
فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبق وقالوا أخذه
ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم سلاسلا وأغلالا بصرف
سلاسلا وفي الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والأصل
موزورات بالواو من الوزر وقرأ أبو حيوة يوقنون بالهمز **وقال**
جرير أحب المؤقدان إلي مؤسى بهمز المؤقدان ومؤسى على إعطاء الواو
المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه أجوه
وفي وقتت أقتت **ومن ذلك** قولهم في صيم صيم وفي جوع جيع حملا
على قولهم في عصو عصي بإن الهمزة للمجاورة للام حملت على حكمها في
ذلك وكان أبو علي ينشد في مثل ذلك قد يؤخذ الجار بجرم الجار **قال**
ابن جني وعليه أيضا أجازوا النقل لحركة الإعراب إلى ما قبلها في الوقف
نحو هذا بكر ومررت ببكر ألا ترى أنها لما جاورت اللام بكونها في الحالين
صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها وكذلك أيضا قولهم شابة ودابة
صار تغير الاعتماد بالمد في الألف كأنه تحريك للحرف الأول المدغم حتى
كأنه لم يلتق الجمع بين ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف
قال ومن الجوار استقباح الخليل العقق مع الحمق مع المخترق وذلك أن فيه

الحركات قبل الروي المقدم لمجاورته وكان الروي في أكثر الأمر حرف الـ
الحرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركة قبله كأنها فيه وكاد يلحق بالذي
تبع الإقواء **وقال** ابن جني في قوله
٥ في أي يومي من الموت أفر ٥ أيوم لم يقدر أم يوم قدر ٥
الأصل يقدر بالسكون ثم لما جاور الهمزة المفتوحة صار السكون
وقد أجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى
الساكن أعطى المجاور حكم مجاوره أبدلوا الهمزة المتحركة أيضا كما تبدل الهمزة
الساكنة بعد الفتحة يعني ولزم حينئذ فتح ما قبلها إذ لا تقع الألف إلا بعد فتحة
قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالألف وعليه خرج أبو علي **قوله**
كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا أصله ترأى بهمزة بعدها ألف كسراقة
أرى عيني ما لم ترأياه ثم حذفت الألف للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا لما ذكرنا
وقال ابن عصفور اختار البصريون في باب التنازع إعمال الثاني لأنه
أقرب إلى المعمول فروعي فيه جانب القرب وحرمة المجاورة **قال** ومما
يدل على مراعاتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا جحر ضب خرب وماء
شن بارد فأتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه
ألا ترى أن الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وإنما
هما من وصف الجحر والماء **قال** ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة
قولهم خشنت بصدره وصدر زيد فاختاروا في المعطوف وجهين أجودهما
الخفض فاختاروا الخفض هنا حملا على الباء وإن كانت زائدة في حكم الساقط
للقرب والمجاورة فكان إعمال الثاني فيما نحن بصدده أولى للقرب
والمجاورة والمعنى فيهما واحد **وقال** أبو البقاء في التبيين المجاورة توجب
كثيرا من أحكام الأول للثاني والثاني للأول ألا ترى إلى قولهم الشمس
طلعت وإنه لا يجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز حذفها وما كان
ذلك إلا لأجل المجاورة **وقال** في موضع آخر اعتبرت العرب كثيرا من
أحكام المجاورة على المجاور له حتى في أشياء تخالف فيها الثاني الأول في المعنى
كقولهم جحر ضب خرب وكقولهم إني لآتيه بالغدايا الأول لما ضعف عن الثاني
أمكن أن يصاحبه والحركة أضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع أن يصاحب الحرف
الحرف أسمى **المسألة الثانية** قال أبو البقاء وتتعلق بهذا الاختلاف مسألة
أخرى وهي أن الحرف عند جمهور من الحركات عند المحققين أو حيث أحدهما

ان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا يعني لقول من
قال انه يجتمع من حركتين ان الحركة اذا اشبعت نشا الحرف و
المجانس لها او جمعهن احدهما ما سبق من ان الحركة ليست بعض الحرف
والثاني انك اذا اشبعت الحركة نشا منها حرف تام وبقي الحركة قبله
بحالها فلو كان الحرف كحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انما هي وكان يشير
بذلك الى مخالفة ابن جني ايضا فانه عقد لذلك بابا في الخصائص قال
فيه الحركة حرف صغير الا ترى ان من متقدمي القوم من كان يسمي
الضمة الواو الصغيرة والكسرة اليا الصغيرة والالف الفتحة
الصغيرة ويؤكد ذلك عندك انك متى اشبعت ومطلت الحركة انشات
بعدها حرفا من جنسها قال الشاعر نفي الدراهم تنقاد الصياريف

وقوله

واني حيثما يثني الهوى بصري ۞ من حيثما سلكوا ادنو فانظور

يريد فانظر ۞ وقول ابن هرمة ۞ يرثي ابنه

فانت من الغوائل حين ترمي ۞ ومن ذم الرجال بمنتزاح

يريد بمنتزح وهو مفتعل من النزوح ولسكون الحركات ابعاض الحروف
اجريت الحروف مجراها في الاعراب بها في الابواب المعروفة من
الاسما الستة والتثنية والجمع على حدهما والافعال الخمسة وتنازعت
الحروف والحركات في الحذف للتخفيف فحذفت الحركة في قوله
ومن يتق فان الله معه ۞ وقوله ۞ وقد بدا هنك من المئزر ۞ وقوله
فاليوم اشرب غير مستحقب ۞ وحذف الحرف في قوله فلحقت اخراهم
طرفي اولاهم يريد اولاهم ۞ وقوله ۞ ومنا في العجاج فما وضحت يريد
فما وضحت ۞ قال ومن مضارعة الحرف للحركة ان الاحرف الثلثة
الالف والياء والواو اذا اشبعن ومطلن ادين الى حرف اخر
غيرهن الا انه شبيه بهن وهو الهمزة فانك اذا مطلت الالف
ادتك الى الهمزة فقلت آا وكذلك اليا في قولك اي والواو في قولك
او وهذا كالحركة اذا ادتك الى صورة اخرى غير صورتها وهي الالف
والياء والواو في منتزاح والصياريف وانظور وهذا غريب في موضعه
ومن ذلك ان تا التانيث في الواحد لا يكون ما قبلها الا مفتوحا نحو
حمزة وطلحة وقاعة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها

من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة وحصاة وارطاة وحبنطاة
الا ترى الى مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كانها هي قال وهذا
احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلثة الالف دون اختيها لانها خصت
هنا بمساواة الحركة دونهما ۞ ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة
بها وذلك نحو قولهم وا زيداه وا غلاماه وا غلامهوه وا غلامهيه ويه
وانقطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم اعطيتكه ومررت بكه واعره وتاندعه
والعلة في الجميع لبيان الحركة وهو الالف فجرت لذلك مجرى الحركة الا ترى
ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضارعة فيها ۞ والثاني
الحركة بالحرف في نحو تسميتك امراة بهند وجمل بالك فيها مذهبان الصرف
وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فتحتم منع الصرف نحو قدم اسم
امراة فجرت الحركة مجرى الحرف في منع الصرف كسعاد ونحوه ۞ ومن ذلك
انك اذا اضفت الى الرباعي المقصور اجزت اقرار الفه وقلبها واوا
فتقول في حبلى حبلي وان شئت حلوي وفي الخماسي تحذف الفه البتة كجماري
ومصطفي في جمادى ومصطفى وكذلك ان تحرك الثاني من الرباعي تحذف
الفه البتة في جمزى جمزي وفي بشكى بشكي فاوجبت الحركة للحذف
كما اوجبه الحرف الزائد على الاربعة ومن مشابهة الحركة للحرف انك
تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف وانتصل اليه يجر
وذلك نحو يد وبطه فجرت الحركة بين المتقاربين كما يجري الحرف بينهما نحو
شملل وجرير ۞ ومنها انهم قد اجروا الحرف المتحرك مجرى الحرف المشدد
وذلك اذا وقع رويا في الشعر المقيد سكن كما في الحرف المشدد اذا وقع رويا فيه
خلف فالمتحرك كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق ۞ فاسكن القاف وهي محركة

والمشدد كقوله ۞ اصحوت اليوم ام شاقتك هر ۞ فحذف احدى الرائين كما حذف الحركة من قاف المخترق

قال وهذا ان شئت قلبته وقلت ان الحرف اجري فيه مجرى الحركة وجعلت
الموضع في الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف قال وهو عندي اقيس ۞ ومن
ذلك استكراههم اختلاف التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرها من اخواتها
نحو الجمع بين المخترق والعقق والحمق وكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من
الجمع بين الالف مع اليا او الواو ردفين ۞ قال ومن ذلك عندي ان حرفي
العلة الواو والياء قد صححا في بعض المواضع للحركة بعدهما كما يصححان لوقوع
حرف اللين ساكنا بعدهما وذلك نحو العوض والحوكة والخونة والصيد
والصيد وحول وروع وان بيوتنا عورة فيمن قرا كذلك فجرتا الياء و

والواو وهنا في الصحة لوقوع الحركة بعدهما مجراهما فيها لوقوع حرف اللين ساكنا
بعدهما نحو الحواد والحواكم والحوانه والحباب والتباد ونحو ادرد ودرويج
وان بيوتنا عورة وكذلك ما صح من نحو قوله لم هيبوا الرجال من الهباة هو جار
مجرى فتحة هيبوه لو قيل اذا عرفت ذلك فانه امر غريب **الفائدة الثالثة**
قال ابن جني باب كمية الحركات اما ما في ايدي الناس في ظاهر الامر فثلث
وهي الضمة والكسرة والفتحة ومحصولها على الحقيقة ست وذلك ان بين كل
حركتين حركة فالتي بين الفتحة والكسرة هي الفتحة قبل الالف الممالة نحو فتحة
عين عالم وكاتب كما ان الالف التي بعدها بين الالف والياء والتي بين الفتحة
والضمة هي التي قبل الف التفخيم نحو فتحة لام الصلوة والزكوة والحياة وكذلك
قام وعاد والتي بين الكسرة والضمة ككسرة قاف قيل وسين سير فهذه
الكسرة المشمة ضما ومثلها الضمة المشمة كسرة كنحو قاف المذعور ومنه عين
مذعور وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرا كما ضمتا الى ذلك كالصوت
الواحد لكن ليس في كلامهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة ويدل
على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيبويه بالف الامالة والف التفخيم
حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها **وقال** صاحب البسيط جملة الحركات
المتنوعة اربع عشرة حركة ثلث للاعراب وثلث للبناء وثلث متوسطة
بين حركتين احدها بين الضمة والفتحة وهي الحركة التي قبل الالف المفخمة
في قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحياة والثانية بين الضمة والكسرة
وهي حركة الاشمام في نحو قيل وغيض على قراءة الكسائي والثالثة بين الفتحة
والكسرة وهي الحركة قبل الالف الممالة نحو مجريها العاشرة حركة اعراب
تشبه حركة البناء وهي فتحة ما لا ينصرف في حال الجر على مذهب من
جعلها حركة اعراب **والحادية عشر** حركة بناء تشبه حركة الاعراب
وهي ضمة المنادى وفتحة المبني مع لا على مذهب من جعلها حركة بناء
الثاني عشر حركة الاتباع الثالث عشر حركة التقاء الساكنين الرابعة عشرة
حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معربا فانه يجيء بها لتصح الياء
وليست حركة اعراب ولا حركة بناء **قال** وانما لقبت الحركات بهذه الالقاب
لانها تطلق الحروف بعد سكونها فكل حركة تطلق الحرف بخواص لها من حروف
اللين فاشبهت بذلك انطلاق المتحرك بعد سكونه

وقال المهلبي في نظم الفوائد

عدد ما جملة الحركات ستا ... وستا بعدها ثم اثنتين
فاعراب ثلث او بناء ... ثلث او ثلاث بين بين
ومشبهات والاتباع حادي ... واخرى كالتقاء الساكنين
وواحدة مذبذبة تردت ... لدا اخوانها في حضرتين

وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب وحركة بناء وحركة حكاية وحركة
اتباع وحركة نقل وحركة تخلص من سكونين وحركة المضاف الى ياء المتكلم
الفائدة الرابعة قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف الحركة الاعرابية
مع كونها طارية اقوى من البنائية الدائمة لان الاعرابية علم لمعان معتورة
يتميز بعضها عن بعض فالاخلال بها يفضي الى التباس المعاني وفوات ما هو
الغرض الاعلى من وضع الالفاظ وهيئاتها اعني الابانة عما في الضمير **الفائدة
الخامسة** يقال في حركات الاعراب رفع ونصب وجر وخفض وجزم وفي
حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف **قال** بعض شراح الجمل والسبب في ذلك
ان الاعراب جعلت القابه مشتقة من القاب عوامله فالرفع مشتق
من الرافع والنصب من الناصب والجر والخفض من جار وخافض والجزم من
جازم قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو
العمومة والخؤولة لانهما مشتقان من العم والخال فلما صار الرفع والنصب
والجزم لقبا للاعراب ولم يكن للبناء عامل يحدثه يشتق له منه القاب جعلت
القابه الضم والفتح والكسر والوقف **وقال** ابو البقا العكبري في اللباب
انما خصوا الاعراب بذلك لان الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة
وكذلك الجر والجزم وحركة البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس
لا يسمى باسم الجنس كالواحد من الادميين اذا اردت تعريفه علقت عليه علما
كزيد وعمرو ولا تسميه رجلا لاشتراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب
كالشخص المخصوص وضمة البناء كالواحد المطلق **وقال** الشيخ بهاء الدين
بن النحاس في التعليقة على المقرب اختلف النحاة هل يطلق احدهما على
الاخر فيقال مثلا للمعرب مضموم وللمبني مرفوع ام لا على ثلثة مذاهب
فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الاخر لان المراد الفرق وبعدمه ومنهم
من قال يجوز مجازا والمجاز لا بد له من قرينة وتلك القرينة تبينه
ومنهم من قال يجوز اطلاق اسماء البناء على الاعراب ولا ينعكس السادسة
قال ابو البقاء في اللباب اختلفوا في حركات الاعراب هل هي اصل

حركات المبنى ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه فذهب
قوم الى الاول وعلته ان حركات الاعراب دوال على معانى حادثة
بجملة بخلاف حركات البنا وما ثبت بجملة اصل لغيره وذهب قوم الى الثانى
وعلته ان حركة البنا لازمة وحركة الاعراب منتقلة واللازم اصل
للمتزلزل اذ كان اقوى منه وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى
ولزوم حركة البنا لغير معنى وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب
والبنا في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء
احدهما على الآخر وعبر في التبيين عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات
الاعراب هل هي سابقة على حركات البنا او بالعكس او هما متطابقان في
عدم ترتيب قال والاقوى هو الاول **السابعة** اثقل الحركات الضمة ثم
الكسرة ثم الفتحة قال رجل للخليل لا اجد من الحركات فرقا فقال له الخليل
ما اقل من يفر افعاله اخبرني باخف الافعال عليك قال لا ادرى قال اخف
الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من
الصوت وانت تتكلف في اخراج الضمة الى الشفتين مع اخراج الصوت وفى
اخراج الكسرة الى تحريك جانب الفم مع اخراج الصوت وفى تحريك الفتحة الى تحريك
وسط الفم مع اخراج الصوت فما عمل فيه عضوان اثقل مما عمل فيه صوت واحد
هكذا نقله الزجاجي في كتاب الايضاح في اسرار النحو **وقال** ابن جنى ومما هو
دليل على خفة الفتحة انهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون
اذا علمت ذلك فيتفرع عليه فروع احدها اختصاص الرفع بما اختص به والكسر
بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل
والمبتدا والخبر وما الحق بها من نايب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف
المنصوبات فانها اكثر من عشرة فجعل الاثقل للاقل لقلته ودورانه والاخف
للكثير ليسهل ويعتدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقيل ما يقل وايضا فالمرفوع
لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والنوع الواحد من المنصوبات يتعدد
كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى **وقال** الزجاجي الفعل ليس له الا
مرفوع واحد وينصب عشرة اشيا ولما كانت المجرورات اكثر من المرفوعات
واقل من المنصوبات اعطى الحركة الوسطى في الثقل والخفة **الفرع الثانى**
اختصاص الضم بما بني عليه والفتح والكسر بما بني عليه لما ذكر ايضا فان المبنى على الفتح
اكثر من المبنى على الكسر وفيه ما كان بجوار ياء نحو اين وكيف فتوا دبعدها عن الكسر

فطلبا للخفة اذ هو مع اليا اثقل منه وحده والمبنى على الضم اقل من
المبنى على الكسر اذ لم يبن عليه الا حيث والظروف الستة ونحو اى
في بعض احوالها والمنادى وبعض الضماير **الثالث** اختصاص نون التثنية
بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع فاعطى الاخف واعطيت التثنية الخفة
الكسر ليتعادلا **الرابع** علة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا اعرابا
في بعض الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسما فجئ في الغالب عن الضم لئلا
يكثر الثقل **الخامس** امتناع الجر والكسر في الافعال جملة فرارا من الثقل ايضا
وفي البسيط الخلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والالف اخف من اليا
وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ولذا حمل الجر على النصب في
ما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المونث السالم حملا على القرب **وقال**
السخاوى في شرح المفصل قال الخليل اول الحركات الضمة لانها من الشفة
واول ما يتحرك في الكلام الفاعل فكان حق الكلام اذا حمل على المشاكلة ان
يعطى اول الحركات لاول الاشيا **وقال** ابن الدهان في الغرة الضمة
والكسرة مستثقلتان لانهما بعيدتان من السكون والفتحة قريبة من السكون
يدل له ان العرب تفر الى الفتحة كما تفر الى السكون من الضمة والكسرة
وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع ثم انهم
يستثقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم يقول
غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والكسرة مناسبة ولا يفعلون
ذلك في ضرب وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير وايضا فان العرب
تخفف الكسرة في فخذ والضمة في عضد ولا تخفف الفتحة في جمل واما العدل
والعدل فلقيان وكذلك الدرك والدرك ومما يدل على مناسبة
الفتحة للسكون ان الواحد اذا اعتلت عينه بالسكون اعتل في الجمع
بالقلب الى اليا على شرايط تقول ثوب وثياب وسوط وسياط ولم يقولوا
ثواب كما قالوا طوال لان الواو في طويل متحركة وقالوا في جواد جياد فقلبوا
في الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح تقارب السكون اشبهت **الثامنة**
قال ابن جنى باب في مطل الحركات ومطل الحروف اما الاول فينشا
عن الحركة حرف من جنسها فينشا بعد الفتحة الف وبعد الكسرة يا وبعد
الضمة واو وقد تقدمت امثلته في الفايدة الثانية **قال** ومن مطل
الفتحة قول عنترة ينباع من ذفرى غضوب جسرة قال ابو على اراد

رنح فاشبع الفتحة فانشا عنها الفا وقال الاصمعي يقال انباع
الشجاع ينباع انبياعا اذا انخرط من بين الصفين ماضيا والشدة فيه
يطرق حلما واناة معا ثمت ينباع انبياع الشجاع
فهذا انفعل ينفعل انفعالا والالف فيه عين وينبغي ان تكون عينه واوا
لانها اقرب معنى من الباع هنا نعم وقد يمكن عندي ان يكون هذه لغة تولدت
وذلك انه لما سمع ينباع اشبه في اللفظ ينفعل فجاء منه بماض ومصدر كما
ذهب ابو بكر فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يضفن اذا جا ضيفا
مع الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيفن وكان فيعل في الكلام
اكثر من فعلن توهمه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه
هذا فيه فقال ضفن يضفن فلو سئلت عن مثال ضفن يضفن على هذا القول
لقلت فلن يفلن لان العين قد حذفت قال ومن مطل الفتحة عندنا قول

الهذلي

بينا تعنقه الكماة وروغه يوما اتيح له جري سلفع
اي من اوقات تعنقه فاشبع الفتحة فانشا عنها الفا وحدثنا ابو علي
ان احمد بن يحيى حكى خذه من حيث وليسا قال وهو اشباع ليس وحكى
الفرا عنهم اكلت لحما شاة اراد لحم شاة فمطل الفتحة فانشا عنها الفا
ومن اشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلاعيد
والاصل الجلاعد جمع جلعد وهو الشديد وفاما مطاليق ومطيليق
فعوض من النون المحذوفة وليست مطلا ومن مطل الضمة قوله
ممكورة جم العظام عطبول كان في انيابها القرنفول

واما الثاني فاما الحروف الممطولة فهي الحروف الثلثة اللينة المصوتة
الالف والياء والواو وهي حيث وقعت ففيها امتداد ولين الا ان الاماكن
التي يطول فيها صوتها وتتمكن مدتها ثلثة وهي ان تقع بعدها وهي سواكن
توابع لما هو منهن وهي الحركات من جنسهن الهمزة او الحرف المشدد او
ان يوقف عليها عند التذكر فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزيئة
ومقروءة ومخبوءة وانما تمكن المد فيهن مع الهمز ان الهمزة حرف ناء
منشاه متراخ مخرجه فاذا انت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ثم
تماديت نحوه طلن وشحن في الصوت فوفين له وزدن في بيانه
ومكانه وليس كذلك اذا وقع بعدهن غيرها وغير المشدد الا تراك اذا قلت

كتاب

كتاب وحساب وسعيد وعمود ودروب وركوب لم تجدهن لدنات
ناعمات ولا وافيات مستطيلات كما تجدهن كذلك اذا تلاهن الهمز
او الحرف المشدد واما سبب تمكنهن ووفائهن وتماديهن اذا وقع
المشدد بعدهن فلانهن كما ترى سواكن واول المثلين مع التشديد
ساكن فيجفو عليهم ان يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ ما ينهضون
بالالف بقوة الاعتماد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما
كان يجب لالتقاء الساكنين من تحريكهما اذا لم يجدوا عليه تطرقا و
بلا استراحة اليه تعلقا وذلك نحو شابة ودابة وهذا قضيب بكر
وقد تمود الثوب وقد قوص بما عليه واذا كان كذلك فكلما رسخ الحرف
في المد كان حينئذ محقوقا بتمامه وتمادي الصوت به وذلك الالف
ثم الياء ثم الواو فشابة اذا ادنى صوتا وانعم جرسا من اختيها وقضيب بكر
انعم وانعم من قوص بما وتمود الثوب لبعد الواو من اعرق الثلث في المد
وهي الالف وقرب الياء اليها نعم وربما لم يكتف من تقوى اخته وتعالى
بمكينه وجارته مما تجشمه من مد الالف في هذا الموضع دون ان يطغى
به طمحه ويسحط به اعتماده ويطوح الى ان يبدل من هذه الالف همزة
فيحملها الحركة التي كانت كلفا بها ومصانعا بطول المد عنها فيقول شأبة
ودأبة قال كثير اذا ما العوالي بالعبيط احمأرت وقال
اما سودها فابيضت بياضا واما بيضها فاسوادت وهذا الهمز
الذي تراه امر يخص الالف دون اختيها وعلة اختصاصه بها ان همزها في
بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها هاهنا ساكنة بعدها الحرف
المدغم فتحاملوا وحملوا انفسهم على قلبها همزة تطرقا الى الحركة اذ لم
يجدوا الى تحريكها سبيلا لا في هذا الموضع ولا في غيره وليست كذلك
اختاها لانهما وان سكنتا في نحو قضيب بكر وقوص به فانهما قد يتحركان
كثيرا في غير هذا الموضع فصار تحركهما في غير هذا الموضع عوضا من
سكونهما فيه فاعرف ذلك فرقا وقد اجروا الياء والواو الساكنتين
المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين لما هو منهما وذلك نحو قولهم هذا
جيب بكر اي جيب بكر وثوب بكر اي ثوب بكر وذلك ان الفتحة وان كانت
مخالفة الجنس للياء والواو فان فيها سرا له ومن اجله جاز ان تمتد
الياء والواو بعدها في نحو ما ارينا وذلك ان اصل المد واقواه واعلاه

والنغمة وانداه انما هو الالف واما الواو والياء في ذلك فمحمولان
عليها وملحقان في الحكم بها والفتحة بعض الالف فكانها اذا قدمت
قبلها في نحو بيت وسوط انما قدمت الالف اذ كانت الفتحة بعضها
فاذا جاءتا بعد الفتحة جاءتا في موضع قد سبقتهما اليه الفتحة التي هي
الالف صغيرة فكان ذلك سببا للانس بالمد لا سيما وهما بعد الفتحة
لسكونهما اختا الالف وقويا الشبه بها فصار شيخ وثوب نحو [illegible]
شاخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما فاعرف ذلك واما مدها
عند التذكر فنحو قولك اخواك ضربا اذا كنت متذكرا للمفعول به اي
ضربا زيدا ونحوه وكذلك مطل الواو اذا تذكرت في نحو ضربوا اذا كنت
تتذكر المفعول او الظرف او نحو ذلك اي ضربوا
زيدا وضربوا يوم الجمعة او ضربوا قياما فتتذكر الحال وكذلك
الياء في نحو اضربي اي اضربي زيدا ونحوه وانما مطلت ومدت هذه
الاحرف في الوقف وعند التذكر لانك لو وقفت عليها غير ممطولة ولا ممكنة
المد وانت متذكر لم يكن في لفظك دليل على انك متذكر شيئا ولاوهمت
ان كلامك قد تم ولم يبق بعده مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت
علم انك متطاول الى كلام تال للاول منوط به معقود ما قبله على
تضمنه وخلطه بجملته ووجه الدلالة من ذلك ان حروف اللين المستطيلة
اذا وقف عليها ضعفن وتضاءلن ولم يف مدهن واذا وقعن بين الحرفين
تمكن واعترض الصدى معهن ولذلك قال ابو الحسن ان الالف
اذا وقعت بين الحرفين كان لها صدى ويدل على ذلك ان العرب
لما ارادت تطاولهن للتذكر والحالة الصوت بهن في الوقف وعلمت
ان السكوت عليهن ينقصهن ولا يفي بهن اتبعتهن الهاء في الوقف
توفية لهن وتطاولا الى اطالتهن وذلك قولهم وازيداه و[illegible]
الهاء في الوقف فان وصلت اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت
مقامها نحو وازيدا واعمراه وكذلك اختاها نحو وا انقطاع ظهرهيه
واغلامكيه واغلامهوه واغلامهوه وتقول في الوصل واغلامهو لقد
كان كريما وانقطاع ظهرهي من هذا الامر والمعنى الجامع بين التذكر
والندبة قوة الحاجة الى اطالة الصوت في الموضعين فلما كانت هذه
حال هذه الاحرف وثبتت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر صار

كانه

كانه هو الملفوظ به ثبتت هذه الاحرف وان كن اطرافا كما يثبتن
اذا وقعن حشوا لا اواخر فاعرف ذلك وكذلك الحركات عند التذكر
يمطلن حتى يفين حروفا فاذا صرنها جرين مجرى الحروف المبتداة توام
فيمطلن ايضا حينئذ كما تمطل الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت
قمتا اي قمت يوم الجمعة ومع الكسرة انتي اي انت عاقلة ومع الضمة قمتو اي
قمت الى زيد فان كان الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لان
الصوت لا يجري في الساكن فاذا حرك انبعث الصوت في الحركة ثم انتهى الى
الحرف ثم اشبعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام
قدي وفي من مني وفي هل هلي وفي نعم نعمي وفي لام التعريف من الغلام مثلا
وانما حرك بالكسرة دون اختيها لانه ساكن احتيج الى حركته فجرى مجرى
التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف في
القوافي المطلقة الى الكسر كقوله وانك مهما تامري القلب يفعل
وقوله لما تزل برحالنا وكان قدي ونحوها مما يحكيه حكاية الكتاب
هذا سيفني يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصل اثبت التنوين
ولما كان ساكنا صحيحا لم يجر الصوت به كسره ثم اشبع فانشاعها يا فقال
سيفني وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع لما
قبله وهو الياء والواو الساكنتان بعد الفتح نحو اي وكي ولو وا وكسر
نحو قمت كي اي كي تقوم ومن كان من لغته ان يفتح او يضم لالتقاء الساكنين
نحو قم الليل فقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعا وسرا
وعن قطرب ان من العرب من يقول شم يا رجل فان تذكرت على هذه اللغة
مطلت الضمة واوا فقلت شموا ومن العرب من يقرا اشتروا الضلالة بالضم
ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلت مستذكرا قلت على من ضم اشتروا
وعلى من كسر اشتروي وعلى من فتح اشتروا وروينا عن محمد بن محمد عن احمد
بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر

فهمو بطانتهم وهم وزراؤهم … وهم القضاة ومنهم الحكام

فان وقفت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمي وكذا الوقوف على
منهم الحكام منهمي وان وقفت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت وهمو [illegible]
كذا وانه نقل الشاعر وان شئت عكست حملا للثاني على الاول او للاول
على الثاني لانك اذا فعلت ذلك لم تعد ان حملت على نظير وكلا جائز شي

ذلك عند المتذكر جاز في القافية البتة على ما تقدم وعليه ما تقول عجبت
منا اي من القوم على من فتح النون ومن كسرها فقال من القوم قال ابن جني
المسامحة في انابة الحركة عن الحركة والحرف عن الحركة **قال** ابن جني
الاول منهما ان تحذف الحرف وتقر الحركة قبله نائبة عنه ودليلا عليه

كقوله

كفاك كف لا تليق درهما جودا ٭ واخرى تعط بالسيف الدما
يريد تعطي **وقوله** واخو الغران متى يشا يصرمنه **وقوله** يرامي الابد يخطط
التسريحا **ومنه** قوله تعالى يا عبادي فاتقون وهو كثير في الكثرة
وقد جاء في الضمة منه قوله ان الفقير بيننا قاض حكم ٭ ان يرد الما اذا
غاب النجم ٭ يريد النجوم فحذف الواو واناب عنها الضمة **وقوله**
وقال الاخطل
حتى اذا ابلت حلاقيم الحلق ٭ يريد الحلوق
كلمح ايدي مثاكيل مسلبة ٭ يندبن ضرس بنات الدهر والخطب
يريد الخطوب **ومنه** قوله تعالى ويمح الله الباطل **و**يوم يدع الداع
وسندع الزبانية كتب ذلك بغير واو ودليلا في الخط على الوقف
عليه بغير واو في اللفظ **وله نظائر** وهذا في المفتوح قليل لخفة
الالف **قال** مثل المتاليف ضرب الرطل يريد الطلاب ونحو منه
قوله الا بارك الله في سهيل ٭ اذا ما الله بارك في الرجال
اراد الا بارك الله في سهيل ... او اليامكة ... لانه اراد
فحذف الالف من الله **ومنه قوله** **وقال** ابو عمال
الحمام فحذف الالف فالتعيب الميمان تعني على ما ترى **وقال الشاعر**
في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابتا فحذف الالف
فلست بمدرك ما فات مني ٭ بلهف ولا بليت ولا لو اني
يريد بلهفا **والثاني** منهما وهو انابة الحرف عن الحركة في بعض الاحاد
وهي الاسماء الستة وجميع التثنية وكثير من الجمع فان الالف والواو
والواو فيها نائبة عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال
الخمسة نائبة عن الضمة وليس من هذا الباب اشباع الحركات في نحو
منتزاح والصياريف وانظور لان الحركة في نحو هذا لم تحذف
وتنبت الحرف عنها بل هي موجودة لا مزيد فيها ولا ينتقص منها
العاشرة في هجوم الحركات على الحركات قال ابن جني هو على ضربين
احدهما كثير مقيس والاخر قليل غير مقيس فالاول قسمان احدهما ان ينقص

قال

فيه الحركتان والاخرى ان تختلفا فيكون الحكم للطاري منهما على ما يبقى
فالمتفقتان نحو يغزون ويدعون اصله يغزوون فاسكنت الواو
الاولى التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون واو الضمير والجمع بعدها ونقلت
تلك الضمة المحذوفة عن اللام على الزاي التي هي لحان فحذفتها الضمة الاصلية
في الزاي لطرد الثانية عليها ولا بد من هذا التقدير في هجوم الثانية على الاولى
والا انتقل اعتبارا نحو ذلك الحكم المختلفان الاتراك تقول في الحال المكسورة
بنقل الضمة اليها مع كثرتها وحلت محلها فصارت يرمون نحو الانسان في
ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرمون لفظا فكذلك على ان ضمة زاي يغزون
غير ضمتها في يغزون تقديرا وحكما ونحو من ذلك قولهم في جمع ميم منه بون
فكسرة ميم ميون غير كسرتها في مية اعتبارا بحال المختلفين في سنة وسنون
وبره وبرون **ومثله** ترخيم برثن ومنصور فيمن قال يا حارِ اذا قلت
يا منصُ ويا برثُ فالضمة فيهما غير الضمة في من قال يا برث ويا منص على يا حار
اعتبارا بالمختلفين وكما لا شك في ان ضمة يا جار غير كسرة يا جار سماعا ولفظا
فكذلك الضمة على يا جار في يا برث ويا منص غير الضمة فيهما على يا حار تقديرا
وحكما وكذلك كسرة صاد صنو وقاف قنو غير كسرتهما في صنوان وقنوان وكذلك
كسرة صاد تقصيص في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في اصل حالها وتقضيان
في المفرد على حد ما تقدم في نحو ولد ويدعون **واما** المختلفان فامرهما
واضح نحو يرمون ويقصون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت الياء
استثقالا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزته كسرته لطروها عليه وصار
يرمون ويقضون وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو
الى الزاي فابتزتها ضمتها فصار تغزين الا ان منهم من يشم الضمة ارادة
للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم **ويدلك** على مراعاتهم لتلك
الكسرة والضمة المبتزة عن هذين الموضعين انهم اذا امروا ضموا الهمزة
الوصل وكسروها ارادة لها نحو اقضوا وارموا ونحو اغزي ادعي فكسرهم مع
ضمة الثالث وضمهم مع كسرته يدل على قوة مراعاتهم للاصل المغير وانه
عندهم مراعى معتد معتبر ومن المتفقة حركتاه ما كانت فيه المثلان نحو
اسم المفعول من نحو اشتد واحمر وهو مشتد ومحمر واصله مشتدد ومحمرر
فاسكنت الدال والراء الاوليان وادغمتا في المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها
فتغلبه على حركته التي فيه كما نقلت في يغزون ويرمون ويدل على ذلك

قولهم في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد ومحمر الا ترى ان اصله هنا مشدد
ومحمرر فلو نقلت هنا لوجب ان تقول مشتد ومحمر فلما لم تنقل ذلك وصح
في المختلفين اللذين النقل فيهما موجود لفظا اشتقت من الحكم به فيما
تحصل الصنعة فيه تقديرا او وهما وسبب ترك النقل في المفتوح انفراد
الفتح عن الضم والكسر في هذا التحول والضرورة فيه ومعه الا ترى
الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتحة وتعذر الياء الساكنة بعد الضمة
والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذفت الضمة في يرميون ولم
تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرميون ثم وجب قلب الواو ياء لانك
هم مرميين فصير الى لفظ جماعة المونث وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزوين
الى الزاي لصار التقدير الى تغزوين ثم يجب قلب الياء واوا لانضمام الزاي
قبلها فتقول للمراة انت تغزون فيلتبس بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم
مع المكسور وليس كذلك المفتوح الا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة
نحو هم لا يخشون ويخشون وانت ترضين وتخشين فلما لم تحتج الفتحة هنا
في المختلفين الذين تحتج بها واجب لم تحتج الفتحتان اللتان اما هما في التقدير
نحو لتان على الضم مع الكسر فان قيل قد يقع اللبس ايضا حيث رايت الفرق
انك تقول للرجال انتم تغزون وتقول للمراة انت ترمين ولجمع النساء
انتن ترمين قيل انما احتمل هذا النحو في هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك
لما احتمل ووجه الضرورة ان اصل تغزون تغزوون فالحركات كما ترى
متفقات وكذلك انتن ترمين اصله ترميين فالحركات ايضا متفقات
فاذا اسكنت المضموم الاول ونقلت اليه ضمة الثاني وسكنت المكسور
الاول ونقلت اليه كسرة الثاني بقي اللفظ على حاله كان لم ينقل ولم يغير
شيئا منه فوقع اللبس واحتمل لما تقدم الكلام من اوله الى اخره كان اشياء
كثيرة يقع اللبس في لفظها فيعتمد في بيانها على ما يقارنها كالتصغير والتكسير
وغير ذلك فلما وجد بدا من ذلك فلما وجدت لي رفع اللبس حيث وجدته طريقا
سلكتها فلما لم تجد اليه طريقا في موضع اخر احتملته ووكلت بيانه بما يقارنه
عليه **المذهب الثاني** مما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس
كقوله تعالى اضرب الساقين امك هابل اصله امك هابل بكسر الهمزة
لانكسار ما قبلها على حد من قرا فلامه الثلث فصار لمك ثم اتبع الكسرة
الكسرة ثم هجمت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهذا شاذ

القياس

لا قياس عليه لما انزل لا تقول قدرك واسعة ولا عدلك نعل ولا
بنتك عاقلة ونحو من ذلك في الشذوذ قراءة الكسائي بما انزليك وقياسه
في تخفيف الهمز ان تجعل الهمزة بين بين فتقول بما انزل اليك لكنه حذف
الهمزة حذفا والقى كسرتها على لام انزل وقد كانت مفتوحة فغلبت الكسرة
الفتحة على الموضع فصار تقديره بما انزل ليك فالتقت اللامان متحركتين
فاسكنت الاولى وادغمت في الثانية كقوله تعالى لكنا هو الله ربي ونحو
منه ما حكاه لنا ابو علي عن ابي عبيد انه سمع دعه في حرمته وذلك انه نقل
ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهي مكسورة فنفى الكسرة واعقب منها ضمة
ومنه ما حكاه احمد بن يحيى في خبر له مع ابن الاعرابي بحضرة سعيد بن سلم عن
امراة قالت لبنات لها وقد خلون الى اعرابي كان يالفهن افي السوءة تنتنه
قال احمد بن يحيى فقال لي ابن الاعرابي تعال الى هنا اسمع ما تقول قلت وما
في هذا ارادت افي السوءة انتنه فالقت فتحة ابتن على كسرة الها فصارت
بعد تخفيف السوءة افي السوتتنه فهذا نحو مما نحن بسبيله وجميعه غير
مقيس لانه ليس على حد التخفيف القياسي الا ترى ان طريق قياسه ان تقول في حرز
امه فتقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة امه بين سواي بين الهمزة والواو
لانها مضمومة كقوله تعالى يستهزءون فيمن خفف او في جرءمه فتبدلها ما
البتة على يستهزيون وهو راي ابي الحسن فاما في حرمته فليس على قياس
البتة وكذلك قياس تخفيف قولها افي السوءة ابتننه ان تقول افي السو
بتننه فتخلص همزة ابتننه ياء البتة لانفتاحها وانكسار ما قبلها
كقولك في تخفيف بير ميرا انتهى ما ذكره ابن جني **ومن فروع هذا
الباب** كسرة شرب اذا بني للمفعول وكسرة زبرج اذا صغر هل تبقى
ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل انها زالت وجاءت كسرة اخرى
لكانت وجها قال وانما يبدو في الحكاية على احد القولين وفي ما منعوا
اذا رخمت منصورا على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا ان الضمة ليست غير
الضمة في منصور التي هي من حركات الكلمة الاصلية **قالوا** فاذا صغرت
فعلا على فعيل فضمة فعيل غير ضمة فعل وقيل هي هي **الحادي عشر**
قال ابن القيم في بدائع الفوائد قال السهيلي قولهم متحرك وتحركت
الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيز
الى حيز والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم الحركة بالحرف

انه عوض والحركه لا تقوم بالعوض وانما المتحرك في الحقيقه هو العضو
من الشفتين او اللسان او الحنك الذي يخرج منه الحرف فالضمة عبارة
عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفي يقارب الحرف
ان اشبع كان واوا وان قصر كان ضمة والفتح عبارة عن فتح الشفتين عند النطق
بالحرف وحدوث الصوت الخفي الذي يسمى فتحة وكذا القول في الكسرة والسكون
عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت
فينجزم عند ذلك اي ينقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو
انقطاعه وسكونا اعتبارا بسكون العضو الساكن وقولهم فتح وضم وكسر هو من
صفة العضو واذا سميت ذلك رفعا ونصبا وجرا وجزما فهي من صفة الصوت
لانه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحهما وينخفض عند كسرهما
وينجزم عند سكونهما وعبروا بهذه عن حركات الاعراب لانها لا تكون الا
بسبب وهو العامل كما ان هذه انما تكون بسبب وهو حركة العضو وعن
احوال البنا بتلك لانه لا يكون بسبب اعني بعامل كان هذه الصفات
يكون وجودها بغير آلة قال ابن القيم وعندي ان هذا ليس باستدراك على النحاة
فان الحرف وان كان عوضا فقد يوصف بالحركة تبعا لحركة محله فان الاعراض
وان لم تتحرك بانفسها فهي تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكان جملة التاسعة عشر
قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف النحاة في الحركات الثلاث اهي ماخوذة من
حروف المد واللين ام لا فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضمة
من الواو والكسرة من اليا اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات والثاني ماخوذ
من الاول وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلث
الالف من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات
قبل الحروف والدليل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت
وان العرب قد استغنت في بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف
اكتفا بالاصل عن فرعه وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف
ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان
احدهما لم يسبق الآخر وصحح بعضهم انتهى الثالثة عشر قال في البسيط
تمكن النطق بالحرف اقوى من تمكنه بالحركة الرابعة عشر الاصل في تقدير الحرف
ان يقدر ساكنا لان الحركة امر زائد فلا يقدر على الا بدليل ومن كان مذهب
سيبويه في شاة ان الاصل فيها شوهة بسكون الها وكصحفة لا شوهة بالفتح

وفي ذهاب وزيد فخل بالسكون لا فصل بالمحرك الخامسة عشر الحركة
الحركه قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المؤنث بغير ها نحو
سقر فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة اقامة للحركة مقام حرف رابع
بدليل عدم حذف القمهزي في النسب كحذف الف مصطفى لا كحذف الف حبلى
المشاركة لها في عدد الحروف قال في البسيط فان قيل لو جرت الحركة مجرى
الحرف الرابع لم يلحقها التانيث في التصغير كالرباعي ولا شك في لحوقها نحو
سقيرة قلنا نحن لا ندعي ان الحركة تجري مجرى الحرف في كل حكم بل في موضع
ثقل اللفظ بها وذلك في المكبر بخلاف المصغر السادسة عشر قال ابو البقا
في التبيين اعلم انهم لم يعتدوا بالحركة المنقولة في الوقف في نحو هذا بكر
ومررت ببكر ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل
الطرف وانما يريدون انها مثلها السابعة عشر قال ابن جني كان المتقدمون
يسمون الفتحة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة اليا
الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما راى النحويون صوتا اعظم من
صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانا في الحقيقة شيئا واحدا
ولذلك دخلت الامالة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس
الصوت وتقريب بعضه من بعض فائدة قال بعض شراح الجمل السؤال
عن مبادي اللغات يؤدي الى التسلسل فلهذا لا ينبغي ان يسال لاي شي
انفرد الاسما بالجر وانفردت الافعال بالجزم وانما ينبغي ان يسال عما كان
يجب فامتنع ولو خفض الافعال المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع
وان اضيف اليه كقوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وجزم الاسما
التي لا تنصرف وذلك انها لما اشبهت الفعل المضارع حكم لها بحكمه فلم يدخل
ولو خفض الفعل كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته
بدل حمله على النصب ويكون الاسم الذي لا ينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون
فيه ترك العلامة علامة والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي انه لم
تخفض الافعال المضارعة لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة
لانه ليس من عوامل الخفض ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة
اما للملك او للاستحقاق والافعال لا تملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها
اضافة واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها خفض فان اضيف الى الفعل
فانما يضاف اليه في اللفظ والمصدر في المعنى ولذلك لا تؤثر الاضافة فيه

ولم يخرج الاسماء التي لا تنصرف لانها قد ذهب منها التنوين فلو ذهبت
الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال بالكلمة
لتوالي الحذف على آخرها حكاية الحال من القواعد المشهورة قال ابن
هشام في المغني القاعدة السادسة انهم يعبرون عن الماضي والآتي كما
يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كانه مشاهد حالة
الاخبار نحو وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا
من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه السلام
كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا
فحكيت ومثله والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت
فاحيينا به الارض الا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار
تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدأ
اولا قطعا ثم تتضام منقلبة بين اطوار حتى تصير ركاما ومنه ثم قال له كن
فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير او
تهوي به الريح في مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله
ونري فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم باسط ذراعيه اي يبسط
ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي
وهشام ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم
تكتمون لان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة وقت التدارئ وفي
الآية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قوله
جارية في الزمان الماضي ... تقطع الحديث بالايماض
ولولا حكاية الحال في قول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لم يصح الرفع
لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول الحمل على
ما له نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير وفيه فروع منها مروان
يحتمل ان يكون وزنه فعلان او مفعالا او فعوالا والاول له نظير فيحمل عليه
والآخران ليس لهما نظير ذكره ابن جني ومنها فم اصله فوه بوزنه فوز حذفت
الهاء تشبيها بحروف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الالف فحذفت لحذف
حرف العلة فبقيت الواو التي هي عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها
الفا لتحركها بحركات الاعراب وانفتاح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد
دخوله في نحو عصا ورحى فتحذف الالف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب

على

على حرف واحد وذلك معدوم النظير فلما كان القياس يؤدي الى ما
ذكر ابدلوا من الواو ميما لان الميم حرف جلد يحتمل الحركات من غير استثقال
وهما من الشفتين فهما متقاربان ذكره ابن يعيش ومنها الف كلا لام
وليست زائدة لئلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين وليس ذلك في كلامهم
اصلا ذكره ابن يعيش ايضا ومنها مذهب سيبويه ان التا في كلتا بدل من
لام الكلمة كما ابدلت منها في بنت واخت والفها للتانيث ووزنها فعلى
كذكرى وذهب الجرمي الى ان التا للتانيث والالف لام الكلمة كما في كلا
والوجه الاول لانه ليس في الاسما فعتل ولم نجد ان تا التانيث تكون
حشوا في كلمة ذكره ابن يعيش ومنها قال ابن الانباري في الانصاف ذهب
البصريون الى ان الاسما الستة معربة من مكان واحد والواو والالف
واليا فيها حروف الاعراب وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين
قال والذي يدل على صحة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا
اليه له نظير في كلام العرب فان كل معرب في كلامهم ليس له الا اعراب
واحد وما ذهبوا اليه ليس له نظير في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب
له اعرابان والمصير الى ما له نظير اولى من المصير الى ما ليس له نظير ومنها
قال ابن الانباري ذهب البصريون الى ان الالف والواو واليا في التثنية
والجمع حروف اعراب وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وقد
افسد بعض النحويين بان هذا يؤدي الى ان يكون الاعراب بغير حركة ولا
حرف وهذا لا نظير له في كلامهم ومنها قال ابن فلاح في المغني فتحة
اسم لا المبني نحو لا رجل ظريف في الدار وهي فتحة بناء لان الموصوف
والصفة جعلا كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لا عليهما بعد
التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليهما وهما معربان فبنيا معها لانه
يؤدي الى جعل ثلاثة اشيا كشيء واحد ولا نظير له ومنها قال ابن فلاح
ذهب البصريون الى ان اللهم اصله يا الله حذفت يا وعوض منها الميم
المشددة في آخره وقال الكوفيون ليست الميم عوضا بل اصله يا الله أمّ
اي اقصد فحذفت الهمزة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة بالله
فامتزجا وصارا كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل
هلم فانها مركبة عند البصريين من حرف التنبيه ولم وعند ناس هل وأم
قالوا فما صرنا اليه له نظير وما صرتم اليه دعوى بلا دليل وقال الاندلسي

في شرح المفصل قال الكوفيون ضمير الفصل اعرابه باعراب ما قبله
لانه توكيد لما قبله وردّه البصريون بان المكني لا يكون تاكيدا للمظهر
في شي من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم غير جايز وقال ابن جني
في الخصايص اذا دل الدليل لم يجب ايجاد النظير وذلك على مذهب الكتاب
فانه حكى فيما جاء على فعل ابلا وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده ان لم يكن لها نظير
لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للانس به لا للحاجة اليه فاما ان
لم يقم دليل فانك تحتاج الى النظير الا ترى الى عزويت لما لم يقم الدليل على ان
واوه وتاه اصلان احتجت الى التعليل بالنظير فمنعت ان يكون فعويلا
لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود النظير وهو عفريت ونفريت
وكذلك قال ابو عثمان في الرد على من ادعى ان السين وسوف يرفعان الافعال
المضارعة لم نر عاملا في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى ولسوف
يعطيك فترى كيف جعل عدم النظير ردا على من انكر قوله فاما ان لم يقم الدليل
ولم يوجد النظير فانك تحكم مع عدم النظير وذلك قولك في الهمزة والنون
من انقحل انهما زايدتان وان وزن الكلمة بهما انفعل وان كان هذا
مثالا لا نظير له وذلك ان النون لا محالة زايدة لانه ليس في ذوات
الخمسة شي على فعلّلل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين
واذا ثبت ان النون زايدة فقد برد في يدك ثلثة احرف اصول وهي القاف والحاء
واللام وفي اول الكلمة همزة ومتى وقع ذلك حكمت بكون الهمزة
زايدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زايدة لان ذوات الاربعة
لا تلحقها الزوايد من اوايلها الا في الاسما الجارية على افعالها نحو مدحرج
وبابه وقد وجب اذا ان الهمزة والنون زايدتان وان الكلمة بهما على
انفعل وان كان هذا مثالا لا نظير له فان ضامّ الدليل النظير فلا مذهب
بك عن ذلك وهذا كنون عنتر فالدليل يقضي بكونها اصلا لانها مقابلة لعين
جعفر والمثال ايضا معك وهو فعلل وقال ابن يعيش ذهب المبرد الى ان
نحو مسلمين لك ولا مسلمين لك معربان وليسا مبنيين مع لا قال لان
الاسما المثناة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا
فلم يوجد ذلك قال ابن يعيش وهذا اشارة الى عدم النظير قال واذا
قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير اما اذا وجد فلا شك انه يكون مونسا

واما

واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا وقال الشلوبين قول
من قال ان الحروف في الاسما الستة دلايل اعراب وليست باعراب
ولا حروف اعراب يودي الى ان يكون الاسم المعرب على حرف واحد في
قولك ذو مال وهذه الحروف زوايد عليه للدلالة على الاعراب وذلك
خروج عن النظاير فلا ينبغي ان يقال في عدد قال ابن يعيش يجوز ان يسمى
الرجل بما لا نظير له في كلام ولهذا لم يذكر سيبويه دئل في ابنية الاسما
لانه اسم لقبيلة ابي الاسود والمعارف غير معول عليها في الابنية

حمل الشي على نظيره قال ابن الاثير في النهاية الحدان جماعة يجد نون
وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو سامر وسمار فان السمار المحدثون

الحمل على احسن القبيحين

عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال وذلك ان تحضرك الحال ضرورتين
لا بد من ارتكاب احداهما فينبغي حينئذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلهما فحشا
وذلك كواو وررتل انت فيها بين ضرورتين احداهما ان تدعي كونهما اصلا
في ذوات الاربعة غير مكررة والواو لا توجد في ذوات الاربعة الا مع
التكرير نحو الوصوصة والوحوحة وضوضيت وقوقيت والاخر
ان تجعلها زايدة اولا والواو لا تزاد اولا فاذا كان كذلك كان ان تجعلها
اصلا اولى من ان تجعلها زايدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات
الاربعة على وجه من الوجوه اعني حال التضعيف فاما ان تزاد اولا
فان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكلمة
عليه ومثل ذلك فيها قايما رجل لما كنت بين ان ترفع قايما فتقدم الصفة
على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا
على ما قلته جايز حملت المسئلة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الا زيدا
احد عدلت الى النصب لانك ان رفعت لم تجد قبله ما تبدله منه وان
نصبت دخلت تحت تقدم المستثنى على ما استثني منه وهذا وان كان
ليس في قوة تاخره عنه فقد جا على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية
تحمل عليه غيره انتهى وقال ابن اياز في نحو فيها قايما رجل ابو الفتح
يسمي هذا الحمل احسن القبيحين لان الحال من النكرة قبيح وتقدم
الصفة على الموصوف اقبح فحمل على احسنهما وقال ابن يعيش ايضا
امتنع العطف على عاملين عند الخليل وسيبويه لان حرف العطف خلف

من العامل ونائبه عنه وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الحرف فلذا لم يخرجوا قولهم في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة على العطف على عاملين كما هو رأي الكوفيين حيث جعلوا جر بيضاء بالعطف على سوداء والعامل فيها كل ونصب شحمة عطفا على تمرة ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو يخفضون قاعدا بالعطف على قائم المخفوض بالباء ومرفوع عمرا بالعطف على اسم ما بل خرجوه على حذف المضاف وإبقاء عمله قال فإن قيل حذف المضاف وإبقاء عمله على خلاف الأصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف أيضا فلم كان حمله على الجار أولى من حمله على العطف على عاملين قيل لأن حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فأما مجيئه فنحو وبلدة ليس بها أنيس أي ورب بلدة وقولهم في القسم الله لأفعلن وقول رؤبة لما قيل له كيف أصبحت خير عافاك الله أي بخير وقد حمل أصحابنا قراءة حمزة والأرحام على حذف الجار وإن التقدير فيه وبالأرحام والأمر فيه ليس بعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وإن كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ما له نظير أولى وهو من قبيل أحسن القبيحين وأما من جهة القياس فلأن الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشاركه الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل العارية

حمل الشيء على الشيء من غير الوجه الذي أعطي الأول ذلك الحكم عقد له ابن جني بابا في الخصائص قال اعلم أن هذا باب طريقه الشبه اللفظي وذلك كقولنا في النسب إلى ما فيه همزة التأنيث بالواو نحو حمراوي وصفراوي وعشراوي وإنما قلبت الهمزة فيه ولم تقر بحالها لئلا تقع علامة التأنيث حشوا فمضى هذا على هذا لا يختلف ثم قالوا في النسب إلى علباء علباوي والحرباء حرباوي فأبدلوا هذه الهمزة وإن لم تكن للتأنيث لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم أن همزة حمراء لم تقلب في حمراوي لكونها زائدة فتشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما اتفقتا في الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم إنهم تجاوزوا هذا إلى أن قالوا في كساء وقضاء كساوي وقضاوي فأبدلوا الهمزة واوا حملا لها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء أبدلت من حرف ليس للتأنيث فهذه علة غير الأولى ألا ترى أنك لم تبدل همزة علباء واوا في علباوي لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث ثم إنهم قالوا من بعد في قراء قراوي فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت أصلا غير زائدة كما أن همزة كساء غير زائدة وأنت لم تكن أبدلت همزة كساء في كساوي من حيث كانت غير زائدة لكن هذه أشباه لفظية يحمل أحدها على ما قبله تشبثا به وتصورا له وإليه وإلى نحوه أومأ سيبويه بقوله وليس شيء مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجها وعلى ذلك قالوا صحراوات فأبدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين علمي تأنيث ثم حملوا التثنية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق التثنية ثم قالوا علباوان حملا بالزيادة على حمراوان ثم قالوا كساوان تشبيها له بعلباوان ثم قالوا قراوان حملا له على كساوان على ما تقدم وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها والتركح في أثنائها لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئا وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف من الأسماء للشبه اللفظي نحو أحمر وأصرم وأحمد وتألب وتنضب علمين لما في ذلك من شبه لفظ الفعل فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حصة له في التنوين وهو الفعل والشبه اللفظي كثير وفي هذا كاف انتهى

الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل

ومن ثم قال الأكثرون إن رحمن غير منصرف وإن لم يكن له فعلى لأن ما لا ينصرف من فعلان أكثر فالحمل عليه أولى قاله صاحب البسيط وقال ابن يعيش ذهب بعضهم إلى أن ألف كلا منقلبة عن ياء وذلك لأنه رآها قد أميلت قال سيبويه لو سميت بكلا وثنيت لقلبت الألف ياء لأنه قد سمع فيها الإمالة والأمثل أن تكون منقلبة عن واو لأنها قد أبدلت تاء في كلتا وإبدال التاء من الواو أضعاف إبدالها من الياء والحمل إنما هو على الأكثر وإنما أميلت لكسرة الكاف وقال السخاوي في تنوير الدياجي سأل سيبويه الخليل عن رمان فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف به

قال السخاوي اى اذا كان لا يعلم من اى شي اشتقاقه حمل على الاكثر
والاكثر زيادة الالف والنون ثم قال ابن يعيش القياس يقتضي زيادة
النون في حسان وان لا ينصرف حملا على الاكثر وقال الشلوبين المحذوف من
ذو يا او واو ولان الغالب على الاسم الثنائي المحذوف منه لامه ان تكون اللام
المحذوفة منه يا او واوا ولم يثبت فيهما الواو وقيل ان يكون المحذوف غيرهما
كالحا من حر فينبغي ان يحكم على ذي بان المحذوف منه يا او واو لا غيرهما لانهما اكثر
من غيرهما وان كان يمكن ان يكون المحذوف منه ها وقال ايضا قد تكون الصفة
مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون وذلك نحو ندمان كان قياسه ان
يقال في جمعه ندمانون لان مونثه ندمانة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون
ذلك وان كان قد اجازه هو نحو ذلك وتوجيه شذوذه ان المطرد في باب
فعلان ان لا يقال فيه فعلانة فحمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا يقل
في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منه الا هذا وقال
ايضا الالف المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تقلب في التثنية واوا
واذا اميلت تقلب يا لانه لا يمال من هذا النوع الا ما كانت الفه منقلبة
من يا ولا يميلون ذوات الواو الا شاذا نحو العشا في العين فحمل المجهول
من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذ والاكثر مما يمال من هذا النوع
ان يكون الفه منقلبة عن يا فحمل هذا المجهول عليه وما لم يمله المميلون
من هذا النوع فالفه منقلبة عن واو فحمل هذا المجهول عليه فان جهل امر
الامالة اعني وجودها وعدمها في هذا النوع حمل على ما الفه منقلبة
عن اليا لان الاكثر رعوا فيما لامه الف ان يكون انقلابها عن اليا
لا عن الواو ولان اليا اغلب على اللام من الواو ويقوي ذلك ان ذوات
الواو ترجع في الاربعة الى اليا نحو ملهيان ومدعيان ولا ترجع اليا الى
الواو نحو مرميان انتهى وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد
لولا مبتدا محذوف الخبر اولى من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان
اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولى وقال ابن اياز ذهب
الكسائي الى ان حتى حرف ينصب المضارع دايما واذا وقع بعدها الاسم
مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف تجر الاسم دايما واذا
نصب المضارع بعدها كان بتقدير ان ارجح لانه اذا ترددت الكلمة
بين ان تكون من عوامل الاسما او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسما

اولى وذلك لان عوامل الاسما في الاصول وعوامل الافعال فروع
وايضا فعوامل الاسما هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر وقال ابن
النحاس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل
على اضمار فعل لانك حينيذ تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية
فتتفق الجمل واذا رفعت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف
الجمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها فان قيل توافق الجمل يعارضه انك اذا
نصبت تحتاج الى تقدير واذا رفعت لم تحتج الى تقدير شي فالجواب انه
اذا دار الامر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في
كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الاكثر اولى وقال ابن فلاح في المغني
لام ذي بمعنى صاحب يا على الاصح حملا على الاكثر فيما عينه واو وقال
ابن يعيش الها في هذه بدل من اليا في هذي وانما كسرت ووصلت باليا لانها
في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها الاضمار الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه
قال سيبويه ولا اعلم احدا يضمها لانهم شبهوها بها الضمير وليست
للضمير فحملوها على اكثر الكلام واكثر الكلام كسر الها اذا كان قبلها كسرة
ووصلوا باليا كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من يسكنها في الوصل
ويجري على اصل القياس يقول هذه هند وقال ايضا اليا الثانية في تدقيت
وضوضيت اصل لانها الاولى كررت واصلها قوقوت وضوضوت
وانما قلبوا الثانية يا لوقوعها رابعة على حد اغريت وادعيت فان قيل
فهلا كانت زايدة على حد زيادتها في سلقيت وجعبيت قيل لو قلت ذلك
لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزلت وقلقلت
اكثر والحمل انما هو على الاكثر وقال الميم من منبج اسم البلد زايدة والنون
اصل لان زيادة الميم اولا اكثر من زيادة النون اولا والحمل انما هو على
الاكثر وقال المالقي في رصف المباني الا المفتوحة المشددة حرف
تحضيض وتبدل همزتها ها فيقال هلا ولا ينعكس القضية فيقال ان
الهمزة تبدل من الها لان بدل الها من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الها
لانها لم تبدل الا في ما وامواه والاصل ماه وامواه وفي اهل قالوا
ال والاصل اهل فسهلوا الهمزة والها قد ابدلت من الهمزة في اياك
فقالوا هياك وفي ارحت الماشية قالوا هرحت وفي ارقت الما قالوا
هرقت وفي اشيا غير هذه فالحمل على الاكثر اولى وقال ابو حيان في

اولى

شرح التسهيل الى اما ان تقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل
في حكم ما قبلها او خارج عنه ان اقترن بذلك قرينة كان على حسبها
وان لم تقترن به قرينة فالذي عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم
ما قبله وهو الصحيح لان الاكثر في كلامهم اذا اقترنت قرينة ان لا يدخل
ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عري عن القرينة وجب الحمل على الاكثر

الحمل على المعنى

قال في الخصائص اعلم ان هذا الشرج غور من العربية بعيد ومذهب نازح
فسيح وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتانيث
المذكر وتذكير المونث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد
وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ
او فرعا وغير ذلك فمن تذكير المونث قوله تعالى فلما راى الشمس بازغة
قال هذا ربي اي هذا الشخص فمن جاءه موعظة من ربه لان الموعظة
والواعظ واحد ان رحمة الله قريب اراد بالرحمة هنا المطر ومن
تانيث المذكر قراءة من قرا تلتقطه بعض السيارة وقولهم ذهبت
بعض اصابعه انث ذلك لما كان بعض السيارة سيارة في المعنى وبعض
الاصابع اصبعا وقولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى

وانشدوا

اتهجر بيتا بالحجاز تلفعت ٭ به الخوف والاعداء من كل جانب

ذهب بالخوف الى المخافة **وقال**

يا ايها الراكب المزجي مطيته ٭ سائل بني اسد ما هذه الصوت

انث على معنى الاستغاثة **وحكى** الاصمعي عن ابي عمرو انه سمع رجلا
من اهل اليمن يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له
اتقول جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما اللغوب
قال الاحمق **وقال**

لو كان في قلبي كقدر قلامة ٭ حبا لغيرك قد اتاها ارسلي

كسر رسولا وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير المونث كاتان
واتن وعناق واعنق لما كان الرسول هنا انما يراد به المراة

لانها

لانها في غالب الامر مما يستخدم في هذا الباب وكذلك ما جاء عنهم
من جناح وجنح قالوا ذهب بالتانيث الى الريشة **وقال**

فكان مجني دون من كنت اتقي ٭ ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

انث الشخص لانه اراد به المراة **وقال**

وان كلابا هذه عشر ابطن ٭ وانت بريء من قبائلها العشر

ذهب بالبطن الى القبيلة وابان ذلك بقوله من قبائلها واما
قوله كما شرقت صدر القناة من الدم فان شئت قلت انث لانه
اراد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة قناة **وقال**

لما اتى خبر الزبير تواضعت ٭ سور المدينة والجبال الخشع

وقال طول الليالي اسرعت في نقضي **وقال** تعالى ومن يقنت منكن
لله ورسوله لانه اراد امراة ومن باب الواحد والجماعة قولهم هو
احسن الصبيان واجمله افرد الضمير لان هذا موضع يكثر فيه الواحد
كقولك هو احسن فتى في الناس **قال ذو الرمة**

ومية احسن الثقلين وجها ٭ وسالفة واحسنه قذالا

فافرد الضمير مع قدرته على جمعه وقال ومن الشياطين من يغوصون
له فحمل على المعنى **وقال** تعالى ومن اسلم وجهه لله وهو محسن فله
اجره عند ربه فافرد على لفظ من ثم جمع من بعد والحمل على المعنى
واسع في هذه اللغة جدا ومنه قوله تعالى الم تر الى الذي حاج
ابرهيم في ربه ثم قال او كالذي مر على قرية قيل فيه انه محمول
على المعنى حتى كانه قال ارايت كالذي حاج ابرهيم او كالذي
مر على قرية فجا بالثاني على ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك

قول امرئ القيس

الا زعمت بسباسة اليوم انني ٭ كبرت وان لا يحسن السر امثالي

بنصب يحسن والظاهر ان يرفع لانه معطوف على ان المثقلة
الا انه نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان تكون فيه الخفيفة
حتى كانه قال الا زعمت بسباسة ان يكبر فلان ومنه **قوله**

يا ليت زوجك قد غدا ٭ متقلدا سيفا ورمحا اي وحاملا رمحا

فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه وكذا قوله علفتها تبنا وماء
باردا اي وسقيتها ماء **وقوله**

نراه كان الله يجدع انفه ، وعينيه ان مولاه ثاب له وفر
اي ويفقا عينيه ومنه باب واسع لطيف طريف وهو اتصال
الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه في معنى فعل يتعدى به كقوله
تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم لما كان في معنى
الافضاء عداه بالى ومثله قول الفرزدق قد قتل الله زيادا عني
لانه في معنى صرفه ، وقول الاعشى
سبحان من علقمة الفاخر ، علق حرف الجر بسبحان لانه
وهو علم لما كان معناه براءة منه وقال ابن يعيش فان قيل قد زعم
ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في هذا زيد قائما
من زيد والعامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتدا لا يعمل نصبا فالجواب
ان هذا كلام محمول على معناه دون لفظه والتقدير اشير اليه او
انتبه له فهو معمول من جهة المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم
نشدتك الله الا فعلت كلام محمول على المعنى كانه قال ما انشدك
الا فعلك اي ما اسالك الا فعلك ومثله قولهم شر اهر ذا ناب
وانما ساغ ان يحمل شر اهر ذا ناب على معنى النفي كان معنى النفي في
نشدتك الله الا فعلت اظهر لقوة الدلالة على النفي لدخول الا
لدلالتها عليه ومثله من الحمل على المعنى قوله وانما يدافع عن
احسابهم انا او مثلي والمراد ما يدافع ولذلك فصل الضمير
حيث كان المعنى ما يدافع الا انا وقال ابو حيان في غير ابه
كلام العرب منه ما طابق لفظه المعنى نحو قام زيد وزيد قائم
وهو اكثر كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم
اللفظ على المعنى نحو علمت اقام زيد ام قعد لا يجوز تقديم الجملة
على علمت وان كان ليس ما بعد علمت مستفهما به بل الهمزة فيه للتسوية
ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة للجملة الفعلية
نحو على حين عاتبت المشيب على الصبا اذ قياس الفعل ان لا يضاف
اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة وقال
الزمخشري في الاحاجي قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف
عن وجهه معدول عن طريقته مذهوب به مذهب ما اعربوا

به

به على السنة فصحائهم من ابنائهم ونوادر الفاظهم واحاجيهم وملحهم
واعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصرفهم
اعنة فصاحتهم كيف شاؤوا وبيان ذلك ان الاثبات فيه قائم
مقام النفي والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الا
فعلك ، وقال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير الدياجي هذا
الكلام مما عدل من كلامهم عن طريقته الى طريقة اخرى تصرفا في الفصاحة
وتفننا في العبارة وليس من قبيل الالغاز ، وقال ابو علي هو كقولهم
شر اهر ذا ناب يعني في ان اللفظ على معنى والمراد على معنى اخر لان
المعنى ما اهر ذا ناب الا شر قال وقول الزمخشري انه الفعل
فيه مقام الاسم يعني لا فعلت اقيم مقام الا فعلك قال ومثل
هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك اظهاره ، قوله
ابا خراشة اما انت ذا نفر ، فان قومي لم تأكلهم الضبع
قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لا لانطلاقك
اي لان كنت في نفر وجماعة من اسرتك فان قومي كذلك وهم
كثير لم تأكلهم السنة ولا يجوز عند سيبويه اظهار كنت مع المفتوحة
ولا حذفه مع المكسورة ، وقال الزمخشري من المحمول على المعنى
قولهم حسبك ينم الناس فلذا جزم به كما يجزم بالامر لانه
بمعنى اكفف وقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه لانه بمعنى
ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا ، وقال ابو علي الفارسي في التذكرة اذا
كانوا قد حملوا الكلام في النفي على المعنى دون اللفظ حيث لم يؤد
الى اختلال معنى ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم شر اهر ذا ناب
وشيء جاء بك به وقوله وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي وقولهم
قل احد لا يقول ذلك وقولهم نشدتك الله الا فعلت وكل هذا
محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لم يرد الى فساد والتباس فان
يحمل على المعنى حيث يؤدي الى التباس يكون واجبا فمن ثم نفى
سيبويه قوله مررت بزيد وعمرو اذا مر بهما مرورين ما مررت
بزيد ولا بعمرو فنفى على المعنى دون اللفظ ولذلك قوله ضربت
زيدا او عمرا ما ضربت واحدا منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا
او عمرا امكن ان يظن ان المنفي ما ضربتهما ولما كان قوله ما مررت

بزيد وعمرو او نفي على اللفظ لا يمكن ان يكون نفي مرورا واحدا
فتعاد بتكرير الفعل للتخلص من هذا المعنى لذلك يجمع قوله ما مررت
بزيد او عمرو وما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذي ذكرنا **قاعدة**
اذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ وعلل
ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فخفي وراجع الى
مراد المتكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة به اولى وبان اللفظ متقدم
على المعنى لانك اول ما تسمع اللفظ فتفهم معناه عقبه فاعتبر الاسبق
وبانه لو عكس لحصل تراجع لانك اوضحت المراد اولا ثم رجعت الى غير المراد
لانه المحمول على المعنى فيحصل الابهام بعد التبيين **وقال** ابن جني في الخصائص
اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ لانه اذا انصرف
عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه لانه استئناف وتراجع فجرى ذلك
مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه قد جاء منه شيء **قال** [illegible]
يشتطان **وقال** ابن الحاجب اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى واذا
حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا يبعد الرجوع اليه
بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى القوي الرجوع الى الاضعف
واعترض عليه صاحب البسيط بان الاستقراء دل على اعتبار اللفظ اكثر
من اعتبار المعنى وكثرة موارده دليل على قوته فلا يستنكر ان يكون قليل
الموارد اقوى من كثير الموارد واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى
فقد ورد به التنزيل كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال الله تعالى
خالدين فيها ابدا قد احسن الله له رزقا فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد
به التنزيل فليس بضعيف فثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منهما بعد الآخر
من غير ضعف **وقال** الامام ابو الحسن الابذي في شرح الجزولية العرب تكره
الانصراف عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم كذلك يكرهونه في
الفاظهم

وانشدوا

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد ... اليه بوجه آخر الدهر ترجع

ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد ومثنى ومجموع
كمن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد القطع في النعوت قال
الشلوبين في شرح الجزولية اذا قلت ما اتاني احد الا زيد فالنصب
اجود على انه بدل من احد واما الرفع على انه بدل من الضمير فحمل على المعنى والحمل
على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع الاثر مع وجود العين
حمل الشيء على نقيضه فيه فروع **منها** قال في البسيط ذهب سيبويه
الى ان حرف التعريف اللام وحدها لانه دليل التنكير هو حرف واحد وهو

التنوين فكذلك دليل نقيضه وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد
النقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة كالتنوين **وقال** في الجمل لم
يجمع من الصفات التي مذكرها افعل على فعال الا عجفاء واعجف وعجاف
قال في البسيط والذي حسن جمعها في قوله تعالى سبع عجاف حملها على سمان
لانهم قد يحملون النقيض على النقيض كما يحملون النظير على النظير **وقال**
ابن جني في الخصائص كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في قوله اذا رضيت
علي بنو قشير انه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت بعلى حملا للشيء
على نقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر
كثيرا فقال قالوا كذا كما قالوا كذا واحدهما ضد الآخر **وقال** ابن اياز
في شرح الفصول ربما جعلوا النقيض مشاكلا للنقيض لان كل واحد منهما
ينافي الآخر ولان النقيض ينبه على نقيضه لما معا بذكر احدهما **قال** وقد ذهب ابو سعيد
السيرافي الى ان لام الامر انما جزمت لان الامر للمخاطب موقوف الآخر
نحو اذهب فجعل لفظ المعرب كلفظ المبني لانه مثله في المعنى وحملت عليها
لا في النهي من حيث كانت نقيضها **وقال** ابن عصفور في شرح الجمل ثم
ان كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها حرف الاستفهام وان كانت
خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك انها اذ ذاك للمباهاة والافتخار
كما ان رب كذلك وهي ايضا للتكثير فهي نقيضة رب لان رب للتقليل والنقيض
يجري مجرى ما يناقضه كما ان النظير يجري مجرى ما يجانسه **وقال**
ابن النحاس في التعليقة انما كسرت النون في المثنى لسكونها وسكون الالف
قبلها والكسر نقيض السكون فارادوا ان ياتوا بالشيء الذي هو نقيضه
لان الشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره **وقال** السهيلي في الروض انهم
يحملون الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صديقة **وقال**
ابن الصائغ في تذكرته قيل لم بني غير على الضم مع انه غير مضاف الى الجملة
قال ويمكن ان يكون بني حملا على نقيضه وهو فقط كما قيل في كم **وقال**
ابن النحاس في التعليقة انما بني بجمع ولا اجمع حملا على كل لانه نقيضه
وحكم النقيض ان يجري على نقيضه **وقال** ابن فلاح في المغني الحقت العرب
عدمت وفقدت بافعال القلوب فقالوا عدمتني وفقدتني حملا على وجدت
فيكون من باب حمل الشيء على ضده **وقال** الجاربردي في شرح الشافية
لطبان فعلان لا افعلان لانه نقيض ظمآن لان ظمآن اسم لظاهر الريش

ويُطنانا لباطنه وفعلان ظهران لما نفاق فبطنان كذلك حملا
للنقيض على النقيض **وقال** ابن هشام في تذكرته هذا باب ما حملوا
فيه الشي على نقيضه وذلك في مسائل **الاولى** التانيه حملوها على ان
في الحمل في نحو لا طالحاجيلا حصر **الثانية** رمى عدوها تحلى حملا على سخط
قاله الكسائي **الثالثة** صل عدوه بعض حملا على بعض ود لبيله **قوله**
لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
قال ابن هشام وهذا مما خطر لي **الرابعة** نسي علوها حملا على علم **قال**
ومن انتم انا نسينا من انتم وريحكم من اي ريح الاعاصر
الخامسة خلاصة حملوها على ضدها من باب فعالة لانه وزن يقتضي
المرئ والمنفي **قال** وهذا مما خطر لي عرضته على الشيخ فاعترضه بان الفعالة
هنا على نحو لغة باب زباله وفضاله لا السلم انه الوزن بل الحروف قال
وهو نحو نظر **السادسة** جمحان وعطشان حملوهما على سبحان وريان
وملآن لان باب فعلان للامتلاء **السابعة** دخل حملوها على خرج فجاوا
بمصدرها كمصدره فقالوا دخولا كخروجا هذا ان قلنا ان دخل متعدية
وان قلنا انها قاصرة فلا حمل **الثامنة** شكرهم وها بالناحملا على كفر فقالوا
شكرته وله به قاله ابن خالويه في الطارقيات **التاسعة** قالوا بطر بطاله
حملا على ضده من باب الصنائع كنجارة **العاشرة** قالوا امات موتانا حملا
على حيي حيوانا لان باب فعلان للتقلب والتحرك **الحادية عشر** كم الخبرية
حملوها على رب في لزوم المصدرية لانها نقيضها **الثانية عشر** ممون ما بعد
لم ولما قدم عليهما حملا على نقيضه وهو الايجاب قاله الشلوبين واعترضه
ابن عصفور بانه يلزمه تقدم معمول فيما ضرب زيدا لانه ايضا نقيضه الايجاب
وليس بشي لانه لا يلزم اعتبار النقيض **الثالثة عشر** قالوا اكثر ما تقولن
ذلك حملا على قلما تقولن ذاك وانما قالوا قلما تقولن ذلك لان قلما تكون
للنفي انتهى وقال في موضع اخر من تذكرته كما يحملون النظير على النظير
غالبا كذا يحملون النقيض على النقيض قليلا مثال المنافيه للجنس حملوها
على ان وكم للتكثير اجروها مجرى رب التي للتقليل فصدروها وخصوها
بالنكرات ثم قالوا امراة عدوة فالحقوا فيها تاء التانيث وحكم فعول
اذا كان صفة للمونث وكان في معنى فاعل ان لا يدخله تاء التانيث وقالوا
امراة صبور وناقة رغوث لانهم اجروا عدوة مجرى صديقة وعلى ضدها

فكما

فكما ادخلوا التاء في صديقة ادخلوها في عدوة وقالوا الغدايا والعشايا
فجمع غدوة وغداة على فعالى وحكمه ان يقال فيه غداه وغدوات
وغدوة وغدوات لانهم حملوها على العشايا وهي في مقابلتها لان الغداة
اول النهار كما ان العشية اخره

حمل الاصول على الفروع

قال ابن جني قال ابو عثمان لا تضاف ضارب الى فاعله لانك لا تضيفه اليه
مضمرا فكذلك لا تضيفه اليه مظهرا **قال** وجازت اضافة المصدر الى
الفاعل لما جازت اضافته اليه مظهرا قال ابن جني كان ابا عثمان انما اعتبر
في هذا المضمر فقدمه وحمل عليه المظهر من قبل ان المضمر اقوى حكما في باب
الاضافة من المظهر وذلك ان المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين
من المظهر ولذلك لا يجتمعان في نحو ضاربانك وضاربونه من حيث كان المضمر
بلطفه وقوة اتصاله مشابها للتنوين بلطفه وقوة اتصاله وليس كذلك
المظهر لقوته وقوة صورته الا ترى انك تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان
زيدا فلما كان المضمر مما يقوى معه مراعاة الاضافة حمل المظهر عليه وان
كان هو الاصل عليه **ومن ذلك** قولهم انما استوى النصب والجر في المظهر
في نحو رايت الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضمر نحو رايتك ومررت
بك وانما كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث
كان المضمر عاريا من الاعراب واذا عري منه جاز ان ياتي منصوبه
بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الظاهر ان يكون موسوما
بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمر في التثنية وان كان المظهر
هو الاصل اذ كان الموضع هنا انما هو للفرعية والاصلية وانما هو
امر الاعراب والبناء واذا تاملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت
فرعا على اصل لا اصلا على فرع الا ترى ان المضمر اصل في عدم الاعراب
فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء كما حملت المظهر على المضمر في باب
الاضافة من حيث كان المضمر هو الاصل في مشابهته للتنوين والمظهر
فرع عليه في ذلك لانه انما هو متاصل في الاعراب لا في البناء فاذا ابدلك
هذه المواضع وتعاظمتك فلا تخشع لها ولا تخط بالبديع اولها
وزودها وتال لها ولاطف بالصنعة ما يورده الخصم منها مناظرا
كان او خاطرا انتهى **وقال** في غلبة الفروع على الاصول قد تشبه
النحاة الاصل بالفرع في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل

الا ترى ان سيبويه اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجر في الوجه
من موضعين احدهما الاضافة والاخر تشبيهه بالضارب الرجل الذي انما جاز
فيه الجر تشبيها له بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا شبهت شيا بشي
مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما الا تراهم لما شبهوا الفعل
المضارع بالاسم فاعربوه تمموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل
فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمه
وشبهوا الوصل بالوقف في قولهم ثلثه اربعه وفي قولهم سبسبا وكلكلا واجروا
غير اللازم مجرى اللازم في قولهم لحمر وربي وهو الله وهي التي فعلت وقوله
تعلمت امي سرت ام عادني حلم وقوله ومن يتق فان الله معه ...
حتى صار يتق كعلم واجروا اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى اليس ذلك
بقادر على ان يحيي الموتى فاجرى النصب مجرى الرفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى
الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب على الجر في التثنية
والجمع وحمل الجر على النصب فيما لا ينصرف وشبهت الياء بالالف في قوله
كان ايديهن بالقاع القرق وحملت الالف على الياء في قوله اذا العجوز غضبت
فطلق ولا ترضاها ولا تملق ووضع الضمير المنفصل موضع المتصل
في قوله قد ضمنت اياهم الارض والمتصل موضع المنفصل في قوله
ان لا يجاورنا الاك ديار وقلبت الواو ياء استحسانا لا عن قوة علة
في نحو غديان وعشيان وابيض لياح وقلبت الياء واوا استحسانا لا عن
قوة علة في التقوى والبقوى والدعوى والفتوى وقولهم عوى الكلب
عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض وشد واتبعوا
الاول الثاني في نحو اقتل ادخل اخرج فلما راى سيبويه العرب اذا شبهت
شيا بشي فحملته على حكمه عادت ايضا فحملت الاخر على حكم صاحبه تثبيتا
لهما وتتميما لمعنى الشبه بينهما ايضا الجر الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه
انه يكون محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما اجازوا ايضا
النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملا لا منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره
ايضا قولهم يا اميمة الا تراهم لما حذفوا الهاء فقالوا يا اميم ثم اعادوا
الهاء اقروا الفتحة بحالها اعتيادا للفتحة في الميم وان كان الحذف فرعا وكذلك
قولهم اجتمعت اهل اليمامة اصله اجتمع اهل اليمامة ثم حذف المضاف
نايب الفعل فصار اجتمعت اليمامة ثم اعيد المحذوف فاقر التانيث الذي

هو الفرع بحاله فقيل اجتمعت اهل اليمامة قال ومن غلبة الفروع
للاصول اعرابهم في الاحاد بالحركات وفي التثنية والجمع بالحروف
فاما ما جاء في الواحد من ذلك نحو اخوك واباك وهنيك فان ابا بكر
ذهب فيه الى ان العرب قدمت منه هنا التعذير توطية لما اجمعوا من
الاعراب في الجمع بالحروف وهذا ايضا ضرب من حمل الاصل على الفرع
الا تراهم اعربوا بعض الاحاد بالحروف حملا له على ذلك في التثنية والجمع فاما
قولهم انت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحرف وان كان في رتبة الاحاد
وهي الاول من حيث كان قد صار بالتانيث الى حكم الفرعية ومعلوم ان
الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد اضعف لفظا من اعراب
ما فوقه فصار لذلك الاقوى كانه الاصل والاضعف كانه الفرع ومن ذلك
حذفهم الاصل لشبهه بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها
زوايد في نحو لم يذهب تجاوزوا في ذلك الى ان حذفوا للجزم ايضا الحروف
الاصول فقالوا لم يخش ولم يغز ولم يرم ومن ذلك ايضا انهم حذفوا
الف تقوى ومدعى في النسب فاجازوا التقوي ومدعي فحملوا الالف ههنا
وهي لام على الالف الزايدة في نحو حبلى وسكرى ومن ذلك حذفهم تحية
وان كانت اصلا حملا لها على شقيه وان كانت زايدة فقالوا تحوي كما قالوا
شقوي وحذفوا النون الاصلية في قوله ولاك اسقني ان كان ماوك
ذا فضل وقوله كانهما ملان لم يتغيرا وقوله فغير الذي قد يقال ملكذب كما
حذفوا الزايد في قوله وحاتم الطاي وهاب المئي وقوله ولا ذاكر الله الا
قليلا ومن ذلك قولهم التثنية وهي اقرب الى الواحد من الجمع وهي الى
ترى عنه الا تراهم قلبوا همزة التانيث فيها واوا فقالوا حمراوان كما
قلبوها فيه واو حمراوات ومن ذلك حملهم الاسم رتبة الفعل الذي شبهوه
عاوراه وهو الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف ليس الى
انها الحقت بما فيه كما الحقت بها في العمل وكذلك قال ايضا في عسى انها
منعت التصرف بحملهم اياها على لعل هذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه
اللغة وتلاومها واتصال اجزايها وتلاحقها وتناسب اوضاعها وقال
ابن النحاس في التعليقة انما اعمل المصدر لانه اصل الفعل وفيه حروف الفعل
ولشبهه فعلا

باب في خلع الادلة

هذا ترجم
على هذا الاصل ابن جني في الخصائص ومن ذلك ما حكاه يونس من قول العرب

ضربت من منًا أي انسانا ورجل رجلا الا تراه كيف جرد من
من الاستفهام ولذلك اعرب ونحوه قولهم في الخبر مررت برجل أي رجلٍ
تجرد أيا من الاستفهام أيضا وعليه بيت الكتاب والدهر أيما حال دهارير
أي والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهارير أي متبدل ومتقلب بأهله

وأنشدنا أبو علي

ألا هيما مما لقيت وهيما ... وويحا لمن لم يلق منهن ويحا
وأسماء ما أسماء ليلة أدلجت ... إلي وأصحابي بأي وأينما

فجرد أي من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث
وذلك أنه وصفها علما على الجهة التي حلتها وأما قوله فأسماء فكذلك أيضا
غير أن لك في أسماء وجهين أحدهما أن تكون الفتحة التي هي في موضع جر
لما لا ينصرف لأنه جعله علما للبقعة أيضا فاجتمع فيه التعريف والتأنيث
وجعل ما زائدة بعدها للتأكيد والآخر أن تكون كفتحة النون من أينما فتحة
التركيب ويضم أين إلى ما فيبني الأول على الفتح كما في حضرموت وبيت
وحينئذ يقدر في ألفها فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على أنه
قد يضم ما هذه إلى ما قبلها ما أنشدناه أبو علي عن أبي عثمان

أثورًا ما أصيدكم أم ثورين ... أم تيكم الجماء ذات القرنين

فقوله أثورًا ما فتحة الراء منه فتحة تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء حضر
ولو كانت كفتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة لأنه مصروف وبنيت ما
مع الاسم مبناه على حرفيتها كما بنيت لا مع النكرة في نحو لا والكلام في ربما
هو الكلام في أثورًا ما وأخبرنا أبو علي أن أبا عثمان ذهب في قول الله تعالى
إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون إلى أنه جعل مثل وما اسما واحدا فبني الأول
على الفتح وهما عنده جميعا في موضع رفع صفة لحق ومما خلعت عنه دلالة
الاستفهام قول الشاعر أنشدناه أبو علي

أجزوا عامرا سوأى بفعلهم ... أم كيف يجزونني السوأى من الحسن
أم كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رئمان أنف إذا ما ضن باللبن

فأم في أصل الوضع للاستفهام كما أن كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين
لمعنى واحد فلا بد أن يكون أحدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام ولا بد
أن يكون ذلك الحرف دون كيف حتى كأنه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة
بل للترك والتحول ولا يجوز أن يكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام

لأنها لو خلعت عنها لوجب إعرابها كما أعربت من في قولهم ضرب من منًا لما
خلعت عنها دلالة الاستفهام ومن ذلك كاف الخطاب للمذكر والمؤنث نحو
رأيتك هي تعتقد شيئين الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في
قولهم ذلك وأولئك وهنالك وهناك وأبصرك زيدا وأنت تريد أبصر زيدا وليسك
أخاك في معنى ليس أخاك وقولهم أرأيتك زيدا ما صنع وحكى أبو زيد
كلاك والله وبلاك أي بلى وكلا فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة
عنه دلالة الاسمية ولا موضع لها من الإعراب ونظير ذلك التاء من أنت فإنها
خلعت عنها دلالة الاسمية وخلصت حرفا للخطاب والاسم أن وحده قال
ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف في قول الإنسان مثلا للملك
ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو عروها من معنى الاسمية قال ولو لا ذلك
كان ينبغي أن لا يستنكر خطابه بأنت لما ذكر قبل التاء وإن كانت حرف خطاب
لا اسما كان بينهما شبه الاسم وهو التاء من أنت فالاسم على كل حال حاضر وليس
كذلك قولنا ذلك لأنه ليس للمخاطب بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له
مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو أن والمقصود إعظام الملوك بلا ابتذال
أسمائهم فاعرف الفرق بين الموضعين ومن ذلك الألف في نحو أكلوني البراغيث
وتناسوا الإخوان والألف في قاما أخواك والنون في يقومون الزيدون وأسلط
أقاربه كلها مجردة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية
والتأنيث ومن ذلك قولنا ألا قد كان كذا وقول الله سبحانه ألا إنهم يثنون
صدورهم فألا هنا فيها شيئان التنبيه وافتتاح الكلام فإذا جامعتها يا
خلعت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان فيها إلى يا دونها وذلك نحو
قوله تعالى ألا يا اسجدوا لله وقول الشاعر

ألا يا سنا برق على قلل الحمى ... لهنك من برق علي كريم

ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فإذا وضعت
موضع مع خلصت للاجتماع وخلعت عنها دلالة العطف نحو قولهم استوى الماء
والخشبة وجاء البرد والطيالسة ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف
والإتباع فإذا استعملت في جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وخلصت
للإتباع نحو إن تقم فأنا أقوم ومن ذلك همزة الخطاب في هأ يا رجل وهاء
يا امرأة كقولك هاك وهاك فإذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب
لأنه يصير بعدها إلى الكاف وتفتح هي أبدا وهو قولك هاءك وهاءك وهاءكما

وهاكم ومن ذلك يا في النداء تكون بينها وبين نحو يا زيد ويا عبد الله وقد
تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى الا يا اسجدوا كانه قال الا
يا هؤلاء اسجدوا وقول ابي العباس ان يا هو لا اسجدوا امر مردود عندنا وكذلك
قول العجاج • الا يا دار سلمى اسلمي ثم اسلمي • انما هو كقولك ها اسلمي وكذلك
قولهم هلم في التنبيه على الامر هذا خلاصة ما ذكره ابن جني في هذا الاصل وقال
شيخنا ابو علي في التذكرة

حرف الراء

الرابط يحتاج اليه في احد عشر موضعا الاول جملة الخبر وروابطه عشرة
اشياء تاتي الثاني جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير الثالث جملة الصلة
ولا يربطها غالبا الا الضمير الرابع جملة الحال ورابطها اما الواو واو الضمير
او كلاهما الخامس المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيدا اضربه
او ضربت اخاه السادس والسابع بدل البعض وبدل الاشتمال ولا يربطهما
الا الضمير نحو عموا وصموا كثير منهم عن الشهر الحرام قتال فيه وانما لم
يحتج بدل الكل الى رابط لانه بدل البعض منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس
المبتدا لا تحتاج الى رابط لذلك الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه
ايضا الا الضمير التاسع جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه
ايضا الا الضمير نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه العاشر العاملان في باب
التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل
اولهما في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن
يبعث الله احدا الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير
الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه والزيدان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما
تقدم يجوز ان يكون الضمير فيه مقدرا فائدة اذا قلت مررت برجل حسن
الوجه ففي الرابط اقوال احدها ان ال نائبة عن الاضافة اي وجهه
فربطت كما ربطت الاضافة الثاني قول البصريين انه محذوف اي الوجه
منه الثالث قول الفارسي وتبعه ابن الخباز انه ضمير في الصفة والوجه بدل
منه ذكره ابن هشام في تذكرته قاعدة قال الشلوبين في شرح الجزولية
الرجوع الى الاصل اسهل
اصل الحذف للرابط انما هو للصلة لا للصفة
من الانتقال عنه قال ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح اذا اسند
الفعل المضارع الى نون الاناث بني لشبهه حينئذ بالماضي وكان اصل

٧٢

المضارع ان يكون مبنيا وانما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم
والاختصاص فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من جنسه اقيس واولى
لان الرجوع الى الاصل ايسر من الانتقال عنه وتشبيه الشيء بجنسه اقرب
من تشبيهه بغير جنسه قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل
الامر من جهة ان ما لحق هذا ملحق هذا وان الذي لحقت له الامر هو المعنى الذي
لحقت له المضارع فبنته العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البناء
في الافعال ايسر من الانتقال عن الاصل وتشبيه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه
بغير جنسه رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة قال ابو علي الفارسي
في البغداديات في قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته ان الفعل المحذوف والفعل
المذكور يجزومان في التقدير وان الجزم الثاني ليس على البدلية اذا لم يثبت
حذف المبدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ
اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا ضرورة لاتساعهم فيها بدليل ايلائهم
اياها ولان تقدمها مقول الدلالة عليها ولهذا اجاز سيبويه بعمرو وامرر وبنحو
من تصرف انزل حتى تقول عليه وقال فيمن قال ان مررت برجل صالح ان لا صالح
فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد الواو ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن
للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في ضربوني وضربت
قومك واستغني بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو زيدا
ظننته قائما بثاني مفعولي ظننت المذكورة عن ثاني مفعولي المقدرة
رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا قال ابن هشام في المغني اما حرف شرط
بدليل لزوم الفاء بعدها نحو فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما
الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف
الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك
وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان قلت قد استغني عنها في
قوله فاما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة فان قلت قد حذفت
في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم قلت الاصل
فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف
ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي
الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح ربما كان في الشيء لغتان
فاتفقوا على احداهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت تقول العمر والعمر

ذكره الفارسي في التذكرة ۔ **حرف الزاي** ۔
فيها فوايد الاولى قال ابن دريد في اول الجمهرة لا تستغنى الناظر في اللغة
عن معرفة الزوايد لانها كثيرة الدخول في الابنية قل ما يمتنع منها الرباعي
والخماسي والملحق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوايد في الابنية كان ذلك
حريا ان لا يشذ عليه لتطرقها **الثانية** قال ابن دريد عند بعض النحويين عشرة
احرف وقال بعضهم تسعة جمع هذه الاحرف كلمتان وهو قوله اليوم تنساه
وهذا عمله ابو عثمان المازني **وقال** ابن يعيش في شرح المفصل يحكي ان
ابا العباس سال ابا عثمان عن حروف الزيادة ۔ **فانشده** ۔
هويت السمان فشيبتنى ۔ وما كنت قدما هويت السمان ۔
فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان **قال** ابن يعيش
وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة
لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف قال ومعنى الزيادة
الحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها اما لافادة معنى كالف ضارب وواو
مضروب واما لضرب من التوسع في اللغة نحو الف حمار وواو عمود وياء
سعيد واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى
نحو جوذر يحكى فيه الجوهري الفتح والضم فالهمزة فيه زايدة لانها زايدة
في لغة من ضم اذ ليس في الاصول مثل جعفر بفتح الفا وضم الجيم واذا
ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زايدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون
زايدة اصلا في لغة اخرى هذا محال وكذلك سنقل بفتح الفا وضمها فمن فتح
كانت زايدة لا محالة لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زايدة لانها لا تكون
اصلا في لغة زايدة في اخرى انتهى **الثالثة** في زيادة حروف المعاني
قال الزمخشري في المفصل حروف الصلة ان وان وما ولا ومن والبا
قال ابن يعيش في شرح المفصل الزيادة والالغا من عبارات البصريين
والصلة والحشو من عبارات الكوفيين ويعني بالزايد ان يكون دخوله
كخروجه من غير احداث معنى وجملة الحروف التي تزاد هي هذه الخمسة
قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الاحرف زوايد لغير معنى اذ ذلك
يكون كالعبث وليس يخلوا انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه في
اللغة او لما ذكروه من المعنى فان كان الاول فقد جاء منه في التنزيل
والشعر ما لا يحصى وان كان الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زيد

ليس المراد انه دخل الخبر معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد والتاكيد
معنى صحيح **وقال** السخاوي من النحاة من قال في هذه الحروف اذا جاءت
صلة لانها قد توصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زايدة ومنهم
من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وراى بعضهم الاعتذار لم يجز فيها
ان يقال صلة ولا لغو لئلا يظن انها دخلت لا لمعنى البتة **وقال**
ابن الحاجب في شرح المفصل حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها
يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها **وقال** الاندلسي في شرح
المفصل اكثر ما تستعمل الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل
به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى قال والحرف بزيادة
هذه الحروف عند سيبويه التاكيد قال وعند ذكره فيما نقضهم فهي لغو
في انها لم تحدث اذ جاءت شيئا لم يكن قبل ان يجي من العمل وهو توكيد للكلام
قال السيرافي بين سيبويه عن معنى اللغو في الحرف الذي يسمونه لغوا
وبين انه للتوكيد معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة
اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الامور اللفظية
فاذا زيد شي من هذه الزيادة ياتي له وصلح ومذهب الفرا ان هذه
الحروف يعتبر فيها معانيها التي وضعت لها وانما كررت تاكيدا وهي عنده
من التاكيد اللفظي وعند سيبويه تاكيد للمعنى ويبطل مذهب الفرا انه
لا يطرد في كل الحروف الا ترى ان من في قولك ما جاني من احد ليست حرف
نفي وقد اكدت النفي وجعلته عاما فان قلت العرب تحذف من نفس الكلمة
طلبا للاختصار فلا تزيد شيا لا يدل على معنى وهل هذا الا انتقاض في
فعل الحكيم **قلت** انما يكون ما ذكرت لو كان زايدا لا لمعنى اصلا وراسا
اما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهي التوصل الى الفصاحة
والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها تزاد لا لمعنى
فان قلت فكان ينبغي ان تزاد ان المشددة في هذا الباب **قلت**
حروف الصلة تتعين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة
الى اهل الكلام بخلاف ان وان فانه لم يتبين زيادتها بالاضافة الى ما
لهما من المعنى انتهى **وقال** السبكي معنى كون هذه الحروف زوايد انك لو
حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلي وانما قلنا لم يتغير عن معناه
الاصلي لان زيادة هذه الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة

عند سيبويه لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح لانه تكثير
اللفظ يفيد تقوية المعنى. وقيل انما زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما
يتعذر النظم بدون الزيادة ولذلك السجع فافادت الزيادة التوسعة
في اللفظ مع ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى وقال الرضي فائدة
الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية
تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ليس وما فان قيل
فيجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية. قيل انما سميت
زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى
الثابت وتقويته فكأنها لم تفد شيئا لما لم تغاير فائدتها العارضة
الفائدة الحاصلة قبلها ويلزمهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء
والفاظ التأكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا به وبعض
الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدتين وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة من الله
واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح
او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر
او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها
من الفوائد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا لا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء لا سيما كلام الباري تعالى وانبيائه عليهم السلام وقد
تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احداهما عن الاخرى وانما
سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة والى
اقامة وزن او سجع او غير ذلك الرابعة قال ابن عصفور في شرح
التقريب زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال بها
الا ان يرد بذلك سماع او قياس مطرد كما يقال بالباء في خبر ما وليس
ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء في خبر المبتدأ لانه لم يجئ منه الا ما حكي
من كلامهم اخوك فوجد بل اخوك فجهد ونحو الشاعر

يموت اناس او يشيب فتاهم ... ويحدث ناس والصغير فيكبر

الخامسة قال ابن اياز من الزائد ما يلزم وذلك نحو الفاء في
خرجت فاذا زيد ذهب ابو عثمان الى انها زائدة مع لزومها
واختاره ابن جني في سر الفصاحة وكذلك قولهم افعله ابراما اي
اول شيء فما زائدة لا يجوز حذفها وكذلك الالف واللام في الآن

زائدة

زائدة في القول المشهور مع لزومها وكذلك الالف واللام
في الذي والتي وما في مهما وان في خبر عسى قال بعضهم انها زائدة
وهي لازمة وحينئذ لا تقدر بالمصدر ويزول اشكال كيف يقع الخبر
مصدرا عن الجثة في قولك عسى زيد ان يقوم حتى احتاج ابو علي الى
تأويله في القصريات بحذف المضاف اي عسى زيد ذا القيام انتهى السادسة
قال ابن يعيش انما جاز ان يكون حروف النفي علة للتأكيد لانه بمنزلة
نفي النقيض في نحو قولك ما جاءني الا زيد فهو اثبات قد نفي فيه النقيض
وحقق المجيء لزيد وكذلك قول العجاج في بئر لا حور سرى وما شعر
المراد في بئر حور ولا مزيدة وقالوا ما جاءني زيد ولا عمرو فالواو
هي التي جمعت بين الثاني والاول في نفي المجيء ولا حققت النفي واكدته
الا ترى انك لو اسقطت لا لاتفقت ما جاءني زيد وعمرو ولم يختلف المعنى وذهب
الرماني في شرح الاصول انك اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان يكون
انما نفيت ان يكونا اجتمعا في المجيء كما قد يفرق بين المخففة والصلة فالمخففة
تفتقر الى تقدم نفي والصلة لا تفتقر الى ذلك فمثال الاول قوله تعالى لم
يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلا فلا هنا المخففة وقال ولا تستوي
الحسنة ولا السيئة فلا فيه المؤكدة والمعنى ولا تستوي الحسنة والسيئة
لان تستوي من الافعال التي لا يكتفى بعامل واحد كقولنا اختصم واصطلح وفي
الجملة لا تزاد الا في موضع لا يلتبس فيه انتهى السابعة قال ابن السراج لا زائد
في كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته يفيد التأكيد ونقل عنه ابن يعيش انه
قال حق الملغى عندي ان لا يكون عاملا ولا معمولا به حتى يلغى من الجميع ويكون
دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التوكيد واستغرب زيادة حروف الجر لانها
عاملة قال وهو دخلت لمعان غير التوكيد فائدة قولهم عجبت من لا شيء قال
الطيبي في حاشية الكشاف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والخفض وفيه وجهان
احدهما ان تكون لا زائدة لفظا لا معنى اي لا تكون عاملة في اللفظ وتكون
مرادة من جهة فتكون صورته صورة الزائد ومعنى النفي فيه كقول النابغة

امسى ببلدة لا عم ولا خال

وقال الشماخ

اذا ما ادلجته وضعت يداها ... لها ادلاج ليلة لا هجوع

لا هجوع صفة لليلة اي ليلة النوم فيها مفقود لان الهجوع النوم والثاني
ان تكون لا غير زائدة لا لفظا ولا معنى كقولهم غضبت من لا شيء وجئت بلا مال

قال ابو علي فلامح الاسم المكرر في موضع جر كقوله خمسة عشر وقد
بنى الاسم بلا ع

حرف السين ه

سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه عقد لذلك ابن جني بابا
في الخصائص فمن ذلك الادغام يقوي المعتل وهو ايضا يضعفه
يضعف الصحيح ومنه ان الحركة نفسها تقوي الحرف وهي بنفسها تضعفه
سبك الاسم من الفعل بغير حرف سابك فيه نظائر منها اضافة الزمان
الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو هذا يوم ينفع ومنها وقوع الفعل
في باب التسوية والمراد بالمصدر نحو سواء علي اقمت ام قعدت ومنها
وقوع المضارع بعد الفاء والواو في الاجوبة الثمانية نحو ما تأتينا فتحدثنا
اي ما يكون منك اتيان فحديث ومنها الفعل الذي قبل الفاء في تأويل
المصدر ولهذا صح النصب على اضمار ان ليكون من عطف مصدر مقدر
على مصدر متوهم ومن ثم امتنع النصب في نحو لا تزيد يكرم فيكرمه
اخانا تريد ما زيد يكرم اخانا فتكرمه لانه كما يقدر معطوف على مصدر
متوهم من قولك يكرم فكما لا يجوز ان يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك
لا يجوز ان يفصل بين يكرم ومعموله لان يكرم في تقدير المصدر ه

حرف الشين ه

الشذوذ يقابله الاطراد قال ابن جني في الخصائص اصل مواضع طرد
في كلامهم التتابع والاستمرار ومنه طردت الطريدة اذا اتبعتها واستمرت
بين يديك ومنه مطاردة الفرسان والمرد للجدول اذا تتابع ماؤه
بالريح واما مواضع شذ فالتفرق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين في
اللغة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سمته وطريقه في غيرهما فجعل
اهل علم العربية ما استمر في الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة
مطردا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذا
قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب مطرد في القياس
والاستعمال جميعا وهذا هو الغاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت
عمرا ومررت بسعيد ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو
الماضي من يذر ويدع وكذلك قولهم مكان مبقل هذا هو القياس والاكثر
في السماع باقل والاول مسموع ايضا ومما يقوى في القياس ويضعف في
الاستعمال مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قياما هذا هو

القياس غير ان السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال
الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد ان يقوم وقد جاء عنهم شيء من الاول في قوله
لا تكثرن اني عسيت صائما وقوله عسى الغوير ابؤسا والثالث
المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ واحوص الرمث
واستصوبت الامر واستنوق الجمل واستفيل الجمل واستتيست الشاة
واغيلت المرأة وقول زهير هنالك ان يستخولوا المال يخولوا
الرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كتتميم مفعول مما عينه واو
او ياء نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل معوود
من مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه واعلم ان
الشيء اذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع
الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره الا ترى انك اذا
سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما
الى غيرهما فلا تقول في استقام استقوم ولا في استباع استبيع ولا في
اعاد اعود فان كان الشيء شاذا في السماع مطردا في القياس تحاميت ما تحامت
العرب منه وجريت في نظيره على الواجب في امثاله من ذلك امتناعك من
وذر وودع لانهم لم يقولوهما ولا غرو عليك ان تستعمل نظيرهما نحو وزن
ووعد ولو لم تسمعهما ه فاما قول ابي الاسود

ليت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعه

فشاذ واما قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك
استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد ان يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال
وان لم يكن قبيحا ولا مأبيا في القياس ومن ذلك قول العرب اقائم اخواك
ام قاعدان هكذا كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ان تقول اقائم
اخواك ام قاعدهما الا ان العرب لا تقوله الا قاعدان فتصل الضمير والقياس
يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى قال ومما ورد شاذا عن القياس مطردا
في الاستعمال قولهم الحوكة والخونة فهذا من الشذوذ عن القياس على ما
ترى وهو في الاستعمال منقاد غير متأب ولا تقول على هذا في جمع قائم
قومة ولا في صائم صومة وقد قالوا على القياس خانة ولا تكاد تجد شيئا
من تصحيح هذا في الياء لو بات عنهم في نحو بائع وسائر بيعة ولا سيرة
وانما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لا ياء نحو الحوكة والخونة والحول

والدول وعلمة عندي قرب الالف من اليا وبعدها عن الواو فاذا صححت نحو الحوونه كان اسهل من تصحيح نحو لبيحة وذلك ان الالف لما قربت من اليا اسرع انقلاب اليا اليها وذلك اسرع من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها وفي شرح المفصل لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على المضارع في قوله وليستخرج اليربوع من نافقائه ومن جحره ذو الشيحة اليتقصع قال والذي شجعه على ذلك انه راى الالف واللام بمعنى الذي في الصفات بمعنى الذي فاستعملها في الفعل على ذلك المعنى

وقوله

وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود عني

شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الالف واللام واما الاستعمال فلانه لم يات منه الا حرف او حرفان وقولهم باصاح واطرقكرا ترخيم صاحب وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم بابه الاعلام واما الاستعمال فلقلة المستعمل له وقولهم من ابنك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم قال من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي حسنة لقلة المستعمل قال وحكى بعضهم ان من العرب من يجعلها في اسم المذكر ويجريه ويصرفه ويجريه مجرى الاسما المتمكنة فيعربه اذهب امس بما فيه على التنكير وهو غريب في الاستعمال دون القياس فايدة قال الجاربردي في شرح الشافية اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كخزعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس الشيء اذا اشبه الشيء اعطي حكما من احكامه على حسب قوة الشبه ذكره ابن يعيش في شرح المفصل قال وليس كل شبه بين شيئين يوجب لاحدهما حكما هو في الاصل للاخر ولكن الشبه اذا قوي اوجب الحكم واذا ضعف لم يوجبه فكلما كان الشبه اخص كان اقوى وكلما كان اعم كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وفعل وليس كذلك الشبه من جهة انه ثان باجماع السبعين فيهم لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرها فهو خاص مقرب للاسم من الفعل ومن فروع ذلك الحال لما اشبهت الظرف عمل فيها حروف كليت وكان ومنها

الف الالحاق لما اشبهت الف التانيث من حيث انها زايدة والحقنا لا يدخل عليها تا التانيث كانت من اسباب منع الصرف ومنها سراويل لما اشبه عينه منتهى الجموع منع الصرف ومنها التشبيه بالمضاف ينتصب في النداء كالمضاف نحو يا ضاربا زيدا ويا مضروبا غلامه قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلثة اوجه احدها ان الاول عامل في الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه فان قيل المضاف عامل في المضاف اليه الجر وهذا عامل نصبا او رفعا قيل الشي اذا اشبه الشي من جهة فلا بد ان يفارقه من جهات اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قادحة في الشبه الوجه الثاني ان الاسم الاول يختص بالثاني كما ان المضاف يختص بالمضاف اليه الا ترى ان قولنا يا ضاربا رجلا اخص من قولنا يا ضاربا الثالث ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وقال السخاوي في شرح المفصل اذا اشبه الشي الشي في امرين فما زاد اعطي حكمه ما لم يفسد المعنى ولهذا اعملت ما عمل ليس لما اشبهتها في النفي مطلقا وفي نفي الحال خاصة وقال ابن هشام في المغني قد يعطى الشي حكم ما اشبهه في معناه او لفظه او فيهما اما الاول فله صور كثيرة احدها دخول البا في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر وكفى بالله شهيدا لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا وفي قولهم لا اقرا ان بالسور لما دخله معنى لا اتقرب بقراة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان تقول وصل الي كتابك فقرات به على حد قوله لا اقرا ان بالسور لانه عار عن معنى التقرب الثانية جواز حذف المبتدا في نحو ان زيدا قايم وعمرو اكتفا بخبر ان لما كان ان زيدا قايم في معنى زيد قايم ولهذا لم يجز ليت زيدا قايم وعمرو الثالثة جواز انا زيدا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب الرابعة جواز غير قايم الزيدان لما كان في معنى ما قايم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع يغني عن الخبر الخامسة اعطاوهم ضارب زيد الان او غدا حكم ضارب زيدا في التنكير لانه في معناه

خبر ٢ ح

وخفضوا برب

فلهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال
وادخلوا عليه ال ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المعنى انه حينئذ
في معنى الناصب **السادسة** وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو وانها
لكبيرة الا على الخاشعين ويأبى الله الا ان يتم نوره **السابعة** العطف
بولا بعد الايجاب في نحو قوله ابى الله ان اسمو بام ولا اب لما كان معناه قال الله
لي لا تسم بام ولا اب **الثامنة** زيادة لا في قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد
قال ابن السيد المانع من الشيء آمر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما
الذي قال لك لا تسجد **التاسعة** تعدي رضي بعلى في قوله اذا رضيت علي
بنو قشير لما كان رضي عنه بمعنى اقبل عليه بوجه وده **وقال** الكسائي
انما جاز هذا حملا على نقيضه وهو سخط **العاشرة** رفع المستثنى على ابداله
من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل لما كان معناه فلم
يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس مني **الحادية عشر** تذكير الاشارة
في قوله تعالى فذانك برهانان مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما
مؤنثان ولكن المبتدا عين الخبر في المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم
لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل **الثانية عشر**
قولهم علمت زيد من هو برفع زيد جوازا لانه نفس من في المعنى الثالثة عشر
قولهم ان احدا لا يقول ذلك فاوقع احدا في الاثبات لانه نفس الضمير
المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احدا كذلك **والثاني** وهو
ما اعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه له صور كثيرة احدها
زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لانهما بلفظ
ما النافية **كقوله** ورج الفتى للخير ما ان رايته **وقوله** يرجي المرء ما
ان لا يراه فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله
الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ما الموصولة
الواقعة مبتدا **كقوله** لما اغفلت شكرك فاصطنعني فهذا محمول في اللفظ
على نحو قولك لما تصنعه حسن **الثالثة** توكيد المضارع بالنون بعد لا
النافية حملا لها في اللفظ على الناهية نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين
ظلموا منكم خاصة **الرابعة** حذف الفاعل في نحو اسمع بهم وابصر لما كان
احسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد **الخامسة** دخول لام الابتداء
بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قال بعضهم في قوله

ان هذان لساحران **السادسة** قولهم اللهم اغفر لنا ايتها العصابة
بضم اية ورفع صفتها كما يقال يا ايتها العصابة وكان حقه النصب كقولهم
نحن العرب اقرى الناس للضيف ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في
النداء اعطي حكمه وان انتفى موجب البنا **السابعة** بناء باب حذام لشبهها له
بنزال **الثامنة** بناء حاشى في قولك حاشا الله لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية
التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلوة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر
ما كان قط وآمنه فاوقع قط بعد ما المصدرية كما تقع بعد ما النافية
العاشر اعطا الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شيء
ولك قصورا احمعاروس ما **كقوله**
ان البر شيء هين المنطق اللين والطعيم والثالث وهو
ما اعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وافعل في
التعجب فانهم منعوا افعل التفضيل ان يرفع الظاهر لشبهه بافعل في
التعجب وزنا واصلا وافادة للمبالغة واجازوا تصغير افعل في التعجب
لشبهه بافعل التفضيل فيما ذكرنا **وقال** الاندلسي في شرح الجزولية حذفت
ان مع عسى تشبيها بكاد وزعم ابن السيد الحسن ان تعال تشبيه عسى
بلعل لان كلا منهما رجاء كما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان نحو
لعلك يوما ان تلم ملمة **وقال** ابن الصايغ هذا الذي قاله ممكن وتشبيه
العرب الفعل اولى من تشبيهه بالحرف **الشيئان** اذا تضادا تضاد
الحكم الصادر عنهما ذكره الفاضل ابن الدهان في الغرة قال ولهذا
نظائر في المعقولات وسائر المعلومات مشاهدا ومقيسا الا ترى ان
الاعراب لما كان ضدا للبنا وكان الاعراب اصله الحركة والسكون كان
البنا اصله السكون وكذلك الابتدا لما كان اصله الحركة ضرورة
كان الوقف اصله السكون **الشروط المتضادة في الابواب المختلفة**
قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض
ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل
المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فمن ذلك اشتراطهم الجمود
لعطف البيان والاشتقاق للنعت والتعريف لعطف البيان ولنعت
المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة وتعريف الكلمة

خصوصه لمنع العرف وتحريكها للام الجنسية لتحت الاشارة
واى فى النداء وفاعل نعم وبئس والابهام فى ظروف المكان والاختصاص
فى المبتدا وصاحب الحال فى الاضمار فى مجرور لولا ووحده ولبى وسعدى
وحنانى وفى مرفوع خبر كاد واخواتها الا عسى تقول كاد زيد يموت ولا يجوز
يموت ابوه وفى مرفوع اسم التفضيل فى غير مسئلة الكحل والاطلاق فى تاكيد
الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبدل والافراد فى
الفاعل ونائبه والجملة فى خبر ان اذا خففت وخبر القول المحكى نحو قولى
لا اله الا الله وخبر ضمير الشان والجملة الفعلية فى الشروط غير لو ولا
وفى جواب لو ولولا والجملتين بعد لما والجمل التالية احرف التحضيض
وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر ان المفتوحة بعد لو عند الزمخشرى
وتابعيه نحو ولو انهم امنوا والاسمية بعد اذا الفجائية وليتما على
الصحيح فيهما والاخبار فى الصلة والصفة والحال والخبر وجواب القسم
غير الاستعطافى والانشاء فى جواب القسم الاستعطافى والوصف فى مجرور
رب اذا كان ظاهرا وانى فى النداء الجماء فى قولهم جاء الجماء الغفير وما
وطى به من خبر او صفة او حال وعدم الوصف فى فاعل نعم وبئس والاسماء
المتوغلة فى شبه الحرف الا من وما النكرتين والضمير والتقدم
فى الاستفهام والشرط وكم الخبرية والتاخير فى الفاعل ونائبه
ومفعولى التعجب والمفعول الذى هو الموصول والمفعول الذى هو
ان وصلتها والمبتدا الذى هو ان وصلتها والحذف فى احد معمولى لات
وعدم الحذف فى الفاعل ونائبه والجار الباقى عمله والرابط فى الموقع
الا حد عشر السابقة وعدم الرابط فى الجملة المضاف اليها نحو يوم
قام زيد والاضافة فى بنا اى الموصولة والقطع عنها فى بناء قبل
وبعد وغيرهما

حرف الصاد

صدر الكلام قال الرضى كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر فى مضمونه
وان كان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفى والتنبيه والاستفهام
والتحضيض وان واخواتها وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب
والافعال الناقصة فانها وان اثرت فى مضمون الجملة لم يلزم التصدر

اجرى المعاملة مجرى سائر الافعال وقال فى البسيط الاسماء المتضمنة
للمعانى تقتضى الصدر وان لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم
فى قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنه معنى الاشارة ضابط
قال ابن يعيش لا يعمل فى الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية الا حروف
الجر وذلك لئلا يخرج عن حكم الصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها
لتنزلها مما دخلت عليه منزلة الجزء من الاسم ودى امالى ابن الحاجب يسئل
العرب تجعل صدر الكلام كل شىء دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام
والنفى والتحضيض كان واخواتها سوى ان فقولهم زيدا اضرب وضربت زيدا
فقال علته انه اذا قيل زيدا التبس على السامع ان يكون المذكور بحال ضربت
او اكرمت او نحوه واذا قيل ضربت التبس على السامع ان يكون زيدا وان
يكون عمرا ونحوه فاجاب بامور احدها انه لا يمكن ان يكون الا كذا
لانه لا بد من تقديم معرد على معرد منهما فثبت احد المعردين فلا بد من
احتمال له كما تقدر نحو بزيد فى الاخر الثانى ان هذا الالتباس فى احاد
المفردات وذلك الالتباس فى اصول اقسام الكلام فكان اهم الثالث
ان تلك الالفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف
هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها لادى الى التسلسل وهو محال مسئلة
قال ابن هشام فى تذكرته زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على غير
ان اذا تقدم معموله عليه فلا تقول ان زيدا لطعامك لاكل ورأى ان اللام
لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل
كذلك على تقدير ان يكون رآه اما افساد الحكم فلان السماع جاء بخلافه
قال تعالى وان كثيرا من الناس بلقاء ربهم لكافرون وقال الشاعر
فانى الى قوم سواكم لاميل وامّا افساد التعليل فلان منع اللام متقدمة
من تاخير فى انما يحمى ما هو فى خبرها الاصلى ان يتقدم عليها لا ما هو فى
خبر ان والا لم يصح ان زيدا قايم ولا ان فى الدار لزيد الاترى ان
العامل فى خبر ان هو ان عند البصريين والعامل فى اسمها هى باجماع
النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمتخطيان

حرف الضاد

الضرورة قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين فى ضرورة
الشعر فقال فى غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان قائله متمكن من

ان يقول كذا ايعلم ان الضرورة في اصطلاحهم فهو الالجا الى الشيء
فقال انهم لا يلجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا يوجد
ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب اخر غير ذلك
التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في
الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في الشعر
خاصة دون الكلام ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن
النطق بهذا اللفظ وانما يعنون بما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة
لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره انتهى وقال ابن جني في
الخصائص سالت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب
او لا فقال كما جاز ان نقيس منثورنا على منثورهم فكذلك يجوز لنا
ان نقيس شعرنا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا
وما حظرته عليهم حظرته علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن
ضروراتهم فليكن من احسن ضروراتنا وما كان من اقبحها عندهم فليكن
من اقبحها عندنا وما بين ذلك بين ذلك فائدة قال الاندلسي يجوز
للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال كان من فكيها
والعلة فائدة قال الشلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء
او الرد الى الاصل قاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ومن
فروعه اذا دعت الضرورة الى صرف منع الصرف المجرور فانه يقتصر فيه
على حذف التنوين ويبقى الكسرة عند الفارسي لان الضرورة دعت
الى حذف التنوين فلا يتجاوز محل الضرورة بابطال عمل العامل والكوفي
يرى فتحه في محل الجر قياسا على ما لا ينصرف لئلا يلتبس المبنيات
بالكسر ذكره في البسيط ومنها لا يجوز الفصل بين اما والفا باكثر من
اسم واحد لان الفا لا يتقدم عليها ما بعدها وانما جاز هذا التقدم
للضرورة وهي مندفعة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره
السيرافي والرضي قاعدة ما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي
اليها قال ابن النحاس في التعليقة قول الشاعر لاه ابن عمك اختلف
الناس فيه هل المحذوف لام الجر دون الاصلية واللام التي هي موجودة
مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية والباقية هي لام الجر قال والظاهر

ان الباقية هي لام الجر لان القول بحذفهما مع بقاء عملها يؤدي الى
ان يكون البيت ضرورة والقول بحذف الاصلية لا يؤدي الى ضرورة
وما لا يؤدي الى الضرورة اولى مما يؤدي اليها الضمائر ترد الاشياء
الى اصولها هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع منها قال ابن جني الباء
اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا لا تجر الا الظاهر فاذا دخلت
على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء تقول بك لافعلن لان الضمير يرد
الاشياء الى اصولها ومنها اذا اريد وصل مثل لم يك ولدنا الضمير عادت
النون المحذوفة فقال لم يكنه ولدنه لان الضمير يرد الاشياء الى
اصولها ومنها قال الاندلسي انما لزم دخول تاء التانيث في الفعل
المسند الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى ظاهره لان الاصل الحاق
العلامة والمضمر يرد الشيء الى اصله فوجب ان لا تحذف العلامة لان ذلك
خلاف مقتضاه ومنها اذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت
وضربنا وعلل ابن الدهان بان اصله البنا واصل البنا السكون والضمير
يرد اكثر الاشيا الى اصولها قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكراهة
توالي اربع متحركات لانه يطرد في استخرجت واشباهه ومنها قال ابن اياز
زعم بعضهم ان لولا صحبه في التحليل كقولك لولا احسانك ما شكرتك
قال ابن بري في اماليه ولهذا اجروا بها المضمر تنبيها على هذا المعنى لان المضمر
يعيد الشيء الى اصله ومنها قال ابن فلاح في المغني فان قيل لم اختلف
كلا وكلتا مع المضمر عند البصريين وليس اختلافه للتثنية لان الاعراب يتقدر
عندهم مطلقا قلنا للتشبيه بلدى وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمر
بالياء فرقا بين المتمكن نحو الف عصا والف غير المتمكن نحو لدى ووجه
المشابهة بينهما ملازمة الاضافة فيهما ولم تقلب في الرفع لان المشبه
به ليس له حالة رفع وخص التغيير مع المضمر دون المظهر لان المضمر
يرد الشيء الى اصله ومنها قال الاندلسي في شرح المفصل نحو قوله تعالى
انلزمكموها رد فيه الواو الساقطة في الوصل اذ كان المضمر يرد الشيء الى
اصله كما تفتح لام الجر في قولك لك مال حتى انهم فتحوا لام الاستغاثة فيه
لوقوع المنادى موقع المضمر ومنها قال الاندلسي قيل انما لم تدخل الكاف
على مضمر لترددها بين الاسم والحرف وذلك اشتراكها والاشتراك فرع
والضمير يرد الاشياء الى اصولها ولهذه العلة امتنع دخول حتى

ايضا على المضمر ومنها قال ابن فلاح في المغني في المضارع مع ضمير جمع
المؤنث على السكون منبه على ان اصل الافعال البناء على السكون لان الضمير
يرد الشيء الى اصله ومنها قال ابن يعيش فائدة الاتساع في الظرف تظهر اذا كنيت
عنه فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهور في مع مضمره نحو اليوم قمت فيه لان الاضمار
يرد الاشياء الى اصولها وان اعتقدت انه مفعول به على السعة لم تظهر في معه لانها
لم تكن منوية مع الظاهر فتقول اليوم قمته قال الشاعر يوم شهدناه لم تظهر في مع
المضمر لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله لقال شهدنا فيه تنبيه
قال السهيلي قول عبد المطلب وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك فيه رد على النحاس
والزبيدي وغيرهما حيث منعا اضافته الى المضمر لانه يرد الشيء الى اصله
واصله اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد منفصلا الى اصله الا اعطيتكموه وليس من هذا
الباب في ورد ولا صدر تنبيه قال السخاوي في سفر السعادة مما يدخل على المستثنى
غير الباء اذا كان مضمرا لانه الاصل وقال ابو الفتح ان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها
في كثير من المواضع قوله اعطيتكم درهما ثم تقول الدرهم اعطيتكموه ومما حكاه يونس
من قولهم اعطيتكمه شاذ وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي انما يرد الاضمار
الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار ولا يقاس عليه الا بسبب
فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ولا يحتاج الى التعليل
الا ان يخالف الاستعمال تقول اعطيتكم درهما اصله اعطيتكموه فاسكنوا الميم تخفيفا
وكرهوا الاسكان مع اتصالها وقربها من الساكن ولذلك كان عليهماك احسن من
قولك عليهم مالك وكذلك اليوم سرت فيه لان الاضمار نبا على كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في
كسائر الاسما التي ليست ظروفا قال السخاوي قوله انما يرد الاضمار الاشياء الى
اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الاضمار كلام متناقض يقتضي ان الاضمار يرد
ولا يرد وقوله مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه فاقول
بلى فيه سؤال لان قولك ... لا تخلو فيه من السؤال نحو ان تقول لم ردوا لك
فاختصاص ان بهذا لا بد له من سبب والسبب انه ان الباء اصل وهذا القول
اقسم بالله ولا تقول اقسم والله ولا اقسم به اسمي تنبيه قال ابن عصفور في شرح
المقرب خرج قول الفرزدق ولو دام ما بينهم على ان بينهم مرفوع الا انه بني على الفتح لاضافته
الى مبني كقوله مثل ما انكم تنطقون قال فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبني الذي اضيفت
اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء الى اصولها فكيف يكون سببا في اخراج شيء عن اصله
من الاعراب الى البنا فالجواب ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في
جميع المواضع الا ترى ان التا بدل من الواو في تالله ثم لا ترد الى اصولها مع المضمر

قالوا

قالوا الهاء لا تكاد ولم يردوها الى اصلها تنبيه قال الابذي في شرح
الجزولية بنيت اي في نحو قوله تعالى ايهم اشد عند سيبويه لخروجها عن
نظائرها وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما وهي مضافة الى مضمر
والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضربتم اخاه ثم تقول
وضربتموه ولا تقول وضربتمه مسألة قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على
انك اذا قلت عساي وعساك وعساه ولولاي ولولاك ولولاه ان هذا شيء
قد تجوز باستعماله على اصله واختلف في وجه المجاز فقال سيبويه ان عسى خرجت عن
عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل في الطمع والضمير منصوب على انه اسمها ولولا
قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور وقال الاخفش ان عسى باقية على عملها عمل
كان ولولا على بابها من انها غير عاملة واستعير في عسى ضمير المنصوب للمرفوع
فالضمير عنده في عسى في موضع رفع لا في موضع نصب والضمير في لولا ايضا وان
كان صورته ضمير الجر مستعار للرفع فهو عنده ايضا في لولا في موضع رفع على
الابتداء لا في موضع جر قال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز
في الفعل او الحرف احسن من التجوز في الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى
اصولها فلا اقل من ان تخرج هي عن اصلها وموضعها الضمير اطلب للاضافة
من الظاهر بدليل جواز الاضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال
والاستقبال والاقتصار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب
سيبويه انه مضاف ايضا لا ذكره الشلوبين في شرح الجزولية

حرف الطاء

الطارئ يزيل حكم الثابت عقد له ابن جني بابا في الخصائص وفيه فروع
منها لام التعريف والاضافة اذا دخلت على المنون حذف لها تنوينه ومنها
يا النسبة اذا دخلت على ما فيه تا التانيث حذفت لها التا واذا دخلت على
ما فيه يا مثلها نحو كرسي وبختي حذفت لاجلها ومنها علامة الجمع بالالف
والتا اذا دخلت على ما فيه التا حذفت لاجله نحو ثمرة وثمرات ولو سميت
رجلا او امراة بهندات لقلت في الجمع ايضا هندات بحذف الالف والتا
الاولين للاخرتين ومن ذلك تغير الاوضاع اذا طرا عليها طارئ كلفظ
الاستفهام اذا طرا عليه معنى التعجب استحال خبرا كقولك مررت برجل
اي رجل او ايما رجل فانت الان مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهما
وانما كان كذلك لان اصل الاستفهام الخبر والتعجب ضرب من الخبر وكان

التعجب لما طرا على الاستفهام انما اعاده الى اصله من الخبرية ومن
ذلك ايضا لفظ الواجب اذ الحقته همزة التقرير وعاد نفيا واذ الحق
لفظ النفي عاد ايجابا نحو الله اذن لكم اي لم ياذن الست بربكم اي انا
كذلك ومن ذلك ان تنعت العلم فاذا انت فعلت ذلك فقد اخرجته به
عن حقيقته ما وضع له فادخلته معنى لولا الصفة لم يدخله اياه وذلك ان
وضع العلم ان يكون مستغنيا بلفظه عن غيره من الصفات فاذا انت نعته فقد
سلبته الصفة له ما كان في اصل وضعه مراد انه من الاستغنا بلفظه عن
كثير من صفاته انتهى **وقال** ابن يعيش فان قيل هل التعريف الذي في يا زيد
في الندا تعريف العلمية بقي على حاله بعد الندا كما كان قبل الندا ام تعريف
حدث فيه غير تعريف العلمية **فالجواب** ان المعارف كلها اذا نوديت
تنكرت ثم تكون معارف بالندا هذا قول المبرد وهو الصواب
كاضافة الاعلام وخالفه ابن السراج **وقال** ابن السراج اذا جمع المونث
الحقيقي جمع تكسير جاز ترك التانيث نحو قام الهنود لانه ذهب
منه لفظ حكم المفرد فكان الحكم للطارئ **وقال** ابن الدهان في الجزء المقصور
المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينهما ويحذف
الاول منهما ولم ير ساكنين التقيا حذفا معا ولا يجوز ترك التنوين بلا
تحرك الساكن اذا كان يحل لانه اذا كان قبله ولا تحريك ولا تحريك
الالف لانها تخرج من صورتها فتفتح اللبس بين المقصور وغيره من المهموز
ولا يجوز حذف التنوين لانه لحق فاذا زال المعنى وايضا فان الطارئ
يزيل حكم الثابت لانه لو علم انه اذا اتى به حذف لم يات به فلم يبق الا حذف
الالف **طرد الباب** قال ابو البقا في التبيين اذا ثبت الحكم لعلة اطرد
حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة الا ترى انك ترفع الفاعل
وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت
ضرب الله مثلا فانك ترفع وتنصب مع ان الفاعل والمفعول معلوم قطعا قال
ونظيره من الشرع ان الرمل في الطواف شرع في الابتدا لاظهار الجلد ثم زالت
العلة وبقي الحكم ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت
في مواضع ليس فيها شغل الرحم وسبب ذلك ان النفوس اشد انسا بثبوت الحكم فلا
ينبغي ان يزول ذلك الاستئناس ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع

وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة نحو يعد ويزن حذفت مع بقية
حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد وله نظائر اخر
انتهى **وقال** ابن عصفور في شرح الجمل الاعراب اصل في الاسما لانه يفتقر اليه
للتفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيدا ما احسن زيد ان اردت التعجب من حسنه
وبرفعه ان اردت نفي الاحسان عنه وبرفع احسن وخفض زيد ان اردت
الاستفهام عنه الا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب لالتبست فان قيل ان
الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الما وركب الفرس
عمرو واشباه ذلك الا ترى ان الفاعل هاهنا لا يلتبس بالمفعول اذا ازيل
الاعراب **فالجواب** ان الاعراب لما افتقر اليه في بعض الاسما حمل سائرها على
ذلك كما ان العرب لما حذفت اليا من يعد لوقوعها بين يا وكسرة حذفت من اعد
ونعد وتعد حملا على ذلك **وقال** ابو البقا في التبيين اذا اجري اسم الفاعل
والصفة المشبهة على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما مطلقا عند البصريين
لان ترك ابرازه يفضي الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو
واللبس مزول بابراز الضمير فيجب ان يبرز نفيا للبس ثم يطرد الباب فيما
لا يلبس نحو زيد هند ضاربته هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو يعد
وتعد واعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها في يعد وكذلك يكرم
وتكرم ونكرم حملوه على اكرم **وقال** ابن القواس في شرح الفية ابن معط
قدر الكسرة في المنقوص لاجتماع الامثال اذ اليا بكسرتين والضم حملا على الكسر
للمناسبة فيهما بدليل اجتماع اصليهما ردفان دون الا لغد لان الضمة اثقل
من الكسرة بدليل قلب الواو يا اذا اجتمعا مطلقا وبطل النصب لخفة الفتحة
ولم تحذف الواو في غازيا رايت غازيا وداعيا فقال غازوا وداعوا لثبوت
القلب رفعا وجرا تغليبا للحالتين وطردا للباب **وقال** عبد القاهر هذا
اقيس من حمل اعد ونعد وتعد لان الحمل المؤدي لاعلال اللام اولى من المؤدي
لاعلال الفا لان اللام محل التغيير ولان المنقوص حمل فيه حالتان على حالة
وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشيا على شي واحد **وقال** ابن النحاس في التعليقة كل
احوال تقدم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جاز ذا
في كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طردا للباب **وقال** ابن يعيش في شرح
المفصل الاصل في نرى ويرى وترى نراى وترأى ويراى لان الماضي منه
راى وانما حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال تخفيفا لانه قيل ارأى اجتمع

همزتان بينهما ساكن والساكن حاجز غير حصين فكأنهما قد توالتا
فحذفت الثانية على حد حذفها في أكرم ثم أتبع سائر الباب وصحت الراء
لمجاورة الألف التي هي آخر الكلمة وغلبة كثرة الاستعمال هنا الأصل في نحو
ورفض وقال ابن فلاح في المغني قلبت الهمزة في صحراوات في الجمع نحو
صحراوات كراهة الجمع بين علامتي تأنيث وقلبت في التثنية طردا للباب
على سنن واحد وقال ابن عصفور في شرح المقرب لما ألحقوا نون الوقاية
لنفي الفعل من الكسر حملوا على ذلك تضربانني وتضربونني وهو يأتي ويضربونني
كما حملوا نعد وأخواته غير ذي الياء وأكرم وأخواته غير ذي الهمزة على يعد
وأكرم وقال بعضهم إنما بنيت المضمرات لشبهها بالحرف ومعاني كثيرة
منها ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد وبهذا أبدا ابن مالك
في شرح التسهيل وعبارة ابن أياز إن وضع المضمر لما اشتمل ووضع الحرف
الواحد الابتداء على حرف واحد في ضربت وضربك ثم حمل على ذلك البناء
على ثم نحو نحن وإياك لأن الجمع من باب واحد وقال ابن فلاح في المغني
إنما سكنوا آخر الفعل فيما اتصل به ضمير الفاعل نحو ضربت فرارا من اجتماع
أربع حركات لوازم ثم طرد الباب فيما لم يجتمع فيه أربع حركات نحو خرجت
تعميما للحكم لأن الأفعال شرع واحد بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من يعد ونحوه
والهمزة من تكرم ونحوه وإن لم تحصل له الحذف وقال ابن القواس ذهب الكوفيون
إلى أن متعلق الظرف في المجرور إذا كان خبرا تقدير الفعل لأنه إذا وقع صلة أو
صفة تقدير بالفعل اتفاقا فيجب أن يقدر في محل الخلاف طردا للباب وقال
ابن أياز المضاف لا يكون إلا اسما لأن الغرض الأهم بالإضافة تعريف المضاف
والفعل لا يتعرف فإن قيل هلا نصبت الفعل للتخصيص إذ قد يقع ذلك فيه ألا ترى
أن سوف والسين يخصصان بالحال فالجواب أنه لما امتنع في البعض الأهم
وهو التعريف امتنع الآخر طردا للباب وهذا من قواعدهم وقال الأندلسي في شرح
المفصل الموجب لبناء أسماء الإشارة تضمنها معنى الحرف وذلك أن الإشارة معنى
كالاستفهام وغيره فحقه أن يوضع له حرف فلما أدى هذا الاسم هذا المعنى ناب به
عن الحرف في ذلك فناسب الحرف فبني ويدل على أنه تضمن هذا المعنى أنهم لم يضعوا
للإشارة حرفا وكان هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف فوجب اعتقاد
تضمينه إياه هذا المعنى طردا لأصولهم وإقامة سبب لبنائه وقال ابن جني
بني أولاء لأنه تضمن حرف الإشارة لأن الإشارة معنى لم يستعملوا لها حرفا

فتضمنها هذا الاسم فبني وقال ابن أياز وأما اسم الإشارة فبني لتضمنه
معنى حرف الإشارة إذ الإشارة معنى والموضوع لإفادة المعاني الحروف
فلما أفادت هذه الأسماء الإشارة علم أنها كان القياس يقتضي أن يكون لها
حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي وقال الأصفهاني
فلو قيل إن ذلك إنما يقصد في أولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهو ها لأمكن
أن يقال فيه إن الحرف الذي هو ها غير ذلك الذي تضمن معناه وإن هذا زائد
كما أن الألف واللام في الأمس عند من بناه زائد وإن الاسم بني لتضمنه معنى
ألف ولام أخرى تسمى

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيهما مباحث الأول لا بد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو ما أول بما
يشبهه أو ما يشير إلى معناه فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر
مثال الأول والثاني أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم والثالث وهو الذي
في السماء إله وفي الأرض إله مؤول بمعبود والرابع نحو فلان حاتم في قومه
تعلق بما في حاتم من معنى الجود ومثال المتعلق بالمحذوف وإلى ثمود أخاهم
صالحا بتقدير وأرسلنا ولم يتقدم ذكر الإرسال ولكن ذكر النبي والمرسل
إليهم يدل على ذلك وهل يتعلقان بالفعل الناقص فيه خلاف الثاني
يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة أمور أحدها الحرف
الزائد كالباء ومن في كفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك لأن معنى
التعلق الارتباط المعنوي والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء
فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل
للربط الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما الرابع رب في قول الرماني
وابن طاهر الخامس كاف التشبيه عند الأخفش وابن عصفور السادس
حروف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا إذا خفض فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن
عليه كما أن إلا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل
إلى الاسم الثالث يجب تعلقهما بمحذوف في ثمانية مواضع أن يقعا صفة
نحو أو كصيب من السماء أو حالا نحو فخرج على قومه في زينته أو صلة نحو وله
من في السموات والأرض ومن عنده لا يستكبرون أو خبرا نحو زيد عندك
أو في الدار أو مثلا نحو قولهم للمعرس بالرفاء والبنين بإضمار أعرست أو يرفعا
الاسم الظاهر نحو أفي الله شك أعندك زيد أو يكون المتعلق محذوفا على
شريطة التفسير نحو أيوم الجمعة صمت والثامن القسم بغير الباء نحو

والليل اذا يغشى تالله لاكيدن اصنامكم الرابع هل المتعلق الواجب
الحذف فعل او وصف لاخلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة
لا يكونان الا جملتين واختلف في الخبر والصلة والحال فمن قدر الفعل وهم
الاكثرون فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الثلثة
الافراد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو يوم
الجمعة تعتكف والوصف في ايوم الجمعة انت معتكف فيه وقال ابن النحاس في
التعليقة اذا وقع الظرف والجرور خبرين فلابد لهما من عامل واختلف النحاة
في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل المقدر فعل تقديره
استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لانه لا حاجة الى تقدير عامل والى تقدير
ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل قالوا ولان لنا
موضعا يجب فيه تقدير الظرف والجرور بالفعل وهو ما اذا وقع الظرف و
الجرور صلة لان الصلة لا تكون مفردا فاذا وجب تقديره هنا بالفعل
فان لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه وقد ذهب بعضهم الى ان العامل
المقدر هنا اسم لا فعل تقديره كائن او مستقر او موجود او ثابت قالوا لان
لنا حاجة الى جعل الظرف او الجرور خبرا والاصل في الخبر المفرد فيقدر
العامل الذي وقع الظرف موقعه مفردا على ما هو الاصل في الخبر وقالوا ولان
لنا موضعا يتعين فيه تقدير الظرف والجرور بالمفرد وهو ما اذا وقع الظرف
او الجرور بين اما والفاء نحو اما عندك فزيد واما في الدار فزيد فهنا يجب
تقديره بالمفرد لان اما والفاء لا يفصل بينهما بجملة واذا وجب تقديره هنا
بالمفرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبرا وهو راي ابن عصفور ويترجح
هذا بان تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم في
حال كونه خبرا فكان تقديره بالخبر اولى قال واعلم انه على كل تقدير
سوا قلنا العامل فيه فعل او اسم انا نعتقد انه حذف فاذا ذلك العامل لما
اعتبرنا ان نجعل الخبر في الظرف نفس الظرف والجرور لا الاستقرار ولذلك
التزمنا حذف العامل بعد نقل الضمير الذي كان في العامل الى الظرف والجرور
واستتاره فيه وبقي الضمير مرتفعا بالظرف او بالجار والجرور كما كان مرتفعا
بذلك العامل لنيابة الظرف او الجرور عن ذلك العامل ولا يجوز اظهار
ذلك العامل حينئذ قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريعة منسوخة
الخامس في كيفية تقديره اما في القسم فيقدره اقسم واما في الاشتغال
فيقدره كالمنطوق به واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي
فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او
الاستقبال قال ابن هشام ويقدر كائن او استقر او وصفهما ان اريد المضي
هذا هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير
اذ كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد الاستقبال ولا فرق واذا جهل المعنى
قدر الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال ولا يجوز تقدير
الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا
قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا
متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعند وجود معمول فكيف يكون
وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل او مقويا
للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه
ومما خرج على ذلك قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات وكتبنا
عليهم ان النفس بالنفس الاية اي تقتل وتفقا وتصلم وتقلع او مقتولة
او مفقوة ومصلوعة ومقلوعة قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان
يقدره مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا
قال ومن هنا لا احتاج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره
وصفا بعد اما نحو اما في الدار فزيد واذا الفجائية نحو اذا لم يمكن ان اذا
الفجائية لا يليها الفعل واما لا يليها فعل الا مقرونا بحرف الشرط نحو فاما ان
كان من المقربين قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا
تنبيه قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف
والجرور اذا قدما على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا يكون
قد فصلنا بين ان واسمها بخبر الظرف والجرور وقال قوم لا بل يقدر
قبل الظرف والجرور ولا نعتد بهذا فصلا لكونه لازم الاضمار ولا يجوز اظهاره
السادس في الفرق بين الظرف المستقر والظرف اللغو قال التفتازاني في
في حاشية الكشاف وفي شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي الظرف
المستقر بفتح القاف كذا سماعنا في المفصل وفي الكشاف والمراد به الموضع
ولفظ ابن السراج اذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة
وجعله البصريون لغوا ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمي
مستقرا لانه متعلق بالاستقرار ولا استقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف

فيه اختصارا او با للغو ما كان فضله وسمي لغوا لانه لو حذف لكان الكلام
مستغنيا عنه لا حاجة به اليه انتهى السابع انهم يتسعون في الظرف
والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من
معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو
ما احسن في الهيجا لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ
ومنسوخه نحو فلا تلحني فيها فان بحبها ۞ اخاك مصاب القلب جم بلابله ۞
وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن كقوله ابعد بعد تقول
الدار جامعة وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما نحو لله در اليوم من لامها
وبين اذا ولن ومنصوبهما نحو اذا والله نرميهم بحرب ۞ قال ۞
لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ۞ ادع القتال واشهد الهيجاء ۞
وقد موهما خبرين على الاسم في باب ان نحو ان لدينا انكالا ان في ذلك
لعبرة ومعمولين للخبر في باب ما نحو وما كل من وافى منى انا عارف ۞
ومنه في الدار زيد جالسا ولصلة ال نحو وكانوا فيه من الزاهدين وعلى الفعل
المنفي بما نحو وعن عن فضلك ما استغنينا وعلى ان معمول الخبر بما نحو اما بعد
فاني افعل كذا وعلى العامل المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب وقال
الخفاف في شرح الايضاح الظرف والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع
الافعال وما كان على معانيها تدل على الزمان والمكان دلالة قائمة وان لم
يذكرا فاذا ذكر نحو على التاكيد وما كان بمعنى الصفة فهو كالمستغني عنه او في
حكمه فكانك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء اصلا فائدة قال
الجزولي بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا قال الشلوبين هذا استقرا
طريف لا اعلمه عن احد ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه
من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير منقول وهذا
ليس موضع القياس لانه اتساع والاتساع انما هو منقول الثامن في
تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ينبغي ان يكون
الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة او صلة كمررت
برجل او بالذي معه صقر لما بين الصفة والصلة من المناسبة الا يكونان
الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ابوه ومررت
بزيد في الدار ابوه فانه يجوز في المذهب الابتداء والفاعلية كونه فاعلا لانه
يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابي علي وكونه مبتدا لان اسم الفاعل

نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيئا واحدا
ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد يتقدر
بالفعل دون الاسم وكذا ينبغي ان يكون قياسه واما ابن جني فلا يرى ذلك
الا في الصفة والصلة وهو الظاهر من كلام سيبويه ۞

حرف العين العامل . فيه مباحث الاول

العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء
والحروف عاملا فينبغي ان يسال عن الموجب لعمله كذا في شرح الجمل وقال
صاحب البسيط اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم
المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة
المشبهة واما افعل التفضيل فانه اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام
فبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في الظاهر وقال ابن السراج في الاصول
انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى
وان افترقا في الزمان كما اعربوا الفعل لما ضارع الاسم فكما اعربوا هذا
اعملوا ذا والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان الفعل مشتقا منه ثم
قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من
الافعال والحروف قال والاصل عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا لمضارعة
الفعل فيها ولولا معنى الحروف ما جر الثاني اذا اضيف اليه الاول وقال
الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها
وصف الاسمية قال قيل اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة زائدة فلم
عملت اولم اشترط الاعتماد قيل الاسم الصريح هو الذي يصح ان يحدث
عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل هي
بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه الا تمييز ذات عن ذات واذا عرفت
ذلك تبين ان الاسم يكتسب بعد الاعتماد تحققا في شبه الفعل اذ هو
واقع في موضع هو خاص بالفعل والاستفهام والنفي ايضا من حيث انهما
يطلبان الفعل وهما اخص به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قدروا
قبل الاسم فعلا يعمل في الاسم كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه والنفي
اخ الاستفهام وقال ابن النحاس في التعليقة الافعال اصل في العمل من
حيث ان كل فعل يقتضي العمل اقله في الفاعل والحروف المختصة

اصالة في العمل من حيث كانت انما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه
وانما كان الاختصاص موجبا للعمل ليظهر اثر الاختصاص كما ان الفعل
لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه
موجود في الحرف المختص فكان الحرف المختص عاملا باصالته في العمل لذلك ولا
لذلك الاسم فانه لا يعمل منه شيء الا ما يشبه الفعل او الحرف وهو المضاف واذا
قلنا انه هو العامل ومعنى اصالته ان يعمل بنفسه لا لشبه غيره انتهى
الثاني عوامل الاسماء لا تعمل في الافعال ولا توجب الاختصاص من الموجب
للعمل ومن ثم كان الاصح في كي انها حرف مشترك تارة يكون حرف جر بمعنى اللام
وتارة يكون حرفا موصولا ينصب المضارع لا انها حرف واحد يجر وينصب
وكان الاصح في حتى انها حرف جر فقط وان نصب المضارع بعدها انما هو بان
مضمرة لانها لما ذكر **الثالث** العامل المعنوي قيل به في مواضع الابتداء
عامل في المبتدا على الصحيح واختلف في تفسيره فقيل هو التعري من العوامل
اللفظية وقيل هو التعري واسناد الفعل اليه قال ابن يعيش والقول على
ذلك ان التعري لا يصلح ان يكون سببا ولا جزءا من السبب وذلك ان العوامل
توجب عملا اذ لا بد للموجب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة
العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة قال قيل العوامل في هذه الصناعة
ليست مؤثرة تاثيرا حسيا كالاحراق للنار والبرد للماء وانما هي امارات
ودلالات والامارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده قيل هذا فاسد
لانه ليس الغرض من قولهم التعري عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه
معرف لكان ناعرابا فان العامل غير المعرف وكان ابو اسحق يجعل العامل في
المبتدا ما في نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه قال لان الاسم لما كان لا بد له من
حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو الرافع للمبتدا قال ابن يعيش والصحيح ان
الابتداء اهتمامك بالاسم وجعلك اياه اولا لثان يكون خبرا عنه والاولية معنى
قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره
وقيل انه عامل في الخبر ايضا ثم قال والذي اراه ان العامل في الخبر هو
الابتداء وحده كما كان عاملا في المبتدا الا ان عمله في المبتدا بلا واسطة وعمله
في الخبر بواسطة المبتدا فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدا وان لم يكن
للابتداء اثر في الخبر الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها
على النار فان النار تسخن الماء فالتسخين حصل بالنار عند وجود القدر لا بها

تنبيه هاهنا الثاني عامل الرفع في الفعل المضارع معنوي على الصحيح
وادعى بدر الدين بن مالك في تكملة شرح التسهيل انه لا خلاف فيه وليس كذلك
بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان عامله لفظي وهو حروف
المضارعة وعلى انه معنوي اختلف فيه فقيل هو تجرده من الناصب والجازم وعليه
الفراء وقيل هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقا وعليه جماعة من البصريين
منهم الاخفش وقال الاعلم ارتفع بالاهمال قال ابو حيان وهو قريب من الاول
وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم لكونه وقع
موقع قائم وهو الذي اوجب له الرفع وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة وقال
بعضهم ارتفع بالسبب الذي اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب
قال ابو حيان ففيه سبعة مذاهب في الرافع للفعل المضارع واحد منها لفظي
وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهي التي قبلها
قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشا عنه حكم نطقي **الثالث** الخلاف جعله
الفراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل المضارع بعد الواو وبعد الفاء
وبعد او وفي الاجوبة الثمانية يريدون بذلك مخالفة الثاني للاول من
حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فهو عندهم نظير لو تركت والاسد
لاكلك نصبت لما لم ترد عطف الاسد على الضمير اذ لا يتصور ان يكون التقدير
لو تركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك وكذلك عند زيد
امامك وخلفك انما تنصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدا وكذلك
لم يرتفع كما يرتفع قائم من قولك زيد قائم وقد يرتفع ايضا على المخالفة كقوله
على الحكم الماضي يوما اذا اقضي قضيته ان لا يجوز ويقصد قال الفراء هو مرفوع
على المخالفة وقال ابن يعيش معنى الخلاف عندهم عدم المماثلة وقال
ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه منصوب على الخلاف وذلك انا اذا
قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال استوى الماء واستوت
الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما خالفه ولم يشاركه في الفعل
نصب على الخلاف قالوا وهذا قاعدتنا في الظرف نحو زيد عندك **الرابع**
عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه الفعل
وذهب خلف الاحمر الى ان العامل في الفاعل معنى الفاعلية كذا نقله عنه
ابن عصفور وابن النحاس في التعليقة وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد
قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظي مجمع عليه والمعنوي مختلف فيه

والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه الخامس عامل المفعول
ذهب خلف الاحمر الى ان العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح
في المغني السادس عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان ذهب الاخفش
الى انه معنوي وهو كونها تابعة عنزلة عامل المبتدا او الفعل المضارع
ذكره في البسيط فائدة قال ابن الحاجب في اماليه العوامل اللفظية تطلق
على كان واخواتها وظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية وحروف
الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا لم يعهد
مع تلك بخلاف ما ذكرا ولا الرابع كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة
الجزء منه فانه يعمل ذكره الجزولي في حواشيه ونقله ابن الخباز في شرح الدرة
الا في فيعمل وقوله لم ينزل الى اخره يحترز به من قد والسين وسوف
ولام التعريف فانها مختصات ولم تعمل لانها كالجزء مما يليه وسبقه الى ذلك
ابن الجزار في الاصول وفي بعض شروح الجمل مثله وزاد اخر الدليل على ذلك
في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فلولا
انها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز الفصل بها بين اللام والفعل
قال فان واخواتها وحروف الجر انما عملت في الاسما لانفرادها بها والنواصب
والجوازم انما عملت في الافعال لانفرادها بها وكان القياس في ما النافية
ان لا تعمل الا انها لما كان شبهها شبه عام وشبه خاص عملت فشبهها العام
شبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الاسما والافعال وشبهها الخاص
شبهها بليس وذلك لانها للنفي وذلك كما ان ليس كذلك وداخلة على المبتدا
والخبر كما ان ليس كذلك فمن راعى الشبه السابع عنه فادخل في الجملة حرف
زايد بنية السامع عليه وفاحر ذلك الحرف مقام العمل نحو هل زيد بذاهب
وما زيد بقايم فاذا سمع المخاطب البا وهي لا تدخل في الثبوت تاكد عنده
ذكر النفي والاستفهام وان الجملة غير منفصلة عنه ولذلك اعمل اهل
الحجاز ما النافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق
وتاكيده بادخال البا في الخبر وراها ثابتة في التاثير عن العمل الذي هو
النصب وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل لمشاركة ما لليس في
النفي فمن اراد وان يكون لها اثر في الجملة يوكد لشبهها بها جعلوا ذلك
الاثر للخبر هو النصب والعمل في باب ليس اقوى لانها كلمة كليت ولعل
وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة

عما وصل فلم يكن بد من اعمال ليس وابطال معنى الابتدا السابق وكذلك
اذا قلت اما زيد الا قايم فلم يعملها احد منهم فانه لا يتوهم انقطاع زيد
عنها لان الا لا يكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ولذلك
لم يعملوها عند تقديم الخبر نحو ما قايم زيد وليس من رتبة النكرة ان يكون
مبتدا الا انها بخبر اعنها الا بنوع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة
عما قبلها لهذا السبب الحديث فلم يحتج الى اعمالها واظهر رها وبقي الحديث كما كان
قبل دخولها مستغنيا عن تاثيرها فيه واما حرف لا فان كان يعطف فحكمه
حكم حروف العطف ولا شي منها عامل وان لم تكن عاطفة نحو لا زيد قايم
ولا عمرو فلا حاجة الى اعمالها في الجملة لانه لا يتوهم انفصال الجملة بقوله
ولا عمرو لان الواو مع لا الثانية تشعر بلا الاولى لا محالة وتربط الكلام بها
فلم يحتج الى اعمالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابتدا كما كانت قبل دخولها
الا انهم في النكرات مما ادخلوها في الابتدا من المعرفة والمعرفة اشد
استقلالا باول الكلام واما التي للتنزيه فللنحويين فيها اختلاف انهي
عاملة ام لا فان كانت عاملة فكما اعملوا ان حرصا على اظهار شبهها بالحديث
وان لم تكن عاملة فلا كلام واما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم
والذي خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وانها عملة فان قلت فلم عملت
النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع كان
قبل دخولها مرفوعا بعامل معنوي فهلا منع هذا العامل هذه الحروف
كما منع الابتدا الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى انقطاع الجملة
كما جيف في ان واخواتها فالجواب من وجهين احدهما ان الابتداء
اقوى من عامل المضارع وان كان كلاهما معنويا لان عامل المضارع هو
وقوعه موقع الاسم المخبر عنه وهو تابع له بعرفونه فلم يمنع شيا من الحروف
اللفظية عن العمل والثاني ان تلك الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما
دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر
في الاسما من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة واما الا في الاستثنا فقد
زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصولة الفعل الى العمل في الاسم
بعدها كنو مثل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيما بعدها فاستغنوا
باتصالها العامل عن اعمالها عملا اخر وكانها هي العاملة ومثلها في ذلك
حروف العطف وقياس على ما تقدم لام التوكيد وتركهم اعمالها في الجمل

ها
مع انها لا تدخل لمعنى في الجملة فقط بل لتربط ما قبلها من القسم بما بعد
قال وهذا الاصل يحيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها من العوامل
وكاشف عن اسرار العمل للافعال وغيرها من الحروف في الاسما ومنبه على
سر امتناع الاسما ان تكون عاملة في غيرها هذا السهيلي قال الشلوبين
الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الافعال خاصة لانها لو عملت بذلك لعملت
الحروف كلها اذ ليس حرف يخلو من معنى الفعل فلو عملت بما فيها من معنى
الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه اشباه الفعل كتوفرها
في ان واخواتها وما الحجازية ولهذا لم تعمل يا في النداء لان تلك الاشباه
لم توجد فيها السادس قال السهيلي الفعل لا يعمل في الحقيقة الا فيما يدل
عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به او فيما كان تابعا لواحد من هذه
نعتا او توكيدا او بدلا لان التابع هو الاسم الاول في المعنى فلا يعمل في
الفعل الا فيما دل عليه لفظه لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ
ضربا وضاربا ومضروبا وما عدا ذلك انما يصل اليه الفعل بواسطة
حرف كالمفعول معه والظرف السابع اذا امكن نسبة العمل الى الموجود
لم يصر الى مجاز الحذف ومن ثم ضعف قول بعضهم قول من قال ان ناصب
المعطوف في قول الشاعر
هل انت باعث دينار لحاجتنا ... او عبد رب اخا عون بن مخراق
فعل يدل عليه اسم الفاعل وقال بل الناصب له اسم الفاعل الموجود لان
التنوين فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى مجاز الحذف
ذكره في البسيط وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المبالغة لا تعمل
لان اسم الفاعل انما عمل لجريانه على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير
جارية فوجب امتناع عملها والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصيغة
قال صاحب البسيط وهذا ضعيف لان المعنى مقدم على القياس وتقدير
ناصب غيرها على خلاف الاصل فلا يصار اليه ما امكن احالة العمل على الموجود
فائدة قال ابن فلاح في المغني المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره
بان والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا لزيد ورعيا له
ففيه وجهان احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على
ما يعمل غيره من المصادر التي لا تقدر بان والفعل الثاني ان المصدر هو
العامل لنيابته عن الفعل وقيامه مقامه ونظيره هذا زيد في الدار واقفا
هل

هل العامل الظرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل هو العامل وايهما كان
ان العامل الظرف انتهى الثامن اذا امتزج بعض الكلمات بالكلم حتى صار
البعض جزءا منها دخلها العامل ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه في قولك
مررت بهذا وما المزيدة في قوله تعالى فبما رحمة وعما قليل ولا في جئت بلا زاد
وغضبت من لا شيء ولئلا يكون للناس ولا تفعلوه التاسع قال الكوفيون لا
يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والآخر عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدا يرفع
الخبر والخبر يرفع المبتدا فانهما يترافعان قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدا
لا بد له من خبر والخبر لا بد له من المبتدا فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر
ويقتضي صاحبه عمل كل واحد منهما في صاحبه قالوا وقد جاء لذلك نظائر منها قوله تعالى
ايا ما تدعوا فجزم تدعوا بايا ما وكان كل واحد منهما عاملا في الآخر ومثله اينما تكونوا
يدرككم الموت فاينما منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينما وذلك كثير في كلامهم
وقال ابن النحاس في التعليقة حكى ابن جني في كتاب له يسمى المسعفيات عن
المسعفيات المشهورة كم بين الناس قولا عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل
الجواب مجزومان كما قيل على مذهب الكوفيين في المبتدا والخبر قال
ابن الدهان في الغرة قول الكوفيين فاسد من وجهين احدهما ان الخبر اذا كان
عاملا فرتبته التقديم واذا كان معمولا فرتبته التاخير والشيء الواحد لا يكون
مقدما مؤخرا من كل وجه والثاني ان الاسم ليس من حقه العمل وانما يعمل
لشبه الفعل الرفع والنصب ولشبه الحرف الجر والجزم وليس فيهما شبه
واما ايا ما تدعوا فان تدعوا عمل في ايا بحكم الاصل واي عمل في تدعوا بحكم النيابة
عن الحرف الشرطي ويلزمهم ايضا ان لا يجعلوا ان وكان عاملتين لان العامل
موجود فكيف يجمع بينهما العاشر فرق بين العامل والمقتضي قال ابن يعيش
في شرح المفصل ليست الاضافة في الحقيقة للجر وانما هي المقتضية له والمعنى
بالمقتضي هنا ان القياس يقتضي هذا النوع من الاعراب لتفرق الحال بينه
وبين اعراب الفاعل والمفعول ضرورة لانهما انما الاعراب انما وضع
للفرق بين المعاني والعامل هو حرف الجر وهو تقديره فالاضافة معنى
وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت الفاعلية والمفعولية
معنيين فسد عبارة الرفع والنصب في الفاعل والمفعول والفعل الاداة
المحصلة لها فالمقتضي غير العامل انتهى الحادي عشر قال ابن النحاس في التعليقة
هنا نكتة لطيفة وهو ان الاسم العامل ويعمل لشبهه بما هو بمنزلة المضاف

والمضاف اليه في باب النداء وباب لا فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه
مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما كان الاكثر اذا حذف
المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف
المضاف وقل حذف العامل الثاني عشر قال ابن يعيش قد يكون للحرف عمل
في حال لا يكون له في حال اخرى وفيه نظائر الاول لم لا تعمل الجر في المضمر مع
المظهر الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها الثالث عسى تنصب
المضمر بنصب عساك وعملها مع الظاهر الرفع الرابع لات تعمل عمل ليس
في الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل هذا ما ذكره ابن يعيش وذكر ابو الحسن
بن ابي الربيع في شرح الايضاح مثله وزاد في النظائر تا القسم تختص باسم الله
وكاف التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ ومنذ وقال ابو البقا
في التبيين من الحروف ما يعمل في موضع اخر الا ترى ان واو القسم تجر في القسم
ولا تجر في موضع اخر وما النافية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع اخر وكذلك
حتى تجر في موضع ولا تجر في اخر وذلك كثير ولما ذكر سيبويه لولاي ولولاه جر المضمر
دون غيره واستانس لها بنظائر منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان
تكسر الباب وهو مطرد وانت تجد له نظائر الثالث عشر لا يجوز اجتماع عاملين
على معمول واحد ولهذا رد قول من قال ان الابتدا والمبتدا معا عاملان في
الخبر وقول من قال ان المتبوع عامله معا عاملان في التابع وقول من قال
ان ان وفعل الشرط عاملان معا في الجزا وقول من قال ان الفعل والفاعل
معا عاملان في المفعول حكاه ابو البقا في التبيين عن بعض الكوفيين وابن فلاح
في المغني عن الفرا وقال ابن النحاس في التعليقة اذا جعلنا مجموع حلو حامض
خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا مز ولا يكون ذلك العائد
في احدهما لانه حينئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه ولا فيهما لانهما
حينئذ يكونان قد رفعا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العاملين على معمول واحد
وذلك لا يجوز الرابع عشر رتبة العامل ان يكون مقدما على المعمول قال
بن عصفور في شرح المقرب فان قيل ما تقول في قولهم ان الجائز في اسما
الشرط وفي اسما الاستفهام لا يجوز تقديمه عليها فالجواب ان اسما الشرط
تضمنت معنى ان واسما الاستفهام تضمنت معنى الهمزة فالاصل في من ضربت
امن ضربت ثم حذفت الهمزة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل كذلك
فتقديم العامل في اسما الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر الى الاصل

بسط في حلو حامض

واما امتناع تقديمه عليهما في اللفظ فلعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط
والاستفهام الخامس عشر قال ابن اياز العامل اللفظي وان ضعف تعلقه اولى
من العامل المعنوي بدليل اختيارهم زيدا ضربته على زيد ضربته وقولهم ان زيدا
اضرب لا يجوز الا في الضرورة السادس عشر قال الشلوبين في شرح الجزولية العوامل
لا يليها الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة بجنسها فيجوز حينئذ حذف
الموصوف واقامة الصفة مقامه فتجري مجرى الاسم الذي يجري مجراه
دون اسم الاشارة فكما انه ليس يستحسن مررت بالحسن ولا مررت بالجميل
لانه لا يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا السابع عشر قال ابن عصفور
العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اخبار ان واخواتها
عليها اتفاقا ولا المجرور ولا المنصوب والمجزوم على الجار والناصب والجازم
ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة
وليت ولعل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار ولا التمييز
على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل
الثامن عشر قال ابو البقا في التبيين العامل مع المعمول كالعلة العقلية
مع المعلول والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع
المعمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل لدليل
راجح التاسع عشر قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف لم
يات فيها التعليق وجا التعليق في الافعال وقد جا في الاسما قليلا قالوا مررت
بخيره افضل من زيد ثم يخفضونه بالثاني والاول معلق وانشد سيبويه
بعيني راعي وحمية الاسد العشرون قال ابن هشام العامل الضعيف
لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت
فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها الحادي
والعشرون قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الافعال عن عوامل الاسما ان جواب
الشرط جزم بان وفعل الشرط كخبر المبتدا بالمبتدا والابتدا فجرت ان مجرى
الابتدا العارض لا يعتد به وفيه فروع منها افعل الوصف اذا طرات عليه
الاسمية فهو باق على منع صرفه ولا يعتد بالعارض كادهم وافعل الاسم
اذا طرات عليه الوصفية فهو باق على الصرف فلا يعتد بعارض
الوصفية كاربع في قولك مررت بنسوة اربع ومنها قال الشيخ عبد القاهر
الجرجاني في شرح الايضاح العرب لا ينقض اصولها للبس لعارض ومنها قولهم

مبدوحول بتصحيح اليا والواو وان تحركا وانفتح ما قبلها مراعاة
للاصل واهمال العارض ومنها الاصل في التقا الساكنين ان يحرك
الاول بالكسر فان كان بعد ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة
بالضمة العارضة كضمة الاعراب نحو لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الباء لا غير
وان كانت النون من ان مضمومة لعروض ضمتها ومنها قال الشلوبين في
شرح الجزولية اذا اتصل بالمضارع نون النسوة فانه يبنى عند الجمهور
وقال قوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور الاعراب فيه مانع كما منع
من ظهور الاعراب في الاسم المضاف الى يا المتكلم وهذا القول قد ذهب اليه
طايفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن السراج واختاره ابو بكر بن طلحة وقال
انه هو الحق وان مذهب اكثر المتقدمين فيه للخطا قال ورجح الجمهور
ان هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من الفعل وكان اصل الفعل
البنا رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطاري عليه الذي هو
الاعراب قال وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين الاسم
الذي يتصل به يا المتكلم اذ الاسم ليس اصله البنا انما اصله الاعراب فاذا
كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه
بوجه وقد وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض
والعارض لا يعتد به ومنها قال ابو البقا في التبيين ويجوز حذف الحرف
الرابع من الاسم الرباعي في الترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان
قبل الطرف ساكنا فانه اذا حذف وحده كان الباقي ساكنا وذلك
حكم الحروف ولا نظير له في الاسما المعربة واجيب بانه عارض الا ترى
ان ترخيم حارث بصيرة الى بنا لا نظير له في الاصول وهو داع ومع ذلك
جاز ان يبقى على هذا المثال لان الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى
ومنها قال ابو البقا ايضا اذا كان ما قبل اخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز
في الوقف ان ينقل الضمة والكسرة اليه واختلفوا في المنصوب الذي فيه
الالف واللام نحو رايت البكر فمذهب البصريين انه لا ينقل فتحة الرا الى
الكاف بل يوقف عليه بغير نقل ووجهه ان هذا الاسم له حالة في الوقف يثبت
فيه الالف والفتحة قبلها نحو رايت بكرا فلما كانت كذلك اطرد حكمها حتى صارت
في حال التعريف مثل حالها في التنكير لان حالها حال واحد وهذا نظير امتناع
الجزم في متفاعلن في الكامل لئلا يفضي الحال الى يلزم فيه الابتدا بالساكن يؤيد ذلك

ان التنكير هو الاصل والتعريف عارض فوجب ان لا يعتد بالعارض
وان يستمر حكم التنكير ومنها قال بعضهم كان ينبغي ان يثبت اليا في جوار
في حال الجر كما يثبت في حال النصب لان حركته في الجر الفتح فينبغي ان لا يحذف
قال ابن النحاس في التعليقة والجواب ان النظر الى اصل الحركة لا الى العارضة
بعد منع الصرف لانه لا تعاقبه مع تنوين الصرف نظرا الى ما يستحقه الاسم في
الاصل ومنها قال ابن النحاس قاعدة الاعراب ان يثبت وصلا ويحذف وقفا
فان قيل فان لنا من الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع
اذا اتصل به ضمير جمع المذكرين او المخاطبة المؤنثة واكد فانه يحذف منه الضمير
ونون الرفع لنون التوكيد فاذا وقف على حرف نون التوكيد للوقف اعيد الضمير
ونون الاعراب اللذان حذفا لنون التوكيد فهذا اعراب يثبت وقفا ويحذف
وصلا قيل الحذف هنا انما كان لعارض فاعيد عند زوال العارض ومنها
قال ابن يعيش اذا لحقت تا التانيث الفعل المعتل اللام حذفت اللام
لالتقا الساكنين نحو رمت فان لقيها ساكن بعدها حرك بالكسر لالتقا
الساكنين نحو رمت المراة ولا يرد الساكن المحذوف اذ الحركة عارضة
وكذلك تقول المرا ابان رميا فلا يرد الساكن وان انفتحت التا لانها حركة
عارضة اذ ليس بلازم ان يسند الفعل الى اثنين فاصل التا السكون
وانما حركت لسبب الف التثنية وقال بعضهم رمانا فرد الالف الساقطة
لتحرك الالف واجرى الحركة العارضة مجرى اللازمة من نحو قولوا وبيعا وخافا
وذلك قليل ردي من قبيل الضرورة ومنها قال الشلوبين النحويون انما
يعتمدون ابدا قواعدهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا الاعراب
بانه تغير اواخر الكلم لاختلاف العوامل عليها ومن الاسما المعربة ما لا يتغير
فيه ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنصب فان الاصل فيها
ان تتغير لكن منع من ذلك قلة عكسها فهي في حكم ما يتغير نظرا الى الاصل
والغا العارض ومنها قال الشلوبين قول من قال ان الضمة في الخا من جاني
اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة في مررت
باخيك فاسد وذلك ان فيه كون الاعراب فيما قبل الاخر في الرفع والخفض وهذا
لا نظير له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل اخره ساكن والوقف عارض
والعارض لا يعتد به وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل ومنها
قال الشلوبين انما لحق الفعل علامة التانيث اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه

علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله مبنيا ومجموعا لان الاكثر لزوم التانيث
فاعتدوا به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم
وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر اللغة ومنها
قال ابن يعيش نحو لم يضع ويدع انما حذفت الواو منهما لان الاصل يوضع
ويودع لانه فعل بن هذا انما ياتي مضارعه على يفعل بالكسر وانما فتح في
يضع ويدع لمكان حرف الحلق فالفتحة اذا عارضة والعارض لا اعتداد به
لانه كالمعدوم فحذفت الواو منهما لان الكسرة في حكم المنطوق به ومنها
قال الشلوبين ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل واخيه نكرة لان
الحرف لجرته يجر الا فيوفى معنى رب رجل ورب اخي رجل وسيبويه ابقاه
على معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لا نكرة فاجراه
سيبويه على اصله ولم يبال بهذا الذي طرا عليه من جهة معنى الكلام لانه
امر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلذلك جعل سيبويه
ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة ومنها قال الشلوبين اوجه اللغتين
في باب قاض انه يقال فيه في الوقف في حال الرفع والجر هذا قاض ومررت
بقاض ويقال في الاخرى هذا قاضي ومررت بقاضي ووجه هذه اللغة الاولى
ان حذف التنوين في الوقف عارض والعارض لا يعتد به فتبقى الياء محذوفة
وسكون ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك وهذه اللغة اوجه اللغتين لانها مبنية
على عدم الاعتداد بالعارض وهو الاكثر

حرف العين

الغالب واللازم يجريان في العربية مجرى واحد ذكر هذه القاعدة الزماني
وبنى عليها ان وزن الفعل الذي يغلب عليه يجري في منع الصرف مجرى الوزن
الذي يخص الفعل قال ابن النحاس في التعليقة لكن شرط جريان الغالب مجرى
اللازم هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة احد حروف المضارعة

حرف الفاء الفرع

انحط رتبة من الاصل ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين
من غير اعتماد قال في البسيط لانه فرع على الفعل والقاعدة حط الفروع
عن رتبة الاصول فاشترط اعتماده على احد الاصول الستة ليقوى بذلك
على العمل قال ابن يعيش قال الكسائي في قول الله تعالى كتاب الله عليكم انه نصب
بعليكم على الاغراء كانه قال عليكم كتاب الله فقدم المنصوب قال ومثله

قول الشاعر

يا أيها

يا أيها المائح دلوي دونكا اي دونك دلوي قال ومما قاله ضعيف لان هذه
الظروف ليست افعالا وانما هي نائبة عن الافعال وفي معناها فهي فروع
في العمل على الافعال والفروع ابدا منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما
تقدم عليها تسوية بين الاصل والفرع وذلك لا يجوز وقال ايضا اذا قلت
عندي راقود خلا ورطل زيتا فلا يجوز ان يجري وصفا على ما قبله لانه اسم
جامد غير مشتق ولا اضافة لاجل التنوين فنصبت على الفضلة لشبهها بالمفعول
وتنزلا للاسم الجامد منزلة اسم الفاعل من جهة انه اذا نون نصب فتحمل
النصب وانحط عن درجة اسم الفاعل فاختص عمله في النكرة دون المعرفة
كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا اجري على غير من هو له وجب ابراز
ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو وقال ابو البقاء في التبيين اسم الفاعل
والصفة المشبهة اذا اجريا على غير من هما له وجب ابراز الضمير فيهما اتفاقا فرعان
على الفعل في العمل وتحمل الضمير وقد انضم الى ذلك الجري بانه على غير من هو له فقد انضم
فرع الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليظهر اثر القصور ويمتاز
الفرع عن الاصل وفي البسيط لا يجوز تقدم خبر ان واخواتها ولا اسمها عليها
ولا التقديم للخبر فيها على الاسم لكونها فروعا عن الافعال في العمل فانحطت عن درجة
الافعال وقال ابن فلاح في المغني انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره
مع امكان دخول النصب فيه لئلا يكون الفرع اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة
تقتضي انحطاط الفروع عن رتب الاصول وكانه يشاركه المذكر في التصحيح
فشاركه في الاعراب والمذكر فحرب عرفان واعرب هذا بحركتين وخص بالحركة
ظلما انحطاطه عن رتبة الاصل وقال ابن النحاس في التعليقة انما اختص
الجر بالاسماء لانه لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم فهي
فرع في الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب من الاصل والفروع
ابدا تنحط عن الاصول في التصرف لا تزاد عليها فمنع الجر من الافعال لذلك
وقال ابن عصفور في شرح الجمل لما كانت الواو بمعنى مع في المفعول معه فرعا عن
كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعدها فلم يقدموه على العامل وان كان
منصوبا ولا على الفاعل لا يقولون والطيالسة جاء البرد ولا جاء والطيالسة
البرد لان الفروع لا تحتمل من التصرف ما تحتمله الاصول وقال ابو الحسن
بن ابي الربيع في شرح الايضاح لم يعمل ما عمل ليس مطلقا بل بالشروط المعروفة
وهي ان يكون الخبر مؤخرا وان يكون منفيا وان لا يتبع بعدها ان فان اتت

تكف ما عن العمل كما تكف دا ان عن العمل لانها في الدرجة الثالثة في العمل وان
ما مشبهة بليس مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة الثالثة فلا يحده
تعمل ابدا الا محققا ليعرف ما بينهما الا ترى ان تا القسم اختصت باسم الله وان
كانت بدلا من الواو والواو تخفض بالقسم كل ظاهر وانما كان الاختصاص بالله في
التا لانها بدل من الواو والواو بدل من الباء فهي في الدرجة الثالثة فلذلك
اختصت وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت لشبهها باسم الفاعل واسم
الفاعل عمل لشبهه بالفعل فالصفة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها
مختصا لانها لا تعمل الا ما كان من سببها اول ولهذا نظائر وقال ابن اياز
لما كانت فرعا في العمل عن اسم الفاعل وشبيهة له وجب فلذلك اشترط في اعمالها
شروط كتنكير معمولها وعدم فصلها وقال ابو البقا لا فرع محال وان فرع على
كان والفروع تنقص عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذا كان الخبر
نوع فرع وقال السخاوي في تنوير الدياجي انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل
في اشيا لانه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي الاصل فمما انحط فيه عن الفعل
بروز ضميره اذا جرى على غير من هو نحو هند زيد ضاربته هي ولو كان ضاربته
ضربته لم يبرز الضمير لقوة الفعل وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعا على الاسم
في الاعراب لم تكثر عوامله كثرة عوامل الاسماء فمن عادتهم التصرف في الاصول
دون الفروع وقال ايضا ان الناصبة للمضارع فرع ان المشددة لان كلا منهما
حرف مصدري ولما كانت فرعا عليها نصبت فقط وان الثقيلة اصل لها تارة فتحت
ونصبت وقال ايضا ان اصل نواصب المضارع لن واذا وكي فروع عنها ومحمولة
عليها لكونها تخلص الفعل للاستقبال مثلها ولذا اعملت ظاهرة ومقدرة واخواتها
لا تعمل الا في حال الظهور دون التقدير وقال ابن القواس قيل ان تنوين
عرفات مثل تنوين الصرف لفظا وصورة والجر فيها دخل تبعا للتنوين ولو
كانت لا تنصرف لامتنع دخول الجر عليها واجيب بان الجر دخلها تبعا للنون
المقابلة وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب وابطل بانه عوض
منها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل وقال ايضا انما امتنعت اضافة
العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل فلو
تصرف فيه بالاضافة تصرفهما للزم مساواة الفرع الاصل وهو محال
وقال ابن هشام في تذكرته نص العبدي على ان اما لا تستعمل في الاباحة لانها
دخيلة على أو وفرع لها والفرع ينقص عن درجة الاصل قال ابن هشام كان

العبدري

العبدي لما لم يسمعه لم يجز فاسد وهو منجه انتهى تنبيه قال الاندلسي في شرح
المفصل فان قيل الواو اكثر استعمالا في القسم من الباء فكيف جعلتم الاكثر في
الاستعمال هو الاصل قيل لا يبعد ان تكثر الفروع وتقل الاصول لمذهبهم في التاويل الا ترى
ان نحو الرجل اكثر من نحو الكسر الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصل لا يحتاج
الى علامة قال ابن النحاس في التعليقة وجدت ذلك بخط ابي عثمان بن جني عن ابيه
قال الدليل انك تقول في المذكر قائم فاذا اردت التانيث تلحق علامة تحتاج اليها
هذا المؤنث ولم تات للمذكر بعلامة وتقول رايت رجلا فلا تحتاج الى العلامة فان
اردت التعريف ادخلت العلامة تقول رايت الرجل فادخلت العلامة في الفرع
الذي هو التعريف ولم يدخلها في التنكير واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال
ادخلت له السين ليدل بها على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال
ولو كان الاستقبال اصلا لما احتاج الى علامة انتهى وانظر الى دين الشيخ
بها الدين وامانته كيف وجد فاين بخط ولد ابن جني نقلها عن ابيه ولم ينظر في
كتاب فنقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير عزو اليه لا كالسارق الذي اغار على
نصها يبغي التحاقه في تحلية سنابك وفي كتاب المعجزات الكبير وكتاب الخصائص
المعجزة وغير ذلك فسرقها وضمها وغيرها مما سرقه من كتب الحضيري والسخاوي
في مجموع وادعاه لنفسه ولم يعزه الى كتبي وكتب الحضيري والسخاوي شيئا مما نقله
منها ولنشر هذا من اداء الامانة في العلم الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالاصول
وتشبه الاصول بها ذكر ذلك ابن جني في الخصائص وقال من ذلك قول ذي الرمة
ورمل كاوراك العذارى قطعته . والعلقان لسبد اعجاز النسا تكسا ان
الا نقا فلما كثر ذلك واطرد عكس الشاعر التشبيه فجعل اوراك العذارى اصلا
وشبه به الرمل قال وكذلك لما كثر تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان
مؤخرا في اللفظ كانه مقدم في الرتبة فجاز ان يعود الضمير من الفاعل عليه وان
كان الفاعل مقدما والمفعول مؤخرا كما جاز ان يعود الضمير من المفعول اذا
كان مقدما على الفاعل وان كان مؤخرا في قولنا ضرب غلامه زيد وقال
ابن عصفور في شرح الجمل الدليل على ان الفرع هو الذي ينبغي ان يجعل فيه العلامة
لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية
والجمع فرعين عن الافراد وكذلك ايضا جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة
التكبير لان التصغير فرع عن التكبير وكذلك ايضا جعلوا الالف واللام علامة
للتعريف ولم يجعلوا للتنكير علامة لان التعريف فرع عن التنكير فان كان

التنكير فرعا عن التعريف جعلوا له علامة لم تكن في التعريف وهي التنوين
نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر واشباه ذلك في اللسان كثير. الفرق عللوا به
احكاما كثيرة منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تا المتكلم وفتح تا المخاطب
وكسر تا المخاطبة وتنوين التمكين دخل للفرق بين من ينصرف وما لا ينصرف وتنوين
التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات ومنها بنا نحو سيبويه
على الكسر ولم يحرك بتحريك بعلبك قال في البسيط فرقا بين التركيب مع الاعجمي والتركيب
ومنها كنوا عن اعلام الاناسي بفلان وفلانة قال في البسيط اذا كنوا عن اعلام
البهائم ادخلوا عليها اللام فقالوا الفلان والفلانة فرقا بين الكنايتين قال
وانما اختصت باللام لوجهين احدهما انه انقص عن درجة الاناسي في التعريف
فخصت باللام اشعارا بنقصان درجتها عن درجة الاصل والثاني ان اعلام
البهائم اقل فكانت اقبل بالزيادة لقلتها ومنها قال في الزيادة فتحت
همزة الوصل في اداة التعريف لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة
على الاسم والفعل فانها مع الاسم مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة
ومنها قال في البسيط التا الداخلة على العدد لم تدخل للتانيث اذ دخلت
عليه لانه مذكر بل دخلت للفرق بين العددين ومنها قال في البسيط لا يؤكد
الضمير المنصوب بالمنفصل المنصوب فرقا بينه وبين البدل ومنها قال في
البسيط تحذف التا من باب صبور وشكور فرقا بين فعول بمعنى فاعل وفعول بمعنى
مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة ومركوبة وفي باب جريح وقتيل فرقا بين
فعيل بمعنى مفعول ومن فعيل بمعنى فاعل كحليم وسميح ومنها قال في البسيط
حذفت الف ذا في التثنية فرارا من التقا الساكنين ولم تقلب كما تقلب الف المعرب
فرقا بين تثنية المبني وتثنية المعرب وشددت النون في قال عند بعضهم
فرقا بينها وبين النون في الاسما المعربة وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى
كجريح وجرحى واسير واسرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل
وحصل الثاني بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على الشرف
لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة قال ولما لم يفرقوا في الذي بمعنى مفعول
بين المذكر والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمع ولما فرقوا في الذي بمعنى فاعل نحو كريم
وكريمة فرقوا بينهما في الجمع ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول
فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال ابن السراج في الاصول وقد جعل بينهما في
جميع تصاريف الافعال ماضيها ومستقبلها وثلاثيها ورباعيها وما فيه زوائد

منها

منها فروق في الابنية ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين البدل
والتاكيد فاذا قالوا رايتك اياك كان بدلا واذا قالوا رايتك انت
كان تاكيدا فلذلك استعمل ضمير المرفوع في تاكيد المنصوب والمجرور
واشترك الجميع فيه كما اشتركن في نا وجرى في ذلك على قياس اشتراكها كلها
في لفظ واحد ومنها قال الحسن علي بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحداد
في كتاب المفيد في معرفة التحقيق والتجويد الها في هذه ليست من تبديل ها
الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي ها تانيث مشبهة بها
تذكير وتجراها في الصفة مجراها من حيث كانت زايدة وعلامة لمؤنث
كما ان تلك زايدة وعلامة لمذكر ايضا وانما كسر ما قبلها وها التانيث
لا يكون قبلها الا مفتوحا لانها بدل من يا وانما ابدل منها الها للتفرقة
بين ذي التي بمعنى صاحب وبين ذي التي فيها معنى الاشارة ومنها قال
الجزولي وقد يبنى للمبني على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة قال
الشلوبين كالفتحة في الها اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف وكان
حق النون ان تكون ساكنة لان اصل البنا السكون الا انا فرقنا بين
ان اذا كانت اداة للدلالة على المتكلم وبين التي تصير الفعل في تاويل
الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم ومنها قال ابن عصفور في
شرح الجمل وابن النحاس في التعليقة اصل لام الجر ان تكون مفتوحة
لكونها مبنية على حرف واحد فتحرك بالفتح طلبا للتخفيف وانما
فرقت للكسر بينها وبين لام الابتدا نحو قولك موسى غلام ولموسى
غلام ولذا ابقيت مع المضمر على فتحها لانه لا لبس بعد لكون الضمير
مع لام الابتدا من ضماير الرفع والضمير مع لام الجر من ضماير الجر
ولفظ ضماير الجر وضماير الرفع مختلف فلا لبس حينئذ وكان ينبغي
على هذا ان يكسر لام المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر
الا انهم فتحوها للتفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله وكانت اولى
بالفتح من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به منادى والمنادى
واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح مع المضمر ففتحت مع ما وقع موقعه
وقال ابن فلاح في مغنيه افعل فعلى كالافضل والفضلى يجمع هو ومؤنثه
جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلا وقال الاندلسي انما تبدل
التا ها في الوقف فرقا بين تانيث الاسم وتانيث الفعل

خاتمة قال ابن السراج في الاصول التنوين نون صحيحة ساكنة
وانما خصها النحويون بهذا اللقب وسموها تنوينا ليفرقوا بينها وبين
النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع الفعل لا ينون
قال ابو جعفر الزبيري في تعليقه على كتاب سيبويه وسبب ذلك ان الفعل
مدلوله جنس فهو واقع على القليل والكثير الا ترى انك تقول
ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون
ضرب مرات فهو اذا دليل على القليل والكثير والمثنى انما يكون دليله
مفرد اخو رجل الا ترى ان لفظ رجل لا يدل الا على واحد واذا قلت
رجلان دلت هذه الصيغة على اثنين فقط فلما كان الفعل لا يدل على شيء
واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة وايضا فان العرب لم تثنه فان قيل
ان الفعل مثنى في قولك يفعلان **فالجواب** ان ذلك باطل
لانه لو كان مثنى لجاز ان تقول زيد قاما اذا وقع منه القيام مرتين
والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون معنى في ذلك الفعل اثقل من الاسم
وعلله صاحب البسيط بوجهين احدهما انه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة
المركب والاسم بمنزلة المفرد **الثاني** ان الاسم اكثر من الفعل بدليل
ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة
كما في المعرفة والنكرة قال والذي اقرر نقله فهو مع ذلك فرع على الاسم
من وجهين احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة
والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل
والثاني ان الفعل يفتقر الى الاسم في افادة التركيب والاسم يستقل
بالتركيب من غير توقف **وقال** ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء
لوجهين احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من
فاعل اسم يكون معه وقد يستغني الاسم عن الفعل واذا ثبت انه اكثر في الكلام
كان اكثر استعمالا واذا كثر استعماله خف على الالسنة لكثرة تداوله الا ترى
ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله وكذلك
العربي اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلا عليه لقلة استعماله له **والثاني** ان
الفعل يقتضي فاعلا ومفعولا فصار كالمركب منهما اذ لا يستغني عنهما والاسم
لا يقتضي شيئا من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب **وقال**
ابن النحاس في التعليقة الاسم اخف من الفعل لوجوه منها ان الاسماء اكثر

استعمالا

استعمالا من الافعال والشيء اذا كثر استعماله على السنتهم خف وانما قلنا
انه اكثر استعمالا لامور **منها** الاوزان وعدد الحروف اما في الاصول
فلان اصول الاسماء ثلاثية ورباعية وخماسية وليس منها في الافعال
خماسية واما الزيادة فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما
ذكروا والفعل لا يزاد على الستة فقد زاد عليه في الاصول والزيادة **واما**
الابنية فابنية الاصول في الاسماء المجمع عليها السبعة عشر واصول الافعال
اربعة واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على الثمانية والفعل لا يبلغ
الثلاثين **ومنها** ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا مع انضمامه
للاسم ومنها ان الفعل يفتقر الى الفاعل فيستقل ولا كذلك الاسم فان قلت
كان المبتدا يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله **قلنا** تعلق
الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدا بخبره لان الفاعل يتنزل منزلة الجزء من
الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدا **ومنها** ان الفعل يلحقه زوائد نحو حروف
المضارعة وتاء التانيث ونوني التوكيد والضمائر فيستثقل بذلك **ومنها**
ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه فهي اذا فرع على
الاسماء والفرع اثقل من الاصل انتهى **فائدة** قال ابن هشام انهم يعبرون
بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل **الثاني** مشارفته نحو واذا
طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة وليخش
الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا **الثالث** ارادته واكثر
ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله
اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن **الرابع** مقاربته
كقوله الى ملك كاد الجبال لفقده ٭ تزول زوال الراسيات من الصخر
اي تزول الراسيات **الخامس** القدرة نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين
اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة
وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس

حرف القاف

قال ابن هشام في المغني القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه
في الشعر كقول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء
الرماح فجعل المعرفة الخبر والاصل عكسه ونبه بعضهم على ان المعرفة الاسم
والنكرة الخبر **وقول رؤبة**

وبهمة مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه
اي كان سماؤه لغبرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف
وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وقول
البسطامي كما طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين
ومنه ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعلى
الماء قاله الجوهري وجماعة منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه
ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة لابن السكيت
ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب ويقال اذا طلعت الجوزاء انتصب
العود في الحربا اي انتصب الحربا في العود وقال ثعلب في قوله تعالى ثم
في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة
وقيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا ثم دنا فتدلى اذهب بكتابي هذا
فالقه اليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون وقال الجوهري في كان قاب
قوسين ان اصله قابي قوس فقلب التثنية بالافراد وهو حسن لان القاب
ما بين مقبض القوس وسيتها الى طرفه له طرفان فله قابان ونظيره قوله
اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشرى فعله بحمول اي لسوء فعله وقيل
في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم عنها وفي حقيق ان لا اقول ان المعنى حقيق علي بنا
المتكلم كما قرا نافع وفي لتنوء بالعصبة ان المعنى لتنوء العصبة بها تذييل يرد
على التام فيعود ناقصا قال ابن جني وذلك قولك قام زيد كلام تام فان
زدت عليه فقلت ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى جواب وكذلك قولك
زيد اخوك ان زدت عليه اعلمت لم يكتف بالاسمين بقول اعلمت زيدا بكرا
اخاك وتقول زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل
يعمل في ان وصلتها فتقول بلغني ان زيدا منطلق قال وجماع هذا ان
كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام
باق له نحو زيد قائم وما زيد قائما وان زدت شيئا مقتضيا لغيره معقودا
به عاد الكلام ناقصا وقال الاندلسي في شرح المفصل الجملة قد تكون
ناقصة بزيادة كما تكون بنقصان فاذا دخلت على الجملة نصيرها جملة اخرى
وجعلتها في حكم المفرد فتحتاج في تمامها الى امر اخر كما ان ان المصدرية
اذا دخلت على الجملة صيرتها في حكم المفرد واخرجتها عن كونها كلاما وقد يكون
المبني اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء اخر تغير اعرابه من ذلك

ما آنت وما شانك فانهما مبتدا وخبر اذا لم يأت بعدهما بنحو قولك
وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع
او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير وانفصل وارتفاعهما بالفاعلية او على انه
اسم كان وما او ليد لما يكون وما وهما موضع نصب خبر لكان او مفعول لا
لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف
حالا اذ لا يقع مفعولا به قرائن الاحوال قد تغني عن لفظ قال ابن يعيش
وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينة حالية
او غيرها لم يحتج الى اللفظ المطابق فان اتى باللفظ المطابق جاز وكان
كالتاكيد فان لم يوت به فللاستغناء عنه وفروع القاعدة كثيرة منها حذف
المبتدا والخبر والفعل والفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز
حذفها

حرف الكاف

كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية منها حذف الخبر بعد
لولا قال ابن يعيش في شرح المفصل حذف خبر المبتدا من قولك لولا زيد
خرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجز استعماله وقال صاحب
البسيط انما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة
استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره وقال
ابن جني اصل هلم عند الخليل ها التنبيه ثم لم اي لم بنا ثم كثر استعمالها فحذفت
الالف تخفيفا وقال ابن يعيش في شرح المفصل قد توسعوا في الظروف
وخصوصا بذلك لكثرتها في الاستعمال ومما حذف لكثرة الاستعمال
من هذا زيد بن عمرو وقولهم ايش ولم يك ولا ادر ولم ابل وحذف اسم لا في لا
عليك اي لا باس عليك والتخفيف في قد وقط اذ اصلهما التثقيل اشتقاقها
من قددت الشيء وقططته وقولهم الله لافعلن ونحوها حروف اخر قال سيبويه
جاز حيث كثر في كلامهم فحذفوا تخفيفا كما حذف رب قال وحذفوا الواو كما
حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى
ليخففوا الحرف على اللسان وقال بعضهم في ابوك يعلل بحذف وجعل
اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما قلب العين ساكنة وتركوا اخر الاسم
مفتوحا كما تركوا اخر اين مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرته في كلامهم
فغيروا اعرابه كما غيروه ذكر ذلك ابن السراج في الاصول وقد ذكر الفارسي
حكى ابو الحسن عن العرب انهم يقولون ليس لك قال والقول فيه عندنا انه

أي شيء تحذف الهمزة وابقي الحركة على اليا فحركت اليا بالكسرة فكرهت
الكسرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت لالتقا الساكنين كما انه لما
خفف هو يوم اخوانه فحذف الهمزة وطرح حركتها على اليا فكره تحريكها بالكسرة
فاسكنها وحذفها لالتقايها مع الجازم من الاحوال فالتنوين في ايش مثل الجازم
في اخوانه قال فان قلت الاسم يبقى على حرف واحد قيل اذا كان ان الذي يبقى
في ايش وحسن ذلك ان الاضافة لازمة فصار للزوم الاضافة مشبها له
بما في نفس الكلمة ومعنى حذف منها فقالوا ايش وشم ولم فكذلك ايش وقال
الزمخشري في المفصل في الذي واستطالتهم اياه بصلته مع كثرة الاستعمال
خففوه من غير وجه فقالوا الذ بحذف اليا ثم قالوا الذ بحذف الحركة ثم حذفوه
ايضا واجتزوا بالام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي قال ابن عصفور
في شرح الجمل انما بنيت اين على الفتح لكثرة الاستعمال اذ لو حركت بالكسر على
اصل التقا الساكنين لاينا في ثقل الكسر الى ثقل اليا التي قبل الاخر وهي
مما كثر الاستعمال فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال الثقيل قال
ولا يبين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم لو تحركوا بالكسرة
على اصل التقا الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والتا لما كانت قليلة
الاستعمال انما يستعمل في القسم وهي مع ذلك من نادر القسم قال
وكذلك ثم بنيت على الفتح فلو حركوها بالكسر على اصل التقا الساكنين لا تصل
ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة وكان يلزم من ذلك كثرة استعمال
الثقيل قال وكذلك ان واخواتها بنيت على الفتح ولم تكسر على اصل
التقا الساكنين استثقالا للكسرة مع التضعيف او اليا في ليت مع ان
هذه الحروف كثيرة الاستعمال فلو كسرت لادى ذلك الى كثرة استعمال
الثقيل وقال ابن النحاس في التعليقة انما لزم اضمار الفعل في باب
التحذير لكثرته في كلامهم كما ذكر سيبويه وقال الرشاطي ان التحذير مما
يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع
المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام وقال ابن يعيش في شرح المفصل
اعلم ان اللفظ اذا كثر في السنتهم واستعمالهم اثروا تخفيفه وعلى حسب
تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف ولما كان القسم مما يكثر استعماله ويتكرر
وروده بالغوا في تخفيفه من غير جهة فمن ذلك حذف فعل القسم نحو بالله
لا تومن اي احلف وربما حذفوا المقسم به واخروا بدلا له الفعل عليه نحو

اقسم

اقسم لافعلن والمعنى اقسم بالله ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية
نحو لعمرك وايمن الله وامانة الله فهذه كلها مبتدآت محذوفة الاخبار
ومن ذلك ابدال التاء من الواو نحو تالله لتفعلن ومن ذلك قولهم لعمر الله
فالعمر البقا والحياة وفيه لغات عمر بفتح العين وسكون الميم وبضم
العين وسكون الميم وبضمهما فاذا اتي على القسم لم يستعمل فيه الا المفتوح
العين لانها اخف اللغات الثلاث والقسم كثير فاختاروا له الاخف
وقال ابو البقا في التبيين لاسم الله تعالى خصايص منها دخول يا عليه مع
وجود اللام فيه ومنها زيادة الميم في اخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره
ومنها دخول تا القسم عليه نحو تالله ومنها التفخيم ومنها الابدال
كقولك ها الله والله وذلك لكثرة الاستعمال وقال ايضا يجوز حذف
حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان
الشي اذا كثر كان حذفه لذكره لان كثرته تجريه مجرى المذكور ولذلك
جاز التصغير والحكاية في الاحرد دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة
وقال ابن النحاس في التعليقة اذا التقي ساكنان والثاني لام التعريف
اختير فتح الاول نحو من الناس طلبا للخفة فيما يكثر استعماله ويثقل
الكسر ليثقل توالي الكسرتين فيما يكثر استعماله وقال ابن فلاح في المغني
شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف والندا يكثر
استعماله وكذلك او نحوه على الحي والميت والجماد فناسب كثرة
استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين ويا المتكلم
المضاف اليها قال وشرطه ان يكون علما وانما رخموا صاحبا فقالوا
يا صاح لانه لما كثر استعماله من غير موصوف صار بمنزلة العلم قال
واختص يا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليا لكثرة الاستعمال حتى ان
الحرف يلقي الحرف فيقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعطافا وكثر ذلك اليه
وان لم يكن بينهما نسب قال وانما وجب اضمار الفعل العامل في
المنادى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به
لكثرة استعماله فالزمه الاضمار طلبا للخفة لان كثرة الاستعمال
مظنة التخفيف واقام مقامه في الندا حرفا ابدل عليه قال
المصدر الذي يجب اضمار فعله انما يجب اضماره لكثرة الاستعمال
ومعنى كثرة الاستعمال انه يتكرر في اذهانهم انهم لو استعملوا الكثرة

استعمالها فخففوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها وقال
ابن الدهان في الغرة ذهب الاخفش الى انها اعتمت لكثرة استعماله
ايما بصورته الحرف فيل وضحه وعلمت انه لابد من استعماله فابتدوا
بنفيه علما بان لابد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قالت
وابى الامور تعقبني الى امر فقصد آخره اولا وقال السخاوي في شرح
المفصل هم يحذفون الاكثر ويحذفون بعضه كما فعلوا في لم ابل وربما
حذفوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت

حرف اللام

اللبس محذور ومن ثم وضع له ما يزيله اذا خيف واستحق عن
لحاق نحوه اذا امن من لازم الاعراب انما وضع في الاسما ليزيل
اللبس فيها الحاصل فيها باعتوار المعاني المختلفة ولذلك استغني
عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات
لانها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج اليه ولما كان الفعل
المضارع قد تتصوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل
اللبس عند اعتوارها ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فانه انما
خوف اللبس بينهما لو استويا في الرفع او في النصب ومن ذلك
قال في البسيط يضاف اسم الفاعل المتعدي الى المفعول دون الفاعل
لان اضافته الى الفاعل والمفعول يفضي الى اللبس لعدم تعين
المضاف اليه بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم
لانه لا لبس في اضافته الى فاعله لتعينه فجازت اضافته لذلك
ومن ذلك قال في البسيط كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو
ضرب وقتل على مفعل بان يقال مضرب ومقتل ليكون جاريا على
يضرب ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول لئلا يلتبس باسم المفعول
من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثي بالزيادة
لقلة حروفه ومن ذلك قال في البسيط قياس التفضيل في افعل
ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وعمرو افضل منه لا على المفعول نحو
خالد مفضول وبكر افضل منه لانهم لو فضلوا على الفاعل والمفعول
لالتبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان
يفضي الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل

والمفعول

والمفعول فضلة وكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل على
الفضلة ومن ذلك قال في البسيط الجمهور على ان الصرف عبارة عن
التنوين وحده وعليه منع الصرف انما ازالة التنوين خاصة وليس الجر من الصرف
وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلتبس بالاضافة الى يا المتكلم لانه قد حذف
يا المتكلم وابقاء الكسر في غير النداء قال يوهب دموع بهن جمي سجوم
وكراهة ان يلتبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام ومن ذلك قال في البسيط
فائدة العدل في الاعلام خفة اللفظ ورفع لبس الصفة لان فاعلا اصلا
ومنه الصفة فاذا اعدل الى فعل زال ذلك اللبس وقال بتكسير الصفة ضعف
لانها اذا كسرت التبس فيها صيغة المذكر بصيغة المونث في بعض الصور
عند حذف الموصوف نحو قامت الصفات نحو الرجال والنساء واذا جمعت
بالواو والنون او بالالف والتاء التبس ومن ذلك يجوز ان يقال في
النداء يا ابت ويا امت بحذف يا الاضافة وتعويض التاء منها قال ابن يعيش ولا
يدخل صيغة التاء عوضا مما له نحو من لفظه لو قلت يا خالت ويا عمت يا خاله
ويا عمه لم يجز لانه كان يلتبس بالمونث فاما دخولها في الاب والام فلا اشكال
انتفاء مؤنثه واما دخولها على الاب فلحق المبالغة من نحو راوية وعلامة
ومن ذلك قولهم لله دره من فارس وحسبك به من ناصر قال ابن يعيش
فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة مع تعلقها ولا افرادها
ولا يقال هو احسن منك من عبد وعندي عشرون من درهم بل يرد الى الجمع عند
ظهور من نحو من العبيد ومن الدراهم فالجواب ان هذا الموضع لما التبس
فيه التمييز بالحال فاتوا بمن لتخلصه للتمييز ومن ذلك قال ابن يعيش انما
اتي بالمضمر لشكلها للمذهب من الايجاز واحترازا من الالباس اما الايجاز
فظاهر لانك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف
كجزء من الاسم واما الالتباس فلان الاسما الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا
قلت زيد فعل زيد جاز ان يتوهم في زيد الثاني انه غير الاول وليس للاسما
الظاهرة احوال تفترق بها اذا التبست وانما يزيل الالتباس منها في
كثير من احوالها الصفات والمضمرات لا لبس فيها فاستغنت عن الصفات
لان الاحوال المقترنة بها وهي حضور المتكلم والمخاطب وتقدم ذكر الغائب
يغني عن الصفات ومن ذلك قال ابن فلاح في المغني انما ضم حرف المضارعة
دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو ضرب يضرب

واكثر ما يكون ان الهمزة في الرباعي تزول مع حروف المضارعة فلو فتح حرف
المضارعة لم يعلم المضارع الثلاثي هو ام مضارع الرباعي ثم حمل بقية الابنية
الرباعي على ما فيه الهمزة وانما اختص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل والرباعي
بزيادة الهمزة فرع فجعل للاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما
زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي وخرج عن هذا الاصل اهراق يهريق واسطاع
يسطيع فانه ضم احرف المضارعة فيهما مع انهما اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان
احدهما ان الهاء والسين زائدتان على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم
العدم **الثاني** انهما جعلا عوضا عن حركة عين الكلمة في افعل انقلبت الى الفاء واذا
كانا عوضا عنها لم يعتد بهما حرفان مستقلان ولذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو
كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخماسي ولتغيرت صيغة الرباعي من الضم وبطل حكم
الهمزة وبقي حكمها بكونهما بدلا لا عن نقل حركة العين الى الفاء وان كان نقل حركة العين
الى الفاء لا يقتضي عوضا لكون الرباعي لم يتغير صيغته بها فصارا بمنزلة الحركتين
لكونهما عوضا عن نقل الحركتين لا عن الحركتين لان الحركتين موجودتان فكيف
يعوض عنهما مع وجودهما انتهى **ومن ذلك** قال الخفاف في شرح الايضاح تقول
في التعجب ما احسننا وفي النفي ما احسنا وفي الاستفهام ما احسننا لا يدغم في
التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس احدهما بالاخر والنفي بهما **ومن ذلك** قال
ابن النحاس في التعليقة لا يجوز ان ياتي المنصوب على الاختصاص من الاسماء المبهمة
نحو اني هذا افعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان الضمير فاذا ابهمت فقد
اتيت بما هو اشكل من الضمير وكذلك لا يجوز ان يؤتى به نكرة فلا يقال اني قوما
نفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبسا **ومن ذلك** قال ابن فلاح في المغني انما
امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا يلتبس الاشارة
المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد النداء لانه لا يتعين فقد
بالعلم لانه يلتبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد
النداء لانا نقول بناؤه على الضم في اعم الصور قرينة تدل على النداء وفقدت
القرينة في اسم الاشارة **قال** وانما امتنع حذف حرف النداء من المشتقات
به لئلا يلتبس لامه بلام الابتداء لانها مفتوحة ولم يكن الاعراب فارقا
لوجود اللبس في المقصور والمبني حالة الوقف **ومن ذلك** لم يجمعوا حية على
حي لئلا يلتبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف ساير ما كان من هذا النوع
كبقرة وثمامة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا في جمعه الهاء وكذا في مذكره

قال

قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الهاء الا في حية
فانهم يقولون حية للمذكر والمؤنث فيقولون رايت حية على حية
فلا يطرحون الهاء من ذكره **ومن ذلك** اذا التقى ساكنان وخيف من تحريك
احدهما بالكسر الالباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر واضربن
ولا تضربن في خطابه لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث **ومن ذلك**
انهم فرقوا بين النسب الى صدر المضاف يلبس حذف الصدر ونسب الى العجز فيقال في
النسب الى عبد مناف وعبد اشهل منافي واشهلي لانهم لو قالوا عبدي لالتبس
بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبدي فرقوا بين ما
يكون الاول مضافا يقصد قصده ويتعرف المضاف الاول به وهو ما كان
اسما غالبا او طرات عليه العلمية وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس كشيء
معروف بعينه يضاف اليه عبد **وقال** الاخفش في الاوسط في النسب الى
المركب المزجي وان خفت الالباس قلت رامي هرمزي ومن الثاني عدم
لحاق التاء في صفات المؤنث الخاصة بالاناث كحائض وطالق ومرضع وكاعب
وناهد وهي كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمؤنث فيها امن اللبس بالمذكر
فلم يحتج الى فارق **ومن ذلك** قال ابن النحاس في التعليقة انما لم يجز حكاية
المضمر والمشار لانهما من جملة المعارف لان كلا منهما لا يدخله اللبس

حرف الميم

كان في حكم المنطوق به ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في شرح المفصل
ومن فروعها انهم قالوا ادلدل وجندل فاجتمع في الكلمة اربع متحركات
متواليات لان المراد دلادل وجنادل لكنهم حذفوا الالف منهما تخفيفا
وما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به **وقال** ابن فلاح في المغني
افصح اللغتين للعرب في حذف الترخيم ان يكون المحذوف مرادا في حكم المنطوق
به **وقال** ابن جني في الخصائص باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة عليه كان
في حكم الملفوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه
من ذلك ان ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا فتقول
القرطاس والله اي اصاب القرطاس فاصاب الان في حكم الملفوظ به البتة
وان لم يوجد في اللفظ ان دلالة الحال عليه نابت مناب اللفظ به وكذلك قولهم
لرجل مهو بسيف في يده زيدا اي اضرب زيدا فصارت شهادة الحال بالفعل
بدلا من اللفظ به وكذلك قولك للقادم من سفر خير مقدم اي قدمت خير مقدم

وقولك قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا اى ان كان زيدا وان كان عمرا
وقولك للقادم من حجه مبرور ماجور اى انت مبرور وماجور او مبرورا وماجورا
مبرورا اى قدمت مبرورا ماجورا وكذلك قوله رسم دار وقفت فى طلله اى
رب رسم دار وكان رؤبة اذا قيل له كيف اصبحت يقول خير عافاك الله اى بخير
تحذف الباء لدلالة الحال عليها بجرى العادة والعرف بها وكذلك قولهم الذى
مررت زيد تريد بها وتحذفها لان فى الموضع دليلا عليها وعلى نحو من هذا
يتوجه عندنا قراءة حمزة واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام ليست هذه
القراءة عندنا من الابعاد والضعف على ما رآه فيها ابو العباس بل الامر فيها
اقرب واخف والطف وذلك ان لحمزة ان يقول لابى العباس لم احمل
الارحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت ان يكون فيه باء ثانية حتى
كانى قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها كما حذفت لتقدم ذكرها
ايضا فى نحو قولك بمن تمرر امرر وعلى من تنزل انزل واذا جاز للفرزدق
ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع مخالفته فى الحكم له فى قوله
وانى من قوم بهم يتقى العدا ورأب الثأى والجانب المتخوف
اى وبهم رأب الثأى بحذف الباء فى هذا الموضع لتقدمها فى قوله بهم يتقى
العدى وان كانت حالاهما مختلفتين الا ترى ان الباء فى قولهم بهم يتقى الذى
منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقولك يضرب
بالسيف زيد والباء فى قوله وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضع عند قوم وعلى
كل حال فهى متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب ونظائر هذا كثيرة كان
حذف الباء من قوله والارحام لمشابهتها الباء فى به موضعا وحكما اجدر وقد
اجاز ابو العباس ... على تقدير ... تحذفوها وان كانت اللام فى ربا له
لا ضمير فيها وهى متعلقة بنفس ربا مثلها فى هلم لك وكانت اللام فى نحو ...
ومتعلقة بمحذوف فيها ضمير فان قلت فاذا كان المحذوف الذى لا بد منه عندك
بمنزلة الظاهر فهل يجيز توكيد الهاء المحذوفة فى نحو قولك الذى ضربت زيد
فتقول الذى ضربت نفسه زيد كما تقول الذى ضربته نفسه زيد قيل هذا
عندنا غير جائز وليس ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لامر اخر
وهو ان الحذف هنا انما الغرض منه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكده
لنقضت الغرض وذلك ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما
كان الامر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز ان يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق

بما

بما يلحق نحو اقعنسس فيه من نقض الغرض ومن هذا الباب قولهم راكب
الناقة طليحان اى راكب الناقة والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر
الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف لدليل كالثابت الملفوظ به جاء الخبر
مثنى وقال ابن هشام فى المغنى اول من شرط الحذف ان لا يكون مؤكدا الاخفش
فانه منع فى نحو الذى رأيت زيد ان تؤكد العائد المحذوف بقولك نفسه
لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار وتبعه الفارسى فرد فى
كتاب الاغفال قول الزجاج فى ان هذان لساحران ان التقدير انه هذان
لهما ساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متنافيان وتبع اباعلى ابو الفتح
فقال فى الخصائص لا يجوز الذى ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام نحو اقعنسس
لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل
المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه
والحذف مناف لذلك وخولفوا كلهم لنحو قول الخليل وسيبويه فان سيبويه
سأل الخليل عن نحو مررت بزيد وأتانى اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد
فاجاب بانه يرفع بتقدير هما صاحباى انفسهما وينصب بتقدير اعنيهما
انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان
مرتحلا وان مالا وان ولدا فحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان وفيه نظر فان
المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش
من حذف العائد فى نحو الذى رأيته نفسه زيد لان المقتضى لحذفه الطول
ولهذا لا يجوز فى نحو الذى هو قائم زيد فاذا فروا من الطول فكيف
يؤكدون واما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافى بينهما لان المحذوف
للدليل كالثابت ولبدر الدين بن مالك مع والده فى المسئلة بحث
اجاد فيه انتهى ما اورده ابن هشام فى المغنى والبحث الذى اشار اليه
هو ما قاله ابن المصنف فى شرح الالفية وقال ابن النحاس فى التعليقة
اذا كان للفعل معمولات اقيم مقام الفاعل المنسوخ لفظا وتقديرا دون
المنسوخ لفظا فقط وكذلك عمل الفرزدق فى قوله منا الذى اختير
الرجال سماحة فاقام المنسوخ وهو الضمير المستتر فى اختير ونصب غير
غير المنسوخ وهو الرجال والاخطل يقول من قال بجواز اقامة ايهما
شئت وذلك ان القاعدة ان المحذوف المستتر كالملفوظ به وههنا
حرف الجر المحذوف مراد فلو ظهر لم يكن الا اقامة المنسوخ فكذلك اذا

اذا كان مرادا انتهى وقال ابن فلاح في المغني اهل الحجاز يحذفون خبر لا
كثيرا وانما يحذفونه لعلمهم به وهو مراد وهو في حكم المنطوق ما كان
كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة
عليها وفيه فروع الاول الصلة لا تتقدم على الموصول ولا شيء منها
لانها بمنزلة الجزء من الموصول الثاني الفاعل لا يتقدم على فعله
لانه كالجزء منه الثالث الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها
من حيث انها مكملة له ومتممة اشبهت الجزء منه الرابع المضاف اليه
بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه الخامس حرف الجر بمنزلة الجزء
فلا يتقدم عليه المجرور وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح
خمسة اشيا هي بمنزلة شيء واحد الجار والمجرور كالشيء الواحد
والمضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد والفعل والفاعل كالشيء الواحد
والصفة والموصوف كالشيء الواحد والصلة والموصول كالشيء الواحد
ما يجوز تعدده وما لا يجوز فيه فروع الاول خبر المبتدا وفيه خلاف
منهم من اجازه مطلقا وبه جزم ابن مالك ومنهم من منعه واوجب
العطف نحو زيد قائم ومنطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في حين واحد
فيجوز نحو هذا حلو حامض اي مز وهذا اعسر يسر اي اضبط قال
ابو حيان وهذا اختيار من عاصرناه من الشيوخ الثاني الحال وفيه
خلاف قال في الارتشاف ذهب الفارسي وجماعة الى انه لا يجوز
تعدده ويجعلون نحو قولك جا زيد مسرعا ضاحكا الحال الاولى فقط
وضاحكا صفة لمسرعا او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى
جواز ذلك وقال ابن مالك في شرح التسهيل الحال شبيه بالخبر
وشبيه بالنعت فكما جاز ان يكون للمبتدا الواحد والمنعوت الواحد
خبران فصاعدا ونعتان فصاعدا فكذلك يجوز ان يكون للاسم
الواحد حالان فصاعدا وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب
اكثر من حال قياسا على الظرف وكما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة
كذلك لا يقال جا زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بافعل
التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال فجاز هذا كالظرف
نحو زيد اليوم افضل منه غدا وزيد خلفك اسرع منه امامك قال
ومع هذا في افعل التفضيل لانه قام مقام فعلين الا ترى ان معنى قولك

زيد

زيد اليوم افضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا الثالث
المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان
واجازه قوم نحو ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
الرابع الظرف وتعدده ممتنع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في
ظرفين لا يقال مثلا قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم
الجمعة ويوم السبت محال وكذا جلست امامك خلفك لان وقوع حال واحد
في مكانين محال ولهذا قال الواقدي في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم لا يصح ان
يكون اذ ظرف لينفع لانه لا يعمل في ظرفين الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف
السادس عطف البيان ذكر الزمخشري في قوله تعالى ملك الناس اله الناس
انهما عطفا بيان لرب الناس وقال ابو حيان لا اعلم عن النحاة شيئا في عطف
البيان هل يجوز ان يتكرر المعطوف في محل واحد ام لا يجوز ذلك السابع البدل
قال ابو حيان في البحر اما بدل البدل فلا اعلم من ابينه فتكررت منه الابدال اما
بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال فلا نص عن احد من النحويين اعرفه
في جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل
لا يتكرر
مراجعة الاصول
فيها مباحث الاول
فيما يراجع من الاصول مما لا يراجع قال ابن جني اعلم ان الاصول المنصرف
عنها الى الفروع على ضربين احدهما ما اذا احتيج اليه جاز ان يراجع والاخر
ما لا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله فالاول منه الصرف
الذي يفارق الاسم لمشابهته الفعل من وجهين فمتى احتجت الى صرفه جاز ان
تراجعه فتصرفه ومنه اجرا المعتل مجرى الصحيح نحو قوله
لا بارك الله في الغواني هل … اصبحن الا لهن مطلب
ومنه اظهار التضعيف كما محت عينه وضبب البلد والل السقاء
وقوله الحمد لله العلي الاجلل وبقية الباب ومنه قوله سماء الاله فوق
سبع سمائيا ومنه قوله اهبى التراب فوقه اهبايا وهو كثير والثاني وهو
ما لا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كالثلاثي المعتل العين نحو قام
وباع وخاف وهاب وطال وهذا لا يراجع اصله ابدا الا ترى انه لم يات عنهم
في نثر ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك مفعل من نحو
يقوم ويبيع فاما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هبوة الرجل من الهيئة بوجهه
انه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم قضوا الرجل اذا جاد قضاؤه ورموا اذا

جاد ومبوث كما بني فعل مما لامه يا كذلك خرج هذا على اصله في فعل
من عينه ياو على انهما جميعا ان هذا بنا لا ينصرف لمضارعته بما فيه من ابا عارهم
لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم ينصرف احتملوا اخراجه في هذا الموضع
على الغالب الباب المطرد انما تحاموا ان يبنوا افعل مما عينه يا تحاشيا
استثقالهم من الانتقال الى ما هو اثقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا البعث
ابوع وبيوع وبوعا وبوعوا وبوعي ونحو ذلك من تصاريفهم وكذلك لو
جا فعل مما لامه يا متصرفا الزمهم ان يقولوا رموت ارموا ويرموان ومن
يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب اليا واوا وهي اثقل من اليا فاما قولهم لرمو
الرجل فانه لا ينصرف فلا يفارق موضعه هذا كما استعمل نعم وبئس
فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وامنهم تعديه الى غيره وكذلك احتمل هيو
الرجل ولم يعل لانه لا ينصرف لمضارعته بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم
وبئس ولو صرف للزمه الاعلال ان يقال هاء يهوء فلما لم ينصرف صح
بصحة الاسما وكما صح نحو العود والحوكة والصيد والغيب كذلك صح
هيو الرجل فاعرفه كما صح ما اطوله وابيعه ونحو ذلك ومما الابراج
باب افتعل اذا كانت فاوه صادا او ضادا او طا او ظا قال فان تاه تقلب
طا نحو اصطبر واضطرب واطرد واظلم وكذا اذا كانت دالا او ذالا
او زايا فان تاه تبدل دالا نحو ادلج وادكر وازداد ولا يجوز خروج
هذه التا على اصلها ولم يات ذلك في نظم ولا نثر فاما ما حكاه خلف
من قول بعضهم التقطت النوى واستقطته فقد يجوز ان تكون
الضاد بدلا من السين في استقطته ثم ويجوز ان يكون بدلا من اللام
في التقطته فيترك ابدال التا طا مع الضاد ليكون ذلك ايذانا بانها
بدل من اللام او السين فصح التا مع الضاد كما صحت مع الصاد بدل
منه ونظير ذلك قول الشاعر

يا رب اباز من العفر صدع ... تقبض الذيب اليه واجتمع
لما راى ان لا دعه ولا شبع ... مال الى ارطاة حقف والطجع

فابدل لام الطجع من الضاد واقر الطا بحالها مع اللام ليكون ذلك
دليلا على انها بدل من الضاد وهذه الصحة عوار لانه في معنى ما يجب
صحته وهو اعور ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة
ومن تصحيح اليا الساكنة بعد الضمة فاما قراة ابي عمرو في قوله يا صالح

ايتنا

ايتنا بتصحيح اليا بعد ضمة الحا فلا يلزمه عليه ان يقول يا غلام رجل
والفرق بينهما ان صحة اليا في صالح ايتنا بعد الضمة له نظير وهو قولهم
قيل وبيع بحمل المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة
فتكون قياسا لمد يا غلام رجل فان قلت فان الضمة في نحو قيل وبيع لم تصح لانها
اشمام ضم الكسرة والكسرة في يا غلام رجل كسرة صريحة فهذا فرق قيل الضمة في
جا يا صالح ضمة تامة وليس كقولك يا غلام رجل شبيه فيحمل عليه لا كسرة صريحة
ولا كسرة مشوبة فاما التقارب ما بين الحركتين في كون احدهما ضمة صريحة
والاخرى ضمة غير صريحة فامر تغتفره العرب ما هو اعلى واظهر منه وذلك
انهم اغتفروا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية
بين سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسمحوا باختلاف الحرفين مع الحركتين كان
تسمحهم باختلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ايتنا وقيل وبيع اجدر بالجواز
فان قلت قد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ واخرواط قيل
الساكنة هنالك ادغمت في المتحركة فنبا اللسان عنهما جميعا نبوة واحدة فجريا
لذلك مجرى الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول ويدل على ان بعضهم
قد قال اجليواذ فاعل من اعاه لاصل ما كان عليه الحرف ولم يبدل الواو
بعدها لمكان اليا اذ كانت هذه اليا غير لازمة تجري ذلك في الصحة مجرى دوانة
فيمن قال ديره وطيال فقياس قوله هنا ان يقول اجلياذا فعلها جميعا
اذ كانا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة فان قيل فالحركات قبل المختلفين
في سالم وقادم كلتاهما فتحة وانما اشبهت احداهما لشي من الكسرة وليست
كذلك الحركتان في جا يا صالح وقاف قيل من حيث كانت الحركة في جا يا صالح
ضمة البتة وحركة قاف قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصلين هنا مختلفين
وهما هناك اعني في سالم وقادم متفقان فتركيف تصرفت الحال فالضمة في
قيل مشوبة غير مخلصة كما ان الفتحة في سالم مشوبة غير مخلصة ثم ولو قطعت
الحركة في قاف قيل لوجدت حصة الضم فيها اكثر من حصة الكسرة فاذون
احوالها ان تكون في الذوق مثلها ثم لم تعدد لك ما قدمناه من اختلاف
المختلفين في سالم وقادم لاختلاف الحركتين قبلهما النابسة بما عنهما وليست
اليا في قيل كذلك بل هي يا مخلصة وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مخلصة
وسبب ذلك ان اليا الساكنة سايغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة
المخلصة فضلا عن الكسرة المشوبة بالضم الا ترى انك لا تحتاج اليك صحة اليا في

ثم ان اخلصت قبلها الضمة في نحو يسر في اسم الفاعل من اليسر لو تجشمت
اخراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت تصحيح واو سوران قبل القلب
وانما في ذلك تجشم التكلف لاخراج الحرف تصحيحا غير مستقل من فامتنا
الملك فحذفته عن هذا الا ترى انه ليس في الطرق والمحب القدرة صحة
الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة قبلها فان صحت الفتحة
قبلها صحت بعدها وان شبهت الفتحة بالكسرة نحو بالالف نحو الياء نحو سالم وعالم
وان شبهت بالضمة نحو بالالف نحو الواو في الصلوة والزكوة وهي الف التفخيم فقد
بان لك بذلك فرق بين الالف وبين الياء والواو وهذا طرف من القول على ما
تراجع من الاصول المقهورة مما يرفض فلا يراجع فاعرفه وتنبه لامثاله
فانها كثيرة انتهى **البحث الثاني** في قضاء اصم الاصول تارة واهمالهم
اياها اخرى عقد له ابن جني بابا بعد الباب الذي تقدم في البحث الاول
قولهم محت الخاتم وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت فيهما عديت
فلو ان اسلهذا فتحات لفتح العين لما جاز ان تحمل فعلت **ومن ذلك قوله**

ليبك يزيد ضارع لخصومة ۝ ومختبط مما تطيح الطوائح ۝

الا ترى ان اول البيت مبني على اطراح ذكر الفاعل فان اخره قد عور دفيه
الحديث عن الفاعل لانه تقديره فيما بعد ليبكه مختبط فدل قوله ليبك
على ما اراده من قوله ليبكه ونحوه قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا
وخلق الانسان ضعيفا مع قوله اقرأ باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من
وقوله خلق الانسان علمه البيان وامثاله كثير ونحو من البيت قوله تعالى
في بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال اي يسبح له فيها رجال ومن الاصول المراعاة قولهم مررت
برجل ضارب زيد وعمرا وليس زيد بقائم ولا قاعدا وانا ابحوك واهلك
واذا جاز ان تراعي الفروع نحو **قوله**

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ۝ ولا سابق شيئا اذا كان جائيا ۝

وقوله مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ۝ ولا ناعب الا ببين غرابها ۝

ومن ذلك هذان ضاربانك الا ترى انك لو اعتددت بالنون المحذوفة
لكنت كانك قد جمعت بين الزيادتين المتعاقبتين في اخر الاسم وعلى هذا
الغيبة اكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لغيبته
وهو شاهد لعزة اعمال الثاني من الفعلين لقوته وغلبته على اعمال الاول

لبحث

لبحث ومن ذلك قوله وما كل من وافى منى انا عارف ۝ من قول او طلق
مع رفع كل ووجه ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الهاء ليعود على
المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التنوين في عارف وفيه الاطلاق في عارفو
ينافي اجتماعه مع الهاء المرادة المقدرة الا ترى انك لو جمعت بينهما فقلت
عارفته او عارفوه لم يجز شيء من ذلك وانما ذلك لمعاملة الحاضر واطراح
حكم الغائب فاعرفه وقسه فانه باب واسع **البحث الثالث** في مراجعة
الاصل الاقرب دون الابعد قال ابن جني هذا موضع قلما وقع تفصيله وهو
معنى يجب ان ينبه عليه ويحث القول فيه من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك
ما رايته مذ اليوم لانهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لالتقاء الساكنين
لم يكسروها لكنهم ضموها لان اصلها الضم في منذ كذا الحمري لكنه الاصل الاقرب
الا ترى ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لالتقاء
الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم
ذال منذ فانما هو فيه بعد سكونها الاول المقدر ويدل على ان حركتها انما هي لالتقاء
الساكنين انه لما زال التقاؤهما سكنت الذال في منذ وهذا واضح فضمة الذال
اذا من قولهم مذ اليوم انما هو رد الى الاصل الاقرب الذي هو منذ دون الابعد
المقدر الذي هو سكون الذال الذي في منذ قبل التحرك ولا يستنكر الاعتداد
بما لم يخرج الى النطق لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم الملفوظ به وان لم يجر
على السنتهم واستعماله الا ترى الى قول سيبويه في سؤدد انه انما ظهر تضعيفه
لانه ملحق بما لم يجئ وقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة لفظية ومع هذا فلم
يظهر سؤدد الذي قدره ملحقا هو به فلولا ان ما يقوم الدليل عليه مما لم
يظهر الى النطق بمنزلة الملفوظ به لما الحقوا سؤددا وسوددا بما لم يتفوهوا
به ومن ذلك قولهم قلت وبعت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون
الابعد لان اصلهما فعل بفتح العين قول وبيع ثم نقلا من فعل الى فعل
وفعل ثم قلبت الواو والياء في فعلت الفا فالتقى ساكنان العين المبدلة
المقلوبة الفا ولام الفعل فحذفت العين لالتقائهما فصار التقدير قلت
وبعت ثم نقلت الضمة والكسرة الى الفاء لان اصلهما قبل القلب فعلت وفعلت
فصار قلت وبعت فهذه مراجعة اصل الا انه ذلك الاصل الاقرب
لا الابعد الا ترى ان اول احوال هذه العين في صيغة المثال انما هو فتحة
العين التي ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح ومن ذلك قولهم في مطايا

وعطايا انها لما صارت بها الصنعة الى عطاءٍ وعطاءٍ ابدلوا الهمزة
على اصل ما في الواحد وهو الياء في مطية وعطية ولعمري ان لا ليهما يا الا
الا انك تعلم ان هاتين الياءين واوان كانتا في الاصل مطيوة وعطيوة
لانهما من مطوت وعطوت فاصل الياء فيهما الواو ولوحظ ما فيهما من الياء
دون الاصل الذي هو الواو رجوعا الى الظاهر الاقرب اليك دون الاول
الابعد عنك فهي هذا تقوية لاعمال الثاني من الفعلين لانه الاقرب
وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار التضعيف لان هذا هو الاصل
الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا ادنى اليك منه كما كان فيما تقدم
فاعرف الفرق بينهما لعو مردود الى اول وبين ما هو اسبق رتبة منه
وبين ما يعود الى اول ليست وراءه رتبة منه **البحث الرابع** في مراجعة
اصل واستيناف فرع قال ابن جني اعلم ان كل حرف غير منقلب احتجت الى قلبه
فانك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به اصلا من ذلك الالفات غير المنقلبة
الواقعة اطرافا للالحاق او التانيث او لغيرهما من الصيغة لا اعرف التي
للالحاق كالف ارطى فيمن قال ماروط وحبنطى ولغظى والتي للتانيث
كالف سكرى وغضبى وحمادى والتي للصيغة لا غير كالف ضبغطرى وقبعثرى
وزبعرى فمتى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات للتثنية او الجمع
قلبتها ياء فقلت ارطيان وحبنطيان وكذا الباقي فهذه الياء فرع مرتجل
ولست تراجع بها اصلا لانه ليست واحدة منها منقلبة اصلا لا عن ياء
ولا عن غيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة
عن ياء منقلبة عن واو في مغزوت ودعوت واصلهما مغزو ومدعو
فلما وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصار مغزي ومدعي ثم قلبت الياء
الفا فصارت مغزى ومدعى فلما احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها
الاصل الاقرب وهو الياء فصارت تاتي في مغزيان ومدعيان وقد يكون
الحرف منقلبا فيضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذي كان منقلبا عنه
وذلك كقولك في حمراء حمراوي وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وان
كانت منقلبة عن الف وكذلك اذا نسبت الى شقاوة قلت شقاوي فهذه
الواو في شقاوي بدل من همزة مقدرة كانك لما حذفت الهاء فصارت
الواو طرفا ابدلتها همزة فصارت في التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة
واوا فصارت شقاوي فالواو اذا في شقاوي غير الواو في شقاوة ولهذا

نظائر

نظائر في العربية كثيرة ومنها قولهم في الاضافة الى عدوة عدوي
وذلك انك لما حذفت الهاء وتحولت الى حذف الواو صارت عدو فاشبهت
فصارت في التقدير الى عدو فابدلت من الضمة كسرة ومن الواو ياء
فصارت الى عدي فجرت في ذلك مجرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء
الفا فصارت الى عدى كهدى فابدلت من الالف واوا لوقوع ياء الاضافة
بعدها فصارت عدوي كهدوي فالواو في عدوي ليست بالواو في عدوة
انما هي بدل من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية في عدوة فاعرفه
وفي البسيط قيل ان تعريف الفاظ التاكيد اجمع واجمعون وجمعا وجمع
باضافة المقدرة الى سائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر
للاصل قال بان الخليط بالشعا جمعه فاجمعه تاكيد للضمير في بان **مراعاة**
الصورة قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه مراعاة للصورة من
ذلك الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل وهو الزيدون
والعمرون والا فمفرده الذي وهو غير مختص بالعاقل قال ابن عصفور في شرح
المقرب ومن ذلك ذو الموصولة اعربها بعضهم لشبهها بذي التي بمعنى
صاحب لتوافقهما في اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضية للبناء
ولهذا افتقار الناصب **معنى النفي** بني على معنى النفي لا تجاب بما لم يحدث امر
من خارج ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في التعليقة وبنى عليها ان لما لنفي
الماضي القريب من الحال لانها لنفي قد فعل وقد جعل انما هو للماضي المقرب
من الحال وانه يجوز حذف الفعل مع لما دون لم ودون ذلك لان لما نفي قد فعل
وقد يجوز حذف الفعل معها كقوله وكان قد تقديره وكان قد زالت فجاز
ايضا حذف الفعل مع لما حملا للنفي على الاثبات واما لم فانما هي نفي فعل وفعل لا
يجوز حذفها لانه حينئذ يكون سكونا وعدم كلام لا حذفا فلما لم يحذف الفعل
في ايجابه لم يحذف في نفيه

حرف النون

النادر لا حكم له قال الاندلسي في شرح المفصل يعنون انه لا يفرد بحكم يصير
به اصلا بل ينبغي ان يرد الى احد الاصول المعلومة محافظة على تقريرها
واحترازا من نقضها **قال** وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات فيشكله
فترد الى القواعد الكلية والضوابط الجملية لبعض الغرض قال ابن اياز
حذف خبر كان ضعيف في القياس وقل ما يوجد في الاستعمال وخبر كان يتجاذبه
شبهان احدهما خبر المبتدا لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب بعد

مرفوع وكل واحد من خبر المبتدا والمفعول به يجوز حذفه نيل الا انه قد
وجد فيهم منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر فلو حذفته اسقطت
الغرض الذي جيء به من اجله وكان نحوا من ادغام الملحق وحذف المؤكد
وقال ابن جني لا يجوز حذف المقسم عليه وبقية القسم لان الغرض انما هو
توكيد المقسم عليه فمحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض للغرض بجملته
لا يجوز ان يؤتى باجمعين من غير تقديم المؤكد وقال ابن يعيش حذف المضاف اليه
اقل من حذف المضاف لانه اقل قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف والتخصيص
واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود وكذلك
وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد منهما لان الحذف احدهما
نقض للغرض وتراجع عما التزموه لانهما كالشيء الواحد من حيث كان والايضاح
انما حصل من مجموعهما وقال الاندلسي في شرح المفصل الاصل في هاء السكت
ان تكون ساكنة لانها انما زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الا على
ساكن ومنه سمي وقفا لانه وقوف عن الحركة فتحريكها نقض للغرض الذي جيء
به من اجله **النهي عن النعتين بواو واحد** ذكر الشيخ تقي الدين السبكي في
كتاب كل قال نحاة اذا قلت لا تضرب كل رجل او كل الرجال فالنهي عن المجموع لا عن
كل واحد الا ان تكون قرينة تقتضي النهي عن كل فرد **النون** تشابه
حروف المد واللين من ستة عشر وجها **الاول** ان تكون علامة للرفع في الافعال
الخمسة كما تكون الالف والواو علامة للرفع في الاسماء المثناة والمجموعة
الثاني انها تكون ضمير الجمع المؤنث كما تكون الواو ضمير الجمع المذكر
الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء والالف **الرابع**
ان الاسمين اذا ركبا وهي في اخر الاسم الاول فانها قد تسكن نحو [illegible]
وبادنجانه كما تسكن الياء في معدي كرب **الخامس** انها قد تحذف لالتقاء الساكنين
في قوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل كما تحذف الواو والياء والالف
لالتقاء الساكنين **السادس** ان النون قد تحذف اعتباطا اسما ولا فعلا في
منذ واذا في قوله من لد شوله كما تحذف الواو عينا ولاما في سنة من احد العوامل
وفي اخ **السابع** انها زيدت للطول في قوله ابن كليب بن عمي البلد اكما تحذف
الياء للطول في قولهم اشهباب يريدون اشهيباب **الثامن** ان الالف تبدل
منها في الوقف نحو رايت زيدا واضربا **التاسع** انها غنة كما ان في الالف
ولخينها مدا **العاشر** انها تكون علامة للجمع لا ضميرا كما تكون الالف والنون

علامة

علامة في قوله يعصرن السليط اقاربه وقوله يلومونني في اشتراء
النخيل قومي وقولهم التقتا حلقتا البطان **الحادي عشر** انها من حروف
الزيادة كما ان حروف المد واللين من حروف الزيادة **الثاني عشر** انها تبدل من
الواو والياء في قولك زيد وعمرو وزيد يضرب **الثالث عشر** مصاحبتها حروف
المد واللين وحركات الاعراب في قولك زيدان وزيدون وزيد وحذفها
بحذف حركات الاعراب في الوقف في قولك زيد **الرابع عشر** تعاطيها في المحل
الواحد نحو حرف فليس وحرامين **الخامس عشر** حذفها في المحل الواحد التي تحذف فيه
الالف لئلا يجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عرفتن وعرشن وفي لابط وعلبط
السادس عشر حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك وكذلك نحو لم يك
وبلحوث كما قالوا الاد وذكر ذلك ابن الدهان في الغرة قال فلما كان بين هذه
الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع **حروف الواو**
الواسطة يشير بها في ابواب الاول باب المعرب والمبني فقيل انهما واسطة
لا توصف بالاعراب ولا بالبناء والثاني اشياء احدها الاسماء قبل التركيب
ذهب قوم الى انها واسطة لا معربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم
مناسبة مبني الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان واختار ابن مالك
انها مبنية واختار الزمخشري انها معربة **الثاني** المنادى المفرد نحو يا زيد ذهب
قوم الى انه واسطة بين المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في شرح المفصل والصحيح
انه مبني **الثالث** المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا في كسرته فذهب
قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك لا تختلف
باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء
بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظيره حركة التقاء الساكنين
نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم لا تحمل الكسرة ومع ذلك فالكلمة
باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند زوال الساكن فهي كالضمة في نحو
لم يضربوا والفتحة في نحو لم يضربا في كونها عارضة للواو والالف وقد
ذهب قوم الى ان هذه الحركة لها حكم بين حكمين وليست اعرابا ولا بناء
اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه واما
كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء وقال
ابن جني في الخصائص باب في الحكم يقف بين الحكمين هذا فصل موجود في العربية
لفظا وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة ما قبل ياء المتكلم نحو

صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بنا اما كونها غير اعراب
فلان الاسم يكون مرفوعا ومنصوبا وهي فيه وليست بين الكسرة وبين
الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقاربة واما كونها غير بنا فلان
الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في اخره لبنا الا ترى ان غلامي في
التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلامهم وغلامنا فان قلت فما هذه
الكسرة في نحو غلامي قلت هي من جنس الكسرة في الرفع والنصب اكره الحرف عليها
فلزمت في الحالات وليست اعرابا الا ان لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة
الصاد من صنو غير كسرة الصاد في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا وقال
ابو البقا في اللباب ليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين
لان حد المعرب عند حد المبني وليس بين الضدين هنا واسطة وذهب
قوم الى ان المضاف الى يا المتكلم غير مبني اذ لا علة فيه توجب البنا وغير
معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصيا والذي
ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبني عند اخرين على ان تسميتهم
اياه خصيا خطا لان الخصي ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان
الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا وقال ابن النحاس في التعليقة
اختلف في المضاف الى يا المتكلم فقيل مبني وكسرته كسرة بنا لانه لا يحدثها
عامل الجر وعلة بنائه شبهه بالحرف لخروجه عن كل مضاف لان كل مضاف
لا يتغير اخره لاجل المضاف اليه وخروج الشي عن نظايره يلحقه بالحروف
اذ لا نظير لها من الاسما وقيل معرب لعدم علة البنا ولان الاضافة الى
المبني لا توجب بنا المضاف ولا تجوزه الا في الظروف وفيما اجري مجراه
كمثل وغير فوجب ان يكون معربا وقيل لا معرب ولا مبني لان الاعراب
غير موجود والبنا لا علة له فوجب ان نحكم بعدمهما ويكون للاسم منزلة
بين منزلتين ونحو ذلك الرجل ونحوه مما فيه الف ولام فانه لا منصرف
لان الصرف التنوين ولا تنوين ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل
والجواب ان هذا لا نظير له وما ذكر في المنصوب وغيره فصحيح لان
الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل فليسا متقابلين بخلاف
الاعراب والبنا لان الاسم اما معرب وهو المتمكن واما غير متمكن وهو
المبني فهما قسيما الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما انتهى الرابع قال
ابن الدهان في الغرة الكلام على ضربين معرب ومبني وعند الرماني وغيره

قسم

قسم ثالث لا معرب ولا مبني وهو يسمى المعدول لانه لاين ولا عن هذه
الحال وما فيه شي يوجب البنا وادعى فوجود ذلك في غلامي وهذا خطا عند
الاكثرين لانه يودي هذا القول الى ان عصا كذلك الخامس قال ابو حيان
في الارتشاف زعم قوم منهم الكسائي ان امس ليس مبنيا ولا معربا بل هو
محكي من فعل الامر من الامسا فاذا قلت جيت امس فمعناه اليوم الذي كنت
تقول فيه امس الباب الثاني باب المنصرف وغير المنصرف قيل ان بينهما
واسطة لا توصف بالصرف ولا بعدمه قال ابن جني في الباب المشار اليه ومن
ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وغلامك وصاحب الرجل فهذه
الاسما كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة وذلك انها ليست
بمنونة فتكون منصرفة ولا مما يجوز للتنوين حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه
كان عدمه منه امارة لكونه غير منصرف كاحمد وعمر وكذلك التثنية والجمع
على حدها ليس شي من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة
من حيث كانت هذه الاسما ليس مما ينون مثلها فاذا لم يوجد فيها التنوين
كان ذهابه عنها امارة لترك صرفها وقال صاحب البسيط من قال المنصرف
ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وما اثرهما
منع الجر والتنوين لفظا وتقديرا فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في
الحد التثنية والجمع والاسما الستة وما فيه اللام والمضاف فيما لا
ينصرف فيكون على هذا رجلان اسم امراة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية
رجل منصرف لعدم العلتين واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلث
والتنوين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان التثنية والجمع والمحلى
باللام والاضافة تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب الخصايص
مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة وقال ابو حيان ما دخله اللام
والاضافة من باب ما لا ينصرف لا اقول فيه ينصرف ولا عدمه فلا اقول
انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل وليس
اللام والاضافة بسالبة اياه شبه الفعل ولا اقول انه غير منصرف
لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول الالف
واللام عليه فانهما مانع من التنوين وقال الكردي اما اقسام الاسما
من جهة العموم فعلى ثلثة اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه

منصرف وغير منصرف وهو اربعة المضاف وما عرف باللام والتثنية
والجمع لا يقال منصرف اذ ليس فيها تنوين ولا يقال انها غير منصرفة اذ
ليس فيها علة تمنع من الصرف **وقال** ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين
ان التسمية الى المنصرف وغيره حاصرة وتفسيرهم واحد من القسمين ينفي
الحصر **الباب الثالث** باب العلم منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم
ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو الذي علميته بالغلبة ذكره ابو حيان وقال
في البسيط العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال احدها انه مشتق من
المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولا والثاني انه مرتجل غير مشتق لان لفظ
المعدول لم يستعمل في مسمى ثم نقل منه وليس وزن المعدول يوافق لوزن
المعدول عنه حتى يكون منقولا والثالث انه ليس منقولا على الاطلاق
ولا مرتجلا على الاطلاق بل مشابه للمنقول لموافقة حروفه لحروف المعدول
عنه ومشابه للمرتجل لاختصاصه بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه
الباب الرابع باب الظاهر والمضمر قال الاندلسي في شرح المفصل ذكر
ابن درستويه ايا متوسط بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك التبس
امره لكونه اخذ شبها من هذا وشبها من هذا **وقال** ابن يعيش في شرح
المفصل قال ابن درستويه ايا اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كني به
عن المنصوب وجعلت الكاف والياء والهاء بيانا عن المقصود وليعلم المخاطب
من الغائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى الاخفش الا
انه اشكل عليه امر ايا فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر والجمهور على انها
اسم مضمر وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمرات **وقال**
ابن يعيش ايضا قد جعل بعضهم اسم الاشارة من الاسماء الظاهرة وهو
القياس اذ لا يفتقر الى تقدم ظاهر فيكون كناية عنه ولانه غلب عليه
احكام الاسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وقد
اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثا من الاسماء الظاهرة والمضمرة
لان له شبها بالظاهرة وشبها بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم تفارقها
تعريف الاشارة كانت كالمضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف
بها كانت كالظاهرة **وقال** الاندلسي بعض النحاة يقول انواع المعارف
ثلثة ظاهر ومضمر وبينهما وهو المبهم **الباب الخامس** باب الوقف

والاصل

والاصل قال ابن جني ومن ذلك قوله له زجل كانه صوت حاد فحذف
الواو من كانه لا على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف فيقضي بالسكون
كانه واما الوصل فيقضي بالمطل وتمكين الواو وكانهو فقوله كانه منزلة بين
الوصل والوقف وكذلك **قوله**

يا مرحباه بحمار ناجيه ... اذا اتى قربته للسانيه

فثبات الهاء في مرحباه ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل اما الوقف
فيؤذن انها ساكنة يا مرحباه واما الوصل فيؤذن بحذفها اصلا يا مرحبا
بحمار ناجيه فثبتها في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين وكذلك قوله
ببازل وجنا او عيهل فاثبات الياء مع التضعيف طريف وذلك ان
التضعيف من امارة الوقف والياء من امارة الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين
الباب السادس باب حروف الجر قال ابن هشام في المغني تحقيق
اللام المقوية نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون
انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة
القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين
تقسيم قال ابن اياز جعل ابن معط للمنادى مرتبتين البعد والقرب
فيا وايا وهيا للاول واي والهمزة للثاني وابن برهان جعل له ثلث
مراتب بعدى وقربى ووسطى بينهما فالاولى ايا وهيا والثانية الهمزة والثالثة
اي وجعل يا مستعملة في الجميع انتهى ونظير ذلك الاشارة جعل له
ابن عصفور ثلث مراتب دنيا وقصوى ووسطى فللاولى ذا او ذي وللثانية
ذاك وذيك بالكاف دون اللام وللثالثة ذلك وتلك بالكاف واللام وجعل
له مرتبتين فقط **ورود الشي** مع نظيره مورده مع نقيضه قال ابن جني وذلك
اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة المؤنثة نحو رجل علامة وامراة
علامة ورجل نسابة وامراة نسابة ورجل همزة لمزة وامراة همزة لمزة
ورجل صرورة وفروقة وامراة صرورة وفروقة ورجل هلباجة فقاقة
وامراة هلباجة فقاقة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم تلحق
لتانيث الموصوف بما هي فيه وانما لحقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف
بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تانيث الصفة امارة لما اريد
من تانيث الغاية والمبالغة وسواء كان الموصوف بتلك الصفة
اما مذكرا واما مؤنثا يدل على ذلك ان الهاء لو كانت في نحو امراة فروقة

انما لحقت لان المراة مؤنثة لوجب ان تحذف في المذكر فيقال
فيقال رجل فروق كما ان التا في قايمة وظريفة لما لحقت لتانيث الموصوف
حذفت مع تذكيره في نحو رجل ظريف وقايم وكريم وهذا واضح ونحو من تانيث
هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مؤنث ايضا تصحيحهم العين في نحو
حول وصيد واعونوا واجتوروا اذ كانا في معنى ما لا بد من تصحيحه
نحو احول واصيد وتعاونوا وتجاوروا وكما كررت الالفاظ لتكرير المعاني
نحو الزلزلة والصلصلة والصرصرة وهو باب واسع ومنها اجتماع المذكر
والمونث في الصفة المذكرة وذلك نحو رجل خصم وامراة خصم ورجل عدل
وامراة عدل ورجل ضيف وامراة ضيف ورجل رضى وامراة رضى وكذلك
ما فوق الواحد نحو رجلان رضى وعدل وقوم رضى وعدل

قال زهير

متى يشتجر قوم تقل سرواتهم ۞ هم بيننا فهم رضى وهم عدل

وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل المصدرية
فاذا قيل رجل عدل فكانه وصف بجميع الجنس مبالغة كما تقول استولى
على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبل ولم يترك لاحد نصيبا في الكرم
والجود ونحو ذلك فوصف بالجمع بالجنس اجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا وقد
ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو **قوله**

الا اصبحت اسماء جاذمة الحبل ۞ وضنت علينا والضنين من البخل

فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطين من الخير وهي مخلوقة من البخل
وهذا اوفق معنى من ان تحمله على القلب وانه يريد به والبخل من الضنين
لان فيه من الاعظام والمبالغة ما ليس في القلب ومنه قوله
وهن من الاخلاف قبلك والمطل ۞ **وقوله** وهن من الاخلاف والولعان
واقوى التاويلين في قولها فانما هي اقبال وادبار ان يكون من هذا اي
كانها خلقت من الاقبال والادبار لا على ان يكون من باب حذف المضاف
اي ذات اقبال وذات ادبار ويكفيك من هذا قول الله تعالى خلق
الانسان من عجل وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى
من ان يكون اراد خلق العجل منه لانه امر قد اطرد واتسع فحمله على القلب
بعد في الصنعة ويصغر المعنى فكان هذا الموضع لما خفي على بعضهم
قال في تاويله ان العجل هنا الطين ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير انه

في هذا الموضع اراد به الانفس العجلة والسريعة ولهذا قال عقيبه
ساريكم اياتي فلا تستعجلون فنظيره قوله تعالى وخلق الانسان
عجولا وخلق الانسان ضعيفا لان العجلة ضرب من الضعف لما يوذن به
من الضرورة والحاجة فلما كان الغرض في قولهم رجل عدل وامراة
عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير امارة للمصدر
المذكر فان قلت فان لفظ المصدر قد جا مونثا نحو الزيادة والعبادة
والضؤولة والجهومة والمحمية والموجدة والطلاقة والسباطة وهو كثير
جدا فاذا كان نفس المصدر قد جا مونثا فما هو في معناه ومحمول
بالتاويل عليه احجى بتانيثه قيل الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من
الفرع لضعفه وذلك ان الزيادة والعبادة ونحو ذلك مصادر غير
مشكوك فيها فلحاق التا لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها
وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي متاولة
عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل وامراة عدلة وقد
جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقية كصعبة
من صعب وندبة من ندب وفخمة من فخم ورطبة من رطب فلم يكن
فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة
والشهومة والطلاقة والخلاقة فالاصول لقوتها يتصرف فيها
والفروع لضعفها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها
فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامراة عدلة وفرس طوعة القياد

وقال امية

والحية الحتفة الرقشاء اخرجها ۞ من بيتها امنات الله والكلم

قيل هذا انما خرج على صورة الصفة لانهم لم يوثروا ان يبعدوا كل
البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكره
ومونثه فجرى هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها للمباقاة لها
والتنبيه عليها مجرى اخراج بعض المعتل على اصله نحو استحوذ وضننوا
اعمال صغته وعدته وان كان قد نقل الى فعلت لما كان اصله فعلت
وعلى ذلك انث بعضهم فقال خصمة وضيفة وجميع **فقال**

يا عين هلا بكيت اربد اذ ۞ قمنا وقام الخصم في كبد ۞ وعليه

قول الاخر

اذا انزل الاضياف كان عزورا ۞ على الحي حتى تستقل مراجله

الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وليس كقوله واسيافنا يقطرن من نجدة دما في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه اذا قرى الاضياف وهم قليل بمراجل الحي اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان الكثيرون قال قيل فلم انث المصدر اصلا وما الذي سوغ التانيث فيه مع معنى العموم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احتجت الى الاعتذار له بقولك انه اصل وان الاصول تحمل ما لا تحمل الفروع قيل علة جواز تانيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ان المصادر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان نحو رجل وفرس ودار وبستان فكما ان اسما الاجناس الاعيان قد تاتي مونثة الالفاظ ولا حقيقة تانيث في معناها نحو غرفة ومشرفة وعلية ومروحة ومقرمة لذلك كان ايضا اجناس المعاني مونثا بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمدة والموجدة والرزانة ونحوها ثم واذا جاز تانيث المصدر وهو على مصدريته غير موصوف به لم يكره تانيثه وجمعه وقد جرى وصفا وحل المحل الذي من عادته ان يفرق فيه من مذكره ومونثه وواحده وجماعته قبحا واستكرها اعني صفة محضة وصيفا فاو خصوصا وان كان التذكير والافراد اقوى في اللغة واعلى في الصنعة

قال تعالى وهل اتاك نبؤ الخصم اذ تسوروا المحراب وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكماله ان تؤكد ذلك بترك التانيث والجمع كما يجب للمصدر في اول احواله الا ترى انك اذا انثت وجمعت سلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لا معنى للمبالغة فيها نحو قائمة ومنطلقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون نقضا للغرض او كالنقض له فلذلك قل حتى وقع الافتعال لما جا منه مونثا او مجموعا وما جا من المصادر مجموعا ومعملا ايضا قولهم مواعيد عرقوب اخاه بيثرب ومنه عندي قولهم تركته بملاحس البقر اولادها فالملاحس جمع ملحس ولا يخلو ان يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز ان يكون هنا مكانا لانه قد عمل في الاولاد فنصبها والمكان لا يعمل في المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه واذا كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا مقدرا وكانه قال تركته بمكان ملاحس البقر اولادها

كما ان قوله

وما هي الا في ازار وعلقة ۞ مغار ابن همام على حي خثعما

محذوف

محذوف المضاف اي وقت اغارة ابن همام على حي خثعم الا تراه قد عداه الى قوله على حي خثعما فملاحس البقر اذا المصدر مجموع معمل في المفعول به كما ان مواعيد عرقوب اخاه بيثرب كذلك وهو غريب وكان ابو علي يورد مواعيد عرقوب اخاه مورد الطريف المتعجب منه

فاما قوله

كم جربوه فما زادت تجاربهم ۞ ابا قدامة الا المجد والفنعا

فقد يجوز ان يكون من هذا وقد يجوز ان يكون ابا قدامة منصوبا بزادت اي فما زادت ابا قدامة تجاربهم اياه الا المجد والوجه ان تنصبه بتجاربهم لانها العامل الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حري ان يعمل الثاني ايضا فيقول فما زادت تجاربهم اياه ابا قدامة الا كذا كما تقول ضربت فاوجعته زيدا ويضعف ضربت فاوجعت زيدا على اعمال الاول وذلك انك اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثاني ايضا لقربه لانه لا يكون الابعد اقوى حالا من الاقرب فان قلت اكتفي بمفعول العامل الاول من مفعول العامل الثاني قيل لك فاذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتفاؤك باعمال الثاني الاقرب اولى من اكتفائك باعمال الاول الابعد وليس لك في هذا ما لك في الفاعل لانك تقول لا اضمر على غير تقدم ذكر الا مستكرها فتعمل الاول فتقول قاموا وقعد اخوانك واما المفعول فمنه بد فلا ينبغي ان يتباعد بالعمل اليه ويترك ما هو اقرب الى المعمول فيه منه ومن ذلك فرس وتباع الذكر والانثى فيه سواء وفرس جواد وناقة ضامر وجمل ضامر وناقة بازل وجمل بازل وهو لباب قومه وهي لباب قومها وهم لباب قومهم

قال جرير

تدري فوق متنيها قرونا ۞ على بشر وانسة لباب

وقال ذو الرمة

سبحلا ابا شرخين احيا بناته ۞ مقاليتها فهي اللباب الحبائس

فاما ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص فليس من هذا الباب بل فعال منه في الجمع تكسير فعال في الواحد وهو من باب ما اتفق لفظه واختلف تقديره انتهى قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلثة ابواب الباب الاول باب ما دخلت فيه التا في صفة المذكر وباب ما خلت منه التا في صفة المونث وباب ما استوى فيه المذكر والمونث والمفرد والمثنى والجمع

وها أنا أسوق جملا من نظائرها • ذكر نظائر الباب الأول •
ورود الوفاق مع وجود الخلاف قال ابن جني هذا الباب ينفصل من
الذي قبله لأن ذلك تبع فيه اللفظ ما ليس وفقا له نحو رجل نسابة وامرأة
عدل وهذا الباب ليس باللفظ تبع لفظا بل هو قائم برأسه وذلك قولهم
غاض الماء وغضته سووا فيه بين المتعدي وغير المتعدي ومثله جبرت
يده وجبرتها وعمر المنزل وعمرته وسار الدابة وسرته ودان الرجل ودنته
من الدين في معنى أدنته وعليه جاء مديون في لغة تميم وهلك الشيء وهلكته
قال العجاج ومهمه هالك من تعرجا فيه قولان أحدهما أن هالكا بمعنى
مهلك أي مهلك من تعرج عليه والآخر ومهمه هالك المتعرجين فيه
كقوله هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الألف واللام ومثله هبط
الشيء وهبطته قال
ما راعني إلا جناح هابطا • على البيوت قوطه العلابطا •
أي مهبطا قوطه ويجوز أن يكون أراد هابطا بقوطه فلما حذف حرف الجر
نصب بالفعل ضرورة والأول أقوى فأما قوله تعالى وإن منها لما يهبط
من خشية الله فأجود القولين فيه أن يكون معناه وإن منها لما يهبط من
نظر إليه بخشية الله وذلك أن الإنسان إذا فكر في عظم هذه المخلوقات
تضاءل وخشع وهبطت نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل إلى تلك
الحجارة لما كان الخشوع والسقوط مسببا عنها وحادثا لأجل النظر إليها
كقوله تعالى وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى وأنشدوا قول الراجز
فإذ كرى موقفي إذا التقت الخيل • وسارت إلى الرجال الرجالا •
أي سارت الخيل والرجال إلى الرجال ويجوز أن يكون أراد وسارت إلى
الرجال الرجال فحذف حرف الجر فنصب والأول أقوى
وقال زهير
ولا تحضبا من سيرة أنت سرتها • فأول راض سنة من يسيرها •
ورجنت الدابة بالمكان أي أقامت فيه ورجنتها وغاب الشيء وغبته
وقحمت على القوم وقحمت غيري عليهم أيضا وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته
وفغر فاه وفغر فوه وشحا فاه وشحا فوه وعثمت يده وعثمتها أي جبرتها على
غير استواء ومد النهر ومددته قال تعالى والبحر يمده من بعده سبعة أبحر
ما نفدت كلمات الله وقال الشاعر ماء خليج مده خليجان وسرجت الماشية

وسرجتها

وسرجتها وزاد الشيء وزدته ودر الشيء ودررته وطبرته وخسف المكان
وخسفه الله ودلع لساني ودلعته وهاج القوم وهجتهم وطاح الرجل
وطحته أي طحته بالفتح في معنى أطحته ووفد الشيء ووفدته وقال الأصمعي
رفع البعير ورفعته في السير رفع المرفوع وقالوا نفى الشيء ونفيته أي أبعدته
قال القطامي فأصبح جاراكم قتيلا ونافيا ونحوه نكزت البئر ونكزتها
أي أقللت ماءها ونزفت ونزفتها فهذا كله شاذ عن القياس وإن كان مطردا
في الاستعمال إلا أن له عندي وجها لأجله جاز وهو أن كل فاعل غير
القديم سبحانه فإنما الفعل فيه شيء أعيره وأعطيه وأقدر عليه فهو وإن
كان فاعلا فإنه لما كان معانا مقدرا صار كأن فعله لغيره ألا ترى إلى قوله
تعالى وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى وقد قال قوم يعني أهل السنة
فإن ابن جني كان معتزليا لشيخه الفارسي إن الفعل لله وإن العبد مكتسبه
فلما كان قولهم غاض الماء وغضته أي غيره أغاضه وإن جرى لفظ الفعل له
تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلا بلفظ الأول متعديا
لأنه قد كان فاعله في وقت فعله إياه إنما هو معان عليه فخرج اللفظان
لما ذكرنا خروجا واحدا فاعرفه انتهى ورود الشيء على خلاف العادة
قال ابن جني المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان فعل غير متعد كان أفعل
متعديا لأن هذه الهمزة أكثر ما تجيء للتعدية وذلك نحو قام زيد وأقمت
زيدا وقعد بكر وأقعدت بكرا فإن كان فعل متعديا إلى مفعول واحد فنقلته
بالهمزة صار متعديا إلى اثنين نحو طعم زيد خبزا وأطعمته خبزا وعطا بكر
درهما وأعطيته درهما فأما كسي زيد ثوبا وكسوته ثوبا فإنه وإن لم
ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال ألا تراه أنه نقل من فعل إلى فعل وإنما جاز
نقله بفعل لما كان فعل وأفعل كثيرا ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد
في الأمر وأجد وصددته عن كذا وأصددته وقصر عن الشيء وأقصر
وسحته الله وأسحته ونحو ذلك فلما كانت أفعل وفعل على ما ذكرنا
من التعاقب والتعاوض ونقل ما نقل أيضا الفعل بفعل نحو كسي زيد
وكسوته وشترت عينه وشترتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا
هو الحديث أن ينقل بالهمزة فيحدث الفعل تعديا لم يكن قبله غير
أن ضربا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد فعل
فيها متعديا وأفعل غير متعد وذلك قولهم أجفل الظليم وجفلته الريح و

واشنق البعير وشنقته وانزفت البير اذا ذهب ماؤها ونزفتها واوتشح
الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته وامرت الناقة اذا
درّ لبنها ومريتها ونحو من ذلك الوت الناقة بذنبها ولوت ذنبها وعسر
الفرس اذنه واذنيه واكبه الله على وجهه واكب هو وعلوت
الوسادة واعلوت عليها فهذا انقض عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد
وافعلت غير متعد وعلة ذلك عندي انه جعل تعدي فعلت وجمود
افعلت كالعوض لفعلت من غلبة افعلت لها على التعدي نحو جلس واجلسته
ونفص وانفصته كما جعل قلب اليا واوا في التقوى والدعوى والثنوى
والفتوى عوضا للواو من كثرة دخول اليا عليها وكما جعل لزوم الضرب
الاول من المنسوخ المنفعلين وحظر مجيئه تاما او مخبونا بل توالت
فيه الحركات الثلث البتة تعويضا للضرب من كثرة السواكن فيه نحو
مفعولن ومفعولان ومستفعلان ونحو ذلك مما التقى في اخره من
الضرب ساكنان ونحو من ذلك ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول
وذلك نحو احببته فهو محبوب واجنه الله فهو مجنون واركمه فهو
مزكوم واكزه فهو مكزوز واقره الله فهو مقرور وارضه الله فهو
مأروض واملاه فهو مملو واضاده فهو مضؤود واحمه من الحمى فهو
محموم واهمه من الهم فهو مهموم وادعنه فهو مدعون

ومثله قوله

اذا ما استحمت ارضه من سمايه ۞ جرى وهو مودوع وواعد مصدق

وهو من اودعته وينبغي ان يكون جاء على ودع واما احزنه الله فهو
محزون فقد حمل على هذا غير انه قد قال ابو زيد يقولون الامر
يحزنني ولا يقولون حزنني الا ان مجي المضارع يشهد للماضي فهذا
امثل مما مضى وقد قالوا فيه ايضا محزن على القياس ومثله قولهم محب

قال عنترة

ولقد نزلت فلا تظني غيره ۞ مني بمنزلة المحب المكرم

وقال الاخر

ومن يناد آل يربوع يجب ۞ يأتك منهم خير فتيان العرب
المنكب الايمن والردف المحب ۞ وقالوا انجم بدا جارية خدنه

مكرمة

مكرمة محبة ۞ قالوا وعلة ما جاء من افعلته فهو مفعول نحو اجنه الله
فهو مجنون واسله فهو مسلول وبابه انهم انما جاؤا به على فعل نحو جن فهو
مجنون وزكم فهو مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك تعليته فان قيل
وما بال هذا خالف فيه الفعل المسند الى الفاعل صورته مسندا الى
المفعول وعادة الاستعمال بخلاف هذا وهلا جا الضربان معا في عين
واحدة نحو ضربته وضرب واكرمته واكرم وكذلك مجاد هذا الباب قيل
ان العرب لما قوي في انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها برتبة
الفاعل وحتى قال سيبويه فيهما وان كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم خصوا
المفعول اذا اسند الفعل اليه بضربين من الصنعة احدهما تغيير
صيغة المثال مسندا الى المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة
واحدة وذلك نحو ضرب زيد وضرب وقتل وقتل واكرم واكرم
ودحرج ودحرج والاخر انهم لم يرضوا ولم يقنعوا بهذا القدر من
التغيير حتى تجاوزوه الى ان غيروا عدة الحروف مع ضم اوله كما غيروا في الاول
الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم احببته وحب وازكمه الله وزكم
واضاده وضيئد واملاه وملي قال ابو علي فهذا يدلك على تمكن المفعول
عندهم وتقدم حاله في انفسهم اذا افردوه بان صاغوا الفعل له صيغة
مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا مذهب من تدريج اللغة الا ترى انهم
لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب وضرب وشرب وشرب
تدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان العدة نحو ازكمه الله
وزكم وارضه وارض فهذا كقولهم في حنيفة حنفي لما حذفوا هاء حنيفة
حذفوا ايضا ياءها ولما لم يكن في حنيف تا تحذف فيحدث لها الياء صحت الياء
فقالوا فيه حنيفي وهذا الوجه هو الذي عللنا به في كتاب بعينه ان افرد
له بابا فقال هذا باب في تدريج اللغة نحو قولك عنيت بحاجتك ونقيته
الباب انما غرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند الى
الفاعل في اللغة الفصيحة الا ترى انهم يقولون نخي زيد من النخوة ولا يقال
نخاه كذا ويقولون استقع لونه ولا يقولون استقعه كذا ويقولون انقطع
بالرجل ولا يقولون انقطع به كذا فلهذا جاء هذا الباب لمريك افعالا
خصت بالاسناد الى المفعول دون الفاعل كما خصت افعال بالاسناد الى
الفاعل دون المفعول نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان

عرضه ان يريك صورة ما لم يسم فاعله مجملا غير مفصل على ما ذكرنا
لا يرد فيه نحو ضرب وركب واكرم واستقصي وهذا كاد يكون الى ما
لا غاية له فاعرف هذا الغرض فانه اشرف من حفظ مائة ورقة لغة
ونظير اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو احببته فهو محبوب
اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اورس الرمث فهو وارس
وايفع الغلام فهو يافع وابقل المكان فهو باقل قال تعالى وارسلنا الرياح
لواقح وقياسه ملاقح لان الريح تلقح السحاب فتستدره وقد يجوز ان يكون
على لقحت هي فاذا القحت وركبت الفحت السحاب فيقول هذا انما الكفي
فيعبر بالسبب عن المسبب وقد جاء عنهم مبقل حكاها ابو زيد وقال

ذواد بن ذواد

اعاشني بعدك واد مبقل ۝ اكل من حوذانه وانسل

وقد جا ايضا حيث قال

والله لولا تمره ما حببته ۝ ولا كان ادنى من عبيد ومشرق
ونظير اسم الفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة مجي المصادر
ايضا على حذفها نحو قولهم جا زيد وحده اوحدته بمروري ايحادا ثم
حذفت زيادتاه ومثله قولهم عمرك الله لا فعلت اي عمرك الله تعميرا
وقوله فيدلا واد هيكل اي بعيد الاد وابده ثم حذف زايدتيه وان
شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله
فلولا الله والمهر المفدى ۝ لرحت وانت غربال الاهاب
مثرة العرقوب اشغى المرفق وقوله نحو صنع الغربال موضع الحدى
اي حادة المرفق وهو كثير واما قوله وبعد عطائك المائة الرتاعا فليس
على حذف الزيادة الا ترى ان في عطاء الف فعال الزيادة ولو كان على
حذف الزيادة لقال وبعد عطوك ليكون كوحده ولما كان الجمع مضارعا
للفعل بالفرعية فيهما جاءت فيه الفاظ على حذف الزيادة التي كانت
في الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان وورشان
فجا هذا على حذف زايدته حتى كانه الى فعل يجري مجرى خرب
وخربان وبرق وبرقان ۝ قال ذو الرمه
من ال ابي موسى ترى الناس حوله ۝ كانهم الكروان ابصرن بازيا
وفيه تكسيرهم فعالا على افعال حتى كانه صار الى فعل نحو جواد

واجواد

111

واجواد وعياء واعياء وحياء واحياء ومن ذلك قولهم نعمة وانعم
وشدة واشد في قول سيبويه ذلك جا على حذف الهاء كقولهم
ذئب واذؤب وقطع واقطع وضرس واضرس وذلك كثير جدا
ومما يجي مخالفا ويستقصى اوسع من ذلك الا ان لكل شي منه عددا وطريقا
وفصيل العرب طريف وهو اجماعهم على مجي عين مضارع فعلته اذا كان
عن باء على مضمومة البتة وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته اضربه
وغالبني فغلبته اغلبه وعاقلني من العقل فعقلته اعقله وكارمني فكرمته
اكرمه وفاخرني ففخرته افخره وشاعرني فشعرته اشعره وحكى
الكسائي فاخرني ففخرته افخره بفتح الخاء وحكاه ابو زيد افخره بالضم
على الباب كل ذلك اذا كنت اقوى منه فلك الامر به ووجه استغفر
اسباله ان يحصر مما رجعه بالضم وذلك انا وجدنا على قياس باب مضارع
فعل ان ياتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه وارينا وجه دخول يفعل
على يفعل فيه فكان الاجي به هنا اذا اريد الاقتصار به على احد وجب
ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل
وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرب والعادة اذا ارادوا الاقتصار
على احد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر عليه هو نصيبهما فيه الا ترى انك
تقول في تحقير اسود وجدول اسيد وجديل بالقلب وتجريه بعد
الاظهار ان تقول اسيود وجديول فاذا صرت الى باب مقام وعجوز
اقتصرت على الاعلال البتة فقلت مقيم وعجيز فاوجبت اقوى
القياسين لانه اصحهما وكذلك نظايره فان قلت فقد تقول فيها رجل
قائم وتجيز فيه النصب فتقول فيها رجل قايما فاذا قدمت اوجبت
الجائزين فلذلك ايضا تقتصر في هذه الافعال نحو اكرمه واشعره على
اضعف الجائزين وهو الضم قيل هذا ابعاد في التشبيه وذلك انك لم توجب
النصب في قولك فيها رجل قايما وانما هذا متاخر عن رجل في مكانه
في حالة الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يجز فيه الرفع ولم تقو
فجعلت اضعف الجائزين واجبا ضرورة لا اختيارا وليس كذلك اكرمته
اكرمه لانه لم ينتقل شي عن موضعه ولم يؤخر ولم يقدم فلو قلت كرمته
اكرمه لكان كشتمته اشتمه وهزمته اهزمه وكذلك القول في نحو
قولنا ما جاني الا زيدا احد في ايجاب نصبه وقد كان النصب لو تاخر اضعف

اضعف الجايز منه اذا قلت ما جآني احد الا زيد الحال فيهما
واحد وذلك انك لما لم تجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت به
للضرورة الى النصب الذى كان جايزا فيه متاخرا هذا كنصب فيها قايما
رجل البتة والجواب عنهما واحد واذا كان الامر كذلك فقد وضح البحث
عن علة هذا الباب فى الصحيح كلها بالضم وعلته عندى ان هذا انه موضع معناه
الا عتلاء والغلبة فدخله لذلك معنى الطبيعة التى تغلب ولا تغلب
وتلازم ولا تفارق وتلك الافعال بابها فعل يفعل كفقه يفقه اذا اجاد
الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم وروينا عن احمد بن يحيى عن الكوفيين ضربت
اليد يده على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا فى فعل المنهي
عنه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة
التمكن والتقدم ثم بنى منه الفعل فقيل ما افعله نحو ما اشعره انما هو
من شعر وقد حكاه ايضا ابو زيد وكذلك ما اقتله واكفره هو عندنا
من قتل وكفر فقد سموا ان لم ينظر الى اللفظ استعمالا لما كان قولهم كارمني
فكرمته اكرمه وبابه صايرا الى معنى فعلت افعل اتاه الضم من هنا لذى عرض
فان قلت فهلا لما دخله هذا المعنى تمموا فيه الشبه فقالوا كرمته اكرمته
وفخرته افخره قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى الى المفعول به ابدا
ويفعل قد يكون فى المتعدى كما يكون فى غيره كسلبه يسلبه وجلبه
يجلبه فلم يمتنع من المضارع ما امتنع من الماضى فاخذوا منهما ما ساغ فيه
واجتنبوا ما لم يسغ فان قلت فقد قالوا فاعنى فخفته اخافه اعفيته
وساءنى فسوته اسوه قيل لم يكن ليفعله هنا بد مخافة ان ياتى
على يفعل فتنقلب الواو يا وهذا امر عرض فى هذا النحو من الكلام وكما
لم يكن من هذا بد هنا لم يجئ ايضا مضارع فعل منه مما فاؤه واو
بالضم بل جا بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا واعدنى فوعدته
اعده وواجلنى فوجلته اجله وواضانى فوضاته اضوه فهذا موضعه
من هذا الباب فعن ذلك على ان لهذا الباب اثرا فى تغييره باب
فعل يفعل مضارعه قولهم ساعانى فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه على قولهم
سعى يسعى لما كان مكانا قد رتب وقرر وروى عن نظيره فى غير هذا
الموضع فان قلت فهلا غيروا اما فاؤه واو كما غيروا اما لامه يا فلما
ذكرت فقالوا واعدنى فوعدته او علا دخله من المعنى المتجدد وقيل

افعل مما فاؤه واو لا ياتى مضارعه ايضا بالضم انما هو بالكسر نحو وجد
يجد ووزن يزن وبابه وما لامه يا فقد يكون على يفعل كيرمى ويقضى
وعلى يفعل كيرعى ويسعى تمام الفا اذا كانت واوا فى فعل الاغلاط كما ان امر
اللام اذا كانت يا كما عرفت ذلك فرقا بين ذلك فقد ظهر وصله
الى وصف الاسما بالاجناس ونظيرها الذى واخواته دخلت وصلة الى وصف
المعارف بالجمل واى وصلة الى ما فيه اليا والالف واللام واسم الاشارة وصلة
الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة مثال ذلك
ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولا يدرى بحرتعة
والسامع منك ومن المخاطب عنه عهد فيدخل فيه الالف واللام فياتى باسم
الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور
فتقول هذا الرجل فعل او يفعل ذكر ذلك كله ابن الحبش فى شرح المفصل
قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى ندا ما فيه الالف واللام فتقول
يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز ان لا تجعله وصلة كما اذا
جعلته وصلة لزمته الصفة واذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة
ومن ذلك قول بعضهم ان ايا وصلة الى التلفظ بالمضمر الذى هو اليا
والكاف والها وايا لما اريد فصلها عن العامل اما بالتقديم واما بالتاخير لم
تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلتها ادعمت بايا وجعلت وصلة الى
التلفظ بها فايا عند هم اسم ظاهر يتوصل به الى المضمر فى قولك كلاهما قال
ابن الحبش وهذا القول تراه لان كلا تضاف الى الظاهر كما تضاف الى
المضمر ولو كانت كلا وصلة الى المضمر لم تضف الى غيره وفى امالى
ابن الحاجب انما جى بها متوصلا بها الى ندا ما فيه الالف واللام لانها
مبهمة فيصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام والحرض منها ان
تاتى بما فيه الالف واللام تفسيرا لها فلما كانت كذلك صلحت لهذا
المعنى والذى يدل على ذلك ان اسما الاشارة بهذا الوصف وقعت
هذا الموقع فقيل يا هذا الرجل ويا هولا الرجال وفى شرح المفصل
للاندلسى اعلم ان ذو انما استعمل فى الكلام وصلة الى الوصف باسما
الاجناس كما وضع الذى وصلة الى وصف المعارف بالجمل فارادوا
ان يقولوا زيد المال فوجد وا هذا قبح فى اللفظ والمعنى اما اللفظ
فلانهم جعلوا اسما لم يشتق مشتقا لان الصفة حقها ان تكون مشتقة

واما فتحه من حيث المعنى فلانهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لان الاجناس
هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لانها مقدرة في الرتبة
جنسيتها فجعلوها متاخرة تابعة لما ان كانت متبوعة فلما اجتمع فيها
هذا الفتح اللفظي والمعنوي جاوا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه
صفة في اللفظ وهم يريدون الصفة كاسم الجنس الذي بعده لانه قد
زال الفتح اللفظي وبقي الاخر لم يمكنهم ازالته فلهذا لم يضف الى مضمر لانه
لا يوصف به البتة الوصل مما تجري فيه الاشيا على اصولها والوقف مما
تغير فيه الاشيا عن اصولها ذكر هذه القاعدة ابن جني في سر الصناعة قال
الا ترى ان من قال من العرب في الوقف هذا بكر ومررت ببكر فنقل الضمة
والكسرة الى الكاف في الوقف فانه اذا وصل اجرى الامر على حقيقته فقال
هذا بكر ومررت ببكر كذلك من قال في الوقف هذا خالد فانه اذا وصل
خفف اللام قال وبذلك استدل على ان التا في نحو قايمة هي الاصل والها
في الوقف بدل منها وقال ابن القيم في البدايع الوصلات في كلامهم التي وضعوها
للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام احدها حروف الجر وضعوها ليتوصلوا
بالافعال الى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل اليه ولا باشرها الثاني
حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى ندا ما فيه ال الثالث
قد وضعوه وصلة الى وصف المنكرات باسما الاجناس غير المشتقة
الرابع الذي وضعوه الى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفات
عليها الخامس الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات احوالا واخبارا
وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك وضع الشي موضع
الشي اذا افاد فيه فايدته لا يوخذ بقياس ذكر هذه القاعدة ابن عصفور
في شرح الجمل وبنى عليها ان الصحيح ان الاغرا وضع الظرف او المجرور موضع
فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع من العرب نحو عليك وعندك ودونك
ومكانك ووراك وامامك واليك ولديك ورد قول من اجاز الاغرا بسائر
الظروف والمجرورات وبنى عليها ايضا ان المصدر الموضوع موضع اسم الفاعل
او اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر على ما سمع منه وضع الحروف لما
لتغيير المعنى لا اللفظ ذكر هذه القاعدة ابن عمرون وبنى عليها ترجيح قول من
قال انها لو دخلت على المضارع فقلبت معناه الى الماضي وتركت لفظه على
ما كان له وضعف قول من قال انها دخلت على الماضي فقلبت لفظه الى المضارع

وتركت

وتركت المعنى على ما كان عليه حرف اللام
لا يجتمع اداتان لمعنى ومن ثم لا يجمع بين ال والاضافة لانهما اداتا تعريف
ولا بين ال وحرف الندا الا لك ايضا ولا بين حرفين من نواصب المضارع ولا بين
حرف تنفيس لان الجميع ادوات استقبال ولا بين كي اذا كانت جارة واللام
بخلاف ما اذا كانت ناصبة ولا بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جيت
كي ان ازورك خلافا للكوفيين ولا بين اداتي استثنا لا يقال قام القوم خلا
زيدا ولا الا حاشا زيدا ونحو ذلك قاله ابن السراج في الاصول قال الا ان يكون اسما
نحو ما اتاني الا زيدا وما عدا زيدا فانه يجوز وفي بعض حواشي الكشاف لا يجمع بين
اداتي تعدية فلا يقال اذهبت بزيد بل اما الهمزة او البا ومن ثم
ايضا رد قول الاخفش في نحو حمرا ان الالف والهمزة معا للتانيث لانه
لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين واذا دخلت الواو على لكن انعزل العطف
اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حروف الاستثنا اذا دخل على ما يدل
على الاستفهام خلع دلالته على الاستفهام كما في قوله اهل رانا بسفح القاع
ذي الاكم فان هل بمعنى قد وكما في قوله ام كيف ينفع ما يعطي العلوق به
فان ام خلعت عنها دلالة الاستفهام وتجرد للعطف بمعنى بل ولا يجوز تجريد كيف
دون ام لان تجريدها عن الاستفهام من غير نازع عنها علة البنا فيجب اعرابها
ذكره في البسيط وقال ابن يعيش الدليل على ان ارطى للالحاق لا للتانيث
ولو كانت للتانيث لم يدخلها تانيث اخر لانه لا يجمع بين علامتي تانيث
وقال ابن يونس وابن كيسان والزجاج والفارسي انها ليست عاطفة
لانها تقترن بالواو وهي حرف عطف ولا يجمع حرفا عطف واختاره
ابو البقا وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي
والرضي وقال ابن الحاجب في شرح المفصل لم يعد الفارسي اما من حروف
العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف
وقال ابن السراج ليس اما بحرف عطف لان حروف العطف لا يدخل بعضها
على بعض فان وجدت شيا من ذلك في كلامهم فقد خرج احدهما ان يكون
حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمرو ولا في هذه المسالة ليست عاطفة
انما هي نافية وقال الشلوبين انما حذفت تا التانيث من نحو مسلمة
في الجمع بالالف والتاء نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم

لاجتماع تأنيث وهم يكرهون ذلك وقال ابن هشام في تذكرته لا يجوز كسرت
لزيد رباعيتين غالباتين وسعلاتين لان فيهما الجمع بين الالف والتاء واجتماع
علامتي تأنيث لا يجوز انتهى وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في احدى
عشرة واثنتي عشرة قال في البسيط وجواب الاشكال من ثلثة اوجه احدها
انهما اسمان في الاصل فانفرد كل واحد منهما بما يستحقه في الاصل وانما
الممتنع اجتماع علامتي تأنيث في كلمة واحدة والثاني ان الف احدى
للالحاق كالف قوى الا ان التركيب منع من تنوينها والتاء في ثنتين للالحاق
وحمل اثنتان عليها لكونهما عضوا واحدا والثالث ان علامتي التأنيث
في احدى عشرة مختلفتان لفظا وانما الممتنع اتفاق لفظهما والتاء في اثنتين
بدل من الكلمة فلم يتمحض التأنيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتي تأنيث
ومن فروع القاعدة ايضا تأخيرهم لام الابتداء الى الخبر ان وكان حقها ان
تكون في اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا توالي حرفين لمعنى واحد وهو
التأكيد ذكره ابن جني وقال في موضع اخر ليس في الكلام اجتماع حرفين
لمعنى واحد لان في ذلك نقضا لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال
الحروف الا في التأكيد كقوله وما ان اتاك لهم شباب فان ما وحدها
للنفي وان والمعنى للتوكيد قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتأكيد لجملة
الكلام لانهم اكدوا باكثر من الحرف الواحد لمعنى كاللام والنون جميعا
للتأكيد وقال ابن الحاجب في المفصل قولا لغيرنا في ان الواقعة بعد ما
النافية انها حرف نفي ترادفا كترادف حرفي التأكيد به قولك ان زيدا
لقائم ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ومثال ان
زيدا لقائم ولنمتنع ان زيد القائم وقال ابن زياد انما لم تدخل لا في
المعرف بلام الجنس وان في المعنى نكرة لان لام الجنس تقبل الاستغراق
وكذلك لا فلو اعملوها في المعرف بها لجمعوا بين حرفين متفقين في
المعنى وذلك ممنوع عندهم وقال الشلوبين النحويون يقولون ان
حروف المعاني انما هي مختصرة للافعال فهي نائبة مناب الافعال تعطي
من المعنى ما تعطيه الافعال الا ان الافعال اختصرت بالحروف
فان الافعال تقتضي ازمنة وامكنة ومصادر ومفعولين وفاعلين
وحالا وافعالهم وغير ذلك من معمولات الافعال فاختصر ذلك كله بان

جعل

جعل في مواضعها ما يقتضي شيئا من ذلك لذلك كرهوا ان يجمعوا بين
حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الاسماء والافعال لان ذلك ينقض
ما وضعت عليه من الاختصار قال ابن عصفور قول من قال ان الاسماء
الستة وامرأ وابنما معربة بشيئين لا يمكن لان العرب اذا كانت لا تجمع
بين حرفين لمعنى واحد لكونه ينقض موضوعهما من الاختصار فلان لا تفعل
ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف وقال ابن الدهان في
الغرة فان قيل فهلا جاز ان لزيد القائم بالجمع بينهما لانهما للتأكيد
كما جمع بين تأكيدين في اجمع واكتع فالجواب ان الغرض في هذه
الحروف الدالة على المعاني انما هو التخفيف والاختصار ولا وجه
للجمع بين حرفين لمعنى اذ هو نقض لغرضهم واذا تباعد عنه استجيز الجمع بينهما
كما جمع بين حرف النداء والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف
لا يجتمع الفان قال ابن الخباز اذا وقفت على المقصور وقفت عليه بالالف
التي هي بدل من التنوين فتقول رأيت عصا فتحذف الالف كالالف
في رأيت زيدا وكان ينبغي في المقصور الفان بدل من واو وبدل من
التنوين فحذف احداهما لئلا يجتمع الفان قال وجاء رجل الى ابي اسحق
الزجاج فقال له زعمت انه لا يجمع الجمع بين الفين فقال نعم فقال انا اجمع
فقال له اجمع فقال ومد صوته فقال له الزجاج حسبك ولو مددت
صوتك من غدوة الى العصر لم يكن الا الفا واحدة قال وكانت الاولى اولى
بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت ومن فروع هذه القاعدة اذا اجتمع
المقصور بالالف والتاء قلبت الفه ياء كقولك في حبلى حبليات لانه
لا يجتمع الفان وحذفها هنا غير ممكن لا تجتمع خطابان في كلام واحد قال
ابو علي في التذكرة الدليل على هذا الاصل قولهم أرأيتك زيدا ما فعل
الا ترى انه كان الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل
على خلع الخطاب من التاء لحوق الكاف وما يتعلق بها من تثنية وجمع وتأنيث
وتركوا التاء في جميع الاحوال على صورة واحدة فلا يجوز يا غلامك
لان الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في
الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع
موقع الخطاب فاذا اوصل الكاف لم يكن حسنا وهو اشبه من الحول

لأن ذا هو الكاف وليس للغلام الكاف قال وقد عمل أبو الحسن
في المسائل الكثيرة أبوابا ومسائل وهذا أصل لتلك المسائل عندي
وهذا كله كلام أبي علي انتهى في اللمع الكاملية لموفق الدين عبد اللطيف
البغدادي فإن قيل قولهم أرأيتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما
جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى قيل إن التاء ضمير مجرد
عن الخطاب والكاف للخطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع عنه معنى وبقي عليه
معنى وقال الأبدي في شرح الجزولية لم يجمع بين حرف [illegible] وضمير الخطاب
لأن أحدهما يغني عن الآخر لا يستغنى بمرتبة إلا بأمر حادث قاله ابن جني في الخصائص
وجعل منه امتناع تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا والمبتدأ في نحو عنده
رجل ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط باطراده
لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في اللباب
وبنى عليها جواز تقديم خبر ليس لأنها عند جمهور البصريين لا تتقدم معمول
الخبر في قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وتقديم معمول الخبر كتقدم
الخبر نفسه لأن المعمول تابع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

حرف الباء

يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ومثله قولهم يحتمل في التابع ما لا
يحتمل في المتبوع ومن فروع ذلك ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله
حتى يكون عزيزا من نفوسهم أو أن يبين جميعا وهو مختار [illegible]
وإن كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لأن الثواني يحتمل بها ما لا يحتمل الأوائل
وقال في البسيط جوز الفراء إضافة اسم الفاعل المعرف باللام إذا كان
للحال أو الاستقبال نحو الضارب زيد الآن أو غدا واحتج بالقياس على قول
الشاعر الواهب المائة الهجان وعبدها والجواب أنه يحتمل في التابع ما لا يحتمل
في المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة وإذا
عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد وأخيك فنقل ابن بابشاذ جواز حكايته
لأن المتبوع يجوز حكايته فحكي التابع تبعا له ونقل ابن الدهان منعها لأن
التابع لا يجوز حكايته ولا يمكن حكاية أحدهما دون الآخر فغلب جانب المنع
أما عكس ذلك نحو مررت بأخيك وزيد فلا يجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع
فيقال من أخوك وزيد لأن المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع ذكره في البسيط

وقال أيضا قد أجاز النحاة وكم رجلا ونساء آتوهم جاؤوك عطفا على معنى كم
ولجاز والنصب عطفا على التمييز وإن كان نكرة لأنه يجوز في الثواني
ما لا يجوز في الأوائل البعدي عن كم ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها
وقال ابن هشام في المغني القاعدة الثانية كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا
يغتفر في الأوائل فمن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم وأي فتى هيجاء أنت وجارها
ورب رجل وأخيه وإن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت ثم قال ولا يجوز كل
سخلتها ولا رب أخيه ولا أي جارها ولا أن نعم زيد قام عمرو وقال في الشعر
ويقولون مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين وعكسه قاعدين لا قاعد
أبواه على إعمال الثاني وربط المعنى بالأول وقال ابن القواس في شرح
الدرة بعد أن حكى قولهم في أنا ابن التارك البكري بشر أن بشرا عطف
بيان للبكري ولا يجوز جعله بدلا لأن البدل في حكم تكرير العامل
ولا يجوز أنا ابن التارك بشر في امتناع البدل نظر لأنه يجوز في التابع
ما لا يجوز في المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها ومنعه ابن هشام في حواشي
التسهيل وقال في تذكرته إن قيل لأي شيء فتحت لام المستغاث فالجواب
للفرق بينها وبين لام المستغاث له فإن قيل لأي شيء كان المفتوح لام
المستغاث وكان حق التغيير في الثانية لأن عندها تتحقق الحاجة فهو له
جرى على قياسهم كما أنهم لا يحذفون في نحو سفرجل إلا الآخر
فالجواب أن المحل الأول محل الضمير واللام تفتح إذا دخلت عليه فإن قيل
فإن قيل فلأي شيء كسرت في المعطوف فالجواب أنه يعطف
على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد عليه أن المعطوف يجوز فيه
ما لا يجوز في المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وإن لم يجز يا الرجل
فإن قيل فلأي شيء تفتح في يا لزيد ولعمرو مع أنه معطوف فالجواب
أنه ههنا بيان مستقبل والمعطوف الجملة قال فهذا أمر لم أجد مثله
إن شاء الله تعالى وقال الأبدي في شرح الجزولية إذا عطفت على
المستغاث به كسرت اللام لأن الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل
وقال ابن هشام في تذكرته سئلت عن لولاي إذا عطفت عليها اسم
ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما تقول
ما في الدار من رجل ولا امرأة وذلك لأن الاسم المضمر بعد لولا وإنه

كان في موضع الخفض الا انه اضافي في موضع رفع بالابتداء
ونظيره في ذلك الاسم المجرور برب على لغة من قال اذا قيل له أزيد
قائم الا ترى ان قائم خبر مرفوع وليس محمولا على المحل لانها هنا حرف
جر كالباء واللام فلا يحمل غير المجرور ان عطف على محله من الخفض فان
التزمت اعادة الخافض لم يتات هنا لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد
لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع باجماع وان لم يلتزمه فقد منع العطف
بما ذكرنا ان العامل حينئذ هو لولا الثانية وقد يصح بان يدعى انهم
اغتفروا كثيرا في التوابع ما لم يغتفروا في الاوائل قال ابن اياز
في شرح الفصول فان قيل هلا امتنع لتعذر اللفظ والتقدير راضا فيه
مع بعده فالجواب ان ذلك اتساع ويجوز موقع في الاوائل والمبادي
دون الاواخر والتوابع وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى
انك انت العليم الحكيم انت تأكيد للكاف كما في قولك مررت بك
انت وان لم يجز مررت بانت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع
ولذلك جاز يا هذا الرجل وان لم يجز يا الرجل وقال ابن الصائغ
في مذكرته ابو عمرو يختار النصب في الغلام من نحو يا زيد والغلام وان
كان وان كان عطف النسق فقد زعم العامل وحرف النداء لا يباشر
اللام لانه يجوز في التوابع ما لا يجوز في الاوائل وقال ابن النحاس في
التعليقة انما جاز في التوابع ما لم يجز في الاوائل من قبل انه اذا كان
ثانيا يكون ما قبله قد وفى الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني
الامر بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حينئذ لم نعط
الموضع شيئا مما يستحقه انتهى واذا عطف على غدوة المنصوب بعد لدن
مثل لدن غدوة وعشية جاز عند الاخفش في المعطوف الجر على الموضع
والنصب على اللفظ وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب
واوجبه ابو حيان ومنع الجر لان غدوة عند من ينصبه ليس في موضع جر
فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب
بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في التوابع ما لا يجوز
في الاوائل والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

تم الدر النثير وهو القسم
الثاني من الاشباه والنظائر النحوية تأليف شيخنا وسيدنا
الامام العالم العلامة البحر الفهامة عمدة العلماء المحققين حافظ
العصر ابي الفضل جلال الدين بن مولانا الامام العالم العلامة
الشيخ كمال الدين السيوطي الشافعي اعاد الله
علينا وعلى المسلمين من بركتهما
وبركات علومهما ومددهما
في الدنيا والآخرة
بمحمد وآله
وصحبه وسلم
امين
وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم لطيف كافي

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله هذا هو الفن الثاني من الاشباه والنظاير وهو فن القواعد الخاصة والضوابط والاستثناآت والتقسيمات مرتب على الابواب وسميته بالتدريب

باب الالفاظ

تنبيه ما خرج من الفم ان لم يشتمل على حرف فصوت وان اشتمل على حرف ولم يفد معنى فلفظ وان افاد معنى فقول فان كان مفردا فكلمة او مركبا من اثنين ولم يفد نسبة مقصودة لذاتها فجملة او افاد ذلك فكلام او من ثلثة فكلم

باب الكلمة

تقسيم الكلمة اما اسم واما فعل واما حرف ولا رابع لها والادلة على ذلك ثلثة احدها الاثر روي ذلك عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه اخرجه ابو القاسم الزجاجي في اماليه بسنده اليه الثاني الاستقرا التام من ايمة العربية كابي عمرو والخليل وسيبويه ومن بعدهم الثالث الدليل ولهم في ذلك عبارات منها قول ابن معط ان المنطوق به اما ان يدل على معنى يصح الاخبار عنه وبه وهو الاسم واما ان يصح الاخبار به لا عنه وهو الفعل واما ان لا يصح الاخبار عنه ولا به وهو الحرف قال ابن اياز في هذا الاستدلال خلل وذلك ان القسمة غير حاصرة اذ يحتمل وجها رابعا وهو ان يخبر عنه لا به وسوا كان هذا القسم واقعا او غير واقع بل سوا امكن الوقوع ام محالا اذ استحالة احد الاقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الاخلال به حاصرة وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة هذا افسد ما قيل في ذلك لانها غير حاصرة ومنها قول بعضهم ان العبارات بحسب المخبر والمخبر عنه من المعاني ثلثة ذات وحدث عن ذات وواسطة بين الذات والحدث يدل على اثباته لها او نفيه عنها فالذات الاسم والحدث الفعل والواسطة الحرف ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان تستقل بالدلالة على ما وضعت له او لا تستقل وغير المستقل الحرف والمستقل اما ان يشعر مع دلالتها على معناها بزمنه المحصل او لا تشعر فان لم تشعر فهي الاسم وان اشعرت فهي الفعل قال ابن اياز وهذا الوجه

اقوى

اقوى لانه يشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والاثبات ومنها قول بعضهم ان الكلمة اما ان يصلح اسنادها الى غيرها او لا ان لم يصح فهي الحرف وان صح فاما ان تعترض بلحد الازمنة الثلثة او لا ان اقترنت فهي الفعل والا فهي الاسم قال ابن هشام وهذه احسن الطرق وهي احسن من الطريقة التي في كلام ابن الحاجب وهي ان الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول ان اقترن باحد الازمنة الثلثة فالفعل والا فالاسم وذلك لسلامة الطريقة التي اخترناها من امرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة احدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات بالالفاظ الدالة عليها وذلك محال وهذا وان كان له جواب ممكنا الا انه اقل ما فيه الايهام والثاني دلالة دعوى الحرف على معنى في غيره وهذا وان كان مشهورا بين النحويين الا ان الشيخ بها الدين بن النحاس نازعهم في ذلك وزعم انه دال على معنى في نفسه وتابعه ابو حيان في شرح التسهيل

باب الاسم

ضابط تتبعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلثين علامة وهي الجر وحرفه والتنوين والندا وال والاسناد اليه واضافته والاضافة اليه والاشارة الى مسماه وعود ضمير عليه وابدال اسم صريح منه والاخبار به مع مباشرة الفعل وموافقة ثابت الاسمية في لفظه او معناه هذا ما في كتب ابن مالك ونعته وجمعه تصحيحا وتصغيره وتكسيره وذكر هذه الاربعة ابن الحاجب في وافيته وتثنيته وتذكيره وتانيثه ولحوق يا النسبة له ذكر هذه الاربعة صاحب اللب واللباب وكونه فاعلا او مفعولا ذكرهما ابو البقا العكبري في اللباب وعبارته عن شخص وتخولا م الابتدا وواو الحال ذكرهما ابن فلاح في مغنيه وذكر ابن القواس في شرح الفية ابن معط لحوق الف الندبة وترخيمه وكونه مضمرا او علما او مفردا منكرا او تمييزا او منصوبا حالا

ضابط الاسما في الاسناد

على اربعة اقسام قسم يسند ويسند اليه وهو الغالب وقسم لا يسند ولا يسند اليه كالظروف وغير المتصرفة والمصادر التي لا تتصرف والاسما الملازمة للندا وقسم يسند ولا يسند اليه كاسما الافعال وقسم يسند اليه ولا يسند كالتاء من ضربت والياء من افعلي والالف من اضربا والواو من اضربوا والنون من

اضربن وايمن ولحرث فائدة قال ابو حيان في شرح التسهيل في
المسند والمسند اليه اقوال احدها المسند المحكوم به والمسند اليه
المحكوم عليه وهو الاصح ثانيها ان كلا منهما مسند ومسند اليه ثالثها ان
المسند هو الاول مبتدا كان او غيره والمسند اليه الثاني فقام من قام زيد
وزيد من زيد قائم مسند والاخير منهما المسند اليه رابعها عكس هذا فزيد
وقام في التركيب مسند والاول من التركيبين مسند اليه وهذه المسألة
نظائر احدها المضاف والمضاف اليه فيهما اقوال اصحها ان الاول هو
المضاف والثاني المضاف اليه وهو قول سيبويه والثاني عكسه والثالث
يجوز في كل منهما كل منهما ثانيها البدل والمبدل منه وفيها اقوال الاضافة
والاصح هنا ان الاول المبدل منه والثاني البدل ثالثها بدل الاشتمال
قال في البسيط في تسميته بذلك اقوال احدها لاشتمال الاول على
الثاني فان زيدا مشتمل على علمه والثاني لاشتمال الثاني على الاول لانه
دائر بين المتعلق بالاول كاعجبني زيد غلامه وحسنه والثالث انه
سمي بذلك للقدر المشترك بينهما وهو عموم الملابسة والتعلق اولا
ينفك احدهما عن ذلك فائدة قال ابو البقا العكبري في اللباب
الاسناد اعم من الاخبار اذ كان يقع على الاستفهام والامر وغيرهما وليس
الاخبار كذلك وهو مخصوص بما صح ان يقابل بالتصديق والتكذيب
فكل اخبار اسناد وليس كل اسناد اخبار فائدة قال ابن الدهان
في الغرة ثلثة اشيا تتعاقب على المفرد ولا يوجد فيه منها اثنان وهي
التنوين والالف واللام والاضافة فائدة قال ابن النحاس في شرح
الدرة كل خاصتي نوع اما ان يتفقا او يختلفا فان اتفقا امتنع اجتماعهما
كالالف واللام والاضافة في الاسم والسين وسوف في الفعل وان
اختلفا فان تضادا لم يجتمعا كالتنوين والاضافة في الاسم وسوف وتا التانيث
في الفعل لان سوف تقتضي المستقبل والتا تقتضي الماضي وان لم يتضادا جاز
اجتماعهما كالالف واللام والتصغير وقد وتا التانيث ضابط الكلمات
التي تاتي اسما او فعلا او حرفا تتبعتها فوصلت ثماني عشرة كلمة اظهرها على
فانها تكون حرف جر واسما بمعنى فوق قال الشاعر
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وفعلا ماضيا من العلو ومنه ان فرعون

علا

علا في الارض ومن تكون حرف جر واسما قال الزمخشري في قوله تعالى فاخرج
به من الثمرات رزقا لكم اذا كانت من للتبعيض فهي في موضع المفعول به
ورزقا مفعول لاجله قال الطيبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كالبعض
في قوله عن يميني مرة وامامي وتكون فعل امر من مان يمين وفي تكون حرف جر
واسما بمعنى الفم في حالة الجر ونصبه حتى ما يجعل في في امراتك وفعل امر من
وفى يفي والهمزة تكون حرف استفهام وفعل امر من وأى واسما في قول
بعضهم ان حروف النداء اسما افعال والها المفردة تكون اسما ضميرا نحو
ضربته ومررت به وحرفا في اياه وفعل امر من وهى يهي ولما تكون حرف جزم
جازم بمعنى لم وظرفا بمعنى حين نحو لما جاء زيد اكرمته وفعلا ماضيا متصلا بضمير الغائبين
من لم ومما تكون حرف استفهام واسم فعل بمعنى خذ وزجر للابل عند بعض
وفعل امر من هاء يهاء وحاشا تكون حرف استثنا واسما مصدرا
بمعنى التنزيه نحو حاش لله وهو قرئ بتنوينه وفعلا ماضيا بمعنى
استثنى يقال حاشيت اي استثنيت وفي الحديث احب الناس الي اسامة قال
الراوي ما حاشا فاطمة ولا غيرها قال النابغة
ولا احاشي من الاقوام من احد ورب بفتح الراء تكون حرف جر لغة في رب
بضم الراء واسما بمعنى السيد والمالك وفعلا ماضيا يقال ربه يربه بمعنى رباه
واصلحه والنون تكون اسما ضميرا نحو قمن وحرفا وهي نون الوقاية
وفعل امر من ونى يني والكاف تكون حرف جر واسما كما قال الدم في الغنية
واسم فعل امر من وكى يكي وعلى تكون حرفا فلغة في لعل وفعلا
ماضيا من علة اذا اسقاه مرة بعد مرة واسما للقراد المهزول والشيخ
المسن وبلى تكون حرف جواب وفعلا ماضيا يقال بلاه اذا اختبره واسما
لغة في البلا الممدود والا تكون حرف استفتاح واسما بمعنى النعمة والجمع
الاء وفعلا ماضيا بمعنى قصر وبمعنى استطاع والى تكون حرف جر واسما
بمعنى النعمة وفعل امر للاثنين من وأى بمعنى وعد او امر للواحد فيه نون التوكيد
الخفيفة في الوقف ذكره ابن الدهان في الغرة وخلا تكون حرف استثنا
وفعلا ماضيا ومنه واذا خلوا الى شياطينهم واسما للرطب من الحشيش
ولات تكون حرف نفي بمعنى ليس وفعلا ماضيا بمعنى صرف واسما للصنم
وقد نظمت من الكلمات فقلت

وردت في النحو كلمات اتت * تارة حرفا وفعلا وسما
وهي من والها وهمز وهل * ورب والنون وفي اعني فما
على لما وبلى حاشا الاه * وعلى والكاف فيما نظما
وخلا ثم انما ردوا * والى ان فرق الكلما

وقال الجلال السيوطي

اذا طارح النحوي اية كلمة * هي اسم وفعل ثم حرف بلا مرا
فقل هي ان فكرت في شانها على * وفي ثم لما ظاهر لمن افترى
غدت من عليه قد علا قدر خالد * على قدر عمرو بالسماحة في الورى
وقل قد سمعت اللفظ في نجد * وفي موعدي يا هند لو كان في الكرا
ولما راى الزيدان حالي تحولت * الى شعث لما قلت اخف عرا
موارد هات بني ما قد ذكرته * وان لم اصرح بالدليل محررا

ثم رايت في تذكرة ابن مكتوم قال ذكر الزين احمد بن قطنة احد من ينتسب الى النحو بمصر وكتبته من خطه انحى يكون حرفا واسما لامرأة وانشد

ماذا استعنت حتى الى الجبل العرى * لحسبتني قد جئت من وادي القرى

واسما لموضع نعمان وقد ذكر ذلك ابن دريد في شعره حيث قال

فما لكم حتى تخوطوا دماركم * سواء ولا دار حتى ودار [illegible]

باب الفعل

ضابط جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة وهي تا الفاعل وياؤه وتا التانيث الساكنة وقد والسين وسوف ولو والنواصب والجوازم واحرف المضارعة ونونا التاكيد واتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع يا المتكلم نون الوقاية وتغير صيغته لاختلاف الزمان تقسيم قال ابو حيان في شرح التسهيل ينقسم الفعل انقسامات بحسب الزمان والتعدي واللزوم والتصرف والجمود والتمام والنقصان والخاص والمشترك والمفرد والمركب وفي علم التصريف الى صحيح ومهموز ومثال واجوف ولفيف ومنقوص ومضاعف وغير ذلك قال بعضهم والى معتل وسادج فالمعتل الماضي اذا كان مصوغا للمؤنثة الغائبة مفردا او مثنى فالعلامة هي التا في اخره فائدة قال ابو البقا العكبري في اللباب اقسام الافعال ثلاثة ماض وحاضر ومستقبل واختلفوا اي اقسام الفعل اصل لغيره منها فقال الاكثرون

نحو فعل الحال لان الاصل في الفعل ان يكون خبرا والاصل في الخبر ان يكون صدقا وفعل الحال تمكن الاشارة اليه فيتحقق وجوده فيصدق الخبر عنه ولان فعل الحال يشار اليه فله حظ من الوجود والماضي والمستقبل معدوم وقال قوم الاصل هو المستقبل لانه يخبر به عن المعدوم ثم يخرج الفعل الى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده وقال اخرون هو الماضي لانه لا زيادة فيه ولانه كمل وجوده فاستحق ان يسمى اصلا ضابط كل الافعال متصرفة الا ستة نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا كذا قال الخبار (?) في شرح الدرة وهي اكثر من ذلك وقال ابن الصايغ في تذكرته الافعال التي لا تتصرف عشرة وزاد كثيرا ويذر ويدع وتبارك الله تعالى فائدة قال ابن القواس في شرح الدرة كل خاصيتي نوع ان امتنع اجتماعهما كالالف واللام والاضافة في الاسم وسوف والسين وان تضادا فكذلك كالتنوين والاضافة والتا والسين فان التا للمضي والسين للاستقبال والا اجتمعا كال والتصغير وقد وتا التانيث

باب الحرف

قال ابو القاسم الزجاجي في كتاب ايضاح علل النحو الحروف على ثلثة اضرب حروف المعجم التي هي اصل مدار الالسن عربيها وعجميها وحروف الاسماء والافعال والحروف التي هي ابعاضها نحو العين من جعفر والضاد من ضرب وما اشبه ذلك ونحو النون من لدن واللام من لم ونحو ذلك وحروف المعاني التي تجي مع الاسماء والافعال لمعان فاما حروف المعجم فهي اصوات غير متوافقة ولا مقترنة ولا دالة على معنى من معاني الاسماء والافعال والحروف الا انها اصل تركيبها واما الحروف التي هي ابعاض الكلم فالبعض حد منسوب الى ما هو اكثر منه كما ان الكل منسوب الى ما هو اصغر منه واما حروف المعاني فهو الذي يلتمسه النحويون فهو ان يقال الحرف ما دل على معنى في غيره نحو من والى وثم وشرحه ان من تدخل في الكلام للتبعيض فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها وكذلك اذا كانت لابتدا الغاية كانت غاية غيرها لا على نفسها وكذلك سائر حروف المعاني اثنى (?) ضابط قال ابن فلاح في المغني

عن الحروف فيجعل حرفا بطرح المشترك ثلاثة عشر احادية وهي
الالف والبا والتا والسين والتا والكاف واللام والميم والنون
والها والواو واليا واربعة وعشرون ثنائية وهي آ وام وان واذ وان
واو واي واي وبل وعن وفي وقد وكي ولا ولم ولن وما ومذ ومن وعلى
راي ومن وها وهل وزرا ووي ويا ونبه عليه ابو العلي راي الخليل
وسبعة عشر ثلاثية وهي اجل واذا والى والا واما وان وان واما وبلى
وثم وجير وخلا ورب وسوف وعدا وعلا وليت ونعم وهيا وثلاثة عشر
رباعية وهي الا وابل واما واما وحاشا وحتى وكان وكلا ولعل ولما
ولولا ولوما وهلا وخماسي واحد وهو لكن ضابط ترجم ابن السراج
في الاصول مواقع الحروف ثم قال الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع اما ان يدخل
على الاسم وحده كلام التعريف او الفعل وحده كسوف والسين او ليربط
اسما باسم او فعلا بفعل كواو العطف نحو جا زيد وعمرو وقام وقعد او فعلا
باسم كمررت بزيد او على كلام تام نحو اعمرو اخوك وما قام زيد او ليربط
جملة بجملة نحو ان تقم زيد يحمد عمرو او يكون زايدا نحو فبما رحمة من الله وقال
ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح الحروف تاتي على عشرة اقسام احدها
ان يدل على معنى في الفعل وهو السين وسوف الثاني ان يدل على معنى في
الاسم وهو الالف واللام الثالث ان يكون رابطا بين اسمين او فعلين
وهي حروف العطف الرابع ان يكون رابطا بين فعل واسم وهي حروف الجر
الخامس ان يربط بين جملتين وهي الكلم الدالة على الشرط السادس
ان يدخل على الجملة فيغير لفظها دون معناها وذلك ان السابع ان
يدخل على الجملة فيغير معناها دون لفظها وذلك هل وما اشبهها
الثامن ان يدخل على الجملة غير مغير لفظها او معناها نحو لام الابتدا
التاسع ان يدخل على الجملة فيغير لفظها ومعناها نحو ما الحجازية
العاشر ان يكون زايدا نحو فبما رحمة من الله وقال المهلبي اقسام
ما جات له الحرف وهي قوله

تنظر فان الحرف ياتي لستة ٭ لنقل وتخصيص وربط وتعدية
وقد زيد في بعض المواضع واعتدى ٭ جوابا كتثبيت الجزو والامر تروية

وقال في الشرح النقل من الايجاب الى النفي ومن الخبر الى الاستخبار ل

والى

والى التمني والترجي والتشبيه ونحوها والتخصيص للمضارع
بالاستقبال بالسين وسوف وللاسم بلام التعريف والربط بحروف
الجر وحروف العطف والتعدية بوظيفة الواو في المفعول معه والا في الاستثنا
وللجواب كنعم ولا وقال الاندلسي في شرح المفصل اعلم ان للحروف
انقسامات كثيرة فتنقسم الى ما يكون على حرف واحد والى ما يكون على اثنين
فصاعدا الى خمسة نحو لكن والزايد على حرفها اما ان يكون مفردا او مركبا نحو
لن والي والتاء ولولا وتنقسم ايضا الى عاملة وغير عاملة وتنقسم الى مختص
باحد قسمين وغير مختص وقد قيل ان الحروف اما ان تجيء لمعنى في الاسم خاصة
نحو لام التعريف وحروف الاضافة والندا وغير ذلك او في الفعل خاصة نحو
قد والسين وسوف والجوازم والنواصب او رابطا بين اسمين او بين فعلين
كحروف العطف او بين فعل واسم كحروف الجر او بين جملتين كحروف الشرط او
او داخلا على جملة تامة مغيرا لمعناها نحو ليت ولعل او مؤكدا له نحو ان
او زايدا للتاكيد نحو البا في نحو ليس زيد بقايم قال وربما قيل بعبارة
اخرى ان الحرف اما يجي به ليربط اسما باسم او فعلا بفعل او جملة بجملة
او يحسن اسما فقط او فعلا فقط او ينفي فعلا فقط او ينفي اسما فقط او
يؤكد فعلا فقط او اسما فقط او يخرج الكلام من الواجب الى غير الواجب
وله اقسام بالنسبة الى تغيير الاعراب قسم لا يغير الاعراب ولا المعنى
نحو ما الزايدة في قوله تعالى فبما رحمة من الله وقسم يغير الاعراب والمعنى
نحو ليت ولعل وقسم يغير الاعراب دون المعنى نحو ان وقسم يغير
المعنى دون الاعراب نحو هل فاما عدة الحروف العاملة فثمانية وثلاثون
حرفا ستة منها تنصب الاسم وترفع الخبر وهي ان واخواتها واربعة
تنصب الفعل بنفسها وهي ان ولن وكي واذا وخمسة تنصب بنانية
وهي الفا والواو واو ولام كي ولام الجحود وحتى وثمانية عشر تجر الاسم
وخمسة تجزم الفعل واما الحروف الغير العاملة فنيف وستون حرفا
منها ستة عشر حرف ابتدا وهي انما وكانما واخواتها وعشرة للعطف واربعة
للمضارعة واربعة للاعراب واربعة تختص بالفعل وثلاثة للاستفهام
وثلاثة للتانيث وحرفان للتفسير وحرفان للتاكيد وحرفان للتعريف
وحرف للتنكير وحرفا التنبيه ومنها حروف تحمل على صيغة ولا تحمل
على صيغة وهي ما ولا وحروف النداء انتهى كلام الاندلسي وقال
ابن الدهان في الغرة الحروف تنقسم في احوالها الى ستة اقسام الاول

ما يعمل في اللفظ والمعنى نحو ليت زيدا قائم والثاني ما يعمل في اللفظ ولا
يعمل في المعنى نحو ما جاءني من احد والثالث ما يعمل في المعنى ولا يعمل في اللفظ
نحو هل زيد قائم والرابع ما يعمل في اللفظ والمعنى ولا يعمل في الحكم نحو لا ابا
لزيد والخامس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى وانما يعمل في الحكم نحو علمت لزيد منطلق
والسادس ما لا يعمل في لفظ ولا معنى ولا حكم نحو فبما رحمة من الله في احد
القولين انتهى وفي تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح
الحروف على ثلثة اضرب ضرب يدخل للانقلاب وضرب لحدوث معنى
لم يكن وضرب زائد مؤكد فالاول لو سقط سقط اصل الكلام والثاني لو
سقط تغير المعنى ولم يختل والثالث لو سقط لم يتغير المعنى والاول على اربعة
اوجه ربط اسم باسم وربط فعل باسم وربط فعل بفعل وربط جملة بجملة
والثاني على ثلثة اوجه تخصيص الاسم كالرجل والفعل كسيضرب ونفي الكلام
كحروف النفي والثالث معنى وحاصل عامل كان زيدا قائم وغير عامل كزيد
قائم وقال ابن فلاح في مغنيه الحرف يدخل اما للربط او للنقل او
للتاكيد او للتنبيه او للزيادة ويندرج تحت الربط حروف الجر والعطف
والشرط والتخيير والجواب والانكار والمصدر لان الرابط هو الداخل
على الشيء ليتعلق بغيره ويندرج تحت النقل حروف النفي والاستفهام
والتحريف والتنفيس والتانيث ويندرج تحت التنبيه حروف النداء
والاستفتاح والردع والتذكير والخطاب تقسيم قال ابن الخباز
في شرح الجزولية الحروف العاملة اربعة اقسام قسم يرفع وينصب وهو
ان واخواتها ولا المشبهة بان وما ولا المشبهتان بليس وقسم ينصب فقط
وذلك حروف النداء ونواصب الفعل المضارع قال واضاف عبد القاهر الى
ذلك الا في الاستثناء والواو التي بمعنى مع قال ومنه نظر وقسم يجر
فقط وهي حروف الجزم فائدة قال عبد اللطيف في اللمع الكاملية
اشبه الحروف بالاسماء نحو لعل وبلى وحتى ونعم وما افعله واخواتها
وقد في كان قد وامثالها الزايدة والمتطرفة كالتنوين

باب الكلام والجملة

ما للجملة التي لا محل لها من الاعراب سبع قال ابن هشام في المغني
وبدانا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك الاصل في الجمل فالاولى الابتدائية
وتسمى ايضا المستانفة كالجمل المفتتح بها السور والجملة المنقطعة عما

قبلها نحو مات فلان رحمه الله الثانية المعترضة بين شيئين لافادة الكلام
قوة وتحسينا كقوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار
قال فالحق والحق اقول لاملان فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون
عظيم انه لقران كريم واذا بدلنا اية مكان اية والله اعلم بما ينزل قالوا
انما انت مفتر الثالثة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة
ما تليه نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له
كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل ادم هل ادلكم على تجارة تنجيكم
من عذاب اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير التجارة الرابعة
المجاب بها القسم نحو يس والقران الحكيم انك لمن المرسلين الخامسة
الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا نحو جواب لو ولولا ولما وكيف
او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية نحو ان تقم اقم وان قمت
قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فان المحكوم
لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها السادسة الواقعة
صلة لاسم او حرف نحو جاء الذي قام ابوه واعجبني ان قمت فالذي في
موضع رفع والصلة لا محل لها ومجموع ان قمت في موضع رفع لا ان
وحدها لان الحرف لا اعراب له لا لفظا ولا محلا ولا قمت وحدها
السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو
عاطفة واما الجمل التي لها محل من الاعراب فهي ايضا سبع الاولى الواقعة
خبرا نحو زيد ابوه قائم الثانية الواقعة حالا نحو لا تقربوا الصلوة وانتم
سكارى الثالثة المحكية بالقول نحو قال اني عبد الله ثم يقال هذا الذي
كنتم به تكذبون الرابعة المضاف اليها نحو يوم ولدت يوم لا ينطقون
يوم هم بارزون الخامسة الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم
نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون السابعة التابعة لمفرد نحو لا بيع فيه واتقوا يوما
ترجعون فيه ليوم لا ريب فيه السابعة التابعة لجملة لها محل ويقع
ذلك في بابي النسق والبدل خاصة نحو زيد قام ابوه وقعد اخوه
قالوا انا معكم انما نحن مستهزءون قال ابن هشام والحق انها تسع
والذي اهملوه الجملة المستثناة نحو الا من تولى وكفر فيعذبه الله

والجملة المسند اليها نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه

وقال الشيخ بدر الدين بن أم قاسم

جمل أتت ولها محل معرب ‖ سبع لأن حلت محل المفرد
خبرية حالية محكية ‖ وكذا المضاف لها بغير تردد
ومعلق عنها وتابعة لما ‖ هو معرب أو ذو محل فاعدد
وجواب شرط جازم بالفا أو ‖ بإذا وبعض قال غير مقيد
وأتتك سبع ما لها من موضع ‖ صلة وعارضة وجملة مبتدي
وجواب أقسام وما قد فسرت ‖ في أشهر والخلف غير مبعد
وبعيد تحضيض وبعد معلق ‖ لا جازم وجواب ذلك أورد
وكذاك تابعة لشيء ما له ‖ من موضع فاحفظه غير مفند

قال أبو حيان أصل الجملة أن لا يكون لها موضع من الإعراب وإنما كان كذلك لأنها إذا كان لها موضع من الإعراب تقدر بالمفرد لأن المعرب إنما هو المفرد والأصل في الجملة أن لا تكون مقدرة بالمفرد والجمل على قسمين قسم لا موضع له من الإعراب وقد حصرته في اثني عشر قسما **الأول** أن تقع الجملة ابتداء كلام لفظا ونية أو نية لا لفظا نحو زيد قائم وقام زيد وراكبا جاء زيد فإن وقعت أول كلام لفظا لا نية كان لها محل من الإعراب نحو أبوه قائم زيد **الثاني** أن تقع بعد أدوات الابتداء ويشمل ذلك الحروف لكثرته نحو إنما زيد قائم وإذا الفجائية نحو خرجت فإذا زيد قائم وهل وبل ولكن وألا وأما وما النافية غير الحجازية وبينما وبينا نحو هل زيد قائم وما زيد منطلق وقول الأفوه الأودي

بينا الناس على عليائها ‖ إذ هووا في هوة منها فغاروا

وقال أيضا

وبينا نحن من فئة أتانا ‖ معلق وفضة وزناد راع

الثالث أن تقع بعد أدوات التحضيض نحو هلا ضربت زيدا **الرابع** أن تقع بعد حروف الشرط غير العاملة نحو لولا زيد لأكرمتك ولو جاء زيد لأكرمتك ولما جاء زيد أكرمتك على مذهب سيبويه في لما فإنه يذهب إلى أنها حرف ومذهب الفارسي أنها اسم ظرف فتكون الجملة عنده في موضع جر بإضافة الظرف إليه ويقدرها بحين

الخامس أن تقع جوابا لهذه الحروف الشرطية التي لا تعمل نحو المثل السابقة **السادس** أن تقع صلة لحرف أو اسم نحو قام الذي وجهه حسن ونحو قول الشاعر

يسر المرء ما ذهب الليالي ‖ وكان ذهابهن له ذهابا

السابع أن تقع اعتراضية نحو قوله تعالى وإنه لقسم لو تعلمون عظيم **الثامن** تفسيرية نحو قولك أشرت إليه أن قم وكتبت إليه أي اضرب زيدا **التاسع** أن تقع توكيدا لما لا محل له من الإعراب نحو قام زيد قام زيد **العاشر** أن تقع جواب قسم نحو والله ما زيد قائم والله لأخرجن **الحادي عشر** أن تكون معطوفة على ما لا محل له من الإعراب نحو جاء زيد وخرج عمرو **الثاني عشر** الجملة الشرطية إذا حذف جوابها وتقدمها ما يدل عليه نحو قول العرب أنت ظالم إن فعلت التقدير إن فعلت فأنت ظالم أو تقدمها ما يطلب ما يدل على جوابها نحو والله إن قام زيد ليقومن عمرو فالقسم يطلب ليقومن وليقومن دليل على جواب الشرط التقدير إن قام زيد ليقومن عمرو **وقسم** له موضع من الإعراب وينحصر في أنواع الإعراب فمنها ما هو في موضع رفع وهو ثمانية أقسام ستة باتفاق واثنان بالخلاف الأول أن تقع خبر المبتدأ نحو زيد أبوه قائم **الثاني** أن تقع خبر النفي للجنس نحو لا رجل قوم يجيء بخير **الثالث** أن تقع خبر إن وأخواتها نحو إن زيدا وجهه حسن **الرابع** أن تقع صفة لموصوف مرفوع نحو جاءني رجل يكتب غلامه **الخامس** أن تقع معطوفة على ما هو مرفوع نحو جاءني رجل عاقل ويكتب خطا حسنا **السادس** أن تقع بدلا من مرفوع نحو إن تأتنا تسلم بنا في ديارنا هذه الستة باتفاق والاثنان اللذان فيهما الخلاف الأول أن تكون في موضع الفاعل نحو يعجبني يقوم زيد والثاني أن تكون في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله نحو قوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض والصحيح أن الجملة لا تقع موقع الفاعل ولا المفعول الذي لم يسم فاعله إلا أن اقترن بها ما يصيرها وإياه في تقدير المفرد **ومنها** ما هو في موضع نصب وهو ثلاثة عشر قسما عشرة باتفاق وثلاثة باختلاف الأول أن تقع خبر كان وأخواتها نحو كان زيد يخرج أخوه الثاني أن تقع في موضع المفعول إما في ظننت

نحو ظننت زيدا يقوم اخوه الثالث ان تقع في موضع المفعول
لا علمت واخواتها نحو اعلمت زيدا عمرا منطلقا الرابع ان تقع
خبرا بعد ما الحجازية نحو ما زيد ابوه قائم الخامس ان تقع خبرا للا
اخت ما نحو لا رجل مصدق السادس ان تقع في موضع المفعول
للقول الذي يحكى به نحو قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق
في موضع مفعول ثان السابع ان تقع في موضع المفعول للفعل
المعلق نحو علمت ما زيد قائم وسالت ايهم افضل الثامن
ان تقع معطوفة على ما هو منصوب او موضعه نصب نحو ظننت
زيدا قائما ويخرج ابوه وظننت زيدا يقوم ويخرج التاسع
ان تقع في موضع الصفة لمنصوب نحو قتلت رجلا يشتم زيدا
العاشر ان تقع في موضع الحال نحو قوله وقد اغتدي والطير
في وكناتها الحادي عشر ان تكون في موضع نصب
على الاستثناء نحو قولك عرفت زيدا ابو من هو على حذف
في هذا القسم بقولك ابو من هو في موضع نصب على البدل
من زيد على تقدير مضاف اي عرفت قصة زيد ابو من
هو الثاني عشر ان تقع مصدرة بمذ ومنذ نحو قولك ما رايته
مذ خلقه الله في هذه الجملة خلاف ذهب الجمهور الى انها
لا موضع لها من الاعراب وذهب السيرافي الى انها في
موضع نصب على الحال الثالث عشر ان تقع مستثنى بها
نحو قام القوم خلا زيدا وقاموا ليس خالدا يعني سحنا
خلاف ومنها ما هو في موضع جر وذلك ستة اقسام
ثلثة باتفاق وثلثة باختلاف فالتي باتفاق احدها
ان تقع مضافا اليها اسما الزمان نحو جئتك يوم زيد امير
وقال تعالى يوم يقوم الناس لرب العالمين الثاني ان
تقع في موضع الصفة نحو مررت برجل يكتب مصحفا الثالث
ان تقع معطوفة على مخفوض او ما موضعه خفض نحو مررت
برجل كاتب وجيد الشعر ومررت برجل يكتب وجيد والتي باختلاف
احدها ان تقع بعد ذو في نحو قول العرب اذهب بذي تسلم
وذهب بعضهم الى انها في محل جر وذهب بعضهم الى انها

لا محل

لا محل لها من الاعراب الثاني ان تقع بعد اية بمعنى علامة في نحو

قول الشاعر

بآية قام ينطق كل شيء * وخان امانة الديك الغراب

ذهب بعضهم الى انها في موضع جر بالاضافة وذهب بعضهم الى انها
لا موضع لها وحدها من الاعراب بل يقدر معها حرف يكون ذلك
الحرف والجملة في موضع جر الثالث ان تقع بعد حتى الابتدائية نحو

قول امرئ القيس

سريت بهم حتى تكل مطيهم * حتى الجياد ما يقدن بارسان

ذهب الجمهور الى ان هذه الجملة لا محل لها من الاعراب وذهب
الزجاج وابن درستويه الى انها في محل جر بحتى ومنها ما هو في موضع
جزم وذلك ثلثة اقسام احدها ان تقع بعد اداة الشرط عاملة
ولم يظهر لها عمل نحو ان قام زيد يقم عمرو الثاني ان تقع جوابا للشرط
العامل نحو ان يقم زيد فعمرو قائم وان يقم زيد قام عمرو فهاتان
الجملتان في محل جزم ولهذا يجوز العطف عليهما بالجزم قال تعالى
من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم الثالث ان تكون معطوفة
على مجزوم او ما موضعه جزم نحو ان قام زيد ويخرج عمرو اكرمتهما
وقوله تعالى فلا هادي له ويذرهم فذلك اثنان وان يكون قسما بالمتفق
عليه والمختلف فيه انتهى قال الشيخ سراج الدين الدمنهوري في الجمل
التي لها محل والتي لا محل لها

قال

وخذ جملا عشرا وستا فنصفها * لها موضع الاعراب جاء مبينا
فوصفية حالية خبرية * مضاف اليها واحك بالقول معلنا
كذلك في التعليق والشرط والجزا * اذا عاملا يأتي بلا عمل هنا
وفي الشرط ضمه لا محل لها كما * اتت صلة مبدوءة شرك الهنا
وفي الشرط لم يجزم كذا جوابه * كذلك في التخصيص زلت به الخنا

وجمعن ايضا في هذين البيتين

خبرية حالية محكية بالقول * ذات اضافة ومعلق
وجواب ذي جزم بفاء او اذا * وللتابع حكم المقدم اطلقوا

فائدة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب المفرد يستعمل
في كلام النحاة باعتبارات خمسة احدها المفرد الذي هو مقابل الجملة يذكر

في خبر المبتدا او نواسخه والثاني المفرد الذي هو مقابل المركب نحو بعلبك
والثالث المفرد الذي هو مقابل المضاف والرابع المفرد الذي هو مقابل
المضاف والرابع المفرد الذي هو مقابل المثنى والمجموع والخامس المفرد الذي
هو في باب الندا وباب لا لنفي الجنس وهو مقابل المضاف والمشابه المضاف
ضابط قال السخاوي في شرح المفصل ليس لنا جملة هي في اللفظ كلمة واحدة
الا الظرف نحو مررت بالذي عندك او خلفك

باب المعرب والمبني

قاعدة اصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب
بالحروف فرع عليها قال ابن يعيش وانما كان الاعراب بالحركات هو الاصل
لوجهين احدهما انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات
اولى لانها اقل واخف وبها نصل الى الغرض فلم يكن بنا حاجة الى تكلف ما هو
اثقل ولذلك كثرت في بابها اعني الحركات وقل غيرها مما اعرب به وفقد غيرها
بما ولم تعذر هي به والثاني انا لما افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق
بينها وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان تكون العلامات غير الحروف
لان العلامات غير المعلم كالطراز في الثوب فلذلك كانت الحركات هي
الاصل هذا هو القياس وقد خولف الدليل واعربوا بعض الكلم بالحروف لامر
اقتضاه انتهى وقال ابو البقاء في اللباب الاصل في علامات الاعراب الحركات
دون الحروف لثلاثة اوجه احدها ان الاعراب دال على معنى عارض في الكلمة
فكانت علامته حركة عارضة في الكلمة لما بينهما من التناسب والثاني ان الحركة
ايسر من الحرف وهي كافية في الدلالة على الاعراب واذا حصل الغرض بالاخصر
لم يصر الى غيره والثالث ان الحرف من جملة الصيغة الدالة على معنى الكلمة
اللازم لها فلو جعل الحرف دليلا على الاعراب لادى الى ان يدل الشيء
الواحد على معنيين وفي ذلك اشتراك والاصل ان يخص كل معنى بدليل
قاعدة الاصل في البنا السكون لثلاثة اوجه احدها انه اخف
من الحركة فكان احق بالاصالة لخفته الثاني ان البنا ضد الاعراب
واصل الاعراب الحركات واصل البنا السكون والثالث ان البنا يكسب
الكلمة ثقلا فناسب ذلك اصالة البنا على السكون واما البنا على الحركة
فلاحد اربعة اشيا اما لان له اصلا في التمكن كالمنادى والظروف
المقطوعة عن الاضافة وباب حاذ وخمسة عشر وهذا اقرب المبنيات الى المعرب.

واما

واما لتفضيلا له على غيره كالماضي بني على حركة تفضيلا على فعل الامر واما
للهرب من التقاء الساكنين كاين وكيف وحيث وليس واما لان حركته ضرورية
وهي الحروف الاحادية كالبا واللام والواو والفا لانه لا يمكن النطق بالساكن
ابتدا سوا كان في الاول لفظا او تقديرا كالكاف في نحو ابنك لانها وان كانت
متصلة لفظا فهي منفصلة تقديرا وحكما لان ضمير المنصوب في حكم المنفصل
واذا كانت منفصلة حكما لزم الابتدا بالساكن حكما لو لم تحرك بخلاف الالف
والواو في قاما وقاموا لان ضمير الفاعل ليس في حكم المنفصل فلا يلزم منه
الابتدا بالساكن حكما ذكر ذلك في البسيط قاعدة قال ابن النحاس في التعليقة
كل كلمة على حرف واحد مبنية يجب ان تبنى على حركة تقوية لها وينبغي ان
تكون الحركة فتحة طلبا للتخفيف فان سكن منها شي كالبا في غلامي فطلبا
لمزيد التخفيف قاعدة قال ابن النحاس في التعليقة في علة البنا خلاف
فمذهب ابن السراج وابي علي ومن تبعه ان علة البنا منحصرة في شبه
الحرف او تضمن معناه وعد الزمخشري والجزولي وابن معط وابن الحاجب
وجماعة اخرون علل البنا خمسة هذان والوقوع موقع المبني ومناسبة
المبني والاضافة الى المبني وزاد ابن عصفور سادسة وهي الخروج عن النظائر
كاي في ايهم اشد وجه خروجها عن نظائرها حذف صدر صلتها من
غير طول قال ابن النحاس وينبغي على هذا التعداد ان يضاف اليها سابعة
وهي تنزل الكلمة منزلة الصدر من العجز كبعل في بعلبك وخمسة في خمسة عشر
وعلل بعضهم بنا اسما الافعال بانها لم تعقد لها تركيب على الاصح والاعراب
انما هو مستحق بعد العقد والتركيب فتكون هذه علة اخرى مضافة الى ما
عددنا من العلل فتكون ثامنة وقد علل بهذه العلة بنا حروف الهجا با تا
ثا واسما العدد في قولهم واحد اثنان ثلاثة اربعة وكذا كل ما لم يعقد
ولم يركب وجعل ابن عصفور علة بنا المنادى واسما الافعال واحدة وهي
وقوعهما موقع الفعل وفرق الزمخشري فجعل علة بنا اسما الافعال هذه
وجعل علة المنادى وقوعه موقع ما اشبه ما لا تمكن له وهو انه يقول
ان المنادى واقع موقع كاف ادعوك وكاف ادعوك اشبهت كاف ذلك
والنجاك لاشتراكهما في الخطاب فتكون تاسعة وكذلك جعل ابن عصفور
الاضافة الى مبني مطلقا علة واحدة والزمخشري عبر عنها بان قال
اذ اضافته الى مبني او الى ما لا تمكن له فاقتفاه ابن عمرون وقال

نحو عليهم يومئذ فانه مضاف الى ما اشبه ما لا تمكن له فيحتاج ان يقول
الزمخشري الى ما لا تمكن له كالمضاف الى الفعل او الى ما اشبه ما لا تمكن
له كالمضاف الى اذ نحو يومئذ او بما اشبهه فتكون حاشية ومضاف اليه حادية عشر
وهي تركيب المعرب من الحرف نحو لا رجل والفعل المؤكد بالنونين على احد القولين
في كل واحد منهما وهذه العلل كلها موجبة الا الاضافة الى المبني فانها مجوزة انتهى
تنبيه حصر ابن مالك علة البنا في شبه الحرف وتعقبه ابو حيان بان الناس
ذكروا للبنا اسبابا غيره **واجيب** بانه لم ينفرد به فقد نقله جماعة عن ظاهر
كلام سيبويه ونقله ابن النحاس عن ابي علي الفارسي وغيره **وقال** صاحب البسيط
اختلف النحاة في علة البنا فذهب ابو الفتح الى انها شبه الحرف فقط انتهى
ورايته انا في الخصائص لابي الفتح وعبارته انما سببت بنا الاسم مشابهته
للحرف لا غير ورايته ايضا في الاصول لابن السراج وفي التلقين لابي البقا
وفي الجمل للزجاجي وذكر بعض شراحه انه مذهب الحذاق من النحويين
ضابط قال ابن الدهان في الغرة المركبات من المبنيات سبعة اقسام
الاول اسم بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه **الثاني** اسم بني مع صوت نحو سيبويه
الثالث فعل بني مع اسم نحو حبذا **الرابع** حرف بني مع اسم نحو لا رجل
الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم **السادس** صوت بني مع صوت نحو حي
هلا **السابع** حرف بني مع حرف نحو هلا ولم يذكره ابن السراج في القسمة
وزاد قوم فيها اخر فقالوا فعل بني مع حرف نحو يضربن وتضربن وحبذا
يستغنى عنه بفعل وقسمه **ضابط** قال الشيخ علم الدين السخاوي في تنوير
الدياجي ليس في العربية مبني دخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب كامس
اذا عرف باللام صار معربا الا المبني في حال التنكير فان اللام اذا دخلته
لم تمكنه لانه قد ادام ابه البنا في الحال التي توجب التخفيف والتمكين وهي
حال التنكير واذا دخلته اللام لم تمكنه ولم يعرف نحو خمسة عشر واخوته فانه
مبني فاذا دخلته اللام بقي معها على بنائه **ضابط** قال ابن الدهان في
الغرة ليس في الحروف ما هو مبني على الضم غير منذ والافعال ليس فيها ذلك
فاما ضربوا فالضمة عارضة للواو والعارض لا اعتداد به كما تقول في حركة
التقا الساكنين ولهذا لم يرد المحذوف في لم يقم الان ولذلك منذ فمن ضم
وجماعة يعتدون به بناتهم الربعي وقد بني حرف اخر على الضم وهو رب

في لغة قوم وجعل بعضهم مر الله من هذا القسم **قاعدة** النصب اخو الجر
ولذا بني عليه في بابي المثنى والجمع دون المرفوع قال ابن بابشاذ في شرح المحتسب
وانما كان اخاه لانه يوافقه في كناية الاضمار نحو رايتك ومررت بك ورايته
ومررت به وهما جميعا من حركات الفضلات اعني النصب والجر والرفع من
حركات العمد **فائدة** قال السخاوي في شرح المفصل معنى قولهم الجمع على
حد التثنية ان هذا الجمع لا يكون الا لما يجوز تنكيره وتعريفه نكرته
كالتثنية كما ان التثنية لا تكون الا كذلك فهذا الجمع على حدها المحدود لها
ويسمى جمع السلامة وجمع الصحة لسلامة بنا الواحد فيه وصحته ويسمى الجمع على
هجائين لانه مرة بالواو ومرة بالياء **قال** وقد عد بعض النحاة لهذا الواو
ثمانية معان فقال هي علامة الجمع والسلامة والعقل والعلمية والقلة والرفع
وحرف الاعراب والتذكير **قال** ابن يعيش ذهب قوم الى ان الاسما الستة
انما اعربت بالحروف توطئة لاعراب التثنية والجمع بالحروف وذلك انهم لما
اعتزموا اعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفرد بالحروف حتى
لا تستوحش من الاعراب في التثنية والجمع السالم بالحروف **قال** ونظير التوطئة
هنا قول ابي اسحق ان اللام الاولى في نحو قولهم والله لئن زرتني لاكرمنك انما دخلت
زائدة توطئة موذنة باللام الثانية التي هي جواب القسم ومحققة **فائدة**
قال ابن النحاس في التعليقة المعنى الذي يضاف اليه كلا وكلتا ثلثة الفاظ
كما وهما ونا **قاعدة** قال في البسيط لا يمكن اجتماع اعرابين في اخر كلمة
ولهذا حكيت الجمل المسمى بها ولم ولانها لو اعربت لم يخل اما ان تعرب الاول
او الثاني او مجموعهما لا جائز تخصيص الاول بالاعراب لانه كالجزء من الكلمة
واداية الى وقوع الاعراب وسطا ولا جائز تخصيص الثاني لان الاول شاركه
في التركيب والاعراب كالنقل فتخصيصه بحمل النقل بالثاني ترجيح بلا مرجح
ولا جائز اعرابهما معا لان الاعراب يقع في الاخر ولا يمكن اشتراكهما في
شي يقع الاعراب عليه كاخر المفردات فلذلك تعذر اعرابهما **ضابط**
قال ابن فلاح في المغني لا يوجد في الاسما المعربة اسم اخره واو وقبلها ضمة
لانهم ارادوا تخصيص الفعل بشي لا يوجد في الفعل ولانه لو كان لادى الى
اجتماع ما يستثقل في النسبة والاضافة فلذلك رفض واما السمندو فاسم
اعجمي واما هو فمبني **واما** الاسما الستة فالواو فيها بمنزلة الحركة **فائدة**
في تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق ابن جني المراد بالثقل في حروف العلة الضخمة

لاصل الحفة فلما كانت هذه الحروف ضعيفة استثقلوا تحريكها
ويدل على ان المراد بالثقل هنا ان الالف اخف الحروف وهي لا تتحرك
ابدا **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته حذف نون الرفع على ثلثة اقسام
واجب وذلك بعد الجازم والناصب وجائز وذلك قبل الغط في اي
قبل نون الوقاية فالحاصل انها تحذف باطراد بعد الجازم والناصب
وقبل في لكن الاول واجب وهذا جائز نحو تحاجوني في الله وهو المضارع
ولك فيه الفك على الاصل والادغام تخفيفا ونادر لا يجوز الا في ضرورة
او شذوذ وذلك فيما عدا هذين نحو لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا
حتى تحابوا

وقول الشاعر

ابيت اسري وتبيتي تدلكي ۞ وجهك بالعنبر والمسك الذكي
وسهل الاول عندي اقترانه بتدخلوا وتحابوا فتوسب بلفظهن مع لشبه
لا في اللفظ بالنافيه انتهى

باب المنصوب

وعبر المنصوب واصطلاح الكوفيين المجرى وعبر المجرى قال في البسيط
قال والعلل المانعة من الصرف تسع وانما انحصرت فيها لان النحاة
سبروا الاشياء التي يصير الاسم بها فرعا فوجد وها تسعا وجمعها

ناظمه

اذا اثنان من تسع المانع فقد ۞ فدع صرفها وهي الزيادة والصفة
وجمع تانيث وعدل وعجمة ۞ واشباه فعل واختصار ومعرفة
وقال ابن خروف في شرح الجمل انشد الاستاذ ابو بكر بن طاهر
في العلل المانعة من الصرف

قال

موانع صرف الاسم عشر فهاكها ۞ ملخصة ان كنت في العلم حرص
جمع وتعريف وعدل وعجمة ۞ ووصف وتانيث ووزن مخصص
وما زيد في عدة وعمران فانتبه ۞ وعاشرها التركيب هذا الملخص

وقال الامام ابو القاسم الشاطبي

دعوا صرف جمع ليس بالفرد اشكلا ۞ وفعلان فعلى ثم ذي الوصف افعلا
وذي الف التانيث والعدل عله ۞ والاعجمي في التعريف محض مطولا
وذو العدل والتركيب بالخلف ۞ والذي يوزن محض الفعل
او غالب علا ۞
وما الف مع نون اخراه زيد تا ۞ وذو وهاء وقف والمونث اثقلا

وقال

وقال بعضهم

اجمع وزن عادلا انث بمعرفة ۞ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وقال اخر

عدل ووصف وتانيث ومعرفة ۞ وعجمة ثم جمع ثم تركيب
والنون زائدة من قبلها الف ۞ ووزن فعل وهذا القول تقريب
ونقلت من خط الامام ابي حيان قال انشدنا شيخنا الامام بهاء الدين
بن النحاس في موانع الصرف لنفسه

قال

وزن المركب عجمة تعريفها ۞ عدل ووصف الجمع زد تانيثا

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم

موانع الصرف وزن الفعل يتبعه ۞ عدل ووصف وتانيث وعجمه
نون تلت الفا زيدا ومعرفه ۞ وعجمة ثم تركيب وجمعه

وقال ايضا فيه

اذا رمت احصا الموانع للصرف ۞ فعدل وتعريف مع الوزن والوصف
وجمع وتركيب وتانيث صحة ۞ وزايد في فعلان والعجمة الصرف

وقال ايضا في ذلك

موانع صرف الاسم تسع فهاكها ۞ منظمة ان كنت في العلم ترغب
هي العدل والتانيث والوصف عجمة ۞ وزايدتا فعلان جمع مركب
وثانيها التعريف والوزن ناسخ ۞ وزادسواها باحث متطلب
قاعدة الاصل في الاسماء الصرف ولذا لم يمنع السبب الواحد اتفاقا ما لم
يعتضد باخر يجذبه من الاصالة الى الفرعية قال في البسيط ونظيره في الشرعيات
ان الاصل براءة الذمم فلا يقوى الشاهد على شغل الذمة ما لم يعتضد
باخر **ومن** فروع ذلك ان يكفي في عوده الى الاصل ادنى شبهه لانه على
وفق الدليل ولذلك صرف اربع من قولك مررت بنسوة اربع مع ان فيه
الوصف والوزن اعتبار الاصل وضعه وهو العدد **وقال** ابن اياز
اصل الاسماء الصرف لعلتين احدهما ان اصلها الاعراب فينبغي ان تستوفي
انواعه والثاني ان امتناع الصرف لا يحصل الا بسبب زايد والصرف
يحصل بغير سبب زايد فان قيل لو لم تكن العلة الواحدة مانعة قيل لوجوه
احدها ان الاصل في الاسما ان تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من

العوة ما اخذ به من الاصل وشبهوا ذلك ببراة الذمة فانها لما كانت
هي الاصل لم تصر مشتغلة الا بشهادة عدلين وذلك لان الاصول تراعى
ويحافظ عليها • الثاني ان الاسما التي تشبه الافعال من وجه واحد كثيرة
ولو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له اثرا لكان اكثر الاسما غير منصرف وحينئذ
تكثر مخالفة الاصل • الثالث ان الفعل فرع عن الاسم في الاعراب فلا ينبغي
ان يجذب الاصل الى حيز الفرع الا بسبب قوي • فايدة قال ابن مكتوم في
تذكرته انشد ابن خالويه في كتاب ليس مما جلبت الالف للتانيث والمثنى ولا قبلت
الا عربيا مفعالها وهو حجة لانه ادخل يا التانيث على ثلث المعدول وهو غريب
فايدة قال في البسيط باب فعلان فعلى كسكران وسكرى وغضبان وغضبى
وعطشان وعطشى انما تعرف بالسماع دون القياس •

وقال ابن مالك

اجز فعلى لفعلانا • اذا استثنيت حبلانا • وصوحانا وعلانا
وقشوانا ومصانا • وموتانا وندمانا • واتبعهن نصرانا
ودخنانا وسخنانا • وسيفانا وضحيانا •

ضابط

في شرح المفصل للاندلسي قال الخوارزمي العدل على اربعة اوجه
عدل في الاعداد نحو احاد ومثنى وثلث وعدل في الاعلام نحو عمر والقياس
عامر وعدل عن اللام نحو سحر وعدل عن اللام حكما نحو اخر وهذا
لان اخر في الاصل افعل التفضيل وهو ضمير اول ورجل اخر معناه
اشد تاخرا في الذكر هذا اصله ثم اجرى مجرى غيره ومن شان افعل
التفضيل ان يصحبه احد الثلثة وهنا لا مدخل لمن لان افعل من متى
اقترن به من لم يجز تعريفه وههنا قد صرف فعلم انه غير معترك عن
واخر لا يضاف فلا يقال هن اخر النسا فتعين ان يكون معرفا باللام وهو
غير معرف لفظا بل منكر لفظا ومعرف معنى وحكما منزل منزلة اسم عمر وانما
التزم حذف من لانه اجرى مجرى غير وانما وجب تصريفه لانه غير مضاف
وانما حذف اللام لكونه معلوما • قاعدة قال في البسيط لا عبرة باتفاق
الالفاظ ولا باتفاق الاوزان اما الاول كاسحاق ويعقوب وموسى
اسما الانبيا غير منصرف واسحاق مصدر اسحق الضرع اذا ذهب لبنه ويعقوب
لذكر الحجل وموسى للمحلوق به مصروف ومن قال انما سمي يعقوب لانه
خرج من بطن امه اخذا بعقب عيص فهو من موافقة اللفظ وليس بمشتق لان

الاشتقاق

الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق الالفاظ •
واما الثاني فان جالوت وطالوت وقارون وكذلك ابليس لا ينصرف
للتعريف والعجمة ومن زعم انه مشتق من ابلس اذا ايس فقد غلط لان
الاشتقاق من العربي يوجب الصرف وانما هو من اتفاق الالفاظ • واما
الثاني فان جالوت وطالوت وقارون غير منصرف وجاموس وطاوس
وراقود مصروفة لكونها نكرات ولا عبرة باتفاق الوزن • ضابط
ما لا ينصرف ضربان ضرب لا ينصرف في نكرة ولا معرفة وضرب لا ينصرف في
المعرفة فاذا نكر انصرف • ونظم ذلك الشيخ علم الدين السخاوي
فقال

مساجد حبلى وحمرا بعدها • وسكران يتلوه احاد واحمر
فذي سبعة لم تنصرف كيفما اتت • سوا اذا ما عرفتا وتنكر
وعثمان ابراهيم طلحة زينب • ومع عمر قل حضرموت يسطر
واحمد فاعد سبعة جا صرفها • اذا انكرت والباب في ذاك يحصر

قاعدة
الاعجمي اذا دخلته الالف واللام التحق بالعربي فلو سمي رجل
يعقوب صرفته على كل حال اذا قلنا انه اعجمي ياؤه من نفس الكلمة وان
قلنا ان ياءه زايدة كيعقوم لم ينصرف في المعرفة لانه على وزن يعقوم
قاعدة
قال ابن جني في الخاطريات التعريف سبب للتانيث والعجمة
والتركيب والتنكير يسقط حكم ذلك ومن قوة حكم التعريف في منع الصرف
انك تجد مع العجمة والتانيث والتركيب والعجمة واحدا من ذلك مع
عدم التعريف وان اجتمع فيه سببان واكثرهما ما ذكرنا الا ترى انك
تصرف اربعا وان كان فيه الوزن والتانيث وباذنجانا وان كان فيه
التركيب والعجمة وحضرموت اسم امراة اذا نكر وان كان فيه التركيب
والتانيث والتصرف فيه منع ذلك التعريف فهذا يدل على قوة الاعتداد
بالتعريف وانه سبب اقوى من التانيث والعجمة والتركيب • ضابط
يجوز للشاعر صرف ما لا ينصرف للضرورة لانه يرده الى اصله وهو
الصرف او يستفيد بذلك زيادة حرف في الوزن قال في البسيط
ويستثنى ما في اخره الف التانيث المقصورة نحو حبلى ودنيا وسكرى
فانه لا يجوز له صرفه اذ لا يستفيد به فايدة لان التنوين يحذف الالف
فيؤدي الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ساكن ويستثنى ايضا افعل

بمنزلة عند الكوفيين فانهم لا يجيزون صرفه لملازمته منك الدالة
على المفاضلة فصار لذلك بمنزلة المضاف ومذهب البصريين جواز
صرفه لاستفادة زيادة حرف ووجود من لا يمنع من تنوينه كما لم يمنع
من تنوين خير امنه وشر امنه وهما بوزن افعل في التقدير **وقال** ابن الحسين
ما لا ينصرف يجوز صرفه للفحل لا تمام القافية واتمام وزنها بزيادة
الوزن وهو من احسن الضرورات لانه رد الى الاصل ولا خلاف في ذلك
الا ما كان في اخره الف التانيث المقصورة فانه لا يجوز للمضطر صرفه
لانه لا ينتفع بصرفه لانه زيادة لا يسد ثلمة في البيت من الشعر وذلك
انك اذا نونت مثل حبلى وسكرى حذفت الف التانيث لسكونها
وسكون التنوين بعدها فلم يحصل بذلك انتفاع لانك زدت التنوين
وحذفت الالف فما ربحت الا كسر قياس ولم تحظ بفائدة **وقال** ابن هشام
في تذكرته قال ابن عصفور كالمستدرك على النحاة انه يستثنى من
قولنا ما لا ينصرف اذا اضطر الى تنوينه صرف ما فيه الف التانيث
المقصورة وتوجيهه انه لا يجوز في الضرورة بوجه لانك لو فعلته
لم تحصل اكثر من ان تحذف حرفا وتفتح اخر مكانه ولا ضرورة بك الى ذلك
قال ابن هشام وكنت اقول لا تحتاج النحاة الى استثناء هذا
لان ما فيه الف التانيث المقصورة لم يضطر الى تنوينه على ما قلت
وكلامنا فيما يضطر الى تنوينه **ثم** حكى لي عن ابن الصائغ انه رد عليه
فيما له على المقرب استثناءنا هذا وانه افسد تعليله **وقال** سلمنا
انه لا فائدة في ازالة حرف ووضع حرف لكن ثم امر اخر وهو ان هذا
الحرف الذي وضعناه موضع الالف حرف صحيح قابل للحركة فاذا حرك
بان تكسر بالتقاء الساكنين حصل به ما لم يكن قبل وهذا احسن جدا
فائدة في تذكرة التاج بن مكتوم قال في المستوفي لا تكاد الثنية توجد
الا في اللغة العربية

باب النكرة والمعرفة

قاعدة الاصل في الاسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير **قال**
ابن يعيش في شرح المفصل اصل الاسماء ان تكون نكرات ولذلك
كانت المعرفة ذات علامة وافتقار الى وضع لنقلها عن الاصل **وقال**
صاحب البسيط النكرة سابقة على المعرفة لاربعة اوجه **احدها**
ان مسمى النكرة اسبق في الذهن من مسمى المعرفة بدليل طريان التعريف

على التنكير **والثاني** ان التعريف يحتاج الى قرينة من تعريف وضع او اداة تعريف
التنكير ولذلك كان التعريف فرعا على التنكير **الثالث** ان لفظ شيء معلوم يقع
على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على اصالتها كاصالة العام
بالنسبة الى الخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان لكونه فرعا منه
والجنس اصل لانواعه **الرابع** ان فائدة التعريف تعيين المسمى عند الاخبار للسامع
والاخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب وقبل التركيب
لا اخبار فلا تعريف قبل التركيب لا اخبار فلا تعريف قبل التركيب **قال**
ومع ان النكرة الاصل فانها اذا اجتمعت مع معرفة غلبت المعرفة كقولك
هذا رجل وزيد ضاحكين فتنصب على الحال ولا ترفع على الصفة لان الحال
تجيء من النكرة ولئلا توصف المعرفة بالنكرة ونظيره تغليب اعرف
المعرفتين على الاخرى كقولك انا وانت قمنا وانت وزيد قمتما **وقال**
في باب ما لا ينصرف التعريف فرع التنكير لانه مسبوق بالتنكير ودليل
سبق التنكير من ثلاثة اوجه **احدها** ان النكرة اعم والعام قبل الخاص
لان الخاص يتميز عن العام باوصاف زائدة على الحقيقة المشتركة **والثاني**
ان لفظة شيء تعم الموجودات فاذا اريد بعضها خصص بالوصف او ما قام
مقامه والموصوف سابق على الوصف **والثالث** ان المعرفة تحتاج الى
علامة لفظية او وضعية **وقال** ابن هشام في تذكرته يدل على ان الاصل
في الاسماء التنكير ان التعريف علة تمنع الصرف وعلل الباب كلها فرعية
وانه لا يجوز في رايت البكران نقل على من قال علينا اخوانا ابنوا عجل
حملا على رايت بكرا وانما يحمل على الاصل **فائدة** قال في البسيط علامات
النكرة دخول لام التعريف عليها نحو رجل والرجل ودخول رب نحو رب
رجل وتختص بالدخول على غيرك ومثلك وشبهك من دون اللام والتنوين
في اسماء الافعال وفي الاعلام فيما لا ينصرف نحو صه ومه وابراهيم
والجواب في كيف كقولك كيف زيد فيقال صالح فانه انما عرف تنكيرها
بالجواب كما عرف ان متى ظرف زمان واين ظرف مكان بالجواب
ودخول من المفيدة للاستغراق نحو ما جاءني من رجل وما لزيد من درهم
ودخول كم نحو كم رجل جاءني ودخول لا التي تعمل عمل ان او التي
او التي تعمل عمل ليس عليها اسما وخبرا او صلاحيته نصبها على الحال او التمييز

ضابط قال في البسيط المعارف سبعة انواع المضمرات والاعلام
واسما الاشارة والموصولات وما عرف باللام وما اضيف الى
واحد من هذه الخمسة والنكرة المتعرفة بقصد النداء وزاد قوم امثلة
التاكيد اجمعون واجمع وجمعا وجمع وقالوا انها صيغ موكله وضعت لتاكيد
المعارف لخلوها عن القراين الداله على التعريف من خارج وتقدير المعرف
الخارجي بعيد قال ويوكد هذا القول ان اجمع لم تنكر بجمعه ولو كان جمع
اجمع لتنكر كما يتنكر العلم عند الجمع فدل على انه صيغة موكله لتاكيد الجمع
المعرف قال وعلى هذا القول فتكون انواع المعارف ثمانية وانما انحصرت
فيها لان اللفظ اما ان يدل على التعريف بنفسه او بقرينة زايدة عليه
والدال بنفسه اما ان يكون بالنظر الى مسماه وهو العلم او بالنظر الى
تبعيته لتقوية المعرفة قبله وهي هذه الالفاظ الدالة على التاكيد والدال
بقرينة زايدة اما ان تكون متقدمة او متاخرة والمتقدمة اما ان تكون
متصلة او منفصلة فالمتصلة لام التعريف والمنفصلة اما ان تعرف
بالقصد وهي حروف النداء او لحضوره وهي القراين المعرفة للضماير والمتاخرة
اما ان تكون متصلة او منفصلة فالمتصلة الاضافة والمنفصلة اما
ان تكون جنسا وهو صفة اسم الاشارة او جملة وهي صلة الموصولات
فانها تعرف بها واللام في الذي والتي لتحسين اللفظ لا للتعريف بدليل
ان بقية الموصولات معارف وهي عارية عن اللام وانما تعرف بالصلة
لان الذي توصل به الى وصف المعارف بالجمل والصفة لا بد من كونها
معلومة للمخاطب قياسا على ساير الصفات فايدة قال ابن الدهان
في الغرة الاسما تنقسم الى ثلثة اقسام مظهر ومضمر ومبهم والمبهمات
هي اسما الاشارة والموصولات وقال قوم الاسما تنقسم الى مظهر ومضمر
والمظهر والمضمر

باب المضمر

قال ابن يعيش اصل المضمر ان يكون على صيغة واحدة في الرفع والنصب
والجر كما كانت الاسماء الظاهرة على صيغة واحدة والاعراب في اخرها
يبين احوالها وكما كانت الاسما المبهمة المبنية على صيغة واحدة
وعواملها تدل على اعرابها ومواضعها قاعدة قال ابن يعيش اصل
اصل الضمير المنفصل للمرفوع لان اول احواله الابتدا وليس بلفظ
فاذا اضمر فلا بد ان يكون ضميره منفصلا والمنصوب والمجرور عاملهما

لا يكون الا لفظا فاذا اضمر انفصل به فصار المرفوع مختصا بالانفصال
قاعدة قال ابن يعيش الضمير المنصوب والمجرور من واد واحد
فاذا احمل عليه في التاكيد بالمرفوع المنفصل تقول مررت بك انت كما
تقول رايتك انت ضابط المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا
ورتبة سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبيس وبابهما ولا يفسر
الا بالتمييز نعم رجلا زيد الثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل
ثانيهما كقوله جفوني ولم اجف الاخلا انني الثالث ان يكون مخبرا عنه
فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم
ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي
موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ابن مالك وهذا من
جيد كلامه الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد فاذا
هي شاخصة ابصار الذين كفروا الخامس ان يجر برب ويفسره
التمييز نحو ربه رجلا السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له
كضربته زيدا السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ويفسره مفعول مؤخر
كضرب غلامه زيد قاعدة لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين
متصلين لشي واحد في فعل من الافعال الا في ظننت واخواتها وفي فقد
وعدمت قاله البهاء ابن النحاس في تعليقته على المقرب

باب العلم

ضابط قال في البسيط العلم المنقول منحصر في ثلثة عشر نوعا وزاد لبيان
على حصره سوى استقرا كلام العرب المنقول عن المركب كتابط شرا وشاب
قرناها وعن الجمع نحو كلاب وانمار وعن التثنية نحو طبيبان وعن مصغر
كحمير وسهيل وزهير وحريث وعن منسوب كربعي وصيفي وعن اسم عين
كثور واسد لحيوانين وجعفر لنهر وعمرو لواحد عمور الاسنان كانه نقل من
حقيقة عامة الى حقيقة خاصة وعن اسم معنى كزيد واياس مصدري زاد
واس اياسا اعطى وليس هو مصغر راس مقلوب يئس بل ان مصدر المقلوب
ياتي قبل الاصل وعن اسم فاعل كالك وحارث وحاتم وفاطمة وما يشبه
وعن اسم مفعول كمسعود ومنطق وعن صوت كبيه وعن الفعل الماضي كشمر
ويذر وعثر وخضم ولا خامس لها على هذا الوزن وكعسب وعن المضارع
كيزيد ويشكر وتغلب وعن الامر وقد جاءهم في موضعين احدهما سمي بفعل

الامر من عمرو فاعل في قولهم اصمت لو ادعيته والثاني منع الفاعل في قولهم
اطرقا الموضع معان قلت ينبغي ان يراد المفعول من صفة مشبهة كجريح
وجديحة وسميح وعقيق ومن افعل المفضل كاحمد فانه اولى من نقله
مع المضارع قاعدة قال الشلوبين الاعلام يكثر الشذوذ فيها لكثرة
استعمالها والشيء اذا كثر استعماله غيروه قاعدة الاعلام لا تعتمد
معنى لانها تقع على الشيء وتخالفه وتقع اوامر اخرى زيد فانه يقع على
الاسود كما يقع على الابيض وعلى القصير كما يقع على الطويل وليست اسماء
الاجناس كذلك لانها مفيدة الا ترى ان رجلا لابد بصيغة تخصوصه
ولا يقع على المراة من حيث كان يعتقد ان زيد يصلح ان يكون علما على الرجل
والمراة ولذلك قال النحويون العلم يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك
تغيير اللغة فانه يجوز ان ينقل اسم زيد كذلك او عبد الله من زيد الى جعفر
ومن بكر الى محمد ولا يلزم من ذلك تغيير اللغة وليس كذلك اسم الجنس
فانك لو سميت الرجل فرسا او الفرس جملا كان تغيير اللغة ذكر ذلك
ابن يعيش في شرح المفصل وفي البسيط يطلق لفظ العلم على الشيء وضده
كاطلاق زيد على الاسود والابيض ويجوز نقله من لفظ الى لفظ كنقل
اسم ولدك من جعفر الى محمد لكونه لم يوضع لمعنى في المسمى بدليل تسميته المعنى بحسن
الجبان باسد والاسود بكافور بخلاف اسماء الاجناس فانها وضعت
لمعنى عام شامل من لوازم تغيير اللغة كنقل رجل الى فرس او حمار بخلاف نقل العلم
قاعدة قال ابن جني في الخصائص ونقله ابن يعيش الاعلام على المعاني اقل
من تعليقها على الاعيان لان المعنى العرض منها التعريف والاعيان اقعد
في التعريف من المعاني وذلك لان الاعيان يتناولها لظهورها له وليس كذلك
المعاني لانها تثبت بالنظر والاستدلال لا فرق بين علم الضروري بالمشاهد
وبين علم المستدل لا فائدة قد تذكره ابن الصائغ قال نقلت من مجموع
خط ابن الزجاج قد يعود العلم جنسا معرفا بالالف واللام لتعريف الجنس وذلك
بعد نعم وبئس فتقول نعم العمر عمر بن الخطاب وبئس الحجاج حجاج بن يوسف
لان نعم لا تدخل الا على جنس معرف وقد يجعل العلم جنسا منكرا او ذلك
بعد لا نحو لا هيثم الليلة للمطي ولا قريش لكم ونصبه ولا ابا حسن لها

باب الاشارة

قال ابن هشام في تذكرته من اسماء الاشارة ما لا يستعمل الا بالكاف

تعليق

ذا هو في ومنها ما لا يستعمل الشيء منها وهو ثم ومنها ما لا يستعمل بالكاف
وهو ذي قال احمد بن يحيى لا يقال ذيك ولا اعلم منها ما يستعمل بالكاف وهو تي
ومنها ما لا يستعمل الشيء منها وهو ثم ومنها ما لا يستعمل بالكاف وهو ذي
قال احمد بن يحيى لا يقال ذيك ولا اعلم منها ما يستعمل بالكاف ويمتنع منها
فهذا قسم ساقط والثاني يستعمل تارة بهذا وتارة بهذا بحسب ما تريد من المعنى

باب الموصول فائدة

قال ابن يعيش اكثر النحويين يسمي صلة الموصول صلة وسيبويه يسميها
حشوا لانها ليست اصلا وانما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح معناه وقال
الاندلسي الصلة تقال بالاشتراك عندهم على ثلاثة اشياء صلة الموصول وهذا
الحرف صلة اي زائد وحرف الجر صلة بمعنى وصلة كقولك مررت بزيد فالباء
صلة اي وصلة فائدة ذهب قوم الى ان تعريف الموصولات بالالف واللام
ظاهرا في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ومنويه في من وما ونحوهما والصحيح ان
تعريف الجميع بالصلة ونظير ذلك المنادى نحو يا رجل يعرف بالخطاب وقدر الالف واللام
المحذوفة وكان ما انبت منابها قال الابذي في شرح الجزولية وهو الصحيح الا ترى
انك تقول انت رجل قائم ولا تعرف رجل بالخطاب فكان يا رجل في الاصل يجلب
له ال التي للحضور ثم اختصرت ولذا التزمت يا ولم يحذف لئلا يؤدي الى الحذف
ولانها صارت عوضا انتهى ضابط قال ابن الصائغ في شرح الالفية تلخيص القول
في حذف العائد ان يقال اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا فان كان
مرفوعا اما ان يكون مبتدأ او غيره ان كان غير مبتدأ لم يجز الحذف وان كان مبتدأ
فاما ان يعطف عليه او يعطف على غيره واما لا فالاول لا يحذف والثاني اما
ان يصلح ما بعده للصلة او لا فالاول لا يحذف والثاني اما ان يقع صدرا او لا
لا بان تسبقه لولا او ما فالثاني يحذف والاول اما ان تطول الصلة او لا
الثاني يحذف في اي لا في غيرها والاول يحذف مطلقا وان كان منصوبا فاما بالفعل او
وصف واما بغيرهما ان كان بغيرهما لم يجز الحذف وان كان بهما فاما متصل او
منفصل المنفصل لا يحذف والمتصل اما ان يكون في الصلة ضمير غيره او لا ان كان
ان كان ضمير غيره لم يحذف والا فان كان من باب كان لم يحذف والا حذف وان كان
مجرورا اما باسم او حرف ان كان باسم فاما وصف او غيره ان كان غيره لم يحذف
وان كان وصفا فاما عامل او لا ان لم يكن عاملا لا حذف والا جاز الحذف
وان كان بحرف فاما ان يكون الموصول مجرورا او لا ان لم يكن فلا حذف وان

بحال فاما حرف او غيره ان كان بجره فلا حذف وان كان بحرف فاما ان يماثل
جار الضمير لفظا ومعنى وعاملا او لا ان لم يماثله لم يحذف وان ماثله ففي ذلك كله
جاز الحذف انتهى وكتب بعض الفضلاء الى الشيخ تاج الدين بن مكتوم

بقوله

الا يا تاج دين الله والاوحد الذي … لسامي مجد اقداره ذروة العلا
وجامع اشتات الفضائل رجاوسا … مذ الليس حولا لا لما قد تشكلا
وبحر علوم في رياض مكارم … ابحاله التسال الا تسلسلا
لعلك والاحسان منك سجية … تواصلك الاعلام طاول بذ بلا
تحدد لي نظما مواضع حذف ما … يعود على الموصول نظما مسهلا
واكثر من الايضاح واعذر معقبا … وعش دائم الاقبال ترفل في الحلا

فاجابه بقوله

الا ايها المتولي المجلي فرنضة … اذا راح سخر الناس في البيد مشكلا
وجالي ابكار المعاني عرايسا … عليها من التنميق ما سبح الحلى
ومستنتج الافكار تشرق كالضحى … وتستخرج الالفاظ تحلب كالطلا
وغارس من غرس المكارم مثمرا … وجانى من ثمر الفضائل ما حلا
كتبت الى المملوك نظما عديمه … ووصفك في الآفاق مازال افضلا
وارسلت تبغي نظمه لمسايل … ومن عجب ان يسال الحد جد ولا
فلم يسع المملوك الا امتثاله … وتمثيل ما الوى وايضاح ما حلا
ولم يال جهدا في اجلاب شديدة … ومن بذل المجهود جهدا حما الالا
فقلت وقد اهديت فجر الضحى … وشولا الى بحر وسحقا لذى ملا
اذا عاد للموصول حاولت حذفه … فطالع تجد ما قد نظمت مفصلا
فما كان مرفوعا ولم يك مبتدا … فاثبت واما الجزو فاتركه واحظلا
وان كان مرفوعا ومبتدا عدا … وفي وصل اي صدر احذف مسهلا
لشرطهما اي واما ان اعربت … فقل بجوز الحذف وقيل لا
وان يك صدرا لوصلة غيرها … وطالت فان لم يصلح الجزء موصلا
فدونك فاحذفه فان لم تطل فقل … اجز على قول ضعيف واحملا
وشاهده اقرا تماما على الذي … واحسن مرفوعا لذا نقل من تلا
واثبته محصورا كذا ان نعته ما … تمم بها الذما هود وولا

وفي حذفه خلف الذي قطع خبره … عليه ومنع الحذف في عكسه انجلا
وما كان مرفوعا لغير ظننت … وهو منفصل فاحذفه نظما لا عملا
وليشترطن اذا عوده وحده فان … يجد غيره فالحذف ليس مسهلا
وهذا اذا الموصول لم يك الذي … تبلغها فلا تحذف وقد جا معللا
وما كان خفضا بالاضافه لفظه … ومعناه نصب كان بالحذف اسهلا
وخافضه ان ناب عن حرف مصدر … وفعل فلم يحذفه اعني لسمو لا
كقولك متلوفا فقض ما انت قاض او … وان كان مجرورا بحرف قد اعملا
موصولة اضحي كذلك فاحذفن … اذا ما استوى الحرفان ماجا ولا
واعني به لفظا ومعنى ولم يكن … تدبك حرف العايد الذي قد تلا
ولم يات ايضا قد اقيم مقام ما … عدا فاعلا فاسمع مقالي محصلا
ويشرب مما تشربون وان عدا … تساو بمعاني اللفظ منفذ اجلا

باب المعرف بالاداة

ضابط قال في البسيط تنقسم اللام الى تسعة اقسام احدها لتعريف الجنس نحو قولهم الرجل خير من المراة اي اذا فوبل جنس الرجال بجنس النسا كان جنس الرجال افضل والا فكم امراة خير من رجل **الثاني** لتعريف عهد وجودي من المتكلم والمخاطب كقولك قدم الرجل واعجبت الدنيا والمعهود بينك وبين المخاطب وفي التنزيل كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وقوله تعالى ان جاءه الاعمى لان المراد به عبد الله بن ام مكتوم **الثالث** لتعريف عهد ذهني كقولك اكلت الخبز وشربت الما ودخلت السوق فانه لا يمكن حمله على ارادة الجنس ولا على المعهود في الوجود لعدم العهد بين المتكلم والمخاطب فلم يبق الا حمله على الاشارة الى الحقيقة باعتبار قيامها بواحد في الذهن الا ان هذا التعريف قريب من النكرة لان حقيقة التعريف انما يكون باعتبار الوجود وهو باعتبار الوجود نكرة لانه لم يقصد مسمى معهود في الوجود ولهذا قال المحققون ان نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني صفة لكونه لم يجد مسمى معهودا في الوجود **الرابع** لتعريف الحضور كقولك هذا الرجل ونحو اسم الاشارة وقياس يا ايها الرجل وما شاكله ان يكون من تعريف الحضور لوجود القصد اليه بالندا **الخامس** ان يكون بمعنى الذي اذا اتصلت باسم فاعل او باسم مفعول **السادس** ان تكون عوضا من تعريف الاضافة نحو مررت بالرجل الحسن الوجه فالقياس ان لا تجتمع الالف واللام والاضافه الا ان

المضافة لما لم يعرف احتيج الى الالف واللام لتجرى صفة للمعرفة السابقة
السابع ان تكون زائدة في اعلام الثامن ان تكون لمحسنه والتعريف
بعينها كلام الذي والتي التاسع ان تكون للمح قال واعلم ان اقوى تعريف اللام
الحضورية ثم العهدية ثم الجنسية

قال المهلبي

نعم فللتعريف ستة اوجه ۞ اذا اللامه زيدت على اول الاسم
حضور وتفخيم وجنس ومعهد ۞ ومعنى الذي ثم الزيادة في الرسم

فائدة قال ابن يعيش تينة اسم من اسما الزمان وهو معرفة علم فلذلك لا ينصرف
تقول لقيته تينة بعد تينة اي الحين بعد الحين وحكى ابو زيد لقيته التينة بعد التينة
بالالف واللام فهذا يدل على ما اجتمع عليه تعريفان احدهما الالف واللام والاخر
الوضع والعلمية وليس كالحسن والعباس انه ليس بصفة في الاصل ومثله قولهم
للشمس الالاهة والالاهة فيما تعاقب تعريفان علمية واسما العدد معارف اعلام
وقد دخلها الالف واللام فيقال الثلثة نصف الستة فيكون مما اجتمع فيه تعريفان
وذكر ابن جني في الخصائص الاول وقال وهو كقولك شعوب والشعوب للمنية
وندرى والندرى وذكر المهلبي من ذلك علان والعلان وبسر والبسرة ۞

باب المبتدا والخبر

قال ابن يعيش ذهب سيبويه وابن السراج ان المبتدا والخبر هما الاصل والاول
في استحقاق الرفع وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما وذلك لان المبتدا يكون
معرى من العوامل اللفظية وتعرى الاسم من غيره في التقدير قبل ان يقترن به
غيره قال والذي عليه حذاق اصحابنا اليوم ان الفاعل هو الاصل لانه يظهر برفعه
فايدة دخول الاعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الاعراب انما احتمل
للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لبس فالرفع انما هو للفرق بين الفاعل والمفعول
الذين يجوز ان كل واحد منهما فاعلا ومفعولا ورفع المبتدا والخبر لم يكن لامر
يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان وتشبيه بالفاعل من حيث ان كل واحد منهما
مخبر عنه وافتقار المبتدا الى الخبر الذي بعده كافتقار الفاعل الى الخبر الذي قبله
ولذلك رفع المبتدا والخبر فائدة قال ابن النحاس في التعليقة قولنا اقايم
الزيدان وما ذاهب اخواك مبتدا ليس له خبر ملفوظ به ولا مقدر قال
ومن المبتديات التي لا خبر لها ايضا قولهم اقل رجل يقول ذاك فاقل مبتدا لا خبر له
لانه بمعنى الفعل في قولهم قل رجل يقول ذلك ويقول ذاك صفة لرجل وليس
بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه وكذلك قولهم كل رجل وضيعته فانه

لاخبر

لا خبر له على احد الوجهين وكذلك قولهم حسبك مبتدا لا خبر له على احد الوجهين
لكونه في معنى اكفف وكذلك

قول الشاعر

غير ماسوف على زمن ۞ ينقضي بالهم والحزن ۞ ومثله قول الاخر
غير لاه عداك فاطرح اللهو ۞ ولا تغترر بعارض سلم ۞ فغير في البيتين
مبتدا لا خبر له على احد الوجهين لانه محمول على ما كانه قيل ما يؤسف على زمن
كما في قولهم ما قايم اخواك فائدة اصل المبتدا ان يكون معرفة واصل
الخبر نكرة وذلك لان الغرض في الاخبارات افادة المخاطب ما ليس عنده
وتنزيله منزلتك في علم ذلك الخبر والاخبار عن النكرة لا فائدة فيه فان افاد
جاز

مسوغات الابتدا بالنكرة

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في المغني لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على
حصول الفائدة وراى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدى الى مواطن
الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور
متداخلة قال والذي يظهر لي انها منحصرة في عشرة امور احدها ان تكون
موصوفة لفظا نحو واجل مسمى عنده ولعبد مؤمن خير من مشرك او تقديرا
نحو السمن منوان بدرهم اي منه او معنى نحو رجيل جاءني لانه في معنى رجل صغير
الثاني ان تكون عاملة اما رفعا نحو قايم الزيدان عند من اجازه او نصبا
نحو امر بمعروف صدقة او جرا نحو غلام امراة جاءني الثالث العطف بشرط
كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتدا به نحو طاعة وقول
معروف اي امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها
اذى الرابع ان يكون خبرها ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو
ولدينا مزيد لكل اجل كتاب قصدك غلامه رجل الخامس ان تكون عامة
اما بذاتها كاسما الشرط والاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل
في الدار واله مع الله وفي شرح منظومة ابن الحاجب له ان الاستفهام ليس هو
المسوغ للابتدا هي الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل
في الكافية وليس كما قال السادس ان يكون مرادا بها الحقيقة من حيث
هي نحو رجل خير من امراة وتمرة خير من جرادة السابع ان تكون في معنى الفعل
وهو شامل لنحو عجب لزيد وسلام على ال ياسين بان يراد بها الدعا الثامن ان يكون
ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت

التاسع ان تقع بعدها اذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب
العاشر ان تقع في اول جملة حالية نحو سرينا ونجم قد اضا وكل يوم ترانى
مدية بيدي وبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال
ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور في شرح الجمل تكسر ان اذا وقعت
بعد واو الحال وانما الضابط ان تقع في اول جملة حالية بدليل قوله تعالى
وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام انتهى وقد ذكر
ابو حيان في ارجوزته المسماة بنهاية الاعراب في علمي التصريف والاعراب
جملة من المسوغات ثم قال وكل ما ذكرت في التتميم يرجع للتخصيص والتعميم

وقال المهلبي في نظم الفوائد

وقع الابتدا بالتنكير ... في عان واربع للخبر
بعد نفي او جوابا لنفي ... او لمعناه نوجبا النظر
ثم ان كنت سائلا او مجيبا ... لسائل وسابقا بحرور
ثم موصوفة بمن واذا ما ... رفعت ظاهر الذي مستخبر
ولمعنى تعجب او دعا ... او عموم ونحتها للبصير

وقال ايضا

فقد جاء ما اغنى وسد عن الخبر ... في حذفه وزادوا له في اثني عشر
حال وشرط او جواب مسائل ... او حالف بر ومعمول الخبر
وجواب لولا ثم وصف بعده ... او فاعل او نقض نفي في الاثر
او في سؤال في العموم فواو مع ... وحديث معطوف كما انا من عمر

مثال الحال اكثر شربي السويق ملتوتا والشرط ضربي زيدا ان اطاعني اي
ثابت اذا اطاعني حذف الخبر واقيم الشرط مقامه والجواب لسؤال
زيد لمن قال من عندك وجواب القسم لعمر الله لافعلن ومعمول الخبر ما انت
الا سيرا اي تسير سيرا وجواب لولا لولا زيد لاكرمتك والوصف اقل رجل
يقول ذلك فيقول في موضع خفض صفة لرجل وقد سد مسد الخبر والفاعل
اقائم الزيدان ونقض النفي بلى زيد لمن قال ما عندي احد والسؤال في العموم
هل طعام اي عندكم وواو مع كل رجل وضيعته والعطف نحن بما عندنا وانت
بما عندك راض ضابط قال ابن الدهان الخبر المبتدا لا يعطف على خبره
يحذف المبتدا الا بالقرائن في موضعين احدهما في بعض الخبر وهو ان يكون المبتدا

شرطا جازمة بالنيابة وجزاؤه جملة اسمية او امرية او نفيية نحو
من ياتني فله درهم ومن عاد فينتقم الله منه ومن يتوكل على الله فهو حسبه
والثاني قولهم اما زيد فقائم واما الذي يجوز دخول الفاء في خبره
ولا يلزم فالموصول والنكرة الموصوفة اذا كانت الصلة او الصفة فعلا
او ظرفا نحو وما بكم من نعمة فمن الله والذي ياتيني فله درهم واللذان ياتيانها
منكم فاذوهما وكل رجل ياتيني فله درهم فائدة قال ابن مكتوم في
تذكرته قال ابو حفص الفارسي نحوي من اصحاب المبرد في كتاب النوادر له
الليلة الهلال نصب خبره ظرف من الزمان الا هذا ومثله قولهم اكل عام نعم تحوونه
انتهى ضابط روابط الجملة بما هي خبر عنه عشرة الاول الضمير وهو الاصل
الثاني الاشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير الثالث اعادة المبتدا بلفظه نحو
الحاقة ما الحاقة الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان كنية
له الخامس عموم يشمل المبتدا والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا
لا نضيع اجر المصلحين السادس ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على
جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض
مخضرة وانسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق السابع
العطف بالواو عند هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها الثامن
شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام التاسع
ال النائبة عن الضمير في قول طائفة نحو فان الجنة هي الماوى اي ماواه
العاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله قاعدة
اذا كان الخبر معرفة كالمبتدا لم يجز تقديم الخبر لانه مما يشكل ويلبس اذ كل
واحد منهما يجوز ان يكون خبرا ومخبرا عنه قال ابن يعيش ونظير ذلك
الفاعل والمفعول اذا كانا مما لا يظهر فيهما الاعراب فانه لا نحو ضرب موسى عيسى
قاعدة قال ابن اياز اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا
فايهما اولى قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة
ومحتمدها وقال العبدي في البرهان الاولى كونه الخبر لان الحذف اتساع
وتصرف وذلك في الخبر دون المبتدا اذ الخبر يكون مفردا جامدا ومشتقا
وجملة على تشعب اقسامها والمبتدا لا يكون الا اسما مفردا وقال شيخنا
الحذف بالاعجاز والاختزال يليق منه بالصدر والاوائل مثاله فصبر جميل اي
شاني صبر جميل او صبر جميل امثل ثم هي ومثله طاعة وقول معروف

أي المطلوب منكم طاعة أو طاعة أمثل لكم قال ابن هشام في المغني ولو
عرض ما يوجب التعيين عمل به كما في نحو الرجل زيد إذ لا يحذف الخبر إلا إذا سد
شيء مسده وجوز كثير من النحويين في نحو عمرك لا تفعلن ويمين الله لا فعلن أن المحذوف
الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ **قاعدة** قال ابن هشام في المغني إذا
دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا فالثاني
أولى لأن المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف
وأما الفعل فإنه غير الفاعل اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى كقراءة شعبة
يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فإنه يقدر الفعل والموجود فاعل
لا مبتدأ لوقوعه فاعلا في قراءة من كسر الباء أو بموضع آخر يشبهه نحو ولئن سألتهم
من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجيء ذلك في شبه
هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز
العليم **وقال** ابن النحاس في التعليقة إذا تردد الإضمار بين أن يكون المضمر
خبرا أو مضمرا فعلا كان إضمار الخبر وحذفه أولى من إضمار الفعل وحذفه لأن
آخر الجملة أولى بالحذف من أولها لأن أولها موضع استجمام وراحة وآخرها
موضع تعب وطلب استراحة **قاعدة** قال ابن النحاس في تعليقه على المقرب
اعلم أن تنكير المبتدأ اختلفت فيه عبارات النحاة فقال ابن السراج المعتبر
في الابتداء بالنكرة حصول الفائدة فما حصلت الفائدة في الكلام جاز الابتداء وجد
شيء من الشرائط أو لم يوجد **وقال** الجرجاني يجوز الإخبار عن النكرة بكل أمر
لا تشترك النفوس في معرفته نحو رجل من تميم شاعر أو فارس فالمجوز عنده شيء واحد
وهو حاجة لبعض النفوس ذلك وما ذكره لا يعم المواضع **وقال** شيخنا جمال الدين
محمد بن عمرون الضابط في جواز الابتداء بالنكرة قربها من المعرفة لا غير وفسر
قربها من المعرفة بأحد شيئين إما باختصاصها كالنكرة الموصوفة أو بكونها في
غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة فعلى هذه الضوابط لا حاجة لنا بتعداد
الأماكن بل يعتبر كل ما يرد فإن كان جاريا على الضابط أجزناه وإلا منعناه وإن
سلكنا مسلك تعداد الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة كما فعل جماعة كثيرة
فنقول الأماكن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة نيف على الثلاثين وإن لم أجد أحدا
من النحاة بلغ بها زائدا على أربعة وعشرين فيما علمته **أحدها** أن تكون موصوفة
وهذا القسم نوعان نوع بصفة ظاهرة كقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك موصوف
وموصوف بصفة مقدرة كمسألة السمن منوان بدرهم تقديره منوان منه

بدرهم

بدرهم ومنه في موضع الصفة للمنوين **والثالث** أن تكون خلفا من موصوف
كقولهم ضعيف عاذ بقرملة أي إنسان ضعيف أو حيوان التجأ إلى ضعيف
الرابع مقاربة المعرفة في عدم قبول أل واللام كقولك أفضل من زيد صاحبك
الخامس أن يكون اسم استفهام نحو من جاءك **السادس** اسم شرط نحو من يأتني أكرمه
السابع كم الخبرية نحو كم غلام لي **الثامن** أن يكون في معنى الكلام التعجب كقولهم عجب
لك **التاسع** أن يتقدمها أداة نفي نحو ما رجل قائم **العاشر** أن يتقدمها أداة
استفهام نحو أرجل قائم الحادي عشر أن يتقدمها خبرها ظرفا نحو عندي رجل
الثاني عشر أن يتقدمها خبرها جارا ومجرورا نحو في الدار رجل وينبغي أن يشترط
في هذين القسمين أن يكون مع المجرور والظرف معرفة وإلا فلو قلت في دار رجل
لم يجز وإن كان الخبر مجرورا أو قد تقدم وأجاز الجزولي والواحدي في كتابه في النحو
تأخير الخبر في الظرف والمجرور على ضعف نقله عنهما شيخنا **الثالث عشر** أن يكون
فيها معنى الدعاء نحو سلام عليكم وويل له الرابع عشر أن يكون الكلام في معنى كلام
آخر كقولهم شيء ما جاء بك وقولهم شر أهر ذا ناب لأنه في معنى النفي أي ما أهر ذا ناب
إلا شر **الخامس عشر** أن تكون النكرة عامة نحو قول عمر تمرة خير من جرادة ونحو مسألة
خير من بطالة السادس عشر أن يكون في جواب من يسأل بالهمزة وأم نحو رجل قائم
في جواب من قال أرجل قائم أم امرأة **السابع عشر** أن يكون الموضع موضع تفصيل
نحو قولنا الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته **وقول امرئ القيس**
فأقبلت زحفا على الركبتين * فثوب علي وثوب أجر
الثامن عشر أن تكون معتمدة على لام الابتداء نحو لرجل قائم **التاسع عشر** أن تكون
عاملة نحو أمر بمعروف صدقة **العشرون** أن تكون ما التعجبية نحو ما أحسن
زيدا على رأي سيبويه الحادي والعشرون أن تكون مضافة إضافة محضة نحو غلام
امرأة خارج **الثاني والعشرون** أن تكون مضافة إضافة غير محضة نحو مثلك
لا يفعل كذا الثالث والعشرون أن تكون في معنى الموصوفة وهو أن تكون مصغرة
نحو رجيل قائم فالتصغير وصف في المعنى بالصغر الرابع والعشرون أن تكون النكرة
يراد بها واحد مخصوص نحو ما حكي أنه لما أسلم عمر بن الخطاب قالت قريش صبأ عمر فقال
أبو جهل مه رجل اختار لنفسه أمرا فما تريدون ذكره الجرجاني في مسائله **الخامس والعشرون**
أن يتقدم خبرها غير ظرف ولا مجرور بل جملة نحو قام أبوه رجل ويشترط أن يكون فيه
معرفة أيضا السادس والعشرون أن تدخل عليها إن في جواب النفي نحو قولك

ان رجلا في الدار في جواب من قال ما رجل في الدار السابع والعشرون ان
تكون في معنى الفعل من غير اعتماد نحو قائم الزيدان على راي الكوفيين
والاخفش الثامن والعشرون ان تكون عاملة على حال او الحال كقوله تعالى
وطائفة قد اهمتهم انفسهم التاسع والعشرون ان تكون معطوفة على نكرة قد
وجد فيها شيء من شروط الابتدا بالنكرة فصيرت مبتداة نحو قول الشاعر
عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي الثلثون ان يعطف عليها نكرة موصوفة
كقوله تعالى طاعة وقول معروف على احد الوجهين الحادي والثلثون ان تلي
لولا كقول الشاعر لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة الثاني والثلثون
ان تلي فا الجزاء نحو قولهم في المثل ان ذهب عير فعير في الرباط قال فهذا ما
حصل لي من تعداد الاماكن التي يجوز الابتدا فيها بالنكرة ولا ادعي الاحاطة
فلعل غيري يقف على ما لم اقف عليه ويهتدي الى ما لم اهتد اليه فمن كانت عنده
زيادة فليضفها الى ما ذكرته راجيا ثواب الله عز وجل ان شا الله انتهى كلام
ابن النحاس ثم رايت بعد ذلك مؤلفا لبعض المتاخرين قال فيه قد تتبع النحاة
مسوغات الابتدا بالنكرة واوصلها بعض المتاخرين الى اثنين وثلثين قال
وقد اوصلتها بعون الله الى نيف واربعين فذكر الاثنين والثلثين التي ذكرها
ابن النحاس وزاد ان تكون معطوفة على معرفة كقولك زيد ورجل قائمان فرجل
نكرة جاز الابتدا بها لعطفها على معرفة وان تلي اذا الفجائية وان تقع جوابا
كقولك درهم في جواب ما عندك اي درهم عندي وان تكون محصورة نحو انما
في الدار رجل وان تكون للتعجب قال ابن الطراوة ومثله قولهم شيء ما جاء
بك وجعل منه المثل ليس عبد باخ لك وهذه زيادة غريبة وان يؤتى بها
للمناقضة كقولك رجل قام لمن زعم ان امراة قامت وان يقصد بها الامر
كقوله تعالى وصية لازواجهم على قراءة الرفع وان يعقد خبرها نحو دينار ان
اخذا من الماخوذ درهمان والسائل نصبر على الجوع عشرين يوما ثم سار اربعة
برد في يومه وان يتقدم معمول خبرها نحو في دار اهلك لغيبص على ان يكون
بيض خبرا وان يكون النكرة لا تراد لعينها كقول امرئ القيس مرسعة بين
ارساغه لانه لا يريد مرسعة دون مرسعة وهذا عموم البدل وقد تقدم
عموم الشمول انتهى

وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم

اذا ما جعلت الاسم مبتدا فقل ٭ بتعريفه الا مواضع نكرا
بها وهي ان عدت ثلثون بعدها ٭ ثلاث فاحفظ لكي تتمهرا

ومرجعها لاثنين منها فقل هما ٭ خصوص وتعميم افادا واثرا
فاولها الموصوف والوصف والذي ٭ عن النفي واستفهامها قد تاخرا
كذاك اسم الاستفهام والشرط والذي ٭ اضيف وما قد عم او جا منكرا
كقولك دينار لدي لقائل ٭ اعندك دينار فكن متبصرا
كذا كم لاخبار وما ليس قابلا ٭ لال وكذا ما كان في الحصر قد جرى
وما جاء دعا او غدا عاملا وما ٭ له سوغ التفصيل ان يتنكرا
وما بعد واو الحال جا وفا الجزا ٭ ولولا وما كالفعل اوجا مصغرا
وما ان يتلو في جواب الذي نفى ٭ وما كان معطوفا على ما تنكرا
وساغ وخصوصا غدا او جواب ذي ٭ سؤال بام والهمز واخبر لتخبرا
وما قدمت اخباره وهي جملة وما ٭ نحو ما استخاه في العرب العرا
كذا ما ولي لام ابتداء وما غدا ٭ عن الظرف والمجرور المضاف مؤخرا
وما كان في معنى التعجب اوتلا ٭ اذا الفجاة فاخرها نحو هرا

فائدة في تذكرة التاج بن مكتوم قالوا راكب الناقة طليحان وفيه
ثلثة اقوال قيل تقديره احد طليحين حذف المضاف واقام المضاف
اليه مقام المحذوف وقيل التقدير راكب الناقة والناقة طليحان وقيل
التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان وفيه حذف خبر وحذف مبتدا
انتهى

باب كان واخواتها

قال ابن ما شاد كان ام الافعال لان كل شيء داخل تحت الكون لا ينفك
شيء من معناها ومن ثم صرفوها تصرفا ليس لغيرها واصبح وامسى اختان
لانهما طرفا الزمان وظل واضحى اختان لانهما صدرا النهار وبات وصار
اختان لا عمل لعينهما وزال وفتئ وانفك وبرح ودام اخوات للزوم
اولها ما وليست متفرقة لانها لا تتصرف قال ابن هشام في تذكرته
الصواب ان يقال ان ما قبل دام اخوات لانهن لا يعملن الا في النفي وشبهه
وليس وما دام اختان لعدم تصرفهما ولان ما غير لازمة في الاربعة انما
يلزم قبلها نفي او شبهه اعم من ان يكون النفي ما او غيرها فان اعتبرتها
قد تنفى بها فليعد كان وامسى ونحو ذلك ثم ان ما الداخلة على دام غير
ما الداخلة عليهن قال فالذي قاله خطا والذي قلناه هو الصواب
وقال ابو البقا في اللباب انما كانت كان ام هذه الافعال لخمسة اوجه

أحدها سعة اقسامها والثاني ان كان اما داله على الكون وكل شي داخل
تحت الكون والثالث ان كان داله على مطلق الزمان الماضي وتكون داله
على الزمان المستقبل بخلاف غيرها فانها تدل على زمان مخصوص كالصباح
والمساء الرابع انها اكثر في كلامهم ولهذا حذفوا منها النون في قولهم لم يك
والخامس ان بقية اخواتها تصلح ان تكون اخبارا لها كقولك كان زيد اصبح
منطلقا ولا يحسن اصبح زيد كان منطلقا مسئلة قال الزجاجي في اماليه
قال ابو بكر بن الحسين النحوي المعروف بابن شقير كان زيد اكلا طعامك
جائز من كل قول اكلا طعامك كان زيد جائز من كل قول كان زيد طعامك
اكلا جائز من كل قول طعامك اكلا زيد جائز من قول الكوفيين وخطأ من
قول البصريين طعامك اكلا كان زيد جائز من قول البصريين والكسائي
وخطأ من قول الفراء طعامك كان زيد اكلا جائز من كل قول كان طعامك
زيد اكلا جائز من كل قول كان طعامك زيد اكلا من قول الكوفيين وخطأ
من قول البصريين اكلا كان زيد طعامك جائز من قول البصريين وخطأ
من قول الكوفيين الا من قول الكسائي اكلا كان طعامك زيد خطأ من كل قول
طعامك كان اكلا زيد جائز من كل قول كان اكلا زيد طعامك جائز من كل
قول وهي عبارة قبيح من قول الكوفيين واذا قدمت زيدا فقلت زيد كان
اكلا طعامك وزيد اكلا طعامك كان واكلا طعامك زيد كان وزيد
طعامك كان اكلا فهذه كلها جائزة من كل قول فاذا قلت زيد طعامك
اكلا كان او طعامك اكلا زيدا كان جائزتا من قول البصريين والكسائي
وكانتا خطأتين من قول الفراء لانه لا يقدم مفعول خبر كان عليها اذا كان
خبرا كان مقدما من قبل انه اذا رده الى فعل ومفعول لم يجز عنده
والكسائي يجيز تقديمه كما يجيز تقديم الحال فاذا قلت طعامك
زيد كان اكلا جازت من كل قول فان كانت وان قلت زيد طعامك
كان اكلا جازت من كل قول وقولك اكلا زيد طعامك جائزة من قول
البصريين وخطأ من قول الكوفيين الا الكسائي على كلامين فان قلت
طعامك زيد اكلا كان وان جازت من قول البصريين وخطأ من قول
الكوفيين وقولك زيدا اكلا كان طعامك جائزة من قول البصريين
وخطأ من قول الكوفيين الا الكسائي على كلامين انتهى ضابط قال

ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها في تقديم
اخبارها عليها على اربعة اقسام قسم لا يتقدم خبرها عليها باتفاق
وهو ما دام وقسم يتقدم عند الجمهور الا المبرد وذلك ليس وقسم لا يتقدم
خبرها عليها عند الجمهور الا ابن كيسان وهي ما زال وما انفك وما
فتئ وما برح وقسم يتقدم الخبر عليه باتفاق ما لم يعرض عارض وهي كان
وبقية افعال الباب

باب ما واخواتها

قاعدة قال ابو البقا في التبيين ما هي الاصل في النفي وهي ام بابه
والنفي بها اكثر فائدة قال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته لم تقع
في القران الا على لغة الحجاز ما خلا حرفا واحدا وهو وما انت بهادي العمي
على قراءة حمزة فالظاهر انها على لغة تميم قال بعض النحويين تتبعت ذلك
فوجدته كما ذكر ما خلا ثلثة ابيات فيها خلاف قول الفرزدق

واذ ما مثلهم بشر • والاخر روبة والعجاج اورثاني نجران ما مثلهم
نجران كذا روي بنصب ما مثلهما وهو منكر قول الفرزدق

وانا النذير بحرة مسودة • يصل الجيوش اليكم اقوادها
ابناؤها متكنفون اباهم • حنقو الصدور وما هم اولادها

قاعدة التصرف في لا النافية اكثر من التصرف في ما النافية ومن ثم جاز
حذف لا في جواب القسم نحو تالله تفتؤ اي لا تفتؤ ولم يجز حذف ما
كذا نقله ابن الخباز عن شيخه معترضا به على ابن معط اذ قال في الفيته

وان اتى الجواب منفيا بلا • او ما كقولي والسما ما فعلا
فانه يجوز حذف الحرف • اذا امنوا الالباس جاز الحذف

قال ابن الخباز وما رايت في كتب النحو الحذف الا بلا قاعدة قال ابن هشام
في تذكرته زيادة البا في الخبر على ثلثة اقسام كثير وقليل واقل فالكثير
في ثلثة مواضع وذلك بعد ليس وما نحو اليس الله بكاف عبده وما ربك
بغافل وبعد اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض
ولم يعي بخلقهن بقادر وذلك لانه في معنى اوليس الله بقادر فهو راجع الى
المسئلة الاولى في المعنى والقليل في ثلثة مواضع بعد كان واخواتها منفية
كقوله

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن • باعجلهم اذ اجشع القوم اعجل

وبعد ظن واخواتها منفية كقوله

فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة • بمغن فتيلا عن سواد بن قارب

والاول في ثلثة مواضع بعد ان ولكن وهل فالاول كقوله

وان تبا عنها خفية لا ابالها فانك مما احدثت بالمجرب

الثاني كقوله ولكن اجرا لو عملت بهين والثالث كقوله والاصل اخو ليس لذ يذ بدا ابهم فائدة قال ابن هشام نظر سيبويه لات بليس ولا تكون في لا ستثنا من حيث انه لا يستعمل معها الا احد الاسمين والآخر مضمر بالبا

باب إن وأخواتها

ضابط قال في المفصل جميع ما ذكر في خبر المبتدا من اضنافه واحواله وشرايطه قايم في خبر ان ماخلا جواز تقديمه الا اذا وقع ظرفا كقولك ان في الدار زيدا وقال ابن يعيش في الشرح كل ما جاز في المبتدا والخبر جاز في ان واخواتها بعينهما ولا يجوز تقديم خبرها ولا اسمها عليها ولا تقديم الخبر فيها على الاسم ويجوز ذلك في المبتدا وذلك لضعف تصرف هذه الحروف وكونها فروعا على الافعال في العمل فانحطت عن درجة الافعال فجاز التقديم في الافعال نحو قايما كان زيد وكان قايما زيد ولم يجز ذلك في هذه الحروف اللهم الا ان يكون الخبر ظرفا او جارا او مجرورا وذلك انهم توسعوا في الظروف وخصوها بذلك لكثرتها في الاستعمال قاعدة قال ابن هشام في شرح الشذور تكسر ان في تسعة مواضع احدها في ابتدا الكلام نحو انا انزلناه الثاني ان تقع في اول الصلة نحو واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء الثالث في اول الصفة كمررت برجل انه فاضل الرابع في اول الجملة الحالية نحو كما اخرجك ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون الخامس في اول الجملة المضاف اليها ما يختص بالجمل وهو اذ واذا وحيث نحو جلست حيث ان زيدا جالس السادس ان تقع قبل اللام المعلقة نحو والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون السابع ان تقع محكية بالقول نحو قال اني عبد الله الثامن ان تقع جواب القسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه التاسع ان تقع خبرا عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وتفتح في ثمانية مواضع احدها ان تقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا الثاني ان تقع نايبا عن الفاعل نحو قل اوحي الي انه استمع الثالث ان تقع منصوبة لغير القول نحو ولا تخافون انكم اشركتم الرابع ان تقع في موضع رفع بالابتدا نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة الخامس ان تقع في موضع خبر اسم معنى نحو اعتقادي انك فاضل السادس ان تقع مجرورة بالحرف نحو ذلك بان الله هو الحق السابع ان تقع مجرورة بالاضافة نحو مثل ما انكم تنطقون الثامن ان تقع تابعة لشي مما ذكر نحو اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم واني فضلتكم واذ يعدكم الله احدى الطايفتين انها لكم ويجوز الفتح والكسر في ثلثة مواضع احدها بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا ان زيدا بالباب الثاني بعد الفا الجزائية نحو من عمل منكم سوا بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم الثالث

اذا وقعت لموصول وخبرها قول وفاعل القولين واحد نحو اول قولي اني احمد الله ضابط قال ابو حيان قد قال ان المخففة اذا اعملت كحالها وهي مشددة في جميع الاحكام الا في شي واحد وهي انها لا تعمل في الضمير الا ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قايم ولا يجوز انك قايم فائدة قال السخاوي في شرح المفصل اختلف النحاة في ان واللام ايهما اشد تاكيدا فقال بعضهم ان لتاثيرها في المحمول وتغييرها لفظ الابتدا اشد تاكيدا واقعد من اللام وقال آخرون اللام اشد تاكيدا لانه يتمحض دخوله لذلك ولا يكون له شبه بالفعل

باب لا

فائدة قال ابن يعيش نظير لا في اختصاصها بالنكرة رب وكم لان رب للتقليل وكم للتكثير وهذي معاني الابهام اولى بها فائدة في ذا لم ابن هشام نظيرها في كونها اتت تخو افعا عن العمل اللام في لا ابا لزيد ولا غلامي لعمرو في انها هيات لا للعمل في المعارف ولولا وجودها لم يكن لها ان تعمل فاما قوله

ابالموت الذي لا بد اني ملاق لا اباك تخوفيني

فانه على نيتها كما ان قوله اني رايت بلاك السمة الا ربه على نية اللام المدلعة وابقي حكمها ضابط قال سيبويه كل شي حسن ان تعمل فيه رب حسن ان تعمل فيه لا

باب ظن واخواتها

ضابط قال ابن عصفور لم تعلق من الافعال الا افعال القلوب وهي ظننت وعلمت ونحوها ولم يعلق من غير افعال القلوب الا انظر واسال قال لو انظر اي زيد واسال ابو من عمرو وكان الذي سوغ ذلك فيهما كونهما سببين للعلم والعلم من افعال القلوب فاجري السبب مجرى المسبب فايدة قال ابن القواس في شرح الدرة لهذه الافعال خواص لا يشاركها فيها غيرها من الافعال المتعدية منها ان مفعوليها مبتدا وخبر في الاصل ومنها انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها غالبا كما جاز في باب اعطيت ومنها الالغا ومنها التعليق ومنها جواز كون ضميري الفاعل والمفعول لمسمى واحد نحو ظننتني قايما وعلمتني منطلقا والمخاطب ظننتك اي ظننت نفسك والغايب زيد واظنه كذا اي نفسه وفي التنزيل ان راه استغنى اي ان راى نفسه وانما جاز ذلك فيها دون غيرها لامرين احدهما انه لما كان المقصود هو الثاني لتعلق العلم او الظن به كان محلها بقي الاول كانه غير موجود بخلاف ضربتني وضربتك فان المفعول محل الفعل فلا يتوهم عدمه وثانيهما ان علم الانسان وظنه بامور نفسه اكثر من علمه بامور غيره فلما كثر فيها وقل في غيرها جمع بينهما حملا على الاكثر فاذا اقصد الجمع بين المفعولين

وغيرهما من الافعال ابدال المفعول بالنفس نحو ضربت نفسي وضربت نفسك
وقد حملوا اعدمت وفقدت في ذلك على افعال القلوب فقالوا اعدمتني وفقدتني
لانه لما كان دعا على نفسه كان الفعل في المعنى لغيره فكانه قال اعدمني غيري
انتهى

باب الفاعل

فائدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح الاسناد والبناء
والتفريغ والشغل الفاظ مترادفة لمعنى واحد يدلك على ذلك ان سيبويه
قال في الفاعل شغل به الفعل وقال في موضع فرغ له وفي موضع بني له
وفي موضع اسند له لانها كلها في معنى واحد قاعدة الفاعل كجزء من اجزاء
الفعل قال ابو البقاء في اللباب والدليل على ذلك اثنى عشر وجها احدها
ان اخر الفعل يسكن لضمير الفاعل لئلا يتوالى اربع متحركات كثيرة في ضربنا
ولم يسكنوه مع ضمير المفعول نحو ضربنا زيد لانه في حكم المنفصل الثاني
انهم جعلوا النون في الامثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل
بينهما ولولا انه كجزء من الفعل لم يكن كذلك الثالث انهم لم يعطفوا
على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الجزء من الفعل واختلاطه
به الرابع انهم وصلوا تاء التانيث بالفعل دلالة على تانيث الفاعل فكان كالجزء
منه الخامس انهم قالوا [illegible] ولولا ان ضمير الفاعل كجزء
من الفعل لما اثبت [illegible] السادس انهم نسبوا الى كنت فقالوا كنتي ولولا
جعلهم التا كجزء من الفعل لم [illegible] النسب السابع انهم قالوا ظننت اذا
توسطت او تاخرت ولا وجه الى ذلك الا اذا جعل الفاعل كجزء من الفعل الذي
لا فاعل له ومثل ذلك لا يجمل الثامن امتناعهم من تقديم الفاعل على الفعل
كامتناعهم من تقديم بعض حروفه التاسع انهم جعلوا حبذا بمنزلة جزء واحد
لا يفيد مع انه فعل وفاعل العاشر ان من النحويين من جعل حبذا في موضع
رفع بالابتداء والخبر عنه والجملة لا يصح فيها ذلك الا اذا سمي بها الحادي عشر
انهم جعلوا اذا فصلوا بلفظ واحد في التثنية والجمع والتانيث كما تفعل ذلك
في الحرف الواحد الثاني عشر انهم قالوا في تصغير حبذا حبيذا فصغروا
الفعل وحده [illegible] ومن العرب من يقلب
[illegible] منهما انتهى وهذه الاوجه من سر الصناعة لابن جني قاعدة
الاصل تقديم الفاعل وتاخير المفعول قال ابن النحاس وانما كان الاصل في الفاعل
التقديم لانه تنزل من الفعل منزلة الجزء ولا كذلك المفعول وقال ابن عصفور

في

في المقرب ينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم المفعول عليه وصار تاخيره عنه
ثلاثة اقسام قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وهو ان يكون الفاعل
ضميرا متصلا ولا يكون في الكلام شيء سواه او يكون الفاعل مضافا اليه المصدر
المقدر بان والفعل او بان التي جرها فعل او اسم مشتق منه وقسم يلزم فيه
تقديمه عليه وهو ان يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهرا او يتصل
بالفاعل ضمير يعود على المفعول او على ما اتصل بالمفعول او يكون الفاعل ضميرا عائدا
على ما اتصل بالمفعول او يكون المفعول مضافا اليه اسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال
او المصدر المقدر بان والفعل او بان التي جرها الفعل او يكون الفاعل مقرونا
بالا او في معنى المقرون بها وقسم يجوز فيه التقديم والتاخير وهو ما عدا
ذلك ضابط قال ابن النحاس في التعليقة اعلم ان الفاعل يحذف في ثلاثة
مواضع احدها اذا بني الفعل للمفعول نحو ضرب زيد فههنا حذف الفاعل وهو
غير مراد الثاني في المصدر اذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا لا يكون محذوفا
ولا يكون مضمرا لان المصدر غير مشتق عند البصريين فلا يتحمل ضميرا بل يكون
الفاعل محذوفا مرادا اليه نحو يعجبني ضرب زيد ويعجبني شربه الماء الثالث
اذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة اخرى كقولك للجماعة اضربوا القوم
وللمخاطبة اضربي القوم ومنه نونا التاكيد نحو هل الزيدون يقومن وهل
تضربن يا هند ضابط قال ابن النحاس في التعليقة المضمر والمظهر من جهة
التقديم والتاخير على اربعة اقسام احدها ان يكون الظاهر متقدما على
المضمر لفظا ورتبة نحو ضرب زيد غلامه والثاني ان يكون الظاهر متقدما
على المضمر لفظا دون رتبة نحو ضرب زيدا غلامه والثالث ان يكون الظاهر
متقدما على المضمر رتبة دون لفظ نحو ضرب غلامه زيد فهذه الثلاثة تجوز
بالاجماع والرابع ان يكون الظاهر متاخرا لفظا ورتبة نحو ضرب غلامه
زيدا فهذا اكثر النحاة لا تجيزه لمخالفته باب المضمر ومنهم من اجازه

باب النائب عن الفاعل

ضابط قال ابن عصفور في المقرب الافعال ثلاثة قسم لا تجوز نيابة المفعول
باتفاق وهو الافعال التي لا تتصرف نحو نعم وبئس وقسم فيه خلاف وهو
كان واخواتها المتصرفة وقسم لا خلاف في جواز نيابة المفعول وهو
ما بقي من الافعال المتصرفة ضابط قال ابن الخباز في شرح الجزولية
حروف الجر يجوز نيابتها عن الفاعل الا ما استثنيه لك ولم يتعرض احد

لهذا فهم ذلك لام التعليل في نحو ما اكرم لزيد وكذلك اليا ومن اذا
افادنا ذلك ورب لان لها صدر الكلام ومذ ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف
وزاد ابن ابار اليا الحالية نحو خرج زيد بثيابه فانها لا تقوم مقام الفاعل وكذلك
خلا وعدا وحاشا اذا جررت والمميز اذا كان معه من نحو طبت من نفس لا يقوم
شي من ذلك مقام الفاعل **فايدة** قال ابن معط في الفيته
مسئلة لها امتحان النشاه ٭ اعطي بالمعطى به الف مايه
وكسي المكسو فروا جبه ٭ ونقص الموزون الفا حبه
قال ابن القواس هذه المسئلة تذكر في هذا الباب لامتحان النشاة بها ولافادة
الرياضة والتدرب ولها اربع صور الاولى ان يشتغل الفعل واسم المفعول
باليا نحو اعطي بالمعطى به الف مايه فاعطي فعل ما لم يسم فاعله ويتعدى في
الاصل الى مفعولين والمعطى اسم المفعول وهو بمنزلة فعل ما لم يسم فاعله
ويتعدى ايضا الى اثنين فلا بد لكلامن اربعة مفاعيل اثنين لاعطي واثنين
للمعطى فاما اعطي فمفعوله الاول مايه والثاني بالمعطى ويتعين رفع المايه
باعطي لوجوب قيامها مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور مقامه
مع وجود المفعول به الصريح فاعطي في محل النصب على ما كان اولا واما
المعطى فمفعوله الاول الف ويتعين رفعه لقيامه مقام الفاعل والثاني
في محل النصب وهو الضمير المجرور باليا الذي هو به لامتناع قيامه مقام
الفاعل فان قيل فهلا جعلت المايه مرتفعة بالمعطى والالف باعطي
والجواب بان الالف واللام لما كانت في المعطى اسما موصولا بمعنى الذي
وما بعدها من اسم المفعول وما عمل فيه الصلة امتنع رفع المايه لامتناع
الفصل بين الصلة والموصول باجنبي وهو الالف والضمير في به يعود
على الالف واللام في المعطى لان التقدير اعطيت بالثوب المعطى به
زيدا الف مايه فلما حذف الفاعل منهما وبنيا للمفعول اقيم المايه والالف
مقامه الثانيه ان يجرد من حرف الجر نحو كسي المكسو فروا جبه فالمكسو
مرفوع بالفعل الذي هو كسي وجبة منصوبة لانها مفعوله الثاني وفي المكسو
ضمير يعود على الالف واللام وهو قايم مقام فاعله وفروا منصوب لانها
المفعول الثاني للمكسو ولا يجوز ان يكون الفرو منصوبا بكسي لامتناع الفصل
بين الصلة والموصول ويجوز ان يرتفع الفرو والجبة لقيامهما مقام
الفاعل وينصب المكسو والضمير الذي كان في اسم الفاعل فيعود منفصلا

منصوبا فيقال كسي المكسوا اياه فرو جبة لعدم اللبس كما يجوز اعطي
زيدا درهم الثالثة ان يشتغل الفعل باليا ويجرد اسم المفعول فيقال اعطي
بالمعطى الف مايه فيتعين رفع المايه لقيامها مقام فاعل اعطي لاشتغال
الفعل عن المعطى بالبا واما الالف فالاولى نصبه لقيام الضمير المستكن مقام
الفاعل ويجوز رفع الالف وجعل الضمير منصوبا على العكس **الرابعة**
ان يجرد الفعل ويشتغل اسم المفعول بالبا فيقال اعطي المعطى به
الف مايه فيقام المعطى مقام الفاعل لعدم اشتغاله بحرف وينصب المايه
ويجوز ان تقام المايه مقام الفاعل وينصب المعطى على العكس واما الالف
فيتعين رفعه بالمعطى لقيامه مقام الفاعل وامتناع قيام الجار والمجرور
مقامه واما ونقص الموزون الفا حبة فالاولى ان يحمل النقص على ضده
وهو زاده وزن على نظيره وهو نقد اولا لم يتصور فيهما ما ذكر لكونهما
لا يتعديان الى مفعولين انتهى ٭ **باب المفعول به**
ضابط فيما يجوز به الفاعل من المفعول قال ابن هشام في المغني واكثر
ما يشتبه ذلك اذا كان احدهما اسما ناقصا والاخر اسما تاما وطريق معرفة
ذلك ان يجعل في موضع التام ان كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا
ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل وعدمه فان صحت
المسئلة بعد ذلك فهي صحيحة والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمرو
اذا وقعت ما على ما لا يعقل فانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز
اعجبني الثوب فان اوقعتها على انواع من يعقل جاز لانه يجوز اعجبت
النسا وان كان الاسم الناقص من الذي جاز فيه الوجهان ايضا تقول امكن المسافر
السفر بنصب المسافر لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر
وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب زيد في الاولى
مفعولا والفاعل ضمير ما مستترا وترفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما
محذوفا لانك تقول ما دعاني الى الخروج وما كرهته منه ويمتنع العكس لانه
لا يجوز دعوت الثوب الى الخروج وكره من الخروج **ضابط** قال ابن هشام
جرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان
اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق
الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد
الاطلاق **وقال** السخاوي قال النحويون اقوى تعدي الفعل الى المصدر

ان الفعل صيغ منه فلذلك كان اخو باسم المفعول **ضابط** نقلته من خط الشيخ شمس الدين بن الصايغ في تذكرته ما ملخصه من شرح الايضاح للخفاف المفعول ينقسم بالنظر الى تقديمه على الفعل والفاعل وتاخيره عنهما وتوسطه بينهما سبعة اقسام **احدها** ان يكون جايز الاوجه الثلثه كضرب زيد عمرا **الثاني** ان يلزم واحدا التقدم نحو من ضربت او التوسط نحو اعجبني ان ضرب زيدا اخوه او التاخر نحو ما ضرب زيد الا عمرا لا يجوز تقديمه على الفاعل ولا على الفعل لانك اوجبت له ما لا نفيت عن الفاعل فذكر الفاعل بعد ما النفي فكما ان الايجاب لا يتقدم على النفي فكذا لا يتقدم على ما هو من تمامه ولا نحو ضرب زيد عمرا مثله وكذا نحو ضرب موسى عيسى واعجبني ضرب زيد عمرا يلزم تاخر المفعول فيهما **وقد** اشتمل هذا القسم الثاني على ثلثة اقسام من السبعة الثالث ان يجوز فيه وجهان من الثلثة اما التقديم والتاخير فقط نحو من ضربت زيدا واما التقديم والتوسط نحو ضرب زيدا غلامه واما التاخير والتوسط نحو اعجبني ان ضرب زيد عمرا وقد اشتمل هذا القسم الثالث على ثلثة اقسام ايضا وكملت السبعة

باب التعدي واللزوم

ضابط قال ابن عصفور في شرح الجمل الافعال بالنظر الى التعدي وعدم التعدي ينقسم ثمانية اقسام فعل لا يتعدى التعدي الاصطلاحي والمتعدي ينقسم سبعة اقسام قسم يتعدى الى واحد بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا على معنى حرف من حروف الجر نحو ضرب واكرم وقسم يتعدى الى واحد بحرف جر نحو مر وسال وقسم يتعدى الى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر وهي افعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها نحو نصح وشكر وكال ووزن تقول نصحت زيدا ولزيد وشكرت زيدا ولزيد **وقسم** يتعدى الى اثنين احدهما بنفسه والاخر بحرف جر نحو اختار واستغفر وامر وسمى وكنى ودعا **وقسم** يتعدى الى مفعولين بنفسه وليس اصلهما المبتدا والخبر وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الثاني منهما فاعلا في المعنى نحو اعطى وكسا **وقسم** يتعدى الى مفعولين واصلهما المبتدا والخبر وهو ظننت واخواتها **وقسم** يتعدى الى ثلثة مفاعيل وهو اعلم واري واخواتها **ضابط** قال ابن هشام في المغني تعديات الفعل اللازم سبعة احدها همزة افعل كذهب زيد واذهبت زيدا الثاني الف المفاعلة كجلس زيد وجالسته **الثالث** صوغه على فعلت بالفتح افعل بالضم لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا اي غلبته بالكرم الرابع

صوغه على استفعل للطلب والنسبة للشي كاستخرجت المال واستحسنت الظلم **والخامس** تضعيف العين كفرح زيد وفرحته **السادس** التضمين **السابع** حذف الجار توسعا وزاد الكوفيون ثامنا وهو تحويل حركة العين نحو شترت عينه بالكسر وشترها الله بالفتح **وقد ... العلبي**

حمال تعدى الفعل بعد لزومه — الى كل مفعول وعدتها عشر

مفاعلة والسين والتا بعدها — وواو ولام والحروف بمعوله الجر

وتضعيف عين ثم لام وهمزه — وحمل على المعنى والا لمن تخبر

وتوسعة في الظرف كاليوم سرته — فعكو فلم يجعل لما قلته ستر

زاد وادبح ... الفعل معه والا في الاستثناء وتضعيف اللام نحو صعر خده وصعررته الا **ضابط** قال ابن هشام الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا عشرون كونه على فعل بالضم لظرف وشرف وشم وحيكم الطاعه وان يستر اطلع اليمن ولا ثالث لهما لانهما ضمنا معنى وسع وبلغ او على فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوي او على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صارا ذوي غدة وحصاد او على افعلل كاقشعر او على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد او على افعلال بالمعنى لاسمين كاحرنجم او على افعنلل بزيادة احداهما كاقعنسس او على افعيل كاحزنبي الديك اذا انتفش او على استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين او على الفعل كانطلق او مطاوعا لمتعد الى واحد نحو كسرته فانكسر وعلمته فتعلم وضاعفت الحساب فتضاعف او رباعيا مزيد او نحو تدحرج واقشعر او متضمن معنى فعل قاصر او يدل على سجية كلوم وجبن او عرض كفرح وكسل او نظافة كطهر او دنس كنجس او لون كاحمر واخضر واسواد او حلية كدعج وسمن وهزل

باب الاشتغال

قال ابن النحاس في التعليقة ضابط لمسائل باب الاشتغال يجوز تعدي فعل المضمر المنفصل والسببي الى مضمره في جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل المذكور الى الظاهر مطلقا سوا ظاهره وغيره في جميع الابواب ويجوز تعدي الفعل الظاهر الى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ويجوز تعدي فعل المضمر المتصل الى مضمره المتصل في باب ظننت وفي عدمت وفقدت ولا يجوز في غير ذلك ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره في باب من الابواب الا لفظ النفس ولا يجوز تعدي فعل الظاهر الى ظاهره في باب من الابواب

الا لفظ النفس انتهى

باب المصدر

فائدة قال ابن فلاح في المغني لا ينصب الفعل مصدرين ولا ظرفي زمان ولا ظرفي مكان لعدم اقتضاء ذلك لان الفعل لا يكون مشتقا من مصدرين ولا فعلان مشتقان من مصدر واحد ولا يكون الفعل الواحد في زمانين او مكانين في حالة واحدة

باب المفعول له

قال الاندلسي في شرح المفصل قال الخوارزمي المفاعيل في الحقيقة ثلثة فاما المنصوب بمعنى اللام وبمعنى مع فليسا بمفعولين

باب المفعول فيه

قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان ابو علي الشلوبين يقول ان الاصل في الظروف التصرف واصل الاسماء ان لا تقتصر على باب دون باب فمتى وجد الاسم لا يستعمل الا في باب واحد علمت انه قد خرج عن اصله ولا يوجد هذا الا في الظروف والمصادر والا في باب النداء فانها ابواب وضعت على التغيير وقال ابو اسحق بن ملكون الاصل في الظروف ان لا تتصرف وتصرفها خروج عن القياس قال ابن ابي الربيع وهذا القول خروج عن النظر لانه يخالف الاسم في هذه الابواب الثلثة والحق ما ذهب اليه الشلوبين ضابط قال ابن مالك في شرح العمدة ظروف الزمان على اربعة اقسام ثابت التصرف والانصراف ومنفيهما وثابت التصرف منفي الانصراف وثابت الانصراف منفي التصرف اي لازم الظرفية فالاول كثير كيوم وليلة وحين ومدة والثاني مثالان احدهما مشهور والآخر غير مشهور فالمشهور سحر اذا قصد به التعيين مجردا من الالف واللام والاضافة والتصغير نحو رايت زيدا امس سحر فلا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق الظرفية لعدم تصرفه والموافق له في عدم الانصراف والتصرف عشية اذا قصد بها التعيين مجردة عن الالف واللام والاضافة عزا ذلك سيبويه الى بعض العرب واكثر العرب يجعلونها عند ذلك متصرفة منصرفة والقسم الثالث وهو الثابت التصرف المنفي الانصراف مثالان غدوة وبكرة اذا جعلا علمين فانهما لا ينصرفان للعلمية والتانيث ويتصرفان فيقال في الظرفية لقيت زيدا امس غدوة ولقيت عمرا اول من امس بكرة ويقال في عدم الظرفية سهرت البارحة الى غدوة والى بكرة فلو لم يقصد بعلميته تصرفا وانصرفا كقولك ما من بكرة افضل

من بكرة يوم الجمعة وكل بكرة يستحب فيها الاستغفار والرابع وهو الثابت الانصراف المنفي التصرف ما عين من ضحى وسحير وبكر ونهار وليل وعتمة وعشاء ومساء وعشية في الاشهر فهذه اذا قصد بها التعيين بقيت على انصرافها ولزمت الظرفية والاعتماد في هذا على النقل فائدة قال بعضهم ماخذ التصرف والانصراف في الظروف هو السماع حكاه الشلوبين في شرح الجزولية ضابط قال ابن الخباز في شرح الدرة التمكن يطلقه النحويون على نوعين على الاسم المعرب وعلى الظرف الذي يتعقب عليه العوامل كيوم وليلة فائدة قال ابن يعيش كما ان الفعل اللازم لا يتعدى الى مفعول به الا بحرف جر كذلك لا يتعدى الى ظرف من الامكنة مخصوص الا بحرف جر نحو وقفت في الديار وقمت في المسجد ضابط قال ابو حيان في شرح التسهيل المتصرف في الاسماء ان يستعمل بوجوه الاعراب فيكون مسندا ومفعولا ويضاف اليه ويقابله ان يقتصر فيه على بعض الاعراب كاقتصار ايمن على الابتداء وسبحان على المصدرية وعند على الظرف ونحو ذلك والتصرف في الافعال ان تختلف ابنية الفعل لاختلاف ازمانه نحو ضرب يضرب اضرب وقال الشلوبين في شرح الجزولية والاعلم في شرح الجمل التصرف وعدمه في عبارات النحويين يقال على ثلثة معان مرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به اختلاف الابنية لاختلاف الازمنة وهو المختص بالافعال ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد به الظرف الذي يستعمل مفعولا فيه وغيره واذا ارادوا الظرف الذي لا يستعمل الا منصوبا على انه مفعول فيه خاصة او مخفوضا خاصة قالوا فيه غير متصرف ومرة يقال متصرف وغير متصرف ويراد انه ما تصرف في ذاته ومادته على ابنية تحملها كضارب وقاسم واما ما لا يكون كذلك كاسم الاشارة ضابط قال ابن عصفور في شرح الجمل كما يذكر الاعداد قدرا وهما شاذان فائدة قال الفارسي في التذكرة نزلت عند بابه على زيد جاز لان نسبة الظرف من المفعول كنسبة المفعول من الفاعل فكما يصح ضرب غلامه زيد كذلك يصح ما ذكرناه فائدة قال ابو الحسن علي بن المبارك البغدادي المعروف بابن الزاهد

قال

اذا اسم بمعنى الوقت يبنى لانه ... تضمن معنى الشرط وضعه النصب

ويعمل فيه النصب معنى جوابه ... وما بعده في موضع الجر ما عزب

ضابط قال الاندلسي الظروف التي لا يدخل عليها من حروف الجر شيء خمسة عند ومع وقبل وبعد ولدى انتهى قلت وقد نظمتها فقلت

من الظروف خمسة تخصصت ... بمن ولم يجرها سواها

عند ومع قبل وبعد ولدى ... شرح الامام اللورقي حولها

الاندلسي شارح المفصل المشهور هو الامام علم الدين اللورقي له ترجمة جيدة في سير النبلاء للذهبي ضابط قال ابن الشجري في اماليه الظروف المبنية ثلثة اضرب ضرب زماني وضرب مكاني وضرب يتجاذبه الزماني والمكاني فالزماني امس والآن ومتى وايان وقط المشددة واذ واذا المتضمنة جوابا والمكاني لدن وحيث واين وهنا وثم واذا المستعملة بمعنى ثم والثالث قبل وبعد ضابط قال السخاوي في شرح المفصل اسم المكان ينقسم ثلثة اقسام قسم لا يستعمل ظرفا وقسم لا يستعمل الا ظرفا وقسم لا يلزم الظرفية فالاول ما كان محدودا نحو البيت والدار والبلد والحجاز والشام والعراق واليمن والثاني نحو عند وسوى وسوا ولدى ولدن ودون والثالث كالجهات الست فوق وتحت وخلف ووراء وامام ويمين وشمال وحذاء وذات اليمين

باب الاستثناء

قاعدة قال ابن الخشاب اصل الاستثناء ان يكون بالا وانما كانت الا هي الاصل لانها حرف وانما ينقل الكلام من حال الى حال الحروف كما ان ما تنقل من الايجاب الى النفي والهمزة تنقل من الخبر الى الاستخبار واللام تنقل من النكرة الى المعرفة فعلى هذا تكون الا هي الاصل لانها تنقل الكلام من العموم الى الخصوص ويكتفى بها عن ذكر المستثنى منه اذا قلت ما قام الا زيد وما عداها مما يستثنى به موضوع موضعها ومحمول عليها للمشابهة بينهما وقال ابن اياز الا اصل الادوات في هذا الباب لوجهين احدهما انها حرف والموضوع لافادة المعاني الحروف كالنفي والاستفهام والنداء والثاني انها تقع في ابواب الاستثناء فقط وغيرها في الكثير مخصوصة بها وتستعمل في ابواب اخر قاعدة قال ابو البقاء في التبيين الاصل في الا الاستثناء وقد استعملت وصفا والاصل في غير ان تكون صفة وقد استعملت في الاستثناء والاصل في سوا وسوى الظرفية وقد استعملت بمعنى غير فائدة قال ابن الدهان في الغرة الاستثناء على ثلثة اضرب استثناء بعد استثناء واستثناء من استثناء واستثناء مطلق فمن استثناء فالاستثناء

بعد الاستثناء تكون الا فيه بمعنى الواو كقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب لا يعلمها الا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس الا في كتاب مبين فكأنه قال الا يعلمها وهي في كتاب مبين والاستثناء من الاستثناء كقوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا ال لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين فتقديره انا ارسلنا الى قوم مجرمين لئلا نبقي احدا منهم بالاهلاك الا ال لوط انا لمنجوهم اجمعين ثم استثنى من الموجب فقال الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين فالاصل في هذا ان يقع بعد معنى النفي يكون موجبا ومعنى الموجب يكون منفيا واما الاستثناء المطلق من الاستثناء فعلى اكثر الكلام كقولك سار القوم الا زيدا قاعدة لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان يكون مستثنى نحو ما قام الا زيد او مستثنى منه نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام الا زيد فاضل ضابط قال ابن الدهان في الغرة ليس في المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه الا في الاستثناء وحده وذلك انك اذا قلت ما قام احد الا زيد فقد نفيت القيام عن احد واثبته لزيد وهو بدل منه ضابط قال ابن الدهان في الغرة الذي ينتصب بعد الا ينتصب في ستة مواضع الاول الاستثناء من الموجب لفظا ومعنى نحو قام القوم الا زيدا الثاني ان يكون موجبا في المعنى دون اللفظ نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان التقدير يؤدي الى الايجاب فكأنه قال كل الناس اكلوا الخبز الا زيدا الثالث ان يكون المستثنى منه حالا موجبة نحو ما جاءني احد الا راكبا الا زيدا لانه يؤدي ايضا الى الايجاب فيكون تقديره كل الناس جاءوني راكبين الا زيدا الرابع ان تكون الا مع استثنائين فلا بد من نصب احدهما نحو ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا او الا زيد الا عمرا الخامس ان يتقدم المستثنى على المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد السادس الاستثناء من غير الجنس نحو ما في الدار احد الا حمارا فائدة قال ابن يعيش خلافا لما زعم في اصلهم لا يتعدى الا في الاستثناء خاصة فائدة قال ابن يعيش اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه في الايجاب تعين نصبه وامتنع البدل الذي كان مختارا قبل التقديم نحو ما جاءني الا زيدا احد لان البدل لا يتقدم المبدل منه من حيث كان من التوابع كالنعت والتوكيد وليس قبله ما يكون بدلا منه فتعين النصب الذي هو مرجوح للضرورة ومن النحويين من يسميه احسن القبيحين ونظير هذه المسئلة

الذي

صفة النكرة اذا تقدمت نحو فيها قائما رجل لا يجوز في قائم الا النصب
وكان قبل التقديم فيه وجهان الرفع على النعت نحو فيها رجل قائم والنصب على
الحال الا انه ضعيف لان نعت النكرة اجود من الحال منها فاذا قدم بطل النعت
وتعين النصب على الحال ضرورة فصار ما كان مرجوحا مختارا انتهى فائدة
قال ابن يعيش الاستثنا من الجنس ومن غيره استدراك فائدة قال ابن السراج
في الاصول لا ينسق على حروف الاستثنا لا تقول قام القوم ليس زيد او عمرا
ولا قام القوم غير زيد ولا عمرو وقال والنفي في جميع العربية ينسق عليه بلا الا
في الاستثنا فائدة قال ابن اياز الا والواو التي بمعنى مع نظيرتان لان كل واحد
منهما تعدي الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها مع ظهور النصب فيهم
الا ترى انك لو اسقطت الا لكان الفعل غير متعد للاسم فائدة قال عبد القاهر
الاستثنا المنقطع شبيه بالعطف وذلك عطف المثنى على ما هو من غير جنسه
كقولك جاني رجل لا حمار فشبهت الا بلا لان الاستثنا والنفي متقاربان تقول
ما مررت باحد الا حمارا كما قيل مررت برجل لا حمار قاعدة قال ابن اياز
لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فلا يجوز ما قومه زيد الا ضاربون لان تقديم
الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكذا معموله لان من اصولهم ان المعمول
يقع حيث يقع العامل اذا كان تابعا وفرعا عليه فان جاء شي يوهم خلاف ذلك
اضمر له فعل ينصبه من جنس المذكور وقيل انما امتنع ذلك في الا حملا لها على واو
مع ولا يتقدم ما بعد الواو عليها فكذلك الا ضابط قال ابو الحسن الابذي
في شرح الجزولية المنفي عندهم هو ما دخلت عليه اداة النفي نحو ما قام القوم
الا زيدا او ما كان خبرا لما دخلت عليه اداة النفي نحو ما احد يقوم الا زيدا وما كان
في موضع المفعول الثاني من باب ظننت نحو ما ظننت احدا يقوم الا زيدا
وكذلك ما دخلت عليه ادلة الاستفهام واريد بها معنى النفي وكذلك ما كان من
الافعال بعد قل او ما يقرب منها نحو قل رجل يقول ذلك الا زيد واقل رجل
يقول ذلك الا زيد وحلما يقوم الا عمرو لان العرب تستعمل قل بمعنى النفي
فاذا قلت قل رجل يقول ذلك الا زيد واقل رجل يقول ذلك الا زيد فالبدل
فيهما محمول على المعنى دون اللفظ لان المعنى ما رجل يقول ذلك الا زيد ولا يجوز
ان يكون الا زيد بدلا من اقل المرفوع لانه لا يحل محله لان الا لا يبتدا بها ولا
من الضمير لانه لا يقال يقوم الا زيد وكذلك لا يكون بدلا من رجل في قل رجل لانه
لا يقال قل الا زيد ولان قل لا تعمل الا في نكرة ولا يقع بعدها الا زيد لا من الضمير

لان

لان الفعل في موضع الصفة ولا ينتفي الصفة وايضا فلا يقال يقول ذلك الا زيد
ولا يجوز اقل رجل يقول ذلك الا زيد بالخفض لان اقل لا تدخل على المعارف
فهي كرب وانما هو بدل من رجل على الموضع لانه في معنى ما رجل يقول ذلك الا زيد قاعدة
قال الابذي من اصل هذا الباب انه لا يجوز ان يستثنى بالا اسمين كما لا يعطف بلا
اسمين وان عمل واو المفعول معه في اسمين فاذا قلت اعطيت الناس المال الا عمرا
الدينار لم يجز وكذلك النفي لا يجوز ما اعطيت الناس المال الا عمرا الدينار واذا
اردت الاستثنا وان اردت البدل جاز في النفي ابدال الاسمين وصار المعنى
الا عمرا الدينار ومن هنا منع الفارسي ان يقال ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا لانه
لم يتقدم اسمان فيبدل منهما اسمين وتصح المسئلة عنده ما ضرب القوم احدا
الا بعضهم بعضا وتصحيحها عند الاخفش ان يقدم بعضهم واجاز بعضهم المسئلة
من غير تغيير اللفظ على ان يكون البعض المتاخر منصوبا بضرب انتصاب المفعول به
لا بدلا ولا مستثنى وانما هو بمنزلة اضرب بعضا الا بعض القوم

باب الحال

تقسيم الحال تنقسم باعتبارات فتنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه
الى قسمين منتقلة وهو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلث الجامدة غير
المؤولة والمشتق نحو هذا مالك ذهبا والمؤكدة نحو ولى مدبرا والتي دل
عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا وتنقسم بحسب قصدها
لذاتها والتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهو
الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا
وتنقسم بحسب الزمان الى ثلثة مقارنة وهو الغالب ومقدرة وهي المستقبلة
نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهي الماضي نحو جا زيد امس راكبا وتنقسم
بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة
ايضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلثة مؤكدة لعاملها نحو
ولى مدبرا او مؤكدة لصاحبها نحو جا القوم طرا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو
زيد ابوك عطوفا ومما يشكل قولهم جا زيد والشمس طالعة فان الجملة الاسمية
حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا مبينة هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال
ابن جني تاويلها جا زيد طالعة الشمس عند مجيئه فهي كالحال والنعت السببيين
كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون وهي مؤولة
بمبكرا ونحوه قاعدة قال ابن يعيش كما جاز ان يكون حالا لا يجوز ان يكون

وليس كل ما يجوز ان يكون صفة للنكرة يجوز ان يكون حالا الا ترى ان الفعل المستقبل يكون صفة للنكرة نحو هذا رجل سيكتب ولا يجوز ان يقع حالا ضابط جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال الا كان واخواتها وعسى على الاصح فيهما فائدة الحال شبيهة بالظرف قال ابن كيسان ولذلك اغنت عن الخبر في ضربي زيدا قائما

باب التمييز

قال ابن الطراوة الابهام الذي يفسره التمييز اما في العين نحو عشرون رجلا او البعض نحو احسن الناس وجها او الحال نحو احسنهم ادبا او السبب نحو احسنهم عبدا قال ابن هشام في تذكرته فهو كالبدل في اقسامه الثلثة والقسمان الاخيران نظيرهما بدل الاشتمال ويوضح الاول ان الافراد في موضع الجمع فرجلا في موضع رجال فالعشرون نفس الرجال ضابط قال ابن الصائغ في تذكرته التمييز المنتصب عن تمام الكلام يجوز ان يأتي بعد كل كلام منطوي على شيء مبهم الا في موضعين احدهما ان يؤدي الى تدافع الكلام نحو ضرب زيد رجلا اذ جعلت رجلا تمييزا لما انطوى عليه الكلام المتقدم من ابهام الفاعل وذلك ان الكلام مبني على حذف الفاعل فذكره تفسيرا اخر متدافع لان ما حذف لا يذكر وقد ذهب الى اجازته بعض النحويين وقد تخرج عليه

قول الراجز

يبسط للاضياف وجها رحبا ∗ بسط ذراعين لعظم كلبا

فيكون قد نوى بالمصدر بناه للمفعول والتقدير بسطا مثل ما بسط ذراعين ويحتمل هذا البيت غير هذا وهو ان يكون من باب القلب وهو كثير في كلامهم والموضع الثاني ان يؤدي الى اخراج اللفظ عن اصل وضعه نحو قولك اوهلكت زيدا لا يجوز انتصاب زيد على التمييز اذ الاصل اوهلكت بزيد فلو نصبت على التمييز لادى الى حذف حرف الجر والتزام التنكير في الاسم ونصبه بعد ان لم يكن كذلك وكل ذلك اخراج اللفظ عن اصل وضعه ويوقف ما ورد من ذلك على السماع والمقدور ومنه قولهم امتلا الاناء ماء وتفقا زيد شحما والدليل على ان ذلك نصب على التمييز التزام التنكير ووجوب التاخير باجماع انتهى

باب حروف الجر

تقسيم قال ابن الفصاح حروف الجر ثلثة اقسام قسم يلزم الحرفية وهو من وفي والى وحتى ورب واللام والواو والباء والتاء وقسم يكون اسما وحرفا وهو على وعن والكاف ومذ ومنذ وقسم يكون فعلا وحرفا وهو حاشا وعدا وخلا قال ولولا وكي من القسم الاول ومع من القسم الثاني وحكي عن ابي الحسن انه قال بل اذا جرت حرف جر انتهى وقال ابن عصفور في شرح الجمل حروف الجر تنقسم اربعة اقسام قسم لا يستعمل الا حرفا وقسم يستعمل حرفا واسما وهو مذ ومنذ وعن والكاف في التشبيه وقسم يستعمل حرفا وفعلا وهو حاشا وخلا وقسم يستعمل حرفا واسما وفعلا وهو على قاعدة الاصل في الجر حرف الجر لان المضاف مردود في التاويل اليه ذكره ابن الخباز في شرح الدرة ضابط قال ابن هشام في تعليقه حروف الجر عشرون حرفا ثلثة لا تجر الا في الاستثناء وهي حاشا وخلا وعدا وثلثة لا تجر الا شذوذا وهي لعل وكي ومتى وسبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من والى وعن وعلى وفي والباء واللام والسبعة الباقية لا تجر الا الظاهر وهي تنقسم الى اربعة اقسام قسم لا يجر الا الزمان وهو مذ ومنذ وقسم لا يجر الا النكرات وهو رب وقسم لا يجر الا لفظ الجلالة ورب وهو التاء وقسم يجر كل ظاهر وهو الباقي فائدة الجر من عبارات البصريين والخفض من عبارات الكوفيين ذكره ابن الخباز وغيره فائدة قال ابن الدهان في الغرة من اقوى حروف الجر ولهذا اختصت بالدخول على عند فائدة اصل حروف القسم الباء ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على المضمر نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام زيد فائدة قال ابن فلاح في المغني تعلق حرف الجر بالفعل يأتي لسبعة معان تعلق المفعول به وتعلق المفعول له نحو جئتك للسمن واللبن وتعلق الظرف كاقمت بمكة وتعلق الحال نحو خرج بعشيرته وتعلق المفعول معه نحو ما زلت بزيد حتى ذهب وتعلق وتعلق التشبيه بالمفعول به نحو قام القوم حاشا زيد وخلا زيد لانها نائبة عن الا والاسم بعدها منتصب على المفعول به فكذا المجرور لحلوله على التشبيه بالمفعول به وتعلق التمييز نحو يا سيدا ما انت من سيد فائدة في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح ربما على ثلثة

اوجه احدها

فان تمس مهجور الفناء فربما ∗ اقام به بعد الوفود وفود

وغير كافة ما رب يا ربتما ∗ غارة شعواء كاللذعة بالميسم

ونكرة موصوفة ربما نكره المغوس من الامر ويحتمل الثالثة قوله

لقد رزئت كعب بن عوف وربما ● فتى لم يكن يرضى بشيء يضيمها

فتى مرفوع بما يفسره تضيمها كان ربما صارت مختصة بالفعل كان تقديره لم يرضى فتى لم يكن يرضى او لم يكن فتى يرضى او مفعول باضمار فعل تقديره وربما رزئت فتى لم يكن يرضى او مفعول برزئت المذكور وفي هذه الاوجه كافة ان يجعل زايدة وفتى محله جر او نكرة موصوفة اي رب شيء فتى لم يكن يرضى ●

باب الاضافة

فائدة قال في البسيط ما لا يمكن تنكيره من المعارف كالمضمرات واسما الاشارة لا يجوز اضافته اللازمة القرينة الدالة على تعريفه وضعا واما الاعلام فالقياس عدم اضافتها وعدم دخول اللام عليها استغنا بالتعريف الوضعي عن التعريف بالقرينة الزايدة وبالاشتراك الاتفاقي فيها لا يلحقها باشتراك النكرات الذي هو مقصود الوضع وليس الاشتراك في الاعلام مقصود التواضع فان النكرات تشترك في حقيقة واحدة والاعلام تشترك في اللفظ دون الحقيقة وكل حقيقة تنفي بوضع غير الوضع للحقيقة الاخرى بخلاف وضع اللفظ على النكرات ولذلك كان الزيدان يدل على الاشتراك في الاسم دون الحقيقة والرجلان يدل على الاشتراك في الاسم والحقيقة وقد جا ادخال اللام عليها واضافتها الحاقا للاشتراك الاتفاقي بالاشتراك الوضعي وكانه في تنكيرها اشتراكهما في مسمى بهذا اللفظ فاذا اتفق جماعة اسم كل واحد منهم زيد فكل واحد منهم فرد من افراد من يسمى بزيد فلهذا القصد من التنكير مع تعريفه باللام واضافته في قوله باعد ام العمرو من اسيرها وقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم واجتمع اللام والاضافة في قوله

وقد كان منهم حاجب وابن امه ● ابو جندل والزيد زيد المخازل

قالوا الاضافة في الاعلام اكثر من تعريف اللام وانما كثرت ولم تكن استقباحها كاستقباح دخول اللام لوجهين احدهما التانيس بكثرة الاعلام المسماة كالمضاف والمضاف اليه كعبد الله وعبد الرحمن والكنى فلم تكن الاضافة والعلم متنافيين والثاني انه قد عهد من الاضافة عدم التعريف بها في المنفصلة

فلم تستنكر كاستنكار دخول اللام التي لا تكون ما تدخل عليه نكرة وان وجد كارسلها العراك وادخلوا الاول فالاول فهو قليل بالنسبة الى الاضافة اللفظية التي لا تفيد التعريف فائدة قال ابن فلاح اذا اضيفت الاعلام سلبته العلمية وكسوته بعد تعريفا اضافيا وجرى مجرى اخيك وغلامك في تعريفها بالاضافة كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم قال واذا اضيف العلم الى اللقب صار كالاسم الواحد وسلب ما فيه من تعريف العلمية كما اذا اضيف الى غير اللقب وامثل المخرج بالاضافة فائدة قال ابن السراج في الاصول الاصل والقياس ان لا يضاف اسم الى فعل ولا فعل الى اسم ولكن العرب اتسعت في بعض ذلك فخصت اسما الزمان بالاضافة الى الافعال لان الزمان مضارع الفعل لان الفعل له بني وصارت اضافة الزمان اليه كاضافته الى مصدره لما فيه من الدلالة عليها ضابط الاسما في الاضافة اقسام الاول ما يلزم الاضافة فلا يكاد يستعمل مفردا وذلك ظروف وغير ظروف فمن الظروف الجهات الست وهي فوق وتحت وامام وقدام وخلف ووراء وتلقا وتجاه وحذاء وحذ وعند ولدن ولدى وبين ووسط وسوى ومع ودون واذ واذا وحيث ومن غير الظروف مثل وشبه وغير وبيد وقيد وقدا وقاب وقيس واي وبعض وكل وكلا وذو ومؤنثه ومثناه ومجموعه واولو واولات ووحد وقط وحسب ذكر ذلك كله في المفصل الثاني ما لا يضاف اصلا كالمضمرات واسما الاشارة والموصولات سوى اي واسما الافعال وكم وكاين الثالث ما يضاف ويفرد وهو غالب الاسما فائدة الاضافة تصح بادنى ملابسة نحو قولك لقيته في طريقي اضفت الطريق اليك بمجرد مرورك فيه ومثله قول احد حاملي الخشبة خذ طرفك اضاف الطرف اليه لملابسته اياه في حال الحمل وقول الشاعر

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ● سهيل اذاعت غزلها في القرايب

اضاف الكوكب اليها لجدها في عملها عند طلوعه ذكر ذلك في المفصل وشرحه ضابط قال ابن النحاس في التعليقة ليس في ظروف المكان ما يضاف الى الجملة غير حيث لما ابهمت لوقوعها على كل جهة احتاجت في زوال ابهامها الى اضافتها الى الجملة كاذ واذا في الزمان ضابط قال ابن هشام في المغني الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة عشرة احدها التعريف كغلام زيد

بسط ما لا يمكن تنكيره من المعارف

الثاني التخصيص كغلام رجل الثالث التحقيق كضارب زيد الرابع
ازالة القبح والتجوز كمررت بالرجل الحسن الوجه فان الوجدان رفع قبح
الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك
الوصف القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث نحو ان رحمة الله قريب
السادس تانيث المذكر نحو قطعت بعض اصابعه السابع الظرفية نحو تؤتي اكلها
كل حين الثامن المصدرية نحو اي منقلب ينقلبون التاسع وجوب الصدر
نحو غلام من عندك وصبيحة اي يوم سفرك العاشر بناء في المبهم نحو غير ودون
ودون والزمن المبهم المضاف الى اذ او فعل مبني وهذا الفصل اخذه
ابن هشام من كتاب نظم الفرائد للمهلبي وقال المهلبي في ذلك

حصال في الاضافة يكتسبها ٭ المضاف من المضاف اليه عشر
بناء ثم تذكير وصرف ٭ ومعنى الجنس والتانيث يجري
وتعريف وتنكير وشرط ٭ والاستفهام والحدث المقر

وذكر في الشرح انه اراد بالاستفهام مسئلة غلام من عندك وبالحدث
المصدرية وبالجنس قولك اي رجل ياتي فله درهم وبالشرط غلام من
تضرب اضرب وبالتنكير قولك هذا زيد رجل وهذا زيد المعقبة لا زيد
الامير لانك لم تضفه حتى سلبته التعريف في اعتقد للاشتراك
العارض في القسمة وهذه الثلثة لم يذكرها ابن هشام وزيد لها التخصيص
والتحقيق وازالة القبح او التجوز ولم يذكر المهلبي هذه المسئلة ومسئله
اكتساب التنكير من الاضافة في غاية الحسن وفي سلبه تعريف العلمية
وقد تقدم تحقيق ذلك في اول الباب وقلت انا في ذلك

ويكتسب المضاف نحو ابو را ٭ احكامها الاضافة فوق عشر
فتعريف وتخصيص بنا ٭ وتخفيف كضارب عبد عمرو
وترك القبح والتجويز شرط ٭ والاستفهام وانسبا لصدر
وتذكير وتانيث وظرف ٭ وسلب المعارف شبه نكر
ومعنى الجنس والحدث المجري ٭ فخذ نظما يحاكي عقد در

وقال ابن هشام في تذكرته في اكتساب التانيث قد بسط الناس هذا
فقالوا انه منحصر في اربعة اقسام قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث
في المعنى ويلفظ بالتاني وانت تريده نحو قطعت بعض اصابعه واذا
بعض البنين تحرفت او تلتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث

ويلفظ بالتاني وانت تريد الا انه ليس مؤنثا وذلك نحو
شرقت صدر القناة وقلنا انه غير مؤنث لان صدر القناة ليس قناة
بخلاف بعض الاصابع فانه يكون اصابع وقسم يلفظ بالتاني وانت
تريد الا انه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت اهل اليمامه والقسم الرابع
زاده الفارسي وهو ان يكون المضاف كلا للمؤنث كقوله

ولقت عليه كل معصفة ٭ هوجاء ليس للبها زبر
فانث كلا لانه المعصفات في المعنى فائدة قال بعضهم
ثلثة تسقط ها آتها ٭ مضافة عند جميع النحاه
منها اذا قيل ابو عذرها ٭ وليت شعري واقام الصلوة

باب المصدر

قال ابن هشام في تذكرته المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل نحو ماء كم
غورا والمفعول نحو هذا خلق الله والمصدر المؤول كذلك في موضع
الفاعل نحو عسى زيد ان يقوم والمفعول نحو ما كان هذا القران ان يفترى
فائدة قال ابن هشام في تذكرته اقوى اعمال المصدر منونا لانه
نكرة كالفعل ثم مضافا لان اضافته في نية الانفصال فهو نكرة ايضا
وبعدهما ما فيه ال

باب اسم الفاعل

قاعدة قال ابن السراج في الاصول كل ما كان يجمع بغير الواو والنون
نحو حسن وحسان فان الاجود فيه ان تقول مررت برجل حسان
قومه من قبل ان هذا الجمع المكسر هو اسم واحد صيغ للجمع الا ترى انه
يعرب كاعراب الواحد المفرد وما كان يجمع بالواو والنون نحو منطلقين
فان الاجود فيه ان تجعله بمنزلة الفعل المقدم فتقول مررت برجل
منطلق قومه

باب التعجب

قول البصريين في احسن بزيد يلزم منه شذوذ من اوجه احدها
استعمال افعل للصيرورة قياسا وليس بقياس وانما قلنا ذلك لان
عندهم ان الهمزة للصيرورة افعل بمعنى صار كذا الثاني وقوع الظاهر فاعلا
لصيغة اللام بغير لام الثالث جعلهم الامر بمعنى الخبر الرابع حذف
الخبر في اسم مبهم وانتصر بعلته من تعليق ابن هشام

باب افعل التفضيل

قاعدة قال ابن السراج في الاصول كل ما قلت فيه ما افعله قلت فيه

أفعل به وهذا الفعل من هذا وما لم تقل فيه ما أفعله لم تقل فيه هذا أفعل من هذا ولا أفعل به ضابط قال ابن هشام في تذكرته قولهم إن أفعل التفضيل يستعمل مضافا وبأل ومن يستثنى من إعماله بأل خير وشر فإني لم أرهما استعملا بأل للتفضيل

باب أسماء الأفعال

قال ابن هشام في تذكرته اعلم أن هاؤما وهلموا نادر في العربية لا نظير له ألا ترى أن غيره من صه ومه لا يظهر فيه الضمير البتة وهو مع ندرته غير شاذ في الاستعمال نزل التنزيل بهما هاؤم اقرءوا كتابيه

باب النعت

ضابط قال في البسيط جملة ما يوصف به ثمانية أشياء اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وهذه الثلاثة هي الأصل لأنها التي تدخل في حد الصفة لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك من الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات والمعاني هي المصادر وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر وهي التي توجد المعاني فيها والرابع المنسوب كمكي وكوفي وهو في معنى اسم المفعول الخامس الوصف بذي التي بمعنى صاحب والسادس الوصف بالمصدر كرجل عدل وهو سماعي والسابع ما ورد من المسموع غيره كمررت برجل أي رجل والثامن الوصف بالجملة ضابط قال في البسيط الأسماء والوصف على أربعة أقسام ما يوصف ويوصف به وهو اسم الإشارة والمعرف بأل والمضاف إلى واحد من المعارف إذا كان متصفا بالحدث وما لا يوصف ولا يوصف به وهو تولي الحكي واللهم عند سيبويه وما أوغل من الاسم في شبه الحرف كأين وكم وكيف والمضمرات وما أحسن قول الشاعر

أضمرت في القلب هوى شادن ... مشتغل بالنحو لا ينصف
وصفت ما أضمرت يوما له ... فقال لي المضمر لا يوصف

وما يوصف ولا يوصف به وهو الأعلام وما يوصف به ولا يوصف وهو الجمل وقال ابن عصفور في شرح الجمل الأسماء تنقسم أربعة أقسام قسم لا ينعت ولا ينعت به وهو اسم الشرط واسم الاستفهام والمضمر وكل اسم متوغل في البناء وهو ما ليس يعرب في الأصل ما عدا الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة وقسم ينعت به ولا ينعت وهو ما لم يستعمل من الأسماء

١٤٧

إلا تابعا نحو بسن ولطان ونائع من قولهم حسن بسن وشيطان ليطان وجائع نائع وهي محفوظة لا يقاس عليها وقسم ينعت ولا ينعت به وهو العلم وما كان من الأسماء ليس بمشتق ولا في حكمه نحو ثوب وحائط وما أشبه ذلك وقسم ينعت وينعت به وهو ما بقي من الأسماء وقال ابن هشام في تذكرته المعارف أقسام قسم لا ينعت لشيء وهو المضمر وقسم ينعت بشيء واحد وهو اسم الإشارة خاصة ينعت بما فيه ال خاصة وقسم ينعت بشيئين وهو ما فيه ال ينعت بما فيه ال أو مضاف إلى ما فيه ال وقسم ينعت بثلاثة أشياء وهو شيئان أحدهما العلم ينعت بما فيه ال أو مضاف وبالإشارة والثاني المضاف ينعت بمضاف مثله وبما فيه ال وبالإشارة تقسيم قال في البسيط تبعية الصفة لموصوفها في الإعراب ثلاثة أقسام قسم يتبع الموصوف على لفظه لا غير وهو كل معرب ليس له موضع من الإعراب يخالف لفظه وما يتبع الموصوف على محله لا غير وهو جميع المبنيات التي أوغلت في شبه الحرف كالإشارة وأمس والمركب من الأعداد وما لا ينصرف في الجر وما يجوز أن يتبعه على لفظه وعلى محله وهو أربعة أنواع اسم لا والمنادى وما أضيف إليه المصدر واسم الفاعل

بتبعية الصفة لموصوفها ثلاثة أقسا

الأول

باب التوكيد

قال ابن النحاس في التعليقة الضمير إذا أكد بضمير كان الضمير الثاني المؤكد من ضمائر الرفع لا غير سواء كان الضمير المؤكد مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا نحو قمت أنا ورأيتك أنت ومررت به هو فائدة قال ابن هشام في تذكرته لنا موطن لا يجوز فيه التوكيد اللفظي وذلك قولك احذر الأسد لا يجوز لك في هذا الكلام أن تكرر الاسم المحذر منه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه لأنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل فائدة قال الأندلسي التأكيد اللفظي أوسع مجالا من التأكيد المعنوي لأنه يدخل في المفردات الثلاث وفي الجمل ولا يتقيد بمظهر أو مضمر معرفة أو نكرة بل يجوز مطلقا إلا أن السماع في بعضها أكثر فلا يكاد يسمع أو ينقل إن زيدا إن زيدا قائم وإنما أكثر ما يأتي في تكرير الاسم أو الجملة ضابط قال ابن الدهان في الغرة الاسم ينقسم إلى ثلاثة أقسام قسم يوصف ويؤكد كزيد والرجل وقسم يوصف ولا يؤكد كرجل وقسم يؤكد ولا يوصف كالمضمر فائدة قال ابن هشام في تذكرته إذا اجتمعت ألفاظ التوكيد

بدأت بالمعنوي فالعين فكل فاجمع فاكتع فابصع فابتع وابتع
تخير بين ابتع وابصع فايهما شئت قدمته فان حذفت النفس
اتيت بما بعدها مرتبا او العين فكذلك او كلا فكذلك او اجمع لم تات
باكتع وما بعده لان ذلك تاكيد لاجمع فلا يؤتى به دونه ذكره
بن عصفور في شرح الجمل

باب العطف

اقسام العطف ثلثة احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس
زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف
فلا يجوز في نحو ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع
لان من الزائدة لا تعمل في المعارف وقد يمتنع العطف على اللفظ اعمالا
وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على
اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله
بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا **الثاني** العطف على
المحل ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله ثلثة شروط احدها امكان
ظهور ذلك المحل في الفصيح فلا يجوز مررت بزيد وعمرا لانه لا يجوز مررت عمرا
الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا الضارب زيد واخيه
لان الوصف المستوفي للشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل
الثالث وجود المحرز اما الطالب لذلك المحل فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان
لان الطالب لرفع عمرو هو الابتداء او الابتداء هو التجرد والتجرد قد زال بدخول
ان **الرابع** العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم
دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم وشرط
حسنه كثرة دخوله هناك **قاعدة** الواو اصل حروف العطف ولهذا
انفردت عن سائر حروف العطف باحكام احدها احتمال معطوفها للمعية
والتقدم والتاخر الثاني اقترانها باما نحو اما شاكرا واما كفورا **الثالث**
اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد ولا عمرو ولتفيد
ان الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق واذا فقد احد الشرطين
امتنع دخولها فلا يجوز قام زيد ولا عمرو ولا ما اختصم زيد ولا عمرو والرابع
اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله الخامس عطف السببي المفرد على الاجنبي
عند الاحتياج الى الربط نحو مررت برجل قام زيد واخوه السادس عطف العقد
على النيف نحو احد وعشرون السادس عطف الصفات المفرقة مع اجتماع

سط العطف على المحل

منعوتها نحو على وعمرو مسلوب وبالعكس الثامن عطف ما حقه التثنية
والجمع نحو فقدان محمد ومحمد التاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد
وعمرو وجلست بين زيد وعمرو العاشر والحادي عشر عطف الخاص على العام
وبالعكس نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات
وملئكته ورسله وجبريل وميكال ولمشاركتهما في هذا الحكم الاخر حتى كانت
الناس حتى الانبياء فانها عاطفة خاصا على عام **الثاني عشر** عطف عامل حذف وبقي
معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد نحو وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن
العيون والجامع بينهما التحسين **الثالث عشر** عطف الشيء على مرادفه نحو والفى
قولها كذبا ومينا الرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله
عليك ورحمة الله السلام الخامس عشر عطف المخفوض على الجوار نحو وامسحوا
برؤسكم وارجلكم السادس عشر ذكر ابو علي الفارسي ان عطف الجملة الاسمية
على الفعلية وبالعكس يجوز بالواو فقط دون سائر الحروف نقله عنه
بن جني في سر الصناعة وفي تذكرة ابن الصلاح في شرح الجمل للاعلم اصل حروف العطف
الواو لان الواو لا تدل على اكثر من الجمع والاشتراك واما غيرها فيدل على
الاشتراك وعلى معنى زائد كالترتيب والمهلة والشك والاضراب والاستدراك
والنفي فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد وباقي الحروف بمنزلة المركب والمفرد
اصل المركب **ضابط** قال ابن هشام في تذكرته من حروف العطف ما لا
يعطف الا بعد شيء خاص وهو ام بعد همزة الاستفهام ومنها ما لا يعطف الا
بعد شيئين وهو لكن بعد النفي والنهي خاصة ومنها ما لا يعطف الا بعد ثلثة
وهو لا بعد النداء والامر والايجاب ومنها ما لا يعطف الا بعد اربعة وهو بل بعد
النفي والنهي والايجاب والامر **ضابط** قال ابن الخباز حروف العطف اربعة
اقسام قسم يشرك بين الاول والثاني في الاعراب والحكم وهو الواو والفاء
وثم وحتى وقسم يجعل الحكم للاول فقط وهو لا وقسم يجعل الحكم للثاني فقط وهو بل
ولكن وقسم يجعل الحكم لاحدهما لا بعينه وهو اما او او وام **ضابط** قال ابن هشام
في تذكرته ليس في التوابع ما يتقدم على متبوعه الا المعطوف بالواو ايضا لا يترتب
فائدة قال الابدي في شرح الجزولية لا يجوز عطف الضمير المنفصل على
الظاهر بالواو ويجوز فيما عدا ذلك قال ابن الصايغ في تذكرته واورد شيخنا
شهاب الدين عبد اللطيف على ذلك قوله تعالى ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب
من قبلكم واياكم وقوله تعالى يخرجون الرسول واياكم قال ابن الصايغ

ام لا تكون الا بعد همزة الاستفها

وعندي انه ينبغي ان ينظر في علة منع ذلك حتى يتلخص هل هذا اخل تحت منعه فلا يلتفت اليه او ليس بداخل فيدور الحكم مع العلة والذي يظهر من التعليل ان الواو لما كانت لمطلق الجمع فكان المعطوف يباشر العامل والعامل لا يجوز له العمل في الضمير وهو منفصل مع امكان اتصاله اما في غير الواو فليس الامر فيها كذلك كقولك زيد قام عمرو ثم هو وقوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى فنحى الى الانس فحد المكانين مكانى ثم ان المقصود في الاية الاولى ترتيبها على الزمان الوجودي مع ارادة كون المخاطب له اسوة من معنى وكذلك الاية الثانية المقصود ترتيب المتعاطفين من جهة تبرهما والبداة بما هو المشنع في الرد على فاعل ذلك واذا انحصر ذلك لم يكن فيهما رد على الايدي ويحمل المنع على ما اذا لم يقصد تقدم احد المتعاطفين لمعنى ما فهذا ما او بل حسن لكانه موافق للصناعة وقواعدها انتهى **فائدة**

قال بعضهم

في اقسام الواوات

وسائلني يوما لبعضهم فضا ... عن الواو كم قسم فقلت له نظما
تقسيمها عشرون منها بنا اتت ... فدونكما اني لا رسمها رسما
فاصل واضمار وجمع وزايد ... وعطف واو الرفع في الشبه الاسما
ورب ومع قد نابت الواو عنهما ... وواوك في الايمان فاسمع الحلما
وواوك للاطلاق والواو للحيث ... وواو بمعنى او فدونك الحزما
وواو انت بعد الضمير لغايب ... وواوك في الجمع الذي يورث السلما
... دون غيرها وثانيها ... عها في باب الندبة قد سما
وواوك في تكسير دار وواولد ... وواو الندا ثم عدى بها تما
وواو الهجا والحال واسم لمالم ... وساسان من دون الجمال به يسمى

باب عطف البيان

قال الاعلم في شرح الجمل هذا الباب يترجم له البصريون ولا يترجم له الكوفيون **فائدة** قال الاعلم عطف البيان لا يكون الا بجد مشترك **باب البدل** قال في البسيط تنحصر مسايل البدل في اثنتين وثلثين مسئلة وذلك لان البدل اربعة وكل واحد منها ينقسم باعتبار التعريف والتنكير اربعة وباعتبار الاظهار والاضمار اربعة وثمانية في اربعة باثنين وثلثين وامثلتها بجملة جاني زيد اخوك. ضربت زيدا راسه اعجبني زيد علمه. رايت زيدا الجمال. جاني رجل غلام لك. ضربت رجلا

يدا له. اعجبني رجل علم له. ضربت رجلا حمارا. كرهت زيدا غلاما لك. ضربت زيدا يدا له. اعجبني زيد علم له. رايت زيدا حمارا. جاني رجل اخوك. ضربت رجلا راسه. اعجبني رجل علمه. رايت رجلا الجمال. قام زيد اخوك. زيد ضربته اياه. ضربت زيدا اياه. ضربته زيدا. اعجبني زيد راسه يد زيد قطعته اياها. الرغيف اكلته ثلثه. ثلث الرغيف اكلت الرغيف اياه. اعجبني زيد علمه. جمال الزيدين كرهتهما اياه. زيد كرهته جملة. جمال زيد كرهت زيدا اياه. اعجبني زيد الجمال. زيد الحمار كرهته اياه. الحمار كرهت زيدا اياه. زيد كرهته حماره. ثلث الرغيف اكلت الرغيف اياه. جمال زيد كرهت زيدا اياه. الحمار كرهت زيدا اياه. **فائدة** قال الاعلم في شرح الجمل الدليل على ان البدل على نية تكرار العامل ثلثة ادلة شرعي ولغوي وقياسي فالشرعي قوله تعالى اتبعوا المرسلين اتبعوا الاية وقال الملا الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن امن منهم. واللغوي

قول الشاعر

اذا ما مات ميت من تميم ... فسرك ان يعيش فجي بزاد
بخبز او بتمر او بسمن ... او الشي الملفف في البجاد

والقياسي يا اخانا زيد لو كان في نية النداء لقال يا اخانا زيدا. **فائدة** قال ابن الصايغ في تذكرته نقلت من خط ابن الرماح لا يخلو البدل ان يكون توكيدا او بيانا او استدراكا فالبعض والاشتمال يكونان توكيدا وبيانا والغلط والبدا والنسيان لا يكون الا استدراكا فالتوكيد يسالونك عن الشهر الحرام قتال فيه ولله على الناس حج البيت من استطاع والبيان اعجبني الجارية وجهها او عقلها

باب النداء

فائدة قال في المفصل لا ينادى ما فيه الالف واللام الا الله وحده لانهما لا يفارقانه **فائدة** اصل حروف النداء يا ولهذا كانت اكثر حروفه استعمالا ولا يقدر عند الحذف سواها ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا المندوب الا بها او بوا وفي شرح الاصول لابن ابا ز قال النحاة يا ام الباب ولها خمسة اوجه من التصرف اولها نداء القريب والبعيد بها ثانيها وقوعها في باب الاستغاثة دون غيرها وثالثها وقوعها في باب الندبة ورابعها دخولها على اي وخامسها

ان القرآن المجيد مع كثرة الندا فيه لم يات فيها غيرها تذكرة
قال الجزولي اذا رفعت الاول من نحو يا زيد زيد عمرو فتنصب الثاني
من اربعة اوجه وزاد بعضهم خامسا وهي البدل وعطف البيان والنعت
على تاويل الاشتقاق والندا المستأنف واضمار اعني واضعفها النعت وهو الذي
اسقطه لان العلم لا ينعت به واذا نصبت الاول فتنصبه من وجه واحد
على انه منادى مضاف على تاويلين اما الى محذوف دل عليه ما اضيف اليه
الثاني نصب الثاني على ما كنت تنصبه مع الرفع من الاوجه الخمسة و[illegible]
الثاني ان يكون مضافا الى ما بعد الثاني ويكون الثاني توكيدا للاول لما
بينه وبين ما اضيف اليه ضابط قال ابن الدهان في الغرة الاسماء على
ضربين ضرب ينادى وضرب لا ينادى فالذي ينادى على ثلث مراتب مرتبة
لا بد من وجود تابعها نحو النكرة واسماء الاشارة عندنا ومرتبة لا بد من
حذف تابعها وهي المبهم واي في قولك اللهم اغفر لنا ايتها العصابة وضرب
يجوز فيه الامران فائدة قال ابن هشام في تذكرته لا يجوز عندي نداء
اسم الله تعالى الا بيا ضابط في تذكرة ابن هشام تابع المنادى المبني على
خمسة اقسام قسم يجب نصبه على الموضع وهو المضاف الذي ليس بال وقسم
يجب اتباعه على اللفظ وهو اي وقسم على تقديرين يجوز اتباعه على المحل وهو
اسم الاشارة وقسم يجوز اتباعه على اللفظ واتباعه المحل مطلقا وهو النعت
والتوكيد وعطف البيان المفردة مطلقا والنسق المفرد الذي بال وقسم
يحكم له بحكم المنادى المستقل وهو البدل والنسق الذي بغير ال ضابط
قال ابن فلاح في المغني يجوز حذف حرف الندا مع كل منادى الا في خمسة مواضع
النكرة المقصودة والنكرة المبهمة واسم الاشارة عند البصريين والمستغاث
والمندوب انتهى وزاد ابن مالك المضمر وفي تذكرة ابن الصائغ حذف حرف
الندا من الاسم الاعظم نص على منعه ابن معط في درته وعلل منع ذلك في
الدرة ايضا بالاشتباه وقرره ابن الخباز بانه بحذف حرف الندا يشتبه بالمنادى
بغير المنادى واعترض عليه بانك تقول الله اغفر لي ولا يقع فيه اشتباه ولبس
قال ابن الصائغ ولابن معط ان يقول لما وقع اللبس في بعض المواضع طرد
الباب لئلا يختلف الحكم انتهى قال والعلة في ذلك انهم لما حذفوا يا عوضوا
الميم فكرهوا ان يقولوا الله بالحذف لما فيه من حذف العوض والمعوض قال
ابن الصائغ يعني تحريفهم من حرف الندا دلنا على انهم قصدوا ان لا يحذفوا الحرف

بالكلية وقد قال النحاس في صناعة الكتاب ما نصه جواز ذلك فانه
قال في قولك سبحانك الله العظيم انه لا يجوز الجر على البدل من الكاف ويجوز
النصب على القطع والرفع وتقديره يا الله انتهى قاعدة قال ابن النحاس في التعليقة
اصل حذف حرف الندا في نداء الاعلام ثم كل ما اشبه العلم في كونه لا يجوز
ان يكون وصفا لاي وليس مستغاثا به ولا مندوبا يجوز حذف حرف الندا معه

باب الندبه

قال ابن يعيش الندبة نوع من الندا فكل مندوب منادى وليس كل منادى
مندوبا اذ ليس كل ما ينادى يجوز ندبته لانه يجوز ان ينادى المنكور والمبهم
ولا يجوز ذلك في الندبة وقال الابدي في شرح الجزولية المندوب يشارك
المنادى في احكامه وينفرد بلحاق الف الندبة

باب الترخيم

قال المهلبي

ان اسما توالت عشرة ... لم ترخم عند اهل المخبره
مبهم ثم نعت بعده ... والمضاف فانتحا والنكره
ثم شبه لمضاف خالص ... والثلاثي عن ممنوع التره
ينتدب به مستغاث راجح ... واذا كانت جميعا مضمره

فائدة قال ابن فلاح في المغني قالوا اكثر ما رخمت العرب ثلثة اشيا وهي
حارث ومالك وعامر

باب الاختصاص

قال ابن يعيش قد اجرت العرب اشيا اختصوها على طريقة الندا لاشتراكهما
في الاختصاص فاستعير لفظ احدهما للاخر من حيث شاركه في الاختصاص
كما اجروا التسوية مجرى الاستفهام اذ كانت التسوية موجودة في الاستفهام
وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو فزيد افضل ام خالد فالشيئان اللذان تسال
عنهما قد استوى علمك فيهما ثم تقول ما ابالي اقمت ام قعدت وسوا علي اقمت
ام قعدت فانت غير مستفهم وان كان بلفظ الاستفهام لتشاركهما في التسوية
كان معنى قولك ما ابالي افعلت ام لم تفعل اي هما مستويان في علمي كما جاءت التسوية
بلفظ الاستفهام لاشتراكهما في معنى التسوية كذلك جا الاختصاص بلفظ الندا
لاشتراكهما في معنى الاختصاص وان لم يكن منادى انتهى فائدة قال
ابن فلاح في المغني ان العرب انما نصبت في الاختصاص اربعة اشيا وهي معشر وال
واهل وبنو ولا شك ان العرب قد نصبت على الاختصاص غيرها وعبارة ابن النحاس
في التعليقة اكثر الاسماء دخولا في هذا الباب هذه الاربعة

باب العدد

قال في البسيط ادخال التاء في عدد المذكر وتركها في عدد المؤنث للفرق
وعدم الالتباس قال وهذا من غريب لغتهم لان التاء علامة التانيث وقد
جعلت هنا على المذكر وهذا الذي قصد الحريري بقوله وهذا الموطن الذي يلتبس
فيه الذكران بربات النسوان وتبرز ربات الحجاب بعمائم الرجال قال ونظيره انهم جمعوا
فعالا في المؤنث بافعل كذراع واذرع وفي المذكر بافعلة كحمار واحمرة كالحاقهم علامة
التانيث في عدد المذكر وحذفها من عدد المؤنث ومما اوجهوا به مسئلة العدد ان العدد
قبل تعليقه على معدود مؤنث بالتاء لانه جماعة والمعدود نوعان مذكر ومؤنث فسبق
المذكر لانه الاصل الى العلامة فاخذها ثم جاء المؤنث فكان ترك العلامة له علامة
ومثله الجمع انهم قصدوا ان يصير مع جمع المذكر تانيث لفظي ومع جمع المؤنث تانيث
معنوي فيعتدلان لمقابلة الجمع بالجمع والتانيث بالتانيث فائدة قال ابن الخباز الاثنان
هجر جانبه في موضعين الاول ان كسور الاعداد من الثلثة الى العشرة بنوا
منها صيغ الجمع من ثلثين الى تسعين ولم يقولوا من الاثنين ثنيين والثاني ان
من الثلثة الى العشرة استقت من الفاظها الكسور فقيل الثلث والربع الى العشر
ولم يقل في الاثنين ثني بل نصف نقله ابن هشام في تذكرته فائدة في تذكرة ابن الصايغ
اثنا عشر كلمتان من وجه ولذلك وقع الاعراب حشوا وكلمة من وجه اي مجموعهما
دال على شيء واحد وهو هذه الكمية فائدة وفيها ايضا العدد معلوم المقدار
مجهول الصورة ولذلك جرى مجرى المبهم ضابط قال ابن هشام في تذكرته
ان ال في العدد على ثلثة اقسام تارة تدخل على الاول ولا يجوز غير ذلك وهو
العدد المركب نحو الثالث عشر وتارة على الثاني ولا يجوز غير ذلك وهو المضاف
نحو خمسمائة الالف وتارة عليهما وهو العدد المعطوف نحو الخمسة والخمسين
جاوزت فارتقب

باب الاخبار بالذي والالف واللام

ضابط قال ابو حيان من النحويين من عد ما لا يصح ان يخبر عنه ومنهم من
شرط فيما يصح الاخبار عنه شروطا فالذي عد قال الذي لا يصح الاخبار عنه
الفعل والحرف والجملة والحال والتمييز والظرف غير المتمكن والعامل دون
المعمول والمضاف دون المضاف اليه والموصوف دون صفته والموصول
دون صلته واسم الشرط دون شرطه والصفة والبدل وعطف البيان
والتاكيد وضمير الشان والعائد اذا لم يكن غيره والمسند اليه الفعل
غير الخبري ونحو له والمضاف الى الماة والمجرور برب وبكم وايمن جل وكيف
وكم وكاين والمصدر الواقع موقع الحال وفاعل نعم وبئس وفاعل فعل التعجب

وما التعجب والمجرور بكاف التشبيه وحتى ومذ ومنذ واسم الفعل
واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر المؤول الذي نحل عمل الفعل والمجرور
بكل المضاف الى مفرد واول رجل وشبهه واسم لا وخبرها والاسم الذي
ليس تحته معنى والمصدر والظرف اللازمان للنصب والاسم الذي الظاهر
ثان عن اضماره والاسم الذي لا فائدة في الاخبار عنه والاسم المختص بالنفي
والمجرور في نحو كل شاة وسخلتها ولا عن سخلتها ولا المعطوف في باب رب
على مجرورها ولو كان مضافا للضمير نحو رب رجل واخيه والذي شرط شروطا
قال الاستاذ ابو الحسن بن ابي الربيع هي اثنا عشر شرطا الا يكون مضمرا وحرف
مصدر وان يكون ليس مستعملا وان لا يكون مستعملا في النفي العام وان يكون مما يصح
تعريفه ولا مما دخل عليه ما لا يدخل على المضمرات وان يكون في جملة خبرية
وان لا يكون صفة ولا بدلا ولا عطف بيان وان لا يضمر على ان يفسره ما بعده
وان لا يكون ضميرا رابطا ولا مضافا الى اسم رابط والا يكون من ضمير الجملة
ولا مصدرا خبره محذوف قد سدت الحال مسده انتهى قال وفيه تداخل
ويختص في شرطين احدهما ان يكون الاسم يصح مكانه مضمر والثاني ان
يكون يصح جعله خبر الموصول ضابط قال ابو حيان حصر بعضهم ما يجوز
الاخبار عنه فقال يجوز في فاعل الفعل اللازم الخبري وفي متعلق
المتعدي بجميع ضروبه من متعد الى اثنين او ثلثة والمفعول الذي لم يسم
فاعله وفي باب كان وان وما والمصدر والظرف المتمكنين والمضاف اليه
وفي البدل والعطف والمبتدا والخبر والمضمر وحادي عشر وبابه وفي باب
الاعمال والمصدر النايب والحامل والمحمول من الاسماء واشياء مركبة
من المبتدا والخبر والفعل والفاعل والاستفهام ضابط زعم ابو علي وغيره
ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي وقال ابو حيان الذي اعم من باب
الاخبار لانها تدخل على الجملة الاسمية والفعلية وال لا تدخل الا على الجملة
المصدرة بفعل متصرف مثبت قال وذكر الاخفش موضعا يصلح لال ولا يصلح
للذي قال تقول مررت بالقائم ابواه لا القاعدين ولو قلت مررت بالتي قعد
ابواها لا بالتي قاما لم يصح فاذا اخبرت عن زيد من قولك قامت جاريتا
زيد لا قعدتا قلت القائم جاريتاه لا القاعدتان زيد ولو قلت الذي
قامت جاريتاه لا التي قعدتا زيد لم يجز لانه لا ضمير يعود على الذي من الجملة
المعطوفة فقد صار لكل من الذي ومن ال موضع ودخول فيما لم يدخل فيه الاخر

لكن من اختصت به الذي اكثر وذكر الاخفش ايضا انه قد يخبر بان لا بالذي
في قولك المضروب الوجه زيد ولا يجوز الذي ضرب الوجه زيد وقال
بن السراج في المسئلة الاولى مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين انه شاذ خارج
عن القياس قال وهو قول المازني وكل من يرتضي قوله وقد كان ينبغي ان لا يجوز
قولك المضروب الوجه زيد قال ولكنه حكي عن العرب وكثر في ادلتهم حتى صار قياسا
فيما هو مثله فلهذا الايقاس عليه الفعل قال الاستاذ ابو الحسن بن الضايع هذا اشتق
يجري مع ال ولم يكن كلام قبل ال فيه اسم يجوز الاخبار عنه بال ولا يجوز بالذي
قال فلا يرد هذا على ابي علي وغيره ممن زعم ان كل ما يخبر عنه بال يخبر عنه بالذي ولكن
اذا انظرت لما وقعت فيه ال لا تقع في موضعها الذي كان كذلك اشتق

باب التنوين

قال ابن الخباز في شرح الدرة التنوين حرف ذو مخرج وهو نون ساكنة وجماعة
من الجهال بالخط فيه لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى لانهم لا يجدون له صورة في
الخط وانما سمي تنوينا لانه حادث بفعل المتكلم والتفعيل من ابنية الاحداث
وفي البسيط التنوين زيادة على الكلمة كالنعل زيادة على العرض ضابط قال
ابو الحسن بن ابي الربيع في شرح الايضاح متى اطلق التنوين فانما يراد به تنوين الصرف
واذا اريد غيره من التنوينات قيد فقيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين
العوض وكذلك الالف واللام فمتى اطلقتا انما يراد التي للتعريف واذا اريد
غيرها قيد بالموصولة والزايدة ضابط قال ابن الخباز في شرح الجزولية
اقسام التنوين عشرة تنوين التمكين وتنوين التنكير وتنوين المقابلة وتنوين
العوض وتنوين الترنم والتنوين الغالي وتنوين المنادي عند الاضطرار وتنوين
ما لا ينصرف عند الاضطرار والتنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه
ابو زيد وفايدته تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى وتنوين الحكاية مثل ان
تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ المسمى به وقال بعضهم

اقسام تنوينهم عشر عليك بها ... فان تحصيلها من خير ما حرزا
مكن وعوض وقابل والمنكر زد ... رنم او احك اضطرر غال وما همزا

ضابط قال ابن هشام وغيره يلزم حذف التنوين في مواضع لدخول ال
وللاضافة ولمانع الصرف وللوقف في غير النصب وللاتصال بالضمير نحو ضاربك
ممن قال انه غير مضاف ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به من ابن او ابنة
مضافا الى علم ولدخول لا وللنداء وقال المهلبي

ثمانية تنويبها دون حذفه ... مع اللام بحر لفا وما ليس يصرف
وما قد بني منه المنادى واسم لا ... وفي الوقف رفعا ثم خفضا تخفف
ومن كل موصوف بابن مجاورا ... فزيدا به التذكير او الكبر يعرف
قد اكتنفته كنيتان اذا اعتدى ... متى علمين او يلا لقاب يكتنف
قد اتلفا فيه او اختلفا معا ... وثامنها نون المضافات توصف

باب نوني التوكيد

ضابط قال الزجاجي في الجمل كل موضع دخلته النون الثقيلة دخلته الخفيفة
الا في الاثنين المذكرين والمؤنثين وجماعة النساء فان النون لا تدخلها ضابط
قال ابن عصفور يستثنى من قولنا لا يكون ما قبل نوني التوكيد الا مفتوحا اربعة
مواضع اذا اتصل بالفعل ضمير جمع المذكر فان ما قبلها يكون مضموما او ضمير الواحدة
المخاطبة فان ما قبلها يكون مكسورا او ضمير الاثنين او ضمير جمع المؤنث فان ما قبلها
في الصورتين لا يكون الا الفا فائدة قال ابن الدهان في اخره دخول نون
التوكيد في اسم الفاعل اخوا قاملن احضروا الشهود انظر دخول نون الوقاية عليه
في قول ا مسلمني الى قومي شراحي

باب نواصب الفعل المضارع

تنبيه ان اصل النواصب للفعل ان وام الباب الاتفاق كما نقله ابو حيان في شرح
التسهيل ومن ثم اختصت باحكام منها اعمالها ظاهرة ومضمرة وغيرها لا ينصب
الا مظهرا ومنها اجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور
اختيارا قياسا على ان المشددة بجامع اشتراكهما في المصدرية واهمل نحو ازيد ان
عندي تقعد وان في الدار تقعد ولم يجوز احد ذلك في سائر الادوات الا اضطرارا
ضابط قال الاندلسي في شرح المفصل اذا لها ثلثة احوال حال تنصب فيها
البتة وهي عند توفر الشرائط الخمس ان تكون جوابا وان لا يكون معها حرف عطف
وان يعتمد الفعل عليها وان لا يفصل بينها وبين الفعل بغير اليمين وان يكون الفعل
مستقبلا وحال لا تعمل فيه البتة وهي عند اختلال احد الشرائط وحال يجوز فيها
الامران وهو عند دخول حرف العطف عليها ثم لها ثلثة احوال اخرى ان تتقدم
وان تتوسط وان تتاخر فان تقدمت وتوفرت بقية الشروط اعملت وان توسطت
او تاخرت لم تعمل وما هنا في هذه الاحوال ظننت واخواتها التي تعمل في رتبتها وهو
التقدم ويجوز الالغا اذا فارقته فكذلك اذا ابتدئ بها واعتمد الفعل عليها في الجواب
اعملت لوقوعها في رتبتها وتلغى اذا فارقته الا ان الفعل فضل عليها بانه يجوز
فيه الاعمال والالغا واذا لا يجوز فيها اذا فارقت المول الا الالغا لكون عوامل

الاسماء اقوى من عوامل الافعال خصوصًا اذا كانت عوامل الاسماء افعالا وعوامل الفعل لا يكون الا حروفا وقال الشلوبين في شرح الجزولية اتسعت العرب في اذا اتساعا لم تتسعه في غيرها من النواصب فاجازت دخولها على الاسماء نحو اذ عبد الله يقول ذلك وعلى الافعال واجازوا دخولها على الحال وعلى المستقبل واجازوا ان تتاخر عن الفعل نحو اكرمك اذن فهذه اتساعات في اذا انفردت بها دون غيرها من نواصب الافعال واجازوا ايضا فصلها من الفعل بالقسم ولا يجوز ذلك في سائر نواصب الفعل فلما اتسعوا في اذا هذه الاتساعات قويت بذلك عندهم فشبهوها بعوامل الاسماء الناصبة لهذا التصرف الذي تصرفته ولكن لا بكل عوامل الاسماء بل بظننت واخواتها فقط فاجازوا فيها الاعمال والالغا الا ان ظننت اذا توسطت يجوز فيها الاعمال والالغا واذا اذا توسطت يجب فيها الالغا لان المشبه بالشيء لا يقوى قوة المشبه به فحطت عنها بان لم يجب نصب الا

فائدة يتصور في بعض الافعال الداخلة عليه اذا ان ينصب ويرفع ويجزم وذلك نحو ان تاتني اكرمك واذا احسن اليك يحتمل ان يكون انشاء فيجوز النصب والرفع لاجل اللو ويحتمل التاكيد فيجزم ويحتمل الحال فيرفع ايضا

ضابط قال عبد اللطيف البغدادي في اللمع الكاملية ليس في الحروف الناصبة للفعل ما ينصب مضمرا الا اذا خاصة كما انه ليس فيها ما يجزم مضمرا سوى ان وليس في نواصب الفعل سوى اذا

قال ذو اللسانين الحسين بن ابراهيم النطيري

جواب ما استفهموا انتفاء ... يكون نصبا بلا امتراء
كالامر والنهي والتمني ... والعرض والجحد والدعاء

ضابط قال ابو محمد بن السيد الاسباب المانعة من الرفع بعد حتى ستة اربعة متفق عليها واثنان مختلف فيهما فالاربعة المتفق عليها نفي الفعل الموجب للدخول نحو ما سرت حتى ادخلها ودخول الاستفهام عليه نحو اسرت حتى تدخلها والتعليل الذي يراد به النفي نحو قلما سرت حتى ادخلها وان تقع حتى موقعا تكون فيه خبرا نحو كان سيري حتى ادخلها والاثنان المختلف فيهما الامتناع من جواز التقديم والتاخير والثاني عوارض الشك

باب الجوازم

قاعدة ان اصل ادوات الشرط وام الباب قال ابن يعيش لانها تدخل في مواضع الجزاء كلها وسائر حروف الجزاء مواضع مخصوصة فمن شرط فيمن يعقل ومتى شرط في الزمان وليست ان كذلك بل يأتي شرطا في الاشياء كلها انتهى وقال ابن القواس في

شرح الدرة انما كانت ان اصل ادوات الشرط لانها حرف والاصل في المعاني للحروف ولان الشرط بها لجميع ما كان عينا او زمانا او مكانا ومن ثم اختصت بامور منها جواز حذف الفعلين بعدها قال ابو بكر بن الانباري انما صارت ان ام الجزاء لانها تخلفهما علة تنفرد وتؤدي عن الفعلين تقول الرجل افضل فلانا لانه لا يعرف حق من يفضله فيقال له زره وان يراد وان كان كذلك فزره فتكتفي ان في المثنين ولا يعرف ذلك في غيرها من حروف الشرط انتهى **قال** ابو حيان وظاهر كلامه وكلام غيره انه ليس مخصوصا بالضرورة لكن صرح الرضي بانه خاص بالشعر ومنها قال ابو حيان لا احفظ انه جاء فعل الشرط محذوفا ولا الجواب محذوفا ايضا بعد غير ان ومنها جواز بعضهم حذف ان لكن الجمهور على منعه ولا يجوز حذف غيرها من ادوات الشرط اجماعا كما لا يجوز حذف سائر الجوازم ولا حذف حرف الجر ومنها يجوز ايلاؤها الاسم على اضمار فعل يفسره ما بعده نحو وان احد من المشركين استجارك ولا يجوز ذلك في غيرها من الادوات الا في الضرورة كما جزم به في التسهيل قال ابن يعيش وابو حيان وخصت ان بالجواز لكونها في الشرط اصلا

ضابط قال ابو حيان ادوات الشرط بالنسبة الى الجزم على ثلثة اقسام قسم لا يلحقه ما وهو من وما ومهما واني وقسم يكون ما شرطا في عمله الجزم وذلك اذ وحيث وقسم يكون لحاق ما له على جهة الجواز وهو ان ومتى واين واي وايان

فائدة قال ابن هشام كما ترتبط الفا الجواب بشرطه كذلك ترتبط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي ياتيني فله درهم وبدخولها فهم ما اراده المتكلم من ترتب لزوم الدرهم على الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفا بمنزلة لام الموطئة في نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم في انه افهما ما اراده المتكلم من معنى القسم

فائدة قال ابن هشام في تذكرته بعض الجمل لا يصح ان تقع شرطا وذلك تقتضي عدم ارتباط طبيعي بينها وبين اداة الشرط فاستعين على ايقاعها جوابا له بالروابط وهو الفا او ما خلفها وهذا كمعنى المعربة

فائدة الجازم اضعف من الجار قاله ابن الخباز وفرع عليه انه لا يضمر البتة ولهذا افسد قول الكوفيين ان فعل الامر مجزوم بلام الامر المضمرة وذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفرع عليه انه لا يجوز الفصل بين لام الامر والفعل لا بمعمول الفعل ولا بغيره وان روي عنهم الفصل بين الجار والمجرور بالقسم نحو اشتريته بوالله الف درهم

فان ذلك لا يجوز في اللام لان عامل الجزم اضعف من عامل الجر وفرع عليه الاخفش واختاره الشلوبين وابن مالك ان جواب الشرط مجزوم بفعل الشرط لا بالاداة قال لان الجار اذا كان لا يعمل عملين وهو اقوى من الجازم فالجازم اولى ان لا يعملهما وقال ابن النحاس في التعليقة الجازم في الافعال نظير الجار في الاسماء واضعف منه لان عوامل الافعال اضعف من عوامل الاسماء اذا كان حذف الجر وابقاء عمله ضعيفا فان يضعف حذف الجازم وابقاء عمله اولى واحرى قاعدة قال ابن جني في كتاب التعاقب اتصال المجزوم بجازمه اشد من اتصال المجرور بجاره وذلك ان عوامل الاسم اقوى من عوامل الفعل فلما قويت حاجة المجرور الى جاره كانت حاجة المجزوم الى جازمه اقوى قال وجواب الشرط ايضا لا بالشرط من جواب القسم وذلك ان جواب القسم ليس معمولا للقسم كما ان جواب الشرط معمولا للشرط فقولك لا اقوم من قولك اقسمت لا اقوم ليس اتصاله باقسمت كاتصال الجواب بالشرط واذا كان كذلك ولم يجز تقديم جواب القسم عليه مع كون القسم ليس عاملا في جوابه كان امتناع تقديم جواب الشرط عليه لكونه جوابا وكونه مجزوما بالشرط اجدر

اشد

باب الادوات

قاعدة قال ابن هشام في المغني الالف اصل ادوات الاستفهام ولهذا اختصت باحكام احدها جواز حذفها الثاني ان ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو ولطلب التصديق نحو ازيد قائم وهل مختصة بطلب التصديق نحو هل قام زيد وبقية الادوات مختصة بطلب التصور نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك الثالث انها تدخل على الاثبات وعلى النفي ذكره بعضهم وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك نحو اقام زيد ام لم يقم الرابع تمام التصدير بدليل انها لا تذكر بعد ام التي للاضراب كما يذكر غيرها لا تقول قام زيد ام اقعد وتقول ام هل قعد وانها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بثم قدمت على العاطف تنبيها على اصالتها في التصدير نحو اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع واخواتها تتاخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع اجزاء الجملة نحو وكيف تكفرون فاين تذهبون فهل يهلك الا القوم الفاسقون هذا ما ذكره ابن هشام وقال ابن يعيش في شرح المفصل الهمزة اصل ادوات الاستفهام وام الباب واعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام

لانها

لانها تدخل في مواضع الاستفهام كلها وغيرها مما يستفهم به يلزم موضعا ويختص به وينتقل عنه الى غير الاستفهام نحو من وكم وهل فمن سؤال عن العاقل وقد تنتقل فتكون بمعنى الذي وكم سؤال عن عدد وقد تستعمل بمعنى رب وهل لا يسال بها في جميع المواضع الا ترى انك تقول ازيد عندك ام عمرو على معنى ايهما عندك ولا يجوز في ذلك المعنى ان تقول هل زيد عندك ام عمرو وقد تنتقل عن الاستفهام الى معنى قد نحو هل اتى على الانسان اي قد اتى وقد تكون بمعنى النفي نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان واذا كانت الهمزة اعم تصرفا واقوى في باب الاستفهام توسعوا فيها اكثر مما توسعوا في غيرها من حروف الاستفهام فلم يستقبحوا ان تكون بعدها المبتدا والخبر ويكون الخبر فعلا نحو ازيد قام واستقبح ذلك في غيرها من حروف الاستفهام لعلة تصرفها فلا يقال هل زيد قام فائدة قال الاندلسي حروف النفي ستة اثنان لنفي الماضي وهما لم ولما واثنان لنفي الحال وهما ما وان واثنان لنفي المستقبل وهما لا ولن فائدة قال الزنجاني شارح الهادي وقد يفسر الكلام باذا نحو عسعس الليل اذا اظلم فتجعل اظلم تفسيرا لعسعس لكنك اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم بانك ضممت تا الضمير فتقول استكتمته سري اي سالته كتمانه تضم تا سالته لانك تحكي كلام المخبر عن نفسه واذا فسرتها باذا فتحتها فقلت اذا سالته كتمانه لانك تخاطبه اي انك تقول ذلك اذا فعلت ذلك انفعل وقال بعض الشارحين للمفصل السر في ذلك ان اي تفسير فينبغي ان يطابق ما بعدها لما قبلها والاول مضموم فالثاني مثله واذا الشرط تحلق يقول المخاطب على فعله الذي الحقه بالضمير فحال منه الضم

وانشدوا في ذلك

اذا كنيت باي فعلا تفسره ... فضم تاك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره ... ففتحة التاء امر غير مختلف

فائدة قد اورد ذلك الطيبي في حاشية الكشاف ثم ابن هشام في المغني ذكر ابن عصفور ان لما خمسة وثلاثين موضعا الاول الاستفهامية الثاني الموصولة الثالث التي للتعجب الرابع النكرة التي يلزمها الصفة نحو مررت بما معجب لك الخامس الشرطية وهي في هذه المواضع الخمسة تكون اسما السادس الكافة التي تدخل على العامل فتبطل عمله نحو انما زيد قايم السابع

السلطة وهي التي تدخل على ما لا يحتمل فتوجب له الحمل وذلك حيث
واذ وهي ضد التي قبلها الثامن التي تدخل بين العامل ومعموله فلا تمنعه
العمل ولا تفيد اكثر من التاكيد كقوله فبما رحمة فبما نقضهم التاسع التي
تجري مجرى ان الخفيفة الموصولة بالفعل مثل يعجبني ما تصنع اي يعجبني ان
تصنع العاشرة التي يراد بها الدوام والاتصال كقولك لا اكلمك ما ذر شارق
الحادي عشر التي تجري مجرى الصفة وهي ثلاثة اقسام قسم يراد به التعظيم
للشيء والتهويل نحو لامر ما يسود من يسود وقسم يراد به التحقير نحو هل
اعطيت الا عطية وقسم لا يراد به واحد منهما بل يراد به التنويع نحو ضربت
ضربا ما اي نوعا من الضرب الرابع عشر النافية التي يعملها اهل الحجاز
ويلغيها بنو تميم الخامس عشر النافية التي لا يختلفون فيها انها لا تعمل شيئا
نحو ما قام زيد السادس عشر الموجبة وهي التي تدخل على النفي فينعكس ايجابا
كما تدخل التي قبلها على الايجاب فينعكس نفيا وهي التي في قولك ما زال زيد قائما
واخواتها السابع عشر الداخلة بين المبتدا والخبر نحو وقليل ما هم الثامن عشر
التي تكون عوضا من الفعل في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره
التاسع عشر التي تدخل على ان الشرطية فتهيئها لدخول نون التوكيد على شرطها نحو
فاما ترين العشرون التي تدخل على لم فتصيرها ظرف زمان بعد ان كانت حرفا
نحو لما قمت قمت الحادي والعشرون والثاني والعشرون ما التي تدخل على لو
الامتناعية فتصير الى التحضيض او بمعنى لولا الامتناعية الثالث والعشرون
التي تدخل على كل فتصيرها ظرف زمان نحو كلما جئت اكرمتك الرابع والخامس والعشرون
التي تدخل على ان فتفيد معنى التعيير نحو قولك لمن يدعي النحو انما قرات الجمل او معنى
الحصر نحو انما زيد عالم السادس والعشرون التي تدخل على قد فتهيئها للدخول
على الافعال السابع والعشرون التي تدخل على نعم وبئس نحو فنعما هي بئسما اشتروا
الثامن والعشرون التي توصل بعن الجارة فتصير بمعنى رب نحو وانا لما تضرب
الكبش ضربته التاسع والعشرون المحذوفة اما نحو اما ترى الدهر قد اباد
بندا انتهى ما ذكره ابن عصفور ولم يذكر الستة الباقية وجمع بعضهم لها
معاني تسعة في بيت واحد فقال

تعجب بما اشرط زد صل انكر واصفا ... وسبهم الغ المصدرية واكتفا

باب المصدر

فائدة قال ابن جني في الخصائص المصدر اشد ملابسة للفعل من الصفة الا ترى

ان في الصفة نحو قولك مررت بابل مائة ومررت برجل اي عشرة ابوه ومررت
بقاع عرفج كله ومررت بصحيفة طين خاتمها ومررت بحية ذراع طولها وليس هذا
مما يشاب به المصدر انما هو ذلك الحدث الصافي كالضرب والقتل والاكل والشرب
فائدة قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان سواء اجري عندهم
مجرى المصدر فاخبر به عن اثنين فقيل زيد وعمرو سواء كما تقول زيد وعمرو
خصم وفي سواء امر اخر احتج به انه لا يرفع الظاهر الا ان يكون معطوفا على
المضمر نحو مررت برجل سواء هو والعدم ان خفضت كان نعتا وكان في سواء ضمير
وكان العدم معطوفا على الضمير وهو توكيد وان رفعت سواء كان خبرا مقدما وهو
مبتدا والعدم معطوف عليه ولم يثن لانه جرى عندهم مجرى المصدر وهذا
يحفظ ولا يقاس عليه ولا يجوز ان تقول زيد سواء وعمرو على ان يكون سواء خبرا
عنهما كما لا تقول زيد قائمان وعمرو لان العامل في الخبر هو المبتدا والمبتدا
هنا مجموع الاسمين فقدم الخبر عليهما او اخره عنهما ولا تجعله بينهما فتكون قد
جعلت المعمول بين اجزاء العامل وهذا لا يجوز قاعدة الاصل في مفعل للمصدر
والزمان والمكان ان يكون بالفتح نحو الماكل والمشرب والمذهب والمخرج
والمدخل قال في البسيط وقد خرج عن هذا الاصل احدى عشرة لفظة جاءت
بالكسر وهي المنسك والمطلع في قراءة الكسائي والمجزر والمنبت والمشرق والمغرب
والمسقط والمسكن والمرفق والمفرق والمسجد قال ابن بابشاذ فهذه
كلها تكسر اذا اردت بها المكان فان اردت بها المصدر فتحت لا غير قال
صاحب البسيط ولم يات في اسماء الزمان والمكان مفعل بالضم الا مع تاء
التانيث نحو مقبرة ومكرمة ومادبة فائدة في تذكرة ابن الصائغ يشتق
من المصدر العشرة الفعل واسم الفاعل والمثال واسم المفعول وصيغ المفاضلة
والصفة المشبهة واسم المصدر واسم الالة واسم الزمان والمكان
التاسع اسم الشيء المحدد للفعل كالمسجد اسم للبيت المعد للصلوة والسجود
فاما المسجد فاسم لمكان السجود وليس اسما للبيت بل لموضع السجود
من البيت فائدة قال بعضهم

هذه الابيات

ارى التفعال في المصدر هو الباب ... وتفعال بكسر التاء في الاسماء يجاب بالفتح
وللتجفاف والتمصار والتلعاق ارباب
وتبيال وتلقام وتلعاب لمن عابوا ... وتمثال وتمساح وتمراد وتضراب
وتبراك وتحشار وترتاع بها غابوا ... وتبيان وتقواء وتلقاء اذا آبوا

فمن ستة عشر مكسورة الاوائل لا يكاد يوجد في الكلام غيرها وما
سواها تاتي مصادر وهي مفتوحات ابدا مثل التذكار والتسيار ونحوهما

باب الصفات

في الصحاح الباساء الشدة قال الاخفش بني على فعلاء وليس له افعل لانه
اسم كما قد يجيء افعل في الاسماء وليس معه فعلاء نحو احمد فائدة قال في البسيط
التركيب يقتضي ان يبلغ عدد الصفة المشبهة مائتين وثلثة واربعين بناء
وذلك ان معمول الصفة اما محلى بالالف واللام او مضافا او مجردا عن كل واحد
منهما وكل واحد من هذه الثلثة قد يكون مرفوعا او منصوبا ومجرورا فجميعه تسعة
احوال باعتبار المعمول والصفة قد تكون متضمنة لضمير المذكر وتثنيته
وجمعه ولضمير المؤنث وتثنيته وجمعه وغير متضمنة لضمير افراده وتثنيته
والجمع فهذه تسعة والصفة قد تكون مع كل واحد منها معرفة بالالف واللام
او مضافة او نكرة فهذه سبعة وعشرون باعتبار حال الصفة فاذا ضربت
في احوال المعمول وهي تسعة تبلغ مائتين وثلثة واربعين بناء

باب اسماء الافعال

ضابط قال في البسيط هي ثلثة اقسام قسم لم يستعمل الا معرفة نحو بله
وامين لانه لم يسمع فيهما تنوين وقسم لم يستعمل الا نكرة وهو ما لم يفارقه
التنوين نحو ايها في الكف وويها في الاغراء وواها في التعجب وقسم
استعمل معرفة ونكرة فينون لارادة التنكير ويحذف التنوين لارادة
التعريف وذلك نحو صه ومه وايه واف ضابط قال ابن اياز هي ثلثة
اقسام قسم لا يكون الا لازما كصه ومه وقسم لا يكون الا متعديا نحو عليك
زيدا اي الزمه ودونك بكرا وقسم يستعمل تارة لازما وتارة متعديا
كرويد وهلم وحيهل قال ونظيره في ذلك من الافعال باب وزنته ووزنت
له وكلته وكلت له

باب التانيث

قاعدة قال ابن يعيش الاصل في الاسماء التذكير والتانيث فرع على التذكير
لوجهين احدهما ان الاسماء قبل الاطلاع على تانيثها وتذكيرها يعبر عنها
بلفظ مذكر نحو شيء وحيوان وانسان فاذا علم تانيثها ركب عليها العلامة
الثاني ان المؤنث له علامة فكان فرعا وقال صاحب البسيط التانيث فرع
على التذكير لوجهين احدهما ان لفظ شيء مذكر وهو يطلق على المذكر والمؤنث
والثاني ان المؤنث له علامة تدل على فرعيته اما لفظية كقائمة واما معنوية

ولعي ان كمال المذكر مقصود بالذات ونقصان المؤنث مقصود بالعرض
ونقصان العرض فرع على كمال الذات ضابط قال ابو حيان الاسم الذي
لا يكون فيه علامة التانيث اما ان يكون حقيقي التذكير او حقيقي التانيث او
مجازيهما ان كان مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحائط ولا يؤنث
شيء من ذلك الا مقصورا على السماع وبابه اللغة نحو قدر وشمس وقد صنف
في ذلك الناس الفراء وابو حاتم وغيرهما وان كان حقيقي التذكير والتانيث
فاما ان يمتاز فيه المذكر والمؤنث او لا يمتاز ان يمتاز فيؤنث ان اردت التانيث
ويذكر ان اردت المذكر وذلك نحو هند وزيد وان لم يتميز فيه المذكر
من المؤنث فان الاسم اذ ذاك مذكر سواء اردت به المؤنث ام المذكر
وذلك نحو برغوث قاعدة قال ابو حيان الاصل في الاسماء المختصة بالمؤنث
ان لا يدخلها الهاء نحو شيخ وعجوز وحمار واتان وبكر وقلوص وجدي وعناق
وتيس وعنز وحزز وارنب وربما دخلوا الهاء تاكيدا للفرق كناقة ونعجة
فان يقابلهما جمل وتيس وقالوا غلام وجارية وحزز وعكرشة واسد ولبوة
ضابط قال ابو حيان لا يوجد في كلامهم ما انث بحرفين ضابط قال
ابن مالك في شرح الكافية الاكثر في التاء ان تجاء بها لتمييز المؤنث من
المذكر في الصفات كمسلم ومسلمة وضخم وضخمة ومجيئها في الاسماء غير الصفات
قليل كامرئ وامراة وانسان وانسانة ورجل ورجلة وغلام وغلامة
ويكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي لا يصنعه مخلوق كتمر وتمرة وتمر
وتمرة ونخل ونخلة وشجر وشجرة ويقل مجيئها لتمييز الجنس من الواحد ككماة
كثيرة وكمء واحد وكذلك يقل مجيئها لتمييز الواحد من الجنس الذي يصنعه
المخلوق نحو جر وجرة ولبن ولبنة وقلنسو وقلنسوة وسفين وسفينة
وقد تكون التاء لازمة لما فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة
وهو المعتدل من الرجال والمعتدلة من النساء وقد تلازم ما يخص المذكر
كرجل بهمة وهو الشجاع وقد تجيء في لفظ المخصوص بالمؤنث لتاكيد
تانيثه كنعجة وناقة وقد تجيء للمبالغة كرجل راوية ونسابة وقد تجاء
بها معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة وجحاجحة فاذا جيء بالياء لم يجاء بها
بل يقال زناديق وجحاجيح فالهاء والياء متعاقبان في هذا النوع وقد
يجاء بها دالة على النسب كقولهم اشعثي واشاعثة وازرقي وازارقة
ومهلبي ومهالبة وقد يجاء بها دالة على تعريب الاسماء العجمية نحو كيلجة وكيالجة

وهي بدل من بحيل محروف وموزج وموازجه وفي الخف وقد يجا بها
عوضا من فا نحو عدة او من عين نحو اقامه او من لام نحو لغة وجيء به او
مزيدة لتفصل نحو تركية انتهى

قال المهلبي

اتت الها في الكلام لعشره * وثمان لذوه نثر دري
والمعكوس ذا الجمع وفرق * بين مضروبة ومضروب امر
ولمحكوسة كقبهك عدا * ولتكثير عرفة للمقر
ولتاكيد جمع بحز ومدح * وللزم ونسبة للابر
ولجمع لموزج ولتعويض * محذوف مصدر مستقصر
ولتعويض يا زنادقة جات * ولباذى وارده في المسر
ولامكان نطق عه كحدث * ولتحديد مره في المر
وبيان المحرف ثم لتحريك اتى * فيه او مشاكل فتر
ثم في نثر للبيان وكره * لا لتقا الساكنين في كل وكر

فايده قال ابن الدهان في الغرة قال الفرا للمؤنث خمس عشره علامه
ثمان في الاسما واربع في الافعال وثلث في الادوات فلث في الاسما
الها والالف الممدوده والمقصوره والرابعة تا الجمع في الهندات
الخامسة الكسرة في انت والسادسة النون في انتن وهن والسابعه
الها في امت وبنت والثامنة اليا في هذي والتي في الافعال التا الساكنه
في قامت واليا في تفعلين والكسرة في قمت والنون في فعلن والتي في الادوات
التا في ربت وثمت ولات والها في هيهات والالف في قولك اهاة
هند قايمة قال ابن الدهان وهذا الحكيه وان لم نعتقد مذهبا لا نفسنا
فايده قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابو الحصيب الفارسي في النوادر له
والهاات ثلث ها تكون بدلا من تا التانيث نحو ثمن وشجره وها استراحه
تثبت في الوقف دون الوصل نحو كتابيه وليه وها اصلية مثل ها اوجه
وشفاه وشباه قاعده قال ابن القواس في شرح الدرة اصل الفعل التذكير
لامرين احدهما ان مدلوله المصدر وهو مذكر لانه جنس والثاني
انه عبارة عن انتساب الحدث الى فاعله في الزمن المعين ولا معنى
للتانيث فيه لكونه معقولا وانما تانيثه للفاعل ضابط في تذكره
ابن الصايغ الاسما اربعة اقسام مذكر لفظا ومعنى كزيد ومؤنث لفظا

ومعنى

ومعنى كفاطمة ومختلفان كزينب وطلحة

باب المقصور والممدود

ضابط قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ما
فيه وجهان من القصر والمد على ثلثة اقسام الاول ما يقصر مع الكسر ويمد
مع الفتح كالانا والبلى والورى وسوى بمعنى غير وقرى الضيف
والعلى الثاني ما يقصر مع الفتح والمد مع الكسر كالاضى والسحى والملى
والضرى والغدى الثالث ما يقصر مع الضم ويمد مع الفتح كالبوسى والرغبى
والحليا والعمى هذا ما ذكره ابن السكيت قال ووقع لي ما يكسر فيقصر
ويضم فيمد عن ابن ولاد وهو العرفصى فيكون على هذا اربعة اقسام قال
ابو حيان وانما ذكرت هذه الاقسام في كتب النحو وان كان مدركها السماع
لان النحوي فيها حظا وهو حصر ما جا من ذلك فلو ادعى مدع شيئا خلاف
هذا لم يقبل منه الا بثبت واضح عن العرب فصار في حصر هذه الاقسام
نوع من القياس النحوي قاعده كل مؤنث بالتا حكمه ان تحذف التا منه
اذا ثني كتمرتان وضاربتان لانها لو حذفت التبس بتثنية المذكر واستثني
من ذلك الية وخصية فان افصح اللغتين واشهرهما ان تحذف منهما التا
في التثنية فيقال اليان وخصيان وعلل ذلك بان الموجب له انهم لم
يقولوا في المفرد الي وخصي فامن اللبس المذكور

باب جمع التكسير

ضابط قال ابن الدهان في الغرة جمع التكسير على اربعة اضرب احدها ما لفظ
واحده اكثر من لفظ جمعه نحو كتاب وكتب الثاني ما لفظ جمعه اكثر من
لفظ واحده كفلس وافلس ومسجد ومساجد الثالث ما واحده وجمعه سوا
في الحروف اللفظية لا في الحركات نحو سقف وسقف واسد واسد الرابع
ما واحده وجمعه سوا في الحروف اللفظية والحركات نحو الفلك للواحد
والفلك للجمع وناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص وادرع دلاص
ضابط قال ابن الدهان حروف الزيادة التي تزاد في هذا الجمع
سبعة احرف منها ستة مطرده تجمعها اتى بوان وغير المطرد الميم
في ملامح جمع لمحة ومنها ما يزاد اولا كاكلب واجمال وملامح ومنها
ما يزاد حشوا كجمال ومساجد وكروب وعبيد ومنها ما يزاد اخرا كذبان
وعمومة وعلما فايده قال ابو حيان في حصر جموع التكسير واسما الجموع
واسم الجنس لجمع قليل في التكسير افعل وافعلة وافعال وفي كثرة فعل

وبالتا وفعل والفعال فحوها ۞ وما لتا آخرها المفعال فعل مع فعل
وبالتا وفعلى ثم فعلى وافعلا ۞ فعلان فعلان قرا علا مع فعل
فعالى فعالى فعالى فعايل ۞ ومع فعلا فعله كذا نقل
فعالى وما ضاهى وزان مفاعل ۞ وتمت واسم الجمع فعلة مع فعله
فعالة فعلان وفعلة مع فعل ۞ وفعلا بفعول مفعلة فعل
وبالخلف فعل مع فعيل وفعلة ۞ وبالفتح عينا مع فعال فعل فعل
وقاعدة اسم الجنس ما ذا افرده ۞ بتا او بنا والعكس في التاء قد دخل

نظم
قال بعض النحويين في جموع القلة
بافعل وبافعال وافعلة ۞ وفعلة تعرف الادنى من العدد

زاد ابو الحسن بن خروف
وسالم الجمع ايضا داخل معها ۞ في ذلك الحكم فاحفظها ولا تزد
وقال التاج بن مكتوم في نظم جموع القلة وبين خطها لعلت
بجمع قلة احمال وارغفه ۞ وارجل ثمه وسرير بوره
واعمد كخاتم الزيدين مع جمل ۞ ومسلمات وقد كملت عشيره
هذا اجماع الذي قالوه مفترقا ۞ وقد يزيد اخا الاكثار من كثره

قاعدة قال في البسيط لا يوجد في الجمع ثلثة احرف اصول بعد الف التكسير لئلا يكون صدر الكلمة اقل من عجزها ولذلك يرد في التكسير والتصغير الخماسي الى الرباعي ليتناسب صدر الكلمة وعجزها في الحروف الاصول. قاعدة قال في البسيط كل صفة كثر ذكر موصوفها معها ضعف تكسيرها لقوة شبهها بالفعل وكل صفة كثر استعمالها من غير موصوف قوى تكسيرها لالتحاقها بالاسماء كعبد وشيخ وكهل وضيف وفي تذكرة التاج بن مكتوم فعال لا يكاد يكسر لئلا يذهب بنا المبالغة منه وشذ قول ابن مقبل عند الحماسين بالسابسا والنعم فليس سيبويه. قاعدة قال في البسيط تكسير الخماسي الاصول مستكره لاجل حذف حرف منه بخلاف الرباعي اذ لا حذف فيه. فائدة قال ابن العواس في شرح الدرة الجمع ثلثة اقسام جمع في اللفظ والمعنى كرجال والزيدين وفي اللفظ دون المعنى كقد صغت قلوبكما وفي المعنى دون اللفظ كرهط ويشترك في التوكيد ونحوها مما ليس له واحد من لفظه قال وينقسم ايضا الى عام كجموع المذكر والمؤنث مطلقا والى خاص وهو المذكر السالم والى متوسط وهو جمع المؤنث السالم

لانه ان لم يسلم فيه نظم الواحد وبناؤه فهو مكسر وان سلم فهو اما مذكر او مؤنث. فائدة الجموع ليس تتغير فاذا كان فيها ياحرف فت اما بالبدل كما في قرارا ومعايا واما بالقلب كما في حتى وقسي واما بالحذف كما في جوار وغواش ولبال. ضابط قال في ديوان الادب يجمع من فعلا على فعال الا انفسا ونفاس وعشرا وعشار.

باب التصغير

قاعدة كل اسم احتمع فيه ثلث يا آت اولهن يا التصغير فانك تحذف منهن واحدة فان لم تكن اولاهن يا التصغير اثبت الكل تقول في تصغير حية حيية وفي تصغير ايوب ايبيب باربع يا آت ذكر هذه القاعدة الجوهري في صحاحه. ضابط قال ابو حيان لا تصغر الاسما المتوغلة في البنا كالضماير واين وكم ومتى وكيف وحيث واذ ولما ومن ولا في الاسما المصغرة ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة والمسر وغد وفيض بمعنى عشية ولا الاسما العاملة عمل الفعل وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف ولا حسبك ولا الاسما المختصة بالنفي ولا الاسما الواقعة على معظم شرعا ولا اسما الشهور ولا اسما الاسبوع على مذهب سيبويه ولا كل ولا بعض ولا اي ولا الظروف غير المتمكنة نحو ذات مرة ولا الاسما المحكية ولا جموع الكثرة على الاطلاق عند البصري زاد الزمخشري في الاحاجي ولا الفطر والاضحى والعصر استغنا عنه بقولهم مسيانا وعشيانا. قاعدة التكسير والتصغير يجريان من واد واحد نص على هذه القاعدة سيبويه والنحاة باسرهم ومن ثم فتح ما قبل اليا في التصغير كما فتح ما قبل الالف في التكسير وقيل في تصغير اسد وجدول اسيود وجديول اظهارا للواو جزاكما قيل في التكسير اساود وجداول باظهارها وكسر ما بعد مفاعل ومفاعيل كما كسر ما بعد يا التصغير وقالوا في تصغير عيد عييد شذوذا كما قالوا في جمعه اعياد شذوذا ويتوصل الى مثال فعيعل وفعيعيل في التصغير بما يتوصل به الى مثال مفاعل ومفاعيل في التكسير والحاذف فيه من الترخيم والتخيير ما له في التكسير. وقال ابو حيان وحاتين التصغير بالهو على قياس المكبر كقولهم في مضرب مضيربان وفي عشيه عشيشيه وفي رجل رجيل. قال وهذا نظير جمع التكسير الذي جا على خلاف المفرد كليال وبياكير واغاريض جمع ليلة وذكر وعروض قال وكما ان في التصغير نوعا يسمى تصغير الترخيم وهو التصغير بحذف الزوايد كسويد في اسود وكذلك في جمع التكسير

نوع يسمى جمع ترخيم قالوا ظريف وظروف وخبيث وخبوث قال
الفارسي كسروه على حذف الزوائد وهو مذهب الجرمي والمبرد من زيادة
هذا في كل ما فيه زيادة من الثلاثي الاصل وشبهاه بتصغير الترخيم
قال في هذا النوع تتوجه ترخيم وهو عند الخليل وسيبويه مما جمع
على غير واحده المستعمل لانه مخالف لما يجب في تكسيره فيرى انه تكسير ما
لم ينطق به كما يقولون ذلك في التصغير قال وقد يكون صورة المصغر
مثل صورة المكبر ويكون الفرق بينهما بالتقدير كما يكون في الجمع مثال ذلك
مثاله مبيطر ومسيطر ومهيمن اسماء فاعل من بيطر وسيطر وهيمن
فاذا صغرتها حذفت الياء لانها اولى بالحذف ثم جيء بياء التصغير مكانها
ونظير ذلك فلك فان مفرده وجمعه لفظهما واحد وانما يتميزان في
التقدير قال وكذلك ضمة نحيل غير ضمة نحل كما ان ضمة فلك الذي هو
جمع غير ضمة فلك الذي هو مفرد وقال في البسيط انما كان من واد واحد
لحصول التشبيه بينهما من خمسة اوجه اشتراكهما في زيادة حرف العلة
فيهما ثالثا وفي انكسار ما بعد حرف العلة فيهما فيما جاوز الثلاثي وفي
لزوم كل واحد منهما حركة بعينه وفي تغيير بنية الكلمة والخامس ان
الجمع تكثير والتصغير تقليل ومن مذهبهم حمل الشيء على نقيضه كما يحمل
على نظيره وقال ابن القواس في شرح الفية ابن معط المصغر يشبه
التكسير ولذلك قال سيبويه هما من واد واحد من وجوه الاول عينه
والتحقير واخراج البناء ووقوع العلامة ثالثة ورد اللام المحذوفة في
الثلاثي وحذف الزائد الذي ليس على رابع وحذف الاصل وفتح ما قبل
العلامة وحذف الفات الوصل واعتلال اللام لحرف اللين قبلها قال
ابن الصائغ في تذكرته ونعني جاء في غير كسرها بعد العلامة قال وهو عندي
اولى بالحد فائدة قال في البسيط انما ضم اول المصغر لانه لما كان
يتضمن المكبر ومسبوقا به جرى مجرى فعل ما لم يسم فاعله في تضمن معنى
الفاعل وكونه مسبوقا باسم فاعله فضم اوله كما ضم اوله قاعدة
قال في البسيط جميع المصغرات لا تجمع جمع تكسير بل جمع سلامة
لانها لو كسرت لوقع الف التكسير في موضع ياء التصغير فيفضي الى زوالها
ليزول التصغير بزوالها ولان التصغير يدل على التقليل فيما يناسب
انه لا يجمع الا بما يوافقه في التقليل وهو الصحيح فائدة قال في البسيط

صغرت

صغرت العرب كلمتين بالالف قالوا في دابة دوابة وفي هدهد هداهد
فائدة ثمانية اذا صغرتها ففيها وجهان احدهما ان تحذف الالف وتبقى
الياء فتقول ثمينية والثاني ان تحذف الياء وتبقى الالف فتقول ثمينة
فتقلب الالف ياء كما انقلبت في غزال وتدغم ياء التصغير فيها فترجح الالف
بالتقدم وترجح الياء بالحركة وحذف الالف وابقاء الياء احسن لتحريك الياء
ولان الالف حرف ساكن ميت لا يقبل الحركة والياء ايضا للالحاق هذا وكانت
اقوى عند سيبويه فائدة قال ابن السراج في الاصول فان قيل ما بال
افعال التعجب تصغر نحو ما اميلحه وما احيسنه والفعل لا يصغر
فالجواب ان هذه الافعال لما لزمت موضعا واحدا ولم تتصرف ضارعت
الاسماء التي لا تزول الى يفعل وغيره من الامثلة فصغرت كما تصغر
ونظير ذلك دخول الفات الوصل في الاسماء نحو ابن واسم وامرئ ونحوها
لما دخلها النقص الذي لا يوجد الا في الافعال والافعال مخصوصة به
دخلت عليها الفات الوصل لهذا السبب واسكنت اوائلها للنقص وقال
الزمخشري في الاحاجي فان قلت كيف علق معنى الفعل او شبهه عن التصغير
والفعل نفسه قد صغر في قولك ما اميلح ذا قلت هو شيء عجيب لم يات
الا في باب التعجب وحده وسبيله على شذوذه سبيل المجاز وذلك انهم نقلوا
التصغير من المتعجب منه الى الفعل الملابس له كما ينقلون اسناد الصوم من
الرجل الى النهار في نهارك صائم فكان الصوم للنهار وكذلك التصغير ليس
للفعل

باب النسب

قاعدة كل ما اخره ياء مشددة فانها عند النسب لا تبقى بل اما ان تحذف
بالكلية ككرسي وبختي وشافعي ومرمي او يحذف احد حرفيها وتقلب الياء
واوا كرمية وتحية فيقال رموي وتحوي او يبقى احدهما ويقلب الاخر كحي
وحيوي ويستثنى من ذلك كساء اذا صغرته ثم نسبت اليه فان ياء المشددة
تبقى كما هي مع ياء النسب وذلك ان تصغير كسي لانه يجتمع فيه ثلاث ياءات
ياء التصغير والياء المنقلبة عن الف والياء المنقلبة التي هي لام الكلمة فتحذف
الياء المنقلبة عن الالف وتدغم ياء التصغير في الياء الاخيرة فتبقى كسي كاحي
ثم تدخل ياء النسب فيقال كسيي ولا يجوز ان تحذف احد الياءين الباقيين
لانك ان حذفت ياء التصغير لم تعرف لها المعنى والمعنى باق وان حذفت
الياء الاخيرة لم يجز لما فيه من توالي اعلالين في موضع واحد اذ قد تقدم

من حذف الياء التي كانت منقلبة عن الف كسا لما فيه من تحريك ياء
التصغير فلهذا التزم فيه التثقيل **تقسيم** شواذ النسب ثلثة اقسام
قسم كان ينبغي ان يغير فلم يغير كقولهم في عميرة عميري وقسم كان ينبغي ان
لا يغير فغير كقولهم في الشتاء شتوي وقسم كان ينبغي ان يغير نوعا من التغيير
فغير تغييرا غيره كقولهم في دراجرد دراوردي كان ينبغي ان ينسب الى صدره
لانه مركب **قاعدة** يا النسب تصير الجامد في حكم المشتق حتى يحمل الضمير
ويرفع الظاهر ولذلك يجمع بسببها النسب ما لا يجوز جمعه بالواو والنون
عند البصريين والكوفيين ذكره ابن فلاح في المغني

باب التقاء الساكنين

قاعدة الاصل تحريك الساكن المتاخر لان الثقل ينتهي عنده
كما كان في تكسير الخماسي وتصغيره فان الحذف يكون في الحرف الاخير لان
الكلمة لا تزال سهلة حتى تنتهي الى الاخر وكذلك الجمع بين الساكنين ولذلك
يكون التصغير في الاول الا لوجه يرجحه وقيل الاصل تحريك الساكن الاول
لان به التوصل الى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقيل الاصل تحريك ما هو
طرف الكلمة سواء كان اول الساكنين او ثانيهما لان الاول لم يتواضع التغيير
ولذلك لان الاعراب في الاخر **قاعدة** الاصل فيما حرك منهما الكسر لانها
حركة لا توهم الاعراب اذا الكسر الذي يكون في احد الساكنين لا يتخيل ان يوجب
الاعراب لانه لا يكون في كلمة يكون فيها تنوين ولا ال ولا الاضافة بخلاف
الضم والفتح فانهما يكونان اعرابا ولا تنوين معهما وذلك فيما لا ينصرف
فلو كانت حركة لا تكون في معرب اشبهت الوقف الذي هو مقابل الاعراب فحرك
بها **قال** صاحب البسيط هذا قول النحويين فان حرك بغير الكسر فلوجه ما قال
ويحتمل ان يقال الفتح اصل لان الفرار من الثقل والفتح اخف الحركات او يقال
الاصل التحريك بحركة في الجملة من غير تعيين حركة خاصة وتعيين الحركة يكون
لوجه يخصها **وقال** في البسيط اصل تحريك التقاء الساكنين الكسر لخمسة اوجه
احدها ان اكثر ما يكون التقاء الساكنين في الفعل فاعطي حركة لا تكون
له اعرابا ولا بناء ليكون ذلك كالعوض من دخولها اياه في حال اعرابه وبنائه
وحمل غيره عليه **والثاني** ان الضم والفتح يكونان بغير تنوين ولا معاقب له
فيما لا ينصرف فالتحريك بهما يلبس بما لا ينصرف واما الجر فلا يكون الا بتنوين
او معاقب له فلا يقع لبس بالتحريك والتحريك بغير الملبس اولى بما له
من التحريك بالملبس **الثالث** ان الجر والجزم نظيران لاختصاص كل واحد
منهما بنوع فاذا احتيج الى تحريك سكون الفعل حرك بحركة نظيره وحمل

بقية

بقية السواكن عليه **الرابع** ان الكسرة اقل من الضمة والفتحة لانهما يكونان
في الاسماء المنصرفة وغير المنصرفة وفي الافعال ولا تكون الكسرة الا في الاسماء
المنصرفة فالحمل على الاقل اولى من الحمل على ما كثر موارده لقوة قليل الموارد
وضعف كثير الموارد الخامس ان الكسرة بين الضمة والفتحة في الثقل فالحمل
على الوسط اولى

باب الامالة

ضابط قال ابن السراج اسباب الامالة ستة كسرة تكون قبل الالف او
بعدها وياء قبلها وانقلاب الالف عن الياء وتشبيه الالف بالالف المنقلبة
عن الياء وكسرة تعرض في بعض الاحوال وزاد سيبويه ايضا ثلثة اسباب
شاذة وهو شبه الالف بالالف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة
الاستعمال

باب التصريف

فائدة قال ابن الشجري في اماليه اختص المعتل باشياء احدها ما جاء على
فيعل لا يكون ذلك الا في المعتل العين نحو سيد وميت وهين ولين
وبين **والثاني** ما جاء من جمع فاعل على فعلة لم يات الا في المعتل اللام كقاض
وقضاة وغاز وغزاة وداع ودعاة **والثالث** ما جاء من المصادر على فعلولة
اختص بذلك المعتل العين نحو قولهم بان بينونة وصار صيرورة وكان
كينونة الاصل عند سيبويه بينونة وصيرورة وكيونونة ثم كينونة قلبت الواو
ياء وادغمت فيها الياء لاجتماع الياء والواو وسبق الاولى بالسكون **الرابع**
ما جاء من المصادر على فعل فجاء اسما اختص به المعتل اللام وذلك قولهم التقى
والهدى والسرى **قاعدة** قال ابن الدهان في الغرة الالف لا تكون اصلا
في الاسماء المعربة ولا في الافعال وانما تكون اصلا في الحروف نحو ما ولا
وفي الاسماء المتوغلة في شبه الحرف نحو اذا وانى لانه لا يعرف للحروف اشتقاق
يعرف به زائد من اصلي **ضابط** في تذكرة ابن الصائغ قال نقلت من مجموع بخط
ابن الرماح الالفات في اواخر الاسماء اربعة منقلبة عن اصل ومنقلبة عن زائد
ملحق بالاصل ومنقلبة عن زائد التكثير وغير منقلبة وهي الف التانيث كملهى
ومعزى وقبعثرى وحبلى فالاول مصروف نكرة ومعرفة والثاني والثالث يصرف
في النكرة دون المعرفة والرابع لا ينصرف فيهما **ضابط** قال ابو حيان لا يوجد
في اخر اسم اربع زوائد من جنس واحد ولا يوجد في اخر اسم معرب واو قبلها ضمة
ومتى ادى الاعلال الى شيء من ذلك وجب قلب الواو ياء والضمة كسرة فيصير
من باب قاض ومشتر فتحذف الياء كما تحذف فيهما **فائدة** قال ابن هشام في تذكرته

وقفت على ابيات لبعض الفضلا فيما يدل على كون اللام ياء او واوا في المعتل
من الافعال والاسما وهي هذه

بعشر يبين القلب في الالف التي … عن الواو تبدو في الاخير او اليا
بمستقبل الفعل الثلاثي وامره … ومصدره والفعلتين او الفا
ومنزلة ان كانت الواو قبلها … وتثنية والجمع خصا بالاسما
وعاشرها سير الامالة في الذي … يشذ عن الاذهان عنصره النائي

امثلة ذلك يدعو ودع غزوا ادعوة دعوه وعي وهي فهو غوى قنوان
عصوان وابنية الثلاثي اكثر الابنية قال ابن دريد في الجمهرة وقال
بن جني في الخصائص الثلاثي اكثرها استعمالا واعدلها تركيبا وذلك لانه حرف
يبتدا به وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه
حسب فانه لو كان كذلك كان الثنائي اكثر منه وليس كذلك بل له ولشي اخر
وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما ولتعادي حاليهما
لان المبتدا به لا يكون الا متحركا والموقوف عليه لا يكون الا ساكنا فلما
تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما لئلا يتجافا الجنس بضدها
كان اخذا فيه ومنصبا اليه **قاعدة** قال في البسيط اذا امثل كيف
ينطق بالحرف نظرت ان كان متحركا الحقته ها السكت قلت في الباء به
وفي يعزب به وفي اضرب به وان كان ساكنا اجتلبت له همزة الوصل
فقلت في الباء من اضرب اب **قاعدة** رايت بخط ابن القماح في مجموع له
قال روى ابو الفضل محمد بن ناصر السلامي عن الخطيب ابي زكريا يحيى
بن علي التبريزي املاء قال املى علينا ابو العلاء احمد بن عبد الله بن
سليمان المعري قال الاشيا التي جاءت على تفعال على ضربين مصادر
واسماء فاما المصادر فعامة العلماء والتبيان وجماء في القران وقالوا المصادر
من المفاضلة فمنهم من يجعله مصدرا ويقال جاء التلقاء والهلال كما يقال
لمقابلة ومنهم من يجعله مصدرا ومنهم من يجعله اسما واما الاسماء
فالتنبال وهو القصير ورجل تنبال اي عضروط ويقال بالضاد ايضا
وتيتاء موضع وتعشار موضع وتقصار قلادة قصيرة في الحلق وتمسار
حب تعداء اي خابية وتمراد برج صغير للحمام وتمساح معروف من دواب
الماء ورجل تمساح اي كذاب وتمتان اي واحد التمامين وهي خيوط
يضرب مثلها بالفسطاط ورجل تكلام كثير الكلام وتلعام كثير اللعثم

وتلعاب كثير اللعب وتمثال واحد التماثيل وتعفاف العرس معروف
وترباع موضع وترنام اسم شاعر وترياق في معنى درياق وطرياق فذكره
ابن دريد في باب تفعال قال ابو العلاء ومع نظر انه يجوز ان يكون على فعال
ومعنى تهواء من الحصيل بمعنى هوى وناقة تضراب وهي القريبة العهد بضرب الفحل
وتلفاق ثوبان يخاط احدهما بالاخر

باب الزيادة

ضابط قال ابو حيان لا تزاد حرف من حروف الزيادة العشرة وهي
حروف سالتمونيها الا لاحد ستة اشيا الاول ان تكون الزيادة لمعنى
كحروف المضارعة وما زيد لمعنى هو اقوى الزوائد الثاني للمد نحو كتاب وعجوز
وقضيب الثالث للالحاق نحو واو كوثر وياء فيشم **الرابع** للامكان كهمزة
الوصل وها السكت في الوقف على نحو قه الخامس العوض نحو تا التانيث
في زنادقة فانها عوض عن يا زناديق ولذلك لا يجتمعان **السادس** لتكثير
الكلمة نحو الف قبعثرى ونون كنهبل ومتى كانت الزيادة لغير التكثير
كانت اولى من ان تكون للتكثير **وقال بعضهم**

يعرف الاصل من مزيد الحروف … باشتقاق لها وبالتصريف
ولزوم وكثرة ونظير … وخروج عنه اصح للتعريف
وبان يلزم المزيد بناء … اذ ترى الحرف حرف معنى لطيف
ولفقد النظير او منع باب … فتفطن لخافه التحريف

قاعدة قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلفوا في همزة الوصل التي
كهمزة الامر فقيل في بدى او لا لانها ابنيه للتخير بالقلب والحذف
والتسهيل وموضع الاشتراك معترض لذلك فكانت هنا مبتداه وقيل اصلها
الالف لانها من حروف الزيادة وهذا موضع زيادة لكن قلبت الهمزة
لضرورة التحرك اذ لا يبتدا بساكن ويلزم التسلسل واختلفوا في حركتها
فقيل اصلها الكسر لانها في مقابلة الف القطع وهي مفتوحة وقيل حركتها
في الاصل الكسر على اصل التقاء الساكنين وهذا الاصل يستصحبها الا ان كان
الساكن بعدها ضمة لازمة **فائدة** قال ياقوت في معجم الادبا انشدني
علم الدين ابراهيم بن محمود بن سالم المكويني قال انشدني القاضي ابو زكريا
بن القاسم بن المفرج التكريتي لنفسه في الفي القطع والوصل **قال**

لالف الامر ضروب تحصر … في الفتح والضم واخرى تكسر
فالفتح ما كان من رباعي … نحو اجب يا زيد صوت الداعي

والضم فيما ضم بعد الثاني من فعله المستقبل الزمان
والكسر فيما منهما تخلى ان زاد عن اربعة او قلا

فائدة حكى همزة الوصل الدخول على الافعال وعلى الاسماء الجارية على تلك الافعال نحو انطلق انطلاقا واقتدر اقتدارا فاما الاسماء التي ليست بجارية على افعالها فالف الوصل غير داخلة عليها انما دخلت على اسماء قليلة وهي عشرة ابن وابنة وابنم واسم واست واثنان واثنتان وامرؤ وامرأة وايمن ذكر ذلك ابن يعيش في شرح المفصل

باب الحذف

قاعدة قال ابن جني في الخاطريات الادغام يقوي المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح ضابط قال سيبويه احسن ما يكون الادغام في كلمتين اذا توالى فيهما خمسة احرف متحركة نحو فعل لبيد ان توالي الحركات مستثقل عندهم بدليل انه لا تتوالى خمسة احرف متحركة في الشعر ولا اربعة في كلمة واحدة الا ان يكون فيه حذف كعلبط او واحد الاربعة تاء التأنيث كشجرة لان تاء التأنيث عندهم في الحكم كلمة ثانية ويحسن الادغام ايضا ان يكون قبل المثل الاول متحرك وبعد المثل الثاني ساكن نحو يد داود قال سيبويه قصدوا اعتدال ان يكون المتحرك بين ساكنين

باب الخط

قال ابن مكتوم في تذكرته اختلف النحويون في علة الحاق الالف بعد واو الجمع نحو قاموا وقعدوا فذهب الخليل الى انها انما الحقت بعد هذه الواو من حيث كانت الهمزة منقطعة آخر الواو وكانه يريد بذلك ان الواو انما تمكنت لتصور الالف بعدها اي ليست واو [illegible] بل هي واو ممتدة مشبعة متمكنة وقال ابو الحسن انما زيدت هذه الالف للفرق بين واو العطف وواو الجمع نحو كفروا وجردوا ونحو ذلك من المنفصل فلو لم تلحق الالف جاز ان تجوز الواو الى ما قبلها ان يظن انه كفر وفعل وان الواو واو عطف فزادوا الالف لتحوز الواو الى ما قبلها وسماها لذلك الف الوصل ثم الحقوا الفصل المنفصل في نحو خلوا وخرجوا ليكون العمل من وجه واحد وقال الكسائي دخلت هذه الالف للفرق بين الضمير المرفوع والضمير المنصوب في نحو قول الله تعالى واذا كالوهم او وزنوهم فاذا اردت انهم كالوا في انفسهم ووزنوا في انفسهم قلت قد كالوا هم ووزنوا هم مثل قاموا هم وقعدوا هم فتثبت الالف هنا لان الضمير مرفوع وهذا حسن انتهى

سرد مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين حسب ما ذكره الكمال ابو البركات بن الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف وابو البقا العكبري في كتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ١ الاسم مشتق من السمو عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم ٢ الاسما الستة معربة من مكان واحد وقال الكوفيون من مكانين ٣ الفعل مشتق من المصدر وقالوا المصدر مشتق من الفعل ٤ الالف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب ٥ الاسم الذي فيه تاء التأنيث كطلحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز ان يجمع ٦ فعل الامر مبني وقالوا معرب ٧ المبتدا ارتفع بالابتداء والخبر بالمبتدا وقالوا المبتدا ارتفع بالخبر والخبر ارتفع بالمبتدا ٨ الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه وقالوا يرفعه ٩ الخبر اذا كان اسما محضا لا يتضمن ضميرا وقالوا يتضمن ١٠ اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ابراز ضميره وقالوا لا يجب ١١ يجوز تقديم الخبر على المبتدا وقالوا لا يجوز ١٢ الاسم بعد لولا يرتفع بالابتدا وقالوا بها او بفعل محذوف قولان لهم ١٣ اذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا يعمل ١٤ العامل في المفعول النصب الفعل وحده وقالوا الفعل والفاعل معا او الفاعل فقط او المعنى اقوال لهم ١٥ المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر ١٦ الاولى في باب التنازع اعمال الثاني وقالوا الاول ١٧ لا يقام مقام الفاعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح وقالوا يقام ١٨ نعم وبئس فعلان ماضيان وقالوا اسمان ١٩ افعل في التعجب فعل ماض وقالوا اسم ٢٠ لا يبنى فعل التعجب من الالوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط ٢١ المنصوب في باب كان خبرها وفي باب ظن مفعول ثان وقالوا حالان ٢٢ لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا يجوز ٢٣ يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز ٢٤ خبر ما الحجازية ينتصب بها وقالوا بحذف حرف الجر ٢٥ لا يجوز طعامك ما زيد اكلا وقالوا يجوز ٢٦ يجوز ما طعامك اكل زيد وقالوا لا يجوز ٢٧ خبر ان واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل في الخبر ٢٨ اذا عطفت على اسم ان قبل الخبر لم يجز فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع ٢٩ اذا خففت ان جاز ان تعمل وقالوا لا تعمل ٣٠ لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز ٣١ اللام الاولى في لعل زائدة وقالوا اصلية ٣٢ لا النافية للجنس اذا دخلت على المفرد بنيت معها وقالوا

نحو ربّ ٣٣ لا يجوز تقديم معمول الفاظ الاغراء عليها نحو دونك وعليك
وقالوا يجوز ٣٤ اذا وقع الظرف خبرا لمبتدأ انتصب بفعل او وصف مقدر
وقالوا بالخلاف ٣٥ المفعول معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة الواو وقالوا
بالخلاف ٣٦ لا يقع الماضي حالا الا مع قد ظاهرة او مقدرة وقالوا يجوز من
غير تقدير ٣٧ يجوز تقديم الحال على عاملها الفعل ونحوه سواء كان صاحبها
ظاهرا او مضمرا وقالوا لا يجوز اذا كان ظاهرا ٣٨ اذا كان الظرف خبر
المبتدا وكررته بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار قائما
فيها وقائم فيها وقالوا لا يجوز الا النصب ٣٩ لا يجوز تقديم التمييز على عامله
مطلقا وقالوا يجوز اذا كان متصرفا ٤٠ المستثنى منصوب بالفعل السابق
بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالمفعول ٤١ لا يكون الا بمعنى الواو ولو
تكون ٤٢ لا يجوز تقديم الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز ٤٣ حاشا في
الاستثناء حرف جر وقالوا فعل ماض ٤٤ اذا اضيفت غير الى متمكن لم يجز
بناؤها وقالوا يجوز ٤٥ لا يقع سوى وسواء الا ظرفا وقالوا يقع ظرفا
وغير ظرف ٤٦ كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة ٤٧ اذا فصل بين كم
الخبرية وبين مميزها بظرف لم يجز جره وقالوا يجوز ٤٨ لا يجوز اضافة
النيف الى العشرة وقالوا يجوز ٤٩ بعد قبضت الخمسة عشر درهما و لا
تعاك الخمسة العشر الدراهم وقالوا يجوز ٥٠ يجوز هذا ثالث عشر ثلثة عشر
وقالوا لا يجوز ٥١ المنادى المفرد المعرفة مبني على الضم وقالوا يعرب
بغير تنوين ٥٢ يجوز نداء ما فيه الالف في الاختيار وقالوا يجوز ٥٣ الميم
المشددة في اللهم عوض من يا في اول الاسم وقالوا الاصل يا الله امنا بخير فحذفت
ووصلت الميم المشددة بالاسم ٥٤ لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز
٥٥ لا يجوز ترخيم الثلاثي بحال وقالوا يجوز مطلقا او اذا كان ثانيه محركا
ثوان ٥٦ لا يحذف في الترخيم من الرباعي الا اخره وقالوا يحذف ثالثه
ايضا ٥٧ لا يجوز ندبة النكرة ولا الموصول وقالوا يجوز ٥٨ لا تلحق
علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز ٥٩ لا يجوز من لابتداء الغاية في الزمان
وقالوا تكون ٦٠ رب حرف وقالوا اسم ٦١ الجر بعد واو رب برب المقدرة
وقالوا بالواو ٦٢ منذ بسيطة وقالوا مركبة ٦٣ المرفوع بعد مذ ومنذ
مبتدا وقالوا بفعل محذوف ٦٤ لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض
الا في اسم الله خاصة وقالوا يجوز في كل اسم ٦٥ اللام في قولك لزيد افضل

من عمرو ولام الابتداء وقالوا لام القسم محذوفة ٦٦ ايمن الله في القسم مفرد وقالوا
جمع يمين ٦٧ لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول به
وقالوا يجوز ٦٨ لا يجوز اضافة المثنى الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا
اختلف اللفظان ٦٩ كلا وكلتا مفردان لفظا ومثنيان معنى وقالوا
مثنيان لفظا ومعنى ٧٠ لا يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا وقالوا يجوز اذا
كانت محدودة ٧١ لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز ٧٢ لا يجوز
العطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار وقالوا يجوز دونه ٧٣ لا يجوز
العطف على الضمير المتصل المرفوع وقالوا يجوز ٧٤ لا تقع او بمعنى الواو
ولا بمعنى بل وقالوا يجوز ٧٥ لا يجوز العطف بلكن بعد الايجاب وقالوا
يجوز ٧٦ يجوز افعل منك في ضرورة الشعر وقالوا لا يجوز ٧٧ لا يجوز ترك
صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز ٧٨ الآن اسم في الاصل
وقالوا اصله فعل ماض ٧٩ لا يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل
وقالوا الحروف المضارعة ٨٠ لا تاكل السمك وتشرب اللبن
منصوب بان مضمرة وقالوا على الصرف ٨١ الفعل المضارع بعد
الفاء في جواب الاشياء الستة منصوب باضمار ان وقالوا على الخلاف
٨٢ اذا حذفت ان الناصبة فالاختيار ان لا يبقى عملها وقالوا يبقى
٨٣ كي تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون حرف جر ٨٤ لام كي ولام
الجحود ينتصب الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا باللام نفسها ٨٥
لا يجمع بين اللام وكي وان وقالوا يجوز ٨٦ النصب بعد حتى بان مضمرة
وقالوا بحتى ٨٧ اذا وقع الاسم بين ان وفعل الشرط كان مرفوعا بفعل
محذوف يفسره المذكور وقالوا بالعائد اليه ٨٨ بان لا تكون بمعنى اذ
وقالوا تكون ٨٩ اذا وقعت ان الخفيفة بعد ما النافية كانت زائدة
وقالوا نافية ٩٠ و المشغول اذا وقعت اللام بعد ان الخفيفة كانت
ان مخففة من الثقيلة واللام للتاكيد وقالوا ان بمعنى ما واللام بمعنى
الا ٩١ لا يجازى بكيف وقالوا يجازى بها ٩٢ السين اصل وقالوا اصلها
سوف ٩٣ اذا دخلت تا الخطاب على تا في الفعل
جاز حذف الثانية وقالوا الاولى ٩٤ لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جماعة
المؤنث بالنون الخفيفة وقالوا يجوز ٩٥ قالوا الذي وهو وهي يكمالها
الاسم وقالوا الذال والهاء فقط ٩٦ الضمير في هولاي وهولاك ولولاه في

من الفعل

في موضع جر وقالوا في موضع رفع في الضمير في نحو اياي واياك
واياه اياها وقالوا الياء والكاف والهاء فقال فاذا هو هي وقالوا
فاذا هو اياها تمام المسألة اعرف المعارف المضمر وقالوا المبهم اذا
ولولا ونحوهما لا يكونان موصولا وقالوا يكون همزة بين بين غير ساكنة
وقالوا ساكنة وكذا قال ابن الانباري مسائل خلافية بين الفريقين استدرك
عليه ابن اياز في قوله ان الاعراب اصل في الاسماء فرع في الافعال عند
البصريين وقال الكوفيون اصل فيهما لا يجوز حذف نون التثنية لغير
الاضافة وجوزها الكوفيون

سلسلة الذهب

وهو الفن الثالث من الاشباه والنظائر النحوية لشيخنا
الامام العلامة العمدة الزاهد الحافظ المجتهد امام الائمة
امام الائمة محقق العصر ترجمان القرآن عمدة الحفاظ فارس المعاني
والالفاظ ركن الشريعة ذو الفنون البديعة ناصر السنة قامع
المبتدعة جلال الدين ابي الفضل عبد الرحمن ابن الشيخ العلامة كمال الدين
السيوطي الشافعي تغمده الله برحمته

قال

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على ما الهم وفتح من دقائق
الحقائق وفهم وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم هذا
هو الفن الثالث من الاشباه والنظائر وهو بناء المسائل بعضها على بعض
مرتبة على الابواب وسميته بسلسلة الذهب في البناء من كلام العرب

باب الاعراب والبناء

مسألة اختلف في فعل الامر العاري من اللام وحرف المضارعة نحو اضرب
على مذهبين احدهما انه مبني وعليه البصريون والثاني انه معرب
مجزوم بلام محذوفة وهو رأي الكوفيين قال ابو حيان واختاره شيخنا
ابو علي الحسين بن ابي الاحوص والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف
في مسائل الاولى هل الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم
ام لا فمذهب البصريين لا وان الاصل في الافعال البناء والمضارع انما

اعرب لشبهه بالاسم وفعل الامر لم يشبه الاسم فلا يعرب ومذهب
الكوفيين نعم فهو معرب على الاصل في الافعال الثانية هل يجوز اضمار
الجازم وابقاء عمله فمذهب البصريين انه لا يجوز حذف شيء من الجوازم
اصلا وابقاء عمله ومذهب الكوفيين نعم الثالثة قال ابو حيان جعل بعض
اصحابنا هذا الخلاف في الامر مبنيا على مسألة اختلفوا فيها وهي فعل الامر صيغة
مستقلة بنفسها مرتجلة ليس اصلها المضارع او هي صيغة مغيرة واصلها
المضارع فمن قال اصلها المضارع اختلفوا اهي معربة ام مبنية ومن قال انها
صيغة مرتجلة ليست مقتطعة من المضارع فهي عندهم مبنية على الوقف ليس الا
انتهى وقال الشلوبين في شرح الجزولية القول بان فعل الامر معرب مجزوم
مبني على قول الكوفيين ان بنية فعل الامر محذوفة من امر المخاطب الذي هو
باللام مسألة قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقه على المقرب اذا اتصل
بالفعل نون التوكيد ولم يكن معه ضمير بارز لفظا ولا تقديرا بني معها اجماعا
نحو هل تضربن للواحد المخاطب وهل تضربن للواحدة الغائبة واختلف في علة
البناء فمذهب سيبويه ان الفعل ركب مع الحرف فبني كما بني الاسم لما ركب مع
الحرف نحو رجل ومذهب غيره ان النون لما اكدت الفعل قوت فيه معنى الفعلية
فعاد الى صفة وهو البناء قال ويبنى على الخلاف في العلة خلاف فيما اذا اتصل
بالفعل ضمير اثنين نحو يضربان او ضمير جمع المذكرين نحو تضربن او ضمير المخاطبة
المؤنثة نحو تضربن هل هو معرب او مبني فمن علل بالتركيب هناك قال هو معرب
لان العرب لا تركب ثلاثة اشياء فتجعلها كالشيء الواحد ويكون حذف النون التي كانت
علامة للرفع هنا كراهة اجتماع النونات اذا النون التي ومن علل بتقوية معنى
الفعل كان عنده مبنيا ويكون حذف النون هنا للبناء انتهى مسألة
قال ابن النحاس في التعليقة اجمع النحاة على ان حرف العلة في نحو يخشى ويغزو
ويرمي يحذف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها اذا ما الذي يقتضيه
كلام سيبويه انها حذفت عند الجازم لا بالجازم ومذهب ابن السراج واكثر
النحاة ان حذف هذه الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف يبنى على ان الحروف
العلة التي في الفعل في حالة الرفع هل فيها حركات مقدرة او لا فمذهب
سيبويه ان فيها حركات مقدرة في الرفع وفي الالف في النصب فهو اذا جزم
تعلق الجازم بحذف الحركات المقدرة ويكون حذف حرف العلة عنده لئلا
يلتبس الرفع بالجزم وعند ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الوضع وقال

لما كان الاعراب في الاسما لمعنى حافظنا عليه بان نقدره اذا لم يوجد
في اللفظ ولا كذلك في الفعل فانه لم يدخله الا للمشابهة للاسم لا للدلالة
على معنى فلا يحافظ عليه لان نقدره اذا لم يكن في اللفظ فالجازم بلا يجد
حركة يحذفها حذف الحرف وقال ان الجازم كالمسهل ان وجد في المدل فضلة
ازالها والا اخذ من قوى البدل وكذا الجازم ان وجد حركة ازالها والا اخذ
من نفس الحروف انتهى مسئلة قال ابن النحاس ايضا ان كان حرف العلة
بدلا من همزة جاز فيه وجهان حذف حرف العلة مع الجازم وبقاؤه وهذان
الوجهان مبنيان على ان ابدال حرف العلة هل هو بدل قياسي او غير قياسي
فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان
قبل البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا
وليس بهمزة فيحذفه كما يحذف حرف العلة المتمحض في يغزو ويرمي ويخشى
انتهى مسئلة قال ابن النحاس في تعليقه على المقرب الكلمات قبل التركيب
هل يقال لها مبنية ام لا توصف باعراب ولا بناء فيه خلاف نحو قولنا زيد
عمرو بكر خالد واحد اثنان ثلاثة فان قلنا انها توصف بالبناء اذ الاصل
حينئذ في الاسما البناء ثم صار الاعراب لها اصلا ثانيا عند العقد
والتركيب لطريان المعاني التي تلتبس لولا الاعراب لكونها كالصيغة
الواحدة على معان مختلفة وان قلنا انها لا توصف ولا بالبناء كان الاعرا
عند التركيب اصلا من اول وهلة لا ثانيا عن غيره ويكون دخوله
الاسما لما تقدم من طريان المعاني عليها عند التركيب انتهى

باب المنصرف وغير المنصرف

مسئلة قال في البسيط من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من
العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان ولا عبرة مع الجر والتنوين
لفظا او تقديرا دخل فيه المبنية والجمع والاسما الستة وما فيه اللام
والمضاف ومن قال المنصرف ما دخله الحركات الثلث والتنوين
وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تنوين فان المثنية والجمع والمعرف
باللام والاضافة تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب الخصائص
في رتبة بالمنه لا منصرفة ولا غير منصرفة مسئلة اختلف النحويون في
الصرف فمذهب المحققين كما قال ابو البقا في اللباب انه التنوين وحده
وقال اخرون هو الجر مع التنوين وينبني على هذا الخلاف ما اذا اضيف

ما لا ينصرف او دخلته ال فعلى الاول هو باق على منع صرفه وانما جر
بالكسرة فقط وعلى الثاني هو منصرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل
اختلفوا في منع الصرف ما هو فقال قوم هو عبارة عن منع الاسم الجر والتنوين
دفعة واحدة وليس احدهما تابعا للاخر اذ كان الفعل لا يدخله جر ولا تنوين وهو
قول بظاهر الحال وقال قوم ينتمون الى التحقيق ان الجر في الاسما نظير الجزم في
الافعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وانما المحذوف منه علم الخفة
وهو التنوين في الزوال لان التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له ايضا
فتتبع الخاصة الخاصة ويدل على ذلك ان المرفوع والمنصوب مما لا مدخل
له في الجر فيه انما يذهب منه التنوين لا غير فعلى هذا اذا قلت نظرت
الى الرجل الاسمر والاسمر كم الاسمر باق على منع صرفه وان انجر لان الكسرة
قائم وعلم الصرف الذي هو التنوين معدوم وعلى القول الاول يكون
الاسم منصرفا لانه لما دخله الالف واللام والاضافة وهما خاصة
للاسم بعد عن الافعال وغلبة الاسمية فانصرف انتهى مسئلة مذهب
الجمهور ان باب مثنى وثلث منع الصرف للعدل مع الوصفية وذهب
الفرا الى ان منعها للعدل والتعريف بنية الاضافة وتنبني على الخلاف صرفها
مذهوبا بها مذهب الاسما اي منكرة فاجازه الفرا بناء على رايه انها معرفة
بنية الاضافة فتقبل التنكير ومنعه الجمهور مسئلة اذا سمي مذكر بوصف
المؤنث المجرد عن التا كحائض وطامث وطالق وجريح فالبصريون يصرفونه
بناء على ان هذه اسما مذكرة وصف بها المؤنث لامن اللبس حملا على المعنى
فقولهم مررت بامراة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك ان العرب
اذا صغرتها لم تدخل فيها التا والكوفيون يمنعونه بناء على مذهبهم ان نحو حائض لم
تدخله التا لاختصاصه بالمؤنث والتا انما تدخل للفرق

باب العلم

مسئلة الاكثرون على ان العلم ينقسم الى مرتجل ومنقول وذهب بعضهم
الى ان الاعلام كلها منقولة وليس فيها شي مرتجل وقال ان الوضع سبق
ووصل الى المسمى الاول وعلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمي بها وجهلنا
نحن اصلها فتوهمناها سمي بها من اجل ذلك مرتجلة وذهب الزجاج الى انها كلها
مرتجلة والمرتجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل اخر الى هذا
وعلى هذا فتكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد وقال ابو حيان المنقو

فهو الذي يحفظ له أصل في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات انتهى وعندي أن الخلاف المذكور أولا وهذا الآخر أحدهما مبني على الآخر

باب الموصول

مسألة هل يجوز الوصل بجملة التعجب فيه خلاف فإن قلنا إنها إنشائية لم يوصل بها وإن قلنا إنها خبرية فقولان أحدهما الجواز نحو جاءني الذي ما أحسنه وعليه ابن خروف والثاني المنع لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتنافيا

باب المبتدأ والخبر

مسألة قال ابن النحاس في التعليقة إذا دخل على المبتدأ الموصول ليت أو لعل نحو ليت الذي يأتيني ولعل الذي في الدار فلا يجوز أن تدخل الفاء في خبره واختلف في علة ذلك فمنهم من قال علته أن الشرط لا يعمل ما قبله فيه فإذا عملت فيه ليت أو لعل خرج من باب الشرط فلا يجوز دخول الفاء حينئذ ومنهم من قال بل العلة أن معنى ليت ولعل ليسا في معنى الشرط من حيث كان ليت للتمني ولعل للترجي ومعنى الشرط التعليق فلا يجتمعان ويتخرج على هاتين العلتين مسألة وهو دخول إن على الاسم الموصول فهل يمنع دخول الفاء أم لا فمن علل بالعلة الأولى منع من دخول الفاء مع إن أيضا لأنها قد عملت فيه فخرج عن باب الشرط ومن علل بالعلة الثانية وهو المحقق جوز دخول الفاء مع إن لأنها لا تغير المعنى عما كان عليه قبل دخولها وقبل دخولها كانت الفاء تدخل في الخبر فيبقى ذلك بعد دخولها

مسألة ذهب البصريون إلا الأخفش إلى أن الوصف إذا اعتمد على نفي أو استفهام كان مبتدأ وما بعده فاعل يغني عن الخبر نحو أقائم زيد وما قائم زيد وذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه لا يشترط هذا الاعتماد وذلك مبني على رأيهم فإنه يعمل غير معتمد

باب

مسألة اختلف في صدر الكلام من نحو إذا قام زيد فأنا أكرمه هل هو جملة اسمية أو فعلية قال ابن هشام وهذا مبني على الخلاف في عامل إذا فإذا قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية وإذا مقدمة من تأخير وما بعد إذا متمم لها لأنه مضاف إليه وإن قلنا فعل الشرط وإذا غير مضافة فصدر الكلام جملة فعلية قدم ظرفها

باب كان وأخواتها

مسألة قال الخفاف في شرح الإيضاح اختلف هل الأفعال الناقصة تدل على الحدث أم لا وينبني على ذلك الخلاف في عملها في الظرف والمجرور والحال فمن قال تدل أعملها ومن لا فلا وقال أبو حيان في الارتشاف اختلفوا هل تعمل كان وأخواتها في الظرف والمجرور والحال فقيل لا تعمل وقيل تعمل وينبغي أن يكون هذا الخلاف مرتبا على دلالتها على الحدث

مسألة قال أبو حيان في الارتشاف الظاهر أنه لا يكون لكان وأخواتها إلا خبر واحد وهو نص ابن درستويه وقيل يجوز تعدده وهو مبني على جواز تعدد خبر المبتدأ والمنع هنا أقوى لأنها شبهت بضرب وقال في شرح التسهيل تعدد خبر كان مبني على الخلاف في تعدد خبر المبتدأ ثم قيل الجواز هنا أولى لأنه إذا جاز مع العامل الأضعف وهو الابتداء فمع الأقوى وهو كان أولى ومنهم من قال المنع هنا أولى وعليه ابن درستويه واختاره ابن أبي الربيع قال لأن ضرب لا يكون له إلا مفعول واحد فما شبه به يجري مجراه

مسألة اختلف لم سميت هذه الأفعال نواقص فقيل لأنها لا تدل على الحدث بناء على القول به وعلى القول الآخر سميت نواقص لكونها لا يكتفى بمرفوعها

مسألة اختلف في جواز تقدم أخبار هذا الباب على الأفعال إذا كانت منفية بما نحو ما كان زيد قائما فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن ما هل لها صدر الكلام أو لا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني

باب ما

مسألة البصريون على أنه إذا اقترنت ما بإن يبطل عملها نحو بني غدانة ما إن أنتم ذهب وذهب الكوفيون إلى جواز النصب مع إن واختلف في إن هذه فالبصريون على أنها زائدة كافة والكوفيون على أنها نافية وعندي أن الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتبا على هذا الخلاف

باب إن وأخواتها

مسألة إذا وقعت أن المخففة بعد فعل العلم كقولك علمت أن كان زيد لعالما وحسبت قد علمنا أن كنت لمؤمنا فهل هي مكسورة أو مفتوحة فيه خلاف ذهب الأخفش الصغير وهو أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي إلى أنها لا تكون إلا مكسورة وقال أبو علي الفارسي لا تكون إلا مفتوحة وكذلك اختلف فيها كبراء أهل الأندلس أبو الحسن بن الأخضر وأبو عبد الله بن أبي العافية فقال ابن الأخضر بقول الأخفش وقال ابن أبي العافية بقول الفارسي قال أبو حيان وهذا الخلاف مبني على خلافهم في اللام التي لام الابتداء

لزمت للفرق ام هي لام اخرى مجتلبة للفرق بينها وبين ان النافية فعلى
الاول لا تكسر وعلى الثاني تفتح ووجه البنا انها اذا كانت لام الابتدا فهي
لا تدخل الا في خبر المكسورة واذا كانت غيرها لم يكن الفعل الذي قبلها مانعا
من فتحها قال ابو حيان وهذا البنا انما هو على مذهب البصريين واما على مذهب
الكوفيين فاللام عندهم بمعنى الا وان نافية لا حرف توكيد فعلى مذهبهم
لا يجوز في نحو علمنا ان كنت لمؤمنا الا الكسر لانها عندهم حرف نفي والتقدير
قد علمنا ما كنت الا مؤمنا مسألة تقع ان المفتوحة ومعمولاها اسما لان
المكسورة بشرط الفصل بالخبر نحو ان عندي انك فاضل وقال الفرا لو قال
قائل ان قائم يعجبني جاز ان يقول ان انك قائم يعجبني قال ابو حيان وهذا
من الفرا بنا على رايه ان ان يجوز الابتدا بها والجمهور على منعه مسألة
اذا خففت ان المكسورة لم يليها من الافعال الا ما كان من نواسخ الابتدا عند
البصريين وجوز الكوفيون غيره وهو مبني على مذهبهم انها نافية ذكره
السخاوي في شرح المفصل مسألة اذا وقعت ان جواب قسم نحو والله ان
زيدا قائم فمذهب البصريين وجوب كسرها وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر
وعليه الكسائي والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفرا [illegible] في البسيط
واصل هذا الخلاف ان جملتي القسم والمقسم عليه هل احداهما معمولة للاخرى
فيكون المقسم عليه معمولا لفعل القسم ام لا وفي ذلك خلاف فمن قال فتح ان ذلك
حكم ان اذا وقعت معمولة ومن قال لا وانما هي تاكيد للمقسم عليه لا عاملة فيه
كسر ومن جوز الامرين اجاز الوجهين مسألة لا يجوز هنا ان قائما الزيدان
كما لا يجوز ذلك في المبتدا دون نفي او استفهام واجازه الكوفيون والاخفش
بنا على اجازته في المبتدا فجعلوا قائما اسم ان والزيدان فاعل به سد مسد
خبرها والخلاف جار في باب ظن فمن اجاز هنا وفي المبتدا اجاز ظننت قائما
الزيدان ومن منع منعه وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدا ومنع في
باب ان وظن وفرق بان اعمال الصفة محمول على الفعل وفرع اعمال الفعل
فلا يستباح الا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجويز قائم الزيدان
جواز ان قائما الزيدان ولا ظننت قائما الزيدان لصحة وقوع الفعل
موقع المتجرد من ان وظننت وامتناع وقوعه بعدهما

باب لا

مسألة قال ابو حيان في شرح التسهيل في نحو لا مسلمات اربعة مذاهب
احدها الكسر والتنوين وهو مذهب ابن خروف والثاني الكسر بلا تنوين

وهو

وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح وهو مذهب المازني والفارسي
والرابع جواز الكسر والفتح من غير تنوين في الحالين قال وفرع بعض اصحابنا
الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فمن قال انها حركة اعراب قال
هنا لا مسلمات بالكسر ومن قال هي حركة بنا فالذي يقول انه بني لجعله
معها كالشي الواحد قال لا مسلمات بالفتح ولا يجوز عنده الكسر لان
الحركة عنده ليست خاصة والذي يقول بني لتضمنه معنى الحرف
يقول لا مسلمات بالكسر ويعتقد ان المبني مع لا قد اشبه المعرب المنصوب
فكما ان الجمع بالالف والتا في حال النصب مكسور فكذلك يكون مع لا وهو الصحيح
انتهى

باب اعلم واري

مسألة قال ابن النحاس في التعليقة يجوز حذف الاول والثاني من مفاعيل
هذا الباب اختصارا واما حذف الثالث اختصارا فعلى الخلاف في حذف
الثاني من مفعولي ظننت اختصارا فمن اجاز الحذف هناك اجازه في
الثالث ومن منعه في الثاني هناك منعه في الثالث هنا

باب النائب عن الفاعل

مسألة باب اختار ذهب الجمهور الى انه لا يجوز فيه الا المفعول الاول نحو
اختير زيد الرجال وجوز الفرا والسيرافي وابن مالك اقامة الثاني مع وجود
اقامة
الاول فتقول اختير الرجال زيدا واشار ابو حيان الى ان الخلاف مبني على الخلاف
في اقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح على تقدير حرف الجر
مسألة قال ابو حيان المجرور بحرف غير زائد نحو سير بزيد فيه خلاف فمذهب
الجمهور ان المجرور في محل رفع وهو النائب ومذهب الفرا ان النائب حرف الجر
وحده وانه في موضع رفع قال ابو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم
مر زيد بعمرو فمذهب البصريين ان المجرور في موضع نصب فلهذا قالوا انه
اذا بني للمفعول كان في موضع رفع بنا على قولهم انه في مر زيد بعمرو في موضع نصب
ومذهب الفرا ان حرف الجر هو الذي في موضع نصب فلهذا ادعى انه اذا بني
للمفعول كان هو في موضع رفع بنا على مذهبه انه هناك في موضع نصب
اصل المسألة قول ثالث ان النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل نقله
ابن هشام ورابع ان النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير
سير هو اي السير نقله ابن عصفور وبني على هذا الخلاف جواز تقديم
المجرور نحو بزيد سير فعلى القول الاول والثالث يجوز وعلى القول الثاني والرابع

نحوه

باب المفعول به

مسئلة اذا اتحد المفعول في غير باب ظن كباب اعطى فالاختيار والاصل تقديم ما هو فاعل في المعنى وما يتعدى اليه الفعل بنفسه على ما ليس كذلك هذا مذهب الجمهور وقيل المفعولان في مرتبة واحدة بعد الفاعل فايهما تقدم فذلك مكانه وعليه هشام وبعض البصريين قال ابو حيان على هذا الخلاف جواز تقديم المفعول الثاني اذا اتصل به ضمير يعود على الاول نحو اعطيت درهمه زيدا فعند الجمهور يجوز وعند غيرهم لا بناء على ما ذكر

باب الظرف

مسئلة قال ابو حيان في الارتشاف هل يتسع في الظرف مع كان واخواتها هو مبني على الخلاف هل تعمل في الظرف ام لا فان قلنا لا تعمل فلا يتوسع وان قلنا يجوز ان تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه يجوز التوسع فيه معها مسئلة قال ابو حيان في شرح التسهيل اذا استعملت اذ شرطا فهل تكون مضافة للجملة بعدها ام لا قولان قيل تكون مضافة وضمت الربط بين ما تضاف اليه وغيره وقيل ليست مضافة بل معمولة للفعل بعدها لانها لو كانت مضافة لكان الفعل من تمامها فلا يحصل به ربط ويبنى على ذلك الخلاف في العامل فيها فمن قال انها مضافة اعمل الجزاء ولا بد ومن منع ذلك اعمل فيها فعل الشرط كسائر الادوات

باب الاستثناء

مسئلة هل يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذا لم يتقدم ولم يتوسط بين جزئي كلام نحو القوم الا زيدا قاموا فيه خلاف فقيل بالجواز وقيل بالمنع قال ابو حيان وهو مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه ما تقدم من فعل او شبهه منعه ومن قال انه الا او نحوه جوزه مسئلة اذا ورد الاستثناء بعد جمل عطف بعضها على بعض فهل يعود الى الكل فيه خلاف فقيل نعم وقيل لا بل يختص بالجملة الاخيرة قال ابو حيان والخلاف مبني على الخلاف في العامل في المستثنى فمن قال انه الفعل السابق قال ان اتحد العامل عاد الى الكل وان اختلف فللاخيرة خاصة اذ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد

باب حروف الجر

مسئلة اختلف هل يتعلق الجار والمجرور والظرف بالفعل الناقص على قولين مبنيين على الخلاف في انه هل يدل على الحدث ام لا فمن قال لا يدل على الحدث وهم المبرد والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين منع من ذلك ومن قال يدل عليه جوزه مسئلة قال ابو البقاء في التبيين اختلف

في الاسم المرفوع بعد منذ نحو ما رايته منذ يومان على اي شيء يرتفع على ثلاثة مذاهب احدها انه مرتفع مبتدا وما بعده خبر والتقدير امد ذلك يومان وقال بعض الكوفيين يومان فاعل تقديره منذ مضى يومان وقال موضع الكلام كله نصب على الظرف اي ما رايته من الوقت الذي هو يومان قال وهذا كله مبني على الخلاف في اصل منذ فقال الاكثر انها مفردة وقال الفراء اصلها من وذو الطائية بمعنى الذي وقال غيره من الكوفيين اصلها من اذ ثم حذفت الهمزة وضمت الميم

باب القسم

مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في ايمن الله هل هي كلمة مفردة موضوعة للقسم ام هي جمع ويبنى على هذا الخلاف خلاف في همزتها اهي همزة قطع ام همزة وصل فمذهب البصريين ان ايمن كلمة مفردة موضوعة للقسم وان همزتها همزة وصل ومذهب الكوفيين ان ايمن جمع يمين وهمزتها همزة قطع

باب التعجب

مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اختلف النحاة في قولنا افعل به في التعجب هل معناه امر او تعجب مع اجماعهم على ان لفظه لفظ الامر فذهب الكوفيون الى ان معناه امر كلفظه وذهب البصريون الى ان معناه تعجب على الخلاف في التعجب هل هو انشاء او خبر قال ويبنى على هذا الخلاف خلاف في الجار والمجرور هل هو في موضع نصب او رفع فمن قال بان معنى افعل الامر ان فيه فاعلا مستترا قال بان الجار والمجرور في موضع نصب ويكون الباء للتعدية كمررت به او زائدة مثل قرات بالسورة ومن قال بان معنى افعل التعجب لا الامر قال بان الجار والمجرور في موضع رفع بالفاعلية ولا ضمير في افعل ويكون الباء عنده على هذا القول زائدة مع الفاعل مثلها في كفى بالله مسئلة قال ابن النحاس لزوم الالف واللام في فاعل فعل فيه خلاف مبني على الخلاف في فعل الذي للمبالغة هل هو من باب نعم وبئس او من باب التعجب فمن قال هو من باب نعم وبئس اشترط في الفاعل من لزوم الالف واللام وغيره ما يشترطه في فاعل نعم وبئس ومن قال هو من باب التعجب لم يشترط فيه شيئا من الالف واللام وباب التعجب فيه المشهور بلا خلاف جواز دخول الباء الزائدة فيه مع الفاعل كما دخلت في باب التعجب في افعل به

باب التوكيد

مسئلة قال ابن النحاس هل يجوز ان يقع كل واحد من اكتع وابصع واتبع تاكيدا بمفرده فيه ثلاثة مذاهب احدها نعم والثاني لا بعد ان يكون بعد اجمع تابعا

بالترتيب كما ذكرنا والثالث يجوز أن يتقدم بعضها على بعض بشرط تقدم أجمع قبلهن تعالى وهذا الخلاف مبني على أنه هل لكل واحد منهن معنى في نفسه أم لا فإن قيل لا معنى لها إلا الإتباع فلا بد من تقدم أجمع وإن قيل بأن لها معاني جاز أن تستعمل بأنفسها انتهى

باب النداء

مسئلة اختلف في اللهم فمذهب البصريين أن الميم عوض من حرف النداء ومذهب الكوفيين أنها بقية من جملة محذوفة والأصل يا الله أمنا بخير ويبنى على الخلاف جواز إدخال يا على اللهم فعند البصريين لا يجوز لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض وعند الكوفيين يجوز لأن الميم على رأيهم ليست عوضا من يا قال أبو حيان في الارتشاف اللهم إنما شذوذها في مذهب البصريين زعموا أن الميم المشددة في آخره عوض من حرف النداء فلا يجتمعان وأجاز الكوفيون أن تباشره يا وعندهم الميم المشددة بقية من جملة محذوفة قدروها أمنا بخير وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم

باب إعراب الفعل

مسئلة هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية أن يتقدم على سببه نحو ما زيد فنكرمه يأتينا ومتى فأسير تخرج وكم فأسير تسير فيه فرسخان قال البصريون لا وقال الكوفيون نعم والخلاف مبني على الخلاف في أصل وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن النصب بأن مضمرة وأن الفاء عاطفة عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه والتقدير لم يكن من زيد إتيان فيكون منا إكرام وعلى هذا امتنع التقديم لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه ومذهب الكسائي وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها وليست عاطفة فلا معطوف هنا وإنما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة فلم يمتنع

مسئلة اختلف هل يجوز الفصل هنا بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بأن يقال ما زيد يكرم فنكرمه أخانا يريد ما زيد يكرم أخانا فنكرمه فمذهب البصريين المنع ومذهب الكوفيين الجواز والخلاف مبني على الخلاف في الأصل السابق فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر والكوفيون أجازوه لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهم

مسئلة قال أبو البقاء في التبيين لام الجحود الداخلة على الفعل المستقبل غير ناصبة للفعل بل الناصب أن مضمرة وعلى هذا يترتب مسئلة وهو أن معمول هذا الفعل لا يتقدم عليه وقال الكوفيون اللام هي الناصبة فإن وقعت بعدها أن كانت توكيدا وعلى هذا يتقدم معمول هذا الفعل عليه

باب التكسير

مسئلة قال أبو حيان اختلف في تكسير همرش فقال بعضهم يكسر على همارش وقال بعضهم يكسر على هنامر قال والسبب في هذا الاختلاف الاختلاف في أصل وزنه وفي الحرف المدغم أول المدغم في الثاني ما هو فقال قوم وزنه فعلل والميم زائدة للإلحاق بجحمرش وأدغمت الميم في الميم فهو من باب إدغام المثلين وقال الآخرون وزنه فعلل والمدغم فيهم نون وحروفه كلها أصول كحروف قهبلس وجحمرش وصهصلق وقال والأول هو الصحيح والثاني قول الأخفش وتناقض فيه كلام سيبويه

باب التصغير

مسئلة اختلف في تصغير ركب وطير وسفر على قولين أحدهما وعليه الجمهور أنها تصغر على لفظها فيقال ركيب وطيير وصحيب وسفير والثاني وعليه الأخفش أنها ترد إلى المفرد فيقال رويكبون وطويرات وصويحبون ومسيفرون والخلاف مبني على الخلاف في هذه الألفاظ ما هي وفيها قولان أحدهما وعليه الجمهور أنها أسماء جموع وعلى هذا فتعطى حكم المفرد من التصغير على لفظها والثاني وعليه الأخفش أنها جموع تكسير وعلى هذا فترد إلى مفردها أشار إلى هذا البنا أبو حيان

باب الوقف

مسئلة هل يصح الوقف على المتبوع دون التابع قال في البسيط فيه خلاف مبني على الخلاف في العامل في التابع فإن قلنا أنه يقدر فيه ما قبل من جنس الأول صح لأنه يصير جملة مستقلة فيستغني عن الأول وإن قلنا العامل فيه هو العامل في المتبوع لم يصح قال والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف بالنون لأنها كنون من وأن وروي عن المازني والمبرد قال ابن هشام في المغني ويبنى على الخلاف في الوقف عليها الخلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف والمازني والمبرد بالنون

مسئلة إذا نكر يحيى بعد العلمية فهل يكتب بالياء أو بالألف قال أبو حيان يبنى على الخلاف في تعليل في كتابة يحيى العلم بالياء فإن عللناه بالعلمية كتبناه بالألف لأنه قد زالت علميته وإن عللناه بالفرق بين الاسم والفعل كتبناه بالياء لأن الاسمية موجودة فيه والله أعلم

كتاب اللمع والبرق

في الجمع والفرق في العربية وهو الفن الرابع من الاشباه والنظاير
النحوية لشيخنا الامام العلامة المدقق المجتهد امام الايمة ترجمان القران
علم الحفاظ فارس المعاني والالفاظ ركن الشريعة ذو الفنون البديعة
ناصر السنة جلال الدين ابي الفضل عبد الرحمن بن العلامة الشيخ كمال الدين
السيوطي الشافعي رحمه الله قال

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اوجد الخلق وجعل لكل شي مظهرين من الجمع والفرق والصلوة والسلام على سيدنا محمد الذي سناه اضوا من البرق هذا هو الفن الرابع من الاشباه والنظاير وهو في الجمع والفرق وهو قسمان احدهما الابواب المتشابهة المفترقة في كثير من الاحكام والثاني المسايل المتشابهة المفترقة في الحكم والعلة وسميته اللمع والبرق في الجمع والفرق

القسم الاول ذكر ما افترق فيه الكلام والجملة

قال ابن هشام في المغني الكلام اخص من الجملة لا مرادف لها فان الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قايم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقايم الزيدان وكان زيد قايما وظننته قايما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما انتهى وقد نازعه بعضهم في ذلك وادعى ان الصواب ترادف الكلام والجملة وانصف الشيخ بدر الدين الدماميني فذكر ما حاصله ان المسئلة ذات قولين وان كل طايفة ذهبت الى قول قلت وممن ذهب الى الترادف ضيا الدين بن العلج صاحب البسيط في النحو وهو كتاب كبير نفيس في عدة مجلدات واجاب عما ذكره ابن هشام في جملة الشرط ونحوها فقال في البسيط قولهم ان المبتدا منه في بنية الطرح اي في الاعم الاغلب فلا يقدح ما يعرض من الزايد في بعض الصور نحو جاني الذي مررت به زيد للاحتياج الى الضمير قال ونظيره ان الفاعل يطرد جواز تقديمه على المفعول في الاسم الاغلب ولا يقدح في ذلك ما يعرض من المانع في بعض الصور وكذلك كل جملة مركبة تفيد ولا يقدح في ذلك تخلف الحكم في جملتي الشرط والجزا فانهما لا تفيد احداهما من غير الاخرى وقال ابن جني في كتاب التعاقب ينبغي ان يعلم ان العرب قد اجرت كل واحدة من جملتي الشرط وجوابه مجرى المفرد لان من شرط الجملة ان تكون مستقلة بنفسها قايمة براسها وهاتان الجملتان لا تستغني احداهما عن اختها بل كل واحدة منهما مفتقرة الى التي تجاورها فجريا لذلك مجرى المفردين اللذين هما ركنا الجملة وقوامها فلذلك فارقت جملة الشرط وجوابه مجاري احكام الجمل وقال الشيخ محب الدين ناظر الجيش الذي يقتضيه كلام النحاة تساوي الكلام والجملة في الدلالة يعني كلما صدق احدهما صدق الاخر فليس بينهما عموم وخصوص واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطا او جوابا او صلة فاطلاق مجازي لان كلا منهما كان جملة قبلية فاطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كاطلاق اليتامى على البالغين نظرا الى انهم كانوا كذلك وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في تعليقته على المقرب الفرق بين الكلام والجملة ان الكلام يقال باعتبار الوحدة الحاصلة بالاسناد بين الكلمتين وتسمى الهيئة الاجتماعية صورة التركيب وان الجملة تقال باعتبار كثرة الاجزاء التي يقع فيها التركيب لان لكل مركب اعتبارين الكثرة والوحدة فالكثرة باعتبار اجزايه والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة والاجزاء الكثيرة تسمى مادة والهيئة الاجتماعية المرجحة تسمى صورة

الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى

عقد له ابن جني بابا في الخصايص قال هذا الموضع كثيرا ما يستهوي من يضعف نظره الى ان يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا اهلك والليل معناه الحق اهلك قبل الليل فربما دعى ذلك من لا دربة له الى ان يقول اهلك والليل فيجره وانما تقديره الحق اهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قام ربما ظن بعضهم ان زيدا هنا فاعل في الصنعة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا سرني قيام هذا وقعود ذاك بانه سرني ان قام هذا وان قعد ذاك ربما اعتقد في هذا وذاك انهما في موضع رفع لانهما فاعلان في المعنى ولا يستصغر هذا الموضع فان العرب تدبرت به وشمت روايحه وراعته وذلك ان الاصمعي انشد شعر المحرود هم يقيدا الرجز الشاعر فيه ان جعل قوافيه كلها في موضع جر الا بيتا واحدا وهو

يستمسكون من حذار الالقاء ... بتلعات كجذوع الصيصاء
ردي ردي ورد قطاة صما ... كدرية اعجبها برد الما

فطرد قوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله كانها وقد راها الراي

الذي سوغه ذلك على ما التزمه في جميع القوافي ما كنا على سمته من القول
وذلك انه لما كان معناه كانها في وقت رؤية الرائي وعلى حد لين رؤيته
الرائي تصور معنى الجر في هذا الموضع فجاز ان تخلط هذا البيت بسائر الابيات
وكانه لذلك لم يختلف ونظير هذا عندي قول طرفة

في جفان تعترى نادينا * وسديف حين هاج الصنبر

يريد الصنبر فاحتاج في القافية الى تحريك الباء فتطرقا الى ذلك فنقل حركة
الاعراب اليها تشبيها بقولهم هذا بكر ومررت ببكر وكان يجب على هذا ان يضم الباء
فيقول الصنبر لان الراء مضمومة الا انه تصور معنى اضافة الظرف الى الفعل
فصار الى انه كانه قال حين هيج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر
فكسر الباء وكانه نقل الكسرة عن الراء اليها ولولا ما اوردته من هذا لكان الضم مكان
الكسر وهذا اقرب ما اخذ من ان تقول انه حرف القافية للضرورة فان قلت فهل يجوز في
الاضافة في قوله حين هاج الصنبر انما هي الى الفعل لا الى الفاعل فكيف حرّبت معنى المضاف
اليه قيل الصنبر مع الفاعل كالجزء الواحد واقوى الجزئين منهما هو الفاعل فكان الاضافة
انما هي اليه لا الى الفعل فلذلك جاز ان يتصور فيه معنى الجر فان قلت فانت اذا
اضفت المصدر الى الفاعل جررته في اللفظ واعتقدت مع هذا انه في المعنى مرفوع
فاذا كان في اللفظ ايضا مرفوعا فكيف يسوغ ذلك بعد حصوله في موضعه من
استحقاقه الرفع لفظا ومعنى ان تجوز فيه فتتوهمه مجرورا قيل هذا الذي اوردناه
وتصورناه هو مؤكد للمعنى الاول لانك كما تصورت في المجرور معنى الرفع كذلك تممت
حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر الا ترى ان سيبويه لما شبه الضارب
الرجل بالحسن الوجه وتمكن ذلك في نفسه ورسا في تصوره زاد تمكين هذه الحال
له وتلبيتها عليه بان عاد فشبه الحسن الوجه بالضارب الرجل في الجر كل ذلك
تفعله العرب وتعتقده العلماء في الامرين ليقوى تشابههما وتعمر ذات بينهما
ومن ذلك قولهم في قول العرب كل رجل وضيعته وانت وشانك معناه مع
مع شانك وكل رجل مع ضيعته فهذا يوهم من اصراره ان الثاني خبر عن الاول كما
انه اذا قال انت مع شانك فان قوله مع شانك خبر عن انت وليس الامر كذلك
بل تعرى ان المعنى عليه عرفان تقدير الاعراب على غيره وانما شانك معطوف
على انت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكانه قال كل رجل وضيعته مصطحبان
وانت وشانك مصطحبان وعليه جاء العطف بالنصب مع ان كما قال الشاعر

اغار على معزاي لم يدر انني * وصفراء منها عبلة الصفوات * ومن ذلك

قولهم انت ظالم ان فعلت الا تراهم يقولون في معناه ان فعلت فانت ظالم
فهذا ربما اوهم ان انت ظالم جواب مقدم ومعاذ الله ان يقدم جواب الشرط
وانما قوله انت ظالم دال على الجواب وساد مسده فاما ان يكون هو الجواب فلا
ومن ذلك قولهم عليك زيدا معناه خذ زيدا وهو لعمري كذلك الا ان زيدا الان انما
هو منصوب بنفس عليك من حيث كان اسما للفعل يتعدى لا انه منصوب بخذ الا ترى
الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا مر بك شيء من هذا عن اصحابنا
فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه فان امكنك ان يكون تقدير الاعراب على
تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى
تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق الاعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك
واياك ان تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه الا ترى ان تفسير نحو قولهم ضربت
زيدا سوطا ان معناه ضربت زيدا ضربة بسوط وهو لا شك كذلك ولكن تقدير
اعرابه انه على حذف المضاف اي ضربته ضربة سوط كما ان معناه كذلك للزمك
ان تقدر انك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر في نحو قوله امرتك الخير
واستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك
كله بقولك انه على حذف المضاف في ضربته سوطا ومعناه ضربة بسوط فهذا
لعمري معناه فاما طريق اعرابه وتقديره فحذف المضاف انتهى وقال
ابن ابي الربيع في شرح الايضاح قالوا لا افعل هذا ذا بدي سلم قال يعقوب
المعنى والله يسلمك فهذا تفسير المعنى واما تفسير اللفظ فتقديره بذي
سلامتك وقال ابن مالك في شرح الكافية من الاستثناء بليس قول النبي
صلى الله عليه وسلم يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض
خلقه الخيانة والكذب هذا التقدير الذي يقتضيه الاعراب والتقدير
المعنوي يطبع على كل خلق الا الخيانة والكذب وقال ابن عصفور في
شرح المقرب فان قيل لم صار المتعجب منه وصفه على طريقة ما افعله مفعولا
وعلى طريقة افعل به فاعلا مع ان المعنى عندكم واحد وانما الباب ان يختلف
الاعراب اذا اختلف المعنى فالجواب ان ذلك من قبيل ما اختلف فيه
الاعراب والمعنى متفق نحو ما زيد قائما في اللغة الحجازية وما زيد قائم
في اللغة التميمية الفرق بين الاعراب التقديري والاعراب المحلي
قال ابن يعيش الاعراب يقدر على الالف المقصورة لكن الالف لا تتحرك بحركة

متى في الحلق وتحريكها يمنعها من الاستطالة والامتداد ويفضي بها
الى مخرج الحركة فيكون الاعراب لا يظهر فيها لا يمكن لان الكلمة حينئذ معربة
بل السكون في محل الحركة بخلاف من وكم ونحوهما من المبنيات قال الاعراب
لا يقدر على حرف الاعراب منها لانه حرف صحيح يمكن تحريكه فلو كانت الكلمة
في نفسها معربة لظهر الاعراب عليه وانما الكلم جميعا في موضع كلمة معربة
وكذلك في المنقوص لا تظهر فيها الرفع والجر لثقل الضمة والكسرة وخالف
ابن النحاس في التعليقة الفرق بين الموضع في المبني والموضع في المحل انا اذا
قلنا قام هؤلا في موضع رفع لا نعني به ان الرفع مقدر في الهمزة كيف ولا
مانع من ظهوره لو كان بصدد رافعها لان الهمزة حرف جلد يقبل الحركات
وانما نعني به ان هذه الكلمة في موضع كلمة اذا ظهر فيها الاعراب تكون
مرفوعة بخلاف العصا فانا اذا قلنا العصا في موضع رفع نعني به ان الضمة
مقدرة على الالف نفسها بحيث لولا امتناع الالف من الحركة او استثقال
الضمة والكسرة في ياء القاضي لظهرت الحركة على نفس اللفظ قال
ابن الصايغ في تذكرته الفرق بين اعلى واحمر من خمسة اشيا جمع اعلى بالواو
والنون وعلى افاعل واستعماله بمن وتانيثه على فعلى ولزومه احد
الثلثة الـ او الاضافة او من ۰ قال الهلبي ۰
۰ الفرق في الاعلى والاحمر فيا تي ۰ في خمسة في الجمع والتكسير ۰
۰ وبدخول من وخلاف تانيثهما ۰ ولزوم تعريف بلا تنكير ۰
قال في الشرح وهذه الاشيا جارية في الاعلى وبابه كالافضل والارذل
وفي الاحمر وبابه كالاصفر والاخضر ۰ ذكر ما افترق فيه
ضمير الشان وساير الضماير قال في البسيط ضمير الشان يفارق
الضماير من عشرة اوجه انه لا يحتاج الى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير
الغايب فانه لا بد له من ظاهر يعود عليه لفظا او تقديرا وانه لا يعطف
عليه ولا يوكد ولا يبدل منه بخلاف غيره من الضماير وسر هذه الاوجه
انه يوضحه والمقصود منه الابهام وانه لا يجوز تقديم خبره عليه
وغيره من الضماير يجوز تقديم خبره عليه وانه لا يشترط عود ضمير من
الجملة اليه وغيره من الضماير اذا وقع خبره جملة لا بد فيها من ضمير
يعود اليه وانه لا يفسر الا بجملة وغيره من الضماير يفسره بالمفرد وان
الجملة يعود لها محل من الاعراب والجمل المفسرات لا يلزم ان يكون

لها

١٧٢

لها محل من الاعراب وانه لا يقوم الظاهر مقامه وغيره من الضماير يجوز
اقامة الظاهر مقامه وانه لا يكون الا للغايب دون المتكلم والمخاطب
لوجهين احدهما ان المقصود بوضعه الابهام والغايب هو المبهم لان المتكلم
والمخاطب في غاية الايضاح والثاني انه في المعنى عبارة عن الغايب لانه
عبارة عن الجملة التي بعده وهي موضوعة للغيبة دون الخطاب والتكلم
وقال ابن هشام في المغني هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها
عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شي منها
عليه والثاني ان مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير والثالث
انه لا يتبع بتابع فلا يوكد ولا يعطف ولا يبدل منه الرابع انه لا يعمل فيه الا الابتدا
او احد نواسخه الخامس انه ملازم للافراد فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين
او باحاديث ذكر ما افترق فيه ضمير الفصل والتاكيد والبدل قال
ابن يعيش ربما التبس الفصل بالتاكيد والبدل والفرق بين الفصل والتاكيد
ان التاكيد اذا كان ضميرا لا يوكد به الا المضمر والفصل ليس كذلك بل يقع
بعد الظاهر والمضمر فقولك كان زيد هو القايم فصل لا تاكيد لوقوعه بعد
الظاهر والمضمر فقولك كان زيد هو القايم فصل لا تاكيد لوقوعه بعد الظاهر
وقولك كنت انت القايم يحتملهما ومن الفرق بينهما انك اذا جعلت الضمير تاكيدا
فهو باق على اسميته ويحكم على موضعه باعراب ما قبله وليس كذلك اذا كان
فصلا وانما الفرق بينه وبين البدل فان البدل تابع للمبدل في اعرابه
كالتاكيد الا ان الفرق بينهما انك اذا ابدلت من منصوب اتيت بضمير
المنصوب نحو ظننتك اياك خيرا من زيد فاذا اكدت او فصلت لا يكون
الا بضمير المرفوع ومن الفرق بين الفصل والتاكيد والبدل ان لام التاكيد
تدخل على الفصل ولا تدخل على التاكيد والبدل لان اللام تفصل بين التاكيد
والموكد والبدل والمبدل منه وهما من تمام الاول في البيان ذكر ما افترق
فيه ضمير الفصل وساير الضماير قال الخليل ضمير الفصل اسم ولا محل له
من الاعراب وبذلك يفارق ساير الضماير قال ابن هشام ونظيره على هذا
اسما الافعال ذكر الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس قال
في البسيط علم الجنس كاسامة وثعالة في تخصيص علميته اربعة اقوال احدها
ابن سعيد وبه قال ابن السيد وابن يعيش انه موضوع على الجنس باسره بمنزلة
تعريف الجنس باللام في كسر الدينار والدرهم خاية اشارة الى ما ثبت في العقول

معرفته وتصير وضعه على اشخاص الجنس كوضع زيد علمان على اشخاصهما
وكذلك ثعالة ثعالة تعرف اسامة اى اشخاص هذا الجنس تعرف من اشخاص
هذا الجنس وانما لم يحتاجوا في هذا النوع الى تخصيص الشخص بمنزلة الاعلام
الشخصية لان الاعلام الشخصية تحتاج الى تعيين افرادها لان لكل فرد من
افرادها تختص بحكم لا يشاركه فيه غيره ولا يقوم غيره مقامه فيما يطلب منه من
معاملة او استكانة او غير ذلك واما افراد انواع الوحوش والحشرات
فلا يطلب منها ذلك فلذلك لم يحتج الى تعيين افرادها ووضع اللفظ علما على
جميع افراد النوع لاشتراكها في حكم واحد قال ابن يعيش تعريفها لفظي وهي في
المعنى نكرات لان اللفظ وان اطلق على الجنس فقد يطلق على افراده ولا يختص
شخصا بعينه وعلى هذا فيخرج عن حد العلم والقول الثاني لابن الحاجب
انها موضوعة للحقائق المتحدة في الجنس منزلة التعريف باللام للمعهود في
الذهن نحو اكلت الخبز وشربت الماء لبطلان ارادة الجنس وعدم تقدم المعهود
الوجودي واذا كانت موضوعة على الحقيقة المعقولة المتحدة في الذهن
فاذا اطلقت على الواحد في الوجود فلابد من القصد الى الحقيقة وصح اطلاقها
على الواحد في الوجود لوجود الحقيقة المقصودة فيكون التعدد باعتبار
الوجود لا باعتبار الوضع لانه لا يلزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود
المتعدد فان قيل الحقيقة الذهنية مغايرة للوجود فاذا اطلق على الواحد
في الوجود فقد اطلق على غير ما وضع له قلت وان حصلت المغايرة بذلك
بين الحقائق الا انه بمنزلة المتواطي الواقع على حقائق مختلفة بمعنى واحد
كالحيوان الذي يشترك فيه حقائق المتواطي المختلفة فكذلك ها هنا
يشترك الذهني والوجودي في الحقيقة وان كان الوجود مغايرا للذهني
والفرق بين اسد واسامة ان اسدا موضوع لكل فرد من افراد النوع
على طريق البدل فالتعدد فيه من اصل الوضع واما اسامة فانه يلزم من
اطلاقه على الواحد في الوجود التعدد فالتعدد فيه جاء ضمنا لا مقصودا
بالوضع والقول الثالث انه لما لم يتعلق بوضعه غرض صحيح بل الواحد
من جفاة العرب اذا وقع طرفه على وحش عجيب او طير غريب اطلق عليه
اسما اشتقه من خلقته او من فعله ووضعه عليه فاذا وقع بصره مرة اخرى
على مثل ذلك الفرد اطلق عليه ذلك الاسم باعتبار شخصه ولا يتوقف على تصور
ان هذا الموجود هو المسمى اولا او غيره فصارت مشخصات كل نوع مندرجة

تحت الاول بحيث تكون نسبة ذلك اللفظ الى جميع الاشخاص تحته
الا الاشخاص المسمين به نحو هذا فاذا اطلق على الواحد فقد فقد اطلق على
ما وضع له فاذا اطلق على الجميع فلاندراج الكل تحت الوضع الاول
لا لاطلاق واعتبر اللفظ علته اولا ومرة ثانية وثالثة بحسب اشخاصه كل غير
تصور ان الثاني والثالث هو الاول او غيره والقول الرابع قلت ان لفظ علم
الجنس موضوع على القدر المشترك بين الحقيقة الذهنية والوجودية فان لفظ
اسامة مثلا يدل على الحيوان المفترس عريض الاعالي فالافتراس وعرض الاعالي
مشترك بين الذهني والوجودي فاذا اطلق على الواحد في الوجود فقد اطلق على ما
وضع له لوجود القدر المشترك وهو الافتراس وعرض الاعالي ويلزم من اخراجه
الى الوجود التعدد فيكون التعدد من اللوازم لا مقصودا بالوضع بخلاف
اسد فان تعدده مقصود بالوضع واذا تقرر ذلك فالفرق بين علم الجنس
واسم الجنس بامور احدها امتناع دخول اللام على احدهما وجوازه في الاخر
ولذلك كان ابن لبون وابن مخاض اسمي جنس لدخول اللام عليهما ولم يكن ابن عرس
باسم جنس لامتناع ابن العرس والثاني امتناع الصرف يدل على العلمية الثالث
نصب الحال عنهما على الاغلب الرابع نص اهل اللغة على ذلك واما الاضافة فلا
دليل فيها لان الاعلام جاءت مضافة كابن عرس وابن مقرض واسم الجنس مضاف
كابن لبون وابن مخاض انتهى كلام صاحب البسيط فائدة قال صاحب البسيط
الفرق بين الاشتراك الواقع في النكرات والاشتراك الواقع في المعارف
ان اشتراك النكرات مقصود بوضع الواضع في كل مسمى غير معين واما اشتراك
المعارف فالاشتراك في الاعلام اتفاقي غير مقصود بالوضع لان واضع الاسم
على العلم لم يقصد مشاركة غيره له وانما المشاركة حصلت بتعدد الوضع لكثرة
المسمين باللفظ الواحد فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك في تعريفها لكونه
اتفاقيا غير مقصود للواضع واما الاشتراك الواقع في المضمرات واسماء الاشارة
وما عرف باللام وان كان مقصودا للواضع فانه اشتراك في المسمى المعين
فلذلك لم يقدح في التعريف بخلاف اشتراك النكرات فانه في كل مسمى غير معين
فلذلك افترق الاشتراكان فائدة قال الزملكاني في شرح المفصل الفرق
بين اللام في الزيدان واللام في الرجلان ان معنى الزيدان المشترك في التسمية
ومعنى الرجلان المشترك في الحقيقة قال نحو خوارزم ولذلك لو سميت
امراة بزيد وجمعت بينها وبين رجل تسمى بزيد لقلت في التسمية الزيدان المشتركة

في التسمية مع اختلاف الحقيقة وانما اتوا باللام دون الاضافة لان افادة
التعريف من الاضافة فكانت اقرب الى العلمية ولانها اخصر فان المضاف اليه
قد يكون اكثر من حرفين وثلثة ولان امتزاج اللام اشد ولذلك
يتخطاه العامل مع انه قد عرض اعلام لا يعرف لها ملابس فتضاف اليه
والجمدية لا تفتقر الى ذلك فائدة قال ابن يعيش الفرق بين ذو
التي بمعنى الذي على لغة طي وبين التي بمعنى صاحب من وجوه منها ان ذو
في لغة طي توصل بالفعل ولا يجوز ذلك في ذو التي بمعنى صاحب ومنها
ان ذو في مذهب طي لا يوصف بها الا المعرفة والتي بمعنى صاحب يوصف
بها المعرفة والنكرة ان اضفتها الى نكرة وصفت بها النكرة وان اضفتها
الى معرفة وصارت معرفة وصفت بها المعرفة وليست التي بمعنى الذي
كذلك لانها معرفة بالصلة على حد التعريف من وما ومنها ان التي في
لغة طي لا يجوز فيها ذي ولا ذا ولا تكون الا بالواو وليس كذلك التي بمعنى
صاحب فائدة قال الاندلسي صاحب المفصل الفرق بين الموصول
الاسمي والموصول الحرفي ان الذي توصل بما هو خبر وان توصل بالخبر
والامر وغيره لان المقصود المصدر والمصدر اسوغ من جميع ذلك

ذكر ما افترق فيه باب كان وباب ان

افترقا في انه يجوز في باب كان تقديم الخبر على الاسم وعلى كان نحو كان
قايما زيد وقايما كان زيد ولا يجوز تقديم الخبر على ان ولا على اسمها
الا ان يكون ظرفا او مجرورا ذكر ما افترق فيه باب كان وسائر الافعال
قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح كان واخواتها تخالف
لاصول الافعال في اربعة اشيا احدها ان هذه الافعال اذا اسقطت
بقي المسند والمسند اليه وغيرها اذا اسقطت لم يبق كلام الثاني ان هذه
الافعال لا تؤكد بالمصدر لانها لا تدل عليه وغيرها من الافعال
تؤكد بالمصادر لانها تدل عليها نحو قام قياما وزال زوالا الثالث
ان الافعال التي ترفع وتنصب تبنى للمفعول وهذه لا تبنى له لا تقول كين
قائم لان قايما خبر عن المبتدا فاذا زال المبتدا زال الخبر من وجه
وتوافقهما من وجه اما وجه المخالفة فان ما فيها مصدرية في موضع
نصب على الظرف ولذلك لا تتم مع اسمها وخبرها كلاما ويحتاج
الى شيء اخر يكون ظرفا له كقولك لا اكلمك ما دمت مقيما اي مدة

دوام اقامتك وما في باقي اخواتها حرف نفي واما وجه الموافقة
فهو ان معناهن جميعهن الثبات والدوام فائدة قال ابن اعلم في نكته
الفرق بين كان وبين اصبح واخواتها ان كان لما انقطع وهذه لما لم
ينقطع تقول اصبح زيد غنيا فهو غني في وقت اخبارك غير منقطع غناه
نقله ابن الصايغ في تذكرته فائدة قال الامام فخر الدين الفرق بين
كان التامة والناقصة ان التامة بمعنى حدث ووجد الشيء والناقصة
بمعنى وجد موصوفية الشيء بالشيء في الزمن الماضي وقال ابن القواس
في شرح الفية ابن معط الفرق بينهما ان التامة تخبر بها عن ذات اما
منقضي حدوثها او متوقع والناقصة تخبر بها عن انقضاء الصفة
الحادثة من الذات او عن توقعها والذات موجودة قبل حدوث
الصفة وبعدها والتامة تكتفي بالمرفوع وتؤكد بالمصدر وتعمل في
الظرف والجار والمفعول له وتعلق بها الجار والناقصة بخلاف ذلك
كله انتهى وقال الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته قال الامام
ابو جعفر بن الامام ابي الحسن بن الباذش قال ابو القاسم الشنتريني
فيما نقلت من كتاب بعض اصحابه من زعم ان كان التي يضمر فيها الامر
والشان هي الناقصة نفسها فقد اخطا وانما هي غيرها والفرق بينهما
ان التي على معنى الامر والشان لا يكون اسمها الا مستترا فيها
والناقصة يكون اسمها مستترا فيها وغير مستتر والتي على معنى
الامر والشان لا يتقدم خبرها والناقصة يتقدم خبرها والتي على
معنى الامر والشان لا ينعت اسمها ولا يؤكد ولا يعطف عليه ولا
يبدل منه والناقصة يجوز في اسمها كل هذا والتي على معنى الامر
والشان لا يكون خبرها الا جملة ولا تحتاج الجملة ان يكون فيها
عايد يرجع الى الاول والناقصة ليست كذلك لا بد من عايد
يرجع الى الاول من خبرها اذا كان جملة فقد ثبت بهذا كله ان كان
التي على معنى الامر والشان ليست الناقصة قال ابي والصحيح ان
كان المضمر فيها الامر والشان هي كان الناقصة والجملة في موضع
نصب يدل على ذلك ان الامر والشان يكون مبتدا او مضمرا في ان
واخواتها وظننت واخواتها والجملة المفسرة الواقعة موقع خبر هذه
الاشيا ومذهبه انه خبر المبتدا وما ذكر معه ثبت انه خبر لكان انتهى

ذكر ما افترق فيه ما النافية وليس

قال المهلبي المشابهة بينهما من ثلثة اوجه دخولهما على المبتدا والخبر
وكونهما للنفي وكون النفي نفي حال ثم خالفت ما ليس في عشر اوجه بطل
عملها بزيادة ان ودخول الا وتقديم الخبر ومعموله واذا عطفت عليها
شيئا نحو ما زيد راكبا ولا سائر اخوه جاز في سائر الرفع والنصب او اجنبي
لم يجز الا الرفع نحو ما زيد سائرا ولا ذاهب عمرو ولا يحتمل الضمير فلا يقال
زيدا قائما كما يقال ليس زيد قائما ولا تعمل فعلا لان الافعال تعمل بحقها
بعضا وان كان بعد الاسم فعل فالحمل عليه اولى من الاسم نحو ما زيد اضربه
على مقتضى قال ضرب زيدا اضربه وهو اولى من رفعه ولا يخبر عنها بفعل ماض
لا يقال ما زيد قام لانه لنفي الحال ولا يحسن تقديم الخبر المجرور نحو ما بقائم
زيد لحسنه في ليس قال فجميع ما جاز في ما يجوز في ليس ولا يجوز في ما
جميع ما جاز في ليس لقوة ليس في بابها بالفعلية والشيء اذا شابه الشيء
فلا يكاد يشبهه من جميع وجوهه

قال نظما

تفهم فان الفرق جا بين ما ... وليس بعشر بينت لاولي الفهم
زيادة ان من بعدها مبطل لها ... والا واخبار يقدمن للحكم
ومعمولها يجري كذلك مقدما ... ومسئلة في العطف تشهد بالحكم
ويمتنع الاضمار في ذا لعقاوله ... لعسر فعال الذكي ولا العدم
وان كان بعد الاسم فعل فحمله ... تضمنه للفعل اولى من الاسم
ولا يجعل الماضي اذا خبر لها ... ولا البا في تقديمه تحدك قسم

ذكر ما افترقت فيه لا وليس

قال ابن هشام في المغني لا العاملة عمل ليس تخالف ليس من ثلث جهات
احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود الثاني ان ذكر خبرها
قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة
وان خبرها مرفوع الثالث انها لا تعمل الا في النكرات **ذكر ما افترقت**
فيه ما ان **قال** ابن هشام في تذكرته احكام خمسة هي فيها
فرضي دون سائر اخواتها احدها ان حمله على الموضع والثاني ان دخول ما
في الخبر يتضمن معنى الشرط والثالث عدم جواز عملها في حال وظرف ومجرور
خلاف اخواتها الثلثة الرابع عدم جواز الا عمالها اذا اقترنت بما عند
ابن السراج والزجاج محتجين بان ذلك اجماع في كان ولعل قياسا عليها

لاشتراكهما في ازالة معنى الابتدا والخبر خلافا لقولهما لانه انما جاز في لكن
لبقا اختصاصها ولا يحمل عليها غيرها الخامس دخول اللام في الخبر لكنه
في ان المكسورة باطراد وفيها بشذوذ وهذا هو الانصاف وانه لا تاويل
في ولكنني من حبها لعميد وفي قراة بعضهم الا انهم ليأكلون الطعام كل ذلك
لبقا معنى الابتدا معها انتهى

ذكر ما افترق فيه ان المشددة المفتوحة وان الخفيفة

قال ابن هشام في المغني شركوا بينهما في جواز حذف
الجار وسدهما مسد جزئي الاسناد في باب ظن وخصوا ان الخفيفة
بوصلها بسدهما مسدهما في باب عسى وخصوا المشددة بذلك في باب لو
تقول عسى ان تقوم ويمتنع عسى انك قائم ولو انك تقوم ولا يجوز لو ان تقوم
وفي شرح المفصل للاندلسي ان الخفيفة الناصبة للمضارع اشبهت ان المشددة
العاملة في الاسما من اربعة اوجه **احدها** ان لفظها قريب من لفظها
وان اختلفت صارت مثلها في اللفظ الثاني انها وما عملت فيه مصدر مثل
ان المثقلة والثالث ان لها ولما عملت فيها موضعا من الاعراب كالمثقلة
والرابع ان كل واحدة منهما تدخل على الجملة انتهى وقال ابن النحاس في التعليقة
ان المشددة للحال وان الخفيفة تصلح للماضي والمستقبل

ذكر ما افترق فيه لا وان

قال ابن هشام تخالف لا ان من سبعة اوجه احدها انها لا تعمل الا في النكرات
الثاني ان اسمها اذا لم يكن عاملا فانه يبنى الثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد
اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه
وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا
الرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا الخامس انه يجوز
مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف نحو
لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامراة فيها السادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت
السابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم

ذكر الفرق بين الالغاء والتعليق

قال ابن اياز معنى التعليق في باب ظن ان يتعذر على الاسمين حرف يكون حاجزا
للفعل عن العمل في لفظ الاسمين دون العمل في موضعهما وهذا احكم من حكم الالغا
وهو ابطال العمل بالكلية ويبين حكم كمال العمل يسمى ذلك تعليقا تشبيها بالمعلقة
هي التي ليست ممسكة ولا مطلقة **قال** ابن الخشاب ولقد اجاد اهل الصناعة
في وضع اللقب لهذا النحو واستعارته له كل الاجادة وقال ابن يعيش في شرح المفصل

التعليق ضرب من الالغاء لانهما ابطال عمل العامل لفظا لا محلا والالغاء
ابطال عمله بالكلية فكل تعليق الغاء وليس كل الغاء تعليقا قال ابن النحاس
في ادعاء ان بين التعليق والالغاء عموما وخصوصا نظر فانه لا عموم وخصوص
بينهما وفي تذكرة ابن هشام قال ابن ابي الربيع لا يجوز الالغاء الا بشرط التوسط
والتاخير وان لا يتعدى الى مصدر وان يكون قلبيا قال فاما التعليق فيكون في كل
الافعال واشباهها انتهى

ذكر الفرق بين حذف المفعول

اختصارا وبين حذفه اقتصارا قال ابن هشام جرت عادة النحويين ان يقولوا
يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل
وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين
الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل اي يكن منه خيلة
والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من
غير تعيين من اوقعه ومن اوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا الى فعل كون عام
فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل
الفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى
محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه ربي
الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا
ولا تسرفوا واذا رايت ثم اذ المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي
من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف
واذا حصلت منك رؤية هنالك وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله
وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو لا تاكلوا الربوا ولا تقربوا الزنا وقولك
ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف نحو ما ودعك
ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوبه
نظيره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وما شيء حميت
بمستباح

ذكر ما افترق فيه باب ظن وباب اعلم

قال ابن اياز لا يجوز في باب اعلم الالغاء والتعليق كما صرح به الوراق
في علله لانك لو قلت اعلمت لزيد عمرو قائم لم ينعقد من الكلام مبتدا وخبر
وكان غير مفيد لان قولك عمرو قائم لا يستقيم جعله خبرا عن زيد وكذا
الحكم في الالغاء ولا يجوز في هذا الباب الاقتصار على المفعول الثاني دون
الثالث ولا على الثالث دون الثاني ولا الاقتصار على المفعول الاول

خلافا له

ذكر ما افترقت فيه المفاعيل

قال ابن يعيش المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من
العدم الى الوجود وصيغة الفعل تدل عليه والافعال كلها متعدية اليه سواء
كان يتعدى الفاعل او لم يتعد نحو ضربت زيدا ضربا وقام زيد قياما وليس
كذلك غيره من المفعولين الا ترى ان زيدا من قولك ضربت زيدا ليس مفعولا
لك على الحقيقة انما هو مفعول لله تعالى وانما قيل له مفعول على معنى ان فعلك
فيه وقع به

ذكر الفرق بين المصدر واسم المصدر

قال ابن النحاس الفرق بينهما ان المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الانسان
وغيره كقولنا ان ضربا مصدر في قولنا يعجبني ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله
معنى وسموا ما يعبر عنه مصدرا مجازا نحو ضرب في قولنا ان ضربا مصدر
منصرف اذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى
الصادر عن الانسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر
عن المسبح لا لفظ س ب ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف
ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين
قول النحويين مصدر واسم مصدر ان المصدر الذي له فعل يجري عليه
كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه
كالقهقرى فانه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد
يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا احدهما للفعل
والاخر للآلة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والاكل والاكال
فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والاكل المصدر والاكال
ما يوكل انتهى

ذكر الفرق بين عند ولدن ولدى

قال ابن هشام تفترق من ستة اوجه فلا يكون عند ولدن الا ان يكون
المحل ابتداء غاية نحو اتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما
بخلاف لدى فلا تكون لدن فضلة بخلافهما وجر لدن بمن اكثر من
نصبها وجر عند كثير وجر لدى ممتنع وهي مبنية وهما معربان
وهي قد تضاف للجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب
وقد لا تضاف اصلا فانهم حكوا في غدوة الواقعة الجر بالاضافة
والنصب على التمييز والرفع باضمار كان تامة ثم ان عند امكن
من لدى من وجهين احدهما انها تكون ظرفا للاعيان والمعاني

نحو عند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه
وبرمان في حواشيه والثاني انك تقول عندي مال وان كان
غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال
العسكري وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند
وقول غيره اولى انتهى

ذكر ما افترقت فيه اذ واذا وحيث

قال ابن هشام في تذكرته اعلم ان اذ واذا وحيث اشتركن في امور
وافترقن في امور فاشتركن في الظرفية ولزومها والاضافة ولزومها
وكونها للجمل والبنا ولزومه وابهامها المعنى وقد تخرج عنه فهذه ثمانية
قد مثلت وتشترك اذ واذا في انهما للزمان ولا يكونان للمكان وانهما
يكفان بما عن الاضافة فيفيدان معنى الشرط جازمين قياسا مطردا
وانهما يضافان للجملة الفعلية وانفردت اذا بما فادتها معنى الشرط
دون ما وانها لا تضاف الا الى الجمل الفعلية وانفردت حيث
بانها تكون للمكان والزمان والغالب كونها للمكان انتهى

ذكر الفرق بين وسط بالسكون ووسط بالفتح

قال الجمال السرمري

فرق ما بين قولهم وسط الشي ووسط تحريكا وتسكينا
موضع صالح لبين فسكن ولفي حركا تراه مبينا
فجلسنا وسط الجماعة اذ هم وسط الدار كلهم جامعينا

قال الفارسي في القصريات اذا قلت حفرت وسط الدار بيرا بالسكون
فوسط ظرف وبيرا مفعول به واذا قلت حفرت وسط الدار بيرا
بالتحريك فوسط مفعول به وبيرا حال

ذكر الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف

قال ابن يعيش فان قيل نحن متى عطفنا
اسما على اسم بالواو دخل فيه الاول واشتركا في المعنى فكانت الواو بمعنى
مع فلم اختصصتم باب المفعول معه بمعنى مع قيل الفرق بين العطف
بالواو وهذا الباب ان التي للعطف توجب الاشتراك في الفعل وليس
كذلك الواو التي بمعنى مع انما توجب المصاحبة فاذا عطفت بالواو
شيئا على شيء دخل في معناه ولا يوجب بين المعطوف والمعطوف
عليه ملابسة ومقاربة كقولك قام زيد وعمرو فليس احدهما

ملابسا للاخر ولا مصاحبا له واذا قلت ما صنعت واباك فانما
تريد ما صنعت مع ابيك واذا قلت استوى الماء والخشبة وما
زلت اسير والنيل فيفهم منه المصاحبة والمقاربة وقال الابدي
الفرق بين واو المفعول معه وواو العطف انك اذا قلت قام زيد وعمرو
ليس احدهما ملابسا للاخر ولا فرق بينهما في وقوع الفعل من كل منهما
على حدة واذا قلت ما صنعت واباك وما انت والفخر فانما تريد ما
صنعت مع ابيك واين تذهب في فعلك به وما انت مع الفخر في افتخارك
وتحققك به

باب الاستثناء

قال ابن يعيش الفرق بين البدل والنصب في قولك ما قام احد
الا زيد انك اذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة
فتنصبه كما تنصب المفعول واذا ابدلته منه كان معتمد الكلام ايجاب القيام
لزيد وكان ذكر الاول كالتوطئة كما يرفع الخبر لانه معتمد الكلام وينصب
الحال لانه تبع للمعتمد نحو زيد في الدار قائم وقائما انتهى

فصل

قال
ابن يعيش الفرق بين الا اذا كانت صفة وبينها اذا كانت استثناء انها اذا
كانت صفة توجب للاسم الذي وصفته بها شيئا ولم تنفه عنه لانها
مذكورة على سبيل التعريف فاذا قلت جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة
له وعدم المماثلة ولم تنف عن زيد المجي وانما هو بمنزلة قولك جاءني رجل
ليس بزيد واما اذا كانت استثناء فانه اذا كان قبلها ايجاب فما بعدها
نفي واذا كان قبلها نفي فما بعدها ايجاب لانها محمولة على الا فكان حكمها
كحكمها

ذكر ما افترقت فيه الا وغير

قال ابو الحسن الابدي في شرح الجزولية افترقت الا وغير في ثلثة اشيا
احدها ان غير يوصف بها حيث لا يتصور الاستثنا والا ليست كذلك
فيقول عندي درهم غير جيد ولو قلت عندي درهم الا جيد لم يجز
الثاني ان الا اذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه فيقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام
الا زيد لم يجز بخلاف غير اذ تقول قام القوم غير زيد وما قام غير زيد
وسبب ذلك ان الا حرف لم يتمكن في الوصفية فلا يكون صفة
الا تابعا كما ان اجمعين لا تستعمل في التاكيد الا تابعا الثالث انك
اذا عطفت على الاسم الواقع بعد الا كان اعراب المعطوف على حسب

المحذوف عليه واذا عطفت على الاسم الواقع بعد غير جاز الجر والحمل
على المعنى

ذكر ما افترق فيه الحال والتمييز

قال ابن هشام في المغني اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة فاوجه
الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه
الافتراق فاحدها ان الحال يكون جملة وظرفا وجارا ومجرورا والتمييز لا يكون الا اسما
والثاني ان الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها نحو ولا تعثوا في الارض مفسدين لا تقربوا الصلوة
وانتم سكارى بخلاف التمييز والثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين
للذوات والرابع ان الحال يتعدد بخلاف التمييز الخامس ان الحال يتقدم على عاملها
اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح السادس
ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وقد يتعاكسان السابع ان الحال
تكون مؤكدة لعاملها ولا يقع التمييز كذلك انتهى **قلت** وبقيت فروق
اخرى تتبعتها ولم اورد عنها

ذكر ما افترق فيه الحال والمفعول

قال ابن يعيش الحال تشبه المفعول من حيث انها تجيء بعد تمام الكلام واستغنا
الفعل بفاعله وان في الفعل دليلا عليه كما كان فيه دليل على المفعول
ولهذا الشبه استحقت ان تكون منصوبة مثله وتفارقه في انها هي الفاعل
في المعنى وليست غيره فالراكب في جاء زيد راكبا هو زيد وليس المفعول
كذلك بل لا يكون الا غير الفاعل او في حكمه نحو ضرب زيد عمرا ولذلك امتنع
ضربني وضربتك لاتحاد الفاعل والمفعول فاما قولهم ضربت نفسي
فالنفس في حكم الاجنبي ولذلك تخاطبها ربها فيقول يا نفس اقلعي مخاطبة
الاجنبي ويعمل فيها الفعل اللازم وليس المفعول كذلك ولا تكون الا
نكرة والمفعول يكون نكرة ومعرفة ولها شبه خاص بالمفعول فيه
وخصوصا ظرف الزمان وذلك لانها تقدر بفي كما يقدر الظرف بفي
فاذا قلت جاء زيد راكبا فتقديره في حال الركوب كما ان جاء زيد اليوم
تقديره في اليوم وخص الشبه بظرف الزمان لان الحال لا تبقى بل
تنتقل الى حال اخرى كما ان الزمان منتقض لا يبقى ويخلفه غيره **وقال**
الزمخشري في المفصل كون الجملة الحالية المقترنة بالواو عن الراجع
الى ذي الحال اجراها مجرى الظرف لانعقاد الشبه بينها وبينه
وقال ابن النحاس في التعليقة الحال تشبه الظرف في انها مقدرة
بفي وتفارقه في ان في تدخل على لفظ الظرف وفي الحال تدخل على حالة
مضافة الى مصدر نحو جاء زيد قياما اي في حال قيامه وقال السخاوي في
شرح المفصل الحال تشبه المفعول به وظرف الزمان والصفة والتمييز
والخبر اما شبهها بالمفعول به فان في الفعل دلالة على كل واحد منهما فاذا
قلت ضربت دل ذلك على مضروب وعلى حال وان كل واحد من الحال والمفعول
اسم جاء بعد استقلال الفعل بالفاعل واما شبهها بالظرف فمن قبل
انها مفعول لها وانها تنتقل كانتقال الزمان وانقضائه ويحسن فيها
دخول في واما شبهها بالصفة فان الصفة اصل الحال والحال منقولة
من الصفة الى الظرف ولهذا لا يكون الحال في الغالب الا اسم فاعل او
مفعول او اسما الفاعل والمفعول انما كانت ليوصف بها لا لتكون معمولا
فيها واما شبهها بالتمييز فانها لا تكون الا نكرة وانها تبين الهيئة التي وقع
عليها الفعل كما يبين التمييز النوع واما شبهها بالخبر فانها نكرة جاءت
لتفيد وكذلك الخبر فالتنكير فيه هو الاصل والفرق بينها وبين المفعول
انها يعمل فيها المتعدي وغير المتعدي والمعاني والمفعول به يكون ظاهرا
ومضمرا ومعرفا ومنكرا ومشتقا وغير مشتق والفرق بينها وبين الظرف
ان الحال عين الفاعل والمفعول فهي في المعنى صاحب الحال بخلاف الظرف
وايضا فان الظرف يعمل فيه معنى الفعل متاخرا او متقدما واما الحال
فلا يعمل فيها معنى الفعل الا متقدما عليها **وقال** ابن الشجري في اماليه
الحال تفارق المفعول به من اربعة اوجه الاول انه من وجهها التنكير والمفعول
لا يكون معرفة ونكرة والثاني ان الحال في الاغلب هي ذو الحال وليس
المفعول هو الفاعل والثالث ان كلا يعمل فيها الفعل ومعنى الفعل والمفعول
لا يعمل فيه المعنى **الرابع** ان المفعول بمنزلة الفعل في وقع رفع الفاعل
والحال لا يبني لها الفعل

ذكر الفرق بين الجمل الحالية والمعترضة

قال ابن هشام كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية وتميزها منها امور
احدها ان المعترضة تكون غير خبرية كالامرية والدعائية والقسمية
والتنزيهية الثاني انه يجوز تصديرها بدليل استقبال كلن والسين
وسوف والشرط الثالث انه يجوز اقترانها بالفاء الرابع انه يجوز اقترانها
بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت

ذكر الفرق بين الاضافة

بمعنى اللام وبينها بمعنى من قال الاندلسي في شرح المفصل الفرق بينهما

من وجوه احدها ان الثاني غير الاول في الاضافة التي بمعنى اللام
سوا وافقه في اسمه او لم يوافقه فانه يتعين ان يكون اسم الغلام والمالك
واحدا فالمغايرة حاصلة وان اتحد اللفظ واما التي بمعنى من فالاول فيها
بعض الثاني الثاني ان التي بمعنى اللام لا يصح ان يوصف الاول بالثاني والتي
بمعنى من يصح ذلك فيها الثالث ان التي بمعنى اللام لا يصح فيها ان يكون الثاني
خبرا عن الاول والتي بمعنى من يصح فيها ذلك قال ابن برهان اذا صح ان يكون
الثاني خبرا عن الاول فالاضافة بمعنى من فان امتنع فهو بمعنى اللام
الرابع ان التي بمعنى اللام لا يصح انتصاب المضاف اليه فيها على التمييز
ويصح في التي بمعنى من

ذكر الفرق بين حتى الجارة والى

قال السخاوي في تنوير الدياجي حتى اذا كانت جارة وافقت الى في انها غاية
وخالفتها في ثلثة اشيا احدها انها لا تدخل على المضمر فلا تقول حتاه كما تقول
اليه والثاني ان فيها معنى الاستثنا وليس ذلك في الى والثالث ان الى تقع
خبر المبتدا كقوله تعالى والامر اليك وحتى لا تكون كذلك وقال ابن القواس
في شرح الفية ابن معطي حتى وان شاركت الى في الغاية تخالفها في اوجه
احدها ان المجرور بها يجب ان يكون اخر جزء مما قبلها او يلاقي الاخر تقول
اكلت السمكة حتى راسها ولا تقول حتى نصفها او ثلثها كما تقول الى نصفها
الى ثلثها والثاني ان ما بعد حتى لا تكون الا من جنس ما قبلها فلا تقول
ركبت الخيل حتى الحمار ولا يلزم ذلك في الى تقول ذهب الناس الى السوق
والثالث ان حتى لا تقع مع مجرورها خبر المبتدا بخلاف الى والرابع انها
مختصة بالظاهر بخلاف الى

ذكر ما افترق فيه المصدر

واسم الفاعل قال ابن السراج في الاصول الفرق بين المصدر وبين
اسم الفاعل ان المصدر يجوز ان يضاف الى الفاعل والى المفعول تقول
عجبت من ضرب زيد عمرا فيكون زيد هو الفاعل في المعنى ومن ضرب زيد عمرو
فيكون زيد هو المفعول في المعنى ولا يجوز هذا في اسم الفاعل لا يجوز ان تقول
عجبت من ضارب زيد وزيد فاعل وقال المهلبي الفرق بينهما من ستة اوجه
ان اسم الفاعل يحمل الضمير بخلاف المصدر وان الالف واللام فيه تفيد شيئين
التعريف والموصولية وفي المصدر تفيد التعريف فقط وانه يجوز تقديم معموله
عليه نحو هذا زيدا ضارب بخلاف المصدر وانه يعمل لشبهه الفعل والمصدر
قايم بنفسه لا يعمل لشبهه شي لانه الاصل وانه لا يعمل الا في الحال والاستقبال

والمصدر يعمل في الازمنة الثلثة والسادس ما ذكره ابن السراج من
الاضافه

وقال نظما

ثنا في مصدر الافعال واسم ... لفاعلها بواحدة وخمس
ضمير بعده الف ولام ... وتقديم لمعمول بعكس
ويحدو فيها الاضافة ثم ذلك ... وازمنة تحلت عن حدس

وقال ابن الشجري في اماليه ومن الفرق بينهما ان المصدر يعمل معتمدا وغير معتمد
واسم الفاعل لا يعمل الا معتمدا على موصوف او ذي خبر او ذي حال

ذكر ما افترق فيه المصدر والفعل

قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح يحذف الفاعل من المصدر نحو او
اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما بخلاف الفعل فانه لا يحذف معه الفاعل لان
ذلك نقض للغرض لانه بني للاخبار عنه والمصدر لم يبن للفاعل ولا للمفعول
وانما يطلبهما من جهة المعنى فكما يحذف معه المفعول يحذف الفاعل لان نسبة
المصدر اليهما سوا

ذكر ما افترق فيه المصدر وان

وان وصلتها افترقا في امور الاول والثاني قال ابن مالك في شرح العمدة
اذا لم يشارك المصدر المعلل في الفاعل والزمان معا فلا بد من جر حرف
التعليل نحو جئتك لرغبتك في او جئتك الساعة لوعدي اياك امس فلو كان
المصدر ان وصلتها وان وصلتها لم يجب جر حرف التعليل فيجوز ان تقول جئتك
ان رغبت في وجئتك الساعة ان وعدتك امس وكذا انك رغبت في لان ان
وان قد اطرد فيهما جواز الاستغناء عن حروف الجر في هذا الباب وغيره انتهى
يشير بقوله وغيره الى قوله والا فقد في باب المتعدي واللازم
والحذف مع ان وان يطرد ... مع امن لبس كعجبت ان يدوا
فيقال عجبت ان قمت وعجبت من قيامك باظهار الجار مع المصدر
وجوبا وحذفه مع ان وان وصلتها الثالث قال ابو حيان زعم ابن الطراوة
انه لا يجوز ان يضاف الى ان ومعمولها قال لان ان معناها التراخي فما بعدها
في جهة الامكان فليس بثابت والاسم المضاف اليه ثابت عينه بثبوت عين ما
اضيف اليه فاذا كان ما اضيف له غير ثابت في نفسه فلا يثبت غير محال
قال ابو حيان وهو مردود بالسماع فقد حكاها الثقات عن العرب في
قولهم مخافة ان تفعل ويقال ائتي بعد ان تقوم وقبل ان تخرج الرابع
قال ابن يعيش في لو اتى الخنزير اماي وان يحدث احدكم الاريب يعني

برميه بسيف أو نحوه فان في موضع نصب فكانه قال اياي حذف
احدكم الارنب ولو حذفت الواو والجار مع ان فقال اياي ان يحذف
احدكم الارنب ولو صرح بالمصدر لم يجز حذف الواو ولا من والفرق
بينهما ان ان وما بعدها من الفعل وما يعمل فيه مصدر فلما طال
جوزوا فيه من الحذف ما لم يجز في المصدر الصريح **الخامس** قال
ابو حيان في اعرابه نصوا على ان المصدرية لا ينعت المصدر المنسبك
منها ومن الفعل فلا يوجد في كلامهم يعجبني ان قمت السريع تريد
قيامك السريع ولا عجبت من ان تخرج السريع اي من خروجك السريع
قال وحكم باقي الحروف المصدرية حكم ان فلا يوجد في كلامهم وصف
المصدر المنسبك من ان ولا من ما ولا من كي بخلاف صريح المصدر فانه
يجوز ان ينعت وليس لكل مصدر حكم المنطوق به وانما يتبع في ذلك ما تكلمت
به العرب **وقال** ابن هشام في المغني اعلم انهم حكموا لان وان المقدرتين
بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك السادس
والسابع والثامن قال ابن هشام في المغني لا يعطى المصدر حكم ان
وان وصلتهما في جواز حذف الجار ولا في سدهما مسد جزئي الاسناد
في باب ظن وعسى ولا في النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت ان تقوم او
انك قائم ولا يجوز الا عجبت من قيامك وتقول حسبت ان تقوم او انك
قائم ولا تقول حسبت قيامك حتى تذكر الخبر وتقول عسى ان تقوم ولا يجوز
عسى قيامك وتقول جئتك صلوة العصر ولا تقول جئتك ان تصلي العصر
خلافا لابن جني والزمخشري **وقال** ابن اياز يجوز حذف حرف الجر مع ان
وان كثيرا ولا يجوز مع المصدر لا تقول رغبت لقائك تريد في لقائك اذ المسوغ
للحذف معهما طول الكلام بصلتهما ولا طول هنا **وقال** ابن القواس يجوز
في باب التحذير مع ان من حذف حرف الجر وحرف العطف ما لا يجوز في
غيرها مصدرا كان او غيره التاسع قال ابن يعيش في قوله تعالى انه
لحق مثل ما انكم **وقول الشاعر** لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت بني مثل وغير
على الفتح لاضافتهما الى غير متمكن فان قيل فان والفعل في تاويل المصدر
وكذلك ان المشددة مع ما بعدها والمصدر اسم متمكن فحينئذ مثل وغير
قد اضيفا الى متمكن فلم وجب البناء قيل لكون ان مع الفعل في تقدير المصدر

شيء

شيء تقديري والاسم غير ملفوظ به وانما الملفوظ به حرف وفعل فلما
اضيفا الى ما ذكرنا مع لزومهما الاضافة بنيا معهما لان الاضافة
بابها ان تقع على الاسماء المفردة فلما خرجت عن بابها بني لها الاسم **العاشر**
يقال ضربت زيدا ضربا ولا يقال ضربت زيدا ان ضربت على ايقاع ان
والفعل موقع المصدر واجازه الاخفش وحجة الجمهور ان ان تخلص
الفعل للاستقبال والتاكيد انما يكون بالمصدر المبهم وعلله بعضهم
بان ان بفعل تعطي محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر
فلذلك لم يسغ لها ان تقع مع صلتها موقع المصدر **قال** صاحب
البديع اجاز الاخفش مسئلة لا يجيزها غيره ضربت زيدا ان ضربت
ويقول هو في تقدير المصدر **الحادي عشر** قد ينوب المصدر عن الظرف
نحو جئتك قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة ولا ينوب في ذلك
المصدر المأول وهو ان والفعل نحو ترغبون ان تنكحوهن اذا
قدر بفي خلافا للزمخشري **الثاني عشر** قال ابن بابشاذ في كتابه
معاني الحروف الفرق بين كرهت خروجك وكرهت ان تخرج ان
الاول مصدر غير مؤقت والثاني مصدر مؤقت لانه يتبين فيه
الوقت **وقال** الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين ذكر ان مع الفعل
بمعنى المصدر وبين الافصاح بذكر المصدر من وجهين احدهما
ذكره علي بن عيسى ان ذكر المصدر بمنزلة المجمل لانه يحتمل الفعل الذي
نسب الى فاعله والفعل الذي فعل والفعل الذي فعله واذا
ذكرت ان مع الفعل فقد افصحت بالمعنى الذي اردت من ذلك
مثال ذلك اعجبني ضرب زيد وان ضرب زيد وان ضُرب زيد وان
تضرب وان يضرب زيد والاخر ان ذكر المصدر لا يدل على زمان بعينه
وذكر ان مع الفعل يدل على ان الفعل وقع من فاعله فيما مضى او يجيء
فيما ياتي وقوله وهو ان وصلتها له شبه بالمضمر فانه لا يوصف
ولذلك اختار الجرمي في البر قوله تعالى ليس البر ان تولوا النصب
لانه اذا اجتمع مضمر ومظهر فالوجه ان يكون المضمر الاسم لانه
اذهب في الاختصاص انتهى **وفي** تذكرة ابن مكتوم عن تعاليق
ابن جني من قال فانما هي اقبال وادبار لم يقل فانما هي ان تقبل وان

نزيد وان كان هذا بمعنى المصدر وذلك ان قوله اقبال بعد
دال على الازمنة الثلثة لانه مبهمة غير مخصوصة فهو عام
وقولك ان تقبل خاص لان ان تخصص الاستقبال فلما كانوا توسعوا
في الاول وهو المصدر لم يتوسعوا في هذا الثاني وان كان معناه المصدر
للمخالفة التي بينهما انتهى ۞ ذكر ما افترق فيه المصدر واسم الفاعل
في تذكرة ابن الصايغ قال نقلت من مجموع بخط ابن الرماح يفارق المصدر
اسم الفاعل في عمله مطلقا وعدم تقديم معموله واضافته للفاعل ۞
ومعرفته بال العهدية والجنسية غير الموصوله وعدم الجمع بين ال
والاضافة وعدم الاعتماد والعمل غير متفرع الا في مواعيد عرقوب
اخاه بيثرب ما احسن الشطر الا ذلك ۞ ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل
والفعل قال في البسيط اعلم ان اسم الفاعل ينقص عن الفعل ويفارقه
بستة اشيا احدها لا يعمل عند البصريين الا في الحال والاستقبال
والفعل يعمل مطلقا الثاني اشتراط اعتماده عند البصريين الثالث
انه اذا جرى على غير من هو له برز ضميره عند البصريين بخلاف الفعل
الرابع انه يجوز تقديمه بحرف الجر وان امتنع ذلك في فعله نحو فعال
لما يريد ۞ قال الشاعر

ونحن التاركون لما سخطنا ۞ ونحن الاخذون لما رضينا

الخامس ان اسم الفاعل مع فاعل تعدى من المفردات بخلاف الفعل
مع فاعله ولذلك يعرب بخلاف الفعل مع فاعله عند التسمية به
السادس ان الالف والواو في ضاربات وضاربون حرفان يدلان
على التثنية والجمع وهما في يضربان ويضربون اسمان يدلان على الفاعل
المثنى والمجموع وقال في موضع اخر اعلم ان الالف والياء والواو اللاحقة
لاسم المفعول واسم الفاعل حروف داله على التثنية والجمع والفاعل فيهما
ضمير لا يبرز بخلاف الفعل فانها فيه ضماير داله على الفاعل المثنى والمجموع
والفاعلة المخاطبة عند سيبويه وانما حكمنا بانها حروف وليست
ضماير لتغيرها بدخول العامل والضماير في الفعل لا تتغير بدخوله وانما
لم يبرز ضمير الفاعل في الصفات في تثنية والجمع لثلثة اوجه احدها
لتنحط رتبتها عن رتبة الفعل الذي هو اصلها في العمل فانه يبرز فيه
ضمير التثنية والجمع الثاني انه لو برز لكان بصورة الضمير الدال على

التثنية

التثنية والجمع في الفعل وحينئذ يؤدي الى اجتماع العلتين في التثنية
احدهما ضمير والثاني علامة التثنية والجماع واوين في الجمع احدهما
ضمير والثانية علامة الجمع ولا يجوز الجمع بينهما لانهما ساكنان ولا بد من
حذف احدهما واذا كان لا بد من الحذف حكمنا باستتار الضمير خيفة من الحذف
لان الموجود علامة التثنية والجمع وليس بضمير بدليل تغيره والضمير
لا يتغير والثالث ان الصفة لما كانت تثنى وتجمع بحكم الاسمية استغنى
عن بروز ضميرها بما لها من علامة التثنية والجمع اصله بخلاف الفعل فانه
لا يثنى ولا يجمع فلذلك برز ضميره ليدل على تثنية الفاعل وجمعه وذكر
الاندلسي بدل الوجه الرابع في الفرق ان اسم الفاعل اذا ثني او جمع واتصل
به ضمير وجب حذف نونه لاتصال الضمير على المشهور وذلك لا يجب
في الفعل بل يتصل بها الضمير ۞ وقال المهلبي

مراتب ست لم تكن اسم فاعل ۞ تنزاعنها واستبد بها الفعل
يعمل اذا لم يعتمد في حاله ۞ ولا بد من ابراز مضمره يتلو
وان كان معناه المضي فباطل ۞ وتسقط نوناه اذا انضمر يحلو
وتقديره فردا وجمعا بواوه ۞ واختالها في الجمع حرفا به يحلو

ذكر ما افترق فيه اسم الفاعل واسم المفعول

ومن ذلك ان اسم الفاعل يبنى من اللازم كما يبنى من المتعدي نحو قائم
وذاهب واسم المفعول انما يبنى من فعل متعد لانه جار على فعل ما لم
يسم فاعله فكما انه لا يبنى الا من المتعدي فكذلك اسم المفعول ذكره
في البسيط قال فان عدي اللازم بحرف جر او ظرف جاز بنا اسم المفعول
منه نحو غير المغضوب عليهم وزيد منطلق به ومن ذلك قال ابن مالك
في شرح الكافية انفرد اسم المفعول عن اسم الفاعل بجواز اضافته الى ما هو
مرفوع معنى نحو الورع محمود المقاصد وزيد مكسو العبد ثوبا وقال
الاندلسي في شرح المفصل الفرق بين اسم الفاعل المراد به المضي وبين
اسم الفاعل المراد به الحال والاستقبال من وجوه احدها ان الاول
لا يعمل اذا كان فيه اللام بمعنى الذي والثاني يعمل مطلقا ۞ ثانيها ان
الاول يتعرف بالاضافة بخلاف الثاني ثالثها ان الاول اذا ثني او
جمع لا يجوز فيه الا حذف النون والجر والثاني يجوز فيه وجهان هذا
وابقا النون والنصب ۞ ذكر ما افترق فيه الصفة المشبهة

قال ابن القواس في شرح الكافية الصفة المشبهة تشبه اسم
الفاعل من وجوه وتفارقه من وجوه اما وجه الشبه فالحقه
التذكير والتانيث والتثنية والجمع واما وجوه المفارقة فسبعة
احدها انها لا تعمل الا في السببي دون الاجنبي نحو زيد حسن وجهه ولا يجوز
حسن وجه عمرو كما يجوز ضارب وجه عمرو لنقصانها عن رتبة اسم الفاعل
الثاني لا يتقدم معمولها عليها فلا يقال زيد وجها حسن كما يقال زيد
عمرا ضارب الثالث عدم شبه الفعل فلذلك احتاجت في العمل الى
شبه اسم الفاعل الرابع انها لا توجد الا ثابتة في الحال سوا كانت
موجودة قبله او بعده فانها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل فانه
يدل على ما يدل عليه الفعل ويستعمل في الازمنة الثلثة ويعمل فيها في
الحال والاستقبال ولذلك اذا قصد بالصفة معنى الحدوث اتي بها
على زنة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن فحسن هو الذي ثبت له الحسن
مطلقا وحاسن الذي ثبت له الان او غدا وفي التنزيل وضايق به
صدرك فعدل عن ضيق الى ضايق ليدل على حدوث ضيق وكونه غير ثابت
في الحال لا يقال فاذا دلت على معنى ثابت كانت ماخوذة من الماضي
لكونه قد ثبت حينئذ فيلزم ان لا تعمل لكون اسم الفاعل المشبهة به
للماضي وهو لا يعمل لانا نقول انما يلزم ذلك ان لو كان دلالتها على الثبوت
ولحوقها بالماضي يخرجها عن شبه اسم الفاعل للحال مطلقا وهو ممنوع
بل معنى الحال موجود فيها فانك اذا قلت مررت برجل حسن الوجه
دل على ان الصفة موجودة كاتصال زمانها من اخبارك الا انها وجدت
ثم عدمت الخامس انها لا توجد الا من فعل لازم السادس انها اذا
دخل عليها ال وعلى معمولها كان الاجود في معمولها الجر بخلاف اسم الفاعل
فان النصب فيه اجود السابع انه لا يجوز ان يعطف على المجرور بها
بالنصب فلا يقال زيد كثير المال والعبيد بنصب العبيد كما يقال زيد
ضارب عمرو وبكرا لانه انما يعطف على الموضع بالنصب اذا كان المعطوف
عليه منصوبا في المعنى وليس معمولها كذلك بل هو مرفوع في المعنى لان
الاصل في كثير المال كثير ماله وذكر ابن السراج في الاصول فرقا ثامنا
وهو ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته الى الفاعل لا يجوز ان تقول عجبت من ضارب
زيد وزيد فاعل ويجوز في الصفة المشبهة اضافتها الى الفاعل نحو حسن

اضافة

اضافة غير حقيقية نحو الحسن الوجه والشديد اليد والمعنى حسن وجهه
وزاد ابن هشام في المغني فروقا اخرى احدها ان اسم الفاعل لا يكون
الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته وتكون مجارية له كمنطلق اللسان
ومطمئن النفس وظاهر العرض وغير مجارية له وهو الغالب والثاني انه
لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها والثالث
انه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف ضميره نحو مررت
بقاتل ابيه ويقبح مررت بحسن وجهه والرابع انه يفصل مرفوعه ومنصوبه
كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه
رفعت او نصبت والخامس انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع ولا يتبع
معمولها بصفة قاله الزجاج ومتاخرو المغاربة والسادس انه يجوز
حذفه وابقا معموله وهي لا تعمل محذوفة قال الاندلسي في شرح المفصل
الامور التي ضارعت بها الصفة المشبهة اسم الفاعل سبعة الاشتقاق
واتحاد المعنى والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واما الفرق
بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه احدها ان هذه الصفات لا توجد الا
حالا واسم الفاعل يصلح للازمنة الثلثة ثانيها انها لا تعمل الا فيما كان
من سبب موصوفها اعني الاسم الذي تجري عليه اعرابا ثالثها لا يتقدم
معمولها عليها رابعها ان المنصوب بها ليس مفعولا به صريحا خامسها
ان الالف واللام متى كانت فيها وفي معمولها كان الاصل الجر سادسها
انه لا يعطف على المجرور بها نصبا سابعها انها تعمل مطلقا من غير تقييد
بزمان او غيره ثامنها انها انما تعمل ان يضمر فيها الموصوف ويضاف
معمولها الى ضميره تاسعها انها لا تكون علاجا واسم الفاعل قد يكون وقد
لا يكون عاشرها انها لا توافق الفعل عدة حركة وسكونا قال ابن برهان
ضارب يعمل عمل فعله الذي اخذ منه وحسن يعمل ما يعمل فعله لانه ينصب
تشبيها له بضارب وبينهما فرق من طريق المعنى وذلك ان الفاعل في زيد
ضارب عمرا غير المنتصب والفاعل في المعنى في زيد حسن الوجه هو المنتصب
فان قيل ما العلة في حمل حسن الوجه على ضارب قلت لانهما صفتان قال
الاندلسي هذا الذي ذكر فرق لحق ايضا وهو ان المنصوب بها فاعل في
المعنى وذلك انك اذا قلت زيد ضارب عمرا فقد اخبرت بوصول
الضرب من زيد الى عمرو واما زيد حسن الوجه فلا تخبر ان الاول فعل بالوجه

شيئا بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة اذ الاصل زيد حسن وجهه ويشترط
فيهما الاعتماد كما اشترط في اسم الفاعل **ذكر ما افترق فيه افعل**
في التعجب وافعل التفضيل قال صاحب البسيط التعجب والتفضيل
يشتركان في اللفظ والمعنى اما اللفظ فلتركيبهما من ثلثة احرف اصول
ولعمومه واما المعنى فلان ما اعلم زيدا وزيد اعلم من عمرو يشتركان في زيادة
العلم ويفترقان في ان افعل في التعجب ينصب المفعول به على اشهر القولين
والثاني انه ينصبه للسماع والقياس اما السماع **قوله**
اكر واحمى للحقيقة منهم ‌ واضرب منا بالسيوف القوانسا
اما القياس فانه اسم ملحوظ من فعل فوجب ان يعمل عمل اصله قياسا
على سائر الاسماء العاملة **والجواب** عن البيت ان القوانس منصوبة
بفعل دل عليه اضرب اي نضرب القوانسا وعن القياس انه مدفوع بالفارق
من وجهين احدهما ان الاسماء العاملة لها افعال بمعناها فلذلك عملت
نظرا الى الفعل الذي بمعناها وافعل التفضيل ليس له فعل بمعناه في
الزيادة حتى يعمل نظرا الى فعله والثاني ان اصل العمل للفعل ثم لما
قويت مشابهته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق
التثنية والجمع والتذكير والتانيث وهي الصفة المشبهة وافعل التفضيل
اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فبعد لذلك عن شبه الفعل
فلذلك لم يعمل في الظاهر ذكر صاحب البسيط **ذكر ما افترق فيه**
نعم وبئس وحبذا قال ابن النحاس في التعليقة حبذا كنعم وبئس في المبالغة
في المدح والذم الا ان بينهما فرقا وهو ان حبذا مع كونها للمبالغة في المدح
تتضمن تقريب الممدوح من القلب وكذلك في الذم تتضمن بعد المذموم من
القلب والمبهم في نعم وبئس لا تعرض لشيء من ذلك **قال** ومما افترقا فيه انه يجوز
في حبذا الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز من غير خلاف نحو حبذا رجلا زيد
وجرى بين نعم وبئس خلاف فمنعه جماعة وجوزه آخرون منهم الفارسي
والزمخشري وفصل جماعة منهم ابن عصفور فقالوا ان اختلف لفظ الفاعل
الظاهر والتمييز وافاد التمييز معنى زائدا جاز الجمع بينهما والا لم يجز
قال وانما جرى الخلاف بين نعم وبئس ولم يجر في حبذا لان بينهما فرقا وهو
ان الفاعل في حبذا وهو اسم الاشارة مبهم فله مرتبة من مرتبتي فاعلي
نعم وهما المظهر والمضمر فليس اسم الاشارة واضحا كوضوح فاعل نعم المظهر

فلا يحتاج

فلا يحتاج الى تمييز ولا مبهما كابهام المضمر في نعم فيلزم تمييزه بل
لما كان فيه ابهام فارق به الفاعل المظهر في نعم جاز ان يجمع بين
الفاعل والتمييز في حبذا ولما قل ابهامه عن ابهام المضمر في نعم جوزنا
عدم التمييز في حبذا ظاهرا او مقدرا ولم نجره مجرى المضمر في نعم انتهى

ذكر ما افترقت فيه التوابع

قال في البسيط الفرق بين الصفة والتاكيد من خمسة اوجه احدها
انه لا يصح حذف المؤكد ويصح حذف الموصوف وسره ان التاكيد ليس فيه زيادة
على المؤكد بل هو هو بلفظه او بمعناه فلو حذف لبطل سر التاكيد واما الصفة
ففيها معنى زائد على الموصوف فاذا علم الموصوف جاز حذفه لبقاء فائدة
المعنى الزائد على الموصوف لانها بمنزلة المستقل بالنظر الى المعنى الزائد
والوجه الثاني ان التوكيد المتعدد لا يعطف بعضه على بعض والصفات المتعددة
يجوز عطف بعضها على بعض وسره ان الفاظ التاكيد متحدة المعاني والفاظ
الصفات متعددة المعاني فجاز عطفها لتعدد معانيها ولم يجز في التاكيد
لاتحاد معانيه **الوجه الثالث** ان الفاظ التاكيد لا يجوز قطعها عن
اعراب متبوعها والصفات يجوز قطعها عن اعرابه وسره ان القطع انما
يكون لمعنى مدح او ذم وهو موجود في الصفات فلذلك جاز قطعها واما
التاكيد فلا يستفاد منه مدح ولا ذم فلذلك لم يجز قطعه **والوجه الرابع**
ان التاكيد يكون بالضمائر دون الصفات وسره ان التاكيد يقوي المعنى
في نفس المتبوع مع ما النسبة الى رفع مجاز الحكم وان كان المحكوم عليه في غاية
الايضاح فلذلك احتمل له واما الصفة فان المقصود منها ايضاح المحكوم
عليه وهو في غاية الايضاح فلا يحتاج الى ايضاح لانه ان كان لمتكلم او
مخاطب فقرينة التكلم والخطاب توضحهما وان كان لغائب فالقرينة
الظاهرة توضحه فلا يحتاج الى ايضاح **والوجه الخامس** ان النكرات تؤكد
بتقرير الفاظها دون معاني الفاظها وتوصف وسره ان معاني الفاظها
معارف ولا تؤكد النكرات بالمعارف واما الوصف فانها توصف بما يوافقها
في التنكير **وقال** الاندلسي في شرح المفصل النعت يفارق التاكيد من اوجه
الاول ان التاكيد ان كان معنويا فالفاظه محصورة والفاظ الصفات
ليست كذلك وان كان لفظيا فانه يجري في الحكم باسرها مفردة ومركبة
والنعت ليس كذلك الثاني ان النعت يتبع المعرفة والنكرة والتاكيد لا يتبع

الا المعارف اعني التاكيد المعنوي الثالث ان الصفة يشترط فيها ان
تكون مشتقة ولا كذلك في التاكيد وقيل عطف البيان يجامع الصفة
من حيث انه يبين ويوضح كما تفعل الصفة في الجملة كما انهما يفترقان في غير ذلك
كالصفة مشتقة ابدا تعني معنى في الموصوف او في شيء من سببه استحق ان يوضع له اسم
منه نحو طويل يشتق من الطول فاذا قلت رجل طويل فالرجل استحق ان يكون طويلا
اسما له توافقا عليه بطريق وجود الطول فيه واما عطف البيان فلا يكون
مشتقا وفرق ثان هو ان عطف البيان على الانفراد يدل على المقصود فاذا
قلت زيد ابو عبد الله دل ابو عبد الله لو انفرد على الرجل المخصوص الذي قصد
به زيد واما الصفة فليست كذلك لانك اذا قلت رجل طويل ثم افردت الطويل
ولم تقدر جريه على رجل لم يدل عليه وانما دل على شيء من صفة الطول على الجملة
وفرق ثالث ان عطف البيان لا يكون الا بالمعارف والصفة تكون بالمعرفة
والنكرة وفرق رابع وهو ان النعت يكون بالشيء ولقبه وعطف البيان لا يكون
فيه ذلك وفرق خامس ان النعت قد يكون جملة وعطف البيان ليس كذلك
والنعت ما يكون فيه للمدح ولا كذلك في عطف البيان وايضا فالصفة تتحمل الضمير
وعطف البيان لا يتحمله وغير ذلك من الفروق انتهى وقال ابن يعيش وصاحب
البسيط عطف البيان يشبه الصفة من اربعة اوجه ويفارقها من اربعة اوجه
اما اوجه الشبه فاحدها انه يبين المتبوع كبيان الصفة والثاني ان حكمه
حكم الصفة في انسحاب العامل عليها والثالث انه يطابق متبوعه في التعريف
كالصفة والرابع انه لا يجري على مضمر كالصفة واما اوجه المفارقة فاحدها
ان الصفة بالمشتق غالبا وهو بالجوامد والثاني ان عطف البيان يختص
بالمعارف والصفة تكون في المعارف والنكرات وذكر بعضهم انه يكون في النكرات
ايضا والثالث ان حكم الصفة ان تكون اعم من الموصوف او مساويا ولا تكون
اخص منه لانها تستمد من الفعل بدليل تحملها المضمر فلذلك انحطت رتبتها
لنظرها الى ما اصله التنكير ولا يشترط ذلك في عطف البيان نحو مررت باخيك
زيد فان زيدا اخص من الاخ الرابع ان الصفة يجوز فيها القطع الى النصب
والرفع ولا يجوز ذلك في عطف البيان لعدم المدح والذم المقتضي للقطع قال
ويشبه البدل ايضا من اربعة اوجه ويفارقه من اربعة اوجه اما اوجه
الشبه فاحدها انه عبارة عن الاول كالبدل والثاني انه يكون بالجوامد
كالبدل والثالث انه قد يكون اخص من متبوعه واعم منه كالبدل والرابع

انه قد يكون بلفظ الاول على جهة التاكيد كقوله يا نصر نصر نصرا كالبدل
واما اوجه المفارقة فاحدها ان عطف البيان في تقدير جملة على الاصح والبدل
في تقدير جملتين على الاصح والثاني ان عطف البيان يشترط مطابقته لما قبله في
التعريف بخلاف البدل فانه يبدل النكرة من المعرفة وبالعكس والثالث ان
عطف البيان لا يجري على المضمر كالوصف بخلاف البدل والرابع ان البدل قد يكون
غير الاول في بدل البعض والاشتمال والغلط بخلاف عطف البيان
وقال ابن جني في الخصائص حدثنا ابو علي ان الزيادي سال ابا الحسن عن
قولهم مررت برجل قائم زيد ابوه ابوه بدل ام صفة فقال ابو الحسن لا
ابالي بايهما اجبت قال ابن جني وهذا يدل على تداخل الوصف والبدل وعلى
ضعف العامل المقدر مع البدل وقال ابن يعيش قد اجتمع في البدل ما افترق
في الصفة والتاكيد لان فيه ايضاحا للبدل ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة
وفيه رفع للمجاز وابطال التوسع الذي كان يجوز في المبدل منه الا ترى انك
اذا قلت جاءني اخوك جاز ان تريد كتابه او رسوله فاذا قلت زيد زال ذلك
الاحتمال كما لو قلت نفسه او عينه فقد حصل باجتماع البدل والمبدل منه
ما يحصل من التاكيد بالنفس والعين ومن البيان ما يحصل بالنعت غير ان
البيان في البدل مقدم وفي النعت والتاكيد مؤخر وقال ابن هشام في المغني
افترق عطف البيان والبدل في ثمانية امور وذكر منها الاربعة التي ذكرها
ابن يعيش وصاحب البسيط ثلثة والرابع والخامس والسادس ان عطف البيان
لا يكون جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل والسابع انه
لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة
بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى بنصب كل الثانية والثامن
انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين
البيان في نحو يا زيد الحارث ويا سعيد كرزا وفي نحو الضارب الرجل زيد
وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل
غلام زيد وفي نحو ان الرجل زيد وعمرا جاءا وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو
وعبارة ابن السراج الفرق بين عطف البيان وبين البدل ان عطف البيان تقديره
تقدير النعت التابع للاسم والبدل تقديره ان يوضع موضع الاول قال
والفرق بين العطف وبين النعت والبدل ان الثاني في العطف غير الاول
والنعت والبدل هما الاول قال ابن يعيش ويتبين الفرق بينهما بيانا شافيا في موضعين

أحدهما النداء نحو يا أخانا زيدًا والثاني نحو أنا الضارب الرجل زيد
فإنه يتعين فيهما جعل زيد عطف بيان ولا يجوز جعله بدلًا لأنه يجب ضم زيد
في الأول وامتناع الإضافة في الثاني ومن الفصل بين البدل وعطف
البيان أن المقصود بالحديث في عطف البيان هو الأول والثاني بيان كالنعت
المستغنى عنه والمقصود بالحديث في البدل هو الثاني لأن البدل والمبدل
منه اسمان بإزاء مسمى مترادف قال عليه والثاني منهما أشهر عند المخاطب
فوقع الاعتماد عليه وصار الأول كالتوطئة والبساط لذكر الثاني وعلى
هذا لو قلت زوجتك بنتي فاطمة وكانت عائشة فإن أردت عطف البيان
صح النكاح لأن الغلط وقع في البيان والمقصود لا غلط فيه وإذا جعلته
بدلًا لا يصح النكاح لأن الغلط وقع فيما هو معتمد الحديث وهو الثاني ذكره
صاحب البسيط مثله وقال ينبغي أن يتنبه لهذا وأمثاله قال الزركشي
على الخادم هذا ما ذكره حسن وبه يستدرك على أصحابنا حيث حكوا أوجهًا
في مثل هذه الصورة وصححوا الصحة قال في شرح التسهيل لأبي حيان باب العطف
أوسع من باب البدل لأن لنا عطفًا على اللفظ وعلى الموضع وعلى التوهم والبدل
يكون على اللفظ وعلى الموضع ولا يكون على التوهم وفيه الفرق بين العطف على الموضع
والعطف على التوهم أن العطف على الموضع عامله موجود وأثره مفقود
والعطف على التوهم أثره موجود وعامله مفقود قال السخاوي في
سفر السعادة قال شيخنا أبو اليمن الكندي ينبغي أن يعلم أن كثيرًا من النحويين
لا يكادون يعرفون عطف البيان على حقيقته وإنما ذكره سيبويه عارضًا في
مواضع وأكثر ما يجيء تابعًا للأسماء المبهمة كقولك يا هذا زيد ألا ترى أنه يتنون
ذلك على أنه ليس ببدل وعلى هذا تقول يا أيها الرجل زيد فزيد لا يكون بدلًا
من الرجل لأن أيًا لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام وإنما يكون بدلًا من أي فلذلك
كان مبنيًا على الضم منونًا وهذا المكان من أوضح عروقه وهو من المواضع
التي يقع فيها البدل وللبدل مواضع يخالف فيها عطف البيان
فيحل بذلك أن عطف البيان من جملة التوابع قائم بنفسه على خفائه وأحكامه
في التذكير والعطف والإعراب في التقديم والتأخير فيه والعامل فيه أحكام
الصفة فلذلك لم يدخله سيبويه في جملتها ولم يفرد له بابًا قال ومن الفرق
بين الصفة وعطف البيان أن الصفة لا بد من تقديرها ثانيًا ولا يبطل كونها

صفة وعطف البيان علم لا بد من تقديره ثانيًا بل أولًا وإلا
فسد كونه علمًا فلذلك لا يصح أن يجري مجرى الصفة من كل وجه انتهى وقال
ابن هشام في تذكرته عطف البيان والنعت وبدل الكل من الكل والتأكيد
فيها بيان لمتبوعها وتفترق من وجه فيفارق عطف البيان النعت
بأن النعت بالمشتق أو بالمؤول به وليس كذلك والفارق حيث أن النعت يرفع الضمير
والسببي والبيان ليس كذلك وهذا الوجه ناشئ من الأول فينبغي أن
يحذف فيقال يكون في الحقيقة لغير الأول نحو برجل قائم أبوه والبيان
لا يكون إلا للأول ويفارق التأكيد من وجهين أحدهما أن التأكيد بألفاظ
محصورة وهذا ليس كذلك والثاني أن التأكيد يرفع المجاز وهذا إنما يرفع
الاشتراك ووجه ثالث على رأي الكوفيين أنهما يتخالفان في التعريف
والتنكير في نحو صمت عشرًا كله ولا يجوز ذلك في البيان خلافًا للزمخشري
ويفارق البدل من وجهين أحدهما أن متبوعه هو المقصود بالنسبة وليس
كذلك البدل فالمقصود التابع لا المتبوع وإنما ذكر الأول كالتوطئة
والثاني أن البيان من جملة الأول والبدل من جملة أخرى انتهى وقال
الأندلسي في شرح المفصل امتاز البدل عن بقية التوابع الأربع بجمله
بخواص لا توجد فيها أما امتيازه عن الصفة فبوجوه أحدها أن الصفة
تكون بالمشتق أو ما هو في حكمه ولا كذلك البدل فإن حقه أن يكون
بالأسماء الجامدة أو المصادر الثاني أن الصفة تطابق الموصوف
تعريفًا وتنكيرًا والبدل لا يلزم فيه ذلك الثالث أنه يجري في المظهر
والمضمر والصفة ليست كذلك الرابع أن البدل ينقسم إلى بدل بعض
وكل واشتمال والصفة لا تنقسم هذه القسمة والخامس أن البدل فيه
ما يجري مجرى الغلط وليس ذلك في الصفة السادس أن البدل لا يكون
للمدح والذم كما تكون الصفة السابع أن البدل يجري مجرى جملة أخرى
ولا كذلك الصفة الثامن أن الصفة تكون جملة تجري على المفرد وفي البدل
لا يكون ذلك فلا تبدل الجملة من المفرد التاسع أن الوصف يكون بمعنى
في شيء من أسباب الموصوف والبدل لا يكون كذلك لو قلت سلب زيد
ثوب أخيه لم يجز العاشر أن البدل موضوع على مسمى المبدل منه
بالخصوصية من غير زيادة ولا نقصان والوصف ليس موضوعًا على
مسمى الموصوف بالوضع بل بالالتزام وأما امتيازه عن عطف البيان

من وجوه احدها انه يجري في المعرفة والنكرة وعطف البيان
لا يكون الا معرفة على ما قيل الثاني ان عطف البيان هو المعطوف عليه
والبدل قد لا يكون المبدل بل بعضه او مشتملا عليه او لا ولا واحدا منهما وهو
بدل الغلط الثالث ان البدل يقدر معه العامل ولا كذلك في عطف البيان
الرابع ان في المبدل ما يجري مجرى الغلط وليس هذا في عطف البيان
امتيازه عن التاكيد ولان الفاظ التاكيد المعنوي محصورة واما اللفظي فهو
اعادة اللفظ الاول والبدل ليس كذلك ولان التاكيد قد يكون المراد منه
الاحاطة والشمول وليس هذا في البدل واما امتيازه عن عطف النسق
فظاهر وقال ابن الدهان في الغرة المناسبة بين التوكيد والبدل انهما
يتكرران يجعلان الاول في احد اقسام البدل وان كل واحد منهما لا يتقدم على صاحبه
وان اعرابهما ما يجريان عليه وانك في التوكيد تسدد المعنى المؤكد كذلك في
المبدل يجيء في الاول تسديد المعنى ومن المقاربة التي بين الوصف والبدل ان
الصفة موضحة كما ان البدل يوضح والمباينة بينهما ان الصفة لا تكون الا
بمشتق والبدل لا يلزم ذلك فيه وفي البدل ما يلزم فيه ضمير ظاهر الى
اللفظ وذلك البعض والاشتمال وليس كذلك الصفة اذا كانت للاول
بل يكون مستترا غير ظاهر الى اللفظ وفي البدل ما لا يحتمل ضمير البتة
والبدل يخالف متبوعه في التعريف والتنكير والصفة ليست كذلك
ومن الفرق بين الصفة والبدل ان الفعل يبدل منه ولا يوصف

ذكر ... [illegible]

قال ابن القواس الحال لها شبه بالصفة من حيث ان كل واحد منهما لبيان
هيئة يقيد ... وفي البسيط الفرق بينهما من عشرة اوجه احدها ان
الصفة لازمة للموصوف والحال غير لازمة ولذلك اذا قلت جاء زيد الضاحك
كانت الصفة ثابتة له قبل مجيئه واذا قلت جاء زيد ضاحكا كانت صفة
الضحك له في حال مجيئه بحسب الثاني ان الصفة لا تكون لموصوفين مختلفي
الاعراب بخلاف الحال فانها قد تكون من الفاعل والمفعول الثالث
ان الصفة تتبع الموصوف في اعرابه بخلاف الحال الرابع ان الحال يلازم
التنكير والصفة بحسب موصوفها الخامس ان الحال تتقدم على صاحبها

كالإعراب

وعلى عاملها القوي عند البصريين بخلاف الصفة فانها لا تتقدم على موصوفها
السادس ان الحال تكون مع المضمر بخلاف الصفة السابع ان الحال ليس في
عاملها خلاف وفي عامل الصفة خلاف الثامن ان الحال تغني عن عائدها
الواو بخلاف الصفة التاسع ان الصفة ادخل من الحال في باب الاشتقاق
العاشر ان الصفات المتعددة لموصوف واحد جائز وفي الاحوال المتعددة
كلام انتهى

ذكر ما افترقت فيه ام المتصلة والمنقطعة

قال ابن الصائغ في تذكرته نقلت من مجموع بخط ابن الرماح الفرق بين ام
المتصلة والمنقطعة من سبعة اوجه فالمتصلة تقدر باي ولا تقع الا
بعد استفهام والجواب فيها اسم معين لا نعم اولا ويتعدد الكلام بها واحد
اذ لا اضراب فيها وما بعدها معطوف على ما قبلها لا لازم الرفع باضمار مبتدأ
ويقتضي المعادلة وهي ان يكون حرف الاستفهام يلي الاسم وام يليها كذلك
والفعل بينهما لا ازيد ضربته ام عمرا فزيد وعمرو مستفهم عنهما واوليت كلا
حرف الاستفهام والذي لا تسال عنه بينهما ولو سالت عن الفعل قلت
اضربت زيدا ام قتلته

قال الملي

الفرق في ام اذا اتتك متصله	من سبعة اوجه القطع محتمله
وقوعها بعد الاستفهام عارية	عن قطع الاضراب في اسم معتدله
كالفعل والفصل لا يحتمل بينهما	جواب سائلها التعيين للمسئله
من بعد تقدير اي تم معتردها	من بعدها داخل في حكم ما عدله
يكون ما بعدها من جنس اوله	وعلموا ان تعقيبه لمنفصله

ذكر ما افترق فيه او وام

قال ابن الخطار في تعليقه على الجمل ام واو يشتبهان من وجوه ويفترقان
من وجوه فوجوه المشابهة الحرفية والعطفية والعموم لاحد الشيئين
او الاشياء ووجوه المخالفة خمسة وقال في البسيط الفرق بينهما
من اربعة اوجه احدها ان ام تعيد الاستفهام دون او الثاني
ان او مع الهمزة تقدر باحد وام مع الهمزة المعادلة تقدر باي
الثالث ان جواب الاستفهام مع او وبلى او نعم وجوابه مع ام المعادلة
لان طلب التعيين انما يكون بعد معرفة الاحدية وحكم الهمزة قال وايضا
الفرق بين موقعهما اذا كان الاستفهام باسم كقولك ايهم يقوم او يقعد
ومن يقوم او يقعد كان العطف باو دون ام لان التعيين يستفاد

من الاستفهام بالاسم فلا حاجة الى ام في ذلك لدلالة الاسم على معناها وهو التعيين واما افعل التفضيل فكقولك زيد افضل ام عمرو فلا يعطف معه الا بام دون او لان افعل التفضيل يوصف بما ثبت فلا يطلب معه الا التعيين دون الاحدية واذا وقع سوا قبل همزة استفهام كان العطف بام سوا كان ما بعدها اسما ام فعلا كقولك سوا على ازيد في الدار ام عمرو وسوا على اقمت ام قعدت وانما كان كذلك لان الهمزة تطلب ما بعد ام لمعادلة المساواة ولذلك لا يصح الوقف على ما قبل ام واذا لم يقع بعد سوا همزة استفهام فلا يخلو اما ان يقع بعد اسمان او فعلان فان وقع بعد اسمان كان العطف بالواو كقولك سوا على زيد وعمرو وفي التنزيل سوا محياهم ومماتهم لان التسوية تقتضي التعديل بين شيئين وان وقع بعد فعلان من غير استفهام كقولك سوا على قمت او قعدت كان العطف باو لانه يصير بمعنى الجزاء واذا وقع بعد ما ابالي همزة الاستفهام كان العطف بام كقولك ما ابالي ازيدا ضربت ام عمرا لان الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق المعادلة والمجموع في موضع مفعول ابالي وكذلك لا يصح السكوت على ما قبل ام واما اذا لم يقع بعد همزة الاستفهام كقولك ما ابالي ضربت زيدا او عمرا فان العطف باو لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما بعدها ولذلك يحسن السكوت على ما قبل او تقول ما ابالي ضربت زيدا او لا ونحو قولك ما ادري ازيد في الدار ام عمرو وما ادري اقمت ام قعدت وليت شعري اقمت ام قعدت العطف بام لانها بمنزلة علمت فتكون الهمزة تقتضي ما بعد ام لتحقيق المعادلة والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعهما على معنى ايهما وقد ذكروا جواز او وهو ضعيف لوجهين احدهما انه لا يصح السكوت على ما قبل او والضابط الكلي في الفرق بينهما انه ان حسن السكوت على ما قبل او فان لم يحسن فهو من مواضع ام والثاني انه يصير المعنى ما ادري احدا يفعلين فعل ولا معنى له انما المعنى يقتضي ما ادري اي الفعلين فعل

واما قوله

اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده ۞ اطال فاملى او تناهى فاقصرا

فالذي حسن العطف فيها باو وان تقدمت الهمزة ان الجملتين فضلة في موضع الحال اي تناهيت عنده في حال طوله فاملائه او حال تناهيه فقصره انتهى

ذكر الفرق بين او واما

قال ابن ابي الربيع في شرح الايضاح الفرق بين او واما من جهة اللفظ من وجهين احدهما ان اما لا تستعمل الا مكررة واو لا تكرر الثاني ان اما لا تلازم حرف العطف واو لا يدخل عليها حرف العطف ه

ذكر الفرق بين حتى العاطفة والواو ه

قال ابن هشام في المغني تكون حتى عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلثة اوجه احدها ان لمعطوف حتى ثلثة شروط ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك شرط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره وان يكون اما بعضا من جمع قبلها كقدم الحجاج حتى المشاة او جزا من كل كاكلت السمكة حتى راسها او كجزء كاعجبتني الجارية حتى حديثها والذي يضبط ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع وان يكون غاية لما قبلها اما في علو او دنو الثاني انها لا تعطف الجمل الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الجار فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم قال ابن هشام وهو حسن قال والظاهر ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصلح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن لا يجعلها واجبة

ذكر ما افترقت فيه النون الخفيفة والتنوين

قال ابن السراج في الاصول النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم فلا يجوز الوقف عليها كما لا يوقف على التنوين وقد فرقوا بينهما بان النون الخفيفة لا تحرك لالتقاء الساكنين والتنوين يحرك لالتقاء الساكنين فمتى لقي النون الخفيفة ساكن سقطت كانهم فصلوا ما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل وفصلوا بينهما وقال ابن النحاس في التعليقة انما حذفت النون الخفيفة ولم تحرك حطا لها عن درجة التنوين حيث كان التنوين يحرك لالتقاء الساكنين غالبا لان الافعال اضعف من الاسما فما يدخلها اضعف مما يدخل الاسما مع ان نون التوكيد ليست بلازمة للفعل الا مع المستقبل في القسم والتنوين لازم لكل اسم منصرف عري عن الالف واللام والاضافة فلما انحطت النون عن التنوين وانحطاط ما يلحقه عما يلحقه التنوين الزموها الحذف عند التقا الساكنين قال ابو علي لما يدخل الاسم على ما يدخل الفعل مزية لم يعط بعضهم التنوين بحركته لالتقاء الساكنين على النون

بحذفها لالتقاء الساكنين **ذكر ما افترق فيه تنوين المقابلة والنون**
المقابل له قال ابن الخباز في شرح الدرة اعلم ان تنوين المقابلة
يفارق النون المقابل له في ان التنوين لا يثبت مع اللام ولا في الوقف
بخلاف النون وان النون محل حرف الاعراب بخلاف التنوين

ذكر ما افترقت فيه السين وسوف

قال ابن هشام في المغني تنفرد سوف عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف
يعطيك ربك وبانها قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف
اخال ادري وذهب البصريون الى ان مدة الاستقبال معها اوسع من
السين قال ابن هشام وكانهم نظروا الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة
المعنى وليس ذلك بمطرد وقال ابن اياز في شرح الفصول الفرق بين
السين وسوف من وجهين الاول التراخي في سوف اشد منه في السين
بدليل استقراء كلامهم قال تعالى وسوف تسالون وقال الامد
والزمان وقال تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم فتعجل القول
والثاني انه يجوز دخول اللام على سوف ولا يكاد تدخل على السين
وقول ابن الخشاب سوف اشبه بالاسماء من السين لكونها على ثلثة
احرف والسين اشد في شبه الحروف لكونها على حرف واحد فاقتضت
سوف بجواز دخول اللام عليها بخلاف السين **ذكر ما افترقت فيه**
الفاظ الاغراء والامر قال الاندلسي الفرق بين هذه الاسماء عليك
ودونك ونحوها في الاغراء وبين الامر الماخوذ من الفعل من وجوه
منها ان الاغراء يكون مع المخاطب فلا يجوز عليه زيدا ومنها انه لا يتقدم
معمولها عليها لا تقول زيدا عليك ومنها ان العامل فيها مستتر
لا يظهر اصلا في تثنية ولا جمع ومنها ان الحرف الجر هنا لا يتعلق
بشيء ولا يجعل فيها عامل عند بعضهم الا المازني لقوله تعالى ارجعوا
وراءكم فليس وراءكم معمولا لارجعوا لانه اسم فعل بل ذكر تاكيدا
ومنها ان الاغراء لا يجاب بالفاء لا تقول دونك زيدا فيكرمك
ومنها ان المفعول به اذا كان مضمرا كان منفصلا ولم يجز ان يكون
متصلا نحو عليك اياي ولا عليكني كما يقال الزمني لان هنا لم يتمكن
تمكن الافعال **ذكر ما افترقت فيه لام كي ولام الجحود**
قال ابو حيان افترقا في اشيا احدها ان اضمار ان في لام الجحود على جهة

الوجوب

الوجوب وفي لام كي على جهة الجواز في موضع والامتناع في موضع
فالجواز حيث لم تقترن الفعل بلا نحو جئت لتكرمني ويجوز لان
تكرمني والامتناع حيث اقترن بلا فان الاظهار حينئذ متحتم نحو لئلا يعلم
اهل الكتاب فرارا من توالي المتماثلين الثاني ان فاعل لام الجحود لا يكون غير
مرفوع كان نحو ما كان زيد ليذهب بخلاف لام كي نحو قام زيد ليذهب
الثالث انه لا يقع قبلها فعل مستقبل فلا تقول لن يكون زيد ليفعل
ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو ساتوب ليغفر الله لي الرابع ان الفعل
المنفي قبلها لا يكون مقيدا بظرف فلا يجوز ما كان زيد امس ليضرب عمرا يوم
كذا ليفعل ويجوز ذلك في الفعل قبل لام كي نحو جاء زيد امس ليضرب عمرا
الخامس انه لا يوجب ليفعل سببها ولا يجوز ما كان زيد الا ليضرب عمرا ويجوز
ذلك مع لام كي نحو ما جاء زيد الا ليضرب عمرا **السادس** انه لا يقع موقعها
كي لا تقول ما كان زيد كي يضرب عمرا السابع ان المنصوب بعدها
لا يكون سببا لما قبلها وهو كذلك بعد لام كي الثامن ان النفي متسلط
مع لام الجحود على ما قبلها وهو المحذوف الذي يتعلق به اللام فيلزم من
نفيه نفي ما بعد اللام وفي لام كي يتسلط على ما بعدها نحو ما جاء زيد
ليضربك فينتفي الضرب خاصة ولا ينتفي المجيء الا بقرينة تدل على
انتفائه التاسع ان لام الجحود لا تتعلق الا بمعنى الفعل الواجب حذفه
فاذا قلت ما كان زيد ليقوم فكانك تقول ما كان زيد مستعدا للقيام
يقدر في كل موضع ما يليق به على حسب سياق الكلام فنحو قوله تعالى
وما كان الله ليطلعكم على الغيب تقديره مريدا لاطلاعكم على الغيب
واما لام كي فانها متعلقة بالفعل الظاهر الذي هو معلول الفعل
الذي دخلت عليه اللام **العاشر** لام الجحود التي تقع بعد ما لا يستقل
ان يكون كلاما دونها ولام كي لا تقع الا بعد ما يستقل كلاما ولذلك
ولذلك كان الاحسن في تاويل **قوله**

فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فردا لفرد

انه على اضمار كان لدلالة المعنى عليه اي فما كان جمع ليغلب
لتكون اللام فيه لام الجحود لا لام كي لان ما قبلها هو فما جمع
لا يستقل كلاما **ذكر ما افترقت فيه الفا والواو**

الملذان ينصب المضارع بعدهما قال ابو حيان لا احفظ
النصب جا بعد الواو وبعد الدعا والعرض والتخصيص والرجا ولا
ينبغي ان يقدم على ذلك الا بسماع قال وكذلك مع التشبيه
الواقع موقع النفي ومع قد التي بمعناها فان عموم قول التسهيل في مواضع
الفا تدل على الجواز معهما ويحتاج ذلك الى سماع من العرب والفرق
الفا بان ما بعدها في غير النفي يجزم عند سقوطها نحو كل لعبادي يقولوا
التي هي احسن ويرفع مقصودا به الوصف او الاستيناف نحو جاز الرجاجي
الجزم في النفي ايضا فاجاز ما تاتينا تحدثنا وعلى هذا قال بعضهم
كل ما ينصب فيه الفا يجزم ولم يستثن شيا

ذكر الفرق بين ان المصدرية وان المفسرة

قال ابو حيان من الفرق بين المصدرية والمفسرة ان المصدرية يجوز ان
تتقدم على الفعل لانها معمولة وان كانت مفسرة لم يجز ان تتقدمه لان المفسر
لا يتقدم على المفسر

ذكر ما افترقت فيه لم ولما

قال ابن هشام في المغني افترقا في خمسة امور احدها انها لا تقترن باداة
شرط لا يقال ان لما يقم ولم تقترن به نحو وان لم تفعل الثاني ان منفي لما
يتصل بالحال

كقوله

فان كنت ماكولا فكن خير آكل ... والا فادركني ولما امزق

ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم اكن بدعايك رب شقيا والانقطاع نحو
لم يكن شيا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان ولامتداد
النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف لم تقول قمت
فلم تقم لان معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلما تقم لان معناه
وما قمت الى الان الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال
ولم يشترط ذلك في نفي لم تقول لم يكن زيد في العام الماضي مقيما ولا يجوز
لما يكن الرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم الا ترى
ان معنى بل لما يذوقوا عذاب انهم لم يذوقوه الى الان وان ذوقهم
له متوقع وقال الزمخشري في قوله ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما
من معنى التوقع دال على ان هولاء قد امنوا فيما بعد الخامس ان منفي لما

جا

جايز الحذف لدليل

كقوله بعد

وجئت قبورهم بدءا ولما ... فناديت القبور فلم يجبنه

اي ولما اكن قبل ذلك بدءا اي سيدا ولا يجوز وصلت الى بغداد ولم
تريد ولم ادخلها

وقوله

احفظ وديعتك التي استودعتها ... يوم الاعازب ان وصلت وان لم

بضرورة وعلة هذه الاحكام كلها ان لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل
وقال ابن الخواص في شرح الدرة لما تشارك لم في النفي والقلب
وتفارقها من اربعة اوجه احدها ان لم لنفي الماضي المفترق بعد
والثاني ان لم مفردة ولما مركبة والثالث ان لما قد يحذف الفعل
بعدها ولا يجوز في لم الا في الضرورة والرابع ان لما تؤذن باتصال
النفي الى زمن الاخبار بخلاف لم فان النفي بها منقطع

تنبيه

اضطرب النحويون في تخريج قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم في
قراءة من شدد منهم لما وشدد ان او خففها فنقل صاحب كتاب
الاماني عن المبرد انه قال هذا لحن لا تقول العرب ان زيدا لما خارج
وقال المازني لا ادري ما وجه هذه القراءة وقال الفرا التقدير
لمن ما فلما كثرت الميمات حذفت منهن واحدة فعلى هذا هي لام موكدة
ويعني بكثرة الميمات ان نون من غيرت ادغمت في ميم فقلبت ميما
بالادغام فصارت ثلث ميمات وقال المازني ايضا ان بمعنى ثم تثقل
كما ان الموكدة تخفف ومعناها المثقلة انتهى قال ابو حيان
وارتباك النحويين في هذه القراة وتلحين بعضهم لقاريها يدل على صعوبة
المدرك فيها وتخريجها على القواعد النحوية فاما التلحين فلا سبيل
اليه البتة لانها منقولة بنقل التواتر في السبعة واما من قال
لا ادري ما وجهها فمعذور لخفا ادراك ذلك عليه واما تاويل ان
المثقلة بانها الجحدية التي هي نافية ففي غاية من الخفا لانها لو كانت
نافية لم ينتصب بعدها كل بل كان يرتفع وايضا فانه لا يحفظ في
كلامهم ان تكون ان المثقلة نافية واما تاويل الفرا فانها في غاية
الضعف اذ لا يحفظ من كلامهم لما في معنى لمن ما قال وقد كنت من قديم
فكرت في تخريج هذه الاية ما ظهر فخرجتها على القواعد النحوية
من غير شذوذ وهو ان لما هي الجازمة وحذف الفعل المجزوم لها

وان كلا لما

لدلالة معنى الكلام عليه والمعنى وان كلا لما يحسبن او ينقص عمله
او ما كان من هذا المعنى فحذف الفعل لدلالة قوله ليوفينهم ربك اعمالهم
عليه انتهى فعلى هذا استقر تخريج الآية على احسن ما يمكن واجمله ولم
يهتد احد من النحويين في هذه الآية اليه على وضوحه واجلائه في علم
العربية والعلوم كنوز تحت مفاتيح الفهوم انتهى ثم وجدت شيخنا
ابا عبد الله بن النقيب قد حكى في تفسيره عن ابي عمرو بن الحاجب ان لما
هنا هي الجازمة وحذف الفعل بعدها انتهى فائدة قال ابو الحسين
بن ابي الربيع في شرح الايضاح اعلم ان العرب حملت لو على لولا في موطن
واحد اذا وقعت بعدها ان فقالت لو ان زيدا قائم كما قالت لولا ان زيدا
قائم ودخلت هذا هنا لغرب لو من لولا وتشبه ان بالفعل فكانت
ان اذا وقعت بعد لو قد وقع بعدها الفعل لشبهه انتهى

ذكر ما افترقت فيه همزة الانكار وهمزة التذكار

قال في التسهيل لا تلي زيادة التذكر ها السكت بخلاف زيادة
الانكار قال ابو حيان وسبب ذلك ان المنكر قاصد للوقف
والمتذكر ليس بقاصد للوقف وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه وهو
طالب لما يذكره ما احد الذي انقطع كلامه فيه فلذلك لم يلحقه انتهى

ذكر الفرق بين هل وهمزة الاستفهام

قال ابن هشام تفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه احدها بالتصدير
وبالايجاب وتخصيصها المضارع بالاستقبال ولا تدخل على الشرط ولا
على ان ولا على اسم بعده فعل في الاختيار وتقع بعد العاطف لا قبله
وبعد ام وبراد بالاستفهام بها النفي وتاتي بمعنى قد انتهى

ذكر ما افترقت فيه اذا ومتى

قال الزمخشري في المفصل والفصل بين متى واذا ان متى للوقت المبهم
واذا للمعين وقال الخوارزمي الفرق بينهما ان اذا للامور الواجبة
الوجود وما جرى ذلك المجرى مما علم انه كائن ومتى لما لم يترجح بين
ان يكون وبين ان لا يكون تقول اذا طلعت الشمس خرجت ولا يصح فيه
متى وتقول متى تخرج اخرج لمن لم تتيقن انه خارج وقال صاحب
البسيط تفارق متى الشرطية اذا من وجهين احدهما ان اذا تقع
شرطا في الاشياء المحققة الوقوع ولذلك وردت شروط القرآن بها

والشرط

بالشرط عنى محتمل الوجود والعدم والثاني ان العامل في متى شرطها
على مذهب الجمهور لكونها غير مضافة اليه بخلاف اذا لاضافتها اليه
اذا كانت للوقت المعين ومتى للوقت المبهم

ذكر ما افترقت فيه ايان ومتى

قال ابن يعيش ايان ظرف من ظروف الزمان مبهم بمعنى متى والفرق بينها
وبين متى لكثرة استعمالها صارت اظهر من ايان في الزمان ووجه اخر
من الفرق ان متى يستعمل في كل زمان وايان لا تستعمل الا فيما يراد تفخيم
امره وتعظيمه وقال صاحب البسيط ايان بمعنى متى في الاستفهام وتفارق
متى من وجهين احدهما ان متى اكثر استعمالا منها والثاني ان ايان يستفهم
به في الاشياء المعظمة المفخمة وكتب الجمهور ساكتة عن كونها شرطا وذكر
بعض المتاخرين انها تقع شرطا لانها بمنزلة متى ومتى مشترك بين الشرط
والمستفهم فكذلك ايان وتوجيه منعها شرطا عند من لم يسمع ذلك ان متى اكثر
استعمالا منها فاختصت لكثرة استعمالها بحكم ليس لها كما خصت ايان انتهى
فهذا فرق ثالث

ذكر ما افترق فيه جواب لو وجواب لولا

قال ابو حيان ليس عندي ما يختلفان فيه الا ان جواب لولا وجدناه في لسان
العرب قد يقترن بقد كقوله

لولا الامير ولولا حق طاعته ... لقد شربت دما احلى من العسل

ولا احفظ في لو ذلك بل ما احفظ من كلامهم لو جئتني لقد احسنت اليك وليس
ببعيد ان يسمع ذلك فيها وقياس لو على لولا في ذلك عند من يرى القياس
سائغ وجواب لو اذا كان ماضيا مثبتا جاء في القرآن باللام كثيرا وبغيرها
في مواضع ولم يجئ جواب لولا في القرآن محذوف اللام من الماضي المثبت
الا في موضع واحد وقد اختلف فيه قول ابن عصفور فتارة جعله ضرورة
وتارة جعله جائزا في قليل من الكلام

ذكر ما افترق فيه كم الاستفهامية

وكم الخبرية قال في البسيط اما ما اشتركتا فيه فانهما اسمان وانهما مبنيان
وانهما تفتقران الى مميز وانهما للازمان للتصدر وانهما اسمان للعدد
وانه لا يتقدم عليهما عامل لفظي الا المضاف وحرف الجر واما ما افترقتا
فان الاستفهامية بمنزلة عدد منون والخبرية بمنزلة عدد حذف منه
التنوين وان الاستفهامية تبين بالمفرد والخبرية تبين بالمفرد والجمع
وان مميز الاستفهامية منصوب ومميز الخبرية مجرور وان الاستفهامية

يحسن حذف مميزها والخبرية لا يحسن حذف مميزها وان الاستفهامية
يفصل بينها وبين مميزها بخلاف الخبرية فلا يحسن ذلك في الخبرية الا في الشعر
وان الاستفهامية اذا ابدل منها جيء مع البدل بالهمزة نحو كم مالك
اعشرون ام ثلاثون وكم درهما اخذت اثلاثين ام اربعين ولا يعاد ذلك
مع الخبرية لعدم دلالتها على الاستفهام نحو كم عبيد لي عبيدك ثلاثون بل
واربعون وخمسون وان الخبرية يعطف عليها بلا فتقول كم مالك لا مائة
ولا مائتان وكم درهم عندي لا درهم ولا درهمان لان المعنى كثير من
المال وكثير من الدراهم لا هذا المقدار بل اكثر منه ولا يجوز في الاستفهامية
كم درهما عندك لا ثلاثة ولا اربعة لان لا لا يعطف بها الا بعد موجب
لانها تنفي عن الثاني ما ثبت للاول ولم يثبت شيء في الاستفهام
وان الا اذا وقعت بعد الاستفهامية كان اعراب ما بعدها على حد
اعراب كم من رفع او نصب او جر لانه بدل منها لان الاستفهام
بدل منه ويستفاد من الا معنى التحقير والتقليل نحو كم عطاؤك
الا الفان وكم اعطيتني الا العشرين وكم اخذت ثوبك الا درهم
وكم مالك درهما الا عشرون ونحو ذلك ويكون ما بعد الا بدلا من خبر
كم ولا من مميزها لبيانهما بل بدل من كم لابهامها لارادة ايضاحها
بالبدل ولافادته معنى التحليل كان الاستفهام بمنزلة النفي
كقولك هل الدنيا الا شيء فان اي ما الدنيا واما الخبرية فان
المستثنى بعدها منصوب لانما استثنينا من موجب ولا يجوز
البدل في الموجب فيقال كم غلمان جاءوني الا زيدا **قال**
ابن هشام في المغني تعتبر قال في خمسة امور احدها ان الكلام مع
الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية **الثاني**
ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم
بالاستفهامية يستدعيه لانه مستخبر ثم ذكر ثلاثة مما تقدم
وهي عدم اقتران البدل من الخبرية بالهمزة وتمييزها بمفرد ومجموع
ووجوب خفضه بخلاف الاستفهامية فتحصلنا من ذلك على عشرة
فروق ونظمها صرح المهلبي **فقال**

الفرق في كم في استفهام وخبر ● من عشرة استوضحت كالانجم الزهر
نصب المميز مع افراده ابدا ● وحذفه تارة والفصل في نظر

ونقضيك جوابا في السؤال لها ● ومبدلا يقتضيك الحرف في الاثر
وليس من خبرها التكثير ثمت لا ● عطفا عليها بلا في سائر الزبر
ولا تضاف الى ما بعدها شبها ● وقد ترى بعدها الا فمستطر
وكل هذا لاستفهام محكمه ● وضده في كم الاحرف على الخبر

ذكر ما افترقت فيه كم وكاين

قال ابن هشام في المغني توافق كاين كم في خمسة امور الابهام والافتقار
الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب
والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك
وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح الثاني
ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزومه الثالث انها
لا تقع استفهامية عند الجمهور الرابع انها لا تقع مجرورة الخامس ان خبرها
لا يقع مفردا

ذكر ما افترق فيه كذا وكاين

قال ابن هشام توافق كذا كاين في اربعة امور التركيب والبناء والابهام
والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر
الثاني ان تمييزها واجب النصب الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا
عليها

ذكر ما افترق فيه اي ومن

قال في البسيط افترقا من ستة اوجه احدها ان ايا معربة تعتل
الحركات ولذلك لا يشترط في حكايتها الوقف بل تلحقها الزيادة في
الوصل والوقف ومن مبنية ولا تلحقها الزيادة الا في الوقف
والثاني ان من لمن يعقل واي لمن يعقل ومن لا يعقل بحسب ما يضاف
اليه لانها بعض من كل والثالث ان العلم يحكى بعد من ولا يحكى بعد اي
والرابع ان رب قد تدخل على من دون اي والخامس ان ايا قد يوصف
بها بخلاف من والسادس ان من يختص بدخول الالف واللام وياء النسبة
في الحكاية بخلاف اي

ذكر ما افترقت فيه تاء التانيث والف

التانيث قال ابن يعيش الف التانيث تزيد على تاء التانيث قوة
لانها تبنى مع الاسم وتصير كبعض حروفه ويتغير الاسم معها عن هيئة
التذكير نحو سكران وسكرى واحمر وحمراء فكل واحد من المؤنث هنا
مبني بنية المذكر وليست التاء كذلك انما تدخل الاسم المذكر من غير
ان تغير بنيته دالة على التانيث نحو قائم وقائمة ويزيد ذلك عندك

وضوحاً الى الف التأنيث اذا كانت رابعة ثبتت في التكسير نحو حُبلى
وحبالى وسكرى وسكارى وليست التاء كذلك بل تحذف في التكسير
نحو طلحة وطلاح وجفنة وجفان فلما كانت الالف مختصة بالاسم كانت لها
مزية على التاء فصارت مشاركتها في التأنيث علة ومزيتها عليها علة اخرى
كانه تأنيثان فلذلك منعت الصرف وحدها ولم تمنع التاء الا مع سبب اخر
وقال في باب الترخيم دخول تاء التأنيث في الكلام اكثر من دخول الف
التأنيث لانها قد تدخل في الافعال الماضية للتأنيث نحو قامت هند
وتدخل المذكر توكيدا ومبالغة نحو علامة ونسابة ولذلك ساغ حذفها في
الترخيم وان لم يكن ما هي فيه علما

ذكر ما افترق فيه التثنية والجمع

قال ابن السراج في الاصول التثنية يستوي فيها من يعقل ومن لا يعقل
بخلاف الجمع فانه مخصوص بمن يعقل لا يجوز ان تقول في جمل جملون ولا في
جبل جبلون ومتى جاء ذلك فيما لا يعقل فهو شاذ ولشذوذه عن القياس
علة قال ابن السراج والمذكر والمؤنث في التثنية سوا وفي الجمع يختلف
فاذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت الفا وتاء وحذفت الهاء ان كانت
في الاسم وضممت التاء في الرفع والحقتها التنوين والضمة في جمع المؤنث
السالم نظير الواو في جمع المذكر والتنوين نظير النون والكسرة في جمع
المؤنث في الخفض والنصب نظيرة الياء في المذكرين والتنوين نظير النون

ذكر ما افترق فيه جمع التكسير واسم الجمع

قال ابو حيان يفارق اسم الجمع جمع التكسير من وجوه احدها استمرار
البنية في جمع التكسير الثاني الاشارة اليه الثالث اعادة ضمير المفرد
اليه الرابع ان يكون خبرا عنه الخامس ان يصغر على لفظه ولا يرد الى مفرد

ذكر ما افترق فيه التكسير والتصغير

قال في البسيط افترقا في ان بناء التصغير لا يختلف كاختلاف ابنية الجمع
وفي ان الاجود ان يقال في تصغير اسود واعور وقسور وجدول اسيد
واعير وقسير وجديل بالادغام ولا يجوز ذلك في التكسير ويقال في مقام
ومقال مقيم ومقيل بالادغام وفي التكسير مقاوم ومقاول بالاظهار لا غير
ولا يقدح ذلك في قولهم العالم واد واحد لانه لا يلزم من مشابهة الشيء
للشيء ان يشابهه من جميع الوجوه وقال ابن الصائغ في تذكرته سئلت عن
السبب في ان كان النسب الى الجمع فيما له واحد الى الواحد فان لم يكن له واحد

نسب الى الجمع وكان التصغير للجمع فيما له واحد الى الواحد وفيما لم
يكن له واحد الى واحده المقدر فهلا اجري الباب فقلت النسب الى
الواحد لم يكن لاجل الخفة حيث الجمع الى المنسوب فهو منسوب الى الواحد
وتصغير الواحد في الجمع انما كان لتنافر التصغير مع الجمع الكثير فافترق البابان

القسم الثاني — باب الاعراب والبناء

يكفي في بناء الاسم شبهه بالحرف من وجه واحد اتفاقا ولا يكفي
في منع الصرف شبهه للفعل من وجه واحد اتفاقا بل لا بد من شبهه
له من وجهين قال في البسيط والفرق ان مشابهة الحرف تخرجه الى ما
يقتضيه الحرف من البناء وعلة البناء قوية فلذلك جذبته بالعلة الواحدة
واما مشابهة الفعل فانها لا تخرجه عن الاعراب وانما احدثت فيه ثقلا ولا
يتحقق الثقل بالسبب الواحد لان خفة الاسم تقاومه فلا تقدر على جذبه
عن الاصالة الى الفرعية فلذلك احتيج الى سببين ليتحقق الثقل بتجاذبهما
وغلبتهما بقوة ثقلهما خفة الاسم وجذبه الى الفعل وقال ابن الحاجب
في اماليه ان قيل لم بني الاسم لشبه واحد ولم يمتنع من الصرف لشبهين
وكلا الامرين خروج عن اصله فالجواب ان الشبه الواحد بالحرف
يبعده عن الاسمية ويقربه مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم
وهو كونه كلمة وشبه الفعل وان كان نوعا اخر الا انه ليس في البعد
من الاسم كالحرف الا ترى انك اذا قسمت الكلمة خرج الحرف اولا لانه
احد القسمين وبقي الاسم والفعل مشتركين فيفرق بينهما بوصف اخص
من وصفهما بالنسبة الى الحرف فوزان الحرف من الاسم كالجماد بالنسبة
الى الادمي ووزان الفعل من الاسم كالحيوان من الادمي فشبه الادمي
بالجماد ليس كشبهه بالحيوان فقد ثبت بعد ان المناسبة الواحدة
بين المتباينين وبين ما هو ابعد لا يقاوم مناسبات متعددة بينه وبين ما
هو قريب منه وقال ابن القواس في تعليقه فان قيل فلم بني الاسم
لشبهه بالحرف من وجه واحد فالجواب ان الاسم بعيد من الحرف فشبهه
به يكاد يخرجه عن حقيقته فلولا قوته لم يظهر ذلك فيه فلا جرم اعتبرناه
قولا واحدا مسئلة قال ابن الدهان في الغرة قال بعض المتقدمين فان قيل
لم لما شابه الفعل الاسم اعطيتموه بعض الاعراب ولما اشبه الاسم الحرف
اعطيتموه كل البناء فالجواب ان الاعراب لما كان يتبعض اعطي الفرع فيه

دون ما للاصل ولما كان البنا آله بتبعض يساوى الاصل والفرع فيه
مسئلة قال بعضهم الفرق بين غد وبين امس حيث اعرب غد على كل اللغات
بخلاف امس فان امس اشبهها م الحروف فاشبه الفعل الماضي وغد
لكونه منتظرا اشبه الفعل المستقبل فاعرب نقله الاندلسي

باب المنصرف وغيره

مسئلة اذا سمي بجمع ما شرط منصرف عند سيبويه للتعريف والعدل في الاصل
وانصرف عند الاخفش لزوال معنى العدل عنهما قياسا على المسمى بالمحدود وشبه
الحد وقال في البسيط والفرق على الاول انه لا يمكن مراعاة العدل في المحدود
بعد التسمية لمنافاة التسمية للحدود واما عدل جمع فلا ينافي التسمية للموافقة
في التعريف وكذا ان عدل اخر عن اللام على الصحيح لا ينافي التعريف كما لم
العدل في سحر مسئلة الجمهور على ان اليا في نحو معدي كرب سوا اضيف او ركب
وقال بعضهم تحرك بالفتح قياسا على المنقوص قال في البسيط والفرق بينهما من
وجهين احدهما انه طال بالتركيب والسكون على حرف العلة اخف من الحركة
فناسب ثقل التركيب حذف الحركة بخلاف المنقوص والثاني انما صارت وسطا في
الكلمة بالتركيب فاشبهت الاصلية كياء دردبيس وكان حركة التركيب لازمة
وحركة المنقوص عارضة واللازم اثقل من العارض مسئلة قال ابن اياز قال
قيل ان حروف الجر تمتنع من الدخول على الفعل ومع هذا اذا دخلت على ما لا ينصرف
انجر في موضع الجر كما اذا كانت اللام والاضافة كذلك فما الفرق من وجهين
احدهما ان اللام والاضافة يتغير بهما معنى الاسم الا تراهما ينقلانه من التنكير
الى التعريف وحروف الجر لا تغير معناه والثاني ان حروف الجر تجري
مما بعدها مجرى الاسما التي تجر ما بعدها والافعال قد تقع في موضع
الجر باضافة ظروف الزمان اليها فصار وقوع الاسما بعد حروف الجر
كانه غير مختص بها اذ كان مثل ذلك يقع في الافعال فلذلك لم يعتد به انتهى
وقد ذكر السيرافي هذين الوجهين وزاد وجوها اخرى منها ان الالف
واللام والاضافة تجعل الاسم الذي لا ينصرف من شبه الفعل واخرجه
منه فلما دخل عليه بعد ذلك العامل صادفه غير مشبه للفعل فعمل
فيه فاما اذا دخل قبل دخول اللام او الاضافة فانه يصادفه مثقلا
فلا يعمل فيه ومنها ان الالف واللام والاضافة قاما مقام التنوين
فكان الاسم منون والتنوين هو الصرف وعلامة الامكن وليس العامل

كذلك ومنها انا لو اعتبرنا العوامل لبطل اصل ما لا ينصرف لان التي
تدخل على الاسم غير داخلة على الفعل فلو كان ينصرف بدخول العوامل لكان
كل عامل يدخل عليه فوجب صرفه ويبطل الفرق بين ما ينصرف وبين ما لا ينصرف
مسئلة الاسما غير المنصرفة تنون للضرورة وقال ابن الحاجب في اماليه
الاسما المبنية لا تنون للضرورة لان التنوين فرع الاعراب وهي لم يدخلها
الاعراب فلا يدخلها التنوين

باب المنكر والمعرفة

مسئلة اذا اتصل بالفعل يا المتكلم لزمه نون الوقاية حذرا من كسر الفعل
لانها يطلب كسر ما قبلها قال في البسيط فان قيل فقد كسر الفعل لالتقا الساكنين
فهلا كسر مع ضمير المتكلم والجامع بينهما عدم اللزوم وان ضمير المفعول غير لازم
لذلك هو في تقدير المنفصل قلت الفرق بينهما من وجهين احدهما ان يا
المتكلم تعتد بكسرتين قبلها كسرة فتصير لاجتماع ثلث كسرات في التقدير ولا
تحتمل ذلك في الفعل فلذلك احتيج الى نون الوقاية بخلاف التقا الساكنين
اذ ليس معها الا كسرة واحدة عارضة احتمال ثلث كسرات والثاني ان يا المتكلم
تمتزج بالكلمة لشدة اتصالها فتصير الكسرة قبلها كاللازمة بخلاف
التقا الساكنين فان الثاني لا يمتزج بالاول لكونه منفصلا عنه فلا تشبه
حركته الحركة اللازمة

باب الاشارة

مسئلة قالوا في البعيد للمذكر ذلك فلم يحذفوا الالف وكسروا اللام لالتقا الساكنين
وقالوا في المونث تلك واصله تي فحذفوا اليا وسكنوا اللام والفرق
انه لو ابقيت اليا كما ابقيت الالف في ذلك وقيل تيلك كان يؤدي الى
نهاية الثقل وهي وقوع اليا بين كسرتين وليس كذلك المذكر فانه لا ثقل فيه
مع تحريك اللام وان ثقل التانيث والكسرة ناسب الحذف بخلاف فتح
الذال وخفة التذكير فانه لا يقتضي الحذف ذكر ذلك في البسيط قال
وقد جا ذلك في البعيد فلا حذف الف تا كما لم يحذف الف ذا الا ان استعماله
اقل من تلك جدا واكثر استعمال تلك عوضا عن استعمال تالك

باب الموصول

مسئلة جوز الكوفيون استعمال ذا موصولة دون ما كما كانت مع ما
او من ومنعه البصريون وفرقوا بان ما الاستفهامية اذا انضمت
الى ذا اكسبته معناها فخرج من التخصيص الى الابهام الذي قال في
البسيط ولا قياس مع الفارق مسئلة قال ابن الدهان في الحرف يجوز

ان توصل ان بالامر نحو كتبت اليه بان لم ولم يجز ان يوصل الذي بالامر
لان الذي اسم يفتقر الى تخصيص من صفة وليس كذلك ان لانها حرف

باب الابتداء

مسئلة قال ابن الخباز ان قلت ما الفرق بين زيد اخوك واخوك زيد
قلت من وجهين احدهما ان زيد اخوك تعرّف للقرابة واخوك زيد تعرّف
للاسم والثاني ان زيد اخوك لا ينبغي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت
بالعام عن الخاص واخوك زيد ينبغي ان يكون له اخ غيره لانك اخبرت
بالخاص عن العام وهذا ما يشير اليه الفقهاء في قولهم زيد صديقي وصديقي
زيد نقله ابن هشام في تذكرته مسئلة قال الشلوبين فان قلت اذا
قلت زيد امامك لزم فيه ضمير يعود على المبتدا لانه قام مقام المشتق وهو
كائن فيتضمن الضمير الذي كان يتضمنه واذا قلت زيد الاسد وابو يوسف
ابو حنيفة وزيد زهير ولا ضمير فيه مع انه قد قام مقام ما هو المبتدا
في المعنى وهو مشتق الا ترى ان الخبر قد قام في ذلك مقام مثل وهو
مشتق فلم لم يتحمل هذا القائم من الضمير هنا ما كان يتحمل ما قام مقامه
ويحمله هنالك فالجواب ان الفرق بين الموضعين ان الذي قام مع
الخبر هنالك قام مقامه على معناه من غير زيادة فتحمل من الضمير ما كان
يتحمله والذي قام مقامه في هذا الاخير قام مقامه على معناه لكن
بزيادة اريد به انه هو على جهة المبالغة بتغيير المعنى وجعل الثاني
كانه الاول لا مثله فلما قام مقامه على غير معناه لم يحمل من الضمير
ما كان يحمله هذا اذا قلنا ان قولنا ابو يوسف ابو حنيفة من زيادة
معنى انه هو هو مبالغة وان لم نقل ذلك وقلنا انه بمعنى اصله الذي
حذف منه تحمل من الضمير ما كان يتحمله فلك اذا فيه وجهان
مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجاز الكوفيون الاخبار
بالظرف الناقص اذا اتم بالحال وجعلوا له من قوله تعالى ولم يكن له
كفوا احد خبر يكن وكفوا حال من الضمير المستكن في احد فاستدلوا
على جواز الاخبار بالخبر الذي لا يتم الا بالصفة كقوله تعالى بل انتم
قوم تجهلون ونحوه وفرق البصريون فاجازوا الاخبار بما لا يتم
الا بالصفة ومنعوا الاخبار بما لا يتم الا بالحال لان الصفة من تمام

الموصوف والحال فضلة فلا يلزم من جواز ما هو من تمامه جواز ما هو فضلة

باب ما واخواتها

مسئلة قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت ما بالهم حكموا بان الباء
في قولك ما زيد بقائم مزيدة مع انها لتاكيد النفي واللام في قولك ان
زيدا لقائم غير مزيدة مع انها للتاكيد بمعنى الابتداء قلت فيه فرقان
الحرف الاول ان الباء ابدا تقع في الطرف ولا تعلق الا لتمام المعنى بدونها
بخلاف اللام فانها لا تقع في الصدر في نحو لزيد منطلق ولانتم اشد رهبة واما
ان زيدا لقائم فدخولها لان الحرفية الثاني وعليه الاعتماد ان خبر ما لا يكون الا
على اصله وهو النصب حتى تكون الباء زائدة بخلاف اللام فان خبر المبتدا
على اصله وان لم تكن اللام زائدة انتهى مسئلة قال ابن عصفور في شرح
المقرب فان قيل لاي شيء امتنع تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية
او لا في جواب القسم عليها ولم يمتنع ذلك في لن ولم ولما مع انها حروف نفي
كما ان ما ولا كذلك فالجواب ان الفرق ان لن لنفي مستقبل محقق
في مقابلة السين في مستقبل فاجروها لذلك مجراها في جواز التقديم
فيقال زيدا لن اضرب كما يقال زيدا ساضرب ولم ولما لما صارتا بملازمتهما
للفعل اشبها ما يجعل كالجزء منه وهو السين وسوف فجاز التقديم
فيهما ولم يجز فيما لانهما لا يلزمان الفعل الذي نفي بهما كما يلزم لم ولما ولا
جعلت في مقابلة ما هو كالجزء من الفعل قال وزعم الشلوبين ان العرب
انما اجازت تقديم الفعل الواقع بعد لم ولما عليهما حملا على نقيضه وهو
الواجب فكما يجوز ذلك في الواجب فكذلك يجوز في نقيضه وهذا غير
صحيح لانه يلزم عليه تقديم معمول الفعل الواقع بعد ما النافية عليها
فيقال زيدا ما ضربت حملا على نقيضه وهو زيدا ضربت والعرب لا تقوله
فدل ان السبب خلاف ما ذكره

باب كاد واخواتها

مسئلة قال ابن اياز فان قيل لم امتنع ان يضمر في عسى ضمير الشان وهذا
جائز فيها كما جاز في كان قيل فرق الرماني بينهما ان خبر كاد لا يكون الا جملة
وخبر عسى بمعرض وقد عرف ان ضمير الشان لا يكون خبره الا جملة انتهى

باب ان واخواتها

مسئلة قال ابن يعيش انما قدم المنصوب في هذا الباب على المرفوع فرقا بينها
وبين الفعل فالفعل من حيث كان الاصل في العمل جرى على سنن قياسه في تقديم

المرفوع على المنصوب اذا كان رتبة الفاعل مقدمة على المفعول وهذه الحروف لما كانت فروعا على الافعال ومحمولة عليها جعلت بينهما بان قدم فيها المنصوب على المرفوع حطا لها عن درجة الافعال اذ تقدم المفعول على الفاعل فرع وتقديم الفاعل اصل

المفعول

مسألة قال الاندلسي فان قلت كيف يجوز الجمع بين المكسورتين في التاكيد مع اتحاد اللفظ والمعنى ولا يجوز في المكسورة والمفتوحة مع ان بينهما مغايرة ما قلت الفرق ان احدى الكلمتين هنا تكرار او كالزائد وهنا خلاف فيه دليل ان كل واحد من الحرفين لا بد له من اسم وخبر ونظيره قولهم على ما نقله سيبويه ان زيدا لا ينطلق

مسألة قال الاندلسي قال السيرافي يجوز بعد اذا التي للمفاجاة كسر ان وفتحها بلا خلاف فمن فتح فان المفتوحة لا تقع بعدها والفرق ان ما بعد اذا لا يلزم ان يكون ما قبلها ولا بعضه ويجوز ان يكون مصدرا وغير مصدر كقولك خرجت فاذا ان زيدا صائح فهناك تفتح ان فان التقدير خرجت فاذا صياح زيد وتكسر اذا اردت فاذا زيد صائح واما حتى فان ما بعدها يكون جزءا مما قبلها فانها العاطفة وليست التي للغاية

باب ظن واخواتها

مسألة قال ابن جني في الخاطريات قلت لابي علي قال سيبويه اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي في ذلك ان عرفت معناها العلم الموصول اليه من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدلك على ذلك في عرفت قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيما تدرك بالحواس في بالمشاعر قلت له افيجوز ان يقال اعرف ما كان نقيضه في اللفظ انكرت وعلمت ما كان نقيضه في اللفظ جهلت فاذا اريد بعلمت العلم الغالب عبارته للانكار تعدت الى مفعول واحد واذا اريد بها العلم المخالفه عبارته للجهل تعدت الى مفعولين ويكون هذا فرقا بينهما فحسن لان انكرت ليس بمعنى جهلت لان الانكار قد يضام العلم والجهل لا يضام العلم وان الجهل يكون في القلب فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به فقول انكره قلبي كان مجازا وكون الانكار باللسان وكان على ان المعرفة متعلقة بالمشاعر فقال هذا

صحيح انتهى

باب المفعول فيه

مسألة اشترطوا التوافق مادة في الظرف المصاغ من الفعل وفاعله نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلسه ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي بخلاف المصدر فاكتفوا فيه بالتوافق المعنوي نحو قعدت جلوسا والفرق انه انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به واما نحو قعدت جلوسا فلا اخراج له عن القياس ذكره في المغني

باب الاستثناء

مسألة قال ابن النحاس في التعليقة فان قيل كيف جاز ان يصل الفعل الى غير بغير واسطة وهو لا يصل الى ما بعد الا الا بواسطة فالجواب ان غيرا اشبهت الظرف بابهامها والظرف يصل الفعل اليه بلا واسطة فوصل ايضا الى غير بلا واسطة لذلك فان قيل فلم لا تبنى غير لتضمنها معنى الحرف وهو الا فالجواب ان غيرا لم تقع في الاستثناء لتضمنها معنى الا بل لانها مغايرة ما بعدها لما قبلها والاستثناء اخراج والاخراج مغايرة فاشترك الا وغير في المغايرة فالمعنى الذي صارت به غير استثناء هو لها في الاصل لا بتضمنها معنى الا فلم تبن

باب الحال

مسألة قال في البسيط لم يستضعف سيبويه مررت بزيد اسدا بنصب اسد على الحال اي جريئا او شديدا قويا واستضعف مررت برجل اسد على الوصف والفرق بينهما من وجهين احدهما ان الوصف ادخل في الاشتقاق من الحال والثاني ان الحال يجري مجرى الخبر وقد يكون جامدا لا يكون صفة قال والعباس التسوية بينهما لانه يرجع بالتاويل الى معنى الوصف او حذف مضاف اي مثل اسد وقال ابن يعيش الحال صفة في المعنى ولذلك يشترط فيها ما يشترط في الصفات من الاشتقاق فكما ان الصفة يعمل فيها عامل الموصوف فكذلك الحال يعمل فيها العامل في صاحب الحال الا ان عمله في الحال على سبيل الفضلة لانها جارية مجرى المفعول وعمله في الصفة على سبيل الحاجة اليها اذ كانت مبنية للموصوف فجرت مجرى حرف التعريف وهذا احد الفروق بين الصفة والحال وذلك ان الصفة تفرق بين اسمين مشتركين في اللفظ والحال زيادة في الفائدة والخبر وان لم يكن الاسم مشاركا في لفظه قال

وقد منع سيبويه مررت برجل اسدٌ على ان يكون نعتا لان اسدا اسم
جنس جوهر فلا يوصف بالجوهر لو قلت هذا خاتم حديد لم يجز واجاز
هذا زيد اسدا على ان يكون حالا من غير قبح واقبحها في الحال لجراها
مجرى الخبر وقد يكون خبرا ولا يكون صفة الا تراك تقول هذا مالك
درهما وهذا خاتمك حديدا ولا يحسن ان يكون وصفا وفي الفرق بينهما
نظر وذلك انه ليس المراد من السبع شخصه وانما المراد انه في الشدة
مثله والصفة والحال في ذلك سواء وليس كذلك الحديد والدرهم فان المراد
جوهرهما

باب التمييز

مسئلة قال ابن النحاس في التعليقة اجاز المازني والمبرد والكوفيون
تقديم التمييز على الفعل قياسا على الحال ومنعه اكثر البصريين
والقياس لا يصححه لان الفرق بين الحال والتمييز ظاهر لان التمييز تفسير
لذات المميز والحال ليس بمفسر فلو قدمنا التمييز لكان المفسر قبل المفسر
وهذا لا يجوز وقال الابدي في شرح الجزولية التمييز يشبه النعت فلم
يتقدم وانما تقدمت الحال لانها خبر في المعنى ولتقديرها بفي فاشبهت
الظرف ولان الحال لبيان الهيئة لا لبيان الذات ففارقت النعت
وقال الفارسي في التذكرة انما لم يجز تقديم التمييز لانه مفسر ومرتبة
المفسر ان يقع بعد المفسر وايضا فاشبه عشرون واما الحال فحملت
على الظرف وقال ابن يعيش في شرح المفصل سيبويه لا يرى تقديم
التمييز على عامله فعلا كان او معنى اما اذا كان معنى غير فعل فظاهر
لضعفه ولذلك يمتنع تقديم العامل على العامل المعنوي واما اذا كان فعلا
متصرفا فقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه لتصرف عامله الا انه
منع من ذلك مانع وهو كون المنصوب فيه مرفوعا في المعنى من حيث
كان الفعل مسندا اليه في المعنى والحقيقة الا ترى ان التصبب والتفقؤ
في قولنا تصبب زيد عرقا وتفقأ شحما في الحقيقة للعرق والشحم والتقدير
تصبب عرق زيد وتفقأ شحمه فلو قدمنا المرفوع لجعلناه موقعا لا يقع فيه
الفاعل لان الفاعل اذا قدمناه خرج عن ان يكون فاعلا وكذلك اذا
قدمناه لم يصح ان يكون في تقدير فاعل نقل عنه الفعل اذ كان هذا
موضعا لا يقع فيه الفاعل فان قيل اذا قلت جاء زيد راكبا
جاز تقديم الحال وهو المرفوع في المعنى فما الفرق بينهما قيل نحن اذا

قلنا

قلنا جاء زيد راكبا فانه استوفى الفعل فاعله لفظا ومعنى وبقي
المنصوب فضلة فجاز تقديمه واما اذا قلنا طاب زيد نفسا فقد
استوفى الفعل فاعله لفظا لا معنى فلم يجز تقديمه كما لم يجز تقديم المرفوع
انتهى

باب الاضافة

مسئلة اذا اضيف الفم الى يا المتكلم رد المحذوف فيقال هذا فيّ
وفتحة فيّ وموضعه في فيّ وذلك انك تقول هذا فوك ورايت فاك
ونظرت الى فيك فتكون الحركة تابعة لحركة ما بعدها من الحروف فاذا
جئت بالاضافة لزم ان تنكسر الفا لتكون تابعة لما بعدها قال ابن يعيش
الالف هنا مع انها دالة على الاعراب وامتنعت من قلب الف التثنية
واما الفرق بينهما فالجواب في ان الف التثنية وجد سبب واحد يقتضي
قلبها ياء وعارضه الاخلال بالاعراب وههنا وجد سببان لقلبها ياء
وهو وقوعها موقع مكسور وانكسار ما قبلها في التقدير من حيث ان
الفا تكون تابعة لما بعدها فقوي سبب قلبه ولم يعتد بالمعارض

باب اسماء الافعال

مسئلة لا يجوز تقديم معمولات اسماء الافعال عليها عند البصريين
وجوزه الكوفيون قياسا على اسمي الفاعل والمفعول والفرق على
الاول انهما في قوة الفعل اشد شبهه به واسماء الافعال ضعيفة

باب [illegible]

مسئلة قال في البسيط يشترط في الجملة الموصوف بها ان تكون خبرية
لوجهين لان المقصود من الوصف بها ايضاح الموصوف وبيانه وما
عداها من الجمل الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها
لا ايضاح فيها ولا بيان ولذلك لم تقع صلة لعدم ايضاحها وبيانها
الا ترى انك لو قلت مررت برجل اضربه او برجل لا تشتمه او برجل
هل ضربته لم تفد النكرة ايضاحا ولا بيانا فان قيل فهذا بعينه
يصح وقوعه خبر المبتدا ولا يمتنع كقولك زيد اضربه وخالد لا تقتله
وبكر هل ضربته فهلا صح وقوعه في الوصف قلنا الفرق بينهما من
وجهين احدهما ان الخبر محذوف تقديره مقول فيه والجملة محكية
الخبر وجاز ذلك لجواز حذف الخبر ولم يجز ذلك في الصفة لانه لا يجوز
حذفها لان حذفها ينافي معناها والثاني ان المبتدا يجوز نصبه بالفعل

اما على حذف الضمير او على التفسير ولا يتغير المعنى فان زيدا اضربه
واضرب زيدا سواء في المعنى واما الصفة فلا يصح عملها في الموصوف
سواء حذف منها ضميره ام لا لانه معمول لغيرها فانك اذا قلت
مررت برجل اضربه لم يصح نصب رجل باضربه لان الصفة تابعة للموصوف
ولا يعمل التابع في المتبوع **مسئلة** قال الابذي لا يجوز الفصل بين الصفة
والموصوف لانهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه **مسئلة**
قال الخفاف في شرح الايضاح وقع في كتاب المهذب لابي اسحق الزجاج
ان تثنية الصفة الواقعة للظاهر وجمعها فصيح في الكلام لا ضعف
انه اكلوني البراغيث قال والفرق ان اصل الصفة كسائر الاسما
التي تثنى وتجمع وانما لم يمتنع ذلك فيها بالحمل على الفعل فيجوز فيها
وجهان فصيحان احدهما ان يراعى اصلها فتثنى وتجمع والثاني ان يراعى
شبهها بالفعل فلا تثنى ولا تجمع قال الخفاف وهذا قياس حسن
لو ساعده السماع والذي حكى ائمة النحويين ان تثنية الصفة وجمعها اذا رفعت
الظاهر ضعيف كاكلوني البراغيث وينبغي عليه قياس قوله ان يجيز
في المضارع الاعراب والبنا لان اصله البنا واعرب لشبهه الاسم وكذا
في الاسم الذي لا ينصرف الصرف باعتبار الاصل والمنع باعتبار شبهه
الفعل انتهى **مسئلة** قال ابن الحاجب في اماليه ان قيل لم حذف
الموصوف واقيمت الصفة مقامه ولم يفعل ذلك في الموصول قلنا لان الصلة
تدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها وباعتبار التعريف والتنكير
لانها تابعة للموصوف في ذلك والموصول لا يسوغ ان تجعل الجملة التي معه
في معنى اسم معرف فلو حذف لكانت الجملة نكرة فيختل المعنى

باب العطف

مسئلة لا يجوز العطف على ضمير المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين
بخلاف المنصوب وجوزه الكوفيون قياسا على الضمير المنصوب والجامع بينهما
الاشتراك في الفضلة قال في البسيط والفرق على الاول من وجوه
احدها ان ضمير المجرور كالجزء مما قبله لشدة ملازمته له ولذلك
لا يمكن استقلاله والثاني انه يشابه التنوين من حيث انه لا يفصل بينه
وبين ما يتصل به ويحذف في الندا نحو يا غلام والثالث انه قد يكون عوضا
من التنوين في نحو غلامي وغلامك وغلامه فكما لا يعطف على التنوين كذلك

لا يعطف على ما حل محله ونائبه في شدة الاتصال بالكلمة وعلى
الاوجه معدومة في المنصوب **وقال** الحريري في درة الغواص ان قيل
كيف جاز العطف على المضمر المرفوع والمنصوب من غير تكرير وامتنع
العطف على الضمير المجرور الا بالتكرير **فالجواب** انه لما جاز ان يعطف
ذلك المضمران على الاسم الظاهر جاز ان يعطف الظاهر عليهما ولما لم يجز ان
يعطف الظاهر على المضمر الا بتكرير الجار في قولك مررت بزيد وبك لم يجز
ان يعطف الظاهر على المضمر الا بتكرير ايضا نحو مررت بك وبزيد وهذا
من لطائف علم العربية ومحاسن الفروق النحوية انتهى **مسئلة** اذا اكد
ضمير المجرور كقولك مررت بك انت وزيد اختلف فيه فذهب الجرمي
الى جواز العطف مع التاكيد قياسا على جواز العطف على ضمير الفاعل اذا
اكد والجامع بينهما شدة الاتصال بما يتصلان به وذهب سيبويه
الى منع العطف والفرق من اوجه **احدها** ان تاكيده لا يزيل عنه
الحكم المذكور في المنع بخلاف تاكيد الفاعل فانه يزيل عنه المانع من
العطف **الثاني** ان تاكيد ضمير المجرور بضمير المرفوع على خلاف
القياس وتاكيد ضمير الفاعل بضمير المرفوع جار على القياس فلا يلزم حمل
الخارج عن القياس على الجاري على القياس **الثالث** ان ضمير المجرور اشد
اتصالا من ضمير الفاعل بدليل ان ضمير الفاعل قد يجعل منفصلا عند اراده
الحصر ويفصل بينه وبين الفعل ولا يمكن الفصل بين ضمير المجرور وعامله
فلما اشتد اتصاله به قوي شبهه بالتنوين فلم يوثر التاكيد في جواز
العطف بخلاف الفاعل فانه لما لم يشتد اتصاله اثر التاكيد في جواز
العطف عليه **الرابع** انه يلزم من العطف مع تاكيد المجرور بالمرفوع
نحو مررت به هو وزيد مخالفة اللفظ والمعنى اما اللفظ فلان قبله ضمير
المرفوع ولم يحمل العطف عليه واما المعنى فلان معنى المجرور غير المرفوع
ولا يلزم من العطف مع تاكيد ضمير الفاعل لا مخالفة اللفظ
ولا مخالفة المعنى ذكر ذلك في البسيط **مسئلة** لا يجوز العطف على الضمير
المرفوع المتصل من غير تاكيد او فاصل ما عند البصريين وجوزه الكوفيون
قياسا على البدل والفرق على الاول ان البدل هو المبدل منه في
المعنى فلذلك جاز من غير شرط التاكيد واما العطف فالثاني مغاير
للاول فلا بد من تقوية للاول تدل على ان المعطوف المغاير يتعلق به

معنى

دون غيره بخلاف البدل فانه لا يحتاج الى تنوية لحذف المغايرة

باب النداء

مسئلة يجوز في وصف المنادى المضموم نحو يا زيد الطويل ان ترفع الصفة حملا على اللفظ وتنصبها على الموضع قال ابن يعيش قال ابن يعيش فان قيل فزيد المضموم في موضع منصوب فلم لا يكون بمنزلة امس فانه لا يجوز فيه حمل الصفة على اللفظ لو قلت رايت زيدا امس الدابر بالخفض على النعت لم يجز وكذلك قولك مررت بعثمان الظريف لم تنصب الصفة على اللفظ قيل الفرق بينهما ان ضمة النداء في يا زيد ضمة بناء مشابهة لحركة الاعراب وذلك لانه لما اطرد البناء في كل اسم منادى مفرد صار كالعلة لرفعه وليس كذلك امس فان حركته متوغلة في البناء الا ترى ان كل اسم مفرد معرفة يقع منادى فانه يكون مضموما وليس كل ظرف يقع موقع امس يكون مكسورا الا ترى انك تقول فعلت ذلك اليوم واضرب عمرا هذا فلم يلحقه من البناء ما وجب في امس وكذلك عثمان فانه غير منصرف وليس كل اسم ممنوعا من الصرف انتهى مسئلة قال ابن يعيش فان قيل انتم تقولون يا هذا ولكم المعرفة بالاشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلم لا جاز ههنا ان لم يجمع مع الالف واللام وما الفرق بين الموضعين فالفرق من وجهين احدهما ان تعريف الاشارة الايما وقصد الحاضر ليعرفه المخاطب بحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه فلتقارب معنى التعريفين صار كالتعريف الواحد ولذلك شبه الخليل تعريف النداء بالاشارة في نحو يا زيد وشبهه لانه في الموضعين قصد به الى الحاضر والوجه الثاني وهو قول المازني ان اصل هذه ان يشير به الى واحد الى واحد فلما دعوته نزعت منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت يا عوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اقبل باسقاط حرف النداء مسئلة قال ابن الحاجب في اماليه ان قيل ما الفرق بين قولهم يا زيد وعمرو فانه ما جاء فيه الا وجه واحد وهو قوله وعمرو وجاء في المعطوف من باب لا وجهان احدهما العطف على اللفظ والثاني العطف على المحل مثل لا اب لك ولا اب فالجواب ان الفرق من جهتين احدهما ان قولنا يا زيد وعمرو حرف النداء فيه مراد وهو جار بحذفه فجاز الاتيان بالتنوين وليس كذلك في باب لا

في الصورة المذكورة لان لا لا تحذف في مثل ذلك وانما قدر حرف النداء ههنا دون ثم لكثرة النداء في كلامهم او الوجه الثاني ان لا مع اسمها تجا الى اتصال الجر بمنزلة امتزاج المركبات ولا يمكن ذلك مع تقدير حذفها ولم ينبوه ساميهم على امتزاج احد بالاول لانه فصل بينهما بكلمتين وليلا يؤدي الى امتزاج اربع كلمات مسئلة قال ابن الحاجب توهم الا يا زيد والضحاك في جواز الرفع والنصب ولم يات في باب لا الا وجه واحد وهو الرفع لا غير مثل لا غلام لك ولا العباس والفرق بينهما ان لا لا تدخل على المعارف لما تقرر في موضعه ولا يمكن حمله على اللفظ لان لا انما اتى بها للنفي المتعدد ولا تعدد في قولك لا غلام لك ولا العباس ولان دخول النصب ثمه فرع دخول الفتح فيه اذا كان منفيا فلما لم يدخله الفتح فلا يدخله هذا النصب الذي هو فرعه لان دخول الفتح انما كان لتضمنه معنى الحرف الا ترى ان معنى قولك لا رجل في الدار لا من رجل ولا يتعدد مثل ذلك فيما ذكرناه الا ترى ان لا اذا وقع بعدها معرفة وجب الرفع والتكرير ويرجع الاسم حينئذ الى اصله توجب الرفع فيما يلي لا ولم يجز فيه غيره فلان لا يجوز غيره في فرعه الذي هو المعطوف من باب لا ولى وليس كذلك في باب النداء في قولنا يا زيد والضحاك فان حرف النداء وان كان متعذرا انما يقدر فيما ذكرنا الا انه يتوصل اليه باي وبهذا كقولك يا ايها الضحاك ويا هذا الضحاك فصار له دخول وان كان باشتراط فصل بخلاف لا فانها لا تدخل على ما انتهى

باب الترخيم

مسئلة لا يجوز ترخيم الجملة عند الجمهور وجوزه بعضهم بحذف الثاني قياسا على النسب فانه يجوز بحذف الثاني قال ابن الحاجب في المغني والفرق على الاول ان النقل الناشئ من اجتماع يا النسبة معها لو لم يحذف يؤدي الى جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا فلذلك حذف منها في النسب لقيام يائه مقام المحذوف واما الترخيم فانما لم يجز لان شرط تاثير النداء بالبناء في المرخم والمرخم ههنا فلم يجز الترخيم ولانها اشبه بالمضاف والمضاف اليه في كون الاول مما يلاقي الثاني فلم يجز ترخيمها كالمضاف اليه

باب العدد

مسئلة قال الاندلسي في شرح المفصل فان قلت الاسماء المركبات في العدد تجري ان تجري الكلمة الواحدة فهلا اعرب بمجموعها كما اعرب معدي كرب

واخواته قلنا الفرق من وجهين احدهما ان الامتزاج هنا اشد
اذ كان احد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده بل حضرموت
مثلا علما لهذه البلدة كدمشق مثلا وبغداد فكما ان هذه معربة
فكذلك حضرموت واما مركبات الاعداد فالمفرد منها مستعمل
بمعناه كخمسة اذا اردت به لهذا العدد وكذلك العشرة فالعاطف
المتضمن معتبر واذا اعتبر فقد تضمن معناه وما تضمن معنى الحرف فلا وجه
لاعرابه والثاني ان الاصل في العدد موضوع على ان لا يعرب ما دام لما
وضع له من تعداد الكميات فقط فان حقه ان يكون كالاصوات
ينطق بها ساكنة الاواخر كحروف التهجي وانما يعرب عند التناسب
بالمعدود

باب نواصب الفعل

مسئلة الباء الزائدة تعمل الجر في نحو ليس زيد بقائم وقد ادعى
ان الزائدة لا تعمل النصب في الفعل المضارع على الاصح دون [illegible]
الاخفش تعمل قياسا على الباء الزائدة والفرق على الاول ان الباء
الزائدة تختص بالاسم وان الزائدة لا تختص لانك [illegible] زيد قبل ان [illegible] وقبل
اسم وما لا يختص فاصله ان لا يعمل ذكره ابو حيان مسئلة لا يتقدم
معمول ان عليها عند جميع النحاة الا الفراء فلا يقال طعامك اريد
ان آكل ويجوز تقدم معمول معمولها عليها عند جميع النحاة الا الاخفش
الصغير فتقول زيدا لن اضرب والفرق ان الحرف مصدري موصول
ومعمولها صلة لها ومعمول معمولها من تمام صلتها فكما لا يتقدم صلتها
عليها كذلك لا يتقدم معمول صلتها ولن بخلاف ذلك وحكم كي عند
الجمهور حكم ان فلا يجوز تقديم معمول معمولها فلا يقال جيت النحو كي
اتعلم ولا النحو جيت كي اتعلم لانها ايضا حرف مصدري موصول
كان فكما لا يتقدم معمول صلة الاسم الموصول كذلك لا يتقدم
معمول صلة الحرف الموصول واما اذا فنقل الفراء اذا تقدمها المعمول
وما جرى مجراه بطلت فتقول صاحبك اذا اكرم واجاز الكسائي اذ ذاك
الرفع والنصب قال ابو حيان ولم احفظه عن البصريين في ذلك
بل عمل ولم انه يشترط في عملها ان تكون مصدرة ان لا تعمل لانها لم
تتصدر او قد تقدم عليها معمول الفعل ويحتمل ايضا ان يقال لا تعمل
لانها وان لم تتصدر لفظا فهي مصدرة في النية لان النية بالمعمول

التاخير قال ولقائل ان يقول لا يجوز تقديم معمول الفعل بعد
اذن لانها ان كانت مركبة من اذ وان او من اذا وان فلا يجوز تقديم
المعمول كما لا يجوز في ان وان كانت بسيطة واصلها اذا الظرفية ونونت
فلا يجوز ايضا لان ما كان في حيز اذا لا يجوز تقديمه عليها وان كانت حرفا
محضا فلا يجوز ايضا لانه لا اقوى من الجزم يمنع ان يتقدم معمول ما يجزمها
عليها ولما كان من مذاهب الكوفيين جواز تقديم معمول فعل الشرط على
اداة الشرط اجازوا ذلك في ان نحو زيدا ان تضرب اضرب مسئلة
قال ابو حيان سال محمد بن الوليد ابن ابي مسهر وكانا قد قرآ كتاب
سيبويه على المبرد وراى ابن ابي مسهر ان قراءته لم تجاوز سيبويه
اظهار ان مع لام كي ولم يجز ذلك مع لام الجحود فلم يجب بشيء انتهى قال
ابو حيان والسبب في ذلك ان لم يكن ليقوم او ما كان ليقوم اجابة
كان سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز ان يجمع بين
ان الناصبة وبين السين او سوف كذلك لا يجمع بين ان واللام التي
هي مقابلة لها مسئلة سمع بعد كي وحتى الجر في الاسما والنصب في
الافعال فاختلف النحويون فقيل كل منهما جار ناصب وقيل كلاهما
جار فقط والنصب بعدهما بان مضمرة وقيل كلاهما ناصب والجر
بعدهما بحرف جر مقدر والصحيح وهو مذهب سيبويه في كي انها حرف
مشترك فتارة يكون حرف جر وتارة يكون حرفا موصولا ينصب
المضارع بنفسه والصحيح ومذهبه في حتى انها حرف جر فقط وان
النصب بعدها بان مضمرة لا بها قال ابو حيان فان قلت ما الفرق
بين كي حيث صح فيها انها جارة ناصبة بنفسها قلت النصب بكي
اكثر من الجر ولم يمكن تاويل الجر الا بحرف لا يقع بحكمه وحتى ثبت جر
الاسما بها كثيرا وامكن حمل ما انتصب بعدها على ذلك بما قدرنا
من الاضمار والاشتراك بخلاف الاضمار وانها بمعنى واحد في الفعل
والاسم بخلاف كي فانها سبكت في الفعل وخلصته للاستقبال مسئلة
قال الاندلسي في شرح المفصل قال علي بن عيسى انما عملت ان في المضارع
ولم تعمل ما لان ان تنقله نقلين الى معنى المصدر والاستقبال وما
لم تنقله الا نقلا واحدا الى معنى المصدر فقط وكل ما كان اقوى على تغيير
معنى الشيء كان اقوى على تغيير لفظه وقال السيرافي انما لم ينصبوا

ما إذا كانت مصدرا لأن الذي يجعلها اسما وهو الأخفش فإن كان معرفة فهي بمنزلة الذي فيرتفع الفعل بعدها كما يرتفع في الذي وإن كانت نكرة فيكون الفعل بعدها صفة فلا ينصبه وأما سيبويه فجعلها حرفا ويجعل الفعل بعدها صلة لها والجواب على مذهبه أن المعنى الذي نصبت به أن هو شبهها بأن المشددة لفظا ومعنى ولذلك لم يجمعوا بينهما فلا تقول إذ أن يقوم كما يستقبحون أن أن زيدا قائم وهذا مفقود في ما وأيضا فما يليها الاسم مرة والفعل أخرى فلم تختص انتهى وقال ابن يعيش الفرق بين أن وبين ما أن ما تدخل على الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وأن مختصة بالفعل فلذلك كانت عاملة فيه ولعدم اختصاص ما لم تعمل شيئا

باب الجوازم

مسألة يجوز تسكين لام الأمر بعد الواو والفاء نحو فليوفوا نذورهم فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي ولا يجوز ذلك في لام كي وفرق أبو جعفر النحاس بأن لام كي حذف بعدها أن فلو حذفت كسرتها أيضا لاجتمع حذفان بخلاف لام الأمر وفرق ابن مالك بأن لام الأمر أصلها السكون فردت إلى الأصل ليؤمن دوام تفويت الأصل بخلاف لام كي فإن أصلها الكسر لأنها لام الجر مسألة اختلفوا في لم ولما هل غيرتا صيغة الماضي إلى المضارع أو معنى المضارع إلى المضي على قولين ونسب أبو حيان الأول إلى سيبويه ونقل عن المغاربة أنهم صححوه لأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ والثاني مذهب المبرد وصححه ابن قاسم في الجنى الداني وقال إن له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو وأن الأول لا نظير له ولا خلاف أن الماضي بعد إن غير فيه المعنى إلى الاستقبال لا صيغة المضارع إلى لفظ الماضي والفرق كما قال أبو حيان أن إن لا يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدها فلم يكن لدعوى تغيير اللفظ موجب بخلاف لم ولما فإنهما يمتنع وقوع صيغة الماضي بعدهما فلهذا قال قوم بأنه غيرت صيغته مسألة الأمر صيغة مرتجلة على الأصح لا مقتطع من المضارع ولا خلاف أن النهي ليس صيغة مرتجلة وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه لا للطلب وإنما كان كذلك لأن النهي يتنزل من الأمر منزلة النفي من الإيجاب فكما احتيج في النفي إلى أداة احتيج في النهي إلى ذلك وكان بلا التي هي مشاركة في اللفظ لا التي للنفي مسألة لا يدخل على لا التي للنهي أداة شرط فلا في قولهم

إن لا تفعل أفعل للنفي المحض ولا يجوز أن تكون للنهي لأنه ليس خبرا والشرط خبر فلا يجتمعان وقال بعضهم هي لا التي للنهي فإذا دخل عليها أداة الشرط لم تجزم وبطل عملها وكان التأثير لأداة الشرط وذلك بخلاف لم فإن التأثير فيها لا لأداة الشرط في نحو فإن لم تفعلوا والفرق أن أداة الشرط لم يلزم العمل في كل ما تدخل عليه أن تدخل على الماضي فلم يكن لها إذ ذاك اختصاص بالمضارع فضعفت فحينئذ دخل جازم مختص كان الجزم له ذكره أبو حيان في شرح التسهيل مسألة إن قيل لم جزمت متى وشبهها ولم يجزم الذي إذا تضمنت معنى الشرط نحو الذي يأتيني فله درهم فالجواب أن الفرق من وجوه أحدها أن الذي وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل فأشبه لام التعريف الجنسية وكما أن لام التعريف لا تعمل فكذا الذي والثاني أن الجملة التي يوصل بها لا بد أن تكون محتملة للجواب والشرط لا يكون إلا مبهما والثالث أن الذي مع ما يوصل به اسم مفرد والشرط مع ما يقتضيه جملتان مستقلتان نقلت ذلك من خط ابن هشام في بعض تعاليقه وذكره ابن الحاجب في أماليه مسألة قال ابن إياز إن قيل حرف الجزم أضعف من حرف الجر وحرف الجر لا يعمل في شيئين فكيف عملت إن في شيئين قيل الفرق بينهما أن المقتضي لحرف الجر لما اقتضى واحدا أعمل فيه وحرف الجزم لما اقتضى اثنين عمل فيهما

باب الحكاية

مسألة يحكى الأعلام بمن دون سائر المعارف هذا هو المشهور والفرق بينها وبين غيرها من المعارف من ثلاثة أوجه أحدها أن الأعلام تختص بأحكام لا توجد في غيرها من الترخيم والإمالة نحو الحجاج وعدم الإعلال في نحو مكوزة وحيوة ومحبب وحذف التنوين فيه إذا وقع ابن صفة بين علمين فالحكاية محافظة على تلك الأحكام المختصة بها والثاني أن أكثر الأعلام منقول عن أجناس بغير عن وضعه الأول والحكاية تغيير يقتضي من التغيير أنسا بالتغيير والثالث أن الأعلام كثيرة الاستعمال ويكثر فيها الاشتراك فرفع الحكاية يوهم أن المستفهم عنه غير السابق لجواز أن السامع لم يسمع أول الكلام ذكر ذلك صاحب البسيط قال والفرق بين من حيث يحكى بها العلم وبين أي حيث لا يحكى بها بل يجب فيها الرفع فإذا قيل

رأيت زيدًا او مررت بزيد فيقال اي زيد من غير حكاية ان من لما
كانت مبنية لا يظهر فيها اعراب جازت الحكاية معها على خلاف ما
يقتضيه خبر المبتدأ واما اي فانها معربة يظهر فيها الرفع فاستقبح
لظهور رفعها مخالفة ما بعدها لها ونظيره قول العرب انهم اجمعون
ذاهبون لما لم يظهر اعراب النصب في الضمير اكدوه بالمرفوع ومنعوا
ان الزيدين اجمعون ذاهبون لما ظهر اعراب النصب الزموا التاكيد
بالنصب **مسئلة** لا يحكى المتبع بتابع غير العطف من نعت او بيان او
تاكيد او بدل اتفاقًا واما المتبع بعطف النسق ففيه خلاف حكاه في التسهيل
من غير ترجيح ورجح غيره جواز حكايته قال ابو حيان والفرق بين العطف
وبين غيره من التوابع ان العطف ليس فيه بيان المعطوف عليه بخلاف
غيره من التوابع فان فيه بيانا ان المتبوع هو الذي جرى ذكره في كلام
المخبر واما في العطف فلا يتبين ذلك بيانا تامًا الا بالحكاية وايراد
لفظ المخبر في كلام الحاكي على حاله من الحركات **قال** صاحب البسيط
يشترط لجوازها ان يكون المعطوف عليه والمعطوف علمين نحو رأيت زيدًا
وعمرًا فان كان المعطوف عليه علمًا والمعطوف غير علم فنقل ابن الدهان
منع الحكاية وهو الاقوى ونقل ابن البشار جوازها تبعًا او عكسه لم تجز
الحكاية اتفاقا

باب النسب

مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم اجزت بيضات وجوزات بالتحريك ولم
تجز طولي في النسبة الى طويلة **قلت** بينهما فرق وهو ان الحركة في بيضات
وجوزات عارضة فلم يعتد بها والنسبة بنا بنسبها لف

باب التصغير

مسئلة قال ابو حيان اروس اذا سميت به امراة ثم خففت الهمزة بحذفها ونقل
حركتها الى الراء فقيل ارس وصغرتها قلت اريس ولا يدخلها الها وان كان قد
صار ثلاثيًا واذا صغرت هندًا قلت هنيدة بالها والفرق بينهما ان تخفيف
الهمزة بالحذف والنقل عارض فالهمزة معتد بها في الاصل وكانه رباعي
لم ينقص منه شيء فان قلت لما لم يلحقه في التصغير سما اذا قلت سمية اليس
الاصل مقدرًا **قلت** التسمية تصغير سما لان التخفيف جائز في اروس
عارض بخلاف سما فان الحذف لها لازم فيصير على ثلثة احرف اذا صغرت
فيلحقها الها وبهذا الفرق بين اروس وسما اجاب ابو اسحق الزجاج بعض

اصحاب ابي موسى الحامض حين سال ابا اسحق عن ذلك وكان ابو موسى
الحامض قد دس عليه رجلا ليسقطه على ابي اسحق فساله عن مسائل فيها
غموض هذه المسئلة منها وكان في هذا المجلس المستوق الشاعر فاخذ
رقعة وكتب من وقته يمدح ابا اسحق ويذكر من بحسده من اهل عصره

فقال

صبرًا ابا اسحق عن قدره ... فذو النهى محتمل الصبرا
واعجب من الدهر واوغاده ... فانهم قد فضحوا الدهرا
ولا ذنب للدهر ولكنهم ... يستحسنون المكر والغدرا
بليت بالجامع كلما لهم ... يبلغ منك الشمس والبدرا
في العلم والحلم وفي الحجى ... وشامخ الاطواد والبحرا
والديمة الوطفاء في سحها ... اذا الربا اضحت بها خضرا
فذلك اوصافك بين الورى ... يا ابن فالبسهم الكبرا
بطر جهلا والذي ... انه يلمسوا العيوق والغمرا
فارسلوا النذل الى غامر ... وعمرنا يستوعب الندرا
قاله ابا اسحق عن جاهل ... ولا تضق منك به صدرا
وعن خسيس عرر في الورى ... خبيطهم من فمه بحرا

مسئلة قال ابو حيان فان قلت لم لا يجوز اثبات همزة الوصل في
نحو استضراب اذا صغر وان كان ما بعدها متحركًا لان هذا التحريك
عارض بالتصغير فلم يعتد بهذا العارض كما لم يعتد وابه في قولهم
الحمر باثبات همزة الوصل مع تحريك اللام بحركة النقل **قلت** الفرق
ان بين العارضين فرقا وهو ان عارض التصغير لازم لا يوجد في
لسانهم ثاني مصغر غير متحرك ابدا وعارض الحمر غير لازم لانه
يجوز ان لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة كما تقال الاحمر ولا يمكن ذلك
في المصغر في حال من الاحوال

باب الوقف

مسئلة اذا وقف على المقصور المنون وقف عليه بالالف اتفاقا نحو
رأيت عصا وضحى واختلف في الوقف على المنقوص المنون فذهب
سيبويه الى انه لا يوقف عليه بالياء بل يحذف نحو هذا قاض ومررت
بقاض وذهب يونس اثباتها قال ابن الخباز فان قلت فما بالهم
اختلفوا في اعادة يا المنقوص واتفقوا على اعادة الف المقصور

والتصريف

قلت الفرق بينهما خفة الالف وثقل الياء **باب**
مسئلة الزائد يوزن بلفظه وزيادة التضعيف توزن بالاصل
قال ابو حيان والفرق ان زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف
سألتمونيها من حيث الصفات العامة لجميع الحروف فعبروا بلفظها في الوزن
وجعلوا حكم المضاعف حكم ما ضوعف منه فضعفوه في الوزن مثله فلو
نطقوا في الوزن باحدى دالي قردد لم يتبين من الوزن كيفية زيادة
فلما لم تزد منفردة اصلا لم يجعلوها منفردة في الوزن والله اعلم

وقد انتهى النصف الاول من الاشباه
والنظائر النحوية وتلوه
ان شاء الله تعالى اول النصف الثاني
النظائر في الالغاز
والحمد لله رب العالمين على كل حال وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا دائما ابدا

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم
الحمد لوليه والصلوة والسلام على نبيه محمد وآله وذويه وبعد فهذا هو
الفن الخامس من الاشباه والنظائر وهو في الالغاز والاحاجي والمطارحات
والممتحنات والمحاجاة وهو منثور غير مرتب وسميته الطراز في الالغاز
قال الشيخ جمال الدين بن هشام في كتابه موقظ الوسنان وموقد الاذهان
اعلم ان الالغاز النحوية قسمان احدهما ما يطلب به تفسير المعاني والاخر
ما يطلب به وجه الاعراب فالاول كقول الحريري وما العامل الذي يتصل
آخره باوله ويعمل معكوسه مثل عمله وتفسيره يا في النداء فانه عامل
النصب في المنادى وهو حرفان فآخره متصل باوله ومعكوسه اي حرف
ندا ايضا وكقوله ايضا وما منصوب ابدا على الظرف لا يخفضه سوى حرف
وجوابه لفظ عند تقول جلست عندك واتيت من عنده ولا يكون الا منصوبا
على الظرفيه ومخفوضا بمن خاصة فاما قول العامة سرت الى عنده فخطا
فان قيل ان قبل وبعد بمنزلة عند في ذلك فما وجه تخصيصك اياها
قلت لدن مبنية في اكثر اللغات فلا يظهر فيها نصب ولا خفض وقبل وبعد
يكونان مبنيين كثيرا وذلك اذا قطعا عن الاضافة وانما يبنى الالغاز
والتمثيل بما يكون الحكم فيه ظاهرا وكقوله وابن يلبس الذكران براقع
النسوان ويبرز ربات الحجال بعمائم الرجال وجوابه باب العدد من الثلثة
الى العشرة تثبت التاء فيه في المذكر وتحذف في المؤنث والثاني وهو الذي
يطلب فيه تفسير الاعراب وتوجيهه لا بيان المعنى كقول الشاعر

جاءك سلمان ابو هاشم ... فقد غدا سيدها الحارث

شرحه جا فعل ماض كسلمان جار ومجرور وعلامة الجر الفتح لانه لا ينصرف
وانما افردت الكاف في الخط ليتاتى الالغاز ابوها فاعل جا والضمير
لامراة قد عرفت من السياق شما فعل امر من شام البرق شمه ونونه
للتوكيد كتبت بالالف على القياس سيدها نصب بشم كما تقول انظر
سيدها والحارث فاعل غدا انتهى كلام ابن هشام وقال ابن هشام في
المغني مسئلة نحاجي بها فيقال ضمير مجرور لا يصح ان يعطف عليه اسم مجرور
اعيدت الجار ام لم تعد وهو الضمير المجرور بلولا نحو لولاي وموسى لا يقال
ان موسى في محل الجر لانه لا يعطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار
ولا يصح اعادة الجار هنا لان لولا لا تجر الظاهر فلو اعيدت لم تعمل الجر

بالحكم للمعطوف والحالة هذه بالرفع لان لولا يحكم لها بحكم الحروف
الزائدة والزائد لا يقدح في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية فكذا
ما اشبه الزائد ذكر بقية الغاز الحريري التي ذكرها في مقاماته قال
ما كلمة ان شئتم حرف محبوب او اسم لما فيه حرف حلوب واي اسم يتردد بين
فرد جازم وجمع ملازم واية هاء اذا التحقت اماطت الثقل واطلقت
المعتقل واين تدخل السين فتعزل العامل من غير ان يجامل واي مضاف
من عرى الاضافة بحروفه واختلف حكمه بين مساء وغدوه واي عامل نائبه
ارحب منه وكرا واعظم مكرا واكثر لله تعالى ذكرا واين يجب حفظ المراتب
على المضروب والضارب واي اسم لا يفهم الا باستضافة كلمتان او الاقتصار
منه على حرفين وفي وضعه الاول التزام وفي الثاني الزام واي وصف
اذا اردف بالنون نقص من العيون وقوم بالدون وخرج من الزبون وتعرض
للهون اراد بالاول نعم وبالثالث هاء التانيث الداخلة على الجمع المتناهي
نحو زنادقه وصياقلة ومسامحة وبالرابع باب ان المخففة من الثقيلة
وبالخامس لدن وبالسادس باب القسم وبالسابع الواو وبالسابع نحو كلم موسى
عيسى وبالاخير نحو ضيف تدخل عليه النون فيقال ضيفن وهو الطفيلي
وللزمخشري كتاب الاحاجي منثور وشرحه الشيخ علم الدين السخاوي بشرح سماه
تنوير الدياجي في تفسير الاحاجي واتبعه باحاجي له منظومة وانا الخص الجميع
هنا قال الزمخشري اخبرني عن فاعل جمع على فعلة وفعيل جمع على فعلة
الاول باب قاض وداع والثاني نحو سري وسراة وقال اخبرني عن تنوين
جامع لامر التعريف وليس ادخاله على الفعل من التحريف هو تنوين الترنم
والغالي وقال اخبرني عن واحد من الاسماء تني مجموعا بالالف والتاء اخبرني
عن موحد في معنى اثنين وعن حركة في حكم حركتين اخبرني عن حركة وحرف قد
استويا وعن ساكنين على غير حدهما التقيا اخبرني عن اسم على اربعة
فيه سببان لم يمتنع صرفه باجماع وعن آخر ما فيه الا سبب واحد وهو
حقيق بالامتناع واخبرني عن فاء ذات فنن وعن لام ذات لونين
الاول نحو السري والسرى والبث والبنت وما نحمد الله وكا نعبد بمعنى
قائله وبيدا ابي من قريش وميداني ونحو ران فارن وهو قياس مطرد
في المضموم والمكسور نحو وشاح واشاح ووعاء واعاء والمفتوح نحو
وسن واسن ووبد وابد اذا غضب ووله واله بخير وما وبه له

وما انه سماع باجماع والثانية نحو عضة وسنة فهي ها في عضة
وعضاه وجبل عاضه وعضة اي راعي الحصا وعضهه اذا شتمه وفي
نخلة سنهاء وسانهت الاجير وواو في عصوات وسنوات اخبرني عن
نسب لحيريا ئه وعن بابنت بتاء ليس بتاثه الاول ما دل عليه يا الصفة
نحو غراخ وبنات ودارع ونابن ونظيره دلالة العلامة والصيغة قولك
لتضرب واضرب والفرق بين التابين ان فحا لا ما هو صيغة وفاعلا
لمباشرة الفعل والثاني بنت واخت لان تاهما بدل من الواو والتي هي لام الا
ان اختصاص المؤنث بالابدال دون المذكر قام على التانيث فكان هذه
التا لاختصاصها كتا التانيث ونحوها التا في مسلمات فهي علامة جمع المؤنث
فلاختصاصها بجمع المؤنث كانها للتانيث ومن ثم لم يجمعوا بينهما وبين تا
التانيث فلم يقولوا مسلمات فان قلت ما ادراك انها ليست تا تانيث قلت
لو كانت كذلك لغلبها الواقف ها في اللغة السابعة فان قلت فلم قلبها من قلبها
ها في الوقف فقال البنون والبناه قلت رآها تعطي ما تعطيه ها التانيث
فتوهمها مثلها اخبرني عن نعت مجرور ومنعوته مرفوع وعن منعوت موحد
ونعته مجموع الاول نحو هذا جحر ضب خرب والثاني قول العطامي
كان قتود رحلي حين قمت جوالب غرزا ومعا حيا عا
جعل المطا لعزه جوعه يمين له افحاحا لحة جمع النعت مع توحيد المنعوت
اخبرني عن فعل ليس بين المعرفتين فاصلا وعن رب على المعرفة داخلا
الاول نحو كان زيد هو خيرا منك وان ترني انا اقل منك مالا وانما ساغ ذلك
في افعل من لامتناعه من دخول لام التعريف عليه امتناع ما فيه التعريف
فشبه به واجري حكمه عليه والثاني قولهم ربه رجلا واخيه قال سيبويه
ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة اخبرني عما ينصب ويجر وهو رفع وعما
يدخله التثنية وهو جمع الاول المحكي والثاني قولهم عندي لقاحان سوداوان
وقوله بين رماحي مالك ونهشل وقوله
لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا عند التفرق في الهيجا جمالين
اخبرني كيف يكون متحرك يلزمه السكون هو عين حي وعي وضعف في قولهم
ضعف الحال وزنها فعل لانه من باب فرح وبطر واشر اخبرني عن واحد
وجمع لا يفرق بينهما ناطق الا ان الضمير بينهما فارق هما فلك وفلك
للواحد والجمع ومثله جمل هجان وابل هجان ودرع دلاص ودروع دلاص

اخبرني

اخبرني عن فاعل خفي فما بدا وعن آخر لا يخفى ابدا الاول فاعل افعل
ونفعل ونحوها والثاني الواقع بعد الا نحو ما قام الا زيد او الا انا اخبرني
عن جمع حين ادم بنزاله واتره باق ما له انتقال هو نون التثنية والجمع
تزال واثرها باق في نحوهما الضاربا زيد والضاربوا زيد اخبرني عن حرف
يوحد ثم يكنى ويونث ثم يذكر الاول باب ثمرة وثمر والثاني باب الجراد
الى عنزه اخبرني عن معرف في حكم التنكير ويونث في معنى المذكر
مررت بالرجل مثلك او برجل مثلك لا يكاد في نحو هذا الموقع مقيس المعرفة والنكرة
النكرة والمعرفة ومثله ولقد امر على اللئيم يسبني والثاني باب علامة ونسابة
اخبرني عن واحد يوزن باربعة وعن عنزة عند بعضهم بتسعة الاول باوق
وعوش ونحوها يوزن بافعل ويفعال في وزنه ع والثاني حروف العطف عند النحو
عنزة وقد تسعها ابو علي الفارسي حيث عد حتى منها اخبرني عن زايد يمنع الاضافة
ويوكدها ولغا تركيبها ويويدها هو اللام في قولهم لا ابا لك فهي مانعة الاضافة
فاكدة لتركيبها لفصلها بين ركنيها وهما المضاف والمضاف اليه وهي مع ذلك
موكدة لمعناها مؤيدة لغايتها من حيث انها موضوعة لاعطا معنى الاختصاص
ونظيرها تيم الثانية في تا تيم تيم عدي اقحمت بين المضاف والمضاف اليه وتوسطت
بينهما كما قيل بين العصا ولحائها وفي مما حصل بتوسطها من التكرير معطية معنى المؤكد
والتشديد وهذه اللام لها وجه اعتداد ووجه اطراح فوجه اعتدادها استصلاحها
الاب لدخول لا الطالبة النكرات عليه ووجه اطراحها ان لم تسقط لام الاب
الواجبة الثبوت عند الاضافة ونحوه قولهم لا يدي لك سقوط النون مع اللام
دليل الاطراح وتنكير المضاف ولغوه لدخول لا دليل الاعتداد فان قلت
كيف صح قولهم لا اباك قلت اللام مقدرة منوية وان حذفت من اللفظ والذي
شجعهم على حذفها شهرة مكانها وانه صار معلما لاستفاضة استعمالها فيه وهو
نوع من دلالة الحال التي لسانها انطق من لسان المقال ومنه حذف لا في تالله
تفتو وحذف الجار في قوله رؤبة خير اذا اصبح ومحمل قراءة حمزة تساءلون به والارحام
عليه سديد لان هذا المكان قد شهر بتكرير الجار فقامت الشهرة مقام الذكر
اخبرني عن ميمات هن بدل وعوض وزيادة وعن واحدة هي موصوفة بالجلادة
البدل نحو ابدال الميم من لام التعريف والعوض في اللهم عوضت من حرف النداء
والزيادة في نحو مقتل ومضرب والموصوفة بالجلادة ميم فم فهي بدل من عين
فوه قال سيبويه ابدلوا منها حرفا الجلد منها وفي مقامة النحو من المصابح

وتجلد في المضي على عزمك وتصحيحه ولا تقصر عما في العزم من جلاده سيمه
اخبرني عن ثالث مفعول اعني هو امرؤا ومفعوله فيه اختلاف سيبويه
والاخفش وقد تقدم في اول الكتاب اخبرني عن اسم تكمل فيه اربعة من
الحروف الزوايد وكلها اصول غير واحد هو يستعور من بلاد الحجاز فيه الياء
والسين والتاء والراء من جملة الزوايد العشر وكلها اصول في هذا الاسم الا الواو
اخبرني عن ماية في معنى مئات وكلمة في معنى كلمات المائة في التمام في معنى
المئات لان حق عدد الثلثة الى العشرة ان يكون جمعا والكلمة في معنى الكلمات نحو كلم
كلمة الشهادة وكلمة الحق بعده وقوله تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم
الا نعبد الا الله الاية اخبرني عن حرف من حروف الاستثناء لم يستثن قط شيئا
من الاسماء هو لما بمعنى الا لا يستثنى به الاسما كما يستثنى بالا وانما
يقال انشدتك الله لما فعلت واقسمت عليك لما فعلت اخبرني عن مكبر تحسبه مصغرا
وعن مصغر تحسبه مكبرا الاول والله سكيت بالتشديد تحسبه من ليس يحوي مصغرا
وهو خطا ظاهر لان ياء التصغير لا تقع الا ثالثة بل سكيت مكبر بسكيت
وسكيت بالتخفيف تصغيره تصغير الترخيم والثاني جميزر هو في عداد
المكبرات في قول الاعرابي الذي سئل عن تصغير الحبارى فقال حبرور
اخبرني عن مصغر ليس له مكبر وعن مكبر ليس له تصغير من الاسما اما وضع
على التصغير لم يستعمل له مكبر نحو كميت وكعيت ومنها ما ورد مكبرا ولم يصغر
كاين وكيف ومتى والضماير ونحوها اخبرني عن كلمة تكون اسما وحرفا وعن اخرى
تكون غير ظرف وظرفا الاول على وعن وكاف التشبيه ومذ ومنذ والثاني
نحو اليوم والليلة والساعة والحين والخلف والامام اخبرني عن اسم متى اضيفت
اخواته وافقها ومتى افردت فارقها هو ذو بمعنى صاحب اخبرني عن سبب متى اذن
بالذهاب تبعه ساير الاسباب فهو التعريف نحو اذربيجان ودرابجرد
وخوارزم اذا ذهبت عنه بالتنكير لم يبق لساير الاسباب اثر وهي التانيث والعجمة
والتركيب اخبرني عن شي من العلامات يتبع لاخيه في السقوط دون الثاني
التنوين هو المقصود بالاسقاط في باب ما لا ينصرف وانما سقط الجر لاخوة
بينه وبين التنوين وذلك انهما جميعا لا يكونان في الافعال ويختصان
بالاسماء فلهذه الاخوة لما سقط التنوين تبعه الجر في السقوط فالتنوين اصل
فيه والجر تبع كما يسقط الرجل عن منزلته فتسقط اتباعه وهذا معنى قول
النحويين سقط الجر تبعا للتنوين فاذا عاد الجر عند الاضافة واللام لم يعد

عود

عود التنوين اخبرني عن حرف تعقب الحركات بما بعده ولا يعمل فيما الا الجر
وحاشا هو حتى يقع الاسم بعدها مرفوعا او منصوبا او مجرورا والجر وحاشا
عليه اخبرني عن اسم صحيح امكن موقعا على ما هو مرفوع وعن اخر داخل عليه
حرف الجر وهو عن الجر ممنوع الاول غير في قول الشماخ لم يمنع الشرب منها غير
ان نطقت والثاني حين في قول على حين عاتبت المشيب على الصبا اخبرني عن شي يجزم
او احسبه اشياء يجزم جوابه في باب الجزاء هو الاسم او الفعل الذي بمنزلة
الامر والنهي ويعطى حكمهما لان فيه معناهما او مرادهما فيجزم به كما يجزم بهما وذلك قولك
حسبك ينم الناس واتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه بمعنى ليتق الله وليفعل
اخبرني عن ضمير ما اشتق من الفعل اقوى من الفعل وذلك هو انحطاط
الفرع عن الاصل هو الضمير في قولك هند زيد ضاربته هي وزيد الفرس راكبه هو
وفي كل موضع جرت فيه الصفة على غير من هي له فالمشتق من الفعل وهو الصفة احق
به من الفعل لابد له منه وللفعل منه بد اذا قلت هند زيد تضربه وزيد الفرس
يركبه حتى ان جئت به قلت تضربه هي ويركبه هو كان تاكيدا للمستكن والسبب [illegible]
الفعل واصالته في احتمال الضمير والمشتق منه فرع في ذلك ففضل الفرع على الاصل
اخبرني عن زيادة اوثرت على اصالة وعن امالة ولدت امالة الاول حذفهم
الالف والياء الاصليتين وابقا التنوين في هذا عصا وهذا قاض والثاني
النسب في النسب الى المصطفى وحذف اللام للام التنكير وياء التصغير في فرازد
وفريزد وحذف العين في شاك ولات وابقا الف فاعل وحذف الفا في [illegible]
لحروف المضارعة ومن ذلك قول الاخفش في مقول ونحوه من مفعول الواو
والثاني قولهم رايت عمادا ولقيت عبادا اما لوا الالف الاولى لكسرة الحاء ثم
اما لوا الثانية لامالة الاولى ونظير لسبب لا امالة للامالة لسبب الالحاق
الالحاق في نحو قولهم المدد هو ملحق بسفرجل والالف والنون في زعفران نال
للالحاق ولولا النون المزيدة للالحاق لما كانت الهمزة حرف الحاق الاترى
الهافي الانيسيت كذلك اخبرني عن حلف ليس بحلف وعن امالة في غير الف
الاول قولهم بالله الا زرتني وبالله لما اعتقتني وبحق ما بيني وبينك لتفعلن صورته
صورة الحلف وليس به لان المراد الطلب والسؤال والثاني امالة الفتحة
قبل راء مكسورة نحو الضرر اخبرني عن فعل يقع بعد مذ ومنذ وعن جملة
يضاف اليها المشبه باذ الاول نحو ما رايته مذ كان عندي ومنذ جاءني والثاني
نحو كان ذلك زمن زيد امير وزمن تامر الحجاج حق هذه الجملة ان تكون على صيغة

الجملة التي يضاف اليها اذ وهي صفة المعنى وتكون فعلية تارة وابتدائية
اخرى اخبرني عن لام تخشب للابتدا • والمخففة يأتون ذلك اشد الاباء
في اللام الفارقة الداخلة على خبر ان المخففة اخبرني عن دخول ان المخففة
على بعض الاخبار • عن معوضة واحدا من جملة الاسما • ان المخففة لذا دخلت
على الفعل ... بعض الاخبار عوض مما سقط منه احد الحروف الاربعة
وهي قد وسوف والسين وحرف النفي وشذ تركه فيما حكاه سيبويه اما ان خزالك
السخيرا اخبرني عن عثمان ساكنة تفتحها الجامع ما لم يضف ومكسورة لا تفتحها
... الاولى باب ثمرة تحرك بالفتح في الجمع نحو ثمرات الا في الصفة
... والثاني باب ... في النسب نحو ثمري
اخبرني عن حرف يدغم في اخيه ولا يدغم اخوه فيه • هو اللام تدغم في الراء
ولا تدغم الراء فيها اخبرني عن اسم من اسما العقلا لا يجمع الا بالالف والتا
هو طلحة اخبرني عن مكبر ومصغر هما في اللفظ متفقان • ولكنهما في المعنيه
والمقدر مختلفان مسيطر ومسيطر ان صغرتهما قلت مسيطر ومسيطر
على لفظ المكبر سوا اخبرني عن النسبة الى ثمرات من الثمرات والى اسم
رجل سمي بثمرات النسبة الى ثمرات جمع ثمرة ثمري بسكون الميم لانك ترد الجمع
في النسبة الى الواحد والى ثمرات اسم رجل ثمري بفتح الميم لانك تحذف الالف
والتا عند النسب اخبرني عن اسم نافذ له شتى اوصاف • موصول ولازم
الاضافة ومضاف الى فعل وغير مضاف هو ذو ويكون موصولا بمعنى الذي
ولازما للاضافة في نحو ذو مال ومضافا الى الفعل في قولهم اذهب بذي
سلم وغير مضاف في قولهم الا ذا الذي نزل ودي جدل وذي رغبة ونحوهم
اخبرني عن اسم تكبيره بحذف يائه لما في تصغيره بقلب هائه يا هو ذي
في اشارة المؤنث تبدل ياؤه ها في المكبر منه خاصة نحو ذه امة الله
فاذا صغرته رددته الى اصلها يا فتقول في امراة سميتها به ذيية لا ذهية
اخبرني عن الفرق بين ضمتي الحليا والعليا • وبين ضمتي اولى واولتا الفرق
بين الاولتين ان الاولى ضمة بنا الفعل والثانية ضمة بنا المصغر واما
الاخريان فمتفقتان ضمة المصغر هي ضمة المكبر لان اسم الاشارة اذا اصغر
لم يضم اوله اخبرني عن الفرق بين لهي امك ولهي ابوك • وبين له ابك
وله اخوك لما كان اسم الله سبحانه اشتد دورانه على الالسنة خففوه ضروبا
من التخفيف فقالوا لاه ابوك بحذف اللامين وقلبوا فقالوا لهي ابوك وحذفوا

من

من المقلوب فقالوا له ابوك وبنيت لتضمن لام التعريف كامس وبني احدها
على السكون لانه الاصل ولاما لخ والثاني على الكسر لانه الجا... التقا
الساكنين والثالث على الفتح استثقالا للكسرة على ما هو من جنسها اخبرني
عن مذكر لا يجمع الا بالالف والتا وعن مؤنث يجمع بالواو والنون من غير العقلا
الاول نحو سرادق وحمام والثاني باب سنين وارضين اخبرني عن مجموع
في معنى المثنى وعن واحد مستثنى الاول نحو قوله تعالى فقد صغت
قلوبكما والثاني ما جا في لغة بني تميم من قولهم ما اتاني زيد الا عمرو بمعنى ما اتاني
زيد لكن عمرو ومنها قولهم ما اعانه اخوانكم الا اخوانه آخر الاحاجي الزمخشري
بتحقيق الاحاجي السخاوي قال الشيخ علم الدين السخاوي

وما اسم جمعه كالفعل عنه • وما اسم فاعل فيه كفعل
له وزنان يفترقان جمعا • ويتحدان عند الغير فصل

وقال

ما اسم منون لكن قد اوجبوا منع صرفه • وما الذي حقه التنوين جاوا بحذفه
الاول باب جوار وغواش والثاني

وقال

ماذا تقول اكاذب ام صادق • من قال وهو مجد فيما يخبر
رجلان اختي منهما وكذاك في • اخوى ابنا من تحيض وتطهر
وكذا علاهما زوجتي تنا لحا • خلا وابنس عليهما من ينكر

وقال

ما اسم انيب عن اسم • وكان لا بد منه
واين شرطه اتى لا • جواب يلزم عنه
واين ناب سكون • عن السكون اينه

وقال

ما حروف ذوات وجهين لفظا • منعوا الصرف وطورا اصرفوا
ثم ما اسم كيف قد احتمل الصرف والمنع وفيه اختلفوا

وقال

وما فا قد اولها • ثلثة احرف عددا • وما عين لها حرفان يعنون اياها ابدا
وكلمات لها حرفان ايضا شكلها وحدا • وما عينان نحو لهن لفظهما قد اتحدا
هما في كلمتين لما • لمعنى واحد وردا • وما ضدان ان وصفا • ولو لا الفا ما انفردا

للاول قولهم في دوا السم درياق وترياق وطرياق والثاني نحو
الغراب ونغق ونعق ومخافر ومحافر والثالث جدث وجدف للقبر ولازم
ولازب والرابع الجداد والجذاذ بالدال المهملة والمعجمة اتخذ في كل منهما
لفظ الحين واللام والكلمتان بمعنى واحد وهو صرام النخل والخامس الاري
والشري فالاري العسل والشري الحنظل فلولا الفا ما افترقا اما فرقت
الغايتين لتطير يقال لتطعمان اري وشري

وقال

وما اسم غير منسوب وفيه   اتى لفظ العلامة ليس يخفى
واخر لم يكن فيه فكانت   ولم يزدد بها في اللفظ حرف
واخر فيه كانت ثم عادت   اليه فغيرت معناه وصفا
واين مؤنث لا تاء فيه   سيعقد بدونها في اللفظ يلفى

الاول بخاتي جمع بختي سميت به رجلا والثاني بخاتي المذكور اذا نسبت اليه
ازلت اليا التي كانت فيه وجعلت مكانها يا النسب ثم لم يزدد حرفا لان الذي
ازلته منه مثل الذي الحقته به والثالث بختي اسم رجل اذا نسبت اليه قلت
بختي فاللفظ واحد والحكم مختلف فانه كان اولا اسما ثم النسب اليه صار
صفة والرابع المؤنث المسمى بمذكر نحو جعفر علم امراة ثم تاء فيه في لفظ ولا تقدير

وقال

وما خبر اتى فردا لمبتدا اتى جمعا   وجا عن المثنى وهو فرد كافيا قطعا
ويا من يطلب النحو وفي ابوابه يسعى   اجمع نعت افراد اجبنا محسنا صنعا
وهل للنعت والوصف معنى مفرد يرعى

الاول قول حسان الجاري اما ان جرا الى العشيرة راحلة فقوله راح مفرد
اراد به الجمع والثاني قوله واني فيما ربها الغريب والثالث قولك مررت
بقرشي وطائي وفارسي حاكين واما النعت والصفة فلا فرق بينهما عند
البصريين **وقال** قوم منهم تحلب النعت ما كان خاصا كالاعور والاعرج
لانهما يختصان بموضع من الجسد والصفة للعموم كالعظيم والكريم وعليه قولهم
الله تعالى يوصف ولا ينعت

وقال

لم قلت ان زيدا هو القائم   كان الضمير ان شئت فصلا
فاذا اللام ادخلوها عليه   بطل الفصل عندها واستقلا
وهل الفصل واقعا اولا او   قبل حال لهل قبل ذلك اهلا
والذي بعد هؤلاء بتاني   اتراه فصلا مع النصب يتلى

ولم

ولم اختص رب بالصدر لم دلت   له بين احرف الجر مثلا
ثم هل يحسن اجتماع ضميرين   وماذا اراى الذي قال كلا

انما لم يكن فصلا في نحو ان زيدا لهو القائم لان الا الابتدا فهو اول مبتدا مستقل
ولجاز تحمل الكوفيين وقوع الفصل في اول الكلام نحو قل هو الله احد وبين
المبتدا والحال وحملوا عليه قراءة هن اطهر لكم بالنصب وابى ذلك البصريون
وانما اختصت رب بالصدر من بين حروف الجر لامرين **احدهما** انها بمنزلة
كم في بابها **والثاني** انها تشبه حرف النفي والنفي له صدر الكلام وشبهها بالنفي
انها للتقليل والتقليل عندهم نفي ويؤكد المضمر بالمضمر نحو زيد قام هو ومررت به
هو ومررت بك انت

وقال

ما لهم استفهموا مخاطبهم   في النكرة بالحرف عندما وقفوا
واسقطوا الحرف في المعارف وان   لوصل ومن بعد ذا قد اختلفوا
وواحد خاطبوا بتثنية   او واحد اثنين عنه قد صرفوا

انما اتوا بالعلامة في النكرة ليفرقوا بينه وبين المعرفة وذلك من اجل ان
الاستفهام في المعرفة ليس بمعناه معنى الاستفهام في النكرة لان الاستفهام
في المعرفة عن الصفة والاستفهام في النكرة عن الجنس فلما اختلف المعنى
خالفوا بينهما في اللفظ وانما الحقت العلامة في الوقف دون الوصل لان وصل الكلام
يفيد المراد فلم يحتج الى العلامة فيه ولان الوقف موضع التغيير فكانت العلامة
فيه من جملة تغييراته وانما لم تلحق هذه العلامات المعرفة لانهم استغنوا عن
ذلك بالحركات التي تقبلها الاسم **واما** الواحد المخاطب بلفظ التثنية فقولهم
اضربا تريد اضرب ومنه القيا في جهنم وواحد اثنين عنه قد صرفوا هو قولهم
العقصان والكلبتان والحلمان قاله ابو حاتم ومن قال العقص فقد اخطا

وقال

يا ساكن قد اوجبوا تحريكه   ومحرك قد اوجبوا تسكينه
ومسكن قد اسقطوه وحذفه   لو زال موجب حذفه يبقونه

الاول نحو اضرب القوم لالتقاء الساكنين والثاني

وقال

ما اسم تجيز ان تكون هي فاعلا   وتكون مفعولا فانت مصدق
واسم لفاعل ان نطقت بلفظه   وعنيت مفعولا فانت محقق

الاول التاء في نحو بعت تقول بعت الكلام فالتاء فاعل وتقول الكلام بعته

مفعول نحو يد باعني نحو باي وبني الفعل للمفعول واصله بحت لضربت والثاني نحو مختار تقول اخترت فاما مختار فيكون اسم فاعل واصله مختير واخترت المتاع فهو مختار فيكون اسم مفعول واصله مختير

وقال

واسم فاعل في الجمع فيما اطارح فيه ذالب ونبل
اهل بابي نحو اعيل وفعل وفعل جمعه فانظر لفعل
وفعل جمعوا فعيلا وفعولا على فعل فعل فيه بفعل

الاول نحو خاتم وخواتم وصاحب وصحب وصحبة والثاني نحو اديم وادم والثالث نحو عمود وعمد

وقال

وما جمع على لفظ المثنى اذا ما الوقف نابهما جميعا
وعند الوصل مختلفان لفظا ويفرق فيه بينهما بديعا

وقال

فما فاعل اوجب مفعوله تاخيره عن فعله فانفصل
واي فعل نحو عامل لنصب او الجزم به ما اتصل

وقال

فما اسم ازيل ولم يزل تاثيره من بعده فكانه موجود
ولربما اعطوا الخاء هذا اثبته من بعده فكانه مفقود

وقال

واي حرف زيد للجمع قد شبهه بالاصل بعض العرب
وبعضهم اجراه في وقفه مجرى الذي للفرد باذا الادب

وقال

وما كلم باخر بعضهن الخلف غير خفي
فبعض ظنها عينا وقد نقلت الى الطرف
وبعض لا يرى هذا وخالف غير منحرف

هي نحو جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء الاصل جاي وشاي لان لام الفعل همزة والهمزة الاولى هي لام الفعل عند الخليل قدمت الى موضع العين كما قدمت في شاكي السلاح وهار والاصل شايك وهاير وعند سيبويه هي عين الفعل في اصلها استثقل اجتماع الهمزتين فقلبت الاخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بجاي فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فالع لانه مقلوب

وقال

وما اسم

وما اسم على ستة كلها سوى واحد من هويت السمانا
وارجعه من هويت السمان انت فيه اصلا فزده بيانا

المراد سلسبيل وزنه فعلليل وحروفه كلها من حروف الزوايد الا اليا

وقال

وما اسم مفرد في حكم جمع وما هو باسم جمع واسم جنس
ومجموع اتى صفة لفرد فبينه لنا من غير لبس

الاول سراويل والثاني قولهم برمة اعشار وبرد اسمال ونحوه

وقال

والا هل تجي مكان اما وما المعنى اذا جاءت كخير
وهل عطفت بمعنى الواو حينا فان بينت جئت بكل خير

جاءت الا بمعنى اما في قولهم اما ان تكلم والا فاذهب المعنى واما ان تذهب واذا جاءت بمعنى غير فهي في معنى الصفة والفرق بين موضعها في الاستثناء والصفة انك اذا قلت هذا درهم الا قيراطا بالنصب استثناء فالمعنى ان الدرهم ينقص قيراطا واذا قلت هذا درهم الا قيراط بالرفع صفة فالدرهم على هذا تام غير ناقص والمعنى ان الدرهم غير قيراط وتجي الا عاطفة بمعنى الواو في نحو قوله لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا فيل معناه والذين ظلموا

وقال

يريدون بالتصغير وصفا وقلة فهل ورد التصغير عن معظما
وما اسم له ان صغروه ثلاثة وجوه فكن للسائلين مفهما

ورد التصغير للتعظيم في قولهم جبيل ودويهية والمراد بالثاني نحو بيت وشيخ ما عينه ياء ففي تصغيره ثلاثة اوجه شبيخ على وزن الاصل وشييخ بكسر الشين على الاتباع وشويخ بقلب الياء واوا لاجل الضمة

وقال

وما اسم تصغره فيشبه لفظه لفظ المضارع
فاذا اتى علما فما في صرفه لاحد منازع

هو ابيض تصغير ابيض وافق لفظه لفظ المضارع من بيضت فلو سميت بهذا المضارع لم يصرف ولو سميت بذلك المصغر صرف لان المانع فيه اصلية وانما يترتب الحكم في هذا من الصرف وامتناعه على الزائد والاصلي

وقال

ما الا تراع محان كلمة قدانت منها على اثنى عشرا
ثم زادت واحدا اختلفها ثم اجزى ما اسلفها ما انوى
التى جات على اثنى عشر وجها لما والتى على ثلثة عشر واو **وقال**
هل تعرف مؤنثا يحكى بصيغته المذكر
ومعرفا لا شك فيه ولفظه لفظ المنكر
ومصدرا باللام لا هى عرفته ولا تنكر **وقال**
الاسم تزون ما الوزن بالاصل واجبا فما لكم خالفتم فى الصوافح
فعلتم جميعا وزن ذاك قوالح وفى كل مقلوب لخير تنازع
واى حروف العطف يانى مقدما وذا وعطفه من قبله غير واقع
وقال
اى الحروف انى اخاه موكدا فزال عنه قوة الاعمال
مثل الذى يانى ليبصر ناشما فيغيله ضربا من الحقال
وقال
وما بدل من ستة تم انه الى وزايد انى خمسة فى الزوايد
وتلغاه اصلا فى الثلثة فاننا بتفسيره سمحا بنشر الفوايد
وقال
ما اسم اضيف فردته اضافته مؤنثا وهو بالتذكير محروف
وما الذى هو بالتنوين ذو عمل او ان يضاف وعن اللام مالوف
الاول نحو قولهم ذهب بعض اصابعه واما الذى يعمل حال التنوين والاضافه ولا يعمل مع الالف واللام لاستقبحا غير مالوف فهو المصدر
وقال
وما سببان قد منعا اتفاقا وصار ايمنعان على اختلاف
وضم اليهما سبب قوى وكانا يحسبان من الضعاف
هما التانيث والعلمية يمنعان من الصرف بلاخلاف فان كان الاسم المؤنث على ثلثة احرف وهو ساكن صارا ما نعين بعد ان كانا يمنعان اتفاقا فان انضم الى التعريف والتانيث سبب اخر لم ينصرف باجماع نحو ماه وجور
وقال
ما الذى اعطته دونته ان ازال الجار عن سكنه
وتعطى بعد ذاك إلى ثالث اجلاه عن وطنه

وهي

ومتى لم يلق جارته بقى المذكور فى وكنه
ثم حرف ان اريد غدا جاره يقفوه فى سننه
لم تحصنه اضا لته وهى فى الاصل من جنسه
الاول يا النسب اذا الحق فعيله او فعيله ازال تا التانيث وتخطى الى اليا التى قبل الحرف الذى قبل تا التانيث فازالها نحو حنفى فى حنيفه فان لم يلق يا النسب تا التانيث بقى المذكور وهو اليا فى موضعه لم يحذف نحو تميمى فى تميم والثانى يا منص فى منصور لما ازيل الحرف الاخر فى الترخيم تبعه الحرف الذى قبله **وقال**
وما حرف يليه الفعل مجزوما ومرفوعا
ونصب بعده ايضا وكلا جا مسموعا
هو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن **وقال**
ما فاعل والحق تقضى منه قد جا فى صورة مفعول
ومفرد لكنه جمله عند ذوى الخبرة والحول
الاول قولهم زهى علينا وعنيت بحاجتى والثانى صله اللام والالف فى نحو الضارب زيد والمضروب عمرو **وقال**
واية كلمة فى حكم شرط وجا جوابها ينبيك عنها
وقد جمعوا حروف الشرط علما وما عدت لعمر ابيك منها
هى اما فى قولهم اما زيد فمنطلق **وقال**
ما زايد زيد فى اسم فهو فيه على حال الاصيل وحال الزايد اجتمعا
ذو معنيان فهذا اثروه وهذا اثروه وطورا يصلحان معا
وهل ظفرت بمفعول فتذكره من الرباعى ام هل فاعل سمعا
الاول الالف اللاحقة لفعلى وفعلى وفعلى فما لم ينون منها فهو للتانيث وما نون منها تارة ولم ينون اخرى فهو للتانيث والالحاق وما نون لا غير لم يكن الا للالحاق والثانى مودوع فقط فى قوله جرى وهو مودوع والثالث الفتح فهو فاعل وافعل فهو باقل **وقال**
اى حرف اى يعدونه اسما ثم اى الحروف يحسب فعلا
وهو اسم ولست اعنى على او عن فبينه زادك الله نبلا
الاول اللام الموصوله والثانى قد بمعنى حسبك يحسب فعلا حين قالوا قدنى نحو قدنى من نصر الخبيبين قدنى **وقال**

اي ظرف يضاف ان لم تضفه • لسوى ما اضفت مع حرف عطف
لم يجر والحروف قد جا فيها • مثل هذا ابن لنا اي حرف

الظرف الذي يضاف ولابد من اضافته مرة ثانية الى عشر من اضفته اليه اولا هو قولك بيني وبينك الله وقد جا في الحروف مثل هذا وهو قولهم اخزى الله الكاذب مني ومنك

وقال

ولام طلقت كلما ثلاثا • طلاقا ليس يعقبه اجتماع
وما اسم فيه لام عرفته • وليس عن البنا له ارتجاع

لام التعريف لا تجامع التنوين ولا الاضافة ولا الندا والاسم الذي عرف باللام ولم ترده الى الاعراب الان والخمسة عشر وليس في العربية مبني دخل عليه اللام الا رجع الى الاعراب الا ما ذكر

وقال

واي وقعت على اي ولكن • لها شرط فبينه مجيبا
وهل جاءت ونحاها لبيلا • وان لا زلت في النحوي نصيبا

وقال

ما اسم يكون مؤنثا • فاذا اضيف اليه ذكر
واسم تغوه باصله • ابدا اضافة وخبر

المراد بالاضافة هنا النسب واذا نسب الى مؤنث حذف منه التاء فصار لفظه على لفظ المذكر والمراد بالثاني نحو شيه اذا نسب اليه حذفت تاوه وردت فاوه فيقال وشوي

وقال

ومدغمان بدلتا • بلفظ لم يكن لهما • ولولا ذاك شوشنا • بحرف جا قبلهما

هما الدال والسين في سدس بدلتا بالتاء في ست ولو لم تفعلوا ذلك وادغموا الدال في السين لصارت حروف الكلمة كلها سينا وتصير على سس فيتساوى الحرفان المدغمان لفظ الحرف الذي قبلهما وهو السين فابدلوهما لفظا لم يكن لهما وهو التا

وقال

ما اسم اذا جا على بابه • لم تدخل النسبة فيه عليه
حتى اذا حول عن بابه • يجوز النسبة كل ذا اليه

هو خمسة عشر وبابه لا يجوز النسبة اليه وهو على بابه من العدد فاذا انتقل عن بابه الى التسمية به جازت النسبة اليه

وقال

وما اسم ناقص لكن باب الاشارة بابه قول اليقين
وفي باب الكناية جا شق • يشبهه به بعض الظنون

هوذا في قولك ماذا فعلت وفعلت كذا وكذا

وقال

وما اسم مؤنث من غير تاء • وفي حال الندا يكون فيه
وتدخل في مذكره المنادى • وقد اعيى على من لا يجيبه
وقالوا انها بدل انليت • عن اليا التي كانت تليه
وتلك اليا لها بدل سواه • ويجمعان هذا مع اخيه

هي ام في قولك يا امت ومذكره يا ابت والتا فيهما عوض من يا المضافة وقد تبدل اليا الفا فلما اذل بدلات التا في يا ابت والالف في يا ابا وقد يجمع بينهما يا ابتا يا امتا ولم يجد واذلك جمعا بين العوض والمعوض لانه جمع بين العوضين

وقال

وما نونان تتفقان لفظا • وتختلفان تقديرا وحكما
وما التي ضمة صلحت لامر • حديث اوله قد كان قدما

النونان في نحو قولك يدعون ويعفون والنسا يدعون ويعفون التي في الاولى حرف اعراب وفي الثاني ضمير والضمة في صاد منصور ونحوه اذا قلت يا منص تصلح ان تكون التي في الاصل قبل الندا وان تكون ضمة الندا على لغة من لا ينتظر

وقال

وما كلمة مبنية قد تلعبت • بها حادثات القلب والحذف والبدل
وجاءت على خمس عرفن لحاقها • اجب باذلا فالعالم الحبر من بذل

هي كائن

وقال

وما ابن جمعه ابدا بنات • وفي الحيوان جا وفي النبات
وهل من نعمه بالميم وافي • لغير ذوي العقول المدركات

الاول نحو ابن عرس وابن الما وابن اوى وابن اوبر والثاني نحو قوله تعالى رايتهم لي ساجدين استعمل ضمير من يعقل لمن لا يعقل

وقال

واسم لغير ذي العقول اشتجار واجمعها جمع السلامه
لاية علة ولاي معنى • افدنا مرشدا فلك الامامه

وقال

واسما اذا ما صحروها • تزيد حروفها شططا وتحلو
وعادتهم اذا رادوا حروفا • يزيد لاجلها المعنى ويحلو

وقال

وما افرد يراد بها المثنى • كتثنية ذكرناها لفرد

اخذنا وهي خاتمة الاحاجي ۝ ثمن افنت متحلي برشد ۝

قال المعري ملغزا في كاد ۝

اعوى هذا العصر ما هي لفظة ۝ جرت في لساني جرهم وثمود ۝

اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت ۝ وان اثبتت قامت مقام جحود ۝

اجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله ۝

نعم هي كاد المرء ان يرد الحمى ۝ فتاتي باثبات لنفي ورود ۝

وفي عكسها ما كاد ان يرد الحمى ۝ فخذ نظمها فالعلم غير بعيد ۝

واجاب عنه فقال ويقال انه الشيخ زين الدين بن الوردي

سالت رعاك الله ما هي كلمة ۝ اتت بلساني جرهم وثمود ۝

اذا ما اتت في صورة النفي اثبتت ۝ وان اثبتت قامت مقام جحود ۝

الم ان هذا اللغز في زال واضح ۝ والا وعندي كاد غير بعيد ۝

اذا قلت ما كادوا يرون فقد راوا ۝ ولكنه من بعد عسر جهيد ۝

وان قلت قد كادوا يرون فما راوا ۝ فخذه ولا تسمح به لعنيد ۝

وقال ابو العلا المعري ملغزا في ال التي للتعريف

وخلين مقرونين لما تحاونا ۝ ازالا قصيا في المحل بعيدا ۝

سقيهما ان احدث الدهر دولة ۝ كما جهلاه في الديار طريدا ۝

قال الشيخ شمس الدين بن الصايغ ملغزا في الا التي للاستثنا

ما لفظ رفع المجاز وقرره ۝ وهو متضح لمن تذكره ۝

قال في شرحه اما كونها لا ترفع المجاز فان القايل قام القوم الا زيدا كان قبل اخراج زيد يحتمل اخراج جماعة فباخراج زيد افاد ابقاء اللفظ على العموم الذي هو حقيقة اللفظ مع ان اخراج زيد عنه استعمال مجازي في العموم لكنه اخرج بعضه فمن الاداة حصلت مجازا ورفعت مجازا اسبق ۝

قال بعضهم ۝

سل على شيخ النحاة وقل له ۝ هذا سؤال من يجبه يعظم ۝

انا ان شككت وجدتموني جازما ۝ واذا جزمت فانني لم اجزم ۝

جوابه هذا سؤال غامض في كلمتي ۝ شرط وان وافا مراد مكلمي ۝

ان ان نطقت بها فانك جازم ۝ واذا اذا اتاني بها لم تجزم ۝

واذا الماجزم الفتى بوقوعه ۝ بخلاف ان فافهم اخي وتفهم ۝

قال ابو السعادات ابن الشجري في المجلس الخامس والستين من اماليه

هذه ابيات الغاز سيلت عنها ۝ اسمع ابا الازهر ما اقول ۝

عليك فيما نابنا التعويل ۝ مسالة اعضلها الخليل ۝

يرتفع فيهما الفاعل المفعول ۝ ويضمر الوافر والطويل ۝

فاجبت بان الاضمار من القاب العروضيه والنحويه فهو في العروض لقب زحاف يقع فما البحر المسمى الكامل وهو ان يسكن الحرف الثاني من متفاعلن فيصير متفاعلن فينقل الى مستفعلن والبحران الملقبان الطويل والوافر ليس الاضمار من القاب زحافهما والاضمار في النحو ان يعود ضمير الى متكلم او مخاطب او غايب كقوله في اعادة الضمير الى الغايب زيد قام وبشر لقيته وبكر مررت به فهذا هو الاضمار الذي اراده بقوله ويضمر الوافر والطويل لا الاضمار الذي هو زحاف وقد وضحت في الجواب عن هذا كلام السوال بجمع اضمار الطويل والوافر ورفع المفعول للفاعل وهو كقولك ظننت زيدا الطويل حاضرا ابوه وحسبت عمرا الوافر العقل مقيما اخوه فقولك حاضرا ومقيما مفعولان لظننت وحسبت وقد ارتفع بهما ابوه واخوه كما يرتفعان بالفعل لو قلت يحضر ابوه ويقيم اخوه والها في قولك ابوه ضمير الطويل والها في قولك اخوه ضمير الوافر فقد اضمرت هذين الاسمين باعادتك اليهما هذين الضميرين وقولنا ابوه واخوه فاعلان رفعهما هذان المفعولان لظننت وحسبت وبالله التوفيق والتسديد

لغز في امس كتب به عز الدين ابن البها الموصلي الى الصلاح الصفدي

يا اماما شاع ذكره ۝ وطاب نشره ۝ فطيب الوجود وعطره ۝ وبين كل معمى ومترجم ۝ وارخ وترجم ۝ وعمن غير عبرة ۝ وكتب نكت الاعادي وكتب من دون خطر ۝ وخطه فرسان الاذهان والابا دين تخطي فوام قلمه وتخطر ۝

اذا اخذ القرطاس خلت يمينه ۝ يفتح نورا او ينظم جوهرا ۝

ما اسم ثلاثي الحروف ۝ وهو من بعض الظروف ۝ ماض ان تصحفه ۝ عاد فعل امر ۝ وان ضممت اوله صار مضارعا فاعجب لهذا الامر ۝ ان اردت تعريفه بال تنكر ۝ او تغيرت عليه العوامل فهو لا يتغير ۝ كل يوم يزيد في بعده ۝ ولا يقدر على رده ۝ ان نزعت قلبه بعد قلبه فهو في لعبة النرد موجود ۝ وقلبه سما فلا تناله الاحزاب والجنود ۝ وكلما فنا الوجود الى حاله يعود ۝ به يضرب المثل ومنه انقطع العمل ۝ ثلثاه حرف استفهام ۝ وان تعكس يطرد ذلك النظام ۝ وثلثه الاول كذلك وعكس ثلثيه يترك الحي هالكا ۝ في الهوالك لا يوصف الا بالذهاب ۝ وليس له الى هذا الوجود اياب ۝ وهو ثلاثة وعدده فوق المايه ۝ وكم رجل يغنيه بعد فيته ۝ وليس في الوجود يبني وفيه انس ولكن لا في السما ولا في الارض ولا في هبوط ولا في صعود ۝ طرفاه اسم لبعض

وفاضلا

الرياحين العطر • وكله جزء من الياسمين لمن اعتبر • مكسور لا بجر • وغايب
لا بستخص • اقرب من رجوعه مثال معكوسه • يدركه العاقل بفكره • ولبس
من محسوسه • أبنْتُه لا زلت تزيل الاشكال • وتزين الاضراب والأشكال •
فكتب اليه الجواب وقف المملوك على هذا اللغز الذي ابتدعته
وفهم نسج الذي اودعته • فوجدته ظرفا • ملأته منك ظرفا •
واسم بني لما اشبه صرفا • ثلاثي الحروف ثلث ما انقسم اليه الزمان من الظروف
ان قلبته سماء • وان حرف تنفس وما بقي منه ماء • ثلثاه مس • وكله بالتحريف امس
وهو اول تصحيفه مبتن • وفي عكسه سم تعيَّن • التقى فيه ساكنان فبني على الكسر
ووقع بذلك في الاسر • لا يتصرف بالاعراب • ولا يدخله تنوين في لسان الاعراب
يبعد من كل انسان • وينطق به وما يتحرك به لسان • لا يدرك باللمس • ولا يرى وفيه
ثلثا شمس • تتغير صيغته حالة النسبة اليه ويدخله التنوين اذا طرا التنكير عليه
متى بان فات • ولم يجد له البلب التفات • أمس على ما كان من قربه • يعجز كل الناس
عن رده • فماضيه ما يرد • وثانيه ما يصد • وطريق ثالثه ما يسد • ثلاثة ايام
هي الدهر كله • وما هي غير الامس واليوم والغد • **قال** ابن
هشام في تذكرته **لغز** اذا وقف على اخر الفعل الماضي بالسكون فانه
يقدر فيه الفتحة حتى لو وصل بما بعده لو وصل فهل تذكر مسالة يوقف فيها على
اخر الماضي ولا ينوى فيها الفتح ولو وصل لم يوصل بها فان **قيل** عض فهو خطأ
لان هذا لا يصح ان يقول فيه لا يكون الوقف بالفتح فانما الجواب بقوله
• لوان قومي حين ادعوهم حمل • على الجبال الصم لارفض الجبل •
قال الشيخ بدر الدين الدماميني
• ايا علماء الهند اني سائل • فمنوا بتحقيق به يظهر السر •
• فما فاعل قد جر بالخفض لفظه • صريحا ولا حرف يكون به الجر •
• وليس بذي جر ولا بمجاور • لدى الخفض والانسان للبحث يضطر •
• فمنوا بتحقيق به استفيده • فمن بحركم ما زال يستخرج الدر •
اراد قول **طرفة** • بجفان تعتري نادينا • وسديف حين هاج الصنبر •
قال الخوارزمي
• ما تابع لم يتبع متبوعه • في لفظه ومحله ماذا الثبت •
ماذا بعلم غير علم نافع • بالغت في اتقانه حتى نثبت
قال في الجمان هذا اللغز في ابيات صورة المسالة وهو قوله ماذا بعلم غير
علم نافع ولما عرضه على الزمخشري قال له لقد جئت شيئا ادّا •
وقال بعض ادبا المغرب

بلاد

يا عالم

• يا عالم النحو اي فعل • ان حلّه الهمز لم يعده •
• ثم هو بالعكس ان تعرى • منه ابن ما نسج وحده
اراد انك اذا قلت ضره تعدى بنفسه واذا قلت اضر لم يتعد الا بحرف الجر فتقول
اضر به ولهم من هذا النمط افعال كثيرة **في** تذكرة ابن هشام قد يقال ان
المبتدا اذا كان موصولا مضمنا معنى الشرط كان خبره صلته كما ان جملة الشرط هي الخبر
وهي نظيرة الصلة ويؤيد ذلك انهم ربما جزموا جوابه كقوله •
• كذاك الذي يبغي على الناس ظالما • تصبه على رغم قوارع ما صنع •
وهي مسالة تحاجى بها فيقال اين تكون الصلة لها محل وخبر المبتدا اذا كان جملة لا محل له
قال الجمال يحيى بن يوسف الصرصري الشاعر المشهور ملغزا في حرف الكاف
• وحرف من حروف الخط ليست • علامته على العلماء تخفى •
• يكون اسما مع الاسماء طورا • وطورا في الحروف يكون حرفا •
• تراه يقدم الاسماء طورا • ويمنع من مشابهة ويبغى •
• يصير امامها ما دام حرفا • وان سميته فيصير خلفا •
• وقد تلقاه بين اسم وفعل • فذا كشفناه كالابرين لطفا •
وقال سعد الدين البياني ملغزا في لدن غدوة واختصاصها بنصبها وصنعا
• وما لفظة ليست بفعل ولا حرف • ولا هي مشتق وليست بمصدر •
• وتنصب اسما واحدا ليس غيره • لها حالة معه تبين لمخبر •
• فمعنى الذي الغزته عند من يري • يزيل لنا اشكاله غير مضمر •
• ومنصوبها صدر لما هو صدرما • اتانا لباسا في الكتاب المطهر •
وقال ابو عبد الله محمد بن مصعب المغربي في مذ ومنذ
ايها العالم الذي ليس في الارض له مشبه يضاهيه علما
• اي شيء من الكلام تراه • عاملا في الاسما لفظا وحكما •
• خافضا ثم رافعا ان تفهمت • يزد فهمك التفهم فهما •
• يشبه الحرف تارة فاذا ما • ضارع الحرف نفسه صار اسما •
• هو مرفوع رافع وهو ايضا • رافع غيره وليس معمى •
• وهو من بعد ذاك للجر حرف • فاجبنا ان كنت في النحو شهما •
اورده الحافظ محب الدين ابن النجار في تاريخ بغداد **و** ومن العناني قلت
• الا ايها النحوي ان كنت بارعا • وانت لاقوال النحاة تفصل •
• واتقنت ابواب الاحاجي باسرها • ابن لي عن حرف يولى ويعزل •
قال ابن هشام في تذكرته ما تولى وتعزل فتولى حيث تجزم بعدها لم تكن جازمة وتعزل
ان واخواتها وكفها عن العمل ومن الغازي الشربة ما

ما كلمة اذا كثر عرضها قل معناها • واذا ذهب بعضها جل مغزاها • واي عامل يعمل
فيه معموله • ولا يقطع عن معموله • واي اسم مشترك بين افعل التفضيل والصفة المشبهة
وتعين اذا انثت لم تزل اعماله الموجهة • وما حرف قلبه اسم كريم • واسم اذا صغر اختص بالتكريم
واي كلمة هي اسم وفعل وحرف • لم ينبه عليها احد من علماء النحو والصرف • واي فعل
لم يبرح فاعل • ومعموله لا ينسب لعامل • واي لفظة تمد في الافراد • وهي في الجمع مقصورة
ولام لا تجامع النداء ولا في الضرورة • وما فاعل يجب حذفه عند سيبويه • وعامل
ان لم يعمل لم يجتنب عليه • واي كلمة جاءت باصلها • فلم يلتفت اليها بين اهلها • واي كلمة
هي حرف • ونصها هي الاسم عند الوقف • واي فاعل يجب جره • واخر رفعه في السماع خطر
اردت بالاول اسم الجنس الجمعي ان يدل عليه التاء نقص معناه وصار واحدا كتمر وتمرة
ونبق ونبقة • وبالثاني ادوات الشرط فانها تعمل في الافعال الجزم والافعال
تعمل فيها النصب وبالثالث اكبر واعظم ونحوهما في صفات الله فانهما في حقه
لا تكون بمعنى التفضيل بل بمعنى كبير وعظيم وبالرابع لا النافية للجنس اذا دخلت
عليها الهمزة وصارت للتمني فان عملها باق وبالخامس نعم فان قلبها معن وهو اسم لرجل
مشهور بالكرم وهو معن بن زائدة وبالسادس قريش وتصغيره قريش وبالسابع
بلى فانها حرف جواب وفعل بمعنى اختبر واسم وبالثامن قلما وطالما وبالتاسع
عرقات زيد وبالعاشر صحراء وصحاري وعذراء وعذاري وبالحادي عشر اللام
التي للعهد استعملها ابن النحاس في التعليقة من اطلاقهم ان اللام تجامع حرف
النداء في الضرورة وبالثاني عشر فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو والله لتضربن
يا قوم وفاعل المصدر ذكره ابن النحاس في التعليقة وابو حيان في تذكرته وتقدم
في كتاب التدريب وبالثالث عشر ليت اذا وصلت بما وبالرابع عشر استحوذ ونحوه
وبالخامس عشر اذن وبالسادس عشر نحو اكرم بزيد وبالسابع عشر ما ورد من نحو هذا
كسر الزجاج الجحر • نقلت من خط العلامة شمس الدين بن الصائغ قال
هذه الغاز نحوية عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى •
ما شيء يقع حرفا للاعراب • واسما مرموما في الخطاب • هو الكاف في مساويك ان
عنيت به جمعا فهو حرف اعراب وان عنيت به مخاطبا فهو اسم في تقدير الاضافة
والاول جمع مسواك والثاني اضافة الى المساوي • اي شيء يبنى مفردا فيعمل •
ويعرب مثنى فيهمل • هو هذا يعمل مفردا في الحال والتثنية تمنعه من العمل واذا
قلنا هذان الزيدان قائمين فالعامل ها لا ذا • واي مختص الغاؤه اكثر وان
اعمل فعمله لا يظهر • هو لولا المختصة بالاسماء فاذا وقع بعدها المضمر فهي ملغاة
وانما تعمل في موضعين احدهما الرفع في نحو لولا انت منطلق لاكرمتك فهي عند
سيبويه منفية على لولا بناء الفعل على المفعول كذا فيما حققته يكون موضعها رفعا

والموضع

والموضع الثاني قولك لولاك فهي عنده مجرورة وهي في الموضعين لا يظهر عملها • وما
الحرف الذي يرفع الوضيع ويضع الرفيع هو لام الابتداء اذا دخلت على الفعل المستقبل
ارتفع لشبهه الاسم في الاعراب واذا دخلت على ظننت واخواتها تمنع العمل وتضعها عن
منصبها • وما الجملة المفيدة العارية من الرفع وفيها معنى الدعاء وطلب النفع
هو مثل قول الشاعر • يا ليت ايام الصبا رواجعا • جاز ذلك لما في ليت
من معنى الدعاء وكان في الجملة مرفوعا من جهة المعنى لا في اللفظ • وما الحرف
الذي ان اعمل اشبه الفعل الكامل وان اهمل ابطل العوامل هو ما على لغة الحجاز يقولون
ما زيد قائما فيشبه باب كان واذا اهمل دخل على ان وغيرها فيبطل عملها وقد يبطل الفعل
نحو قلما وللاسم نحو بينما • واي شيء الى نفيه وجب • فان اوجبته سلب •
هو كاد • وما الاسم المحذوف لامه في التكبير • وعينه في التصغير • هو ذا لانه
مكبرا رفع ومصغرا فتلا • وما الزائد الذي يزيد الوصل • ويحذف الاصل ويظهر
الفصل • ويوجب الفصل • هو الالف الداخل عوضا من التنوين في المقصور
المنصرف في الوقف مثل رايت عصا فانها زائدة صرفت الاصل واذهبت الوصل
في الكلام واظهرت الفصل على غير المنصرف لكونها عوضا من التنوين واوجبت الفصل
بين الاسم المنصرف مثل عصا وغير المنصرف مثل حبلى • وما الحرف الذي شانه نقص
الكامل ويفصل بين المعمول والعامل هو النون الخفيفة اذا عنيت بها نون
التوكيد نقصت الفعل المضارع وان عنيت بها نون الوقاية فصلت بين المعمول
والعامل انتهى • قال القاضي بدر الدين بن الرضي الحنفي ملغزا وارسل به
الى الشيخ شرف الدين محمود الانطاكي

سل لي اخا العلم والتنقيب والسهر • عن قايل قال قولا غير مشتهر •
هل مثل فعل غدا بالحذف منجزما • في غير امثلة خمس بلا نكر •
كذاك في غير معتل وذا عجب • الم يبين لنا في كل مختصر •

فاجاب الشرف المذكور

لقد تاملت ما قد قال سيدنا • اعيذ طلعته بالاي والسور •
ولم اجد فعل فرد صح آخره • في الجزم يحذف في بعض من الصور •
سوى يكون فبالجزم بعد عدا • معناه مع او بتغليب ذا الكلام جرى •
نعم كبيدا مما الهمز اخره • اعرابه كالصحيح الاخر اعتبر •
فان تخففه فاقلب همزه الفا • واحذفه في الجزم حذفا واضح الاثر •

قال الصلاح الصفدي في تذكرته انشدني من لفظه القاضي جمال الدين ابراهيم
لولد القاضي شهاب الدين محمود لغزا كتبه الى شيخه جمال الدين بن الظهر في نحو

وما مفرد اللفظ مستعمل • لجمع الذكور وجمع الاناث •

تحرك بالحركات الثلاث ... فبعد ما من الكلمات الثلاث

فكتب الشيخ مجد الدين الجواب

قد يضيك يا ملغزا في اسم من ... يميل الى اصله كالذي

غدا حامل المسك يحذي الجليس ... محمود يحظى بعرف شذي

قال الصلاح الصفدي وانشدني من لفظه المولى ناصر الدين محمد بن الشامي الجواب عن ذلك له

ابا من علا في الورى قدره ... واضحى لراجيه اولى غياث

اني منك لغز فالغيت ... من القول قد حل بعد اكتراث

وما هو حرفان ميم ونون ... ولم يبلغ القول منه الثلاث

هو اسم وفعل وحرف اذا ... اردت حصول الاصول الثلاث

فلا زلت للخير بهما حثيث ... تنبعث الدهر اي انبعاث

قال العلامة جمال الدين بن الحاجب

ايها العالم بالتصريف لا زلت تحيا ... قال قوم ان يحيى ان يصغر فيحيا

وابا قوم وقالوا ليس هذا الراي حيا ... انما كان صوابا لو اجابوا بيحيا

كيف قد ردوا تحيا ... والذي اختاروا تحيا

انراهم في ضلال ... ام ترى وجها تحيا

قال الشيخ جمال الدين بن هشام يحتاج في توجيهها الى تقديم ثلاثة امور احدها انهم اختلفوا في وزن يحيى فقيل فعلى وقيل يفعل والاول اصح لان فيه دعوى الزيادة حيث لا حاجة الثاني ان الحرف التالي لياء التصغير حقه الكسر كالتالي لالف التكسير حملا لعلامة التقليل على علامة التكثير حملا للنقيض على النقيض واستثني من ذلك مسايل منها ان يكون ذلك الحرف متلوا بالف التانيث كحبلى صونا لها من الانقلاب الثالث انه اذا اجتمع في اخر المصغر ثلاث ياءات فان كانت الثالثة زايدة وجب بالاجماع حذفها لثالثة منسية لا منوية كعطا اذا صغرته تقول عطي بثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الف المد والياء المنقلبة عن لام الكلمة ثم تحذف الثالثة وتوقع الاعراب على ما قبلها وان كانت غير زايدة فقال ابو عمرو لا تحذف لان الاستثقال انما كان حقا كذا الكولاتين منها زايدتين ياء التصغير والياء الاخرى الزايدة وقال الجمهور تحذف نسيا ومنال ذلك احي اذا صغر على قولهم في تصغير اسود اسيد فقال ابو عمرو اقول احيي ثم اعله اعلال قاض رفعا وجرا واثبت الياء مفتوحة نصبا وقال غيره تحذف الثالثة في الاحوال كلها نسيا ثم اختلفوا فقال عيسى بن عمر اصرفه لزوال وزن الفعل كما صرفت خيرا وشرا لذلك وقال سيبويه امنع صرفه وفرق بين خير وشر وبين هذا فان حرف المضارعة محذوف منهما دونه وحرف المضارعة يحرز وزن الفعل ولهذا اذا سميت

ببضع منعت صرفه فاذا تقرر هذا فنقول من قال ان يحيى فعلى قال في تصغيره يحيى كما قال في تصغير حبلى حبيلى صونا لعلامة التانيث عن الانقلاب وهو الذي قاله الناظم رحمه الله تعالى مشيرا اليه قال قوم البيت ومن قال انه يفعل قال فيه على قول سيبويه رحمه الله يحيي بالحذف ومنع الصرف وهو الذي اشار اليه في قوله انما كان صوابا لو اجابوا بيحيي وذلك لانه استعمله مجرورا فتحه ثم اشبع الفتحة للقافية وتكمل بذلك ما اراده من الالغاز حيث صار في اللفظ على صورة ما اجاب به الاولون والفرق بينهما ما ذكرنا من ان هذا الالف اشباع وهو من كلام الناظم لا من الجواب والالف في جواب الاولين للتانيث وهي من تمام الاسم فان قيل فاذا لم يكن على الجواب التالي للتانيث فيا ما بال الحرف الدال على التصغير لم يكسر ما بعده فالجواب انه لما صار متعقب الاعراب تعذر ذلك فيه كما في زيد لان ذلك يقتضي الاخلال بالاعراب وايضا فان ياء التصغير لا يكمل شبهها بالف التكسير الا اذا كان بعدها حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن والله اعلم

نقلت من خط الشيخ تاج الدين بن مكتوم قال نظم بعض اصحابنا لغزا وكتب به الي وهو

ما قول شيخ النحو في مشكل ... يخفى على الفضول والافضل

في اسم غدا حرفا وفي اسم غدا ... فعلا وكم في النحو من معضل

اخره لام وسينا غدا ... وهذه ادهى من الاول

فكتبت اليه في الجواب

يا ايها السايل عما غدا ... ورابا عنده معضل

في النحو ما العضل تخريجه ... لكن هذا اليسير للمحصل

يخفى يصعب غير هذا نجد ... عندي جوابا عنه ان تسال

فمثل هذا منك مستصغر ... ومن سؤال الاكبر المعتلي

وعندما اسعر لي ليله ... واخطر لي كوكبه من على

ارسلت طرسا ضاما شرحه ... فهاكه فهو به منجلي

قال وشرح ما سال عنه في قوله ارسلت طرسا فقال ارسل بالضمير وهو اسم غدا حرفا اي على حرف واحد فهذا حل قوله في اسم غدا حرفا وهو موري به عن الحرف الذي هو قسيم الاسم والفعل وطرس اسم غدا فعلا اي غدا اذا وزنته فعلا وهو موري به عن الفعل المقابل للاسم واخره لام لان اخر الكلمة الموزونة يسمى لاما في علم التصريف كما سماها كان في الحروف وهو موري به عن اللام الذي هو احد حروف ا ب ت ث وهو سين لان اخر طرس سين كما ترى قال الشيخ برهان الدين البقاعي في تبينه انشدنا شيخنا الامام محمد بن محمد الاندلسي الراعي لنفسه لغزا في كلمة لم بمعنى عد اذا اتيت قبلها بكلمة قل ونقلت حركة الهمزة الى اللام الساكنة وحذفتها

حاجيتكم نحاتنا المصرية ... اولي الذكا والعلم والطعمية

ما كلما تابع نحو به • جمعوا في حرفين للاعجمية •

قال وانشدنا لنفسه لغز في ذلك مختصرا •

فأي قول يا نحاة المسلمين • حركة قامت مقام الجملة •

ثم رايت كراسة فيها الغاز منظومة مشروحة فلم اعرف لمن هي وها هي هذه

بسم الله الرحمن الرحيم • احمد ربي حمد ذي اذعان • معترف بالقلب واللسان

مصليا على الرسول المهتدي • بهديه في السر والاعلان •

ثم الرضا عن آله وصحبه • وتابعيهم بعد بالاحسان •

وبعد اني ملغز امسايلا • في النحو في النحو تخاص على الاذهان

نخرجها فكر لبيب فطن • يوردها بواضح الاذهان •

فيا اولي العلم الاولى حازوا العلا • عن الزمان جلة الاعيان

حاجيتكم لتخبروا ما اسمان • واولا اعرابه في الثاني •

وذاك مبني بكل حال • ها هو للناظر كالعيان •

يعني الالف واللام الموصوله في مثل جا الضارب ومررت بالضارب على القول بانها اسم كالذي يكون الاعراب الذي يستحقه الموصول انما استقر في الاسم الواقع صلة اجرا لهذا الاسم مجرى الاداة المعرفة في مثل الرجل ولا يوجد اسم اعرابه الذي يستحقه بحسب موضعه مستقر في اسم بعده الا هذا وقد اشار في البيت الثاني الى التصريح به بقوله للناظر •

وخبروا باسم نابت التنوين • فيه اجتمع الضدان •

يعني كاين اذا استعملت دون من بعدها كقول القايل •

كاين قايل للحق يقضي • ويرمي بالقبيح من الكلام •

فان ابن كيسان ذهب الى ان جر ذلك باضافة كاين اليه حملا لها على كم الخبرية لانها بمعناها وتنوينها انما هي تنوين اي وقد ثبت مع الاضافة والتنوين موذن بالانفصال والاضافة موذنة بالاتصال فقد اجتمع الضدان وذهب غير ابن كيسان الى ان الجر بعدها بمن محذوفة لان ثبوتها هو الغالب في الاستعمال •

واسم بتنوين لدى الوقف يرى • كالوصل حاله هما سيان •

يعني ايضا اي المتصلة بالكاف المشار اليه في البيت قبله نحو وكاين من نبي فان القرا سوى ابي عمرو ابن العلا وقفوا على تنوينها ووقف ابو عمرو على الياء بحذف التنوين على مقتضى القياس •

وتابع وليس يلغى تابعا • ما قبل في شان ولا في شان •

يعني في قولك ما زيد بشي الا شي لا يعبا به على اللغة الحجازية في ما النافية فلفظ الخبر مجرور بالباء الزايدة وموضعه نصب بما لانها في تلك اللغة تعمل عمل ليس والا شي بدل من الخبر ولم يتبعه في لفظ ولا موضع فما يقبل هذا التابع على شان من جر اللفظ

وتصب

ونصب الموضع ومن توجه النفي عليه وشان التابع بخلاف ذلك لانه مرفوع ابدا مبنيا بالا وقد كنت نظمت في هذه المسالة قديما بيتا وهو قولي

احاجيكم ما تابع غير تابع • لمتبوعه في موضع لا ولا لفظ

وقد ينظم هذه الالغاز هكذا مسالة العطف على التوهم كقوله تعالى فاصدق واكن على قراة الجزم لان هذا المجزوم لم يتبع الفعل قبله في موضع ولا لفظ وانما جاز على مراعاة سقوط الفا حملا على المعنى المرادف كقول القايل •

بدا لي اني لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيا اذا كان جاييا •

انما جا جر سابق على توهم جر مدرك بالبا الزايدة لجواز ذلك فيه •

باهؤلا اجروا سايلكم • ما اسم له لفظ ومعنيان •

ولا يراعى لفظه في تابع • والموضعان قد يراعيان •

واللفظ مبني لذاك موضع • من توضيحه غاد من بيان •

يعني قولك يا هولا في باب فان في لفظه الكسر للبنا وله موضعان الضم الذي مثل يا زيد والنصب الذي هو الاصل في المنادى لظهوره في مثل يا عبد الله وتقول في التابع يا هولا الكرام بالرفع او الكرام بالنصب فيراعى الموضعين ولا يراعى اللفظ بوجه والشان في البنا لا يراعى في التابع لكنه هنا روعي منه ما لم يظهر فلم يراع ما ظهر مع ان الظاهر قوي بظهوره والمقدر ضعيف بتقديره لكن لما كان هذا البنا المقدر شبيها بالاعراب صار كانه موضع اعراب فجازت مراعاته وصار يجعل به موضحا بخلاف البنا الاصل •

ما زايد لفظا ومعنى لازم • بنونها لم يلغ في المكان •

يعني في مثل قولك قيامي كما انك تقوم اي كقيامك فالكاف جارة لموضع ان وصلتها وما فارقة بين هذه الكاف وبين ما هو كبته مع ان ولا جرها وذلك في قولك كان زيد قايم والكلام مع كان جملة بخلاف الكاف الجارة فانها مع ما بعدها جر كلام فانما ارادوا التركيب لم يفصلوا بشي واذا ارادوا الجارة فصلوا بما فهي زايدة في اللفظ لان ما بعدها مجرور المحل بالكاف التي قبلها وفي المعنى ايضا اذ لا يفيد شيا سوى الفرق اللفظي وقد تخفف ان بعد الكاف الجارة فتقول قمت كما ان سيقوم وقد يحذف ما في الشعر وتكون مهو به فهي زايدة لفظا ومعنى لازمة بحيث متى اذا شيت لم توجد وعليه جا بيت سيبويه •

مروم لسامي عنه باب دفاعه • كان يوخذ المرء الكريم فيقتلا •

على رواية رفع يوخذ اراد كما انه يوخذ ولم يبال المخففة من ان وبين الفعل صرفه ايضا وعطف فيقتل على المصدر المقدر من ان وما بعدها من باب قوله

للبس عباة وتقر عيني • جر نشان وصلتها في ذلك مجرى المصدر الملفوظ به •

وما الذي اعرابه مختلف • من غير ان تختلف المعاني •

يعني مثل قولك زيد حسن الوجه برفع الوجه او بنصبه او بجره والمعنى في واحد والشان
في الاعراب اختلاف المعاني باختلافه

وما الذي الوصف به من اصله ۞ وذاك منه ليس في الاحسان

يعني في مثل قولك اقام اخوك وامسافر غلاماك او اخويك او غلمانك فهذا الوصف رافع لما
بعده بالفاعلية ولا يمكن في هذا الموضع جريه على موصوف وان كان ذلك هو الاصل فيه
لانك اذا تثبت الموصوف او جمعته فالوصف مفرد وان افردته فالمراد اثنان او جماعة
لا واحد وانما هذا الوصف هنا كالفعل في حكم اللفظ وفي المعنى

وما الذي فيه لدى اعرابه ۞ وقبل ذاك يستوي اللفظان

يعني ان من المعربات ما يستوي لفظه بعد التركيب وعريا من الاعراب فيه وقبل ذلك
والشان في لفظ الاعراب بلا اختصاصه بحالة التركيب لاعتوار العوامل وذلك مثل الفتى
والعصى ويخشى فالنحاة يقولون في هذا الباب كله تحركت اليا او الواو بحركة الاعراب
وانفتح ما قبلها فسكنت فانقلبت الفا ويقال وكذلك اللفظ قبل التركيب مع ان حركة
الاعراب معقودة اذ ذاك لفقد عاملها فقد كان قياس الصناعة يقتضي ان يقال
قبل التركيب الفتى والعصي ويخشى ويرضى بيا او واو ساكنة في الآخر كما تقول قبل التركيب
رجل وزيد لكن خرج هذا عندهم مخرج الاستبعاد لحالة التركيب ومراعاة المال في
اللفظ ولان من العرب من يقول في موجل وسر ياجل وياسر فالتزموا في ذلك هنا المال لو

وما اللذان يعملان دولة ۞ والعاملان فيه معمولان

يعني اسما الشرط في مثل قوله تعالى ايا ما تدعوا فايا منصوب بتدعوا وتدعوا مجزوم
بايا وهكذا انحو من يضرب اضرب فالمعمولية في اسم الشرط بحق الاسمية والجزم بتضمن الشرطية
والرتبة في ظاهر اللفظ متضادة لوجود سبق العامل معمولة فيهما

ومفرد لفظا ومعنى فيهما ۞ معنى كلام فيه لفظ ثان

يعني ضمير الشان والقصة انه هو مفرد في اللفظ والمعنى لكن معناه الذي هو الخبر
يفهم معنى كلام بتفسير اللفظ الثاني بعده كقوله تعالى قل هو الله احد فهو عبارة عن
الخبر او الامر او الشان وتفسيره الله احد وهذا اضمار مذكر وان ثبت انث
الضمير على معنى القصة كقوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا وليس
لهذا الضمير في كلا حاليه من الاحكام الاعرابية الا حكمان الرفع بالابتدا او نحو ما تقدم
او بكان واخواتها والنصب بان او ظننت واخواتها نحو فانها لا تعمى الابصار

ما ذا الذي في كبره مونث ۞ وقبل ذلك كان في الذكران

يعني الذباب المسمى في ذكره بوعلة وفي صغره بقراد وفيه انشد صاحب الايضاح

ما اسم لذي التذكير نادعشره ۞ يرمي لاجل العدم بالهجران
وهو لدى التانيث ذو مبسره ۞ من اجل ذا قربت به العبان

يعني

يعني الحوان فاذا كان عليه طعام سمي مايدة فيقتضي اذا كان خوانا ويدني اذا كانت
مايدة وهذا والذي قبله الخان فيما هو من مسايل اللغة

ما معرب مفعول او مبتدا ۞ ولفظه جر مدى الازمان

يعني كاين وايش يستعملان مفعولين او مبتداين نحو كاين من رجل رايته وايش قلت
ونحو كاين من رجل جاني وايش هذا واللفظ فيهما جر ابدا لان كاين اصله كاف التشبيه
دخلت ايه فجر لفظها ثم اجري اللفظ مجرى كم الخبرية في الاستعمال والمعنى وايش اصله
اي شي ثم حذفت العرب اليا المتحركة من اي كما حذفوها من ميت وبابه وحذفوا من شي
عينه ولامه معا وابقوا الفا وجعلوها محل الاعراب الذي كان في اللام فهذا باب
من التركيب يعني الاسم الثاني فيه على اعرابه الاصلي

ما اسم له بغير تعامل ۞ محله من اخر حرفان

يعني امرا وابنما واخاك وبابه لانه لا يتعين فيه بالعوامل حرفان الاخر وما قبله بسبب
الاتباع

ما اثنان في اواخر من كلمة ۞ ضدان حقا وهما مثلان

يعني كل لقبين متقابلين من القاب الاعراب والبنا الرفع مع الضم والنصب مع الفتح
والجر مع الكسر والجزم مع السكون هما مثلان في الصورة ضدان في الاعراب والبنا بحسب
الانتقال واللزوم

ما فاعل بالفعل لكن جره ۞ مع السكون فيه ثابتان

يعني الصنبر في قول طرفه

بجفان تعتري نادينا ۞ من سديف حين هاج الصنبر

والصنبر البرد بسكون البا قال ابن جني في خصايصه في وجه ذلك كان حق هذا اذ نقل
الحركة ان تكون البا مضمومة لان الرا مرفوعة ولكنه قدر الاضافة الى الفعل يعني المصدر
كانه قال حين يهيج الصنبر يعني انه نقل الحركة في الوقف الى البا الساكنة وسكنت الرا لكنه لم
ينقل الا حركة توجد في الاصل وهي الجر الذي توجبه اضافة مصدرها الى الضير لان الظرف
قد اضيف الى الفعل واصله الاضافة الى المصدر فقد ثبت في هذا الاسم الجر المنقول
مع سكون محله وهو الرا والاسم مع ذلك فاعل بالفعل وهو

ما فاعل ونايب عن فاعل ۞ بأوجه الاعراب يجريان

يعني مثل قولك زيد قايم الاب وقايم الاب وقايم الاب ونحو زيد مضروب الاب ومضروب
الاب ومضروب الاب

ما كلمة قد ابدلت عين لها ۞ ابدالها بصحيحة قلبان
فاول لاخر واخر ۞ لاول حالاهما هذان

يعني مسالة انيق في جمع ناقة على افعل اصله انوق كما قالوا نوق فابدلوا العين في انيق يا
لكن هذا الابدال صحيحه قلبان احدهما انهما قلبوا العين سالمة الى موضع اللام فصار اللفظ
انقوا ثم فعلوا فيه ما فعلوا في ادام وبابه فصار نقيا ثم لما صارت الواو المنطوقة

بالوجوب ذلك قلبوها على حالها الى موضع الفا وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ
انيقا وعادت بنية الجمع الى اصلها لخروج حرف العلة عن الطرف بنقله الى موضع
الفا فقد صار هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو لاخر الكلمة وبالقلب
الثاني الذي هو لاولها فهذا حالان للقلبين المذكورين قال ابو القاسم الزجاجي
في نوادره هذا المذهب في هذه الكلمة قول المازني وحذاق اهل التصريف

ما كلمة مفردها وجمعها ، بواوه قد تماثلان ،

يعني في قولك جاني اخوك الكريم وجاني اخوك الكرام وهكذا ابوك تقول هذا
ابوك وهاولا ابوك يكون واحدا من الاسما الخمسة وجمعا بالواو والنون لكن حذفت النون
للاضافة وعليه انشدوا

فقلنا اسلموا انا اخوكم ، فقد برئت الاحن الصدور ،

وقول الاخر ، فلما تبين اصواتنا ، وقد بينا بالاب

ما جامع تصحيحه كالجر في مفرده اذ تبينا وبان يعني نحو قولك اتيت الكريما واحببت
الفاضلا جمعا على حذف النون للاضافة وتقول في المفرد مردت بابيك الكريم وباخيك
الفاضل فبينا وبان في اللفظ ،

ما كلمة متى اسم بعدها ، فرفعه والجر جائزان ،

والفعل بالرفع وبالجزم اتى ، وهي لها في كل ذا معان ،

يعني كلمة متى يقع بعدها الاسم مرفوعا تارة ومجرورا اخرى ويقع بعدها الفعل مرفوعا
او مجزوما ومعناها مختلف باختلاف احوالها تقول متى القتال في الاستفهام ومتى تقع الاسم
وتقول العرب اخرجها من متى كمه بمعنى وسط تجر ما بعدها وجوزوا النصب بها بمعنى من كقول

اذا اقول صحا قلبي اتيح له ، سكر متى قهوة سارت الى الراس

اي من قهوة وقال ابو ذويب

شربن بما البحر ثم ترفعت ، متى لجج خضر لهن نئيج

متى فيه بمعنى وسط عند الكساي وقال يعقوب هي بمعنى من وتقول متى تقوم في الاستفهام
فترفع الفعل ومتى تقم اقم في الشرط فتجزم

ما حرف ان سبقه ذو عمل ، كر على العمل بالبطلان ،

صدر ولكن ليس صدرا فلذا ، تقدم بالحرف وصفان ،

يعني لام الابتدا اذا وقعت بعد ان تقول علمت ان زيدا قايم فتعمل علمت في ان وشرطها الفتح
فان جرت باللام في الخبر بطل العمل فقلت علمت ان زيدا لقايم وهذه اللام اداة مصدر
محلها الاصل بها وهو الدخول على ان ولذلك منعت من فتحها ولا صدر لها في موقعها بعد
ان فقدما قبلها فيما بعدها لان ان رافعة للخبر الداخلة هي عليه وعمل ايضا ما بعدها فيما
قبلها كقوله تعالى ان الله بالناس لرووف رحيم فبالناس متعلق برووف وتقول اني زيدا

لاضرب

٢١٧

لاضربه فلهذه اللام هنا وصفان تاخر في اللفظ تقدم في الاصل

باي حرف اثر العامل ، اعراب معرب وذا شيهان

يعني ان فانها يفتح بالعامل ويكسر دونه تقول انك قايم وعرفت انك قايم وعجبت من انك
قايم سمى سيبويه وقدما النحاة هذا عملا فهذا في الحروف واعراب المعربات شبهان فكانه
اعراب في الحروف

بمجرور حرف قدر ، مبتدا هو كذا وان له وجهان ،

يعني مثل قولك الزيدان لهما غلامان والهندان لهما بنتان والزيدون لهم غلمان والهندات
لهن بنات ان اخذت هذا الكلام على ان الثاني للاول ملك او سببه كانت اللام جارة
وان اخذته على ان الاول هو الثاني فاللام ابتدائية موكدة والاسم بعدها مبتدا هو كذلك
بها والكلام صالح للوجهين يرجع في تعيين احدهما الى ما يقتضيه مصرف القصد من
المعنى كقوله تعالى انهم لهم المنصورون وان جندنا لهم الغالبون فالمعنى المقصود
عين ان الاول هو الثاني

واي مبني به تلاعبت ، عوامل ارادت البيان

يعني الضماير المختلفة الصور بالرفع والنصب والجر نحو اكرمتك واياك اكرمت
على حد زيد ضربته او زيدا ضربته في باب الاشتغال وبك مررت في الجر فاختلاف صور
الضماير بالعوامل مع انها مبنية انه كاختلاف او جد الاعراب في المعربات

ما كلمة في لفظها واحدة ، وجمعها قد يتعاقبان

يعني مثل تحشين الله يا هندا ويا هندات وترمين يا دعدا ويا دعدات فهذا الفعل
صالح اللفظ للواحدة وجمعها والتقدير مختلف لان تخشين للواحدة اصله تخشيين
كتذهبين وجمعها اصله على لفظة تفعلين كتذهبن وترمين للواحدة اصله ترميين
كما تقول مكسن فاعل تخشين بما يجب لكل واحد منهما في التصريف وترمين يا هندات
تفعلن مقتضى لفظه

كذاك الجمع لفظ واحد ، ذكروا نث العطان

يعني مثل الزيدون يدعون والهندات يدعون قال الله تعالى واصبر نفسك مع
الذين يدعون ربهم وقال رب السجن احب الي مما يدعونني اليه والا تصرف عني كيدهن
فهذا يفعلن للاناث والاول يفعلون للذكور واللفظ فيهما واحد

ما موضع يغلب الانثى به ، ولفظه في للذكر ان

يعني مثل سرنا خمسا من الدهر وخمس عشرة بين يوم وليلة لان الزمان يغلب فيه الليالي
لسبقها وليس ذلك في غيرها ونزع التا من اسما العدد علامة تانيث المعدود وذلك خاص
بباب العدد والاصل في اللفظ الخالي من علامة التانيث ان يكون للمذكر كما في ساير
الابواب نحو قايم وساير الصفات ومن هاهنا استقام الغاز الحريري في العدد بقوله

ما موضع تبرز فيه ربات الحجال ، بعمايم الرجال ، يعني نزع التا من اسما العدد

حرفان قد تنازعا في عمل ، واسمان للحرفين مطلوبان

يعني ليت ان زيدا قايم فالاسمان بعد ان مطلوبان لها وليت من جهة المعنى لكن العمل فيهما

لان واعني ذكرهما بعدها عن ذكرهما للبيت هو اعمال مع تنازع بين حرفين والشان
في التنازع اختصاصه بالافعال وما يجري مجراها وانما خصه النحاة بذلك اذ قصدوا
ما يتصور فيه اعمال العاملين .

. فيهما ايضا فصيحا قد يرى فعل وحرف يتنازعان

يعني مثل علمت ان زيدا قايم فالاسمان قد يتنازع فيهما الفعل والحرف معا لكن الواجب
ان يعمل الحرف وهذه كالمسالة قبلها .

. وقد يرى مبتدا اخبره في الرفع والنصب له حالان .

يعني المسالة الزنبورية وبابها كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو هي قاله سيبويه او فاذا هي اياها قاله الكسايي وحكاه ابو زيد
الانصاري عن العرب والضمير الاول مبتدا والاخر له من جهة المعنى غير الضمير الذي
بعده لان المستفاد من الكلام والخبر هو الجر المستفاد من الجملة فرفعه ظاهر جلي
والنصب في القول الصحيح على اضمار فعل قام معموله مقامه وناب عنه بنفسه دون
فعل يحصل معناه والتقدير فاذا هو يساويها فالان ياب زيد دهيني انما معناه يساوي
ومما يدخل تحت هذا البيت ما اجازه بعض نحاة المتاخرين في مثل قول ابن قتيبة في
الادب ان الطمع بياض في الشفتين واكثر ما يعتري ذلك السودان والنصب على
انه معقول يعتري وما مصدر به اي اكثر اعترا ذلك السودان وهذا المعقول
هو الذي اغنى عن الخبر لانه الجر المستفاد من الكلام فموضع الالغاز من هذه المسايل
دخول النصب فيما هو خبر المبتدا جواز في اللفظ ولزوما في المعنى ومثل كلام ابن قتيبة
قولك اكثر ما اضرب زيد .

. ما علة تمنع الاسم صرفه . وهي واخرى ليس يمنعان .

يعني ان مثل صياقل وصيارف وملايكة يمتنع صرفه بعلة تناهي الجمع فاذا قلت صياقلة
وصيارفة انصرف مع بقا الجمعية فانضمام التانيث اليها واتانيث من علل منع الصرف
ولكنه بالتاشاكل الاحاد فلذلك انصرف كطواعيه وعلانيه وكراهيه

. ما اسم في الاستثنا منصوب به . وهو اداته له الحكمان .

يعني مسالة الاستثنا بغير وسوى نحو قام القوم غير زيد فغير منصوب على الاستثنا
فنصبه نصب المستثنى وليس بمستثنى وانما هو اداة استثنا ومجروره هو
المستثنى فهو غريب في بابه لانه سرى اليه حكم مجروره فله حكم الاداة في المعنى
وحكم المستثنى وهذا اشبه ما يقوله بعضهم في المفعول معه نحو جيت وزيدا ان
الاصل جيت مع زيد فلما جا الحرف وهو الواو رفع اعراب مع على زيد فاجتمع المسالتان
في تخلي الاسم باعراب ملابسه .

. ما اسم يزيله النصب في اسم بعده . وشانه الجر لدى اقتران .

يعني

يعني مسالة لدن غدوة فان لدن مع غدوة لها شان ليس لها مع غيرها
قاله سيبويه لانها تنصب غدوة ولا عمل لها في غيرها الا الجر كقوله تعالى
من لدن حكيم عليم .

. وما اللذان جردا من اصله . لكن هما في الاصل موصولان .

يعني الموصولان في مثل قول العرب تعلته بعد اللتيا والتي يعنون بعد
صغير الامر وكبيره اي بعد مشقة فهما موصولان في الاصل جردا من الصلة
في الاستعمال وقدر بعضهم بعد اللتيا دقت والتي جلت وقيل اللتيا والتي
يراد بهما الداهيه وقد حكى بعض النحاه جا الذين والتي يعني الرجال
والنسا ولا يريد احالة على فعل شي ولا على تركه .

. ما معرب اعرابه وحروفه . كلاهما في الوصل محذوفان .

يعني مثل قوله تعالى لو كانوا غزا لو كانوا تعلامه تصغير لو كانوا الفتحة
المقدرة في الالف المحذوفة لالتقا الساكنين بالتنوين تحذف من الكلمة
نفسها الاعراب وحروفه الذي هو محله وذلك مما ينافي حال الاعراب
لانه وضع للبيان وهكذا الاسم مقصورا اذا نون .

. ما امر في كلمة موجبه . وجوده وفقده سيان .

يعني مثل عيد اصله الواو من العود وموجب انقلاب هذه الواو الساكنه
باوجود الكسرة قبلها ثم ان هذه الكسرة زالت وبقيت اليا في اعياد فعند
استوى وجود هذه الكسرة وفقدها مع ابقا الموجد ومن هذه مسالة
ابنول المتقدمة لان موجب اليا قد زال وهي باقية منبهة على قصد القلبين اذ
لو رجعت الواو لم يحل الا على قلب واحد .

. ما عارض رد عي في كلمة . ولم يراع سمع الامران .

يعني مثل الاحمر اذا نقلت حركة الهمزة الى لام التعريف فان شيت ابقيت الف الوصل
غير معتد بالحركة المنقولة لانها عارضة وان شيت حذفت الالف معتدا بلفظ
الحركة بعدها وعلى هذا اجاز القرا في مذهب ورش الذين يقرا الان خفف الله عنكم ونحوه
بثبوت الالف وحذفها وعلى هذا قري لمن الاخبن بفتح نون من اعتبارا بسكون اللام
لانه الاصل كما تقول من الرجل وقري في الشاذ لمن الاخر باد غام نون من في اللام
اعتدادا بحركتها كما تقول من لدن وهذا قال ان كان البيت يستنبل عليه فليس هو المعتمد
وجود الامرين معا في الكلمة الواحدة والاستعمال الواحد سماعا من العرب وذلك
نحو ما حكاه ابو عثمان المازني من قول بعض العرب في رضوا رضيوا بسكون الصاد مع
بقا اليا بسكون الصاد مع بقا اليا فاعتدوا بالسكون العارض فردوا اللام التي
كانت حذفت لاجل الحركة في الواو رضوا كما تقول في الاصل ولم يعتدوا بالسكون

حين ردوا اللام واصلها الواو من الرضوان وانما اوجب انقلابها بالكسرة في رضي كسقي ودعي وبابهما فراعوا الكسرة الذاهبة في لبا الباقية فتدخل هذه الكلمة على هذه الكلمة العلة في البيت قبل هذا مع ما ذكر فيه اعياد ونحوه

ما اسم لحرفين من الاسم قبله • هما الواحد والاصل اثنان •

يعني اثنى عشر في باب العدد حذفت العرب نون اثنين منه لتنزيلهما عشر منزلتها اذ الاضافة فيه ولهذا يقولون احد عشرك وخمسة عشرك الى سايرها فلم يقولوا اثنى عشرك لانه لا يصح في اثنين ان يضاف وفيه النون فاثنا عشر كاسم واحد في دلالته على مجموع ذلك العدد كذلك عشرين واصله اسمان اثنان وعشرة لكن في قوله في البيت والاصل اثنان دون ضميمة ففي البيت شي مما تقدم في قوله ها هو للناظر كالعيان وفي قوله ما هو لا اجزوا سابلكم دعي حاكلمة متى اتى اسم بعدها وسياتي التنبيه على نحو ذلك •

واسم له الرفع وما من رافع • لديه من ناصب ولا من كان •

يعني الضمير الواقع فصلا المسمى عند الكوفيين عمادا لانه اسم مرفوع دون رافع منه ولا قريب وهو بدع من الاسما في اللسان ولهذا وقع في كتاب سيبويه وعظم والله جعلهم فضلا

وما من الحروف يلغي زايدا • في لفظ او معنى هما قسمان •

او فيهما واسم وفعل لهما • هنا دخول اين يدخلان •

يعني ان من الحروف ما يلغي زايدا في اللفظ خاصة نحو جيت بلا زاد ونحو ان لا تنصروه وهو لا يضركم كيدهم او في المعنى خاصة نحو ما غالله اله واحد وانما يا يتكم به الله وانما يسا قونا الى الموت وهم ينظرون فما في المعنى زايدة وهي في اللفظ معتمدة كانه او مهمة او تكون الزيادة في اللفظ والمعنى معا كقوله تعالى فبما رحمة من الله وفبما نقضهم ومما خطيا تهم فصار اقسام ثلاثة في زيادة الحروف مع انها حروف معان فزيادتها على خلاف الاصل ويعني بدخول الاسم في باب الزيادة نحو قول عنترة •

يا شاة من قنص لمن حلت له • حرمت علي وليتها لم تحرم •

روي ما قنص ومن قنص على الزيادة واضافة شاة الى قنص هنا الظاهر وقد تولت من على الزيادة بتكلف وقد استحسن اهل الكوفة زيادة حين في مثل لدين حين قل وجهه وكقولهم وجهه حين وسم وقد راى بعضهم زيادة اسما الزمان كيوم وحين عند اضافتها الى كقولك يومئذ وحينئذ لان ذلك اليوم او الحين هو مدلول اذ وقد اكتفى بها وحدها كقول الشاعر • نهيتك عن طلابك ام عمرو • بعاقبة وانت اذ صحيح •

وقد دل قوم ذلك على ان الحين هو المعتمد وسبقت اذ لتدل على مضيه بنفسه وعلى ما حذف مما هو مراد بتنديتها قالوا ذلك انهم ارادوا اقطع يوم او حين عن الاضافة مع التعويض فلم يصح لتعويض النون فيه من الجملة المحذوفة اذ هو مشغول بتنوين التمكين الذي هو من اصله فلا يحمل تنوينه على غيره فجاوا باذ تعينا للمضي الذي هو من اصله

تخرره

فلا يحمل تخرره وتحصيلا الدلالة على المحذوف بالتنوين الذي تقبله فقالوا حينئذ اي حين كان ذلك ولهذا قل ما يوجد في كلام العرب اذ هذه المتصلة بالزمان مضافة غير منونة لكن هذه لا تخلص من دعوى زيادة الحين لانه اذ تغني عنه مغنى مقدم عنه لانها تخلص للزمان ومضيه كما اكتفى بها في البيت المتقدم ويعني بدخول الفعل في باب الزيادة مثل قوله •

سراة بني بكر تسامو على كان المسومة العراب •

فزاد كان فرادا بين الحرف ومجروره وكقوله ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها العشية وكذلك ما كان احسن زيدا فكان زايدة في اللفظ ومحرم لمعنى المضي •

ما شكل افعال يرى جمعا • ولم يصرف ولم تشركه في ذا ثان •

يعني اشيا جمع شي من جهة المعنى وهو في ظاهر امره على شكل افعال جمع فعل كفي وافيا وجي واجا فكان القياس صرفه لنظايره لكنه لم يصرف قال الله تعالى لا تسالوا عن اشيا ولم يشركه في هذا شي مما هو من بابه ثم اختلف النحاة في وجهه فهو مقلوب عند اهل البصرة اصله شيا فقدمت الهمزة وافعلا محذوفا عند الفارسي من الكوفيين وا لاخفش من البصريين اصله اشيا جمع شي مخففا محذوفا الياء المكسورة والتزم التخفيف وهو عند الكسايي واكثر الكوفيين افعال مشبه بفعلا فمنع ومن هنا جموعه على اشياوات •

ما فعل امر وخطاب صالح • بعينه وبمقتضى الزمان •

يعني مثل ظنوا وناموا وتذكروا وتعالوا يصلح هذا ونحوه للامر على جهة الخطاب والفعل الماضي على جهة الغيبة •

وصيغة الماضي ترى مضارعا • من لفظها فيه ترى الفعلان •

يعني مثل تجابي وتعاطي وتسمي وتزكي لقوله تعالى قد افلح من تزكى فهذا ماض وتقول سبحانه للاولى ان تزكى على قراءة التخفيف فهذا مضارع على حذف التاءين ويحتمل الوجهين بيت امرئ القيس •

تخاماه اطراف الرماح تحاميا • وجاد عليه كل اسحم هطال

ويتعين المضارع في قول الاخر • ابا مروم تسامي عندنا باب رفاعه •

واي كلمتين في كلمة • واي فعلين هما خصمان •

يعني بكلمتين في كلمة مثل عبشمي في عبد شمس وعبقسي في عبد قيس وعبدري في مثل عبد الدار ويعني بالفعلين الخصمين فعلا التنازع نحو ضربت وضربني زيد لانهما تداعيا المعمول كما يتنازع الرجلان الشي عند المتنازعان لان خصمان لانهما كل واحد يخصم صاحبه ويدفعه

واي مضمر مضاف واي اشيا هما اسمان •

يعني بالمضاف بالمضمرات قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياالسوء
بنا على ان ايا هو الضمير ويعني بالاشيا عبارة عن شيئين في مثل قوله تعالى
فقد صغت قلوبكما والمراد قلبان خاصة

يا واحد الليس بذي تعدد ۰ لكنه يقال فيه اثنان ۰

يعني اليوم الذي بعد الاحد من ايام يطلق عليه اثنان وهو واحد نقول
ليلة الاثنين والاثنان اسم عدد للثلاثة والاربعة وليس يجعل مجا للواحد
على خلاف وضعه وانما كان القياس ان يقال ثان او اسم مشبه له اللفظ
بالاثنين بالثلاثا والاربعا والخميس

ما اسم يجي في صلاحي به ۰ الخافض والمخفوض مفصولان ۰

يعني الالف واللام الموصوله على القول بانهما تفصل من العوامل كلها بعلى
اطراد بخلاف الذي والتي مع انها بمعناها ولا يطرد الفعل بين الخافض والمخفوض
بغيرهما من الاسما والصحيح تسميتها لوضوح ذلك فيهما حيث يقع على غير ما يقع عليه
صلتها نحو مررت بهند المكرمها انا فالالف واللام في قعد على هند ومكرم للمتكلم
فوضعها هنا وضع التي

وما الذي وهو حرف خفض ۰ يفصل ما اضيف باستحسان ۰

يعني مثل لا ابا لزيد ولا اخا لعمرو وما بوس للحرب ولا غلامي لك ولا يدي لك بكذا فاللام
حرف جر في الاصل مقحم بين المضاف فيه هذا في بابها وهو خلاف القياس

وكيف الموصول يلغي صلة ۰ وهكذا الفي موصولان ۰

يعني مثل جاني الذين الذي ابوه منطلق منهم اي جاني الذين ابوه منطلق وقد انشدوا
من النفر اللاء الذي اداهم ۰ يهاب اللهام حلقة الباب قعقعوا

قيل الذين توكيد للاء وقيل هم هو من صلة اي اللاهم الذين ويصح في الكلام اتفقات التي
الذي يا تيها فلزمه هند على معنى التي يلزم الذي يا تيها هند وهكذا ما كان مثله

وما الذي يبنى وفي اخره ۰ دليل اعراب لذي تبيان

وذلك الاعراب في اسم سابق ۰ وذلك الدليل في اسم ثان

يلغى لديه عوضا من خبر لم ۰ ليس لذلك تجتمعان

حروف لاعراب مبني وقد ۰ ناب عن اسم حل في المكان

يعني بهذه الابيات الاربعة حكاية النكرات بمن نحو منو في حكاية المرفوع ومنا في
حكاية المنصوب ومني في حكاية المجرور فمن مبنيه وهذه العلامة اللاحقة
دليل الاعراب الذي في الاسم السابق ومن حيث اغنت تلك العلامة عن خبره
وقامت مقامه ولذلك لا يجمع بينهما وبين الخبر فلا يقال منوا من الرجل والبيت
الرابع يحصل ما تقدم في الابيات الثلاثة فالاقتصار عليه وحده مغن عما قبله

فيقال

فيقال ۰ ما حرف اعرابي مبني وقد ناب عن اسم حل في المكان ۰

ما فعل امر جاز الحذف سوى ۰ حركة تبقى على اللسان ۰

يعني فعل الامر من وأى بمعنى الوعد يقول فيه انا زيد فان وقع قبله ساكن من كلمة
ونقلت حركة الهمزة اليه على قياس الهمزة قلت في يان بداي عدنا بخير وهند قالت
بخير يا عمرو فلم يبق من الفعل غير الكسرة في كلام قال وتقول على هذا يا زيد قل يا هند
فيبقى الحركة والياء بعدها انما هي ضمير الفاعل الذي كان متصلا بفعل الامر
المحذوف ۰ ما اسم له حركة بعامل ۰ ينسخها حركة اقتران ۰

يعني مثل الحمد لله فيمن كسر الدال ونحو واذ قلنا للملائكة اسجدوا فيمن ضم تا
الملائكة بحركة الاعراب ذهبت بحركة الاتباع وهي حركة الاقتران ۰

ما معرب في لفظه حركة الاعراب ۰ والسكون حاصلان ۰

يعني مثل البكر اذا وقفت عليه بنقل حركة اخره الى الساكن قبله في لغة من يقف بالنقل
تقول هذا البكر ومررت بالبكر ففي اللفظ حينئذ حركة الاعراب والسكون معا كلاهما
حاصل فيه ۰ ونحو بنيا مع صومطي ۰ في كلمة وابن يدغمان ۰ عف

يعني النون الساكنة وبعدها يا او واو في كلمة يجب اظهارها فرارا من اللبس بالمضاعف
لو ادغمت وبابها الادغام فاذا لم يكن لبس رجع الاصل فوجب الادغام نحو انفعل
اذا بنيته من رجل او من يدس او حل او باس فتدغم اذ لا لبس هنا لعدم افعل في كلام وجود
وانفعل ۰ ما عامل ويعمل فذا اهملا ۰ وفي انعدام قد يعملان ۰

يعني مسالة ليس زيد بقايم ولا قاعدا نلك تهمل البا وعملها في تابعها فتنصبه على
الموضع كما قال ۰ معاوي اننا بشر فاسجح ۰ فلسنا بالجبال ولا الحديدا ۰
فقد اهملت في التابع البا وعملها مع وجودها ثم ثبت من كلام العرب اعمالها مع عدمها
كقول زهير ۰ بدا لي اني لست مدرك ما مضى ۰ ولا سابق شيا اذا كان جاييا ۰
يروى بجر سابق على توهم لست بمدرك وبيت سيبويه
مشايم ليسوا مصلحين عشيرة ۰ ولا ناعب الا ببين غرابها
جر ناعب على تقدير ليسوا بمصلحين ففي هذا نوع من الاعتبارات بطرح الشي مع وجوده
ثم يعتبر مع عدمه ۰

ما ذو بنا مع تصرافي ۰ حالاه في دين مخالفان ۰

يعني حكاه يونس من قول بعض العرب ضرب من منا لمن قال ضرب رجل رجلا فهو
سال عن الضارب وعن المضروب منهما فادرج من الاستفهاميه عن بيانها وعن صدريتها
الواجبة لها وهو نادر في بابه ۰

فهذه سبعون بيتا اكملت ۰ قصيدة ملحونة المعاني ۰
عقيلة قد سدلت ستورها ۰ لكشفها توافيا لاذهان ۰

يكسر عليها حجب كثيرة ۞ تعوق للخطاب لن تراني
حتى يعاني في طلابي شدة ۞ ويحل القلب المعنى العاني
والحمد لله الذي عرفنا ۞ من فضله عوارف الإحسان
وصل يا رب على من أحكمت ۞ آياته في محكم القرآن

فهذا تمام الشرح على طرر القصيدة اللغزية في المسائل النحوية مما قيده ناظمها أثابه الله الجنة

كتاب التبر الذائب

في الأفراد والغرائب وهو الفن السادس من الأشباه

والنظائر النحوية لشيخنا الإمام العلامة القدوة الزاهد المجتهد إمام الأئمة مغني الفرق ترجمان القرآن عمدة الحفاظ فارس المعاني والألفاظ والفنون البديعة ناصر السنة جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي قدس الله روحه ونور ضريحه

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله أولا وآخرا والصلاة على سيدنا محمد الذي كملت محاسنه باطنا وظاهرا أما بعد هذا هو الفن السادس من الأشباه والنظائر وهو فن الأفراد والغرائب

باب الكلمة والكلام

قال الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة أجمعوا إلا من لا يعتد بخلافه على انحصار أقسام الكلمة في الثلاثة الاسم والفعل والحرف وقال أبو حيان زاد أبو جعفر بن صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل وقال ابن هشام اشتهر بين النحويين أن الحرف يدل على معنى في غيره وقد نازع الشيخ شهاب الدين ابن النحاس في ذلك في التعليقة وزعم أنه دال على معنى في نفسه وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر انتهى وعبارة ابن النحاس اعلم أن معنى قول النحاة أن الكلمة لها معنى في نفسها أو لا معنى لها في نفسها يعنون به أن الكلمة إن فهم تمام معناها بمجرد ذكر لفظها من غير ضميمة فهي المعبر عنها بأن لها معنى في نفسها وإن كان فهم معناها متوقفا على ضميمة

فهي

فهي المعبر عنها بأن معناها في غيرها ومعنى ذلك أنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى نحو الرجل هو عبارة عن ذلك لأنك إذا ذكرت الاسم وحده يفهم منه معنى في حالة إفراده والفعل أيضا إذا ذكرته وحده يفهم منه معنى نحو قام يفهم منه اقتران القيام بالزمن الماضي وليس الحرف كذلك لأنك إذا ذكرت حرفا لا يفهم منه معنى إلا إذا اقترن بضميمه من أحد قسيميه فإن قيل لا يجوز أن يكون الحرف بلا معنى عند ذكره وحده لأنه يبقى من قبيل المهملات وإنما الحرف موضوع لا مهمل قلنا لا نسلم أنه يلزم من قولنا أن الحرف لا يفهم منه معنى في حال الإفراد أن يكون من قبيل المهملات لأن الحرف وضع لأن يفهم منه معنى عند التركيب وليس المهمل كذلك فإن المهمل ليس له معنى لا في حال الإفراد ولا في حال التركيب ولو قيل إن الحرف له معنى في نفسه لأنك تقول لا يخلو المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أو لا فإن لم يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنه لا معنى له لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة فلا دليل في عدم فهمه المعنى أنه لا معنى له لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة فإنه يفهم منه معنى عندما يفهم موضوعه لغة كما إذا خاطبت إنسانا بهل وهو يفهم أنها موضوعة للاستفهام وكذا باقي الحروف فإذن عرفنا أن له معنى في نفسه قلنا طريق آخر وهو أن نقول وإن خوطب به من يفهم موضوعه لغة فلا نسلم أنه لا يفهم منه معنى والنحويون كلهم قالوا أمثال هل للاستفهام فلم يفيد والحال التركيب دون حال الإفراد فإن قيل أي فرق بين معنى الاسم والفعل وبين معنى الحرف على ما ذكرت قلنا الفرق بينهما أن كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في حال الإفراد غير ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند الإفراد غير ما يفهم منه عند التركيب بخلاف الحرف لأن المعنى المفهوم من الحرف في حالة التركيب الإفراد هذا كلام ابن النحاس وقد ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام في شرح اللمحة أن أبا حيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل ولم أره فيه فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها وقد وقع لي ما هو أغرب من ذلك وهو أني لما كنت بمكة المشرفة سنة تسع وستين وثمانمائة ذكرت هذا البحث في حاشية المطول بحضرة جماعة وفيهم فاضل من العجم وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي فقال لي هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفا النقيض فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلا لا في نفسه ولا في غيره وخالف النحاة كلهم في قولهم إن له معنى في غيره وألف في ذلك رسالة ثم أحضر لي مظفر الدين المذكور تأليفا لنفسه اختصر فيه شرح الكافية للرضي سماه مرضي الرضي فرأيته نقل فيه عن الشريف هذا البحث فتطلبت الرسالة التي

الفها الشريف في ذلك حتى حصلتها **باب الاعراب** قال
ابن الانباري في كتاب الانصاف وحكى عن الزجاج ان التثنية والجمع مبنيان وهو
خلاف الاجماع وذكر السخاوي في شرح المفصل انه ذهب ايضا الى ان ما لا ينصرف
مبني في حالة الجر على الفتح **باب الاشارة** ذكر ابن معط في الفصول
ان اسماء الاشارة بنيت لشبهها بالحروف قال ابن اياز في شرحه وتعليله
بناها بشبهها بالحروف غريب لم ار احدا ذكره غيره **باب اداة التعريف**
قال في البسيط ذكر المبرد في كتابه المسمى بالشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة
وحدها وضم اليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام **باب**
الابتداء قال ابو الحسين بن ابي الربيع في شرح الايضاح لا اعلم خلافا بين النحويين
ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث وظرف المكان يكون خبرا عن الجثث والمصدر
الا ان ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا وقال هما سوا يكونان خبرين عن
الجثث والمصادر قال ابن هشام في شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا
صرح ابن جني بجواز اظهاره وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز
اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت زيدا ستقر
عندك فلا يمتنع منه مانع انتهى قال ابن هشام وهو غريب

باب كان

ذهب ابن معط الى ان دام لا يجوز تقدم خبرها على اسمها ذكره في الفصول
قال ابن اياز في شرحه وما وقفت في تصانيف اهل العربية متقدميهم ومتاخريهم
على نص يمنع من ذلك ولما كثرت السوال والتفحص عنه لما اخبرت بان احدا
يوافق هذا المصنف في عدم جوازه وحكى لي من اثق به عن الشيخ تقي الدين
الحلبي ان ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال هذا جار مجرى المثل وحكى ان ابن الجبار
الموصلي سافر الى دمشق واجتمع بالمصنف وساله عن ذلك فقال اذكر فيه شيا ثم
اجتمع به مرة اخرى فعاد وساله فقال لا تنقل عني فيه شيا قال
ابن السراج انا افتي بفعلية ليس تقليدا منذ زمن طويل ثم ظهر لي حرفيتها نقله
ابن النحاس في التعليقة **باب ان**
قال ابن مالك في شرح التسهيل ان كان يغني ما بعد ان المخففة مضارعا حفظ
ولم يقس عليه نحو وان يكاد الذين كفروا وان نظنك لمن الكاذبين قال
ابو حيان هذا ليس بصحيح ولا نعلم له موافقا **باب كاد**
قال الابدي في شرح الجزولية خالف ابن الطراوة النحاة في عسى وقال ليست
من النواسخ لان حكم النواسخ ان تقدر زوالها فتبقى ما معمولها مبتدا وخبر
وانت لا تقول زيد ان يقوم وهو غير صحيح لانا اذا قدرنا زوال عسى قدرنا زوال

ان

ان ومذهبه في عسى زيد ان يقوم على ما يظهر ان زيدا فاعل الا انها لما علقت على غير
ما طلب الزم التفسير كسمعت زيدا يقول كذا **باب ما**
قال ابن عصفور في المقرب تعمل ما بشرط ان لا يتقدم الخبر وليس بظرف ولا مجرور قال
ابن النحاس في التعليقة تحرز من مثل قولنا ما لا يجوز في الدار زيد وما عندك زيد فان الظرف
والمجرورات يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرها من انواع التوسعات قال وهذا ليس بشي
اختص به ابن عصفور ولا اعلمه لغيره فان الناس نصوا على ان الخبر متى تقدم مطلقا يبطل العمل
ظرفا او مجرورا كان او غيره **فائدة** قال ابن الدهان في الغرة قال الرفع في كلام
العرب على ثمانية عشر وجها الاول رفع الاسم بالماضي والمستقبل نحو قام زيد ويقوم
زيد الثاني رفع الاسما بما بعد الذكر نحو قام زيد الثالث رفع الاسم بالقائم موخرا
نحو زيد قائم وبما المترافعان الرابع رفعه بالمحل مقدما نحو خلفك زيد فاذا قالوا زيد خلفك
رفعوا زيدا قال المصنف بالظرف وهو وجه خامس للرفع السادس رفع الاسم برجوع العائد
عليه كقولك زيد ابوه قائم وزيد مررت به السابع رفع الاسم باسم مثله جامد نحو زيد
ابوك الثامن رفع الاسم بما يغلب عليه ان يوصف نحو زيد صالح التاسع رفع الاسم بمحل قد دفع
غيره نحو زيد حيث عمرو العاشر رفع الاسم بما ينوب عن رافعه في التقدير نحو قائمة جاريته
زيد وتقديره رجل قائمة جاريته زيد **الحادي عشر** رفع الاسم بنعم وبئس الثاني عشر
رفع الاسم بحروف الاستفهام نحو من ابوك واين اخوك الثالث عشر رفع الاسم بما لا يكون
الا سابقا له نحو لولا زيد لاكرمتك الرابع عشر رفع الاسم بالفعل المزال عن التصرف
نحو حبذا انت الخامس عشر رفع الاسم بما لا يظهر انه وصف له نحو عبد الله اقبال
وادبار وعبد الله اقبالا لا وادبارا السادس عشر رفع الاسم بواو منسوقة عليه نحو كل ثوب
وثمنه تقديره كل ثوب بثمنه فنابت الواو عن مع كما نابت الباء فرفعت السابع عشر رفع الاسم بواو
مسنا الله نحو فما بي اليك والناس ينظرون الثامن عشر قولهم الرطب والحو شديدا انتهى

باب المفاعيل

قال ابن اياز نظر ابو سعيد السيرافي الى قوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا
اي من قومه فزاد في المفاعيل الخمسة مفعولا اخر سماه المنقول منه قال ابن اياز
وهذا ضعيف جدا لانه يقتضي ان يسمى نحو قولك نظرت الى زيد مفعولا اليه وانصرفت
عن خالد مفعولا عنه قال الخوولي لا يكون المنقول له منجرا باللام الا مختصا
نحو قمت لاعظامك ولا يجوز لاعظام لك قال الشلوبين وهذا غير صحيح بل هو جائز
لانه لا مانع يمنع منه قال الشلوبين ولا اعرف له سلفا في هذا القول

باب المصدر

قال ابن هشام في تذكرته ذكر ثعلب في اماليه انه يقال ناب هذا عن هذا نوبا
ولا يجوز ناب عنه نيابة وهو غريب

باب العطف

قال ابن هشام زعم ابن مالك ان حتى الابتدايية جارة وان بعدها ان مضمرة ولا اعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة ذهب صاحب الازهية الى ان بل يكون حرف جر وهما ابو حيان وابن هشام وغيرهما فقد نقل ابن مالك وابن عصفور اتفاق النحويين على خلافه ذهب الخوارزمي الى ان بل ليست من حروف العطف ولا سلف له في ذلك نقله الاندلسي في شرح المفصل ونقلت عبارته في حاشية المغني قال ابن هشام خرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فزعم ان ام المنقطعة تعطف المفردات كبل

باب

في تذكرة ابن مكتوم ان ابن السيد البطليوسي قال ذكر الاخفش شيا لم يذكره احد من النحويين وذلك انه اجاز مررت بهم خمسة عشرهم فجعل معشر المركب مضمرا وهذا من اخطا الخطا انتهى

باب النداء

نقل ابن الجبان عن شيخه ان الهمزة للمتوسط وان يا للقريب قال ابن هشام في مغني اللبيب وهذا خرق لاجماعهم .

اجاز المازني نصب صفة اي قال الزجاج في معاني القران ولم يجز احد من النحويين هذا المذهب قبله ولا تابعه احد بعده فهذا مطرح مرذول لمخالفته كلام العرب

باب نواصب المضارع

قال ابو حيان من غريب مذاهب الكوفيين ان انهم اجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط واجازوا ايضا الغاوها وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها لولاه فاجازوا اردت ان ان تزرني ازورك بالنصب وازرك بالجزم جوابا للشرط والغا ان .

قال ابن عصفور زعم الزمخشري ان لن لتاكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا ابرح اليوم مكاني فاذا اكدت وشددت قلت لن ابرح اليوم مكاني قال وهذا الذي ذهب اليه دعوى لا دليل عليها بل قد يكون النفي بلا اكد من النفي بلن لان المنفي بلا قد يكون جوابا للقسم نحو والله لا يقوم زيد والمنفي بلن لا يكون جوابا له ونفي الفعل اذا اقسم عليه اكد منه اذا لم يقسم قال وذهب ابو محمد عبد الواحد بن عبد الكريم الى ان لن تنفي ما قرب ولا يمتد معها النفي قال وسر ذلك ان الالفاظ مشاكلة للمعاني ولا اخرها الف والالف يمتد معها الصوت بخلاف النون فطابق كل لفظ معناه قال ابن عصفور وهذا الذي ذهب اليه باطل بل كل منهما يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد فمن الاول في لن انهم لن يغنوا عنك من الله شيا فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وفي لا ان لك الا تجوع فيها ولا تعرى ومن الثاني في لن

فلن

فلن اكلم اليوم انسيا وفي لا ان لا تكلم الناس ثلاثة ايام قال ابو حيان وعبد الواحد هذا له كتاب التبيان في علم البيان ذكر فيه هذا الذي حكاه عنه ابن عصفور قال وما يذهب اليه اهل علم البيان ويختصون به ينبغي ان لا يحكى مذهبا لانهم يبنون على خيالات هذيانية او استقراآت غير كاملة وحين وصل كتاب التبيان هذا الى الغرب نقضه ابن رشيد من المقيمين بتونس نقضا في كل قواعده ونقضه ايضا الكاتب ابو المطرف بن عميرة وكان من البلاغة والتحقيق بالعلوم اللسانية والعقلية بحيث لا يدانيه احد من اهل عصره انتهى

قلت عبد الواحد هذا هو الكمال ابن خطيب زملكا له شرح على المفصل

قال ابو حيان في شرح التسهيل زعم القاضي ابو بكر بن الطيب ان كون ان تخلص الى الاستقبال يودي الى القول بخلق القران وذلك قوله تعالى انما امره اذا اراد شيا ان يقول له كن فيكون قال لانه ان كان يقول سيقع كان القران مخلوقا وهذا هو الكفر عند قوم او الضلال والبدعة قال ابو حيان والرد على القاضي ابي بكر في شرح ابي الفضل الصفار قال وخلاف القاضي ابي بكر في اللسان غير معتبر قال ابو حيان اجاز ابن مالك الفصل بين كي ومعمولها بمعمول له او بجملة شرطية ولا يبطل عملها نحو جيت كي فيك ارغب وجيت كي ان تحسن ازورك قال وهذا مذهب لم يسبقه اليه فان في المسالة مذهبين احدهما منع الفصل مطلقا باقية على العمل ام لا وهو مذهب البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين والثاني جوازه ويبطل عملها بل يتعين الرفع وهو مذهب الكسائي قال فما قاله ابن مالك من الجواز مع الاعمال مذهب ثالث لا قايل به قال ابو حيان من غرايب المنقولات ما نقله بعض اصحابنا عن ابي البقا من ان اللام في نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم هي لام كي قال وهذا نظير من سمى اللام في ما جيتك لتكرمني لام الجحود وبل قوله هذا اشبه لان اللام جات بعد جحد لغة وان كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود واما ان تسمى هذه لام كي فهو من تاليفه قال ابو حيان لا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلا بن سيابة قال وهو معلم الفرا انه كان لا يجيز ذلك

باب الجوازم

قال ابو حيان من غريب الخلاف في لا التي للنهي والدعا ما ذهب اليه ابو القاسم السهيلي من انها لا التي للنفي قال لان الناهي يطلب نفي الفعل وتركه كما يطلب الامر وجوده وقد تدخل لا النافية بين الجار والمجرور نحو جيت بلا زاد وبين الناصب والمنصوب نحو اخشى ان لا تقوم فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم وهو لام الامر لكنها اضمرت كراهة اجتماع لامين في اللفظ قالوا اطلت تريدون

ظللت فكانا لا اصلي اذا نهيت لئلا تذهب كما تقول في الامر ليذهب فاضمرت
اللام لما ذكر قال ابو حيان وهذا الذي قاله في غاية من الشذوذ وذلك انه
ادعا اضمارا لم يلفظ به قط وان فيه اضمار الجازم وهو لا يجوز الا في ضرورة ولا يصح
تشبيهه بقولهم بلاناد وا حسنى ان لا تقوم فانه هنا لفظ بالعامل وفي ذلك لم
يلفظ بالعامل يوما قط فلا يحفظ من لسانهم لا اذهب لا في نثر ولا في نظم فهذه
كلها دعاوي لا برهان عليها وايضا فقد سبق اجماع النحويين كوفيهم وبصريهم
على ان لا تفيد معنى النهي عن الفعل وان الجزم بها نفسها لا نعلم احدا خالف في ذلك
قبل هذا الرجل وهذا الرجل كان شاذا في المنازع في النحو وان كان عنده فرط ذكا
وفطنة ومعرفة وانما سرى اليه ذلك من شيخه ابي الحسين ابن الطراوة فانه لم ياخذ
علم النحو الا عنه وابن الطراوة كان علما للنحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون وقد
صنف كتابا في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي ورد الناس عليه
ورموه عن قوس واحدة مذهب المازني ان فعلي الشرط والجزا مبنيان
وعنه رواية ان فعل الشرط معرب وفعل الجزا مبني قال ابو حيان وهو مخالف
لجميع النحويين قال ابو حيان من غريب ما يحكى في اذا ان ابا عبيدة معمر
ابن المثنى زعم انها تاتي زائدة فتكون حرفا على هذا وانشد

حتى اذا اسلكوهم في قتائدة • شلا كما تطرد الجمالة الشردا •

قال زادها لعدم الجواب كانه قال حتى سلكوهم وانشد ايضا

فاذا وذلك لا مهاه لذكره • والدهر يعقب صالحا بفساد •

قال ابو حيان ويتاول البيت الاول على حذف الجواب والثاني على
حذف المبتدا لدلالة المعطوف عليه كانه قال فاذا ما نحن فيه وذلك قال
الشيخ تاج الدين بن مكتوم في تذكرته ابو العباس محمد بن احمد الحلواني عرف
بابن السراج له مرتقات في النحو تسمى الشجرة ذكر فيها في الجوازم مهمن وذكر ان
قولك قام القوم ما خلا زيدا انما اسم ولا يكون صلته الا الفعل هنا انتهى وقال
قطرب في جماهير الكلام وقال بعضهم مهمن وكم محل عن فصيح

باب كم

قال الشيخ تاج الدين ابن مكتوم في تذكرته اجاز الزمخشري وصف كم
الخبرية وجعل من ذلك قوله تعالى وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن
اثاثا ورئيا في موضع النصب صفة لكم ذكر ذلك في الكشاف وقد نص الشلوبين
في حواشي المفصل وابن عصفور في حواشي الجمل الكبير على ان كم الخبرية لا توصف شرح
وقلت لشيخنا الاستاذ ابي حيان قولهما معارض بقول الكشاف فرد ذلك علي
وقال اصحابنا يقولون ان الزمخشري غير نحوي ولا يلتفتون اليه ولا الى خلافه في النحو

يعني

يعني المواضع التي خالف فيها النحويين وانفرد بها وكتابه المفصل عندهم
مختصر عندهم لا يشتغل به ولا ينظرون فيه الا على وجه التفصيل والحط عليه وانشدني
لبعض الاندلسيين •

ما يقول الزمخشري • عبد عمرو بن قنبر •
والخليل بن احمد • وفتى عبد الاكبر •
لم يزد ما زيادة • غير تبديل الاسطر •
وسوى الحذف باسمه الذي • نصف مجموعه حرلي •

باب جمع التكسير

قال ابو حيان ومن غريب ما وقع من فعلة معتل اللام وجمع على فعل ولم يذكره
النحويون وانما وجدته انا في اشعار العرب قولهم شهوة وشهى قالت
امراة من بني نصر بن معوية

فلولا الشهى والله كنت جديرة • بان اترك اللذات في كل مشهد •
وحق لعمري انه غاية الردى • وليس شهى لذاتنا بمخلد •

باب التصغير

قال ابن مكتوم في تذكرته نقلت من خط ابي الحسين احمد بن محمد بن احمد بن صدقة
التنوخي المعروف بالخلف تلميذ ابن خالويه مما نقله عنه قال ابن خالويه اجمع
النحويون على فتح اللام في تصغير اللتيا الا الاخفش فانه اجاز اللتيا بالضم

باب النسب

قال ابو حيان لا اعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو نمر ودئل وابل عند
النسب الا ما ذكره طاهر القزويني في مقدمة له من ان ذلك على جهة الجواز
وانه يجوز فيه الوجهان قال ابو حيان ذهب الفرا وابو عبد الرحمن
اليزيدي ومحمد بن سعد الى ان كلا بمنزلة سوف وهذا مذهب غريب

• اخر الفن السادس •

بسم الله الرحمن الرحيم • الحمد لله جل عن المعارضة والمناظرة •
والصلاة والسلام على نبيه محمد المبعوث بالحجج الدامغة القاهرة • هذا
هو الفن السابع من الاشباه والنظائر وهو فن المناظرات • والمجالسات
والمذاكرات • والمراجعات • والمحاورات • والفتاوي • والواقعات
والمكاتبات والمراسلات •

مناظرة سيبويه والكسائي في المسالة الزنبورية

قال ابو القسم الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو الحسن علي بن سليمان الاخفش
النحوي حدثنا ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب حدثني سلمة قال قال الفرا قدم

سيبويه على البرامكة فعزم يحيى على الجمع بينه وبين الكسائي فجعل لذلك يوما فلما حضر تقدمت والاحمر فدخلنا فاذا مثال في صدر المجلس فقعد عليه يحيى ومعه الى جانب المثال جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم وحضر سيبويه فاقبل عليه الاحمر فساله عن مسالة فاجاب فيها سيبويه فقال له اخطات ثم ساله عن ثانية فاجابه فقال له اخطات ثم ساله عن ثالثة فاجابه فقال له اخطات فقال سيبويه هذا سوء ادب قال الفرا فاقبلت عليه فقلت ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هولاء ابون ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك من وايت واويت فقدر فاخطا فقلت اعد النظر فقدر فاخطا فقلت اعد النظر ثلاث مرات يجيب ولا يصيب فلما كثر ذلك قال لست اكلمكما او يحضر صاحبكما حتى اناظره فحضر الكسائي فاقبل على سيبويه فقال تسالني او اسالك قال لا بل سلني انت فاقبل عليه الكسائي فقال كيف تقول كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي او فاذا هو اياها فقال سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب فقال له الكسائي لحنت ثم ساله عن مسايل من هذا النحو خرجت فاذا عبد الله القايم او القايم فقال سيبويه في ذلك كله بالرفع دون النصب وقال له الكسائي ليس هذا كلام العرب ترفع ذلك كله وتنصب فدفع سيبويه قوله فقال يحيى بن خالد قد اختلفتما وانتما رييسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما فقال له الكسائي هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل اوب ووفدت عليك من كل صقع وهم فصحا الناس وقد قنع بهم اهل المصرين وسمع اهل الكوفة واهل البصرة منهم فيحضرون ويسالون فقال يحيى وجعفر قد انصفت وامر باحضارهم فدخلوا وفيهم ابو فقعس وابو زياد وابو الجراح وابو ثروان فسيلوا عن المسايل التي جرت بين الكسائي وسيبويه فتابعوا الكسائي وقالوا بقوله فاقبل يحيى على سيبويه فقال قد تسمع ايها الرجل فاستكان سيبويه واقبل الكسائي على يحيى وقال اصلح الله الوزير انه قد وفد اليك من بلده مومّلا فان رايت ان لا ترده خايبا فامر له بعشرة الاف درهم فخرج وصير وجهه الى فارس واقام هناك ولم يعد الى البصرة قال السخاوي في سفر السعادة قال شيخنا ابو اليمن الكندي ان سيبويه انما قال ذلك لان المعاني لا تنصب المفاعيل الصريحة قال السخاوي لم اسمع في هذه المسالة احسن من قول الكندي ولا ابلغ

مجلس الخليل مع سيبويه

ذكره ابو حيان في تذكرته واظنه اخذه من كتاب غرايب مجالس النحويين الاتي ذكره قال سيل الخليل بن احمد عن قول الله عز وجل ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فقال هذا على الحكاية كانه قال ثم لننزعن من كل

شيعة

شيعة الذي يقال ايهم هو اشد عتيا فقال سيبويه هذا غلط ولزمه ان يجيز اضرب الفاسق الخبيث بالرفع على تقدير الذي يقال له الفاسق الخبيث وهذا لا يجيزه احد وقال يونس بن حبيب الفعل ملغى واي مرفوع بالابتدا واشد خبره كما يقال قد علمت ايهم عندك قال سيبويه وهذا ايضا غلط لانه لا يجوز ان تلغى الا افعال الشك واليقين نحو ظننت وعلمت وبابهما وقال الفرا ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي لننزعن بالندا فننادي ايهم اشد على الرحمن عتيا وله فيه قول اخر وهو انه قال يجوز ان يكون الفعل واقعا على موضع من كما تقول اصبت من كل طعام ونلت من كل خبز ثم تقدر ينظر ايهم اشد على الرحمن عتيا وله فيه قول ثالث قال يجوز ان يكون معناه ثم لننزعن من الذين تشايعوا ينظرون بالتشايع ايهم اشد على الرحمن عتيا فتكون اي في صلة التشايع قال واجود هذه الاقاويل قول سيبويه والقول الاخير من اقوال الفرا ففي الاية ستة اقاويل ثلاثة للبصريين وثلاثة للكوفيين قال سيبويه ايهم هنا بتاويل الذي وهو في موضع نصب بوقوع الفعل عليه ولكنه بني على الضم لانه وصلته الذي واخواته لانه وصل باسم واحد ولو وصل بجملة لاعرب فاشد خبر ابتدا مضمر تقديره هو اشد وعتيا منصوب على التمييز ولو اظهر المبتدا لنصب اي فقيل لننزعن من كل شيعة ايهم هو اشد

مجلس ابي اسحق الزجاج مع جماعته

ذكره ابو حيان في تذكرته وهو في كتاب المجالس المشار اليه واظنه تاليف تلميذه ابي القاسم الزجاجي فانه قال فيه قال لنا ابو اسحق يوما في مجلسه كيف تصغرون المهوات من قول ذي الرمة

قد طرقت سلمى بليل هاجعا ... تطوي اليها مهوات واسعا

فارقت بالحلم ولعا والعا ...

فالمهوات الواسع من الارض البعيد والولع الكذب فخضنا في تصغيره فلم يرض ما جيئنا به فقال الوجه ان يقال مهيين وقياس ذلك ان الاسم على ستة احرف وكل اسم جاوز اربعة احرف ليس رابعه حرف مد ولين فقياسه ان يرد الى اربعة احرف في التصغير كما قالوا في سفرجل سفيرج وفي فرزدق فريزد وكذلك ما اشبهه فوقعت يا التصغير في مهوات ثالثة ساكنة وبعدها واو فوجب قلب الواو يا وادغام الاولى فيها فصارت بعدها يا شديدة وبعدها ثلاثة احرف همزة ونونان فلو حذفت النون بطل معنى الاسم واختل فحذفنا الهمزة لا حرف التنوين فقلت مهيين كما ترى فان شيت مهيون فاظهرت الواو لانها متحركة في الاسم قبل التصغير وتقول في جمعه مهاوي قال والقياس عندي فيه ان يقال مهوين كما قيل في تصغير مقشعر قشيعر وفي مطمئن طميين هذا هو القياس

مناظرة بين الكسائي واليزيدي

قال غازي بن محمد بن علي بن احمد بن الحسن الاسدي الواسطي وكتابه بزقاق الشهاب ما نصّه نقلت من خط عبيد الله بن العباس بن الفرات ما نسخته اخبرني عمي ابو الحسن محمد بن العباس بن الفرات قال اخبرنا ابو العباس بن احمد بن الفرات قال اخبرنا ابو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عمي يحدث عن احمد بن محمد بن ابي محمد اخيه وعمي قال حدثني ابي محمد بن ابي محمد قال كنا مع المهدي قبل ان يستخلف باربعة اشهر وكان الكسائي معنا فذكر المهدي العربية وعنده شيبة بن الوليد العبسي فقال المهدي يبعث الى اليزيدي والكسائي وانا يومئذ مع يزيد بن منصور خال المهدي والكسائي مع الحسن الحاجب فجاءنا الرسول فجئت انا واذا الكسائي على الباب قد سبقني فقال لي يا ابا محمد اعوذ بالله من شرك قال فقلت له والله لا تؤتى من قبلي حتى اوتى من قبلك قال فلما دخلنا عليه اقبل علي وقال كيف نسبوا الى البحرين فقالوا بحراني ونسبوا الى الحصنين فقالوا حصني ولم يقولوا حصناني كما قالوا بحراني قال قلت اصلح الله الامير انهم لو نسبوا الى البحرين فقالوا بحري لم يعرف الى البحرين نسبوه ام الى البحر ولما جاءوا الى الحصنين لم يكن موضع اخر ينسب اليه غير الحصنين فقالوا حصني قال ابو محمد فسمعت الكسائي يقول لعمر بن بزيع لو سألني الامير لاخبرته فيها بعلة هي احسن من هذه فقال لي ابو محمد فقلت اصلح الله الامير ان هذا يزعم انك لو سألته لاجاب احسن مما اجبت به قال فقد سألته فقال الكسائي انهم لما نسبوا الى الحصنين كانت فيه نونان فقالوا حصني اجتزاء باحدى النونين من الاخرى ولم يكن في البحرين الا نون واحدة فقالوا بحراني فقلت اصلح الله الامير كيف ينسب رجلا من بني جنان يلزمه ان يقول جني لان في جنان نونين فان قال ذلك فقد سوى بينه وبين المنسوب الى الجن قال فقال المهدي فتناظرا فتناظرنا في مسائل حفظ قولي وقوله الى ان قلت له كيف تقول ان من خير القوم وخيرهم بتة زيد قال فاطال الفكر لا يجيب بشيء قلت اعز الله الامير لان يجيب فيخطئ فيتعلم احسن من هذه الاطالة قال فقال ان من خير القوم وخيرهم بتة زيدا قال فقلت اصلح الله الامير ما رضي ان لحن حتى لحن واحال قال فقال كيف قال قلت لرفعه قبل ان ياتي لان باسم ونصبه بعد رفعه قال فقال شيبة بن الوليد اراد باو بل لرفع زيدا لانه لا يكون بل خيرهم زيدا قال فقال له المهدي يا كسائي لقد دخلت علي مع مسلمة النحوي وغيره فما رايت كما اصابك اليوم قال ثم قال هذان عالمان ولا يقضي بينهما الا اعرابي فصيح تلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها فيجيب قال فبعث الى فصيح من فصحاء الاعراب قال ابو محمد فالى ان ياتي الاعرابي اطرقت وكان المهدي محبا لاخواله ومنصور بن يزيد حاضر قلت اصلح الله الامير كيف ينشد

هذا

هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة

يا ايها السائلي لاخبره ● عن من بصنعا من ذوي الحسب
حمير ساداتها تقر لها ● بالفضل طرا جماجم العرب
فان من خيرهم واكرمهم ● او خيرهم بتة ابو كرب

فقال المهدي كيف تنشدها انت قال فقلت او خيرهم بتة ابو كرب على معنى اعادة ان قال فقال الكسائي هو قالها الساعة اصلح الله الامير قال فتبسم المهدي وقال انك لتجيء له وما تدري قال ثم اطلع الاعرابي الذي بعث اليه فالقيت عليه المسائل وكانت ستة مسائل فاجاب فيها بقولي فاستفزني السرور حتى ضربت بقلنسوتي الارض وقلت انا ابو محمد قال فقال شيبة بن الوليد يتكنى باسمك ايها الامير فقال المهدي والله ما اراد بذلك مكروها ولكنه فعل ما فعل بالظفر ولعمري لقد ظفر قال فقلت ان الله انطقك ايها الامير بما انت اهله وانطق غيرك بما هو اهله قال فلما خرجنا قال لي شيبة تخطئني بين يدي الامير اما لتعلمن قال فقلت قد سمعت ما قلت وارجو ان تجد غبها ثم قال لم اصبح حتى كتبت رقاعا عدة فلم ادع ديوانا الا دسست اليه رقعة فيها ابيات قلتها فيه واصبح الناس ينشدونها وهي

عش بجد ولا يضرك نوك ● انما عيش من ترى بالجدود
عش بجد وكن هبنقة القيسي ● نوكا او شيبة بن الوليد
شيب يا شيب يا جدي بني القعقاع ● ما انت بالحليم الرشيد
لا ولا فيك خلة من خلال الخير ● احرزتها بحزم وجود
غير ما انك المجيد لتطبيع غناء ● وضرب دف وعود
فعلى ذا وذاك يحتمل الدهر ● مجيدا له وغير مجيد

اخرج هذه القصة ابو القاسم الزجاجي في اماليه من طريق ابي عبد الله اليزيدي عن ابي الفضل بن محمد عن ابي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي فذكر القصة وفيها فقال المهدي قد اختلفتما وانتما عالمان فمن يفصل بينكما قلت فصحاء العرب المطبوعون ● قال الزجاجي المسألة مبنية على الفساد للمغالطة فاما جواب الكسائي فغير مرضي عند احد وجواب اليزيدي غير جائز ايضا عندنا لانه اضمر ان واعملها وليس من قوتها ان تضمر فاما تكريرها فجائز وقد جاء في القرآن والفصيح من الكلام والصواب عندنا في المسألة ان يقال ان من خير القوم وافضلهم او خيرهم البتة زيد فتضمر اسم ان فيها وتستانف ما بعدها وذكر سيبويه ان البتة مصدر لا تستعمله العرب الا بالالف واللام وان حذفهما خطا انتهى

مجلس بين ثعلب والمبرد

قال ابو بكر الزبيدي في طبقات النحويين قال ابو عمر الزاهد قال لي ثعلب دخلت
يوما على محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده ابو العباس محمد بن يزيد وجماعة من اسبابه
وكتابه فلما قعدت قال لي محمد بن عبد الله ما تقول في بيت امرئ القيس

لها متنتان خظاتا كما ... اكب على ساعديه النمر

قال فقلت الغريب انه يقال خظا بظا اذا كان صلبا مكتنزا ووصفه فرسا
وقوله كما اكب على ساعديه النمر في صلابة ساعدي النمر اذا اعتمد على يديه والمتن
الطريقة الممتدة عن يمين الصلب وعن شماله وما فيه من العربية انه خظتا فلما
انحركت التا عادت الالف من اجل الحركة والفتحة قال فاقبل بوجهه على محمد بن
يزيد فقال له اعز الله الامير انما اراد في خظاتا الاضافة اضاف خظاتا الى كما
فقلت له ما قال هذا احد فقال محمد بن يزيد بلى سيبويه يقوله فقلت لمحمد بن عبد الله
لا والله ما قال هذا سيبويه قط وهذا كتابه فليحضر قلت وما حاجتنا الى
كتاب سيبويه ايقال مررت بالزيدين ظريفي عمرو فيضاف نعت الشي الى غيره فقال
محمد بن عبد الله بصحة طبعه لا والله ما يقال هذا ونظر الى محمد بن يزيد فامسك
ولم يقل شيا وقمت وتقضى المجلس قال الزبيدي القول ما قال المبرد وانما
سكت لما راى من بله القوم وقلة معرفتهم وقولهم مررت بالزيدين ظريفي عمرو جائز
جدا انتهى

مناظرة بين ابي حاتم والتوزي

قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو جعفر احمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة
عن ابي حاتم قال كنت عند الاخفش سعيد بن مسعدة وعنده التوزي فقال
التوزي ما صنعت في كتاب المذكر والمونث يا ابا حاتم قلت قد جمعت منه شيا
قال فما تقول في الفردوس قلت هو مذكر قال فان الله تعالى قال الذين يرثون
الفردوس هم فيها خالدون قلت ذهب الى معنى الجنة فانثه كما قال تعالى
من جا بالحسنة فله عشر امثالها فانث والمثل مذكر لانه ذهب الى معنى الحسنات
كما قال عمر بن ابي ربيعة

وكان مجني دون من كنت اتقي ... ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فانث والشخص مذكر لانه ذهب الى النسا وابان ذلك بقوله كاعبان ومعصر وكما قال
احتس

وان كلابا هذه عشر ابطن ... وانت بري من قبايلها العشر

فانث والبطن مذكر لانه ذهب الى القبيلة فقال لي يا غافل الناس يقولون نسالك
الفردوس الاعلى فقلت يا نايم هذه حجتي لان الاعلى من صفات الذكران لانه
افعل ولو كان مونثا لقال العليا كما قال الاكبر والكبرى والاصغر والصغرى
فسكت خجلا

مناظرة بين ابن الاعرابي والاصمعي

قال الزجاجي ايضا قال الاخفش اخبرنا ثعلب عن ابن الاعرابي قال

يزيد

دخلت

دخلت على سعيد بن سلم وعنده الاصمعي ينشده قصيدة العجاج حتى انتهى
الى قوله

فان تبدلت بآدي آدا ...
لم يك ينآد فامسى انآدا ...
فقد اراني اصل القعادا

فقال له ما معنى القعاد قال النسا فقلت هذا خطا انما يقال في جمع النسا
قواعد قال الله عز وجل والقواعد من النسا ويقال في جمع الرجال
القعاد كما يقال راكب وركاب وضارب وضراب فانقطع قال وكان سبيله
ان يحتج علي فيقول قد يحمل بعض الجمع على بعض فيحمل جمع المونث على المذكر وجمع
المذكر على المونث عند الحاجة الى ذلك كما يجمع المونث والواو في المذكر بها الذي
الهوالك وفارس وفوارس فجمع كما يجمع المونث وكما قال القطامي في المونث

ابصارهن الى الشبان مايلة ... وقد اراهن عني غير صداد

مجلس ابي عمرو بن العلا مع عيسى بن عمر

قال الزجاجي في اماليه اخبرنا ابو عبد الله اليزيدي يرفعه الى عمه
ابي محمد اليزيدي واسمه يحيى بن المبارك قال كنا في مجلس ابي عمرو بن العلا فجاء
عيسى بن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو ما شي بلغني عنك انك تجيزه قال وما هو قال
بلغني انك تجيز ليس الطيب الا المسك بالرفع فقال له ابو عمرو هيهات نمت
وادلج الناس قال لي ابو عمرو تعال انت يا يحيى وقال لخلف الاحمر تعال انت يا خلف
امضيا الى ابي مهدية فلقناه الرفع فانه يابى وامضيا الى المنتجع بن نبهان التميمي
فلقناه النصب فانه يابى قال ابو محمد فمضينا الى ابي مهدية فوجدناه قايما
يصلي فلما قضى صلاته اقبل علينا وقال ما خطبكما فقلت له جيناك لنسالك
عن شي من كلام العرب قال هاتياه فقلنا كيف تقول ليس الطيب الا المسك
فقال اتامراني بالكذب على كبر سني فاين الزعفران واين الجادي واين بنة الابل الصادرة
فقال له خلف الاحمر ليس الشراب الا العسل قال فما تصنع سودان هجر ما لهم غير
هذا التمر فلما رايت ذلك قلت له كيف تقول ليس ملاك الامر الا طاعة الله فقال
هذا كلام لا دخل فيه ليس ملاك الامر الا طاعة الله والعمل بها ونصب فلقناه الرفع
فابى فكتبنا ما سمعنا منه ثم جينا الى المنتجع فقلنا له كيف تقول ليس الطيب
الا المسك ونصبنا فقال ليس الطيب الا المسك ورفع وجهدنا به ان ينصب فلم
ينصب فرجعنا الى ابي عمرو وعنده عيسى بن عمر لم يبرح بعد فاخبرناه بما سمعنا
واخرج عيسى خاتمه من يده فدفعه الى ابي عمرو وقال بهذا سدت الناس يا ابا عمرو

مجلس ابي اسحق ابراهيم بن السري الزجاج مع رجل غريب

قال الزجاجي في اماليه حضرت ابا اسحق الزجاج يوم الجمعة في مجلسه

بالجامع الغربي بمدينة السلام بعد الصلاة وقد دس اليه ابو موسى الحامض رجلا غريبا بمسائل منها كيف تجمع هبيّ وهبيّة جمع التكسير فقال ابو اسحق اقول هبايّ كما ترى فادغم لان اصل اليا الاولى عندي السكون ولولا ذلك لاظهرتها فقال له الرجل فلم لا تصرفه اذا كان اصله عندك السكون كما تصرف حمارا فقال لان حمارا غير مكسور وانما هو واحد فلذلك صرفته ولم اصرف هبايّ لانه مكسر قال وما انكرت من ان يكونوا اعلوا العين في هذا الباب وصححوا اللام فشبهوا اللام اليا ههنا التي هي لام بغير المعتل ثم اعلوا العين مثل راية وغاية فقال هذا مذهب وهو عندي جائز ثم قال له ابو اسحق اراك تسال سوال فهم فكيف تصغر هبيّة فقال انا مستفهم والجواب منك احسن فقال ابو اسحق يقال في تصغيره هُبَيّي فتصحح اليا الثانية في الاصل وتدغم فيها اليا الاولى التي هي لام الفعل وتاتي بيا التصغير ساكنة فلا يلزم حذف شي والهبيّ والهبيّة الصبي والصبية ثم قال له الرجل كيف تبني من قضيت مثل جحمرش وهي العجوز قال ابو اسحق اما على مذهب المازني فيقال فيه قضييّ لان اللام الاولى بمنزلة غير المعتل لسكون ما قبلها واشبهت يا ظبي فكانت في الكلام الاياآن فصحت الاولى من الاخريين واعللت الاخرة هذا مذهب ابي عثمان والاخفش يقول فيها قضيا لما احدث الاخرة واقلبت الوسطى الفا لانفتاح ما قبلها فقال له الرجل فكيف تقول منها من قرات فقال ابو اسحق قرأ أ الا مثل قرعاع واصله قرءيي وزنه قرعيع فاجتمعت ثلاث همزات فقلبت الوسطى منهن يا لاجتماع الهمزات ثم قلبتها الفا لانفتاح ما قبلها فقال له فما وزن كينونة عندك قال فيعلولة واصلها كيونونة ثم قلبت الواو يا لسكون اليا قبلها ساكنة وادغمت الاولى في الثانية فصار كيّنونة ثم خففت فقيل كينونة كما قيل ميْت وهيْن وطيْب ميّت وهيّن وطيّب قال فما الدليل على هذه الدعوى وانت تزعم انها فعلولة قال الدليل على ذلك ثبات اليا لانه لو كان اصلها فعلولة لزمه الاعتلال لانه لا محالة من الكون فكان يجب ان يقال كونونة لان اصلها فعلولة باسكان العين وان كان اصلها فعلولة بتحريك العين فواجب ان يقال كانونة فقال له الرجل فما تقول في امراة سميت بارؤس ثم خففت الهمزة كيف تصغرها فقال اريس ولا ابدا لها فقال له ولم وقد صار على ثلاثة احرف الست تقول في تصغير هند هنيدة وعين عيينة فقال الزجاج هذا مخالف لذلك فاني ولو خففت الهمزة فانها مقدرة في الاصل والتخفيف بعد التحقيق قال فلم لا تلحقه كتصغير سما اذا قلت سمية السرا الاصل مقدرا فقال هذا لا يشبه تصغير سما لان التخفيف في ارؤس عارض والتحقيق فيه جائز كانت في تصغير سما نكره الجمع بين ثلاث يا آت وانت لا تكره التحقيق في ارؤس فلو خففته صار

على اربعة احرف وهو الاصل وسما الحذف لها لازم فصار كانه على ثلاثة احرف فلحقتها الهاء في التصغير قال ابو القاسم الزجاجي ونظير كينونة في الوزن العيدودة وهي الطول والهيعوعة وهي مصدر هاع الرجل اذا جبن هيعوعة والطيرورة من الطيران كل هذا اصله عند البصريين فيعلولة ثم لحقته ما ذكرت لك وكان في المجلس المشوق فاخذ بياضا وكتب من وقته

صبرا ابا اسحق عن قدره ... فذو النهى يحتمل الصبرا
كالمحب من الدهر واعاده ... ما بهرق فقد فضحوا الدهرا
لا ذنب للدهر ولكنهم ... يستحسنون الغدر والمكرا
تكبنت بالجامع كلبا لهم ... يبتغ منك الشمس والبدرا
والعلم والحلم ومحض الحجى ... والعلم والحلم ومحض الحجى
والديمة الوطفا في سحها ... اذا الربى اضحت بها خضرا
فتلك اوصافك بين الورى ... يا ابتن والتهذيب الكبرا
فظن جهلا والذي دسه ... ان يلبسوا العيوق والغفرا
فارسلوا النزر الى غامر ... وغمرنا يستوعب النزرا
فالله ابا اسحق عن خامل ... ولا تضق منك به صدرا
وعن خسيس غرّ في الورى ... خطيئتهم من تحته بحرا

قال ابو اسحق بعقب هذا المجلس سالني محمد بن يزيد المبرد يوما فقال كيف تقول في تصغير احوى فقلت له اقول احيّ فقال لم طرحت يا التصغير من احوى واثبت في هذا فقلت تلك لغير تلك الجنس وهذا له في نفسه فلا يطرح ما كان له في نفسه حملا على ما كان للجنس فقال احسنت يا ابا اسحق

مجلس ابن دريد مع رجل

قال الزجاجي املا علينا ابو بكر بن دريد قال حضرت مجلس ابي بكر بن دريد وقد سأله بعض الناس عن معنى قول الشاعر

هجرتك لا قلى مني ولكن ... رايت بقاء ودك في الصدود
كهجر الحائمات الورد لما ... رات ان المنية في الورود
تغيض نفوسها ظما وتخشى ... حماما فهي تنظر من بعيد

قال الحائم الذي يدور حول الماء ولا يصل اليه يقال حام يحوم حوما ومعنى الشعر ان الابل تاكل الافاعي في الصيف فتحمى وتلهب لحرارتها فتطلب الماء فاذا وقعت عليه امتنعت من شربه وحامت حوله تتنسمه لانها ان شربته في تلك الحال وصادف الماء السم الذي في اجوافها تلفت فلا تزال تدافع شرب الماء حتى يطول بها الزمان فيسكن فوران السم ثم تشربه ولا يضرها فيقول هذا الشاعر فانا في تركي وصالك مع شدة

حاجتي اليك ابقا على ودك بمنزلة هذه الخامات التي تدع شرب الماء مع شدة حاجتها
اليه ابقا على حياتها

مجلس ابي بكر بن حبيب السهمي مع شبيب بن شبة

قال الزجاجي املا علينا ابو بكر بن شقير قال اخبرني محمد بن القاسم ابن خلاد عن عبيد الله بن بكر بن حبيب السهمي عن ابيه قال دخلت على عيسى بن جعفر ابن المنصور وهو امير البصرة اعزيه عن طفل له مات فبينما انا عنده دخل عليه شبيب بن شبة المنقري فقال ابشر ايها الامير فان الطفل لا يزال محبنطئا بباب الجنة يقول لا ادخل حتى يدخل والدي فقلت يا ابا المعمر دع عنك الظا والزم الطا فقال او لا تقول هذا وما بين لابتيها افصح مني فقلت له هذا خطا ثان ومن اين للبصرة لابة انما البصرة الحجارة البيض الرخوة واللابة الحجارة السود يقال لابة ولاب ولوبة ولوب ونوبة ونوب لمعنى واحد فكان كلما استعتر انكسر وقال ابو بكر الزبيدي في طبقاته حدثنا محمد بن موسى بن حماد حدثني سليمان بن ابي شيخ الخزاعي ثنا ابو سفيان الحميري قال قال ابو عبيد الله كاتب المهدي قرى عربية فتوك فقال شبيب بن شبة انما هو قرى عربية عن هنوك فقال ابو عبيد الله لقتيبة النحوي الجعفي الكوفي ما تقول قال ان كنت اردت القرى التي بالحجاز يقال لها قرى عربية فانها لا تنصرف وان كنت اردت قرى من قرى السواد فهي تنصرف فقال انما اردنا التي بالحجاز فقال هو كما قال شبيب

مجلس ذكرها صاحب الكتاب المسمى غرايب مجالس النحويين الزايدة على تصنيف المصنفين ولم اقف على اسم مصنفه واظنه لابي القاسم الزجاجي

مجلس ابي العباس احمد بن يحيى مع محمد بن احمد بن كيسان حدثني غير واحد ان محمد بن كيسان سال ابا العباس عن قوله عز وجل ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده وقوله اولم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما فقال ابو العباس يرد كل جمع واثنين اشركوا بينه وبين واحد من بعده فانهم يردون الجميع الاول ولا يلتفتون اليه وذلك ان الواحد يلي الفعل فيجعلون لفظ فعل شريكه لفظ فعل الواحد فيجعلون تقدير لفظ عدد الفعل على تقدير عدد الفردين المشترك بينهما احتياجا وعن احتياج كقوله ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا ولين زالتا ان امسكهما من احد من بعده وقوله اولم ير الذين كفروا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما

وقال

٢٢٩

وقال رؤبة
فيها خطوط من سواد وبلق * كأنه في الجلد توليع البهق

فقلت له الا تقول فيها فتحمله على الخطوط او كانها فتحمله على السواد والبلق فغضب وقال كان ذلك فيها توليع البهق فذهب الى المعنى والموضع فلذلك ذهبوا بالتثنية الى السما فاما قوله كانه فانه السواد والبلق هو التوليع فكانه قال كان هذا التوليع توليع البهق واما السما والارض فالعرب تكتفي بالواحد من الجميع فان شئت رددته على المعنى وان شئت على اللفظ واما قوله كان ذاك فان ذاك لا يكنى به الا عن جملة وكان هشام واصحاب الكسائي اذا اتفق الفعل والاسم كنيا بذلك واذا لم يتفق الاسم والفعل لم يفعلوا فيقولون ظننت ذاك ولا يقولون كان ذاك وكان ذاك والفرا يجيزه كله لانه كناية عن الاسم والفعل فيقولون ان ذاك وكان ذاك وقال مثل ذلك قوله

لو ان عصم عمايتين ويذبل * سمعا حديثك انزلا الاوعالا

فشرك بين الاعصم وعمايتين ويذبل ومثل ذلك مما اشركوا الاثنين بواحد وجعلوا لفظ عدد تقدير الفعل على تقدير لفظ فعل الفردين المشترك بينهما قوله في قول من يجعل اللفظ للمضاف اليه لو ان عصم عمايتين ويذبل وعمايتان اثنان ويذبل الثالث فجعل بتقدير لفظ تعليم المشترك بينهما اما هذا فان عمايتين موضع ويذبل موضع فخبر عنهما كانه قال فان عصم هذين الموضعين لو سمعا حديثك انزلا الاوعال منهما وقوله

تذكرت ليلى والسماكين ايهما * على من الغيث استهلت مواطره

فجعل السماكين واحدا وفيه تفسير اخر ان شئت قلت بل حمله على الموضع والمعنى فردوه الى موضعه والى واحد ومعناه فردوا السموات الى السما وعمايتين الى عماية قال ابو العباس ولو كان السماكين نجم فرده على معنى نجم كان اصلح وقوله ايهما خفيف يريد ايهما فخفف يريد تذكرنا السماكين وهذا الرجل ايهما اصابني الغيث من قبله واما قوله رد عمايتين على عماية فهو على الموضع اجود والسموات الى السما فهذا جائز لانه يقول السما بمعنى السموات والارض بمعنى الارضين وقال هو كما رد قوله

تبسم عن مختلفات ثعل * اكس لا عذب ولا برتل

عنى الاسنان ثم رده على الفم الى موضعها ولو قال الاسنان من الفم فرده على الفم لانه بعضه وقال مثل قوله

فاحت به عن الثنايا معلجا * وسيما جلا عنه الظلال موشما

ذهبا الى الفم وعن الثنايا هو الفم عن ثناياه فهو خطا ليس انه يترك الثنايا ويرجع الى الفم وقوله

هموا امنعوني اذ ناد كاغا * يرى في اخلاف بقاع موضعا

ذهب به الى الخلا وهو واحدها والخلاء يكفي من الخلاء ولا حاجة به الى ان يرجع
الى غيره وان شئت في التفسير الثاني كما يجعلون لفظ الواحد موضع الجميع وفي
معناه كقوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فالذين في موضع واحد
والذين قالوا ذلك هم الناس وانما يجوز هذا في الجمع الذي واحده يكفي منه ولفظه
لفظ الواحد فاخرجوا الفعل على لفظه كقوله
الا ان جيرانا في العشية رائح ... فرد رائح على الجيران وهم جمع لا يحتمل لفظه
يكون واحدا وقال عز وجل وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فرد الى النعم
لانه يكفي من الانعام وقال
امن آل وسنى آخر الليل زائر ... ووادي الغضى يرتد دونها والسواجر
تجاذبت بكافور وعود الثوية ... شامية شبت عليها المجامر
فقلت لها فيئي فان صحابتي ... سلاجي وحراس الذراعين ضامر
ترى زائرا ويرجع اليها وهذا لم يترك زائرا ويرجع اليها انما ذكر الخيال ثم خاطب المرأة لانه
خيالها فالخيال هو هي

مجلس محمد بن زياد الاعرابي مع احمد بن حاتم

قال وجدت بخط ابي نصر احمد بن حاتم قال اجتمعت انا ومحمد بن زياد الاعرابي
فسالته عن قول طفيل الغنوي
تتابعن حتى لم تكن لي ريبة ... ولم يك عما خبروا متعقب
فقلت له ما معنى متعقب فقال تكذيب فقلت له اخطات انما قوله متعقب ان
تسال عن الخبر ثانية بعدما سالت عنه اول مرة يقال تعقبت الخبر في الغزو
اذا غزوت ثم ثنيت من سنتك وقوله تتابعن يعني الاخبار وقال في مثله
طفيل ... واطنابه ارسان جرد كانها ... صدور القنا من بادئ ومعقب
فاراد ان اطنابه البيت ارسان الخيل وجرد قصار الشعر وقوله كانها صدور
القنا في طولها واراد كانها القنا والعرب تفعل هذا كقولك جا فلان على صدر
راحلته وانما يريد على راحلته وقوله من بادئ ومعقب يريد من فرس بادئ
غزا اول مرة ومعقب غزا ثانية ومنه يقال صلى فلان اول الليل ثم عقب يريد
صلى ثانية ثم ساله طاهر بن عبد الله بن طاهر ومعنا عدة من الحكما عن بيت طفيل
كان على اعرافه ولجامه ... سنا ضرم من عرفج يتلهب
فقال له ما معنى هذا البيت فقال اراد ان هذا الفرس شديد الشقرة كحمرة النار
فقلت له ويحك اما تستحي من هذا التفسير انما معناه ان له حفيفا في جريه كحفيف
النار ولهبه ثم انشدته ابياتا تحتجا لهذا البيت قال امرؤ القيس
سبوحا جموحا واحضارها ... كمعمعة السعف الموقد

وقال

وقال رؤبة تكاد ايديها تهاوى في الزهق
من كفتها شدا كاضرام الحرق ... فانا وعدوا كانه اضرام الحرق
وقال العجاج كانما يستضرمان العرفجا فوق الجلاذي اذا ما امججا
يقول من خفيف عدوها كانهما يوقدان عرفجا وقال اوس بن حجر
اذا اجتهدا شدا حسبت عليهما ... عريشا عليه النار فهو محرق
وسئل عن بيت لطفيل
كانه بعدما صدرن من عرق ... سيد تمطر جنح الليل مبلول
فقال كان هذا الفرس بعدما سال العرق من صدره هن ذئب فقلت اخطات انما معناه
كان هذا الفرس بعدما برزت صدور هذه الخيل من عرق في الصف وكل طريقة
وصف عرقه يقال عرق من قطا ومن خيل فيقول كان هذا الفرس ذئب اصابه قدر
المطر فهو ينجو ويعدو عدوا شديدا ثم سئل في هذا المجلس عن بيت لعروة
مطلا على اعدائه يزجرونه ... بساحتهم زجر المنيح المشهر
فقيل له ما معناه فقال يزجرون هذا الرجل اذا نزل بساحتهم كما يزجر المنيح
ثم فسر فقال المنيح من القداح الذي لا نصيب له وانما هو تكثير في القداح مثل
السفيح والوغد فقلت له ويحك انما يزجر ما كان له نصيب وهذا خامل لا نصيب له
ثم كان مشهر وتفسير هذا البيت القدح المعروف بالفوز يستعار لكثرة
فوزه وخروجه ومنه يقال منحت فلانا ناقتي سنة والناقة تسمى منيحة
وذلك اذا اعطيته لبنها ووبرها سنة ثم يردها فكذلك هذا القدح
يستعار فهو يتبرك به لكثرة فوزه وانشدته فيه يحتجا قال ابن مقبل
يصف قدحا قد استعاره لكثرة فوزه
مغذمر مؤذن باليدين ملحن ... خليع لجام فائز متمنح
فاراد بقوله متمنح مستعار وقال عمرو بن قميئة
بايديهم مقرومة ومغالق ... تثير بارزاق العيال منيحها
فلو كان المنيح القدح الذي لا نصيب له ما كان يثير ارزاق العيال ولكنه هو الذي
يمنح اي يستعار فيفوز ويتيمن ثم انشدته في القدح الذي يستعار ويجلم ويعقب
او يوثر فيه الاسنان قال لبيد
دعرت قلاص الثلج تحت ظلاله ... بمثنى الايادي والمنيح المعقب
فانما عقب علامة لكثرة فوزه وقمره قال دريد
واصفر من قداح النبع فرع ... له علمان من عقب وضرس
الضرس ان يعض بالضرس ليوثر فيه

مجلس ابي محمد اليزيدي مع ياسين الزيات

حدثنا محمد أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي قال أخبرني عمي الفضل
محمد بن أبي محمد اليزيدي عن أبي محمد يحيى بن المبارك اليزيدي قال إني لأطوف
غداة يوم بمكة لقيني ياسين الزيات فقال لي يا أبا محمد ما نمت البارحة لشيء اختلج
في صدري منعني الفكر فيه النوم وما كنت أود إلا أن أصبح فألقاك قلت وما
ذاك قال أيجوز في كلام العرب أن يقول الرجل أريد أن أفعل كذا وكذا لشيء قد فعله قلت
ذاك غير جائز إلا على ضرب من الحكاية أفسره قال فما تقول في قول الله عز وجل إن فرعون
علا في الأرض إلى أن بلغ ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم
أئمة ونجعلهم الوارثين فخاطب بها محمدا صلى الله عليه وقد فعل ذلك قبل قلت هذا من
الحكاية التي ذكرتها لك لأنه قال إنه كان من المفسدين كأن تقدير الكلام وكان من
حكمنا يومئذ أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض فحكى ذلك لمحمد صلى الله عليه وسلم
قال كما في قصة يحيى عليه السلام وسلام عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا
كأن تقدير الكلام وكان من حكمنا عليه يوم ولد ويوم يموت ويوم يبعث حيا فحكى ذلك لمحمد سلام
صلى الله عليه وسلم فقال جزاك الله خيرا يا أبا محمد فقد فرجت عني ما شرحت لي ۝

مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت

أخبرنا أبو إسحق الزجاج قال أنبأنا أبو العباس محمد بن يزيد عن أبي عثمان قال
جمعني وابن السكيت بعض المجالس فقال لي بعض من حضر سله عن مسألة وكانت
بيني وبين ابن السكيت مودة فكرهت أن أجبهه بالسؤال لعلمي بضعفه في النحو فلما
ألح علي قلت له ما تقول في قول الله عز وجل فأرسل معنا أخانا نكتل ما وزن نكتل
من الفعل ولم جزمه فقال وزنه نفعل وجزمه لأنه جواب الأمر قلت فما ماضيه
ففكر وتشور فاستحييت له فلما خرجنا قال لي ويحك ما حفظت المودة فخجلتني بين
الجماعة فقلت والله ما أعرف في القرآن أسهل منها قال وزن نكتل نفتعل من الكيل
نكتال وأصله نكتيل فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف
لسكونها وسكون اللام فصار نكتل

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي عمر الجرمي

حدثني بعض إخواني قال حدثنا أبو إسحق الزجاج قال أخبرنا محمد بن يزيد
قال حدثني المازني قال قال أبو عمر الجرمي يوما في مجلسه من سألني عن بيت من جميع ما قالته
العرب لا أعرفه فله علي سبق فسأله بعض من حضر قال أبو العباس السائل المازني
ولكنه كنى عن نفسه فقال له كيف تروي هذا البيت

من كان مسرورا بمقتل مالك ... فليأت نسوتنا بوجه نهار
يجد النساء حواسرا يندبنه ... قد قمن قبل تبلج الأسحار
قد كن يخبأن الوجوه تسترا ... فالآن حين بدأن للنظار

فقال له

فقال له كيف تروي يدان أو يدين فقال له يدان فقال له أخطأت ففكر ثم قال إنا لله
هذا عاقبة البغي وقال صاحب الكتاب وقع في هذه الحكاية سهو إما من الحاكي لها وإما من
الناقل لها حكي أن المازني حضر مجلس الجرمي وهذا غلط والذي حدثني به علي بن سليمان
وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي والسائل له الأصمعي وإنما كان ذلك على الأغلوطة
والتجربة

مجلس أبي عثمان المازني مع أبي الحسن سعيد بن مسعدة

أخبرنا أبو جعفر الطبري قال حدثني أبو عثمان المازني قال قال لي الأخفش سعيد يوما على
أي وجه أجاز سيبويه في تثنية كساء كساوان بالواو فقلت بالتشبيه بقولهم
حمراوان وبيضاوان لأنهما في اللفظ همزة كما أنها همزة فقال لي فيلزمه على هذا أن يجيز في
تثنية حمراء حمراان على التشبيه بقولهم كساءان لأنك إذا أشبهت الشيء بالشيء فقد وجب
أن يكون المشبه به مثله في بعض المواضع فقلت هذا لازم لسيبويه ثم فكرت فقلت
لا يلزمه هذا فقال لي ليس لما شبهناها بليس أعملناها عمل ليس فقلنا ما زيد قائما كما نقول
ليس زيد قائما شبهناها أيضا بليس في بعض المواضع فقلنا ليس الطيب إلا المسك ومثل
هذا كثير ومنهم من يقول ليس الطيب إلا المسك فينصب فإنه لزم الأصل وذلك أن خبر ليس منصوب
منفيا كان أو موجبا لأنها أخت كان فالمنفي ليس زيد قائما والموجب قولك ليس زيد إلا قائما
وما كان زيد إلا قائما كما تقول ما كان زيد قائما وما كان زيد إلا قائما وأما من رفع فقال
ليس الطيب إلا المسك ففيه وجهين أحدهما وهو أجودهما أن يضمر في ليس اسمها ويجعل الجملة
خبرها كما قال هشام أخو ذي الرمة

هي الشفاء لدائي إن ظفرت بها ... وليس منها شفاء الداء مبذول

التقدير ليس الأمر شفاء الداء مبذول منها ولكنه إضمار لا يظهر لأنه أضمر على شريطة التفسير
ويكون إلا في المسألة مؤخرة وتقديرها التقديم حتى يصح الكلام لأنه لا يقع بين المبتدأ والخبر
فيكون التقدير ليس الطيب إلا المسك ومثله إن نظن إلا ظنا تقديره إن نحن إلا نظن إلا
ظنا والوجه الآخر أن يجعل ليس بمنزلة ما فيلغي عملها لدخول إلا في خبرها كما يلغى عمل ما إذا
دخلت إلا في خبرها كما حملوا ما على ليس فنصبوا خبرها لأنه ليس في العربية شيئان تضارعا
فحمل أحدهما على الآخر إلا جاز حمل الآخر عليه في بعض الأحوال فقلت ليس هذا مثل ذاك وذاك
أنه لو أجاز سيبويه في تثنية حمراء حمراان لجعل علامة التأنيث متوسطة غير متطرفة
على صورتها وهي متطرفة فهل وجدت أنت علامة التأنيث متوسطة على صورتها ۝
متوسطة فسكت ثم قال لي لم أجد ذلك ولا يلزم سيبويه ما قلنا وما أحسن ما احتججت له

مجلس أبي العباس ثعلب مع جماعة

حدثني أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش قال أنشدنا أحمد بن يحيى عن ابن الأعرابي

وصاحب أبدا حلوا مرا ... نحاجذ القوم خفيفا لزا
إذا تغشاه الكرى ابرنجرا ... كأن قطنا تحته وقزا

او فرشا محشوة اوزا • قال ابو الحسن انشدنا ابو العباس هذه الابيات ثم قال يا اصحاب المعاني فيما تقولون فخصصنا فيه فلم نصنع شيئا فضحك ثم قال اخبرنا ابن الاعرابي ان اسم ابنته كان مرة فناداها ورخمها كانه قال وصاحب ابدا حلوا من القول يا مرة ثم حذف الهاء للترخيم يقال رجل نزاد اذا كان خفيفا في الحاجة ومثله خفيف وخفاف وندب بمعنى واحد وقوله ابن حرثان يريد ابنته يصفها بغلبة النوم وخفة الراس وقوله مملوءة اوزا يريد ريش اوز فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى المسجد اي اهل المسجد

مجلس ابي العباس احمد بن يحيى مع ابي الحسن محمد بن كيسان

حدثني بعض اصحابنا قالا اخبرنا ابو الحسن بن كيسان قال قال لي ابو العباس كيف تقول مررت برجل قائم ابوه فاجبته بخفض قائم ورفع الاب فقال لي باي شي ترفعه فقلت بقائم فقال او ليس هو عندكم اسما وتعيبوننا بتسميته فعلا فقلت لفظه لفظ الاسماء واذا وقع موقع الفعل المضارع وادى معناه عمل عمله لانه قد يعمل عمل الفعل ما ليس بفعل اذا ضارعه قال فكيف تقول مررت برجل ابوه قائم فاجبته برفعهما جميعا فقال لي فهل يجوز ان تقول مررت برجل قائم فترفع به موخرا كما رفعت به مقدما قلت ذلك غير جائز عند احد قال ولم قلت لانه اسم جرى مجرى الفعل واذا تقدم عمل عمل الفعل فلم يكن فيه ضمير فاذا تاخر كان بمنزلة الفعل الموخر فلزمه ان يقع فيه ضمير من الاسم المتقدم يرتفع كما يكون ذلك في الفعل اذا تاخر فلما كان الفعل لو ظهر ههنا لم يرفع ما قبله كان الاسم الجاري مجراه اضعف في العمل واحرى ان لا يعمل فيما قبله فقال لي فاجعل الاسم مرفوعا بالابتدا وما بعده خبره على مذهبكم لان خبر المبتدا عندكم يكون مخفوضا ومنصوبا كما يقولون زيد في الدار وزيد امامك قلت ذلك غير جائز لان خبر المبتدا اذا كان هو المبتدا بعينه لم يكن الا مرفوعا كقولنا زيد منطلق وعبد الله قائم فيما اشبه ذلك وكذلك اذا قلنا مررت برجل ابوه قائم فالقائم هو الاب في المعنى فلا يجوز ان يختلف اعرابهما قال وقد جاء في الشعر الفصيح الذي هو حجة مثل هذا الذي تنكره قال امرو القيس • فظل لنا يوم لذيذ بنعمة • فقل في مقيل نحسه متغيب • تقديره فقل في مقيل مغيب نحسه ثم قدم واخر كما ترى فقلت له ليس هو على هذا التقدير فوقع لي في الوقت خاطر فقال باي شي تقديره فقلت فقل في مقيل نحسه وتم الكلام كما تقول مررت بمضروب ابوه كريم والتقدير مررت برجل مضروب ابوه ثم تجعل كريما نعتا للمتروك الذي في النية فكانه قال فقل في مقيل نحسه يقال قال نحسه اي سكن والنحس الدخان ايضا ثم قال متغيب بعد ان تم الكلام لانه قال متغيب على النحس فقال هذا العمري وجه على هذا التقدير

قال ابو الحسن فحدثنا ابا الحسن العباس المبرد بما جرى فقال هذا شي كان خطر لي فخالفنا النحويين لانهم زعموا انه مما اتى به امرو القيس ضرورة ثم رايته بعد ذلك قد املاه

مجلس سعيد الاخفش مع المازني

حدثني محمد بن منصور قال سالت المازني ابا الحسن سعيد بن مسعدة عن قولهم زيد افضل من عمرو واكرم منه فقال الاخفش الاصل في هذا الباب اذا صحبته من فانما يضاف الى ما هو بعضه فلم يثن ولم يجمع كما ان البعض كذلك لا يثنى ولا يجمع ولا يونث كقولك بعض اخوانك خرجن وخرجا وخرج قال ابو عثمان انما معناه فضله يزيد على فضله وكرمه يزيد على كرمه فكان بمعنى المصدر فلم يثن ولم يجمع كما ان المصدر كذلك وقال القران افعل في هذا الجنس يضاف الى شي يجمع الفاضل والمفضول فاستغني بتثنية ما اضيف اليه وجمعه وتانيثه عن تثنيته في ذاته وجمعه وصار بمنزلة الفعل الذي اذا تقدم يستغني بما بعده عن تثنيته وجمعه •

مجلس مروان مع ابي الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش

اخبرنا ابو جعفر احمد بن محمد الطبري قال سال مروان سعيد ابن مسعدة الاخفش ازيدا ضربته ام عمرا فقال اي شي تختاره فيه فقال اختار النصب لمجي الف الاستفهام فقال الست انما تختار في الاسم النصب اذا كان المستفهم عنه الفعل كقولك ازيدا ضربته اعبد الله مررت به فقال بلى فقال له فانت اذا قلت ازيدا ضربته ثم عمرا فالفعل قد استقر عندك انه قد كان وانما تستفهم عن غيره وهو من وقع به الفعل فالاختيار الرفع لان المسوول عنه اسم وليس بفعل فقال له الاخفش هذا هو القياس قال ابو عثمان وهو ايضا القياس عندي ولكن النحويين اجمعوا على اختيار النصب في هذا لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الاصل للفعل

مجلس ابي العباس ثعلب مع جماعة

حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال كنا عند ابي العباس ثعلب فانشدنا للحصين بن الحمام المري

تاخرت استبقي الحياة فلم اجد • لنفسي حياة مثل ان اتقدما •
فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا • ولكن على اعقابنا تقطر الدما •

فسالنا ما تقولون فيه فقلنا الدم فاعل جا به على الاصل فقال هكذا رواية ابي عبيد وكان الاصمعي يقول هذا غلط وانما عليه الرواية ولكن على اقدامنا تقطر الدما منقوطة من فوقها في المعنى ولكن على اقدامنا تقطر الجراحات الدما فيصير مفعولا به ويقال قطر الما وقطرته انا وانشدنا •

كاظوم فقدت بر غزها • اعقبتها الغبس منها عدما •

شغلت ثم أتت من شغفه ❊ فاذا هي بعظام ودما ❊
فافاقت من شغفه ❊ واغيض القلب منها ندما ❊
فالدم في موضع خفض عطف على العظام ولكنه رده على الاصل منصوبا كما ترى جاد
وكان الاصمعي يقول انما الرواية فاذا هي بعظام ودمام قصر الممدود والاطوم
البقرة الوحشية وبرغزها ولدها والغلس جمع اغلس وهي الكلاب

مجلس ابي العباس مع رجل من النحويين

حدثني علي بن سليمان قال سال رجل ابا العباس في مجلسه عن قول الشاعر
مرحبا بالذي اذا جا الخير وغاب غاب عن كل خير فقال ايهجوه ام يمدحه فقال
بل يهجوه وفيه تقديران احدهما تفسير محمد بن يزيد قال يصفه بالغفلة والبلادة
وتقديره مرحبا بالذي اذا جا الخير اي حضوره غيبته فهذا المصراع في ذكر بلادته
وغفلته ثم قال او غاب غاب عن كل خير معناه ان الخير عندنا فاذا غاب غاب
عن كل خير لانه لا يرجع الى خير قال ابو العباس احمد انما وصفه بالحرمان فقط وتقدير
الكلام عنده مرحبا بالذي اذا جا غاب عن كل خير جا الخير وغاب يصفه بالحرمان
والشوم على كل حال وقد رواه غيرهما بالنصب معناه بالذي اذا جا الى الخير اي
صادف الخير عندنا او غاب غاب عن كل خير اي انه لا يرى الخير الا عندنا فاذا غاب
عنا حرم فلم يصادف خيرا ومثل هذا مما يسال عنه ❊
سالنا من ابا ك سراة بنم ❊ فقال ابي تسوده نزارا ❊
تقديره اسالنا ابا ك نزارا من سراة بنم تسوده فقال ابي ينتصب اباك
بوقوع السوال عليه ونزارا بدل منه ومن رفع بالابتدا وسراة مبتدا ثان
وتسوده الخبر والمبتدا الثاني وخبره خبر الاول وقوله فقال ابي تقديره هو
ابي فيكون خبر ابتدا مضمر وان شئت رفعته بالابتدا والخبر بعده مقدر كانك
قلت ابي تسوده سراة بنم

مجلس ابي عمرو بن العلا مع ابي عبيدة

حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان قال حدثني محمد بن يزيد عن المازني عن
ابي عبيدة قال سمعنا ابا عمرو بن العلا يقرا تخذت عليه اجرا فسالته عنه فقال
هي لغة فصيحة وانشد قول الممزق العبدي ❊
وقد تخذت رجلي الى جنب غرزها ❊ نسيفا كافحوص القطاة المطرق ❊
يقال اتخذ يتخذ اتخاذا وتخذ يتخذ تخذا بمعنى

مجلس ابي عمرو مع الاصمعي

حدثنا ابو الحسن علي بن سليمان حدثنا ابو العباس احمد بن يحيى حدثنا
ابو الفضل الرياشي قال سمعت الاصمعي يقول سمعت ابا عمرو بن العلا يقول
الشعف بالعين غير معجمة ان يقع في القلب شي فلا يذهب يقال قد شعفني

بشعفني

يشعفني اذا التقى فلبي ذكره وشغله كما انشد الحرث بن حلزة اليشكري
❊ ويئست مما كان يشغفني ❊ منها ولا يسليك كاليأس ❊
قلت قراءة القراء قد شغفها حبا بالغين معجمة وشعفها بالعين غير معجمة

مجلس الكسائي مع الاصمعي

حدثنا حماد بن اسحق عن ابيه قال كنا عند الرشيد فحضر الاصمعي والكسائي
فسال الرشيد عن بيت الراعي
❊ قتلوا ابن عفان الخليفة محرما ❊ ودعا فلم ار مثله مخذولا ❊
فقال الكسائي كان قد احرم بالحج فضحك الاصمعي وتهانف فقال الرشيد ما
عندك فقال والله ما احرم بالحج ولا اراد ايضا انه دخل في شهر حرام كما يقال
اشهر واعام اذا دخل في شهر وفي عام فقال الكسائي ما هو الا هذا والا فما معنى
الاحرام قال الاصمعي خبرني عن قول عدي بن زيد قتلوا كسرى بليل محرما ❊
فتولى لم يمتع بكفن اي حرام لكسرى فقال الرشيد فما المعنى فقال
يريد ان عثمان لم يات شيئا يوجب تحليل دمه وكل من يحدث مثل ذلك فهو في ذمة
فقال الرشيد يا اصمعي ما تطاق في الشعر

مجلس ابي يوسف مع الكسائي

حدث ابو العباس احمد بن يحيى قال حدثني سلمة عن الفرا قال كتب الرشيد
في ليلة من الليالي الى ابي يوسف صاحب ابي حنيفة افتنا حاطك الله
في هذه الابيات
❊ فان ترفقي يا هند فالرفق ايمن ❊ وان تخرقي يا هند فالخرق اشام ❊ اشام
❊ فانت طلاق والطلاق عزيمة ❊ ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم ❊
فقد انشد البيت عزيمة ثلث وعزيمة ثلثا بالنصب فكم تطلق بالرفع وكم
تطلق بالنصب قال ابو يوسف فقلت في نفسي هذه مسالة فقهية
نحوية ان قلت فيها بظني لم آمن الخطا وان قلت لا اعلم قيل لي كيف تكون قاضي
القضاة وانت لا تعرف مثل هذا ثم ذكرت ان ابا الحسن علي بن حمزة الكسائي
معي في الشارع فقلت لتكن رسول امير المومنين بحيث تكرم وقلت للجارية خذي
الشمعة بين يديه فدخلت الى الكسائي وهو في فراشه فاقراته الرقعة فقال
لي خذ الدواة واكتب اما من انشد البيت بالرفع فقال عزيمة ثلث فانما طلقها
بواحدة وانبا ها ان الطلاق لا يكون الا بثلث ولا شي عليه واما من
انشد عزيمة ثلثا فقد طلقها وابانها لانه قال انت طالق ثلثا وانفذت
الجواب فحملت الي آخر الليل جوائز وصلات فوجهت بالجميع الى الكسائي
قال الزجاج في اماليه اخبرنا احمد بن سعيد الدمشقي حدثنا الزبير

ابن بكار حدثني عمي مصعب ابن عبد الله عن ابيه عبد الله بن مصعب قال
قال المفضل الضبي وجه الي الرشيد فما علمت الا وقد جانا الرسول ليلا فقال اجب
امير المومنين فخرجت حتى صرت اليه وهو متكي ومحمد بن زبيدة عن يساره والمامون
عن يمينه فسلمت فاوما الي بالجلوس فجلست فقال لي يا مفضل قلت لبيك يا
امير المومنين قال كم في فسيكفيكهم الله من اسم فقلت ثلاثة اسما يا امير
المومنين قال وما هي قلت اليا لله عز وجل والكاف للنبي لرسول الله صلى الله عليه وسلم
والها والميم والواو هي للكفار قال صدقت كذا افادنا هذا الشيخ يعني الكسائي وهو
اذ ذاك جالس ثم قال فهمت يا محمد قال نعم قال اعد المسالة فاعادها كما قال المفضل
ثم التفت فقال يا مفضل عندك مسالة تسال عنها قلت نعم يا امير المومنين
قول الفرزدق • اخذنا باافاق السما عليكم • لنا قمراها والنجوم الطوالع
قال هيهات كذا افادنا هذا متقدما قبلك هذا الشيخ لنا قمراها يعني
الشمس والقمر كما قالوا سنة العمرين يعني ابا بكر وعمر قلت نعم زيادة يا امير
المومنين في السوال قال زد قلت فلم استحسن هذا قال لانه اذا اجتمع اسمان
من جنس واحد وكان احدهما اخف على افواه القايلين غلبوه فسموا الاخر باسمه
فلما كانت ايام عمر اكثر من ايام ابي بكر وفتوحه اكثر غلبوه وسموا ابا بكر باسمه
وقال تعالى بعد المشرقين وهو المشرق والمغرب قلت قد بقيت مسالة
اخرى فالتفت الي الكسائي وقال اتري هذا غير ما قلت قلت بقيت الغاية التي
اجراها الشاعر المفتخر في شعره قال وما هي قلت اراد بالشمس ابراهيم
خليل الرحمن وبالقمر محمدا صلى الله عليه وسلم وبالنجوم الخلفا الراشدين قال
فاشرأب امير المومنين ثم قال يا فضل بن الربيع احمل اليه مائة الف درهم
ومائة الف لقضا دينه قال الزجاجي في كتابه المسمى ايضاح علل النحو
مسالة جرت بيني وبين ابي بكر ابن الانباري في المصدر قلت له مرة ما المصدر
في كلام العرب من طريق اللغة فقال المصدر المكان الذي يصدر عنه كقولنا
مصدر الابل وما اشبهه ثم تقول مصدر الامر والراي تشبيها والمصدر ايضا
هو الذي تسميه النحويون مصدرا كقولنا ضرب زيد ضربا وتضرب ضربا وقام قياما
ومقاما وما اشبه ذلك والفعل يكون مكانا ومصدرا قلت له فاذا كان كذلك
فلم زعم الفرا ان المصدر متصدر عن الفعل واي قياس جعله بمنزلة الفاعل
وقد صح عندك انه يكون مفعولا فيه بغير مصدر او مكان كما ذكرت وهل تعرف
في كلام العرب مفعلا بمعنى الفاعل فيكون المصدر ملحقا به فقال ليس هو
كذلك عند الفرا انما هو عنده بمعنى مفعول كانه اصدر عن الفعل انه
هو صدر عنه فهو بمعنى مفعول كما قيل مركب فاره ومعناه مركوب ومشرب

عذب

لعدم سيرة

النحويون

عذب ومعناه مشروب قال الشاعر
• وقد عاد عذب الما بحرا فزادني • على ظمائي ان ابحر المشرب العذب •
اراد المشروب العذب فقال البحر الملح واستبحرته اذا صار ملحا غليظا قلت له
ليس يجب ان تجعل دليله على صحة دعواه ما ينازع فيه ولا يسلم له ولا تجده
في كلام العرب قال فاين وجه المنازعة ههنا قلت له اجماع النحويين
كلهم على ان المأكل يكون بمعنى الاكل والمكان والمشرب بمعنى الشرب ومنه قيل رجل
مقنع اي مقنوع به وليس في كلام العرب مفعل يعني مفعل ليس فيه مكرم
بمعنى مكرم ولا معطى بمعنى معطي ولا مقفل بمعنى مقفل انما يجي المفعل بمعنى المفعول
فهل تعرف ايه في كلامهم مفعلا بمعنى مفعل معدولا عنه فيكون مصدرا ملحقا
به هل تعرفه في كلامهم او تذكر له شاهدا من شعر او غيره او حكاية او قياسا
يحمل عليه فقال ان اصحابنا يقولون المصدر جا بمعنى مفعل شاذا لا يقاس
عليه انما هو اختصار من غير مقيس عليه والشواذ في كلامهم غير مدفوع قلت
له اما اذا صاروا الى باب الشهوات والدعاوي بغير برهان فالكلام بيننا
ساقط فاما الشواذ فانما يقبل ما نقلته النقلة وسمع منها في شعر او شاهد
كلام لا ما يدعيه المدعون قياسا قال وقد قال بعض اصحابنا ان المصدر
بمعنى لا انصداد لكا به قال ذو الانصداد رمته كما قيل السلام المومن ومعناه
ذو السلام قلت له فقد رجع القول بنا الى انه في معنى فاعل وقد مضى الكلام
فيه فذكرت ما جري بيننا لابي بكر بن الخياط فقال هذه اشيا يولدها من عنده
على مذاهب القوم ليست محكية عن الفرا ولا موجودة في كتبه ولكنها مما يريها نهانا
تويد المذهب وتنصره ثم رايته بعد ذلك غير بعيد قد ذكر هذه الاحتجاجات
او مرها منها في بعض كتبه فلم يرجع عنها هذه احدى عشر مسالة
سال عنها ابو بكر الشيباني ابا القاسم الزجاجي في كتاب انفذه اليه من طبرية
الى دمشق فكتب اليه في الجواب بسم الله الرحمن الرحيم حفظك الله وابقاك واتم
نعمه عليك وادامها لديك وقفت يا اخي جعلني الله فداك على مضمن كتابك الوارد مع
اخينا حفظه الله والجواب عنه يصدر اليك لا رتبا حر بحول الله ومشيته
ووقفت على ما ضمنت اخره من المسايل التي اشتبهت عليك وبادرت اليك
بتفسيرها في هذا الكتاب لعلمي بتعلق قلبك بها وليتعجل اخونا حفظه الله
الانتفاع بها واتبعتها مسايل من عندي منتخبة من ضروب شتى انت تقف
عليها وتذكرني بها ومهما عرض لك من امثال هذا فلا تنقبض في مفاتحتي به
فاني اسر بذلك واقضي اليك فيه ما عندك على مبلغ ما يتناهى اليه علمي
ان شا الله تعالى المسالة الاولى اما قوله هذا زبد السعدي

سعد بكر وقولك كيف تخبر سعد وما الاختيار فيه قال هذه المسألة لا يختار فيها الكوفيون الخفض فيقولون زيدا السعدي سعد بكر قالوا لأن معنى قولنا زيدا السعدي زيدا من سعد ثم تقول سعد بكر على الترجمة لأنا نريد بهذا الكلام الإضافة وليس يمتنعون من إجازة نصبه فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتة لأن قولنا زيد السعدي سعد مرفوع وليس بمرفوع وإنما الياء المثقلة في آخره دلت على المنسوب إليه ولا يكون المضاف إليه أولا والدال على الإضافة آخرا ولعمري إن النسب إضافة لأنا إذا قلنا رجل بكري وتميمي فإنما نضيفه إليه ولكنه ليس على طريقة المضاف والمضاف إليه وليس هاهنا لفظ خافض ولا مخفوض وقد سمى سيبويه النسب إضافة على الوجه الذي ذكرته لك فيقول أصحابنا زيدا السعدي سعد بكر بالنصب على أعني سعد بكر ولا يمتنعون من الرفع على معنى هو سعد بكر وليست هذه المسألة مسطورة لأصحابنا في شيء من كتبهم وهي مسطورة في كتب الكوفيين وقد سألت عنها أبا بكر بن الخياط وابن شقير فأجاباني بما ذكرت لك **المسألة الثالثة** كيف الاختيار في النسب إلى نحو درابا وجرجرايا وقالي قلا أما جرجرايا وما درايا فالاختيار في النسب إليهما أن تقول جرجرائي وما درائي بهمزة بعد ألف بعدها ياء النسب وقياس ذلك أن الألف التي في جرجرايا وما درايا يلزم حذفها في النسب لأن الألف في النسب إذا وقعت خامسة فصاعدا يلزم حذفها كما تقول في النسب إلى حبارى حباري وإلى جحجبى جحجبي وهذا متفق عليه ولا خلاف فيه فلما وقعت الألف في هذين الاسمين سادسة لم نجد بدا من حذفها فلما حذفت الألف بقيت في آخر الاسم ياء قبلها ألف في موضع حركة طرفا فلزم قلبها ألفا والإبدال منها همزة كما يلزم مثل ذلك في سقاء وشفاء وكذلك كل ياء أو واو وقعت طرفا قبلها ألف قلبها همزة على هذا القياس نحو جرجرائي وما درائي كما ترى وقال سيبويه في النسب إلى حولايا وبردرايا حولائي وبردرائي قال تحذف الألف الأخيرة لأنها سادسة وتقلب الياء التي قبلها ألفا لوقوعها طرفا قبل ألف ثم تبدل منها همزة وإن شئت قلت جرجراوي وما دراوي فأبدلت من الهمزة واوا كما أجازوا في سماء سماوي وفي كساء كساوي وفي سقاء سقاوي تشبيها لها بحمراوي وصفراوي وكما أجازوا في التثنية كساوان وسماوان تشبيها بقولهم حمراوان وأن الوجه الهمز وكذلك قد أجاز سيبويه في النسب إلى سقاية وصلاية سقاوي وصلاوي والاختيار عنده سقائي وصلائي على ما ذكرت لك وأما قالي قلا فليس من هذا لأن هذا من جنس الأسماء المركبة من اسمين نحو معديكرب وبعلبك ورام هرمز وشغر بغر في قولهم ذهب

القوم

القوم شغر بغر أي متفرقين وذهبت غنمه شذر مذر وكذلك قالي قلا حكاه سيبويه في هذا الباب مع هذه الأسماء وذكر أنه في اسمين جعلا اسما واحدا فالنسب إلى هذا الجنس من الأسماء بحذف الآخر والنسب إلى الصدر كقولك في النسب إلى معديكرب معدي وإلى رام هرمز رامي وفي النسب إلى بعلبك بعلي فأما قولهم بعلبكي فمولد من اصطلاح العامة عليه وإنما وجب الحذف عليه حذف الآخر عليه من هذا الجنس في النسب كما تحذف هاء التأنيث لأن القياس فيهما سواء كقولك في طلحة طلحي وفي عائشة عائشي وكذلك قالي قلا النسب إليه قالي كما ترى بحذف العجز والنسب إلى الصدر كما ذكرت لك **المسألة الثانية** كيف الاختيار في قولهم هذه ثلاثمائة درهم فضة خلاص وازنة جياد الرفع أم النصب أما الوجه في الفضة والخلاص والجياد فالنصب لأن هذا تمييز جنس الفضة والخلاص فتقول هذه ثلاثمائة درهم فضة خلاصا جيادا فتنصبه على التمييز والتفسير فتميز ثلاثمائة بالدرهم المخصوص لأنه وإن كان مخصوصا فهو مبهم الجنس الفضة لأن ثلاثمائة جائز أن تكون دراهم وغير دراهم ثم تميز الجملة بالفضة أعني جملة الدراهم التي دل عليها الدرهم بالفضة لأن الدراهم جائز أن تكون فضة وغير فضة من شبه ونحاس ورصاص وحديد ثم تميز الفضة بالخلاص لأن منها خلاصا وغير خلاص ثم تميز ذلك بالجياد هذا وجه الإعراب والاختيار والرفع جائز على إضمار المبتدأ فتقول هذه ثلاثمائة درهم فضة خلاص جياد أي هي فضة خلاص جياد وأما الاختيار في وازنة لو أفردتها فالرفع فتقول هذه ثلاثمائة درهم وازنة فترفعها على النعت لأنها ليست مما يميز بها ما قبلها لأنها غير مميزة جنسا من جنس ولو كانت غير دالة على جنس من الأجناس كدلالة الفضة والخلاص والجياد وإنما هي صفة كأنه أراد أنها وازنة كاملة غير ناقصة والنصب فيها جائز وإذا ذكرتها مع الفضة والخلاص والجياد نصبتها معها فقلت هذه ثلاثمائة درهم فضة خلاصا وازنة جيادا والاختيار ما ذكرت لك **المسألة الرابعة** كيف الاختيار في تعريف ثلاثمائة درهم لا يجيز أصحابنا البصريون أجمعون في هذه إلا إدخال الألف واللام في الاسم الآخر المخفوض فيقولون ما فعلت ثلاثمائة الدرهم وأربعمائة الدينار وكذلك كل عدد مفسر بمخفوض مضاف إليه فتعريفه بإدخال الألف واللام في المضاف إليه نحو قولك خمسة الأثواب وخمسة الغلمان وثلاثمائة الدرهم وألف الدينار هذا هو القياس في تعريف كل مضاف أن يعرف المضاف إليه مثل قولك هذا غلام رجل وفرس العبد فيتعرف المضاف بتعريف المضاف إليه قال ذو الرمة أنشده سيبويه

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى • ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع •

ولم يقل الأثافي (الثلاث) • وقال الفرزدق أنشده أبو عمر الجرمي •

ما زال مذ عقدت يداه إزاره • فسما فأدرك خمسة الأشبار •

والكوفيون يجيزون ما فعلت الخمسة الأثواب والعشرة الدراهم والخمس الجواري والثلاث المائة الدرهم فيجمعون بين الألف واللام والإضافة وكان الكسائي يروي عن العرب أنها تقول

هذه الخمسة الاثواب والمائة الدرهم قال شبهوه بقولهم هذا الحسن الوجه والكثير المال
وليس مثله لان قولك هذا حسن الوجه مضاف الى معرفة ولم تتعرف لان اضافته غير محضة فلما
اردت تعريفه ادخلت عليه الالف واللام فعرفته بهما وانما عول الكسائي في ذلك على السماع ولم
يكن ليروي رحمه الله الا ما سمع ولكن ليس هذا من لغة الفصحا ولا ممن يوخذ بلغته وليس كل شي يسمع
من الشواذ والنوادر يجعل اصلا يقاس عليه اخبرنا ابو اسحق ابراهيم بن السري الزجاج
قال سمعت ابا العباس محمد بن يزيد المبرد يقول اذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت
عليها في مقاييسك كثرت زلاتك واخبرنا ابو اسحق قال اخبرني ابو العباس المبرد قال
اخبرني ابو عثمان المازني قال اخبرني ابو عمر صالح بن اسحق الجرمي قال اخبرني ابو زيد الانصاري
ان قوما من العرب يقولون هذه العشرة الدراهم والخمسة الاثواب فيجمعون بين الالف
واللام والاضافة قال وليس هم بالفصحا وقد حكى ايضا الاخفش سعيد بن مسعدة هذه
الحكاية عن بعضهم وردها وقال ليس بماخوذ بها قال ابو عمر الجرمي فقلت لمن يجيز هذه
الخمسة الدراهم والعشرة الاثواب بالخفض كيف تقول هذا نصف الدرهم وثلث الدرهم
اتجيز هذا النصف الدرهم والثلث الدرهم فقال لا هذا غير جايز الا قولنا هذا نصف الدرهم
وثلث الدرهم قلت له فما الفصل بينهما فقال الفصل بينهما ان العرب قد تكلمت بذاك
ولم تتكلم بهذا فقلت له فهذه رواية اصحابنا عنهم تعارض روايتكم وهذا بيت الفرزدق وبيت
ذي الرمة وبعد فهو القياس اللازم في تعريف المضاف انما يتعرف المضاف اليه فلم يات
بمقنع واذا كان العدد مفسرا بمنصوب يميز الجنس فاردت تعريفه ادخلت الالف واللام في اوله
ولم تدخلها في المميز لعلتين احديهما ان التمييز لا يجوز تعريفه لانه واحد دال على جنس والواحد
من الجنس منكورا والاخرى ان تعريف المميز لا يعرف المميز منه لانقطاعه عنه وانفصاله
منه فلا فايدة في تعريفه اذا كان المقصود بالتعريف لا يتعرف به فتقول ما فعلت
الاحد عشر درهما والتسعة عشر ثوبا والخمسون درهما والتسعون ثوبا وكذلك ما اشبهه
هذا هو القياس وعليه اجتماع حذاق النحويين من البصريين والكوفيين وحذاق الكتاب وقد
اجاز بعضهم ما فعلت الثلاثة العشر درهما فادخل الالف واللام في موضعين وذلك
خطا لان هذين الاسمين قد جعلا بمنزلة اسم واحد واقبح منه اجازة بعضهم ما
فعلت الخمسة العشر الدرهم فادخل الالف واللام في ثلاثة مواضع وهذا
كله فاسد وكذلك يقول هولا ما فعلت العشرون الدرهم وعليه اكثر الكتاب
والقياس ما ذكرت لك وقد جا في كلام العرب ما ركب من اسمين جعلا اسما واحدا
ثم عرف فادخلت الالف واللام في اوله وذلك قول ابن احمر انشده سيبويه والفرا
والاصمعي والجماعة

تفقا فوقه القلع السواري ... وجن الخازباز به جنونا

فادخلوا الالف واللام في صدر الاسم ثم لم يعيدوهما المسالة الخامسة

قولك

قولك هذا عشرون درهما نصفين او نصفان وما الوجه في ذلك الوجه
في نصفين الرفع لانهما صفة للعشرين وليسا من جنس العشرين في شي من
الاجناس والنصب بعد ذلك جايز على التمييز والرفع اجود المسالة السادسة
قولك ما العلة في تانيث قوله عز وجل من جا بالحسنة فله عشر امثالها اعلم
ان هذه الاية تقرا على وجهين من جا بالحسنة فله عشر امثالها بالتنوين عشر ورفع
الامثال صفة للعشر وجعلوا العشر حسنات فلذلك انثوا لانه ذكر الحسنة
قد جرى متصلا بالعشر فلا لبس في ذلك وتقرا من جا بالحسنة فله عشر امثالها
بترك التنوين وخفض الامثال والمثل مذكر ولكنه انث حملا على المعنى لان
الامثال حسنات والاصل فله عشر حسنات امثالها ومثله مما انث
حملا على المعنى واللفظ مذكر قول ابي ربيعة

وكان مجني دون من كنت اتقي ... ثلث شخوص كاعبان ومعصر

فانث والشخص مذكر لانه اراد نسا وفسر ذلك بقوله كاعبان ومعصر ومثله
قول الاعور بن البرا الكلابي

وان كلابا هذه عشر ابطن ... وانت بري من قبايلها العشر

فانث والبطن مذكر لانه جعل البطن قبيلة فحمله على المعنى وفسر
ذلك بقوله وانت بري من قبايلها العشر ومثل ذلك قوله عز وجل وقطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا امما فانث والسبط مذكر لانه اراد بالسبط الامة
والجماعة وفسر ذلك بقوله اسباطا امما ففسر الاسباط بالامم وفي هذه
الاية سوال اخر انه يقال لم قال اثنتي عشرة اسباطا ففسر بالجمع ولم يقل اثنتي
عشرة سبطا كما تقول رايت اثنتي عشرة امراة ولا تقول نسا ولا يفسر العدد بعد
العشرة الى التسعة والتسعين الا بواحد يدل على الجنس ولا يفسر بالجمع والجواب
في ذلك انه لما قصد الامم ولم يقصد السبط نفسه لم يجز ان يفسره بالسبط نفسه
ويونث ولكنه جعل الاسباط بدلا من اثنتي عشرة وهو الذي يسميه الكوفيون المترجم
فهو منصوب على البدل لا على التمييز ثم فسره بالامم ولو جا بالامة لقال اثنتي عشرة
امة ولم يقل امما لانه قد طابق اللفظ المعنى المسالة السابعة قولك ما العلة
في تحريك ارضين ولم يحركوا خمسين في العدد العلة في ذلك ان الارض مونثة
لا خلاف في ذلك ويقال في تصغيرها اريضة وما كان من المونث على ثلاثة احرف
لا ها فيه للتانيث فهو بمنزلة ما فيه ها التانيث لانها مقدرة فيه الا ترى انها ترد
في التصغير فيقال في تصغير هند وعين وشمس وارض هنيدة وعيينة وشميسة
واريضة هذا مطرد غير منكسر الا ما كان من نحو حرب ودود وما اشبه ذلك فان الها
لا تلحقها في التصغير لانها في الاصل مصادر سمي بها وما كان على ثلاثة احرف من الاسما

المؤنثة ساكن الاوسط مفتوح الاول نحو صحفة وجفنة وضربة فاذا جمع
جمع السلامة فتح الاوسط منه فقيل صحفات وجفنات وضربات وارضات
كذلك ايضا محركة لانها اسم مؤنث وكذلك كانت العرب في جمعها الصحيح ارضات
ثم لما قالوا الارضون فجمعوها بالواو والنون تشبيها لها بعانة وثبة وعزة وبابها
لانها مؤنثة كما انها مؤنثة وان لم تكن مثلها في النقصان لانهم قد يشبهون الشيء بالشيء
وان لم يكن مثله في جميع احواله حركوا اوسطها بالفتح كما يحركونه مع الالف
والتاء لانه هو الاصل فقالوا الارضون ففتحوا كما قالوا ارضات ففتحوا لان
ذلك هو الاصل وهذا ادخل عليه قال سيبويه فقلت للخليل فلم قالوا
اهلون فاسكنوا الهاء ولم يحركوها كما حركوا ارضين فقال لان الاهل مذكر
فادخلوا الواو والنون فيه على ما يستحقه ولم يحتج الى تحريكه اذ ليس بمؤنث
يجمع في بعض الاحوال بالالف والتاء فيحرك لذلك قال الله تعالى شغلتنا اموالنا
واهلونا وقال قوا انفسكم واهليكم نارا قال سيبويه فقلت له فلم
قالوا اهلات فحركوا حين جمعوها بالالف والتاء قال المخبل السعدي

وهم اهلات حول قيس بن عاصم ۞ اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا

يقال شبهوه بارضات ففتحوا لذلك قال سيبويه ومنهم من يقول اهلات
فيسكن الهاء وهو القياس والتحريك في كلامهم اكثر وهذا من الشواذ الذي يحكى
حكاية ولا يجعل اصلا اعني جمع اهل اهلات ومثله في الشذوذ قول بعضهم
في جمع حرة حرون والحرة كل ارض ملبسة حجارة وكل جبل حرة والقياس حرات
وحرات لانه لم يلحقه نقصان فيجمع بالواو والنون عوضا من نقصانه وهذا
نظير قولهم ارضون وذكر يونس بن حبيب ان من العربية من يقول احرون فيزيد
في اوله همزة ويكسرها وهذا اشد من الاول فاما خمسون فليس من ارضين في شيء لانه اسم
مبني للجمع من لفظة خمسة ولا واحد له من لفظه ينطق به وانما هو بمنزلة ثلاثين من
ثلاثة واربعين من اربعة ولم يجمع خمسة في العدد خمسات ثم تدخل الواو والنون عليها
كما قيل في ارض ارضات ثم ادخلت الواو والنون عليها فدلت على حركتها المسألة
الثامنة قول الشاعر

اتنشد بيد ليس عن تصوري ما احد ۞ يمضي فيدرك حي بعده خلفا

وقول زهير ۞ الا ارى ذا امة اصبحت به ۞ فتتركه الايام وهي كما هيا

وقولك ما الوجه في قوله فيدرك وفي قوله فتتركه الايام الرفع والنصب فالوجه
فيهما النصب على الجواب لان الرفع في مثل هذا يكون على احد وجهين اما على العطف على
الاول اذا كان يحسن اشتراك الثاني مع الاول كقولك ما تاتينا فتحدثنا بالرفع كانك
قلت ما تاتينا وما تحدثنا او على القطع والابتداء كقولنا ايضا في هذه المسألة ما تاتينا

فتحدثنا

فتحدثنا كانك قلت فانت تحدثنا ومثله دعني فلا اعود اي دعني فاني لست
ممن يعود كما قال الشاعر

فلا زال قبر بين تبنى وجاسم ۞ عليه من الوسمي جود ووابل
فينبت حوذانا وعوفا منورا ۞ سأتبعه من خير ما قال قائل

كانه قال فهو ينبت ولم يجعله جوابا وكذلك تقول ما تاتينا فتحدثنا اذا جعلته
جوابا فيكون ذلك على معنيين احدهما ان يكون التقدير ما تاتينا فكيف تحدثنا اي لو اتيتنا
لحدثتنا والوجه الاخر ان يكون التقدير ما تاتينا الا لم تحدثنا اي منك اتيان
كثير ولا حديث منك وعلى هذا الوجه النصب في البيتين اللذين سالت عنهما فيقال
في قول زهير المعنى الا لم تتركه الايام وهي كما هيا وكذلك فما احد يمضي فيدرك حي
بعده خلفا بالنصب والتقدير الا لم يدرك حي بعده خلفا الا ترى انك لو رفعت
على العطف لكان التقدير ارى ذا امة ولا تتركه الايام وهذا غير مستقيم وكذلك
البيت الاخر فما احد يمضي فيدرك بالرفع تقديره على العطف فما احد يمضي ولا يدرك
وهذا محال لانه ليس يريد ان يقول لا يمضي احد ولا يدرك حي منه خلفا على نفيهما جميعا
لان المضي لا بد منه ولو رفعت ايضا على القطع والاستئناف لم يستقم فاذا ابطل وجه
الرفع فليس الا النصب على الجواب المسألة التاسعة ما يسال زيد عن شيء
فيجيب فيه وما يسال عن شيء فيخطي فيه اما قوله ما يسال عن شيء فيجيب فيه فيجوز فيه
النصب والرفع النصب من وجهين والرفع من وجه واحد فاحد وجهي النصب ان يكون
التقدير ما يسال زيد عن شيء فيجيب فيه بالنصب والتقدير الا لم يجب فيه اي قد يسال
فلا يجيب هذا معنى الكلام ونصبه على الجواب والوجه الثاني ان يكون التقدير
ما يسال عن شيء فكيف يجيب فيه اي لو سيل لاجاب ووجه الرفع على العطف
ما يسال زيد عن شيء فيجيب فيه اي ما يسال عن شيء وما يجيب فيه وهو قبيح لانه لا
يسال عنه لا يجاب عنه ولكنه جائز مع قبحه يدخل في النفي مع الاول واما قولك
ما يسال زيد عن شيء فيخطي فيه فليس فيه الا النصب لان وجه العطف فيه غير مستقيم
الا ترى انك لو قلت ما يسال عن شيء وما يخطي فيه كان غير مستقيم والابتداء والقطع
عما قبله غير جائز فليس الا النصب على الجواب وفيه المعنيان اللذان في المسألة
الاولى ما يسال زيد عن شيء فيخطي فيه بالنصب والتقدير الا لم يخطي فيه اي قد
يسال فلا يخطي والوجه الاخر ما يسال زيد عن شيء فيخطي فيه اي فكيف يخطي فيه
اي لو سيل لا اخطا المسألة العاشرة قولك ما النسب في قولهم في النسب
الى طي طائي وما الاصل في طي ومن اي شيء اشتقاقه اما قولهم في النسب الى
طي طائي فالنسب في كلام العرب على ثلاثة اضرب ضرب منه جاء مصروفا عن وجهه
وحده شاذا فسبيله ان يحفظ حفظا ويؤدى ولا يقاس عليه وذلك قولهم

في النسب الى العالية علوي والى الشتا شتوي والى الدهر دهري والى الروح روحاني
والى الدار بجرد دراوردي والى طي طائي والى الري رازي والى مرو مروزي بزيادة الزاي
وقيل مروي على القياس وقالوا في النسب الى هذيل هذلي وفقيم كنانه فقمي
والقياس فقيمي وهذيلي وقالوا في النسب الى البادية بدوي والى البصرة بصري
بكسر الباء هذا قول سيبويه وقال غيره بل قولهم بصري قياس لانه يقال
للحجارة الرخوة بصرة بفتح الباء والحاقها التانيث وبصر بكسر الباء وحذف الهاء لغتان
قالوا ويلزم في النسب حذف الهاء فاذا حذفنا الهاء لزم كسر الباء وهذا مذهب
حسن ومن ذلك قولهم في النسب الى الافق افقي والى حروراء وهو موضع حروري
والى جلولاء جلولي والى خراسان خرسي وخراساني على القياس ثلاث لغات
حكاها سيبويه وقال سيبويه ومنه قولهم في النسب الى صنعاء صنعاني
بالنون وكذلك قالوا في النسب الى بهراء وهي قبيلة من قضاعة بهراني بالنون
والى دستواء مدينة دستواني بالنون وقال ابو العباس المبرد النون في
قولهم دستواني وبهراني وصنعاني بدل من الهمزة كما انها في عطشان بدل من
الف التانيث التي في عطشى والف عطشى بمنزلة الالف الثانية التي في حمراء المبدل
منها الهمزة لانه اجتمع الفان ساكنان فابدلت الثانية همزة لانها لو حذفت
صار الممدود مقصورا فهذا الضرب كثير من النسب جدا في كلامهم والعمل فيه
على السماع وقد ذكر سيبويه ان قولهم في النسب الى طي طائي من هذا النوع وعندي
انه مع ما ذكر سيبويه فروا فيه لو نسب اليه على القياس من اجتماع اربع ياات
وهمزة لان في طي ياين وهمزة وكانت تلحقه يا النسب مثقلة وهي ياان وكان
السبيل ان يقال طيئي فيجتمع اربع ياات وهمزة وكسرتان فاستثقلوا ذلك
فصرفوه الى المحدود عن بابه فحذفوا اليا الاولى من طي وهي ساكنة توجب الثانية
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقيل طائي فهذا قياسه وضرب منه ياتي على القياس
كقولهم في النسب الى بكر بكري والى علي علوي والى فتى فتوي ورحى رحوي وما
اشبه ذلك على شروطه ومقاييسه المذكورة في حد النسب وضرب منه
ياتي على لفظ فعال وفاعل كقولهم لصاحب الجمال جمال ولصاحب الحمار حمار
ولذي الدرع دارع ولذي النبل نابل ولذي التمر تامر ولذي اللبن لابن وهو
مسموع ينقل ويحفظ فاما القول في اشتقاق طي فاني لا احفظ فيه شيا عن اصحابنا
الا ابن قتيبة ذكر على ما اخبرنا عنه ابو القاسم الصائغ ان نقلة الاخبار رووا
ان طيئا اول من طوى المناهل فسمي بذلك وان مرادا تمردت فسميت بذلك واسمها
يحابر قال ولا ادري كيف هاذان الحرفان ولانا من هذا التاويل فيهما على
يقين فاما اشتقاق مراد من التمرد فغير منكر لان مرادا فعال من مرد فهو مارد

وتمرد

وتمرد فهو متمرد واشتقاق مراد من التمرد غير بعيد واما اشتقاق طي من طويت
فغير مستقيم لان لام الفعل من طي همزة ومن طويت يا فهو مخالف له وليس يجوز
ان يكون طي لا مشتقا والذي عندي فيه ان الطاءة الطلة وحروف فايها وعينه
ولامها موافقة لحروف طي فيشبه ان يكون فيعلا من ذلك والناس في الاشتقاق
على ثلاثة مذاهب فاما جمهور العلما من اهل اللغة والنظر من الكوفيين والبصريين
مثل الخليل وابي عمرو وسيبويه والاخفش ويونس وقطرب والكسائي والفرا
والاصمعي وابي زيد وابي عبيدة وغيرهم على ان بعض الاسما مشتق وبعضها غير
مشتق واهل الظاهر يذهبون الى ان الكلام كله اصل في بابه ليس منه مشتقا
من شي فان قيل لهم ان القطامي مشتق من القطم وهو المشتهي اللحم وغيره قالوا
بل القطم مشتق من القطامي وان قيل لهم ان زهيرا من الازهر وهو الابيض
قالوا بل الازهر من زهير وان قيل لهم ان الباتر في صفات السيف من البتر
وهو القطع قالوا بل البتر من الباتر ومن صير احدهما اولى بان يكون اصلا
من صاحبه بل الكلام كله اصل في بابه ويدفعون الاشتقاق اصلا وهاولا ليس
ممن يذهب مذهب اهل اللغة ولا يتعلق باسبابها لانه ليس احد من اهل اللغة
يدفع الاشتقاق بوجه ولا سبب وقوم يذهبون الى ان الكلام كله مشتق وهذا
شي لم اجد احدا ممن يوثق بعلمه يقول به ولا قرات فيه كتابا للمتقدمين صنفا
وانما هو قول شاذ يتعلق به بعض المتكلمين المتحقق باللغة وبعض الناس يزعم
ان ابا اسحق الزجاج كان يذهب اليه ومعاذ الله من ذلك وانما دعاهم الى هذا
املا ابي اسحق كتابه الكبير في الاشتقاق وذلك انه توغل في كثير منه ونقلد
في كثير مما هو غير مشتق عند اهل اللغة انه مشتق فاما ان يعتقد ان الكلام
كله مشتق فمحال لانه لا بد للمشتق من اصل ينتهي اليه غير مشتق وذكرت في
هذا الفصل رقعة ابي الحسن الصيمري المتكلم الى ابي بكر محمد بن الحسن بن دريد
في هذا المعنى وجوابها منه فاحببت ان الحقهما لما فيهما من الفوائد
من حسن سوال السائل واجابة المجيب في الجواب كتب
ابو الحسن الصيمري الى ابي بكر بن دريد انت ادام الله عزك كهف الادب
واليك نفزع اهله فيما اشكل من اللغة واستعجم من معاني العربية وقد
زعم قوم من اهل الجدل ان العرب تسمت باسما تادت الينا صورها فلم يعرفوا
معانيها وحقائقها فقيل لهم اتعرفون ما تحت تلك الاسما التي لم يعرفوا حقائقها
ومجازها والاتساع فيها فقالوا لا فهل يجوز عندك ان توقع العرب اسما
على ما لا معنى تحته يعرفونه هم وقالوا ان العرب لم تدر ما الاستطاعة
وما القدرة وما القوة فما عندك في ذلك وتفضل بتعريفنا هل في كلامهم

اذا قيل لاحدهم هل اذا استطعت قطع هذا الحبل وهذا الطنب او هذا
اللحم ان تقول بسكين او شفرة او سيف وهل يقولون فلان قوي على فلان
بماله او بسيفه او برمحه وهل عندنا ان قول الله عز وجل ولله على الناس
حج البيت من استطاع اليه سبيلا انما اراد به الراحلة والزاد واقلنا
في معنى قول الله عز وجل واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط
الخيل اهل القوة ورباط الخيل بما استطاعوه او غير ذلك وان حضرك
ايدك الله شواهد من الشعر او من مطلق كلام العرب بينت ذلك لنا
واتبعته مسولا يذكر ما قيل ان العرب لم تعرف شيا من حقايق الاعراض
وهل جايز عليهم ان يسموا شيا لا يعرفون حقيقته ام لا ومننت به علينا
ان شا الله تعالى واطال الله بقاك وادام عزك وتاييدك واسعد
اهل الادب بك وحرس نعمته عليك ومواهبه لديك فاجاب
ابو بكر بن دريد وقفت ادام الله عزك على متضمن كتابك فاما المسالة الاولى
فقد بينتها في اول كتاب الاشتقاق وهي قول من زعم من اهل الجدل ان العرب
تسمت اسما تادت اليها صورها ولم تعرف العرب حقايقها وانما تعلق هولا
الزاعمون بما ذكره الليث بن المظفر في كتاب العين عن الخليل انه سال ابا الدقيش
ما الدقيش فقال لا ادري انما هي اسما نسمعها لا نعرف معناها وهذا جهل من
الليث وادعا على الخليل وذلك ان العرب قد سمت دقشا ثم حقروه فقالوا
دقيش ثم صرفوه من فعل الى فنعل فسموا دنقشا وكل هذه اسما فلو لم يكن
للدقش اصل في كلامهم ولم يقفوا على حقيقته لم يحكوه مكبرا ومحقرا
ومصرفا من فعل الى فنعل فالدقيش طاير اغبير اربقط معروف عندهم
قال غلام من العرب انشده يونس وحكاه
يا امتا ابصرني الغشية ... قد صدت دقيشا وسندريه
وليس قول الليث مقبولا على ابي عبد الرحمن الخليل بن احمد نضر الله وجهه
والدليل على ذلك تخليط الليث في كتاب العين واحتجاجه بالاشعار الضعيفة
ثم باشعار المولدين نحو ابي الشمقمق ومن اشبهه واما قولك ايدك الله ايجوز
عندي ان توقع العرب اسما على ما لا معنى له فهذا خلف من الكلام ليس في كلامهم
كلمة جد ولا هزل الا وتحتها معنى من فهمه ولو تكلف ذلك متكلف حتى يستقصيه
لاوضح منه ما خفي فاما قولهم ان العرب لم تدر ما الاستطاعة وما القدرة
وما القوة فكيف يكون ذلك وقد جا في الشعر الفصيح عن المطبوعين دون
المتكلفين قال عمرو بن معدي كرب
اذا لم تستطع شيا فدعه ... وجاوزه الى ما تستطيع

وقال القطامي وهو جيد
امور لو تدبرها حليم ... لهيبنا وحذر ما استطاعا
وهذا بكثير ادام الله تاييدك فاما القول في انهم اذا قيل لاحدهم هل استطعت
قطع الحبل او هذا الطنب ان يقول بسكين او شفرة او سيف فللاستطاعة
عندهم موضعان موضع يتصل بقوة وشدة بطش وموضع بالة نحو السيف
والشفرة وما اشبههما وفي الجملة انهم لا يومنون بالاستطاعة الا الى الانسان
دون ساير الحيوان دلهو ترتيب في لغتهم يقولون فلان يستطيع ان يرقى هذا الجبل
وهذا الجمل مطيق للسفر وهذا الفرس صبور على مماطلة الحضر وكذلك قول الله
عز وجل ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا انما قال استطاع لما
وقع الخطاب على من وهي تقع على من يعقل خاصة فلزم هذا الخطاب المستطيعين
الحج باي ضرب من الضروب كان لمنطلقا بزاد وراحلة ومصحة بدن وكيفما وجد السبيل
اليه هكذا ظاهر الخطاب ومخرجه على مذاهب كلام العرب فاما قوله عز وجل
واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل فليس يراد بالقوة ههنا قوة الاجسام
التي يكون بها بطشها وتصرفها واقتدارها على ما تحاول لان ذلك ليس الى الناس
الزيادة فيه ولا النقصان منه وانما الله يزيد في قوى الاجسام وينقص منها
كما يريد تبارك وتعالى فانما اريد به والله اعلم واعدوا لهم ما استطعتم من قوة
اي من الاشيا التي تتقوون بها على العدو من سلاح واله واصحاب وانصار وغير ذلك
مما تغلبون به غرب عدوكم وتعلون به عليهم وكذلك قوله ومن رباط الخيل اي
واعدوا لهم من الخيل ما تتقوون به عليهم وهذه القوة ورباط الخيل مما كانوا
يستطيعون اعداده ويمكنهم فامروا باعداده للعدو ليرهبوهم وليخيفوهم وهذا
باب يطول جدا وفيما اومات اليه دليل على ما سواه مما يتصل به واما سوالك
ايدك الله عن مذهب العرب في العرض وهل كانوا عارفين به ام كيف سموا شيا لا
يعرفون حقيقته فقد ذكرت لك ايدك الله انه ليس في كلامهم من اسم هزل ولا جد
الا وتحته معنى من جنسه ولكنهم لم يكونوا يذهبون بالعرض مذاهب المتفلسفة
ولا طريق اهل الجدل وان كان مذهبهم فيه لم يتدبر مطابقا لعرض الفلاسفة
والمتكلمين في حقيقته وذلك انهم يذهبون بالعرض الى اسما منها ان يضعوه موضع
ما اعترض لاحدهم من حيث لم يحتسبه كما يقال علقت فلانة عرضا اي اعتراضا
من حيث لم اقدره قال الاعشى
علقتها عرضا وعلقت رجلا ... غيري وعلق اخرى ذلك الرجل
وقد يضعونه مواضع ما لا يثبت فلا يدوم كقولهم كان ذلك الامر عن عرض ثم زال
وقد يضعونه موضع ما يتصل بغيره ويقوم به وقد يضعونه مكان ما يضعف

ويقل فكان المتكلمين استنبطوا العرض من احد هذه المعاني فوضعوه لما قصدوا
له وهو اذا تاملته غير خارج عن مذاهب العرب وكذلك الجوهر عند العرب انما يشيرون
به الى الشي النفيس الجليل فاستعمله المتكلمون فيما خالف الاعراض لانها اشرف منها
وقد ولدت اسما في الاسلام ولم تكن العرب قبله عارفة بها الا انها غير خارجة عن
معاني كلامها واستعادة معرفتها او كانت على وضاعها والمعاني التي تعقلها
وذلك نحو الكافر والفاسق والمنافق وانما اشتقاق الكافر من كفرت الشي اذا سترته
وغطيته والفاسق من فسقت الرطبة اذا خرجت من قشرها واشتقاق
المنافق من النافق وهو احد جحرة اليربوع الى كثير من ذلك يطول تعداده وكذلك
في كل زمان واوان لا تخلو الناس فيه من توليد اسما تحدث لها اسباب فيتعارفونها
بينهم بكل لغة ولسان فليس هذا منكرا اذا كان ذلك غير خارج عن الاصول المتفق
عليها والمعاني المعقولة بينهم وفيما ضمنت في كتاب الاشتقاق ما يدلك على ما
التمسته الوقوف عليه من هذا النحو وهذا من القول كاف في جواب ما سالت
عنه واطال الله بقاك وادام عزك وتاييدك واتم نعمته عليك وعلى اهل العلم
بك وفيك وعندك المسالة الحادية عشرة وهي اخر مسايلك وهي قولك ما
وزن ارطى وافعى واروى وهل هي على وزن افعل ام الالف في اخرها منونة اما
ارطى فللعرب فيها مذهبان اكثرهم على ان الهمزة في اولها اصلية والالف اخرها
مزيدة للالحاق فتقديرها فعلى ملحق بفعلل نحو جعفر وسلهب بالالف الحقته بهذا
البنا والدليل على ذلك قولهم اديم ماروط اذا دبغ بالارطى ولو كانت الهمزة مزيدة
وكان على وزن افعل لقيل اديم مرطى والارطى جمع واحدتها ارطاة وهي شجرة تدبغ
بها العرب وذكر الجرمي ان من العرب من يقول اديم مرطي فارطى على هذا التقدير
افعل والهمزة في اولها زايدة فاذا سميت بها مذكرا على المذهب الاول وهو المشهور
المعروف لم تنصرف في المعرفة وانصرف في النكرة واذا سميت بها على المذهب الثاني
مذكرا لم ينصرف ايضا في المعرفة وانصرف في النكرة فاما الان في موضعها وهي
شجرة فهي مصروفة للنكرة فتقول ارطاة وارطى كما ترى مصروف واحدة
وجمعه لانه نكرة وذكر سيبويه وغيره من النحويين ان الاسم اذا كان على
اربعة احرف بهمزة في اوله حكم عليها بالزيادة نحو افكل واصبع وما اشبه ذلك
وانما يحكم على الهمزة ههنا بالزيادة لكثرة ما جات زايدة في هذا النحو مما يدل
الاشتقاق على زيادتها فيه نحو احمر واصفر واخضر واحمد وما اشبه ذلك
فالحق ما لا اشتقاق له بما له اشتقاق وقام الدليل على ان الهمزة في اولها اصلية
وهي ارطى وامعة وابصر فاما ارطى فقد مضى القول فيه واما امعة فالدليل
على ان الهمزة في اولها اصلية انه ليس في الكلام افعلة وانما هو فعلة مثل دنمة

وهو

٢٤٠

وهو القصير واما ابصر فالدليل على ذلك انهم قالوا في دبنة جمعة اصابر
وهو كساء تحشى قال الشاعر وتجمع ذات البين الاصابرا واما افعى فيه
فالهمزة في اولها مزيدة ووزنها افعل الا ان للعرب فيها مذهبين اكثرهم على انها
اسم وليس بصفة واذا كانت اسما وهي نكرة وجب صرفها لانها كان على افعل اسما
فهو مصروف في النكرة نحو افكل واصبع واربع وانما يمتنع من الصرف في المعرفة
واكثر العرب على صرفها في الاجود فيها ان تكون اسما فتنصرف لانها نكرات وقد
جعلها بعضهم صفات فلم يصرفوها لان ما كان افعل نعتا لم يصرف في معرفة ولا
نكرة نحو احمر واصفر واشقر وكذلك اجدل واخيل وافعى عند هولا نعوت فلا
يصرفونها قال واحتج هولا بان قالوا انما قيل له اجدل من الجدل وهو شدة
الخلق فصار اجدل عندهم بمنزلة شديد وجعلوا اخيل افعل من الخيلان للونه
وهو طاير على جناحه لمعة تخالف لونه وكذلك افعى عندهم وان لم يكن لها فعل
ولا مصدر وكان امتناع اجدل واخيل من الصرف والحاقه بالنعوت اقوى من ترك
صرف افعى لبيان الاشتقاق في هذين وانه لا اشتقاق للافعى وقد ترك صرفها
بعضهم قال لافعى الانثى كالذكر افعوان واما اروى فوزنها فعلى والهمزة في اولها
اصلية والالف في اخرها للتانيث فهي بمنزلة سكرى يمتنع من الصرف في المعرفة
والنكرة فهذا منتهى القول في المسايل التي ضمنتها اخر كتابك والله المعين
والموفق للصواب وهو حسبنا ونعم الوكيل قال ابن خالويه
في مجموع له كتبه الى سيدنا الامير سيف الدولة اطال الله بقاه يوم جمعة
وانا في المجامع كيف يثنى ويجمع البضع فقلت انه جرى في كلامهم كالمصدر لم يثن
ولم يجمع مثل البخل قال الله تعالى ويامرون الناس بالبخل ولم يقل بالابخال
ولو جمعناه قياسا لقلنا ابضاعا مثل قفل واقفال وخرج واخراج لان فعلا
يجمع على افعال قال ابن الشجري في اماليه في المجلس الثامن
والخمسين ذكر مسايل استفتيت فيها بعدما استفتي المكني بابي نزار ابن محا فخالف
ما عليه ايمة النحويين اجمعين وكذلك لغة العرب قاطبة في كلمة اجمعوا عليها
واثبت خطه بما سنح له من هذيانه واثبت بعده خطه الشيخ ابو منصور
موهوب بن احمد المعروف بابن الجواليقي نسخته ما تقول
السادة النحويون احسن الله توفيقهم في قول العرب يا ايها الرجل هل ضمة
الكلام فيه ضمة اعراب وهل الالف واللام فيه للتعريف وهل يا ايها وما ايها
وما يتصرف منهما جايز وهل يكون سوى بمعنى غير نسخته جواب
المكنى بابي نزار الضمة في اللام من قولهم يا ايها الرجل ضمة بنا وليست ضمة اعراب
لان ضمة الاعراب لا بد لها من عامل يوجبها ولا عامل هنا يوجب هذه الضمة

ثم الالف واللام ليست ههنا للتعريف لان التعريف لا يكون الا من اثنين
في ثالث والالف واللام هنا في اسم المخاطب والصحيح انها دخلت بدلا من يا واي
وان كان المنادى قد اكدوه لفظي والمنادى على الحقيقة هو الرجل ولما قصدوا
تاكيد التنبيه وكرهوا تكرير حرف النداء كرهوا التكرير فعوضوا عن حرف
النداء ها بيناها في ايها وتالتا الالف واللام فالرجل مبني بناء عارضا كما ان
قولك يا زيد تعلم منه ان الضمة فيه ضمة بناء عارض واما امل ويامل فلا يجوز
لان الفعل المضارع اذا كان على يفعل بضم العين كان بابه ان ماضيه على
فعل بفتح العين وامل لم اسمعه فعلا ماضيا فان قيل يقدر انه يامل
فعل مضارع ولم يات ماضيه كما ان يذر ويدع كذلك قلت قد علم ان
يذر ويدع على هذه القضية جا شاذين ولو كان معهما كلمة اخرى شاذة لم
ننقل نقلهما ولم نجز ادلا ننقل وما سمعنا ان ذلك ملحق بما ذكرنا فلا يجوز يامل
ولا مامول الا ان يسمع الثقة امل خفيف الميم واما سوى فقد نص على
انها لا تاتي الا ظرف حكاه وان استعملها اسما متصرفا بوجوه الاعراب
بمعنى غير خطا وكتب ابو نزار النحوي نسخة جواب الشيخ ابي منصور
موهوب بن احمد ضمة اللام من قولك يا ايها الرجل وشبهه ضمة اعراب ولا يجوز
ان يكون ضمة بناء ومن كان ذلك فقد غفل عن الصواب ودليلنا ان الواقع عليه النداء
اي المبني على الضم لوقوعه موقع الحرف والرجل وان كان موجودا بالندا فهو
صفة اي ومحال ان يبني ايضا لانه مرفوع رفعا صحيحا ولهذا اجاز فيه ابو عثمان
النصب على الموضع كما يجوز في يا زيد الظريف وعلة رفعه انه لما استمر الضم في كل
منادى معرفة اشبه ما اسند اليه الفعل فاجريت صفته على اللفظ فرفعت
ومحال ان يدعي تكرير حرف النداء مكانها وكان الالف واللام لان المنادى واحد
وانما تعقدا الالف واللام بدلا من حرف النداء فيما عطف بالالف نحو يا زيد
والرجل لان المنادى الثاني غير الاول فيحتاج ان يقدر فيه فقد صار ثم الالف
واللام هناك كالبدل منه وليس كذلك يا ايها الرجل لانه بمنزلة يا هذا
الرجل والالف واللام هناك كالبدل فيه للتعريف واما امل ويامل
فهو امل والمفعول مامول فلا ريب في جوازه عند العلما وقد حكاه الثقات
منهم الخليل وغيره والشاهد عليه كثير قال بعض المعمرين
المرء يامل ان يعيش وطول عيش قد يضره ● وقال الاخر ● ها انا ذا امل
الخلود وقد ادرك عقلي ومولدي حجرا ● وقال كعب بن زهير ●
والعفو عند رسول الله مامول ● وقال المتنبي وهو من العلما
بالعربية حرموا الذي املوا ● واما سوى فلم يختلفوا في انها تكون بمعنى غير

وتكون ايضا بمعنى الشيء نفسه يقول سواك اي غيرك وحكى ذلك ابو عبيدة
عن عبيدة وقال الاعشى ● وما قصدت من اهلها لسوائكا ●
اي لغيرك فهذه بمعنى غير وهي ايضا غير ظرف وتقدير الخليل انها بالظرف في الاستثنا
بمعنى مكان وبدل لا يخرجها عن ان يكون بمعنى غير وفيها لغات اذا فتحت مدت لا غير
واذا ضمت قصرت لا غير واذا كسرت جاز المد والقصر والقصر اكثر ومما يحمل المتكلم
بالقول الهوى الا افتقوا الجهل وكتب موهوب بن احمد الى ابن
الشجري نسخة جواب الجواب والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب ان ضمة اللام
في قولنا يا ايها الرجل ضمة اعراب لان ضمة المنادى المفرد لها باطرادها منزلة بين
منزلتين فليست كضمة حيث لان ضمة حيث غير مطردة وكذلك لعدم اطراد
العلة التي اوجبتها ولا كضمة زيد في نحو خرج زيد لان هذه حدثت بعامل لفظي ولو
شاع ان يوصف حيث لم يجز وصفها بمرفوع حملا على لفظها لان ضمتها غير مطردة
ولا حادثة عن عامل ولما اطردت الضمة في قولنا يا زيد يا عمرو وكذلك اطردت في كل
المقصود قصده نحو يا رجل ويا غلام الى ما لا يحصى كثرة تنزل الاطراد فيها منزلة العامل
المعنوي الرافع للمبتدا من حيث اطردت الرفعة في كل اسم ابتدي به مجردا من عامل
لفظي ويجي له خبر كقولك زيد منطلق وعمرو ذاهب الى ما لا يدرك له احصا فلما استمرت
ضمة المنادى في معظم الاسما كما استمرت في الاسما المعربة المضمرة الحادثة عن
الابتدا اشبهتها الضمة الابتدائية فاتبعتها ضمة الاعراب في صفة المنادى في
نحو يا زيد الطويل وجمع بينهما ايضا ان الاطراد معنى كما ان الابتدا معنى ومن
شان العرب ان يحملوا الشي على الشي مع حصول ادنى تناسب بينهما حتى انهم قد حملوا
اشيا على نقائضها الا ترى انهم قد اتبعوا حركة الاعراب حركة البنا في قراة
من قرا الحمد لله بكسر الدال وكذلك اتبعوا حركة البنا حركة الاعراب في قراة من قرا
الحمد لله بضم اللام وكذلك اتبعوا حركة البنا حركة الاعراب في نحو يا زيد بن عمرو
في قول من فتح الدال من زيد وكذا كان شانهم هذا المتعدي ظهوره بهذا الذي
ابتدعه وهذا الذي اختلقه كاخترعه فقلت له ان ضمة المنادى لها منزلة
بين منزلتين فقال منكرا لذلك فما معنى المنزلة بين المنزلتين فجهل معنى هذا
القول ولم يخبر بان هذا الوصف يتناول اشيا كثيرة من العربية كهمزة بين
بين التي هي بين الهمزة والالف او الهمزة والياء او الهمزة والواو وكالف الامالة التي هي بين
الف التفخيم والياء وكالصاد المشربة صوت الزاي وكالقاف التي بين القاف الخالصة
والكاف واما قوله ان الالف واللام هنا ليست للتعريف لان التعريف لا يكون
الا بين اثنين في ثالث والالف واللام هنا في اسم المخاطب فالصحيح انها دخلت بدلا من

يا فقول حاسد بل الالف واللام هنا لتعريف الحضرة كالتعريف في قولك
جاء هذا الرجل ولكنها لما دخلت على اسم المخاطب صار الحكم للخطاب من حيث كان
قولنا يا ايها الرجل معناه يا رجل ولما كان الرجل هو المخاطب في المعنى غلب
حكم الخطاب فاكتفي بالتنبيه لان اسما الخطاب لا يفتقر في تعريفها الى حضور ثالث
الا ترى الى قولك خرجت يا هذا وانطلقت ولقيتك واكرمتك لا حاجة به الى ثالث
وليس كل وجوه التعريف يقتضي بان يكون بين اثنين في ثالث الا ترى ان ضماير
المتكلمين نحو انا خرجت ونحن انطلقنا لا يوجب تعريفها حضور ثالث فقد وضح لك بهذا
ان قوله التعريف لا يكون الا بين اثنين في ثالث كلام ظاهر الفساد لانه اطلق
هذا اللفظ على جميع التعاريف فتامل سددك الله هذه الغفرة التي عمي عنها هذا
الغبي وعما صدرت به من خطاء يجهله لا يعد المبرزين في علم العربية المتقدمين
منهم والمتاخرين ومن سهوا هذا اعراب الرجل في قولنا يا ايها الرجل نعته بالمضاف
المرفوع نحو قولك يا ايها الرجل نعته بالمضاف المرفوع في قولك يا ايها الرجل
ذو المال وعلى ذلك انشدوا يا ايها الجاهل ذو التنزي فهذا دليل على اعراب
الرجل قاطع لان الصفة المضافة في باب النداء لا يجوز حملها على لفظ المبني ولا
يكون الا منصوبة ابدا كقولك يا زيد ذا المال وقد عارضته بهذا الدليل الجلي
الذي تناصرت به الروايات عن النحوي واللغوي فزعم انه لا يرفع هذه الصفة
ولا ينشد ذو التنزي ولا يعتد باجماع النحويين واللغويين على سماع الرفع فيها
(ولا يعتد)
عن العرب فدل ذلك على ان هذا العديم الحس هو المقصود بالنداء في
قول القايل يا ايها الجاهل ذو التنزي واما قوله ولما قصدوا تاكيد
التنبيه نابوا ها ويا لتنا الالف واللام فهذا من دعاويه الباطلة لانه
زاعم ان اصل يا ايها يا اي يا رجل فعوضوا من يا التنبيه ها ومن التنبيه
الالف واللام وليس الامر على ما قاله وابتدعه من هذا المحال ولكن العرب
كرهوا ان يقولوا يا الرجل وما اشبه ذلك فيولوا حرف النداء الالف
واللام فادخلوا اي فجعلوها وصلة الى نداء المعارف بالالف واللام و
والزموها حرف التنبيه عوضا لها مما منعته من الاضافة هذا قول
النحويين فمن تكلف غيره بغير دليل فهو مبطل فلا حاجة بنا الى ان نقدر ان الاصل
يا اي يا رجل فانه مع مخالفته لقول الجماعة خلف من القول يمجه السمع وينكره
الطبع واما قوله في امل وتامل انهما لا يجوزان عنده لانه لم يسمع في الماضي
منهما امل خفيف الميم فليت شعري ما الذي سمع من اللغة ووعاه حتى انكر
ان يفوته هذا الحرف وانما ينكر مثل هذا من امعن النظر في كتب اللغة كلها ووقف

علي

على ذلك تركيب امل في كتاب العين للخليل بن احمد وكتاب الجمهرة لابي بكر بن دريد والمجمل
لابي الحسين بن فارس وديوان الادب لابي ابراهيم الفارابي وكتاب الصحاح لابي نصر
اسمعيل بن حماد الجوهري النيسابوري وغير ذلك من كتب اللغة فاذا وقف على امهات
كتب هذا العلم التي استوعبت كل كتاب منها اللغة او معظمها فراى ذا الحرف
قد فات اولئك الاعيان ثم سمع قول كعب بن زهير والعفو عند رسول الله
مامول ● سلم لكعب واذ عذله صاحب اعراضنا فكيف يقول من لم يتوج سمعه
عشرة اسطر من هذه الكتب التي ذكرتها لم اسمع امل ولا اسلم ان يقال مامول
واما قوله انه لا يجوز امل ولا مامول الا ان يسمع في اللغة امل فقول من لم يعلم
بانهم قالوا فقير ولم يقولوا فقر ولم ياتت فعله الا بالزيادة افتراه ينكر ان يقال
فقير لان اللغة لم تسمعه فقر فلعله يجد ان يكونوا قد نطقوا بفقر وقد ورد به
القران في قوله تعالى اني لما انزلت الي من خير فقير وهل انكار فقير الا كانكار مامول
بل انكار فقير عنده اوجب لانهم يقولوا في ماضيه الا افتقر وما مول قد نطقوا
بماضيه بغير زيادة واما سوى فان العرب استعملتها استثنا وهي في ذلك
منصوبة على الظرف بدلالة ان النصب يظهر فيها اذا مددت فاذا قلت اتاني القوم
سواك فكانك قلت اتاني القوم مكانك وكذلك قد اخذت سواك رجلا اي
مكانك واستدل الاخفش على انها ظرف بوصلهم الاسم الناقص بها في نحو اتاني
الذي سواك والكوفيون يرون استعمالها بمعنى غير واما قوله ادخال
الجار عليها في قول الاعشى وما قصدت من اهلها لسوائكا ● يخرجها من الظرفية
وانما استجازت العرب ذلك فيها تشبيها لها بغير من حيث استعملوها استثناء
وعلى تشبيهها بغير قال ابو الطيب ●
● ارض لها شرف سواها مثلها ● لو كان مثلك في سواها يوجد ●
رفع سوى الاولى بالابتدا وخفض الثانية بفي فاخرجها من الظرفية فمن
خطاه فقد خطا الاعشى في قوله لسوائكا ● ومن خطا الاعشى في لغته
التي جبل عليها وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى فقد شهد على نفسه
بانه مدخول العقل ضارب في غمرة الجهل وليس لهذا المتنطع ولا لما ينقص
عنه ذرعه شيء يتعلق به في تخطئة العرب الا قول الشاعر ●
● عراجيج ما تنفك الا مناخة ● على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا ●
فكل قارئ يتزين بالعربية يروي امام هذا البيت معارضا به اشعار الفحول من العرب
العاربة وليس دخول الا في هذا البيت خطا كما توهم لان بعض النحويين قدر في تنفك التمام
ونصب مناخة على الحال فتنفك ها هنا مثل منفكين في قول الله عز وجل لم يكن الذين
كفروا من اهل الكتاب والمشركين منفكين حتى تاتيهم البينة فالمعنى ما تنفصل

عن جهد ومشقة الا في حالة انا خنها على الخسف ورمي البلد الغفر بها اي ينتقل
من شدة الى شدة ومن العجب ان هذا الجاهل يتقدم على تخطية سلف النحويين وخلفهم
وتخطية الشعر الجاهلين والمخضرمين والاسلاميين فيعترض على اقوال هولا واشعارها
بكلام ليس له محصول ولا يوثر عنه انه قرا مصنفا في النحو الا مقدمة من تاليف عبد
القاهر الجرجاني قيل انها لا تبلغ ان تكون في عشر اوراق وقيل انه لا يملك من كتب
النحو واللغة ما مقداره عشرة اوراق وهو مع هذا يرد بجهله على الخليل وسيبويه انهما
لو صمة إسمه بها زماننا هذا لا يبيد عارها ولا ينقضي شنارها وانما طلب بتلفيق
هذه الاهواس ان تسطر فتوي فيثبت خطه فيها مع خط غيره فيقال اجاب ابو نزار
بكذا واجاب غيره بكذا فقد ادرك لعمر الله مطلوبه وبلغ مقصوده ولولا ايجاب حق من
اوجبت حقه كي الترمت وفاقه واحترمت خطابه لصنت خطي ولفظي عن مجاورة خطه
ولفظه قال ابن الشجري في المجلس الحادي والستين من اماليه ذكر ابو الفرج
علي بن الحسين الاصبهاني صاحب كتاب الاغاني حديثا رفعه الى ابي ظبيان الحماني قال
اجتمعت جماعة من الحي على شراب فتغنى احدهم بقول حسان

ان التي ناولتني فرددتها ● قتلت قتلت فهاتها لم تقتل
كلتاهما حلب العصير فعاطني ● بزجاجة ارخاهما للمفصل

فقال رجل منهم كيف ذكر واحدة بقوله ان التي ناولتني فرددتها ثم قال كلتاهما حلب العصير
فجعلها اثنتين قال ابو ظبيان فلم يقل احد من الجماعة جوابا فحلف رجل منهم بالطلاق
ثلاثا ان بات ولم يسال القاضي عبيد الله بن الحسين عن تفسير هذا الشعر قال
فسقط في ايدينا ليمينه ثم اجتمعنا على قصد عبيد الله فحدثني بعض اصحابنا
السعديين قال فيممناه نتخطى اليه الاحيا فصادفناه في مسجد يصلي بين العشايين
فلما سمع حسنا اوجز في صلاته ثم اقبل علينا فقال ما حاجتكم فبدر رجل منا فقال
نحن اعز الله القاضي قوم نزعنا اليك من طريق البصرة في حاجة مهمة فيها بعض
الشي فان اذنت لنا قلنا فقال قولوا فذكر يمين الرجل والشعر فقال اما قوله
ان التي ناولتني فانه يعني الخمر وقوله قتلت اراد مزجت بالما وقوله كلتاهما
حلب العصير يعني الخمر ومزاجها فالخمر عصير العنب والما عصير السحاب قال الله
تعالى وانزلنا من المعصرات ما ثجاجا انصرفوا اذا شئتم قال ابن الشجري
واقول ان هذا التاويل يمنع منه ثلاثة اشيا احدها انه قال كلتاهما وكلتا
موضوعة لمؤنثين والما مذكر والتذكير ابدا يغلب على التانيث كتغليب القمر على
الشمس في قول الفرزدق لنا قمراها والنجوم الطوالع اراد لنا شمسها وقمرها
وليس للما اسم اخر مونث فيحمل على المعنى كما قالوا اتته كتابي فاحتقرها لان الكتاب
في المعنى صحيفة وكما قال الشاعر

قامت

قامت تبكيه على قبره ● من لي من بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة ● قد ذل من ليس له ناصر

كان الوجه ان يقول ذات غربة وانما ذكر لان المرأة انسان فحمل على المعنى والثاني انه
قال ارخاهما للمفصل وافعل هذا موضوع لمشتركين في معنى واحدهما يزيد على الاخر في الوصف
به كقولك زيد افضل الرجلين فزيد والرجل المضموم اليه مشتركان في الفضل الا ان
فضل زيد يزيد على فضل المقرون به والما ليس له شركة الخمر في ارخا المفصل والثالث
انه قال في الحكاية فالخمر عصير العنب وقول حسان حلب العصير يمنع من
هذا لانه اذا كان العصير الخمر والحلب هو الخمر فقد اضيف الخمر الى نفسها والشي لا يضاف
الى نفسه والقول في هذا عندي انه اراد كلتا الخمرين الصرف والممزوجة حلب
العنب فناولني اشدهما ارخا للمفصل قال ابن الشجري في المجلس الرابع
والستين مسلة سئلت عنها المعلم والمعلمة زيد عمرا خير الناس اياه انا الجواب
ان المعلم مبتدا والمعلمة معطوف عليه وهو يقتضي اسما فاعلا ويقتضي التعدي الى ثلاثة
مفاعيل كما يقتضي ذلك فعله الذي هو اعلم فزيد فاعله والها المفعول الاول
وعمرو الثاني وخير الناس الثالث واياه ضمير مصدره الذي هو الاعلام وان لم
يجر له ذكر لان المصدر يحسن اضماره اذا ذكر فعله او اسم فاعله كقوله اذا نهي
السفيه جرى اليه وقولك انا خبر المبتدا الذي هو المعلم والمعلمة وان كانت
عطفا على المعلم فانه هو المعلم لا نه وصف له فلذلك كان خبرا فيهما معا فالتقدير
المعلم المعلمة زيد عمرا خير الناس انا قال الامام ابو بكر محمد بن السيد
البطليوسي في كتاب المسايل والاجوبة جمعني مجلس مع رجل من اهل الادب فتنازعنا
في مسالة من مسايل النحو ثم ذهبت الايام والليالي وانا لا اعرها فكري ولا اخطرها على بالي
ثم اتصل بي ان قوما يتعصبون له ويقرظونه يعتقدون اني انا المخطي فيها دونه
فرايت ان اذكر ما جرى بيننا فيها من الكلام وازيد ما لم اذكره وقت المنازعة والخصام
ليعلم من المزجي البضاعة وبالله التوفيق كان مبتدا الامر ان هذا الرجل المذكور
قال لي ان قوما من نحويي سرقسطة اختلفوا في قول كثير

وانت التي حببت كل قصيرة ● الي وما تدري بذاك القصاير
عنيت قصيرات الحجال ولم ارد ● قصار الخطا شر النسا البحاتر

فقال بعضهم البحاتر مبتدا وشر النسا خبره وقال بعضهم يجوز ان يكون شر النسا
هو المبتدا والبحاتر خبره وانكرت انا هذا القول وقلت لا يجوز الا ان تكون البحاتر
هو المبتدا وشر النسا هو الخبر فقلت له الذي قلت هو الوجه المختار وما قاله
النحوي الذي حكيت عنه جايز غير ممتنع فقال وكيف يصح ما قاله وهل غرض الشاعر
الا ان يخبر ان البحاتر شر النسا وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الالفاظ

لأم
المُعلَم
وردت
طيفه

المنطقية التي يستعملها اهل البرهان فقلت له انت تريد ان تدخل صناعة المنطق في
صناعة المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومسامحات
لا يستعملها اهل المنطق وقد قال اهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صناعة على القوانين
المتعارفة بين اهلها وكانوا يرون ان ادخال بعض الصناعات في بعض انما يكون من جهل
المتكلم او عن قصد منه للمغالطة واستراحة بالانتقال من صناعة الى اخرى اذا ضاقت
عليه طرق الكلام وصناعة النحو قد تكون فيها الالفاظ مطابقة للمعاني وقد تكون
مخالفة لها اذا فهم السامع المراد فيقع الاسناد في اللفظ الى شي وهو في المعنى مسند
الى شي اخر اذا علم المخاطب غرض المتكلم وكانت الفايدة في كلا الحالين واحدة فيجيز النحويون
في صناعتهم اعطي درهم زيدا ويرون ان فايدته كفايدة قولهم اعطي زيد درهما
فيسندون الاعطا الى الدرهم في اللفظ وهو مسند في المعنى الى زيد وكذلك
يجيزون ضرب زيد الضرب وخرج بزيد اليوم وولد لزيد ستون عاما وقد علم ان
الضرب لا يضرب واليوم لا يخرج به وان الستين عاما لا تولد فهذه الالفاظ كلها غير
مطابقة للمعاني لان الاسناد وقع فيها الى شي وهو في المعنى الى شي اخر اتكالا على فهم
السامع وليس هذا لضرورة شاعر بل هو كلام العرب الفصيح المتعارف بينها
في محاوراتها وهذا اشهر عند النحويين من ان نحتاج فيه الى بيان ومما يبين هذا
ان النحويين قد قالوا اذا اجتمعت معرفتان جعلت ايهما شئت الاسم وايهما شئت
الخبر فتقول كان زيد اخاك وكان اخوك زيدا فان قال قايل الفايدة
فيهما مختلفة لانه اذا قال كان زيد اخاك افادنا الاخوة واذا قال كان اخوك
زيدا افادنا انه زيد فالجواب ان هذا غير صحيح لا ينازع فيه منازع ويجوز
ايضا ان يقال كان اخوك زيدا والمراد كان زيد اخاك فيقع الاسناد في اللفظ
الى الاخ وهو في المعنى الى زيد والدليل على ذلك ان القرا قرؤا فما كان جواب قومه
الا ان قالوا برفع الجواب ونصبه فتارة يجعلون الجواب الاسم والقول الخبر وتارة
يجعلون القول هو الاسم والجواب الخبر وليس يشك احد ان الغرض في كلتا القرايتين
واحد وان الاخبار في الحقيقة انما هو عن الجواب وكذلك قوله فكان عاقبتهما
انهما في النار قرئ برفع العاقبة ونصبها ولا فرق بين الامرين عند احد البصريين من و
والكوفيين وكذلك قول الفرزدق * لقد شهدت قيس فما كان نصرها
قتيبة الا عضها بالاباهم * ينشد برفع النصر ونصب العض وبرفع العض ونصب
النصر ونصب العض وبرفع العض ونصب النصر والفايدة في الامرين جميعا
واحدة وكذلك قول الاخر *
وقد علم الاقوام ما كان داءها * بثهلان الا الخزي ممن يقودها *
ينشد برفع الداء ونصب الخزي وبنصب الداء ورفع الخزي والفايدة فيهما

جميعا

جميعا واحدة وانما تساوي ذلك لان المبتدا هو الخبر في المعنى ومما يبين ذلك
بيانا واضحا ان القايل اذا قال شر الناس الفاسق او قال الفاسق شر الناس
فقد افادنا في كلا الحالين فايدة واحدة وكذلك اذا قال ابوك خير الناس فان
فايدته كفايدة قوله خير الناس ابوك لا يمكن احدا ان يجعل بينهما فرقا ويشبه
ذلك قول زهير
وكان ان يقولوا قد ابينا * فشر مواطن الحسب الاباء *
فهذا البيت اشبه الاشيا ببيت كثير وقد جعل زهير شرا هو المبتدا والاباء
هو الخبر وانما غرضه ان يخبر ان الاباء هو شر مواطن الحسب ولا يجوز لزاعم ان
يزعم ان الاباء هو المبتدا وشر خبره لان الفا لا يجوز دخولها على خبر المبتدا الا ان يتضمن
المبتدا معنى الشرط الا ترى انه لا يجوز زيد فقايم وكذلك من رواه وشر مواطن بالواو
لان الواو لا تدخل على الاخبار لا يجوز زيد وقايم ومما يبين لك تساوي الامر عند النحويين
باب الاخبار بالذي وبالالف واللام ممن تامل قول النحويين فيه راى ما قلناه نصا
لان القايل اذا سال فقال اخبرني عن زيد من قولنا قام زيد فجوابه عند النحويين
اجمعين ان يقال الذي قام زيد او القايم زيد الا ترى ان المجيب قد جعل
زيدا خبرا وانما ساله السايل ان يخبره عنه ولم يساله ان يخبر به ولو جا الجواب
على حد السوال لقال زيد الذي قام وزيد القايم وباب الاخبار كله مطرد على
هذا وانما جاز ذلك عندهم لان الفايدة في قولك الذي قام زيد كالفايدة
في قولك زيد الذي قام وكذلك الفايدة في قولك زيد القايم كالفايدة في قولك
القايم زيد ولولا ان الامرين عندهم سوا لما جاز هذا ومن اظرف ما في هذا الامر ان جماعة
من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدا عليه اذا كان معرفة فلا يجيزون ان يقال
اخوك زيد والمراد زيد اخوك واحتجوا بشيئين احدهما ان المعرفتين متكافئتين
ليست احديهما احق بان تسند اليها من الاخرى وليس ذلك بمنزلة المعرفة والنكرة
اذا اجتمعتا والحجة الاخرى انه يقع الاشكال فلا يعلم السامع ايهما المسند
وايهما المسند اليه فلما عرض فيهما الاشكال لم يجز التقديم والتاخير وكان ذلك
بمنزلة الفاعل والمفعول اذا وقع الاشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك
ضرب موسى عيسى وهذا قول قوي جدا غير ان النحويين كلهم لم يتفقوا عليه فعلى
مذهب هولا لا يجوز ان يكون شر الشاعر مقدما بوجه من الوجوه وان كان
هولا القوم يريدون صناعة النحو فهذا ما توجبه صناعة النحو وان كانوا يريدون
صناعة المنطق فقد قال جميع المنطقيين لا احفظ في ذلك خلافا بينهم ان في
انعكاس القضايا المنطقية قضايا تنعكس فيصير موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا
والفايدة في كلا الحالين واحدة وصدقها وكيفيتها محفوظان عليها قالوا

فاذا انعكست ولم يحفظ الصدق والكيفية سمي ذلك انقلاب القضية لا انعكاسها
ومثال المنعكس من القضايا قولنا لا انسان واحد بحجر ثم نعكس فنقول لا حجر
واحد انسان فهذه قضية قد انعكس موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا والعابد
في الامرين جميعا واحد ومن القضايا التي لا تنعكس قولنا كل انسان حيوان فهذه
قضية صادقة فان صيرنا موضوعها محمولا ومحمولها موضوعا فقلنا كل حيوان
انسان عادت قضية كاذبة فهذا يسمونه انقلابا لا انعكاسا وبالله التوفيق
وفي كتاب المسايل للبطليوسي ايضا ما نصه مسئلة سال سايل
سايل ادام الله عزك من بقي عندنا من طلبة النحو عن مسالة وقعت وهي اذا سميت
رجلا بالالف من ما كيف يكون بناوه الاسم من ذلك وصورته في الخط فجاوب
عن ذلك المسئول بما هذه نسخته تاملت اعزك الله هذا السوال والقياس النحوي
يقتضي ان لا تسترط التسمية بحرف ساكن مثل هذا اذ لا بد من ان يبنى الاسم عليه وان يكون
الحرف المذكور اول ذلك الاسم فان كان كما شرط ساكنا فلابد من تحريكه ليتوصل الى
النطق به فيختل الحرف الساكن عن حاله التي كان يجب ان لا يغير عنها في التسمية لئلا
تشتبه التسمية بما سمي به من حرف متحرك مثل ذلك ان من قال سم لي رجلا بالالف
من اكرم وما كان مثله ان قلنا ان الحرف الساكن المذكور يحرك بالفتح فلهذا كان
ينبغي ان تمتنع التسمية بالالف من ما فان قلنا انه يجوز ان تسمي رجلا بالالف من ما
فانما ذلك على ضرب من قياس النحو ايضا ومجاري التعليل فيه فينبغي على تجويز ذلك ان
تحرك الالف الساكنة من ما بالفتح لما سنذكره بعد ان شا الله تعالى فتصير همزة مفتوحة
يزاد عليها من جنسها الف وهمزة ليكون الاسم من ذلك مبنيا على اقل حروف الاسما
الاعلام المتمكنة وذلك ثلاثة احرف كما قالوا اذا سميت رجلا بالسين من سوف
فانك تزيد على السين الفا وهمزة ليكون الاسم على اقل البنا في المتمكن العلم كما قلنا
فتقول جاني ساء ورايت ساء ومررت بساء ولذلك فعلنا في مسالتنا لما حركنا الالف
الساكنة من ما بالفتح لما نذكره بعد وصارت همزة مفتوحة زيادة على الهمزة
الفا وهمزة من جنسها ليكمل البنا الاقل المذكور فجا على وزن بكر فتقول منه في
الرفع جاني آاءٌ ورايت آاءً ومررت بآاءٍ فهذا بناوه وصورته في الخط وان
شيت كتبته بالغين واسقطنا لنا للذي هي عين الوزن استخفافا ولئلا
تجتمع ثلاث الفات في كلمة واحدة فان قيل فكيف استجزت اسقاط هذه الالف
من مثل هذا الاسم وانت قد بنيته على ثلاثة احرف وهو اقل البنا فقد اخللت
ببنايك في الخط فالجواب انا وجدنا مثل هذا الاسم من الوزن والتمكن
قد اسقط منه الف عين الوزن في الخط وابقوه على حرفين وذلك الاسم آل
فقد اتفقوا في المصحف وغيره على كتبه بالف واحدة وكان فيه الفان ادونه

آال فسهلوا الهمزة الوسطى ثم اسقطوها فبقي من الاسم حرفان وانما استجازوا
مثل ذلك لدلالة الباقي على الذاهب وطلبا للاختصار الذي كلام العرب مبني عليه
ولذلك جوزنا نحن كتب آاءٍ بالغين قياسا على ذلك وانما قلنا ان تحرك الالف الساكنة
من ما بالفتح لانها لما كانت اولا لاسم ساكنة واحتاجت الى حركة ليتوصل الى النطق
بها كانت الفتحة اولى بها من الكسرة والضمة لان الالف تتولد من الفتحة اذا
اشبعت وتنقلب بسببها اذا كان بعدها حركة على يا او واو نحو قال ونام فكانت
الفتحة اولى بتحريك الالف من غيرها لذلك وايضا فهذه الالف المسمى بها من ما قد
صارت اولا واصلا وفا الوزن من هذا الاسم فصارت كالف اخ واب وهما الفا
قطع واصل حركة الف القطع الفتح الا ما شذ لمعنى وايضا فلا تكسر ونصح من الالفات
السواكن عند الحاجة الى الف الوصل وهذه الالف ليست كذلك فصح بذلك كل ما
قلنا وفي هذه اللمع كفاية فيما قصدته فهذا ادام الله تاييدك نص الجواب وانما
كان من الجواب انكتبه مثل هذا الجواب لذلك الا نص السوال مجردا الا انه تعين
كتب السوال والجواب لامر وقع وذلك انه وقف على هذا السوال والجواب رجل
ينتمي الى علم النحو فقال ان هذا الجواب ناقص عما يجب وزعم ان على المسول في هذه
المسالة ان يجاوب فيها على كل وزن جا في كلام العرب من الثلاثية الى السباعية
وزعم انه يجوز ان يسمى بالالف من ما رجل فيبنى منه الاسم على كل وزن حتى على وزن
اشهيباب وانه لا يقتصر في التسمية به على اقل الاوزان المتمكنة بل يجوز على كل وزن
وعضد قوله بان قال لو قال قايل ابن من الف ما مثل اجحرش لصح البنا على ذلك
المثال وغيره وهذا فيما اراه خلاف مقاييس النحو ونحن لا نقول عند قليل
علمنا منه لا تجاوز بمثل قول هذا المدعي الامر دليل واضح عمل البنا وهذي من مثلك
يعول عليه فحسبي ادام الله تاييدك ان عن بالوقوف على هذه الجملة وتتطول
على الجميع باشارة كافية منك الى ما يجوز من هذا كله والله يبقيك للعلوم تحييها
وللقلوب تكشف عنها وتجلو ها بحوله وطوله الجواب
وقفت على سوال السايل واجابة المجيب واعتراض المعترض والذي تقتضيه
صناعة النحو والتصريف انه اذا سمي بحرف من الحروف لزم ان يزاد عليه حتى يبلغ
بصيغته اقل ما يكون عليه صيغ الاسما المتمكنة وذلك ثلاثة احرف ويزاد على
كل حرف حرف من نوعه فيقال في ما ماء وفي لا لاء وفي لو لوّ وفي اي اي وانما
فعل النحويون ذلك لانهم راوا العرب قد فعلت مثل ذلك فيما اعربته وصيرته
اسما من هذه الحروف الا ترى قول النمر بن تولب
علقت لوًّا تكررهُ ... ان لوًّا ذاك اعيانا
وقال القطامي ... ولكن اهلكت لوٌّ كثيرا ... وقبل اليوم عالجها قدار

وان اراد مريد ان يسمي من حروف قد سمي به مثل جعفر او جحمرش ونحوهما من امثلة كلام
العرب كان له ذلك واما قول المعترض ان جوابا لمجيب لا يصح ولا يكمل حتى
يتكلف التصوغ من الحرف الذي يسال عنه امثلة على جميع اوزان كلام العرب
فانه تعسف وعنا لم نر احدا يشترط عليه المسايل ذلك في مسائله واما
التسمية بالالف منها وفلا فقد ذكر ذلك ابن جني وفيه خلاف لما قاله
هذا المجيب عن المسالة فقال اذا اردت ان تصير الالف من لا اسما زدت
على الالف الفا ثانية فيجتمع الفان ساكنان فتحرك الاولى منهما بالكسر لالتقا
الساكنين فتنقلب الثانية بانكسار ما قبلها فتصير ايا ولا تكون اسم متمكن
على حرفين الثاني منهما حرف لين فيزيد على اليا يا اخرى ويدغم الاولى فيها فيقول
إيّ كما تقول اذا صغت في الخافضة اسم رجل في قال ابن جني فان بنيت صيرت
من هذه الكلمة في الخافضة اسم رجل فعلا على حد قولك كوّفت كافا وقوّفت
قافا وسيّنت سينا وعيّنت عينا لزمك ان تقول أوّيت الفا قال
وانما جعلنا قياس عين هذه الكلمة ان تكون واوا دون ان تكون يا لانا لما زدنا
على الالف الفا واحتيج الى زيادة حرف ثالث ليتم الاسم ثلاثة احرف صارت
الالف المزيدة المجهولة ثابتة عينا او في موضع العين وجب على ما وصانا
به سيبويه ان نعتقد فيها انها منقلبة عن واو وحملا على باب طويت
وشويت لانه اكثر من باب حييت وعييت فصارت إيّ كانها من باب
قوي وشي ونحوهما مما عينه واو فكما انك لو بنيت من القي والشي فعلت فعّلت
لقلت قوّيت وشوّيت فاظهرت العينين فكذلك تقول في فعّلت
من إيّ التي ادى اليها القياس أوّيت فهذه مسألة قد كفانا ابن جني فيها
التعب واذا وجد القياس فيها فينبغي لمن اراد ان يصوغ منها مثالا
على بعض امثلة كلام العرب ان يجريها مجرى اوي ياوي ويركب على ذلك بناه
فيقول في مثال جعفر منها أوّيا وفي مثال سفرجل أوّيّا وفي
مثال جحمرش أيّتي وفي مثال إوزّة إيّاة ونحو ذلك وبالله
التوفيق

وفي المسايل للامام ابي محمد بن السيد البطليوسي
مسائل وردت من الشعر منظومة في ابيات من شعر وهي

جوابك يا ذا العلم اني لسايل ... عن اشيا من ذا النحو تخفى وتعظم
فاورد علينا من كلامك شافيا ... تبين به كل البيان وتفهم
فمثلك للافهام يدعى ويرتجى ... فوايد إن جلّ وعن مبهم
علام تعلّ الشيء علة غيره ... فتشفيه وهو الصحيح المسلّم
ويتركه إن اضحى اليه مسلما ... من اعلاله وهو العليل المسقّم
وما القول في لا باس انك معربا ... بحذفك للتنوين نكر معظم

وان

وان يك مبنيا فقولك نصبه ... بلا خطا تحصى عليك وتوسم
وان يك مبنيا لديك ومعربا ... فذا الكنك او هي في النفوس واعظم
فبرّد غليلا في نفوس ركا بها ... ظنون لظما تحول عليك حوّم
ولو صح فيه ما كان وصفا مونثا ... كعاقلة والوصف بالمنع يحكم
ولم يصرفوه اسما الذات معرفا ... وذلك يبطل به بطل الباب معظم
ان يصرفوا كالتانيث فيه محقق ... ويمنعه ان كان لغوا ويحرم
نعم طيش يسهو العلم اغراض مطلبي ... ولا تك فيه الظن بالغيب ترجم

فاجاب ابو محمد بن السيد

سألت لعمري عن مسايل تقتضي ... جوابا وتفهيما لمن يتعلم
لان اطراد الحكم ليس بلازم ... اذا ما وجدته علة ليس تلزم
وقد وجدوه في مواضع جمة ... بلا علة تقضي بذاك وتحكم
سوى علقة لفظية وتناسب ... خفي تراه الماهر المتقدم
لان تصاريف الكلام شبيهة ... بشكل فروع عن اصول تقسم
فيشرك منها الجزء اقسامه التي ... تناسبه فيما يصح ويسقم
وفي كل علم ان اردت تسامح ... كثير واقناع وظن مرجم
وما النحو مختصا بذلك وحده ... لمن يكثر التنقير عنه ويعلم
ولكنه فيما وجدنا مطالب ... يراها بعين الثبت من يتوسم
فلا تطلبن في كل شي حقيقة ... فلم تك تعدو ان تعلل وتظلم
ساضرب امثالا لما انا قايل ... لها موقع في لب من يتفهم
الم تر ان الداء يسري دفينه ... فيضنى بعدواه الصحيح ويولم
وينزع عرق السوء من بعد غاية ... فيسري به في النسل دا ويعظم
تحوم لهم من يكرم العتق ... مشاركة فيما جنى المتكلم
وحذفك واو الوعد حملا على التي ... بعل وذا حكم من النحو محكم
كذاك قرين السوء يردي قرينه ... ويحي من الشر البعاد ويعصم
كذلك اردى من جهينة بابها ... مقارنة الطاء التي تتهضم
ويحي قريشا ان تصاب بيائه ... تنائي قرين السوء فهو مسلم
الم تر صوتا انما نجت اذ تباعدت ... عن اللام من دا عدته فيه صمم
وللجار اسباب يراعي مكانها ... وللرحم الدنيا حقوق تقدم
كصحة عين الفعل من عور الفتى ... لصحتها في اعور والله اعلم
وكاجتودوا اصححت لاجل اجتاوروا ... شفاعة ذي القربى لمن هو مجرم
وقد نزعوا التصحيح للواو فيهما ... ارادة تنبيه على الاصل منهم

كأعولتِ يا ثكلي وأطولتِ يا فتي ... وأجودتِ يا سعدى وأغيلتِ تكثر
وإن شئت أجريت التحرك فيهما ... كمجرى حروف اللين إن كنت تفهم
كما إن رمي القوم أو يغدو الفتى ... سوا إذا جاريتك أو حين تجزم
ومثل تجازى في الإضافة عندهم ... عدتك تجزيك في ما به النحو يحكم
ومطورة شبه بذاك ومحببة ... وقل إن حصلت قولي ومن يتوهم
وقد جعلوا للاسم سيمي لكونه ... على مثل وزن الفعل فيما تيمموا
فقالوا المرء يشكي الحبل ويشتكي ... الألم ولكن يا ابنة الوهم
وقد يلحقون الضد طورا بضده ... كريت فتى أو دعوكم نيل مغنم

جواب المسألة الثانية

ولا بأس في إعرابه وبنائه ... بأيهما قلت اعتراض مسلم
لحذف تنوين الذي هو معرب ... وذاك رأي عندنا لا يسلم
وإن يك مبنيا فقيم وصفته ... على اللفظ والتكرير في ذا أعظم
وجمعك للضدين أعظم شنعة ... ولم يتوهم فيه ذا متوهم
وقد أكثروا فيه المقال وشققوا ... إلى أن أحلوا الناظرين في عمى
وأكثر ما قالوه ما فيه طائل ... لقاربه إلا الكلام المنمنم
ممن قال ظن البناء وقائل ... يضارع إعرابا وذا الرأي أحكم
كما ضارع الإعراب في غيره البنا ... إذا قلت جاراتي لأسماء أكرم
توسط بين الحالتين فأمره ... خفي على غير النحارير منهم
لذا كثر الإشكال فيه ولم يزل ... تخبط فيه كل من يتكلم
وتشبيهه حال المنادي كلاهما ... من النحو مخصوص بهذا وتعلم
لذلك جاز الحمل للوصف فيهما ... على اللفظ والمعنى كما جا عنهم
فهذا الذي أختار فيه لأنه ... لمبصره أهدى سبيلا وأقوم

جواب المسألة الثالثة

ولست تجد إلا في النحو علة ... لشي سوى الأعلام إن كنت تعلم
وما كان فرقا لم يجد بعلة ... كذا قال ذو الفهم النبيل المعظم
يراعون في ذاك اللزوم كطلحة ... وليس يراعي منه ما ليس يلزم
وعلته أن الصفات مقيسة ... على الفعل في تصريفها إذ تقسم
فقام وقامت منهما صيغ قائم ... وقائمة فيما تقول وتزعم
لذا أنثوا الأوصاف طورا وذكروا ... لما أرجعوا في الفعل منها وقدموا
وما لم يصغ منه فليس مؤنثا ... كقولهم هند ولود ومتئم
وتأنيثنا للفعل ليس حقيقة ... ولا لازما بل ضده فيه ألزم

فاضعفتها

فأضعفتها ضعفا الذي هو أصلها ... كذا ضعفا أصل الشبه يوهم
وقوي الشبه في الأسماء إن ليس جاريا ... على الفعل والتأنيث فيه مختم
وعلة سكرى أو حبلى فرده ... ولكنهما كالعلتين لذا تهم
كذا علمنا تلك الصفات كعلة ... قضي فيه بالعكس القياس المقدم
إذا اعتد في ذاك اللزوم بعلة ... مسلمة فالضد في ذا مسلم
فدونكها نحوية عوا مصرحة ... من العلم لا يبدوا عليهن ميسم
ضربت لها أمثالها بنظائر ... من الحسن عن معقولهن تترجم
وردت أمورا قادها الطبع محكما ... وساعدني فيها القريض المنظم
وأكثر أهل النحو عنهن نائم ... وأيقظهم عنهن نكبوا وتكهم
نتيجة ذهن صاغ منهن حلية ... تحلى بها للعلم جيد ومعصم
تباهي بطليوس بها كل بلدة ... وتشهر إني وجهت وتكرم

في أمالي ثعلب أنشد الفرزدق

يا أيها المشتكي عكلا وما جرمت ... إلى القبائل من قتل وإبآس
إنا كذلك إذ كانت همرجة ... نسبي ونقتل حتى يسلم الناس

قال قلت له لم قلت من قتل وإبآس فقال ويحك فكيف أصنع وقد قلت حتى يسلم الناس قال قلت فبم رفعته قال بما يسوءك وينوءك قال ثعلب وإنما رفعه لأن الفعل لم يظهر بعده كما تقول ضربت زيدا وعمرو ولم يظهر الفعل فرفعت كما تقول ضربت زيدا وعمرو مضروب **في تذكرة ابن هشام** حضر الفرزدق مجلس أبي عبد الله بن إسحق فقال له كيف تنشد هذا البيت

وعينان قال الله كونا فكانتا ... فعولان بالألباب ما تفعل الخمر

فأنشده فعولان فقال له عبد الله ما عليك لو قلت فعولين **فقال** الفرزدق لو شئت أن أسبح لسبحت ونهض فلم يعرفوا مراده فقال عبد الله لو قال فعولين لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ولكنه أراد هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر **أبو علي الفارسي في التذكرة** سأل مروان ابن سعيد الكسائي في مجلس يونس عن وزن أولق فقال الكسائي أفعل فقال مروان استحييت لك يا شيخ **قال** أبو علي وذلك أن أولق يحتمل وجهين أحدهما أن يكون فوعلا من تألق البرق فتكون همزته أصلا والثاني أن أفعل من ولق إذا أسرع لأن الأولق الجنون وهي توصف بالسرعة ويكون ألق فهو مألوق إذا أخذه الأولق من البدل اللازم كما قالوا أعياد **انتهى** **قال** أبو حيان ولا ينكر على الكسائي لأنهم قالوا أولق فهو مولوق فالواو في مولوق يدل على أن الأصل الواو وأنها أبدلت همزة كقولهم في وعد أعد ثم لزم البدل في ألوف

وكثير هذا اكثر من اصله لكان قولا انتهى قال ابو حيان
في شرح التسهيل من المسايل التي جرى فيها الكلام بين ابي العباس ابن ولاد
وابي جعفر النحاس مسئلة كيف تبني من رجا مثل افعللت سال ابي جعفر عن
ذلك فقال اقول ارجووت فقال ابو جعفر هذا خطا لانا نعلم خلافا
بين النحويين ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل انها تقلب
ياء كما قالوا في افعلت من غزوت اغزيت وفي استفعلت استغزيت والوجه
ارجويت ارجوي ارجواء كانا مرجو مثل احمررت احمر احمرارا فانا نجمع الا انك
تقلب في ارجويت ارجوي وندغم في احمر يحمر وقال محمد بن يزيد البغدادي
في قول ابي العباس في افعللت ارجووت تمثيل على الاصل قبل الاعلال
وسبيل كل ممثل ان يتكلم بالمثال على الاصل ثم ينظر في اعلاله بعد ذلك
على الاصل ارجووت وعلى الاعلال ارجويت ومن قال كينونة فيعلولة
ذهبا الى الاصل ومن قال فيعولة ذهبا الى اللفظ واذا بنوا مثل عصفور
من غزا قال غزوو فالقراء يتركه على هذا ولا يعلّه وسيبويه يعلّه بعد
ذلك ويقول غزوي وقد رد على ابن يزيد مصنف كتاب سفر السعادة
فقال قول ابن يزيد في ارجووت انه تمثيل على الاصل غير صحيح لان ذلك لم ينطق
به في الاصل كما نطق بكينونة كما قال
يا ليت انا ضمنا سفينة ❊ حتى يعود الوصل كينونة
وانما يمثل بالاصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عدة انه فعلة ولا
تقول علة وفي غدا انه فعل ولا تقول فع ثم ان ابا جعفر لم يسال عن تمثيل الاصل
وانما سال عما يصح ان ينطق به فما للمسؤول اقتصر على تمثيل الاصل وترك ما ينبغي
ان يقال قال ابو حيان وما رد به صاحب سفر السعادة لا يلزم
الا ترى ما قاله ابو بكر بن الخياط في وزن ارعوى انه يجوز ان يقال فيه ان
افعلل وافعلى فافعلل على الاصل وافعلى على الفرع قال وذكروا انه
على الاصل قياس فادغم افعلل في نحو احمر فصار افعل واعل في نحو ارعوى
فجاز ان يقال وزنه افعل وافعلى انتهى في طبقات النحويين
لابي بكر الزبيدي انشدنا بعض الادباء لابي عبد الله محمد بن يحيى بن زكريا
المعروف بالقلفاط
يا سايلي عن وزن مستحكاء ❊ من ان ابنا واني باني
تقديره من ان مؤتبين ❊ ومن ابي قولك مؤتني
فهكذا تقديره منهما ❊ ليس على ذي بصر يختفي

تصغيره لا شك فيه ❊ كسيي نحن في مثل ذا نحطي
اربع باات وانت امرؤ ❊ نقصته يا ولم يدري
وبعد هذا فعين واسمعن ❊ فانني اباك مستفتي
عن وزن فيعول وعن وزن فعلول جميعا من طوى يطوي
وعن فعول من قوي ومفعول اجب واعجل ولا تبطي
وكيف تصغير مطايا اسم اشياء ان وما الحرف الذي تلقي
منه فان كنت امرا جاهلا ❊ فلست تخلي ولا تمتري
وعن خطايا اسما مسمى به ❊ ان كنت تصغيرا له تدري
هل ياؤه قل بدل لازم ❊ انت لها لا بد مستبغي
ام هل تعود الهاء مهموزة ❊ فسر لنا تفسير مستقصي
ان كان تصغير مطايا كتصغير خطايا قل ولا تخطي
فان تصب هذا فانت امرؤ ❊ اعلم من خليل النحوي
قال ابو بكر الزبيدي لم يصنع شيئا في قوله ان ابنا وفي قوله مؤتبين
لان اشتقاق بنين من الاوان فان قال قايل كيف يكون فعل يفعل من ذوات
الواو وقد حصر ذلك جماعة من النحويين قيل له ان بنين على مثال فعل يفعل
مثل حسب يحسب وكذلك زعم سيبويه نصا ولذلك انقلبت الواو ياء وذكر
القتبي ان بنين مقلوب من اني ياني وذلك ايضا غلط لما بيناه فاما اني
ياني فمن ذوات اليا ومنه اشتق الاني وهو الواحد الاناء وكذلك قوله ولا تمتري
انما هو ولا تمتر والذي قاله من كلام العامة انتهى وقال الزبيدي
حدثني محمد بن يحيى الرباحي قال بلغني ان بعض ملوك مصر جمع بين ابي العباس بن ولاد
وبين ابي جعفر بن النحاس وامرهما بالمناظرة فقال ابن النحاس لابي العباس كيف
تبني مثال افعلوت من رميت فقال له ابو العباس ارميت فخطاه ابو جعفر
وقال ليس في كلام العرب افعلوت ولا افعليت فقال له ابو العباس انما سالتني
ان امثل لك بنا ففعلت قال الزبيدي فاحسن ابن ولاد في قياسه
حين قلب الواو ياء وقال في ذلك بالمذهب المعروف لان الواو تنقلب في المضارعة
لو قيل الا ترى انك كنت تقول فيه يرمي فلذلك قال ارمييت والذي ذكره
ابو جعفر انه لا يقال افعلوت ولا افعليت صحيح فاما ارعويت واجاويت فهو
على مثال افعللت مثل احمررت فانقلبت الواو الثانية ياء لانقلابها في المضارعة
اعني يرعوي ولم يلزمها الادغام كما لزم احمر لانقلاب المثال الثاني الفا
في ارعوى وقد كان سعيد الاخفش يبني من الامثلة ما مثاله وسبيل ان يبني
عليه وان لم يكن ذلك في كلام العرب وفي ذلك حجة لابن ولاد وان كان قوله قد رغب
عنه جماعة النحويين انتهى في شرح التسهيل لابي حيان قال

ابو بكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط وهو من شيوخ ابي القاسم الزجاجي
ومن اصحاب ابي العباس احمد بن يحيي اقمت سنين اسال عن وزن ارعوي فلم اجد
من يعرفه ووزنه له فرع واصل فاصله ان يكون افعل مثل احمر كان اذا ارعوّ وكرهوا
ان يقولوا ذلك لان الواوا المشدده لم تقع في اخر الماضي ولا المضارع ولو نطقوا
بارعوّ ثم استعملوه مع التا لوجب اظهارها لواوين كما انهم اذا ردوا احمر الي التا
قالوا احمررت واظهروا المدغم فلم يقولوا ارعووت فيجمعوا بين الواوين كما لم يقولوا
قووت فقلبوا الواو الثانيه منه ولا ريب الاحدي الواوين زايده كما لا ريب
في ان احدي الرآين في احمررت زايده قال [illegible] فقيل في الحاصل في وزن ارعوي قال
يجاز ان يقول افعلل كما لو قال قايل افعلي لكان وجها والاول اقيس ولو قيل
ابن من الغز ومثل احمر لقيل اغزوي كما قيل ارعوي وكذا جميع ذوات الثلاثه التي
بآوها في موضع الواو جاريه هذا المجري انتهي كلامه في التعليقه
علي المغرب للشيخ بها الدين ابن النحاس قال المبرد بلغني ان ابن قتيبة قال
ان مهيمنا تصغير مومن والها بدل من الهمزة فوجهنا اليه ان اتق الله فان هذا خطا يوجب
الكفر علي من تعمده وانما هو مثل مسيطر [illegible] صاحب المغرب
قال الحميدي في جذوة المقتبس قال لي ابو محمد علي ابن احمد كتب الوزير ابو الحسن جعفر
بن عثمان المصحفي الي ابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي اللغوي كتابا فيه فاصنت نفسه
بانصاف فجاوبه الزبيدي بمنظوم بين له فيه الخطا ذو له تصريح وهو

قل للوزير السني محتده • لي ذمة منك انت حافظها
عناية بالعلوم معجزة • قد بهظ الاولين باهظها
يقرك عمرو وهاو معمرها • فينا ونظامها وجاحظها
قدكان حقا قبول حرمتها • لكن صرف الزمان لافظها
وفي خطوب الزمان موعظة • لو كان يثني النفوس واعظها
ان لم تحافظ عصابة نسبت • اليك قدما فمن يحافظها
لاتدعن حاجتي مطرحة • فان نفسي قد فاظ فايظها

فاجابه المصحفي

خفض فواقا فانت اوحدها • علما ونقابها وحافظها
كيف تضيع العلوم في بلد • ابناوه كلهم يحافظها
الفاظهم كلها معطلة • ما لم يعول عليك لافظها
من ذا يساويك ان نطقت وقد • اقر بالعجز عنك جاحظها
علم ثني العالمين عنك كما • يثني عن الشمس من يلاحظها
وقد اتتني فريت شاعلة • للنفس ان قلت قاظ قايظها

فاو

٢٤٩

فاوضحنها تغنر بنادرة • قد بهظ الاولين باهظها
فاجابه الزبيدي وضمن شعره الشاهد علي ذلك
اتاني كتاب من كريم مكرم • فنفس عن نفس تكاد تغيظ
فسر جميع الاوليا وروده • وسيء رجال اخرون وغيظوا
لقد حفظ العهد الذي قد اضاعه • لدي سواه والكريم حفيظ
وباحثت عن فاظت وقد قيل قالها • رجال لديهم في العلوم حظوظ
روي ذاك عن كيسان سهل وانشدوا • لعالي ابي الغياظ وهو مغيظ
وسميت غياظا ولست بغايظ • عدوا ولكن للصديق تغيظ
ولا رحم الرحمن روحك حية • ولا هي في الارواح حين تغيظ
في تذكرة ابي حيان كيف تحكي عنك ما جري بينا انا انت القايلي انت انا
انا الاول مبتدا وانت الاول مبتدا ثان والالف واللام لانا والقايلي لانت فقد
جري اسم الفاعل صله علي الالف واللام التي هي انا فابرز ضميره وهو انت
فانت يرتفع بقايلي وانا خبر عن الالف واللام وهي وما بعدها خبر عن انت
الاول وهو وما بعده خبر عن انا الاول والعايد الي انا الاول انا الثاني والي
انت الاول انت الثاني والياي في قايلي عايده علي الالف واللام وموضع انت
الثاني وما بعده رفع لانه خبر مبتدا وموضع الالف واللام رفع لانه خبر المبتدا
الذي هو انا وانت فاعل قايلي وانا خبر عن الالف واللام وقال ابن بري فيه
وجهان احدهما ان تجعل الالف واللام لانا والفعل لانت فانا مبتدا
وانت مبتدا ثان والقايلي مبتدا ثالث لانه غير انت والالف واللام لانا
والعايد علي الالف واللام اليا في القايلي لانا في المعني وانت فاعل بالقايلي
ابرزته لما جري علي غير من هو له اذ الالف واللام لانا والفعل لانت وانا خبر القايلي
والقايلي وخبره خبر انت وانت وخبره خبر انا والثاني ان تكون الالف
واللام والقايلي لانت فانا علي هذا مبتدا وانت مبتدا ثان والقايلي خبر انت
ولا يبرز الضمير فيه لانه جري علي من هو له ويكون الكلام قد تم عند قوله القايلي
انت علي طريقة المطابقة للاول ليكون اخر الكلام دالا وجاريا علي اوله الا ترا
قال في اول الكلام انا انت ولهذا قال في اخره انت انا اي كيف اشكو ما حل
بي منك وانا انت وانت انا فاذا شكوتك فكانما اشكو نفسي قال ولو جعلت
الالف واللام والفعل في هذه المسالة لانا لقلت انا القايلك انا فانا مبتدا
وانت ثان والقايلك ثالث لانه غير انت وفيه ضمير يعود علي الالف واللام
التي هي انا في المعني ولم يبرز الضمير الذي في القايلك والقايلك وخبره خبر
انت وانت وخبره خبر انا قال السخاوي في سفر السعادة هذا

البيت وضعه النحاة للتعليم

المسائل التي جرت بين السهيلي وابن خروف رحمهما الله تعالى

منقولة من تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم ذكر بعض الناس مجودين
في عمل له يتضمن ذكوراً وإناثاً فاحتاج في خلال العقد إلى ذكر اثنتين منهم
فقال احدى المجودين فمنع من ذلك السهيلي وقال قول الشاعر
احدى بني الحرث • هو كقول النابغة احدى بلي • وقول اخر •
احدى ذوي يمن • وليس في شيء منها شاهد لمن زعم انه يجوز احدى المسلمين
وانت تعني مسلما ومسلمة او احدى المسلمين وانت تعني مسلمة ومسلمين لان الجمع
الذي على حد التثنية هو بمنزلتها ولو جاز هذا لجاز ان تقول في حمار واتان
هذه احدى الحمارين وما تقدم من الابيات انما هو على حذف المضاف
كما قال الله تعالى فله عشر امثالها فانث لانه اراد عشر حسنات ولو قال
ايضا هي احد قريش او احد بلي لم يمتنع واما الذي لا بد فيه من لفظ احد
كما تقدم من قوله احد المسلمين وانت تعني مسلما ومسلمة وقولك احد المسلمين
وانت تعني كذلك وشاهد ذلك قوله عليه السلام للمتلاعنين احدكما كاذب
فهل منكما تائب ولو كانوا ثلاثة لم يقل احدهم امراة لان لفظ التذكير قد شملهم
فحكم الجزء اذن حكم الكل ولا سيما اذا كان ذلك الجزء لا يتكلم به الا مضافا والاصل
في هذا النفي العام تقول ما في الدار احد فيقع على الذكر والانثى وانما قالت
العرب احد الثلاثة لانك اردت معنى النفي كان المعنى لا اعين احدا منهم
دون اخر ويدلنا ايضا على ذلك ان تغليب المذكر على المؤنث وتغليب من
يعقل على ما لا يعقل باب واحد وتغليب المذكر اقوى في القياس لان لفظ
المذكر اصل لم يدخل عليه التانيث وليس كذلك لفظ من يعقل وقد تعرب
تغليب من يعقل الجملة الى جزئها فقال تعالى فمنهم من يمشي على بطنه
لما كان جزءا من الجملة التي غلب فيها من يعقل في قوله تعالى فمنهم واذا جاز هذا
هنا جاز حذف مضاف كما زعم السهيلي لكن لما كانت قبائل تجمع الذكور والاناث
جاز ذلك فيها واجازته هي احد قريش وهي احد بلي ولو قيل احد المجودين
على قوله سبحانه لستن كاحد من النساء لم يجز لانه في الاية الكريمة بعد النفي
والمراد به نفي العموم ثم بين بقوله من النساء واما استشهاده بقوله والمتلاعنين
احدهما كاذب فغفلة لان المقصد هنا احدهما لا بعينه ولو عنى المونث
لانث فهو كقوله سبحانه وتعالى اما يبلغن عندك الكبر احدهما او كلاهما
ومنع من افراد احد واحدى وقد قال الله سبحانه قل هو الله احد وفي الواحد

وعشرون

وعشرون واحدى وعشرون وقوله لا يسبق الى وهم احد تحليل الختين الانثى
قد ذهب الى ذلك طوايف من اهل الفساد ولم يدل عندنا على تحريمها الا نحوي
الخطاب وكون الالف واللام للجنس قال السهيلي لا دليل
في قوله تعالى كالت اخراهم لاولاهم لانه لم يجتمع فيه لانه مونث ومذكر
فغلب المذكر يعني ان احاد الامم مونثات من حيث الامم جمع امة وليس في جمع
امة على امم نقل مونث الى مذكر ولكن هذا هو باب جمع هذا المونث فاذا قلت
اخراهم فلم ينقص كما فعلته في احدى المجودين لانك في احدى المجودين نقلت مونثا
الى مذكر وجعلت مجودة مجودا كانه شيء مجود فاذا فعلت ذلك فواجب عليك
ان تقول احد من حيث قلت فيه مجود وقد يتعقب هذا بان ضميرهم ضمير مذكرين
نساء ورجال بلا شك فوجب الجمع بين احدى المجودين وبين اخراهم ان لفظ هو
لم يستعمل حتى صير مذكرا كان ينبغي ان يقال فيه هي يقال فيه هو كما نقلت مجودة
الى المجود فانظره وايضا فان ولي واحدى قد يستعملان منفصلتين بخلاف احدى
وقوله سبحانه هي حسبهم وقول الشاعر • وهي فرع اجمع لا دليل فيهما
وليسا في شيء مما نحن بصدده بل يشبهان قولك هي احدى المسلمين فانا نقول هي
ثم نقول احد وقوله سبحانه هي حسبهم كقولك امراة عدل وقوله وهي فرع
كقولك للمراة انسان واما قوله ما هذه الصوت فلا حجة فيه وليس مما نحن فيه
في شيء وانما اضطر فانث لارادة الصيحة واستدلاله ايضا بثلاثة بنين واربعة
رجال ليس من الباب في شيء واستدلاله بخامسة خمسة كذلك لان خامسة من
باب اسم الفاعل كقايمة وقاعدة واسم الفاعل يجري على اصله ان كان لمذكر فهو
مذكر وان كان لمونث فهو مونث فتقول خامسة خمسة كقولك ضارب بكر
الرجال قال ابن خروف في هذا اذا كان اسم الفاعل ينبغي ان
يجري على اصله فكذلك احد واحدى واللبس الذي كان يدخل في اسم الفاعل لو لم
يونث هو اللبس الذي يدخل في احدى قال السهيلي واما
استشهاده بنحو هذه الريح والابيات التي انشدها سيبويه فلا حجة في شيء من
ذلك واما قوله واحدى بلي فاما له لا يحتاج انما قصدت انه لا يلزم غير
وجود احدى بلي ان يقول احدى المجودين فان بينهما فرقا وهو ان المجودين
يشتمل على جملة نساء كما يشتمل عليها القبيلة واما رده علي في قوله عليه السلام
احدكما كاذب فهذيان لاني لم استشهد بالحديث الا على تغليب المذكر خاصة
واما رده المنع من افراد احد واحدى واستشهاده بقوله سبحانه قل هو الله
احد فليست الاية مما نحن فيه واما قوله وقد ذهب الى تحليلها دون الذكور طوايف
من اهل الفساد فتعقب سخيف انتهى ما نقله الحاج وورد ابن خروف

هذه الفصول كلها بما لا ينبغي فبان انه لم يفهم عن السهيلي شيئا ولم يذكر
ابن الحاج الرد **مسألة** اكل ذي ناب من السباع حرام قال
ابن خروف للسهيلي في هذا الحديث من سوء التاويل والهذر والافتيات على
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لا يخفى اعاذنا الله مما ابتلى به وانها لزلة
عظيمة تجب استتابة قائلها وذلك انه قال يجوز ان يحمل الحديث على اصل رابع
وهي المضارعة فان الله تعالى اذا حرم شيئا حرمت الشريعة ما يضارعه
كما حرم ما يضارع الزنا مضارعة قربه وكره ما يضارعه من بعد كالنظر
والقعود في موضع امراة قامت عنه حتى يبرد روي ذلك عن عمر رضي الله عنه
والتلذذ بشم طيب على امراة ونظايره كثيرة فلما حرم الله الخنزير حرم رسول الله
صلى الله عليه وسلم ما يضارعه ويشاركه في الناب والصفة الخنزيرية فحرم الله
سبحانه الاصل وحرم رسوله الفرع والكل من عند الله كما حرم الله الجمع
بين الاختين وحرم رسول الله الجمع بين العمة وابنة اخيها وبين الخالة
وابنة اختها وهي العمتين والخالتين بنا منه عليه السلام على الاصل الثابت
في كتاب الله تعالى والتفاتا اليه كذلك حرم كل ذي ناب بنا على الاصل الثابت
من تحريم الخنزير واستنباطا منه ونظرا اليه قال ابن خروف
هذا الرجل يخبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم شيئا بالاستنباط من
غير ان يوحى بتحريمه وقوله والكل من عند الله كلام ملغى لا يجتمع مع ما قبله
ولرسول الله صلى الله عليه وسلم البراة والتنزيه مما نسب اليه قال
السهيلي ما اجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لا ينكره احد وهو مسطور في مختصر
الطليطلي لانه مولع بذكر انه عليه السلام يستنبط الشرايع وهذا الجاهل
من جفاة المقلدين فليتبعه على طريقة التقليد كلام الطليطلي واستنباط
الرسول صلى الله عليه وسلم صحيح لا مدفع في ثبوته ولا ينكره الا جاف وكل
ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم مما لم ينطق به القران فان كان متضمنا لكل شيء فهو
على هذا المنحى فاذا لم يستنبط رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن ذا يستنبط
مسألة قال السهيلي في قوله تعالى وجعل منهم القردة
والخنازير الالف واللام بدل لان على معنى الاتعاظ والاعتبار ونقض ابن خروف
عندنا انه يثبت للالف واللام معنى ثالثا او رابعا وهو معنى الاتعاظ فرد
عليه بانه قال ما لم يقله احد قال السهيلي رادا عليه انما اردت
ان الله سبحانه وتعالى لما خاطب اهل الكتاب بهذا فاشار الى الجنس المعروف
من القردة والخنازير التي مسخ من سلف من الامم على هيئتها وصورتها
لم يكن بد من الالف واللام الدالتين على تعيين الجنس حين دخل الكلام معنى الاتعاظ

والاعتبار

والاعتبار والتخويف ولو قال قردة وخنازير لم يكن فيه ذلك **مسألة**
من تخريج ابن العريف تبلغ من وجوه الاعراب الى الف وجه وسبعماية الف
وجه واحدا وعشرين الف وجه وستماية وجه **وهي هذه** ضرب الضارب
الشاتم القاتل محبك واذا قاصدك معجبا خالدا في داره يوم عيد فتر فع
الضارب بالفعل والشاتم نعته والقاتل نعت ثان ومحبك تنصب بالقاتل
واذا نعته وقاصدك نعت ثالث وتنصب معجبا بضرب وخالدا المعجب ولك
رفع قاصدك بالابتدا او خبره محذوف او هو خبر محذوف المبتدا وتنصبه باعني
وعلى الحال من القاتل او من الضارب او لو اذ ذاك فهذه سبعة لك مع كل واحد منها
نصب واذا باعني او الحال للقاتل او للضارب او مفعوله ولك رفعه بانه
خبر وبالعكس فذلك ٣ع٣ لك في محبك النصب بالقاتل وباعني والرفع بالابتدا
وبالخبر فذلك ٢٤٨ لك مع كل منها نصب القاتل بالشاتم وباعني ورفعه بالابتدا
وبالخبر وخفضه تشبيها بالوجه الحسن ورفعه نعت ما قبله فذلك ١٨
لك مع كل منهما نصب الشاتم بالضارب وباعني ورفعه بالابتدا وبالخبر
وجره تشبيها بالوجه الحسن ورفعه بالنعت ٦٤٨ مع كل منها نصب معجب
بالحال لقاصدك ونصبه ع٣٠٣ مع كل منها نصب خالدا بضرب ورفعه
بضرب وبنصب الضارب وذلك جعل خالدا بدلا من الضارب فلك عطف
عليه عطف البيان ونصبه باعني ورفعه بالابتدا وبالخبر ونصبه بمعجب
٤٠٧٠١٦ مع كل وجه منها ان تجعل في داره متعلقا بالضارب او بمحبك
او بواذ لك او بقاصدك او بخالد وكذلك القول في يوم عيد فينتهي عدد
ذلك الى العدد المذكور قال ابن الصايغ في تذكرته سئل
العلامة مجد الدين الروذراوري عن قوله تعالى ان رحمت الله قريب
من المحسنين فتكلم عليه فاعترض عليه ابن مالك فما تعرض الروذراوري
بكلامه وطعن في كلام ابن مالك وهذا تلخيص كلاميهما مع حذف ما لا تعلق
له بالمسألة من الطعن والازرا قال الشيخ مجد الدين استشكل
الايمة تذكير القريب مع تانيث الرحمة ونقل الفضلاء من قدمايهم في الجواب
وجوهين احسنهما ان الرحمة بمعنى الاحسان وهو مذكر الثاني ان الرحمة مصدر
والمصادر لا تجمع ولا تونث هذا ذكرهما الجوهري والزمخشري في كتابيهما
وقال الفرا القريب اذا كان للمكان وكان طرفا كان بلا ها واذا ضمن معنى
النسبة والقرابة دخلت الها تقول في الاول كانت فلانة قريبا مني وفي
الثاني قريبتي قال وهذا كله تصرف في كلام الله تعالى بمجرد الظن وهلا كانوا
كالاصمعي فانه اعلم المتاخرين بكلام العرب وكان اذا سيل عن شي من كلام الله

سكت وقال لو انه غير كلام الله تكلمت فيه وان القران انما يفهم من تحقيق كلام العرب وتتبع اشعارهم فقد كان عكرمة وهو تلميذ ابن عباس اذا سيل عن شيء من مشكل القران يفسره ويستدل عليه ببيت من شعر العرب ويقول الشعر ديوان العرب والجواب الحق ان القريب على وزن فعيل والفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر والمونث حقيقيا كان او غير حقيقي كما قال امرؤ امرؤ القيس

برهرهة رودة رخصة • كخرعوبة البانة المنفطر •
فتور القيام قطيع الكلام • تفتر عن ذي غروب خصر •

وقال في لفظ العشيب

له الويل ان امسى ولا ام هاشم • قريب ولا البسباسة ابنة يشكرا •

وقال جرير • اتنفعك الحياة وام عمرو • قريب لا تزور ولا تزار •

واغرب من ذا ان لفظة واحدة قد اجتمع فيها الباب الحقيقي وغير الحقيقي وهي لفظة هن ومع ذلك حمل عليها فعيل بلا هاء وهي في قول جميل • كان لم نحارب يا بثين لو انها • تكشف غماها وانتن صديق •

وقال جرير

دعون الهوى ثم ارتمين قلوبنا • باسهم اعداء وهن صديق •

فلو عرف القوم بعض هذه الاستشهادات لما وقعوا في ذلك •

وقال العلامة جمال الدين بن مالك فعيل وفعول مشتبهان في الوزن والدلالة على المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول الا ان فعيلا اخف من فعول فلذلك فارقه اشياء منها كثرة الاستغنا به عن فاعل في المضاعف كجليل وخفيف وصحيح وعزيز وذليل وانما حق هذه الصفات ان تكون على زنة فاعل لانها من فعل يفعل واستغني فيها بفعيل ولا حظ لفعول في ذلك ومنها اطراد بنائه من فعل كشريف وظريف وكريم وليس لفعول بفعل يطرد بناؤه منه ومنها كثرة مجيئه في صفات الله تعالى واسمائه كسميع وبصير وعليم وعلي ورقيب ولم يجئ فيها فعول الا رؤوف وودود وعفو وغفور وشكور واذا ثبت انه فايق لفعول في الاستعمال فلا يليق ان يكون له تبعا بل الاولى ان يكون الامر بالعكس وينفرد كل منهما بحكم هو به اولى وهذا هو الواقع فانهم خصوا فعولا المفهم معنى فاعل بان لا يلحقه التا الفارقة بين المذكر والمونث وان اشتركا فيه فيقال رجل صبور وامراة صبور وكذا شكور ونحوهما الا ما شذ من عدو وعدوه وان قصد بالتا المبالغة لحقت المذكر والمونث فقيل رجل ملولة وفروقة وامراة ملولة

وفروقة ولا يقدم على هذا الوزن الا بنقل وان لم يقصد بهذا الوزن معنى فاعل لحقته التا ايضا كحلوبة وركوبة ورغوبة ولبس في شيء من هذا الا النقل فلما كانت لفعيل على فعول من المزية ما ذكرته استحق ان يخص باحوطا لاستعمالين وهو التمييز بين المذكر والمونث كجميل وجميلة وصبيح وصبيحة ووصي ووصية ونحوه وان كان فعيل بمعنى مفعول وصحب الموصوف استوى فيه المذكر والمونث كرجل قتيل وامراة قتيل وان لم يصحب الموصوف وقصدنا تبيينه انث نحو رايت قتيلة بني فلان هذا هو المعروف وما ورد بخلاف غير ذلك عددناه شاذا او تكلف في توجيهه بما يلحقه بالنظائر ويبعده عن الشذوذ فمن ذلك قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وفيه ستة اقوال احدها ان فعيلا وان كان بمعنى فاعل فقد جرى مجرى فعيل الذي بمعنى مفعول في عدم لحاق التا فكذلك قريب في الاية الكريمة حمل على عين كحيل وكف خضيب واشباههما من الخالي من التا ونظير ذلك قال من يحيي العظام وهي رميم الثاني انه من باب تاول المونث بمذكر موافق في المعنى كقول الشاعر

ارى رجلا منهم اسيفا كانما • يضم الى كشحيه كفا مخضبا •

فتاول كفا وهو مونث بعضو فذكر صفته لذلك وكذلك الرحمة متاولة بالاحسان فذكر خبرها وتاولها بالاحسان اولى من تاول الكف بالعضو لوجهين احدهما ان الرحمة معنى قايم بالراحم والاحسان من الراحم المرحوم ومعنى البر في القريب اظهر منه في الرحمة الثاني ان ملاحظة الاحسان في الرحمة بالقرب من المحسنين مقابلة للاحسان الذي تضمنه ذكر المحسنين فاعتبارها يزيد المعنى قوة فصحت الاولوية ومن تاول المونث بمذكر ما انشده الفرا • وقايع في مضر تسعة • وفي وايل كانت العاشره •

فتاول الوقايع بايام الحرب فلذلك ذكر العدد الجاري عليها فقال تسعة واذا جاز تاول المذكر بمونث في قول من قال جاته كتابي فاحتقرها اي صحيفتي وفي قول الشاعر •

يا ايها الراكب المزجي مطيته • سايل بني اسد ما هذه الصوت •

اي الصيحة مع ما في ذلك من حمل اصل على فرع فلان يكون تاول مونث لمذكر لكونه حمل فرع على اصل احق واولى الثالث ان يكون من حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه مع الالتفات الى المحذوف فكانه قال ان مكان رحمة الله قريب كما قال حسان •

يسقون من ورد البريص عليهم • بردى يصفق بالرحيق السلسل •

ومثله قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا الى الذهب والحرير هذان حرام

على ذكور امثنى اي استعمال هذين السابع ان يكون من باب حذف الموصوف
واقامة الصفة مقامه اي ان رحمة الله شي قريب او لطف او بر او احسان وحذف
الموصوف سايغ من ذلك قوله

فقامت تبكيه على قبره ۞ من لي من بعدك يا عامر
تركتني في الدار ذا غربة ۞ قد ذل من ليس له ناصر

اي شخصا او انسانا ذا غربة ومثله قول الاخر

فلو انك في يوم الرخاء سالتني ۞ فراقك لم ابخل وانت صديق

اي شخص صديق وعلى ذلك حمل سيبويه قولهم حايض وطامث قال كانهم قالوا
شي حايض الخامس ان يكون من باب اكتساب المضاف حكم المضاف اليه
اذا كان صالحا للحذف والاستغنا عنه بالثاني والوجه في هذا تانيث المذكر
لاضافته الى مونث على الوجه المذكور كقوله

مشين كما اهتزت رماح تسفهت ۞ اعاليها مر الرياح النواسم

ومثله ۞ بغي النفوس معيدة نعماوها ۞ نقما وان عمهت وطال غرورها

واذا كانت الاضافة تعطي المضاف تانيثا لم يكن فيه على الوجه المذكور فلان
تعطيه تذكيرا لم يكن له كما في الاية الكريمة احق واولى لان التذكير اصل فالرجوع
اليه اسهل من الخروج عنه السادس ان يكون من باب الاستغنا باحد
المذكورين لكون الاخر تبعا له او معنى من معانيه ومنه في احد الوجوه قوله
تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين اي فظلت اعناقهم خاضعة وظلوا
لها خاضعين فهذا منتهى ما حضرني وبلغني ان بعض لغويها زعم ان اخلا
قريب من المحسنين المشار اليه من التا لم يكن الا لاجل ان فعيلا يجري مجرى
فعول في الوقوع على المذكر والمونث بلفظ واحد وضعف هذا القول بين
وتزييفه هين وذلك ان قايل هذا القول اما ان يريد ان فعيلا في هذا
الموضع وغيره يستحق ما يستحقه فعول من الجري على المذكر والمونث بلفظ
واحد واما ان يريد ان فعيلا في هذا الموضع خاصة محمول على فعول ونحوهما
فالاول مردود لاجماع اهل العربية على التزام الحاق التا في ظريفة وشريفة واشباههما
ولذلك احتاج علما وهم الى ان يقولوا في قوله تعالى ولم اك بغيا ان اصله
بغوي على فعول فلذلك لم تلحقه التا والثاني ايضا مردود لانه قد تقدم
التنبيه على ما لفعيل على فعول من المزايا ولانه لا يليق ان يكون تبعا
لفعول بل الاولى ان يكون امرهما بالعكس ولان دليل القايل حمل فعيلا على فعول
وهما مختلفان لفظا ومعنى اما اللفظ فظاهر واما المعنى فلان قريبا
لا مبالغة فيه لانه يوصف به كل ذي قرب والاكل وفعول المشار اليه

٨

لا بد فيه من مبالغة وايضا فان الدال على المبالغة لا بد ان يكون له بنية لا
مبالغة فيها ثم يقصد به المبالغة فتغير بنيته كضارب وضروب وعالم وعليم
وقريب ليس كذلك فلا مبالغة فيه والظاهر ان ذلك القايل انما اراد حمل فعيل
على فعول مطلقا واستدل على ذلك بقول الشاعر

فتور القيام قطيع الكلام ۞ يفتر عن ذي غروب خصر

والاحتجاج بهذا ساقط من وجوه احدها انه نادر فالنادر لا حكم له ولو
كثرت صوره رجا على الاصل كاستحوذ واعورّ واستنوق البعير فما ندر ولم
تكثر صوره ولا جا على الاصل احق الثاني ان يكون قطيع الكلام اصله قطيعة
الكلام ثم حذفت التا للاضافة فانها مسوغة لحذفها عند الفرا وغيره من العلما
وحمل على ذلك قوله تعالى واقام الصلاة ومثل ذلك قوله

ان الخليط اجدوا البين فانجردوا ۞ واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا

وعلى هذه اللغة قرا بعض القرا ولو ارادوا الخروج لاعدوا له عدّه اراد عدته
الثالث ان يكون فعيل في قوله قطيع الكلام بمعنى مفعول لان صاحب
المحكم حكى انه يقال قطعه واقطعه اذا بكته وقطع هو وقطع فهو قطيع القول
وقطيع على هذا بمعنى مقطوع اي سكت فحذف التا على هذا التوجيه ليس
مخالفا للقياس وان جعل قطيع مبنيا على قطع كسريع من سرع فحقه على
ذلك ان تلحقه التا عند جريه على المونث لانه شبيه بفعيل الذي بمعنى مفعول
فاجري مجراه والله اعلم ۞ جواب الشيخ مجد الدين وقال حق على
كل من مارس شيا من العلم اذا سيل عن مشكلاته ان يتجنب في جوابه الايجاز المخل
والتطويل الممل ويتوفى القواعد التي يحتاج اليها فان العالم من اذا سيل عن
عويص اوضحه باوجز بيان من غير زيادة ولا نقصان وقد سيل العبد
الضعيف عبد المجيد ابو الفرج الروذراوري عن هذه الاية بناء عن استغراب
من قصر في اتقان كلام العرب باعه فاستبعد حمل المذكر على المونث وكان جوابه
ان القران المجيد عربي واذا اطلق فصحا العرب لفظ القريب على المونث الحقيقي
فكيف لا يسوغ اطلاقه على غير الحقيقي قال امرؤ القيس له الويل
ان امسى البيت ۞ وقال جرير اتنفعك الحياة البيت ومع هذه
الحجة الواضحة لا حاجة الى التاويلات والتعسفات ۞ وقد كتبت في ذلك
بعض الكتاب المشهورين العصريين هذه الاوراق المتقدمة وذكر فيها ما يقتضيه
صناعة النحو وحكى ما قيل في المسالة مع انه لا يشفي الغليل لان العرب
لم تقل ذلك ولا نعلم لو عرض عليهم هل كانوا يرتضونه ام لا بخلاف ما اوردت
من الشواهد فانه نص قولهم ولا ريب في صحته وكونه حجة والذي اورده من

السنة مستنبط من الظن والقياس وقد يكونان معا وقد لا يكون وقد الح علي جماعة ان اورد علي قواعده هذه ما يتوجه عليها من الاعتراضات فكنت آبي ذلك خيفة سفسطة تتفق حتى غلبوا علي رايي وقالوا هنا لا تعدو قدحا في فضله فشرعت في التنبيه علي ما يرد علي قوله اما ما ذكره من اشباه فعيل وفعول له في الوزن والدلالة علي المبالغة والوقوع بمعنى فاعل وبمعنى مفعول وان فعيلا اخف من فعول وانه فاقد باشيا منها اطراد بقايه من فعل وكثرة مجيئه في اسما الله تعالي واذا فاقه لا يكون تبعا له وهل الامر بالعكس او مستويان الي اخره فكل هذه دعاو نعسر اقامة الحجة عليها خصوصا مع المنازعة ولين سلمت فهي خارجة عن مسالتنا لان السوال وقع عن جواز اطلاق القريب علي الرحمة فجواب ذلك جائز لانه كذا وكذا علته فبعضه المقدمات صنا بعة مبز ولا مدخل لها فيما وقع السوال عنه ومثاله من سيل عن زيارة الكعبة المعظمة هل تجب ام لا فاجاب بان المتوجه اليها لا بد ان يكون محرما وميقاته من جهة المدينة ذو الحليفة وعدد المواقيت فيقول له السايل انا لم اسالك الا عن وجوب زيارتها وما ذكرته بمعزل عن ذلك ويجري مجرى هذا قول المتكلم في فعيل وفعول ابواب المصادر ستة فعل يفعل كحلب يحلب وفعل يفعل كضرب يضرب وفعل يفعل كذهب يذهب وفعل يفعل كغرم يغرم وفعل يفعل ككرم يكرم وفعل يفعل كوثق يثق وكله يشتق منه فعيل الا ان اكثره من فعل يفعل ويكون بمعنى فاعل كشريف وظريف وكريم وعظيم ونحو ذلك ومن غيره بمعنى المفعول كصريع وجريح وكليم وهزيم ونتكلم في فعول بما يناسب ذلك او يقاربه عند الشروع في مسالتنا في لفظ القريب الا هذه المباحث لا مدخل لها فيما نحن فيه وان كانت من تفاريع لفظة القريب وقوله في فعول انه لم يقصد معنى فاعل لحقته التا كحلوبة وركوبة منقوض بقولهم ناقة عصوب للتي تعصب ركبتاها عند الحلب وسلوب وحول للتي اخترم ولدها فان وزنه فعول وليس للفاعل ولا يلحقه التا وكذا الجزور والخلوج والسوس والحصون والسطور والتلوب وكل هذه صفات للناقة والشاة وهي فعول لم تلحقها التا وليست للفاعل واما الاقوال الستة التي ذكرها فاني اشير الي ما يرد علي كل واحد منها اشارة لطيفة اما قوله قريب بمعنى فاعل اجري مجرى فعيل بمعنى مفعول كما اجري ذلك مجرى هذا في لحاق التا فلا شك انه من قول النحاة لكن ما الدليل عليه فانه مجرد دعوى ويرد عليه ان احد الفعلين مشتق من فعل لازم والاخر من فعل

متعد

متعد فلو اجري علي احدهما حكم الاخر ليبطل الفرق بين اللازم والمتعدي ان كان علي وجه العموم وان كان علي وجه الخصوص فاين الدليل عليه والحق ان كلا من الفعلين يطلق علي المذكر بلا تا ولا خلاف فيه وعلي المونث تارة مع التا واخرى بلا تا اصالة كما ورد في اشعار الفصحا لا علي سبيل التبعيه ولا علي وجه الشذوذ والندرة ولتشبيه احدهما بالاخر كما زعموا لان الاصل في الكلام وقد كثر شواهد ذلك في قول جرير بن عطية

نعم الفتى وكسب علق مضنة ... واري بعيد مليه الاجاد
فسقاك حيث حللت غير فقيده ... هزج الرواح ودية لا تقلع

وفي قول الفرزدق

فدا وبيته عامين وهي قريبة ... اراها وتدنوا لي مرارا

وامراة قبس وسريح وهرهت وفروك وهلوك ورشوف وانوف ورصوف وامراة ملوله وفروقة وامراة عروب وسحابة دلوج ولا اسراف في اطلاق رميم علي العظام مع انها جمع تكسير مونث فهو علي وفاق كلام فصحا العرب في قول جرير مع فصاحته ولم ينكر عليه

ال المهلب جند الله دابرهم ... امسوا رميما فلا اصل ولا طرف

واما الاعتراض علي القول الثاني فهو انا لا نسلم تاويل المذكر بمونث يوافقه او يلزمه ولو جاز ذلك لجاز ان يقال رايت زيدا وكلمتني واكرمتني ورايت هندا وكلمني واكرمني بناء علي ان زيدا نفس وجثة وهندا شخص وشبح واما قوله كفا مخضبا فالكف قد يذكر كما في هذا الكف لفقدان علامة التانيث وقد يؤنث كما في كف موارده وهذا اولى من التاويل كيلا تلزم المفسدة التي ذكرناها وحمل الرحمة علي الاحسان بعيد لان اللفظ اذا دل علي معنى فاما ان يدل عليه علي وجه الحقيقة او المجاز والقسمان منتفيان هنا لانحصار المعنى بالبال اللازم عند الاطلاق في كلا القسمين لجواز انفكاك كل واحد منهما عن الاخر لان الرحمة قد توجد ولا قدرة في متعلقها يتمكن من الاحسان اصلا كالوالدة الفقيرة بالنسبة الي ولدها وقد يوجد الاحسان ممن لا رحمة في طباعه كالملك القاسي فانه قد يحسن الي اعدائه لمصلحة نفسه او ملكه ولا تلغى عنده رحمة واذا تبين جواز انفكاك كل عن الاخر فلا يجوز اطلاق احدهما علي الاخر ولا انفكاك بين الكف ومسمانا عضوا لان كل كف عضو وان لم يكن كل عضو كفا فبينهما ملازمة الخاص والعام والملازمة مصححة للمجاز ولا ملازمة بين الرحمة والاحسان كما بينا فيتعذر تاويل الرحمة بالاحسان وقد سلمنا ان معنى القرب في البر اظهر منه في الرحمة

بمناسبه

فارتشف

اكثر

بعض

ولكن هذا لا يوجب جواز اطلاق اسم احدهما على الاخر لان جواز الاطلاق
منحصر في الحقيقة والمجاز وكلاهما معدوم فيما نحن فيه قوله ثالثا انه من باب
حذف المضاف فذلك انما يصح حيث يحسن ويتعين كقوله تعالى واسأل القرية
فانه يتعين اضمار اهلها وههنا لا يصح اضمار المكان ولا يحسن ولا يتعين
اما انه لا يصح فلان الرحمة صفة الله تعالى والموصوف لا مكان له لان
البراهين القاطعة دلت على ان ربنا لا يحل مكانا والا لكان جسما او
مفتقرا الى جسم فكذلك صفته لا يكون لها مكان انتهى قال
الشيخ علاء الدين التركماني هذا غلط وغفلة لان الرحمة من صفات الفعل
لا من صفات الذات حتى يستحيل فيها المكان انتهى رجع واما انه لا يحسن
ولا يتعين فلانهما فرعا الصحة وبطلان الاصل يقتضي بطلان الفرع واما
الظواهر المشعرة باثبات المكان كقوله وارتفاع مكانه فيجب تاويلها
جميعا والا لبطل حكم العقل ويلزم من بطلانه بطلان الشرع لان صحته
لم تثبت الا بالعقل نعم لو اضمر اثر رحمة الله لكان قريبا واما قوله والرابع
انه من باب حذف الموصوف الى اخره وما ذكر عن سيبويه في طامث وحايض فالله
اعلم ان هذا التقدير والتقرير لا يرتضيه فصيح بدوي ولا بليغ حضري واي حاجة
الى ان يضمر في الاية شيء فيقال شيء قريب ولا يكفي في تقدير مباني كلام الله وايضاح معانيه
مجرد الجواز النحوي والاحتمال الاعرابي بل لا بد من رعاية الفصاحة القصوى والبلاغة
العليا واية فصاحة في ان يقول القايل شيء قريب واي لطف في ان يقال المراة شيء حايض
مع ان الشيء اعم المعلومات ولذلك يشمل الواجب والممكن حتى بعض المعدومات عند بعض
اهل العلم ومن الذي يرضى لنفسه مثل هذا الكلام المستهجن وصلا قبل الهاء والتاء انما
يحتاج اليهما للفرق بين المذكر والمونث في صفة يمكن اشتراكهما فيه اما طلبا للالتباس
اما الصفة المختصة بالنسا كالحيض فلا حاجة فيها الى العلامة المميزة والناس لفرط
جمودهم على ما الفوه يظنون ان ما قاله سيبويه هو الحق الساطع وانه الى قوله المنتهى في
معرفة كلام العرب فلا خفا في انه الجواد السابق في هذا المضمار اما ان يعتقد انه
احاط بجميع كلام العرب وانه لا حق الا ما قاله فليس الامر كذلك فما من احد الا ويقبل قوله
ويرد منه ولو لم يكن لسيبويه الا قوله في باب الصفة المشبهة مررت برجل حسن الى
الوجه واضافة الوجه الى الضمير العايد على الرجل فقد خالفه جميع البصريين والكوفيين
في ذلك لانه قد اضاف الشيء الى نفسه فكيف يعتقد مع هذا صحة قوله في كل شيء واما
قوله خامسا يكتسب المضاف حكم المضاف اليه لا سيما التانيث فله نظاير صحيحة
فصيحة يوثق بها المتقدم قايلها وشهر نظمها قال النابغة
حتى استغثن باهل الملح ضاحية • يركضن قد قلعت عقد الاطانيب

وقال

وقال الاعشى • كما شرقت صدر القناة من الدم • وقال لبيد
• حصى وندمها وكانت عادة • منه اذا هي عردت اقدامها • وقال جرير
لما اتى خبر الزبير تواضعت • سور المدينة والجبال الخشع
فمثل هذا ينبغي ان يتمسك لا باشعار المجاهيل الكاملين التي تمسك بها واطنب المحدثين
فاما اكتساب التانيث من المونث فقد صح بقولهم واما عكسه فيحتاج الى الشواهد
ومن ادعى جوازه فعليه البيان واما قوله سادسا انه يكون من باب الاستغنا
باحد المذكورين عن الاخر الى اخره فان قوله فظلت اعناقهم لها خاضعين ليس من هذا
القبيل لان المراد باعناقهم روساوهم ومعظموهم وايضا فان الخبر محكوم به على الاسم
فكيف يعرض عنه ويحكم به على المضاف اليه ولو جاز ذلك لساغ ان يقول كان صاحب
الدرع سابغة فطلما للدار متسعة وقوله رحمة الله قريب وهو قريب وحذف
الخبر من الجملة الاولى والمبتدا من الثانية واجتزا بالجزء الثاني عن الجزء الاول
فكلام عجيب تقصر عبارتي عن شرح ضعفه واما ما نمى الي من جوابي فعيل بمعنى
فعول وقوله اما ان يدعي ذلك على العموم في جميع الصور الى اخره فهذا لم اقصده ولا ذكرت
الاصالة والبنية ولان هذا بمعنى فاعل وذاك بمعنى مفعول بل لما سئلت عن جري
قريب على الرحمة اجبت بانه لا غرو ولا استبعاد لان افاضل العرب وفصحاهم قد اطلقوا
الفعيل والفعول على المونث الحقيقي فعلى غير الحقيقي اولى ومن جملتهم امرو القيس قوله
الاستدلال به ضعيف ليس كذلك لان القنور على وزن فعول وقد
اطلق بعض فصحا العرب في هذا البيت كليهما على امراة والتانيث فيهما حقيقي
وقوله انه نادر قلنا لا نسلم بل نظايره كثيرة وهي محفوظة فطالبونا
لها نوردها ولين سلمنا انه نادر فالغرض انه عربي على انا نقول ان ساغ
الاستشهاد بالنادر فلا وجه لانكار ما ذكرنا وان لم يسغ فكيف احتج بقوله
وقايع في مضر تسعة وقوله يجوز ان يراد بالقطيع القطيعة والاضافة
سقط التانيث الوجادر ذلك لجاز ان يقال ماتت ابن فلان يريد ابنته وقوله
وقد يكون ان يكون فعيل بمعنى مفعول في قطيع الى اخره قلت يدعي جواز
الاطلاق وهو اعم من ان يكون بمعنى فاعل او مفعول وكذب الخاص لا يوجب
كذب العام واما الوجهان الاخيران الذان ذكرهما انما يتقدر صحتهما لا بعد كان
في استدلالنا وقوله الكاف يسرع فانما يحذف منها التا تشبيها له بفعيل
الذي في معنى مفعول مدخول لان هذا مشتق من اللازم وذاك من المتعدي
وقوله فيما كتب لاجل صوابه ان يقول من اجل قال الله تعالى من اجل ذلك
وقال الشاعر • من اجلك يا التي تيمت قلبي •
وقال اخر • عليهم ووقار الحلم من اجل انني • اتغنى باسمها عن معجم •

وقوله ان قصد به المبالغة ليس بصحيح لان قصد لا يتعدى بنفسه بل باللام والى قال جرير

ان القصائد يا اخيطل فاعترف • قصدت اليك مجزة لا رسان •

وقال اخر

واوقد للضيوف النار حتى • افوز بهم اذا قصدوا النادي •

ونقله رعونة غير موثوق به ولا بد له من شاهد قال الراعي النميري

تجانت الينا والدجى مدلهمة • رعوف تشتا ولا تترب عودها •

اخر ذلك •

واذا وصلنا الى هنا فلنتم الفايدة قال الشيخ جمال الدين بن هشام الغ في هذه القضية رسالة فلنسقها قال رحمه الله قال الله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين في هذه الاية الكريمة سوال مشهور للادب في ايراده وايراد امثاله ان يتعالما الحكمة في كذا تادبا مع كتاب الله تعالى فيقال ما الحكمة في تذكير قريب مع انه صفة مخبر بها عن المونث وهوا لرحمة مع ان الخبر الذي هذا شانه يجب فيه التانيث يقول هند كريمة وظريفة ولا يقال كريم ولا ظريف وانما بنيت كيفية السوال لاني وقفت على عبارة شنيعة لبعض المفسرين في تقرير السوال امكننا الله الهمنا الادب مع كلامك ولا تردنا على اعقابنا باهوايها وحسن السوال نصف العلم وقد اجاب العلما رحمهم الله باوجه جمعتها فوقفت منها على اربعة عشر وجها منها قوي وضعيف وكل ماخوذ من قوله ومتروك ونحن نسرد ذلك بحول الله وقوته منتبعين له بالتصحيح والابطال بحسبما يظهره الله والله يقول الحق وهو يهدي السبيل الوجه الاول ان الرحمة في تقدير الزيادة والعرب قد تزيد المضاف قال الله سبحانه سبح اسم ربك الاعلى اي سبح اسم ربك الا ترى فانه لا يقال في التسبيح سبحان اسم ربي انما يقال سبحان ربي والتقدير ان الله قريب من المحسنين قلت وهذا لا يصح عند علما البصرة لان الاسما لا تزاد في رايهم انما يراد الحروف واما سبح اسم ربك الاعلى فلا يدل على ما قالوه لاحتمال ان يكون المعنى نزه اسماه عما لا يليق بها ولا تجر عليه اسما لا يليق بجلاله او لا تجر عليه اسما غير ماذون فيه شرعا وهذا هو احد التفسيرين في الاية الكريمة واذا امكن في الحمل على محمل صحيح لا زيادة فيه وجب الادعا بانه لان الاصل عدم الزيادة الثاني ان ذلك على حذف مضاف اي ان مكان رحمة الله قريب فالاخبار انما هو عن المكان ونظيره قوله صلى الله عليه وسلم مشيرا الى الذهب والفضة

ان

ان هذين حرام فاخبر عن المثنى بالمفرد لان حقيقة الكلام واصله ان استعمال هذين حرام وكذلك قول حسان بن ثابت

يسقون من ورد البريص عليهم • بردى يصفق بالرحيق السلسل

اي ما بردى فلهذا قال يصفق بالتذكير مع ان بردى مونثا انتهى وهذا المضاف الذي قدره في غاية البعد والاصل عدم الحذف والمعنى مع ترك هذا احسن منه مع وجوده الثالث انه على حذف الموصوف اي ان رحمة الله شي قريب كما قال الشاعر

قامت تبكيه على قبره • من لي من بعدك يا عامر •
تركتني في الدار ذا غربة • قد ذل من ليس له ناصر •

اي تركتني في الدار شخصا ذا غربة وعلى ذلك تخرج قول سيبويه قولهم امراة حايض اي شخص ذو حيض وقول الشاعر ايضا •

فلو انك في يوم الرخا سالتني • طلاقك لم ابخل وانت صديق

اي وانت شخص صديق وهذا القول في الضعف كالذي قبله بل هو اشد منه ضعفا لان تذكير صفة المونث باعتبار اجرايها على موصوف مذكر محذوف شاذ ينزه كتاب الله عنه ثم الاصل عدم الحذف الرابع ان العرب تعطي المضاف حكم المضاف اليه في التذكير والتانيث اذا صح الاستغنا عنه فمن الاعطا به حكمه في التانيث قولهم قطعت بعض اصابعه فاعطوا البعض حكم الجمع المضاف اليه في التانيث ومنه القراة الشاذة تلتقطه بعض السيارة ومن الاعطا به حكمه في التذكير قوله

انارة العقل مكسوف بطوع هوى • ومنه الاية الكريمة انتهى وهذا الوجه قال فيه ابو علي الفارسي في تعاليقه على كتاب سيبويه ما نصه هذا التقدير والتاويل في القران بعيد فاسد انما يجوز هذا في ضرورة الشعر الخامس ان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمونث كرجل جريح وامراة جريح نقل هذا الوجه ابو البقا في اعرابه واقر قايله عليه وهو خطا فاحش لان فعيلا هنا ليس بمعنى مفعول السادس ان فعيلا بمعنى فاعل قد يشتبه بفعيل بمعنى مفعول فيمنع من التا في المونث كما قد يشبهون فعيلا بمعنى مفعول بفعيل بمعنى فاعل فيلحقونه التا فالاول كقوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم ومنه ان رحمة الله قريب من المحسنين والثاني كقولهم خصلة ذميمة وصفة حميدة حملا على قولهم قبيحة وجميلة السابع ان العرب يكثر تجر عن المضاف اليه وتترك المضاف كقوله تعالى فظلت اعناقهم لها خاضعين فخاضعين

نخبر عن الضمير المضاف اليه الاعناق لا عن الاعناق الا ترى انك اذا قلت
الاعناق خاضعون لا يجوز لان جمع المذكر السالم انما يكون من صفات العقلاء
لا تقول ايد طويلون ولا كلاب نابحون انتهى ولعل هذا القول يرجع الى القول
بالزيادة وقد بينا ما عليه وقد قيل ان المراد بالاعناق في هذه الاية
الكبراء الروسا وقيل الجماعة وانه يقال جاء زيد في عنق من الناس اي في جماعة
من الناس الثامن ان الرحمة والرحم متقاربان لفظا وهذا واضح ومعنى بدليل
النقل عن ائمة اللغة فاعطي احدهما حكم الاخر وهذا القول ليس بشي لان الوعظ
والموعظة تتقارب ايضا فينبغي ان يجيز هذا القائل ان يقال موعظته
نافع وعظة حسن وكذلك الذكر والذكرى فينبغي ان يقال ذكرى نافع
كما يقال ذكر نافع التاسع ان فعيلا هنا بمعنى النسب فقريب هنا معناه
ذات قرب كما يقول الخليل حائض انه بمعنى ذات حيض وهذا ايضا باطل
لان اشتمال الصفات على معنى النسب مقصور على اوزان خاصة وهي فعال
وفعل وفاعل العاشر ان فعيلا مطلقا يشترك فيه المذكر والمونث
حكى ذلك ابن مالك عن بعض من عاصره وهذا القول من افسد ما قيل لانه
خلاف الواقع في كلام العرب يقولون امراة ظريفة وامراة عليمة ورحيمة ولا يجوز
التذكير والتانيث في شي من ذلك ولهذا قال ابو عثمان المازني في قوله تعالى
وما كانت امك بغيا انه فعول والاصل بغوي ثم قلبت الواو يا والضمة كسرة
وادغمت اليا في اليا فاما قول الشاعر

فتور القيام قطيع الكلام ۞ تفتر عن ذي غروب خصر

فالجواب عنه من اوجه احدها انه نادر الثاني ان اصله
قطيعة ثم حذفت التا للاضافة كقوله سبحانه واقام الصلاة واصله
واقامة الصلاة فالاضافة تجوز حذف التا كما توجب حذف النون والتنوين
نص على ذلك غير واحد من العلما الثالث انه انما جاز لمناسبة قوله فتور
الا ترى ان فتورا فعول وفعول يستوي فيه المذكر والمونث الحادي عشر
انهم يقولون فلانة مني قريب من كذا يعنون به التبيين قريب من معنى النسب
وقريب من قرب المسافة فاذا قالوا هذه قريبة كذلك فمعناه قرب
المسافة واذا قالوا قريب فمعناه من القرابة وهذا القول عندي باطل
لانه مبني على انه يقال في القرب النسبي فلان قريبي وقد نص الناس على ان ذلك
خطا وان الصواب ان يقال فلان ذو قرابتي كما قال

يبكي الغريب عليه ليس يعرفه ۞ وذو قرابته في الحي مسرور

الثاني عشر ان هذا من تاويل المونث بمذكر موافق في المعنى واختلف هولا

فمنهم

فمنهم من يقدر ان احسان الله قريب ومنهم من يقدر لطف الله قريب ومن
مجي ذلك في العربية قول الشاعر

ارى رجلا منهم اسيفا كانما ۞ يضم الى كشحيه كفا مخضبا

فاول الكف على معنى العضو وهذا الوجه باطل لانه انما يقع هذا في الشعر وقد
قدمنا انه لا يقال موعظة حسن انما يقال كما قال سبحانه الموعظة
هذا مع ان الموعظة الحسنة بمنزلة الوعظ في المعنى وهذا يقاربه في اللفظ
واما البيت الذي انشدته فنص النحاة على انه ضرورة شعر وما هذه
سبيله لا يخرج عليه كتاب الله تعالى الثالث عشر ان المراد بالرحمة
هنا المطر والمطر مذكر وهذا القول يويده عندي ما يتلوه من قوله سبحانه
وهو الذي يرسل الرياح بشرا بين يدي رحمته وهذه الرحمة هي المطر فهذا تانيث
معنوي الا انه قد يعترض عليه من اوجه احدها ان يقال لو كانت
الرحمة الثانية هي الرحمة الاولى لم تذكر ظاهرة لان هذا موضع الضمير فان
قيل ان ذلك ليس بواجب قلت نعم ولكنه مقتضى الظاهر وبهذا يصح
الترجيح الثاني انا امكن الحمل على العام وهو مطلق الرحمة لا يعدل الى الخاص
لا يقال هذا انا لم يعارض معارض يقتضي الحمل على الخاص كالتذكير
لانا نقول هذا انما يقال اذا لم يكن للتذكير وجه الا الحمل على ارادة المطر
كما ذكرت وليس الامر هنا كذلك الثالث ان الرحمة التي هي المطر لا تختص
بالمحسنين لان الله تعالى تكفل برزق العباد طايعهم وعاصيهم واما
الرحمة التي هي الغفران والتجاوز فانها تختص في خطاب الشرع بالمحسنين
المطيعين وان كانت غير موقوفة عليهم لا شرعا ولا عقلا عند اهل
الحق الا ان ذلك يذكر على سبيل التنشيط للمطيعين والتخويف
للعاصين وهذا لطف وقلما يتنبه له الا الافراد ومن ثم زلت
اقدام المعتزلة فانهم يجدون في خطاب الشرع ما يقتضي تخصيص
الغفران والتجاوز والاحسان بالمطيعين فينفون رحمة الله عن
اصحاب العصيان فيحجرون واسعا اهم يقسمون رحمت ربك والله يختص
برحمته من يشا ويفعل ما يشا ويحكم ما يريد هذا الذي فطرنا الله عليه
من حسن الاعتقاد واياه نسال التوفيق عليه بمنه وكرمه وهذا
الوجه يمكن الجواب عنه بانه كما جاز تخصيص الخطاب بالغفران
بالمحسنين على سبيل الترغيب كذلك يجوز تخصيص المطر الذي هو سبب
الارزاق بهم ترغيبا في الاحسان الرابع انك لو قلت ان مطر الله
قريب لوجدت هذه الاضافة تمجها الاسماع وتنبوا عنها الطباع

بخلاف ان رحمة الله فدل على انه ليس بمنزلته في المعنى وهذا الوجه يمكن الجواب
عنه بامرين احدهما ان يقال لا ندعي ان الرحمة بمعنى المطر بل المجموع رحمة الله
استعمل مرادا به المطر ولنا في ان المطر معلوم انه من رحمة الله سبحانه وقد فاضافته
اليها كالتفاهم غير مفيدة بخلاف قولك رحمة الله فان الرحمة عامة فان للعباد
رحمة خلقها الله سبحانه يتراحمون بها بينهم فاذا اضيفت الرحمة اليه سبحانه
افاد انه ليس المقصود الرحمة المضافة الى العباد ونظيره انك تقول كلام الله
لان الكلام عام ولا تقول قرآن الله لانه خاص بكلام الله سبحانه والانصاف
ان يقال في هذا القول انه لا يخلو امر قائله من امرين وذلك لانه اما ان يدعي
ان الرحمة لفظ مشترك بين المطر وغيره وانه موضوع بالاصالة للمطر كما انه
موضوع لغيره بالاصالة او يدعي انه موضوع لغيره بالاصالة او يدعي انه موضوع
لغير المطر بطريق الاصالة ثم تجوز به عن الرحمة فان ادعى الاول فقد يمنع ذلك
بان الذهن انما يتبادر عند اطلاق الرحمة الى غير المطر والمشترك من حقه ان يكون
على الاحتمال بالنسبة الى معنييه او معانيه لا يكون احدهما اولى من غيره
وانما يتعين المراد بالقرينة ثم انا لا نجد اهل اللغة حيث يتكلمون على الرحمة
يقولون ومن معانيها المطر فلو كانت موضوعة له لذكروها كما يذكرون
معاني المشترك وان ادعى الثاني فيلزمه التجوز في فصيح الكلام ارض مخضرة
وسماء تنفع ورحمة واسعة ويقول اردت بالارض الكلا وبالسماء السقف
وبالرحمة الاحسان وهذا ما لا يقوله احد من النحويين وانما يقع ذلك
في الشعر او في نادر من الكلام وما قصد سبيله لا يخرج عليه كتاب الله
تعالى الذي نزل بافصح اللغات وارجح العبارات والطف الاشارات احسن
فان قلت فاني اجد في كلام كثير من المفسرين تخريج ايات من التنزيل
على مثل ذلك كما قالوا في قوله تعالى واذا حضر القسمة ثم قال تعالى
فارزقوهم منه انه جاز حملا على معنى القسمة وهو المقسوم قلت الذي
عليه اهل التحقيق ان الضمير عائد على ما من قوله تعالى مما ترك الوالدان والاقربون
على ان القسمة والقسم واقعان في العربية على المقسوم وقوعا كثيرا فلا يمتنع
عود الضمير على القسمة مذكرا بدليل على ذلك قوله سبحانه ونبئهم ان الماء
قسمة بينهم اي مقسوم بينهم فاعلم انه لا يبعد ان يقال ان التذكير في قوله
سبحانه قريب لمجموع امور من الامور التي قدمناها فنقول لما كان المضاف
يكتسب من المضاف اليه التذكير وهي مجاورته للرحم في اللفظ وكانت الرحمة
هنا بمعنى المطر وكانت قريب على صيغة فعيل وفعيل الذي بمعنى فاعل
قد يحمل على فعيل الذي بمعنى مفعول جاء التذكير وليس هذا نقضا لما قدمناه

لانه

لانه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الامور مستقلا انتفاء اعتباره
مع غيره هنا اخر ما تحرر لي من هذه الاية الكريمة والله تعالى اعلم بغيبه
انتهى كلام ابن هشام قال ابن الصايغ في تذكرته تكلم بعض مشايخ
العصر وهو الشيخ تقي الدين السبكي بمدرسة الملك المنصور على قوله تعالى في
سورة والذاريات فتول عنهم فما انت بملوم وذكر فان الذكرى تنفع المؤمنين
ونقل عن المفسرين فيها قولين الاول ان المعنى تول عن اولئك الكفار
واعرض عنهم فما نلام على ذلك وارفع التذكير فان الذكرى تنفع المؤمنين ان في
ذلك لذكرى لمن كان له قلب الثاني ان المعنى تول عن الكفار واعرض عنهم
وذكر المؤمنين فان الذكرى تنفع المؤمنين قال وعلى القول الثاني يحتمل ان
يكون الاية من باب التنازع فاعترض على هذا بان شرط باب التنازع امكان
تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازع فيه ولذلك لم يجز سيبويه
ان بيت امرئ القيس من باب التنازع اعني قوله
كفاني ولم اطلب قليل من المال ومن اجاز ذلك فيما ذكره المازني
ليس هذا موضع ذكره او لما ذكره ابن ملكون وقد رد عليه وانا نحو هذا
والاية لا يمكن حملها على التنازع لان ذكر لا يمكن اعماله في المؤمنين من جهة
الحيلولة بينهما بالفاء وان وكل منهما له صدر الكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده
وكذا نقل عن ابن عصفور انه قال كل ما لا يعمل فيما قبله لا يعمل ما قبله
فيما بعده فتنازع الا انه قال جائعة واستند في منعه الى ما حكي من نحو زيدا
فاضرب وقال هذه الفاء للسببية كالتي هنا ولا فرق بينهما اذا المعنى
تنبه فاضرب زيدا وقال ايضا ان المعربين اتفقوا على تعلق يوم
من قوله ان عذاب ربك لواقع ماله من دافع يوم تمور السماء مورا بواقع مع ان
ما لها صدر الكلام ولم يمنع من ذلك منعا الا الامام فخر الدين واستشهد الامام
فخر الدين في ذلك الى ان العذاب المحكي عنه لم يقع في ذلك اليوم بل بعد ذلك
في يوم البعث وهذا اعتراض قريب لان اليوم يطلق على تلك الازمنة
جميعها وعلى هذا فلا مانع ان تكون الاية السابقة من باب التنازع واستند
بعضهم في منع التنازع في الاية الى ان ذلك متخرج على احد القولين في
الجملة الاسمية الواقعة جوابا هل لها موضع من الاعراب او لا فان
قلنا ان لها موضعا من الاعراب ينبغي ان يجوز التنازع لانه يشترط
في باب التنازع ان يكون كل من العاملين له استقلال ولا ادري
كيف قال ذلك وقال النحاة جمهورهم يعدون قوله تعالى اتوني افرغ عليه
قطرا من باب الاعمال مع انه صرح الجزم فيه وكذلك قوله تعالى

وإذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله ثم ان شرط الاستقلال تحجير
في المسألة لم نر من قيده بذلك على من جوز ذلك حيث لا استقلال تقديره
ابن الصائغ على ابن عصفور استدلاله اعني ابن عصفور على استعمال عسى تامة
بقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا وجعله ذلك دليلا قاطعا
من جهة انه لا يجوز ان يعتقد ان ربك مرفوع بعسى ويبعثك يحمل الضمير
لئلا يلزم الفصل بين ابعاض الصلة بمعمول غيرها وقال اعني ابن الصائغ
يمكن ان تكون الآية من باب التنازع بان يعمل الثاني ويعمل في الاول ضمير يعود
على ربك فهو كما تراه فقد اجاز التنازع مع ان العامل الاول لم يستقل وإنما
ذلك شيء كان يقول شيخنا اثير الدين في قوله تعالى وانه كان يقول
سفيهنا ويقول كيف يجعل هذا من باب التنازع ولا استقلال في كلا العاملين
وهل مثل هذا جائز فيذكر ذلك على سبيل الاستكشاف لا على سبيل التقييد
للباب قال ابن الصائغ وقول من منع ان تكون هذه الآية
من باب التنازع فلم يستند لقوة ذلك والقا لما صدر الكلام وما له
صدر الكلام يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله فكذلك يشغل يمنع ما قبله
من العمل فيما بعده من جهة صدريته واذا استقر ذلك وكان من شرط
باب التنازع امكان تسلط العامل على ذلك المعمول وعمله فيه كما تقدم
في النقل عن سيبويه والعامل هنا اعني الاول لا يمكن ان يعمل في المتنازع
فيه لما مر وقد يتقوى ذلك بما ذكره الخفاف في شرح الكتاب فانه
قال فيه بعد انشاد قول الشاعر
كأنهم خوافي اجدل قرم ● ولي ليسبقه بالامعز الخرب
قال لا يجوز ان يعمل ولي في الخرب لان لام كي يمنع ما بعدها ان يعمل فيما
قبلها فيمنع ما قبلها ان يعمل فيما بعدها انتهى وقول ان من
منع التنازع في الآية لم يات بشيء ان كان مستنده ذلك لان معنى قول
سيبويه وغيره من النحاة ان العاملين يشترط فيهما في هذا الباب امكان
تسلطهما على المعمول انما يراد ذلك من جهة المعنى لا من جهة اللفظ
ثم لا ندري يقولنا ان ما يمنع ما بعده ان يعمل فيما قبله يمنع ما قبله ان
يعمل فيما بعده ان كان من اجلاء النحاة فلا يعني به الا انه لا يصح ان يقول
ضربت يا زيدا كما لا يصح ان يقول زيدا ما ضربت وان كان من غيرهم
فلا يعول عليه كيف وقد نقل عنه ذلك وهو ابن عصفور قد جعل قول
الشاعر وقطوب فما تلقاه الا كانه ● زوى وجهه ان لاكه فوه حنظل
وقول الاخر ● ولم امدح لارضيه بشعري ● لئيما ان يكون افاد مالا

من باب التنازع على اعمال الاول ولا شك في ان ناصب الفعل عنده من ادوات
الصدور وكذلك قول الشاعر
لاهل اتاها على بابها ● عما فصحت قومها غامر ●
منه ايضا على اعمال الثاني وكيف يعتقد هذا وقد اشترط النحاة كلهم او غالبهم
في هذا الباب ان يكون للجملة الثانية بالاولى تعلق اما بالعطف او نحوه نحو قوله
صلى الله عليه وسلم كما صليت وباركت ورحمت على ابراهيم ومن اثبات العطف
في ذلك ● ولكن نصفا لو سببت وسبني ● بنو عبد شمس من مناف وهاشم
وقوله ● وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ● ثلاث الاثافي والرسوم البلاقع ●
وقوله ● الم يأتيك والانباء تنمي ● بما لاقت لبون بني زياد ●
وقوله ● اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب ● جهارا فكن في الغيب احفظ للعهد ●
وقوله ● ارجو واخشى وادعو الله مبتغيا ● عفوا وعافية في الروح والجسد ●
والغ احاديث الوشاة فقلما ● يحاول واش غير هجران ذي ود ●
وقوله ● وكمتا مدماة كان متونها ● جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
وقوله ● قضى كل ذي دين فوفى غريمه ● وعزة ممطول معنى غريمها ●
وقوله ● واذا تنور طارق مستطرق ● نبحت فدلته عليه كلابي ●
وقول الاخر ●
جفوني ولم اجف الاخلاء انني ● لغير جميل من خليلي مهمل ●
وقول الاخر ●
هويتني وهويت الغانيات الى ● ان شبت فانصرفت عنهن آمالي ●
وقول الاخر ●
يرنوا الي وارنو من اصادقه ● في النائبات فارضيه ويرضيني ●
وقول الاخر
سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلا ● فسيان لا حمد لديك ولا ذم ●
حتى ان ابن الدهان نقل عن البغدادي اشتراط العطف في هذا الباب ولا شك
ان حرف العطف يمتنع ان يعمل ما بعده فيما قبله والمشترط ذلك محجوج
بقوله تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا ●
وقول الشاعر ●
ولقد ارى تغنى به ● سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه ●
وبقول الشاعر ● بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه ●
وبقوله ● علموني كيف ابكيهم اذا خف القطين ● وكل هذه الشواهد
او غالبها يرد على من منع التنازع في الآية ● وكان من يشين وقع الكلام في

قوله تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا انه يجوز ان يكون ذلك من
باب التنازع ولا اثر للموصول في منع ذلك ولا يقال ان ان والفعل لا يضمر فلا
يجوز التنازع لان من شرط باب التنازع صحة عمل المهمل في الضمير لانا نقول لا يمتنع ان
يعود الضمير على مثل ذلك ومنه قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وقوله وان تعفوا
اقرب وكان ايضا تقدم لي مع الشيخ علاء الدين مثل ذلك في قوله تعالى ربنا واتنا ما
وعدتنا على رسلك وانه يجوز ان يكون من ذلك على تقدير على السنة رسلك واذا
استقر جواز التنازع في الاية فاعلم انه على اعمال الثاني والفاعل في مثل ذلك
انما لا اولى اذا طلب منصوبا حذف على المختار الا ان كان مما يجوز الاستغنا عنه
ولكن بقي النظر هل تقديره ضميرا او ظاهرا والاولى ان يقدر مضمرا لان ذلك شان
باب التنازع وان قلت قد تقرر انه متى دار الامر بين شيئين وكان احدهما هو
الاصل وجب المصير اليه قلت نعم الامر كذلك الا لعارض وههنا ثم ما يمنع
من ذلك وهو انه اذا كان من باب التنازع وجب القول بان الاول ضمير وساغ لتثبت
الجملة الثانية بالاولى ولم يتجه من جهة انه ليس مذكورا لفظا ولو لم يكن كذلك لاستحالة
المسالة ولم يكن اذ ذاك من باب التنازع وهذا فرق ما بين المحذوف للدلالة او التفسير
فتنبه لذلك فاني لم اجد احدا نبه عليه ومما يقوي ذلك منع النحاة كالحفاد في الشرح
التنازع في الحال والتمييز فلا يقال جاز بد وقعد عمرو ضاحكا على التنازع والسبب
في ذلك انه لا بد في التنازع من انك اذا اعملت الواحد اضمرت في الاخر اما وتحذفه
واما وتبقيه والا فلا شك انه يجوز جا زيد وقعد عمرو ضاحكا على انك حذفت من الاول
لدلالة الثاني عليه هذا ما لا اعتقد فيه خلافا انتهى قال الشيخ تاج الدين
ابن مكتوم في تذكرته ومن خطه نقلت سئل شيخنا ابو حيان هل يجوز مثل كلهم زيد
وعمرو وبكر وخالد كلهم فافتى بالجواز قياسا على التثنية قال اولاك بنو خير
وشر كليهما وقياسا على النعت نحو كما مرر زيد وعمرو وبكر العقلا لاشتراكهما
في انهما تابعان بغير واسطة انتهى قال ابن مكتوم ويقتضي النظر عدم الجواز
لان مثل ذلك لا يحتاج الى التاكيد لكونه نصا في المراد منه فليتامل وفي هذه
التذكرة قال ابن الابرش سالني ابو بكر ابو الحسين بن سراج عن قول طفيل
وراكضة ما تستجن بجنة بعير حلال غادرته بمجعل
فقال لم يقل النحاة ان اسم الفاعل اذا وصف بطل عمله وقد وصف هذا بقوله ما
تستجن بجنة واعمل في بعير حلال وكان يجب ان لا يعمل قلت له الذي قال ذلك لا اذا
نوى الاعمال قبل الصفة وكذلك فعلي ههنا فاستحسنه قال ابن الابرش ثم اني رايت
لابن جني ان هذه الجملة في موضع نصب على الحال من الضمير في راكضة وليست بصفة
انتهى وفي التذكرة المذكورة قال علي بن عثمان بن جني سالت ابي عن اعراب

قوله

قوله غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن
فاجاب ان المقصود ذم الزمان الذي هذه حاله فكانه قال زمان ينقضي
بالهم والحزن غير ماسوف عليه فزمان مبتدا وما بعده صفة له وغير خبر الزمان ثم
حذفت المبتدا مع صفته وجعلت اظهارها موذونا بالمحذوف لانك انما جيت بها
كما تقدمها ذكر ما يرجع اليه فصار اللفظ بعد الحذف والاظهار غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن قال وان شيت قلت انه محمول على المعنى كما حملت اقل امراة
يقول ذلك على المعنى فلم تذكر في اللفظ خبر الاقل لانه مبتدا وقد اضفت اقل الى امراة
ووصفت المراة بتقول ذلك كانك قلت قل امراة تقول ذلك فلم يحتج اقل الى خبر لانها في
معنى قل وكذلك حمل سيبويه على المعنى قول من قال خطيئته يوم لا اراك فيه على معنى
يوم خطا لا اراك فيه وما حمل على المعنى كثير في القران وفصيح الكلام انتهى كلام ابي الفتح رحمه الله
وقال ابن الحاجب في اعرابه لا يصح ان يكون عامل لفظي هنا يعمل في غير وان لم
يكن عامل لفظي فاما ان يكون مبتدا واما ان يكون خبرا فلا يصح ان يكون مبتدا لانه لا خبر
له لان الخبر اما ان يكون ثابتا او محذوفا فالثابت لا يستقيم لانه اما على زمن واما ينقضي
وكلاهما مفسد للمعنى وايضا فانك اذا جعلته مسندا لم يكن بد من ان تقدر قبله موصوفا
واذا قدرت قبله موصوفا لم يكن بد من ان يكون غيره له وغيره ههنا ليست له وانما هي
لزمن الا ترى انك لو قلت رجل غير نعري لكان في غير هو عايد على رجل ولو قلت رجل
غير متاسف على امراة مر بي لم يستقم لان غيرا لما جعلته في المعنى للمراة خرج عن ان يكون
صفة لما قبله ولو قلت رجل غير متاسف عليه مر بي جاز لانه في المعنى للضمير والضمير
عايد على المبتدا فاستقام فتبين ايضا انه لا يكون مبتدا لذلك وان جعلت الخبر
محذوفا لا يستقيم لامرين احدهما انا قاطعون بنفي الاحتياج اليه والاخر انه لما قصر
لا قرينة تشعر بخبرنه ومن شرط صحة حذف الخبر وجود القرينة وان جعلته خبر
مبتدا ابدا لم يستقم لامور منها انا اذا جعلته خبرا لم يكن بد من ضمير يعود منه الى
المبتدا لانه في معنى مغاير ولا ضمير ولا يصح ان يكون خبرا الثاني انا قاطعون بنفي الاحتياج
اليه الثالث ان حذف المبتدا مشروط بالقرينة ولا قرينة فتبين اشكال
اعرابه كذلك والاولى ما يقال فيه انه اوقع المظهر موقع المضمر لما حذف المبتدا من
اول الكلام فكان التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه فلما حذف
المبتدا من غير قرينة تشعر به اتى به ظاهرا مكان المضمر فصارت العبارة فيه
كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك قالت العرب بخير ان يكرمني زيد
اي اكرمه وتقديره اني اكرم زيدا ان يكرمني فعلا وقعت زيدا وقام الضمير لما اخرته
عن الظاهر فتبين لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه ان يقال انهم استعملوا غيرا
بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير في ذلك واسع في كلامهم وكانه قال لا تاسف على زمن

هذه صفته ويدل على استعمالهم غير بمعنى لا قولهم زيد عمرا غير ضارب ولا يقولون
زيد عمرا مثل ضارب لان المضاف لا يعمل فيما قبل المضاف اليه ولكنه لما كان غير تحمل
على لا جاز فيها ما يجوز في مثل وان كان بابهما واحدا واذا كانوا قد استعملوا اقل رجل
يقول ذاك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلان يستعملوا غير بمعنى لا مع موافقتها
لا في المعنى احرى وان قيل فانا قد ادعوه بمعنى لا فلا بد له من اعراب من حيث انه
اسم فما اعرابه قلنا اعرابه كاعراب اقل رجل يقول ذاك هو مبتدا لا خبر له
استغنا عنه لان المعنى ما رجل يقول ذاك فاذا كان كذلك صح المعنى من غير
احتياج الى خبر ولا استنكار مبتدا لا خبر له اذا كان المعنى معنى جملة مستقلة
كقولهم اقائم الزيدان فانه بالاجماع مبتدا ولا يقدر محذوف والزيدان فاعل
به فهذا مبتدا لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما استقام لانه في معنى ايقوم
الزيدان وكذلك قول بعض النحويين في مثل دراك ونزال انه مبتدا وفاعله
مضمر ولا خبر له لاستقامة المعنى من حيث كان معناه انزل وهذا هو الصحيح
فيه وقد ذهب كثير الى انه منصوب انتصاب مصدر كانه قيل في نزال انزل
نزولا وهذا عندي ضعيف لانه لو كان كذلك وجب ان يكون معربا كعنايته سقيا
ورعيا ونحن نفرق بين سقيا وبين نزال فكيف يمكن حملهما على اعراب واحد وهو ان يكونا
مصدرين مع ان احدهما معرب والاخر مبني والله اعلم قال ابن مكتوم في
موضع اخر من تذكرته ما سوف منقول من اسف وهو الحزن وعلى متعلق به كقولك
اسفت على كذا اسفا وحزنت عليه حزنا ولهفت عليه لهفا واسيت عليه اسى ومع
قوله بالهم نصب على الحال والتقدير يقتضي مشوبا بالهم وغير رفع بالابتدا ولما
اضيفت الى اسم المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور استغنى المبتدا عن خبر كما
استغنى كقائم ومضروب في قولك اقائم اخواك وما مضروب غلاماك عن خبر من حيث
سد الاسم المرفوع بهما مسد الخبر لان قائم ومضروب كما هما مقام يقوم ويضرب فتنزل
كل واحد منهما مع المرفوع به منزلة الجملة وكذلك اذا اسندت اسم المفعول الى الجار
والمجرور سد الجار والمجرور مسد الاسم الذي يرتفع به كقولك الحزن على زيد وما يوسف
على عمرو فلما كانت غير للمخالفة في الوصف فجرت لذلك مجرى حرف النفي واضيفت
الى اسم المفعول وهو مسند الى الجار والمجرور فالمتضايفان بمنزلة الاسم الواحد
سد ذلك مسد الجملة حيث افاد قولك غير ماسوف على زيد ما يفيده قولك ما يوسف
على زيد قال ابو حيان ونظيره في الاعراب قول الشاعر

لسن بالمنكر ان تزت سبقا ؛ غير مدفوع عن السبق العراب

قال ابن مكتوم في تذكرته ذكر لي شيخنا ابو حيان ان بعض الطلبة سال ابن الاخضر
عن نصب مقالة في قول الشاعر ؛ مقالة ان قد قلت ؛ فانشده

ابن الاخضر

ابن الاخضر عن نصب ؛ ولا تصحب الاردى فتردى مع الردي ؛
قال فكبر الطالب عليه السوال وذكر ذلك بحضرة ابن الابرش فقد
اجابك لو عقلت قال ابن مكتوم وذكر لي شيخنا انه
كون تعذلك من غرة وانه اجاب عن ذلك على الفور بما حاصله ان مقالة
بدل من فاعل تحل في بيت قبل البيت الذي فيه وهو قول النابغة
الذبياني ؛ اتاني ابيت اللعن انك لمتني ؛ وتلك التي تستك منها المسامع
مقالة ان قد قلت ؛ فمقالة بدل من فاعل اتاني وهو انك لمتني وهي تروى
بالرفع والنصب فمن رفع فظاهر ومن نصب بناها على الفتح لاضافتها الى
مبني وصار ذلك نظير قوله تعالى لقد تقطع بينكم ومثل ما انكم تنطقون
وكقول الشاعر ؛ هنيئا لما اغتر حماص الجبل ؛ واذا ما حيلهم لبشر
ولم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ؛ انتهى معنى جواب شيخنا وهو يحكي
عن ابي الحجاج الاعلم وفي هذا الجواب نظر فانهم نصوا على انه ليس كل ما يضاف
الى المبني يجوز بناؤه وانما ذلك مخصوص بالفاظ منها نحو غير ومثل وبين ودون
وحين ونحوها وقد ذكرت له ذلك بعد فادعى له ان كان ابن الاخضر اراد ذلك
فعنه ما ذكرناه وان كان اراد غيره فيفكر في وجهه انتهى قال
ابن مكتوم سالني بعض الاصحاب عن نصب يمين وشمال في قول ابي الطيب
المتنبي ؛ واقسم لو صلحت يمين شيء ؛ لما صلح العباد له شمالا ؛
فاعربتهما تمييزين ثم ظهر لي بعد ذلك انهما حالان وذاكرت بذلك شيخنا الاستاذ
ابا حيان فقال لي سالني شيخنا بهاء الدين بن النحاس عن نصبهما فقلت
له على الحال كقولي اصلح لك غلاما وتلميذا فقال يظهر لي انه تمييز قلت
له التمييز الذي عن تمام الكلام وهذا ليس منه على تقديرك لا بد ان يكون
منقولا من فاعل او من مفعول على راي وهذا لا يصلح فيه ذلك قال في قولك
اصلح لك تلميذا فقال يصح ان يقدر يصلح لك تلمذي فقلت له لفظ التلميذ
هو الفاعل او المفعول والتلمذ مصدر ولو قدرناه يصلح لك تلمذي لم يكن
معناه يعني اصلح لك تلميذا قال وحكى الشيخ بهاء الدين ان بعضهم حكى
عن المخلص الطوخي انه اعربه خبر صلح وجعلها من اخوات صار ورددنا هذا
قلت له هذا لم يثبت عن اهل اللسان فيما علمناه فلا يقال به انتهى كلام ابي
حيان في تذكرة ابن مكتوم قال الشيخ جمال الدين ابو عبد الله محمد
ابن محمد بن عمرون الحلبي في شرحه لمفصل الزمخشري وانتهى فيه الى قوله
الرابع عشر مجيئه في المصادر في قول الحسن البصري كانك بالدنيا لم تكن
وبالاخرة لم تزل تحمل الضمير في تكن ان يكون للمخاطب وان يكون للدنيا

وكذا الضمير في لم تزل وتقديره على الاول كانك لم تكن بالدنيا ويكون
التشبيه في الحقيقة للحال لا للذي له الحال ومثله كان زيدًا قائم فقد
ظهر ان التشبيه لا يفارق كأنّ وليس قول من قال انها تكون للتشبيه
اذا كان خبرها اسما واما اذا كان فعلا او ظرفا او حرف جر فظن وتخيل ليس
لشيء لما ذكرنا من التأويل لا يبقى اشكالا لاجريها على حقيقتها اولى وتقديره
ان حالك في الدنيا يشبه حالك زائلا عنها وكان حالك في الآخرة الكائنة عن
حالك في الدنيا كحاله لم تزل في الآخرة والاول اولى فاذا كان الضمير المخاطب
يكون بالدنيا ظرفا وكان تامة وهي خبر كانّ واذا جعلت الضمير في تكن
للدنيا فيحتمل ان يكون بالدنيا الخبر ولم تكن في موضع نصب على الحال
من الدنيا او على انه صفة لمحذوف اذا لم يجوز ان تقع الماضية حالا لا يجعلها صفة
تقديره دنيا لم تكن ونصب دنيا على الحال واما على تقدير واو الحال وكانك لم تزل
فان قيل ان بالدنيا لا يتم به الكلام والحال فضلة فالجواب
ان من الفضلات ما لا يتم الكلام الا به كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين
فمعرضين حال من الضمير المخصوص ولا يستغنى الكلام عنها لان الاستفهام في
المعنى انما هو عنها ومما يبين ذلك ايضا قولهم ما زلت بزيد حتى فعل لا يتم
الكلام بقولك بزيد ومما يبين صحة الحال جواز دخول الواو فتقول كانك
بالشمس وقد طلعت وعلى ذلك يحمل قول الحريري كاني بك تنحط يكون بك الخبر وتنحط
حال هذا هو الوجه وخرجه المطرزي في شرح المقامات كاني ابصرك الا انه ترك
الفعل لدلالة الحال وما ذكرته اولى لان فيما ذكره اضمار فعل وزيادة حرف
جر لا يحتاج اليه فيما ذكرته انتهى وفي تذكرة ابن مكتوم قال
ابن جني فيما نقلته من تعاليقه انشدنا ابو علي لمحمد الموصلي يهجو طفيليا

لو طبخت قدر على فرسخ * او بذري ثغر باعلى الثغور
وكان يحمي القدر كل الورى * بكل ماضي الحد عضب بتور
وكنت في السكر لوافيتها * يا عالم الغيب عما في القدور

ثم سألنا عن قوله يا عالم الغيب عما في القدور اين موضع السؤال منه من جهة
اليه فقال قوله عما في القدور بدل من الغيب وعالم هنا بمعنى عارف
الذي يتعدى الى مفعول واحد فكأنه قال يا عالما بما في القدور مثل يا ضارب
زيد اخا عمرو وتقديره يا ضاربا اخا عمرو ولا يكون ما في القدور مفعولا ثانيا
بعالم الذي بمعنى عارف لانك تقول عرفت زيدا فتعديه وتقول بما في القدور مفعول
به تقول علمت زيدا وعلمت بزيد ومنها قال ابن جني اخر بيت
القاه ابو علي على اصحابه قوله

لم

لم يطيقوا ان ينزلوا فنزلنا * واخو الحرب من اطاق النزولا

ولم يذكر شيئا وقال سلني عنه في وقت اخر قال ابن جني الكنى بالمسيب
عن المسيب لان تقديره فاطقنا فنزلنا ومنها قال ابن جني دخلت الى ابي
علي يوما وبين يديه كانون فقال لي كيف تبني من ضرب مثل كانون على رأي
من جعله من الكن وعلى رأي من جعله من كون الكانون فقلت اذا اخذته من
الكن تقول ضاروب وتوقفت في الاخر فقال ضربون لان كانون على هذا
فعلون ومنها قال ابن جني جرى حديث مبرمان عند ابي علي فقال
ذكر مبرمان انه سأل المبرد عن قوله فغض الطرف فقال ان كنت لفظت
بها وحدها والا فاني اجيز فيها الاوجه الثلاثة مثل مُدَّ ومُدُّ ومُدِّ والرفع على
هذا اجود ثم دخلت الالف واللام في الاسم الذي يليها وقد حركت الضاد لا
لالتقاء الساكنين بالضم للاتباع فان وليها اسم فيه الالف واللام قبل ان يحرك
الضاد الثانية فاني اجيز الكسر ولا اجيز الضم لان التحريك الان للساكن الثالث
وهو لام التعريف ولا يصح فيه اتباع لان التحريك من الثالث لا من الثاني
قال فقال لي المبرد ما كان عندي انا لا اخرتهم مثل هذا ومنها
قال ابن جني قال ابو علي الفارسي سألت ابن خالويه بالشام عن مسألة
فما عرف السؤال بعد ان اعدته ثلاث مرات وهو كيف تبني من وأى مثل كوكب
على قراءة من قرأ فادّالي بتحريك الدال على تخفيف الهمزة فالقى حركتها على ما قبلها ثم
تجمعه بالواو والنون ثم تضيفه الى نفسك وجوابها انه في الاصل ووأى
نحو كوكب فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ووأى ثم خففت
الهمزة فالقيت حركتها على الواو الساكنة فصار ووًا واجتمع معك واوان في
الاول فقلبت الاولى همزة فصار اوًا ثم جمعته بالواو والنون
اويون مثل مصطفيون في الاصل فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فصار اواون فاجتمع ساكنان فحذفت الالف لالتقاء الساكنين فصار اوون
مثل مصطفون ثم اضفته الى نفسك فقلت اوويّ وحذفت النون لانها
لا تجتمع مع الاضافة فاجتمع حرفا علة وسبق احدهما بالسكون فقلبته ياء
وادغمته في الياء بعدها فصار اويّ وهو الجواب ومنها قال
ابن جني انشد ابو علي للمتنبي

من كل من ضاق الفضاء بجيشه * حتى ثوى فحواه لحد ضيق

وقال لاصحابه كم تجيزون في هذا البيت فقال بعض الحاضرين خمسة وقلت
انا ستة فتعجبوا من قولي وقالوا قد عرفنا كل دمن وجيش والهاء المتصلة
به وثوى فان الاخر قلت الجملة من الفعل والفاعل وهي ضاق الفضا

لا دمن نكرة غير موصولة لان كلا لا تضاف الا الى النكرة التي في معنى الجنس
وضاف القضا مجرور الموضع لانه صفة لمن فقال الشيخ هو كما قال
قال ابن جني سال بعضهم الشيخ ابا علي عن قولنا زيد منطلق فقال
زيد معرفة ومنطلق نكرة والمنطلق هو زيد نفسه فكيف صار معرفة ونكرة
في حين واحد فاجاب بان العين واحدة والحال مختلفة ومعنى هذا
ان المنطلق هو زيد عينا ولكن فيه بيان حال واخبار بامر مجهول عن زيد
وهو الانطلاق قال ابن جني قال لنا ابو علي سقط على نكري البارحة
شي جيد يدل على شدة اتصال تا التانيث بالكلمة وهو قولك دحرجة وبابه
ووجه الاستدلال من ذلك انه قد ثبت ان المشتق يجب ان يكون لفظه
مخالفا للفظ المشتق منه لانه لو كان مثله ولم يكن مخالفا له كان بابه
لم يكن احدهما بان يجعل اصلا اولى من الاخر وقد ثبت ان الفعل مشتق
من المصدر فيجب ان يكون لفظهما مخالفا ولا مخالفة بين دحرج الذي هو فعل
ماض مشتق وبين دحرجة الا بالتا ولو جعلناها منفصلة زال الخلاف
بينهما فدل هذا على شدة اتصال التا بها ولتا التانيث تاثير في تغيير الكلمة الا ترى
انك تقول ليس في الكلام مفعل نحو مكرم وتجد هذا المثال مع تا التانيث
نحو المقبرة قال بعض الحاضرين مضرب مثل ضرب فعبس وجهه
وقال ان زيد تغير اكثر من التحريك والتسكين قال ابن جني سالنا
ابا علي عن قولنا ان لم تفعل ما العامل في تفعل فقال لم فعلت فان للشرط
والمعنى عليه فاجبنا فقال انها عاملة في لم يفعل كلها بمجموعها لان لم تنزلت
منزلة بعض اجزايه والدليل على صحة ذلك قول سيبويه زيدا لم اضرب
وحرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله الا انه لم تنزلت منزلة بعض الفعل
كما عمل لو لم يكن معه لم ولا خلاف ولا اشكال في جواز ان لم تفعل في الجازم لا يدخل
على الجازم كما لا يدخل الناصب على الناصب ولا الجار على الجار اذا الحرف
لا يكون وحده معمولا ولا بد من هذا التنزيل ولكن لا علامة جزم ان في اللفظ
وانما هو مجزوم الموضع بانه قال ابن مكتوم في تذكرته مسالة
قال جرير في عمر بن عبد العزيز

الشمس طالعة ليست بكاسفة ... تبكي عليك نجوم الليل والقمرا

اختلف الرواة في رواية هذا البيت فرواه البصريون هكذا ورواه الكوفيون
الشمس كاسفة ليست بطالعة ورواه بعض الرواة تبكي عليك نجوم الليل
والقمر برفع نجوم ونصب القمر ورواه بعضهم بنصبهما معا وقد اختلف اصحاب
المعاني واهل العلم من الرواة وذوو المعرفة من النحاة في تفسير وجوه هذه

الروايات

الروايات وكتابتها في العربية فاما من روى الشمس طالعة ليست بكاسفة
فانه ينصب نجوم الليل بكاسفة ويعطف القمر عليها وتبكي يحتمل ان يكون في
موضع رفع على انه خبر بعد خبر ويحتمل ان يكون في موضع نصب على الحال
اما من الشمس واما من اسم ليس ونصب نجوم الليل بكاسفة اشهر الجوابات
واعربها واقربها ماخذا والمعنى ان الشمس لم تقو على كسف النجوم والقمر لاظلامها
وكسوفها بسبب هذا المصاب العظيم وقيل نجوم الليل والقمر منصوبان
بتبكي ينصب الظرف اي تبكي عليك مدة نجوم الليل والقمر كما قالوا لا اكلمك
سعد العشيرة ولا اكلمك هبيرة بن سعد والقارظين ونحو ذلك وهذا الاعراب
هو اقول رواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست بطالعة وقيل ان نجوم الليل
والقمر منصوبان بتبكي نصب المفعول به ومعنى تبكي تغلبك في البكا فهو من
باب المغالبة الاتي على فاعلته ففعلته افعله بضم العين الا في باب وعدت
وبعت ورميت فانه يجي على افعل بكسر العين كما قالوا وعلى هذا فيحتمل ان يراد
بالنجوم والقمر السادات والاماثل كما قال النابغة

فانك شمس والملوك كواكب ... اذا طلعت لم يبد منهن كوكب

واما من رفع نجوم الليل ونصب القمر فانه ذلك من باب المفعول معه نحو استوى
الما والخشبة وهذا الاعراب ايضا موافق لرواية الكوفيين وذكر ابو نصر الحسن بن
اسد الفارقي في روايته من نصب نجوم الليل والقمر ان المعنى تبكي عليك ونجوم الليل
والقمر اي تبكي الشمس عليك مع نجوم الليل والقمر فحذف الواو وهو يريدها وهو اغرب
الوجوه المقولة في هذا البيت واما رواية الكوفيين الشمس كاسفة ليست
بطالعة فانه استعظم ان تطلع الشمس ولا تنكسف لمثل هذا المصاب العظيم
كما قالت الخارجية

ايا شجر الخابور ما لك مورقا ... كانك لم تجزع على ابن طريف

قال ابن مكتوم في تذكرته قال ابن الطراوة في المقدمات في قول سيبويه
باب ما يحمل الاسم فيه على منصوب ومرفوع كلامه في هذا الباب صحيح وعارضوه
باوهام كثيرة نوقف عليها وعلى بعضها من كتب الشارحين انما وقع لهم الكسائي
توهمهم ان الواو عاطفة ولم يعرضوا للجامعة بحرف وقد اشرت اليها في قوله ما مثل
زيد ولا اخيه يقولان ذاك ويتقوى لان ذاك على معتقدي في الواو وفي طرف ما رايت
من هذا الجمل بالواو الجامعة شي نصه الفسوي في الايضاح فانه بسط القول
في التانيث والتذكير فكاد فيما ذكر ان التا تحذف مع المونث من غير الحيوان وعدد
منه ضروبا ثم قال فجمع الشمس والقمر فادخله في باب ما حذف منه التا والاصل
استعمالها ولم يفطن له هو سيبله من الواو الجامعة فان التا لا تجوز هنا البتة
وانما اخبرتك بهذا لتعلم ان الاهتمام بالاصول التي اغفلت هو كذا لو اجابت

احكامها فالاخذ بما يتوهم فيه نقضها واقرامها وهذه الحال نفسها اوقعت
خواص اهل الاندلس في طرح الولا ومن قولك وصلى الله عليه وسلم اذ توهموها
عاطفة فاختلعت ارآوهم فيها وضعفوا امكانها واتفقوا على اسقاطها تقصيرا
بالسلف وتمرسا بالخلف مع العجب بانفسهم والغفلة عما تورطوا فيه من جهلهم
وعن الحق على من تعلم ان يقتدي بمن تقدمه ولا يرسل في الباطل قدمه لاسيما في نقلته
الكافة وا طبقت عليه الامه انتهى رايت بخط ابن القماح قال ذكر التنوخي في
كتاب ابناه الرواة على ابناء النحاة ان القاضي اسمعيل بن اسحق سال ابا الحسين محمد بن
احمد بن كيسان ما وجه قراءة من قرا ان هذان لساحران على ما جرت به عادتك من الاعراب
في الاعراب فاطرق ابن كيسان مليا ثم قال نجعلها مبنية لا معربة وقد استقام
الامر فيها فاعلة بنا بها قال لان المفرد منها هذا وهو مبني والجمع هولا وهو مبني
فتحمل التثنية على الوجهين فاعجب القاضي ذلك وقال ما احسنه لو قال به احد فقال
ابن كيسان ليقل به القاضي وقد حسن في كتاب سفر السعاده وسفير الافاده
للامام علم الدين السخاوي مسئلة سال عنها علي بن زيد الفصيحي ابا محمد القاسم
ابن علي الحريري ما يقول سيدنا ادام الله توفيقه في انتصاب بعض الشعرا
وهو قوله • تعيرنا اننا عالة • ونحن صعاليك انتم ملوكا •
وعلى ما ذا عطف قوله ونحن وعلى اي وجه يحمل المتنبي وغيره من الشعرا نحو اسمر
مقبل وابيض بجردها وهما من الصفات المشبهة باسما الفاعلين اولا فان
الشريطة في الصفة المشبهة باسم الفاعلين اولا فان الشريطة في الصفة المشبهة
باسم الفاعل ان لا تكون جارية على يفعل من فعلها نحو حسن وكريم فان حسنا ليس
على وزنه يحسن فاسم على وزنه يبصر ويبصر فان اللغتين قد حكيتا وليس هذا شرطها
فنعم بانصاحها الجواب اللهم انا نعوذ بك ان نحنث كما نستعيذك ان نحنث
ونبرا اليك ان نفتضح كما نستعصمك من ان نفضح ونستمحل بالمهات عن النزهات
وننزهنا عن التعلم للمباهات والمباناه ونسالك اللهم ان تجعلنا ممن اذا راى
حسنة دعاها وان عثر على سيئة واراها برحمتك يا ارحم الراحمين وقفت
على السوال ابن الملوح بشر مصدرهما وهجنة مصدرهما اذ كان رسول الله صلى الله
عليه وسلم نهى عن الاغلوطات وزجر عن تطلب السقطات والعثرات وكان ابن
سيرين اذا سئل عن غويص اشمازمنه وقال سل اخاك ابليس عن هذا ومع هذا
فاني كرهت رد السائل ورب عيي افصح من لسن لا سيما اذا لم يات بحسن اما السوال
الاول فهو من مسايل المعاياه واسوله الاعنات ولا عيب ان يجعله النحوي
المدرس فضلا عمن لا يدعي ولا يلبس وهو من الابيات التي جرى فيها التقديم والتاخير
لضرورة الشعر وتقديره تعيرنا اننا عالة صعاليك ملوكا انتم ونحن وعالة فيه

جمع

جمع عايل المشتق من عال يعول وانتصاب صعاليك به وملوكا صفتهم واما اسمر
وابيض فانما اعملا لمجي الفعل منهما على افعل وافعال الخالفين لزبتهما فهذا ما حضرني
من الجواب ولعلي نكبت فيه عن طريق الصواب قال السخاوي وما ارى
هذا الجواب مستقيما لان الملوك لا تكون صفة للصعاليك وقوله في تقديره
صعاليك ملوكا انتم ونحن لا معنى له وانما الصواب ان عالة بمعنى عالني الشي اذا اثقلني
اي تعيرنا بانا عالة ملوكا اي نثقلهم بطرح كلنا عليهم في حال التصعلك فصعاليك
منصوب على الحال وقوله ونحن مبتدا وانتم خبره اي ونحن مثلكم فكيف تعيرنا
قال الله تعالى وازواجه امهاتهم وقول النحاة ابو يوسف ابو حنيفه
وتقدير الشعر تعيرنا اننا عالة ملوكا صعاليك ونحن انتم وفي عال بمعنى اثقل
جا قول امية بن ابي الصلت
• سلع ما ومثله عشر ما • عايل ما وعالت البيقورا •
اي اثقلت البقر بما حملت في اذنابها من السلع والعشر واما اسمر وابيض واحمر فانهم
اجروا هذا الضرب مجرى الصفة المشبهة باسم الفاعل وذلك احب في قوله
• ونمسك بعده بذناب عيش • اجب الظهر ليس له سنام •
يجوز في الظهر الرفع والنصب والجر وكذلك تقول في مونث احمر مررت برجل حمرا
جاريته كما تقول حسنة جاريته اجروا احمر مجرى حسنة وشبهت هذه بالصفة
المشبهة باسم الفاعل في انها تذكر وتونث وتثنى وتجمع وانها تدل على معنى ثابت
وشبه افعل التفضيل ايضا بالصفة المشبهه اذا لم يكن مصحوبا بمن وكان صفة
لما ذكرناه نحو احب وفي سفر السعاده ايضا هذه مسايل جرت بين ابي جعفر
النحاس وبين ابي العباس بن ولاد وبعث قولهما الى ابن بدر ببغداد ومال مع ابي
العباس على ابي جعفر ميلا مفرطا وكانه قد ارتشى وقال لي شيخنا ابو القاسم
الشاطبي رحمه الله وقد وقفته على هذه المسايل واغتبط بها غاية الاغتباط
ابو جعفر النحاس يسلك في كلامه طريق النحاه وابو العباس له ذكا وصدق رحمه الله
وستقف من كلام الرجلين على ما يدلك على صحة ذلك اتى بها ابو جعفر
فقال لابن ولاد كيف تبني من رجا يرجو افعاللت وافعلنت وافعلوت
فقال ابو العباس اما افعلنت فارجوبت واما افعلوت فارجووت واما
افعاللت فارجووت ايضا فقال ابو جعفر هذا كله خطا اما ارجوبت في افعليت
فلا يعرف في كلام العرب افعليت ولو جاز ان يكون ارجويت افعليت للزمه ان يقول
في غوبت افعيت لان من زعم ان ارا من جعفر زايدة ليس لزمه ان يقول هو فعلر
وان يقول في ضربت فعلت ولا يقوله احد قال السخاوي هذه العباره
في قوله لان من زعم ان الرا من جعفر زايده ليس بجيد لانها توهم ان من الناس من يقول

ذلك وكان الصواب ان يقول اذ لو زعم زاعم ان الرا من جعفر ثم قال
فاما ارجوون في فعلوت وافعللت فاعجب في الخطا من الاول لانا
لا نعلم خلافا بين النحويين ان الواو اذا وقعت طرفا فيما جاوز الثلاثة من الفعل
انها تقلب ياء كما قالوا في افعلت من غزوت اغزيت وفي استفعلت استغزيت
والوجه عند ابي جعفر انه لا يبنى من رجا الا افعللت فيقال ارجويت
ارجوي ارجواء فاما من يجوز مثل احمررت احمرارا فانا نحمر الا انك تقول في ارجويت
ارجوي وتدغم في احمر يحمر وهو كثير في كلام العرب نحو ابيضضت واصفررت
قال محمد بن بدر واما قال في افعليت ارجويت بالياء لانها مبدلة من
الواو والمبدل من الحرف زائد على البدل والزائد عمل على لفظه قال
السخاوي هذا خطا لان هذا الوضع لغير فقال وباع وزندق قال
ابن بدر واما جوابه في فعلوت ارجوون وفي افعللت ارجوون ايضا فانه
تمثيل على الاصل قبل الاعلال وسبيل كل ممثل ان يتكلم بالمثال على الاصل
ثم ينظر في اعلاله بعد فافعللت على الاصل ارجوون وعلى الاعلال
ارجويت ومن قال كيتونه يفعلوله ذهابا الى الاصل ومن قال
فيعلوله ذهابا الى اللفظ واذا بنوا مثال عصفور من غزا قالوا غزوو
فالعرب تتركه على هذا ولا يعله وسيبويه يعله بعد ذلك فيقول
غزوي قال ابن بدر وقول ابي جعفر لو جاز ان يكون ارجوت افعليت
الى قوله لا يقوله احد ونحن لا معنى له ولا للانسان به وجه قال
السخاوي قول ابن بدر في ارجويت انه تمثيل على الاصل غير صحيح لان ذلك
لم ينطق به في الاصل كما نطق بكينونه كما قال

يا ليت انا ضمنا سفينه ۰ حتى يعود الوصل كينونه ۰

وانما مثل بالاصل ما لا يصح تمثيله على اللفظ كقولك في عده انه فعله ولا
يقول عله وفي عدا انه فعل ولا يقول هو فع ثم انه لو تساوى عن تمثيل الاصل
وتركه ما ينبغي ان يقال

المسالة الثانية

قال ابو جعفر
سالني هذا الفتى فقال كيف تقول ضرب زيد فقلت ضرب زيد فقال
كيف تتعجب من هذا الكلام فقلت ما اكثر ما ضرب زيد فقال لم يجز التعجب
من المفعول بلا زيادة كما جاز التعجب من الفاعل بلا زيادة فقلت لان
التعجب يكون للفعل فيه لانما قد ذا قبل اخرجه الى باب التعجب فمعناه اجعل
الفاعل مفعولا كما تقول قام زيد ثم تقول ما اقوم زيدا فجعلنا على مذهب
الخليل شي اقوم زيدا فاذا جينا الى ما لم يسم فاعله لم يجز ان نتعجب منه حتى يزيد
في الكلام لانه لا فاعل فيه فيقال ليس يخلو المتعجب منه في حال الزيادة

من

من ان يكون فاعلا في الاصل او مفعولا فان كان مفعولا في الاصل فقد نقضت
قولك بانا لا نتعجب الا من الفاعل وان كان فاعلا فقد لزمك ان نتعجب منه على
ما قدمت من القول بلا زيادة فقلت الزمتني ما لم اقل لانه كان ان كان مفعولا
في الاصل فقد نقضت قولك وان لا فقد قلت اني لا اتعجب منه الا على كلام اخر
فكيف يلزمني ان اتعجب منه فقال اما قولك اني الزمتك ما لا يلزمك فدعوى
لا تنخبر بها واما قولك اني لا اتعجب منه الا بزيادة فليس يخلو التعجب من ان
يكون واقعا عليه في نفسه او على الزيادة فان كان واقعا عليه فقد لزمك
ما الزمتك وان كان واقعا على الزيادة فقد تعجبت مما لم اسالك عن التعجب
منه فان قلت انما تتكلم التعجب منه وتعجبت من الزيادة التي لم تسالني ان
التعجب منها لانه لا يجوز التعجب منه اذ كان مفعولا قلت او لم لا اجاز
ذلك وصرت في هذا اذا سالتك لا تتعجب منه تعجبت من غيره وهي الزيادة فقلت
قد اجبناك فيما مضى من الكلام ولم لا يجوز ان تتعجب منه فليس لاعادتنا اياه
معنى قال وقد نقضت العلة التي اعتللت بها في منع الجواز وهو انه
مفعول وان يقال ان ذلك فاسد فان كانت عندك زيادة فرد قلت
هذه المطالبة محالة لانا نتعجب من المفعول بما بينا من ان المفعول
لا يتعجب منه نتعجب على من ينكر هذا ان يتعجب من المفعول وكانه يجعل
المفعول مفعولا وهذا محال فقال نحن اذا قلنا اجعل الفاعل مفعولا ساغ
لنا ذلك في الفاعل اذا تعجبنا منه ولم يكن في الاصل مفعولا كان ذلك جائزا
فيما قام مقامه وهو ما لم يسم فاعله كالا لم يكن في موضعه ولا في مقامه
قلت هو وان كان مقامه فانا نحدث عنه كما نحدث عن الفاعل
نحن نعلم انه مفعول في الاصل وكيف يقال اقمه مقام المفعول وايضا
فانك اقمته مقام المفعول فان الفاعل هو المحدث للفعل وليس كذلك
ما يقوم مقامه فقال قد لزمك بهذا القول ان لا تتعجب منه
على حال من الاحوال بزيادة ولا بغير زيادة فانك ان زدت فيه فهو مفعول
في الحقيقة اللهم الا ان تكون تزعم انك لم تتعجب منه البتة وانما تعجبت من
غيره وتحتال لنسالك عن التعجب من غيره قلت هذا الذي الزمتنيه
من قولك فقد لزمك بهذا القول ان لا تتعجب منه على حال من الاحوال بزيادة
ولا بغير زيادة من بعضه انه لا يجوز ان نقول ما احمر زيدا فاذا زدت فيه
وقع التعجب فقلت ما اشد حمرة زيد فقال اما تشبيهك احمر ونحوه بباب
الثلاثي فانه خطا وذلك انهم قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بلا زيادة
ما لم يكن لونا ولا خلقة وذكر ان الخليل زعم في قوله ما احمر زيدا انما اشبهه

انهم لم يتكلموا به لانه صار عندهم بمنزلة اليد والرجل لانك لا تقول ما أيداه
وما أرجله فخالف باب الثلاثي لهذه العلة فقد بان بقول الخليل الفرق
بين هذين وشبهت بشيئين غير مشتبهين قال هذا الكلام فيه تطويل
لاني انما شبهته بالالوان من انهما جميعا لا يجوزان وليس يلزمني اذا شبهت به
من جهة ان اشبهه به من كل الجهات فانا اقول اذا سئلت كيف تتعجب من قولنا
انطلق زيد لا يجوز وقد صار لا يجوز في هذا كما لا يجوز ما احمر زيدا فهل يلزمني
ان اكون شبهت اللون بغير اللون فاما انها شبهته به من ان هذا لا يجوز
كما ان هذا لا يجوز قال احمد قوله قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بزيادة
ما لم يكن لونا او خلقة فاستثناؤه ما لم يكن لونا او خلقة من اعجب الكلام لانه
لا يتعجب الا من الثلاثي او مما يكون اصله الثلاثي وزيد عليه مثل اعطى وشبهه
فانه لا يعرف في الالوان فعل ثلاثي فكيف يستثني ما لم يعرف في الكلام واما ما كان
خلقة وهو ثلاثي فلم يترك التعجب منه عند الاخفش الا ان اصله الزائد على
من الثلاثة وكذلك عور وحول والاصل عنده اعور واحول واعوارّ واحوالّ
فلما رايناه ثلاثيا فلم ندر ما اصله استثنيناه من الثلاثي ولو كان من
الثلاثي لما قيل عور ولا حول ولكان يقال عار وحال فتنقلب الواو الفا
لحركتها وانفتاح ما قبلها وكونهم عور وحول يدل على ان اصله اعوارّ واحوالّ
واعورّ واحولّ والذي تقول في هذا انه لم يتعجب منه وهو ثلاثي لا يعرف
اصله وهذا القول مشهور من قول الاخفش قال اما قولك انه
استثنى اللون والخلقة من الثلاثي انه من اعجب العجب فليس لك تتعجب لاني
انما استثنيت ذلك من الثلاثي لانه قد يأتي في شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيا
كقولك عوي الرجل فاستثنيت ذلك لهذه العلة واما قولك انطلق زيد
لا يجوز ان يتعجب منه فقد انتقض لما قدمته وذلك انك ذكرت ان الفاعل
يتعجب منه وجعلت ذلك علة التعجب منه وهو انه فاعل وجعلت علة
الامتناع من التعجب ان يكون مفعولا فقد لزمك ان تتعجب من زيد في قولك
انطلق زيد قال قوله انما استثنيت من الثلاثي لانه قد يأتي في
شيء بمعنى الخلقة يكون فعله ثلاثيا كقولك عور الرجل يدل على انه لا يدري
ما اصل عور وقد بينا ان اصله عند النحويين اعورّ واعوارّ وانكاره منعنا ان و
ان نتعجب من انطلق زيد فهذا اشياء قد اجمع النحويون على منعه الا بزيادة
فيما منعني انكاره ما اجمع النحويون عليه واما قوله انك ذكرت ان الفاعل
يتعجب منه وجعلت ذلك علة للتعجب منه وهو انه فاعل فتخلط نقل انا نتعجب
منه لانه فاعل وانما قلنا انه لا يتعجب من المفعول وبينا ذلك واما الفاعل

فانه

فانه يتعجب منه في كل المواضع وانما منع الفاعل في قولك انطلق زيد ان يتعجب منه
لان الفعل قد جاوز ثلاثة احرف فلا يجوز ان ينقل الا بزيادة نحو قولك ما اكثر
انطلاق زيد وما اشبهه قال محمد بن يزيد النحوي اعطى ابو جعفر علة
فيما سماه في التعجب فقال انما معنى التعجب ان اجعل الفاعل مفعولا ونحن نجعل
الفاعل مفعولا ثم لا يكون تعجبا نحو اقمته واجلسته ونجد معنى التعجب موجودا
كقولنا جل الله وعز الله على معنى ما اجل الله وما اعزه لا على معنى الخبر بانه
صار جليلا او لانه صار عزيزا وهكذا عظم شانك وعلت منزلتك اذا لم ترد
الخبر قال تعالى كبرت كلمة تخرج من افواههم وقال تعالى كبر مقتا
عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وقال ساعدة هجرت غضوب
وحبّ من يتجنب اي ما احبها متجنبة وقال الشاعر
لم يمنعوا الناس منهم ما اردت ولا … أعطيتهم ما ارادوا احسن ذا ادبا
اي ما احسن هذا ادبا ومما حكاه النحويون من اللفظ ومعناه ما التعجب
سبحان الله ولا اله الا الله ولله دره ولله انت وبالله ولله وانشد سيبويه
لله يبقى على الايام ذو حيد … بمشمخر به الظيان والآس
وقال هذا الرجل تعجب ويا للماء تعجبه وانشد لخطاب ليلى
يا لك من مبكي … اول وامضى من سليك المقانب
واعطى علة اخرى ما شيته فقال لا يتعجب مما لم يسم فاعله لانه لا فاعل فيه فيبطل
هذه العلة قول العرب في جن زيد ما اجنه وما اعنته وما اشبه ذلك
واما قوله اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بزيادة ما لم يكن لونا او خلقة
فاستثناؤه ما لم يكن لونا ولا خلقة من عجيب الكلام ثم قال لانه لا يتعجب الا من
الثلاثي او ما يكون اصله الثلاثي ثم زيد عليه مثل ما اعطى وليس في قوله انما
يتعجب من الثلاثي دليل على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثة الا ترى ان قائلا
لو قال انما صلاة الظهر اربع لم يكن في قوله دليل على ان غيرها من الصلوات
لا يكون اربعا او قال انما في الرقة ربع العشر لم يكن هذا دليلا على ان غير الرقة
لا يكون فيه ربع العشر قال السخاوي لا يخفى على المتأمل ميل هذا الرجل
وحيفه على ابي جعفر وتغليطه فيما يتكلم به اهل الرواية يقول وليس في قوله
انما يتعجب من الثلاثي دليل على انه اراد لا يتعجب الا من الثلاثة ظنا منه
ان هذا كلام ابي العباس واخذ في الجواب عنه وهذا انما هو كلام ابي جعفر
واما ابو العباس فانما قال قد اجمعوا على ان الثلاثي يتعجب منه بلا
زيادة ما لم يكن لونا او خلقة فانكر عليه ابو جعفر استثناءه اللون والخلقة
من الفعل الثلاثي لان الالوان ليس فيها فعل ثلاثي ولو قال ابو العباس

ما يتعجب من الثلاثي لا يختص التعجب في الثلاثي وليس هذا كقوله انما صلاة الظهر
اربع انما ذلك لمن يمنع ان تكون اقل من اربع او اكثر وقوله اعطى ابو جعفر علة قياسية
في التعجب فقال انما معنى التعجب ان اجعل الفاعل مفعولا قال ونحن نجعل الفاعل
مفعولا ثم لا يكون تعجبا نحو اقمته واجلسته وهذا لا يلزمه لانه لم يقل لا يصير الفاعل
مفعولا الا في التعجب انما قال ان قولك ما احسن زيدا اخرجت فيه الفعل الذي
كان لازما فجعلته متعديا وكان الاصل حسن زيد فصار فاعل حسن مفعول
احسن وما اورد عليه من الكلمات التي جعلها التعجب لا يرد عليه لانا انما نتكلم
في التعجب المبوب له الا ترى انا نحن نتكلم في باب التاكيد لا يرد عليه ما يجيء فيه
معنى التاكيد من ان واللام وما اشبه هذا ثم قال محمد بن يزيد وقوله
مثل ما اعطى وما اشبهه ركاك في العبارة كما قال لا يجوز التعجب من قولنا
انطلق زيد كما لا يجوز ما احمر زيدا فهلا قال لا يجوز كما لا يجوز ان يصلى الظهر ثلثا
ولا المغرب اربعا فانه اظهر قال السخاوي واين هذا من ذاك انما شبه ممتنعا
في التعجب بممتنع فيه وانه يتعجب من الفعلين باشد ونحوه ثم قال محمد بن يزيد
على ان بعض النحويين قال لا يجوز التعجب من افعل الا على شريطة قال
واما قوله ايضا فلا يعرف في الالوان فعل ثلاثي فقد قال سيبويه أدم يأدم أدمة
وأدم يأدم وشهب يشهب وشهب يشهب شهبة وقهب يقهب وكهب يكهب
وصدى يصدى صدأة وسود يسود وانشد لنصيب
سودت فلم املك سوادي وتحته . قميص من القوهي بيض بنائقه
وقال عروة درئت عينه درأ والدرأة البياض وقال الراجز
وقد علتني ذرأة بادي بدي . ورثية تنهض في تشددي
وقال الشاعر . لقد زرقت عيناك يا ابن مكعبر . كما كل ضبي من
اللؤم ازرق . واما قوله انما ترك الاخفش التعجب في عور وحول
لان اصله اعور واحول بخلاف ما عليه اهل العلم لانهم يجمعون على
ان الاصل الثلاثي وما فيه زيادة فرع نحو اصل لاحولّ واحوالّ
قال سيبويه فاما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث
الاسماء فضرب واستضرب ماخوذان من الضرب لان ضرب من استضرب
ولا استضرب من ضرب قال السخاوي وهذا لا يلزم ابا جعفر
لانه رد على الاخفش لا عليه وانما يلزم لو نقل عن الاخفش ما لم يقل وايضا فان
ما ذكره عن سيبويه لا يلزم منه تخطئة الاخفش فيما ذهب اليه لانه لم يقل
ان عورت ماخوذ من اعوررت واعوارّ ولا ان حول ماخوذ من احوللت واحوالّ وانما قال
انه في معناه فكما لم يتعجب من ذاك لم يتعجب من هذا ثم قال محمد بن يزيد واما

قوله

قوله لو كان من الثلاثي لما قيل حول وعور ولقيل حال وعار ربما لتغليب فلبس له
ذا توهم وانما صحت الواو لانهم ارادوا ان يكون من المعنى ما ارادوا باحولّ فاجروه
مجراه لان اصل فعل افعلّ وافعالّ الا ترى انهم قالوا احمالّ واعنارّ واقتادّ د
بالاعلال وانما اصحوه حين ارادوا معنى ما يصح فقالوا اجتوروا واعتونوا واحتوشوا
لانهم ارادوا معنى تجاوروا وتعاونوا وتحاوشوا لان اصل احديهما اصل الاخر
فهكذا عور وحول يدلك هذا على انهم اذا ارادوا غير هذا المعنى اعلوه فقالوا عار
زيد عين عمرو وساده قال واما قوله فتعلت الواو لحركتها وحركة
ما قبلها فينكر مذا يقول في ادلواذ لا لحركتها وحركة ما قبلها وانما الوجه لحركتها
وانفتاح ما قبلها قال واما قول الاخفش فانما اراد به ان افعلّ وافعالّ ت
الاصل في الاستعمال لان حول ماخوذ منهما وهذا قول سيبويه استغنوا عن
حمر باحمرّ كما استغنوا عن فقر بافتقر فالمستغنى به هو الفرع والمستغنى
عنه هو الاصل قال السخاوي قوله ان الاخفش اراد انهما الاصل في
الاستعمال فأي استعمال في عور وحول وليس ما قاله معنى ما قال سيبويه
في حمر واحمرّ ثم استدرك خطاه فقال على ان افعلّ وافعالّ مطردان في
الالوان نحو اسودّ واسوادّ وابيضّ وابياضّ واصفرّ واصفارّ الا ان افعلّ
اكثر لانه الاصل في الاستعمال قال واما حول وعور فمن باب الادواء لانهما
عيبان والعيب اشبه بالادواء وليس افعلّ وافعالّ في باب الادواء كثيرا لا
يكادون يقولون في جربت اجرابّ ولا في جذم اجذامّ وانما يجرونه مجرى الادواء
نحو جرب وضلع وشتر وهو داخل في الداء منه في الالوان الا انهم يشبهون الشيء
بالشيء اذا قاربه فيقولون حول وعور كما قالوا وجع وضمن وزمن وما تكاد تجد
في الالوان اسما على فعل فلا يقولون حمر وصفر واشهب قال فهذا يقوي
ان العيوب مخالفة للالوان التي لا يمتنع فيها افعلّ وافعالّ ولا يمتنع من
الالوان لانه مبني له واما العيوب فاقرب الى الادواء وهكذا ذكر سيبويه قال
محمد بن يزيد انما لم يتعجبوا من ضرب زيد وما اشبهه الا بالزيادة كراهة ان يلتبس
ففرقوا بين التعجب من فعل الفاعل والمفعول وذلك انهم فرقوا بين فعل الفاعل
وفعل المفعول في غير التعجب فارادوا ان يفرقوا بينهما ايضا في التعجب فلو قالوا
في ضرب زيد ما اضرب زيدا لالتبس فعل الفاعل بفعل المفعول فاتوا بالزيادة
ليصلوا الى الفرق بينهما قال وقد قالت العرب جن زيد ما اجنه وهذا
يبطل عليك قيل لانك قولهم ما اجنه محمول على المعنى لانه استجازوا فيه
ما استجازوا فيما حمل عليه الا ترى ان جن زيد هو محمول داخل في حيز الاوصاف
التي لا يكون افعالا وانما تكون خصالا في الموصوفين بغير اختيارهم مثل كرم

فهو كريم ولئيم فهو لئيم خصال لا يبعضها الموصوف فهكذا اجن زيد فهو مجنون
انما هي خصلة في الموصوف لا اختيار له فيها فاجري مجرى رقع فهو رقيع وبلد
فهو بليد اذ كان كذا في معناه والدليل على صحة هذا ان العرب لا تتعجب من
افعل لا يقولون ما احمره ولا ما اسوده ولا ما افطسه ويتعجبون من حمق
وارعن والد وانوك فيقولون ما احمقه وما ارعنه وما الده وما انوكه
لان احمق بمنزلة بليد والد بمنزلة مرس وانوك بمنزلة جاهل فحملوه على المعنى
فهكذا جن زيد حمل على المعنى لان العرب تشبه الشي بالشي وتحمل على المعنى اذا
وافقه واقترب منه فمن ذلك قولهم حاكم زيد عمرو برفع الاثنين جميعا لان
كل واحد منهما فاعل قال اوس
تراهن رجلاها يداه وراسه ٭ له قتب جل الحقيبة رادف ٭
وقال القطامي ٭ فكرت تبتغيه فصادفته ٭ على دمه ومصرعه السباعا
لان السباع قد دخلت في المصادفة ٭ وقال
٭ لن تراها وان تاملتها الا ٭ ولها في مفارق الراس طيبا ٭
لان الطيب قد دخل في الروية قال السخاوي انما قالوا ما اجنه
لان جن لا فاعل له فهو في المعنى يتعجب من الفاعل لانه لا يقال جنه انما يقال
اجنه قال محمد بن يزيد فان قال فقد قالوا ما اسرني بكذا وكذا وهذا
دليل على انه يجوز ان يتعجب من ضرب زيد لانه يجوز ان يكون ما اسرني تعجبا
من سررت ويكون محمولا على ما قدمنا ذكره في جن زيد فيكون بمنزلة بشر رجل
فهو مبرور وقال ويجوز ان يكون ما اسرني بكذا تعجبا من سار اي حسن
الحال في نفسه واهله وماله وفرس سار اي حسن الحال في جسمه ولحمه
وضيعة سارة بمعنى اهلة عامرة فيكون سار بمعنى قولك ذو سرور لم
يتعجب منه على هذا كما قالوا عيشة راضية اي ذات رضى ورجل طاعم
كاس اي ذو طعام وكسوة فيكون ما اسرني جاريا على ما قدمنا غير خارج

المسالة الثالثة

عما زينا قال ابو جعفر كيف تامر من
قوله تعالى لقد جئتم شيئا ادا ومن قوله تعالى ولا يؤوده حفظهما
فقال ابو العباس هاتان مسالتان اما ادا فلا يؤمر منه لانه اسم موضوع
للداهية والامر العظيم قال ابو جعفر وقد قالت العرب اد يؤد ادا
فنطقوا بالفعل ثم صرفه النحويون فقالوا في الامر منه اد يا هذا بالادغام
والضم والكسر وباظهار نحو اودد مثل اودد قال ابو العباس التصريف
فيها دعوى يحتاج الى برهان قال ابو جعفر لا يحتاج الى ذلك وقد حكوا لها
نظاير من المضاعف منها قول احمد بن يحيى يقول ازرر عليك قميصك

وزره وزره وزره مثل مده ومده ومده قال ابو العباس
هذه الاشيا لا تتصرف قياسا ولا يشبه بعضها ببعض الاسماع من العرب
اذ لو كان هذا لجاز ان يقول وذر يذر وودع يدع قياسا على قام يقوم وضرب
يضرب وانما يتصرف منه ما صرفته العرب وتترك منه ما لم تصرفه العرب
اقتدا بها قال ابو جعفر ليس هذا قول احد من النحويين علمناه وذلك
انه لا يمتنع القياس في شي من المضاعف على رد يرد فيقول سن يسن واد
يؤد كما قلنا رد يرد ولو كنا لا ننطق الا بما نطقت به العرب ولا نقيس
على كلامهم سقط اكثر الكلام ولا يجوز قياس وذر يذر وودع يدع على المضاعف
لانه معتل قد استعمل الماضي فيه لاستثقالهم الواو حتى بتدك فيقولون
في وحد احد فلما استثقلوا الواو وكان ترك في معنى ودع و وذر استغنوا
عنه بترك وكان بعض العرب قد قال ودع و وذر على القياس فلا معنى
لقوله لجاز ان يقول وذر وودع لانه قد قيل قال ابو العباس انما لم
نشبه بعض المضاعف وانما اردنا ان نريك ان العرب قد تصرف
شيا وتمنعه في نظيره واما قولك ان هذا معتل فليس بالاعتلال
منع من ان يبنى له ماض مثل ورد يرد قال ابو جعفر هذا الذي بالمر منتبه
من اني قلت انه لم يبن منه ماض لانه معتل غير لازم وكلامي يبين خلاف هذا
لاني قلت لم يبن منه ماض لعله فكيف الزمني اني اعتللت بانه لم يبن منه ماض
لانه معتل قال ابو جعفر ولم يجب عن المسالة الاخرى وهي ولا
يؤوده والجواب ان يقول اذ يا هذا نظير قل لان اد يؤوده مثل قال
يقول قال محمد بن يزيد قولك الى العباس لا يجوز ان يومر من قوله تعالى
ادا لان العرب لم تبن منه فعلا الذي عليه عامة اهل العلم لان الاد وصف
غير جار على فعل وانما هو موضوع في كلام العرب للامر العظيم فحكمه حكم الاسما
التي جاءت غير جارية على فعل واذا كان هكذا لم يجز ان يبنى منه فعل من حيث ان
الاسما ليست ماخوذة من الافعال لكنما الافعال تصدر عنها ولو كانت الاسما
كلها مشتقة لامتنع ان يكون في الكلام اسم لبنة والدليل على هذا انه ليس احد
من العرب ولا من العلما يجيز ان يامر من صاع وفرس ولا من جعفر وجنجح وضفدع
ولا من الاوصاف التي ليست بجارية على فعل نحو جود وبكر ولص وسلهب
وعرطل وجعثن لان هذه الاسما غير جارية على فعلها يدل على ان من الاوصاف
ما لا يجوز ان يبنى له فعل متصرف في الامر والدعا والخبر وغير ذلك الاسما
المبنية لكما لغة نحو اكاشكا كول لا يجوز ان يتصرف منها فعل لان هذه
الابنية وان كان تعمل عمل الافعال فهي غير جارية على الفعل واذا كان انما يعمل عمل

الفعل لا يجوز ان يصرف له فعل فما لا يعمل عمل الفعل اولى ان لا يصرف له فعل هذا
قول اهل التحصيل من اهل صناعة النحو ولا يقال آدَ يَؤُودُ فهو آدٌ انما يقال
آدَ يَؤُودُ اذا قوي آدٌ وليس الآدُ هو الآدِ لان الآدَ جار على الفعل والآدُ وصف
غير جار على فعل وقول ابي جعفر فتصرفه النحويون فيقولون منه
والذين يقولون آدَ يؤود فهو آدٌ اذا الغاه فيه الآد بمنزلة لحمه بلحم فقولك لحم
اذا اطعمه اللحم فلو قيل لنا كيف تامرون من اللحم لقلنا لا يكون لان اللحم اسم غير
مشتق من فعل ولا هو وصف جار على فعل ولا تكلم من لفظه بفعل فيكون هو
اسما لذلك الفعل وكذلك شحمه وزبده اذا اطعمه الشحم والزبد وقولك الآدة بمنزلة
قولك زبرة وقولك يؤوده بمنزلة قولك يزبره وقولك الآد كقولك الزبد والآد
الذي هو الامر العظيم بمنزلة الزبد الذي هو اللبن فكما لا يجوز ان يامر من الزبد
كذلك لا يجوز ان يامر من الآد ولا يصرف له فعلا لا يكون هو اسما له هذا هو الذي
عليه اهل العلم باللغة ومعنى قولهم كيف يؤمر من الاسما انما هو مجاز لان
الاسما لا يومر بها وانما يؤمر بالفعل اذا كان غير واقع فاذا قال قايل كيف
يؤمر من ضارب او من طويل فانما معناه كيف يؤمر من الفعل الذي هو جار عليه
او اسم له فنقول اضرب وطل لانهم يقولون ضرب وطال فان قيل لنا كيف تؤمر
من بكر ونحوه قلنا لا يجوز لانه ليس اسما للفعل ولا جار على فعل فسبيله سبيل
الاسما التي هي موضوعة غير مشتقة وكذلك فقال والحال وضروب لا افعال
لها وهكذا سليب وعكريف وما اشبهه وهو كثير فهذا حقيقة ما ذهب
اليه خصمك ولا حجة لك فيما حكيته عن ثعلب لانا لا نخالفك فيه وحكايتك
عن النحويين انه لا يمتنع شي من الاسما من ان تقيسه على ذلك كذب عليهم وقولك
لو كنا لا ننطق الا بما نطقت به العرب ولا نقيس على كلامها لبطل اكثر الكلام يدل
على جهلك باللغة لان من الكلام ما لا يقاس ومنه ما يقاس ولو قيل كيف يؤمر
بابا او بكر او صاردة او قتال وما اشبه ذلك مما ليس بجار على فعل لقلنا العرب
لا تامر من هذه الاوصاف بلفظ الصفة الا ان يكون له فعل منطوق به نحو
طل وقصر واسهل واكرم لانهم يقولون طال وقصر وسهل وكرم ولا يامرون
من بكر ولا خود ولا الصرد لانها لا فعل لها فان اثرنا ان نامر
بشي منها الزمناه كان وجعلناه خبرا لها فتقول كن اسدا او كوني خودا وذلك
ان معنى اضرب كن ضاربا فهكذا ينبغي اذا امرته بهذه الاوصاف وكذلك
الاسما يومر بها على هذا فيقال كن عليه سيفا وكن له حجرا وكن فيها اسدا قال
الله تعالى قل كونوا حجارة او حديدا وقالوا كونوا هودا او نصارى ولكن كونوا
ربانيين وقال الشاعر

اجاري

٢٦٩

اجاري بعد رقدي ليت ولا انه • فكن حجرا فيها تجول ونسرف •
فان قال قايل كيف يومر من طريق ما تكلم عليه اهل اللغة من التصريف من الابنية
قياسا لم يتكلم به قيل له اذا تكلفنا ذلك قلنا ان الآد ليس بفعل ولا داء ولا علة
ولا لون ولا خلقة وانما هو خصلة وافعال الخصال لا تكون الا على فعل يفعل
فيكون الفعل من آد كالفعل من خل فيكون إِدْ بكسر الهمزة كقولك خِلَّ فان
شئت كملت إِادْ بكسر الهمزة والدال كقولك احلل وان شئت قلت ايدد كما تقول
اخلل وقولك إِدُّ كقولك خِلَّ هذا هو القياس الذي يعمل عليه وبالله التوفيق

المسالة الرابعة

سال ابو العباس فقال كيف تقول مررت
برجل اسهل خد غلام اشد سواد طرة فقال ابو جعفر في هذه المسالة
وجوه اجودها ان تزيد فيها الفا ولاما فتقول مررت برجل اسهل خد الغلام اشد
سواد الطرة وانما قلنا ان هذا اجود الوجوه لان سيبويه قال لا علم ان تكونه
الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لا يكون فيه الالف واللام في
الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لا يكون فيه الالف واللام لانها لاول في الالف واللام
وغيرهما ههنا على حال واحده يعني سيبويه ان الاول لا يتعرف بادخال
الالف واللام في الثاني الا ترى انك تقول مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد
الطرة انه لم يتعرف اسهل ولا اشد فاختير دخول الالف واللام ليكونا بدلا من الهاء
وان شئت جئت بالهاء فقلت مررت برجل اسهل خد غلامه اشد سواد طرته
وقال ابو العباس في هذه الاجوبة ما قد احتج به على قول النحويين اجمعين
وليس فيها جواب عما سالنا عنه وذلك انا سالناك فيها بلا الف ولام ولا هاء
فرددت فيها ما ليس فيها وكان ينبغي ان ترد المسالة فتقول هي خطا على هيئتها اذا لم
تدخل فيها الالف واللام والهاء وتبين من اي وجه كانت خطا او تجيب فيها اذا كانت
صوابا على هيئتها اذا الغيت قال ابو جعفر اما قولهم مررت برجل اسهل
خد الغلام اشد سواد الطرة فهو بمنزلة قولك مررت برجل احمر خد الغلام وما
اشبهه وهو كثير في كلام العرب انشد سيبويه
• اهوى لها اسفع الخدين مطرق • ريش القوادم لم تنصب له الشبك •
فقوله اسفع الخدين بمنزلة اسهل خد الغلام واما قولهم مررت برجل اسهل خد
غلامه اشد سواد طرته فاسهل مرفوع بالابتدا وخد غلامه خبره والجملة في
موضع جر وكذا الجملة الثانية كقولك مررت برجل اسود غلامه احمر ابوه وهذا
اشهر من ان يحتاج الى ان يستشهد له ونظيره قوله عز وجل ام حسب الذين
اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين امنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم
ومماتهم على قراة من قرا بالرفع وهو الحسن وكذلك الرفع في المسالة احسن وكذا

وكذا كل ما لم يكن جاريا على الفعل فهذا حكمه واما قولهم مررت برجل اسهل
خده علامه اشد سواد طرته تعلى انما جعل اسهل نعتا لرجل واجعله بمعنى يسهل
فارفع خده باسهل وكذلك الجملة الثانية كما تقول برجل احمر ابوه والرفع اجود
وانما جاز ان تجريه على الاول لانه بمعنى ما هو جار على الفعل وتطرح القراة سوا
محببا هم ومما نحن واما قولك ان زدت في المسالة الالف واللام وها فقد بينا
ثم زدنا الالف واللام على مذهب سيبويه وقد ذكرناه قال محمد بن يزيد
ذكر ان سيبويه قال كينونة الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن
ثم جعله في غير موضعه وانما الذي ينبغي ان لو جعلها في موضعها لو كان من اهل
العلم يعرف الموضع الذي يجعل الالف واللام في الاخر منه دونها لا يجعلان
فيه قال سيبويه ويقول فيما لا يقع الا منونا عاملا في نكرة وانما وقع
منونا لانه فصل بين العامل والمعمول والفعل الازم له ابدا مظهرا او مضمرا
وذلك قولك هو خير منك ابا واحسن منك وجها وان شئت هو خير عملا وانت
تريد منك فالفصل الذي قال هو لازم ابدا في الاضمار والاظهار هو من الذي
بان قال لا تعمل الا في نكرة لانه لم يقو قوة الصفة المشبهة هذا نظير كلام ابن
حكاية عنه ان كينونة الالف واللام في الاسم الاخر اكثر واحسن من ان لا يكونا
فيه وقد قال انه لا يعمل الا في نكرة في النكرة سوا كانت مفردة او مضافة
لانا نقول هذه عشرون مثقالا وعشرون مثقال مسك فلا يتغير عن ان يكون
تمييزا فقولك اسهل كقولك احسن وقولك وجها كقولك خد غلام كما كان عشرون
مثقالا ومثقال مسك سوا والصفة المشبهة بالفاعل هي الاوصاف التي تكون
خصالا او الوانا او خلقا في الموصوف فينبغي لا يكونا عملا لهم نحو كريم وكريمة ولئيم
ولئيمة واحمر وحمرا واعرج وعرجا والفاعل الذي هو اشبه به نحو ضارب
وقاتل ومكرم ومستمع وما اشبه ولم غير عمل يفعله الموصوف ويقع باختياره والثاني
عمل يفعله الموصوف ويقع باختياره والشبه الذي بينهما في اللفظ ان تقول
مررت برجل حسن الوجه فيكون كقولك مررت برجل ضارب زيد ومررت
برجل حسن الوجه فيكون كقولك مررت برجل ضارب زيدا وكذلك مررت
بامراة حسنة الوجه كقولك مررت بامراة ضاربة زيد وحسنة الوجه كقولك
ضاربة زيدا وكذلك مررت برجل احمر الوجه وبامراة حمرا الوجه وما اشبهه فلذلك
مررت برجل حسن وجهه كقولك مررت برجل قايم ابوه فهذه الصفات
التي قال سيبويه ان كينونة الالف واللام فيها احسن واجود الا ان هذه
الصفة لا تعمل الا فيما كان منها او من سببها واسم الفاعل يعمل فيما كان من
سببه ومن غيره فاما ما كان من الاوصاف على وزن افعل يراد به التفضيل

ويلزمه

ويلزمه الفصل على ما شرطه سيبويه فانه لا يعمل الا في نكرة وينصبها على التمييز
نحو هذا احسن منك وجها واكبر منك علما وان شئت قدمت فقلت احسن
وجها وان شئت حذفت الفصل وانت تريده كما قال فتقول انت خير ما تريد
منه قال الله تعالى هم احسن اثاثا ورءيا تريد منهم وان شئت حذفت
المعمول فيه وجئت بالفعل فتقول زيد افضل من عمرو ولا يجوز ان تحذفهما
جميعا الا ان يكون مشهورا في الخلق كقولهم الله اكبر لانه قد علم انه لا امر كذلك
فكانه قد نطق بالفصل او يكون شايعا في امته نحو قول الفرزدق

ان الذي سمك السما بنى لنا ¤ بيتا دعايمه اعز واطول

واما قول من يقول ان هذا قد يكون بمعنى فاعل وغيره فليس عندنا بشي لانه
لا يجد عليه دليلا فاذا اردت اضافة افعل هذا الذي للتفضيل ومعنى
التعجب لم يضفه الا الى جمع والالف واللام لا يكون جنسا للاول ويكون
الاول بعضا للثاني نحو قولك زيد افضل الرجال ولا تكون الاضافة في
هذه الاوصاف التي في هذا المعنى الا على هذا الا ترى انك لا تقول زيد افضل
الخيل ولا فرسك افضل الناس لان الناس ليسوا جنسا للفرس ولا الفرس بعضا
لهم وهكذا يجمع هذا وقد يجوز ان تحذف الالف واللام وبنا الجمع من الجنس
استخفافا فتقول زيد افضل رجل وانت تريد افضل الرجال كما قلت
هذه مايه درهم وانت تريد من الدراهم وكل رجل تريد الرجال ولا شبه افعل
الذي يكون بلا فصل افعل الذي يلزمه الفصل ولا هو منه في شي لان الذي
لا يلزمه الفصل يثنى ويجمع ويونث ويذكر والذي يلزمه الفصل لا يثنى
ولا يجمع ولا يونث تقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو
والزيدون افضل من عمرو وهند افضل من دعد وما اشبه ذلك ولافعل الذي
يلزمه الفصل وجوه كثيرة تدل على انه ليس من افعل الذي لا يلزمه الفصل بشي
وليس بها خفا على من اعتبرها ادنى اعتبار والذي يدل على تمويهه انه قال
الا ترى ان قولهم مررت برجل اسهل خد الغلام اشد سواد الطرة انه لم يعرف
اسهل ولا اشد فيحتاج الى ان يعلم من قاله فانه كذب لم يقله احد وقوله اما قولي
مررت برجل سهل خد الغلام اشد سواد الطرة فهو كقولك مررت برجل احمر
خد الغلام وما اشبهه وهو كثير في كلام العرب وانشد سيبويه البيت
الذي ذكره وان اشنع الحدين بمنزلة اسهل خد الغلام وهو كثير فكذب
وكان ينبغي ان يذكر من ذلك ولو حرفا واحدا واسهل خد الغلام لا يقوله احد
لا من العرب ولا من العجم لما تقدم من الفرق بين افعل الذي لا يلزمه الفصل والذي
يلزمه وليس اشنع مثل اسهل لان اشنع انما الصفة واقعة فيه على الثاني

والحداث والسفحة لهما دونها الاول والافضل الناس الصفة هي للاول دون الثاني
والفضل له دون المضاف اليه فاذا قلت اسهل الخد فانما يعني موضعا من الخد
كما تقول الصدر اجود الدجاج والبشرة اطيب الحوت ووجه اخيك احسنه
ولو اردته باسفع ما اردته باسهل لم يجز لانك تقول مررت برجل اسهل خدا
من زيد ولا تقول مررت برجل اسفع خدا من زيد وانا اسهل خد الغلام معرفة
وقد وصفت به النكرة ويدل على ان الفعل الذي يلزمه الفصل يكون معرفة
اذا اضفته الى الالف واللام انه لا تدخل عليه الالف واللام فهو لك
هذا الافضل الناس ولا هذا الاسهل خد الغلام وانت تقول هذا الاحمر
الوجه والاسفع الخدين واما البيت فان سيبويه قال في الصفة
المشبهة اسما فاعل فتنصب وتحذف التنوين فتضيف ثم قال ومما
جاء منونا قول زهير اهوى لها ذكر البيت على ان الشاهد مطرف لا غير
كذا قال اهل العلم قوله واما قولي مررت برجل اسهل خد غلامه اسود
سواد طرته فاسهل مرفوع بالابتدا وخد غلامه خبره وكذلك الجملة الثانية
يدخله الخطا من وجوه احدها انه رفع اسهل بالابتدا وهو نكرة وخد
غلامه الخبر وهو معرفة وان اسهل للمفاضلة لا يجوز ان يحذف منه المفعول
والمعمول فيه معا ولا دليل على ذلك وانه نعت الجملتين وصفا للرجل والجمل
اذا كانت اوصافا او اخبارا او احوالا يعطف بعضها على بعض فتقول
مررت برجل قام ابوه وقعد ولا تقول قام ابوه قعد وانه ان جعل الهاء في
طرته للرجل احال لان المراد ان الغلام هو الاسهل الخد الاسود الطرة ليس الرجل
وان جعلها للغلام احال لان الاعراب يصير لحنا ولا يجوز ان يكون اسود مجرورا
ولكن يكون منصوبا كما تقول هذا رجل اسهل خد غلام اسود سواد طرة فتجعل
اسود منصوبا على الحال قالوا مررت برجل متيمة امه مطلقا ابوها لا غير
وقوله هذا اشهر من ان يستشهد له كذب قوله اما قولي مررت برجل اسهل
نعتا لرجل بمنزلة سهل وخد باسهل وكذا الجملة الثانية فقد احال فيه لانه لم يات
لاسهل ولا لاسود بالفصل ولا بالمعمول فيه ورفع به الظاهر وانما سبيله ان يرفع
المضمر نحو هذا الوصف الذي للمفاضلة لا يرفع الا المضمر لا غير ومثلوه بقولهم
ما رايت احدا احسن في عينه الكحل منه في عينيه وما من ايام احب الى الله فيها
الصوم منه في عشر ذي الحجة والكلام على هذا ههنا والكلام عليها فيه طول

المسالة الخامسة قال ابو جعفر كيف تقول ان اسارا سارة حديثك
كلامك قال ابو العباس تقدير هذه المسالة ان حديثك سار سارة
كلامك قال ابو جعفر هذا التقدير خطا باجماع النحويين لانهم قد اجمعوا على انه

لا يفرق

لا يفرق بين ان واسمها الا بالظرف او ما قام مقامه فان قال قايل اني اقدم حديثك
واجعله يلي ان قلت هذا فرار من المسالة ومجي بمسالة اخرى وايضا فانه لم يقدر في
جواب تقدير المسالة فيفهم ما بناه عليه من الجواب قال اما قوله ان هذا التقدير
خطا فعلى خلاف ما ذكر اذ كان لم نفرق بين ان وبين اسمها في حال التقدير وانما كان نفرق
بينهما في حال اللفظ والتقدير صواب واما قوله ان هذا التقدير ايضا خطا فقد
اخطا وقد كان يجب ان يبين من اي وجه كان خطا لان الغاية في الحجة لا في الدعوى
قال قد بيناه بقوله بقولنا انه لا يفرق بين ان وبين اسمها الا بالظرف
او ما اشبهه وجواب هذه المسالة ان سارا سارة حديثك كلامك والتقدير
ان قولا سارا رجلا سارة حديثك كلامك فسار منصوب لانه نعت لقول وقول
اسم ان وقولك سارة نعت لرجل ورجل منصوب بوقوع سار عليه وحديثك مرفوع
بقولك سارة وكلامك خبر ان قال محمد بن بدر هذا نص ما ذكرته عن خصمك
ثم تضمنته من قولك وليس فيما عبت عليه شي تنكره العلماء لا يبعد عنه الفهما

المسالة السادسة ثم سال ابو العباس فقال كيف تقول هذه
ساعة انا فرح بغير تنوين فقال ابو جعفر اقول هذه ساعة انا فرح فتكون هذه
في موضع رفع بالابتدا وقولك ساعة خبره وانا فرح مبتدا وخبر في موضع جر
ويجوز ان تقول هذه ساعة انا فرح على كلام قد جرى كانك قلت هذه القضية
ساعة انا فرح يريد ان هذا الامر ساعة انا فرح قال الله تعالى هذا
يوم ينفع الصادقين صدقهم الفعل والفاعل بمنزلة المبتدا وخبره عند اهل
العربية قال ابو العباس سيبويه وغيره يفسرون هذا الجواب ويجعلونه
وذلك انهم لا يضيفون الى الابتداء والخبر والفعل والفاعل الا ظرفا في معنى المضي
كقولك جئتك يوم زيد امير وجئتك يوم يقوم زيد وذلك انه اذا كان ماضيا
كان بمعنى اذ كقولك جئتك اذ زيد امير وجئتك اذ يقوم زيد فاذا كان في معنى الاستقبال
لم يضف الا الى الفعل ولا يجوز اضافته الى المبتدا والخبر لانه يكون حينئذ بمعنى اذا
كما تقول انا اتيك يوم يقوم زيد مثل انا اتيك اذا يقوم زيد لان اذا في معنى الجزاء
وانما يضيف الظرف اذا كان في معناها الى الفعل ولا يضيفه الى الابتدا والخبر لان
حروف الجزاء لا تقع على الابتدا والخبر وهذه المسالة مسطورة لسيبويه وهذا
الاعتلال اعتلاله وهي منه ماخوذة قال ابو جعفر جوابنا عن المسالة على
معنى المضي والدليل عليه قولنا على كلام قد جرى وقولنا كانك قلت هذه القضية
ساعة انا فرح قال السخاوي في سفر السعادة هذه عشر مسايل
سماها ابو نزار الملقب بملك النحاة المسايل العشر المتعبات الى الحشر وتحدى بها

المسالة الاولى سال عن قوله عز وجل ايعدكم انكم اذا متم وكنتم

ترابا وعظاما انكم مخرجون فقال ان انكم الاولى لم يات لها خبر وسال
عن العامل في اذا ثم قال اذا بمعنى الوقت وهو يضاف الى الجمل غالبا وبتاويل المصدر
فاذا قلت تقديره مخرجون وقت موتكم كان محالا لان الاخراج وقت الموت
لا يتصور لانه جمع بين ضدين ثم اجاب هو فقال الجواب اما الاول
فنقول ان العرب قد حذفت خبر ان كثيرا في شعرها وكلامها والشواهد على ذلك
اكثر من ان تحصى لا سيما اذا دل على الخبر مثله وههنا خبر الثانية دل على خبر الاولى
وقوي عاملا في اذا والتقدير ايعدكم انكم تخرجون بعد وقت مماتكم لان بعد
وقت حذفت كما اردت ان الا ترى الى قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في
العذاب مشتركون وينفعكم لا يعمل في ظرفين مختلفين احدهما حال والاخر
ماض فذلك محال ولكن المعنى ولن ينفعكم اليوم بعد اذ ظلمتم وكذلك مضارع هذا
قوله تعالى ان مع العسر يسرا والعسر ضد اليسر والضدان لا يجتمعان ولكن الاصل
ان مع انقضاء العسر يسرا الا ان المضاف حذف واما فايدة تكريرها فالعرب
تكرر الشيء في الاستفهام استبعادا كما يقول الرجل لمخاطبه وهو يستبعد
ان يجي منه الجهاد انت تجاهد انت تجاهد فكذا هنا قالوا ايعدكم انكم تخرجون
انكم تخرجون استبعادا ثم فيقال له اما سوالك الاول عن خبر ان وكونه
لم يات فهو سوال من قطع ما حكاه ولم يجد وجها سواه فهذا قول من لم يتقدم
له في هذا العلم فضل دراية ولا وقف على ما سطر فيه اولو النقل والرواية
اذ كان معظم النحويين قد اجمعوا على ان خبر ان في هذه المسالة ثابت غير
محذوف فلو كلت تسال عن خبر ان لم حذف في هذه الاية على قول بعض النحويين
لا ثبت يعذرين وللنحويين في هذه الاية اربعة اقوال الاول قول
المبرد ومن تابعه ان تجعل موضع انكم تخرجون رفعا بالابتدا واذا ظرف زمان
في موضع خبره والجملة في موضع خبر ان فيصير التقدير ايعدكم انكم اذا متم اخراجكم
كما تقول ايعدكم انكم يوم الجمعة اخراجكم فيكون اخراجكم مرفوعا بالابتدا ويوم
الجمعة خبره والجملة في موضع خبر ان الاول وهذا مذهب بين ظاهر لا يحتاج
فيه الى خبر محذوف والثاني قول الجرمي ان تجعل تخرجون خبر ان الاولى
ويكون الثانية كررت توكيدا لتراخي الكلام على حد قوله تعالى اني رايت احد عشر
كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين فكرر رايتهم توكيدا لتراخي الكلام ويكون
انتصاب ساجدين برايت الاولى كانه قال رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر ساجدين
ومثل قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا
فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فيكون تحسبنهم توكيدا لتراخي الكلام
ومن ذلك قولهم في [illegible] ثم عدي الثالث قول ابي الحسن الاخفش

ان تجعل انكم في موضع رفع باذا على انه يكون فاعلا به على حد قياس مذهبه
في الرفع بالظرف في نحو قولك يوم الجمعة الخروج فالخروج عنده مرتفع بالظرف
كانه قال يستقر الخروج يوم الجمعة ومذهب سيبويه واصحابه ان الخروج
مرفوع بالابتدا لا غير الرابع قول سيبويه ان تجعل انكم مخرجون بدلا من ان
الاولى على حد قوله تعالى ويوم تقوم الساعة يومئذ يخسر المبطلون فنقول
يومئذ بدل من قوله يوم تقوم الساعة ونحتاج في هذا القول الى حذف شي يتم
به الكلام لانه لا يصح ان يبدل من ان الا بعد تمامها وتكملتها من اسمها وخبرها وقد
وجه ابو علي قول سيبويه في هذه الاية على وجهين احدهما ان يكون قد
حذف مضاف من ان الاولى تقديره ايعدكم ان اخراجكم اذا متم فيصح حينئذ
ان يبدل انكم مخرجون من الاولى لانها قد تمت وانما نحتاج الى حذف هذا المضاف
من جهة ان اذا ظرف زمان وظروف الزمان لا يكون اخبارا عن الجثث
فاذا جعلت قوله انكم اذا متم على تاويل ان اخراجكم اذا متم تم الكلام وصارت
اذا خبرا لان على حد قولهم الليلة الهلال يريد حدوث الهلال او طلوعه
ولولا ذلك لم يجز لان الهلال جثة والليلة ظرف زمان ومثل الاية في حذف
المضاف قوله عز وجل هل يسمعونكم اذ تدعون لانه لا بد من تقدير
مضاف محذوف تقديره هل يسمعون دعاكم اذ تدعون فحذف الدعا
وهو يريده والثاني من توجيه ابي علي لقول سيبويه ان يكون خبر ان
محذوفا تقديره ايعدكم انكم اذا متم حذف خبر ان لدلالة ان الثانية عليه على
حد قوله تعالى والله ورسوله احق ان يرضوه فحذف خبر المبتدا الاول
استغنا عنه بخبر الثاني وعلى ذلك قول الشاعر

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف

تقديره نحن بما عندنا راضون وانت بما عندك راض الا انه حذف استغنا عنه
بالخبر وهذا الوجه وحده هو الذي لم يخف عليك ايها المتقمص بقميص الزهو
التايه في غيابة السهو الملقب نفسك بالنحوي الاية واما قولك بعد السوال الاول
وكذلك يسال في اذا ثم تبينت في جوابك انه محذوف فنقول هذا مبني على ما تمام
تمسك من كون خبر ان محذوفا وقد بينا انه غير محذوف الا على احد الوجهين الموجه
بهما قول سيبويه واذا هو موجود غير محذوف على المذاهب المتقدمة اما
على مذهب المبرد فالعامل عنده في اذا الاستقرار لانها في موضع خبر المبتدا وكذلك
مذهب الاخفش هي عنده معمول له الاستقرار المقدر في كل ظرف رفع فاعلا واما على
مذهب الجرمي فان العامل عنده فيها تخرجون التي هي خبر ان على ما تقدم ذكره واما قولك
بعد السوال الثاني ان اذا بمعنى الوقت وهو يضاف الى الجمل على تاويل المصدر وحا

ذكرت من ان المعنى يستحيل اذا جعلت العامل في اذا مخرجون لانه يصير التقدير
انكم مخرجون وقت موتكم والاخراج وقت الموت لا يتصور فاجابك عن ذلك بتقدير
حذف مضاف قبل اذا فهو بعد فانك اتيت في هذا المكان بضرب من الهذيان اما
قولك ان اذا بمعنى الوقت وهو يضاف الى الجمل على تاويل المصدر فليس تقدير
الجملة بعدها على تاويل المصدر بصحيح وذلك تمتنع فيها وفي اذ ونحوهما خاصة الا
ترى انه يحسن ان تقول في نحو آتيك يوم يقدم زيد آتيك يوم قدوم زيد فيقدر
ما بعد يوم بتقدير المصدر ولو قلت آتيك اذا يقوم زيد لم يحسن ان يقول آتيك
اذا قيام زيد وكذلك تقول اتيته اذ قام ولا تقول اتيته اذ قيامه وكذلك
لا تقول اكرمته لما قام ولا تقول اكرمته لما قيامه لان هذه الظروف لا تضاف
الى مفرد ولا تستعمل الا مضافة الى الجمل واما قولك لانه لابد من تقدير حذف
مضاف قبل اذا وهو بعد لتصحيح المعنى ويسلم من الاحالة فهو قول يرى العقلاء
لا محالة وذلك ان المتقرر عند جميع النحويين انه لا يصح ان يضاف اذا ولا الى
وذلك لتوغلهما في البناء وقلة تمكنهما ولا يجوز على هذا ان تقول اكرمتك بعد
اذا اكرمتني ولا قبل اذا اكرمتني ولا بعد لما اكرمتني ولا يجوز ذلك في ظروف الزمان
ولا غيرها ولم يسمع من ذلك شيء الا في اذ والمعنى في الاية يصح على غير هذا التقدير
اذ في مفهوم الخطاب من قوله عز وجل وكنتم ترابا وعظاما ان الاخراج ليس هو
وقت الموت وانما هو بعد زمان متراخ يقتضي الاستحالة من اللحمية والدموية
الى الترابية ثم الاخراج بعد ذلك واذا وان كانت بمعنى الوقت فليس يلزم وقوع
الفعل في اول ذلك الوقت دون اخره مثال ذلك قولهم اذا جاء زيد احسنت
اليه ومعلوم من جهة المعنى ان الاحسان لم يكن في اول المجي انما كان بعده
وتقدير الاعراب يوجب ان وقت المجي وقت الاحسان لان اذا ظرف والعامل
فيه احسنت فيصير التقدير احسنت اليه وقت مجيه وليس الامر كذلك
وسبب ذلك انه لما تقارب الزمانان وتجاور الحالان صار كانهما وقعا في
زمان واحد وان كان لابد ان يقدر ان زمان الاحسان بعد زمان المجي اذ الاحسان
مسبب عن المجي والسبب يتقدم المسبب ويكون تقدير الاية على هذا ايعدكم
انكم مخرجون اخر وقت موتكم وكونكم ترابا وعظاما ثم قلت بعد هذا واما
فائدة تكرير ان فان العرب تكرر الشيء في الاستفهام استبعادا كما يقول
الرجل لمخاطبه اذا كان يستبعد منه اتجاهد انت تجاهد وهذا
قول غير محقق ولا محرر وهذه العبارة بتكرير الاستبعاد شيء خارج عن المألوف
المعتاد وانما التكرير في كلام العرب لمعنى التاكيد على ذلك كما في كتاب الله عز وجل
وفي الكلام الفصيح كقوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا فكرر دكا على جهة

التاكيد

التاكيد بدلالة قوله في الاخرى دكة واحدة وقوله تعالى ان مع العسر يسرا
ان مع العسر يسرا وقوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم لي
ساجدين كرر رايتهم لي توكيدا وقوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب وليس في شيء من ذلك استبعاد

المسألة الثانية قال ابو نزار روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه قال من جمع مالا من نهاوش اذهبه الله في نهابر فسئل عن مادة هاتين الكلمتين
وزيادتهما ومكان استعمالهما فاقول ذلك ان نعلم ان نهاوشا واحد فيقدر انه جمع على
نهاوش وهو من الهوش بمعنى الاختلاط كان وكذلك نهابر هو جمع واحده نهبر وهو
من الهبر بمعنى القطع المتدارك والمعنى من جمع مالا من جهات مختلطة لا تعلم جهات
حلها وحرمتها قطعه الله عليه كان فان قيل ما سمعنا في الواحد نهبرا ولا نهوشا
قلنا قد نص سيبويه على ان العرب تاتي بجموع لم ينطق بواحدها ثم قال
ان قياس واحد ملامح ومحاسن ملمحة ومحسنة وما سمعنا بملمحة وكذلك قدروا
للواحد اباطيل ابطيلا وابطولة واباطيل جمع لم ينطق بواحده **فاجيب**
بان قيل له ابديت عوارك لمناظرك وابرزت مقاتلك لسهام مناضلك ان هذه
اللفظة تروى على اوجه مختلفة وجميعها يرجع الى اصل واحد وعن اوجهها
اربعة يروى من جمع مالا من مهاوش بالميم وهذه هي المشهورة عند العلماء
باللغة ويروى من نهاوش بالتاء وكسر الواو وقد صححوه ايضا ويروى من
تهاوش بالتاء وضم الواو وهو صحيح ايضا ويروى من نهاوش بالنون وكسر الواو
وهذه هي التي انكرها اهل اللغة ولم يثبتوا صحتها والظاهر من كلامهم انها
من غلط الرواة وجميع ذلك على اختلاف الرواية فيه يرجع الى اصل واحد وهو
الهوش الذي هو الاختلاط فليس الاشكال في نهاوش من جهة تفسيرها
كما ظننته ولا من جهة كونها جمعا لواحد لم ينطق به الا ترى ان مهاوش ونهاوش
هما بمعنى الهوش والاختلاط وكلاهما جمع لم يستعمل واحده وانما المشكل بل
هذه اللفظة هل هي صحيحة في الاستعمال معروفة عند اهل اللغة
او هي على خلاف ذلك فهذا الذي كان يحق ان تبينه وتثبت صحته واذا صح
فسرت حقيقة معناها واشتقاقها وبينت هل هي جمع او مفرد وما الواحد
منها وما الاصل فاما قولك في نهابر انه مشتق من الهبر وهو القطع المتدارك
فليس ذلك بالمعروف عند اهل اللغة وانما هو مستعار من النهابر والنهابير
وهي تلال الرمال المشرفة فسميت المهالك نهابر من ذلك ولذلك قال عمرو بن
العاص لعثمان بن عفان انك ركبت بهذه الامة نهابر من الامور فتب عنها
اراد انك ركبت بهذه الامة امورا شاقة مهلكة بمنزلة من كلفهم ركوب

النلال من الرمل لان المنبئي في الرمل يشق عن من ركبه وقولك ان واحد
النهابر نهبر وانه لم ينطق به ليس بصحيح بل الصحيح ان واحدها نهبور على ما ذكره
اهل اللغة لانهم جعلوا النهابر التي هي المهالك مستعارة من النهابر التي هي الرمال
المشرفة وواحدها نهبور واسات العبارة بقولك لا يعرف جهات حلها
وحرمتها وكان الصواب ان تقول وحرمها لانه يقال حل وحلال وحرم
وحرام واخطات ايضا في تنظيرك لها وشك في كونها جمعا لواحد لم ينطق به
بقولهم ملامح واباطيل وكان يحقك ان تنظرها بعباديد ونحوها مما لم ينطق
له بواحد من لفظه ولا من غير لفظه الا ترى ان ملامح لها واحد مستعمل
من لفظها وهو لمحة وكذلك اباطيل واحده المستعمل باطل وكذلك
مشابه واحده المستعمل مشبه وان كنا نقدر ان واحد الجموع من جهة
القياس ليس هو هذا المستعمل الا انه وان كان الامر على ذلك فلابد ان
يقال ان هذه الاحاد بهذه الجموع وان هذه الجموع لهذه الاحاد من جهة
الاستعمال الا ترى ان ابا علي الفارسي قال في كتابه العضدي هذا باب ما بنا
جمعه على غير ما واحده المستعمل وذلك باطل واباطيل وحديث واحاديث
وعروض واعاريض ولم يختلف احد من العلما في ان اعاريض واحاديث
واحدها عروض وحديث من جهة الاستعمال كما ان قولهم ليال جمع ليلة
من جهة الاستعمال وان كان في التقدير كانه جمع ليلى ولو قلت ان العرب
قد تاتي بجموع لم ينطق بواحدها الذي يجب من جهة القياس لكنت قد
سلمت في قولك من الوهم والالباس اسا الثالث واما معنى قولك في صدر
مسايلك واول ذلك ان نعلم ان نهوشا واحد قد جمع على نهاوش وانه
كلام لم يستعمله من اهل الجهل والغباوة الا من ختم الله على سمعه وقلبه
وجعل على بصره غشاوة **المسالة الثالثة** قال ابو نزار
روى ابو سيبويه في كتابه عن العرب انهم قالوا ليس الطيب الا المسك برفع
المسك والقياس نصبه لانه خبر ليس وليس لا يبطل عملها بتقص النفي
الا ان سيبويه والسيرافي خبطا في هذا وما اتيا بطايل فاول ذلك
ان سيبويه قال لغة في ليس انها لا تعمل وانها مثل ما في لغة بني تميم وهذا
لا يعرف فقد اخطا سيبويه ثم قال السيرافي والصحيح انها اسمها الشان
والحديث في موضع رفع والطيب مبتدا والمسك خبره وقيل له هذا باطل
فانا لا لنا قصد خبر اذ قد جات بين المبتدا والخبر في الجملة الا انه بتة
واعتذر السيرافي بان قال لا انها على الجملة قد تقدم بها نفي وهذا كله منها
والذي صح ان قولهم ليس الطيب ليس واسمها والا ناقضه للنفي والمسك
مبتدا

مبتدا وخبره محذوف وتقديره ليس الطيب الا المسك افخره والجملة من
المبتدا والخبر في موضع النصب لانها خبر ليس وفيه وجه اخر وهو ان
تكون الا بمعنى غير وذلك وجه في الاعراب والتقدير ليس الطيب غير المسك
مفضلا او مرغوبا فيه او ما شابه ذلك فاعرفه **فصل في الرد**
عليه ايها المتعالي المتعاطي المتعاظم قد نسبت سيبويه
والسيرافي الى انهما تخبطا في هذه المسالة ولم ياتيا بطايل وقلت حكايه
عنهما فاول ذلك ان سيبويه قال لغة في ليس انها لا تعمل وانها مثل ما في
لغة بني تميم وهذا لا يعرف وكان يحفظك فيما عنه نقلته واليه نسبته
مما اسقطته من كلامه وزدته وهو عين التخبط الحقيقي والذي ذكره
سيبويه على نصه ومنقولا عن نصه هو وقد زعم بعضهم ان ليس تجعل
كما وذلك قليل لا يكاد يعرف فهذا يجوز ان يكون منه ليس خلق الله اشعر منه
وليس قالها زيد وقول حميد بن ثور ليس كل الندى يبغي المساكين
وقول هشام
هي الشفا الذي لو ظفرت بها وليس منها شفا الداء مبذول
احمد
عن
والوجه والحد فيه ان تحمله على ان في ليس اضمارا وهذا مبتدا كقوله انه امة الله
ذاهبة الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب
الا المسك الى هذا انتهى كلام سيبويه فاحلت عبارته عن الصواب فقلت
قال سيبويه لغة في ليس انها لا تعمل فبدات بنكرة في اللفظ ناتت
لها بخبر وزدت في كلامه انها لا تعمل ولم يذكر سيبويه ذلك ولا يصح ان
تذكره لانه لم يقطع بكونها غير عاملة ثم قلت عنه وانها مثل ما في لغة
بني تميم فزدت ما لم تذكره وكيف تجعلها مثل ما التميمية التي قد حصل
القطع بابطال عملها وهو يقول بعد ذلك والوجه ان يكون فيها اضمار
الشان ثم قلت عنه ايضا وهذا لا يعرف فاسقطت يكاد وباسقاطها
بينا قصر الكلام لان سيبويه قد ثبت عنده معرفة هذا وهو قولهم
ليس الطيب الا المسك بدليل قوله انه يجوز ان يكون عليه قولهم ليس خلق الله
اشعر منه وصح ذلك بما حكاه الاصمعي وابو حاتم عن ابي عمرو بن العلا قال
ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع وساق المجلس
الى ان قال فقد ثبت من هذه الحكاية ان قولهم
ليس الطيب الا المسك معروف في كلام العرب فلا يصح اذا ان يكون كلام سيبويه
الا بزيادة يكاد وقلت عند فراغك من حكاية كلام سيبويه بزعمك ثم
قال السيرافي والصحيح ان اسمها الشان والحديث موضع رفع والطيب مبتدا

والمسك خبره وقيل له هذا باطل فان الا انما فصله خبراً اذ قد جاءت بين المبتدا والخبر في الجملة لا ابتدائية واعتمد السيرافي بان قال الا انها على الجملة فقد تقدمها نفي فاذا بك فيما حكيته عن السيرافي ايضاً قد مسخت ما النسخت وغيرت ما عندك غيرك وذلك ان نص كلام السيرافي في هذه المسألة هو هذا وقد احتجوا بشيء اخر هو اقوى من الاول وهو قول بعض العرب ليس الطيب الا المسك قالوا ولو كان في ليس ضمير الامر والشان لكانت الجملة التي في موضع الخبر قائمة بنفسها ونحن نقول الطيب الا المسك وليس الامر كما ظنوا الا ان الجملة اذا كانت في موضع خبر اسم قد وقع عليه حرف النفي فقد لحقها النفي في المعنى الا ترى انك اذا قلت ما زيد ابوه قائم فقد نفيت قيام ابيه كما لو قلت ما زيد قائم فعلى هذا يجوز ان يقول ما زيد ابوه الا قائم كانك قلت ما ابو زيد الا قائم فهذا كلام السيرافي فاما توجيهك المسألة على ما صح في زعمك وهو ان تجعل الطيب اسم ليس والمسك مبتدا وخبره محذوف تقديره ليس الطيب الا المسك افخره او على ان تكون الا بمعنى غير وان التقدير ليس الطيب غير المسك مفضلا ومرغوبا فيه فشيء لم يسبقك اليه احد ولم يخطر مثله قبلك ببال بشر وهو في تقديرك الاسم مبتدا وحذف خبره وهو افخره مع كون اللفظ لا يقتضي هذا الخبر ولا يدل عليه وتقديرك في الوجه الاخر الا بمعنى غير شبيه الى انها وما بعدها صفة للطيب على حد قوله عز وجل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اي غير الله وجعلك الخبر محذوفا وهو مفضلا ومرغوبا فيه فيكون المعنى عندك ان الطيب لا يرغب الناس فيه وانما يرغبون في المسك لان هذا التقدير قولك ليس الطيب غير المسك مرغوبا فيه وعلى ان سيبويه ذكر حكايتهم ما اوجب التوقف عما اجازه من ان الوجه ان يكون في ليس اضمار لئلا يكون حذفا فقال بعد ان قدم الوجه في قوله وليس منها شفاء الداء مبذول ﴿﴾ وقولهم ليس خلق الله اشعر منه الا انهم زعموا ان بعضهم قال ليس الطيب الا المسك وما كان الطيب الا المسك ووجه توقفه عن ان يحمل ليس لغتهم على ضمير الشان والقصة انه وجدهم يرفعون المسك في ليس وينصبونه في كان فيقولون ما كان الطيب الا المسك فلو كان في ليس اضمار لوجب ان يكون في كان اضمار ايضا لكونهم يخصون الرفع بليس دون كان حتى لا يوجد منهم من يرفع المسك في كان ولا ينصب في ليس دليل على ان ليس ههنا حرف لا عمل لها وبهذا يبطل قولك انه لو كان على اضمار افخره في الوجه الاول او اضمار مرغوبا فيه او مفضلا في الوجه الثاني لوجب مثل ذلك في كان فيقال ما كان الطيب

الا المسك على تقدير الا المسك افخره او على تقدير غير المسك مفضلا ومرغوبا فيه ولو وجهت انها المتعسف هذه المسألة على ما وجهه النحويون لارحت واسترحت وهو ان تجعل الطيب اسم ليس والا المسك بدلا منه والخبر محذوف وتقديره ليس في الدنيا الطيب الا المسك وعلى ذلك حملوا قول الشاعر

لهفي عليك للهفة من خائف ﴿﴾ يبغي جوارك حين ليس مجير ﴿﴾

يريد حين ليس في الدنيا مجير وكذا جاز ابو علي ان تكون اللام في الطيب زائدة على حد زيادتها في قولهم ادخلوا الاول فالاول فيصير التقدير ليس طيب الا المسك على تاويل ليس في الوجود طيب الا المسك اي ان كل طيب غير المسك فليس بطيب على طريق المبالغة في وصف المسك وبالجملة فانه هنا القول الذي ذهب اليه النحويون لا يصح عما حكاه سيبويه من قولهم وما كان الطيب الا المسك على ما قدمت ذكره وليس كذلك تعتبر فيقال ان ليس الطيب الا المسك لغة قوم وما كان الطيب الا المسك لغة قوم اخرين لان القوم الذين يقولون ليس الطيب الا المسك فيرفعون هم القايلون ما كان الطيب الا المسك فينصبون على ما حكاه سيبويه ولهذا السبب توقف عن حمل ليس في لغتهم على ان فيها اضمارا وهذه اللغة ليست هي المشهورة وليس الشاذ اذا كان نادرا خارجا عن القياس يوجب ابطال الاصول

المسألة الرابعة كال ابو نزار قال الله تعالى وان كان رجل يورث كلالة وقد ذكر في نصب كلالة اشياء كلها فاسدة وغلط ابن قتيبة غاية التخليط والذي يقال ان الكلالة قد فسرت بتركة ليس فيها والد ولا ولد وان الاعراب ينطبق على هذا فان المعنا ان الانسان انما يحب ان يترك لولده بعد موته فاذا حضر الموت ولا ولد له ظهر تعبه فقوله يورث يقدر بعده كلالة او كلالة فان الكلالة قد جاء بمعنى تعب والمعنى يورث في حال تعبه وكلالة وكلالة مصدر كل وقد قال سيبويه ان تا التانيث تدخل على المصادر المجرده وتدل على الواحده ووزن فعلة بعد دخولها تدل على المره الواحده فنصب كلالة لانه مصدر منقلب عن حاله وما اكثر ذلك في كلامهم ومنه ارسلها العراك فقال انا اردد عليه يا هذا غلطت اولا في التلاوة باسقاط الواو من قوله عز وجل وان كان رجل ثم قلت ان العلماء قد ذكروا في نصب كلالة اشياء جميعها عندك فاسدة وان تخبيط ابن قتيبة فيها على تخبطهم زايد وسابين صحة اقوال العلماء فيها وانما الفساد فيما جاء من قبله فهمك لمعانيها ﴿﴾ ومن ذا يخفى ﴿﴾ يجد مرا مرا به الماء الزلالا ﴿﴾

اعلم ان الكلالة فيما ذكر بصدده هي في الاصل مصدر كولك كل الميت يكل كلالة فهو كل وذلك اذا لم يرثه ولد ولا والد وكلالة ايضا يقال

ظهور ج

رجل كلٌّ اذا لم يكن له ولد ولا والد فهذا اصل الكلالة اعني كونها حدثا لا عينا
ثم يوقعونها على العين ولا يريدون بها الحدث كما يفعلون ذلك بغيرها من
المصادر فيقولون هذا رجل كلالة اي كلٌّ كما يقولون عدل اي عادل وعلى
هذا الوجه حمل جمهور العلماء واهل اللغة قول الله عز وجل وان كان رجل
يورث كلالة فجعلوا الكلالة اسما للموروث ولم يريدوا انها بمعنى الحدث فيكون
نصب كلالة على هذا من وجهين احدهما ان يكون خبر كان والاخر ان يكون حالا
من الضمير في يورث على ان يقدر كان هي التامة فيكون التقدير فيه وان وقع
او حضر رجل يورث كلالة اي كلٌّ وعلى هذين الوجهين اعني في نصب الكلالة
ذهب ابو الحسن الاخفش واجاز غيره ان يكون الكلالة في الاية على بابها اعني
ان يكون اسما للحدث دون العين فيكون انتصابها ايضا من وجهين احدهما
ان يكون من المصادر التي وقعت احوالا نحو جاء زيد ركضا والعامل فيه يورث
على حد ما تقدم وكلالة ههنا مصدر في موضع الحال كما كان في قولهم هو ابن
عمي دنية والوجه الاخر ان يكون انتصاب كلالة في الاية انتصاب المصادر
التي تقع احوالا ويكون في الكلام حذف مضاف تقديره يورث وراثة كلالة وعلى
ذلك توجيه ورثتم كلالة وقول الفرزدق

ورثتم قناة الدين لا عن كلالة ... عن ابني مناف عبد شمس وهاشم

اي ورثتموها عن قرب واستحقاق فهذه اربعة اوجه من كلام العلماء في نصب الكلالة
لا شبهة فيها ولا انكار على مستعمليها وقد اجاز قوم من اهل اللغة ان يكون الكلالة
اسما للوارث وهو شاذ وان صح جاز انتصابها على ما انتصبت عليه اولا وهو
ان يكون خبر كان او حالا من الضمير في يورث اذا جعلت كان تامة الا انه لا بد من تقدير
حذف مضاف تقديره وان كان الميت ذا كلالة وهذا كله واضح بين بعيد
من التخليط والاشكال والكلام الذي هو جدير بالتنبيه والرفض هو قولك
ان الكلالة مصدر تركة ليس فيها ولد ولا والد وان المعتاد ان الانسان انما يكد
ليترك لولده بعد وفاته فاذا حضره الموت ولا ولد له ظهر تعبه ثم ذكرت
بعد ذلك انها من المصادر المنصوبة على الحال فنقضت كلامك واوجبت على
سامعك ملامك وذلك انك زعمت ان الكلالة مصدر تركة الميت وهذا
مذهب من يجعل الكلالة اسما للوارث دون الموروث فيكون على هذا اسما للشخص
دون الحدث ثم قلت انها من المصادر المنصوبة على الحال واذا كانت
مصدرا بمعنى اسم الحدث فهذا تناقض بين وقلت ان الكلالة مشتقة من كلّ
اذا تعب وان التقدير يورث تكلالة فغلطت ووهمت وفي جواب الجهالة
همت ولو كانت الكلالة مصدر كلّ اذا تعب لكان اسم الفاعل فيها كالا او كليلا

وجاز

وجاز في المصدر ان يقال كلال وكلول فالمعروف عند اهل اللغة انما هو كلّ لانه
يقال رجل كلٌّ لا ولد له ولا والد وقد كلّ يكلّ كلالة فلما التزموا المصدر الكلالة
واسم الفاعل علم ان الكلالة ليست مصدر كلّ اذا تعب واما قولك ان المعتاد
في الانسان ان يكد ليترك لولده فاذا حضره الموت وليس له ولد ظهر
تعبه فهو بحمد الله كلام غير محصل وذلك انه اذا كان انما يتعب لولده فينبغي اذا
ورث كلالة ان لا يكون له تعب اذ لا ولد له واما قولك ان سيبويه قال
ان تاء التانيث تدخل على المصادر المجردة وذلك للزيادة دخولا مطردا فهي تدل
على المرة الواحدة فهذا منك غلط فاضح وطريق وهمك فيه بين واضح وذلك
انك بنيت ان المصادر الكلالة مصدر كلّ اذا تعب ثم وقع في نفسك انه
لا يجوز ان يكون مصدر كلّ الا الكلال فتعلقت لا ينكر دخول الهاء لان سيبويه
قد اجاز دخولها على المصادر فغلطت في ذلك من وجهين احدهما ان المرة
الواحدة في باب المصادر الثلاثية انما بابها الفعلة كضربة ضربة ونحو ذلك
هو المطرد فيها وان المصدر الذي هو الجنس يختلف الى اوزان مختلفة الا ترى
انك تقول قعدت قعودا وجلست جلوسا ولا يجوز غير ذلك لا تقول
جلست جلوسة ولا قعدت قعودة ولو كانت الكلالة يراد بها المرة الواحدة
لم يجز هنا الا الكلة والوجه الثاني من غلطك هو جهلك ان يكون الكلالة جنسا
لا واحدا من جنس يراد بها المرة وذلك قول الاعشى

فاليت لا ارثي لها من كلالة ... ولا من حفى حتى تزور محمدا

الا ترى ان الكلالة هنا بمعنى الكلال وليس يراد بها المرة الواحدة واما قولك
ان كلالة مصدر منقلب عن حال فكلام ينبئ عن اضطراب مبني على غير الصواب
ان المصدر اذا صار حالا فانما يقال انقلب اليها لا انقلب عنها الا ترى مستقل
عن انتصابه على انه مفعول مطلق الى انتصابه على انه حال

قال ابو نزار قال سيبويه لو بنيت من شوى مثل عصفور
لقلت شوويّ ووجه مذهبه ان الاصل شوويوي لا خلاف فيه فهو يقلب
الياء الاولى واوا كما فعل في رحى فانه رحوي ثم بفتح الواو قبلها وما قبلها واو لا
يغير ما كسرها كما في كنسي فلما فعل ذلك انقلبت الواو التي بعدها ياء وهذا
لا يليق بصنعة البنا ولا يجوز ان يظاهر بهذا من له صنعة تامة وقوة في علم
التصريف فالذي ذكره سيبويه لا يشهد له اصل ولا يناسب الصنعة وانما هو
حكم منه والصحيح ان يقال ان الاصل شوويوي وتحيان عصمى القياس في قلب
الواوين ياءين لاجتماعهما مع الياء وسبقهما بالسكون فصار الى شييّي فاختزلت
حركة الياء الثانية وهي الضمة ثم حذفت لالتقاء الساكنين ثم حذفت الياء الاخرى

لانه بقي ساكنا ايضا فبقي شي فقلبت الضمة التي على الشينين الى الكسرة فصار
الى شيي كما فعلوا في بيض جمع ابيض وانما هو بيض بضم الباء ثم كسرت الباء المجاورة
الياء فان قيل فقد اجحفت بالكلمة بهذه الحذوف قلت العرب تمضي القياس
وان افضى الى حذف معظم الكلمة وشواهد ذلك كثيرة
الراد عليه يا هذا لقد خضت بحرا لست من خواضه ۰ وركبت حجا لست
من رواضه انك قلت هذه المسالة عن سيبويه فحرفت وخرفت ۰ واحلت
ادعليه بخطايك احلت وانا انصر كلام سيبويه ثم اظهر بعد ذلك فساد ما
ذهبت اليه واوجه هذه المسالة على الوجه الصحيح المطرد الجاري على قوانين
كلام العرب بمشية الله وعونه اما نصر كلام سيبويه فيها فهو ونقول في
تفعول من شويت وطويت شووي وطووي وانما حدها وقد قلبوا الواو في
طيي وشيي ولكنك كرهت الياءات كما كرهتها في حيي حين اضعتها الى
حية فقلت حيوي وهذا كلام قد جمع مع الاختصار البيان فاستغنى عما
اوردته في توجيهك بزعمك من الهذيان واما قولك والصحيح في هذا
شويوي وحيي في القياس فقلبت الواوين باءين فيصير شيي ثم تحذف حركة
الياء الثانية وهي الضمة ثم تحذف لالتقاء الساكنين ثم تحذف الياء الاخرى لالتقاء
الساكنين فيصير الى شيي ثم تكسر الشين فيصير الى شي كما فعلوا في بيض فانك
صرفت في هذا التصريف عن وجه الصواب واتيت فيه بما لا يصدر مثله عن
ذوي الالباب ما خلا قولك ان الواوين قلبتا ياءين لاجتماعهما مع الياءين
وسبقهما بالسكون وهو قول سيبويه الذي بدأنا به الم تعلم انه تقرر عند
جميع النحويين ان كل اسم كانت فيه يا او واو وسكن ما قبلهما ان حركتهما لا تختزل
لاما كانت او عينا فمثال اللام قولنا ظبي ودلو وكرسي وعدو ومثال
العين بيت واعين وادوب واسوق واعينه واخونه ومخيط ومقول
وربما نقلوا حركة الياء والواو الى الساكن الذي قبلها اذا كان يقبل الحركة وذلك
مثل معيشة ومشورة ولهذا قياس يذكر في التصريف فيعلم بهذا فساد
قولك ان حركة الياء اختزلت مع كون ما قبلها ساكنا وقد تقرر انه اذا سكن ما
قبل الياء والواو في هذا النحو فتحتا وانما تختزل حركة الياء اذا انكسر ما قبلها في مثل
القاضي فان الياء تكون ساكنة في الرفع والجر لثقل الحركة عليها مع كسر ما قبلها
ولو سكن ما قبلها لفتحت وكذلك الواو ايضا تختزل حركتها اذا انضم ما قبلها في مثل
يغزو والاصل فيها ان تكون متحركة الا انه كره ذلك فيها لثقل الضمة عليها مع تحرك
ما قبلها واذا ثبت فساد هذه المقدمة فسد ما بنيته عليها من الحذوف
المجحفة الملبسة التي عنها جميع النحاة ثم قلت العرب تمضي القياس وان افضى

الى حذف معظم حروف الكلمة فليس هذا القول بصحيح على الاطلاق اذ لا بد في
مثل الامر من وعى ووني فانه يرجع الى حرف واحد من قبل ان فعل الامر من كل فعل
معتل اللام لا بد من حذف لامه وكل فا وقعت بين يا وكسرة في مثل يعد
ويزن فلا بد من حذفها فالضرورة قادته الى ذلك مع زوال اللبس واما
مثل قاول وبايع وما يجري مجراه فليس فيه ضرورة موجبة للحذف كوجوبه
في الامر من وعى ووشى ثم قال الراد عليه ان معرفة هذه المسالة انما يصح
بعد معرفة النسب الى حية فاذا عرف كيف ينسب اليها عرف كيف يبنى
من شوى مثل عصفور وذلك ان قياس النسب الى حية يوجب ان يقال
فيها على الاصل حييي فتدخل يا النسبة المشددة على ياء حية المشددة فيجتمع
اربع ياءات الا ان العرب كرهت اجتماع الياءات ففتحوا الياء الاولى الساكنة
لتنقلب الياء الثانية الفا لكونها قد تحركت وانفتح ما قبلها فاذا صارت
الفا على هذه الصورة وهي حياي وجب قلب الالف واوا لان يا النسبة
يكون ما قبلها الا مكسورا والالف لا تقبل الحركة واذا لم يمكن تحريكها وجب
ان تقلب لحرف يقبل الحركة وهو الواو كما فعلوا ذلك في رحا وعصا
حين قالوا رحوي وعصوي وانما لم يقلبوها يا لكراهة اجتماع ثلاث ياءات
فقد صار الاصل في حيوي حياي ثم حيوي فهذا هو الاصل المطرد
الجاري في كلام العرب وعلى هذا لا يصح لكم كيف تبني من شويت مثل عصفور
وذلك لانه حقه اذا جا على الاصل شوويي ثم يجب قلب الواوين ياءين
لاجتماعهما مع الياءين وسبقهما بالسكون فيصير شييي مثل قولك حييي
وحييي وجب فيه تحريك الياء الساكنة بالفتحة ثم قلب الياء الثانية الفا
ثم قلبها واوا بعد ذلك الى ان صارت الى قولنا حيوي وكذلك في قولهم
شييي نحرك الياء الاولى الساكنة فلما تحركت عادت الى اصلها اذا صلها
ان تكون واوا لانها عين الكلمة من شوى وانما قلبت يا لسكونها نعلت
شووي ثم قلبت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار شواي
ثم وجب قلب الالف واوا لمشابهة الياء المشددة التي بعد الالف الياء
المشددة التي للنسب الى رحى فكذلك تقلب هذه الياء المشددة الالف
واوا في مثل رحوي في النسب الى رحى فكذلك تقلب هذه الياء المشددة
لا لعلة قلنا وانما لم يكن للنسب لا لصورتها في مثل هذا الوضع فلذلك قلب
شووية والاصل شييي ثم شوبي ثم شواي ثم شووي على مسا قاله في
النسب الى حية فهذا الذي عليه جميع فضلا النحاة ولم نعلم ان احدا
منهم تعداه الى سواه كما ابو نزار رد

المسالة السادسة

التحيي

النسبة الى

قدر

شايع في كلام العرب حمل الشيء على معناه لنوع من الحكمة وذلك كثير في القرآن العزيز ومنه قوله تعالى وقد احسن بي بمعنى لطف بي وكذا قوله تعالى وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها قال ابن السراج حمله على المعنى لان من بطر فقد كره والمعنى كرهت معيشتها وهذا اكثر من ان يحصى وعليه قول المتنبي

لو استطعت ركبت الناس الى سعيد بن عبد الله بعرانا

قالوا معناه لو استطعت جعلت الناس بعرانا فركبتهم اليه لا ان في ركبت ما يؤدي معنى جعلت وليس جعلت معنى ركبت

فصل

في جوابه غيرت لفظ التلاوة ونقلت معنى الكلمة عما وضعت له اما لفظ التلاوة فهو وقد احسن بي واما نقل الكلمة فهو ان قلنا احسن بي على لطف بي وانما حملت على ذلك انك وجدت احسن تعدى بالى في مثل قول القائل قد احسنت اليه ولا تقول قد احسنت به وجهلت ان الفعل قد يتعدى بعده من حروف الجر على معدانا المعنى المراد من وقوع الفعل لان هذه المعاني كامنة في الفعل وانما يثيرها ويظهرها حروف الجر وذلك انك اذا قلت خرجت فاردت ان تبين ابتدا خروجك قلت خرجت من الدار فان اردت ان تبين ان خروجك مقارن لاستعلائك قلت خرجت على الدابة فان اردت المجاوزة للمكان قلت خرجت عن الدار وان اردت الصحبة قلت خرجت بسلاحي وعلى ذلك قول المتنبي

أسير الى اقطاعه في ثيابه ٭ على طرفه من داره بحسامه

فقد وضح بهذا انه ليس يلزم في كل فعل انه لا يتعدى الا بحرف واحد الا ترى ان مررت المشهور فيه انه يتعدى بالبا نحو مررت به وقد يتعدى بالى وعلى فتقول مررت اليه ومررت عليه وكذلك قوله سبحانه وقد احسن بي وذلك ان البا قد جاءت متصلة بحسن او حسين فتقول حسنت به ظني ثم نقله بالهمزة احسنت به الظن وكذلك في الاساءة فيكون التقدير في الاية وقد احسن الصنع بي ثم حذف المفعول لدلالة المعنى عليه وحذف المفعول في العربية كثير من ذلك قوله تعالى وامر بالمعروف وانه عن المنكر يريد وامر الناس بالمعروف وانههم عن المنكر وكذا قوله تعالى رب الذي يحيي ويميت اي يحيي الموتى ويميت الاحيا فيصير المعنى في قوله احسن بي اوقع جميل صنعه بي واذا عديته بالى يصير المعنى فيه الايصال كانه قال اوصل احسانه الي والمعنى متفاوت وان كان تقدير كل واحد منهما غير تقدير الاخر فليس ينبغي ان يحمل فعل على معنى فعل اخر الا عند انقطاع الاسباب الموجبة لبقا الشيء على اصله كقوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره والشايع في الكلام يخالفون امره فحمل على معنى يخرجون عن امره لان المخالفة خروج عن الطاعة وكذا قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له والشايع في الكلام فاستمعوه فانما حمل على معنى انصتوا له واما قولك في بيت ابي الطيب انه على معنى جعلت فيصير ركبت قد تعدى في هذا الموضع الى

مفعولين

مفعولين فهو غلط منك وانما غلطت في ذلك انك رايت بعرانا اسما جامدا لا يصح نصبه على الحال وانما ينصب على الحال عندك ما كان مشتقا من فعل كضاحك ومسرع وهذا وهم منك وهب انا سلمنا لك هذا التوجيه الذي وجهت به بيته هنا فكيف تصنع في بيته الاخر

بدت قمرا ولاحت خوط بان ٭ وفاحت عنبرا ورنت غزالا

اتراك تجعل هذه المنصوبات كلها مفعولات وتنصيد في كل فعل من هذه الافعال معنى يصير به متعديا الى مفعول به وكيف تصنع في قولهم بعت الشاة شاة بدرهم وبينت له حسابه بابا بابا وكلمته فاه الى في فهذه الاسما الجامدة كلها عند اهل النحو بين احوال ويكون التقدير في قوله بدت قمرا مضيئة كالقمر وبانت خوط بان متثنية وفاحت عنبرا اي طيبة النشر كالعنبر ورنت غزالا اي مليحة النظر كالغزال ومما يدلك على انها احوال دخول واو الحال عليها اذا صارت جملة كقولك بدت وهي قمر ومالت وهي خوط بان وكذلك بينت له حسابه بابا بابا المعنى مبوبا متصلا وبعت الشاة شاة بدرهم اي مسعرا ويكون قول ابي الطيب على ذلك ركبت الناس بعرانا بمعنى مركوبين وحاملين ومما يدل على ان بعرانا حال لا مفعول ثان لجعل كونه يجوز اسقاطه ولو كان مفعولا ثانيا لم يجز اسقاطه الا ترى انه لو قال ركبت الناس كلهم الى سعيد لم يحتج الى زيادة ولو قال جعلت الناس كلهم الى سعيد وسكت لم يتم الكلام وهذا مما يشهد بفساد ما ذهبت اليه وايضا فان الركوب لم يجئ في كلام العرب بمعنى الجعل كما جا الترك في مثل قول الشاعر ونركتنا لحما على وضم فعدي نركت لما حمله على معنى جعلت فاما الركوب بمعنى الجعل فليس بموجود في شيء من كلام العرب

المسألة السابعة

قال ابو نزار وهذه المسالة سئلت عنها بغزنة لما دخلتها فبينت مشكلها للجماعة واوضحتها وذلك اني سئلت عن قول الراجز

وقول الا دهٍ فلا دهي

فذكرت ان دهٍ من باب كلمات نابت عن الفعل فعملت عمله وبعضها في الامر وبعضها في الخبر نحو صه ومه وويله وزيدا وهيهات بمعنى بعد ودهٍ في كلام العرب بمعنى صح او يصح الا ترى ان قوما جاؤوا الى سطيح الكاهن وخبؤوا له خبأ وسالوه فلم يصرح فقالوا الا دهٍ اي الا يصح ما قلت فقال لهم الا دهٍ فلا دهٍ حبة في بر في احليل مهر فاصاب فكانه قال الا يصح فلا يصح ابدا الكني اقول في المستقبل ما يشهد له الصحة وكان كما قال الا ان التنوين الداخل على هذه الكلمة ليس هو على نحو التنوين الداخل على رجل وفرس ولكنه تنوين دخل على نوع من التنكير

الراد عليه قولك دهٍ اسم من اسما الفعل ليس يصح على مذهب الجماعة ومن لم يحذق بهذه الصناعة

والصحيح في هذه الكلمة انها اسم فاعل من ذهي يذهى فهو ذاهٍ ككاهٍ والمصدر منه
الدها فالذاهي فيكون المراد بذه انه فطن لان الدها الفطنة وجودة الراي فكانه
قال الا اكن ذهيًا اي فطنا فلا ذهي ابدا هذا اصله ثم اجريت هذه اللفظة
مثلا الى ان صارت تعبر بها عن كل فعل يغتنم الفرصة في فعله مثال
ذلك ان يقول الانسان لصاحبه وقد امكنت الفرصة في طلب ثار له الا دهٍ فلا دهٍ
اي الا تطلب ثارك الان فلا تطلبه ابدا وهذا الرجز لرؤبة وقبله

◦ فاليوم قد نهنهني تنهنهي ◦ اول حلم ليس بالمسفّه ◦

وقول الا دهٍ فلا دهٍ ◦ ومعناه الا تفعل اليوم فمتى تفعل اي الا تنته فلا تنتهي ابدا
فهذا معنى ده في هذا المثل ◦ واما اعرابه فانه في موضع نصب على خبر كان المحذوفة
تقديره الا اكن ذهيا فلا ذهي ونظير ذلك من كلام العرب مررت برجل صالح الا
صالحا فطالح تقديره ان لا يكن صالحا فهو طالح وانما اسكن الياء وكان من حقها
ان تكون منصوبة من قبل ان الامثال تنزل منزلة المنظوم وهذه اليا حسن
اسكانها في الشعر كقوله ◦ يا دار هند عفت الا اثافيها ◦ فقد تبين ان ذه
اسم فاعل لا اسم فعل وهي معربة لا مبنية وتنوينها تنوين الصرف
لا تنوين التنكير ويدل على انها ليست من اسما الافعال كونها واقعة بعد
حرف الشرط الا ترى انه لا يحسن الا صه فلا صه والا مه فلا مه والا هيهات
فلا هيهات **المسالة الثامنة** قال ابو نزار انشدني الشيخ
الفصيحي للاعشى ◦ أأن سرطلا من جدبلة مشعو فابنوه بالسمار غيل
تسال عن غيل ◦ فقلت قد جاء مثر دبها ساعد غيل للهلي الا ترى الى قوله
بيضاء ذات ساعد غيلين والسمار اللبن كانه يقول ان بني هذا الصائد
امتلوا من شرب اللبن الا ان الراجز بناه على فعال فقدر غيلا على انه حمار
وكتاب ثم جمعه على غيل كما قالوا حمر وكتب فان قيل فما سمعنا غيالا قيل
قد اسلفنا ان العرب قد تنطق بجمع لم يات واحده فهي تقدره وان لم تسمع واجيب
بان قيل له قد اتعبتنا لاسماع بغلطاتك وغلطك في عجمة الطباع بخطابك
وسقطك يا هذا ان تفسيرك للغيل بانهم الذين امتلوا من شرب اللبن قياسا على
الغيل وهو الساعد الممتلي شي لم يذهب اليه احد من اهل اللغة وانما ذهبوا الى
ان الغيل هو ان ترضع المراة ولدها وهي حامل واسم ذلك اللبن ايضا الغيل فلم يعل
احد منهم ان الغيل هو الامتلا من شرب اللبن وانما فسرت لفظة الغيل في بيت
الاعشى على ما هذا وهو

◦ اني لعمر الذي حطت مناسمها ◦ تخدي وسيق اليه الباقر الغيل ◦

على وجهين احدهما انها الكثيرة من قولهم غيل اي كثير وقيل الغيل ههنا السمان

من

من قولهم ساعد غيل اي سمين فالغيل بمعنى الكثير هو المراد في البيت الاول
لانه يصف هذا الصائد بالفقر وكثرة الاولاد وانهم ليس لهم غذا الا السمار
وهو اللبن الرقيق واما قولك ان غيلا جمع غيال وان لم ينطق به فمن اخبث
غلطاتك وافضح سقطاتك بل هو جمع غيل والغيل الماء الكثير وجمعه غيل
ونظيره سقف وسقف وكذلك الغيل السمان واحدها غيل ايضا وانما غلطك
في ذلك ان الغالب في فعل ان يكون جمعا لفعال او فعال مثل حمار وحمر وقذال
وقذل فقضيت ان الغيل جمع غيال واما تفسيرك السمار بانه اللبن على
الاطلاق فغلط يجوز على مثلك من اهل التحريف وانما صوابه ان تقول السمار
اللبن الرقيق او اللبن المخلوط بالماء لان تسمية اللبن هو خلطه بالما فان اكثر منه
الما سموه المضيح ◦ وتفسير البيت على وجه الصواب انه يصف حمار وحش او
ثور وحش ◦ أأن سرطلا اي صائدا والطمل الذيب شبهه به يقول
هذا الثور الوحشي انس صائدا له عيال واطفال طعامهم الا اللبن المخلوط بالما
فهو لذلك اشد الناس احتياجا في زمانه لهذا صيد الثور الوحشي ليشبع به
عياله واولاده **المسالة التاسعة** قال ابو نزار وسئلت
في بغداد عن قول الشاعر ◦

◦ غير ما اسوف على زمن ◦ ينقضي بالهم والحزن ◦

فلم يعرف وجه رفع غير واول من اخطا فيه شيخنا الفصيحي فعرفته ذلك
والذي ثبت الراي عليه ان المعنى لا يوسف على زمن فغير مرفوع بالابتدا
وقد تم الكلام بمعنى الفعل فسد تمام الكلام وحصول الفائدة مسد الخبر ولا
خبر في اللفظ كما قالوا اقائم اخواك فالمعنى ايقوم اخواك فقائم مبتدا وسد
تمام الكلام مسد الخبر ولا خبر في اللفظ فقلت له قد عجبنا ان اخطات
مرة بالصواب وجريت في توجيه هذه المسالة على سنن الاعراب **المسالة
العاشرة** قال ابو نزار تقول العرب جئت من عنده لان من قضى
وطرا من شخص فقد صار المعنى عنده غير محصور في نظره لان الذي انقضى
قد خرج عن حد الاهتمام به وبقي اختصاص الشخص بالموضع المختص عن كان
الغرض متعلقا به فاردت ان تذكر انفصالك عن مكان تخصه فقلت من
عنده فاما اذا كان الانسان قد اعترم امرا يريده من شخص فان المكان
القريب من ذلك الشخص لا يهمه وانما المهم ذكر الانسان الذي حاجته عنده
فالحكم يقتضي ان يقول اليه فلم يحتج الى عنده هذه حكمة العرب فاما
سيبويه فقال استغنوا باليه عن الى عنده كما استغنوا بمثل عن شبه
عن لك ◦ فقال الراد يا هذا كانت اصابتك في مسالتك اتفاقا

فلئن اعتقلتها وجميع ما وجهت به في مسائلك هذه خارج عن الاصل
المنقول ولم يذهب اليه احد من ذوي العقول وذلك ان الذي ذهب اليه
المحصلون من اهل هذه الصناعة هو ان الظروف التي ليست بمتمكنة مثل
عند ولدن ومع وقبل وبعد حكمها الا يدخل عليها شي من حروف الجر لعدم
تمكنها وقلة استعمالها استعمال الاسما وانما اجازوا دخول من عليها توكيدا لمعناها
وتقوية لمعنى ولما لم يجز في شي منها ان يكون لها الا بذكرا اذا لم يجز دخولها عليه
تاكيدا لمعناه كما كان ذلك في من وقد تقدمت ان حكم هذه الظروف ان لا يدخل
عليها شي البتة من حروف الجر للزومها الظرفية وقلة تصرفها ولولا قوة الدلالة
فيها على الابتدا او قوة من على ساير حروف الجر بكونها ابتدا لكل غاية لما جاز دخول
من عليها الا ترى انه قد جا في كلامهم كونه من يراد بها الابتدا والانتها في مثل
رايت الهلال من خلل السحاب فهو ابتدا الروية ومنتهاها فهذا ما يدل
على قوة من وضعفها في فلذلك اجازوا من عنده ومن معه ومن لدنه ومن قبله
ومن بعده ولم يجيزوا الى عنده والى قبله والى بعده فهذه خمسة الظروف لا يدخل
عليها شي من الحروف الجارة سوى من وسبب ذلك ما تقدم ذكره واما قولك
ان سبب ذلك هو ان من قصي وطرا الى اخره فهذيان المترسمين ودعوى
المتحكمين وذلك انه لو كان الامر على ما ذهبت اليه لامتنع ان يقول رجعت
الى داره فينبغي على هذا ان يكون الصواب رجعت اليه وعدت اليه فيكون
قول من قال رجعت الى داره وعدت الى منزله لا يصح كما لا يصح الى عنده لان المهم
انما هو الشخص لا محله فاذا امتنع ذلك مع عنده فكذلك يمتنع مع البيت
والمنزل وغيرهما واما قولك ان المكان القريب من ذلك الشخص لا يجيه فان
هذا الكلام يقتضي انه اذا بعد مكانه منه احتيج الى ذكره فيقال رجعت
الى عنده وذلك انه انما جاز اسقاطه لقرب المكان الذي فيه الشخص واستغني
عن ذكره لقربه فيلزمه ان لا يسقطه عند بعده ولو تفكرنا ان جميع ما ذكرته
من جواز دخول من على عند وامتناع دخول الى عليها صحيح لوجب عليك
ان تستانف جوابا اخر عن امتناع دخول الى على قبل وبعد ومع ولدن وجواز
دخول من عليها وليس في جميع ما ذكرته جواب عن ذلك وليس الجواب عند
النحويين الا ما قدمناه انتهى المسايل العشر
السخاوي في سفر السعادة من ابيات المعاني المشكلة الاعراب
ولسنا نعني بابيات المعاني ما لم يعلم ما فيه من الغريب وانما يعنون بابيات
المعاني ما اشكل ظاهره وكان باطنه مخالفا لظاهره وان لم يكن فيه غريب
معلوما قوله ● ومن قبل امنا وقد كان قومنا ● يصلون للاوثان قبل محمدا

افهم ذلك

نصب

١٢٨

نصب محمدا بامنا لانه بمعنى صدقنا محمدا وقيل باسقاط الخافض وهذا
احسن وقوله
● لقد كان عبد الله شر معالق ● كفى بك يا عبد العزيز حسيبها ●
عبد الله مثنى حذف نونه للاضافة والفه لالتقا الساكنين وعبد منادى
مرخم عبده ثم ابتدا فقال العزيز حسيبها كما تقول الله حسيبك انتهى ●
تفسير الثعلبي كان لهرون الرشيد غلام نصراني جامعا لخصال الادب
وكان الرشيد يحاوله ليسلم فيابى فالح عليه يوما فقال ان في كتابكم حجة لما
انتحله قوله تعالى وكلمته القاها الى مريم وروح منه فدعا الرشيد العلما
وسالهم عن جوابها فلم يجد فيهم من يزيل الشبهة فقيل له قدم حجاج خراسان
وفيهم علي بن الحسين بن واقد امام في علم القران فدعاه وذكر النصراني الشبهة
فاستعجم عليه الجواب فقال يا امير المومنين قد سبق في علم الله ان هذا
الخبيث يسالني عن هذا ولم يخل الله كتابه عن جوابه ولم يحضرني الان ولله علي
ان لا اطعم حتى اتي بحقها ثم اغلق عليه بيتا مظلما واندفع يقرا القران فبلغ من
سورة الجاثية وسخر لكم ما في السموات وما في الارض جميعا منه فصاح
افتحوا الباب ففتح وقرا الاية على الغلام بين يدي الرشيد وقال ان كان قوله وروح
منه يوجب كون عيسى بعضا منه فيجب ان يكون ما في السموات وما في الارض
بعضا منه فانقطع النصراني واسلم وفرح الرشيد واعظم جايزة علي بن
واقد وجدت بخط الشيخ شمس الدين بن القماح في مجموع له ولاث من
مراسلات شيخنا العلامة صفي الدين ابي العباس احمد بن الشيخ ابي عبد الله محمد
ابن عمر بن يوسف بن عمر بن عبد المنعم الانصاري القرطبي الى بعض الحكام ببرص
وقد جرى كلام في مسالة نحوية جوابا عنها كان سيدنا متع الله ببركتي علمه
وعمله ومنحه تاحي طاعته واحله في باحته التي اشرف لجاها باسرته
ووضح سناها بغرته نثر من جوهر فضله الشغاف وذرر التي لم يلج
حسنا الاصداف وضوع من عرف علمه الذي هو اضوع من عنبر المستاق
ولنظر من ادبيه لفظه كل يتيمة الحاشية مغلمة الاطراف وسال عن ابيات
مسافر العبسي
● قد سالم الحيات منه القدما ● الافعوان والشجاع الشجعما ●
● وذات قرنين ضموزا ضرزما ● عن ناصب الافعوان والشجاع وما رافع
الحيات وذات وما معنى ضموز وضرزم فشنفنا لفضله التي نور كمامها
واستد عامها واطرح عامها واشتمل على الفصل بدايتها وختامها ● اما
الحيات ففاعل والافعوان والشجاع بدل منه وهو منصوب اللفظ فان قيل

كيف يكون بدلا ومن شان البدل مشابهة المبدل منه في اعرابه وقد قلتم ان الحيات
مرفوع وهذا منصوب قلنا كل واحد من الافعوان والشجاع فيه معنى الفاعليه
وانتصب الافعوان والشجاع بما فيهما وفي الحيات من معنى المفعوليه وانما قلنا ان كلا منهما
فاعل ومفعول لان لفظ سالم يقتضي الفاعليه من فاعلته فلزم ان يكون كل منهما فاعلا بما
صدر من فعله مفعولا بما صدر من فعل صاحبه لان الحيات سالمت القدم وسالمتها فلم
تطاها فالحيات فاعلة مفعولة والقدم فاعله مفعوله فجاز ان يكمل اللفظ في الافعوان
والشجاع على ما فيهما وفي الحيات من معنى المفعوليه وصح به معنى البدل واما ذات قرنين
فارتفع بالعطف على لفظ الحيات ولو انتصب لجاز واما ضمور فهو اسم الساكت وضرر
ما فهو الصلب وهما لاذ كال الصلاح الصفدي اختلفنا انا والمولى شرف
الدين حسين بن ريان في قول الحريري
فلم يبتزه دهره • ما فيه من بطش وعود صليب يبزل ع
فذهب هو في اعراب قوله ما فيه الى انه في موضع نصب على انه مفعول ثان وذهبت انا
الى انه بدل اشتمال من الهاء التي في قوله يبتزه فكتب شرف الدين فتيا من صفد وجهزها
الى الشيخ كمال الدين بن الزملكاني وهي ما تقول السادة علما الدهر وفضلا هذا
العصر لا برحوا الطالبي العلم الشريف قبله • وموطن السوال ومحله في رجلين تجادلا
في مسالة نحويه وهي في بيت من المقامات الحريريه وهو
فلم يبتزه دهره • ما فيه من بطش وعود صليب
ذهبا الى ان معنى يبتزه يسلبه وكل منهما وافق في هذا مذهب خصمه مذهبه وموطن
سوالهما الغريب اعراب قوله ما فيه من بطش وعود صليب لم يختلفا في نصبه بل
خلفهما فيما انتصب به فذهب احدهما الى انه بدل اشتمال من الهاء المنصوبه في يبتزه
وله على ذلك استدلال وذهب الاخر الى انه مفعول ثان ليبتزه وجعل المفعول
الهاء واختلفا في ذلك وتصديكم جا وقد سالا الاجابه عن هذه المسالة فقد اضطرا
في ذلك الى المسالة فكتب الشيخ كمال الدين الجواب الله يهدي الى الحق كل من
المختلفين المذكورين قد نحا الصواب والى حكمه وفصل خطاب • ولكل من القولين
مساغ في النظر الصحيح ولكن النظر انما هو في الترجيح وجعل ذلك مفعولا اقوى
توجيها في الاعراب وادق بحثا عند ذوي الالباب • اما من جهة الصناعه
العربيه فلان المتعلق المفعول متعلق الفعل بذاته التي يقع الفعل عليه معنيه
والبدل مبين يكون الاول معه مطرحا في النيه • وهذا الفعل بهذا المعنى
متعد الى مفعولين وما فيه من بطش هو احد ذينك الاثنين لئلا يفوت
متعلق الفعل المستقل والبدل بيان يرجع الى توكيد بتاسيس المعنى محل واما
من جهة المعنى فلان المقام مقام تشك واخذ بالقلوب فتمكين هذا المعنى

اقوى

النحوي اذا ذكر ما سلب منه مع بيان انه المسلوب فذكر المسلوب منه مقصود كذكر
ما سلب • وفي ذلك من تمكين المعنى ما لا يخفى على ذوي الارب وورا هذا بسط لا تحتمله
هذه العجالة والله تعالى اعلم كال الصلاح الصفدي لا اعلم ان احدا كان ابا في هذا
الجواب غيره لمعرفته بدقايق النحو وبغوامض علمي المعاني والبيان ودربته
بصناعة الانشا كال القاضي تاج الدين السبكي في الطبقات
الكبرى ومن الفوايد المتعلقة بالمقامات سال ابن الخشاب النحوي زيد بن الحسن
الكندي عن قول الحريري في المقالة العاشرة حتى اذا لالا الافق ذنب السرحان
وآن انبلاج الفجر وحان ما يجوز في قوله الافق ذنب السرحان من الاعراب واشكل
عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر ان البنكهجي جوز في شرح المقامات
رفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني وعكسه قال ابن خلكان ولولا دقه
سوى الاطالة لاوردت ذلك قال والمختار نصب الافق ورفع ذنب قال
ابن السبكي وقال الشيخ جمال الدين بن هشام ومن خطه نقلت كان رفعهما على
حذف مفعول لالا وتقديره بدلا اي حتى اذا لالا الوجود الافق ذنب السرحان
وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ويضعفه او يرده عدم الظهور وقد يقال
لكن ان قطع عن الاضافه اي ذنب سرحانه ومثله قتل اصحاب الاخدود النار
اي ناره او على حذف الضمير كما قالوا في الايه اي ذنب السرحان فيه والنار فيه
واما نصبهما فعلى ان الفاعل مضمر اسمه تعالى والافق مفعول به وذنب بدل منه
اي لالا الله الافق ذنب السرحان اي سرحانه او السرحان فيه ورفع الذنب
ونصب الافق واضح وعكسه مشكل جدا اذ الافق لم ينور الذنب نعم ان كان تجويزه
على انه من باب المقلوب انجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر وخرق الثوب المسمار
لا من اللبس
بسم الله الرحمن الرحيم كال الشيخ جمال الدين بن هشام
الانصاري رحمه الله تعالى سالني بعض الاخوان وانا على جناح السفر عن توجيه
النصب في نحو قول القايل فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار وقوله الاعراب
لغة البيان واصطلاحا تغير الاخر لعامل والدليل لغة المرشد والاجماع لغة
العزم والسنه لغة الطريقه وقوله يجوز كذا خلافا للفلان وقوله وكذا ايضا
وقوله هلم جرا وكل هذه التراكيب مشكله ولست على ثقة من ان العرب نطقت بها فكانت
مشهوره في عرف الناس وبعضها لم اقف لاحد على تفسير له ووقفت لبعضها على
تفسير لا يشفي عليلا ولا يبرد غليلا وها انا مورد في هذه الاوراق ما تيسر لي
معتذرا بضيق الوقت وسقم الخاطر وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب
اما قوله فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار فمعناه انه لا يملك درهما

فمعناه انه لا يملك درهما و لا دينارا فان عدم ملكه الدينار اولى من عدم ملكه الدرهم
وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا و هذا التركيب زعم بعضهم انه مسموع
و انشد عليه فلما يبقى على هذا القلق صخرة صما فضلا عن رمق
الرمق بقية الحياة و لا يستعمل فضلا هذه الا في النفي و هو مستفاد في البيت
من قلما قال بعضهم حرف لقد حين كفت بما افادة النفي كما حرف لا ان المكسورة
المشددة حين كفت افادة الاختصاص قلت و هذا خطا فان قل تستعمل للنفي
قبل الكف يقال قل احد يعرف هذا الا زيد بمعنى لا يعرف هذا الا زيد و لهذا السهل
احدو صح ابدال المستثنى و هو بدل اما من احد او من ضميره و على ذلك البيت للمعيه
مثلها في قوله تعالى فان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الحمد لله الذي وهب
لي على الكبر اسمعيل و اسحق و انتصاب فضلا على وجهين محكيين عن الفارسي
الاول ان يكون مصدرا لفعل محذوف و ذلك الفعل نعت للنكرة الثاني ان يكون
حالا من معمول الفعل المذكور هذا خلاصة ما نقل عنه و يحتاج الى بسط و توضيحه
اعلم انه يقال انه فضل عنه و عليه بمعنى زاد فان قدرته مصدرا فالتقدير
لا يملك درهما يفضل فضلا عن دينار و ذلك الفعل المحذوف صفة للدرهم كذا
حكي عن الفارسي و لا يتعين كون الفعل صفة بل يجوز ان يكون حالا كما جاز في فضلا
ان يكون حالا على ما سياتي تقريره نعم وجه الصفة اقوى لان نعت النكرة و كيف
كانت اقيس من مجي الحال منها و ان قدرته حالا فصاحبها يحتمل وجهين الاول ان يكون
ضمير المصدر محذوفا و الى الا ملكه ابتداء عليك الملك على حد قوله هذا سراقة للقران
يدرسه اي يدرس الدرس اذ ليس الضمير للقران لان اللام متعلقة بيدرس و لا
يتعدى الفعل الى ضمير اسم و الى ظاهره جميعا و لهذا وجب في زيدا ضربته تقدير
عامل على الاصح و على هذا خرج سيبويه و المحققون نحو قوله ساروا سريعا
اي ساروه اي ساروا السير سريعا و ليس سريعا عندهم نعت لمصدر محذوف
لالتزام العرب تنكيره و لان الموصوف محذوف لا يحذف الا اذا كانت الصفة
مختصة بجنسه كما في رايت كاتبا او حاسبا او مهندسا فانها مختصة بجنس
جنس الانسان و لا يجوز رايت طويلا و لا راينا احمر و في هذا الموضع بحث
ليس هذا موضعه ب ان يكون قوله درهما حالا فان قلت كيف جاز مجي الحال
من النكرة قلت اما على قول سيبويه فلا اشكال لانه يجوز عنده مجي الحال
من النكرة و ان لم يكن لا ابتدا بها و من امثلته فيها رجل قايما و من كلامهم عليه
مائة بيضا و في الحديث و صلى وراءه قوم قياما و اما على المشهور من ان الحال
لا ياتي من النكرة الا بمسوغ فلها هنا مسوغان الاول كونها في سياق النفي و النفي
يخرج النكرة من حيز الابهام الى حيز العموم فيحسن حينئذ الاخبار عنها و مجي الحال

منها

منها الثاني ضعف الوصف و متى امتنع الوصف بالحال او ضعف ساغ مجيها
من النكرة فالاول كقوله تعالى او كالذي مر على قرية و هي خاوية و قول الشاعر
مضى زمن و الناس يستشفعون بي فان الجملة المقرونة بالواو لا تكون صفة
خلافا للزمخشري و كقولك هذا خاتم حديدا عند من اعربه حالا لان الجامد المحض
لا يوصف به الا نادرا كقولهم مررت بما قعدة رجل فان الوصف بالمصدر
خارج عن القياس فان قلت هلا اجاز الفارسي في فضلا كونه صفة
لدرهما قلت زعم ابو حيان ان ذلك لانه لا يوصف بالمصدر الا اذا اريد به
المبالغة لكثرة وقوع ذلك الحدث من صاحبه و ليس ذلك مرادا هنا قال
و اما القول بانه يوصف بالمصدر على تاويله بالمشتق او على تقدير المضاف
فليس قول المحققين قلت هذا كلام عجيب فان القايل بالتاويل الكوفيون
و يقولون عدلا بمعنى عادل و رضى بمعنى مرضي و لذا يقولون في نظايرهما و القايل بالتقدير
البصريون يقولون ان التقدير ذو عدل و ذو رضى فان كان كذلك فمن المحققون
ثم اختلف النقل عن الفريقين و المشهور ان الخلاف مطلق كما قال ابن عصفور
و هو الظاهر انما الخلاف حيث لا يقصد المبالغة فان قصدت فالاتفاق على
انه لا تاويل و لا تقدير و هذا الذي قاله ابن عصفور هو الذي في ذهن ابي حيان
و لكنه نسي فتوهم ان ابن عصفور قال انه لا تاويل مطلقا فمن هنا و الله اعلم دخل
عليه الوهم و الذي يظهر لي ان الفارسي انما لم يجز في فضلا الصفة لانه راه منصوبا
ابدا سواء كان ما قبله منصوبا كما في المثال ام مرفوعا كما في البيت المخفوضا كما في
قولك فلان لا يهتدي الى ظواهر النحو فضلا عن دقايق البيان مضنا منهي
القول في توجيه اعراب الفارسي و اما تنزيله على المعنى المراد ففسر و قد خرج
على انه من باب قوله على لاحب لا يهتدي بمناره و لم يذكر ابو حيان سوى ذلك
سوى ذلك و ذلك كما يسلطون النفي على المحكوم عليه بانتفا صفته فيقولون
ما قام رجل عاقل فيقوم ثم انشد بيت امري القيس المذكور فقال الا ترى انه
لا يريد اثبات منار للطريق و نفي الاهتداء عنه انما يريد نفي المنار فتنتفي الهداية
به اي لا منار لهذا الطريق فيهتدى به و قال الا فوه الاودي
بمهمه ما لانيس به حس فما فيه له من رسيس
لا يريد ان لهذا القفر انيسا لا حس له انما يريد لا انيس به فيكون له حس و على
هذا خرج فما تنفعهم شفاعة الشافعين اي لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته
و لا يساوون التاثير الحافا اي لا سوال فيكون الحافا قال و على هذا يخرج المثال
المذكور اي لا يملك درهما فيفضل عن دينار له و اذا انتفى ملكه للدرهم كان انتفا ملكه
للدينار اولى قلت و هذا الكلام الذي ذكره لا تحرير فيه فان الا مثلة المذكورة

من بابين مختلفين وقاعدتين متباينتين امتنع كلا منهما عن الاخرى ثم اذكر الان التخريج
المذكور لا يتأتى على شيء منهما القاعدة الاولى ان القضية السالبة لا تستلزم
وجود الموضوع بل كما تصدق مع وجوده تصدق مع عدمه فاذا قيل ما جاءني قاضي
مكة ولا ابن الخليفة صدقت القضية وان لم يكن بمكة قاض ولا للخليفة ابن وهذه
القاعدة هي التي تخرج عليها فما تنفعهم شفاعة الشافعين وبيت امرئ القيس
فان شفاعة الشافعين بالنسبة الى الكافرين غير موجودة يوم القيامة لان الله
تعالى لا ياذن لاحد في ان يشفع لهم لانه لا ياذن فيما لا ينفع لتعاليه عن العبث ولا يشفع
احد عند الله الا باذن الله من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه وكذلك المنار
غير موجود في اللاحب المذكور لان المراد التمدح المذكور بانه يقطع الارض
المجهولة من غيرها ويهتدى به يعرضه انما تعلق بنفي وجود ما يهتدى به
في تلك الطريق التي سلكها لا بنفي وجود الهداية عن شيء نصب فيها للاهتداء
به واما قول ابي حيان وغيره المراد لا شافع لهم فتنفعهم شفاعته ولا
منار فيهتدى فليس بشيء لان النفي انما يتسلط على المسند لا على المسند اليه
ولكنهم لما راوا الشفاعة والمنار غير موجودين توهموا ان ذلك من اللفظ
فزعموا ما زعموا وفرق بين قولنا الكلام صادق مع عدم المسند اليه
وقولنا ان الكلام اقتضى عدمه القاعدة الثانية ان القضية
السالبة المشتملة على مقيد نحو ما جاءني رجل شاعر يحتمل وجهين الاول ان يكون
نفي المسند باعتبار القيد فيقتضي المفهوم في المثال المذكور وجود مجيء رجل
ما غير شاعر فهذا هو الاحتمال الراجح في المتبادر الا ترى انه لو كان المراد
نفيه عن الرجل مطلقا لكان ذكر الوصف ضائعا ولكان زيادة في اللفظ
ونقصا في المعنى المراد الثاني ان يكون نفيه باعتبار المقيد وهو الرجل
وهذا احتمال مرجوح لا يصار اليه الا بدليل فلا مفهوم حينئذ للقيد
لانه لم يذكر للتقييد بل ذكر لغرض اخر كان يكون المراد منا قصد من اثبت ذلك
الوصف فقال جاءك رجل شاعر فاردت التنصيص على نفي ما اثبته او كان
يراد التعريض كما رايته في المثال المذكور ان تعرض بمن جاء رجل شاعر وهذه
هي القاعدة التي تخرج عليها لا يسالون الناس الحافا فان الالحاف قيد
في السوال المنفي والمراد من الاية والله اعلم نفي السوال البتة بدليل يحسبهم
الجاهل اغنياء من التعفف والتعفف لا يجامع المسالة ولكن اريد بذكر
الالحاف والله اعلم التعريض بقوم ملحفين توبيخا لهم على صنيعهم والتعريض
بجنس الملحفين وذمهم على الالحاف لان التعريض للوصف المذكور مخروم
والمنار المبحوث فيه يخرج على هذه القاعدة فيما زعموا الان فضلا عن كذا

للدرهم

للدرهم ولو قدر النفي مسلطا على القيد اقتضى مفهومه خلاف المراد وهو
انه يملك الدرهم ولكنه يملك الدينار فلما امتنع هذا تعين الحمل على الوجه المرجوح وهو
تسليط النفي على المقيد وهو الدرهم فينتفي الدينار لان الذي لا يملك الاقل
الاكثر فان المراد الدرهم ليس الدرهم العرفي لانه يجوز ان يملك الدينار من لا يملكه بل المراد
ما يساوي من النقود درهما فهنا توجيه التخريج واما الاعتراض عليه من جهة ان
القيد ليس نفس الدينار حتى يصير المعنى يملك درهما فكيف يقدر دينارا فانما القيد
قوله فضلا عن دينار فان الكلام لم يسق لينفي ملك الزائد عن الدينار بل لنفي ملك الدينار
نفسه ثم يلزم من ذلك انتفاء ما زاد عليه والذي يظهر لي في توجيه هذا
الكلام ان يقال انه في الاصل جملتان مستقلتان ولكن الجملة الثانية دخلها حذف
كثير وتغيير حصل الاشكال بسببه وتوجيه ذلك ان يكون هذا الكلام في اللفظ
او في التقدير جوابا لمستخبر قال الملك فلان دينارا او ردا على مخبر قال فلان يملك
دينارا فقيل في الجواب فلان لا يملك درهما ثم استانف كلاما اخر وهو اما في تقدير
وجهان الاول ان يقال اخبرتك بهذا زيادة عن الاخبار عن دينار استبعدت عنه
زيادة عن دينار او اخبرت الملك لذلك ثم حذفت جملة اخبرتك بهذا وبقي معمولها وهو
فضلا كما قالوا حينئذ الان بتقدير كان ذلك حينئذ فاسمع الان فحذف فوا
الجملتين وابقوا من كل منهما معمولها ثم حذف مجرور عن وجار دينار وادخلت
عن الاولى على الدينار كما قالوا ما رايت رجلا احسن في عينه من زيد والاصل
منه في عين زيد ثم حذف مجرور من وهو الضمير وجار العين وهو في ودخلت
من على العين والثاني ان يقدر فضلا انتفاء الدرهم عن فلان عن انتفاء الدينار
عنه ومعنى ذلك ان يكون نحال هذا المذكور في النفي معروفة عند الناس
والفقير انما ينفى عنه في العادة ملك الاشياء الحقيرة لا ملك الاموال الكثيرة
فوقوع نفي ملك الدرهم عنه في الوجود فاصل عن وقوع نفي الدينار عنه اي
اكثر منه وفضلا على التقدير الاول حال وعلى الثاني مصدر وهما الوجهان
اللذان ذكرهما الفارسي لكن توجيه الاعراب يخالف ما ذكر وتوجيه المعنى يخالف
ما ذكر ولانه انما يصح تطابق اللفظ والمعنى على ما وجهت لا على ما وجهوا ولعل
من لم يقو انسه بتجوزات العرب في كلامها يقدح فيما ذكرت بكثرة
الحذف وهو كما قيل

اذا لم يكن الا الاسنة مركب … فلا راي للمحتاج الا ركوبها

وقد بينت في التوجيه الاول ان مثل هذا الحذف والتجوز واقع في كلامهم كما
قال ابو الفتح قال لي ابو علي من عرف الفه ومن جهل استوحش
واما الاعراب لغة البيان ونحوه فمنها دراية للذهن

فيه اوجه الاول وهو اقربها تبادرا ان تكون على نزع الخافض والاصل
الاعراب في اللغة البيان ويشهد لهذا انهم قد يصرحون بذلك اعني بان
يقولوا الاعراب في اللغة البيان وفي هذا الوجه نظر من وجهين الاول ان
اسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس فاستعمال هذا التركيب
مستمر في كلام العلما والثاني انهم قد التزموا في هذه الالفاظ التنكير ولو كانت
على اسقاط الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض كما
بقي التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا • واصله تمرون على الديار
او بالديار وقد يزاد على هذين الوجهين وجها ثالثا وهو ان الاول انه ليس في الكلام
ما يتعلق به هذا الخافض • ان سقوط الخافض لا يقتضي النصب من حيث
هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل الذي كان الجار متعلقا به لما زال من
اللفظ ظهر اثره لزوال ما كان يعارضه فاذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب
من فعل او شبهه لم يجز النصب ومن هنا كان خطا قول الكوفيين في ما زيد
قايما ان ما النافية لم ترفع الاسم ولم تنصب الخبر بل ارتفاع زيد على انه
مبتدا ونصب قايما على اسقاط البا وهذان الوجهان لو صحا لاقتضيا ان
لا يجوز الاعراب في اللغة البيان ولكن يجيزه على التعلق بمعنى مضمر معترضة
بين المبتدا والخبر والفصل بالجملة الاعتراضية جايز اتفاقا فان قلت
هلا قدرت الجار المحذوف او المذكور متعلقا بالخبر المو خر عنه فان فيه
معنى الفعل قلت لفساده معنى وصناعة اما معنى فلانه
يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة لا ان البيان ونحوه مصادر
ولا يتقدم على المصدر معموله ولو كان ظرفا ولهذا قالوا في قول الحماسي
• وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان • ان اللام متعلقة باذعان
محذوف ابدل من الاذعان المذكور فليست متعلقة بالاذعان المذكور فاذا
امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر تاثير المصدر للنصب ولم يتجوزوا في الجار
بالحذف فهم عن تجويز التقدم عند وجود هذين ابعد فان قلت
فهب ان هذا امتنع حيث الخبر مصدر لكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله
الدليل لغة المرشد قلت بل يمتنع لان اسم الفاعل
صلة الالف واللام اي الدليل الذي يرشد ولا يتقدم معمول الصلة على
الموصول ولو كان ظرفا ولهذا يوول قول الله سبحانه وتعالى في
وكانوا فيه من الزاهدين انى لكما لمن الناصحين انى لعملكم من القالين
ولو قدرنا ال في ذلك لمحض التعريف كما يقول الاخفش لم تتخلص
من الاشكال الثاني وهو فساد المعنى اذ المعنى حينيذ الدليل

الذي

الذي يرشد في غير اللغة وايضا فاذا امتنع التعليق بالخبر حيث يكون الخبر
مصدرا امتنع في الباقي لان هذه الامثلة باب واحد فان قلت قدر التعليق
التعليق بمضاف محذوف الى تفسير الاعراب في اللغة البيان كما قالوا انت
مني فرسخان على تقدير بعدك مني فرسخان وقدر في مثلها في قولهم الاسم ما
دل على معنى في نفسه اي ما دل على معنى باعتبار نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه فانه اذا لم يحمل على هذا اقتضى ان يكون معنى الاسم وهو المسمى موجودا
في لفظ الاسم وهو محال لذلك لا يكون المعنى شرح الاعراب باعتبار اللغة البيان
قلت هذا تقدير صحيح ولكن يبقى الاشكال الثاني لان الاول وهما ان اسقاط
الجار ليس بقياس والتزام التنكير حينيذ لا وجه له الوجه الثاني ان يكون
تمييزا وحينيذ فلا يشكل التزام تنكيره ولكنه ممتنع من جهة ان التمييز اما تمييز
المفرد كرطل زيتا وتفسير للنسبة كطاب زيد نفسا وهنا لم يتقدم نسبة
لبنية والاسم مبهم وضعا فان قلت ليس الاعراب في المثال المذكور محتملا للعوب
والاصطلاحي فهو مبهم قلت الالفاظ المشتركة لا يجي التمييز باعتبارها
لا تقول رايت عينا ذهبا على التمييز وسر ذلك ان المشترك موضوع للدلالة
على ذات المسمى باعتبار حقيقته وانما يجي الالباس لعدم القرينة او للجهل بها
واسما العدد ونحوها مما يميز بوضع للذات باعتبار حقيقتها التي تحصل بالتمييز
فانه لا يفهم من عشرين الاعشرات من اي معدود كان فهو موضوع على
الابهام فافتقر الى التمييز والمشترك انما وضع لمعين فالاشتراك انما حصل
عند النسامع فان قلت يكون من تمييز النسبة بان يقدر قبله مضاف
اي شرح الاعراب فيكون من باب اعجبني طيبه ابا فان كون ابا تمييزا انما هو
باعتبار قولك طيبه لا باعتبار الكلمة كلها قلت تمييز النسبة الواقع
بعد المتصل يتعين لا يكون الا فاعلا في المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلا
في الصناعة باعتبار الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبني طيب زيد
ابا اذا كان المراد الثنا على اب زيد فان اصله اعجبني طيب اب زيد
وقد لا يكون كذلك فيكون صالحا للدخول من نحو لله دره فارسا وويحه رجلا
وويله انسانا فان الدر بمعنى الخير والويح والويل بمعنى الهلاك ونسبتهما
الى الرجل نسبة الفعل الى فاعله ومنه اعجبني طيب زيد ابا اذا كان
الاب نفس زيد وتعلق الشرح بالاعراب ونحوه انما هو تعلق الفعل بالمفعول
لا بالفاعل ثم انا لا نعلم تمييزا جا باعتبار متضايفين حذف المضاف
منهما الوجه الثالث ان يكون منصوبا مطلقا والاصل الاعراب تغير الاخر
لعامل اصطلح عليه ذلك اصطلاحا ثم حذف العامل فاعترض بالمصدر

بين المبتدا والخبر وهذا الوجه مردود ايضا لانه يمتنع في قولك الاعراب
لغة البيان فان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما للحدث وهذا
توصف بما توصف به الالفاظ المسموعة فيقال لغة فصيحة كما يقال كلمة
فصيحة اسم للفظ المسموع وزعم ابو عمرو ابن الحاجب في اماليه ان ذلك على
المفعول المطلق وانه من المصدر المؤكد لغيره قال ذلك لان معنى قولنا
الاجماع لغة العزم مدلول الاجماع لغة العزم والدلالة تنقسم الى دلالة
شرع والى دلالة لغة والى دلالة عرف فلما كانت محتملة وذكر احد المحتملات
كان مصدرا من باب المصدر المؤكد لغيره وفيما قاله نظر من وجهين الاول
ما ذكرنا من ان اللغة ليست مصدرا لانها ليست اسما للحدث والثاني ان ذلك
لو كان مصدرا مؤكدا لغيره لكان انما ياتي بعد الجملة فانه لا يجوز ان يتوسط
ولا ان يتقدم لانه لا يقال زيد حقا ابني ولا حقا زيد ابني وان كان الزجاج
يجيز ذلك لكن الجمهور على خلافه والوجه الرابع ان يكون مفعولا لاجله
والتقدير بتفسير الاعراب لاجل الاصطلاح او لاجل بيان الاصطلاح وهذا الوجه
ايضا لا يستقيم لان المنتصب على المفعول له لا يكون الا مصدرا كقمت اجلالا
له ولا يجوز جئتك السمن والعشب بتقدير مضاف اي ابتغاء السمن والعشب والوجه
الخامس وهو الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف اليه من المجرور ومضافين
من المنصوب والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع
اهل الاصطلاح ثم حذف المضافان على حد حذفهما في قوله تعالى فقبضت
قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول ولما انيب الثالث عما
هو الحال بالحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم التنكير كما في قولهم
قضية ولا ابا حسن لها والاصل ولا مثل ابي الحسن لها فلما انيب ابا الحسن
عن مثل جرد عن اداة التعريف ولك ان تقول الاصل موضوع اللغة
او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة او الاصطلاح مجازا
وحينئذ فلا يكون فيه الا حذف مضاف واحد ويصير نظير قول
العرب كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على تاويل
ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها
نحو فالخبر كما حذف من خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل
واقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور ضميرا منصوبا بل تخرج
ما نحن فيه على ذلك اسهل لان لفظ الضمير معرفة فانتصابه على الحال
بعيد والظاهر في المثال المذكور انه مفعول لفعل محذوف هو الخبر
والتقدير فاذا هو يشبهها ولما حذف الفعل انفصل الضمير او انه

الضمير

الضمير او انه هو الخبر كما في قول الاكثرين هو هي ولكن انيب ضمير
النصب عن ضمير الرفع **واما قوله يجوز كذا خلافا لفلان** (وكذا و)
فقد يقال انه يجوز فيه وجهان الاول ان يكون مصدرا كما ان قولك يجوز
كذا اتفاقا واجماعا بتقدير اتفقوا على ذلك اتفاقا واجمعوا عليه اجماعا
ويشكل على هذا ان فعله المقدر اما اختلفوا او خالفت فان كان اختلفوا
اشكل عليه امران الاول ان مصدر اختلف انما هو الاختلاف لا الخلاف
والثاني ان ذلك يابى ان يقول بعده لفلان وان كان خالفوا او خالفت
اشكل عليه ان خالف لا يتعدى باللام بل بنفسه وقد مضى هذا القسم
ويجاب عن هذا الاعتراض بان يقال قدر اللام مثلها في سقيا له اي
متعلقا بمحذوف تقديره اعني له ارادتي له الا ترى انها لا تتعلق بسقيا لان (أو ح)
سقى يتعدى بنفسه الوجه الثاني ان يكون حالا اي التقدير اقول خلافا
لفلان اي مخالفا له وحذف القول كثير حتى قال ابو علي هو من حديث
البحر قل ولا حرج ودل على هذا العامل ان كل حكم ذكره المصنف فهو
قايلون به وكان القول مقدر قبل كل مسئلة وهذه العلة قريبة من
العلة التي ذكروها لاختصاص الظروف بالتوسع فيها وذلك انهم
قالوا ان الظروف منزلة من الاشياء منزلة انفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك
عنها **واما قوله وكذا ايضا** فاعلم ان ايضا مصدر آض
وآض فعل ماض يستعمل له معنيان الاول رجع فيكون تاما قال
صاحب المحكم آض الى اهله رجع اليهم انتهى وكذا قال ابن السكيت
وغيرهما وهذا هو المستعمل مصدره هنا والثاني صار فيكون ناقصا
عاملا عملها كما ذكره ابن مالك وانشدوا قول الراجز
ربيته حتى اذا تمعددا ۞ وآض نهدا كالحصان اجردا
كان جزائي بالعصا ان اجلدا ۞ ورواه الجوهري وصار نهدا
يقال تمعدد الغلام اذا شب وغلظ والنهد عظيم الجسم من الخيل كما
يوصف به الانسان على وجه التشبيه والاجرد الذي لا شعر عليه والنصب
ايضا في المثال المذكور ليس على الحال من ضمير قال كما توهمه جماعة من الناس
فزعموا ان التقدير وقال ايضا اي راجعا وهذا لا يحسن تقديره الا اذا
كان هذا القول انما صدر من القائل بعد صدور القول السابق حتى يصح
ان يقال انه راجعا الى القول بعد ما فرغ منه وليس ذلك بشرط في استعمال
ايضا الا ترى انك تقول قلت اليوم كذا وقلت امس ايضا وكذلك تقول
كتبت اليوم وكتبت امس ايضا والذي يظهر لي انه مفعول مطلق

حذف عامله او حال لحذف عاملها وصاحبها وذلك انك قلت وكان كذا ثم
استمر هكذا فكانك قلت جر الى الاخبار جرا او اقتصر على ما قدمت فيكون
مفعولا مطلقا والتقدير اخبر ايضا او احكي ايضا فيكون حالا من ضمير المتكلم
فهذا هو الذي يستمر في جميع المواضع ومما يؤنسك بما ذكرته من ان العامل محذوف
انك تقول عنده مال وايضا علم فلا يكون قبلها ما يصلح للعمل فيها فلا بد حينئذ
من التقدير وعلى ذلك قال الشاطبي رضي الله عنه وقد ذكرته لا يدغم
الحرف اذا كان تا متكلم او مخاطب او منونا او مشددا
ككنت ترابا انت تكره واسع ... علم وايضا تم ميقات مثلا
قال ابو شامة رحمه الله قوله ايضا اي امثل النوع الرابع ولا اقتصر على
تمثيل الانواع الثلاثه وهو مصدر آض اذا رجع انتهى كلامه فـايضا على
تقديره حال من ضمير امثل الذي قدره واعلم ان هذه الكلمة انما تستعمل مع ذكر
شيئين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما عن الاخر فلا يجوز جا زيد ايضا
الا ان يتقدم ذكر شخص اخر ويدل عليه قرينة ولا جا زيد ومضى عمرو ايضا
لعدم التوافق ولا اختصم زيد وعمرو ايضا لان احدهما لا يستغني عن الاخر احدهما
واما قولهم هلم جرا فكلام مستعمل في العرف كثيرا وذكره الجوهري
في صحاحه فقال في فصل الجيم من باب الرا وتقول كان ذلك عام كذا وهلم
جرا الى اليوم هذا جميع ما ذكر وذكر الصغاني في عبابه ما ذكره صاحب
الصحاح ولم يزد عليه وذكر ابن الانباري هلم جرا في كتاب الزاهر وبسط القول
فيه وقال معناه سيروا على هينتكم اي تثبتوا في سيركم ولا تجهدوا انفسكم
قال وهو ماخوذ من الجر وهو ان تترك الابل والغنم ترعى في السير قال
الراجز ، لطالما جررتكن جرا ، حتى نوى الاعجف واستمرا ،
فاليوم لا آلوا الركاب شرا ، قلت الاعجف الهزيل ونوي
صار له نِيّ بفتح النون وتشديد اليا وهو الشحم واما الني بكسر النون في بالهمزة بعد
اليا ساكنة فهو اللحم الذي لم ينضج واستمر كانه استفعل من المرة بكسر الميم
وهو القوة ومنه قوله تعالى ذو مرة قال وفي انتصاب جرا ثلاثة اوجه
الاول ان يكون مصدرا وضع موضع الحال والتقدير هلم جارين اي ثابتين
الثاني ان يكون على المصدر لان في هلم معنى جر فكانه قيل جروا جرا وهذا
على قياس قولك جا زيد مشيا فان البصريين يقولون تقديره يمشي مشيا والكوفيون
المعنى مشى مشيا وقال بعض النحويين جرا نصب على التمييز انتهى كلام ابي
بكر ملخصا وقال ابو حيان في الارتشاف وهلم جرا معناه تعال على
هينتك وانتصاب جرا على انه مصدر في موضع الحال اي جارين قاله البصريون

وقال الكوفيون مصدر لان معنى هلم جر وقيل انتصب على التمييز واول
من قاله عائذ بن يزيد قال
فان جاوزت مقفرة رمت بي ، الى اخرى كتلك هلم جرا ،
وقال اخر ، من تغلب المطعمين لدى الشتا سدايفا من كل نيب غمرا ،
في الجاهلية كان سودد وابل فهلم جرا ،
انتهى وبعد فعندي توقف في كون هذا التركيب عربيا
محضا والذي رابني منه امور الاول ان اجماع النحويين واللغويين منعقد
على ان لهلم معنيين الاول تعال فتكون قاصرة كقوله تعالى هلم الينا
اي تعالوا الينا الثاني احضر فتكون متعدية كقوله تعالى هلم شهداكم
اي احضروهم ولا امتناع لاحد المعنيين هنا الثاني ان اجماعهم منعقد
على ان فيها لغتين حجازية وهي التزام استتار ضميرها فتكون اسم فعل وتميمية
وهي ان يتصل بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلما وهلمي وهلموا فتكون
فعلا ولا نعرف لها موضعا اجمعوا فيه على التزام كونها اسم فعل ولم ينقل
احد انه سمع هلم جرا ولا هلمي جرا ولا هلموا جرا الثالث ان تخالف الجملتين
المتعاطفتين بالطلب والخبر ممتنع او ضعيف وهو لازم هنا اذا قلت
كان ذلك عام كذا وهلم جرا الرابع ان ايمة اللغة المعتمد عليهم لم يتعرضوا
لهذا التركيب حتى صاحب المحكم مع كثرة استيعابه وتتبعه وانما
ذكره صاحب الصحاح وقد قال ابو عمرو بن الصلاح في شرح مشكلات
الوسيط انه لا يقبل ما تفرد به وكان علة ذلك ما ذكره في اول كتابه
من انه ينقل عن العرب الذي سمع منهم فان زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت
واما صاحب العباب فانه قلد صاحب الصحاح فنسخ كلامه واما ابن الانباري
فليس كتابه موضوعا لتفسير الالفاظ المسموعة من العرب بل
وضعه ان يتكلم على ما يجري في محاورات الناس وقد يكون تفسيره
له على تقدير ان يكون عربيا فانه لم يصرح بانه عربي وكذلك لا اعلم احدا
من النحاة تكلم عليها غيره واختصر ابو حيان في الارتشاف اشيا من كلامه
ووهم فيه فانه ذكر ان الكوفيين قالوا ان جرا مصدر والبصريون قالوا
انه حال وهذا يقتضي ان الفريقين تكلموا في اعراب ذلك وليس كذلك
وانما قال ابو بكر ان قياس اعرابه على قواعد البصريين ان يقال انه حال
وعلى قواعد الكوفيين ان يقال انه مصدر هذا معنى كلامه وهذا هو
الذي فهمه ابو القاسم الزجاجي ورد عليه فقال البصريون لا يوجبون
في نحو ركضا من قولك جا زيد ركضا ان يكون مفعولا مطلقا بل يجوزون

ان يكون التقدير جاء زيد يركض ركضًا فلذلك لا يجوز على قياس قولهم ان يكون
التقدير هلم يجر جرا انتهى ثم قوله اى بكى معناه سيروا على هينتكم
اى اثبتوا فى سيركم فلا تجهدوا انفسكم معترض من وجهين الاول ان فيه اثبات
معنى لهلم لم يثبته لها احد الثانى ان هذا التفسير لا ينطبق على المراد بهذا
التركيب فانه انما يراد به استمرار ما ذكر قبله من الحكم فلهذا قال صاحب الصحاح
وهلم جرا الى الآن وقوله اى جا ان معناه تعال على هينتك عليه ايضا
اعتراضان الاول انه تفسير لا ينطبق على المراد والثانى فى افراده تعال مع انه
خطاب للجماعة وانما تعال اسم فعل واسم الفعل لا يلحقه ضماير الرفع البارزة
وقد يوهم ذلك بعض النحويين فيهما وفى هات والصواب انهما فعلان
بدليل الاية فى قوله تعالى قل هاتوا برهانكم وقول الشاعر
اذا قلت هاتى نولينى تمايلت . وقوله لانه هلم فى معنى جروا منقول
من كلام ابن الانبارى وهو خطا منه استدرك عليه الزجاجى فى مختصره وقال
لم يقل احد ان هلم فى معنى جروا وفيه دليل على ما قدمته من ان الاعرابين المذكورين
لم يقلهما البصريون والكوفيون وانما قالهما ابن الانبارى قياسا على قولهم
جاء زيد ركضا وتقدير البيت الاول فان تجاوزت لارضا مقفرة اى ليس بها
انيس رميت فى تلك الارض المقفرة الى اخرى مقفرة لتلك الارض المقفرة
واما البيتان الاخران فمعناهما الثنا على قوم بالكرم والسيادة
والعرب تمدح بالاطعام فى الشتا لانه زمن يقل فيه الطعام ويكثر الاكل
لاحتباس الحرارة فى الباطن والسدايف جمع سديفة وهى مفعول مطعمين
ومعناها شرائح سنام البعير المقطع وعزة لما غلب عليه من السمن وقوله
من نيب اصله من النيب والنيب جمع ناب وهى الناقة سميت بذلك لانه
يستدل على عمرها بنابها وحذف نون من لانه اراد التخفيف حين التقى المتقاربان
وهما النون واللام وتعذر الادغام لان اللام ساكنة ونظيره قولهم بنى
الحارث بلحارث وهو شاذ والذى فى البيت اشذ منه لان شرط هذا الحذف
ان لا يكون اللام مدغمة فيما بعدها فلا يقال فى بنى النجار وبنى النضير بنجار
وبنضير وعلل ابن جنى ذلك بكراهة توالى الاعلالين فان اللام قد اعلت
بادغامها فيما بعدها فمتى اعلت النون التى قبلها بالحذف توالى الاعلالان
وقد يرد بان ذلك انما يجتنب فى الكلمة الواحدة ويجاب بان كلا من المتضايفين
والجار والمجرور كالكلمة الواحدة واعطيا حكمها وقوله غرا حال من النيب
وهو جمع غرا كحمرا وحمر وسودا واسود فى الجاهلية خبر كان ان قدرت
ناقصة او متعلق بها ان قدرت تامة بمعنى وجد وقوله فهلم جرا متعلق

المعنى

المعنى بقوله فى الجاهلية انكانت سودا بل فى الجاهلية فما بعدها
واذ قد اتينا على حكاية كلام الناس وشرحه وبيان ما فيه من تقدير
فلنذكر ما ظهر لنا فى توجيه هذا الكلام بتقدير كونه عربيا فنقول
هلم هذه هى القاصرة التى بمعنى ايت وتعال الا ان فيها تجوزين الاول
انه ليس المراد بالاتيان هنا المجى الحسى بل الاستمرار على الشى والمداومة
عليه كما تقول امش على هذا الامر وسر على هذا المنوال ومنه قوله تعالى
وانطلق الملا منهم ان امشوا واصبروا على الهتكم المراد بالانطلاق
ليس الذهاب الحسى بل انطلاق الالسنة بالكلام ولهذا اعربوا ان
تفسيرية وهى انما تاتى بعد جملة فيها معنى القول كقوله تعالى فاوحينا
اليه ان اصنع الفلك باعيننا والمراد بالمشى ليس المشى بالاقدام بل
الاستمرار والدوام اى دوموا على عبادة اصنامكم واحبسوا انفسكم
على ذلك الثانى انه ليس المراد الطلب حقيقة وانما المراد الخبر وعبر عنه
بصيغة الطلب كما فى قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا
وجرا مصدر جره يجره اذا سحبه ولكن ليس المراد الجر الحسى بل المراد
التعميم كما استعمل السحب بهذا المعنى الا انه يقال هذا الحكم منسحب
على كذا اى شامل له فاذا قيل كان ذلك عام كذا وهلم جرا فكانه قيل
واستمر ذلك فى بقية الاعوام استمرارا فهو مصدر او استمر مستمرا
فهو حال مؤكدة وذلك ماش فى جميع الصور وهذا هو الذى يفهمه الناس
من هذا الكلام وبهذا التاويل ارتفع اشكال العطف فان هلم حينئذ
خبر واشكال التزام افراد الضمير اذ فاعل هلم هذه مفرد ابدا كما تقول
واستمر ذلك او واستمر ما ذكرته فان قلت قد اشتملت هذه التوجيهات
التى وجهت بها هذه المسايل على تقديرات كثيرة وتاويلات متعقدة
ولم يعهد فى كلام النحويين مثل ذلك قلت ذلك لانك لم تطلع على كلام على
مسايل متعقدة مشكلة اجتمعت فى مكان واحد ولو وقفتهم
على ذلك لوجدت فى كلامهم مثل ذلك وامثاله والله تعالى اعلم

بسم الله الرحمن الرحيم قال
الشيخ الامام العالم العلامة المحقق كمال الدين محمد الشهير بابن الهمام الحنفى
رحمه الله الحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك
محمد وآله وسلم وبعد فقد دخلت على امراة بورقة ذكرت ان رجلا
دفعها اليها ليسال الجواب عما فيها فنظرت فاذا فيها سوال عن اعراب قوله

قوله صلى الله عليه وسلم كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان
حبيبتان الى الرحمن سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم هل كلمتان
مبتدا وسبحان الله الخبر او قلبه وهل قول من يجعل سبحان الله للابتدا
لتعريفه صحيح ام لا وهل قول من نفاه للزوم سبحان الله النصب صحيح
ام لا وهل الحديث مما تعدد فيه الخبر ام لا فكتب
العبد الضعيف على قلة البضاعة وطول الترك وعجلة الكتابة في الوقت
ما نصه الوجه الظاهر ان سبحان الله الى اخره الخبر لانه موخر لفظا والاصل
عدم مخالفة اللفظ محله الا لموجب يوجبه وهو من قبيل الخبر المفرد
بلا تعدد لان كلا من سبحان الله مع عامله المحذوف الاول والثاني مع
معموله الثاني انما اريد لفظه والجمل الكثيرة اذا اريد لفظها فهي من
قبيل المفرد الجامد ولذا لا يتحمل ضميرا ولانه محط الفايدة بنفسه بخلاف
عكسه فانه انما يكون محطها باعتبار وصفه الا ترى ان في عكسه يكون
الخبر كلمتان ومن البين انه ليس متعلق الغرض الاخبار من النبي صلى الله
عليه وسلم ان سبحان الله الى اخره بانهما كلمتان بل مع ملاحظة وصفه
اعني خفيفتان ثقيلتان حبيبتان فكان اعتبار سبحان الله الى
اخره خبرا اولى فهو مثال يجري مجرى لا اله الا الله ونحوه مما اورد
مثالا للاخبار بالجملة التي اريد لفظها واما منع كونه خبرا او مبتدا
بسبب لزوم نصب سبحان الله فلعله يصدر ممن لم يفهم معنى قولنا
انما اريد بالجملة لفظها وعلامة اعراب الخبر في مثله وهو الرفع في محله
فالحاصل ان كلا من جعليه بالعربية يجوز واما من حيث الاولوية بالنظر
الى المعنى فكلمتان مبتدا مسوغ بالاوصاف المختصة ولفظ سبحان الله
وبحمده خبره واما جعل سبحان الله معرفة فان اريد به حال كونه
مرادا به معناه صحيح وتعريفه بالاضافة وهو حال اذا كان المتكلم ذاكرا
مسبحا فان اراد به حال كونه اريد به مجرد لفظه على معنى ان الكلمتين الموصوفتين
متعلق حب الله تعالى بهما هاتان اللفظتان اللتان هما سبحان الله
صادرتين ممن يريد معناهما وهو تنزيه الله تعالى فلا فان انواع المعارف
محصورة وليس هو منها اذ لم يرد على هذا التقدير معنى الاضافة ولا
خصوص التسمية التي باعتبارها يحصل التعريف فان ادعي انه من قبيل
العلم بنا على ان كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره كما ذكر
ابن الحاجب فليعلم انه على تقدير صحة هذه الدعوى لم يعط هذا الوضع حكم
الوضع للدلالة على غيره ولذا لم يقل احد بان كل لفظ مشترك وهو لازم من جعل

كل

كل لفظ ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره فعلم انه اعطا اسم المعرفة
والنكرة والمشترك وساير الالقاب الاصطلاحية باعتبار الوضع للدلالة
على غيره والله سبحانه اعلم ثم ذكرت الورقة المذكورة ثم بعد ان مضى
على هذا نحو من خمسة اشهر سمعت ان بعض الاخوان ذهب بجوابي هذا
مقترنا بثلاثة اجوبة لاهل العصر مخالفة لجوابي وجواب رابع للذاهب
الى بعض ملوك ابنا الدنيا لما كان من اهل العلم والفهم في الاصطلاحات
ليوقف على خطا المخطي واصابة المصيب وحاصل ذلك اتفاقهم على ان الوجه
الذي رجحته جعلوه متعينا بنا على ان محط الفايدة يتعين ان يكون سبحان الله
وبحمده الى اخره ومنهم من ذكر وجها لابطال قلبه منها ان سبحان الله
لزم الاضافة الى مفرد فجرى مجرى الظروف والظرف لا يقع الا خبرا ولانه
ملزوم النصب ولانه مركب من معطوف ومعطوف عليه وهذه الاوجه الثلاثة
يستقل بدفعها على ما في بعضها من التحكم ما ذكرناه من ان الكلام الواقع خبرا انما
اريد به لفظه ومن امثلتهم مما يبتدا به المتعاطفين اذا اريد مجرد اللفظ لا
حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة ومنها ان سبحان الله وبحمده
سبحان الله العظيم كلمة اذ المراد بالكلمة في الحديث اللغوية فلو جعل مبتدا
لزم الاخبار عما هو كلمة بانه كلمتان ولا يخفى على سامع ان المراد اعتبار سبحان الله
وبحمده كلمة وسبحان الله العظيم كلمة فالمجموع كما يصح ان يعبر عنه بكلمة كذلك
يصح ان يعبر عن كل جملة منه بكلمة غير انه لما كان كل من الجملتين اعني سبحان الله
وبحمده وسبحان الله العظيم مما يستقل ذكرا تاما وينفرد بالقصد اليه
ويقوله اعتبر كلمة وعبر عنهما بكلمتين على ان ما ذكره لازم على تقدير جعل سبحان
الله الخبر كما هو لازم على تقدير جعله مبتدا لانه كما لا يصح ان يخبر عما هو
كلمة بانه كلمتان كذلك لا يخبر عما هو كلمتان بما هو كلمة فان الحاصل على تقدير
كون كلمتان المبتدا ان الكلمتين اللتين كذا وكذا هما الكلمة التي هي سبحان الله وبحمده
سبحان الله العظيم وبجوابنا اندفع عن الشيئين لا بما قيل في جوابه
ان سبحان الله الى اخره تضمن عطفا فيقوم مقام المتعدد ويخبر عنه بكلمتين
وهذا ان اريد به الكاين في وبحمده فهو على تقدير كونه خبرا محضا والا فان جعل
سبحان الله نقل الى الانشا وان كان اخبارا صيغة كصيغ العقود كبعت
وبحمده مع متعلقه خبرا لم يكن عطفا عليه لانه انشا وعلى تقدير حذف
العاطف اي وسبحان الله وهو قليل ومختلف فيه وعلى تقدير صحتهما لا
يندفع السوال فان السايل قال المراد بالكلمة اللغوية فالمجموع من سبحان الله
الى اخره كلمة ومعلوم ان وجود العطف في اثنا الكلام الكثير يمنع من اطلاق

لفظ كلمة عليه الا ترى قولنا له كلمة شاعر يعنون القصيدة لا يصح الا ان تكون
قصيدة لم يقع في مجموعها عطف الى يكون هذا وحينئذ فالمجموع من المتعاطفين
كلمة فلا يخبر عنه بانه كلمتان ويعود السوال فلا يفيد الا ان يعود الى جواب الفقير
ان شا الله تعالى ومنها ان جعل المبتدا سبحان الله الى اخره يفوت
نكتة وهي اراده حصر الخبر في المبتدا وانت لا يخفى عليك ان الحصر اما ان يكون بالاداة
او بتقديم الخبر او المعمول والتقديم انما هو في جعل سبحان الله وبحمده المبتدا والكلمتان
الخبر فيصير من قبيل تميمي انا لا في جعل كلمتان المبتدا وسبحان الله الخبر وهو مراده
اذ لا تقديم فيه واذا لم يكن تقديم فانما يجي الحصر في المعرف بلام الجنس للاستغراق
لزوما عقليا كقولنا العالم زيد اذا جعلنا العالم مبتدا واليمين على المدعى عليه
فيفيد ان لا يمين على غيره بسبب جعل العمل عليه لانه ليس فردا الكل شي وكانه
ذهب عليه ان المذكور في الحديث الكلمتان الخفيفتان الحبيبتان سبحان الله
الى اخره وليس مثله يجيب على الانسان كما ذهب على الذاهب جوابي ليرى غلطه
انى جعلت كون الفايدة في جعل سبحان الله مبتدا باعتبار وصفنا الخبر لا نفسه
وجعل الخبر لرد ابتدائيته سبحان الله الى اخره فاورد عليه لزوم صحة زيد
رجل صالح وانا لست من هذا فانما جعلته كما هو صريح في كتابتي وجه مرجوحية   علم م
واو لو تثبت كونه خبرا فليرجع الى النظر الكتابة غير ان النفس اذا مليت بقصد
الرد يقع لها نحو هذا السهو في الحصر واذا كان المذكور في الحديث كلمتان بلا تعريف
جنس استغراقي لم يكن حصر بل المراد الاخبار سبحان الله وبحمده الى اخره عن الكلمتين
الموصوفتين كما ارتضاه الكاتبون وجعله العبد الضعيف اولى الوجهين
او عن سبحان الله وبحمده بانهما حبيبتان الى الرحمن ثقيلتان في الميزان لمعنى
ان اللفظ الذي هو نحوه وتقولونه وهو سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم
له من المقدار عند الله انهما كلمتان ثقيلتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن
ولا يخفى ان له يرد مطلق ثقلهما ومحبتهما الا ان ذلك معلوم للمومنين غير مجهول
لهم في كل ذكر لله هذا وغيره انه كذلك فلو اريد ذلك لم تكن الجملة الخبرية كلها مجردة
فايدة عند السامعين سوا جعلت سبحان الله مبتدا او خبرا بل هي حينئذ
بمنزلة النار حارة ونحوه ومثله يحيصون كلام بعض البلغا عنه فكيف النبي
صلى الله عليه وسلم سوا جعلت مجرد الفايدة شرطا لكون الجملة كلاما او لم يجعل
فان الذي لا يشرطه يقول بانه قد حصل فايدة تامة الا انه لا يشرطها في مسمى الكلام
اصطلاحا وحينئذ وجب كون المراد زيادة ثقل وزيادة محبة مما لا يبلغ من كل ذكر من
يعلم ان للذكر ثوابا واذن ظهر ان كلا من ثقيلتان حبيبتان لا وسبحان الله وبحمده
يصلح محط فايدته تكون لها خبرا وبذا دجعل سبحان الله مبتدا قدم خبره بنكتة

بلاغية

بلاغية لاجلها قدم الخبر وهي التشويق الى المبتدا وكلما طال الخبر حسن هذا
النوع لانه كلما طال بذكر الاوصاف ازداد الشوق الى المحدث عنه بها كما هو
في الحديث الكريم حيث قال كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان
حبيبتان الى الرحمن فان النفس كثر شوقها بذلك الى سماع المحدث بها فلم يجي
سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم الا والنفس في غاية الشوق الى سماعه
فهو مثل قوله شعر
ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وابو اسحق والقمر
وهذا ما ذكره السلف الذين اعربوا سبحان الله مبتدا ولم يرتضه من وجه
سمعه من اهل عصرنا بمثل ما سمعته واستغفر الله من شغلي بسماعه
عنه ولولا ما فيه من كون محط الفايدة فيه يكون باعتبار وصف الخبر كما
اسلفته في الجواب لكان الاولى من جعل كلمتان مبتدا وعسى ان يكون رجوعي
عنه اولى لان مراعاة مثل هذه النكتة البلاغية هو الظاهر من تقديم
الخبر حينئذ ولا يعدل عنه بعد ظهوره بطلان انحصار محط الفايدة في سبحان الله
ولنختم ما يتعلق بالحديث بفايدة وقع لي في كون سبحان الله اذا اريد لفظه
معرفة لان المعارف انواع محصورة وليس هو منها كما هو مسطور في اصل
جوابي فارجع اليه ثم قلت فان ادعي انه يكون من قبيل العلم بنا على
ان كل لفظ وضع ليدل على نفسه كما وضع ليدل على غيره فليعلم انه على تقدير
صحة هذه الدعوى لم يعط لهذا الوضع حكم الوضع لغيره ولا صرح بانه
لا يصير كل لفظ مشتركا وهو لازم من وضع كل لفظ ليدل على نفسه ووضع
ليدل على غيره فاعترض ذلك الاخ بانه من قبيل العلم قال الرضي وهو عندهم
من قبيل المنقول لانه نقل من مدلوله هو معنى الى مدلول هو اللفظ ولا يخفى
عليك ان حاصل هذا الاعتراض لم يرد على نسبة ما ذكرت انه مما يقال لسوى لحوه
ارشدنا الى بعض النحاة انه كان وحكي عليه انا نقله عن خلق عينا لان بينه يحكيا
مكتتبا من نحو عشرين سنة مع القايلين به فنبا عليه ذكرته ما ذكرت
وحاصل ذلك انا بحث كتبته عند نقل المحققين قول ابن الحاجب في المنهي لكثر
ما يطلق اللفظ على مدلوله مغايرا وقد يطلق والمراد اللفظ نحو زيد مبتدا
وزيد ذكر انهم لو وضعوا له ادى الى التسلسل ولو سلم فنفسه اولى يعني لو سلم
ان لا يلزم لو وضعوا له فاذا امكن ان يطلق ويراد به نفسه كان اولى انتهى وذكر
هنا انه موضوع لخلق لي فيه هذا فهو ان الحاجب هنا ليس الا الى مجرد التعبير
عن اللفظ وقد حصل بنفسه فان امكن بطريق المجاز كان اولى لا بطريق الوضع
يثبت به معنى الاشتراك والمجاز خير منه ويتانس هذا بانا اذا قلنا زيد

كذا وكذا نفيا لذلك الخبر يتبادر ارادة معنى غير لفظ الى ان يذكر المسند فيرجح
غير صالح الا للفظ فيحكم به حينئذ للقرينة الملازمة للمسند فتبادر معنى
على التعيين من مجرد الاطلاق ظاهر في عدم تعدد الوضع للمعاني المتعددة
كان لازم ذلك بحسب الاصل والغالب التردد والتوقف وقد امكن جعله
مجازا علاقته الاشتراك في الصورة فيكون كاطلاق لفظ الفرس على المثال
المنقوش في حائط فبنا على نحو هذا نعم قلت في اصل جوابي فليعلم انه
على تقرير صحة هذه الدعوى يعني لو تنزلنا عن هذا وقلنا انه وضع لنفسه لا يوصف
باعتبار هذا الوضع بكونه معرفة ولا نكرة بل الالقاب الاصطلاحية انما
يوصف بها اللفظ باعتبار الوضع للمعنى المغاير لان ذلك الوضع هو القصدي
واما هذا الوضع فقد صرح من قال به من المحققين بانه ليس بوضع قصدي
ولذا صرح بانه لا يكون اللفظ به مشتركا فلما تعدد الوضع للمعاني المحتملة
ولم يكن مشتركا علم انه لم يعتبر في اطلاق الالقاب الاصطلاحية الا الوضع
القصدي ثم هذا لا ينفي تغير المعنى والعلم به لان المنفي الاصطلاحي وهو
لا يقتضي عدم تعيين المعنى ارأيت لو لم يسم كل نوع باسم خاص اصلا كما كان
عند العرب قبل حدوث الاصطلاح اما كان يصح مبتدأ ولذا جعلنا
سبحان الله مرادا مجرد لفظه مبتدأ مع نفي الحكم بانه معرفة ولا يكون كما ذكرنا
لان صحة الابتداء به والحديث عنه انما يقتضي تعين معناه كليا كان ذلك
المفهوم او جزئيا لا التعيينه وكم نكرة يتعين معناها في الاستعمال فيصير
كمعنى المعرفة لا يتفاوتان الا في اصل الوضع والله سبحانه وتعالى اعلم
وقع سؤال في مجلس السلطان الملك الاشرف برسباي
في مجلس قراءة البخاري في شعبان سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة سئل عنه
الامام العلامة كمال الدين بن الهمام وصورة السؤال من قواعد السادة
الحنفية على ما ذكره المحققون منهم ان النفي والاثبات اذا تعارضا وكان النفي مما يعلم
بدليله وهو ان لا يكون نصا صريحا في رد دعوى المثبت فانه يقضي على المثبت كالحكم
في دعوى امراة على زوجها انه طلقها ثلاثا وقال الشهود حصلت الفرقة بيني وبينه
وقال الزوج استثنيت استثناء متصلا بلفظ الطلاق وقالت المراة لي شاهدين
فشهدا على الزوج انه طلقها ثلاثا قالوا اما سمعناه استثنى قالوا شهادتهم
لا تعارض دعوى الزوج الاستثناء لانه يجوز ان يقول ساكت زيد كلاما ولم
اسمعه فلا يكون صريحا في رد دعوى الزوج الاستثناء ولو قالا لم يسهو وطلقها
وما استثنى فشهادتهم صريح في رد دعوى الزوج اشكل على هذا الاصل نفيهم الجهر
بالبسملة استدلالا لحديث انس رضي الله عنه في رواية انه صلى خلف رسول الله

نفيهم و

صلى

صلى الله عليه وسلم قال فلم اسمعه يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم فاجاب
الشيخ كمال الدين بما نصه اما قولكم ان النفي اذا كان مما يعرف بدليله يقدم على
الاثبات فغير صحيح بل الثابت عندهم انه يعارضه حتى ان لم يوجد مرجح من خارج
تساقطا واما قوله في تفسير هذا النفي انه الذي يكون صريحا في رد دعوى
المثبت تمييزا له عن قسيمه من النفي الآخر فمخالف لتفسيرهم له وكلمتهم في تفسيره
انما هي دائرة على ان المراد به كون النفي مما يصح بناؤه على استصحاب عدم متقرر
الثبوت معلوم بل ان يكون ثابتا البتة بل لبلدك على طروه وافادوا ان ليس المراد
بالنافي ما فيه صورة النفي بل ما كان مبقيا للاصل يعنون الحالة المقررة المعلوم
ثبوتها وان المثبت هو الذي يثبت الامر العارض على تلك الحالة وان لم يكن في احد
الدليلين صورة نفي اصلا وعلى هذا حكموا بان رواية اعتاق بريرة وزوجها
عبد نافية لانها مبقية للحالة المعلوم ثبوتها ورواية عتقها وهو حر مثبتة
لافادتها وقوع العارض على ذلك الاصل فقدموا هذه تقديما للاثبات وايضا
حكموا بان رواية تزوجه عليه السلام ميمونة وهو حلال مثبتة ورواية انه
تزوجها وهو محرم نافية للاتفاق على ان ليس المراد بالحل الذي تزوجها فيه على
تلك الرواية الحل الاصلي بل الحل الطارئ على الاحرام يعني انه تزوجها بعدما حل من
احرامه فكان احرامه عليه السلام اصلا بالنسبة اليه للعلم بوقوعه وتقرره
فكان المفيد له مبقيا للاصل فهو ناف والمفيد للحل مفيد للعارض فكان مثبتا
فحكموا بمعارضته للنفي ورجحوها بالراوي وهو ابن عباس على يزيد بن الاصم وما
ذكره السائل ليس نحو الحنفية فيما ذكروه بل لا يبعد انه لا معنى له في هذا المقام
واما ما ذكره من فرع الشهادة في الطلاق فظاهره انهم اوردوه تفريعا على
الاصل المذكور وهو تقديم النفي على ما زعم حيث قدم قول الشهود لم يستثن
على قول الزوج استثنيت وليس كذلك بل انما اوردوه شاهدا على معارضة
هذا النفي للاثبات وكلام فخر الاسلام البزدوي صريح فيه وقبول الشهادة
ووقوع الحرمة بالشهادة بهذا النفي بنا على انه مما يعارض الاثبات فكان لو لم
يكن يعارضه لم تقبل الشهادة به اصلا كما هو المشهور على الالسنة من ان الشهادة
على النفي باطلة فلما كان بحيث يعارضه ويساويه تفرع قبول الشهادة عليه
اذ لا خفا في ان كل ما قامت به البينة وهو مما تصح به الشهادة تقدم على دعوى
المشهود عليه الضد او النقيض فظهر ان تقديم النفي هنا فرع المعارضة
لمرجح الشهادة لا للنفي وكلام الناس عن حنفي في هذا واحسن قوله اشكل على هذا
الاصل نفيهم الجهر بالبسملة فانا لا نرد بالاصل ما بهذه من ان ذلك النوع من
النفي مقدم على الاثبات فلا اشكال لانه قد قدم النفي على ذلك النفي بـ

عند معارضته الإثبات وإنما الكلام في تحقيق المعارضة ولا شك أن رجلا
لو واظب الصلاة خلف رجل في الجهرية سنة كاملة وهو مع ذلك حريص
على استعلام أحواله في الصلاة ثم يقول بعد عدم شكه في سماعه جهره فيما جهر
به في القراءة لم أسمعه قرأ كذا مع فرض أن ذلك الذي ذكر أنه لم يسمعه ليس مما يقرأ
أحيانا أو يترك غالبا بل مما هو مواظب عليه في كل جهرية بادرا إلى كل عاقل سمعه
أن ذلك المصلي لم يجهر بذلك وكان أقل الأمر أنه كقوله لم يجهر بكذا وكل احتمال يبرز وجه
الوهم مع هذه الحالة المفروضة من الراوي مما يبتته العلم العادي ويكبعه عن قرب
من العقل مع مواظبة أنس رضي الله عنه عشر سنين على الوجه المذكور مع
مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم الجهر بالبسملة كونه لم يتفق مرة من المرات في عمره
أن يسمعه هذا محال عادة فكان قوله لم أسمع كقوله لم يجهر فيعارض رواية الجهر
وإن أراد أنه يرد على نسق مسألة الشهادة في الطلاق وهي ما إذا قال الشهود لم
نسمعه استثنى وقال هو استثنيت حيث قدم دعوى الإثبات على قولهم غير أن
في عبارة المورد قصورا عن إفادة مرامه فليس بشيء لأن قبول قوله لعدم المعارضة
بين قوله استثنيت وقولهم لم نسمع لجواز أنه استثنى مع عدم سماعهم بأن يستثني
خفيا بحيث يسمع نفسه ولم يتوجهوا لاستعلام حاله فإذا كانا مما يجتمعان أعني
الاستثناء وعدم السماع لم تكن شهادتهما تعارض دعواه وأين هذا من قول القائل
جهر مع قول المصغي إليه في عمره لم أسمع قد بينا ثبوت المعارضة فيه بما لم يبق
بعده إلا الشغب المحرم وإنما كان الإشكال يرد على مسألة الشهادة لو كان الزوج
قد قال جهرت بالاستثناء فقال الشهود المتوجهون إليه للشهادة لم نسمعه وحكمها على
هذا التقدير غير مذكور ولنا أن نقول على هذا التقدير تقدم الشهادة
ونحكم بالفرقة وإذ قد ظهر أن ما وقع في هذا السؤال من تمهيد الأصل وإيراد التفريع
عليه ثم إيراد الإشكال كله خطأ مع يستثني ذلك إلى الكتابة إلا إلى المورد فإني أعلم
أن الكاتب بكتابته ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ومن معجم الأدباء لياقوت
قال أبو سعيد الضرير سألني أبو دلف عن بيت امرئ القيس كبكر المقاناة
البياض بصفرة وقال أخبرني عن البكر هي المقاناة أم غيرها قلت هي هي قال
فيضاف الشيء إلى صفته قلت نعم قال فأين قلت قال الله تعالى ولدار
الآخرة وأضاف الدار إلى الآخرة وهي هي بعينها والدليل على ذلك أنه
قال في سورة أخرى تلك الدار الآخرة وقال أريد أشهر من هذا فأنشدته لجرير

يا صب إن هوى القيون أضلكم ... كضلال شيعة أعور الدجال

قال قرأت بخط عبد السلام البصري في كتاب محمد بن [illegible]
حدثني وهب بن إبراهيم خال عبيد الله بن سليمان بن وهب قال الكتاب يوما بتنيس أبو

في

في مجلس أبي سعيد أحمد بن خالد الضرير وكان أبو سعيد عالما باللغة إذ هجم
علينا مجنون من أهل قم فسقط على جماعة من أهل المجلس فاضطرب الناس لسقطته
ووثب أبو سعيد لا يشك أن آفة قد لحقتنا على ما له الحال فقال الحمد لله رب العالمين
على رسلك يا شيخ لا ترع إذا أتى هؤلاء الصبيان وأخرجوني عن طبعي إلى ما لا أستحسنه
من عربي فقال أبو سعيد اسمعوا عنا عنا فاكم الله توثبنا فنشرد من كان ورجعنا
فسكت ساعة لا يتكلم إلى أن عدنا إلى ما كنا فيه من المذاكرة وابتدأ بعضنا يقرأ قصيدة
من شعر نهشل بن حري النهشلي حتى بلغ قوله

غلامان خاضا الموت من كل جانب ... فآبا ولم تعقد وراءهما يد
متى يلقَ فيها قرنا فلا بد أنه ... سيلقاه مكروه من الموت أسود

فما استتم هذا البيت حتى قال قف يا أيها القارئ تتجاوز المعنى ولا تسأل عنه
ما معنى قوله ولم تعقد وراءهما يد فأمسك من حضر عن القول فقال قل يا شيخ فإنك المنظور
إليه والمقتدى به فقال أبو سعيد يقول إنهما ربما بنفسيهما في الحرب أقصى مراميها ورجعا
غير مأسورين لم يوسرا فتعقد أيديهما إلى أكتافهما فقال يا شيخ أترضى لنفسك بهذا الجواب
فأنكرنا ذلك على المجنون فنظر بعضنا إلى بعض فقال له أبو سعيد هذا الذي عندنا
فما عندك فقال المعنى يا شيخ آبا ولم تعقد يد بمثل فعلهما بعدهما لأنهما فعلا
ما لم يفعله أحد كما قال الشاعر

قوم إذا عدت تميم معا ... ساداتها عدوهم بالخنصر
ألبسه الله ثياب الندى ... فلم تطل عنه ولم تقصر

أي طابقت له ومن أقرب من هذا قوله

قومي بنو مذحج من خير الأمم ... لا يضعون قدما على قدم

يعني أنهم يتقدمون الناس ولا يطأون على عقب أحد وهذا تعاطاه لم يتعاطه
أحد فلقد رأيت أبا سعيد وقد احمر وجهه واستحيى من أصحابه ثم غطى المجنون
رأسه وخرج وهو يقول يتصدرون فيخرقون الناس من أنفسهم فقال
أبو سعيد بعد خروجه اطلبوه فإني أظنه إبليس فطلبناه فلم نظفر به
أيضا قال حدثني محمد بن إسحاق النديم قال لما أراد المتوكل أن يتخذ
المؤدبين لولده جعل ذلك إلى إيتاخ فأمر إيتاخ كاتبه أن يتولى ذلك فبعث (بتولى)
إلى الطوال والأحمر وابن قادم وأبي عصيدة وغيرهم من أدباء ذلك العصر فأحضرهم
مجلسه وجاء أبو عصيدة فقعد في أخريات الناس فقال له من قرب منه لو ارتفعت
فقال بل أجلس حيث انتهى بي المجلس فلما اجتمعوا قال لهم الكاتب لو تناكرتم
ووقفنا على موضعكم من العلم واخترنا فألقوا بينهم بيت ابن عنقاء الفزاري

ذريني إنما خطائي وصوابي ... علي وإنما أنفقت مالي

فقال الى ارتفع ها هنا اذ كانت عيني الذي ثم سكنوا فقال الهجري ابو عصيدة
من احرى الناس بهذا الاعراب فما المعنى فاحجم الناس عن القول فقيل له فما المعنى
عندك قال انا ادعا لوهلك اياي فانه ما انعقت ما لا فلم انعق عرضا فاما اللث
لا الام عليه على انفاقه فجاءه خادم من صدر المجلس فاخذ بيده حتى تخطى به الى
اعلاه وقال له ليس هذا موضعك فقال لان اكون في مجلس ارتفع منه الى
اعلاه احب الى من ان اكون في مجلس احط عنه فاخبر هو كابن قادم
ايضا حدث ابن عساكر في تاريخه باسناد رفعه الى ابراهيم ابن ابي محمد اليزيدي
عن ابيه قال كنت مع ابي عمرو بن العلا في مجلس ابراهيم بن عبد الله بن حسن بن حسن
ابن علي بن ابي طالب فسال عن رجل من اصحابه فقده فقال لبعض من حضره اذهب
فسل عنه فرجع فقال تركته يريد ان يموت فضحك بعض القوم وقال في الدنيا
انسان يريد ان يموت فقال يا ابراهيم لقد ضحكتم منها عربية انه يريد هاهنا
في معنى يكاد قال الله تعالى جدارا يريد ان ينقض اي يكاد قال
فقال ابو عمرو بن العلا لا تزالون بخير ما دام فيكم مثل هذا وفيه ايضا
قال ثعلب الذي لا ينسب اليه لانه لا يتم الا بصلة والعرب لا تنسب الا الى الاسم
اسم تام والذي وما يحكيه حكاية فالحكاية لا ينسب اليها لئلا تتغير قال
وسئل ابن قادم عنها وانا غايب بفارس فقال الذوي فلما قدمت
سئلت فقلت لا ينسب اليه وانبته لهذه العلة فبلغته فلما اجتمعنا
تجاذبنا ثم رجع الى قوله وفيه قال ثعلب كنت اصير الى
الرياشي لاسمع منه فقال لي يوما وقد قرى عليه ومما شعر الحرث
القرادمني يا زل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني امي كيف
تقول بازل او بازل فقلت اتقول لي هذا في العربية انما اقصدك لغير
هذا يروى بازل وبازل وبازل الرفع على الاستيناف والخفض على الاتباع
والنصب على الحال قال فاستحيى وامسك وفيه قال ثعلب
بعث الى عبد الله ابن اخت الوزير رقعة فيها خط المبرد صرفته بلا سيف
قال لا يجوز هذا فوجهت اليه لا والله ما سمعت بهذا هذا خطا البتة لان
البتة لا يقع عليها خافض لا غيره لانها اداة وما تقع اداة على اداة
وفيه قال العجوزي صرت الى المبرد مع القاسم وابي الحسن ابني
عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي ابو القاسم سله عن شي من الشعر
فقلت ما تقول اعزك الله في قول اوس
وغرتها عن وصلها الشيبانة شفيع الى بعض الحدود مقرب
فقال بعد ما تمكث وتمهل وتمطق يريد ان النسا انس به فصره لا يستقرن

منه

منه ثم صرنا الى ثعلب فلما غص المجلس سالته عن البيت فقال قال لنا ابن
الاعرابي لعل البغا في الثياب والمرسل يحوله ذكرا لانه علم والنعت الى الحسين والقاسم
فقلت اين صاحبنا من صاحبكم قال حدث محمد بن رستم الطبري
قال اخبرنا ابو عثمان المازني قال كنت عند سعيد بن مسعدة الاخفش انا وابو الفضل
الرياشي فقال الاخفش ان مذ اذا رفع بها فهي اسم مبتدا وما بعدها خبرها كقولك ما رايته
مذ يومان واذا خفض بها فهي حرف يعني ليس باسم كقولك ما رايته مذ اليوم فقال له
الرياشي فلم لا تكون في الموضعين اسما فقد ترى الاسما تنصب وتخفض كقولك هذا ضارب
زيد غدا وضارب زيدا فلم لا تكون بهذه المنزلة فلم يات الاخفش بمقنع قال
ابو عثمان فقلت له مذ لما ذكرت لانا لم نر الاسما هكذا يلزم موضعا الا اذا ضارعت
حروف المعاني نحو اين وكيف فكذلك مذ هي مضارعة لحروف المعاني فلزمت موضعا
واحدا قال الطبري فقال ابن ابي زرعة للمازني افرايت حروف المعاني تعمل عملين مختلفين
متضادين قال نعم كقولك قام القوم حاشا زيد وحاشا زيدا وعلى زيد ثوب وعلا
زيد الفرس فيكون مرة حرفا ومرة فعلا بلفظ واحد وفيه قال يا قوت
نقلت من خط الشيخ ابي سعيد السيرافي في كتاب الفه قال قال الاستاذ ابو العلا
الحسين بن محمد بن سهلويه في كتابه الذي سماه اجناس الجواهر كنت بمدينة السلام
اختلف الى الشيخ ابي علي الفارسي وكان السلطان رسم له ان ينتصب في كل
اسبوع يومين لتصحيح كتاب التذكرة لخزانته وكنا في الكفاة وكنا اذا قرانا اوراقا
منه تجاذبنا في فنون الاداب واجتنينا من فوايد ثماره الالباب
ورتعنا في رياض الفاظه ومعانيه والتقطنا الدر المنثور من سقاطه
فيه فاجرى يوما بعض الحاضرين ذكرا للاصمعي واسرف في الثناء عليه وفضله
على اعيان العلما في ايامه فرايته رحمه الله كالمنكر لما كان يورده وكان فيما
ذكر من محاسنه ونشر من فضايله انه كان يقول انا الذي يحسر ان تخطى الفحول
من الشعرا فقال ابو علي وما الذي رد عليهم فقال الرجل انكر على
ذي الرمة مع احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل معرفته باغراضها
ومراميها قوله سلك بعج الاوابل في وصف الفلاة اذا لعب السراب فيها
وركض الال في نواحيها وبعث الحربا وقد سمح على جذله والظليم وكيف
من ظله وقدما لتن ظلالهم من غلبة المدام حتى كانهم صرعتهم كوس المدام
قطعوا مفصل الاصابة في كل باب وساووا الصدر الاول من ارباب
الفصاحة وجاروا الفرزدق والكميت من اصحاب البلاغة فقال له ابو علي
وما الذي انكر على ذي الرمة فقال قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم
لانه كان يجب ان ينونه فقالا ما هذا فالاصمعي مخطي فيه وذو الرمة مصيب

وانجب له يعقوب ابن السكيت فقد وقع عليه هذا السهو في بعض ما انشده
فقلت ان رأى الشيخ ان يصدع لنا بجلية هذا الخطا نفتضل به فاملى علينا
انشد ابن السكيت لاعرابي من بني اسد

وقايلة اسيت فقلت جير ... اسيّ انني من ذاك انّه قايلة
اصاب بصم الحمى وهم عواف ... وكن عليهم نحسا لعنّه
فجئت قبورهم بدءًا ولما ... فناديت القبور فلم يجبنه
وكيف يجيب اصداءٌ وهامٌ ... وابدان بدرن وما نخرنه

قال يعقوب قوله جير اي حقا وهي مخفوضة غير منونة فاحتاج الى التنوين
قال ابو علي هذا سهو منه لان هذا يجري منه مجرى الاصوات وباب
الاصوات كلها والمبنيات باسرها الا ما خص منها بعلة العرفان فيها بين
تنكيرها ومعرفتها التنوين فما كان منها معرفة جا بغير تنوين فاذا نكرته نونته
من ذلك انك تقول في صه لا مرتضه ومه تريد السكوت فاذا نكرته قلت
صهٍ ومهٍ تريد سكوتا وكذلك قال الغراب غاق اي الصوت المعروف من صوته
وقال الغراب غاقٍ اي صوتا وكذلك ايهِ يا رجل تريد الحديث وايهٍ تريد حديثا
وزعم الاصمعي ان ذا الرمة اخطا في قوله وقفنا فقلنا ايهِ عن ام سالم وكان
يجب ان ينونه ويقول ايهٍ وهذا من اوابد الاصمعي التي يقدم عليها من غير علم
فقوله جير بغير تنوين في موضع قوله فقلت الحق ويجعله نكرة في موضع اخر فينونه
فيكون معناه قلت حقا ولا مدخل للضرورة في ذلك انما التنوين للمعنى المذكور
وتنوين هذا الشاعر على هذا المنقد برو بالله التوفيق قال يعقوب
قوله اصاب بهم الحمى يريد الحمام وقوله بدرن اي طعن في بوادرهم بالطعون والبادرة
النحر وقوله بدا اي سبقا اولها اي علم اكن سبقا الاجل ما كوفاني سرت
بعدهم قال ياقوت حدثني شيخنا الامام علم الدين القاسم بن
احمد الاندلسي قال حدثني شيخنا تاج الدين ابو اليمن زيد بن الحسن الكندي قال
بلغني ان ابا سعيد السيرافي دخل على ابن دريد وهو يقول اول من اقوى في الشعر
ابونا آدم عليه السلام في قوله

تغيرت البلاد ومن عليها ... فوجه الارض مغبر قبيح
تغير كل ذي طعم ولون ... وقل بشاشة الوجه المليح

فقال ابو سعيد يمكن انشاده على وجه لا يكون فيه اقوا فقال له وكيف ذلك
قال بان تنصب بشاشته على التمييز وترفع المليح بقل ويكون قد حذف
التنوين لالتقاء الساكنين كما حذف في قوله

فالفيته غير مستعتب ... ولا ذاكر الله الا قليلا

قال فرفعني حتى اقعدني بجانبه قال ياقوت قرات في كتاب الموضح في
العروض من تصنيف ابي القاسم عبيد الله بن محمد بن جرو الاسدي اخبارا
اوردها عن نفسه فيه ومناظرات جرت له مع الشيوخ في العروض منها قرات على
شيخنا ابي سعيد السيرافي في كتاب الوقف والابتدا عن الفرا روايته عن ابي بكر
ابن مجاهد عن ابي الجهم عنه ثم ثنيه بيت انشده الفرا

بأبي امرؤ والشام بيني وبينه ... اتتني ببشرى برده ورسايله

فقلت هذا البيت لا يستقيم فقال ابو سعيد انشده ابن مجاهد عن الفرا وهو كما
قال قد انشدناه غيره احد من شيوخنا عن ابي بكر وعن ابن بكير عن ابن الجهم وعن ابن
الانباري عن احمد بن يحيى عن سلمة عن الفرا هكذا فقال ابو سعيد ما عندك فيه فقلت
رايت هذا البيت بخط ابي سهل النحوي في هذا الكتاب بابو امرؤ قال ورده الاب
الى اصله لانه في الاصل عند الكوفيين ابو على فعل مثل نحو وغزو فقال لي ابو سعيد
لا ينبغي ان يلتفت الى هذا لان الرواة والناقلين اجمعوا على انه مكتوب بابي وكذلك
لفظوا به ولكن اصلاحه ولكن اصلاحه ان يكون بابيَ امرؤٌ فيكون بابيم فعولن
وسكن كسرة اليا من ابي لانه قدره تقدير فخذ وهذا العرضي تشبيه حسن لانهم قد اجروا
هذا في المنفصل مجرى المتصل فقالوا اشتر لنا جعلوا ترل بمنزلة فخذ وانشد
من هذا قراة حمزة ومكر السيء ولا يحيق جعل ينوا بمنزلة فخذ ثم اسكن كما يقال فخذ والحركة
في السيي حركة اعراب ومن هذا اخبرنا ان من النحو يجعله المنفصل بمنزلة المتصل
وتشبيه حركة الاعراب بحركة البنا انتهى قال ياقوت حدث
ابو جعفر الجرجاني قال قال لنا ابو الحسن المهلبي النحوي وقد جرى بيني وبين المتنبي
في قوله لعذالي يا عمرو لا ندع شتمي ومنقصتي ... اضرب حتى تقول الهامة اسقوني
وقال لنا المتنبي قال ان الناس يغلطون في هذا البيت والصواب اشقوني
من شقاق راسه بالمشقاة وهو المشط قال المهلبي فقلت له اخطات
من وجوه احدها انه لم يرو كذلك والاخر انه يقال له شقات بالهمز وايضا
فاني اظنك لا تعرف الخبر فيه وما كانت العرب تقول في الهامة انها اذا لم يثار
بصاحبها لا تزال تقول اسقوني اسقوني فاذا ثار به سكنت كانه شرب
ذلك الدم قال ياقوت قال ابو عمرو الخلال الفقيه الصيدلاني ابو محمد
عبد الرحمن المعتزلي غلام ابي علي الجبائي الى ابي الحسن الرامهرمزي وقال لي قال لي
اني قرات البارحة في كتاب شيخنا ابي علي في تفسير القران في قوله تعالى وكذلك
جعلنا لكل نبي عدوا اي بينا لكل نبي عدو وجعل بمعنى بين ولست اعرف هذا
في اللغة فاحفظ جوابه وجئني به فجئت الى ابي الحسن فاخبرته بذلك فقال
نعم هذا معروف في لغة العرب وقد قال الحذيفي العنسي يا لنوك

جعلنا لهم نهج الطريق فاصبحوا * على ثبت من امرهم حيث يمموا
فعدت الى ابي عبد الرحمن فعرفته ذلك ـــــ بالجونية حدثنا المرزباني
عن الاحمر النحوي قال دخل ابو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن على الرشيد وعنده
الكسائي يحدثه فقال يا امير المؤمنين قد سعد بك هذا الكوفي وشغلك فقال
الرشيد النحو يستفرغ عني شهوتي استدل به على القران والشعر فقال ان علم النحو اذا
بلغ فيه الرجل جملة اوصله الى ان صار قاضيا فقال الكسائي انا افضل منه لاني
احسن ما تحسن وانت لا تحسن ما احسن ثم التفت الى الرشيد وقال ان راى امير المؤمنين
ان ياذن له في جوابي عن مسالة من الفقه فضحك الرشيد وقال ابلغت
يا كسائي الى هذا ثم قال لابي يوسف اجبه فقال للكسائي ما تقول لرجل قال
لامراته انت طالق ان دخلت الدار فقال ابو يوسف اذا دخلت الدار طلقت
فقال الكسائي خطا اذا فتحت ان فقد وجب الامر واذا كسرت فانه لم يقع بعد
فنظر ابو يوسف بعد ذلك في النحو وحدث ـــــ ايضا عمن سمع الكسائي
يقول اجتمعت انا وابو يوسف القاضي عند هرون الرشيد فجعل ابو يوسف
يذم النحو ويقول ما النحو فقلت وقد اردت ان اعلمه فضل النحو ما تقول في رجل
قال لرجل انا قاتلُ غلامك وقال له اخر انا قاتلٌ غلامك ايهما كنت تاخذ
به قال اخذهما جميعا فقال له هرون اخطات وكان له علم بالعربية فاستحيا
وقال كيف ذلك فقال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال انا قاتل غلامك
بالاضافة لانه فعل ماض فاما الذي قال انا قاتل غلامك بالاضافة لانه فعل
ماض فاما الذي قال انا قاتلٌ غلامك بلا اضافة فانه لا يؤخذ لانه مستقبل لم
يكن بعد كما قال الله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله فلولا
ان التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا فكان ابو يوسف بعد ذلك يمدح العربية
والنحو قال ـــــ ابو عبد الله بن مقلة حدثني ابو العباس احمد بن يحيى
قال اجتمع الكسائي والاصمعي عند الرشيد وكانا معه يقيمان بمقامه
ويظعنان بظعنه فانشد الكسائي

ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به * رئمان انف اذا ما ضن باللبن

فقال الاصمعي رئمانَ بالرفع فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز رئمانُ
ورئمانَ ورئمانِ ولم يكن الاصمعي صاحب عربية فسالت ابا العباس كيف جاز
ذلك فقال اذا رفع رفع بينفع اي لم كيف ينفع رئمان انف واذا نصب نصب
بتعطي واذا جر جره رده على الهاء في به قال ـــــ والمعنى وما ينفعني اذا
وعدتني بلسانك ثم لم تصدقه بفعلك يقال للذي يبر ولا يكون منه نفع
كهذه الناقة التي تشم بانفها مع منع درها والعلوق التي علق عليها ولدها

ودلك

وذلك انه لم يحرعها حتى جلده تبنا او حشيشا وجعل يمر يده بها حتى
تشمه وتدر عليه فهي تسكن اليه مرة ثم تنفر عنه ثانية تشمه بانفها ثم تاباه
بقلبها فيقول ـــــ فما ينفع من هذا البو اذا تشممته ثم منعت درها وحدث
المرزباني عن ابراهيم بن اسمعيل الكاتب قال سال اليزيدي الكسائي بحضرة
الرشيد فقال انظر في هذا الشعر عيب وانشده

ما راينا خربا نقر عنه البيض صقر
لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي قد اقوى الشاعر فقال له اليزيدي انظر فيه فقال
اقوى لا بد ان ينصب المهر الثاني على انه خبر كان فضرب اليزيدي بقلنسوته
الارض وقال انا ابو محمد الشعر صواب انما ابتدا فقال المهر مهر فقال له
يحيى بن خالد اتكتني بحضرة امير المؤمنين وتكشف راسك والله لخطا الكسائي
مع ادبه احب الينا من صوابك مع سوء فعلك فقال لذة الغلبة انستني
من هذا ما احسن انتهى وفي طبقات الكتاب لابن الانباري قال ـــــ
الله وقد كان ابو يوسف يقع في الكسائي ويقول اي شيء يحسن انما يحسن شيئا
من كلام العرب فبلغ ذلك الكسائي فالتقيا عند الرشيد وكان الرشيد يعظم
الكسائي لتاديبه اياه فقال لابي يوسف ايش تقول في رجل قال لامراته انت
طالق طالق طالق قال واحدة قال فان قال لها انت طالق او طالق او طالق
قال واحدة قال فان قال لها انت طالق ثم طالق ثم طالق قال
واحدة قال فان قال لها انت طالق وطالق وطالق قال واحدة قال
الكسائي يا امير المؤمنين اخطا يعقوب في اثنتين واصاب في اثنتين اما قوله
انت طالق طالق طالق فواحدة لان الثنتين الباقيتين تاكيد كما تقول انت
قائم قائم قائم وانت كريم كريم كريم واما قوله انت طالق او طالق او طالق
فهذا شك فوقعت الاولى التي تتيقن واما قوله انت طالق ثم طالق ثم طالق
فثلاث لانه نسق وكذلك قوله انت طالق وطالق وطالق وقال ـــــ
ياقوت قرات بخط ابي سعيد عبد الرحمن بن علي اليزدادي اللغوي الكاتب في
كتاب جلاء المعرفة من تصنيفه قال ـــــ اجتمع ابراهيم النظام وضرار
بين يدي الرشيد فتناظرا في القدر حتى دقت مناظرتهما فلم يفهمها فقال
لبعض الخدام اذهب بهذين الى الكسائي حتى يتناظرا بين يديه ثم يخبرك
لمن الفلج منهما فلما صارا الى بعض الطريق قال ابراهيم انت تعلم ان الكسائي لا يحسن
شيئا من النظر وانما معوله على النحو والحساب ولكن نلقي له مسالة نحو والقي
له مسالة حساب فنشغله بها لانا لا نامن ان نسمع منا ما لم يسمعه ولم يبلغه

فهمه ان ينسبنا الى ان ندفعه فلما صار اليه سلما عليه ثم بدا الاصمعي فقال
اسالك اصلحك الله عن مسالة من النحو قال هاتها قال ما حد الفاعل والمفعول
به فقال الكسائي حد الفاعل الرفع ابدا وحد المفعول به النصب ابدا قال
فكيف تقول ضُرِبَ زيد قال ضُرِبَ زيدٌ قال فلم رفعت زيدا وقد شرطت
ان المفعول به منصوب ابدا قال لانه اسم ما لم يسم فاعله قال فقد اخطات
في العبارة اذ لم تقل ان من المفعولين من اذا لم يسم فاعله كان مرفوعا ومن
جعل لنا الحكم بان نجعل الرفع لمن لم يسم فاعله قال لانا اذا لم نذكر الفاعل فانما
المفعول به مكانه لان الفعل الواقع عليه غير مستحكم النقص والنقص مطابق
للرفع فاذا ذكرنا من فعل به فافصحنا به له النصب قال له فلم كانت
النصب مطابقا للنصب لمن لم يسم فاعله به اولى لانا اذا قلنا ضُرب زيد
فقد يمكن ان يكون ضربه مائة رجل واذا قلنا ضرب عبد الله زيدا فلم يضربه
الا رجل واحد فالذي يمكن ان يضربه مائة رجل اولى بالنصب والنقص ممن لم
يضربه الا واحد فوقف الكسائي فلم يدر ما يقول ثم قال له ابو ابراهيم اسالك
اصلحك الله عن مسالة من الحساب قال قل قال كم جذر عشرة قال اجمع
الحساب على انه لا جذر لعشرة فلا يعلم الله جذرها فقال الله تعالى علم كل
شيء قال فما انكرتم ان يكون الله اذ علم جذرها القاه الى نبي من انبيائه ثم القاه
ذلك النبي الى وصي من اوصيائه ثم لم يزل ذلك العلم يمضي حتى صار علم جذر عشرة
عندي واكون انا اعلم جذرها والله عالم ولا تعلمه انت وتكون مخطئا فيما
قلت قال ياقوت حدث ابن بشكوال في الصلة قال
علي بن عيسى الربعي كان عبد الله بن حمود الزبيدي الاندلسي قد قرا ابوهما
على ابي علي الفارسي في نوادر الاصمعي اداث الرجل اذا رودته عنه فقال ابو علي
الحق هذه الكلمة بباب اجأ فاني لم اجد لها نظيرا غيرها فتسارع من حوله الى
كتابتها قال الربعي فقلت ايها الشيخ ليس اداث من اجأ في شيء قال وكيف
ذلك قلت لان اسحق بن ابراهيم الموصلي حكى عن الحربي حكيا انه يقال للرجل
اذا جبن قد اداث فخجل الشيخ وقال اذا كان كذا فليس منه فضرب كل من اخذ منهم على
ما كتب قال ياقوت حدث المرزباني في اخبار الكسائي مما استنده
الى المغيرة بن محمد عن ابيه قال لما دخل الكسائي البصرة اول دخلة جلس
في حلقة يونس ينتظر خروجه فسال ابن ابي عيينة عن ولق هل ينصرف
او لا ينصرف فقال الكسائي لا ينصرف فقال ابن ابي عيينة خطا والله وخرج
يونس فسئل عن ولق فقال هو فوعل وليس بافعل لان الهمزة فا الفعل لانك
تقول ألق الرجل نحو الوقف فتثبت الهمزة وكذلك ارنب مصروف لانه فعلل

لانك

لانك تقول ارض مؤرنبة فتثبت الهمزة قال ومنها الموق المجنون انتهى
قال ياقوت حدثنا ابو محمد اليزيدي قال كان يحتجني رجل فيسالني
عن اشياء من القران مشكلات فكنت انبحر العنت في سؤاله وكنت اذا اجبته
ارى لونه يربد ويسود فقال لي يوما ايجوز في كلام العرب ان تقول
ادخلت القوم الدار ثم اخرجتهم رجلا فقلت لا يجوز ذلك حتى تقول اخرجتهم
رجلا رجلا فيدل على تفصيل الجنس قال فكيف قال الله عز وجل ثم
يخرجكم طفلا قلت ليس هذا من ذاك لان الطفل مصدر في الاصل يقع على
الواحد والاثنين والجمع بلفظ واحد فتقول هذا طفل وهذان طفل وهؤلاء
طفل كما قال او الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء فطفل في الاية
موضع اطفال فكانه قال ثم يخرجكم اطفالا قال فاخبرني عن قوله
عز وجل يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الارض
من ابن ظهر هذه الاية الارض هنالك فقلت له وهمت اما سمعت قوله تعالى
يوم تبدل الارض غير الارض فودوا ان تلك الارض تسوى بهم فسكت قال
ياقوت في معجم الادباء حدثني الامام صدر الافاضل قاسم بن حسين
الخوارزمي قال دخل افضل القضاة يعقوب بن شيرين الجندي على
جار الله الزمخشري فقال له الغد النشات الباز حرسنا واياه

هاتا بعلم لم يتبع متبوعه * في لفظه ومحله يا ذا النبت
هاذا بعلم غير علم تابع * الغرث في نقاياته حتى ثبت

الغرض فيهما عن نحو قولهم ما رايت شيئا الا شيئا لا يعبأ به فانه لا يجوز في قولهم الا شيئا
سوى الرفع وهو بدل من قولهم غير علم تابع يرتفع عرفه فلم يسمع جار الله منه
البيتين قال له لقد جئت شيئا ادّا قال ياقوت
حدثني صدر الافاضل قال كتب الي الصوفي المعروف بالصواب
يسالني عن قول حسان

فمن يهجو رسول الله منكم * ويمدحه وينصره سواء

وكونها ان فيه ثلاثة عشر مرفوعا فاجبته

أفدي اماما وميض البرق منصرع * عن حالف خاطره لو كاد حين خطا
يبغي الصواب لدينا من مباحثه * وما دري انما يعدو الصواب خطا

الذي يحصر في هذا البيت من المرفوعات اثنا عشر فمنها قوله لمن يهجو ا فيها
ثلاث مرفوعات المبتدا والفعل المضارع والضمير المستكن ومنها المنوي
المقدر في قوله ويمدحه والمعنى ومن يمدحه فيكون هنا على حسب المثال
الاول ثلاث مرفوعات ايضا ومنها المرفوعات في قوله وينصره احدها الفعل

المضارع قال لنا في الضمير المستكن فيه ومنها المرفوعات الاربعة في قوله سواء
اثنان من حيث انه في مقام الخبر من المبتدا ابن قال لنا اخواك من حيث ان في كل
واحد ضميرا راجعا الى المبتدا فهذا ما سنح بمجهد المقل وعز مرجو قطع المدى
من الكل انتهى قال الصلاح الصفدي بعد حكايته بل المرفوعات
ثلاثة عشر قال لنا في المبتدا المحذوف المعطوف على قوله من في الاول من قوله فمن
يهجو اي ومن يمدحه ومن ينصره لانه قد قدرنا ان في يهجو اثنان مرفوعات
وكذا في يمدحه ويحكم في قوله ان في ينصره مرفوعين والصورة واحدة في الثلاث
قال ابو بكر الزبيدي في طبقات النحويين قال المازني كنت بحضرة
الواثق يوما فقال لابن قادم كيف تقول نفقتك دينارا اصلح من درهم فقال
دينار بالرفع قلت فكيف تقول ضربك زيدا خير لك فنصب زيدا فطالبته
بالفرق بينهما فانقطع وكان ابن السكيت حاضرا فقال الواثق سله عن مسالة
فقلت له ما وزن نكتل من الفعل فقال نفعل فقال الواثق غلطت ثم قال لي
فسره فقلت نكتل تقديره نفتعل واصله نكتيل فانقلبت الياء الفا لفتحة
ما قبلها فصار لفظها نكتال فاسكنت اللام للجزم لانه جواب الامر فحذفت
الالف لالتقاء الساكنين فقال الواثق هذا الجواب لا جوابك يا يعقوب
فلما خرجنا قال لي ابن السكيت ما حملك على هذا وبيني وبينك المودة
الخالصة فقلت والله ما اردت تخطئتك ولم اظن انه يعزب عنك
قال وقال المازني حضرت يوما عند الواثق فقال يا مازني هات
مسالة وكان عنده نحاة الكوفة فقلت لهم ما تقولون في قوله تعالى وما كانت
امك بغيا لم لم يقل بغية وهي صفة لمونث فاجابوا بجوابات غير مرضية
فقال الواثق هات ما عندك فقلت لو كانت بغي على تقدير فعيل بمعنى فاعلة
لحقتها الهاء مثل كريمة وظريفة وانما تحذف الهاء اذا كانت في معنى مفعول
نحو امراة قتيل وكف خضيب وبغي ههنا ليست بفعيل انما هو فعول
وفعول لا تلحقه الهاء في وصف التانيث نحو امراة شكور وبئر شطون اذا
كانت بعيدة الرشاء وتقدير بغي بغوي قلبت الواو ياء ثم ادغمت في الياء فصارت
ياء ثقيلة نحو سيد وميت فاستحسن الجواب وقال ابو الطيب
اللغوي في مراتب النحويين اخبرنا علي بن محمد الحلاشي قال بلغنا ان مغنية غنت
بحضرة الواثق بالله

اظليم ان مصابكم رجلا ۞ اهدى السلام تحية ظلم

فردها الواثق وقال ان مصابكم رجل فاعادت رجلا فاعاد الرد عليها فقالت
لقنني هذا اعلم اهل زمانه قال ومن هو قال المازني فقال علي به فاشخص

اليه

اليه فلما مثل بين يديه قال له بالاسم يا مازني قال بكر يا امير المومنين قال
احسبت كيف تروي اظليم البيت فقال ان مصابكم رجلا قال فاين خبر ان قال
قوله ظلم ومعنى مصابكم اصابتكم قال صدقت قال ابو الطيب وقد
يجري بين محمد بن عبد الملك الزيات واحمد بن ابي دواد في هذا البيت الذي غلط
فيه الواثق فقال محمد ان مصابكم رجلا وقال احمد رجل فسال عنه يعقوب
ابن السكيت فحكم لاحمد بن ابي دواد عصبية لا جهلا فاخبرونا عن ثعلب قال
لقيت يعقوب فعاتبته في هذا عتابا ممضا فقال لي اسمع قصتي جاءني رسول
ابن ابي دواد فمضيت اليه فلما تلقاني بشرني وقربني واحفى في المسالة عن
اخباري ثم قال لي يا ابا يوسف ما لي ارى الكسوة ناقصة يا غلام دستا كاملا
من كسوتي فاحضر فقال كيسا فيه مائتا دينار ثم قال لي اراكب قلت لا بل راجل
فقال لجاريه الفلاني يسرجه ويلجمه فاحضر وقال يسلم الجميع الى غلام ابي يوسف
فتشكرت له ذلك ثم قال لي يا ابا يوسف انشدت هذا البيت اظليم ان مصابكم
رجل فقال لي الوزير انما هو رجلا بالنصب وقد تراضينا بك فقلت القول
ما قلت فخرجت من عنده فاذا رسول محمد بن عبد الملك فقال اجب الوزير فلما
دخلت اليه بدرني وانا واقف فقال يا يعقوب اليس الرواية اظليم ان
مصابكم رجلا فقلت لا بل رجل فقال اعزب قال يعقوب فكيف كنت تقول لي
ترى لي اذا قول وفي المسائل لابن السيد البطليوسي حكى ابو القاسم الزجاجي
قال اخبرنا ابو اسحق بن السري الزجاج قال اخبرنا محمد بن يزيد المبرد قال
سمعت المازني يقول سالني الرياشي فقال لي لم نعت النحويون الله تعالى
اصله الاله ثم خففه بحذف الهمزة كما تقول اصحابك فقلت له لو كان مخففا
منه لكان معناه في حال تخفيف الهمزة كمعناه في حال تحقيقها لا يتغير المعنى
الا ترى ان الناس والاناس بمعنى واحد فلذلك اعتقد في قول الله تعالى فضل مزية
على قولنا الاله ورايته قد استعمل لغير الله في قوله وانظر الى الهك الذي ظلت
عليه عاكفا وقوله الهتنا خير ام هو ولم يستعمل الله الا للباري تعالى علمت
انه علم وليس بماخوذ من الاله وفي المسائل ايضا سالني قرر الله لديك
الحق ومكنه وجعلك من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه عن
قول الكتاب في صدور كتبهم بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وذكرت
ان قوما من نحويي زماننا هذا ينكرون عطف الصلاة على البسملة وقد
كنت اخبرتك بذلك قديما وحسبت انهم انما يتعلقون في انكاره بانه امر لم ترد به سنة
ماثورة وانه شيء احدثه الكتاب حتى اخبرني مخبر انه فاسد عندهم في الاعراب
وليسوا ينكرونه من اجل انه شيء يحدث عند الكتاب فاخبرني ان الصواب

عندهم اسقاط الواو ورايت ذلك نصا في رسايل بعضهم ورايت بعضهم يكتب في
صدور كتبه بسم الله الرحمن الرحيم والصلوات على رسوله الكريم وقد تاملت الامر
الذي حملهم على انكاره فلم اجد شيا يمكن ان يتعلقوا به الا امرين احدهما ان المعطوف
حكمه ان يكون موافقا للمعطوف عليه وها انا ان جملتنا ان قد اختلفتا فتوهموا من اجل
اختلافهما انه لا يصح عطف احداهما على الاخرى والثاني ان قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة
خبريه وقولنا صلى الله على محمد جملة معناها الدعا فلما اختلفتا فكانت الاولى اخبارا
وكانت الثانية دعا وكان من شان واو العطف ان تشرك الثاني مع الاول لفظا ومعنى
لم يصح عندهم هاتين الجملتين بعضها على بعض لاختلافهما لفظا ومعنى فان كانت
العلة التي حملتهم على انكار ذلك اختلاف اعراب الجملتين فان ذلك غير صحيح بل هو دليل
على قلة نظر قايله لانه لا يشترط تشاكل الاعراب في العطف انما يراعى في الاسما المفردة المعربه
خاصه واما عطف الجمل على الجمل فانه نوعان احدهما ان تكون الجملتان متشاكلتين
في الاعراب كقولنا ان زيدا قايم وعمرا خارج وكان زيد وعمرو خارجا فيعطف الاسم
والخبر على الخبر والنوع الثاني لا يراعى فيه التشاكل في الاعراب كقولنا قام زيد وعمرو
ومحمد اكرمته ومررت بعبد الله واما خالد فلم القه وفي هذا ابواب قد نص عليه
سيبويه وجميع البصريين والكوفيين لا اعلم بينهم خلافا في ذلك وذلك كثير
في القران والكلام المنثور والمنظوم كقوله تعالى والمقيمين الصلاة والموتون
الزكاة وكقول خرنق

النازلون بكل معترك * والطيبون معاقد الازر

وقد ذكر ذلك في المختصرات الموضوعات في النحو كالجمل والكافي لابن النحاس
وغيرهما وان كانوا انكروا ذلك من اجل ان قولنا بسم الله الرحمن الرحيم جملة خبريه
وقولنا صلى الله على محمد جملة معناها الدعا فاستحال عندهم عطف الدعا
على الخبر لا سيما ومن خاصية الواو ان تعطف ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى
وها انا ان جملتان قد اختلف لفظهما ومعناهما فما اعترضوا به غير صحيح ايضا
وهذا الذي قالوه يفسد عليهم من وجوه كثيرة لا من وجه واحد فاولها انا
وجدنا كل من صنف من العلما كتابا منذ بدا الناس بالتصنيفات الى زماننا
هذا يصدرون كتبهم بان يقولوا الحمد لله الذي فعل كذا وكذا ثم يقولون
باثر ذلك وصلى الله على محمد فيعطفون الصلاة على التحميد ولا فرق بين
عطفها على التحميد وعطفها على البسملة لان كلتا الجملتين خبر وهذا ليس مختصا
بكتب الضعفا في العربيه دون الاقويا ولا بكتب الجهال دون العلما بل
ذلك موجود في كتب الايمة المتقدمين والعلما المبرزين كالفارسي وابي
العباس المبرد والمازني وغيرهم فلو لم يكن بايدينا دليل ندفع به مذهب هولاء

الا هذا لكفى من غيره فتامل خطبتي كتاب الايضاح للفارسي وصدر الكامل
لابي العباس المبرد وصدر كتاب سيبويه وغير ذلك من الكتب وتامل خطب
الخطبا وكلام الفصحا والبلغا فانك تجدهم مطبقين على ما وصفته لك فهذا
وجه صحيح يدل على فساد ما قالوه ومنها ان قولنا وصلى الله على محمد بعد
البسملة منصرف الى معنى الخبر وذلك انا قد بينا ان للجملة تقديرات احدها ان يكون
تقديره ابدا بسم الله الرحمن الرحيم وقول صلى الله على محمد فيضمر القول
ويعطفه على ابدا وذلك مما يصرف الكلام الى الاخبار والعرب تحذف القول
حذفا مطردا لشهرته تغني عن ايراده امثلة منه كقوله تعالى والملايكة
يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اي يقولون سلام عليكم وكذلك
قوله والذين اتخذوا من دونه اوليا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى اي
يقولون ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله على معنى ابدا بسم الله وابدا بالصلاة على
محمد فيكون من الكلام المحمول على التاويل كما اجاز سيبويه مثل رجل يقول ذلك
الا زيد لانه في معنى ما احد يقول ذلك الا زيد وهذا كثير لا يستطيع احد من
اهل هذه الصناعه على رفعه فان شيت كان التقدير ابدا باسم الله واصلي
على محمد فيكون محمولا ايضا على المعنى وهذه التاويلات الثلاثة تصرح وان
كان دعا الى معنى الاخبار فهذا وجه اخر صحيح ومنها انه لا يستحيل عطف
قولنا وصلى الله على محمد على قولنا بسم الله وان كان دعا محضا من غير
ان يتاول فيه تاويل اخبار لانا وجدنا العرب يوقعون الجمل المركبة تركيب
الدعا والامر والنهي والاستفهام التي لا تصلح ان يقال فيها صدق ولا كذب
مواقع الجمل الخبرية التي يجوز فيها الصدق والكذب وهذا اشد من عطف
بعضها على بعض كنحو ما انشده من قول الجميح بن منقذ

ولو اصابت لقالت وهي صادقة * ان الرياضة لا تنهيك للشيب

فاوقع النهي موقع خبر ان وقال اخر

الا يا ام فارع لا تلومي * على شي رفعت به سماعي
وكوني بالمكارم ذكريني * وذلي ذل ماجدة صناع

فاوقع الامر موقع خبر كان وقال الراجز * فانما انت اخ لا نعدمه
فاوقع الجملة التي هي لا نعدمه ومعناها الدعا موقع الصفة لاخ على المعنى
كانه قال فانما انت اخ ندعو له بان لا نعدمه وليس لمسوغ لمعترض علينا
ان يزعم ان هذا شي يختص به الشعر فان ذلك قد جا في القران والكلام الفصيح
فمن ذلك قول الله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا
واجاز النحويون بلا خلاف فيهم زيدا اضربه وعمرو لا تشتمه وزيد كم مرة

رايته وعبد الله هل اكرمته وزيد جزاه الله عني خيرا وقد جاء عن العرب عطف
الفعل الماضي على المستقبل والمستقبل على الماضي واسم الفاعل على الفعل المضارع
والفعل المضارع على اسم الفاعل وكذلك الفعل الماضي على اسم الفاعل كقوله تعالى
ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا وقال
امرؤ القيس ألا انعم صباحا ايها الربع وانطق ، فعطف الامر على الدعاء وهذا
كثير وقد قال سيبويه في باب ما ينتصب فيه الاسم لانه لا سبيل له الى ان يكون
صفة واعلم انه لا يجوز مررت بعبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت
لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة
واحدة وانما الصفة علم فيمن قد علمته فابطل جواز هذه المسالة من جهة جمع الصفتين
ولم يبطلها من اجل عطف الخبر على الاستفهام ووافقه جميع النحويين على هذه
المسالة فدل ذلك على ان الجمل لا يراعى فيها التشاكل في المعاني ولا في الاعراب
وقد استعمل بديع الزمان عطف الدعاء على الخبر في بعض مقاماته وهو قوله
ظفرنا بصيد ، وحياك الله ابا زيد ، وما نعلم احدا انكر ذلك عليه واذا كان
التشاكل لا يراعى في اكثر المفردات كان احرى ان لا يراعى في ذلك الجمل الا ترى ان
المعرب يعطف على المبني والمبني على المعرب وما يظهر فيه الاعراب على ما لا يظهر
وفي هذا الموضع شيء يجب ان يوقف عليه وذلك ان قول النحويين ان الواو تعطف
ما بعدها على ما قبلها لفظا ومعنى كلام خرج مخرج العموم وهو في الحقيقة
مخصوص وانما تعطف الواو الاسم على الاسم في نوع الفعل او في جنسه لا في
كيفيته ولا كميته الا ترى انك اذا قلت ضربت زيدا وعمرا قد يكون الضرب
بزيد ضربة واحدة وبعمرو ضربتين او ثلاثا فتختلف الكميتان وكذلك قد يكون ان تضرب
زيدا جالسا وعمرا قائما فتختلف الكيفيتان ويبين ذلك قول العرب اياك
والاسد فيعطفون الاسد على ضمير المخاطب والفعل الناصب لهما مختلف
المعنى لان المخاطب مخوف والاسد مخوف منه فجاز العطف وان اختلف نوعا
التخويف لان جنس التخويف قد انتظمهما ونحو منه قوله تعالى فاجمعوا امركم
وشركاءكم لان الاجماع على الامر هو العزم عليه والجمع الذي يراد به ضم الاشياء
المتفرقة وان اختلف نوعاهما فان لهما جنسا يجتمعان فيه الا ترى انهما جميعا
يرجعان الى معنى التصيير والايجاب الا ترى ان من عزم على الشيء فقد اجتذبه
اليه وصار كما ان الاشياء المتفرقة اذا جمعت اجتذب بعضها الى بعض وصار
كل واحد منها الى الاخر وكذلك قول الشاعر
يا ليت زوجك قد غدا ، متقلدا سيفا ورمحا ،
ومعناه وحاملا رمحا لان التقلد نوع من الحمل ولاجل هذا الذي ذكرناه من حكم

العطف بالواو وقلنا في قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين
في قراءة من خفض الارجل ان الارجل تغسل والرؤوس تمسح فلم يوجب عطفها على
الرؤوس ان تكون ممسوحة كمسح الرؤوس لان العرب تستعمل المسح على معنيين
احدهما النضح والاخر الغسل حكى ابو زيد تمسحت للصلاة اي توضات
وقال الراجز ، اشليت عنزي ومسحت قعبي ، اراد انه غسله
لتحلب فيه فلما كان المسح نوعين اوجبنا لكل عضو ما يليق به اذ كانت واو العطف
كما قلنا انما توجب الاشتراك في نوع الفعل وجنسه لا في كيفيته فالنضح و
والمسح جمعهما جنس الطهارة كما جمع تقلد السيف وحمل الرمح جنس التاهب
للحرب والسلاح وهكذا قولنا بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على محمد وآله
كان الاخبار والدعاء قد اختلفا فانهما قد اتفقا في معنى التقدمة والاستفتاح
او في معنى التبرك والاستنجاح فان قال قائل قد انكر النحويون ان يقال
ليت زيدا قائم وعمرو بالرفع عطفا على موضع ليت وما عملت فيه وهل
ذلك الا من اجل اختلاف الجملتين بان احداهما يصير خبرا والثانية تمنيا فالجواب
فالجواب ان هذا الذي توهمته لا يصح من وجهين احدهما ان انكار النحويين
العطف على موضع ليت ليس من اجل ما ظننته وانما منعوه لان ليت قد
ابطلت الابتداء فلم يبق له لفظ ولا تقدير ولو كان لليت ومعموليها موضع
وعطف عمرو عليه لم يكن عطف خبر على تمن كما توهمته وانما كان يكون عطف
خبر على خبر لان التمني انما كان للعامل اللفظ دون الموضع لو كان هنالك موضع
والوجه الثاني ان قولنا ليت زيدا قائم وعمرو لا يعد جملتين وانما يعد
جملة واحدة كان الخبر الذي كان يتم الجملة الثانية سقط استغناء بخبر الاسم
الاول ولو قلت ليت زيدا قائم وليت عمرا قائم لكانتا جملتين وهذا كقوله
قام زيد وقام عمرو فيكون الكلام جملتين فاذا قلت قام زيد وعمرو صارت
جملة واحدة ويدل على ذلك ان النحويين يجيزون مررت برجل قائم زيد وابوه
ولا يجيزون مررت برجل قائم زيد وقام ابوه لان الكلام الاول جملة واحدة فاكتفى
فيها بضمير واحد يعود الى الموصوف والثاني يجري مجرى جملتين فلا بد في
كل واحدة منهما من ضمير وكذلك يجيزون زيد قام عمرو وابوه ولا يجيزون زيد
قام عمرو وقام ابوه لتعري الجملة الواحدة من ضمير يعود الى المبتدا وفي
المسائل للبطليوسي ايضا سالت عن قول الله تعالى شهد الله انه لا اله
الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط لا اله الا هو العزيز الحكيم فقلت
باي شيء انتصب قائما وما العامل فيه واين خبر المبتدا به من هذه الاية
وذكرت ان بعض المتحلين لصناعة النحو انكر قولنا ان قائما ههنا منصوب

على الحال وزعم انه كفر من قايله وانما قال ذلك فيما يرى لان الحال فيما ذكر النحويون
منتقلة وفضلة في الكلام والقيام بالقسط صفة لله تعالى لم يزل موصوفا
بها ولا يزال ولا يصح فيها الانتقال ونحن نربا بانفسنا ان نكون ممن يجهل ما يوصف
به الله تعالى عز لا يجوز ونعيب عنا هنا المقدار من علم اللسان وانما في هذا
المعترض من قلة بصره بهذه الصناعة وسو فهمه لما يتصل بالحال وقد اجبتك عن
ذلك بما فيه كفاية واقناع وبالله استعين وعليه اتوكل اما خبر التبريه
في هذه الاية فمحذوف تقديره عند البصريين لا اله في الوجود الا هو ولا اله
موجود الا هو ونحو ذلك من التقدير وخبر التبريه قد يحذف اذا كان في الكلام دليل
عليه كقولهم لا باس يريدون لا باس عليك وكقول عبد يغوث الحارثي
﴿ فيا راكبا اما عرضت فبلغن ندامايّ من نجران ان لا تلاقيا ﴾
اراد انه لا تلاقي لنا وقوله هو بدل من موضع لا وما عملت فيه لان لا التبريه
وما تعمل فيه في موضع رفع على الابتدا وهي في ذلك بمنزلة إنّ وما تعمل فيه كان
قبل ان الذي يمنع من ان يكون هو الموجود في الاية خبر التبريه ولا يحتاج الى
تكلف هذا الاضمار فالجواب ان ذلك خطا من ثلاثة اوجه احدها
ان لا هذه لا تعمل الا في النكرات فان جعلت هو خبرها اعملتها في المعرفة وذلك
لا يجوز والثاني انها تبطل الا موجب ولا تعمل في الموجب انما تعمل في المنفي
والثالث انك ان جعلت هو خبر التبريه كنت قد جعلت الاسم نكرة والخبر
معرفة وهذا عكس ما يوجبه صناعة النحو لان الحكم في العربية اذا اجتمعت
معرفة ونكرة ان تكون المعرفة هي الاسم والنكرة الخبر فلذلك جعل النحويون
الخبر في نحو هذا محذوفا واما قوله قايما بالقسط فانه لا يخلو من احد ثلاثة
اوجه اما ان يكون منصوبا على المدح والتعظيم واما ان يكون منصوبا على
الحال واما ان يكون منصوبا على النعت لا له المنصوب بالتبريه فاما نصبه على
المدح والتعظيم فواضح يغني وضوحه عن القول فيه واما نصبه على الصفة
لا له فان ذلك خطا لان المراد بالنفي هاهنا العموم والاستغراق فان جعلت
بالقسط الا هو نرجع النفي خصوصا وزال ما فيه من العموم وجاز ان يكون ثم
اخر غير قايم بالقسط كما انك اذا قلت لا رجل ظريفا في الدار الا زيد فانما نفيت الرجال
الظرفا خاصة وجاز ان يكون هناك رجل اخر غير ظريف وهذا كفر صريح نعوذ بالله
منه واما نصبه على الحال فانه لا يخلو من احد اربعة اوجه اما ان يكون
حالا من اسم الله تعالى واما ان يكون حالا من المضمر واما ان يكون حالا من المنصوب
بان واما ان يكون حالا من المضمر الذي في خبر التبريه المقدر فان جعلته حالا
من اسم الله فالعامل فيه شهد تقديره شهد الله في حال قيامه بالقسط انه

لا اله الا هو

لا اله الا هو وشهدت الملايكة واولوا العلم وليس هذا قبيحا من اجل انك ذكرت
اسما كثيرة وجيت بالحال من بعضها دون بعض قال ابن جني الا ترى
انك لو قلت جا زيد راكبا وعمرو وخالد لجعلت الحال من بعضهم لجاز باتفاق واذا
جعلت قايما حالا من هو فالعامل في الحال معنى النفي لان الاحوال تعمل فيها المعاني
كما تعمل في الظروف فيكون التقدير شهد الله ان الربوبية انتفت الا له في حال
قيامه بالقسط فهذان الوجهان صحيحان فاما كونه حالا من الضمير المنصوب
بان فقد غلط فيه غلطتين احداهما ان ان المفتوحة تقدر هي وما عملت فيه بتقدير المصدر
وما بعدها من اسمها وخبرها صلة لها فان جعلت قايما حالا من اسمها كان داخلا
في الصلة فتكون قد فرقت بين الصلة والموصول بما ليس من الصلة وذلك مستحيل
والعلة الثانية انك ان جعلته حالا من اسم ان لزمك ان تعمل في الحال وان لا تعمل في
الاحوال شيا ولا في الظروف فان قلت قد قال النابغة الذبياني
﴿ كانه خارجا من جنب صفحته ﴾ فنصب على الحال من اسم كان وجعل
العامل فيها ما في كان من معنى التشبيه فهلا اجزت مثل ذلك في ان فالجواب
ان ذلك انما يجوز عند البصريين في كان وليت ولعل خاصة لان هذه الاحرف
الثلاثة ابطلت معنى الابتدا مما يدخل عليه واحدثت في الكلام معنى التمني والترجي
والتشبيه فاشبهت الافعال فان قيل فان ان المفتوحة تدخل على الجملة
فتصرفها الى تاويل المصدر الا ترى انك تقول بلغني قيامك فهلا عملت في الحال
ما فيها من تاويل المصدر فالجواب ان ذلك خطا لان المصدر الذي تقدر به
ان المفتوحة انما ينسبك منها ومن صلتها التي هي اسمها وخبرها فاذا جعلت
قايما حالا من اسمها كان داخلا في صلتها فيلزمك من ذلك ان تعمل الاسم في نفسه
وذلك محال لهذا الذي ذكرنا استحال ان ينتصب قايما على الحال من اسم ان
فاما امتناعه من ان يكون حالا من الضمير المقدر في خبر التبريه المحذوف فمن اجل
ان المراد بالنفي العموم والاستغراق على ما قدمناه فاذا جعلته حالا من المضمر الذي
في الخبر المحذوف صار التقدير لا اله موجود في حال قيامه بالقسط الا هو فيصير
النفي واقعا على الالهة القايمين بالقسط دون غيرهم ويوهم هذا الكلام ان ثم
الها غير قايم بالقسط كما انك اذا قلت لا رجل موجود ضاحكا الا زيد فانما نفيت الرجال
الضاحكين خاصة دون غيرهم وهذا كفر فصح بجميع ما قدمناه ان قايما لا يصح ان يكون
حالا من اسم الله تعالى او من هو فان قال قايل فيجب على قولكم ان تجعلوه حالا
من الله تعالى او من ضميره والحال منتقلة وفضلة في الكلام وهذه الصفة لم تزل لله
تعالى موصوفا بها ولا يزال فالجواب انه ليس كل حال منتقلة ولا فضلة في
الكلام كما زعم هذا الزاعم بل من الاحوال حال لا يصح انتقاله ولا يجوز ان يكون فضلة الا ترى

ان النحويين قد اطلقوا الحال على اشيا من القران وغيره لا يصح فيها الانتقال كقوله
تعالى هو الحق مصدقا وقوله هذا صراط ربك مستقيما والحق لا يفارقه التصديق وصراط
الله تعالى لا تفارقه الاستقامة وقالوا في قوله تعالى نعبد الهك واله ابايك
ابراهيم واسمعيل واسحق الها واحدا انه منصوب على الحال وقالوا في قوله الم الله
لا اله الا هو الحي القيوم نزل عليك الكتاب بالحق انها حال في موضع الحال من الله
كانه قال الله الحي القيوم نزل عليك الكتاب مستوحدا بالربوبية واجازوا ايضا
ان يكون في موضع الحال من المضمر في نزل وكذلك قول العرب هذا [illegible] قايما
واكثر شربي السويق ملتوتا ودعوت الله سميعا ونحو ذلك ان تتبعناه فان قال
قايل فكيف صح ان تسمى هذه الاشيا احوالا وهي غير منتقلة والكلام محتاج اليها
فالجواب عن ذلك من وجوه كلها مقنع احدها ان الحال شبيهة بالصفة
والصفة ضربان ضرب يحتاج اليه الموصوف ولا بد له منه وذلك اذا التبس بغيره
وضرب لا يحتاج اليه وانما يذكر للمدح او الذم او الترحم فوجب ان يكون الحال
ومنها ان الشي اذا وجد فيه بعض خواص نوعه ولم يوجد فيه بعضها لم يخرج
عن نوعه نقصان ما نقص منه الا ترى ان الاسم له خواص تخصه مثل التنوين
ودخول الالف واللام عليه والنعت والتصغير والندا ولم يلزم ان توجد
هذه الخواص كلها في جميع الاسما ولكن حيثما وجدت كلها او بعضها حكم له بانه
اسم وكذلك الاحوال في هذه المواضع فيها اكثر خواص الحال وشروطها
موجودة فيها فلا تخرجها عن حكم الحال نقصان ما نقص منها كما لا يخرج من
وما ونحوهما عن حكم الاسما نقصان ما نقصها من خواص الاسما ومنها ان النحويين
لم يريدوا بقولهم ان الحال مستغنى عنها في كل موضع على ما يتوهم من لا دربة
له بهذه الصناعة وانما معنى ذلك انها تاتي بعد تمام الكلام وحصول الفايدة لا ان يكون اعتماد الكلام
على سواها والفايدة منعقدة بغيرها واما ان تقترن بكلام تقع الفايدة
بهما معا فلا تقع الفايدة بها مجردة وانما كان ذلك لانها لا ترفع ولا يسند اليها
حديث واعتماد كل جملة مفيدة انما هو على الاسم المرفوع الذي اسند اليه
الحديث او ما هو في تاويل المرفوع ولا تنعقد فايدة بشي من المنصوبات
والمجرورات حتى يكون معها مرفوع او ما هو في تاويل المرفوع كقولنا ما جاني من
احد وان زيدا قايم فتامل هذا الموضع فانه يكشف عنك الحيرة في امر الحال
وفيه لطف وغموض واما القيام الثاني وصف الله تعالى به نفسه في هذه
الاية فليس يراد به المثول والانتصاب لان هذا من صفة الاجسام تعالى الله
عن ذلك وانما المراد بالقيام ها هنا القيام بالامور والمحافظة عليها يقال
فلان يقوم بامر فلان اي يعنى به ويحسن سياسته ومنه قوله تعالى الرجال

قوامون

قوامون على النسا اي متكفلون بامورهن ومعنيون بشونهن ومنه قول
الاعشى ، يقوم على الوغد في قومه ، فيعفو اذا شا او ينتقم ،
المسايل ايضا سالت وفقك الله عن قولنا في الدعا يا حليما لا تعجل ويا جوادا
لا تبخل ويا عالما لا يجهل ونحو ذلك من صفات الله تعالى وقلت كيف يصح القول
في مثل هذا منادى منكور والقصد به الى الله تعالى وهو ان كان معرفة فكيف النصب
وخرج مخرج التنكير وهذا سوال من لم يتمهر في علم اللسان العربي والعارض لم
يتصور غرض هذه الصناعة تصورا صحيحا وانا اعمل لك ذلك واشرح لك
ما التمسته شرحا يسد عنك ثوب الحيرة ويزيل عنك عارض هذه الشبهة ان
شا الله فاقول وبالله التوفيق ان الوجه في هذا وما اشبهه من صفات الله
تعالى ان يقال فيه انه منادى مخصص وهذه عبارة عن معناه عند النحويين
وانما جرت عادتهم في نحو هذا ان يسموه المنادى المشبه بالمضاف والمنادى
المطول اي المطول من قولك مطلت الحديدة اذا مددتها ومنه اشتق المطل
في الوعد ومعنى قولنا انه منادى مخصص ان حليما وجوادا وعالما ونحوها صفات
يوصف بها الباري جل جلاله ويوصف بها المخلوقين وهي وان اتفقت الفاظها
متباينة في المعاني الا ترى انا اذا قلنا في الباري تعالى انه سميع بصير وقلنا في زيد
انه سميع بصير فالمعنى مختلف وان اتفقت العبارة لان زيدا سميع باذن بصير
بحدقة لانه ذو جوارح وابعاض مجتمعة والله تعالى عن مثل هذه الصفات جل
عما يصفه به الجاهلون وتقدس عما يقول فيه المبطلون وانما نريد بقولنا
فيه انه سميع وانه بصير انه لا يغيب عنه شي من خلقه كانه مشاهد لجميع حركاتهم
وانه عالم انه لا يخفى عنه مثقال الذرة ولا يغيب عنه ما تخفيه الصدور وتختلج
به الضماير وكذلك اذا قلنا ان زيدا حي فانما نريد بذلك ان له نفسا حساسة
مقترنة بجسم واذا قلنا في الباري انه حي فانما نريد بذلك انه مدرك للاشيا
ونحوها نريد بذلك انه موجود لم يزل ولا يزال والعرب تسمي الوجود حياة والعدم
موتا فيقولون الشمس حية ما دامت موجودة فاذا عدمت سموها ميتة قال
ذو الرمة ، فلما رأين الليل والشمس حية ، حياة الذي يقضي حشاشة نازع ،
شبه الشمس عند غروبها بالحي الذي يجود بنفسه وقال اخر يصف النار
، وزهر ان كفنتها فهو عيشها ، وان لم اكفنها فموت معجل ،
فجعل وجود النار حياة وعدمها موتا ولم نرد بانشاد هذين البيتين تمثيل حياة
الباري تعالى بالحياة المذكورة فيهما لان ما ذكره الشاعر من ذلك مجاز واستعارة
وحياة الباري تعالى وجميع صفاته حقايق لا تشبيه لشي من صفات المحدثات

يا حليما لا يعجل

معرفة

ولا تكييف وانما يوخذ توقيفا وتسليما لا قياسا وقد اجتمع العارفون بحدود
الكلام على انه الاشتراك في الاسما لا توجب المناسبة من المسميات بها وانما تشبه
الاشيا باتفاقها في المعاني لا في الالفاظ وليس بين الباري تعالى من مخلوقاته
اشتباه في معنى من المعاني فاذا ارادوا ان يجعلوا هذه الصفات مختصة به
تعالى زادوا عليها الفاظا تخصصها وتجعلها مقصورة عليه فقالوا يا حليما لا يجهل
ويا جوادا لا يبخل ويا عالما لا يجهل ونحو ذلك فصارت هذه الصفات خاصة لا
يصح ان يوصف بها غيره لان كل حليم فلا بد له من طيش وهفوة وكل جواد فلا بد له
من بخل وعلة وكل عالم فلا بد له من جهل وحيرة فاما الحلم المحض الذي لا يلحقه
طيش والجود المحض الذي ليس فيه بخل والعلم المحض الذي لا يقترن به جهل فانها
صفات خاصة لا حظ فيها لغيره وهذه الزيادة التي زيدت عليها في موضع نصب
على الصفة كانه قيل يا حليما غير جهول ويا جوادا غير بخيل ويا عالما غير
جهول فالفايدة في هذه الالفاظ المزيدة على هذه الاسما ما ذكرناه من التخصيص
فان قال قايل فقد علمت انا اذا قلنا يا حليم ويا جواد ويا عالم فقد قصرنا هذه
الصفات مخالفة لصفات البشر فاذا كان ذلك مفهوما من انفس هذه
الصفات فما الفايدة في زيادة هذه الالفاظ عليها فالجواب ان الفايدة
في ذلك انا اذا قلنا يا حليم ويا جواد ويا عالم فانما يقع التباين والخلاف
بالمعاني لا بالالفاظ واذا قلنا يا جوادا لا يبخل ويا حليما لا يجهل ويا عالما لا يجهل
وقع التباين والخلاف بالمعاني والالفاظ معا واذا انفصل الشيان لفظا
ومعنى كان ابلغ في التباين من ان ينفصلا معنى لا لفظا ويدلك على ان الغرض
في ذلك ما ذكرته قول عطا الخراساني في بسم الله الرحمن الرحيم كان الباري
تعالى وصف بالرحمن فلما تسمى به المخلوقين زيد عليه الرحيم فهذا نص جلي على المخلوقون
انهم قصدوا تخصيصه تعالى بلفظ لا يوصف به سواه ولذلك قال
المفسرون في الله انه اسم ممنوع فلاجل هذا قلنا ان مثل هذا ينبغي ان يقال
فيه منادى مخصص وانما وجب ان ينتصب هذا النوع من المنادى بان
قال كان غير معكول لان اللفظ لا وله لما كان محتاجا الى اللفظ الثاني لانه
الذي يتمم معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف الذي لا يتم الا بالمضاف
اليه فانتصب لا تصاله به وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا
ولذلك سمى النحويون هذا النوع المنادى المشبه بالمضاف واما قولك
ان هذا سوال من لم يتمهر في معرفة اللسان العربي واعتراض من لم
يتصور هذه الصناعة تصورا صحيحا فانما قلت ذلك لان هذا السوال
يدل على ان صاحبه يعتقد ان كل منادى معرفة غير مضاف مرفوع رفع

ينا في كلام العرب وليس كذلك لان المنادى في كلام العرب ينقسم اربعة اقسام
منادى منكور نحو يا رجلا ومنادى مضاف نحو يا عبد الله ومنادى مفرد
وهو نوعان احدهما ما كان معرفة قبل الندا نحو يا زيد والثاني ما كان قبل
الندا نكرة وتعرف في الندا بما قبل المنادى عليه واختصاصه ابا دبا لندا
دون غيره نحو يا رجل والقسم الرابع هو المنادى المشبه بالمضاف وهو الذي
لا يستعمل بنفسه ويفتقر الى ما يتممه كقولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا
رجلا وكرجل سميته ثلاثة وثلاثين فانك تقول يا ثلاثة وثلاثين فان قلت كيف
يكون قولنا يا خيرا من زيد ويا ضاربا معرفة وقد خرج بلفظ النكرة فان تعرفه
يكون على وجهين احدهما ان تسمي بذلك رجلا فيصير قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا
رجلا بمنزلة قولك يا زيد ويا عمرو ونحوهما من الاسما المختصة والوجه الثاني
ان تقبل بندايك على رجل معين تختصه من جميع من بحضرتك فيصير قولك
يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا بمنزلة قولك يا رجل لمن تقبل عليه فهذا ما عندي
في جواب ما سالت عنه وبالله التوفيق

سوال العضد وجواب الجاربردي ورد العضد على الجاربردي وانتصار ولد الجاربردي لابيه على العضد

كتب العضد مستفتيا علما عصره بالادلة الهدى ومصابيح
الدجى حياكم الله وبياكم والهمنا الحق بتحقيقه واياكم ها انا من
نوركم مقتبس وضوء نار كم للهدى ملتمس ممتحن بالقصور لا ممتحن
ذو غرور يلتبسه باطلو لسان وارق جنان
الا فاتصل لسكان وادي الحمى هنيا لكم في الجنان الخلود واد
افيضوا علينا من الما فيضا فنحن عطاش وانتم ورود
قد استبهم قول صاحب الكشاف افيضت عليه سجال الالطاف من مثله
متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كاينة من مثله والضمير لما نزلنا او بعبدنا
ويجوز ان يتعلق بقوله فاتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول
كون الضمير لما نزلنا تصريحا وحظره في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري
ما الفرق بين فاتوا بسورة كاينة من مثله ما نزلنا وفاتوا من مثل ما نزلنا
بسورة وهل ثم حكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم بحت هذا مستبعد
من مثله فان رايتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب
اثبتم اجزل الاجر والثواب فكتب العلامة فخر الدين الجاربردي
وعقد ذو الافهام تعيي الشعور متعلقا بالاستعلام لما وقع بالدخيل معلقا

مع الاصيل الا دخل في الابهام اشعر بان المتمني تحقق ثبوت شي مّا منهما
ولا شفاء لاشما ولا استرابة انه انتفى الفايدة اللطيفة والفايدة المعنوية
بحمل التخصيص تحكماً سادجاً فلو رفع الابهام بنصب البعض لكسر الثاني
جزماً فما معنى التخصيص على البيان فاضطرب عن الكشف صفحاً لجانبنا
الاستدراك كما في الاستكشاف وان اردتم ما يعني بالحقيقة والاحصى في
الاستعمال فريع الدالة لازالة جبير كعثرة عنا رها للادخل بمنزلة في انزلنا
ولا يشهد له الدعدغة لعثوره عليهما في انزلنا ثانيا والنبين جنس التعيين
فانها من ثياب خلعت عليهن الثياب ثم دفنتهن وحثوت عليهما التراب
فيح باسم من تقوى وادعى من الكنى ٭ فلا خير في اللذات من دونها ستر
الى امرؤ اسم القصابد للجدا ٭ ان القصايد سترها اقفالها
قلنا العضد على الجواب ٭ اقول واعوذ
من الخطا والخلل واستعينه عن العثار والزلل الكلام على
هذا الجواب من وجوه الاول انه كلام تمجه الاسماع وتنفر عنه الطباع
ككلمات البرسم غير منظوم ٭ وكهذيان المحموم ليس له مفهوم ٭ كم عرض على
ذي طبع سليم ٭ وذهن مستقيم ٭ فلم يفهم معناه ٭ ولم يعلم مؤداه وكفى
وكيلا بيني وبينك كل من له حظ من العربية ٭ وذكا مع الممارسة لشطر
من الفنون الادبية الثاني انما اجمل الاستفهام لكثرة الابهام ٭
فسره لما لا يدل عليه بمطابقة ولا بتضمن ولا بالتزام وحاصله ان ثبوت
الامرين هاهنا محقق وانما التردد في التعيين فحقيق بان يسال بالهمزة
مع ام دون هل مع او فانه سوال عن اصل الثبوت الثالث انا لا نسلم
تحقق احد الامرين حقيقة لجواز ان لا يكون لحكم نفسه ٭ ولا يكون
معنويه بل الامرين في نفسه على السايل اوليس به ٭ قد تخايلت الحاكم
ويفصح بتامل فلا يكون تحكما بحتا ٭ ولين سلمنا الحصر فلم لا يكون ان يتجاهل
السايل تادبا واعترافا بالقصور ٭ وتجنبا عن لينه والغرور الرابع
انا او هذه اهي الاضرابية ٭ اهذا باعه في الوجوه العربية ٭ فاين
انت من قولهم لانا من زيد افعصيك ام تحسبه علامك ٭ وافكل
خلامك او لا تدري من امامك ٭ ابعد اذبت نفسك ليلا ونهارا في شعب
من العربية مدشيطت بك العمايم الى ان اشتعل الراس شيبا تخفى
عليك هذا الجلي الظاهر ٭ الذي هو مسطور في الجمل لعبد القاهر
الخامس هب ان هذا الخطا منها لا يمكن ان يحمل له محلا صحيحا
اليس المقصود هنا كالصبح بتبلج ٭ وكالنار في حندس الظلم ٭

٤٠

على راس العلم برح فاذا كان بعدما يخنيك من الجواب ٭ وتطلق بفصل الصواب
علا يعنيك من التخطيه في السوال السادس تمادوجب الشرع ردا التحيه
عليه السلام وندب الى التلطف في الكلام فمن يوفك فقد اقترف الاثم ٭ واستحق الذم
كاسا الادب ٭ وتجنب الاثم ٭ واشعر بانه ليس له من الخلق خلاق فلم يرزق متابعة
من بعث لتتميم مكارم الاخلاق السابع انه اعرض على الجواب وزعم انه
بنات خلع عليهن الثياب فان كان حقا فلا ريب في انها تكون متمنعته او
بالبه ومع هذا مصداق كلامه ان يرعنها او ان ياتي بمثلها فتوى ما هيه ٭
الثامن ان السوال لم يخص به مخاطب دون مخاطب بل اورد على وجه التعميم
والاجمال ٭ مرعيا فيه طريق التعظيم والاجلال ٭ موجها الى من وجه اليه
ويقال مصدق انته من اذكياء الهدى ومصابيح الدجى ٭ فالى راي نفسه اهلا
للخطاب ٭ معينا للجواب ٭ وهلا دراه عن نفسه معرفة بقدره ٭ وعلما بغوره
ومحافظة على طوره الى من هو اجل منه قدرا واتور بدرا في هذه البلدة
من زعما التحرير ٭ وفحول النحارير ٭ الذين يفوتهم سابق ولا يسبق غبارهم
لاحق وان كان لا يرى فوقه احد فانه للعجمة والعمى والحماقة العظمى وما لداء
العقول من دوا وليس يبرا لمرض الجهل المركب من شفا التاسع البليغ من عرف
مقولاته والجواد من حضرت كبواته ٭ اما من يا من مع الدعدغة سوالعثار
ويحتاج الى من يقود عصاه في ضوء النهار فاذا سابق في المضمار العتق الجياد ٭
وتفاصل عند النهاد ذوي الايدي الشداد ٭ فقد جعل نفسه سخرة للساخرين
وضحكة للضاحكين ٭ ودريئة للطاعنين ٭ وغرضا للسهام العاشر
اظنك قد غرك رهط احدقوا من حولك ٭ والقوا السمع الى قولك يصدقونك
في كل هذر ٭ ويصوبونك في كل ما تاتي وتذر ٭ فلم تمتز بقراع الابطال الهماميم
ولم تدفع الى جدال جحاجح بعركك عرك الاديم ٭ فظننت بنفسك الظنون ورسخ
في دماغك هذا النوع من الجنون ولم ترزق اديبا ٭ ولا ناصحا لبيبا ٭ فما كل ذي
نصح يوتيك نصحه ولا كل موت نصحه بلبيب ٭ فها انا اقول لك قول الحق الذي
ياتي في غير تقسرابية ٭ ولا يصرفني عنه هوى ولا عصبية ٭ فاقبل النصيحة
واتق الفضيحة ٭ ولا ترجع بعدا الى مثل هذا فانه عار في الاعقاب ٭ ونار
يوم الحساب ٭ هدانا الله واياك سبيل الرشاد ٭

و قد تصدى ابا هيمو لجا ربردي لنصرته والرد في رسالة
سماها السيف الصارم في قطع العضد الظالم

فقال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وبه نستعين والعاقبة
للمتقين ولا عدوان الا على الظالمين ٭ والصلاة والسلام على خاتم النبيين

وامام المرسلين سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول الفقير الى الله تعالى ابراهيم الجاربردي بينما كنت اقرأ كتاب الكشاف في سنة ستين وسبعمائة بين يدي من هو افضل اهل الزمان لا بالدعاوي بل هو باتفاق اهل العلم والعرفان اعني من خصه الله تعالى بأوفر حظ من العلم والاحسان مولانا وسيدنا الامام العالم العلامة شيخ الاسلام والمسلمين الداعي الى رب العالمين قامع المبتدعين وسيف المناظرين امام المحدثين حجة الله على اهل زمانه والقائم بنصرة دينه في سره واعلانه بقلمه ولسانه خاتمة المجتهدين بركة المؤمنين استاذ دين قاضي القضاة تاج الدين السبكي لا زالت رباع الشرع عبد الوهاب /
معمورة بوجوده ورياض الفضل مغمورة بجوده ورحم الله عبدا قال امينا اذ وصلنا الى قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله فرأيت عند بعض من الفضلاء الحاضرين شيئا من كلام القاضي عضد الدين الشيرازي على كلام والدي الذي كتبه على سؤاله المشهور عن الفرق بين فأتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفأتوا من مثل ما نزلنا بسورة فأخذت منه رجاء ان اطلع على بدائع من رموزه وودائع من كنوزه فوجدته قد قطع عن ارتضاع اخلاف التحقيق وحرم عن الاغتراف من بحر التدقيق جعل الايراد عنادا والمنع ردعا والرد صدا والسؤال تضلالا والجواب اعيانا وخبط خبط عشواء وقال ما هو تقول وافتراء وكلام والدي عنه برئ كأنه طبع على اللقاء او جبلت طينته من المراء تمزج الشهد بالسم واكل الشعير ودم فاضحكت حركة الهمة في سيفنا القصاص فكتبت هذه الرسالة المسماة بالسيف الصارم في قطع العضد الظالم ولا جانبه عن حسناته الحشر بامثالها قال الله تعالى ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل وقال تعالى والجروح قصاص وجراحة اللسان اعظم من جراحة السنان كما قال الشاعر

جراحات السنان لها التئام • ولا يلتام ما جرح اللسان •

وقال الآخر • وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان •

وفي الشر نجاة حين لا ينجيك احسان •

وقال الآخر • لا تطمعوا ان تهينونا ونكرمكم وان نكف الاذى عنكم وتؤذونا

واسأل الله التوفيق وبدايته التحقيق اقول ايها السائل رحمك الله اما قولك في الجواب انه كلام تمجه الاسماع وتنفر عنه الطباع الى آخره فنقول بموجبه لكن بالنسبة الى من كانت سليقته غير سليمة او شذ عن الاصاخة الى الحق سمعه والى ان ينطق به لسانه وهذا قريب مما حكى الله سبحانه وتعالى عن الكفار المعاندين وقالوا قلوبنا في اكنة مما تدعونا اليه و

اذان

وفي آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب وقولك كم عرض على ذي طبع سليم وذهن مستقيم فلم يفهم معناه ولم يعلم مؤداه يقول هذا كلام منها فت اذ لو كان ذا طبع سليم وذهن مستقيم لفهموا معناه وتفطنوا الموجه ومقتضاه فان الطبع السليم من يدرك اللمحة وان لطف شأنها وينتبه على الرمزة وان خفي مكانها ويكون مسترسل الطبيعة منقادها مستنغل القريحة وقادها ولكنهم كانوا مثلك كزا جاسيا وغليظا جافيا غير دارين باساليب النظم والنثر غير عالمين كيف يترتب الكلام ويؤلف وكيف ينظم ويرصف ام تحسب ان اكثرهم يسمعون او يعقلون ان هم الا كالانعام بل هم اضل سبيلا اما سمعت قول بعض الفضلاء • على نحت القوافي من معادنها • وما علي اذا لم تفهم البقر • النظم
او نقول فرضنا انهم كما زعمت ذا طبع سليم وطبع مستقيم لكنهم ما اشتغلوا بالعلوم حق الاشتغال فاين هم من هذا المقال اما سمعت قول من قال • لو كان هذا العلم يدرك بالمنى • ما كان يبقى في البرية جاهل •

وقيل الآخر

لا تحسب المجد تمرا انت آكله • لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبرا •

ومع ان هذه الغوامض كما نبه عليه الزمخشري لا يكشف عنها من الخاصة الا اوحدهم واخصهم والا واسطهم وتصلهم وعامتهم عماه عن ادراك حقائقها باصدائهم عناة في يد التقليد لا يمن عليهم بجز نواصيهم واطلاقهم هذا مع ان مقامات الكلام متفاوتة فان مقام الايجاز يباين مقام الاطناب والمساواة وخطاب الذكي يباين خطاب الغبي فكما يجب على البليغ في موارد التفصيل والاشباع التفصيل ان يفصل ويشبع فكذلك الواجب عليه في خطاب الاجمال والايجاز ان يجمل ويوجز كما قال الجاحظ •

يرمون بالخطب الطوال وتارة • وحي الملاحظ خيفة الرقباء •

وائمة صناعة البلاغة يرون سلوك هذا الاسلوب في امثال هذه المقامات من كمال البلاغة واصابة المحز فنقول انما اوجز الكلام واوهم المرام اختبارا لتنبهك او مقدار تنبهك او نقول عدل عن التصريح احترازا عن نسبة الخطأ اليك صريحا والعدول عن التصريح من باب البلاغة يصار اليه كثيرا وان اردت تطويلا ومن الشواهد لما نحن فيه شهادة غير مردودة رواية صاحب المفتاح عن القاضي شريح ان رجلا اقر عنده بشيء ثم رجع ينكر فقال له شريح شهد عليك ابن اخت خالتك آثر شريح التطويل ليعدل عن التصريح بنسبة الحماقة الى المنكر لكون الانكار بعد الاقرار ادخالا للعنق في ربقة الكذب لا محالة واما قولك ثانيا قصره بما لا يدل عليه مطابقة ولا بتضمين ولا بالتزام ثم

ثم نقول حاصله كذا فنفيت اولا الدلالات ثم اثبت ثانيا له معنى وذكرته
فانت كاذب اما في الاول او الثاني وايضا فلقلت اولا انه كذب بان المحموم
ليس له مفهوم ثم قلت حاصله كذا فقد ادخلت عنقك في ربقة الكذب
اتق الله فان الكذب صغيرة والاصرار عليه كبيرة والمعاصي تجر الى الكفر قال
الله تعالى ثم كان عاقبة الذين اساؤا السوأى ان كذبوا بايات الله ثم ان قولك حاصله
ان ثبوت احد الامرين ههنا متحقق وانما التردد في التعيين فجيبوا ان يسال
عنه بالهمزة مع ام دون هل مع او فانه سوال عن اصل الثبوت يوهم انك انت
الذي استنبطت هذا المعنى من كلامه وفهمته منه وليس كذلك بل لما بلغك
هذا الجواب فبقيت حائرا عليك لا تفهم مراده ولا تعرف معناه وكنت تعرض
على من زعمت انهم كانوا ذا طبع سليم وفهم مستقيم فما فهموا معناه وما عثروا
على مؤداه فصرت ضحكة للضاحكين وسخرة للساخرين فلما طال الحول
وانتشر القول جاء ذاك الامام الالمعي اعني الشيخ امين الدين حاجي دده
وتمثل بين يدي مالكي وقال كما قلت

ابيضوا علينا من الماء فيضا فنحن عطاش وانتم ورود

فقرا عليه قراة تحقيق واتقان وتدقيق فلما كشف لكم الدله الغطا ظهر له
ان كلامك كان كسراب بقيعة يحسبه الظمان ماء فجا اليك وافرغ في صماخيك
وافرّ عينيك فكان الواجب عليك ان تقول حاصله كذا على ما فهمته من
بعض تلامذته لئلا يكون انتحالا لافادته ذلك خيانة والله لا يحب الخائنين
فان كابرت وجعلتني من المدعين فقل فات به ان كنت من الصادقين فقلت
اما بالنسبة الى الاخرة فكفى بالله شهيدا بيننا وبينكم واما بالنسبة الى الدنيا
ففضلاء التبريزين فانهم عالمون بالحال عارفون بالامر على هذا المنوال
ولهذا ما وسعك ان تكتب هذه الهذيانات وانت في تبريز مخافة ان تصير هزاه
للساخرين وضحكة للناظرين بل لما انتقلت الى اهل بلد لا يدرون ما الصحيح
تكلمت بكل قبيح لكن وقفت فيها فيما خفت منه واما قولك ثالثا لا نسلم
تحقق احد الامرين حقيقة الى اخر ما قلت فقد تخالف للظاهر والاصل عدمه
وتحقيق الجواب فيه يظهر مما ذكره في اخر الجواب الرابع واما قولك
رابعا او هذه اهي الاضرابية فهذا ابعد في الوجوه الاعرابية فنقول
اولا لا شك انك عند تسطير هذا السوال ما خطر لك هذا بالبال بل لما اعترض
عليك تحملت هذا بالقال وثانيا المنافاة ذكرته عن مطابق لكلامك لو فرضنا
انه من كلام الفصحا وثالثا انه لا يستقيم ان تكون او في كلامك للاضراب
لفوات شرطه فان الامام هذا الفن سيبويه انما اجاز او للاضرابية بشرطين

احدهما بتقدم نفي او نهي والثاني اعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا
يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور كذا مذكور في مغني اللبيب
عن كتب الاعاريب ثم قال مصنفه ابن هشام المصري ومما يويد نقل ابن عصفور
ان سيبويه قال في ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب
المعنى يعني يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط انتهى فلا يمكن
حمل او في كلامك على الاضراب فظهر من التقصير باعه في علم الاعراب
امثالك يعرض لهذا لمن كان ادنى تلامذته فارسا في علم الاعراب
متقدما في حمله الكتاب لكن نحولك انحصر في الجمل الذي صنف لصبيان
الكتاب وحرمت من الكنوز التي اودعها سيبويه في هذا الكتاب ثم على
تقدير اتيان او للاضراب مطلقا كما ذهب اليه بعضهم لا يدفع الايراد لان من شرط
ارتفاع شان الكلام في البلاغة صدوره من بليغ عالم بجهة البلاغة
بصير بطرق حسن الكلام وان يكون السامع معتقدا ان المتكلم قصد هذا
في تركيبه عن علم منه لانه وقع منه اتفاقا بلا شعور منه فانه اذا اسا السامع
اعتقاده بالمتكلم ربما نسبه في تركيبه ذلك الى الخطا وانزل كلامه منزلة
ما يليق به من الدرجة النازلة ومما يشهد لذلك ما نقل صاحب المفتاح
عن علي رضي الله عنه انه كان يشيع جنازة فقال له قائل من المتوفي بلفظ
اسم الفاعل سائلا عن المتوفى فلم يقل فلان بل قال الله تعالى ردا لكلامه
عليه مخطئا اياه منبها له بذلك على انه كان يجب ان يقول من المتوفى بلفظ اسم
المفعول ويقال ان هذا الواقع كان احد الاسباب التي دعته الى استخراج
علم النحو فامر ابا الاسود الدؤلي بذلك ولا شك انه يقال توفي على البناء
للفاعل اي اخذ وحينئذ يكون كناية عن من مات يعني ان الميت اخذ بالتمام من
عمره فمات فالمتوفي هو الميت بطريق الكناية ويقال توفي على البناء للمفعول
اي اخذ روحه وحينئذ يكون الميت هو المتوفى حقيقة والمتوفي هو الله ولما
سال من هو من الاوساط من علي عن الميت بلفظ المتوفي الذي هو من تركيب البلغا
اجابه بما يليق به ان المتوفي هو الله تعالى وفيه بيان انه يجب ان يقول
من المتوفى بلفظ اسم المفعول الذي يليق به كما يقوله الاوساط لانه لا يحسن
الكناية واذا سمعت ما تلونا عليك وتاملت المقصود من ايرادنا هذا الكلام
عليك تتيقن الجواب عن الثالث والرابع في ذهنك اليقين الجلي واما
قولك خامسا ههنا خطا منكم البتة المقصود هنا كالصبح فما كان لو
اشتغلت بالجواب فنقول الجواب عليه من وجهين احدهما انه كتبه وقد صرحوا
بانه لا يكتب على الفتوى الا بعد تصحيح السوال والثاني انه يحتمل ان يكون قد

احسن الظن فيك حيث بان مثل هذا لا يخفى عليك ومع ذلك يكون قد خطر لك انك
قد فعلت هذا امتحانا هل يتفطن احد لتركيبك ام لا فعلى هذا كيف يتعدى
عن التنبيه على المقصود واما قولك ساد شاكرا وجب الشرع
رد التحية فالجواب عنه ايضا من وجهين احدهما ان الواجب هو الرد لا الكتابة
فيحتمل ان يكون قد رد بلسانه وما كتب وما اعرف احدا من الاصحاب قال بوجوب
الكتابة او ما سمعت ما اجاب به الفضلا عن المزني حيث قال قيل انه لم يكتب
اول المختصر بسم الله الرحمن الرحيم وثانيهما انك زعمت في الوجه الثاني انك
ما خصصته بالسوال بل اوردت على وجه التعميم والاجمال فنقول
حينئذ لا يجب عليه بعينه رد السلام بل على واحد لا بعينه لكن اعذرك في مسالة
رد التحية لانك في الفقه ما وصلت الى باب الطهارة فكيف مسايل تذكر في
اواخر الفقه واما قولك سابقا زعم انه من بنات خلع عليهن الثياب
فالجواب عنه ان الزعم قول يكون مظنة للكذب وما ذكره من الحق الابلج
ومن ظن خلاف ذلك فقد وقع في الباطل لان مراده ببنات خلع عليهن الثياب
نتايج فكره التي انتشرت في البلاد كشرح المنهاج والمصباح وشرح
التصريف واللباب وحواشي شرح المفصل والمفصل والمفتاح وحواشي
المصابيح وشرح السنة وحواشي الكشاف والمطالع وشرح الاشارات
وغير ذلك مما يطول ذكره وقولك فلا ريب في انها تكون ميتة او
بالية دال على جهلك لان قول العالم لا يموت ولو مات العالم ولهذا احتج به
اما كان بعضهم العلما باقون ما بقي الدهر اعيانهم مفقودة واثارهم
في القلوب موجودة وقولك مصداق كلامه ان ينبش عنها ما هنالك
قلت الحذر الحذر فانها نار حامية وقولك او يا تيمنها فترى ما هيه
قلت نعم لكن بشرط ان تنزع من راسك صمام الصمم حتى اقرع فيها شيا من
مباحث الحكم فاقول وبالله التوفيق مما ذكره والذي في الفرقان صاحب
الكشاف انما حكم بان قوله من مثله اذا كان صفة سورة يجوز ان يعود الضمير
الى ما او الى عبدنا وان كان متعلقا بفاتوا تعين ان يكون الضمير للعبد ولا يجوز
اذا كان صفة فان عاد الضمير الى ما يكون من زايدة كما هو مذهب الاخفش
في زيادة اذ المعنى حينئذ فاتوا بسورة مثل القران في حسن النظم واستقامة
المعنى وفخامة الالفاظ وجزالة التركيب وليس النظر الى ان يكون مثل بعض
القران او كله بل الاوجه لهذا الاعتبار ويؤيده قوله تعالى في موضع اخر بل
فاتوا بسورة من مثله وادعوا من استطعتم من دون الله وقال تعالى
في موضع اخر فاتوا بعشر سور مثله مفتريات فلا يكون من للتبعيض ولا

ابتدائيه

ولا ابتدائيه لانه ليس المقصود ان يكون مبدأ الاتيان هذا وذاك ان عاد
الضمير على عبدنا تكون من ابتدائية وهو ظاهر واما اذا كان من مثله متعلقا
بفاتوا فلا يجوز ان تكون من زايدة لان حرف الجر اذا كان زايدا لا يكون متعلقا بشي
فتعين ان يكون المعنى فاتوا بسورة من مثل عبدنا وتكون من ابتدائية ثم قال
ونقول انما قال صاحب الكشاف ان من مثله اذا كان صفة سورة يحتمل عود
الضمير الى ما والى عبدنا لصحة ان يقال سورة كاينة من مثل ما نزلنا بان
تكون السورة بعض مثل ما نزل او تكون مثل ما نزل مبتدا نزوله ولصحة ان
يقال سورة كاينة من مثل عبدنا بان يكون قد قاله ويكون تركيبه وكلامه
واما ان كان من مثله متعلقا بفاتوا فيتعين ان يكون عايدا الى عبدنا لاستقامة
ان يقال فاتوا من مثل عبدنا اي من عند مثله بان يكون كلامه ولا يستقيم
ان يقال فاتوا من عند مثل ما نزلنا او من جهته اذ لا يستقيم ان يقال اتي هذا
الكلام من فلان الا اذا كان ذلك الفلان ممن يمكن ان يكون هذا كلامه ويكون هذا
الكلام منقولا منه مرويا عنه وهذا ظاهر ولهذا ما بسط الزمخشري الكلام
فيه بل اقتصر على ذكره والله اعلم واما قولك تامنا ان السوال لم يختص به
مخاطب دون مخاطب فهذا كلام المجانين لانك بعثت هذا السوال على يد الشيخ
علا الدين الباوردي الى خدمته وطلبت منه الجواب لكن لما اشتبه عليك
القول اخذت تبدي الترق والعول فتارة تمنع وتارة تصوب واخرى ترد
وتظنه جوابا نستحي من الفضلا الذين كانوا مطلعين على هذا الحال ولقد
صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال ان مما ادرك الناس من كلام
النبوة الاولى اذا لم تستحي فاصنع ما شيت ثم ان الذي يقضي منه العجب حالك
في قلة الانصاف وفرط التجسر والاعتساف وذلك ان هذا ما هو اول
سوال سالته بل ما زلت منذ توليت القضا كلا عليه حيث سرت عين منبعك
من اقتباس الاحكام من فتاواه اين ما توجهت لتساله عن اية من التفسير
وينبهك على تصحيح التقرير جائز منك التحية فنزعت جحد فضله وتنكر
سبقه هيهات هيهات اتسع الخرق على الراقع وقولك راعيت فيه
طريق التعظيم والاجلال نعم هذا كان الجواب عليك لانك انت السايل والسايل
كالمتعلم والمسؤول منه كالمعلم فالواجب عليك تعظيمه وعليه ان يرشدك
وقد فعل بان هداك الى تصحيح السوال وقولك فاني راي نفسه اهلا
لهذا الخطاب فلست من فضل الله العظيم بان جعله استاد العلماء في
زمانه ام تحسدون الناس على ما اتاهم الله من فضله فقد اتينا ال ابراهيم
الكتاب والحكمة واتيناهم ملكا عظيما ولقد احسن بديع الزمان حيث قال

اراك على شفا خطر مهول ۞ بما اديت راسك من فضول
۞ طلبت على تقدمنا دليلا ۞ متى احتاج النهار الى دليل
وقولك هلا درأه عن نفسه الى من هو اجل منه قدرا وانور بدرا فالجواب
عنه من وجهين الاول انك بعثت اليه وسالت منه فصار كقرص العين بالنسبة
اليه فلا فان حاصله ان السوال يحتاج الى التصحيح بالنظر الدقيق ليصير
مستحقا للجواب من اهل التدقيق والثاني قل من كان في تبريز ذلك الزمان
من عائلة او بدايته وقولك في هذه البلاد من زعما النحرير وفحول
النحارير فسلم لكنهم كلهم او اكثرهم تلامذته او تلامذة تلامذته وهذا لا ينكره
غير جاهل مارد او حاسد معاند وما كانوا يهدون الى درر فوايده من كل فج
عميق ۞ ويجتمعون على اجتلاب درر مباحثه فريقا بعد فريق وما احسن قول
من قال ۞ وجحود من جحد الصباح اذا بدا ۞ من بعد ما انتشرت له الاضواء
۞ ما دل ان الفجر ليس بطالع ۞ بل ان عينا انكرت عمياء
واما قولك تاسعا البليغ من عدت هفواته فالجواد من حصرت عثراته
الى اخر ما هذيت فالجواب عنه حاشا ان يكون من البلغا الذين
تكون هفواتهم معدودة او من الجواد الذي تكون عثراته محصورة فانك قد عثرت
في هذا السوال فالجواب تعثيرا كبيرا كما ترى ولولا دغدغتنا لك لبقيت
عاثرا ابدا وقد قيل
۞ لحى الله قوما لم يقولوا لعاثر ۞ ولا لابن عم كبه الدهر دعدعا
بل انت كما قال الشاعر
۞ وصول بلا وصل وسن بلا سنن ۞ وطول بلا طول وعرض بلا عرض
واما قولك عاشرا اظنك قد غرك رهط اختفوا من حولك فالقوا السمع الى
قولك الى الاخر فالجواب انه ناظر فاسد قد نشا من سوء
فهمك وخطا قياسك لانك قستهم على نفسك ۞ والامر على عكس ذلك لانك قد
ركبت الشطط والاهوال وبذلت العمر والاموال ۞ حتى اجتمع عندك جمع من
الفسقة الجهال لا يعرفون الحرام من الحلال ۞ ولا يميزون الجواب عن السوال
يعظمونك في الخطاب ويصدقونك في الغياب يتلونك بذوي الالقاب فعلى
الله ولا صادقنا هل تقدمت في مدة حياتك في مجالس التدريس وحلق
المناظرة وهل عليك للعلم جادة واضحة ۞ او ما كنت بالعامة تشتبه ۞ وبالاثار
معتبر يحدوك الى بلد سحيق ۞ ويرمون في كل فج عميق ۞ وهلا ستهت راي
حكومك محمد بن الرشيد وزير السلطان ابي سعيد ۞ حين بنى باسمه المدرسة
الجديدة في الربع الرشيدي ۞ وحضرت بين يديه يوم الاجلاس صاحبنا كالبرمكي

عند

عند الهراس ۞ وفقدنا الحواس ۞ وكنت كالوسواس الخناس ۞ الذي يوسوس في صدور
الناس ۞ فنعوذ بالله من امثالك من الجنة والناس ۞ واما الذين اجتمعوا عنده
فالذي اشتغلوا عليه وتمثلوا بين يديه ۞ فهم العلماء الابرار ۞ والصلحاء الاخيار
بذلوا له الانفس والاموال منهم الامام الهمام شرف الدين الطيبي شارح الكشاف
والتبيان وهو كالشمس لا تخفى بكل مكان ۞ ومنهم الامام المدقق نجم الدين سعيد
شارح الحاجبية والعروض الساعوجية ۞ وهو الذي سار بذكره الركبان
ومنهم النوران فرج بن احمد الاردبيلي ومحمد بن ابي الطيب الشيرازي وهما كالنورين
تراضعا بلبان ثدي لبان ۞ درنا من العلوم في عشب الخصب من نعمان ۞ ومنهم
ومنهم قاضي القضاة نظام الدين عبد الصمد ۞ وهو ممن لا يشق غباره ولا يخفى
عن غير المعترض مقداره ۞ ثم لو الذي من مثلهم من التلامذة في كل بلد بحيث ابى
لو اريد ان اذكرهم ببعض تراجمهم احتاج الى مجلدات فيكون تضييعا للقرطاس
وتضييقا للانفاس فهو لعمري رجال اذا امعن المتامل فيهم عرف ان ما هم يبلغ
قلتين فلم يحمل خبثا ۞ وقولك فاقبل النصيحة فنعوذك ايها المستنصح لم لا
نصحت نفسك حتى كنا سلمنا من هذا الهذيان اما سمعت قوله تعالى اتامرون
الناس بالبر وتنسون انفسكم ۞ وقول الشاعر
۞ لا تنه عن خلق وتاتي مثله ۞ عار عليك اذا فعلت عظيم
فانه لباعث لي على هذه الكلمات والا فاين انا والبحث عن امثال هذه الاسرار
والخوض في الجواب عن نتايج قرايح الاحبار رحم الله الشاعر
۞ وما النفس الا نطفة في قرارها ۞ اذا لم تكدر كان صفوا غديرها
لكن الضرورة الى هذا المقدار دعتني ۞ وفي المثل لو ذات سوار لطمتني وقال
الشاعر فكيف عتبهم دابا لا عادي ۞ وداو بالجنون من الجنون ۞
ثم اني استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم غفار الذنوب
ستار العيوب واتوب اليه واحلف بالله العظيم انا لقاضي عضد الدين
ما كان يعتقد في والدي الذي عرضته في الجواب بل كان معظما له غاية
التعظيم حضورا وغيبة وحاشا لله ان اعتقد ايضا فيه ما تعرضت له في
بعض المواضع بل انا معظم له معتقدا انه كان من اكابر الفضلاء واماثل العلما
وكذا والدي كان يعظمه اكثر من ذلك نعم انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه
والشيطان قد ينزغ بين الاحبة والاخوة وانما كتبت هذه الكلمات استيفاء
للقصاص لا لانه طاب لي تحقيره فانه قد يستوفي القصاص مع التعظيم ويعرف
هذا من يعرف دقايق الفقه ثم اني ارجو من كرم الله سبحانه وتعالى ان يتجاوز
عنا جميع ما زلت به القدم وطغى به القلم وان يجعلنا ممن قال في حقهم ونزعنا

ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين والحمد لله رب العالمين

وهذه رسالة في ذلك

تاليف صاحبنا العلامة مظفر الدين الشيرازي

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي اطلع انوار القرآن فأنار اعيان الاكوان واظهر بدايع البيان قواطع البرهان فاضا صحايف الزمان وصفايح المكان والصلاة على الرسول المنزل عليه والنبي الموحى اليه الذي نزلت لتصديق قوله وتبيين فضله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله محمد المؤيد ببينات وحجج قرآنا عربيا غير ذي عوج وعلى آله العظام وصحبه الكرام ما اشتمل الكتاب على الخطاب ورتبت الاحكام في الابواب وبعد فيا الخاطر يقتطف من ازهار اشجار الحقايق رتايها ويرتشف من تقاوة سلافة كؤوس الدقايق حمياها ما كان يقنع باقتناء اللطايف بل كان يجتهد في التقاط النوادر من عيون النظاير اذا اكتحلت عين النظر على غرايب سحر القرآن وانطبعت في بصر الفكر بدايع صور العرفان فكنت لالتقاط الدرر اغوص في لجج المعاني وطفقت لاقتناص الغرر اعوم في بحار المباني اذ وقع الحظ على آية كانت معترك انظار الافاضل والاعالي ومزدحم افكار ارباب الفضائل والمعالي كل رتع في مضمار رايه ونصب لاثبات ما سنح له فيها آية فرايت انه قد وقع التخالف والتشاجر والمنافسة في التعاظم والتفاخر حتى ان بعضا من سوابق فرسان هذا الميدان قد تنا ضلوا عن سهام التشاجر والهذيان فما وقفوا في موقف من المواقف ابدا وما وافق في سلوك هذا المسلك احد احدا ثم اني ظفرت على ما جرى بينهم من الرسايل واطلعت على ما اورد في الكتب من تحقيقات الاماثل فاكتحلت عين الفكر من سواد رقامهم وانفتحت حدقة النظر على عرايس نتايج افهامهم كنت ناظرا بعين التامل في تلك الاقوال اذ وقع سبوح الذهن في عقال الاشكال فاخذت احل عقدها باناملي الافكار واعتبر دررها بمعيار الاعتبار ورايت الاسرار قد خفيت تحت الاستار وان الاجلة ما اعتنقوها بايدي الافكار فما زلت في بساط الفكر اجول وما زال ذهني عن سمت التامل لا يزول حتى انست انوار المقصود قد تلالات عن افق اليقين وشهدت بصحتها لسان الحجج والبراهين فرمت احقق المرام واحرر الكلام في فنا بيت الله الحرام راجيا منه ان لا ازل عن صوب الصواب وان لا امل عن الاجتهاد في فتح هذا الباب سايلا منه العون بالاستبصار عمن لا يفتر عين فهمه عن الاكتحال بنور التحقيق ولا

ولا يقتصر شاو ذهنه عن العروج الى معارج التدقيق فوجدت بعون الله لكشف كنوز الحقايق معينا ولتوضيح رموز الدقايق نورا مبينا ثم جعلت كسوة المقصود مطرزا بطراز التحرير ليكون في معرض العرض على كل عالم نحرير موردا ما جرى بين الاجلة عند الطراد في مضمار المناظرة وما افادوا بعد الاختبار عسيار المذاكرة مذيلا بما سنح لي الخاطر الفاتر وذهني القاصر متوكلا على الصمد المعبود فانه محقق المقصود ومحض الفيض كالجود قال صاحب الكشاف عند تفسير قول الله عز وجل وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله من مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كاينة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد انتهى وحاصله ان الجار والمجرور اعني من مثله اما ان يتعلق بفأتوا على انه ظرف لغو او صفة لسورة على انه ظرف مستقر وعلى كلا التقديرين فالضمير في مثله اما عايد الى ما نزلنا او الى عبدنا فهذه صور اربع جوز ثلاثا منها تصريحا ومنع واحدة منها تلويحا حيث سكت عنها وهي ان يكون الظرف متعلقا بفأتوا والضمير لما نزلنا فلما كانت علة عدم التجويز خفية استشكل خاتم المحققين عضد الملة والدين وا ستعلم عن علما عصره بطريق الاستفتاء وهذه عبارته نقلنا ها على ما هي عليه تبركا بشريف كلامه يا ادلاء الهدى ومصابيح الدجى حياكم الله وبياكم والهمنا تحقيقه واياكم ها انا من نوركم مقتبس وبضوء ناركم للهدى ملتمس ممتحن بالقصور لا ممتحن ذي غرور ينشد باطلق لسان وارق جنان الا قل لسكان وادي الحمى هنيئا لكم في الجنان الخلود افيضوا علينا من الما فيضا فنحن عطاش وانتم ورود قد استبهم قول صاحب الكشاف افيضت عليه سجال الالطاف من مثله متعلق بسورة صفة لها اي بسورة كاينة من مثله والضمير لما نزلنا او لعبدنا ويجوز ان يتعلق بقوله فأتوا والضمير للعبد حيث جوز في الوجه الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وحظره في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري ما الفرق بين فأتوا بسورة كاينة من مثل ما نزلنا وفأتوا من مثل ما نزلنا بسورة وهل ثمة حكمة خفية او نكتة معنوية او هو تحكم بحت بل هذا مستبعد من مثله فان رايتم كشف الريبة واماطة الشبهة والانعام بالجواب اثبتم اجزل الثواب ثم كتب الفاضل الجاربردي في جوابه كلاما معقدا في غاية التعقيد لا يظهر معناه ولا يطلع احد على مغزاه بل ابينا ان ايراده في اثنا البحث يشتت الكلام ويبعد المرام فاوردناه في ذيل المقصود مع ما كتب في رده خاتم المحققين وقال العلامة

التفتازاني في شرحه للكشاف الجواب ان هذا امر يتحقق باعتبار المأتي به والذوق
شاهد بان تعلق من مثله بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى
منه بشيء ومثل النبي صلى الله عليه وسلم والبشرية والعربية موجود بخلاف مثل
القران في البلاغة والفصاحة واما اذا كان صفة السورة فالمعجوز عنه هو
الاتيان بالسورة الموصوفة ولا يقتضي وجود المثل بل ربما يقتضي انتفاءه وحيث
يتعلق به امر التعجيز وحاصله ان قولنا ائت من مثل الحماسة ببيت يقتضي
وجود المثل بخلاف قولنا ائت من مثل الحماسة انتهى كلامه واقول لا يخفى
ان قوله يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء يفهم منه انه اعتبر
مثل القران كلا له اجزاء ورجع التعجيز الى الاتيان بجزء منه ولهذا مثل بقوله
ائت من مثل الحماسة ببيت فكان من مثل الحماسة كتابا امر بالاتيان ببعض منه على من
سبيل التعجيز واذا كان الامر على هذا النمط فلا شك ان الذوق يحكم بان تعلق من مثله
بالاتيان يقتضي وجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى بشيء منه واما اذا جعلنا
وبعضه على كل مثل القران كليا يصدق على كله كلام يكون في طبقة البلاغة القرآنية فلا نسلم
ان الذوق يشهد بوجود المثل ورجوع العجز الى ان يؤتى منه بشيء بل الذوق يقتضي
ان لا يكون لهذا الكلي فرد غير القران فالامر راجع الى الاتيان بفرد اخر من هذا الكلي على
سبيل التعجيز ومثل هذا يقع كثيرا في محاورات الناس مثلا اذا كان عند رجل ياقوتة
ثمينة في الغاية فلما يوجد مثلها يقول في مقام التصلف من ياتي من مثل
هذه الياقوتة بياقوتة اخرى فالناس يفهمون منه انه يدعي انه لا يوجد فرد
اخر من نوعه فظهر انه على هذا التقدير لا يلزم من تعلق من مثله بقوله فاتوا
ان يكون مثل القران موجودا فلا محذور واما المثال المقيس عليه اعني
قوله ائت من مثل الحماسة ببيت فنقول هذا لا يطابق الغرض فان الحماسة
انما تطلق على مجموع الكتاب فلا بد ان يكون مثله كتابا اخر ايضا وحينئذ يلزم
المحذور واما القران فان له مفهوما كليا يصدق على كل القران وابعاضه
وابعاض ابعاضه الى حد لا تزول عنه البلاغة القرانية وحينئذ يكون الغرض
منه المفهوم الكلي وهو نوع من انواع الكلام البليغ فرده القران امر باتيان
فرد اخر من هذا النوع فلا محذور و[illegible] في شرحه المختصر على التلخيص
في معرض الجواب عن هذا السؤال قلت لانه يفتقر الى ثبوت مثل
القران في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ العجز انما يكون عن المأتي به
فكان نحو مثل القران في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة الذوق اذ العجز انما يكون
عن المأتي به فكان مثل القران ثابتا لكنهم عجزوا عن الاتيان بسورة بخلاف ما اذا منه و
كان وصفا للسورة فان المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء

الوصف

الوصف فان قلت فليكن العجز باعتبار انتفاء المأتي به قلت احتمال
عقلي لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له مساغ في اعتبارات البلغاء واستعمالاتهم فلا
اعتداد به انتهى كلامه واقول لا يخفى ان كلامه ههنا مجمل اليسر نصا كما
قصد به في كلامه في شرح الكشاف وحينئذ فنقول انما اراد بقوله اذ العجز
انما يكون عن المأتي به ثابتا ان العجز باعتبار المأتي به مستلزم لان يكون مثل
القران موجودا ويكون العجز عن الاتيان منه بشهادة الذوق مطلقا فهو
ممنوع لانه انما يشهد الذوق بلزوم ذلك اذا كان المأتي منه اعني مثل
القران كلا له اجزاء والتعجيز باعتبار الاتيان بجزء منه كما قررناه سابقا وان
اراد انه انما يلزم بشهادة الذوق اذا كان المأتي منه كلا له اجزاء فهو مسلم لكن كونه
مرادا ههنا ممنوع بل المراد ههنا ان المأتي منه نوع من انواع الكلام والتعجيز
راجع اليه باعتبار الامر باتيان فرد اخر منه كما صورناه في مثال الياقوتة
فتذكر قال المدقق صاحب الكشاف في شرحه على هذا الموضع من كلام
الكشاف ويجوز ان يتعلق بفاتوا والضمير للعبد اما اذا تعلق بسورة صفة
لها فالضمير للمنزل او للعبد على ما ذكره وهو ظاهر ومن بيانية او تبعيضية على
الاول لان السورة المفروضة مثل المنزل على معنى سورة هي مثل المنزل في حسن
النظم او لان السورة المفروضة بعض المثل المفروض فالاول ابلغ ولا يحمل على
الابتدائية غير البعضية والبيان فانهما ايضا يرجعان اليه على ما ارشدنا
الفاضل رحمه الله فابتدائية على الثاني واما اذا تعلق بالامر فهي ابتدائية والضمير
للعبد لانه لا يتبين اذ لا مبهم قبله وتقدير رجوع الى الاول فان البيانية ابدا
مستقر على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ولا يمكن تعلقها بالامر ولا تبعيض اذ الفعل
يكون لغوا فانه كما في قولك اخذت من المال فاتيان البعض لا معنى له بل الاتيان
بالبعض فتعين الابتداء او مثل السورة والسورة نفسها ان جعل منها لا يصلحان
مبتدا بوجه فتعين ان يرجع الضمير الى العبد وذلك لان المعتبر في مبدئية
الفعل المبدا الفاعلي او المادي والغائي او جهة ملتبس بها ولا يصح واحد
منها ههنا ما لوح اليه العلامة وقد كفيت بهذا البيان اذا تماما انتهى كلامه
واقول حاصل كلامه انه بطريق السبر والتقسيم حكم بتعين من
للابتداء ثم بين ان مبدئية الفعل لا تصح ههنا الا للعبد فتعين ان يكون الضمير راجعا
اليه ولا يخفى ان قوله ولا تبعيض اذ الفعل حينئذ يكون لغوا فيه اذ بحث
محل تامل اذ وقوع الفعل عليه لا يلزم ان يكون بطريق الاصالة لم لا يجوز ان
يكون بطريق التبعية مثل ان يكون بدلا فانهم ما جوزوا ان يكون في المعنى مفعولا
صريحا كما قرروه في اخذت من الدراهم انه بمعنى اخذت بعض الدراهم لم لا يجوزون ان يكون

بدلا من المفعول فكانه قال بسورة بعض مثل ما نزلنا فتكون البعضية
المستفادة من من ملحوظة على وجه البدلية ويكون الفعل واقعا عليه
فيكون في حيز التاء وان لم يمكن تقدير التاء عليه اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل
في المتبوع كما في قولهم رب شاة وسخلتها لا بدل لتعين هذا من دليل ثم على
تقدير التسليم يقول قوله لانا نعتبر في مبدئية الفعل الحد الفاعل الى اخره
محل بحث لان التعميم الذي في قوله او جهة تلبيس بها غير منضبط فان جهات
التلبيس اكثر من ان تحصر من جهة الكمية ولا تنتهي الى حد من الحدود ومن جهة الكيفية
ولا يخفى ان كون مثل القرآن مبدا ماديا للسورة من جهة التلبيس امر يقبله
الذهن السليم والطبع المستقيم على انك لو حققت معنى من الابتدائية يظهر
لك ان ليس معناه الا ان يتعلق به على وجه اعتبار الحد به الامر الذي اعتبر له
ابتدا حقيقة او توهما وذكر العلامة التفتازاني في كلام الكشاف المردود قال
في اثنا الرد على ان كون مثل القرآن مبدا ماديا للاتيان بالسورة ليس ابعد
من كون مثل العبد مبدا فاعليا له انتهى واقول لا يخفى ان مثل العبد باعتبار
الاتيان بالسورة منه هو مبدا فاعل للسورة حقيقة لانه لو فرض وقوعه
لا يكون العبد الا مولفا لتلك السورة مخترعا له فيكون مبدا فاعليا حقيقيا
واما مثل القرآن فلا يكون مبدا ماديا للسورة الا باعتبار التلبيس المصحح للتشبيه
فهو ابعد منه غاية البعد بل ليس بينهما نسبة فان احدهما بالحقيقة والاخر بالمجاز
واين هذا من ذلك نعم كون مثل القرآن مبدا ماديا ليس بعيدا في نظر العقل باعتبار
التلبيس تامل وانصف قال الفاضل الطيبي لا يقال انه جعل من مثله
صفة لسورة فان كان الضمير للمنزل فهي للبيان وان كان للعبد فمن للابتدا وهو
ظاهر فعلى هذا ان تعلق قوله من مثله بقوله فاتوا فلا يكون الضمير للمنزل
لانه يستدعي عن كونه للبيان فالبيان يستدعي تقدم مبهم ولا تقديم فتعين
ان يكون للابتدا لفظا او تقديرا اي اصدروا واشتقوا واستخرجوا من مثل العبد
بسورة لا نعدام الاستخراج هو العبد لا غير فلذلك تعين في الوجه الثاني عود
الضمير الى العبد لان هذا وامثاله ليس بواف ولذلك تصدى للسؤال
بعض فضلا الدهر قال فاستبهم قول صاحب الكشاف حيث جوز في الوجه
الاول كون الضمير لما نزلنا تصريحا وحظره في الوجه الثاني تلويحا فليت شعري
ما الفرق بين فاتوا بسورة كائنة من مثل ما نزلنا وفاتوا بسورة واجيب
انك اذا طالعت على الفرق بين قولك لصاحبك ايت برجل من البصرة اي
كائن منها وبين قولك ايت من البصرة برجل عثرت على الفرق بين المثالين وبان لك
علة التردد والارتياب ثم تقول ان من اذا تعلق بالفعل يكون ما ظرفا لغوا

ومن للابتدا

به
ومن للابتدا او مفعولا به ومن للتبعيض اذ لا يستقيم ان يكون بيانا لاقتضا
ان يكون مستقرا والمقدر خلافه وعلى تقدير ان يكون تبعيضا فمعناه فاتوا
ببعض مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطلان وعلى تقدير ان يكون ابتدا
لا يكون المطلوب بالتحدي الاتيان بالسورة فقط بل بشرط ان يكون بعضا من كلام
مثل القرآن وهذا على تقدير استقامته فيحول عن المقصود واقتضا المقام
يقتضي التحدي على سبيل المبالغة وان القرآن بلغ في الاعجاز بحيث لا يوجد له
نظير فكيف للكل فالتحدي اذا بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الاعجاز وهذا
انما يتاتى اذا جعل الضمير لما نزلنا ومن مثله صفة لسورة ومن بيانيه فلا يكون المطالب
به مشروطا وما يدل على الشرط لان البيان والمبين كشي واحد كقوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان ويعضده قول المصنف في سورة الفرقان ان تنزيله مفرقا
وتحديهم بان ياتوا ببعض تلك التفاريق كما نزل شي منها ادخل في الاعجاز والزم
للحجة من ان ينزل كله جملة واحدة ويقال لهم جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته
مع بعد ما بين طرفيه اي طوله انتهى واقول هذا الكلام مع طوله
ذيله واصر عن قامة المرام كما لا يخفى على من له بالفنون ادنى المام فلا علينا ان نشير
الى بعض ما فيه فنقول قوله وعلى تقدير ان يكون تبعيضا فمعناه فاتوا ببعض
مثل المنزل بسورة وهو ظاهر البطلان فيه بحث لان بطلانه لا يظهر الا على تقرير
حيث غير النظم بتقديم معنى من على قوله بسورة وهذا افساد بلا ضرورة فلو قال
فاتوا بسورة بعض مثل المنزل على ما هو النظم القرآني فهو في غاية الصحة والمتانة
وحينئذ يكون قولنا بعض مثل المنزل بدلا فيكون معمولا للفعل على ما حققناه سابقا
حيث قررنا على كلام صاحب الكشاف فارجع وتامل ثم قوله وعلى تقدير ان
يكون ابتدا لا يكون المطلوب بالتحدي الاتيان بسورة فقط بل بشرط ان يكون بعضا
من كلام مثل القرآن فيه نظر لان الاتيان من المثل لا يقتضي ان يكون من كلام مثل
القرآن يكون الماتي جزا منه بل يقتضي ان يكون من نوع من الكلام عاليا في البلاغة
الى حيث انتهى به البلاغة القرآنية والماتي به يكون فردا من افراده ولعمري
انه ما وقع في هذا الا لانه جعل المثل كلا له اجزا لا كليا له افراد كما فصلناه سابقا
في مثال الياقوتة حيث اوردنا الكلام على العلامة التفتازاني فلا يحتاج الى
الاعادة وظني ان منشا كلام العلامة التفتازاني ليس الا كلام الفاضل الطيبي
تامل وتدبر وقد يجاب بوجوه اخرى غاية الضعف ونهاية الزيف اوردها
العلامة التفتازاني في شرح الكشاف وبين ما فيها وانا تركتها على ما هي عليه
استيحاشا بالاقوال وليكون للمتامل في هذه الاية زيادة بصيرة الاول انه اذا
تعلق بفاتوا فمن للابتدا ونحوه اذ لا مبهم يبين ولا سبيل الى البعضية لانه لا معنى

لاتيان البعض ولا مجال لتقديرها لبا مع من كيف وقد ذكر المأتي به صريحا وهو
السورة واذا كانت من للابتدا تعين كون الضمير للعبد لانه المبدا للاتيان لا
مثل القران وفيه نظر لان المبدا الذي تقتضيه من لا تبتدا به ليس الفاعل حتى
يختص مبدا الاتيان بالكلام في المتكلم على انك اذا تاملت فالمتكلم ليس مبدا
للاتيان بكلام غيره بل بكلام نفسه بل معناه انه يتصل به الامر الذي اعتبر
له ابتدا وحقيقة او توهما كالبصرة للخروج والقران للاتيان بسورة منه الثاني
انه اذا كان الضمير لما نزلنا ومن صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من منزل مثله
بسورة فكان مماثلة ذلك المنزل بهذا المنزل هو المطلوب لا مماثلة سورة واحدة
منه بسورة من هذا وظاهر ان المقصود خلافه كما نطقت به الآية الاخرى وفيه
نظر لان اضافة المثل الى المنزل لا يقتضي ان يعتبر موصوفه منزلا الا ترى انه
اذا جعل صفة سورة لم يكن المعنى بسورة من منزل مثل القران بل من كلام وكيف
يتوهم ذلك والمقصود تعجيزهم عن ان ياتوا من عند انفسهم بكلام من مثل
القران ولو سلم فما ادعاه من لزوم خلاف المقصود غير بين ولا مبين الثالث
انها اذا كانت صلة فاتوا كان المعنى فاتوا من عند المثل كما يقال ايتوا
من زيد بكتاب اي من عنده ولا يصح ايتوا من عند مثل القران بخلاف مثل العبد
وهذا ايضا بين الفساد انتهى وقد الهمت الكلام في فنا بيت الله
الحرام ما اذا تاملت فيه عسى ان يتضح المرام فاقول وبالله التوفيق
وبيده ازمة التحقيق ان الآية الكريمة ما نزلت الا للتحدي وحقيقة التحدي
هو طلب المثل ممن لا يقدر على الاتيان به فاذا قال المتحدي ايتوا بسورة بدون
قوله من مثله كان حديثهم عنه انه يطلب سورة من مثل القران واذا قال ايتوا من
مثله بدون قوله بسورة كان حديثهم منه انه يطلب من مثل القران ما يصدق
عليه انه مثل القران اي قدر كان سورة او اقل منها او اكثر واذا اراد المتحدي
الجمع بين قوله بسورة وبين قوله من مثله نحو الكلام ان يقدم من مثله ويوخر
بسورة ويقول فاتوا من مثله بسورة حتى يتعلق الامر بالاتيان من المثل اولا بطريق
العموم وكان بحيث لو اكتفى به لكان المقصود حاصلا والكلام مفيدا لكن يرتفع
بيان قدر المأتي به فقال بسورة فيكون من قبيل التخصيص بعد التعميم في
الكلام والتبيين بعد الابهام في المقام وهذا الاسلوب مما يعتني به البلغا واما
اذا قال فاتوا بسورة من مثله على ان يكون من مثله متعلقا بفاتوا يكون في الكلام
حشوا وذلك لانه لما قال بسورة عرفنا ان المثل هو المأتي منه فذكر من مثله
على ان يكون متعلقا بفاتوا يكون حشوا وكلام الله منزه عن هذا فلهذا حكم
بانه وصف للسورة و... ملخص الكلام ان التحدي على هذه العبارة يقع

على

على اربعة اساليب الاول تعيين المأتي فقط الثاني تعيين المأتي منه فقط
الثالث الجمع بينهما على ان يكون المأتي منه مقدما والمأتي به موخرا الرابع
العكس ولا يخفى على من له بصيرة في تنقيد الكلام ان الاساليب الثلاثة الاول
مقبولة عند البلغا والاخير مردود لانه ينبغي ذكر المأتي منه بعد ذكر المأتي به
حشوا هذا اذا جعل المأتي منه مفهوم المثل واما اذا كان المأتي به مكانا او
شخصا او شيئا اخر مما لا يدل عليه التحدي فذكره مفيد قدم او اخر ولذلك
جوز العلامة صاحب الكشاف ان يكون من مثله متعلقا بفاتوا حيث كان الضمير
راجعا الى عبدنا والحاصل انه اذا جعل المثل المأتي منه فاذا اريد الجمع بين المأتي
منه والمأتي به فلا بد من تقديم المأتي منه على المأتي به فلا يكون الكلام ركيكا واذا
كان المأتي منه شيئا اخر فالتقديم والتاخير سوا ومما يويد هذا المعنى ما
افاده المحققون في قول القايل عند خروجه من بستان المخاطب اكلت
من بستانك من العنب انه لو قال اكلت من العنب من بستانك يكون الكلام ركيكا
على انه لما قال اكلت من العنب علم انه اكل من البستان فقوله من بستانك ينبغي
لغوا واما اذا قال اولا من بستانك فاذا انه اكل من البستان بعدما لم يكن معلوما
لكن بقي الابهام في الماكول منه فلما قال من العنب رفع الابهام وهذا وان لم يكن
مثالا لما نحن فيه لكنه نظير اذا تاملت فيه ناسبت بالمطلوب الذي نحن بصدده
لا يقال فعلى هذا جعله وصفا ايضا لغو بناء على ان التحدي يدل عليه لانا
نقول بلا شك ان التحدي على ان السورة المأتي به هي السورة المماثلة فاذا قيل
من مثله مقدما ففيه ابهام واجمال من حيث المقدار فاذا قيل بسورة تعين المقدار
المأتي به وحينئذ قوله بسورة لا يفيد الا تعيين المقدار المبهم اذ يعدان فيهم
المماثلة من صريح الكلام تضمن دلالة السياق فلا يلاحظ قوله بسورة الا من حيث
انه تفصيل بعد الاجمال فلا يكون في الكلام امر يستغنى عنه واما اذا قيل
موخرا فان جعلت وصفا للسورة فقد جعلت ما كان مفهوما بالسياق منطوقا
في الكلام بعينه وهذا في باب النعت اذا كان لفايدة لا ينكر كما في قولهم امس
الدابر وامثاله واما اذا جعلت متعلقا بفاتوا فدلالة السياق باقية على
حالها اذ هي مقدمة على التصريح بالمماثلة ثم خرجت بذكر المماثلة فكانت قلت
فاتوا بسورة من مثله من مثله مكرر على ان يكون الاول وصفا والثاني ظرفا لغوا
وهي حشو في الكلام بلا شبهة فان قلت فما الفايدة اذا جعلناه وصفا
للسورة قلت الفايدة جليلة وهي التصريح بمنشا التعجيز فانه ليس الا وصف
المماثلة وعند ملاحظة منشا التعجيز المماثلة يحصل الانتقال الى ان
القران معجز فالحاصل ان الغرض من اتيان الوصف تحقيق مناط عليه كون القران

معجزاً حتى يتأملوا بنظر الاعتبار فيرتدعوا عما هم فيه من الريب والانكار هذا
ما سنح في الخاطر الفاتر والمرجو من الافاضل النظر بعين الانصاف والتجنب عن
العناد والاعتساف فلعمري ان الغور فيه لعميق وان المسلك اليه لدقيق
والله المستعان واليه التكلان تمت الرسالة والحمد لله اولاً

ومن مجموع ابن النحاس فائدة اذا كانت الواو فاء الكلمة
من الماضي ومضارعه يفعل بكسر العين لفظاً او تقديراً تسقط الواو في المضارع
مثال اللفظي يعد ويفي من وعد ووفي ومثال التقديري يضع ويسع
من وضع ووسع فالاصل في الكل بالواو وحذفت وفتحت عين الفعل للخفة لا لحرف
الحلق لثقيل البعد مخرجه فهي مكسورة تقديراً وهو معنى قول الزمخشري وسقوطها
فيما عينه مكسورة من مضارع فعل او فعل لفظاً او تقديراً واختلفوا في علة
حذف الواو من الواو وبين اليا والكسرة فعلله الكوفيون بالفرق بين المتعدي
فحذفت فيه لثقله وبين اللازم فبقيت لخفته وهو ضعيف فقد حذفت
في اللازم في وكف يكف وونم الذباب ينم وعلله البصريون بالثقل وخصوا الحذف
بالواو دون الكسرة او اليا لان اليا لا تحذف لدلالتها على معنى والكسرة لا يغني حذفها
كبير خفة فتعين حذف الواو فنقض الكوفيون عليهم ذلك باوعد يوعد
فقد ثبتت الواو وقال ابن مالك الحذف اذا كانت اليا مفتوحة وهنا
مضمومة فيقال له انت عللت الحذف بالخفة والضمة اثقل من الفتحة قال
ابن النحاس الصواب ان هذه وقعت بين همزة وكسرة واصله يأوعد لانه من
أوعد

ومن دروس المسايل وتحفة طلاب الوسايل للشيخ محيي
الدين النواوي رضي الله عنه وعنا به سئل ابن مالك عن وسواس اهو مصدر
مضاف اليه ذو مقدر ام هو صفة محضة للمبالغة فاجاب
الفعل الموزون بفعلل ضربان صحيح كدحرج وسرهف وهو الاصل والثاني
الثنائي المكرر كجمجم ودمدم وهو فرع لان الاصل السلامة من التكرار
ولان اكثره يفهم معناه بسقوط ثالثه كبجبج اذا بجح وكفكف
الشيء بمعنى كفه وكبكبه بمعنى كبه ورضرضه بمعنى رضه وذرذره
بمعنى ذره وذفذف على الجريح بمعنى ذفف وصرصر الجندب بمعنى صر
وعجعج الفحل بمعنى عج وصمصم السيف بمعنى صمم ومكمكت الفصيل بمعنى
ما في الضرع بمعنى امتكه ومطمط الكلام بمعنى مططه اي مده ومخمخ
المخ اخرجه وللنوعين مصدران مطردان احدهما فعللة والاخر الفعلال
المبالغة في الوسوسة والوعوعة والعطعطة نحو ما وقع منها في موضع يحتمل
المصدرية والوصفية ان يحمل على الوصفية تخلصا من الشذوذ مخالفة

المطرد

المطرد السابع الذايع وليس بحق من زعم في شي من الصفات الواردة على هذا
الوزن انه مصدر مضاف اليه ذو تقديراً ويدل على فساد قوله امران احدهما
ان كل مصدر يضاف اليه ذو تقديراً فتجرده للمصدرية اكثر من استعماله
صفة كرضى وصوم وفطر وفعلال في الموصوف به لم يثبت تجرده للمصدرية
الا في وسواس واخوته على ان منع مصدريتها ممكن وذلك ان من سمع منه
وسوس اليه الشيطان وسواسا بالفتح لا يتعين كونه واصلا للمصدرية بل
يحتمل ان يقصد الحالية فان الحال قد يؤكد بها عاملها الموافق لها لفظا ومعنى
كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا وكقوله تعالى وسخر لكم الليل والنهار
والشمس والقمر والنجوم مسخرات فانما يتعين المصدرية في وسواس ان لو سمع
مضافا الى الشيطان معلقا به معمول كما سمع ذلك في الوسوسة كقول
بعضهم ووسوسة الشيطان الى النفس كذا فتعين المصدرية في مثل هذا
لا بالانتصاب بعد الفعل الثاني ان المصدر المضاف اليه ذو تقديرا لا
يؤنث ولا يثنى ولا يجمع بل يلزم طريقة واحدة ليعلم اصالته في المصدرية
وفرعيته في الوصفية فيقال امراة صوم ورجل صوم ورجلان صوم
ورجال صوم ونسا وفعلال الموصوف به ليس كذلك لانه يؤنث
ويثنى ويجمع وجوبا فيقال رجل ثرثار وتمتام وفافا ولصلاص
اي ظاهر الدلالة وهو هار اي ضحاك وججاح سيد وفجفاج كثير الكلام
وكهكاه ووطواط ضعيف وعسعاس وخنخاس ضعيف الحركة
وهفهاف خميص البطن وبجباج ممتلي الجسم ودعداع ودحداح اي
قصير وفحفاح الكن وسمسام سريع وقعقاع المفاصل اي مصوت
وشي خشخاش اي يابس مصوت وشعشع قصقاص كاسر وحية
نضناض متحرك لسانه كثيرا وكل ذلك يؤنث بالتاء ويثنى ويجمع ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم ابغضكم الي وابعدكم مني مجالس يوم القيامة
الثرثارون المتفيهقون ومنه ريح زفزافة اي محركة للحشيش وسفسافة
تنخل التراب بمرها وذرع نصناصة واسم الفعل من كل ذلك فعللة
والمصدر فعللة وفعلال بالكسر ولم ينقل في شي منها فعلال بالفتح ومن
اجاز ذلك كالزمخشري فقياسه غير صحيح لان القياس على النادر لا يصح
فثبت ما قصدته من بيان اصالة الوصفية في فعلال المفتوح الفا وغرابة
المصدرية فيه وامتناعها منه فالقول المرضي ان الوسواس في قوله تعالى
من شر الوسواس هو الشيطان لا على حذف مضاف بل على انه من باب
فعلال المقصود به المبالغة في مفعلل كثرثار ونظايره والله اعلم

وسئل ابن مالك عن قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال أخوفني عليكم فأجاب الكلام على لفظه ومعناه أما لفظه فلتضمنه إضافة أخوف إلى يا المتكلم مقرونة بنون الوقاية وهو إنما يعتاد مع الفعل المتعدي لأن هذه النون تصون الفعل من محذورات أحدها التباسه بالاسم المضاف ليا المتكلم فلو قيل في ضربني ضربي لالتبس بالضرب وهو العسل الأبيض الغليظ فمنعت نون الوقاية هذا المحذور الثاني أمر هو شبيه بأمر هو كره فلو قلت أكرمي بدل أكرمني قاصدا مذكرا لم يفهم المراد فمنعت النون ذلك الثالث ذهاب الوهم إلى أن المضارع صار مبنيا وذلك لو وقعته على يا المتكلم غير مقرونة بالنون لخفي إعرابه وظن به البنا على راجعه الأصل فإن إعرابه على خلاف الأصل وأصله البنا فلو قلت بدل يكرمني يكرمي لظن عوده إلى الأصل فبزيادة النون يمكن من ظهور إعرابه والاسم مستغن عن النون في الوجهين الأولين وأما الثالث فللاسم فيه نصيب لكن أصالته في الإعراب أغنته وصانته من ذهاب الوهم إلى بنائه لا بسبب على لكنه قد أمن ظن بنائه فلم يؤمن إلباس بعض وجوه إعرابه ببعض فكان له في الأصل نصيب من لحاق النون وتنزل لحاقه منزلة أصل متروك عليه في بعض المواضع كما نبه بالعود واستحوذ على أصل قال واستعان وكان أولى ما نبه به على ذلك أسما الفاعلين فمن ذلك ما أنشد الفرا من قول الشاعر

فما أدري وكل الظن ظني ... أمسلمني إلى قومي شراحي

فجمع بين إجراء ذلك اضطرارا ومثله ما أنشده ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه

فليس بمعييني وفي الناس ممتع ... صديق إذا أعيا علي صديق

وأنشد غيره

وليس الموافيني ليرتد خائبا ... فإن له أضعاف ما كان أملا

ولأفعل التفضيل أيضا شبه بالفعل وخصوصا بفعل التعجب فجاز أن تلحقه النون المذكورة في الحديث كما لحقت اسم الفاعل في الأبيات المذكورة هذا أجود ما يقال في هذا اللفظ عندي ويجوز أن يكون أخوف لي فأبدلت اللام نونا كما في لعن مكان لعل وفي رفن بمعنى رفل وهو الفرس الطويل وأما الكلام من جهة المعنى ففيه وجوه أظهرها كون أخوف أفعل التفضيل صيغ من فعل المفعول كقولهم أشغل من ذات النحيين وأزهى من ديك وأعنى بحاجتك وأخوف ما أخاف على أمتي الأئمة المضلون فإن المراد أن المعبر عنه بذلك شغل وزهي وعني الأمر من شغل

غيره

غيره وزهوه وعنايته وكذا أخوف فيما أخاف أي الأشيا التي أخافها على أمتي أحقها بأن تخاف الأئمة المضلون فمعنى الحديث ههنا غير الدجال أخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف إلى اليا فاتصل بها أخوف معمودة بالنون كما تقرر ويحتمل أن يكون أخوف من أخاف بمعنى خوف ولا يمنع ذلك كونه غير ثلاثي فإنه على أفعل وما على وزن أفعل الثلاثي فيه سوا عند سيبويه في التفضيل والتعجب صرح به مرارا فالمعنى غير الدجال أشد موجبات خوفي عليكم ثم اتصل باليا معمودة بالنون على ما تقرر ويحتمل أن يكون من وصف المعاني بصفات الأعيان مبالغة كشعر شاعر وهذا الشعر أشعر من هذا وعجب عاجب وموت مائت وخوف خائف ويقال فلان أخوف من خوف أنت ومنه قول الشاعر

يداك يد خيرها يرتجى ... وأخرى لأعدائها غائظة

فأما التي يرتجى خيرها ... فأجود جودا من اللافظة

وأما التي يتقى شرها ... فنفس العدو بها فائظة

فنصب جودا بأجود على التمييز وذلك موجب لكونه فاعلا معنى لأن كل منصوب على التمييز بأفعل التفضيل فاعل في المعنى ونصب علامة فاعليته وجره علامة أن أفعل بعض منه وهذا معنى زيد أحسن عبدا كان عبده فائق عبيد غيره في الحسن وإن جررت فمعناه أنه بعض العبيد الحسان وهو أحسنهم فمعنى الحديث على هذا أخوف غير الدجال أخوف خوفي عليكم ثم حذف المضاف إلى غير فأقيم هو مقامه فأبقى المحذوف وحذف خوف المضاف إلى اليا وأقيمت هي مقامه فاتصل أخوف باليا معمودة بالنون ويحتمل أن يكون أخوف فعلا مسندا إلى اليا وهي ضمير عائد على غير الدجال لأن من جملة ما يتناوله غير الدجال الأئمة المضلون وهم ممن يعقل فغلبوا فجي بالواو ثم اجتزي عنها بالضمة وحذفت كقوله

فيا ليت الأطبا كا حولي ... وكان مع الأطبا الأساة

دار حي ومنوها مربعا ... وحل الضيف عليهم فاحتمل

فأشال عنا إذا الناس شتوا ... واسال عنا إذا الناس نزل

أراد كانوا فحذف الواو وأبقى الضمة وكذلك أراد الآخر احتملوا ونزلوا فحذف الواو ثم سكن اللام من احتمل ونزل للوقف هذا ما تيسر فيه ولله الحمد

وسئل ابن مالك أيضا هل يجوز صرف أريس في قولهم بئر أريس فأجاب نعم وهو في الأصل عبارة عن الأصل ويطلق على الأكار وعلى الأمير وقيل إن أريد به الأمير فهو مقلوب رئيس وسئل أيضا عن قوله صلى الله عليه وسلم

الآجالُ كثرةٌ يوم الغناء منه شجاعٌ أقرعُ فأجاب فاعل جاء الآجال وكثرة
مبتدأ وأقرع خبره والجملة حالية لأن الجملة الابتدائية المشتملة على ضمير ما قبلها
تقع حالًا لاقترانها بالواو وبغير الواو وقد جردت منه في قوله تعالى اهبطوا
بعضكم لبعض عدو وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام
وتقول العرب رجع فوه على يده وكلمته فوه إلى فيّ وقال الشاعر

وتشرب أسآري القطا الكدر بعدما * سرت قربًا أحناؤها تتصلصل

ومثله

راحوا بصائرهم على أكتافهم * وبصيرتي تعدو بها عتدٌ وأى

لبي قوي ومسألة

ولولا جنان الليل ما آب عامر * إلى جعفر سرباله لم يمزق

ويجوز جعل كثرة فاعل جاء وشجاع خبر مبتدأ محذوف والجملة في موضع الحال
أي جاء وهو شجاع أو صورته شجاع ولا بعد فيه لأن فيه حذف المبتدأ
والواو إذ لا اهتمام بهذه الواو أكثر من الاهتمام بالفاء المقترنة غير منه
جواب شرط وقد حذف فاء منها في قوله

أأبنيّ لا تبعد فليس بخالد * حيٌّ ومن تصب الحمام بعيد

أي فهو بعيد فحذفت الفاء وهي ألزم من الواو مسألة قال
ابن مالك لا يصح في قم أنت وزيد الحكم بعطف زيد على فاعل قم لأن العامل
فيه هو العامل في المعطوف عليه وقم ونحوه من أفعال الأمر لا يعمل في غير
ضمير المخاطب فيحمل ما وقع في ذلك على أن زيدًا مرفوع بفعل دل عليه قم
أي قم أنت وليقم زيد وعليه يحمل قوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة وإليه
أشار سيبويه بقوله ادخلوا أولكم وآخركم ولا يقال ادخلوا أولكم وآخركم
لأن ادخل لا يصح إسناده إلى أولكم وآخركم وذكر أن عيسى بن عمر أجاز ذلك
وهو نظير لبيك زيد مضارع يعني أن أولكم وآخركم مرفوع بفعل مضمر دل
عليه ادخلوا كما أن مضارعًا مرفوع بفعل دل عليه لبيك مسألة
قال ابن مالك نسبة العامل إلى المضاف إليه على ثلاثة أوجه وجه
يجوز إجماعًا إذا كان المضاف مصدرًا أو صفة عاملة كأعجبني قيام زيد
مسرعًا وأن زيدًا ضارب عمرو متكئًا ووجه يمتنع إجماعًا حيث لم يكن المضاف
مصدرًا ولا صفة ولا بعض ما أضيف إليه كضربت غلام زيد متكئًا وثالث
مختلف فيه إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو يشبه بعضه

كقوله كأن يدي حربائها متشمسًا * يدا مذنب يستغفر الله تائب

ومنه قوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانًا وقد صحح جوازه

من

من أبي الحسن الأخفش في أمالي ابن الحاجب قال
ممليًا على قول الشاعر

غير مأسوف على زمن * ينقضي بالهم والحزن

قال لا يصلح أن يكون له عامل لفظي وإذا لم يكن له عامل لفظي فإما أن يكون مبتدأ
وإما أن يكون خبر مبتدأ ولا يصح أن يكون مبتدأ لأنه لا خبر له لأن الخبر إما أن يكون ثابتًا
أو محذوفًا والثابت لا يستقيم لأنه إما على زمن وإما ينقضي وكلاهما مفسد للمعنى
وأيضًا فإنك إذا جعلته مبتدأ لم يكن بد من أن يتقدم قبله موصوف وإذا قدر
قبله موصوف لم يكن بد من أن يكون غير له وغير ههنا ليست له وإنما هي للزمن
ألا ترى أنك لو قلت رجل غيرك مرّ بي لكان في غيرك ضمير عائد على رجل ولو قلت
رجل غير متأسف على امرأة مرّ بي لم يستقم لأن غير ههنا لما جعلته في المعنى
للمرأة خرج عن أن يكون صفة لما قبله ولو قلت رجل غير متأسف عليه مرّ بي جاز
لأنها في المعنى للضمير والضمير عائد على المبتدأ فاستقام فتبين أن لا يكون
مبتدأ لذلك وإن جعل الخبر محذوفًا لم يستقم لأمرين أحدهما أنا قاطعون بنفي
احتياج إليه والآخر أنه لا قرينة تشعر به ومن شرط صحة حذف الخبر
وجود القرينة فإن جعل خبر مبتدأ لم يستقم لأمور أحدها أنا قاطعون
بنفي الاحتياج إليه الثاني أن حذف المبتدأ مشروط بالقرينة ولا قرينة
الثالث أنك إذا جعلته خبر مبتدأ لم يكن بد من ضمير يعود منه إلى المبتدأ
لأنه في معنى مغاير ولا ضمير يعود على ما يقدر مبتدأ فلا يصح أن يكون خبرًا
فتبين إشكال إعرابه وأولى ما يقال أنه أوقع المظهر موقع المضمر لما حذف
المبتدأ من أول الكلام وكان التقدير زمن ينقضي بالهم والحزن غير متأسف
عليه فلما حذف المبتدأ من غير قرينة تشعر به أتى به ظاهرًا مكان المضمر
فصارت العبارة فيه كذلك وهو وجه حسن ولا بعد في مثل ذلك فإن العرب
تجيز زيد يكرمني زيد أي أكرمه وتقديره أي أكرم زيدًا الذي يكرمني فغدا وقعت
زيدًا موضع المضمر لما اضطررت إلى إعادة الضمير إليه وأوقعت المظهر موقع
المظهر لما أخرته من الظاهر فقد تبين لك اتساعهم في مثل ذلك وعكسه
ويحتمل أن يقال إنهم استعملوا غير بمعنى لا كما استعملوا لا بمعنى غير وذلك
واسع في كلامهم فكأنه قال لا مأسوف على زمن هذه صفته ويدلك على
استعمالهم غير بمعنى لا زيد عمرًا غير ضارب ولا يقولون زيد عمرًا مثل ضارب
لأن المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف ولكنه لما كانت غير محمولة على لا جاز
فيها ما لا يجوز في مثل لأن لا يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها فإنهم قد استعملوا أقل رجل
يقول ذلك بمعنى النفي مع بعده عنه بعض البعد فلأن تستعمل غير بمعنى لا مع

مع موافقتها اليها في المعنى اجدر فانه قبل ما قدمتموها بمعنى لا تلافا بين
لم تعرّ اعرابه من حيث كونها اسما فما اعرابه قلت اعرابه كاعراب قولك
اقل رجل يقول ذلك وهو مبتدا لا خبر له استغنا عنه لان المعنى ما رجل يقول
ذلك واذا كان المعنى كذلك صح المعنى من غير احتياج الى خبر ولا استنكار
مبتدا لا خبر له اذا كان في المعنى بمعنى جملة مستقلة كقولهم اقايم الزيدان
فانه بالاجماع مبتدا ولا مقدر محذوف والزيدان فاعل به ليس بخبر
فهذا مبتدا لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير وانما استغنا مر لانه في المعنى
يقوم الزيدان وكذلك قولهم بعض المحققين في نزال وتراك انه مبتدا
وفاعله مضمر ولا خبر له لاستغنا منه المعنى من حيث كان معناه انزل واترك
وقد ذهب كثير الى انه منصوب انتصاب المصدر كانه قيل في نزال
انزل نزولا وهذا عندنا ضعيف فانه لو كان كذلك لوجب ان يكون
معربا ونحن نفرق بين سقيا وبين تراك فكيف يمكن حملهما على اعراب واحد
وهما ان يكونا مصدرين مع ان احدهما معرب والاخر مبني **وقال**
وقد استفتي في قول الشاعر

واني لتعروني لذكراك فترة ٭ كما انتفض العصفور بلله القطر

فقيل له ان شخصين تنازعا فقال احدهما البيت هزة ورعدة
ولا يستقيم معنى البيت على فترة فسئل هل يستقيم البيت على هذه
الرواية وقد نقلها غير واحد ممن لا يوثق بنقله عن الامالي لابي علي البغدادي
فكتب مجيبا بخط يده الكريمة ما هذه صورته وهو ان يقال يستقيم
ذلك على معنيين احدهما ان يكون معنى لتعروني لتوعدني ان يحصل عندي
العرواء وهي الرعدة كقولهم عري فلان اذا اصابه ذلك لان الفتور
الذي هو السكون عن الاجلال والهيبة تحصل عنه الرعدة غالبا عادة
فيصح نسبة الارعاد اليه فيكون كما انتفض منصوبا انتصاب قولك
اخرجته خروج زيد اما على معنى كاخراج خروج زيد وحسن ذلك بنيه
على حصول المطاوع الذي هو المقصود في مثل ذلك فيكون ابلغ من
الاقتصار على المطاوع اذ قد يحصل المطاوع دونه مثل اخرجته
فلم يخرج والثاني ان يكون معنى لتعروني لتأتيني وتأخذني فترة اي
سكون للسرور الحاصل عن الذكرى وعبر بها عن النشاط لانها تستلزمه
غالبا تسمية للمسبب باسم السبب كانه قال ليأخذني نشاط كنشاط
العصفور فيكون كما انتفض اما منصوبا بنصب له صوت صوت حمار
وله وجهان احدهما ان يكون التقدير يصوت صوت حمار وان لم يجز اظهاره

استغنا

استغنا عنه بما تقدم والثاني ان يكون منصوبا بما تضمنته الجملة
من معنى يصوّت واما مرفوعا صفة لفترة اي نشاط مثل نشاط العصفور
وهذه الاوجه الثلاثة المذكورة في الوجه الثاني في اعراب كما انتفض
تجري على تقدير روايته رعدة وهزة هذا ما كتبته مجيبا له **وروى**
الرماني عن السكري عن ابي سعيد الاصمعي

اذا ذكرت يرتاح قلبي لذكرها ٭ كما انتفض العصفور بلله القطر

وسئل عن قول ابن قلاقس الاسكندري

ما بال هذا الريم الاريم ٭ لو كان يرثي لسليم سليم

فقال سليم الثاني فاعل يرثي بمعنى سالم وسليم الاول بمعنى لديغ
فانهم يقولون للديغ سليم وللاعمى بصير على سبيل التفاؤل ولا يحسن
ان يكون سليم الثاني تاكيدا للاول على وجه التاكيد اللفظي لانه اولا قد فهم
منه قصد التجانس وليس هذا عندهم معدودا في التجانس وايضا فانه
يلزم ان يكون يرثي مضمرا عائدا على الريم وليس عليه المعنى فظهر ان يكون
الوجه على ما ذكرناه ويكون جواب لو محذوفا دل عليه ما قبله لان ما قبله يدل
على انكار ذلك وهو كونه لا يرثي والتعجب منه ثم قال لو يرثي لسليم سليم على
احد وجهين اما على الانكار على نفسه في انكار الاول اي لو كان يرثي للديغ سالم
لتوجه الانكار او التعجب اما اذا كان جاريا على المعتاد فلا معنى للانكار والتعجب
واما على قول ان يكون الجواب مما دل عليه قوله الاريم وكانه قال لو كان
يرثي لسليم سليم لزم فان قيل قد تقدم ذكر انهم فليكن فاعل يرثي اللام لانه
معهود سابق **فالجواب** ان ذلك انما يكون اذا اعيد اللفظ مثل
قولهم جاءني رجل ثم يقول ما فعل الرجل فانما فعلوا ذلك لئلا يؤدي الى الالباس
بغيره فان قيل الايلام يجز البيت صدره لانه لا اول لخاص والآخر عام
لان لو من حروف الشرط والمعلق على الشرط يعم بدليل قولهم لو اكرمتني
اكرمتك وهذا عام فالجواب انما يمتنع لو لم يكن المذكور في صدر البيت
داخلا في العموم فاما اذا كان داخلا في العموم فلا يمتنع لان المعنى لو كان
يرثي سليم ما لسليم فيدخل الريم وغيره

جواب سؤال سائل عن حرف لو

لسيدنا وشيخنا الامام العالم الاوحد الحافظ المجتهد الزاهد العابد
القدوة امام الائمة قدوة الامة علامة العلما وارث الانبيا آخر المجتهدين
اوحد علما الدين بركة الاسلام حجة الاعلام برهان المتكلمين قامع المبتدعين
ذي العلوم الرفيعة والفنون البديعة محيي السنة ومن عظمت به

به الله علينا المنه وقامت به على اعدايه الحجة واستبانت ببركته وهديه
المحجة تقي الدين ابي العباس احمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن
ابي القاسم بن محمد بن تيميه الحراني اعلا الله مناره وشيد من الدارين
اركانه ٭ ما ذا يقول الواصفون له ٭ وصفاته جلت عن الحصر
٭ هو حجة الله قاهرة ٭ هو بيننا اعجوبة الدهر
٭ هو اية في الخلق ظاهرة ٭ انواره اربت على الفجر
نقلت هذه الترجمة من خط العلامة فريد دهره الشيخ كمال الدين بن الزملكاني
بسم الله الرحمن الرحيم نقلت من خط الحافظ علم الدين البرزالي
قال سيدنا وشيخنا الامام العالم العلامة القدوة الحافظ الزاهد
العابد الورع امام الايمة حبر الامة مفتي الفرق علامة الهدى ترجمان القران
حسنة الزمان عمدة الحفاظ فارس المعاني والالفاظ ركن الشريعة
ذو الفنون البديعة ناصر السنة قامع البدعة تقي الدين ابو العباس احمد
ابن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن ابي القسم بن محمد بن تيميه الحراني
ادام الله بركته ورفع درجته
الحمد لله الذي علم القران خلق الانسان علمه البيان واشهد ان لا اله
الا الله وحده لا شريك له الباهر البرهان واشهد ان محمدا عبده ورسوله
المبعوث الى الانس والجان صلى الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم تسليما يرضى
به الرحمن سالت وفقك الله عن معنى حرف لو وكيف
تخرج قول عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه
على معناها المعروف وذكرت ان الناس يضطربون في ذلك واقتضيت الجواب
اقتضاء اوجب ان اكتب في ذلك ما حضر في الساعة مع بعد عهدي بما بلغني
مما قاله الناس في ذلك كان ليس يحضرني الساعة ما اراجعه في ذلك
فاقول والله الهادي النصير الجواب مرتب على مقدمات
احدها ان حرف لو المسول عنها من ادوات الشرط وان الشرط يقتضي جملتين
احداهما شرطا والاخرى جزا وجوابا وربما سمي المجموع شرطا وسمي ايضا جزا
ويقال لهذه الادوات ادوات الشرط وادوات الجزا والعلم بهذا كله ضروري
لمن كان له عقل وعلم بلغة العرب والاستعمال على ذلك اكثر من ان يحصر كقوله
تعالى ولو انهم قالوا سمعنا واطعنا واسمع وانظرنا لكان خيرا لهم واقوم
ولو انهم اذ ظلموا انفسهم جاوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول
لوجدوا الله توابا رحيما ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وهم
معرضون ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه لو خرجوا فيكم ما زادوكم الا خبالا

ولو كانوا يومنون بالله والنبي وما انزل اليه ما اتخذوهم اوليا الثانيه
ان هذا الذي تسميه النحاة شرطا هو في المعنى سبب لوجود الجزا وهو الذي
تسميه الفقها علة ومقتضيا وموجبا ونحو ذلك فالشرط اللفظي سبب
معنوي فتفطن لهذا فانه موضع غلط فيه كثير ممن يتكلم في الاصول والفقه
وذلك ان الشرط في عرف الفقها ومن يجري مجراهم من اهل الكلام والاصول
وغيرهم هو ما يتوقف تاثير السبب عليه بعد وجود السبب وعلامته
انه يلزم من عدمه عدم المشروط ولا يلزم من وجوده وجود المشروط ثم هو
منقسم الى ما عرف كونه شرطا بالشرع كقولهم الطهارة والاستقبال
واللباس شرط لصحة الصلاة والعقل والبلوغ شرط لوجوب الصلاة فان وجوب
الصلاة على العبد يقف على العقل والبلوغ كما تتوقف صحة الصلاة
على الطهارة والستارة واستقبال القبلة وان كانت الطهارة والستارة
امورا خارجة عن حقيقة الصلاة ولهذا يفرقون بين الشرط والركن بان الركن
جزء من حقيقة العبادة او العقد كالركوع والسجود وكالايجاب والقبول
وبان الشرط خارج عنه فان الطهارة يلزم من عدمها عدم صحة الصلاة
ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة وتختلف الشروط في الاحكام باختلافها
كما يقولون في باب الجمعة منها ما هو شرط للوجوب بنفسه ومنها ما هو
شرط للوجوب بغيره ومنها ما هو شرط للاجزا دون الصحة ومنها ما هو
شرط للصحة وكلام الفقها في الشروط كثير جدا لكن الفرق بين السبب
والشرط وعدم المانع انما ينبني على قول من يجوز تخصيص العلة منهم واما
من لا يسمي علة الا ما استلزم الحكم ولزم من وجودها وجوده على كل حال
فيها فلا يجعلون الشرط وضد المانع من جملة اجزا العلة والى ما يعرف
كونه شرطا بالعقل وان دل عليه الشرع ايضا كقولهم الحياة شرط في العلم
والارادة والسمع والبصر والكلام والعلم شرط في الارادة ونحو ذلك وكذلك
جميع صفات الاجسام وطبايعها لها شروط تعرف بالعقل او بالتجارب
او بغير ذلك وقد تسمى هذه شروطا عقليه والاولى شروطا شرعيه
وقد يكون من هذه الشروط ما يعرف اشتراطه بالعرف ومنها ما يعرف
باللغة كما يعرف ان شرط المفعول وجود فعله وانه لم يكن شرط الفاعل
وجود مفعول فيلزم من وجود المفعول المنصوب وجود فاعل ولا ينعكس
بل يلزم من وجود اسم منصوب او مخفوض وجود مرفوع ولا يلزم من
وجود المرفوع منصوب ولا مخفوض اذ الاسم المرفوع مظهرا او مضمرا
لا بد منه في كلام عربي سوا كانت الجملة اسميه او فعليه فقد تبين

ان لفظ الشرط في هذا الاصطلاح يدل عدمه على عدم المشروط ما لم يخلفه
شرط اخر ولا يدل ثبوته من حيث هو شرط على ثبوت المشروط واما الشرط
في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب ادوات الشرط اللفظية سوا كان
المتكلم او فقيها وما يتبعه من متكلم واصولي ونحو ذلك فان وجود الشرط
يقتضي وجود المشروط الذي هو الجزا او الجواب وعدم الشرط هل يدل
على عدم المشروط مبني على ان عدم العلة هل يقتضي عدم المعلول فيه خلاف
وتفصيل قد او بي انبه الخوف لو فرض عدمه لكان مع هذا العدم لا يعصي الله
لان ترك المعصية له قد يكون لخوف الله وقد يكون لامر اخر اما لنزاهة الطبع
او اجلال الله او الحيا منه او لعدم المقتضي اليها كما كان يقال عن سليمان
التيمي رحمه الله انه كان لا يحسن ان يعصي الله فقد اخبرنا عنه ان عدم خوفه
لو فرض موجودا لكان مستلزما لعدم معصية الله لان هذا العزم مضاف
الى امور اخرى اما عدم مقتض او وجود مانع مع ان هذا الخوف حاصل
وهذا المعنى يفهمه من الكلام كل احد صحيح الفطرة لكن لما وقع في بعض القواعد
اللفظية والعقلية نوع توسع اما في التعبير واما في الفهم اقتضى ذلك
خللا اذا بني على تلك القواعد المحتاجة الى تتميم فاذا كان للانسان فهم
صحيح رد الاشيا الى اصولها وقرر الفطر على معقولها وبين حكم تلك
القواعد وما وقع فيها من تجوز او توسع فان الاحاطة في الحدود والضوابط
عسر كثير ومنشا الاشكال اخذ كلام بعض النحاة مسلما ان المنفي بعد لو مثبت
والمثبت بعدها منفي وان جواب لو منتف ابدا وجواب لولا ثابت ابدا
او ان الحرف يمتنع به الشي لامتناع غيره ولولا حرف يدل على امتناع الشي
لوجود غيره مطلقا فان هذه العبارات اذا قرن بها غالبا كان الامر قريبا
واما ان يدعي ان هذا مقتضى الحرف دايما فليس كذلك بل الامر كما ذكرناه من ان
لو حرف شرط تدل على انتفا الشرط فان كان الشرط ثبوتيا فهي لو محضة
وان كان الشرط عدميا مثل لولا ولو لم دلت على انتفا هذا العدم بثبوت
نقيضه فيقتضي ان هذا الشرط العدمي مستلزم لجزايه ان وجودا وان
عدما فان هذا العدم منتف فاذا كان عدم شي سببا في امر فقد يكون وجوده
سببا في امر فقد يكون وجوده سببا في عدمه وقد يكون وجوده ايضا
سببا في وجوده بان يكون الشي لازما لوجود الملزوم ولعدمه والحكم ثابت
مع العلة المعينة ومع انتفايها لوجود علة اخرى فاذا عرفت ان هذه جهة
اللازم لها انما هو انتفا الشرط فان فهم نفي الجزا منها ليس لازما لا زما وانما
يفهم باللزوم العقلي او العادة الغالبة وعطفت على ما ذكرته من المقدمات

زال

زال الاشكال بالكلية وكان يمكننا ان نقول ان الحرف لو دال على انتفاء
الجزا وقد يدل احيانا على ثبوته اما بالمجاز المقرون بقرينة او بالاشتراك
لكن جعل اللفظ حقيقة في القدر المشترك اقرب الى القياس مع ان هذا ان
قاله قايل كان سايغا في الجملة فان الناس ما زالوا مختلفين في كثير من معاني
الحروف هل هي مقولة بالاشتراك او التواطي او بالحقيقة والمجاز وانما
الذي يجب ان يعتقد بطلانه ظن ظان ان لفظ لو لا معنى لها الا عدم الجزا
والشرط فان هذا ليس بمستقيم البتة والله سبحانه وتعالى اعلم

الكلام على مسالة الاستفهام

للشيخ الامام جمال الدين بن هشام

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والتسليم على محمد اشرف المرسلين
وعلى اله وصحابته اجمعين وبعد فهذه مسالة في شرح حقيقة
الاستفهام والفرق بين ادواته على حسب ما التمس مني بعض الاخوان وبالله
تعالى المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
وفيه فصول الاول في تفسيره اعلم ان حقيقة الاستفهام انه
طلب المتكلم من مخاطبه ان يحصل في ذهنه ما لم يكن حاصلا عنده مما ساله عنه
وقال بعض الفضلا ينبغي ان يكون المطلوب حصول ذلك في ذهن
اعم من المتكلم وغيره كما ان حقيقة الاستغفار الذي هو طلب الغفر وهو الستر
اعم من ان يكون المطلوب له هو المتكلم او غيره ولهذا تقول استغفرت لفلان
كما تقول استغفرت لنفسي وفي التنزيل فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول
ويكون فايدة الاستفهام لغيرك ان يتكلم المجيب الجواب فيسمعه من يجهل
فيستفيده قلت لو صح ذلك لم يطبق العلما على ان ما ورد منه
في كلامه سبحانه مصروف الى معنى اخر غير الاستفهام ولو كان على ما ذكر لم يستحل
حمله على الظاهر ويكون المراد منه انه يجيب بعض المخاطبين فيفهم الجواب
من لم يكن عالما به فان قيل فما سبب الفرق بين طلب المغفرة مثلا وطلب
الاستفهام قلت طلب الانسان المغفرة لغيره كما يقع في العادة
كما يطلب ذلك لنفسه واما طلبه لغيره ان يفهمه الشخص المطلوب
مع كون الطالب عالما فهو وان كان ممكنا الا انه لا تدعو الحاجة الى ارادته
غالبا فان المتكلم اذا كان عالما كان تسهل من طلبه من غيره تفهيم غيره ان
يفهمه هو فلذلك لم ينصرف الادراك لو اضع الى ذلك القصد لعدم الحاجة
اليه غالبا الفصل الثاني في تفسير المطلوب باداة الاستفهام وتقسيم
الاداة باعتباره اعلم ان المطلوب حصوله في الذهن اما تصور او

أو تصديق وذلك لأنه إما أن يطلب حكماً بنفي أو إثبات وهو التصديق أو لا
وهو التصور والأدوات بالنسبة إليهما ثلاثة أقسام مختص بطلب
التصور وهو أم المتصلة وجميع أسماء الاستفهام ومختص بطلب التصديق
وهو أم المنقطعة وهل ومشترك بينهما وهو الهمزة التي لم تستعمل مع أم
المتصلة تقول في طلب التصور أزيد الخارج فإن المطلوب تعيين الفاعل
لا نفس النسبة وفي طلب التصديق أخرج زيد لكذا مثلوه والظاهر أنه يحتمل
لذلك بأن يكون المتكلم شاكاً في حصول النسبة ويحتمل الطلب تصور النسبة
وبيان ذلك أن المتكلم إذا شك في أن الواقع من زيد خروج أو دخول فله في السؤال
طرق أحدها أخرج زيد أم دخل وجوابه بالتعيين فيحصل مراده
بالتنصيص عليه والثاني أن يقول أخرج زيد والثالث أن يقول أدخل زيد فإنه يجاب
في كل منهما بنعم أو بلا ويحصل له مراده فإنه إذا أجيب بنعم علم ثبوت
ما سأل عنه وانتفاء الفعل الذي لم يسأل عنه وإذا أجيب بلا علم انتفاء ما سأل
عنه وثبوت ما لم يسأل عنه ويحتمله الا تصديق المذكور ويقتضي تكذيب
غيره وبالعكس وغرض السائل حاصل على كل تقدير وغاية ما تختلف في هاتين الطريقين
أن السامع لا يعلم هل السائل متردد بين نسبتين أو بين حصول نسبة وعدمها وهذا
أمر خارج عما نحن فيه وليس من الأوجه التي يحتملها هذا الكلام أن يكون المراد بالاستفهام
طلب تعيين المسند إليه وذلك بأن يكون المتكلم عالماً بوقوع الفعل ولكن جهل
عين الفاعل فإنه لو أريد ذلك لم يؤت إذ ذاك إلا باستفهام عما هو عالم بحصوله وهو
الفعل ويؤخر عنها ما هو شاك فيه وهو الفاعل وإنما كان سبيله العكس الأمر أن د
فتقول أزيد خرج وعلى هذا إذا قيل أزيد خرج احتمل الكلام ما احتمله ذلك
المثال واحتمل مع ذلك وجهاً آخر وهو السؤال عن المسند إليه وتكون الجملة
على هذا التقدير الأخير اسمية لا فعلية وعلى تقدير أن السؤال عن المسند إليه
فعلية لا اسمية وارتفاع الاسم حينئذ بفعل محذوف على شريطة التفسير
وعلى تقدير أنه عن النسبة محتملة للاسمية والفعلية والأرجح الفعلية لأن
طلب الهمزة للفعل أقوى فهي به أولى والنحويون يجزمون برجحان الفعلية
في هذا المثال ونحوه مطلقاً بناء على ما ذكرنا من أولوية الهمزة بالجمل الفعلية
والتحرير ما ذكرنا فمتى قامت قرينة ناصة على أن السؤال عن المسند إليه تعينت
الاسمية أو عن المسند تعينت الفعلية وإلا فالأمر على الاحتمال وترجيح الفعلية
كما ذكروا وأما أسماء الاستفهام فكلها متضمنة معنى الهمزة التي يطلب بها
التصور والنحويون يقولون معنى الهمزة ويطلقون وهو صحيح إلا أن فيه إجمالاً
ونقصاً في التعليم وإنما لم يوضحوا ذلك لأن الكلام في هذه الأغراض ليس من

مقاصدهم

مقاصدهم **الفصل الثالث** في الفرق بين قسمي أم تفترقان أم المتصلة
وتسمى المعادلة أيضاً وأم المنقطعة وتسمى المنفصلة أيضاً من كل واحدة
من جهتي اللفظ والمعنى من أربعة أوجه فأما الأوجه اللفظية فأحدها
باعتبار ما قبلها وذلك أن ما قبل المتصلة لا يكون إلا استفهاماً لفظاً
ومعنى أو استفهاماً لفظاً لا معنى فالأول نحو أزيد قائم أم عمرو والثاني نحو
سواء علي أقمت أم قعدت فإن الهمزة هنا قد خلع منها معنى الاستفهام
ولهذا يصح في مكانها وفي مكان ما دخلت عليه المصدر فيقال سواء علي قيامك
وقعودك ويصح تصديق الكلام الذي هي فيه وتكذيبه ولا يستحق المتكلم به
جواباً واستعملت في لازم الاستفهام وهي التسوية لأن السائل الطالب
لفهم الشيء استوى عنده وجوده وعدمه أعني استويا هما في أصل الاحتمال
وإن كان أحدهما قد يكون راجحاً وهذا المعنى أشار إليه سيبويه رحمه الله
بقوله وإنما جاز الاستفهام هنا لأنك سويت الأمرين عندك كما استويا
ذلك حين قلنا أزيد عندك أم عمرو ويجري هذا على حرف الاستفهام كما جرى
على النداء نحو قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة انتهى وما قبل المنقطعة
يكون استفهاماً نحو هل يستوي الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات
والنور وخبراً نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه
والوجه الثاني باعتبار ما قبلهما أيضاً وذلك أن الاستفهام قبل
المتصلة لا يكون إلا بالهمزة التي يطلب بها التصور والتسوية كما قدمنا
والاستفهام الذي قبل المنقطعة لا يكون بواحدة منهما بل تارة يكون
بغير الهمزة البتة كما في قوله تعالى هل يستوي الأعمى والبصير الآية
وقول علقمة بن عبدة

هل ما علمت وما استودعت مكتوم ... أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم
أم هل كبير بكى لم يقض عبرته ... إثر الأحبة يوم البين مشكوم

وتارة يكون بالهمزة التي يطلب بها التصديق نحو أقام زيد أم قعد عمرو وإنما ردت
بأم الإضراب عن الأول ولهذا تأخذ الاستفهام محتملاً للواقع من النسبتين فأم منفصلة
فالكلام على هذا محتمل للمتصلة والمنقطعة بحسب الغرض الذي يريد هذا
معنى كلام جماعة وقال ابن هشام الخضراوي يشترط في أم المتصلة أن يكون
بعدها فعل وفاعل إلا وقبلها فعل وفاعل والفاعل في كل من الجملتين واحد
نحو أقام زيد أم قعد فإن قلت أقام زيد أم قعد عمرو كانت منقطعة
وكذا إذا كان ما قبلها مبتدأ وخبراً فلا بد من اتحاد الخبر نحو أزيد منطلق
أم عمرو فإن قلت أم عمرو جالس كانت منقطعة وكذا إذا اختلفت بين

الجملتين نحو قام زيد ام عمرو منطلق انتهى وهذا مخالف لما تقدم ولا
شك ان تخالف الخبرين او الفاعلين والجملتين يقتضي بظاهره الانقطاع واما
انه يصل الى ايجاب ذلك فلا وقد نصوا على الاتصال بام في قوله

فما ابالي انبّ بالحزن تيس ... ام جفاني بظهر غيب لئيم

مع اختلاف الفاعلين وفي قوله

ولست ابالي بعد فقدي مالكا ... اموتي ناء ام هو الآن واقع

مع اختلاف الخبرين وقد يجاب بان الجملتين هنا في تاويل المفردين فلذلك
تعين الاتصال لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى عنه باحدهما عن الآخر
كما في قولنا ازيد قائم ام عمرو في الدار واذا اتحد الخبران نحو ازيد قائم ام عمرو
قائم احتمل الكلام الاتصال والانقطاع باختلاف التقديرين فان قيل
فلم جزم الجميع في نحو ازيد قائم ام عمرو بالاتصال مع امكان الانقطاع
بان يكون ما بعدها مبتدأ حذف خبره قلت لان الكلام اذا امكن حمله على
التمام امتنع حمله على الحذف لانه دعوى خلاف الاصل بغير بينة ولهذا امتنع
ان يدعى في نحو جاء الذي في الدار ان صلته الذي هو في الدار والوجه الثالث
باعتبار ما بعدها وهو ان المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف
المنقطعة فانها تدخل عليه ويكون الحرف كما تقدم في الاية الكريمة وفي
بيتي علقمة بن عبدة وبالاسم كما في قوله تعالى ام ماذا كنتم تعملون ام من
هذا الذي هو جند لكم وقول الشاعر

ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به ... رئمان انف اذا ما ضن باللبن

والوجه الرابع باعتبار ما قبلها وما بعدها جميعا وهو ان المتصلة
تقع بين المفردين وبين الجملتين والمنقطعة لا تقع الا بين الجملتين واما قولهم
انها لابل ام شاء فمحمول عند النحويين على اضمار مبتدأ وقد خرق ابن
مالك اجماعهم في ذلك فادعى ان المنقطعة قد تعطف المفرد محتجا
بما رواه من قول بعضهم ان هناك لابلا ام شاء بالنصب ومحمل هذا عند
الجماعة ان تنتصب على اضمار فعل اي ام ارى شاء لا على العطف على اسم ان ولقوله
رحمه الله وجه من النظر وهو ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة وقد تتجرد
لمعنى بل فاذا استعملت على هذا الوجه كانت بمنزلة بل وهي تعطف المفردات
بل لا تعطف الا المفردات فاذا لم يجب لام هذه ان تعطف المفردات فلا اقل
من ان يجوز فان قيل لو صح هذا الاعتبار لكان ذلك كثيرا كما في العطف
ببل فلم يكن نادرا قلنا بل يكثر بل الجمهور يقولون بامتناعه البتة ولابن
مالك ان يقول بندوره فيقال الذي منع من كثرته ان تجرد ام المنقطعة لمعنى

الاضراب مع دخولها على مفرد لفظا قليل وتبين من هذا انه كان ينبغي
لابن مالك ان يقول وقد يعطف المفردات ان تجردت عن معنى الاستفهام وقد
يجاب بانه استغنى عن هذا التقييد بما هو معلوم من حكم الاستفهام بالهمزة
وانه لا يدخل على المفردات فكذا الاستفهام بام التي هي في قوة الهمزة وبل واما قول
الزمخشري في اينا لمبعوثون اوآباؤنا ان آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون
وساغ العطف على الضمير المرفوع المتصل للفصل بين العاطف والمعطوف
عليه بالهمزة فمردود بما ذكرنا واما اوجه المعنى فاحدها ما اسلفناه
في صدر المسالة من ان المتصلة لطلب التصور والمنقطعة لطلب التصديق
والثاني ان المتصلة تفيد معنى واحدا والمنقطعة تفيد معنيين غالبا
وهما الاضراب والاستفهام والثالث ان المتصلة ملازمة لافادة
الاستفهام او لازمه وهو التسوية والمنقطعة قد تنسلخ عنه راسا
وبيان ذلك ما قدمناه من انها تفيد معنيين فاذا تجردت عن احدهما
بقي عليها المعنى الآخر والمتصلة لا تفيد الا الاستفهام فلو تجردت
عنه صارت مهملة ومما يدل على ان المنقطعة قد تاتي لغير الاستفهام
دخولها على الاستفهام كما قدمنا من الشهود وبهذا يعلم ضعف جزم
النحويين او اكثرهم في نحو انها لابل ام شاء بان التقدير بل اهي شاء اذ يجوز
ان يكون التقدير بل هي شاء على ان المتكلم اضرب عن الاول واستانف
اخبارا بانها شاء وعلى هذا المعنى يتجه لابن مالك ان يدعي انها عاطفة
مفردا على مفرد كما قدمناه ومن هذا ايضا غلط ابن الشجري وغيره في
اسئلتهم نحو ام هل تستوي الظلمات والنور وبيتي علقمة على ان هل
بمعنى قد ظنا منهم ان معنى الاستفهام لا يفارق ام والاستفهام لا
يدخل على الاستفهام وجعلوا هذا نظير الاستفهام بقوله

اهل رأونا بوادي القف ذي الاكم

ومما يقطع به على قولهم بالبطلان
انها في البيت داخلة على الجملة الاسمية وقد لا تدخل عليها وان قيل
لعلهم يقدرون ارتفاع كثير بفعل محذوف على حد وان احد من المشركين
استجارك فالجواب ان ذلك ممتنع بعد قد فكذلك ما رادفها
الوجه الرابع ان الاستفهام الذي يفيده المتصلة لا يكون
الا حقيقيا والذي تفيده المنقطعة يكون حقيقيا نحو انها لابل ام شاء
على احد الاحتمالين وغير حقيقي نحو ام اتخذ مما يخلق بنات ام له البنات
ولكم البنون ام تسالهم اجرا فهم من مغرم مثقلون ام عندهم الغيب
الآيات تنبيه آخر في الفرق مختصر اعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة

من اوجه احدها ان ما قبل المتصلة لا يكون الا استفهاما وما قبل المنقطعة يكون استفهاما وغيره والثاني ان ما بعدها يكون مفردا وجملة وما بعد المنقطعة لا يكون الا جملة والثالث انها تقدر مع الهمزة قبلها باي ومع الجملة بعدها بالمصدر والمنقطعة تقدر وحدها ببل والهمزة والرابع انها قد تحتاج لجواب وقد لا تحتاج والمنقطعة تحتاج للجواب والخامس ان المتصلة اذا احتاجت الى جواب فان جوابها يكون بالتعيين والمنقطعة انما تجاب بنعم او لا والسادس ان المتصلة عاطفة والمنقطعة غير عاطفة وممن نص على هذا ابن عصفور في مقربه وفيه خلاف مشهور والله تعالى اعلم وهو حسبنا ونعم الوكيل

ومن كلامه ايضا رحمه الله تعالى على قول القائل كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافي مزيده اختلف في كانك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزل في مواضع احدها في تعيين قائله والثاني في معنى كان والثالث في توجيه الاعراب فاما قائله فاختلف فيه على قولين احدهما انه النبي صلى الله عليه وسلم والثاني انه الحسن البصري رحمه الله وقد جزم بهذا جماعة فلم يذكروا غيره منهم الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن عمرون الحلبي في شرح المفصل وابو حيان النحوي في شرح التسهيل واما معنى كان فاختلف فيه ايضا على قولين احدهما للكوفيين زعموا انها حرف تقريب وليس فيها معنى التشبيه اذ المعنى عليه زوال الدنيا وتقريب وجود الآخرة وجعلوا من ذلك قولهم كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت وهذا تستعمله الناس في محاوراتهم ويقصدونه كثيرا يقولون كانك بفلان قد جاء والثاني للبصريين زعموا انها حرف تشبيه مثلها في قولك كان زيدا اسد فلم يثبتوا مجيئها للتقريب اصلا والمعنى كان حالتك في الدنيا حال من لم يكن فيها وكان حالك في الآخرة حال من لم يزل بها فالمشبه والمشبه به الحالتان لا الشخص والفعل الذي هو الجنس وايضاح هذا ان الدنيا لما كانت الى اضمحلال وزوال كان وجود الشخص بها كلا وجود وان الآخرة لما كانت الى بقاء ودوام كان الشخص كانه لم يزل فيها ولا شك ان المعنى المشهور لكان هو التشبيه فمهما امكن الحمل عليه لا ينبغي العدول عنه وقد امكن على وجه ظاهر فينبغي المصير اليه واما توجيه الاعراب وهو الذي يسال عنه فاضطربت اقوال النحويين اضطرابا كثيرا والذي يحضرني

الآن من ذلك

الآن من ذلك اقوال احدها للامام ابي علي الفارسي رحمه الله زعم ان الاصل كانك الدنيا لم تكن والآخرة لم تزل ثم جيء بالكاف حرفا لمجرد الخطاب لا موضع لها من الاعراب كما انها مع اسم الاشارة كذلك وكذلك هي في قولهم ابصرك زيدا اي ابصر زيدا والكاف حرف لا مفعول لان ابصر انما يتعدى الى واحد وجيء بالباء زائدة في اسم كان كما زيدت في اصل المبتدا في قولهم بحسبك درهم وقولهم خرجت فاذا بزيد وهذا القول اشتمل على امرين مخالفين للظاهر احدهما اخراج الكاف عن الاسمية الى الحرفية والثاني اخراج الباء عن التعدية الى الزيادة والقول الثاني لابي الحسن بن عصفور وهو قول لقيته من قول الفارسي زعم ان الكاف حرف خطاب اتصلت بكان فابطلت اعمالها وازالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية والباء بالدنيا وبالآخرة زائدة كما زيدت في المبتدا الذي لم يدخل عليه كان وقد مثلناه والذي حمله على زعمه زوال اعمالها انه لم يثبت زيادة الباء في اسم كان ويثبت زيادتها في المبتدا وقد اشتمل قوله على اربعة امور منها الامران اللذان اشتمل عليهما قول الفارسي وقد شرحناهما ومنها دعواه الغاء كان فلم يثبت ذلك الا اذا قرنت بما الزائدة كما في قوله تعالى كانما يساقون ودعواه ان الباء حرف تكلم كما ان الكاف حرف خطاب وهو لم يصرح بهذا ولكنه يلزمه لانه لا يمكنه ان يدعي انه اسم لانه قد ادعى الغاءها ولا يمكنه ان يدعي انه مبتدا لامرين احدهما ان الياء ليست من ضمائر الرفع وانما هي من ضمائر النصب والجر كما في قولك اكرمني غلامي والثاني انها لو كانت مبتدا لكان ما بعدها خبرا ولو قلت كاني بك تفعل لكان تفعل لم يرتبط بالجملة بالضمير وقد استقر ان الجملة المخبر بها لا بد لها من رابط يربطها ومنها انه صرح بانها قد دخلت على الجملة الفعلية في قولهم كاني بك تفعل فلا يخلو اما ان يدعي ان الباء في بك زائدة والكاف مبتدا والاصل انت تفعل فلما دخلت الباء على الضمير المرفوع انقلبت ضمير جر او يدعي ان الباء متعلقة بتفعل فان ادعى الاول فالجملة اسمية لا فعلية وبطل قوله انها دخلت على الجملة الفعلية وان ادعى الثاني فلا يجوز في العربية ان تقول عجبت مني وعجبت منك لا يكون الفاعل ضميرا متصلا بالفعل والمفعول ضميرا عائدا الى ما عاد اليه ضمير الفاعل وكذا تعدى اليه الفعل بالجار ولهذا زعم ابو الحسن في قوله

هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها

ان على اسم منصوب بهون لا حرف متعلق بهون لان الكاف على التقدير الاول مخفوضة باضافة على ولا عمل فيها البتة وعلى التقدير الثاني منصوبة الموضع بالفعل ولا يجوز تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وينبغي له ان

له ان تقول بذلك في مثل قوله تعالى [illegible] عليك [illegible] وفي هذا الموضع هنا
ليس هذا موضعها لان فيها خروجا عن المقصود والقول الثالث لجماعة
من النحويين رحمهم الله تعالى ان الكاف اسم كان ولم تكن الخبر والباء ظرفية متعلقة
بيكون ان قدرت كان تامة او بمحذوف هو الخبر ان قدرت ناقصة وعلى هذا
القول لا تأتي يكن للخطاب لا للتانيث وضميرها للمخاطب لا للدنيا وكذا
البحث [illegible] تزل وعلى القولين الاولين الامر بالعكس التا للتانيث والضمير
للدنيا وللاخرى وهذا القول خير من القولين قبله والمعنى كانك لم تكن في
الدنيا وكانك لم تزل في الاخرة والقول الرابع لابن عمرون رحمه الله ان
الكاف اسم كان وبالدنيا والاخرة خبران وكل من جملتي لم يكن ولم تزل في موضع
نصب على الحال واغلقت الفايدة بهذا الحال والفضلات كثيرا ما تتوقف
عليها المعنى المراد من الكلام كقولهم ما زلت ازيد حتى فعل فان الكلام
لا يفيد حتى فعل وقد جاء ذلك في الحال كقوله تعالى فما لهم عن التذكرة
معرضين فما مبتدا وهما الخبر والتقدير واي شيء استقر لهم ومعرضين حال
الضمير المجرور باللام ولا يستغني الكلام عنه لان الاستفهام في المعنى
لا عن غيره وخطر لي وجه ظننت انه اجود من هذه الاقوال
وهو ان الكاف اسم كان ولم يكن الخبر وبالدنيا في موضع الحال من اسم كان
والعامل في الحال العامل في صاحبها وهو كان كما عملت في رطبا ويابسا من
قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
المعنى كانك في حالة كونك في الدنيا لم تكن اي بها وكانك في حالة كونك
في الاخرة لم تزل اي بها وهذا عكس قول ابن عمرون فان قلت
يدل على صحة ما قاله من ان الجملة لم تكن ولم تزل حال لا خبر انه قد روي كانك
بالدنيا ولم تكن وبالاخرة ولم تزل والجملة الحالية تقترن بالواو بخلاف
الجملة الخبرية ويقال كانك بالشمس وقد طلعت قلت ان سلم ثبوت
الرواية فالواو زايدة كما قال الكوفيون في قوله تعالى ان الذين كفروا
ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف
فيه والباد يصدون هو الخبر والواو زايدة وكما قال ابو الحسن في قوله
تعالى فلما ذهب عن ابراهيم الروع وجاءته البشرى ان وجاءته البشرى
جواب لما والواو زايدة وفي قوله تعالى حتى اذا جاءوها وفتحت ابوابها ان
فتحت جواب اذا والواو زايدة الى غير ذلك واما كانك بالشمس وقد طلعت
فلا نسلم ثبوته وهو مشكل على قولي وقوله اذ لا يصح على قوله ان يكون
بالشمس خبرا عن اسم كان والتقدير كانك مستقر بالشمس ولا يصح على قولي

ان يكون بالشمس خبرا عن اسم كان والتقدير قد طلعت خبرا عن اسم كان لعدم
الضمير اذا كان لا يخرج على قولي ولا على قوله فما وجه ايراده اياه على ما قلته
فان قلت قد عدلت عما قاله من ان الظرف خبر والجملة حال الى عكس ذلك قلت
لوجهين احدهما ان على ما قلته يكون الخبر محط الفايدة وعلى ما قاله يكون محط الفايدة
الحال كما تقدم شرحه ولا شك ان كون الخبر محط الفايدة اولى والثاني
ان العرب قالت كانك بالشتاء مقبل وكانك بالفرج آت فلفظوا
بالمفرد الحال محل الجملة مرفوعا لا منصوبا نعم قول ابن عمرون متجه
في قول الحريري كاني بك تنحط الى القبر وتنغط فهذا لا ينبغي ان يعدل
عنه عن تخريجه فيكون الظرف خبرا وتنحط حالا عن يا المتكلم لعدم الرابط
على ان المطرزي خرجه على ان الاصل كاني ابصرك ثم حذف الفعل لدلالة المعنى
عليه فانفصل الضمير وزيدت البا في المفعول ولا نقول انه تكلف من
وجوه اضمار الفعل وزيادة البا مع امكان الاستغنا عن ذلك ثم يكون
وتنحط حالا من الكاف لا من يا المتكلم متى [illegible] عليه اذ لو صرح [illegible]
بالمحذوف فقيل كاني ابصرك لم يتم المراد كما قاله ابن عمرون اولى لسلامته
من [illegible] التكلف ولا يلزم من تعين قول ابن عمرون في هذا الموضع ان يحمل عليه
[illegible] بالدنيا لم تكن لان ذاك تركيب اخر مغاير لهذا التركيب ويحمل قول
الحريري قولهم كاني بك تنحط [illegible] وقد انتهى القول في هذه المسالة على ما اقتضا
الحال من ضيق الوقت واعجال المتقاضي للكلام المذكور والحمد لله اولا واخرا
وصلى الله على محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ومن كلامه
ايضا رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم
وقفت على اسئلة مشكلة لبعض علما عصرنا وها انا
موردها مفصلة ومردف كل منها بما تيسر لي من الجواب وما توفيقي الا
بالله عليه توكلت واليه انيب س رحمه الله المسوول الاطلاع
على ما نقل الناس في قولهم انت اعلم وما لك وبين المعطوف عليه ما هو على
القول بانه عطف لفظي او راجع الى المعنى واقول ان الكلام في
هذا الموضع في مقامين احدهما في بيان اشكال هذا المثال والثاني في الجواب
كما تضمنه السوال فاما الاول فاعلم انه لا يخلو اما بعد الواو في هذا
المثال من ان يكون معطوفا على المبتدا او على الخبر او على ضميره او غير معطوف
وكل مشكل اما الاول فلاستلزامه مشاركة المعطوف للمعطوف
عليه في التجرد للاخبار عنه باعلم واما الثاني فلاستلزامه مشاركته
له في الاخبار به عن انت واما الثالث فلاستلزامه مشاركته

في اسناده اعلم اليه وكل ذلك ظاهر لامتناع من جهة المعنى والجزم على الثالث
ايضا من جهة الصناعة رفع اسم التفضيل للظاهر من غير مسالة الكحل والعطف
على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل وهما ضعيفان فان استسهل
الاول بانهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل اجيب بان
اعتقادهم ذلك لم يثبت في مسالة رفع اسم التفضيل الظاهر في غير محل النزاع
فيحمل هذا عليه واما الرابع فانه لا بد من تقدير خبر آخر حينئذ فاذ قدر
المحذوف مبتدا فالتقدير انت فعالم كان يقدر خبرا فالتقدير ام انت اعلم
وكلاهما ظاهر الاستحالة ولا يمكن ان يقدر مبتدا او خبر غير ما تقدم ذكره لان
مثل هذا الحذف القياسي مشروط بكون المحذوف مماثلا المذكور كما في قوله
تعالى اكلها دائم وظلها وقوله تعالى انتم اعلم ام الله في قول من قدر
كم منقطعة وذلك لما استقر عليه قول الجمهور من ان ام المنقطعة
لا تقع الا بين جملتين فيجب على قولهم تقدير الخبر كما وجب في تلك الا
هنا تقدير المبتدا واما اذا قدرت ام المتصلة وهو الظاهر فلا تحذف
واما الثاني فمجموع ما رايته في ذلك ثلاثة اوجه احدها ان
معطوف على انت واعلم خبر عنهما واعتذر عن نسبة اعلم الى المال بوجهين
احدهما انه لما كان النظر في المال يلزم منه في الاكثر محبته على خشية
اختيار المناظر فيه نسبة العلم اليه مجازا كما قاله ابن الصايغ وعلى قوله
فالواو للتشريك في اللفظ والمعنى كما هو قاعدتها وفي هذا الوجه نظر
بعد تسليم جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لانا لا نعلم احدا اجازه الا في
المجاز اللغوي اما في المجاز العقلي بان تسند اللفظ الى امرين معا
احدهما بطريق الحقيقة والى الاخر بطريق المجاز فلا نعلم لا خفاء بما في هذا
الوجه من البعد في المعنى الوجه الثاني انه عطف لفظي لم
يقصد به التشريك في المعنى وهذا القول مشكل الظاهر لمخالفته
لما عليه اطباق النحويين من ان الواو العاطفة المجردة تقتضي التشريك
في اللفظ والمعنى ولم ار من وفاه حقه من الشرح واقول
لا خفا بان المعنى انت اعلم بمالك وهذا هو اصل الكلام ثم ان العرب انابوا
واو العطف عن باء الجر للتوسع في الكلام ولتكتنف بسبب العطف بالتجاوز
وليفاد بالحرف الواحد معنى الحرفين فان الواو حينئذ تفيد في المعنى
الالصاق لنيابتها عن حرف وتفيد في اللفظ تشارك الاسمين في
الاعراب اعتبارا باصلها وظاهر لفظها وعلى هذا فاللفظ لفظ المعطوف
والمعنى معنى المفعول فلا اشكال في اللفظ ولا في المعنى وليس هذا

من

من البدل لا النص يعني الذي يحط فيه قرب المخرج او اتحاده كما ابدلت واو القسم
من بابه حين كانا حرفين شفهيين لان ذلك يقتضي الاشتراك في العمل وانما
هو من باب ترك كلمة والاتيان باخرى لما بينهما من التقارب معناها كالاتيان
بالواو في نحو سرت والنيل مكان مع لكون الباء للالصاق والواو للعطف
للجمع وهما متقاربان والذي يدل على مجي الواو خلفا عن الباء قولهم بعت
الشاء شاة ودرهما اي شاة بدرهم لانا قاطعون بان الدرهم ثمن لا مبيع
ولانهم قالوا ايضا بعت الشاء شاة بدرهم وهذا الذي ذكرته هو اصح
واوضح ما يقال في المسالة ومتبوعي فيه الجرمي من المتقدمين وابن
مالك من المتاخرين من كلامهما اخذت وعلى ما اشارا اليه اعتمدت اما الجرمي
فانه نص على ان الواو هنا بمعنى الباء ولكنه اهمل التنبيه على فايدة هذا العطف
واما ابن مالك فلانه ذكر ان المقصود التناسب اللفظي وانه كالخفض على
الجوار لكنه اهمل التنبيه على نيابة الواو عن الباء وذلك هو الذي ابتنى
عليه كون هذا العطف لا يقتضي التشريك في الحكم وقد وفيت بجميع ما قالاه
ما لا واضفت اليه ما لم يذكراه مما لا بد منه ويظهر لك ان الصواب خلاف
ما زعماه من ان المعطوف عليه المبتدا وان الصواب انه الخبر وهو قول
ابن طاهر وذلك لانه حمل على الاقرب ولان هذا العطف كالخفض في هذا
جحر ضب خرب وذلك يقتضي تجاور الاسمين ولان الباء ملحوظة المعنى
كما ذكرنا ومعناها متعلق بالخبر فليكن العطف على الخبر لتتحد العلاقتان
المعنوي واللفظي الوجه الثاني انه معطوف لفظا ومعنى على
الخبر وكانه قيل انت ومالك وذلك على قول ابن خروف في كل رجل وضيعته
ان الخبر العاطف والمعطوف لكونهما بمنزلة مع ومجرورها كما قاله ابن
الصايغ وفيه نظر لامرين احدهما انه ليس المراد الاخبار عن الشخص بانه
اعلم على الاطلاق وبانه مع ماله لم يحل بينهما حايل والثاني ان التفريع على
هذا القول الضعيف انما يقتضي ان المعطوف عليه المبتدا لا الخبر
كما انه في كل رجل وضيعته كذلك ثم ان المعروف عن ابن خروف ان الواو ومصحوبها
اغنيا عن الخبر كما اغنى الوصف في قايم الزيدان لا انهما الخبر الوجه
الثالث انه خبر لمبتدا محذوف والتقدير انت اعلم وانت ومالك محذوف
المبتدا لدلالة ما تقدم عليه فالتقدير اولى ان يحذف قبل الاول لئلا يدخل
حرف على مثله كما قاله ابن الصايغ ايضا وفيه نظر لانه خلاف المعنى اذ معنى
الكلام حينئذ انت اعلم من غيرك على الاطلاق وانت ومالك مقرونان ثم مثل
هذا لا يسمى خبرا الا بالتجوز وعلى قول ابن خروف ثم قال وما معنى

المعية في نحو انت اعلم وما لك اقول الصواب ما قدمناه
من ان معنى الواو هنا كمعنى الباء وهو قول الجرمي ومن وافقه واما معنى
المعية فبعيد وان كان سيبويه قد ذكره ونصه في ذلك انما اردت انت
اعلم مع مالك انتهى وقد يكون مراده تفسير ما يتحصل من المعنى وذلك لانه
ليس المراد الاخبار بان المخاطب اعلم على الاطلاق بل انه اذا كان مع ماله كان اعلم
كيف يدبره او انه اذا عني مع ماله كان اعلم به وفي كلام سيبويه من هذه
التجوزات ما لا خفاء به لمن وقف على كلامه ولهذا قال النحاس وغيره انه خاطب
بهذا الكتاب قوما قد اعتادوا المجازات والاتساع ثم قال وهل يجوز النصب
في نحو كل رجل وضيعته يجوزه هنا ام لا وما توجيه الجواز ان قيل به واقول
ان المجوز لذلك هو الصيمري وقد نص عليه في التبصرة ولم يتعرض لهذا المثال
وظاهر كلام ابن مالك ان النصب فيه لا يجيزه احد فانه قال وكذا كرانت
ودابك وانت اعلم وما لك مما نصبه ولا خلاف في وجوب الرفع فيما اشبه
المثالين المذكورين ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعته على تقدير
كل رجل كائن وضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي ثم يخص كل رجل وضيعته
بالخلاف والذي يظهر في الفرق بينهما امران احدهما ظهور معنى المعية في كل
رجل وضيعته وخفاؤه في انت اعلم وما لك وقد مضى شرح ذلك والثاني
انه بني الجواز على ان التقدير كل رجل كائن وضيعته كما تقدم عنه وكائن يصح له
ان يعمل في المفعول معه واما انت اعلم وما لك فان ما قبل الواو منه كلام تام
فلا يمكن ان يقدر فيه عامل ولا يصلح اعلم للعمل في المفعول معه لانه لا يعمل فيه
على الصحيح الا ما يصلح له العمل في المفعول به لانه لا يعمل فيه على الصحيح الا ان
كل ما يصلح له العمل في الحال خلافا لابي علي ولهذا منع سيبويه هذا لك واباك
وما لك وحدك حرف التنبيه والاشارة والظرف وكل منهن صالح للعمل في الحال
والفرق بينهما ان الحال شبيهة بالظرف فيعمل فيها روائح الفعل ولا كذلك
المفعول معه ولو صح معنى المعية في المثال المذكور وقال قائل بجواز
النصب فيه لامكن توجيهه اما على قول الجرجاني او الكوفيين او الفارسي في
ان النصب للمفعول معه الواو والحال اولا بنصب الحال ولهذا
جوز الفارسي هذا لك واباك وجوز في هذا رداؤك مطويا وسربا لا ان يكون
العامل هذا ثم قال وما يوجبه القول بوجوب صدق الخبر من نحو انت اعلم
وعبد الله اذا جعلنا اعلم خبرا عن انت وعبد الله مبتدا حذف خبره وما
المانع من ذكر الخبر جعلنا الواو للمعية او للعطف المحض واقول
لم اقف لاحد على القول بوجوب صدق الخبر في ذلك غير ابن مالك وهو مخالف

لقولهم

لقولهم ان الخبر لا يجب حذفه الا اذا سد شيء مسده ولهذا ردوا تجويز
الاخفش في نحو ما احسن زيدا ان تكون ما موصولة او موصوفة وتجويز بعضهم
في نعم الرجل زيد كون المخصوص مبتدا محذوف الخبر وقول الفارسي في حدي زيدا قائم
ان الخبر مقدر بعد الحال ومن العجب ان ابن مالك من جملة من رد بذلك وذهل عنه هنا
ثم اذا سلم ان ذلك ليس بشرط استنادا الى اعراب هؤلاء الائمة فقد يوجه
بامرين احدهما ان اعلم لما كان صالحا للاخبار به عن الاثنين وكان تقدير عبد الله
مقدما على اعلم ممكنا صار كانه كان مبتدا لانه معطوف واعلم وان كان خبرا عن
انت وحده كان خبرا عنهما نصا فمنع ذلك من ظهور خبر اخر وهذا بخلاف نحو زيد
قائم وعمرو فان الخبر المذكور لا يصلح للاسمين معا والثاني ان المعنى هنا انت اعلم بعبد الله
وذلك كلام تام لا يحتاج الى خبر هكذا اما تمناه وكل من الوجهين معترض اما الاول
فلاستلزامه وجوب الحذف في نحو زيد في الدار وعمرو ولا قائل به وفي الحديث
ابو بكر في الجنة وعمر في الجنة الى اخره واما الثاني فلان وجهين احدهما اقتضاؤه
وجوب الحذف على تقدير الواو للعطف المحض وانما المدعى وجوبه مطلقا
والثاني انه احالة لصورة المسالة فان المدعي جوازها على اضمار الخبر والتوجيه
المذكور يقتضي انه لا خبر في اللفظ ولا في التقدير ثم قال وما وجه
الحكم برجحان النصب على المعية على العطف في نحو لا تعن بالسمك واللبن ولا
تحمل الاكل والشبع معا ان المقصود فيهما المعية مطلقا وليس العطف هنا
بمقصود وهلا كان النصب متعينا لتاديته مراد المتكلم واخلال العطف
بذلك واقول لا يمتنع التعبير بالعبارات المجملة عند التمكن من العبارات
المعينة للمعنى المراد والعطف انما يخل بالتنصيص على معنى المعية لا فادتها
مطلقا فان احد محتملات الواو العاطفة معنى المعية وانما تتعين العبارة التي
لا تحتمل غير المراد اذا اريد التنصيص على ذلك المعنى ولم تحتف بالكلام قرينة
ترشد اليه وقد جوزوا لا في صديقي الحبس بلا على سبيل الاجمال ان تعمل ما عمل
ليس وجوزوا اعمالها عمل ان اذا اريد التنصيص وجوز سيبويه والمحققون
لمن قال طالبني زيد وخافني عمرو اذا بناهما للمفعول في تخلص الضم والكسر ان لم
والذي يقتضيه النظر انه تتعين العبارة الناصة اذا اريد التنصيص
والجائزة اذا اريد الاجمال ويجوز الامران اذا لم يرد احد الامرين بعينه ويترجح
الناصة حينئذ على المجملة فلم يمش ابن مالك في ذلك على قاعدة لانه قال
في نحو خافني بوجوب الاشمام او الضم وفي نحو طابني بوجوب الاشمام او الكسر
وقال في باب لا يجوز الا فها بالبيس ان لم يرد التنصيص على العموم وبان في المفعو
ل معه يترجح ان النصب اذا ضعف العطف فوات ما يظن فواته ثم قال

وما وجه تقسيمهم مسائل الباب الى ما يجب نصبه والى ما يرجح ذلك فيه والى ما يرجح عطفه مع النصب بقولون ان المفعول معه لا بد ان يدخله معنى المفعول به وقد سماه سيبويه بذلك ومقتضى هذا انه يتعين النصب عند قصد هذا المعنى اذا وجد المسوغ اللفظي فكيف حكم برجحانه على العطف في بعض الصور بل كيف يحكم بتساوي الامرين في بعضها ايضا فان قيل الحكم بما ذكر انما هو بالنظر الى صور التراكيب اللفظية وان اختلفت المعنيان اشكل حينئذ كلام ابن مالك رحمه الله تعالى حين حكم برجحان العطف حيث امكن ذلك بلا ضعف وهذه العبارة يندرج تحتها نحو قام زيد وعمرو وهذا التركيب ان نظر اليه مع قطع النظر عما يقصده من المعنى يقتضي تساوي الامرين كما قال ابن الحسن بن عصفور فما وجه كلام ابن مالك وهل يتم كلامه فيجيء الصور في هذا الباب خمسا او لا تتم فتكون اربعا قولت اما ما تضمنه صدر السؤال من الاشكال فقد كفى ابنا به ما يرفعه وهو ان الحكم بالاقسام المذكورة انما هو بالنظر الى صور التراكيب اللفظية ولا يلزم ابن مالك الحكم بتساوي الامرين في نحو قام زيد وعمرو بل الحكم برجحان العطف وهو كما رايه ووجه لزوم ذلك من ظاهر كلامه لان العطف قد امكن بلا ضعف وهذا هو مقتضى النظر لان العطف هو الاصل فقد امكن وسلم عن معارض واما كلام ابن عصفور فالقياس الذي ذكرناه يا باه فالصور اربع لا خمس وليعلم ان تسمية سيبويه المفعول معه مفعولا به مشكلة والناس فيها فريقان فمنهم من تاولها وهو ابن مالك حين ذكر ان الباء تاتي للمصاحبة ما نصه وللمساواة هذه الباء مع قد يعبر سيبويه عن المفعول معه بالمفعول به انتهى ومنهم من اجراها على ظاهرها فالقول عندي ان بعض الامثلة يكون الاسم فيه على معنى مع واسمي مفعولا معه وبعضها يكون فيه على معنى الباء ويسمى مفعولا به وان سيبويه انما اراد ذلك وها انا مورد كلامه لتتاملوه قال رحمه الله وينتصب فيه الاسم لانه مفعول معه ومفعول به ثم قال وذلك قولك ما صنعت واباك ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها انما اردت ما صنعت مع ابيك ولو تركت الناقة مع فصيلها فالفصيل مفعول معه والاب كذلك والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها ومثل ذلك ما زلت وزيدا اي ما زلت بزيد حتى فعل فهو مفعول به وما زلت اسير والنيل اي مع النيل واستوى الماء والخشبة اي بالخشبة انتهى فانظر الى كلامه رحمه الله حيث قال مفعولا معه ومفعولا به ثم فسر بعض الامثلة بمع وبعضها بالباء واسه

حيث

حيث قدر احد الامرين يكون ذلك المعنى اما ممتنعا او اظهر من المعنى الاخر فمن تامل هذا الكلام بالانصاف علم انه مراده وما ذكرته ولم يتسع الوقت للنظر فيما قال شارحو الكتاب في هذا الموضع وهذا مبلغ فهمي في كلامه رحمه الله والله اعلم

مسالة من كلامه ايضا في قوله ولله على الناس حج البيت

قال رحمه الله يجوز في الظرفين اربعة اوجه احدها ان يكون الاول خبرا والثاني متعلقا به والثاني عكسه وهو ان يكون الثاني خبرا والاول متعلقا به ولا يمنع هذا تقدم الظرف على عامله المعنوي فان ذلك جائز باتفاق كقولهم اكل يوم لك ثوب والثالث ان يكونا خبرين وذلك عند من يجيز تعدد الخبر والرابع ان يكون الاول خبرا والثاني حالا وهذا الوجه ايضا مما لا يختلف في جوازه وربما سبق الى الذهن ان فيه خلافا وليس فيه خلاف لان المتقدم العامل وهو الظرف وتاخر المعمول وهو الحال فهو نظير قولك في الدار زيد وفي مستقر سعيد وهذا مما لا شك في جوازه ويبقى وجه خامس وهو عكس هذا اعني ان يكون الاول حالا والثاني خبرا فهذا نصوص النحويين متظافرة على منعه وجماعة منهم حكوا الاجماع على ذلك قال ابن مالك في شرح الكافية ولو تقدمت الحال على العامل الظرفي وعلى صاحبها لم تجز باجماع وقال ابن هذيل في شرحه الكبير على الجزولية اجاز ابو الحسن تقدم الحال المعمولة للظرف مع توسط الحال بين المبتدا والخبر ومنع ذلك مع التقدم ووجه قوله ان المبتدا طالب للخبر فاذا تقدم كان الخبر في نية التقديم الى جانبه فكانت الحال مؤخرة عنهما ولهذا امتنع بالاجماع ان يتقدم عليهما جميعا انتهى كلامه ملخصا وقال ابن عصفور في شرح الايضاح اتفق البصريون على امتناع التقديم عليهما جميعا فقوله البصريون دخل فيه الاخفش لانه من ائمة البصريين وهو سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وحيث اطلق النحويون البصريين لا يريدون غيره ومن نقل الاجماع عليه ايضا ابو بكر بن طاهر المعروف بالخدب لكن نقل عن ابي الحسن انه اعرب فدا من قوطوفها لك اي حالا ونقل عن الامام المحقق عبد الواحد علي الاسدي المعروف بابن برهان قول اسهل من ذلك وهو انه اجاز ذلك في الظرف ولم نقف له على ذلك قال في شرحه للمع في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنا لك ظرف مكان وهي حال للولاية مبتدا لله الخبر ولام الجر عملت في الحال مع تقدمها على اللام لانها بلفظ الظرف وانشد لابن مقبل الحلا نحي

ونحن منعنا البحر ان تشربوا به ✽ وقد كان منكم ماؤه بمكان ✽

ثم قال منكم حال والعامل فيه اليا في مكان انتهى وعلى هذا ففي المسالة ثلاثة مذا

هب

الحجر

المنع مطلقا وهو قول من عدا الاخفش وابن برهان والجواز مطلقا وهو قول
الاخفش والجواز اذا كان العامل ظرفا والمنع اذا كان غير ظرف وهو قول
ابن برهان وعلى هذين القولين فيجوز الوجه الخامس في الاية ولكنهما قولان
شاذان مخالفان لما يقتضيه القياس والسماع والذي اجازه اصعب من
الذي اجازه ابن برهان ولعل الذين نقلوا الاجماع على خلاف ذلك لم يعتدوا بهما
او راوا ان القايل بهما ذهل عن القاعدة ووقفت للاخفش على خلاف ما نقل
عنه في كتابه الصغير هذا باب من الحال اعلم ان قولهم هذا عبد الله كاينا
في الدار على الحال جايز وقد قدمت الحال قبل العامل لان الحال لعبد الله فاذا
قدمتها الذي الحال له في المعنى كان جايزا هذا نصه والنسخة التي عندي معتمدة
لانها بخط ابي الفتح ابن جني قوله رحمه الله فاذا قدمتها الذي الحال له في المعنى
كان جايزا دليل على انك اذا اخرت الذي الحال له كان ممتنعا ثم انه صرح
بعد فقال ولو قلت قايما في الدار عبد الله لم يجز هذا نصه بحروفه وكيف
فما تصنع بما احتج به ابن برهان قلت لا دليل في شي منه اما الاية ا...
فيجوز في هنالك ان يكون ظرفا للمنتصر وعلى هذا الوجه وقف بعض القراء
منتصرا هنالك ثم ابتدا الولاية لله ويجوز ان يكون خبرا ولله متعلق با...
ويجوز ان يكونا خبرين ومع هذه الاحتمالات يسقط الاستدلال واما البيت فالجواب
عنه مستفاد من الكلام الذي قدمته عن الابدي وذلك انه جعل تقدم بعض
الجملة كتقدم كلها لان بعضها يطلب بعضا وهنا لما تقدمت كان وهي طالبة
لاسمها وخبرها كانا في نية التقديم وكانت الحال متاخرة عنهما في التقدير
على اني متردد في ثبوت هذه المقالة عن ابن برهان فانني رايتها في نسخة صحيحة
مقروءة على ابي محمد بن الخشاب واولها ما صورته حاشية ثم ذكر ذلك الى اخره
فالظاهر انه مما الحق كما الحقت حواش من كلام الاخفش وغيره في متن كتاب
سيبويه واما قولهم فداء لك فانه يروى بالرفع والنصب والكسر وبالاوجه
الثلاثة يروى قول نابغة بني ذبيان في معلقته المشهورة

مهلا فداء لك الاقوام كلهم … وما اثمر من مال ومن ولد

فاما الرفع فعلى الابتدا والخبر ولك او يكون فداء هو الخبر والاقوام هو المبتدا
وكذلك اي في المسالة لان النكرة اولى بالابتدا من المعرفة هذا قول حذاق
المعربين وخالف سيبويه في مثل ذلك فاعرب النكرة المتقدمة مبتدا
والمعرفة المتاخرة خبرا بنا على ان الاصل من ان كلا منهما حال في محله
ولا تقدم ولا تاخير وعلى ان النكرة التي بها مسوغ بمنزلة المعرفة
والمعرفتان اذا اجتمعتا كان المقدم منهما هو المبتدا واما النصب

فعلي

فعلى المصدر والاصل الكلام نفديك الاقوام ثم حذف الفعل واقيم مصدره
مقامه وجي بلك للتبيين كما جي بها بعد سقيا في قولهم سقيا لك وارتفع
الاقوام في البيت والحالة في المثال بالمصدر او بالفعل المحذوف على خلاف
بين النحويين في ذلك واما الكسر وهي رواية يعقوب ابن السكيت وغيره
فللنحويين فيه قولان احدهما انه مبتدا وما بعده خبره او بالعكس على الخلاف
الذي شرحناه في رواية الرفع وانه معدول عن مفدي وبني على الكسر وليس
هذا القول بشي لانه لا وجه لبنايه على هذا التقدير ثم هو فاسد من حيث
المعنى اذ كان حقه الا يقول انه معدول عن فداء لان المفدي هو المخاطب
لا الاقوام والثاني انه اسم فعل ومعناه ليفدك الاقوام اي وبني كما بني نزال
ودراك كذا وجهه النحاس ابو جعفر في شرح المعلقات وفيه نظر فانا لا نعلمه
جا على وزن فعال بكسر الفاء لاسم فعل ناب عن فعل مضارع مقرون
بلام الامر وحكى الفرا انه يقال فداء لك بفتح الفاء وبالقصر وهذا يحتمل
ان يكون في موضع رفع وان يكون في موضع نصب وقد مضى توجيههما والله
تعالى اعلم ومن كلامه ايضا مسالة قول جابر رضي الله عنه
كان يكفي من هو اوفى منك شعرا وخيرا منك الظاهر ان خيرا مرفوع عطفا
على اوفى المخبر به عن هو اي كان يكفي من هو اوفى وخير كما تقول احب من هو
عالم وعامل والجملة من المبتدا والخبر صلة الموصول والصلة مفعول
يكفي ويقع في النسخ ويجري على السنة الطلبة بنصب خير وقد ذكر انه خرج
على سبعة اوجه احدها ان يكون معطوفا على المفعول وهو من الثاني
ان يكون بتقدير كان مدلولا عليها بكان المذكورة اولا وكان نحو الثالث
على تقدير يكفي مدلولا عليها بيكفي المذكورة الرابع على الحال من هو فيكون
او في معمولة وخيرا معطوفا عليه الخامس على الغاء من هو او في السادس
على تقدير ولكن خيرا السابع على العطف على شعرا وهذه كلها باطلة
الا السابع فانه مستبعد اما العطف على من فانه يودي بمغايرة المعطوف
لمن ونعت عليه من ويصير بمنزلة كان زيدا وعمرا فيكون الذي هو اوفى غير
الذي هو خير وليس المراد ذلك واما تقدير كان فباطل من وجهين
احدهما ان حذف كان مع اسمها وبقا خبرها لا يجوز بالقياس الا بعد ان
ولو ثم قال سيبويه رحمه الله لا يقال عبد الله المقتول بتقدير
كن عبد الله المقتول وخالف المحققون الكسائي في تخريجه قوله تعالى
انتهوا خيرا لكم على تقدير يكن الانتهاء خيرا لكم الثاني انا اذا قدرناها
كان مدلولا عليها بالاولى قدرناها مرفوعا عن الاولى كما انك اذا قلت

علفتها تبنًا وماءً لا يتعدد وسقاها غيرهما بل وسقيتها وذلك لان الفعل
والفاعل كالشيء الواحد فتقدير احدهما مستلزم لتقدير الاخر فعلى هذا اذا قدرت
كان الاولى قدرت فاعلها بصير وكان هواي الصانع واما تقدير يكفي فانه
يؤدي ايضا الى التغاير كما انك اذا قلت كان يكفي الفقيه ويكفي الزاهد اذن
بذلك وسببه ان يكفي الثاني انما هو لمجرد التوكيد فذكره بمنزلة كونه لم يذكر وهو
لو لم يذكر اذن العطف بالتغاير فكذلك اذا ذكروا اما الغافر من هواه والغافر
هواه ففيه بطلان من وجهين احدهما ان زيادة الاسماء لا تجوز عند
البصريين وكذلك زيادة الجمل الا ان الكوفيين يجيزون ذلك انما يجيزونه حيث
يظهر ان المعنى مفتقر الى دعوى الزيادة كما في قول لبيد
الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
فاسم قالوا اسم زايد لانه انما يقال السلام على فلان ولا يقال اسم السلام
السلام عليك فادعوا زيادة ذلك لهذا المعنى وهو مفقود فيما نحن
بصدده وقد يقال ان فيه هذين الوجهين الوجه المدعى فيه
زيادة من هو خاصة فان ذلك لم يجزه احد لان المبتدأ يبقى بلا خبر والموصول
بلا صلة ويكا لان دعوى زيادة الاسم لا تخرجه عن استحقاقه
لما يطلبه على تقدير عدم الزيادة الثاني انه اذا كان ثابتا امتنع العطف
عليه لانه يصير بمنزلة ما لم يذكر والعطف عليه يقتضي الاعتداد به وتقدم
جوابه قيتنا قصدا واما التقدير اكثر فباطل لان افعل التفضيل لم يحذف
من كلامهم باقيا معموله لضعفه في العمل وكونه لا يثنى ولا يجمع ولا
يؤنث واما عطفه على شعرا فهو اقرب من جميع ما ذكر لانه في معنى اكثر
فكانه قيل اكثر منك شعرا وخيرا الا ان هذا يأباه ذكره منك بعد خير الا ترى
انك اذا قلت كان يكفي من هو اكثر منك علما وعبادة لم تحتج الى قولك منك
ثانيا وقد يتكلف جواز هذا الوجه على ان تجعل منك الثانية مؤكدة للاولى
والله تعالى اعلم ومن كلامه مسألة قرا الجمهور وقيله بالنصب
فعن الاخفش انه عطف على سرهم ونجواهم وعنه ايضا انه بتقدير وقال
قيله وعن الزجاج انه عطف على محل الساعة وقيل على مفعول يكتبون
المحذوف وقيل يكتبون اقوالهم وافعالهم وقيل على مفعول يعلمون اي يعلمون
الحق وقيله وقرا السلمي وابن وثاب وعاصم والاعمش وحمزة بالخفض
فقيل عطف على الساعة او على انها واو القسم والجواب محذوف
اي لينصرن او لافعلن بهم ما اشا وقرا الاعرج وابو قلابة ومجاهد
والحسن وقتادة ومسلم بن جندب بالرفع وخرج على انه معطوف

على

على علم الساعة على حذف مضاف اي وعلم قيله حذف واقيم المضاف
اليه مقامه روي هذا عن الكسائي وعلى الابتدا وخبره يا رب الى لا يؤمنون
او على ان الخبر محذوف وتقديره مسموع او متقبل وجملة الندا وما بعده في
موضع نصب بقيله وقرا ابو قلابة يا رب بفتح البا اراد يا ربا كما تقول
يا غلاما ويتخرج على ما اجازه الاخفش يا قوم بالفتحة وحذف الالف
والاجتزا بالفتحة عنها وقال الزمخشري والذي قالوه يعني من
العطف ليس بقوي في المعنى مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف
عليه بما لا يحسن اعتراضا ومع تنافر النظم واقوى من ذلك واوجه ان يكون
الجر والنصب على اضمار حرف القسم وحذفه والرفع على قولهم ايمن الله
وامانة الله ويمين الله ولعمرك ويكون قوله ان هؤلاء قوم لا يؤمنون جواب
القسم كانه قال واقسم بقيله او وقيله يا رب قسمي ان هؤلاء قوم لا يؤمنون
انتهى وهو مخالف لظاهر الكلام اذ يظهر ان قوله يا رب لا يؤمنون متعلق
بقيله واذا كان ان هؤلاء جواب القسم كان من اخبار الله تعالى عنهم وكلامه
والضمير في قيله للرسول وهو المخاطب بقوله فاصفح عنهم اي اعرض عنهم
وتاركهم وقل سلام ومن كلامه مسألة لا خلاف في امتناع قتل المسلم
بالحربي واختلف في قتله بالذمي واحتج من منعه بحديث لا يقتل مسلم
بكافر وتقديره ان كل كافر نكرة في سياق النفي فيعم الحربي وغيره واختلف
المانعون في الجواب وطائفة اجابوا عن ذلك بمنع قطع المعطوف عن الزيادة
الواردة في الحديث فقالوا ان قوله بكافر عام اريد به خاص واختلفوا
في توجيه ذلك على قولين احدهما ان المعنى لا يقتل مسلم بكافر قتله في الجاهلية
وذلك ان قوما من المسلمين كانوا يطالبون بدماء صدرت منهم في الجاهلية
فلما كان يوم الفتح قال عليه الصلاة والسلام كل دم في الجاهلية فهو موضوع
تحت قدمي لا يقتل مسلم بكافر والثاني ان المراد بالكافر الحربي قالوا وقد
اختص في الاسلام باسم وهو الذمي وليس المعنى الاول بالقوي لان العبرة بعموم
اللفظ لا بخصوص السبب والثاني بان الكافر لغة وعرفا من قام به الكفر
حربيا كان او ذميا لانه اسم فاعل من كفر والاصل عدم التخصيص ويؤيده
ان الوعيد الوارد في التنزيل للكافرين ليس مخصوصا بالذمي بالاتفاق
وطائفة اجابوا عنه بجعل تلك الزيادة اليه وهي ولا ذو عهد في عهده
ولهم على ذلك اربعة اجوبة احدها ما نقله عنهم الاصوليون وتقريره
ان هذه الزيادة مفتقرة الى ما يتم به معناها وكون المقدر هو ما قبله
عند ذكره اولى فتعين ان التقدير ولا ذو عهد في عهده بكافر والكافر المقدر

الحربي إذا المعاهد يقتل بالمعاهد وحينئذ فالكافر المعطوف به الحربي تسوية
بين الدليلين والمدلول عليه ويجاب عن وجهين أحدهما أنا لا نسلم احتياج
ما بعد ولا إلى تقدير لجواز أن يكون المراد به أن العهد عاصم من القتل والثاني
أن حمل الكافر المذكور على الحربي يحسن لأن هدر دمه من المعلوم من الدين بالضرورة
فلا يتوهم متوهم قتل المسلم به فيبعد هذا الجواب قليلا إلا أن أحدهما أن المدلول
الحديث حينئذ مستغنى به عما دل عليه قوله تعالى فأتموا إليهم عهدهم إلى مدتهم
فالحمل على فائدة جديدة أولى الأمر الثاني أن صدر الحديث نفي فيه القتل
قصاصا لا مطلق القتل فيعتبر في آخره أن يكون كذلك والوجه الثاني
أنا لا نسلم لزوم تساوي الدليل والمدلول عليه لأنهما كلمتان لو لفظ بهما ظاهرتين
أمكن أن يراد بأحدهما غير ما أريد بالأخرى فكذلك مع ذكر إحداهما وتقدير إحدى
الأخرى ويؤيده عموم المطلقات وخصوص المقيدات مع عود الضمير
عليه الجواب الثاني أن الأصل لا يقتل مسلم ولا ذو عهد
في عهده بكافر ثم أخر المعطوف عن الجار والمجرور وليس في الكلام حذف ولا
بل تقديم وتأخير وحينئذ فالتقدير بكافر حربي والأكثر أنه يقتل ذو العهد
بذي العهد وبالذمي والثالث أن ذو عهد مبتدأ وفي عهده خبره
والواو للحال والجملة حالية لا يقتل مسلم بكافر والحال أنه ليس ذو عهد في عهده ونحن لو
فرضنا خلو الوقت عن عهد لجميع أفراد الكفار لم يقتل مسلم بكافر وهذا
الجواب حكي عن ابن العذري وفيه بعد لأن فيه إخراج الواو عن أصلها وهو
العطف ومخالفة لرواية من روى ولا ذي عهد بالخفض إما عطفا على كافر
كما يقوله الأكثرون وإما على مسلم كما يقوله الحنفية ولكنه خفض للمجاورة
المخفوض وأيضا فإن مفهومه حينئذ أن المسلم يقتل بالكافر مطلقا في حالة
كون ذي العهد في عهده وهذا يقوله أحد فإنه لا يقتل بالحربي اتفاقا إلا أن
هذا لا يلزم الحنفية فإنهم لا يقولون بالمفهوم فضلا عن أن يقولوا إن له عموما
ولكن ينتقل البحث معهم إلى أصل المسألة وقد يقال أيضا أن كون مثل
الكلام لا يحتاج إلى تقدير بناء على حمله على التقديم والتأخير بعيد لأن الكلام
إذا أمكن على وجه كان فيه إجراؤه على الظاهر كان له محملا لم يجز والجواب
الرابع أن ولا ذو عهد معطوف والمعطوف يقتضي المغايرة فوجب أن يحمل
الكافر الأول على غير ذي العهد ليتغايرا قاله بعضهم وهذا غريب فإن ذا العهد
معطوف على مسلم لا على كافر والعطف إنما يقتضي المغايرة بين المتعاطفين
ثم لو قيل لو كان المراد بالكافر ذا العهد لكان ذكر ذي العهد ثانيا استعمالا للظاهر
في موضع المضمر لا يجوز ولم يحسن لكان بعيدا للنص على خلاف ذلك لأن فيه تراجعا

ونقضا

ونقضا لما مضى عليه الكلام ولهذا قال أبو علي ومن وافقه في قوله
تعالى واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر
واللائي لم يحضن إن التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر وإنه حذف الخبر من الثاني
لدلالة خبر الأول عليه وقال بعض الناس الأولى أن التقدير الحكم كذلك
أي واللائي لم يحضن كذلك لأن تقليل المحذوف أولى ولأنه لو نطق بالخبر لم
يحسن أن تعاد الجملة برأسها فاتفق الفريقان على أن الخبر محذوف ولم يحملوه على
أن التقدير واللائي يئسن واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر والذي يظهر
أن ذلك لتيسر الأمر لما ذكرنا ولهذا أيضا يظهر أنهم منعوا من التنازع في المتقدم
نحو زيدا ضربت وأكرمت وفي المتوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت لأن الاسم المتقدم
مستوفيه العامل قبل أن يجيء الثاني فإذا جاء الثاني طالبا له نجده أخذ غيره
وكذلك في المتوسط أو صح لأن المعمول يلي العامل الأول والله تعالى أعلم

مسألة اعتراض الشرط على الشرط له أيضا

قال الشيخ رحمه الله هنا فصل نتكلم فيه بحول الله تعالى وقوته
على مسألة اعتراض الشرط على الشرط اعلم أنه يجوز أن يتوارد شرطان
على جواب واحد في اللفظ على الأصح وكذا في أكثر من شرطين وربما توهم
متوهم من عبارة النحاة حيث يقولون اعتراض الشرط على الشرط أن ذلك لا يكون
في أكثر من شرطين وليس كذلك ولا هو مرادهم ولنحقق أولا الصورة التي يقال
فيها في اصطلاحهم اعتراض الشرط على الشرط فإن ذلك مما يقع فيه الالتباس
والغلط ويقع فيه ذلك لجماعة من النحاة والمفسرين ثم نتكلم على البحث
في ذلك والخلاف في جوازه وفي توجيهه فنقول ليس من اعتراض الشرط
على الشرط واحدة من هذه المسائل الخمس التي سنذكرها أحدها أن يكون
الشرط الأول مقترنا بجوابه ثم يأتي الشرط الثاني بعد ذلك كقوله تعالى
يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا إن كنتم مسلمين خلافا
لمن غلط فجعله من الاعتراض وقابل هذا من الحق على من أحال لأنه إذا ذكر
جواب الأول تاليا له فأي اعتراض هنا الثانية أن يقترن الثاني
بفاء الجواب لفظا نحو إن تكلم زيد فإن جاد فأحسن إليه لأن الشرط الثاني
وجوابه جواب الأول الثالثة أن يقترن بها تقديرا نحو فأما إن
كان من المقربين خلافا لمن استدل بذلك على تعارض الشرطين لأن الأصل عند
النحاة مهما يكن من شيء فإن كان المتوفى من المقربين فجزاؤه روح فحذفت
مهما وجملة شرطها وأنيبت عنها أما فصار أما فإن كان ففروا من ذلك
لوجهين أحدهما أن الجواب لا يلي أداة الشرط بغير فاصل والثاني أن الفاء

في الاصل للعطف فحقها ان تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما اخرجوها
في باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الاخر وهو التوسط فوجب
ان يتقدم شيء مما في خبرها عليها اصطلاحا للفظ فتقدمت جملة الشرط
الثاني لانها كالجزء الواحد كما قدم المفعول في فاما اليتيم فلا تقهر فصار كما
ان كان من المقربين فروح تحذف فيها الفا الى جواب ان لئلا يلتقي فا آن فتخلص ان
جواب اما ليس بحذف وقابل مقدما بعضه على الفا فلا اعتراض الا بعضه
ان يعطف على فعل الشرط شرطا اخر كقوله سبحانه وتعالى وان تومنوا وتتقوا
يوتكم اجوركم ولا يسالكم اموالكم ان يسالكموها فيحفكم تبخلوا ويفهم من
كلام ابن مالك انه هذا من اعتراض الشرط على الشرط وليس بشيء الخامسة
ان يكون جوابا للشرطين بحذف وفا فليس من الاعتراض نحو ولا ينفعكم نصحي الاية
كذلك وامراة مومنة ان وهبت نفسها الاية خلافا لجماعة منهم
منهم ابن مالك وحجتنا على ذلك انا نقول نقدر جواب الاول كما ... عليه
عليه بما تقدم عليه وجواب الثاني كذلك مدلولا عليه بالشرط الاول ...
وجوابه المتقدمين عليه فيكون التقدير في الاول ان اردت ان انصح لكم فلا
ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم فان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم
نصحي وكذا التقدير في الثانية ومثل ذلك ايضا بيت الحماسة لكن قومي

لكن قومي وان كانوا ذوي عدد * ليسوا من الشر في شيء وان هانا

فتدبره فانه حسن واذ قد عرفت انا لا نريد شيئا من هذه الانواع بقولنا
اعتراض الشرط على الشرط فاعلم ان مرادنا ان ركبت ان لبست فانت طالق وقد
اختلف اولا في صحة هذا التركيب فمنعه بعضهم على ما حكاه ابن الدهان
واجازه الجمهور واستدل بعض المجيزين بالايات السابقة وقد بينا انها
ليست مما نحن فيه لا في ورود ولا في صدور وانما الدليل في قوله سبحانه
وتعالى ولولا رجال مومنون ونسا مومنات الى قوله سبحانه لعذبنا
الذين فالشرطان وهما لولا ولو قد اعترضا وليس معهما الا جواب واحد
متاخر عنهما وهو لعذبنا وفي اية اخرى على مذهب ابي الحسن وهي قوله
سبحانه اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية فانه زعم ان قوله ...
... الوصية للوالدين على تقدير الفا اي فالوصية ... على مذهبه يكون
مما نحن فيه واما اذا رفعت الوصية بكتب فهي كالايات السابقة
في حذف الجوابين وهذا الموطن ان خطر لك قديما فلم ارهما ... ويحابدك
ايضا قول الشاعر

ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا * منا معاقل عز زانها كرم

وقد

وقد استعمل ذلك الامام ابو بكر بن دريد رحمه الله في مقصورته حيث يقول

فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا

واذ قد عرفت صورة المسالة وما فيها من الخلاف فاعلم ان الصحيح جوازها
فاعلم ان المجيزين لها اختلفوا في تحقيق ما يقع به مضمون الجواب الواقع بعد
الشرطين على ثلاثة مذاهب فيما يحضرني احدها انه انما يقع بمجموع امرين
احدهما حصول كل من الشرطين والاخر كون الشرط الثاني واقعا قبل وقوع
الاول فاذا قيل ان ركبت ان لبست فانت طالق فان ركبت فقط او لبست
فقط او ركبت ثم لبست لم تطلق فان لبست ثم ركبت طلقت هذا قول
جمهور النحويين والفقها وقد اختلف النحويون في تاويله على فريقين
احدهما قول الجمهور ان الجواب المذكور للاول وجواب الثاني محذوف
لدلالة الاول وجوابه عليه والدليل على ان الشرط وجوابه يدلان على الشرط
... يمتنع اقترانها بحرف الاستقبال لانها مستقبلة بخلاف الاول
... صحة مسالة ابي علي وصحة تخريج المصنف مسالة الشرط
... من هذا الوجه لا صحتها مطلقا فانها معترضة بغير ذلك
... على هذا بطلان لعموم ابن مالك امتناع اقتران الحال بحرف استقبال
ف... الامر في تحقيق هذين الوجهين فالحاصل المذهب الثاني
ما ... مضمون الجواب الواقع بعد الشرطين حكى بعض علمائنا عن امام
الحرمين رحمه الله ان القايل اذا قال ان ركبت ان لبست فانت طالق كان الطلاق
معلقا على حصول الركوب واللبس سوا وقعا على ترتيبهما في الكلام ام متعاكسين
ام محققين ثم استبعد هذا القول محكيا عن غير الامام رحمه الله والذي يظهر لي فساد
هذا القول لان قايله لا يخلو امره ان يجعل الجواب المذكور لمجموع الشرطين او للاول
فقط او للثاني فقط لا جايز ان يجعله جوابا لهما معا لانه اما ان يقدر بين
الشرطين حرفا رابطا اولا فان لم يقدر ذلك لم يصح ان يتوركا على جواب واحد
لان ذلك نظير ان يقول زيد عمرو عندك ويقول لك عندك خبر عنهما فيقال
لك هلا اذ شركت بين الاسمين في الخبر الواحد اتيت بما يربط بينهما وان
فلا يخلو اذ لك تقديره من ان يكون با او وا او غيرهما فان قدرته
فاكما الفا مقدرة في قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها اي فالله
يشكرها فالشرط الثاني وجوابه جواب الاول فعلى هذا لا يقع الطلاق
الا بوقوع مضمون الشرطين وكون الثاني بعد الاول كما انك لو صرحت
بالفا كان الحكم كذلك وهذا خلاف قوله ثم حذف الفا لا يقع الا في النادر
من الكلام او في الضرورة فلا يحمل عليه الكلام فان قدرت الواو فكما هي مقدرة

في قوله سبحانه وتعالى وجوه يومئذ ناعمة اي ووجوه يومئذ ناعمة
عطفا على وجوه يومئذ خاشعة فلا شك ان الطلاق يقع بكل من الامرين
على هذا التقدير ولكن هذا التقدير لا يتعين لجواز ان المتكلم انما قدر الفا
فلا يقع الا بالمجموع مع الترتيب المذكور او يكون الكلام لا تقدير فيه فلم قلت
يتعين تقدير الواو ولا جائز ان تجعله جوابا للاول فقط وجواب
الثاني محذوف لدلالة الشرط الاول وجوابه عليه لانه على هذا التقدير
يلزمه ان يقول بقول الجمهور وهو لا يقول به ولا جائز ان تجعله جوابا
للثاني لانا نعلم ان تجعل جوابا للشرط الاول هو الشرط الثاني وجوابه او محذوف
يدل عليه الجواب المذكور للثاني لا سبيل الى الاول لانه على هذا التقدير
يجب الفا في الشرط الثاني لانه لا يصح للشرط ان يلي الشرط لو قلنا ان لم يصح
وكل جواب لا يصلح ان يكون شرطا فانه يتعين اقترانه بالفا ولا فا هنا فاستحال
هذا الوجه فان قال بعض فعله نجعله مثل قوله من ينعم الله عليه
الله يشكرها فهذا وجه ضعيف كما قدمنا فلم حمل الكلام عليه
ان يكون الكلام محمولا عليه ولا سبيل الى الثاني لانه خلاف المالوف في العربية
فان منهاج كلامهم ان يحذف من الثاني لدلالة الاول لا العكس فاما قوله
نحن بما عندنا وانت بما عندك راض مخالف الجادة حتى لقد تحيل له ابن كيسان
فجعل نحن للمتكلم المعظم نفسه ليكون راض خبرا عنه فانت ترى عدم
السهم بهذا النوع حتى تكلف له هذا الاما فهذا الوجه حكيته لك عنه ابو
جعفر النحاس في شرح الابيات ولانه ايضا خلاف المالوف من عادتهم
في نوادر ذوي جوابين من جعل الجواب للثاني الذي يبطل هذا المذهب
من اصله انا تاملنا ما ورد في كلام يا قوم ان كنتم آمنتم بالله فعليه
توكلوا ان كنتم مسلمين فهذا بتقدير ان كنتم مسلمين فان كنتم آمنتم بالله
فعليه توكلوا فحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه وهذا الفوك من الحسن
بمكان لان القاعدة انه اذا تواردا في غير هذه المسالة على جواب واحد شيئان
كل منهما يقتضي جوابا كان الجواب المذكور للاول كقولك والله ان تاتني
لاكرمنك بالتاكيد جوابا للاول فان قلت ان تاتني والله اكرمك بالجزم جوابا
للشرط فكذا القياس يقتضي في مسالة توارد شرط على شرط ان يكون الجواب
للسابق منهما ويكون جواب الثاني محذوفا لدلالة الاول وجوابه
عليه ممن تحقيق وقوع المعلق على ذلك ان يكون الثاني واقعا قبل الاول
ضرورة ان الاول قائم مقام الجواب حتى ان الكوفيين وابا زيد والمبرد رحمهم الله
يزعمون في نحو ان سقطت ظالم ان فعلت ان السابق على الاداة هو الجواب

٨

لا دليل على الجواب والجواب لا بد من تاخره عن الشرط لانه اثره ومسببه فذلك
الدليل على الجواب لانه قائم مقامه ومغن في اللفظ عنه وقد يجوز في هذا
ان في كل من الجملتين مجاز فمجاز الاول الفصل بينها وبين جوابها بالشرط
الثاني ومجاز الثانية حذف جوابها وعلى هذا فيجوز كون الشرط ماضيا
ومضارعا واما الشرط الثاني فلا يجوز في فصيح الكلام ان يكون الا
ماضيا لان القاعدة في الجواب انه لا يحذف الا والشرط ماض فاما
قوله ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم
فضرورة كقوله
يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع
القول في الثاني قول ابن مالك رحمه الله ان الجواب المذكور للاول
كما قال الجمهور لكن الشرط الثاني لا جواب له لا مذكور ولا مقدر لانه مقيد
للاول تقييده بحال واقعة موقعه فاذا قلت ان ركبت ان لبست
فانت طالق فالمعنى ان ركبت لابسة فانت طالق وكذلك التقدير
في البيت ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا فهو موافق للجمهور
في اشتراط تاخر المقدم وتقديم المؤخر لكن تخريجه مخالف لتخريجهم وعندي
ان هذا دعوى لا يحسن جهات احدها ان دعواهم جارية على القياس
فان الشرط يكون جوابه ظاهرا ومقدرا ودعواه خارجة عن القياس
لانه جعله شرطا لا جواب له لا في اللفظ ولا في التقدير وكان ادعاما
يجري على القياس اولى الثاني ان ما ادعاه لا يطرد له الا حيث لا يمكن اجتماع
الشرطين كالامثلة السابقة اما اذا قيل ان قمت ان قعدت فانت طالق
فانه لا يمكن ان يقدر في ذلك ان قمت قاعدة فان هذا من المحال ولا ينبغي على قوله
انها لا تطلق اصلا وكذلك ان لم يجتمع الفعلان في العادة وان لم يتضادا نحو
ان اكلت ان شربت وكذا لو قال ان صليت ان توضات انت فانه لا يصح
ان يقدر ان صليت متوضيا بمعنى موقعا للوضوء فانهما لا يجتمعان الثالث
ان الشرط بعيد من مذهب الحال الا ترى انه للاستقبال والحال للحال كلفظها
وبابها المقارنة واذا تباعدما بين الشيئين لم يصح التجوز باحدهما عن الاخر
وقد نص هو على الجملة الواقعة حالا شرطها ان لا تصدر بدليل استقبال
لما بينهما من التنافي نعم في مسائل القصري عن الشيخ ابي علي رحمه الله اجازة
ذلك في نحو لاضربنه ان ذهب وان مكث ولاضربنه ان ذهب وان مكث
والذي يتحرر لي ان الحال كما ذكر النحاة على ضربين حال مقارنة وحال منتظرة
وتسمى حالا مقدرة فالاولى لحقا ضجة والثانية نحو ادخلوها خالدين فان الحالة

ليس شيئا يقارن الدخول وانما هو استمرار في المستقبل ويقدر النحويون
ذلك ادخلوها مقدرين الخلود وكذلك لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين
محلقين رؤوسكم اي مقدرين فانهم في حالة الدخول لا يكونوا محلقين
ومقصرين انما هو بتقديرهم الحلق والتقصير فهذا كلام العرب من اعتراض
الشرط على الشرط فوجدناهم لا يستعملونه الا والحكم معلق على مجموع الامرين
بشرط تقديم المؤخر وتاخير المقدم فوجب ان نحمل الكلام على ما ثبت في
كلامهم كقوله ان تستعينوا بنا ان تذعروا البيت فان الذعر متقدم في
الاستعانة فالاستعانة متقدمة على الوجه ان فهذا ما عندي في
رفع هذا المذهب المذهب الثالث ان الشرط الثاني جوابه
مذكور والشرط الاول جوابه الشرط الثاني وجوابه فاذا قيل ان ركبت
ان لبست فانت طالق فانما تطلق اذا ركبت اولا ثم لبست وهذا القول
راعى من قال به ترتيب اللفظ واعطى الجواب لما جاوره وانما يستقيم
له هذا العمل على تقدير الفاء في الشرط الثاني يصح كونه جوابا للاول
وعلى هذا قولك فلا يلزم مضي فعل الشرط الاول ولا الثاني لان كل [illegible]
قد اخذ جوابه وهذا القول باطل بامور احدها ان الفاء لا تحذف
الا في الشعر الثاني ان القاعدة في اجتماع ذوي جواب ان تجعل
الجواب للسابق منهما والثالث انه لا يتاتى له في نحو قوله
ان تستعينوا بنا ان تذعروا البيت لان الذعر متقدم على الاستعانة
فهذا ما بلغنا من الاقوال في هذه المسالة وما حضرنا فيها من المباحث
وتحرر لنا انه اذا قيل ان تذعروا ان تستعينوا بنا تجدوا او ان توضأت ان
صليت اثبت كان الكلام باطلا لما قررناه من ان الصحيح ان الجواب للشرط
الاول وان جواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه
فيجب ان يكون الشرط الاول وجوابه مستغنيا عن الشرط الثاني والامر
فيما ذكرته بالعكس والصواب ان يقال ان صليت ان توضأت اثبت والصواب
بتقدير ان توضأت وكذا فيما انه يعترض اكثر من شرطين ويتمثل
ذلك ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فان وقع السؤال
اولا ثم الوعد ثم الاعطا وقعت الحرية وان وقعت على غير هذا الترتيب فلا
حرية على القول الاول وهو الصحيح ويأتي فيه ذلك الخلاف في التوجيه
فالجمهور يقولون فعبدي حر جواب ان اعطيتك وان اعطيتك فعبدي
حر دال على جواب ان وعدتك وهذا كله دال على جواب ان سالتني وكانه
قيل ان سالتني فان وعدتك فان اعطيتك فعبدي حر وعن ابن مالك

ان المعنى

ان المعنى ان اعطيتك واعدا لك سائلا اياي فعبدي حر واعدا حال من فاعل
اعطيتك وسائلا حال من مفعوله وقوله فعبدي حر جواب الشرط الاول
هذا مقتضى قوله في الشرطين وهو ضعيف والله اعلم

الكلام على اعراب قوله تعالى خلق الله السموات

فانه من المهمات قال ابن هشام في المغني في باب التحذير من امور اشتهر
بين المعربين والصواب خلافها السابع عشر قولهم في نحو خلق الله السموات
ان السموات مفعول به والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه
اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا
مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت فالسموات مفعوله كما تقول
فالضرب مفعول كان صحيحا ولو قلت السموات مفعول به كما تقول زيد مفعول
به لم يصح ايضا اذ المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم
اوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده
والذي غر اكثر النحويين في هذه المسالة انهم يمثلون المطلق بافعال العباد
وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول المطلق
لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان
الله تعالى موجد للافعال وللذوات جميعا لا موجد لها في الحقيقة سواه
وممن قال بهذا القول الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في اماليه
وكذا البحث في انشأت كتابا وعمل فلان خيرا وامنوا وعملوا الصالحات
انتهى وقال ابن الحاجب في اماليه فوهم خلق الله السموات من [illegible]
ان الخلق هو المخلوق فواجب ان تكون السموات مفعولا مطلقا لبيان النوع اذ
حقيقة المصدر المسمى بالمفعول المطلق ان يكون اسما لما دل عليه فعل الفاعل
المذكور وهذا كذلك لانا بنينا على ان الخلق هو المخلوق فلا فرق بين قولك
خلق الله خلقا وبين قولك خلق الله السموات الا في ان الاول من الاطلاق وفي
الثاني من التخصيص فهو مثل قولك قعدت قعودا وقعدت القرفصا
فانهما للتاكيد والثاني لبيان النوع واذا استويا في حقيقة المصدرية وهذا
امر مقطوع به بعد اثبات ان المخلوق هو الخلق ومن قال ان المخلوق غير
الخلق انما هو متعلق الخلق وجب ان يقول ان السموات مفعول به مثله
في قولك ضربت زيدا ولكنه غير مستقيم لانه لا يستقيم ان يكون المخلوق
متعلق الخلق لانه لو كان متعلقا له لم يخل ان يكون الخلق المتعلق قديما او
مخلوقا فان كان مخلوقا تسلسل وكان باطلا وان كان قديما فباطل لانه يجب
ان يكون متعلقه معه اذ خلق ولا مخلوق محال فيؤدي الى ان يكون المخلوقات

ازليه وباطله فصار القول بان الخلق غير المخلوق يلزم منه محال واذا كان
اللازم محالا فلزومه كذلك فثبت ان الخلق هو المخلوق وانما جا الوهم لهذه الطايفة
من جهة انهم لم يجدوا في الشاهد مصدرا الا وهو غير جسم فتوهموا انه لا
مصدر الا كذلك فلما جات هذه اجساما استبعدوا مصدريتها لذلك
وراوا تعلق الفعل بها فحملوه على المفعول به ولو نظروا حق النظر لعلموا ان الله
تعالى يفعل الاجسام كما يفعل الاعراض فنسبتها الى خلقه واحدة فاذا كان
كذلك ومعنى المصدر ما ذكرناه وجب ان يكون مصدرا وليست هذه
المسالة وحدها بالتي حملوا فيها امر الغايب على الشاهد بل اكثر مسايلهم
التي يخالفون فيها كمسالة الرويه وعذاب القبر واشباههما • وصنف
الشيخ تقي الدين السبكي في هذه المسالة كتابا سماه بيان المحتمل في
تعدية عمل قال بسم الله الرحمن الرحيم سالت وفقك الله
عن قولي في اعراب قوله تعالى وعملوا الصالحات ان الصالحات ليس مفعولا به بل هو
اما نعت لمصدر محذوف كما يقوله اكثر المعربين في امثاله واما حال
كما هو المنقول عن سيبويه ويكون التقدير وعملوه صالحات والضمير للمصدر
وذكرت ان كثيرا من الناس استنكر قولي في ذلك وقالوا ان عمل من الافعال
المتعدية بدليل قوله تعالى اعمل سابغات وقوله تعالى يعملون له ما يشا
من محاريب فاعلم وفقك الله انك اذا تدبرت ما اقوله انجلت
عنك كل شبهة في ذلك وعلمت ان استنكارهم مسارعة الى ما لم يحيطوا بعلمه
وغيبة عن معاني كلام النحاة وادلة العقل وبيان ذلك بامور احدها
ان الفعل المتعدي هو الذي يكون له مفعول به والمفعول به هو محل
فعل الفاعل وان شيت قلت الذي يقع عليه فعل الفاعل وكلتا العبارتين
موجودة في كلام النحاة وهذا المفعول به هو الذي بنا النحاة له اسم مفعول
كمضروب وماكول ومشروب فزيد المضروب والخبز الماكول والما المشروب
هي محل تلك الافعال وليست مفعولة وانما هي مفعول بها ومن ضرورة
قولنا مفعول به ان يكون المفعول غيره ومعنى قول النحاة مفعول به انه
مفعول به شي من الاحداث والمفعول هو ذلك الحدث الواقع به وهو
المصدر وسماه النحاة مفعولا مطلقا بمعنى ان ما سواه من المفاعيل مفعول
مقيد فانك تقول مفعول به ومفعول فيه ومفعول له ومفعول معه
وليس فيها مفعول نفسه الا المصدر فهو المفعول المطلق اي المجرد عن القيود
وهو الصادر عن الفاعل وهو نفس فعله واما المضروب والماكول والمشروب
فلم يصدر عن الفاعل وانما صدر عن الفاعل شي اثر فيه ومن تدبر قول النحاة

مفعول به عرف ذلك وان المفعول غيره واطلقوا عليه اسم مفعول ولم يقولوا اسم
مفعول به لفهم المعنى في ذلك وان الشخص في نفسه مضروب بمعنى ان الضرب واقع به
ولا يقال مضروب به بل هو مضروب نفسه والمعنى وقوع الضرب به وكذلك
مفهوم من معنى الفعل لا من معنى اسم المفعول ولا يبنى اسم مفعول للمصدر وان
كان هو المفعول المطلق فلا يقال للضرب مضروب وكذلك لا يبنى اسم مفعول
من الفعل اللازم الا ان يكون مقيدا بظرف ونحوه وهذه الامور كلها واضحة
من مبادي النحو اشهر من ان تذكر ولكنا احتجنا الى ذكرها وكل فعل لم يبن منه اسم
مفعول لم يقل عنه انه متعد بل هو لازم وان كان له مفعول حقيقي وهو الفعل
والعمل هو الفعل وهو المفعول المطلق فهو مصدر وليس مفعولا به ولا يبنى له
اسم مفعول فلا يتعدى فعله اليه تعدي الفعل الى المفعول به بل تعديه الى
المصدر فلذلك لم يجز ان يكون عملت عملا صالحا متعديا الى صالحا على المفعول
به الثاني ان الفعل الاصطلاحي يدل على معنى وزمان وذلك المعنى يسميه
النحاة حدثا وفعلا حقيقيا وسموا اللفظ الدال عليه مصدرا ومفعولا
مطلقا وهذه الالفاظ صحيحة باعتبار غالب الافعال وقد يكون المعنى الذي
يدل عليه الفعل قايما بالفاعل فقط من غير ان يكون صادرا عنه كالعلم بل قد
لا يكون حدثا اصلا ولا فعلا حقيقيا كالعلم القديم فانك تقول علم الله كذا فالمعنى
الذي يدل عليه هذا الفعل وهو العلم القديم ليس بفعل ولا مفعول ولا حدث
بل هو معنى قايم بالذات المقدسة على مذهب اهل السنة وتسميته ما
اشتق منه فعلا امر اصطلاحي وقصدي من هذا التنبيه على ان تسمية
النحاة المصدر مفعولا مطلقا وفعلا ليس مطردا في جميع موارده وقد نبه
بعض النحاة لما ذكرناه من غير ان نوضحه هذا الايضاح بل اقتصر على تقسيم المصدر
الى معنى قايم بالفاعل كالفهم والحدوث والى صادر عنه كالضرب والخط وان كان
الضرب والخط قايمين بالفاعل ايضا ولم يطلق النحاة المفعول المطلق على
غير ذلك وقد ذكرنا ان المفعول به شي وقع عليه المفعول المطلق كما ذكر النحاة
وليس مفعولا واذا نظرت اليه في قولك ضربت زيدا ونحوه ظهر لك ظهورا قويا
فان زيدا ليست ذاته من فعل الضارب وهنا قسم اخر وهو قولنا خلق الله
العالم اختار ابن الحاجب في اماليه انتصاب العالم على المصدرية بنا على ان
الخلق هو المخلوق واكثر النحويين لم ينظروا الى ذلك وظاهر كلامهم ان الخلق غير
المخلوق كما هو قول طايفة من الاصوليين وعلى هذا فالعالم مفعول به وهو
مفعول لانه الاثر الصادر عن الخلق وذات العالم موجودة بالفاعل بخلاف ذات
المضروب والنحاة لا يسمون هذا مفعولا مطلقا وانما يسمونه مفعولا به

والخلق نفسه هو المفعول المطلق وكذلك في الافعال العامة لقوله تعالى
مما عملت ايدينا انعاما فالضمير في عملت مفعول به وهو مفعول لكل المخلوق
ولم يذكر النحاة هذا النوع في المفاعيل والظاهر ان النحاة انما اقتصروا
على ما ذكروه من المفاعيل لان العالم وان كانت ذاته موجودة بفعل الله
تعالى فالخلق واقع به فاندرج تحت حدهم المفعول به وان زاد بامر اخر
وهو كون ذاته موجودة بفعل الله تعالى ولم يتعرض النحاة لهذا الزائد
لانه ليس من صناعتهم ولا حاجة لهم الى ذكره لكن يلزم على هذا ان يكون لنا
مفعول من غير تقييد ليس بمصدر وهم قد قالوا ان المفعول المطلق هو
المصدر فيجب ان يقال ان في تفسيرهم المفعول المطلق تسمحا او اصطلاحا
وان المفعول هو الذي نشا عن الفاعل فتارة يكون هو الفعل خاصة
وهو المصدر وتارة يكون زائدا عليه كهذا المثال ويحتمل ان يقال لان
كثيرا من النحاة معتزلة وعند المعتزلة المعدوم شي بمعنى ان ذاته متقررة
في العدم فلا تاثير للفاعل في ذاته وانما ابرازه للوجود معنى واقع عليه كالضرب
على المضروب ومنهم من اطلق ذلك عن عمد واعتزال ومنهم من قاله تغفلا
وهذا الكلام في اوجد الله العالم ونحوه من الالفاظ الدالة على انشا الذوات
وهذا الذي قلناه كله على الاصطلاح المشهور عند متاخري النحاة واما
عند سيبويه رحمه الله وهو امام الصنعة فاطلق على المفعول به انه
مفعول فلم ار في كلامه مفعول به فانه قال باب الفاعل الذي لم يتعده
فعله الى مفعول وباب الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعول وذكر في
الاول ذهب وجلس وفي الثاني ضرب عبد الله زيدا وقال انتصب زيد
لانه مفعول تعدى اليه فعل الفاعل وهذا الذي قاله سيبويه سالم عن
الاعتراض فليس فيه اطلاق المفعول على المصدر بل على ما يتعدى اليه فعل الفاعل
وذلك اعم من ان يكون حاصلا بفعل الفاعل او ليس حاصلا بفعله ولكن فعل
الفاعل واقع عليه وتسمية الاول مفعولا حقيقة وتسمية الثاني مفعولا
اصطلاح او على حذف الجار والمجرور كارادة انه مفعول به ولا يرد على عبارة
سيبويه شي مما ذكرناه في تسمية معنى المصدر فعلا حقيقيا ولا في تسمية المصدر
مفعولا مطلقا فسبحان من اسعده في عبارته وحماها ان يدخل عليها بافساد
الثالث ان النحاة اختلفوا في اطلاق المفعول المطلق فقال جمهورهم
انه يطلق على جميع المصادر وقال بعضهم لا يطلق الا على مصادر الافعال
العامة كعمل وفعل وصنع وهذا القول كالشاذ عند النحاة وقد نبهنا
على ان بعض المصادر لا يصح ان يقال انه فعل حقيقي ولا مفعول مطلق وهو

العلم

العلم القديم ومن هذا يظهر ان معنى التعدية ان يتعلق معنى الفعل بغير الفاعل
كقولنا علم الله كذا فعلمه متعلق بالمعلوم وتسميته تعالى فاعلا في هذا المثال
ليس المراد به انه فاعل العلم لان علمه ليس بمفعول وانما هو على اصطلاح النحاة في انه
من اسند اليه فعل على وجه مخصوص يسمى فاعلا الرابع ان غير الله تعالى لا اثر لفعله
في الذوات اجماعا اعني لا يفعل ذاتا وهذا متفق عليه بيننا وبين المعتزلة وقامت
عليه الادلة العقلية ولم يذهب احد من الملل الى خلافه ولهذا لما قال اصحابنا اهل
ان اعمال العباد مخلوقة لله تعالى واحتجوا بقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
حاولت المعتزلة الجواب بجعل ما موصولة فيكون المراد الاصنام وهي مخلوقة
لله تعالى بالاتفاق ورد اصحابنا هذا الجواب بان الاية جاءت للرد عليهم في
عبادتهم اياها وهم لا يعبدونها من حيث ذواتها وانما عبدوها من حيث هي
معمولة لهم بنحتهم وتصويرهم كانه قال اتعبدون ما تنحتون والله خلقكم وتخلقون
او والمنحوت الذي تنحتونه او والمنحوت الذي صورتموه بنحتكم فهذه الاية تصلح
لاهل السنة احدها ان تكون ما مصدرية والثاني ان تكون موصولة والمراد
بها المنحوت وبعض النحاة يقدرها هكذا في كل مكان لا يبدو فيها المصدر فيه
وينكر جعلها مصدرية وان كان المشهور خلافه وعلى هذين التقديرين الدلالة
من الاية لاهل السنة ظاهرة جدا والثالث ان تكون موصولة والمراد بها
المنحوت بقيد النحت وفيه جهتان ذاته ولم يعبد من جهتها وصنعته وهي
التي عبد من جهتها وهي مخلوقة لله تعالى بمقتضى الاية ودلت الاية الاخرى
على انها معمولة لهم فان ثبت ان الصورة الحاصلة في الصنم معمولة للادمي
وقعت الدلالة لاهل السنة من الاية والا تعين ان يكون العمل نفسه فتصح الدلالة
لاهل السنة والراجح من هذين الامرين سنذكره الخامس الصور الحاصلة في المراد
على قسمين احدهما ما لا اثر لفعل العباد فيه البتة بل هو من فعل الله تعالى
وحده اما بلا سبب من العباد واما بسبب منهم كالولد فيوجد الله تعالى
تلك الصورة عنده وذلك هو الصور الطبيعية وهي كالذوات فلا يقال
انها مفعولة للعباد البتة والثاني ما هو اثر صنعة العبد وهي الصور
الصناعية ومن امثلة ذلك الصورة الحاصلة في الصنم بنحت العباد وفصول هم
هل يقولوا ان تلك الصورة معمولة للعباد او لله تعالى ولا شك ان على مذهب
اهل السنة لا تردد في ذلك فانا نقول بفعل الله تعالى وانما التردد على مذهب
المعتزلة او بالاضافة الكسبية على مذهب اهل السنة والحق ان ذلك ليس من
فعل العباد ولا من كسبهم فان القدرة الحادثة لا تؤثر في غير محلها فاذا قلنا صور
المشرك الصنم لم يكن من فعل المشرك الا التصوير القائم به والصورة الثابتة عنه

من فعل الله تعالى فلا يقال فيها انها معمولة للعباد الا على جهة المجاز وانما يقال
هي مصورة كما يقال في زيد المتعلق به الضرب انه مضروب واذا قلنا عمل المشرك
الصنم ففي الكلام مجاز بخلاف قولنا صور المشرك الصنم ففي الكلام مجاز بخلاف
قولنا صور المشرك وسببه ان عمل فعل عام وصور فعل خاص وسيأتي الفرق
بين الافعال الخاصة والعامة فقولنا عمل يقتضي ان الصنم معمول لمن اسند اليه
الفعل وليس شيء من الصنم لا من مادته ولا من صورته فعلا للعبد ولا من عمله فكيف
يكون مجموعه من عمله فلا بد له من مجاز وفي جهة المجاز وجوه احدها ان يكون
استعمل عمل في معنى صور استعمالا للاعم في الاخص الثاني ان يكون على حذف
مضاف كانه قال عمل تصوير الصنم فلا يكون التصوير على هذا مفعولا به بل مصدرا
وهذان الوجهان هما اقرب الوجوه التي خطرت لنا فلنقتصر عليهما والثاني
يقوي ان المراد في قوله وما تعملون التصوير فيكون حجة لاهل السنة [illegible]
السادس الافعال ضربان خاصة وهي الاكثر مثل ما قام وقعد وجلس
في اللازم وضرب واكل وشرب في المتعدي وانما كثر هذا الضرب لان المقصود
لازما ومتعديا الاتيان الذي تحصل به كمال الفائدة في الخبر عن فعل خاص والامر
به والنهي عنه ونحو ذلك الضرب الثاني الافعال العامة
مثل فعل وعمل وصنع وانما جاءت هذه الافعال لانه قد يقصد الاخبار
عن جنس فعل بدون تخصيص نوعه اما للعلم بالجنس دون النوع واما لغرض
اخر وكذلك الامر به والنهي عنه وما اشبه ذلك ولكن هذا القصد اقل
من قصد كمال الفائدة فلا جرم كان هذا الضرب اقل من الضرب الاول
فلم يجي منه الا الفاظ معدودة واذا سألنا عن هذه الافعال العامة هل
هي متعدية او لازمة لم يجز لنا اطلاق القول بواحد من الامرين لانها اعم من
الافعال المتعدية ومن الافعال اللازمة والاعم من شيئين لا يصدق على
واحد منهما فان الاعم يصدق على الاخص ولا ينعكس وانما يصح ان يقال
ذلك عليها بطريق الاهمال الذي هو في قوة جزئي فمتى وجد في كلام احد من
الفضلاء ان عمل متعدية وجب حمله على ذلك وان مراده انها قد تكون متعدية
وكذا اذا قيل لازمة او غير متعدية واريد به اللزوم كما هو غالب الاصطلاح
وقد يراد بغير المتعدي انه الذي يتجاوز معناه من حيث هو هو فيصح بهذا
الاعتبار ان يقول ان عمل لا يتعدى لان معناها العمل والعمل من حيث هو هو
لا يتعدى الا اذا اريد به عمل خاص فيكون ذلك العمل الخاص هو المتعدي لا مطلق
العمل ومدلول عمل انما هو مطلق العمل فيصح ان مدلولها لا يتعدى وهكذا فعل
وصنع السابع ان هذه الافعال مع عمومها لها مصادر وهي الفعل والعمل

والصنع

والصنع وهي احداث عامة تندرج تحتها غيرها من الاحداث الخاصة وتلك
الاحداث افعال حقيقة ويصدق عليها مفعولات ومعمولات ومصنوعات
باعتبار انها صادرة عن الفاعل فالشخص فاعل لفعله فلا شك ان فعله مفعول
له فلذلك اتفق النحاة هنا على انه يطلق على مصادر هذه الافعال الخاصة لا يصدق
على الضرب انه مفعول عند بعضهم وان كان هو مفعولا في الحقيقة فلا شك انه
لا يصدق عليه مضروب بلا خلاف واما صدق على الفعل مفعول لاتفاقهما في لفظ
فاعل ولام وكذلك عمل وصنع يقال في العمل والصنع معمول ومصنوع ومع ذلك
لا يكون الفعل المذكور متعديا بل يصح ذلك فان اريد به معنى خاص لازم او اريد
به مطلق الفعل الذي هو اعم من اللازم والمتعدي فاذا قلت عملت عملا
او فعلته فعلا او صنعت صنعا فانتصابه على المصدر ليس الا نعم اذا اردت
بالمتعلق المفعول الذي ليس هو الحدث بل المفعول به كان مجازا وحينئذ يصح
ان يكون مفعولا به وفيه تجوز ايضا من جهة ان حقيقة المفعول هو الصادر
عن الفاعل وحقيقة المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل على ما تقدم
عن اصطلاح متأخري النحاة وهما متغايران كما قدمنا الثامن اذا قلت عمل محرابا
فان اسندت الفعل الى الله تعالى صح وانتصب محرابا على انه مفعول به وهو
ايضا مفعول ومنه قوله تعالى مما عملت ايدينا وقد بينا وجه ذلك فيما سبق
فان اسندته الى غير الله تعالى فقلت عمل النجار محرابا لم يكن المحراب مفعولا نفسه
لما قدمنا ان عمل العباد لا يتجاوز قدرهم ولان مادة المحراب ليست معمولة للعباد
وهي جزء المحراب فاولى ان لا يكون معمولا لهم وفي جعله مفعولا به تفصيل وهو
انك ان جعلت عمل مجازا عن تحرك كان اعماله في محرابا حقيقة على انه مفعول
به كقولك تحركت محرابا فان التحرك واقع على المحراب كوقوع الضرب على زيد وكان المجاز
في لفظ عمل ليس الا وان جعلت عمل على حقيقته فان جعلته على حذف مضاف
كما سبق فالتقدير عمل تصوير محراب فالتصوير مصدر واذا حذف واقيم
المحراب مقامه اعرب مفعولا به على المجاز وان قدرته عملت صنعة محراب
على ان تكون الصورة الحاصلة في المحراب معمولة بخلاف ما قلناه فيما سبق
كان كذلك ايضا وان جعلت المحراب معمولا باعتبار انه محل العمل اطلاقا لاسم
المحل على الحال لزم المجاز ايضا فالمجاز لازم على كل تقدير ولا شك في جواز الاطلاق
قال تعالى ليأكلوا من ثمره وما عملته ايديهم التاسع ان بهذا القول قوله اعملوا
صالحا انما ينتصب صالحا فيه على غير المفعول به ولا يجوز انتصابه على المفعول
به الا بمجازين احدهما اطلاق الصالح على المعمول الذي ليس فعلا والثاني اضافة
العمل اليه وشيء ثالث وهو حذف الموصوف من غير دليل بخلاف ما اذا قدرنا عملا

الذي هو المصدر فإن الفعل يدل عليه وكل واحد من هذه الثلاثة لا يصل إليه من غير ضرورة ولا ضرورة في جعله مفعولاً به فكيف يصل إليه وفيه هذه المحذورات الثلاثة **العاشر** ظهر بهذا وجه التقدير في قوله تعالى أعمل سابغات وقوله تعالى يعملون له ما يشاء من محاريب وتماثيل وأما قوله تعالى اعملوا آل داود شكراً فعلى أنه مفعول به وجوز الزمخشري فيه أن يكون مفعولاً به على المشاكلة وفيه مجاز وأما قوله تعالى من يعمل سوءاً يجز به وقوله ومن يعمل من الصالحات وما أشبه ذلك فكلها ترجع إلى المصدر **الحادي عشر** إنما فرقنا بين الأفعال العامة والخاصة لأن تعدي الفعل إلى المفعول معناه وصول معناه إليه فالفعل الخاص كالضرب مثلاً تعديه بوصول الضرب إلى المضروب ولا يلزم من ذلك أن يكون الضارب مؤثراً في ذات المضروب أعني موجداً لها والفعل العام كعمل مثلاً تعديه بوصول معناه وهو العمل والعمل معنى عام في الذات وصفاتها فلذلك اقتضى العموم والاتحاد المعمول حتى يقوم دليل على خلافه فهذا الفرق إنما هو من معاني الأفعال ووصولها إلى المفعول **الثاني عشر** من الأفعال نوع آخر مثل قال ولفظ يخفى الفرق بين القول والمقول وبين اللفظ والملفوظ لأن المقول والملفوظ هو الأصوات والحروف المقطعة وهي القول واللفظ والوجه في الفرق بينهما أن هنا أمرين أحدهما حركة اللسان ونحوه مما فيه مقاطع الحروف بتلك الحروف والثاني نفس تلك الحروف المقطعة المسموعة التي هي كيفيات تعرض للصوت الخارج بتلك الحركات فالأول هو التلفظ وهو القول واللفظ اللذان هما مصدران والثاني هو المقول والملفوظ فإذا قلت لفظت لفظاً أو قلت قولاً إن تريد الأول فتنصبهما اللفظ والقول على المصدرية وإن تريد الثاني فتنصبهما على المفعول به وهما أمران متغايران وإن لم يتجاوزا الفاعل وهو اللافظ القائل المتكلم وليس من شرط تعدي الفعل أن يتجاوز إلى محل غير الفاعل بل الشرط المغايرة سواء تجاوز في محله أو في غير محله هذا ما أدى إليه نظري في هذه المسألة

هما

أورد الشيخ عبد القاهر الجرجاني على قولهم في مثل خلق الله السموات أن السموات مفعول به إيراداً هو أن المفعول به عبارة عما كان موجوداً فأوجد الفاعل فيه شيئاً آخر نحو ضربت زيداً فإن زيداً كان موجوداً والفاعل أوجد فيه الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجوداً بل عدماً محضاً والفاعل يوجده ويخرجه من العدم والسموات في هذا التركيب إنما كانت عدماً محضاً فأخرجها الله تعالى من العدم إلى الوجود انتهى وتبعه على ذلك ابن الحاجب وابن هشام ويقال إنه مذهب الرماني أيضاً **أجاب**

الشيخ تاج الدين التبريزي عنه بأنا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجوداً في الخارج نحو ضربت زيداً أو ما ضربته أم لم يكن موجوداً نحو بنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شيء خلقه فإن الأشياء متعلقة بفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد توجد في الخارج وقد لا توجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولاً به وقال الله تعالى خلقتك من قبل ولم تك شيئاً **وأجاب** الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجبية بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه شيئاً آخر ذا إثبات صفة غير الإيجاد لتستدعي ثبوت الموصوف أولاً وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجوداً ثم أوجد الفاعل فيه الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجوداً وإلا لكان تحصيلاً للحاصل انتهى **فائدة** قال سيبويه من في قوله زيد أفضل من عمرو لابتداء الارتفاع واعترض بأنه لا يقع بعدها إلى انتهى **فأجاب** الشيخ ركن الدين بأن المتكلم غرضه بيان ابتداء الفضل وليس له غرض في انتهائه فتأمل **من فوائد الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني** في تفسير قوله تعالى التائبون العابدون الآية في الجواب عن السؤال المشهور وهو أنه كيف ترك العطف في جميع الصفات وعطف الناهون عن المنكر على الآمرون بالمعروف بالواو قال عندي فيه وجه حسن وهو أن الصفات تارة تنسق بحرف العطف وتارة تذكر بغيره ولكل مقام معنى يناسبه فإذا كان المقام مقام تعداد صفات من غير نظر إلى جمع أو انفراد حسن إسقاط حرف العطف وإذا أريد الجمع بين الصفتين أو التنبيه على تغايرهما عطف بالحرف وكذلك إذا أريد التنويع لعدم اجتماعهما أتى بالحرف أيضاً وفي القرآن الكريم أمثلة تبين ذلك قال الله تعالى عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكاراً فأتى بالواو بين الوصفين الأخيرين لأن المقصود بالصفات الأولى ذكرها مجتمعة والواو قد توهم التنويع فحذفت وأما الأبكار فلا يكن ثيبات والثيبات لا يكن أبكاراً فأتى بالواو لتضاد النوعين **وقال** تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول فأتى بالواو في الوصفين الأولين وحذفها في الوصفين الأخيرين لأن غفر الذنب وقبول التوبة قد يظن أنهما يجريان مجرى الواحد لتلازمهما فمن غفر الذنب قبل التوبة فبين الله سبحانه وتعالى بعطف أحدهما على الآخر أنهما مفهومان متغايران ووصفان مختلفان يجب أن يعطى

كل واحد منهما حكمه وذلك المعنى العطف أبين وأوضح وأما شديد العقاب وذي الطول
فهما كالمتضادين فإن شدة العقاب تقتضي اتصال الضرر والاتصاف بالطول
يقتضي اتصال النفع فحذف ليعرف أنهما مجتمعان في ذاته وأن ذاته المقدسة
موصوفة بهما على الاجتماع فهو في حالة اتصافه بشديد العقاب ذو الطول
وفي حالة اتصافه بذي الطول شديد العقاب فحسن ترك العطف لهذا
المعنى وفي الآية التي نحن فيها يتضح معنى العطف وتركه مما ذكرناه لأن كل
صفة منهما لم تنسق بالواو مغايرة للأخرى والغرض أنهما في اجتماعهما كالوصف
الواحد لموصوف واحد فلم يحتج إلى عطف فلما ذكر الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر
وهما متلازمان أو كالمتلازمين مستمدان من مادة واحدة كغفران الذنب
وقبول التوبة حسن العطف ليبين أن كل واحد معتد به على حدته قائم بذاته
لا يكفي منه ما يحصل في ضمن الآخر بل لا بد أن يظهر أمره بالمعروف بصريح الأمر
ونهيه عن المنكر بصريح النهي فاحتاج إلى العطف وأيضاً فلما كان النهي والأمر
ضدين أحدهما طلب الإيجاد والآخر طلب الإعدام كانا كالنوعين المتغايرين
في قوله ثيبات وأبكاراً فحسن العطف بالواو

كتب الصلاح الصفدي إلى الشيخ تقي الدين السبكي

يسأله عن قوله تعالى استطعما أهلها

أسيدنا قاضي القضاة ومن إذا ... بدا وجهه استحيا له القمران
ومن كفه يوم الندى ويراعه ... على طرسه بحران يلتقيان
ومن إن دجت في المشكلات مسائل ... جلاها بفكر دائم اللمعان
رأيت كتاب الله أكبر معجز ... لأفضل من يهدى به الثقلان
ومن جملة الإعجاز كون اختصاره ... بإيجاز ألفاظ وبسط معان
ولكنني في الكهف أبصرت آية ... بها الفكر في طول الزمان عناني
وما هي إلا استطعما أهلها فقد ... نرى استطعماهم مثله ببيان
فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر ... مكان ضمير إن ذاك لشان
فأرشد على عادات فضلك حيرتي ... فما لي بهذا

فأجاب بما نصه

قوله استطعما أهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعماهم لأن استطعما
صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك أهل قرية مستطعم
أهلها لو حذف أهلها هنا وجعلت مكانه ضميراً لم يجز فكذلك هذا ولا يسوغ
من جهة العربية شيء غير ذلك إذا استطعما صفة لقرية وجعله لقرية سائغ غير
لا ترده الصناعة ولا المعنى بل أقول إن المعنى عليه أما أن الصناعة لا ترده

فإنه ليس فيه إلا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات بالجمل والتركيب يحتمل
لثلاثة أعاريب أحدها هذا والثاني أن تكون الجملة في محل نصب صفة لأهل
والثالث أن تكون الجملة جواب إذا وأن الأعاريب الممكنة منحصرة في الثلاثة
لا رابع لها وعلى الأول لا يصح لما قدمناه ومن لم يتأمل الآية كما تأملناها ظن أن
الظاهر وقع موقع المضمر أو نحو ذلك فغاب عنه المقصود ونحن بحمد الله ووفقنا
الله للمقصود ومنحنا بتعيين الإعراب الأول من جهة معنى الآية ومقصودها
وأن الثاني والثالث وإن احتملهما التركيب بعيدان عن مغزاها أما الثالث
وكونه جواب إذا فلأنه تصير الجملة الشرطية معناها الإخبار باستطعامهما
عند إتيانهما وأن ذلك تمام معنى الكلام ونحل مقام موسى والخضر عليهما
السلام عن تجريد قصدهما أن يكون معظمه أو هو طلب طعم أو شيء من
الأمور الدنيوية بل كان القصد ما أراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا
كنزهما رحمة من ربك وإظهار تلك العجائب لموسى عليه السلام فجواب إذا قوله
قال لو شئت إلى تمام الآية وأما الثاني وهو كونه صفة لأهل
في محل نصب فلأنه يصير العناية إلى شرح حال الأهل من حيث هم ولا يكون
للقرية أثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيراً إلى القرية نفسها ألا ترى
إلى قوله فوجدا فيها ولم يقل عندهم وأن الجدار الذي قصدا إصلاحه وحفظ
ما تحته جزء من قرية مذمومة مذموم أهلها وقد تقدم منهم سوء صنيع
من الإباء عن حق مع طلبه وللبقاع تأثير في الطباع فكانت هذه القرية الضيف م
حقيقة بالإضاعة لا بالصناعة فوليت بالإصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد
إلا العمل الصالح ولا مؤاخذة بفعل الأهل الذين منهم غاد ورائح فلذلك
قلت إن الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب معها الإظهار
دون الإضمار ويتضمن أيضاً فالحذ ذلك من الفوائد أن الأهل الثاني يحتمل أن يكونوا
هم الأهل أو غيرهم أو منهم والغالب أن من أتى قرية لا يجد جملة أهلها دفعة
بل يقع بصره أولاً على بعضهم ثم قد يستقريهم فلعل هذين العبدين الصالحين
لما أتيا قدر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع أهلها على
التدريج ليبين به كمال رحمته وعدم مؤاخذته بسوء صنيع بعض عباده
ولو عاد الضمير فقال استطعماهم تعين أن يكون المراد الأولين لا غير فأتى
بالظاهر إشعاراً بتأكيد العموم فيه وأنهما لم يتركا أحداً من أهلها حتى
استطعماه وأبى ومع ذلك قابلاهم بأحسن الجزاء فانظر إلى هذه المعاني
والأسرار كيف غابت عن كثير من المفسرين واحتجبت تحت الأستار حتى
ادعى بعضهم أن ذلك تأكيد وادعى بعضهم غير ذلك وترك كثير التعرض لذلك

راسًا وبلغني عن متخصر انه قال ان اجتماع الضميرين في كلمة واحدة مستثقل فلذلك لم يقل استطعماهم وهذا شيء لم يقله احد من النحاة ولا له دليل والقرآن والكلام الفصيح ممتلي بخلافه وقد قال تعالى في بقية الآية يضيفوهما وقال تعالى فخاناتاهما وقال تعالى حتى اذا جاءانا في قراءة الحرمي وابن عامر ولاما يوضع هكذا فهذا القول ليس بشيء وليس هو قولا حتى يحكى وانما قيل بهت على رده ومن تمام الكلام في ذلك ان استطعما اذا جعل جوابا فهو متاخر عن الاتيان واذا جعل صفة احتمل ان يكون اتفق قبل الاتيان هذه المرة وذكر تعريفا وتنبيها على انه لم يحملهما على عدم الاتيان لقصد الخير وقوله فوجدا معطوف على اتيا فهذا ما فتح الله علي والشعر يضيق عن الجواب وقد قلت

لاسرار آيات الكتاب معاني • تدق فلا تبدو لكل معان
وفيها لمرتاض لبيب عجائب • سنا برقها يعنو له القمران
اذا بارق منها لقلبي قد بدا • هممت قرير العين بالطيران
سرورا وابهاجا وصولا على العلا • كاني على فوق السماء لمكان
فما الملك والاكوان بالبيض والقنا • وعندي وجوه اسفرت تجهاني
وها تلك منها قد اتحاك سرها • فتشكر المولا على حسن بيان
ارى استطعما وصفا على قرية جرى • وليس جوابا والنحي كالميزان
صنا عنه تقضي بان استتاره • يجوز عليه ليس في الامكان
وليس جوابا ولا وصفا اهلها • فلا وجه للاضمار والكتمان
وهذي ثلاث ما سواها يمكن • تعين منها واحد فسيان
ورضت لها فكري الى ان تمخضت • به زبدة الاحقاب منذ زمان
والحياتي في تموج انجر • من العلوم في قلبي بعد لسان
وكم من كتاب في حماي لمحدر • الى نارنيا هلا دكى جنان
فبسطا دمي ما يطيق اقتناصه • وليس له بالشاردات يدان
منا اي سليم الذهن ينصر رتوي • بكل علوم الخلق ذو امعان
فدا لنا الذي يرجي لايضاح مشكل • ويقصد للتحرير والتبيان
وكم لي في الآيات تحسين تدبر • من الله ذي الفضل العظيم جبان
بجاه رسول الله قد نلت كل ما • اتى وسيأتي دائما باماني
فصلى عليه الله ما هبت الصبا • وسلما دامت له الملوان

وكتب الصلاح بهذا السؤال ايضا الى الشيخ زين الدين علي ابن شيخ العوينة الموصلي رحمه الله

فاجاب

فاجاب بما نصه

سالت لماذا استطعما اهلها اتى • عن استطعماهم ان ذاك لشاني
وفيه اختصار ليس ثم كم تعقب • على سببا الرجحان منذ زمان
فها الجوابا نافعا لنقابه • يصير به المعنى كراي عيان
اذا ما استوى الحالان في الحكم رجح الضمير • واما حين يختلفان
بان كان في التصريح اظهار حكمة • كرفعة شان او حقارة جان
كمثل امير المومنين يقول ذا • وما نحن فيه صرحوا باهان
فلا تمتحن بالنظم من بعد عالما • فليس لكل بالقريض يدان
وقد قيل ان الشعر يزري بهم فلا • يكاد يرى من سابق برهان
ولا تنسني عند الدعاء فانني • سابدي مزاياكم بكل مكان
واستغفر الله العظيم لما طغى • به قلمي او طال فيه لساني

والجواب المبسوط بالنثر هو

انه لما كانت الالفاظ تابعة للمعاني لم تحتمل الا صحبة رتل وقد يكون التصريح اولى بل ربما بلغ ذلك حد الوجوب كما سنبين ان شاء الله تعالى ويدلك على الاولوية قول ارباب علم البيان ما هذا ملخصه لما كان التصريح عمل ليس للكناية كان لاعادة اللفظ من الحسن والبهجة والفخامة ما ليس لرجوع الضمير انتهى كلامهم وقد يعدل الى التصريح اما للتعظيم واما للتحقير والندا واما للتشنيع في الندا بفتح الفعل واما بغير ذلك فمن التعظيم قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد دون هو وقوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل ولم يقل وبه وقوله الحج اشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج فقد كرر لفظ الحج مرتين دون ان يقال فمن فرض فيهن ولا جدال فيه اعلاما بعظمة هذه العبادة من حيث انها فرض قصد العمر وفيها تشبه عظيم بحال الموت والبعث فناسب حال تعظيمه في القلوب التصريح بلا نكران ومنه قول الخليفة امير المومنين يرسم بكذا دون انا اما للتعظيم لذلك الامر او لتقوية داعية المامور او نحوها وقول الشاعر • نفس عصام سودت عصاما •
وقول ابي تمام • فقد طلبنا فلم نجد لك في السو • دد والمجد والمكارم مثلا
فان ايقاع الطلب على المثل اوقع من ايقاعه على ضميره لو قال طلبنا لك مثلا فلم نجده وقال بعض اهل العصر
اذا برقت يوما اسرة وجهه • على الناس قال الناس جل المنور
واما ما يكاد يصل الى حد الوجوب فمثل قوله تعالى يا ايها النبي انا

أحللنا لك أزواجك إلى قوله تعالى وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن
أراد النبي أن يستنكحها إنما عدل عن الإضمار إلى التصريح وكرر اسمه صلى الله عليه وسلم
تنبيها على أن تخصيصه صلى الله عليه وسلم بهذا الحكم أعني النكاح بالهبة عن
سائر الناس لمكان النبوة وتكبير اسمه صلى الله عليه وسلم تنبيها على عظمة شأنه
وجلالة قدره إشارة إلى علة التخصيص وهي النبوة ومن التحقير فبدل الذين
ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا دون عليهم وقالوا قلوبنا
غلف بل لعنهم الله بكفرهم أضمر هنا ثم لما أراد المبالغة في ذمهم صرح في
الآية الثانية بكفرهم فقال فلعنة الله على الكافرين وللكافرين
عذاب مهين وأمثاله كثيرة إذا تقرر هذا الأصل فنقول لما كان أهل
هذه القرية موصوفين بالشح الغالب واللؤم اللازب بدليل قوله صلى الله
عليه وسلم كانوا أهل قرية لئاما وقد صدر منهم في حق هذين العبدين الكريمين
على الله ما صدر من المنع بعد السؤال كانوا حقيقين بالنداء عليهم بذلك
الصنيع فناسب ذلك التصريح باسمهم لما في لفظ الأهل من [illegible] أدله
الكثرة مع حرمان هذين الفقيرين من خيرهم مع استطعامهما إياهم [illegible]
عليه حالهم من كسر قلوبهم وعمى بصائرهم حيث لم يتفرسوا فيهما ما تفرسه
صاحب السفينة في قوله [illegible] وجوه الأنبياء هذا ما يتعلق بالمعنى
وأما ما يتعلق باللفظ فلما في جمع الضميرين في كلمة واحدة من الاستثقال
ولهذا كان قليلا في القرآن المجيد وأما قوله تعالى فسيكفيكهم الله
وقوله أنلزمكموها فإنه ليس من هذا القبيل لأنه عدول عن
الانفصال إلى الاتصال الذي هو أخصر وعند فك الضمير لا يؤدي إلى التصريح
باسم ظاهر بل يقال فسيكفيك إياهم الله وأنلزمكم إياها فكان الاتصال
أولى لأنه أخصر ومؤداهما واحد بخلاف مسألتنا فإنه هنا [illegible]
فالأول ما الفرق بين الاستطعام والضيافة فإن قلت
إنهما بمعنى قلت لم خصهما بالاستطعام والأهل بالضيافة والثاني
لم قال فأبوا دون فلم مع أنه أصغر أخصر الثالث فالإتيان أهل قرية
دون أتيا قرية والعرف بخلافه تقول أتينا إلى الكوفة دون أهل
الكوفة كما قال تعالى ادخلوا مصر والجواب عن الأول أن الاستطعام
وظيفة السائل والضيافة وظيفة المسؤول لأن العرف يقضي بذلك
فيدعو المقيم إلى منزله القادم لسؤاله ويحمله إلى منزله وعن الثاني
أن في الإباء من قوة المنع ما ليس في لم لأنها تقلب المضارع إلى الماضي وتنفيه
فلا يدل على أنهم لم يضيفوهم في الاستقبال بخلاف الإباء المقرون بأن فإنه

فلم

يدل

فإنه يدل على النفي مطلقا وأبيته ويأبى الله إلا أن يتم نوره أي حالا واستقبالا
وعن الثالث أنه مبني على أن مسمى القرية ما هو الجدران مع أهلها معا حال
كونهم فيها أم هي فقط أم هم فقط والظاهر عندي أنه يطلق عليهما مع
قطع النظر إلى وجود أهلها وعدمهم بدليل قوله تعالى أو كالذي مر على قرية
وهي خاوية على عروشها سماها قرية ولا أهل ولا جدار قائما ولعدم تناول
لفظ القرية إياهم في البيع إذا كانت القرية وأهلها ملكا للبائع وهم فيها حالة
البيع ولو كان الأهل داخلين في مسماها لدخلوا في البيع ولثبوت المغايرة
بين المضاف والمضاف إليه وإنما ذكر الأهل لأنه هو المقصود من سياق
الكلام دون الجدران لأنه يعرض حكاية ما وقع منهم من اللوم فإن قلت
فما تصنع بقوله تعالى وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها وكم من قرية
أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون وضرب الله مثلا قرية
كانت آمنة [illegible] إلى آخره واسأل القرية فإن المراد في هذه الآيات وأمثالها
الأهل [illegible] هو من باب المجاز لأن الإهلاك إنما ينسب إليهم
دون [illegible] أو هم قائلون فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وبطرت
معيشتها ولاستحالة السؤال من غير الأهل قلنا نقول لو تصور وقوع
الهلاك على نفس القرية بالخسف والحريق والغريق ونحوه لم تتعين
الحقيقة لما ذكرناه والله أعلم مسألة سئل الشيخ تقي الدين
السبكي رحمه الله عن رجل قال ما أعظم الله فقال آخر هذا لا يجوز والجواب
يجوز ذلك قال تعالى أبصر به وأسمع والضمير في به عائد إلى الله تعالى أي
ما أبصره وأسمعه فدل على جواز التعجب في ذلك وهذا كلام صحيح ومعناه
أن الله تعالى في غاية العظمة ومعنى التعجب في ذلك أنه [illegible] لأنه مما
تحار فيه العقول والإتيان بصيغة التعجب في ذلك جائز للآية
الكريمة وإعظام الله تعالى وتعظيمه والثناء عليه بالعظمة واعتقاد ذلك
وكلاهما حاصل والموجب لهما أمر عظيم فبلغني بعد ذلك عن شيخنا أبي
حيان أنه كتب [illegible] فنظرت أبا بكر بن السراج في الأصول قال في باب
التعجب وقد حكيت ألفاظ من أبواب مختلفة مستعملة ما أنت من رجل
تعجب وسبحان الله ولا إله إلا الله وكاليوم رجلا وسبحان الله من رجل وحسبك
بزيد رجلا ومن رجل والعظمة لله من رجل وكفى بزيد رجلا فقوله العظمة لله
من رجل دليل لجواز التعجب في صفة الله تعالى وإن لم يكن بصيغة ما أفعله
وأفعل به ومن جهة المعنى لا فرق من حيث كونه تعجبا وقال كمال الدين
أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري في كتاب الإنصاف في

في مسائل الخلاف في النحو مسألة ذهب الكوفيون الى ان افعل في التعجب
نحو ما احسن زيدا اسم والبصريون الى انه فعل واليه ذهب الكسائي ثم قال
والذي يدل على انه ليس بفعل وانه ليس التقدير فيه احسن زيدا قولهم ما اعظم
الله ولو كان التقدير ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير شيء اعظم الله والله
تعالى عظيم لا بجعل جاعل وقال الشاعر
ما اقدر الله ان يدني على شحط … من داره الحزن ممن داره صول
ولو كان الامر على ما زعمتم لوجب ان يكون التقدير فيه شيء اقدر الله والله تعالى
قادر لا بجعل جاعل واحتج البصريون بامور ثم قال والجواب عن كلمات
الكوفيين ثم قال اما قولهم فيما اعظم الله قلنا معناه شيء اعظم الله اي وصفه
بالعظمة كما تقول عظمت عظيما ولذلك الشيء ثلاث معان احدها ان يعني بالشيء
من يعظمه من عباده والثاني ان يعني بالشيء ما يدل على عظمة الله وقدرته
في مصنوعاته والثالث ان يعني به نفسه اي انه عظيم لنفسه لا لشيء جعله
عظيما فرقا بينه وبين غيره وحكي ان بعض اصحاب المبرد قدم الى بغداد قبل
قدوم المبرد فحضر حلقة ثعلب فسئل عن هذه المسألة فاجاب بجواب اهل
البصرة وقال التقدير شيء احسن زيدا فقيل له ما تقول فيما اعظم الله فقال
شيء اعظم الله فانكروا عليه وقالوا لا يجوز لانه عظيم لا بجعل جاعل ثم سحبوه من
الحلقة فاخرجوه فلما قدم المبرد اوردوا عليه هذا الانكار فاجاب
بما قدمناه فبان بذلك قبح انكارهم وفساد ما ذهبوا اليه وقيل يحتمل ان
يكون قولنا شيء اعظم الله بمنزلة الاخبار انه عظيم لا شيء جعله عظيما لاستحالته
واما قول الشاعر ما اقدر الله فانه وان كان لفظه لفظ التعجب فالمراد
به المبالغة في وصف الله تعالى بالقدرة كقوله فليمدد له الرحمن مدا فانه
بصيغة الامر وانه لم يكن في الحقيقة امرا انتهى كلامه وهو نص صريح في المسألة
وناطق بالاتفاق على صحة اطلاق هذا اللفظ وانه غير مستنكر ولكنه
مختلف هل يبقى على حقيقته من التعجب ويحمل ما على الاوجه الثلاثة
او يجعل مجازا عن الاخبار واما انكار اللفظ فلم يقل به احد والاصح انه باق على
معناه من التعجب وقال الباجي ابو الوليد في كتاب السنن من تصنيفه
في باب ادعية من غير القران فذكر منها ما احلمك عمن عصاك واقربك ممن
دعاك وما اعطفك على من سالك وذكر شعر المعبره سبحانك اللهم ما
اجل عندي مثلك انتهى ورايت انا في السيرة عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه
رواية ابن اسحق عن عبد الرحمن بن القسم عن ابيه وذاهبا بها في جوار ابن الدغنة
قال القسم ان ابا بكر رضي الله عنه لقيه سفيه من سفهاء قريش وهو عامد الى

الى الكعبة فحثا على راسه ترابا فمر بابي بكر الوليد بن المغيرة والعاص بن وائل
فقال الا ترى ما يصنع هذا السفيه قال انت فعلت ذلك بنفسك وهو يقول
اي رب ما احلمك اي ما احلمك ما احلمك انتهى ولو لم يكن في هذا الا كلام ابن القسم
لكفى فضلا عن روايته عن ابي بكر وان كان مرسلة وقال الزمخشري في قوله
تعالى ذو الجلال والاكرام معناه الذي يجله الموحدون عن التشبيه
بخلقه او الذي يقال له ما اجلك واكرمك وقال ايضا ابصر به واسمع اي جاء
عادل عن التعجب من ادراكه للمسموعات والمبصرات للدلالة على ان امره في الادراك
خارج عن حد ما عليه ادراك السامعين والمبصرين لانه يدرك الطف الاشياء
واصغرها كما يدرك اكبرها حجما واكثفها جرما ويدرك البواطن كما يدرك الظواهر
وذكر ابو محمد بن علي بن اسحق الصيمري في كتاب التبصرة والتذكرة في النحو واذا
قلت ما اعظم الله وذلك الشيء عبارة الذين يعظمونه ويعبدونه
ويجوز ان يكون ذلك الشيء هو ما يستدل به على عظمته من بدائع خلقه ويجوز
ان يكون ذلك هو الله عز وجل فيكون لنفسه عظيما لا لشيء جعله عظيما ومثل
[illegible] كلام العرب كما قال الشاعر نفس عصام سودت عصاما
انتهى وهو كالانباري وقال المتنبي
[illegible] قدر الله ان يخزي خليقته … ولا يصدق قوما في الذي زعموا
قال الواحدي في شرحه يقول الله تعالى قادر على اخزاء خليقته
بان علك عليهم لئيما ساقطا من غير ان نصدق الملحدة الذين يقولون بقدم
الدهر يشير الى ان تامير مثله اخزاء للناس والله تعالى قد فعل ذلك عقوبة
لهم وليس كما تقول الملحدة وقال ابن الدهان في شرح الايضاح
فان قيل فاذا قدرت ما بتقدير شيء فما تصنع بما اعظم الله فالجواب
من وجوه احدها ان يكون الشيء نفسه ويجوز ان يكون ما دل عليه من مخلوقاته
الثالث من يعظمه من عباده الرابع ان يكون الافعال الجارية عليه محمولة على ما
يجوز من صفاته تعالى فيحمل على انه عظيم في نفسه وقال الزمخشري
في حاشا هذا بشرا المعنى تنزيه الله تعالى من صفات العجز والتعجب من قدرته
على خلق جميل مثله واما حاش لله ما علمنا عليه من سوء فالتعجب من قدرته
على خلق عفيف مثله

الرقده في معنى وحده

قال الشيخ تقي الدين السبكي الشافعي رحمه الله وفيه يقول الصلاح الصفدي
في هذه الرسالة

جل عنك الرقده • وانتبه للرقده •
نحن منها علما • فاقطع الشهده •

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد المشرف على كل مخلوق قبله وبعده وسلم تسليما كثيرا وبعد فهذه فتيا لغة مسماة بالوفادة في معنى وحده كان الداعي اليها ان الزمخشري قال في قوله تعالى وعليها وعلى الفلك تحملون معناه على الانعام وحدها لا تحملون ولكن عليها وعلى الفلك فتوقفت في قبول هذه العبارة واحببت ان انبه على ما فيها وان اذكر موارد هذه اللفظة واول ما ابتدي بقول الحمد لله وحده فاقول معناه الحمد لله لا لغيره ولا يشاركه فيه احد ووحده منصوب على الحال عند جمهور النحويين منهم الخليل وسيبويه قال لانه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايحادا وايحادا موضع موحدا واختلف هؤلاء اذا قلت رايت زيدا وحده فالاكثرون يقدرونه في حال ايحادي له بالرؤية ويعبرون عن هذا بانه حال من الفاعل والمبرد يقدره في حال انه مفرد بالرؤية ويعبر عن هذا بانه حال من المفعول ومنع ابو بكر ابن طلحة من كونه حالا من الفاعل وقال انه حال من المفعول ليس الا لانهم اذا ارادوا الفاعل قالوا مررت به وحدي كما قال الشاعر

والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطرا

وهذا الذي قاله ابن طلحة في البيت صحيح ولا يمتنع من اجله ان ياتي الوجهان المتقدمان في رايت زيدا وحده فان المعنى يصح معهما ووحده مضاف الى الضمير المتكلم والمخاطب والغايب فنقول ضربته وحدي وضربته وحده وضربتك وحدك وضربتك وحدي ويختلف المعنى بحسب ذلك ومنهم من يقول وحده مصدر موضوع موضع الحال وهؤلاء لا يخالفون الاولين في كونه اسم مصدر فمن هؤلاء من يقول انه مصدر على حذف حرف الزيادة اي ايحاده ومنهم من قال انه مصدر لم يوضع له فعل وذهب يونس وهشام في احد قوليه الى انه منتصب انتصاب الظروف فيجريه مجرى عنده فجا زيد وحده تقديره جا زيد على وحده ثم حذف الحرف ونصب على الظرف وحكى من كلام العرب جلسنا على وحدنا فاذا قلت زيد وحده فكان التقدير زيد موضع التفرد ولعل هؤلاء يقولون انه مصدر وضع موضع الظرف وحكي عن الاصمعي وحد يحد ويدل على انتصابه على الظرف قول العرب زيد وحده فهذا خبر لا حال واجاز هشام في زيد وحده وجها اخر وهو ان يكون منصوبا بفعل مضمر يخلقه وحده كما قالت العرب زيدا قبلا وادبارا قال هشام ومثل زيد وحده في هذا المعنى زيد امره الاول وقصته الاولى وحالة الاولى خلفه هذا المنصوب الناصب كما خلف وحده وحد ومعنى هذا منصوبا

على الخلاف الاول وقال لا يجوز وحده زيد كما لا يجوز اقبالا وادبارا عبد الله وكذلك قصته الاولى سعد وعلى انه منصوب على الظرف يجوز وحده زيد كما يجوز عندك زيد هذا كلام النحاة وهو توسع فيما يقتضيه الصناعة واللسان والمعنى متقارب كله دائر على ما يفيده من الحصر المذكور فقولك الحمد لله وحده يفيد الحصر الحمد في الله سبحانه وتعالى وقوله تعالى واذا ذكرت ربك في القران وحده فالضمير يعود على ربك فمعناه لم يذكر معه غيره وكذا قولنا لا اله الا الله وحده انا افردناه بالوحدانية فانظر كيف تجد المعنى في ذلك كله سوا فانك اذا قلت حمدت الله وحده او ذكرت ربك وحده فمعناه وتقديره عند سيبويه موحدا اياه بالحمد والذكر على انه حال من الفاعل والحا في موحدا مكسورة وعلى راي ابن طلحة موحدا هو والحا مفتوحة وعلى راي هشام معناه حمدت الله وذكرته على انفراده فهذه التقادير الصناعية الثلاثة والمعنى لا يختلف الا اختلافا يسيرا فانا جعلناه من كلام احد التابعين فمعناه موحدا بالمعنيين المتقدمين واذا جعلناه من كلام احد الثلاثة فمعناه منفردا بذلك وعلى الاول الحامد والذاكر افرده بذلك وعلى الثاني هو انفرد بذلك فالعامل في الحال حمدت وذكرت وصاحب الحال الاسم المنصوب على التعظيم او الضمير الذي في حمدت وذكرت على القولين واذا قلت الحمد لله وحده فالعامل في الحال المستقر المحذوف الذي هو الخبر في الحقيقة وهو العامل في الجار والمجرور وصاحب الحال الله ووحده حال له فان جعلتها ظرفا فالمعنى الحمد لله على انفراده فلم يختلف المعنى اختلافا مخلا بالمقصود واذا قلنا لا اله الا الله وحده فاما ان تقول معناه على انفراده ان جعلته ظرفا او منفردا بالوحدانية او معروفا بها على الاختلاف في تقدير وصاحب الحال الضمير في كائن العائد على الله تعالى والعامل في الحال واما المنطقيون فقالوا ان وحده يصير الكلام بها في قوة كلامين فقولنا رايت زيدا افاد اثبات رؤيته فلم يفد شيئا اخر وقولنا رايت زيدا وحده افاد اثبات رؤيته ونفي رؤية غيره وهو معنى ما قاله النحاة ايضا وتصير الجملة بعدها ان كانت موجبة متضمنة ايجابا وسلبا وبذلك حلوا مغلطة ذكرها بعض الخلافيين وهي الما وحده رافع للحدث وكلما هو رافع للحدث رافع للخبث فالما وحده رافع للخبث فلا يكون الما بغير الما رافعا للخبث وحله ان هذا قياس من الشكل الاول وشرطه ايجاب صغراه وهذه الصغرى بدخول وحده فيها لم تصر موجبة بل موجبة وسالبة تقديرها الما رافع للحدث ولا شي من غيره رافع للحدث وهذا الحل صحيح اذا اريد بوحده ذلك وقد

لما وحده

يراد بوحده انه منفرد بتجرده على المخالط بمعنى الا وحده بلا خليط بتجرده عن اسم الما
رافع للحدث وهذا صحيح ولا تخرج الجملة بها عن كونها موجبة ولا ينتفع بها
المخالط وقد يراد بوحده انه من حيث هو مع قطع النظر عما سواه وهو
ايضا صحيح ولا ينبغي ما اراده المغالط ولا يخفى ان المراد الما مع استعماله في الوضوء
الاستعمال المخصوص مع النية وبعض هذه الاحتمالات باطل قولك رايت
زيدا وحده قد يراد به انك رايته في حال هو منفرد بنفسه ليس معه غيره وان كانت
رويتك في مرة له ولغيره ولكن هذا احتمال مرجوح وقصد لم يذكره النحاة وانما كان
مرجوحا لانه يخرج الى تقدير محذوف تقديره كاينا ويكون وحده حالا من الضمير فيه
والعامل فيه ذلك المحذوف والاصل عدم الحذف وعدم التقدير فلذلك قلنا انه
مرجوح والاولى لا تقدير فيه ولا حذف بل العامل رايت المصرح به هذا كله في جانب
الاثبات فاذا قلت رايت زيدا وحده اما في حالة النفي اذا نفيت الروية عنه وحده
فلك صيغتان او اكثر احدها ان تاتي باداة النفي متقدمة فتقول ما رايت زيدا
وحده فهذه في قوة السالبة البسيطة وهي سلب لما اقتضته الموجبة
فمعناها بعد السلب يحصل باحدى ثلاث طرق احدها رويتهما معا والثانية
عدم روية واحد منهما فلا يرى هذا ولا هذا والثالثة بروية غير زيد وعدم
روية زيد على كل واحد من هذه التقادير الثلاث يصح ما رايت زيدا وحده لان المنفي
رويته مقيدة بالوحدة ونفي كل مركب من اثنين يحصل بطرق ثلاث كما بينا وهذا
اذا قدمت حرف النفي وسلطته ويشبه هذا من بعض الوجوه تقدم حرف السلب
على كل من في قولنا ما كل ما يتمنى المرء يدركه • وانه سلب للعموم لا عموم السلب
وانه يصدق بالا كليا • فقد يدرك بعض ما يتمناه • وكذلك • وليس كل النوى
يلقي المساكين • اما اذا اخرت حرف النفي فان اخرته عن المبتدا الذي هو الموضوع
وقدمته على وحده مع الفصل كقولك زيد لم اره وحده فهو كالحالة المتقدمة
محتمل للمعاني الثلاثة كما سبق لان النفي تقدم على الفعل المنفي المقيد بالوحدة
فقد نفي مركبا فينتفي بانتفا احد اجزايه كالحالة السابقة حرفا بحرف وانضباطا
في ذلك ما ذكرناه وان اخرته عن وحده كقولك زيد وحده لم اره او ما رايته
او لا اراه فهذا موضع نظر وتامل والراجح عندي انك لم تره وقد رايت غيره
لانها قضية ظاهرها انها نقيضة الموجبة المعدولة وقد حكمت بنفي الروية
المطلقة التي لم تقيد بوحده على زيد المقيد بالوحدة هذا ان الامران لا شك
فيهما وبها فارقت لم اره وحده لانه نفي لروية مقيدة لا لروية مطلقة هذا
لا شك فيه ولكن النظر في ان تقييد زيد بوحده هل معنى التقييد يرجع الى معنى
زيد في ذاته او الى ما حكم به عليه وهو النفي هذا موضع النظر والظاهر انه الثاني

وهوانه

وهو انه يفيد تقييد الحكم وهو النفي فيكون نفي الروية مقصورا على زيد
فمعنى رجل في هذه الصفة ان زيدا انفرد بعدم الروية المطلقة وان
غيره مرئي فتعدى سر التقييد من المحكوم عليه الى المحكوم به • وعليك يا طالب
العلم ان تضبط هذه الامور الثلثة وتميز بينها وتعرف تحاريرها احدها
اطلاق الضرب المنفي كما ذكرنا اول الكلام والثاني تقيد المحكوم عليه الذي
دلت الصناعة عليه مع المحافظة على اطلاق الضرب او الروية او نحوهما
من الافعال والثالث سريان التقييد من المحكوم عليه الى الحكم وهو النفي
الوارد على الضرب المطلق فاذا عقلت هذه الثلثة وميزت بينها ظهر لك ما
قلناه • ويحتمل ايضا وهو عندي غير راجح انك اذا نفيت الفعل عن المقيد
بالوحدة فيكون حاصلا للمحكوم عليه بدونها وهو عندي ضعيف وبذلك
تبين ضعف قول الزمخشري وانه لو قال معناه ولا يحملون على الانعام
وحدها ولكن عليها وعلى الفلك سلم من هذا الاعتراض • فان قلت ما حمل
الزمخشري على تقدير الحصر قلت تقدم المحمول وما تقتضيه واو العطف
من الجمع فقد حصر الحمل فيهما ومن ضرورته نفي الحمل على غيرهما وعنهما اما
احدهما فنفيه الوحدة لمغايرته لمجموعهما واما الخارج عنهما لا سبيل الى الثاني
لقوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة فتعين الاول واما
كون لا لها صدر الكلام والخلاف في كون الفعل بعدها يعمل فيما قبلها او لا
فلا حاجة بنا الى ذكره لعدم تاثيره فيما نحن فيه • فان قلت هل يشبه
هذا التاخير في قوله كل ذلك لم يكن قلت نعم من بعض الوجوه حيث فرقنا
بين تقديم النفي وتاخيره • ولذلك جعل قوله قد اصبحت ام الخيار تدعي
علي ذنبا كله لم اصنع ضرورة لان مقصود الشاعر انه لم يصنع شيئا منه
فلذلك رفع ولولا ذلك لنصب كله والله اعلم • اخر الكتاب • ولله الحمد •
مسئلة الحلا في العطف بلا انشاها ايضا جوابا عن سواله ولده
بها الدين احمد رحمهما الله للصلاح الصفدي يمدح هذا الكتاب

يا من غدا في العلم ذا همة ٭ عظيمة بالفضل تملي الملا
لم ترق في النحو الى ذروة ٭ سامية الا بنيل العلا

بسم الله الرحمن الرحيم سالت اكرمك الله عن قام رجل لا زيد هل يصح هذا
التركيب وان الشيخ ابا حيان جزم بامتناعه وشرط ان يكون ما قبل لا
العاطفة غير صادق على ما بعدها وانك رايت سبقه الى ذلك السهيلي و

في نتائج الفكر وانه قال لان شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها
يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها فان عندك في ذلك نظرا لامور
منها ان البيانيين تكلموا على القصر وجعلوا منه قصر الافراد وشرطوا في
قصر الموصوف افرادا عدم تنافي الوصف كقولنا زيد كاتب لا شاعر وقلت
كيف يجتمع هذا مع كلام السهيلي والشيخ **ومنها** ان قام رجل لا زيد مثل
قام رجل وزيد في صحة التركيب فان امتنع قام رجل وزيد لنفي عمايته البعد
لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان لعطف الشيء على نفسه تاكيدا
ولا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان من عطف
الشيء على غيره ولا مانع منه ويجري على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد
في صحة التركيب وان كان معناهما متعاكسين بل قد يقال قام رجل لا زيد
اولى بالجواز من قام رجل وزيد لان قام رجل وزيد ان اردت بالرجل فيه
زيدا كان تاكيدا وان اردت غيره كان فيه الباس على السامع وايهام انه
غيره والتاكيد والالباس منتفيان في قام رجل لا زيد واي فرق بين
زيد كاتب لا شاعر وقام رجل لا زيد وبين رجل وزيد عموم وخصوص
مطلق وبين كاتب وشاعر عموم وخصوص من وجه كالحيوان والابيض
واذا امتنع جاء رجل لا زيد كما قال فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل
قام الناس لا زيد وكيف يمنع احد مع تصريح ابن مالك وغيره بصحة قام
الناس لا زيد وان كان في استدلاله على ذلك بقوله تعالى من كان عدوا لله
الآية ان جبريل معطوف على الجلالة الكريمة او على رسله والمراد بالرسل
الانبيا لا الملايكة وان جعلوا رسلا فقرينة عطفهم على الملايكة تصرف
هذا واي شي يمنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو
معطوف على موجب وتعليلهم بانه يلزم نفيه مرتين ضعيف لان الاطناب
فيه يقتضي مثل ذلك للاسما والنفي الاول عام والنفي الثاني خاص
فلا يستوي درجته ان يكون مثل ما قام الناس لا زيد هذا جملة ما
تضمنه كتابك في ذلك بارك الله فيك **فالجواب** اما الشرط الذي
ذكره السهيلي وابو حيان في العطف بلا فقد ذكره ايضا ابو الحسن الابدي
في شرح الجزولية لا يعطف بلا الا بشرط وهو ان يكون الكلام الذي
قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الحكم عما بعدها فيكون الاول لا يتناول

الثانى

الثاني نحو قوله جاءني رجل لا امراة وجاءني عالم لا جاهل ولو قلت
مررت برجل لا عاقل لم يجز لانه ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل
عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي فاذا اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول
مررت برجل غير عاقل وغير زيد ومررت بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول
الثاني وقد تضمن كلام الابدي هذا زيادة على ما قاله السهيلي وابو حيان
وهي قوله انها لا تدخل الا لتاكيد النفي واذا ثبت انها لا تدخل الا لتاكيد النفي
لا يصح اشتراط الشرط المذكور لان مفهوم الخطاب يقتضي في قولك قام رجل
نفي المراة فقد حصلت للتصريح بما اقتضاه المفهوم وكذلك قام زيد لا عمرو واما
قام رجل لا زيد فلم يقتض المفهوم نفي زيد فلذلك لم يجز العطف بلا لانها
لا تكون لتاكيد نفي بل لتاسيسه وهي وان كان يؤتى بها لتاسيس النفي فذلك
في نفي بعض ما يتاكد بها بخلاف غيرها من ادوات النفي كلم وما وهو كلام حسن
والابدي هذا كان امة في النحو حتى سمعت الشيخ ابا حيان يقول انه [illegible] شيوخه
عن حد النحو فقال له الابدي يعني انه يحسد نحوا وانما قلنا اخذه الي لا يتبع في
نفسك انه لتاخره قد يكون اخذه عن السهيلي وتمثيل ابن السراج فاخذه في
في كتاب الاصول وهي تقع اخراج الثاني مما دخل فيه الاول وذلك قوله ضربت
زيدا لا عمرا ومررت برجل لا امراة وجاءني زيد لا عمرو فانظر امثلته لم يذكر
فيها الا ما اقتضاه الشرط المذكور وقد يعترض على الابدي في قوله انها
لا تدخل الا لتاكيد النفي **بيانه** لعل مراده انها للنفي المذكور بخلاف ما لم
وليس ذلك لذلك اخرت ابدا او لعل مراده انها لا تدخل في اثنا الكلام الا للنفي
الموكد بخلاف ما اذا اخرت اول الكلام قد يراد بها اصل النفي كقوله لا اقسم
وما اشبهه والاول احسن وايضا يشكل جماعة من النحاة منهم ابن الشجري
في الامالي قال انها تكون عاطفة فتشرك ما بعدها في اعراب ما قبلها وتنفي
عن الثاني ما ثبت للاول كقولك خرج زيد لا بكر ولقيت اخاك لا اباك
ومررت بحميك لا ابيك ولم يذكر احد من النحاة في امثلته ما يكون الاول فيه
يحتمل ان يندرج فيه الثاني وخطر لي في سبب ذلك امران **احدهما** ان العطف
يقتضي التغاير فمن حيث العاطف يقتضي انه لا بد في المعطوف ان يكون غير
المعطوف عليه والمغايرة عند الاطلاق تقتضي المباينة لا بعضا المفهوم منها
عند اكثر الناس وان كان التحقيق ان بين الاعم والاخص والعام والخاص
والجزء والكل مغايرة ولكن المغايرة عند الاطلاق انما تنصرف الى ما لا يصدق

أيضاً

احدهما على الآخر واذا صح ذلك امتنع العطف في قولك جاء رجل وزيد لعدم
المغايرة وان اردت غير زيد جاز واشتغلت المسألة عن صورتها وصار
كأنك قلت جاء رجل غير زيد لا زيد وغير زيد لا يصدق على زيد بخلاف ... انما
هي فيما اذا كان رجل صادقا على زيد محتملا ان يكون اياه فان ذلك ... علته
التي تعرفت وحرف المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه ولو قلت جاءني رجل ورجل
كان بمعناه ورجل آخر لما تعرف من وجوب المغايرة وكذلك لو قلت جاء زيد لا رجل
وجب ان تقدر لا رجل آخر والاصل في هذا والاصل في هذا انا نريد ان نحافظ على
مدلولات الالفاظ فيبقى المعطوف عليه على مدلوله من عموم او خصوص او اطلاق
او تقييد والمعطوف على مدلوله كذلك وحرف العطف على مدلوله وهو قد يقتضي
تغير نسبة الفعل الى الاول كما في لا التي لسلبه من الجزم الى الشك كما في
الخليل في الفرق بينها وبين اما وكما في بل فانها تغير الاضراب عن الاول وقد لا
تقتضي تغير نسبة الفعل الى الاول بل زيادة عليه حكم آخر وان هذا الفعل
فيجب علينا المحافظة على معناها مع بقاء الاول على معناه من غير تخصيص ولا تخصيص
ولا تقييد وكانك قلت قام اما زيد واما غير لا زيد وهذا لا يصح الى
ان يعني كلام العرب على القائل بحيث حصلت كان التركيب صحيحا وحيث
لم يحصل امتنع في كلامهم وقولك قام زيد لا زيد مع ارادة مدلول رجل في
احتماله لزيد وغيره لا فائدة فيه البتة مع ارادة حقيقة العطف او زيد على
كونه لا فائدة فيه ونقول انه متناقض لانه ان اردت الاخبار بنفي قيام زيد
و بالاخبار بقيام رجل المحتمل له ولغيره كان متناقضا وان اردت الاخبار
بقيام رجل غير زيد كان طريقك ان تقول غير زيد فان قلت ان لا بمعنى غير
لم تكن عاطفة ونحن انما نتكلم على العاطفة والفرق بينهما ان التي بمعنى غير
للاول مبينة له ومعنى العاطفة تثبت حكما جديدا لغيره وهذا هو الذي
خطر لي في ذلك وبه يتبين انه لا فرق بين قولك قام رجل لا زيد وقولك
قام زيد لا رجل كلاهما ممتنع الا ان يراد بالرجل غير زيد فحينئذ يصح فيهما ان
كان يصح وضع لا في هذا الموضع موضع غير وفيه نظر وتفصيل سنذكره
وانما يعدل عنها الى صيغة غير اذا اريد بذلك المعنى وبين العطف
ومعنى غير فرق وهو ان العطف تقتضي النفي عن الثاني بالمنطوق ولا
تعرض له للاول الا فيما دل عليه بالمفهوم وان سلم ومعنى غير تقتضي
تقييد الاول ولا تعرض له للثاني الا بالمفهوم ان جعلتها صفة وان

جعلتها استثناء فحكمها حكم الاستثناء في ان الدلالة هل هي بالمنطوق
او بالمفهوم وفيه بحث **والتفصيل** الذي وعدنا به هو انه يجوز قام
رجل غير عاقل ومررت برجل غير عاقل وهذا رجل لا امرأة ورأيت طويلا
غير قصير فان كانا علمين جاز قام زيد لا عمرو وهذان الوجهان اللذان خطرا
لي زائدا على ما قاله السهيلي والابدي من مفهوم المخالفة لانه انما ياتي على
القول بمفهوم اللقب وهو ضعيف عند الاصوليين وما ذكرته ياتي عليه وعلى
غيره على ان الذي قالاه ايضا وجه حسن يصير معه العطف في حكم المبين
لمعنى الاول من انفراده بذلك والحكم واحد والتصريح لعدم مشاركة الثاني
له فيه والا لكان في حكم كلام آخر مستقل والنفي هو المسألة وهو مطرد ايضا
في قولك قام رجل لا زيد وقام رجل لا زيد لان كلمة غير الاصوليين له حكم
اللقب **وهذا** الوجه مع الوجهين اللذين خطرا لي انما هي لغلطه لا حاجة
لا اختصاص له يصححه النفي ونفي المستقبل على خلاف فيه ووضع الكلام في عطف
المفرد اما عطف الجمل فلو جئت مكانهما اذ لم او ليس وجعلته كلاما مستقلا
لم يات المسألة ولم يمتنع **واما قوله** البيانيين في قصر الموصوف افراد ازيد
كاتب لا شاعر فصحيح ولا منافاة بينه وبين ما قلناه وقولهم عليه ترتيبا في
الوصفين معناه انه يمكن صدقهما على ذات واحدة بخلاف الوصفين المتنافيين
وهما اللذان لا يصدقان على ذات واحدة كالعالم والجاهل فان الوصف
باحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما واما شاعر وكاتب فالوصف
باحدهما لا ينفي الوصف بالآخر لامكان اجتماعهما في شاعر كاتب فانما يجيء
نفي الآخر اذا اريد قصر الموصوف على احدهما بما يفهمه القرائن وسياق
الكلام فلا تقال مع هذا كيف يجمع كلام البيانيين مع كلام السهيلي والابدي
لظهور امكان اجتماعهما وقولك في الآخر كذلك وبين كاتب وشاعر عموم
وخصوص من وجه احاشيك منه وحاشاك ان تتكلم به وقولك كالحيوان
والابيض كانك بحثت فيه كلام الشيخ الامام العلامة شهاب الدين
القرافي فانه قال ذلك رحمه الله وهو غفلة منه او كلام فيه تسمح اطلقه
لتعليم بعض الفقهاء ممن لا احاطة له بالعلوم العقلية ولذلك ذكره على حد
ومثل بالزنا والاحصان لان الفقيه يتكلم فيهما وتلك كلها الفاظ
متباينة ومعانيها متباينة والتباين اعم من التنافي فكل متنافيين
متباينان وليس كل متباينين متنافيين ويجب منك كونك غفلت

عن هذا وهو عندك في منهاج البيضاوي في الفصيح والمناطق والنظر في
المعقول انما هو في المعاني والنسب لا اربعة من التباين والتساوي
والعموم المطلق والعموم من وجه نعم والشعر والكتابة متباينان وان
صدقا على ذات ثالثة كما اشهد البيانيون من عدم التنافي صحيح ولم
يشترطوا عدم التباين وما قاله السهيلي وابو حيان صحيح ولم يشترطا التنافي
فان ذلك يظهر انه يقال قام كاتب الشاعر وان كنت لم ارهما المثال ولا
ما يدل عليه في كلام احد لان كاتبا لا يصدق على شاعر بمعنى ان معنى الكتابة
ليس في شيء من معنى الشعر بخلاف رجل وزيد فان زيدا رجل والشعر والكتابة
في رجل واحد كثوبين يلبسهما واحد فترى احد الثوبين يصدق على الاخر
فالعقيقة والنحوي الصرفي تريد ان تباين بين الحقائق وتعرفها واما قولك
قام رجل وزيد فتركيب صحيح ومعناه قام رجل زيد وزيد واستغرنا
التعقيب من العطف لما قدمناه من ان العطف يقتضي المغايرة فهذا
المتكلم اورد كلامه اولا على جهة الاحتمال لان يكون زيدا وان يكون
غيره فلما قال وزيد علمنا انه اراد بالرجل غيره ولـه مقصود قد يكون
صحيحا في ابهام الاول وتعيين الثاني وتحصل للثاني به فايدة لا يتوصل
اليها الا بذلك التركيب او بمثله مع حقيقة العطف بخلاف قولك قام رجل
الا زيد لم يحصل به قط فايدة ولا مقصود زايد على الفايدة الحاصلة بالاول
العطف في قولك قام رجل غير زيد واذا امكنت الفايدة المقصودة
بدون العطف يظهر ان يمتنع العطف لان مبنى كلام العرب على الايجاز
والاختصار وانما يعدل الى الاطناب بمقصود لا يحصل بدونه فاذا
لم يحصل مقصود به فيظهر امتناعه ولا يعدل الى الجملتين ما قدر على جملة
واحدة ولا الى العطف ما قدر عليه بدونه فلذلك قلنا بالامتناع
و بهذا يظهر الجواب عن قوله ان اردت غيره كان عطفا وقولك
ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل الا زيد في صحة التركيب ممنوع
لما اشرنا اليه من الفايدة في الاول دون الثاني والتاكيد يفهم
بالقرينة والالباس ينتفي بالقرينة والفايدة حاصلة مع القرائن
في قام رجل وزيد وليست حاصلة في قام رجل الا زيد مع العطف
كما بيناه وقولك وان كان معناهما متعاكسين فصحيح وهو لا ينفعك

ولا

ولا يضرك وقولك واي فرق وقد ظهر الفرق كما بين المقدم واما قولك
هل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل قام الناس الا زيد **فالذي اقوله**
من هذا انه ان اريد الناس غير زيد جاز ويكون لا عاطفة كما قررناه
من قبل وان اريد العموم واخراج زيد بقول الا زيد على جهة الاستثنا
فقد كان يخطر لي انه يجوز لكني لم ار سيبويه ولا غيره من النحاة عد لا
من حروف الاستثنا واستقر رايي على الامتناع الا اذا اريد بالناس
غير زيد ولا يمتنع الاطلاق ذلك حملا على المعنى المذكور بلا قرينة العطف
ويحتمل ان يقال يمتنع كما امتنع الاطلاق في قام رجل الا زيد فان احتمال
ارادة الخصوص جاير في المنصوص فان كان ممنوعا جاز فيهما والا امتنع
فيهما ولا فرق بينهما الا ارادة معنى الاستثنا من لا ولم يذكره النحاة
فان صح ان يراد بها ذلك افترقا لان الاستثناء من العام جائز ومن
المطلق غير جاير **و في** ذهني من كلام بعض النحاة في قام الناس ليس زيدا انه
جعلها بمعنى لا والمشهور ان التقدير ليس هو زيدا فان صح جعلها بمعنى لا
وجعلت الاستثناء مع ذلك وظهر الفرق وانهما سوا في الامتناع عند
العطف وارادة العموم بلا شك وكذا عند الاطلاق حملا على الظاهر حتى
ياتي قرينة تدل على ارادة الخصوص **واما قام** الناس لا زيد فجوازه
فجوازه ظاهر لما قدمناه من ان العطف يريد المغايرة فافادة الواو ارادة
الخصوص بالاول اوارادة تاكيد نسبة القيام الى زيد والاخبار عنه
مرتين بالعموم والخصوص وهذا المعنى لا ياتي في العطف بلا وكاني بلبث
تعترض علي في كلامي هذا مع كلامي المتقدم في تفسير المغايرة **فاعلم**
ان الاصل في المغايرة انها حاصلة بين الجزء والكل وبين العام والخاص
وبين المتنافيين واهل الكلام فسروا الغيرين بالذين يصح انفكاك
احدهما من الاخر ونسبوا هذا التفسير في اللغة وبنوا عليه ان صفات الله
ليست غيره لانها لا يمكن انفكاكها ولا غرض لنا في تجويز ذلك ههنا وانما
الغرض ان العطف يستدعي مغايرة يحصل بها فايدة وعطف الخاص على
العام وان اريد عموم الاول اذا حصلت به فايدة وهو تقرير حكم الخاص
وتسطيره لا الاخبار به مرتين من اعظم الفوايد فيجوز فلذلك سلكناه
ههنا وفيما تقدم لم يحصل فايدة فمنعناه **وقد** استعملت في كلامي هذا
وكاني بك ان الناس يستعملونه ولا ادري هل جا في كلام العرب اولا

الآن في الحديث كافي به فان ... وهو دليل الجواز في كلام بعض النحاة ما تقتضي بنصبه ... قولهم كذلك بالله ... لم يتمكن ان الكاف لخطاب وادار آنه والمعنى كان الدنيا ... ولذلك دفعه في كافي ... لم يكن هكذا على خاطري في كتاب الضربان لمن الى الغاري وكان صاحبنا احمد بن الطاراني رحمه الله شاب نشأ وبرع في النحو صرورات في حد اشد او يقضي في جامع له على كلام جمعه في كافي بالدنيا لم يكن ... بالاخرة لم ... لاحضر في الان وفيه طول **واما** استدلال الشيخ جمال الدين بعطف جبريل فصحيح في عطف الخاص على العام ان كان العطف على ملائكته لانه من جملة الملائكة وكذا ان عطف على الرسل ولم يقصد به البشر وحدهم **واما** منازعة الولد له اذا حمل الرسل على البشر او عطف على الجلالة الكريمة فالتمثيل بحمل الرسل على البشر ان صح لك وجب العطف على الملائكة وهو منهم قطعا فحصل عطف الخاص على العام والعطف على الجلالة يمنع كونه عطفا على الاول دون ما بعده وهو غير منقول في كلام النحاة ومع ذلك هو مذكور بعد ذكر الملائكة الذي هو منهم قطعا وبعد الرسل الذي هو منهم ظاهرا وذلك يوجب صحة عطف الخاص على العام وان قدرت العطف على الجلالة لا ينافي به الخاص على العام الا انه مذكور بعده والنظر في كونه تقتضي تخصيصه اولا **واما قوله** ولا شيء يمنع العطف بلا في نحو ما قام الا زيد لا عمرو وهو عطف على موجب فكما تقدم ان لا عطف بها ما اقتضى مفهوم الخطاب فيه البدل عليه صريحا وتاكيدا للمفهوم والمنطوق في الاول المنفي والمستثنى عكس ذلك لان الثبوت فيه بالمفهوم لا بالمنطوق ولا يمكن عطفها على النفي لما قيل انه يلزم نفيه مرتين وعن قولك قاموا دو حاجة ان يكون مثل ما قام الناس لا زيد ممنوع وليس مثله لان العطف في لا زيد ليس بلا بل بالواو وللعطف بلا احكم تخصه ليس للواو وليس في قولنا ما قام الناس ولا زيد اكثر من خاص بعد عام هذا ما فتح الله من كتابي جوابا للولد فالولد بارك الله فيه ينظر فيه فان رضيه والا فيتحف بجوابه والله اعلم

الحلم والاناة

في اعراب غير ناظرين اناه للشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى

وفيه يقول الصلاح الصفدي

يا طالب النحو في زمان اطول ظلالك الغناه

ما تحلى منه يحقق علماء الحلم والاناة

بسم الله الرحمن الرحيم **قوله تعالى** لا تدخلوا بيوت النبي الا ان يؤذن لكم الى طعام غير ناظرين اناه الذي يختار في اعرابه ان قوله ان يؤذن لكم الى طعام حال من لكم فان معناه مصحوبين ثم اما مقدرة مع ان تقديره بان مصاحبا وقوله غير ناظرين اناه حال بعد حال والعامل فيهما الفعل المفرغ من لا تدخلوا وجوز تعدد الحال وجوز الشيخ ابو حيان ان تكون الباء سببية ولم يقدر الزمخشري حرفا اصلا بل قال ان يؤذن في معنى الظرف اي وقت ان يؤذن واورد عليه ابو حيان بان ان المصدرية لا تكون في معنى الظرف وانما ذلك في المصدر الصريح نحو جئتك صياح الديك اي وقت صياح الديك ولا تقول ان يصيح فحصل خلاف في ان ان يؤذن ظرف او حال فان جعلناها ظرف كما قال الزمخشري فقد قال ان غير ناظرين حال من لا تدخلوا وهو صحيح لانه استثناء مفرغ من الاحوال كانه قال لا تدخلوا في حال من الاحوال الا مصحوبين غير ناظرين على قولنا ووقت ان يؤذن لكم غير ناظرين على قول الزمخشري وانما لم يجعل غير ناظرين حالا من ان يؤذن وان كان جائزا من جهة الصناعة لانه تصير حالا مقدرة ولانهم لا يصيرون منهيين عن الانتظار بل يكون ذلك قيدا في الاذن وليس المعنى على ذلك بل على انهم نهوا ان يدخلوا الا بالاذن ونهوا اذا اذن لهم ان يكونوا ناظرين اناه فلذلك امتنع من جهة المعنى ان يكون العامل فيه يؤذن وان يكون حالا من مفعوله فلو سكت الزمخشري على هذا لم يرد عليه شيء لكنه زاد فقال وقع الاستثناء على الوقت والحال معا كانه قيل لا تدخلوا بيوت النبي الا وقت الاذن ولا تدخلوا الا غير ناظرين ثم يرد عليه ان يكون استثناء شيئين وهما الظرف والحال باداة واحدة وقد منعه النحاة او جمهورهم والظاهر ان الزمخشري ما قال ذلك الا لتنبيه معنى وقد قدر لاداتين وهو من جهة بيان المعنى **قوله** وقع الاستثناء على الى والحال معا من جهة الصناعة لان الاستثناء المفرغ يعمل ما قبله فيما بعده والمستثنى في الحقيقة هو المصدر المتعلق بالظرف والحال فكانه قال لا تدخلوا الا دخولا موصوفا بكذا ولست اقول بتقدير مصدر هو عامل فيهما فانه اصل الفرع المفرغ

وَ انما اردت شرح المعنى ومثل هذا الاعراب هو الذي يجب ان يأتي
في مثل قوله تعالى وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءهم
العلم بغيا بينهم والجار والمجرور وليسا مستثنيين بل يقع عليهما المستثنى
وهو الاختلاف كما تقول ما قمت الا يوم الجمعة ضاحكا امام الامير
في داره فكلها يعمل فيها الفعل المفرغ من جهة الصناعة وهي من جهة
المعنى كالشيء الواحد لا تعلقها بمجموعها بعض من المصدر الذي تضمنه الفعل
المنفي ومن الحسن ان تقدر اختلفوا بغيا بينهم لانه حينئذ لا يفيد
الحصر وعلى ما قلناه يفيد الحصر فيه كما افاده في قوله من بعد ما
جاءهم العلم فهو حصر في شيئين ولكن الطريق الذي قلناه لانه استثنا
شيئين بل شيء واحد صادق على شيئين ويمكن حمل كلام الزمخشري على
ذلك وقوله وقع الاستثنا على القول والحال معا صحيح وان كان
المستثنى غيرهما لان الاعم يقع على الاخص والواقع على الواقع وانما يتخلص مما
وَرَدَ عليه من قول النحاة لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان
وقوله اورد عليه ابو حيان في قوله الا حال من لا تدخلوا ان هذا لا يجوز
على مذهب الجمهور اذ لا يقع عندهم بعد الا في الاستثنا الا المستثنى
والمستثنى منه او صفة المستثنى واجاز الاخفش والكسائي في ذلك
في الحال وعلى هذا يجي ما قاله الزمخشري وهذا الايراد عجيب لانه
ليس مراد الزمخشري لا تدخلوا غير ناظرين حتى يكون الحال قد تأخر
بعد اداة الاستثنا على مذهب الاخفش والكسائي وانما مراده
انه حال من لا تدخلوا لانه مفرغ قد يعمل فيما بعد الاستثنا كما في قولك
ما دخلنا الا غير ناظرين فلا يرد على الزمخشري الا استثنا شيئان
وجوابه ما قلناه وحاصله تقييد اختلافهم لا يستثنى باداة واحدة
دون عطف شيئان ما اذا كان الشيئان لا يعمل الفعل فيهما الا ان
دون عطف اما اذا كان عاملا فيهما بغير عطف فيتوجه الاستثنا
اليهما لان حرف الاستثنا كالفعل ولان الفعل عامل فيهما قبل الاستثنا
فكذلك بعده واختار ابو حيان في اعراب الاية ان يكون التقدير
فادخلوا غير ناظرين كما في قوله بالبينات والزبر والكتاب المنير
اي ارسلناهم والتقدير في تلك الاية قولي لاجل المجد والعمل واما
هنا فيحتمل هو وما قلناه فان قلت قولهم لا يستثنى باداة واحدة

دون

دون عطف شيئا شيئان هل هو متفق عليه او مختلف فيه وما
المختار فيه قلت قال ابن مالك رحمه الله في التسهيل لا يستثنى
باداة واحدة دون عطف شيئان وتوهم ذلك بدل معمول مضمرا بدلان
خلافا لقوم قال ابو حيان رحمه الله ان من النحويين من اجاز ذلك
وذهبوا الى اجازة ما اخذ احد الا زيد درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا
قال ومنع الاخفش والفارسي واختلفا في اصلاحها وتصحيحها عند
الاخفش بان تقدم على المرفوع الذي بعدها فتقول ما اخذ احد زيدا
الا درهما وما ضرب القوم بعضهم الا بعضا قال وهذا موافق لما ذهب
اليه ابن السراج وابن مالك من ان حرف الاستثنا انما يستثنى به
واحد وتصحيحها عند الفارسي بان يزيد فيها منصوبا قبل الا فيقول
ما اخذ احد شيئا الا زيد درهما وما ضرب القوم احدا الا بعضهم بعضا
قال ابو حيان ولم يذكر تخريجه لهذا التركيب هل هو على ان يكون ذلك
على البدل فيهما كما ذهب اليه ابن السراج في ما اعطيت احدا درهما الا
عمرا دانقا فابدل المرفوع من المرفوع والمنصوب من المنصوب او هو
على ان يجعل احدهما بدلا والثاني معمول عامل مضمر فيكون الا زيد
بدلا من احد والا بعضهم بدلا من القوم ودرهما منصوب بيضرب مضمرا
كما اختاره ابن مالك والظاهر من قول المصنف يعني ابن مالك خلافا
لقوم انه يعود لقوله لا بدلان فيكون ذلك خلافا في التخريج لا خلافا
في صحة التركيب فمنهم من قال هذا التركيب صحيح لا يحتاج الى تخريج لا
بتصحيح الاخفش ولا بتصحيح الفارسي هذا كلام ابي حيان رحمه الله وحاصله
ان في صحة هذا التركيب خلافا للاخفش والفارسي يمنعانه وغيرهما
يجوزه والمجوزون له ابن السراج يقول هما بدلان وابن مالك يقول
احدهما بدل والاخر معمول لعامل مضمر وليس في هؤلاء من يقول انهما
مستثنيان باداة واحدة ولا ابو حيان ذلك عن احد وقوله في صدر
كلامه ان من النحويين من اجازه محمول على التركيب لا على معنى الاستثناء
وليس في كلام ابي حيان ما يقتضي الخلاف في المعنى بالنسبة الى جواز استثنا
شيئين باداة واحدة من غير عطف واحتج ابن مالك بانه كما لا يقع بعد
حرف العطف معطوفان كذلك لا يقع بعد حرف الاستثنا مستثنيان
وتعجب الشيخ ابو حيان منه وذلك لجواز قولك اضرب زيد عمرا وبشر خالدا

لذلك
نحو ضربت زيد عمرو السوط ولبس عمرو طويلك وقال ان المجوزين
عللوا الجواز بشبه الا بحرف العطف وابن مالك جعل ذلك علة للمنع
وفي هذا التعجب نظر لان ابن مالك اخذ المسالة مطلقة في هذا الكتاب
وفي غيره وقال لا يستثنى باداة واحدة دون عطف شيئان ولا اشياء
ان ذلك صحيح في قوله قام القوم الا زيدا وما قام الا خالد وكما
اشبه ذلك مما يكون العامل فيه واحدا والعمل واحدا ففي مثل هذا
منع التعدد ولا يكون مستثنيان باداة واحدة ولا معطوف فان جرى
الشيخ في حرف التسهيل مثل قول المصنف بحرف عطف قام القوم
الا زيدا وعمرا وهو صحيح ومثله بدون عطف وما اعطيت الناس
الا عمرا الدنانير وكانه اراد الفتك بما هو محل النظر والا فالمثال
الذي قدمناه هو من جهة الامثلة ولا ريبة في امتناع قولك قام
القوم الا زيدا عمرا قوله الشيخ قال ابن السراج هذا لا يجوز بل تقول
اعطيت الناس الدنانير الا عمرا [illegible] فان قلت ما اعطيت احدا درهما
الا عمرا دانقا واردت الاستثناء لم يجز وان اردت البدل جاز فابدلت
عمرا من احد ودانقا من درهم كذلك قلت ما اعطيت الا عمرا دانقا
وقد رايت كلام ابن السراج في الاصول كذلك قال الشيخ ابو حيان
رحمه الله وهذا التقدير الذي قرره في البدل وهو ما اعطيت
الا عمرا دانقا لا يؤدي الى ان حرف الاستثناء يستثنى به واحد بل
هو في هذه الحالة المقدر به لدى البدل انما نصبهما على انهما
مفعولا اعطيت المقدر فلا يتوقف على وساطة الا لانه استثناء
مفرغ فلو اسقطت الا فقلت ما اعطيت عمرا درهما جاز عليه
الاسنادين بخلاف عمل العامل المستثنى الواقع بعد الا فهو متوقف على
وساطتها قلت الحالة التقديرية انما ذكرها ابن السراج لما اعرب
بدلين فاسقط المبدلين وصار كان الفعل مما ذكره وابن السراج
قائل بان حرف الاستثناء لا يستثنى به واحد حتى انه قال قبل ذلك
في ما قام احد الا زيد الا عمرا انه لا يجوز رفعهما لانه لا يجوز ان يكون
لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف
فلا بد ان ينتصب احدهما والظاهر ان الشيخ اراد ان يشرح كلام
ابن السراج لا ان يرد عليه ثم قال الشيخ ذهب الزجاج الى ان البدل

تعين لانه لا يجوز بدل اسمين من اسمين لو قلت ضرب زيد المراة
اخوك هندا لم يجز قال والسماع على خلاف مذهب الزجاج وهو
انه يجوز بدل اسمين من اسمين قال الشاعر
فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ۞ ببعض ابت عيدانه ان تكسرا
ورد ابن مالك على ابن السراج بان البدل في الاستثناء لا بد من اقترانه
بالا وهو قد ربما اخذ احد زيد بغير الا وقد يجاب عن ابن السراج
بان الذي لا بد من اقترانه بالا هو البدل الذي يراد به الاستثناء
اما هذا فلم يرد به معنى الاستثناء بل هو بدل منفي قدمت الا عليه لفظا
وهي في الحكم متاخرة وحاصله انه يلزمه الفصل بين البدل والمبدل
بالا ويلزمه الفصل بالا وما دخلت عليه بالبدل فيما قبلها وللشيخ
نحو من ابن مالك بكلام طويل لم يرده ولم يتخلص لنا من كلام احد من النحاة
ما يقتضي حصرين وقد قال ابن الحاجب في شرح [illegible] المنصوبة في المواضع
التي يجب فيها تقديم الفاعل في قوله اذا اثبت المفعول بعد نفي فلا يلزم
تقديمه نوعي قال لقولك ما ضرب زيد الا عمرا فهذا انما يجب فيه
تقديم الفاعل لان الغرض حصر مضروبية زيد في عمرو خاصة اي
لا مضروب لزيد سوى عمرو فلو كان له مضروب اخر لم يستقم
العكس فلو قدم المفعول على الفاعل انعكس المعنى [illegible]
ما المانع فيها ان يقال فيها ما ضرب الا عمرا زيد ويكون فيه حينئذ
تقديم المفعول على الفاعل قلت لا يستقيم لانه لو جوز تعدد
المستثنى المفرغ بعد الا في قولك ما ضرب الا زيد عمرا واي ما
ضرب احد احدا الا زيد عمرا كان الحصر فيهما معا والغرض الحصر في
احدهما فرجع الكلام بذلك الى معنى اخر غير مقصود وان لم يجز
كانت المسالة ممتنعة لبقائها بلا عامل ولا ما يقوم مقام الفاعل
ان التقدير حينئذ ضرب زيد فيبقى ضرب الاول بغير فاعل وفي
الثانية يكون عمرو منصوبا بفعل مقدر غير ضرب الاول
فيصير جملتين فلا يكون فيهما تقديم فاعل على مفعول هذا كلام ابن الحاجب
وليس فيه تصريح بنقل خلاف ورايت كلام شخص من العجم يقال له
الخويي شرح كلامه ونقل كلامه هذا وقال لا يخفى عليك ان
هذا الجواب انما يتم ببيان ان زيدا في قولنا ما ضرب الا عمرا زيد [illegible]

في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا يمتنع ان يكونا معمولين لضرب الملفوظ
ولم يتعرض المصنف في هذا الجواب فيكون هذا الجواب غير تام وقال
المصنف في اماليه الكافية لا بد في المستثنى المفرغ من تقدير عام فلو
استعملوا بعد الا شيئين يوجب ان يكون قبلهما عاملان او لاحدهما دون
الاخر الاول مخالف الباب والثاني يؤدي الى امر خارج عن القياس من
غير تثبت ولو جاز في الاثنين جاز فيما فوقهما وذلك ظاهر البطلان والثالث
يؤدي الى اللبس فيما قصد فلذلك حكموا بان المستثنى المفرغ انما يكون
لواحد ويؤول ما جاء على ما يوهم غير ذلك وبيانه يتعلق بما دل عليه الاول
فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فنحن نجوز ذلك لا على انه لضرب الاول ولكن
الفعل محذوف دل عليه الاول وكانه لما قال ما ضرب سال سائل من ضرب فقال عمرا اي ضرب
عمرا قال الحديثي ولقائل ان يختار الثالث ويقول الحاكم لا يقدم الا الذي
على لا امتنها فان الحاكم انما تقرر للمستثنى المفرغ لا لغيره والمستثنى المفرغ
هو الذي يلي الا فلا يحصل اللبس اصلا قلت ان جواب شرح المنظومة
لا يتم بما ذكره في الاماليه ايضا بخلاف ما ذكره ابن مالك وهو ان الاستثناء
في حكم جملة مستانفة لان معنى جاء القوم الا زيدا ما منهم زيد وهذا يقتضي
ان لا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا ان الاعمالية ما والاني صورة
مندوحة عنه وهي اعمال ما قبل الا في المستثنى المنفي على اصله وفيما بعد
الا المفرغة وهو المستثنى المفرغ تحقيقا او تقديرا نحو ما جاني احد الا
زيد على البدل وفيما بعد المقدمة على المستثنى منه والمتوسطة بينه وبين
صفته الا ضمار ان قدر العامل احد الا في الصور وما مررت باحد الا
زيدا خير من عمرو وان لا يجوز ما ضرب الا زيد عمرا او الا عمرا زيد
لانه ان كان شيئين فهو ممتنع وان كان المستثنى مما يلي الا دون الاخر
يكون ما قبله عاملا فيما بعده في غير الصور الاربع وهو ممتنع ولنا ان يقدر
عاملا للثاني فتقدير ما ضرب الا عمرا زيد ضرب زيد وقد ذهب
صاحب المفتاح الى جواز التقديم حيث قال في فصل القصر وللثاني تقول
في الاول ما ضرب الا عمرا زيد استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف
قليل دون في الاستعمال لان الصورة المقصورة على عمرو في قولنا ما ضرب
زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة على عمرو
ما ضرب زيد الا عمرا هي الضرب المطلق وقال على صاحب المفتاح ان حكمه

بجواز

بجواز التقديم انما ثبت لوروده في الاستعمال فهو غير مستقيم بيان
ما ورد في الاستعمال يحتمل ان يكون الثاني معمولا لعامل مقدر كما
ذكره ابن الحاجب وابن مالك واصول الباب لا تثبت بالمحتملات وان اثبت
لغيره فلا بد من بيانه لننظر فيه قال فان قلت يجوز تقديم المقدم في انما قلت يجوز
تقديما في انما وان يجوز في ما والا غير فليس كذا قال صاحب المفتاح وقال
الحديثي امتناع التقديم في انما يقتضي امتناعه في ما والا لجري باب الحصر على
شيء واحد قال مولانا العلامة قاضي القضاة شيخ الاسلام اوحد
المجتهدين وقد تاملت ما وقع في كلام ابن الحاجب من قوله ما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا وقوله ان الحصر فيهما معا واشتق الى الفهم مسالة لا ضارب
الا زيد ولا مضروب الا عمرو ولم اجد كذلك وانما معناه لا ضارب لزيد
احد الا عمرا فانتفت ضاربية غير زيد لغير عمرو وانتفت مضروبية عمرو من
غير زيد وقد يكون زيد ضرب عمرا وغيره وقد يكون عمرو ضرب زيد وغيره
وانما يكون المعنى نفي الضاربية مطلقا من غير زيد ونفي المضروبية مطلقا
عن غير عمرو اذا قلنا ما وقع ضرب الا من زيد على عمرو فهذا ان نحصران
مطلقا بلا اشكال وشبهة ان النفي ورد على المصدر واستثنى منه شيء
خاص وهو ضرب زيد لعمرو فنفي ما عداه على النفي كما ذكرناه في الاية الكريمة
وفي الاية الاخرى الذي ينتفي فيها الخلاف الا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم
والفرق بين نفي المصدر ونفي الفعل ان الفعل مسند الى فاعل فلا ينتفي عن
المفعول الا ذلك المقيد والمصدر ليس كذلك بل هو مطلق فينتفي مطلقا
الا الصورة المستثناة منه بقيودها وقد جاء بك اكرمك الله بذكر فيه
ابلغ و تعنت على ما قررته في اعراب قوله تعالى غير ناظرين اناه ان النحاة
اختلفوا في امرين احدهما وقوع الحال بعد المستثنى نحو قولك اكرم الناس
الا زيدا اي عن وهذه هي التي اعترض بها الشيخ على الزمخشري وهو اعتراض
ان الزمخشري جعل الاستثناء واردا عليها وجعلها حالا لا مستثناة
وهي في الحقيقة مستثناة ثم يقع بعد الا جنس الا المستثنى فانه مفرغ
محال والشيخ فهم ان المستثنى غير مستنجح عليه فلذلك اورد عليه ان غير
ناظرين اناه ليس مستثنى منه وقد انصفت فيهما قلت لكن للشيخ بعض
عذر على ظاهر كلام الزمخشري لما قال انه حال من لا تدخلوا ولم يتامل
بقية كلامه فلو اقتصر على ذلك لا امكن ان يقال ان مراده لا تدخلوا غير

ابو حيان

الا ان يوذن لكم ويكون المعنى انه خولهم غير ناظرين اناه مشروطا
بالاذن فممنوع مطلقا نظرا في الاذن ثم قدم المستثنى واخر الحال فلو
اراد هذا كان ايراد الشيخ متجها من جهة النحو **قلت** اكرمك الله الكافي
وكانك اردت الثاني من الامرين اللذين لخصت النحاة فيه وذكر استثنا
شيئين وقد قدمت انني لم اظفر بصريح نقل في المسئلة والذي يظهر انه لا يجوز
بلا خلاف كما لا يكون فاعلان لفعل واحد ولا مفعولان لمثل الفعل واحد
لا يتعدى الى اكثر من واحد كذلك لا يكون مستثنيان من مستثنى منه باداة
واحدة ولا من مستثنى منهما باداة واحدة لانه كقولك استثنى المتعدي الى
واحد فكما لا يجوز في الفعل لا يجوز في الحرف بطريق الاولى ولذلك اتفقوا
على ذلك ولم يتكلموا فيه في غير بابه اعطى وشبهه وقولك انه لا يكاد يظهر
لما مانع … وهي جريئة بالمنع وما المانع من قول الشخص ما اعطيت
احدا شيئا الا عمرا دانقا وانما يمتنع ذلك الا عمرا زيدا اذا كان العامل
يطلبهما بعمل واحد اما اذا طلبهما بجهتين فليس بممتنع وقد ذكر ابن مالك
جواز المشدد بالعطف ونحن نقول في العطف بالجواز في مثل ما ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا اقطعا ونظيره ما اعطيت احدا شيئا الا زيدا دانقا وصرح
ابن مالك بمنعه وقد فهمت بالقلبه وقد تقرر الكلام بما فيه كفايه
وجوابه ان شاء الله تعالى وقولك ان الاية نظيره ممنوع بل هي جائزة
وهو ممنوع والله اعلم **ورايت في بعض المجاميع** من كلام ابي محمد
عبد الله بن بري على قول الشاعر في وصف دينار

واصفر من ضرب دار الملوك … يلوح على وجهه جعفرا

ملخصه ان في يلوح روايتين احدهما رواية تلوح وفي الرواية الصحيحة
انها بالفاء لا اشكال على نصب جعفر على قوله لانه مفعول بتلوح وتلوح
بمعنى يرى ثم يقول عجب المتنبي اذا اتممته وهذا بين لا اشكال فيه ولا
تعسف في اعرابه واما الرواية الاخرى وهي المشهورة يلوح بالياء وفيها
اشكال قد … النحاة من قال انه منصوب باضمار فعل تقديره اقصدوا
جعفرا ومنهم من جعله من باب المفعول المحمول على المعنى من جهة ان
جعفرا داخل في الرؤية من جهة المعنى ان الشيء اذا لاح لك فقد رايته
وفي هذا المجموع ما اتى الشيخ الامام ابو محمد بن بري الامام تاج الدين محمد
بن هبة الله بن مكي الحموي عن قوله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحلة

والنحلة في اللغة الهبة بلا عوض والصداق تستحقه المراة اتفاقا لا على
وجه التبرع **فاجابه** بانه لما كانت المراة يحصل لها في النكاح ما يحصل
الزوج من اللذة وتزيد عليه بوجوب النفقة والكسوة والمسكن كان المهر
لها مجانا فسمي نحلة كذا ذكر ائمتنا وقال بعضهم لما كان الصداق في شرع
من قبلنا للاولياء المنكوحات بدليل قوله تعالى اني اريد ان انكحك احدى ابنتي
هاتين على ان تاجرني ثماني حجج ثم نسخه شرعنا صار ذلك عطية لهن فلذلك
سمي نحلة **مسئلة** في جمع حاجة من كلام ابن بري ايضا سالت وفقك الله لما
يرضيه وجعلك ممن يتبع الحق ويليه عن قول الشيخ الرئيس ابي محمد القاسم
علي الحريري في كتاب درة الغواص ان لفظة حوائج مما توهم في استعماله
الخواص وسالت ان اميز لك الصحيح في الجليل من غير اسهاب ولا تطويل
وانا اجيبك عن ذلك بما فيه كفاية مع سلوك طريق الحق والهداية ومن اعجب ما
يحكى ويذكر واغرب ما يكتب ويسطر انه ذكر انه لم يحفظ الصحيح هذه اللفظة
شاهدا ولا انشد فيها بيتا واحدا بل انشد لبديع الزمان بيتا نسبه
الى الغلط فيه وعجز عن اصلاحه وتلافيه **وهو قوله**

فشتان بيت العنكبوت وجوسق … رفيع اذا لم تقض فيه الحوائج

حتى كانه لم يسمع الخبر المنقول عن سيد البشر ابن البتول حين قال
بلسان الاعلان استعينوا على نجاح الحوائج بالكتمان وهذا الخبر ذكره
القضاعي في شهابه … ابو … وذكر ايضا قوله ان لله عبادا
خلقهم لحوائج الناس وذكر الهروي في كتابه الغريبين قوله عليه السلام اطلبوا
الحوائج الى حسان الوجوه **وقوله** صلى الله عليه وسلم اياكم والاعواد قالوا
يا رسول الله وما الاعواد قال هو الرجل منكم يكون امير فياتيه المسكين
والارملة فيقول لهم مكانكم حتى انظر في حوائجكم وياتيه الغني فيقول
عجلوا له حاجته وذكر ابن خالويه في شرحه مقصورة ابن دريد عند ذكره
فصل الجمال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال التمسوا الحوائج على الغر
الكميت الارثم المحجل المطلق اليد اليمنى فهذا ما جاء من السنة
ورواية الثقات من الرواة المرضية على صحة هذه اللفظة **واما** ما جاء
من ذلك في اشعار العرب فكثير من ذلك ما انشده ابن زيد وهو قوله

ابو … …

نهار حوائجي وردان ليلا … فهن معرسا لركب السغاب

وأنشد أيضا للراجز

ما رب رب القلص النواعج مستعجلات بذوي الحوائج

وقال الشماخ

تقطع بيننا الحاجات الا حوائج يعتسفن مع الجري

وقال الاعشى

الناس حول قبابه أهل الحوائج والمسائل

وقال الفرزدق

ولي ببلاد السند عند أميرها حوائج جمات وعندي ثوابها

وانشد ابو عمرو بن العلاء

صريعي مدام ما يفرق بيننا حوائج من القاح مال ولا نحل

وانشد ابن الاعرابي

نعف عن الموجود لقاره واخو الحوائج وجهه مبذول

وقال ابن الاعرابي ايضا

فان اصبح تحاسبني هموم وتغشى في حوائجها التجار

وانشد الفراء

نهار المرء امثل حين يقضي حوائجه من الليل الطويل

وقال هميان بن قحافة

حتى اذا ما قضت الحوائجا وملات حلابها الخلانجا

وانشد ابن خالويه

خليلي ان قام الهوى فاقعدا به لعنا نقضي من حوائجنا رما

وقال اخر

بدأن بنا لا راجيات لحاجة ولا يائسات من قضاء الحوائج

وقال ابن هرمة

اني رايت ذوي الحوائج ان عروا فاترك قصرة اتوك طروقا

فقد وجب قصر بعض هذا الحد سقوط قول المخالف وحقت الحجة للحجة عليه ولم يبق له دليل يستند اليه وانما اتبع ذلك باقوال العلماء النحويين ليزداد القول ايضاحا وتبيينا قال الخليل في كتاب العين في فصل راح يقال يوم راح وكبش ضاف على التخفيف من رايح وصايف بطرح الهمزة كما قال الهذلي وهو اد ماسارها اي سايرها

وكما

٢٤٨

وكما حققوا الحاجة من الحاجة الا انهم جمعوها على حوائج اقتضى كلام الخليل وقد ثبت صحة حوائج وانها من كلام العرب وان حاجة محذوفة من حاجه وان كان لم ينطق بها عنده وكذلك ذكرها عن ابن جني في كتاب اللمع وحكى المهلبي عن ابن دريد انه قال حاجة وحايجه وكذلك عن ابي عمرو بن العلاء انه يقال في نفسي حاجة وحايجه وحوجا والجمع حاجات وحوائج وحاج وحوج وانشد البيت المتقدم من بغي بعد ام البيت وذكر ابن السكيت في كتابه المعروف بالالفاظ في باب الحوائج بان الحوائج يقال في جمع حاجة حاجات وحاج وحوج وحوائج وقال سيبويه في ما جاء فيه واستحوحوا ... ذهب قوم من اهل اللغة الى ان حوائج يجوز ان يكون جمع حوجاء وقياسه حواج مثل صحار ثم قدمت الياء على الجيم فصارت حوائج والمطلوب من كلام العرب كثير وشاهد حوجاء قول قيس بن ابي رفاعة

من كان في نفسه حوجاء يطلبها عندي فاني له رهن باصحار

والعرب تقول بذلك حوائجك في كثير من كلامهم وكثيرا ما يقول ابن السكيت انهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين والراحات وانما غلط الاصمعي في هذه اللفظة حتى جعلها مولدة كونها خارجة عن القياس لان ما كان على مثال الحاجة مثل غارة وحارة لا يجمع على نحو اسرو جوائز فقطع بذلك على انها مولدة غير فصيحة على انه حكى الرياشي والسجستاني عن عبد الرحمن عن الاصمعي انه رجع عن هذا القول وانما هو شي كان عرض له من غير بحث ونظر وهذا هو الاشبه به لان مثله لا يجهل ذلك اذا كان موجودا في كلام النبي صلى الله عليه وسلم وكلام غيره من العرب الفصحاء وذكر سيبويه في كتابه انه يقال تنحوحاجة واستنجزها وكان القاسم بن علي الحريري لم يمر به الا القول الاول المحكي عن الاصمعي دون القول الثاني ولو انه سلك مسالك النظر والتدبر واضرب عن مذهب التسليم والتقليد لكان الحق اقرب اليه من حبل الوريد اخر المسألة ومن فوايد الشيخ جمال الدين بن هشام

مسألة سئلت عن الفرق بين قولنا والله لا كلمت زيدا ولا عمرا والا بكرا بتكرير لا وبدون تكرارها حتى قيل ان الكلام مع التكرار ايمان في كل منها كفارة وانه بدون التكرار يمين في مجموعها كفارة والجواب ان بينهما فرقا ينبني على قاعدة وهي ان الاسمين المنفي الاعراب المتوسط بينهما

واو العطف تارة يتعين كونها لمتخاطفين وتارة يمتنع ذلك ويجب
تقديره مع الباقي ويكون العطف من باب عطف الجمل وتارة يجوز الامران
فالاول نحو اختصم زيد وعمرو واصطلح زيد وعمرو وجلست بين زيد وعمرو
وهذان زيد وعمرو وذلك لان الاختصام والاصطلاح والبينية والمبتدا
الدال على متعدد لا يكتفى بالاسم المفرد والثاني نحو ما قامت هند وزيد
وقوله تعالى لا تأخذه سنة ولا نوم وقوله تعالى اذهب انت وربك وقوله
اذهب انت واخوك اسكن انت وزوجك الجنة لا نخلفه نحن ولا انت
وغيره ونحوها يتعين فيه اضمار العامل اى ولا يأخذه نوم وليذهب ربك
وليذهب اخوك وليسكن زوجك وكذلك التقدير ولا يخلفه ثم حذف
الفعل وحده فبرز الضمير وانفصل ولولا ذلك لزم اعمال فعل الامر والفعل
المضارع ذي النون في الاسم الظاهر والضمير المنفصل واسناد الفعل
المؤنث الى الاسم المذكر وكذلك قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان
وقول الشاعر وزججن الحواجب والعيونا وقول الاخر علفتها تبنا وماء
باردا وقوله متقلدا سيفا ورمحا اى واعتقدوا الايمان او واحبوا
الايمان وكحلن العيونا وسقيتها ماء وحاملا رمحا ونحو ذلك قولهم
ما جاني زيد بل عمرو اى ولا جاني عمرو لان حرف النفي لا يدخل على المفرد لانه
لان الذى ينفى انما هو النسبة وكذلك القول في حرف الاستفهام اذا
اجاءك زيد او عمرو بتحرك الواو وتقديره اوجاءك عمرو فان قلت ما ذكرتموه
في الاستفهام منتقض بقولهم جئت بلا زاد وما ذكرته في الباقي منتقض
بقوله تعالى اءنا لمبعوثون اواباؤنا قاله الزمخشري قلت اما هذا الاعراب فمردود
والصواب ان اباؤنا مبتدا وخبره محذوف مدلول عليه بقوله تعالى لمبعوثون
كما انها في قراءة من سكن الواو كذلك واما المثال المذكور فاصله بلا حسبانا
يراد ولكنهم عدلوا عن ذلك لاحتماله خلاف المراد وهو نفي المجي البتة فان
من لم يجي يصدق عليه انه لم يجي بزاد فلذلك ادخلوا لا في نصب النفي ومن ثم
سماها النحويون مقحمة اى داخلة في موضع ليس طلبها بالاصالة فان قلت
فلم تقولون ما جاني زيد ولا عمرو حتى احتيج الى اضمار العامل قلت انما
يقولونه اذا ارادوا الدلالة على نفي الفعل عن كل منهما بصفة الاجتماع
والافتراق اذ لو لم يكرروا الثاني احتمل ارادة نفي اجتماعهما ونفي كل منهما

فان قلت فهلا اجازوا في الاستفهام هل جاءك زيد وهل عمرو اذا
ارادوا التنصيص على الاستفهام عن مجي كل منهما ورفع احتمال الاستفهام
عن مجي كل منهما باجتماعهما في المجي في وقت قلت لئلا يقع اداة الصدر
حشوا فان قلت قدروا العامل وقد صارت الصدر صدرا قلت
نعم لكن يبقى صورة اللفظ ان الاداة داخلة في اللفظ في حشو الكلام
وهم يعتنون باصلاح الالفاظ كما يعتنون باصلاح المعاني الثالث نحو قام
زيد وعمرو فان قلت فهل نص احد على جواز الوجهين في ذلك او على وجوب تقدير
الفاعل مع تكرار الثاني قلت لها مسئلة تكرار الباقي فقد وقعت بالدليل
السابق وجوب تقدير العامل فيه واما ما اجزت فيه الوجهين فلا سبيل
الى منع الامكان فيه على انى وقفت على كلام جماعة في ذلك قال بعض المحققين
اعلم ان الواو ضربان جامعة للاسمين في عامل واحد ونائبة مناب تكرار العامل
حتى يكون قولك قام زيد وعمرو بمنزلة قام هذان ويصير بعدها العامل
ويبنى عليه مسائل احدها قام زيد وهند بترك تانيث الفعل هذا جائز
على الوجه الاول دون الثاني لانا نقول على الاول غلبنا المذكر ولا يجاب
ذلك على الثاني لان الاسمين لم يجتمعا الثانية اشترك زيد وعمرو الثالثة
زيد قام عمرو وابوه وهما ان جائزتان على التقدير الاول دون الثاني
الرابعة النفي فتقول على الاول ما قام زيد وعمرو فلا تعيد النفي كما تقول
ما قام هذان وتقول على الثاني ما قام زيد ولا عمرو فتعيد كما تقول
ما قام زيد وما قام عمرو انتهى وهو كلام حسن بديع وقد اورده ابو حيان
في الارتشاف وعزا المذكور له بلفظه وغرابته وقال الزمخشري في قوله
تعالى وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله امرا ان يكون
لهم الخيرة من امرهم فان قلت كان من حقه ان يوحد كما تقول ما جاءني من رجل
ولا امراة الا كان من شانه كذا وكذا قلت نعم ولكنهما وقعا تحت النفي
فعما كل مؤمن ومؤمنة فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ انتهى وقد استشكل
هذا الكلام على بعضهم فاعترضه وذلك لان النحويين نصوا على ان
الضمير لكونها موضوعة للجميع تكون على حسب المتخاطفين تقول زيد
وعمرو اكرمتهما ويمتنع اكرمته واجابوا عن قوله تعالى والله ورسوله
احق ان يرضوه وان الضمير بعد او لكونها موضوعة لاحد الشيئين او
الاشياء تكون على حسب احد المتخاطفين تقول زيد او عمرو اكرمته

صحة

ولا تقول أكرمهما وإنما بواعي قوله تعالى إن يكن غنيا أو فقيرا
فالله أولى بهما فلما هذا المعترض بهذه القاعدة أشكل عليه قول
الزمخشري كان من حق الضمير أن يوحد لأن العطف فيهما بالواو وسؤال
الزمخشري على ما قدمت تقريره أو الكلام مع الثاني جملتان لا جملة
والواو إنما تكون للجمع إذا عطف مفردا على مفرد لا ما إذا عطفت جملة
على جملة ومن ثم يستقوا أن يقال هذان يقوم ويقعد وإنما يقال
هذان قائم وقاعد لأن الواو جمعتهما وصيرتهما كالكلمة الواحدة المثناة
التي يمتنع الإخبار بها عن الاثنين **وقال** سيبويه إذا قيل رأيت زيدا
وعمرا ثم أدخل حرف النفي فإن كانت الرؤية واحدة قلت ما رأيت زيدا
وعمرا وإن كنت قد مررت بكل منهما على حدة قلت ما مررت بزيد ولا مررت
بعمرو وهذا معنى ما نقل عنه ابن عصفور في شرح الجمل وأوجب تكرار
النافي عند تكرير الفعل ولكنه صرح بالتخيير مع النافي وقد بينا أن
يكون تكرار النافي كاف لأنه يلزم تكرير الفعل إذا تقرر هذا فقوله
إذا كرر الحالف النافي ففي أيمان لما بينا من أن تكرار لا يؤذن بتكرار
وصار قوله والله لا كلمت زيدا ولا عمرا ولا بكرا بمنزلة قوله والله لا كلمت
زيدا ولا ماشيت عمرا ولا رأيت بكرا وهذه أيمان فيجب في كل منها
كفارة فكذلك في المثال المذكور لا نعم قال الا فيما يرجع إلى التصريح
والتعدد وكون الأفعال متحد المعنى أو متعددة وكلا الأمرين
لا اثر له وإذا لم يكرر النافي في الكلام يحتمل المعنى الإيجاب بناء على نفسه
الفعل وعدمها وإنما حكموا بأنها يمين واحدة بناء على الظاهر كما أنهم
لم يحكموا باتحاد المعنى مع تكرار لا مع احتمالها الزيادة كما في قوله
تعالى ولا النور بعد قوله سبحانه وتعالى وما يستوي الأعمى والبصير
ولا الظلمات ولا النور لأنه خلاف الظاهر نعم إن قصد المتكلم بقوله
والله لا كلمت زيدا وعمرا معنى ولا كلمت عمرا أو لو عينا أن ذلك
أحد محتملي الكلام وقد نواه وإن قصد بقوله لا كلمت زيدا ولا عمرا معنى
لا كلمت زيدا وعمرا الذي لم يصرح به الفعل وقد لا ارتابه فيمين
واحدة لا يكون في تعيين الأمر الا كفارة واحدة وإن كان قد تلزم في
الحكم خلاف ذلك بناء على ظاهر لفظه وقد يقال بامتناع هذا
الوجه بناء على أن لا إنما ترد إذا كان نفيا للفظ ما يستحق بذلك

لغرضه

لغرضه قوله تعالى وما يستوي فإن الاستواء لا يعقل بتسويان
إلى واحد وكذلك قوله تعالى ما منعك أن لا تسجد فإن من المعلوم أن
التوبيخ على امتناعه من السجود لا على امتناعه من نفي السجود لأنه
إذا امتنع من نفيه كان ممتثلا له وأما المثال المذكور ولا دليل فيه
على ذلك ولا يكون لا فيه الا نافية والله أعلم **ومن فوائد**
اعلم أن الكلام في إنما في موطنين أحدهما لفظي والآخر معنوي أما
اللفظي ففي جهة بساطتها أو تركيبها وأما المعنوي ففي جهة إفادتها
الحصر أو عدم إفادتها له والمدعي في الوجه الثاني أنها مفيدة
للحصر واستدل لهذا بأمور أحدها فهم أهل اللسان لذلك كما تقرر
من فهم الصحابة رضي الله عنهم من إنما الماء من الماء ومن جملتهم ابن عباس
رضي الله عنه من إنما الماء من النسبة من عدم المخالطة بينهم فكان
ذلك إجماعا على أنها مقيدة للحصر على أن الاحتجاج بقضية ابن عباس مع
الصحابة رضي الله عنهم قد يحتمل الاعتراض بأن المعترض قد يقتصر على
ذكر أحد أوجه المنع لأمر ما لكون ذلك الوجه أجلى وأبعد من الاعتراض
وربما قيل ذلك على سبيل التنزل للخصم فيما ادعاه فيه فلا يلزم من
اقتصارهم على الاعتراض عما فيه معارضة وهو إيرادهم الدليل القطعي
لا ينم دعا المفاضل أن يكونوا مسلمين له في دعواه الحصر وقد يقال
أيضا إن ابن عباس رضي الله عنه فهم الحصر وادعاه وهم لم يتبعوه ولم
يمنعوه فهي مسألة ما إذا قال البعض وسكت الباقون فهل
ذلك حجة أو ليس بحجة فيه كلام مشهور في أصول الفقه **الدليل**
الثاني معاملة الحرف للاسم بعدها معاملته بعد إلا المسبوقة
بالنفي في قولهم معاملة تارة ولا يمتثل أن ذلك خاص بما بعد ذلك في
قوله إنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي فهذا **كقوله**
قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس إلا أنا
فأما قول بعض المتأخرين في إنما أمرت أن أعبد وإنما أشكو ونحو
ذلك من الآيات أن الضمير محصور ولم ينفصل فلم يتشاغل به فلو
خرج نحو إنما يدافع عن أحسابهم أنا وما قتلى عن الأسنة زنه
وكان ضرورة لمخالفة للاستعمال **الدليل الثالث** أن إن
للإثبات وما للنفي والنفي والإثبات ضدان لا يجتمعان في محل واحد

توجب ان يصرف احدهما للمذكور والآخر الى غيره ليصح اجتماعهما
لا جائز ان يكون النفي هو المذكور والمثبت هو ما عداه للاتفاق
في قولك انما زيد قائم بعد ان اثبت القيام لزيد فاذا ثبت ذلك تعين ان يكون العكس
وهو نفي القيام عن غير زيد واثباته لزيد ولا معنى للحصر الا هذا وهذا حاصل
كلام فخر الدين ومن تبعه وهو فاسد لما تقدم من ان التأكيد لا للاثبات
بل لما انك تقول ان زيدا قام وان زيدا لمنطلق قائم فتجدها اعادت التأكيد
الكلام نفيا كان او اثباتا وما زيدت لها في قولك ليتما زيد قائم لا نافية
الدليل الرابع اذا ان التأكيد وما حرف زائد للتأكيد فعلى احد الحكم
من يبني بالنسبة ان يكون مختصا بالمسند اليه قاله السكاكي والسبكي
لانه لا زحلة في قولك ان زيد القائم لان ان واللام معا للتأكيد ثم انك
تقول احلف بالله ان زيد القائم فيجمع بين ثلث مؤكدات القسم وان واللام
ولا يفيد الحصر اتفاقا واستدل الآمدي على انها ليست للحصر بقوله تعالى
انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم لم يسلب الايمان عن من
لا يجل قلبه عند ذكر الله تعالى والاجماع منعقد على خلافه **والجواب**
ان المراد بالمؤمنين الكاملوا الايمان ولا شك ان من لا يجل قلبه عند ذكر الله
فليس بكامل الايمان ورد بان هذا التحرر الحسن انه كيف لمصير اليه جمعا بين
الادلة فانه قد قام الدليل الذي قدمناه على افادتها الحصر فهو معامله
الضمير تعليل هما دعا مطلقة بعد الا المسبوقة بالنفي ولهذا قال المحققون
والاكثر انها للحصر حتى لقد نقل النووي اجماع النحويين والاصوليين على
افادتها الحصر ذكره في شرح مسلم وهو غريب فهذا ما يتعلق باثبات الاول
الثاني المعنوي واما ما يتعلق بالاول فنقول ان اصل الا ان وما وان
ان من انما هي ان كانت الرافعة الناصبة وحدها وانما هي الحرف الثاني
لغوها في قولهم ليتما اخوك منطلق فهل يثبت انه ما يدل عليه عندي امران
احدهما انهم لم يختلفوا في ليتما ولعلما ولكنما وكانما في ان معنى في تركيبها
وانما غير نافيه فليكن انما كذلك فان قيل فهذه غير تلك التي تدخل عليها
ما الكافة وان انما على قسمين فهل دعوى ما لا ثبت ولا نعم عليه ولما
وانها تشابه شي فما الفرق ايضا الحاصل بين انما هذه وانما تلك وايضا
فلم يقل احد ان انما على قسمين تفيد الحصر وغير مفيد له فهذا الحق الذي
لا محيد عنه لمن فيه ادنى انصاف فان قيل بعد ما له ما بعد الا ما تحت مثله

ما بعد الا المسبوقة بالنفي تدل على ان ما نافية فذلك غير لازم اذ
لا يمتنع ان يكون الشيء حكمه حكم شيء آخر وان لم يكن من كلامه ولا من شيء
يشبهه وانما الامر في ذلك ان العرب استعملوا انما بعد تركيبها من الحرفين
في موطن الحصر وخصوها بذلك فشاركتها ما والا في الحكم لانهم استعملوها
استعمالهما لا انهم اوضحوا لا انه ان ما في انما نافية كما انما ليس ذلك
لاجل ان انما ملحوظة من الا ثم هذه الحالة بعد فسادها من جهة النظر
مخالفة لاقوال النحاة فانهم انما ينصون على ان ما كافة ولا يعرف القول
بانها نافية الا لبعض المتأخرين والله اعلم **ومن** فوائد مسألة لما كان المبتدأ
حرا في التحريك لم يكن المبتدأ به الا متحركا ولما كان الانتهاء حرا في السكون
لم يكن الموقوف عليه الا ساكنا كل ذلك للمناسبة وهذا التعليل حسن والله اعلم

من ابيات الحماسة

اقول حين ارى كعبا ولحيته * لا بارك الله في بضع وستين
من السنين تملاها بلا حسب * ولا حياء ولا عقل ولا دين

قوله ستين يحتمل وجهين احدهما ان تكون الكسرة كسرة اعراب والنون
عين له كافيا لام الكلمة على حد قوله صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها عليهم سنينا
كسني يوسف والثاني ان يكون معربا بالياء وتكون النون زائدة لفظا
وحكما بعد ان ابقها النون ويكون للضرورة قادته الى ان اتى له بالحركة التي
لا تقتضيه اصل التقاء الساكنين وهذا كثير كقوله وقد جاوزت حد
الاربعين وانكر بعضهم ورجح ابو الفتح بن جني هذا الوجه على
الاول لقوله من السنين وبيان ذلك انه في الاول يكون منصوب تحته
لا بارك الله في بضع وستين سنة فلما اتى به على مقتضى القياس للاضافة
ولو ذكر لفظه من جمع سنة وتصرفها قال الحكم على قوله وستين انه جاء
به على مقتضى القياس في حركته وهي الكسر **قلت** ويرجحه امر آخر وهو
ان الاعراب بالحركات مع التزام الياء انما هو معروف في باب سنة وعضه
وشبهها اعني ما حذفت لامه واما غير ذلك فلعله لا يثبت فيه والله اعلم
ومن فوائد الفرق بين العرض والتحضيض ان العرض طلب بلين ورفق
والتحضيض طلب بازعاج وعنف **ومن** فوائد مسألة قال ابو الفتح قلت
لابي على اذا كانت علمت بمعنى عرفت عديت الى مفعول واحد واذا كانت
بمعنى العلم عديت الى مفعولين فما الفرق بين علمت وعرفت من جهة المعنى

فقال لا اعلم لاصحابنا في ذلك فرقا محصلا والذي عندي في ذلك
ان عرفت معناها من جهة المشاعر والحواس بمنزلة ادركت وعلمت
معناها العلم من غير جهة المشاعر والحواس يدل على ما ذكرنا في عرفت
قوله تعالى يعرف المجرمون بسيماهم والسيما تدرك بالحواس وبالمشاعر
وكذلك في ذكر الجنة عرفها لهم اي طيب رائحتها لهم من العرف وهو
الرائحة والرائحة انما تعلم من جهة الحاسة **وقوله**
اوكلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الي عريفهم يتوسم
قلت له افيجوز ان تقول عرفت ما كان ضد في اللفظ انكرت
وعلمت ما كان ضده في اللفظ انكرت وعلمت ضده في الجهل جهلت
فاذا اريد بعلمت الحال المخالفة عبارته الانكار تعدى الى مفعول
واحد واذا اريد بالعلم المخالفة عبارته الجهل تعدى الى مفعولين
ويكون هذا فرقا بينهما صحيحا لان انكرت ليست بمعنى جهلت لان
الانكار قد يصاحبه العلم والجهل لا يصاحبه العلم ولانه انما ينكر
الانسان ما يعلمه ولا يصح ان ينكر ما قد جهله ولان الجهل يكون في القلب
فقط والانكار يكون باللسان وان وصف القلب به كقولك انكره قلبي
كان مجازا ويكون الانكار باللسان دالا على ان المعرفة متعلقة
بالمشاعر فقال هذا صحيح والله اعلم **ووجدت** بخط الشيخ بن قدبد
ما نصه وجدت بخط الشيخ جمال الدين بن هشام بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد خير خلقه وآله **قال** الفقير الى ربه
عبد الله بن هشام غفر الله له ولوالديه ولاحبابه ولجميع المؤمنين هذا
فصل في الشروط التي بها يتحقق تنازع العاملين في المعمول فنقول
تتبعنا ذلك فوجدناه منحصرا في خمسة شروط شرطين في العامل
وشرطين في المعمول وشرط بينهما فاما الشرطان اللذان في العامل
فاحدهما ان لا يكون من نوع الحروف فلا تنازع في نحو لم يفعل
ولا في نحو **قال الشاعر**
حتى تراها وكان وكان اعناقها مشددان في قرن
خلافا لبعضهم **الثاني** ان يكون كل منهما طالبا من حيث المعنى
لما فرض المتنازع فيه فلا تنازع في نحو وجدوا ابها واستنفقتها العيسهم
طلبا وعلوا لان طالب الطلم والعلو المجرور لا الا سابقان ولا في ذكر

فان

فان الذكرى تنفع المؤمنين لان طالب المؤمنين هو تنفع لا تنفع الامر
بالمستيقنين وعموم النعمة كذا قالوا ولك ان تقول لا يمتنع التنازع فيهما اما
في الاولى فعلى ان يجعل طالبا وعلوا مصدرين في موضع الحال كجاء زيد ركضا فيكون
التقدير وجدوا ابها طالبين مستغلين واستنفقوها وجالبهم فيها واما
في الثانية لان عموم النعمة لا ينفي تخصيص المؤمنين وقد قال كثير من المفسرين
في قول الصادق ان المراد المخلصين وان الاضافة للتشريف وبنوا على هذا صحة
الجزم في قوله سبحانه يحلوا ويقولوا ونحو ذلك مما جزم في جواب الشرط المقدر
بعد الامر فلولا ان المراد المخلصين لم يصح ان يكون التقدير ان يقل لهم يحلوا
ويقولوا لما يلزم عليه من الخلف في خبر الصادق اذ قد تخلف كثير من القول لهم
على هذا التقدير جم غفير لا يحصى والمثال الجيد فيما نحن فيه قول الشاعر
انشده الفارسي
عدينا في غد ما شئت انا نحب ولو مطلت الواعدينا
فلا تنازع بين نحب ومطلت في الواعدين لان المطول بموعود لا واعد
والواعدين مفعول لنحب لا غير واما الشرطان اللذان في المعمول فاحدهما
ان لا يكون سببيا فلا تنازع بين ممطول ومعنى في قوله وعزة ممطول
معنى غريمها لانهما خبران لان الجملة واذا اعمل احدهما في الجزم اعطي
الاخر ضميره كما هو قاعدة التنازع ويلزم من ذلك عدم ارتباط الخبر
الخبرين بالمخبر عنه الا ترى انه يؤول به التقدير على اعمال الاول الى قولك
وعزة ممطول غريمها ومعنى هو غريمها وعلى اعمال الثاني به الى قولك وعزة ممطول غريمها
معنى غريمها فاذا ثبت ان التنازع في هذا النحو متعذر وجب ان يحمل ما كان
هذا السبيل بيننا متعذر وما قبله خبران له فلان ضميره ولجلع عنه
الاول هذا التقدير قول جماعة منهم ابي عبد الله بن مالك رحمهم الله جوز
التنازع في هذا اعني جماعة منهم ابو بكر بن طاهر في طرر الايضاح وابو الحسن
بن البادي في حواشيه ونقله بعضهم عن الفارسي وهو لازم لجماعة منهم
الاستاذ ابو علي الشلوبين رحمهم الله لانهم اجازوا في قول الله سبحانه وتعالى
ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور كون من موصولة خبرا عنه بان
ذلك من عزم الامور والرابط بينهما الاشارة الى المصدر المفهوم من
فعل الصلة المقدر اضافته الى ضمير من اي ان صبره وغفرانه بعد
تعلق الارتباط فاما الا بالاشارة الى المصدر المقيد ارتباطه بالمبتدا

بمنزلة الاشارة الى نفس المبتدا في نحو ولباس التقوى ذلك خير
بلزومه في مسئلتنا الارتباط بالضمير العائد على العدم لانه يرتبط بضمير
المبتدا ان يكون هنا في مسئلتنا فليس من نحو من في الاية الكريمة لوجهين
احدهما ان الضمير هو الاصل في باب الربط فلا بعد في ان يكون التوسع
فيه اكثر والثاني ان باب التنازع نحو وافقه في الاضمار فجاد عود الضمير
على ما تاخر لفظا ورتبة نحو ضربوني وضربت قومك واعاد وافقه الضمير
مفردا على المثنى والمجموع فقالوا ضربني وضربت قومك على معنى ضربني من ثم
كذا ادركه سيبويه ولم يجوزوا ذلك في باب المبتدا الا ترى انه لا يجوز
صاحبها في الدار ولا الزيدان قائم بمعنى قام من ثم واذا اسغى ذلك ظهر
ان مسئلتنا اولى بالاجازة ثم اذا صح سلمنا امتناع التنازع لما ذكروا
ليس تجهيم المنع **نقول** تعليق المنع بكون المعمول سببيا تجهيم فاسد لانهم
اسندوا المنع لعدم الارتباط وذلك ليس موجودا في كل شي على تقدير
التنازع فيه لانه اذا كان العاملان متعاطفين بفاء السببية او بواو
العطف وهما مفردان فان الارتباط حاصل من جهة العاطف وان فقد
من جهة الضمير لان فاء السببية تنزل الجملتين كالجملة الواحدة لانهما
سبب ومسبب والواو في المفردات للجمع وهو الجار والمجرور كتفيا بضمير
واحد في نحو الذي فصبت زيد اذا ايات وقال الله جلت كلمته الم تر ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة **مسالة التاسعة**
والسان عنى عبس المنارة قبيدوا
واجازوا مررت به برجل كريم ابوه وانه فحل هذا الذي ستر حناه لا يلزم
من امتناع التنازع في نحو وعمرو مطول بمعنى عمرو حيث لا فاء سببية قبلها
واو من المفردين ان يمتنع في عمرو مطول ومعنى عزمها وعزه مطول بمعنى
عزمها ثم اذا لم يكن بمعنى مسند اليه فلا منع وان وجد السببي **مسالة**
قبل ذلك ما يحكى عن غير زيد فيقول قام وقعد ابوه لا يمنع التنازع احد واذا
ثبت جوازه في ذلك ونحوه فالصواب ان يقال ان الشرط ان لا يكون العمل
على التنازع مؤديا الى عدم الربط الثاني ان لا يكون محصورا فلا تنازع في ما
قام وقعد الا زيد لاحد امرين احدهما ان الواقع بعد الا اما ان يكون
ظاهرا او مضمرا وايا ما كان فهو غير ثابت فان كان ظاهرا فانه يقتضي
ان يقول في نحو ما قام وقعد الا الزيدان او الا الزيدون ما قاما او ما قاموا

اوقعد

اوقعدا اوقعدوا ولم يتكلم على هذا وان كان مضمرا فانه ان كان حاضرا
نحو ما قام وقعد الا انا والا انت لم يثبت الاضمار في احدهما اذا اعملت
الاخر لانك اما ان تضمر ضميرا غايبا فيلزم اعادة ضمير غايب على حاضر
او ضميرا حاضرا فتقول ما قمت وقعدت نعيا الا انا او وقعدت الا انت او
نفيسر ذلك على اعمال الثاني فيلزم مخالفة قاعدة التنازع لانك تعيد
الضمير على غير المتنازع فيه لان ضميري المتكلم والمخاطب انما يفسرهما حضور
من هما له لا لفظ والضمير في باب التنازع انما يعود على لفظ المتنازع فيه
وان كان غايبا لم يجز ابرازه في التثنية والجمع وقد ذكرنا انه لم يتكلم به
البحث الثاني ان الاضمار في احدهما يؤدي الى اختلاف معنى الكلام
لان النفي انما يصير موجبا بمقارنة الا المحمولة لفظا او معنى فاذا لم تقترن
بها لفظا ولا معنى فهو باق على النفي والمقصود خلاف ذلك واذا امتنع
التنازع فيما ذكرنا فاعلم انه محمول على الحذف وممن نص على ذلك ابن الحاجب
وابن مالك حاصل ما قام احد ولا قعد الا زيد فحذف احد من الاول
لفظا واكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء عليه كما جاء وان من اهل
الكتاب الا ليؤمنن به وما منا الا له مقام معلوم اي وان من اهل
الكتاب احد الا ليؤمنن به وما منا احد الا له مقام وذهب بعضهم الى انه
من باب التنازع وليس بشي لما شرحناه ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط
في التسهيل ما يقتضي ظاهر كلامه انه فيه وقال في اثناء الباب
ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم
وكان حقه ان يذكره حيث تعرض لذكر شروط التنازع وذكر ابن الحاجب
شرطا في العمل بغير ما ذكرناه وهو ان لا يكون بضمير او قال في توجيه ذلك
ان العاملين اذا وجها الى مضمر استويا في صحة الاضمار فيهما فلا تنازع
في نحو ضربت واكرمت ورد عليه ابن مالك بان هذا منه تقدير بانه
لا يتاتى في المضمر صورة تنازع فلا وجه لهذا الاحتراز لان قولنا اذا
تنازع العاملان لا يمكن تناوله لذلك وقد يقال ان هذا انما ذكر
للاعلام بان اول الامر صورة التنازع الا ان الاحتراز عنه به في
فيها صورة التنازع في المضمر فلا حكم النحويون بانه من التنازع
ثم ان هذا المعترض قد ذكر من شروط التنازع تاخر المعمول
واقام الدليل على انه لا يتاتى ولا يتصور في غيره وهو نظير ما اعترض

به على ابي عمرو فان قلت ان الحجة التي احتج بها ابو عمرو على التنازع
لا تنافي نحو المضمر انما تستمر في المضمر المتصل فاما المنفصل فيمكن
التجاوب بين العاملين فيه نحو ما قام وقعد الا انا **قلت** قد يمنع ان
ذلك انما يتجه على الحذف كما شرحناه واما الشرط الذي بينهما فتقدم العاملين
وتاخر المعمول **قال** ابن مالك واما المرتبات التنازع بين عاملين يتاخر
نحو زيد قام وقعد لان كلا من المتاخرين مشغول عنه بما يشتغل به الاخر
من ضمير الاسم السابق فلا تنازع بخلاف المتقدمين نحو قام وقعد زيد
فان كلا من العاملين متوجه في المعنى الى زيد وصالح في العمل في لفظه واعمال
احدهما في ظاهره والاخر في ضميره انتهى نصه **واقول** هذا انما يتمشى
له في المتقدم المرفوع فاما في المنصوب والمجرور فلا يتمشى فنحو زيد
ضربت واكرمت ونحو زيد مررت واتبعت لم يتقدم تحليله امتناع التنازع
فيه واقتضاه تعميمه المنع فالذي ينبغي ان لا يحكم بالمنع التنازع فيه
واقتصاره في المتقدم مطلقا بل يشترط كونه مرفوعا وينبغي ان يكون
الفريقان في ذلك متفقين على اختيار اعمال الاول لانه اسبق
العاملين واقربهما الى المعمول وكذا لا يمتنع تنازع العاملين معمولا
متوسطا بينهما كقولك ان تجد زيدا تودب ويمكن المسئلة ينبغي ان
يكون اعمال الاول فيها ارجح عند الجميع لتساويهما في القرب وفضل الاول
بالسبق وان اعماله ينبغي الا منها وقبل الذكر فيهما ما اقتضاه ظاهر الامر
عندي ولست مستندا في ذلك بل متبعا فقد نقل ابو حيان اجازة
التنازع في المتقدم في تفسير سورة براءة وان بعضهم جعل منه بالمؤمنين
رؤف رحيم **قال** والاكثرون على منعه وذكر ابن هشام الخضراوي
في شرح الايضاح عن علي انه اجاز في قوله مهما تصب افقا من بارق تشم
ان يكون افقا ظرفا لتشم وبارقا مفعول به منصوب بتشم ايضا وبين ذلك
لان الكلام غير جائز لتقدم الشرط ومفعول تصب محذوف ومهما نصبه
والهاء عائدة على البارق والافق **قال** ابن هشام وهذا من تنازع العاملين
مع التوسط وقل ما يذكره النحويون انتهى والحق اولى بالاتباع من الوقوف
مع قول الجمهور فانهم قد انكروا عليه لم يظهر لطرادها شاهدت بخط
الامام العلامة ركن الدين ابي عبد الله محمد الشهير بابن القوبع رحمه الله

هذه الابيات

ابلغ

ابلغ العالمين عني فاني ... كل علم بصورة وقياس
قد كشفت الاشيا بالكشف حتى ... ظهرت لي فلبس فيها التباس
وعرفت الرجال بالعلم لما ... عرف العلم بالرجال اناس

هذه الابيات الثلاثة كتبت بخطه رحمه الله تعالى عليه هذا الكلام طريقة على
البحث واما المحقق فانه لا يمنع التنازع في المتقدم والمتاخر وذلك لانه
انما يتحقق بتجاذب العاملين للمعمول مع تاخره عنهما اما اذا تقدم وجاء بعده كزيد
اضرب واكرمت فان الاول بمجرد وقوعه بعده ياخذه فلا يجيء الثاني لانه
طالب له من حيث المعنى ولم يجد معارضا فاذا جاء الثاني لم يكن له ان يطالبه
لانه انما جاء بعد اخذ غيره له وكذا البحث في المتوسط فهذا ان شاء الله هو الحق
الذي لا يعدل عنه وينبغي ان يكون هو حجة النحويين لا ما احتج به ابن مالك
انتهت المسئلة الفي نصه ابن النحاس اعلم ان في التنزيل العظيم ما هو صريح في
اعمال الثاني الا قوله سبحانه واذا قيل لهم تعالوا يستغفر لكم رسول الله
ومثله في الحديث ان الله لعن او غضب على سبط من بني اسرائيل فمسخهم وهو عكس
الاية لان الثاني تعدى بالجار ولو اعمل الاول لعداه بنفسه انتهى **واما**
باقي الاي فلا صراحة فيها وقولهم لو اعمل الاول لاضمر في الثاني لا يلزم لان
الاضمار غيره واجب وقد ذكرنا المسئلة واذا لم يجب لم يكن معنى قاطعا انتهى
واقول ما قاله مسلم الا ان مشاحنا في هذا العلم ذكروا ان الاضمار وان
لم يجب لان الاضمار فضلة لكن يلزم اجماع القراء السبعة على ضد الاصح وهو
غير جائز **قوله** واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه يقتضي عدم التنازع في
الحال قال ابن معط في شرح الجزولية ونقول في الحال ان تنازعا في
ما حكاه في نقل الحال له ولا يجوز الكناية عنها لان الحال لا تضمر وتقول
في الظرف على اعمال الثاني سرت وذهبت اليوم وعلى الاول سرته وذهبت
فيه اليوم وفي المصدر على الثاني ضرب واكرمت بكرا زيد ضربا شديدا وعلى
الاول اكرمته ضربا شديدا وفي كتاب اصلاح اللفظ لابن قتيبة

قول الشاعر

تطرقن فلا ارد لما فات وانقضى ... ولكن تعرض ان لها العدم

قال ما معنى تعرض ثم قال بلغني عن الجلدي يعني المبرد انه صحف هذا
البيت وذكر انه سمعه من اصحابه فهذا ان لم يكن تصحيفا من سيبويه
فقد صحفوا كلهم فقلت له كيف الرواية فقال هذا تصحيف اجلاء ما ترى له

ميت فقال له قرطبي يحيى المدامع فلا ارد لما فات حين نزل الموت ولكن
تعوض الصبر على مصيبتك ولا تكثر الجزع فيقال عدمم قال
بن قتيبة وكذا المعنى الجود واولى بتفسير البيت مما يطنبه اصحابنا وند
عرضت كلامه ذلك على ابي اسحق الزجاج فاستحسنه الجماعة التنازع
له شروط الاول ان يتقدم عاملا واكثر ولا يقع بين المتاخرين هكذا
اطلق المتاخرون ومنهم ابن مالك في التسهيل فاصح وشرط لهذا العامل
[illegible] عند بعض النحاة وهو ان لا يكون فعل التعجب لكونه جرى مجرى
المثل فلا يتصرف فيه بفصل ولا غيره واجازه ابو العباس ومنعه
بن مالك قال لكن بشرط اعمال الثاني كقولك ما احسن واعقل زيدا
بنصب زيد باعقل لا ما احسن لئلا يلزم فصل ما لا يجوز فصله وكذلك
احسن به واعقل بزيد باعمال الثاني ولا يعمل للاول فنقول واعقل
به بزيد للفصل ويجوز على اصل الفرا احسن واعقل بزيد على ان اصله
احسن به ثم حذفت الباء لدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما
استتر في الثاني في اسمع بهم وابصر الا ان الاسناد لا بالها وعلى الثاني
اكثر والثاني ان لا يكون حرفا قال ابن عمرون وجوز بعضهم التنازع
في لعل وعسى فيقال لعل وعسى زيد ان يخرج على اعمال الثاني ولعل
وعسى زيدا خارج على اعمال الاول وليس بواضح ولا يقال عسى زيد
خارجا ويلزم منه حذف منصوب عسى الثالث عند النحويين ايضا
وهو ان يكون العامل يطلب اكثر من معمول واحد الرابع ان لا يكون
احد العاملين مؤكدا فلا تنازع في اياك اياك اللاحقون احبس احبس
الخامس ان يكونا قد يطلب عنهما اسم او اكثر هو مطلوب لكل منهما فلو
كان مطلوبا لاحدهما فلا تنازع السادس ان لا يكون المعمولات اقل
من منصوبات العوامل فلا تنازع في ضربت واكرمت الجاهل العالم
انجاز هذا الكلام لان كلا من العاملين قد اخذ مقتضاه السابع
ان يكون بين العاملين او العوامل اتصال بوجه ما الثامن ان
لا يكون المعمول مستثنى فلا تنازع في [illegible] تعطي غيرهما اذا
لم يجعل غيرهما مسندا ولذا زيد قام وقعد ابوه لانك ان اضمرت
في احدهما ضمير الاب وحل خلا الخبر من الرابط او الاب في الضمير

فيحتاج

فيحتاج لضميرين احدهما المضاف والثاني مضاف اليه وذلك باطل
[illegible] اضافة الضمير بشرط كون غيرهما مرفوعا على غير الابتداء
التاسع ان لا يكون المعمول ضميرا اشترط ذلك ابن الحاجب وشرحه
بحروف الحاشر هو الشرط الاول مسألة طوبى لمن صدق رسول الله
وامن به واحب طاعته ورغب فيها واراد الخوف وهم به
واستطاعه وقدر عليه ونسي عمله وذهل عنه وخاف عذاب الله
واشفق منه ورجى ثواب الله وطمع فيه فهذه افعال ستة تحت المعاني
وهي مختلفة بالتعدي واللزوم فذلك على ان الفعل المتعدي لا يتعدى من
غير المعنى

لبشر الحافي [illegible]

قطع الليالي مع الايام في خلق * والنوم تحت رواق الهم والقلق
احرى واحزى بي من ان يقال غدا * اني التمست الغنى من كف مرتزق
قالوا رضيت بذا قلت القنوع غنى * ليس الغنا كثرة الاموال والورق
رضيت بالله في عسري وفي يسري * فلست اسلك الا واضح الطرق
طلبت فلم ادرك بوجهي فليتني * قعدت ولم ابغ الندى بعد سائب
تنازع اربعة عوامل معمولا واحدا وهو الندى قال الشيخ جمال الدين
بن هشام اجتمع في هذا البيت تنازع بين اثنين وتنازع بين ثلثة
وتنازع بين اربعة فقد تنازع طلبت فلم ادرك بوجهي وقد تنازعا
ولم ابغ في الندى وقد تنازع الكل [illegible] وتعدت في الطرق وهذه الغاية
ظريفة انتهى فقوله معمولا واحدا وهو الندى تطويل المعمول والاخر
قوله بحاقرن الشيخ رحمه الله قال الشيخ جمال الدين بن هشام رحمه الله
بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وبعد
فاني لما وقفت على كتاب الشذا في احكام كذا لابي حيان رحمه الله
رايته لم يزد على ان نسخ اقوال وجدها وجمع عبارات وعددها
ولم يقصد كل الافصاح عن حقيقتها واقسامها ولا بين شيئا مما عليه
مما اورده بين احكامها ولا نبه على ما اجمع عليه ارباب هذا الفن
واتفقوا ولا اعرب عما اختلفوا فيه وافترقوا فرايت ان الناظر في
ذلك لا يحصل منه بعد الكد والتعب الا على الاضطراب والشك
فاستخرت الله في وضع تاليف مهذب ابين فيه ما اجمل واستوفي
تصنيف مرتب اورد فيه ما اهمل وسميته فوح الشذا بمسألة كذا

العلي

وبالله استعين وهو حسبي ونعم المعين ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم وينحصر في خمسة فصول **الفصل الأول** في ضبط موارد استعمالها
اعلم ان كذا استعمالين احدهما ان يستعمل كل من جزئيها على اصله فيراد بالكاف
التشبيه وبذا الاشارة ولا يراد بمجموعهما الكناية عن شيء فهذا بمعزل عما نحن فيه
وذلك كقولك رايت زيدا فقيرا وعمرا كذا **ومنه قول الشاعر**

واسلمني الزمان كذا ... فلا طرب ولا انس

ويكون اسم الاشارة في هذا النوع باقيا على معناه يصح ان يتبعه حرف التنبيه
وان يلحقه كاف الخطاب ولام البعد الا ترى انك لو قلت في المثال ورايت عمرا هكذا
وكذلك او كذا وقلت في البيت واسلمني الزمان هكذا كان مستقيما الا
ان حرف التنبيه يتقدم على الكاف كما رايت وانما القاعدة فيه مع سائر
حروف الجر ان تتاخر عنها كقولك بهذا او لهذا الا في هذا الموضع خاصة

قال ابو الطيب

ذي المعالي فليعلون من تعالى ... هكذا هكذا والا فلا لا

والثاني ان يخرج كل من الجزئين عن اصله ويستعمل المجموع كناية وهو على
ضربين احدهما ان يكون كناية عن غيره كقولك مررت بدار كذا وكذا واعني ذي
في هذه انها انما يتكلم بها من يخبر عن غيره وانها تكون من كلامه لا من
كلام المخبر عنه هذا الذي شهد به الاستقراء وقضى به الذوق الصحيح
فلا يقول احد ابتداء مررت بدار كذا ولا بدار كذا وكذا بل يقول
بالدار الفلانية ويقول من يخبر عنه قال فلان مررت بدار كذا او بدار كذا
وكذا وذلك لشان اعترى المخبر او لغير ذلك **ومنه** ما جاء في حديث الحساب
اعاذنا الله من السوء فيه اتذكر يوم كذا تطلب فيه كذا وكذا وقوله في
اما بمكان كذا وجدا انما الكناية فيه من كلام من حكى عن غيره الا ترى انهم
حكوا انه قال له في الجواب نعم وجدا ولو كان السائل كاتبا لم يعلم مراده
ولم تصح اجابته بالنعمان ودعوى ان المقول عام ماكني عنه على خلاف
الاصل والظاهر وغلط جماعة فجعلوا من هذا القسم قوله وان سلمني الزمان
كذا والحق ان ذلك ليس من الكناية في شيء وقد مضى **القسم الثاني**
وهو الغالب ان يكنى بها عن عدد مجهول الجنس والمقدار فهذه والتي قبلها
كنتا من شيئين احدهما الكاف والظاهر انها الكاف الحرفية المفيدة
للتشبيه لانها القسم الغالب من اقسام الكاف كما ركبوها مع ان في كان

نحو

نحو قولك كان زيدا اسد والثاني ذا التي للاشارة كما ركبوهما مع
حب في حبذا ومع ما في نحو ماذا صنعت في احد المقادير ولا يحكم على ذا
بانها في موضع جر ولا على الكاف بانها متعلقة بشيء ولا بان فيها معنى
التشبيه وان كان باقيا بعد التركيب في كان الا انه لا معنى له هنا فلا وجه
لتكلف ادعاء الا ان التركيب في كان الا انه كثيرا ما يزيل معنى المفرد
ويحدث بمجموعهما معنى لم يكن ويحكم على مجموع الكلمتين بانه في موضع رفع
او نصب او جر بحسب العوامل الداخلة عليها ويدل على ان الامر كذلك
امور **احدها** ان ذا لا تؤنث لتانيث مميزها فتقول له عندي كذا
وكذا امة والثاني انها لا تتبع بتابع لا تقولون كذا نفسه رجلا **الثالث**
انهم قالوا ان كذا وكذا تملك من فتح المال ذكره ابو الحسن في المسائل الرابع
انهم قالوا لحسبي بكذا اذا ادخلوا عليها الجار ذكره ابو الحسن ايضا **الخامس**
انهم يقولون كذا وكذا درهما مع انهم لا يركبون ثلاثة اشياء فما ظنك بالرابعة
فلولا ان كذا صارت بمنزلة الشيء الواحد لم يسع ذلك وذهب جماعة من النحويين
الى ان الكاف وذا كلمتان باقيتان على اصلهما من غير تركيب ثم اختلفوا
على اقوال **احدها** ان الكاف حرف تشبيه وان معنى التشبيه باق
وهذا ظاهر كلام سيبويه والخليل وصرح قول الصفار وبيان الاول
ان سيبويه قال ما رد ما بمنزلة التنوين لان المجرور بمنزلة التنوين
وقال الخليل كانهم قالوا له كالعدد درهما فهذا تمثيل وان لم يتكلم به
وانما تجوز الكاف للتشبيه فتصير وما بعدها بمنزلة شيء واحد انتهى
وبيان الثاني ان الصفار لما رد على من جوز كذا درهم بالخفض بان اسماء
الاشارة لا تضاف اعترض نفسه بان بمعنى الكاف والاشارة وقد
زال **واجاب** بان المتكلم لا بد ان يعتقد في نفسه عددا ما وحينئذ
يقول له عندي مثل هذا العدد **الثاني** ان الكاف اسم بمنزلة مثل في
قولك لي مثله رجلا قال والاصل ان يقال حيث يكون هناك مشار
اليه يساويه ما عندك في العدد فالاصل له عندي مثل ذا من العدد
ثم حذف [illegible] جل بتفسير المثل كما قالوا مثلك عالما **الثالث** انها اسم
لا معنى للتشبيه فيها قاله ابو طالب العبدي قال الكاف في نحو له
عندي كذا درهما اسم في موضع رفع بالابتداء ثم اعترض على نفسه
بان ابا علي ذكر ان الكاف انما يكون اسما بشرطين احدهما ان يكون

ذلك في السحر والثاني ان يتعين الموضع وكذلك كما في قوله

الاعشى

اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

اراد مثل الطعن لان الكلام سحر وترى فعل لا بد له من فاعل فاجاب
بان ذلك في الكاف المفيدة للتشبيه وهي في كذا ابعاجات كالمركبة مع ذا
بدليل ان الواو قد سقطت في تركيبه مع مثلها واذا كان كذلك وفارقتها لم يمتنع
ان تكون مرفوعة بالابتدا والرابع انها محتملة للحرفية والاسمية قاله
ابو البقا في شرح الايضاح قال اذا قيل له عندي كذا درهما فكذا في موضع
الصفة لمبتدا محذوف اي شيء كالعدد والكاف اسم بمعنى مثل قال فاذا
جعلت الكاف حرفا لم يحتج الى ان يتعلق بشيء لان التركيب غير حكمها كما في كان
فانها قبل ان تعدد كانت متعلقة بمحذوف وهي الان غير متعلقة بشيء

الخامس ان الكاف حرف جر زائد وهو قول ابن عصفور قال لا معنى للتشبيه
في هذا الكلام فالكاف زائدة كزيادتها في قولهم فلان كذي الهيئة اي ذو
الهيئة الا انها زائدة لازمة كلزوم ما في الان اما وذا مجرور بالجار
الزائد كما في بحراري بالكاف الزائدة في قوله تعالى وكاين من قرية الا ترى
ان معناها معنى كم وليس فيها معنى تشبيه واذا ثبت انها زائدة لم تكن
متعلقة بشيء فليس ما قاله بلازم لانا اثم عدم معنى التشبيه هنا الزيادة
الكاف بل لما ذكرنا من تركيبها مع ذا وانه صار المجموع بالتركيب معنى اخر
وقد اقمنا الدليل عليه فما نفي ثم دعوى التركيب وان كانت كدعوى
الزيادة في انها خلاف الاصل لكنها اقرب فكان اعتبارها اولى

الفصل الثاني في كيفية اللفظ بها وتمييزها اما اللفظ بها فالمسموع
في المكني بها عن عدد الافراد والعطف نحو مررت بمكان كذا وكذا ومكان
كذا وكذا وفي المكني بها عن عدد العطف اعني وكذا امثل بها سيبويه
والاخفش والائمة **قال الشاعر**

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد

وممن صرح بانهم لم يقولوا كذا درهما بتمييز ولا بلا كذا وكذا درهما
ابن خروف وذكر ابن مالك ان ذلك مسموع ولكنه قليل وسياتي نقل
كلامهما بحروفه واما اللفظ بتمييزها ففيه ثلاثة اقوال احدها انه منصوب
ابدا وهذا قول البصريين وهو الصواب بدليل اخرها انه المسموع

كقوله

كقوله كذا وكذا نسي الجهد والثاني القياس وذلك من وجوه احدها ان
الخفض اما بالكاف على انها حرف جر او على انها حرف جر او على انها
اسم مضاف او بالاضافة ذا ولا سبيل الى شيء من ذلك لان المعمول
الكاف وحرف الجر لا يخفض شيئين والاسم لا يضاف مرتين ومن ثم وجب
نصب التمييز في نحو ما في السماء موضع راحة سحابا واسما الاشارة لا تضاف
لابهامها لازمة للتعريف والتمييز نكرة القاعدة ان يضاف النكرة للمعرفة
لا العكس **والثاني** ان لما دخلت على ذا وصار ذا كناية عن العدد
صار كذلك بمنزلة زيد اذا سمي به وزيد وامثاله اذا سمي به لا يجوز اضافته
لانه يحكي والمحكي لا يضاف والثالث ان الكلمة اشبهت بالتركيب
احد عشر واخواته وذلك لا يضاف كراهة الطول فكذلك هذا القول الثاني
انه جائز الخفض بشرط ان لا يكون تكرارا ولا عطفا فيقولون كذا درهم
كذا قاله الكوفيون ومن وافقهم وشبهتهم في ذلك حمل كناية العدد
على صريحه وقد ذكرنا ما يرد هذا القياس **وقال** ابن ابار يجوز الجر
من وجهين احدهما جري كذا مجرى كم الخبرية والثاني ان الكلمتين ركبتا
وصارتا كلمة واحدة يعني في المضاف والمجموع لا في اسم الانسان فقط
والمجرور انما يلزم على القول بان المضاف اسم للانسان **الثالث**
انه جائز الخفض والرفع وهذا اخطا ايضا لانه غير مسموع ولا مقتضيه
القياس فان كذا كذا درهما من باب خمسة عشر درهما من باب ركب
زيتا فافهمه **الفصل الثالث** في اعرابها والذي يظهر انه مبني
على الخلاف في حقيقتها فاذا قيل له عندي كذا او كذا درهما فان قيل
ان التركيب فمجموع كذا مبتدا خبره الجار والمجرور متعلق به
والظرف يعمل في الظرف اذا كان متعلقا بمحذوف نحو قوله موقع يعمل
كل يوم لك ثوبه وان قيل لا تركيب فان قيل الكاف اسم فهي المبتدا
وان قيل حرف فالجار والمجرور صفة موصوف محذوف اي له عندي عدد
كذا كذا درهما **وقال** ركن الدين الاسدي ابادي في شرح كافية ابن الحاجب
الغالب في تمييز كذا ان يكون منصوبا لابهام مميز له ماله في قولك لي
مثله عسلا ويجوز كونه مجرورا باضافة كذا اليه على تنزيلها منزلة مائة
وان يكون مرفوعا فاذا قيل له عندي كذا درهم فله خبر مقدم ودرهم
مبتدا مؤخر وكذا حال فهكذا قالوا وفيه نظر والاولى عندي ان يكون

مميز او درهم بدلا او عطف بيان وله خبر وعندي ظرف له وقد مضى
ان الصحيح امتناع الرفع والجر **الفصل الرابع** في بيان نصبها
عند النحويين وفي ذلك اقوال احدها لابن مالك وهو انها للتكثير
بمنزلة كم الخبرية وتابعه على ذلك ابنه في شرحه للخلاصة ويقتضي قولهما
هذا انها لا يكنى بها عما نقص عن احد عشر لانه عدد قليل الثاني انها للعدد
مطلقا قليلا كان او كثيرا وهو قول سيبويه والخليل ومن تابعهما
واختاره ابن خروف وما نقل ذلك عن سيبويه الاستاذ ابو بكر بن طاهر
وذلك ظاهر من كلامه فانه قال هذا باب ما جرى مجرى كم في الاستفهام
وذلك قولك له كذا وكذا درهما وهو مبهم في الاشياء بمنزلة كم وهو كناية
عن العدد فصار ذلك بمنزلة التنوين **وقال** الخليل كانهم قالوا له كالعدد
درهما الثالث انها كناية لما استعملت استعماله من الاعداد الصريحة
فيقال كذا دراهم فيكون للاحد عشر فما فوقها الى التسعة عشر وكذا درهما
فيكون للعشرين واخواتها من العقود الى التسعين وكذا وكذا درهما فيكون
لاحد وعشرين وما فوقها من الاعداد المتعاطفة الى التسعة والتسعين وكذا
درهم فيكون للمائة وللالف وما فوقهما واذا اقر مقر بكلام فيه كذا
الزمناه المتيقن فهو اول مرتبة من المراتب المشروحة وحلفناه في الباقي
وهذا قول الكوفيين ونسبه جماعة منهم ابن معط في فصوله الرابع ان الامر
كما قالوا في مسئلتي الاضافة وانما تستحسن لما قدمنا من التعليل فان
اردت العدد القليل او المائة والالف وما فوقهما قلت كذا من الدراهم
ويتجه عند اهل هذا القول الفرق بين العدد القليل والمائة والالف
تمامه من انما تدخل على العدد القليل او المائة او الالف وما فوقهما لان من
انما تدخل على العدد المجموع المعرف تقول عشرون من الدراهم ولا يجوز
عشرون من درهم وهذا قول المبرد والاخفش وابن كيسان والسيرافي
وبه قال الشلوبين وابن عصفور والصفار والذي جراهم على القول
بذلك جواز ابن السكيت فانه حكى اتفاق البصريين والكوفيين على كذا وان
الخلاف انما هو في جواز الخفض كذا دراهم وكذا درهم والبصريون يمنعون
والكوفيون يجيزون وفي كلام ابي البقاء في شرح الايضاح ما هو اقوى من هذا
فانه قال ذهب معظم النحويين واصحاب الراي الى ان من قال كذا درهما لزمه
عشرون لانه [illegible] انك لم تكرر العدد ولم تعطف عليه ولم تضفه لتمييزه فحمله على

اول عدد بحاله ذلك فان جرت الدراهم فقد جاء النحويون واصحاب
الراي على مائة انتهى نقله عن النحويين ونقل احد كذا مجرى العدد الصريح
في حالة نصبه لتمييزه عن معظم النحويين **الخامس** ان الامر كما قال الكوفيون
في كذا كذا درهما وفي كذا درهم خاصة قاله الاستاذ ابو بكر بن طاهر هذا ما بلغنا
من الاقوال فاما قول ابن مالك فكان الذي دعاه اليه ان سيبويه شبهها بكم
الاستفهامية وهي بمنزلة احد عشر واخواتها وليس في هذا شيء الا انه شبهها
في نصب ما بعدها لا في المعنى الا ترى انها ليست للاستفهام ثم ان كم نفسها بمنزلة
الاحد عشر واختص بالعدد الكثير بدليل لا ابالك تقول كم عبدا ملكت فيصلح
الواحد فما فوقه وهذا قول سيبويه والمحققين ووجهه انها كلمة مبهمة كما ان
كم كلمة مبهمة فكما انك لو قلت كم كم عند الملك او كم وكم عند الملك او غير
ذلك لم يقتض مساواة ما يشابهه من العدد الصريح فكذلك كذا
قول الكوفيين ومن وافقهم من جهات احدها انه قول بلا دليل وانما
هو مجرد قياس في اللغة وذكر ابن اياز ان الشيخ ذكر في تعليقه ان
ابا الفتح سال ابا علي عن قولهم ان كذا كذا درهما يحمل على احد عشر درهما
وكذا وكذا يحمل على احد وعشرين درهما فقال ابو علي هذا من استخراج
الفقهاء وليس في النحو انما الذي عندي له عدد مستوي والجر خطا الثاني
ان الناس اطلقوا فقال ابن خروف ان العرب لم يقولوا كذا كذا درهما
ولا كذا دراهم لا بالاضافة ولا بالنصب وعلى هذا فالحكم على هذه
الالفاظ بما ذكر وليس باطل لانه حكم على ما لا يتكلم به فاين معناه
وقال ابن مالك في التسهيل وقد ورد مفردا او مكررا بلا واو وبالواو
وورود هذين من خلافهم والمثبت مقدم على النافي لا في استعماله
هذين مع ان الحاجة دعت الى الكناية عن العدد المعطوف والمعطوف
عليه داعيه الى الكناية عن غيره من الاعداد دل على ان قولك كذا او كذا
لا يختص بالعدد المعطوف والمعطوف عليه والثالث ان اذا امكن كذا او كذا
وجد وذلك دليل على انها لم يرد بها معطوف ومعطوف عليه والرابع ان
موافقة العدد المبهم للعدد الصريح في طريقته في التمييز وغيره
لا يقتضي تساويهما في المعنى بدليل كم الاستفهامية فانك تقول كم درهما
لك وكم وكم درهما لك او تسقط الواو فتجاب بجميع الاعداد في كل من هذه
الصور الخامس ان اجازة كذا درهم وكذا دراهم باطل بما قدمناه

واجيب بانه خفض بالاضافة وان معنى الاشارة فاذا زال ذلك واجاب
الصفار بان المتكلم بكذا الا ان يقدر في نفسه عددا ما وحينئذ
يقال له عدد مثل هذا اى مثل هذا المركب والمعطوف وفي مثل هذا الجواب
نظر وهو مبني على ادعاء التركيب ان معنى التشبيه باق وهو بعيد جدا
اما قول ابي بكر فحجته انه سمع من العرب مررت بمكان كذا وكذا وبدار كذا
ولم يسمع مررت بمكان كذا وكذا فلما كان ذلك وانبا على الجر ناسب ان
يكون جاريا مجرى ما يوافقه من الاعداد وليس هذا بشيء وقد يجوز كذا
درهم بالخفض على ان يراد ماية درهم مع اعترافه بانه لم يسمع في غير
الحد لو فيما العرف بعيد وبين بقية الالفاظ اما قول المبرد والاخفش
ومن وافقهما فقد زعم الشلوبين واصحابه انه القياس وانه لا يتاتى
في قول سيبويه واي قوله انها مبهمة معناه ان قولنا كذا كذا مبهم
في الاحد عشر والتسعة عشر وما بينهما مبهم في القليل والكثير وكذلك
يقولون في الباقي

الفصل الاول فيما يلزم بها عند الفقهاء

تقدم اختلاف المذاهب في ذلك فاما مذهب الامام احمد رضي الله عنه ففي المحرر
ما معناه انه اذا افرد كذا او كررها بلا عطف وكان التمييز منصوبا فيهما
او مرفوعا لزمه درهم وان عطف او نصب او رفع فكذلك عند ابن حامد
وقال التميمي درهمان وقيل درهم وبعض اخر وقيل درهم مع الرفع ودرهمان
مع النصب وان قال ذلك كله بالخفض فبتفسيرها دون الدرهم قال
المصنف وهذا كله عندي اذا كان يعرف العربية فان لم يعرفها لزمه
درهم في الجميع واما مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه فالقياس عندهم
على انه يلزم مع العطف والنصب درهمان فان رفع او جر لزمه درهم
وكذا ان ركب او افرد سواء رفع التمييز او نصبه او جره ونقل المزني عنه
في كذا كذا درهما انه يلزمه درهمان وكذا روي عنه في مسالة العطف
والنصب واما مذهب الامام مالك رضي الله عنه ففي الجواهر لابن شاس
ما معناه اذا قيل له علي كذا فهو كالشيء ولو قيل كذا او هو كالشيء فلو قيل كذا
درهما فقال ابن عبد الحكم يلزمه عشرون وان قال كذا كذا يلزمه احد عشر
وان عطف فاحد وعشرون قال سحنون ما اعرف هذا فان هذا انما
يكون في اللغة بعد اللفظ فهو كما قالوه وان كان يقول القول قول المقر
مع يمينه وكذا القول في كذا وكذا دينارا او درهما وعلى الاول يحتمل

نصف

نصف للاخر والعشرون دينارا ودنانير ونصفها دراهم واما
مذهب الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه يلزمه في العطف احد عشر كما
في التركيب والله تعالى اعلم

مسئلة في التعجب من الفاظ ابي بكر الاباذي

تقول في ما احسن عبد الله ما رفع رفعها بما في احسن ونصبت عبد الله
على التعجب وتقول في الذم ما احسن عبد الله فما لا موضع لها لانها جحد
ورفعت عبد الله بفعله وفعله ما احسن وتقول في الاستفهام فيما رفع
باحسن واحسن بها والتاويل اي شي فيه احسن اعيناه او انفه وتقول
اذا اردت الى نفسك في التعجب ما احسنني فما رفع بما في احسنني والنون
والياء موضعها نصب في التعجب وتقول في المراة اذا رددته الى نفسك ما
احسنني فما جحد لا موضع لها والياء رفع بفعلها وفعلها ما احسنت فتقول
في الاستفهام ما احسنني فما رفع باحسن واحسن بها والياء في موضع خفض
باضافة احسن اليها فان قلت اباك ما احسن او ما اباك احسن كان محالا
لانه ما نصب على التعجب لا يقدم على التعجب لانه لم يعمل فيه فعل متصرف
فيتصرف بتصرفه وكان الكسائي يجيز ابوك ما احسن فقال لما لم اصل الى نصب
الاب اضمرت له هاء تعود عليه فرفعته بها والتقدير ابوك ما احسنه
وقال الفراء اخير رفع الاب لان ليس ها هنا دليل يدل على الهاء ولا
اضمر الهاء الا مع ستة اشياء مع كل ومن وما واي ونعم وبئس وتقول
عبد الله ما احسنه برفع عبد الله بما عاد عليه من الهاء فرفع ما في احسن
والهاء موضعها نصب على التعجب وتقول عبد الله ما احسن جاريته من قول
الكسائي قال لما لم تصل الى نصب الاول اضمرت له هاء فرفعته بها والفراء
يحيلها قال ليس ههنا دليل على الهاء وتقول في الاستفهام عبد الله ما احسنه
برفع عبد الله باحسن واحسن بعبد الله وما استفهام والهاء موضعها خفض
باضافة احسن اليها فان قلت عبد الله ما احسن كان محالا وانت تضمر
الهاء لان المخفوض لا يضمر ولا بالمضاف والمضاف اليه كالشي الواحد
فلا يفرق بينهما فلا يضمر المخفوض وبظهور الخافض وتقول عبد الله ما احسن
رفع عبد الله بما في احسن وما جحد لا موضع لها واذا قلت ما احسن عبد الله
واردت ان تسقط ما وتعجب قلت احسن بعبد الله واذا اردت ان تامر من
هذا قلت يا زيد ان احسن بعبد الله رجلا واذا اثنيت قلت يا زيدان احسن
بعبد الله رجلين ويا زيد وان احسن بعبد الله رجالا او تنصب رجالا

على التفسير وأحسن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث لأنه اسم وأحسن ليس بأمر
للمخاطب إنما يعني أحسن به ما أحسنه قال الله عز وجل أسمع بهم وأبصر
معناه والله أعلم ما أسمعهم وما أبصرهم ويقول كان عبد الله قائما فإذا أمرت
به قلت ما أكون عبد الله قائما فما مرفوعة بما في أكون واسم كان مضمر
فيها وعبد الله منصوب على التعجب وقائما خبر كان فإن طرحت ما وتعجبت قلت
أكون بعبد الله قائما وأكون بعبد الله قائمين وأكون بعبد الله قياما وأحسن
بعبد الله قياما وأحسن بعبد الله رجلا قال المفسر للأمر أصرح ترفع الاسم
إذا دخلت الباء لتدل على المطلوب ما هو وتأويله عبد الله أحسن فلما لم يصل
إلى رفع عبد الله جئت بالباء لتدل على المطلوب ما هو وإذا قلت ظننت عبد الله
قائما فأردت أن تتعجب بما قلت ما أظنني لعبد الله قائما وإذا أردت أن تسقط
ما وتتعجب قلت أظنن بعبد الله قائما آخر ما كان بخط ابن الجراح

مما أخذ على أبي إسحق إبراهيم بن السري الزجاج وأبي العباس
أحمد بن يحيى في مواضع أنكرها وغلط فيها من كتاب فصيح الكلام مستخرج
من كتاب الرواة بمنهاج الشمشاطي أخبرنا الشيخ أبو الحسن المبارك بن
عبد الجبار بن أحمد الصيرفي في قراءة عليه وأنا أسمع وهو يسمع فأقر به في
شوال من سنة [illegible] وأربعمائة قال أنا أبو الحسن علي بن أحمد بن الرماني
قراءة عليه قال أخبرنا أبو أحمد عبد السلام بن الحسين بن محمد بن عبد الله البصري
قال فيما كتب إلينا علي بن محمد الشمشاطي قال قال لنا أبو إسحق إبراهيم بن
السري الزجاج رضي الله عنه قال دخلت على أبي العباس ثعلب في أيام أبي العباس
محمد بن يزيد المبرد وقد أملى شيئا من المقتضب فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض
وكان يحسدني شديدا ويجاهرني بالعداوة وكنت ألين له وأحتمله لموضع
الشيخوخة والعلم فقال لي أبو العباس ثعلب قد حمل إلي بعض ما أملاه هذا
الخلدي فرأيته لا يطوع لسانه بعبارته فقلت له إنه لا يشك في حسن عبارته
اثنان ولكن سوء رأيك فيه يغيره عندك فقال ما رأيته إلا ألكن يعني سيبويه
فأحفظني ذلك ثم قال بلغني عن الفراء أنه قال دخلت البصرة فلقيت يونس
وأصحابه فسمعتهم يذكرونه بالحفظ والدراية وحسن الفطنة فأتيته فإذا
هو أعجم لا يفصح سمعته يقول لجاريته هاتي ذيك الماء من ذاك الجر
فخرجت من عنده ولم أعد إليه فقلت له هذا لا يصح عن الفراء وأنت
غير مأمون في هذه الحكاية ولا يعرف أصحاب سيبويه من هذا شيئا وكيف

يقول هذا لمن يقول في أول كتابه هذا باب علم ما الكلم من العربية وهذا يعجز
عن إدراكه فهمه كثير من الفصحاء فضلا عمن ينطق به قال ثعلب وقد وجدت
في كتابه نحوا من هذا فقلت ما هو قال يقول في كتابه في بعض نسخه جاء في حرف
الخفض بما يدلك كما خفض حتى وفيها معنى الاستثناء فقلت هذا هكذا في كتابه
وهو صحيح ذهب في التذكير إلى الحرف وفي التأنيث إلى الكلمة قال والمأخوذ
أن يحمل الكلام على وجه واحد قلنا كل جيد قال الله تعالى ومن يقنت منكن لله
ورسوله وتعمل صالحا وقال عز وجل ومنهم من يستمعون إليك ذهب إلى
المعنى ومنهم من ينظر إليك ذهب إلى اللفظ وليس لقائل أن يقول لو حمل الكلام
على وجه واحد في الآيتين كان أجود لأن كل هذا جيد فأما نحن فلا بد أن نذكر
الفراء أن أخطاءه فيها أكثر من أن تعد ولكن هذا أنت عملت كتاب الفصيح للمبتدئ
المتعلم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع منه قال لي اذكرها
قلت نعم قلت وهو عرق النسا وهذا خطأ إنما يقال عرق النسا ولا يقال
عرق النسا كما لا يقال عرق الأبهر ولا عرق الأكحل قال الشاعر
فأنشبت أظفاره في النسا فقلت هبلت ألا تنتصر
وقلت حلمت في النوم أحلم حلما وحلما والحلم ليس بمصدر وإنما هو اسم قال
الله تعالى والذين لم يبلغوا الحلم منكم وإذا الشيء مصدر واسم لم يوضع الاسم
موضع المصدر ألا ترى أنك تقول حسبت الشيء أحسبه حسبا وحسبانا
والحسب المصدر والحساب اسم فلو قلت أبلغ الحساب إليك ورفعت الحساب
إليك لم يجز وأنت تريد بلغ الحساب وقلت رجل عزب وامرأة عزبة لأنه
مصدر وصف به فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما يقال رجل خصم وامرأة
خصم وقد أنبت ببابين هذا النزاع وأفردت بعد هذا قال الشاعر
يا من يدل عزبا على عزب وقلت كسرى بكسر الكاف وهذا خطأ فإنما هو
كسرى والدليل على ذلك أنا وإياكم لا نختلف في النسب إلى كسرى كسروي
بفتح الكاف وههنا ليس يحابه بالنسب ألا ترى أنك لو نسبت إلى
بحري قلت بحروي وإلى درهم درهمي ولا تقول بحروي ولا درهمي
وعدت الرجل خيرا وشرا فإذا لم تذكر الشيء قلت أوعدته بكذا فتقول
بكذا أبعض لما أصلت أنك قلت بكذا وقولك بكذا كناية عن الشر والصواب
أن تقول فإذا لم تذكر الشيء أوعدته وقلت وهم المطوعة وهم المطوعة
بتشديد الطاء كما قال الله تعالى الذين يلمزون المطوعين من المؤمنين

في الكتاب

في الصدقات قال فقال لي ما قلت لها المطوعة فعلمت هكذا قرأته
عليك وقرأت عندي وأنا حاضر أسمع مرارا هو لو شئت ويريد كما
قلت لقيته والباب فيهما واحد لأنه إنما يريد المرة الواحدة ومصادر
الثلاثي إذا أردت المرة الواحدة لم تختلف تقول ضربته ضربة
وجلست جلسة وركبت ركبة لا اختلاف في ذلك بين أحد من النحويين
فإنما يكسر من ذلك ما كان على جهة حال فيصفها بالحسن والقبح وغيرهما
فتقول حسن الجلسة والسيرة والركبة وليس هذا من ذلك **وقوله**
اسم الملك ورواه الأصمعي بضم الهمزة أنسينه فقال ما روى الأعرابي وأصحابنا
لا أسمعه فقلت قد علمت أن الأصمعي أضبط لما يحكي وأوثق فيما يروي
وقلت إذا عز أخوك فهن والكلام هو مرهها زه بهمزة أذا لأي
ويند تيسل فهين لين لأن فمن من هان يهون من الهوان والعرب لا تأمر
بذلك ولا معنى لهذا الكلام يصح لو قالته العرب ومعنى عز ليس من العز
التي هي المنعة والقدرة وإنما هو من عز الشيء إذا اشتد ومعنى الكلام إذا قولك
صعب أخوك واشتد فذل له من الذل ولا معنى للذل ههنا كما تقول
إذا أصعب أخوك فلن له قال فما ترى عليه كتاب الفصيح بعد ذلك علي ثم
بلغني أنه سأل ذلك فأنكر أن يكون كتابه الفصيح له **قال الشيخ**
أبي عبد الله الحسين بن خالويه الهمذاني على أبي العباس ثعلب فيما تتبعه
عليه أبو إسحق الزجاج رحمه الله **قال** أبو عبد الله الحسين بن أحمد
بن خالويه الهمذاني رحمه الله أما قول ثعلب عرق النسا فقد أجمع كل من
قرأ القرآن من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وهم أخبار قوله
تعالى كل الطعام كان حلا لبني إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه لحوم الإبل
وألبانها فقال علي وعبد الله بن عباس وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم
وكل من فسر القرآن أن يعقوب رضي الله عنه كان به عرق النسا فلم يجز
لثعلب أن يترك لفظ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويأخذ بقول
الشاعر وأنشد أحيطات في النسا **وأما** قوله حلمت في النوم حلما وحلما
فقد غلط لأنه أقام الاسم مقام المصدر لأن الحلم مصدر واسم يقال
رعبت الرجل رعبا ورعبا وحلم حلما وحلما وهذا إنما وافق الاسم فيه
المصدر مثل البغض والعلم علمت علما وفي فلان علم والعلم مصدر
واسم وأما احتجاجه بقوله تعالى لم يبلغوا الحلم منكم فهذا حجة عليه لأنه

أراد المصدر ههنا أي لم يبلغ الاحتلام وأما قوله حسب الحساب
ولم يقل الحسب فخطأ فاحش لأن العرب قد تذكر الاسم في موضع المصدر
فيقولون أعطيته عطاء في موضع أعطى وهذا يوم عطاء الجند وعطاء
الأمير وكما استحسنوا لفظ الاسم عن المصدر كذا استحسنوا الحساب عن
الحسب ولا سيما إذا كان الحسب لفظا يشبه الكناية حسبك أي
كفاك **وأما قوله** رجل عزب أنه مصدر لا يدخله الهاء فخطأ عظيم لأن
العزب اسم وصفة بمنزلة العازب قال ابن أحمد **في ذلك**
حتى إذا ادكر فرن الشمس صحبتها ... أمري ابن قران بال الوحش مخلوقا
وحي العزب عزبا لأنه قد بعد عن النكاح **قال** الأصمعي وابن الأعرابي
والطوى أراد بات ثازبا والأصمعي كلاب الصيد جمع ضرو والدليل
على أن العزب اسم الفاعل أنك تجمعه على فعال قوم عزاب وامرأة
عزبة وقد ذكره أبو عبيد إلى المصدر كما ذكره ثعلب ولكنهم فرقوا
بين العازب في المسافة وبين العزب البعيد من النكاح ويقال المرأة
عزب وعزبة غير أن ثعلب اختار اللغة الفصحى وأما المشبهة عزبا
[illegible] بحالات [illegible] الخصم والحدل والرضا والرزق والحجر والصوم
والنسب أشباه ذلك فلا تجري عند العرب كالمصدر لا تثنى ولا تجمع
في اللغة الفصيحة قال الله تعالى هؤلاء ضيفي وقد قال أضياف وضيوف
وامرأة ضيفة وضيف **وقال ذو [illegible]**
يجلو البوارق عن مجرى رهق ... كأنه منح يلق عزب
والعزب ههنا المفرد وقد قالت العرب امرأة عجوز وعجوزة وعاشق
وعاشقة وغلام وغلامة ورجل ورجلة وشيخ وشيخة وكهل وكهلة
ومنه لا يحصى كثرة فلا أدري لم عاب عزب وعزبة وقد حكاه أبو عبيد في
المصنف كما حكاه ثعلب وأما قوله أن الاختيار كسرى بالفتح لأن المنسوب
إليه كسروي فخطأ عظيم لأن كسرى لا عمودا وليس في الأمثال كسري ولا
كسرى إنما هو بالفارسية خسرو بضم الخاء وليس في كلام العرب اسم
في آخره واو قبلها ضمة فعربته العرب إلى لفظ آخر بأن فتحت والكسر فقد
أصبت والكسر أجود لأن فعلى يشبه الاسم المفرد مثل الشعرى والذكرى
فلما كان كسرى رجلا واحدا والشعرى نجما واحدا ردوه إلى ألفاظهم ولو
قالوا كسرى أشبه الجمع مثل فعلى وجرحى فلما نسب إليه الفتح قالوا كسروي.

لان المكسر مع يا النسب مثقل الا ترى انهم يقولون في تغلب تغلبي
وليس فيه كسروي النسب الى درهم ومجرى لان درهما ليس فيه
اختلاف الكسر والفتح وكذلك مجرى لا يقال درهم ولا مجرى فتختار
في العلم الفتح لخفته ... وصح بحمد الله وحده ثنا ابن دريد عن ابي حاتم
وكان من اشد الناس تعصبا على الكوفيين في كتاب ما يلحن فيه العامة ان
كسرى بالكسر افصح من الفتح وكذلك ذكر ابو عبيدة ان الكسر افصح **واما قوله**
وعليه اكثر فاذا لم يذكر اكثر قلنا وعليه بلد او زعم انه نقض لما اصل فقد
غلط لان ثعلبا انما قال وعدت الرجل خيرا وشرا لان الله تعالى قال
وعدها الله الذين كفروا فهذا في الشر وقال الله عز وجل واذ يعدكم الله احدى
الطائفتين فهذا في الخير فاذا لم يذكر الشر قلنا وعدته على الاطلاق
في الخير واذا جئت بهما وفصلهما جاز استعمالهما جميعا في الخير والشر
تقول كما تقول وعدته خيرا او شرا واجمع الجميع انك اذا قلت اوعدته
بكذا لا يكون الا في الشر لا خلاف في ذلك **واستشهد**
اوعدني بالسجن والاداهم رجلي ورجلي شثنة المناسم
وقال ابن دريد مما اجمع عليه ابو زيد وابو عبيدة والاصمعي
اوعدته بالشر لا غير مع الباء واما قول ثعلب ان من الفصيح لقيهم
المطوعة بالتخفيف وانما هم المطوعة بالتشديد وان ثعلبا قال
ما قلت الا بالتشديد فما اعلمت الا بالتخفيف فهكذا كان يرويه العباس
والحجة على هذا اسقاطه واما قوله لرشدة وزنية وانما ان يكون بالفتح
مثل ضربته ضربة فهذا خطأ لانه قد جا بالكسر والفتح والضم حدثنا
بن مجاهد عن الفراء ان العرب تقول حججت حجة واحدة بالكسر
ورايته رؤية واحدة بالضم سائر كلام العرب بالفتح وانما جاء الكسر وعليه
عن وزنت زنة واما الاسم فيجي على فعلة ولكل وجهة اسم ولو كان
مصدرا لتقال جهة فاما الهناة والحال بالكسر ما احسن ركبته وجلسته
وعمته واختار الكوفيون ولو لا ان الزينة ورشدة وحسنه واختار
البصريون الفتح واما عدة فاجماع انها مفتوحة استثقالا للكسرة
مع الياء واما قوله هي اسمه بالضم والجواب ساقط عن هذا ومجارته
الزجاج فيه جهل لان الكوفيين عندهم ان ابن الاعرابي اعلم من الاصمعي
بطبقات واورع واما قوله اذا عز اخوك فهن فهو بضم الهاء وهذا مثل

السر

السر في كلام العرب واشهر من الفرس الابلق وكذلك رواه كل من الف
كتابا ابو عبيدة في المجلد الثالث وابو عبيد في الاقوال والمفضل
الضبي وليس ماخوذا مما ذهب اليه الزجاج لانه كان واحد العلم باللغة
فقوله اذا عز اخوك فهن ليس من الهوان ولكن وهن ولا يهن ان
يهن وانما هو من الهون وهو الرفق والسكون قال الله تعالى في صفة
المؤمنين الذين يمشون على الارض هونا معناه يمشون على الارض بالسكينة
والوقار فاذا عز اخوك واشتط فترفق انت وكن كما قال الشاعر
دببت لها الضرا وقلت ابقي اذا عز ابن عمك ان تهونا
لا يكون الا من يهون لا يهن وهذا الشعر لابن احمد الباهلي ورواه
الاصمعي وابن الاعرابي والطوسي ولا نعلم خلافه والله تعالى اعلم **ابن**
الشجري في اماليه ورد على سؤال من الموصل ثمان مسائل الاولى السؤال
عن الراجع الى القتال من خبره في قول الشاعر
فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
وعن معنى البيت الثانية السؤال عن قول الله عز وجل قل ارايتكم ان اتاكم
عذاب الله لم لم يجمع الضمير الذي هو التاء في ارايتكم ولم يبق في ارايتكما
الثالثة السؤال عن حد الاسم الذي يسلم من الطعن الرابعة السؤال عن
وجه رفع المرء ونصبه ونصب الماء ورفعه **في قول الشاعر**
فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عنا ما ارتوى الماء مرتوي
الخامسة السؤال عن موضع تصغير اي شي هو السادسة السؤال عن
العلة الموجبة لفتح الفاء في ارايتكم وهو جماعة السابعة السؤال عن
العامل في اذا من **قول الشاعر**
وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست براح
ما هو الثامنة السؤال عن بيان اعراب قوله لي على اخطب ما يكون
الامير قائما وشربي السويق ملتوتا **الجواب** بتوفيق الله وحسن تسديده
عن المسالة الاولى ان الجملة المركبة من لا واسمها وخبرها وقعت خبرا عن
القتال في قوله واما القتال لا قتال لديكم وعاد من غير عائد منها
الى المبتدا وانما جاز ذلك لان اسم لا نكرة شائعة مستغرقة للجنس المعرف
بالالف واللام فقتال المذكور مشتمل على القتال الاول الا ترى انك
اذا قلت لا اله الا الله عمت الله لفظة اله جميع ما يزعم المبطلون انه مستحق

الا لان بعد اللفظة عليه وليس يجري قولك الا رجل في الدار الا اذا
نعت مجرى قولك يا رجل في الدار الى جار ان تعقبه بقولك بل رجلان
وبل رجال ولا يجوز ذلك مع تركيب لا لانك اذا رفعت كانما نفيت واحدا
واذا ركبت فانما نفيت الجنس اجمع واذا عرفت هذا فدخول الفاعل الاول
تحت الثاني يقوم مقام عود الضمير اليه ومثل هذا البيت ما انشده سيبويه

شعر قال

الا ليت شعري هل الى ام معمر ۞ سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا

فالصبر من حيث كان معرفة داخل تحت صبر المنفي لشياع المنكر ونظير
هذا ان قولهم نعم الرجل زيد في قول من رفع زيدا بالابتدا فاراد زيد
نعم الرجل كذلك ولم يستقم قولك زيد قام الرجل حتى تقول اليه او معه
او نحو ذلك لكون الالف واللام فيه لتعريف العهد والمراد به واحد
بعينه والرجل في قولك زيد نعم الرجل عبر له الانسان في قوله تعالى
ان الانسان لفي خسر الا ترى انه استثنى منه الذين امنوا والاستثنا
من واحد مستحيل لا يصح اذا استثنيت واحدا من واحد فكيف اذا استثنيت
جمعا من واحد **ومثله** وانا اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح بها
فالمراد بالانسان ههنا الناس كافة فلذلك قال وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور واذا كان الاسم المعرف بالالف
واللام نحو الرجل والانسان قد استوعب الجنس بما ذلك باسم الجنس
المنكور المنفي في قوله لا امال لديكم وقول الاخر فاما الصبر عنها
فلا صبرا والتنكير والنفي ههنا وان كان من العموم ما لا يتناوله التعريف
والايجاب الا ترى ان قولهم ما اتاني من واحد وقوله تعالى ما سبقكم
بها من احد فيتناول غاية العموم ولو حاولت ان تقول اتاني من احد لكان
ذلك في باب استحالة الكلام ونشبه ما ذكرته من الاستدلال بدخول
الاسم المبتدا في اسم العموم الذي بعده عن عود ضمير اليه من الجملة تكرير
الاسم الظاهر يستغنى به عن ذكر الضمير وذلك اذا اريد تفخيم الامر
وتعظيمه كقوله **عدي بن زيد**

لا ارى الموت يسبق الموت شيء ۞ نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

واستغنى باعادة ذكر الموت عن الهاء لو قال مع صحة الوزن يسبقه
ومثله في التنزيل الحاقة ما الحاقة القارعة ما القارعة واصحاب

اليمين ما اصحاب اليمين فالحاقة مبتدا وقوله ما الحاقة جملة من مبتدا
وخبر خالية من عود الضمير يعود على المبتدا الا ان تكرير الظاهر اغنى عن الضمير
العائد فالتقدير اي شي الحاقة وكذلك القارعة وما اصحاب اليمين
التقدير فيهما اي شي القارعة اي شي اصحاب اليمين كما تقول زيد
رجل اي رجل فاستغنى بذكر الظاهر عن ان يقال الحاقة ما هي والقارعة
ما هي واصحاب اليمين ما هم وانما حسن تكرير الظاهر في هذا النحو لان
تكريره هو الاصل ولكنهم استعملوا المضمرات واستغنوا بها عن تكرير
المظهرات ايجازا واختصارا فلما ارادوا الدلالة على التفخيم جعلوا تكرير
الظاهر امارة لما ارادوه ومن ذلك **بيت** معنى البيت قال اراده من
الذين خالهم فيه فاراد ليس عندكم قتال وقت احيا حكم الله واحسنوا
وانما عندكم ان تركبوا الخيل وتسيروا في المواكب العراض وفي البيت
حذف اقتضاه اقامة الوزن لم يسئل عنه صاحب هذه المسائل وهو حذف
الفا من جواب اما وذلك ان اما حرف استئناف وضع لتفصيل الجمل وحكم
الفا بعده حكم الفعل وفي امتناعها من ملاصقته اما لان الفا اذا اتصلت
بالجزا صارت كحرف من حروفه وكما لا يلاصق فعل الجزا فعل الشرط كذلك الفا
الا ترى ان الفا في قوله فان يقم زيد فعمرو يكرمه قد فصل بينها وبين
الشرط زيد وكذلك اذا قال ان يقم فعمرو يكرمك فقد فصل بين الشرط
والفا الضمير المستكن فيه فلما تنزلت اما منزلة الفعل الذي هو الشرط
لم يجز ان يلاصقها الفا فان قال قايل هل يجوز ان تكون هذه الفا
زايدة فلذلك جاز حذفها في الشعر قيل لا يخلو اما ان تكون عاطفة او
زايدة او جزا فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدا وخبر
المبتدا لا يعطف على المبتدا ولا يجوز ان تكون زايدة لان الكلام لا يستغنى
عنها في حال الصحة فلم يبق الا ان تكون جزا وهي حرف وضع لتفصيل
الجمل وقطع ما قبله عما بعده عن العمل وانيب عن جملة الشرط وحرفه
فاذا قلت اما زيد فعاقل فالمعنى والتقدير عند النحويين مهما يكن من
شي فزيد عاقل فاستحق بذلك جوابا وجوابه جملة يلزمها الفا
اما ان يكون ابتدائية او فعلية والفعلية اما ان تكون خبرية او امرية
او نهيية ولا بد ان يفصل بين اما وبين الفا فاصل مبتدا او مفعول او جارا
ومجرورا فالمبتدا كقولك اما زيد فكريم واما بكر فلئيم والمفعول

كقولك اما زيد فاكرمت واما عمرو فاهنت والجار والمجرور كقولك
اما في زيد فرغبت واما على بكر فنزلت ومثال وقوع الجملة الامرية قولك
اما محمد فاكرمه واما عمرو فاهنه ذلك قلت مهما يكن من شي فاكرم
محمدا او مهما يكن من شي فاهن عمرا ومثال النهي قولك اما زيد فلا تكرم
واما عمرو فلا تهن ومثله في التنزيل فاما اليتيم فلا تقهر واما
السايل فلا تنهر ومثال فصلك بالجار والمجرور قولك اما بزيد
فامرر وقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث وانما لم يجز ان يلاصق اما
الفعل لان اما نزلت منزلة الفعل الشرطي والفعل لا يلاصق الفعل
امتنعت من ملاصقة الافعال فان قيل فقد تقول زيد كان يزورك
وعمرو ليس يسلم بان فيلاصق كان وليس الفعل **قيل** ان الضمير
المستتر في كان وليس فاصل في التقدير بينهما وبين ما يليهما وهذا الفاصل
يبرز اذا قلت الزيدان كانا يزورك والعمران ليسا يسلمان بك وكذلك
حكم الجمع والعمران ليسا يسلمان بك وكذلك حكم الجمع اذا قلت كانوا
وليسوا وحكم الفا حكم الفعل في امتناعها من ملاصقة اما لان الفاء
اذا اتصلت بالجزا صارت كحرف من حروفه فكما لا يلاصق الجزا الشرط
كذلك الفا الا ترى ان الفا في قولك ان يقم زيد فعمرو يكرمه قد
فصل بينها وبين الشرط زيد وكذلك اذا قلت ان يقم فعمرو يكرمك فقد
فصل بين الشرط والفا الضمير المستكن فيه فلما نزلت اما منزلة الفعل الذي
هو الشرط لم يجز ان يلاصقه بالفا فان قال قايل هل يجوز ان تكون هذه
الفا زايدة لحذفها في الشعر فقيل لا يخلو اما ان تكون عاطفة او زايدة او
جزا فلا يجوز ان تكون عاطفة لدخولها على خبر المبتدا او خبر المبتدا
لا يعطف على المبتدا ولا يجوز ان تكون زايدة لان الكلام لا يستغنى عنها في
حال السعة فلم يبق الا ان تكون جزا فاذا عرفت هذا فالفا بعد اما لازمة
لما ذكرت لك من نيابة اما عن الشرط وحذفه فان حذفها الشاعر فللضرورة
كما جاز له حذفها من جواب الشرط كقوله **عبد الرحمن بن حسان بن ثابت**
من يفعل الحسنات الله يشكرها ۞ والشر بالشر عند الله سيان
كان الوجه ان يقول فالله ومما جاء فيها من قوله فاما القتال لا قتال لديكم
حذفها من قول بشر **بن ابي خازم**
واما بنو عامر بالنسار غداة ۞ لقوا القوم كانوا نعاما ۞

ومع هذا التشديد في حذف الفا من جواب اما فقد جا حذفها في التنزيل
ولكنه حذف كلا حذف وانما حسن ذلك حتى جعله لطريق فيه سعة فيما مع
ما اتصلت به من القول والقول قد كثر حذفه في التنزيل حتى انه جار
في حذفه مجرى المنطوق به فمن ذلك قوله والملايكة يدخلون عليهم من كل
باب سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار اي يقولون سلام عليكم ومثله
واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل ربنا تقبل منا اي يقولان
ربنا تقبل منا **ومثله** ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم
ربنا ابصرنا وسمعنا والاية التي وردت فيها حذف الفا يوم تبيض وجوه
وتسود وجوه فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم التقدير
فيقال لهم اكفرتم بعد ايمانكم فحذفها هاهنا من احسن المحذوف والحرف
في ميدان البلاغة والغالب على اما التكرير كقوله تعالى اما السفينة
فكانت لمساكين ثم قال واما الغلام فكان ابواه مؤمنين ثم قال واما
الجدار فكان لغلامين يتيمين وقد جاءت غير مكررة في قوله يا ايها الناس
قد جاكم برهان من ربكم وانزلنا اليكم نورا مبينا فاما الذين امنوا بالله
واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل **واعلم** ان اما لما نزلت
منزلة الفعل نصبت ولكنها لم تنصب المفعول به لضعفها وانما نصبت الظرف
الصحيح كقولك اما اليوم فاني منطلق واما عندك فاني جالس وتعلق
بها حرف الظرف في قولك اما في الدار فزيد نايم وانما لم يجز ان يعمل
ما بعد الظرف لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها وعلى ذلك يحمل قول
ابي علي اما على اثر ذلك فاني جمعت ومثله قولك اما في زيد فاني رغبت
في متعلقة باما نفسها في قول سيبويه وجميع النحويين الا ابا العباس
المبرد فانه زعم ان الجار يتعلق برغبت وهو قول مباين للصحة
خارق للاجماع لما ذكرته لك من ان ان تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها
فلذلك اجازوا اما زيدا فاني ضارب ولم يجيزوا ازيدا ان جعفرا ضارب
فان قلت اما زيدا فاني ضارب فهذه المسئلة فاسدة في قول جميع
النحويين لما ذكرته لك من ان اما لا تنصب المفعول الصحيح وان
ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وهي في مذهب ابي العباس جايزة
فاعرفه **المسئلة الثانية** واضح ان يجي الفا على المضمر معدودا
في قوله تعالى ارايتكم ان اتاكم عذاب الله وكذلك في التثنية اذا قلت

الا بيكما و في خطاب جماعة النسا اذا قلت ارايتكن فانما افرد الضمير
في هذا النحو لانه لو ثني وجمع فقيل ارايتماكما وارايتموكم وارايتكنكن كان
ذلك جمعا بين خطابين ولا يجوز الجمع بين خطابين كما لا يجوز الجمع بين استفهامين
الا ترى انك اذا قلت يا زيد فقد اخرجته بالندا من الغيبة الى الخطاب
فلو قعد بوقع الكاف من قولك ادعوك واناديك بعد ذلك **قال الشاعر**
يا ايها الذكر الذي قد سوتني ۞ وفضحتني وطردت ام عياليه
وكان القياس ان يقول ساني وفضحني وطرد لان الذي اسم غيبة و
لما وقع الذي صفة للذكر وقد وصف المنادى بالذكر جاز له اعادة ضماير
الخطاب اليه ويوضح لك هذا انك تقول يا غلامي ويا غلامنا ويا غلامهم
ولا تقول يا غلامكم لانه جمع بين خطابين خطاب الندا والخطاب بالكاف
ولذلك وحدوا التاني التثنية والجمع والزموها الفتح في الحالين وفي خطاب المراة
اذا قلت ارايتك لانهم جردوها من الخطاب **المسئلة الثالثة** اما حد
الاسم فان سيبويه حد الفعل ولم يحد الاسم لما يحتوي حد الاسم من الطعن
وعول على انه اذا كان الفعل محدودا والحرف محصورا محدودا فما فارقهما
فهو اسم وحد بعض النحويين المتاخرين الاسم فقال الاسم كلمة تدل على
معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصل وانما قال تدل على معنى في نفسها
تحرزا من الحرف لان الحرف يدل على معنى في غيره وقال غير مقترنة
بزمان تحرزا من الفعل لان الفعل وضع ليدل على الزمان ووصف
الزمان بمحصل ليدخل في حد الاسم الفاعلين واسما المفعولين والمصادر
من حيث كانت هذه الاشيا دالة على الزمان لاشتقاق احدها من
الفعل وهو اسم الفاعل واسم المفعول واشتقاق الفعل من بعضها وهو
المصدر الا انها تدل على زمان مجهول الا ترى انك اذا قلت ضربي زيدا
شديدا احتمل ان يكون الضرب قد وقع وان يكون متوقعا وان يكون حاضرا
ومما اعترض به على هذا الحد انك تضرب السوال ومقدم الحاج وخفوق
النجم لان هذه الاسما دالة على الزمان مع دلالتها على الحدث الذي هو الضرب
والقدوم والخفقان فقد دل على معنيين وسلم من حدود الاسم من الطعن قولنا
الاسم ما دل على معنى بدلالة الوضع وانما قلنا ما دل ولم نقل كلمة تدل
لانا وجدنا من الاسما ما وضع من كلمتين كمعدي كرب واكثر من كلمتين
كابي عبد الرحمن وقلنا دلالة الوضع تحرزا مما دل دلالتين دلالة الوضع ودلالة

الاشتقاق كضرب السوال واخوته وذلك ان الفعل وضع ليدل على
الزمان فقط ودال على اسم الحدث لان الفعل اشتق منه فوقع كالفعل في دلالته
على الحدث والزمان لان الفعل وضع ليدل على هذين المعنيين معا فقولنا
دلالة الوضع يخرج عن هذا الحد اعتراض من اعترض على الحد الاول بضرب السوال
واخوته فاذا تاملت الاسما كلها على التفصيل وجدتها لا يخرج شيا منها عن
هذا الحد على اختلاف صورها في الاضمار والاظهار وما كان واسطة بين
المظهر والمضمر وذلك اسما الاشارة وعلى تباين الاسما في الدلالة على
المسميات من الاعيان والاحداث وما سميت به الافعال نحو صه واية
ورويد وتيه واف وهيهات فالمسمى بصه قولك اسكت وباية حدث
وبرويد امهل وبتيه دع وباف التضجر وبهيهات بعد وكذلك ما تضمن معنى
الحرف من نحو متى وكم وكيف فمتى وضع ليدل على الازمنة واين على الامكنة
وكم على الاعداد وكيف على الاحوال وهذه الجملة ونظايرها من نحو من وما
وايان واني مما طعن به على الحد الاول لقول قايله كلمة تدل على معنى في نفسها
فقال الطاعن ان كل واحد من هذه الاسما فقد دل على الاستفهام او الشرط
وكذلك متى ومن وما فقد دل الاسم منها على معنيين كدلالة الفعل على معنيين
الزمان المعين والحدث وليس لمعترض ان يعترض بهذا على الحد الذي قررناه
لانا قلنا ما دل على مسمى به ولم نقل ما دل على معنى **المسئلة الرابعة** وهو
السوال عن قول الشاعر وهو يزيد بن الحكم الثقفي
فليت كفافا كان خيرك كله ۞ وشرك عني ما ارتوى الما مرتوي
تفسير هذا البيت قد تقدم فيما سلف من الامالي ولكنا اعدنا تفسيره
ههنا لزيادة فايدة وايضاح مشكل ولكونه في جملة المسايل الوارده
فنقول ان اسم ليت محذوف وهو ضمير الشان والحديث وحذفه مما
لا يسوغ الا في الضرورة **قال**
فليت دفعت الهم عني ساعة ۞ فبتنا على ما خيلت ناعمي بال
الا ترى ان ليت لا تباشر الافعال فلو لم يكن التقدير فليته لم يجز ملاصقته
للفعل ومن ذلك **قول الاخر**
ان من لام في بني بنت حسان ۞ المه واعصه في الخطوب الحرام
المه دل على ان من شرطية واذا كانت شرطية لم يكن بد من الفصل
بينها وبين ان لان اسما الشرط حكمها حكم اسما الاستفهام في ان العامل

الكلمة

على معنى آخر كدلالة اين على المكان وعلى الاستفهام او الشرط

يقع بعدها كقولك أيهم تكرم أكرم كما تقول إذا استفهمت أيهم
أكرمت ونظير ذلك

قول الآخر

أن من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جآذرا وظباء

وقال سيبويه

ولكن من لا يلق أمرا ينوبه ... بعدته ينزل به وهو أعزل

الأعزل الذي لا سلاح معه وعلى هذا قول أبي الطيب

أحمد بن الحسين

وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ... ولكن من يبصر جفونك يعشق

وإذا عرفت هذا فإن كفا فاعلم كان وخبرك اسمها وكله توكيد له
والجملة التي هي كان واسمها وخبرها خبر ليت فالتقدير ليته أي ليت
الشأن كان خبرك كله كفافا عني أي كافا ومن روى وشرك رفعه
بالعطف على قوله خبرك فدخل في خبر كان وكأنه قال لو كان شرك
تعدى إلي على تقدير خبر كان المضمر محذوف فدل عليه خبر كان المظهر وبعد
المحذوف بلفظ المذكور وهو القياس ونظير ذلك في حذف الخبر
لدلالة الخبر الآخر عليه وهما من لفظ واحد

قول الشاعر

نحن بما عندنا وأنت بما عندك ... راض والرأي مختلف

أراد نحن بما عندنا راضون فحذفه لدلالة راض عليه ومثله في دلالة
أحد الخبرين على الآخر في التنزيل والله ورسوله أحق أن يرضوه ولو كان
خبرا عنهما لكان قال يرضوهما والتقدير على هذا وكان شرك كفافا وعلى
هذا أن يكون أن روي مسندا إلى مرتوى وذهب أبو علي إلى أن الخبر
مرتوى وكان حقه أن يكون موقوفا لكنه أسكن الياء لإقامة [?] مرتوى
والقافية وهو من الضرورات المستحسنة لأنه رد حالة إلى حالتين
يعني أن الشاعر حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر ومثله قول الشاعر
كفى بالنأي من أسماء كاف ... وقوله يا دار هند عفت إلا أثافيها
وحسن الإخبار عن الشر بمرتوى لأن الارتواء إنما يكون للشارب عن الشرب
فجاز لذلك تعلق عني بمرتوى كما يتعلق بكاف أو كفاف فكأنه قال
وكاف شرك كافا عني ومن قال وشرك بالنصب حمله على ليت
ولا يجوز أن يكون محمولا على ليت المذكورة لأن ضمير الشأن لا يصح
العطف عليه لو كان ملفوظا به فكيف وهو محذوف وإذا امتنع حمله و

على ليت المذكورة حمله على أخرى مقدرة وحسن ذلك لدلالة
المذكورة عليه كما حسن هذا في كل فيما أورده سيبويه رحمه الله

من قول الشاعر

أكل امرئ تحسبين امرأ ... ونار توقد بالليل نارا

أراد وكل نار فحذف كل وأعملها مقدرة كما كان يعملها لو ظهرت فكأنه على
هذا قال وليت شرك مرتوى عني فمرتوى في هذا التقدير على ما يستحقه
من إسكان يائه لكونه خبر الليت وإلى هذا ذهب أبو علي في كون مرتوى خبر الكاف
أو الليت [illegible] يجوز في الماء الرفع ورفعه بتقدير حذف مضاف أي ما ارتوى أهل الماء
كما جاء واسأل القرية أي أهل القرية وحتى تضع الحرب أوزارها أي يضع أهل الحرب
أسلحتهم ومن كلامهم صلى المسجد أي أهل المسجد وما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم
يريدون ماء السماء وقد كثر حذف المضاف جدا وأما الشاهد فيه ما أتى على سائر

[illegible] المرقش

ليس على طول الحياة ندم ... أراد على فوت طول الحياة

وكقول الأعشى ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا أراد اغتماض ليلة أرمد
وأضاف الاغتماض المقدر إلى الليلة كما أضيف المكر إلى الليل والنهار في قوله
عز وجل بل مكر الليل والنهار فانتصاب الليلة انتصاب المصدر لا انتصاب
الظرف وكيف يكون انتصابه انتصاب الظرف مع قوله بعد وبت كما
بات السليم مسهدا وأجاز بعض المتأخرين أن يكون الماء رفعا بأنه فاعل ارتوى
من غير تقدير مضاف قال وجاز وصف الماء بالارتواء للمبالغة كما جاء
وصفه بالعطش لذلك في قوله وحيفا لحجر يترك الماء صاديا
ومن نصب الماء فمذهب أبي علي أراد ما ارتوى الناس الماء أي من الماء
أضمر الفاعل وحذف الخافض فوصل الفعل فنصب كما جاء في التنزيل واختار
موسى قومه سبعين رجلا أي من قومه وجاء فيه حذف الناس من قوله إنما ذلكم
الشيطان يخوف أولياءه فكم يا أولياءه ودليل ذلك فلا تخافوهم وخافوني
وجاء حذف على من قوله ولا تعزموا عقدة النكاح ومثل إضمار الفاعل هاهنا ولم
يتقدم ذكر ظاهر يرجع الضمير إليه ما حكاه سيبويه من قولهم إذا كان
غدا فأتني أي إذا كان ما نحن فيه من الرجاء والبلاء غدا وفي قوله
ما ارتوى تصدرته وأبو طالب العبدي لم يعرف في هذا البيت النصب الماء
ولم يتجه له إسناد ارتوى إلى مرتوى وذلك أنه قال يعني ما ارتوى الماء

موتوى ما شاب الآشارب ثم قال واما ما ذكره الشيخ ابو علي في
قوله ان حملت العطف على كان كان مرتوى في موضع نصب وان حملته على ليت
نصبت فقوله وشرك ومرتوى موقع كلام لغيره رحمه الله ثم قال
ومرتوى نحو هذا في تعليقي كلام الشيخ ابي علي انا حكيته على الوجه وهو انه
اورد البيت ثم قال بعد ايراده ليت محمول على اضمار الحذف وكذا فاخبر كان
فاما قوله وشرك عني ما ارتوى الماء مرتوى فقياس من اعمال الثاني ان يكون
شرك مرتفعا بالعطف على كان ومرتوى موضع نصب لانه اسم لكن في السحر
شركا فانه الثاني من الماء كافي ومن اعمل الاول نصب شرك بالعطف على ليت
ومرتوى في موضع رفع لانه الخبر وما ارتوى الماء موضع نصب ظرف يحمل فيه
مرتوى هذا ما ذكره ثم قال الجندي وقد تعقبت خطابي ابا علي ارتوى
واذا ثبت ما ذكرته علم ان الامر على ما قلته والمعنى عليه انما الذي نمى كلام العبد
وقد يرى في كلام ابي علي انه ذكره لتشريفه الى ما قاله الجندي وقد مر في
كلام ابي علي واختيار ابي علي ما اختار في هذا البيت من كون مرتوى خبرا
لكان اولى ثبت مع صحة اسناد ارتوى الى مرتوى معنى واعرابا من مراسيم التعجيل

المسألة الخامسة واما مزدان فلفظه يحتمل تصغيرين لكل واحد منهما وزن
غير وزن الآخر احدهما ان يكون عيان ثم تصغير ووزنه مفيعل
وهو تصغير مزدان ومزدان اصله مزتان مفتعل من الزين فقلبت الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار الى مزتان وكره اجتماع الزاي والتاء
لان الزاي مجهورة والتاء مهموسة فكرهوا التنافر فابدلوا التاء دالا لان الدال
توافق الزاي في الجهر وتقارب الزاي في المخرج ولما اريد تصغير مزدان
وهو على خمسة احرف منها زائدان الميم والدال وجب ان يرد الى اربعة بحذف
احد الزائدين لم يخل من ان يحذف الميم او الدال وكان حذف الدال اولى لامرين
احدهما ان الميم يدل على اسم الفاعل والحرف الدال على معنى اولى بالمحافظة
عليه والثاني ان الدال قريب من الطرف والطرف وما قاربه احق بالحذف
ولما حذفت الدال بقي مزان فقيل في تصغيره مزين كقولك في تصغير غراب
غريب فالضمة التي في المصغر غير الضمة التي في المكبر كما ان الضمة التي في اول
بلبل غير التي اذا قلت بليل **المسألة السادسة** واما فتح التاء في ارايتكم
وارايتكما وارايتك يا هند وارايتكن فقد علمت انك اذا قلت رايت يا رجل
فتحت التاء واذا قلت رايت يا فلانة كسرتها واذا خاطبت اثنين او اثنتين

او

او جماعة ذكورا او اناثا ضممتها فقلت رايتما ورايتم ورايتن فقد بان
واستقر ان التذكير اصل للتانيث والجمع فلما خصوا الواحد المذكر
المخاطب بفتح التاء خرجوا التاء من الخطاب وانفردت به الكاف في ارايتك
وارايتك يا زينب بالكاف وبما زيد عليها في ارايتكما وارايتكم وارايتكن
الزموا التاء الحركة الاصلية وذلك ما ذكرته لك من كون الواحد اصلا للاثنين
وللجماعة وكون المذكر اصلا للمؤنث فاعرف هذا واحتفظ به **المسألة السابعة**
واما قول الشاعر * بعدو عدوا الهف قلبي من غد * اذا راح اصحابي ولست براح
فالعامل في ظرف المصدر الذي هو اللهف وان حصلت من ذلك على ما كان
يراه ابو الحسن الاخفش من زيادتها في الواجب وعليه حمل قوله تعالى فكلوا
مما امسكن عليكم وقوله قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم والتقدير في هذا القول
بالهف نفسي غدا فاذا قدرت من اجعلت اذا بدلا من غد فهذان وجهان
والثاني ولا وجه له الا ان تجعل اذا معنى الكلام وذلك ان قوله يا لهف عيسى
لفظه لفظ النداء ومعناه التوجع فاذا حملته على هذا فالتقدير اتاسف واتوجع
وقت رواح اصحابي وتخلفي عنهم **المسألة الثامنة** قول ابي علي اخطب
ما يكون الامير قائما اخطب من باب افعل الذي هو بعض ما يضاف اليه كقولك
زيد احسن الرجال وحمارك افره الحمير والياقوت افضل الحجارة ولا تقول
الياقوت افضل الزجاج لانه ليس منه كما لا تقول احسن الرجال واذا ثبت هذا
قال ما التي اضيف اليها اخطب مصدرية زمانية كالتي في قوله تعالى خالدين
فيها ما دامت السموات اي مدة دوام السموات فقوله اخطب ما يكون الامير
تقديره اخطب اوقات ما يكون الامير كما قدرت في الاية مدة دوام السموات
او مدد دوام السموات فقد صار اخطب بالاضافة الى الاوقات في التقدير
وقتا لما مثلته لك من كون افعل هذا بعض لما يضاف اليه واضافة الخطابة الى الوقت
توسع وتجوز كما وصفوا الليل بالنوم في قولهم نام ليلك وذلك لكون النوم
فيه قال الشاعر

لقد لمتنا يا ام غيلان في السرى * ونمت وما ليل المطي بنائم

وصفه اضافة الحكم الى الليل والنهار واذا عرفت هذا فاخطب مبتدا
محذوف الخبر والحال التي هي قائما سادة مسد خبره فالتقدير اخطب
اوقات كون الامير اذا كان قائما ولما كان اخطب مضافا الى الكون لفظا
والى الاوقات تقديرا وقد بينت لك ان افعل هذا بعض لما يضاف اليه وقد

وتو صادر في هذه المسئلة وقتا وكونا لما جاز ذلك الاخبار عنه
نظرها لو مان الذي هو الزمانية واذا كان قائما نصبا على الحال فكان
المقدر في هذا النحو التامة المستقلة بمرفوعها التي بمعنى حدث ووقع
ووجد ولا يجوز ان يكون الناقصة لان الناقصة لا يلزم نصبها التنكير
والمنصوب هاهنا لا يكون الا نكرة فيجب ان يكون المنكر له انه حال واذا ثبت
انه حال فهو حال من ضميرها عن مستكن في محل موضعه من مرفوعه
من اضافة الظرف اليه لما فيه اسم فاعل بحروف وتقديره اذ كان قائما
حال من الضمير المستتر في كان وكان مع الضمير جملة في موضع جر
باضافة اذا اليه لان اذا واذ لا يعرب بهما الا الاضافة الى جملة توضح
معناها كما توضح الصلة معنى الموصول ولذلك بنيا واذا تضاف
الى جملة فعلية لانها شرطية والشرط انما يكون بالفعل واذ تضاف
الى جملة الاسم كما تضاف الى جملة الفعل فاذا في المسئلة ظرف
وقع خبرا عن المبتدا الذي هو اخطب والظرف متى وقع خبرا عمل فيه
اسم فاعل محذوف عمل فاعل مرفوض اظهاره نحو قولك زيد
خلفك والخروج يوم الجمعة فتامل جملة الكلام في هذه المسئلة
فقد ابرزت لك غامضها وكشفت مخبوءها وأما قوله شربي السويق
ملتوتا فداخل في هذا الشرح واقول ان شربي مصدرا او مضاف
اليه فشرب مصدر اضيف الى فاعله والسويق انتصب بانه مفعوله
وخبره على ما قررته محذوف سد الحال مسده وقوله ملتوتا
كقولك في المسئلة الاولى قائما غير ان الظرف المقدر في الاولى
هو اذا والمقدر في هذه بحسب المعنى فان كان الاخبار عن الشرب
اردت شربي السويق اذا كان ملتوتا وان كان الشرب سابقا للاخبار
اردت شربي السويق اذ كان ملتوتا وبالله التوفيق وقال ابو الفضل
مؤيد بن موفق الصاحبي في كتاب الحكم اللوامع في شرح الكلم النوابغ
رسالة الملائكة الفها ابو العلاء المعري على جواب مسائل تصريفية
القاها اليه بعض الطلبة فاجاب عنها بهذا الطرف الطريف المشتمل
على الغرائب الانيقة من صور فنها المستغربة الرشيقة بسم الله الرحمن الرحيم
ليسر مولاي الشيخ ادام الله عزه بل ولا الساقطة في الارض لجاذبيه
توجد هائمة النبات قفرا ولا آخر سائم كان الحيز بالسحابة فكانت

من قطر صغرا جاتني منه فوائد كانها في الحسن بنات تخر متمثلا
[illegible] يلبث صغرا
لعمري لقد اسمعت لو كان ناديا واسمعت من كانت له اذنان
ان الله يسمع من يشا وما انت بمسمع من في القبور واولئك ينادون من مكان
بعيد وكانت في لسان السيبة او درايتي من اهل العلم فحميتني عنه سواجره
غادرتني مثل الكرى وفي الحاجز كان مشيت رويدا وتركت عمرا ضارب وزيدا
وما يوسوان يزاد في صحيفتي خطا في النحو فحلا امامتي النحو واذا صدق خبر
الله فلا عذر لصاحبها في الكذب ومن يعذب العطشان بالعذب وصدق الشعر
في المتعرف يوجب صدق الانسان العرق وكون الحال اليه لا اخرج [illegible]
من المخرج فقام المنادبة بالمهادب اخس بالرجل من قول الكاذب
وهو ادام الله جماله يعلم انه البحث عن غوامض الاشياء انه يحتمل بسوال راح
وعاد والحاصر يرجو الغاية وبادعلاء روان كشف عن حقائق التصريف
واحتج للنكرة والتحريف وتكلم في همزة وادغام وازال الشبهة عن صدق
الطعام فاما انا فحسبي ليت ان لم آتي بالبيت فتشبيه البيت لو اعرضته
الاهرية لمن المعدت اعراضي عن المدح والادب لاصبحت الحسن نحيا
والمطبق من بها رغيبا [illegible] او في شيخنا ابو ولان تلك المسائل العينتها
في البلدة كاتفا الراح لستعذر من سمعها المزاح وكان الصما الجرجانية طرق
طرق بها عمرو بحد سيل الجوز او سقوط العفن وكان على عجائبها
جلب الينا الشيخ ونامها فكلما حلت الهدى ذكرت بياد [illegible]
تقلبت اضطجع او لحبري فاما فمه فانا بعد التعب وسلت والخبر
عالما عنه في السنين التي قضيت فيها المضاد بحره اكلا الخبز
وما يغني في قولي لبعض الكرو انكان في خطه حري والظلم يسمع ويرى
فقال الاخفش والفيا
الطرف كرا الطرف كرا علماني المتعلم في الغوي
وهو مثلي ان لا يسال فان سئل تعجل علم ان لا يجد فان اجاب تعرض
على السامع ان لا يسمع فان خالف باستماعه تعرضه ان لا مكتب بالقول
فان كتب فواجب ان لا ينظر فيه فان نظر فقد خبط خبط عشوا وقد
ملت من الاشياخ وملحار بدي نعم من هذا العهد بان والظعن الى
الاخرة قريب او تراني ادافع ملك الموت فاقول امهلنا لك ملك

وانما اخذ من الالوكة وهي الرسالة ثم قلبت ويدلنا على ذلك قولهم في الجمع
الملائكة لان الجموع ترد الاشيا الى اصولها وانشد قول الشاعر

فلست لانسي ولكن لملاك ۞ تنزل من جو السما يصوب

فيحمه ما سمع تسطر في ساعة لا يستخالها قلت فاذا امر بالقبض قلت ووزن
ملك على هذا افعل لان الهمزة زايدة واذا كان الملك من الالوكة فهو مقلوب
من لاك الى لاك والقلب في الهمز وحروف العلة معروف عند اهل المقاييس
فاما جذب وجبذ لغة الطريق ولغة فهو عند اهل اللغة قلب ولا يكون
لابن ونه مقلوبا بل من [illegible] اللفظين كل واحد منهما اصل في بابه فوزن
الملائكة على هذا مفاعلة لانها مقلوبة عن مالكة لقال الكني الى بالان

قال الشاعر

الكني الى قومي السلام رسالة ۞ بايتكما تتواضعا فاني عزلا

وقال الاعشى في الملاكة

ابلغ يزيد بني شيبان مالكة ۞ ابا ثبيت اما تنفك تاتكل

فكانهم قرؤا في الملائكة من اشد ايمانهم ثم يحيوه احدهما بالالف فراوا
ان يجي المالك او لاجمع [illegible] فوا من سالي الى شا ومن ياء الى يا

قال عمرو بن ابي ربيعة

بان الحمول فما شاقك نظره ۞ ولقد اراك تشاق بالاظعان

وانشد ابو عبيدة

اقول وقد نات بهم غربة النوى ۞ نوى خيتعور لا تشط ديارك

فتقول الملك ابن ربيعة وما ابو عبيدة وما هذه الاباطيل ان كان
لك علم بانك السعة بالاخفش وراءك فاقول فامهلني ساعة حتى
نخبر بوزن عزاسل [illegible] الدليل على ان الهمزة فيه زايدة فيقول الملك
[illegible] امهلني او اجلني اتستاخرون ساعة ام تراني لم ارى
منكرا ونكيرا فاورك [illegible] اسما كما عن [illegible] واسما الملائكة
كلها من العجمية مثل اسرافيل وعزرائيل وميكائيل فيقول ان مات [illegible]
وحل الزخرف عنك فاقول متعربا انهما قد كان ينبغي لكما ان تعرفا
ما وزن ميكائيل وجبريل على اختلاف اللغات اذا كان احو [illegible] عباد
الله عز وجل فلا تريدهما ذلك الا غيظا ولو علمت انهما يرعيان في
مثل هذه الحال لما عودت لهما شيئا غير ان ذلك ولعلهما يا تو فاه

في وزن موسى اسم كليم الله الذي سالتنا عنه وعن دينه ورحمة فانا
فان في موسى اسم اعجمي الا انه يوافق من العربية على وزن مفعل وفعلى
اما مفعل اذا كان من باب اوسل اوسيت واوست فالذ تقول موسى
وموزى وان كان من ذوات الهمز فانك تخففه حتى يكون الواو خالصة من
مفعل تقول انيت العشا فهو موتي وان خففت قلت موتي

قال الحطيئة

وانيت العشا الى سهيل ۞ او الشعرى فطال بي الاناء

وحكى بعضهم همز موسى اذا كان اسما وزعم النحويون ان ذلك لمجاورة الواو
الضمة لان الواو اذا كانت مضمومة ضما لغير اعراب او غير ما يشاكل الاعراب
جاز ان يحرك همزه كما قالوا اقتت واقتت وحمايم ودرق وادرق وجه وجم
واعت

قال العبدي

ايا معقل ان كنت اشحت حلة ۞ ايا معقل فانظر بسهمك من ترى

وقال حميد بن ثور الهلالي

وما هاج هذا الشوق الا حمامة ۞ دعت ساق حر نوحة وترنما
من الاورق الحمالين بالكرت ۞ عسيب اشاء مطلع الشمس اسحما

وقد ذكر الاعشى الهمز ايضا

احب الموقدين الي موسى ۞ وجرزة لو اضا الى الوقود

وعلى مجاورة الضمة جاز الهمز في سوق جمع ساق في قراءة من قرا كذلك
ويجوز ان يكون جمع على فعل مثل اسد فمن حمله للساكن ثم همزت الواو ودخلها
السكون لجاز ان تذهب فيه حكم الهمز واذا قيل ان موسى فعلى فان جعل اصله

قال الاموه

الهمز وافق فعلى من ماس يميس القوم اذ اتسع عليهم

اما ترى راى ازي بيضه ۞ ما شر ما ان اذى اشكاس يموس
ويجوز ان يكون فعلى من ماس يميس فقلبت الياء واوا الضمة كما قالوا الكوسى
من الايس والوسوا الفعلى من قولهم هذا اعيش من هذا واعيط منه فقالوا
الكوسى والعوطى فاذا استعنت لك منهما قلت سيدي ركائم اكرا حسب المليكين
سطى بمثل هذا الكلام وتعرف احكام العربية فان فيتني على من احقه نحو
افقت وقد اشارا الي بالارزنة قلت لهما رحمكما الله كيف تصغران
الارزنة وكيف تجمعانها جمع التكسير قالا ارزنة وارازن بالتشديد فقلت
هذا وهم انما ينبغي ان تقال ارزنة وارازن بالتخفيف فان قالا كيف قالوا

علامى فتندوا جما

قال الفرزدق

ودوى بحوات طامح الطرف جاوبت * حيالى فلوى لينه لاسه بحدى
قلت ليس لنا كغيرها من الحروف فانها وان تحققها التشديد ففيها عنصر
من اللين فان قال قائل البسر قد زعم صاحبكم عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه
ان اليا اذا اشددت ذهب منها اللين واجاز في العواقي طبايع طبقات وقد
زعم ذلك الا ان السماع عن العرب لم يات فيه بنحو ما قال لنا الا يكونه
نادرا قليلا اذ اجيبت بما قلاه اظهر الى معاني ما تعلمه بنو آدم وما لا
لو جمع ما علمه اهل الارض على اختلاف اللغات والالسنة ما بلغ علم واحد
من الملكة بعدوية منهم ليس بعالم ما سبح الله والجن واقول دنا صارت
بجما وسيله في سعالي في الحدث ان تشبيها بالتا وان تشبيها بالفا فان اجراهما
تبدل من الاخرى كما قالوا امعافير ومعافر واثافي واثاف وقوم وفوم وكما
تعتران رحمكما الله بينه الاية وفومها وعدسها بالثا كما في مصحف عبد الله بن مسعود
جام بالفا كما في قراءة الناس وما الذي يختار في تفسير الفوم اهو الحنطة كما

قال ابو محجن

قد كنت احسبني كاغنى واحد * قدم المدينة من زراعة فوم
ام الفوم الذي له رائحة كريهة والى ذلك ذهب الفرا وجا في السفر الصحيح

قال الفرزدق

من كل اغر كان الراقود نجرته * اذا تصبّى عتيق التمر والفوم
شعوذان اواحدهما انك لتهدم اخوك وانما توسع لك في رعاك اعملك
فاقول لهما ما افصحكما لقد كنت سمعت في الحياة الدنيا ان الريم العتر وسمعت

قال الشاعر

اذا ابت فاعطاني الغيور وسلمي * على الريم اسقيتها السحاب الغواديا
وكيف لبسان رحمكما الله بن الريم مثل ابراهيم اترى لغه راى الخليل
وسيبويه ولابتنان مثله من الاسما العربية ام تذهبان الى ما قاله
محمد بن مسعدة فتخبران ان بين بينا من العربي مثل العجمي فوان تربا لك
ولن سمعت اى علم في ولد ادم انعم للعوم الجاهلون وهل اتوه دالى بالك
خارف الملك فالقول رحمك الله يا واحد الزبانية فان بني ادم فيهم تجعل تعول
بقول الزبانية لاواحد لهم من لفظهم وانما يجرون مجرى السوادنية الى
العوم المعروف في الشرق السوادنيه سود الوجوه كانما بطونهم من

كثرة

كثرة الزاد ارطبوا منهم من يقول واحد الزبانية زبنيه وقال الخروف
واحدهم زبني وزني فعلبس لا جمع ويكونون قوله يا مالك رحمك الله
الاترى الى غسلين وما حقيقته هذا اللفظ امو مصدر كما في العرم الى ان
ام واحد ام جمع اعربت نونه تشبيها بنون مسكين كما ابنتوا قول قنسرين
ونسين في الاضافة زمكان

قال سحيم بن وثيل

وماذا يدري الشعراء مني * وقد جاوزت حد الاربعين
فاعرب النون وهل النون في جمعهم اياه اما سيبويه فلم يذكر فيه اعنيه
تجيلا الا انه لا وجمعهم اسم اعجمي ولو حملنا على الاشتقاق جاز ان يكون من
الجهامة في الوجه بجمعها الابرا لجعلت النون واعتقد بان زيادتها فهمة
وانه مثل هجف وكلاهما صفة للظليم

قال الهذلي

كان ملاّلى على هجف * يعرج العشية للسهبال

وقال جران العود

تشبها الرأي المشبه بيضة * غداف الندى عنها الظليم الهجف
وقال قوم ركبه جهنام اذا كانت بعيدة العقر فان كانت جهنم عربية
فيجوز ان تكون من هذا وزعم قوم زعم انه يقال احمر جهنام اذا كان
شديد الحمرة ويمتنع ان يكون اشتقاق جهنم منه فاما سقر فان كان
عربيا فهو مناسب لقولهم صقرته اذا اذابته زمانه

وقال ذو الرمة

اذا ذابت الشمس اتقى صقراتها * بافنان مربوع الصريمة معبل
والسين والصاد يتعاقبان في الحرف اذا كان بعدهما قاف او خا او عين او
طا يقول سقر وصقر وسويق وصويق وبسيط وبصيط وسلخ الكبش
وصلخ تقول ما لك يا جاهلا واقل عينيك ما جلست هنا للتصايف
وانما جلست لحقائب لكفره والقاسطين وهل اقول السابق والشهيد
اللذين ذكرا في كتاب الله عز وجل وجات كل نفس معها سائق وشهيد
يا صاح انظر الى فتعولا لان تخاطب تخاطبه الواحد ونحن اثنان
فاقول المتعلل ان ذلك جائز في الكلام وفي الكتاب العزيز وقال قرينه
هذا ما لدي عتيد القيا في جهنم كل كفار عنيد فوحد القرين وثنى في الامر

قال الشاعر

فان تزجراني يا ابن عفان انزجر * وان تدعاني احم عرضا ممنعا

فيقول رضوان ما حاجتكم فيقول بعضنا انا لم نصل الى دخول الجنة
لتقصير اعمالنا وقد ركبنا عفو الله فيخرجنا من النار وبقينا بين الدارين
فسالناك ان تكون واسطتنا الى اهل الجنة فانهم لا يستغنون عن
مثلنا وان يتبجح المومن لسببنا الهين النبيه وهو اذا استيقن السجن كالحسن
بساكن الجنان ان يصيبه من ثمارها في الخلود وهو يحرف جناها لسيمه
ولجارح الفردوس قوما لا يدركون حروف الكمثرى كلها اصلية ام
بعضه زائد ولو سالتهم ما وزن كمثرى على مذهب اهل التصريف الزهر
لم يعرفوا افعلى وهذا البنا مستنكر لم يذكر سيبويه له نظيرا واذا صح قولهم
الواحد كمثراة فالف كمثرى ليست للتانيث وزعم بعض اهل اللغة ان
الكمثرة تداخل الشي بعضه في بعض فان صح هذا فهو اشتقاق الكمثرى
وما يجمل بالرجل من الصالحين ان يصيبه من سفرجل الجنة وهو لا يعلم كيف
تصغيره وجمعه والسفرجل لا يجوز ان يشتق منه فعل امر ولا افعال
المشتق من الخماسية لانهم ينقصونها عن مرتبة الاسما فلم يصلوا بها باب
الخمسة مثل اسفرجل يسفرجل اسفرجالا وهذا السندس الذي يلبسه
المومنون ويفرشونه كم فيهم من رجل لا يدري اوزنه فعلل ام فنعل والذي
يعتقد فيه ان النون زائدة وانه من السدو وهو نحو الطيلسان الاخضر

قال العلاء

وراد وبها حتى شبت حسنة كان عليها سندسا وسدوسا
ولا يمتنع ان يكون سندس فعللا ولكن الاشتقاق يوجب ما ذكر وهذه
طوبى كيف يستطيبها المتقون ويحسنونها اخر الابد وفيهم كثير
لا يعرفون امن ذوات الواو هي ام من ذوات اليا والذي يذهب اليه
اذا حملناه على الاشتقاق انها من ذوات اليا لانا اذا بنينا فعلى
ونحوها من ذوات الواو قلبناها الى اليا فقلنا عيد وقيل وهو من عاد
يعود وقال يقول فان قال قائل فلعل قولهم طاب يطيب من ذوات
اليا وجا على فعل يفعل مثل حسب يحسب وقد ذهب الى ذلك قوم في قولهم
تاه يتيه وهو من توهت قبل مجي ذلك الخبر يقولون طلبنا الرجل
ولم نجد طوبته والطيبون احيا من قريش الخلفا فحسبوا انهم
في طيب فهذا يدلك على ان الطيب من ذوات اليا وكذلك قولهم
هذا اطيب من هذا فاما حكاية اهل اللغة انهم يقولون اوبة وطوبة

بالجيد صح

فانما

فانما ذلك على معنى الاتباع كما يعتقد بعض الناس في قولهم حياك
الله وبياك انه اتباع وان اصل بياك بواك اي بواك منزلا ترضاه
واما قولهم للاجر طوب فان كان عربيا صحيحا فيجوز ان يكون اشتقاقه
من غير لفظ الطيب اما على راي ابي الحسن سعيد بن مسعدة فانه اذا بنى فعلا
من ذوات اليا مثل طاب يقلبه الى الواو فيقول الطوبى والتعويض فان كان
الطوب الاجر اشتقاقه من الطيب فانما اريد به والله اعلم ان الموضع الذي بني به
طابت الاقامة فيه ولعلنا لو سالنا الناس من طوبى في الحين لو حذف منها
الالف واللام لم يعرف في ذلك جوابا وقد زعم سيبويه ان فعلى الذي
تؤخذ من افعل منك لا تستعمل الا بالالف واللام او الاضافة تقول
هذا اصغر منك فاذا رددته الى المونث قلت هذه الصغرى نسائك ومنع
عنده ان يقال صغرى بغير اضافة ولا الف ولام

قال سحيم

فهن عسولي ونعماد ابن اسد هبات بن الصرع في صغرى بناي الثيا
وقرا بعض القراء وقولوا للناس حسنى على فعلى بغير تنوين وكذا قرا في الكهف
اما ان تعذب واما ان تتخذ فيهم حسنى فذهب سعيد بن مسعدة الى ان ذلك
خطا لا يجوز وهو راي ابي اسحق الزجاج لان الحسنى عندهما وعند غيرهما من اهل
البصرة يجب ان يكون بالالف واللام كما جا في موضع وكذب بالحسنى وكذلك
اليسرى والعسرى لانهما انثى افعل منك وقد زعم سيبويه ان اخرى معدولة
عن الالف واللام ولا يمتنع ان يكون حسنى مثلها وفي الكتاب العزيز ومناة
الثالثة الاخرى وفيه لنريك من اياتنا الكبرى

قال ابن ابي ربيعة

واخبرت انت من دون نعم وسلمها فمنيتها المنى ابن عوي او تعكرا
فلا يمتنع ان يعد حسنى عن الالف واللام كما عدلت اخرى وافعل منك
اذا حذفت منه من بني على اداتها نكرة وعرف بالالف واللام ولا يجوز ان يجمع
بين من وبين حرف التعريف والذين يشربون ما الحيوان في النعيم المقيم
هل يعلمون ما هي ذات الواو التي بعد اليا وهل هي منقلبة كما قال الخليل ام
هي على الاصل كما قال غيره من اهل العلم ومن هو مع الحور الحسان خالد مخلد
هل يدري ما معنى الحور ومن اي شي اشتقت هذه اللفظة فان الناس
يختلفون في الحور فيقول بعضهم هو البياض ومنه اشتقاق الحواري من الخبز
والحواريين اذا اريد بهم القصارون والحواريات اذا اريد بهن نساء الامصار

وقال قوم الحور من العين أن تكون كلها سوداء وذلك لا يكون في الإنسي
وإنما يكون في الوحوش وقال قوم الحور شدة سواد العين وشدة بياضها
وقال بعضهم الحور سعة العين وعظم المقلة وهل يكون أيها المنعم
بالحور العين أن لها الجيد كما للحور فإنهم ثانهم يتسلك

البيت

إلى السلف الماضي وآخر واقف ... إلى ربرب حور حسان جآذره

فإذا صحت الرواية في هذا البيت بالياء فقد حج في ذلك قول من يقول إنما قالوا
الحير إتباعًا للعين كما

قال الراجز

هل تعرف الدار على ذي الموز ... قد درست غير رماد مكفور
مكتئب اللون مريح ممطور ... أزمان عيناء سرور المسرور
حوراء عيناء من الحور الحير

وكيف يستخبر من قرشية من الإستبرق فإنه عصي عليه أبو الجراح وهو لا يدري
كيف يجمعه جمع التكسير ولا كيف يصغره النحويون يقولون في جمعه أبارق
وفي تصغيره أبيرق وكان أبو إسحق الزجاج يزعم أنه في الأصل يسمى الفعل
الماضي وذلك الفعل استفعل من البرق أو من البريق وهذه دعوى من
أبي إسحق وإنما هو اسم أعجمي عرب وهذا العبقري الذي عليه ... إلى
أي شيء نسب فإنا كنا نقول في الدار الأولى إن العرب كانت تقول إن
عبقر بلاد يسكنها الجن وإنهم إذا رأوا شيئًا جيدًا قالوا عبقري وظلم عبقري

قال ذو الرمة

حتى كأن حزون القف ألبسها ... من وشي عبقر تجليل وتنجيد

وقال زهير

بخيل عليها جنة عبقرية ... جديرون يومًا أن ينالوا فيستعلوا

وإن كان أهل الجنة عارفين بعلل الأشياء فقد ألهمهم الله الخليل بما كان
إليه فلم يستغن عن معرفته الولدان المخلدون فإن كان لم يتح إليهم وأنا
لأرضى للعليل بما عندهم أجرًا على تعلم الولدان فيبتسم إليهم رضوان
ويقول إن أصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون هم وأزواجهم في ظلال على
الأرائك متكئون فانصرفوا رحمكم الله فقد أكثرتم الكلام فيما لا منفعة
وإنما كانت هذه الأشياء أباطيل زخرفت في الدار الفانية فذهبت مع الباطل
فإذا رأوا جده في ذلك قالوا رحمك الله نحن نسألك أن تعرف أجمع عما أتينا

الذين

الذين حصلوا في الجنة بأنا وقوف على الباب نريد أن نخاطبه في أمر
فيقول رضوان من تؤثرون منا بعد نكم من أهل العلم الذين غفر
لهم فيسندون إليهم طويلًا ثم يقولون نعرف بموقعنا هذا الخليل بن أحمد
الفرهودي فيرسل إليه رضوان بعض أصحابه فيقول على باب الجنة قوم
قد أكثروا القول وإنهم يريدون أن يخاطبوك فيشرف عليهم الخليل
فيقول أنا الذي سألتم عنه فما الذي تريدون فيعرضون عليه مثل ما
عرضوا على رضوان فيقول لهم الخليل إن الله جلت قدرته جعل من يسكن
الجنة يتكلم بكلام العرب ينطقه فصيحًا بما نصح الخالق كما نطق به يعرب
بن قحطان أو معد بن عدنان لا يدخلهم الزيغ ولا الزلل وإنما يفتقر
الناس في الدار الغرارة إلى علم اللغة والنحو لأن العربية الأولى أصابها
تغيير وأما الآن فقد رفع عن أهل الجنة كل الخطأ والوهم فاذهبوا راشدين
إن شاء الله فيذهبون يخفقون بما طلبوه ثم أعود إلى ما كنت فيه ثم ...
ذكر الملكة من النور إلى تجاه دار الطفل على الجراب ويتتح العصمة
لأمير المؤمنين فتعاودني كلامه على أنه لا يستحيل نبي نبذا
وحبل يستضعف إلى مخزنه حتى يعصيه من النار أن يجتلب سخطًا وحسنًا
بما فيها من التمر وسؤال النحويين كما قال الأول

جمعتني سيوف يا عدي بن مالك ... كثير ولكن أين بالسيف ضارب

إلا منية البلد المطر فصيحة ولا أنا حسن لها ولا كتابة فابن الحرث بن كلدة
ويحيل لو كان لها فوارس والله المستعان على ما تصفون والواجب أن أقول
لنفسي وراءك ذا أوسع لك فالصدق صنعة الأنبياء والكذب للزائد أهله ولو
كان يجي بلا السنفا لسلكت في الأرض المنفا وسوف أذكر طرفًا مما أنا عليه
عرفت العامة من شب إلى دب يزعمون أنني من أهل العلم وما أخلو منه إلا
ما شاء الله ومنزلتي من الجهل أدنى منها إلى الوسط العلى ولم أكن مثل
والرند أزعم في الإبل أني طائر وفي الطير أني بعير سابر والتمويه خلق ذميم
ولكنني صبت لا أحمل ولا أطير ولا أمشي في البيع خطير أقنع بالجملة والسحا
والعود من بني آدم في مساء وضحى وإذا خلوت في بيتي تعللت وإن فارقت
ما وأي ضللت وذكر ابن حبيب أنه يقال في المثل الحمر من ضب وذلك
أنه إذا فارق بيته وأبعد لم يهتد أن يرجع إليه وقد علم الله تعالت قدرته
أني لا أسمح بأن أكون في الباطن أستحق ذنبًا وأدعي في الظاهر أديبًا وتلى

ومثلي مثل البيعة الدائرة يجمع طوائف من السحمة اغا يتبري من الحمى او من كدا
وانما هي جدران قائمة لا تعرف من طارت الهادم والمسبحة سيد المهاجرين
وسبال غيرها من الوبر وما يعتصر من ذكي الورد ولست بدعا فيما
كذب عليه وادعي له ما ليس عنده وقد نادت ستكذب القاله ثم لا اخص
وعم واعترفت بالجهل لو عندي من نعم وامر واعتذرت بالتقصير الى من
من لو جد وقد جرم على الكلام في هذه الاشيا لاني طلعتها طلا فابينا
لا املك فيه الرجعة وذلك لاني وجدت لها قوارك تقابلت فركبها بالصلف
والعقبة المراقي الى المنازع وخطبت الخطب لرشادق المنابر وكنت في صبابة المهله
احيانا اذا زوال الادب كاني غار نعم او اقطع الكفين يتحنن ونبغي له ادام الله
تمكينه ان ذكرني عند ذكران يقول دهدرك وسعد العين انما ذلك الحمل
من فحل الدر وخال تحللوا ابو ولو كنت في حر نعم كما قيل لكنت في السيف
ونشبت لمن حدثني الجهل في لزوم عصى الصبر وانقطاعي عن المعاشر
ذهاب السبق ولو اني كما يظن لما لحقت ما اخذت وبرزت للاعين فيما استترت
وهو يروى البيت السابر لزهير

والستر دون الفاحشات ولا يلقاك دون الخير من ستر

وانما ينال الرتب من الاداب من باشرها بنفسه ويعني الزمن بدرسه
ويستعين الرهلو والشعاع المتالق اهوا الحاجز ولا الحاجز ولا حشا به
في الرحل مثلي ولا ابوه اذا اسي لورم وهنا له السالة مثلي للفايك بل للامتثال
والخيرة فان سكنت جاز ان تنسبوا الى الظن الحسن ان السكوت ستر لسبيل
على المجهول وما احبه ان تفتري على الظنون كما افترت الالسن في
ذكر انا اني من اهل الحلم واد لعب حوزة الكذوب لان ارم صاما وبعد
ابو لدي ان الكلام في هذه الصناعة كله وقد تكلفت الاجابة فان
اخطات فبيت الخطا ومحدثه عار يعرض لما احسبه وان اصبت فهم
لا احمد على الاصابة رب ذو يسمع وصيغه من ليس بابي وكلمة حكمة
تسمع من جاهل وسواني قال ابن الجدي في اماليه كتبت الى رجل من
اماثل كتابا العجم نسال عن هذا البيت اصحيح اعرابه ام فاسد وذكر انه
لشاعر اصغرهم في من اهل هذا العصر وهو

بوئل عصلا لا نا من هيبته ضعفا ولا اطراف من نوابيا

رفع ستاهن بلا ونصب هيبته بانه خبرها وانما فعل ذلك لينصف

القافيه لانه عمل لا الاولى هذا العمل اعمل لا الثانية عمل لا الاولى
ولحنه في هذا نحوي من اهل اصفهان لانه جعل اسم لا معرفة وقال الصحيح
ان من ينشده لا ابليس من العرب رفعوا بها النكرة دون المعرفة حكيت
عن هذا ابا بي وجدت قوما من النحويين منهم علي بن الاشهم بلينين انما
ترفع النكرات خاصة كما يقال ليس الرجل حاضرا وعللوا هذا بان لا ضعيفة في
باب العمل لانها انما تعمل بحكم الشبه لا بحكم الاصل في العمل والنكرة ضعيفة جدا
فلذلك لا يعمل العامل الضعيف الا في النكرات كقولك عشرون رجلا وفي
مثله قربا وزيد احسنهم ادبا فلما كانت لا اضعف العاملين والنكرة اضعف
المعمولين خصوا الاضعف بالاضعف وجا في شعر ابي الطيب احمد بن الحسين اعمال
لا في المعرفة في قوله

اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا

وجدت ابا الفتح عثمن بن جني غير منكر لذلك في تفسيره لشعر المتنبي ولكنه
قال بعد ايراده البيت شبه لا بليس فنصب بها الخبر واقول ان مجي مرفوع
لا منكورا في الشعر القديم هو المعرف الا ان خبرها كانهم الزموه الحذف
وذلك في قول سعد بن مالك بن ضبيعة

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

اراد لا براح لي او عندي وفي قول روبة بن العجاج

والله لولا ان تحش الطبخ بي الجحيم حين لا مستصرخ

اراد ولا مستصرخ لي وفي قول بيت النابغة الجعدي منه مرفوع لا معرفة

وهو وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا عن حبها متراخيا
وقبله ذنت فعل ذي حب فلما تبعتها تولت وردت حاجتي في فؤاديا
وبعده فرطا لعهدي بالشباب وظله ولا قيت ايام تشيب النواصيا

وانما ذكرت هذين البيتين تسندلا على نصب اماضيه لئلا يتوهم متوهم
ان البيت فرد مصنوع لان اسكان اليا في قوله متراخيا ممكن مع تصحيح
الوزن على ان يكون البيت من الطويل الثالث مثل قوله

اقيموا بني النعمان عنا صدوركم والا تقيموا صاغرين الرؤوسا

واذا صح نصب قافية البيت فلا يخلو لا ان تكون معملة او ملغاة
فان كانت معملة فينبغي خبرها وكان يجب ان ينصب ولكنه اسكن اليا في
في موضع النصب كما اسكنها الاخر في قوله كفى بالناي من اسما كفى

وكان حجة كافيا لانه حال بمنزلة المنصوب في قوله تعالى وكفى بالله
وليا وكفى بالله نصيرا ومثله في اسكان اليا في موضع النصب

قول الفرزدق

يقلب راسا لم يكن راس سيد ¤ وعينين له حولا بادٍ عيوبها
قال باد وكان حجة باديا ابتانا لقوله عينا ولا يجوز ان يكون عيوبها
مبتدا وخبره باد لانه لو اراد ذلك لزمه ان يقول بادية الا ترى انك لو
قدمت العيوب لم يجز ان تقول عيوبها باد كما لا تقول الرجال ذاهب
واذا كان كذلك فالنصب في قول من احيانا للعطف على منبع لانه منصوب
الموضع فكانه قال انا ابتغا سواها في اسم اخبا عن حبها فان جعلت
لا ملغاة كان قوله يبتغ مبتدا او خبرا ولزمك ان تجعل الثانية
ويكون اسمها محذوفا تقديره وما انا عن حبها متراخيا وحسن حذفه لتقدم
ذكره فان قيل فهل يجوز ان يكون قوله متراخيا حالا والعامل فيه الظرف
الذي هو عن كما يعمل الظرف في الحال اذا قلنا زيد في الدار جالسا قيل لا يجوز
ذلك لان عن ظرف ناقص وانما يعمل في الحال الظرف التام الا ترى ان قولك
زيد في الدار كلام مفيد ولو قلت زيد عنك راحلا ومحمد فيك راغبا لم يجز
لانك لو اسقطت راحلا وراغبا لم يتعلق الجاري بهما ووجبت بعد انقضا
هذه الامالي في كتاب مشق شعر الحماسة من شعر الحموي لا انا باغيا
سواها فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على منبع فاما قوله لولا عضلا تعني
لو لم يجد به ابنا باعضلا ولا تعضل شبه الناب مع اعوجاج فيه وهو ناب
اعضل والمرجع نيه يريد اصول الانياب وقوله هسه تخفيف همسه كقولهم
في بيت بيت وكما جا في الحديث المؤمن هين لين والنوى من قولهم نبا
السيف ينبو اذا ضربت به فرجع اليك ولم يعمل في الضريبة وقول روبة
حس الطبخ يقال حسيت النار احسها اذا اذكيتها والطبخ واحدهم طابخ
كساجد وسجد وراكع وركع شبه ملئكة النار بالطباخين وقوله حين
لا مستصرخ اي لا احد هناك يستصرخ كما يوجد ذلك في الدنيا وقوله سعد
بن مالك وضعت اراهط ذكر اراهط ابو علي في باب ما جا بناء جمعه على غير
بناء واحده كقولهم في جمع باطل اباطيل واباطيل كانه جمع ابطال او ابطيل
واراهط كانه ارهط واقتل لم يستعمل عنده في هذا فقوله عنده يعني
سيبويه وقوله وافعل لم يستعمل عنده في هذا يعني انه لم يثبت عنده

حين

انهم جمعوا الرهط الذي هو العصابة دون العشيرة على ارهط ولكنهم
استعملوا الارهط في الرهط الذي هو اديم تلبسه الحائض يكون قدره ما بين
السرة الى الركبة وعند سيبويه قد حكى ان الرهط الذي هو العصابة انهم
جمعوه على ارهط وجمعوا الارهط على الاراهط كما جمعوا الكلب على الاكلب
ثم جمعوا الاكلب على الاكالب ومما جمعوه على غير القياس حديث قالوا في جمعه
احاديث ولحاديث كانه جمع احدوثة كاعصار والعاصير لا يجوز ان يكون
احاديث جمع احدوثة كاغلوطة واغاليط لانهم قد قالوا احاديث النبي
واحاديث النبي لم يقولوا احدوثة النبي فمما جمعوه على غير القياس قولهم في جمع
الربى وهي الشاة التي تحبس للبن وقيل الحديثة العهد بالولادة رباب بضم
الاول ومثله قولهم في جمع التوام وهو الذي يولد مع اخر تؤام وفي جمع الظئر
وهي الداية ظؤار وفي جمع الثني ثناء وهو ولد الشاة اذا دخل في السنة الثانية
والبعير اذا القى ثنيته وذلك اذا دخل في السنة السادسة وفي جمع الرخل
رخال وهي الانثى من اولاد الضان وفي جمع النفسا وهي المراة التي وضعت
نفاس وقيل ايضا نفاس بكسر اوله والنفاس ايضا بالكسر واحدها تغلب من خط
بعض الفضلا ان تغلب من خط الحمادي قال الشيخ ابو بكر وعثمان بن علي بن منصور
بن ميمون البلاطي النحوي هذه القصيدة الجربادية لانها تسلك كالجربا وجرب زوى
يكون مضموما ثم يصير مفتوحا ثم يصير مكسورا ثم ساكنا وانما عملها كذلك
لامرين احدهما اني اتي بما لم اسبق اليه والاخر كيما النحوي بها النحاة
الى انه ليست فيها غرائب من النحو لم يقف عليها احد منهم وبعضونها شكوى
الزمان واهله

ومنها اولها

اني امرؤ لا يطبيني يا الشادن الحسن القوام
يجوز في الحسن القوام الرفع لانه فاعل الحسن والنصب على التشبيه بالمفعول
به والجر بالاضافة والوقف بالسكون لان وزن الشعر يستقيم فيه حركة
الميم واسكانها اما اذا حركت فالشعر من الضرب السادس من الكامل واذا
سكنت فالشعر من الضرب السابع منه
فارقت شرة عيشتي اذ فارقتني والحرام
ارتفع الحرام عطفا على المضمر في فارقتني وانتصب عطفا على ي
لا استلذ لفقده تسهد والدي ولا علام
رفع غلام عطفا على المضمر في تسهد وان النصب عطفا على موضع فيه فكانه

قال لا استلذ فنه والعطف عطفا على لغطه

ذو الحزن ليس يسره … طيب الاغاني والمدام

ارتفع المدام عطفا على طيب وانتصب بواو مع واخفض عطفا على الاغاني

امسي بدمع سافح … في الخد منسكب سجام

ارتفع سجام خبر مبتدا محذوف اي هو وانتصب باضمار اعني والجر صفة لما قبله

الغي صروف الدهر مضطربا … وما جدوى كهام

يجوز رفع خبر ما على لغة تميم ونصبه على لغة الحجاز واما الكسر فان بعض العرب يبني كل ما جا على هذا الوزن على الكسر يقيسونه على قطام وحذام ونزال

لا اشتكي نحو الدواهي … ادخلي الخطب العظام

ارتفع العظام على محل وارتفع صفة للحزن والجر صفة للدواهي

يا ارسيهن وما رسيتني … في تصرفها الجسام

ارتفع الجسام بقوله يا رسيتني وانتصب بلا مرسهن في يا رسيهن والجر بدلا من ها في تصرفها على حد

قول الفرزدق

على حالة لو ان في القوم حاتما … على جوده لضن بالماء حاتم

والقوافي مخفوضة والخفض حاتم على البدل من الهاء في جوده

وبلوت حد السيف في عمل … فاخلفني الحسام

ارتفع الحسام فاعل اخلفني وانتصب بدلا من حد والجر بدلا من السيف

ان كنت في ليل الخطوب … ارقب لينكشف الظلام

ارتفع الظلام بينكشف وانتصب بارقب والجر بدلا من ليل في

اتركك ملازم الدهر عنك … فما حديثك والملام

ارتفع الملام عطفا على حديثك وانتصب بواو مع والجر عطفا على الكاف في حديثك

ارمي زماني مارمي … للغرض حتى لا يرام

تدخل الفعل بعد حتى مرفوعا ومنصوبا كقوله تعالى حتى يقول الرسول واما الكسر فلا سبيل اليه الا بزيادة اليا في يرام فيصير يرامي من المراماة ويصير المعنى لا ازال اراحي الزمان حتى يترك مراماتي

اني ارى العيش الخمول … وصحبة الاشرار ذام

صحبة الاشرار مبتدا وذام خبره ويجوز نصبهما معا باري والذام الذم واذا زدت على لفظ ذام اليا جاز بلفظ المخفوض وتضيفه اليك

اكم حاسدين معاندين … عدوا علي وكم لئام

فقد جا بعد كم المرفوع والمنصوب والمجرور

قال الفرزدق

كم عمة لك يا جرير وخالة … روي برفع عمة ونصبها

رب امرئ عاينته … لهجا بشيء مستهام

الاخفش يقول رب وما عملت فيه في موضع رفع بمستهام وعلى الصفة لامرئ على الموضع ونصبه بعاينته وجره نعتا لامرئ على اللفظ

بين الحدوق غدوت … مضطلعا بصحبه ايسام

ايسام بالرفع مضارع من سام وبالفتح بمعنى اسامي مبني للمفعول وبالكسر اي اسامي تقول اضطرني الزمان حتى افاخر من يفاخرني

لا عز في تفضله … هذا الزمان على اللئام

ارتفع اللئام على ان علا فعل ماض من العلو وانتصب كذلك على ان فاعله مضمر اي علا هو اللئام اي زاد عليهم في اللوم والجر على ان علا اسم بمعنى فوق مجرورا وتخلط الحالة وتسمونها حرفا كقولهم زيد على الحذير وانما المعنى فوق الحذير وانشد سيبويه … غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها

ما لي وللحمق الاثيم … الجاهل الحذم العبام

تقدم ان النصب يقع ويقطع الى الرفع والنصب

ان المموه عند قوم … الناس لحلوا الطعام

الرفع على الابتدا والخبر محذوف والنصب عطفا على اسم ان والجر عطفا على قوم

لا ترج خير امرئ ضعيف … الرد يحلو بالسلام

الرفع على الحكاية اي بقوله السلام عليكم والنصب على المصدر اي بان يسلم السلام

وانشد الفارسي

تنادوا بالرحيل غدا … وفي ترحالهم نفسي

وقال يجوز في الرحيل الرفع والنصب والخفض ذكره ابن جني في سر الصناعة

وعليك بالصبر الجميل … فما يلوذ به الكرام

الرفع بيلوذ والنصب بعليك اغراء والجر بدلا من الصبر

لا يستفيق القلب من … كمد بلاني او غرام

الرفع على الابتدا والخبر محذوف والنصب ببلاني والجر عطفا على كمد

حتى متى شكوى اخي … البث الكئيب المستهام

شكوى مصدر يضاف الى فاعله او مفعوله فرفع المستهام اتباعا لمحل الفاعل ونصبه اتباعا لمحل المفعول وجره على اللفظ

ما من جوى ما تضمنه فؤادي او سقام
الرفع اتباعا لموضع جوى فان من زائدة والجر على اللفظ والنصب عطفا
على ما تضمنه ثم ارى في بنيه ذلا وبلى في حمى الحمام
بلى في حمى الحمام نسبه او خبر ونصب الحمام باري وكسره بعد بن حاجى
قدر على محتم من فوق باني او امامه
فوق وامام مبنيان على الضم او منصوبان على الظرف او مجروران بمن
اعرابا على انهما نكرتان
ما قيل خلفك حار عنه فيه ما يقع الكلام
الرفع بيقع والنصب بقيل والجر بدلا من ها عنه
ما ان تضمنه بذاك الا حين تسمعه الكلام
الرفع ببضر والنصب بدلا من ها تسمعه والجر بدلا من ذاك
ما في الورى من مكرم لذوي العلو ولا كرام
الرفع عطفا على موضع مكرم والجر على لفظه والنصب بلا
اعيش فيهم اذ بلوتهم وقد جهلوا الاثام
الرفع بدلا من الواو في جهلوا والنصب بدلا من هم في بلوتهم والجر بدلا من هم في فهم
في فعله انقاطهم عن سودد بله الشام
عند قطرب ان بله بمعنى كيف ترفع ما بعدها واصلها ان تكون بمعنى دع
تنصب ما بعدها وتجر لها لشبهها بالمصدر وقد اجاز ابو حيان في قول
النبي اقل فعالي بله اكثره مجد برفع اكثره ونصبه وجره
ليس الحياة شهية لي في الشقا ولا مرام
برفع مرام ولا تحتمل ليس في الخبر محذوف على حد قوله فانا ابن قيس لا براح
وينصب عطفا على شهية وبجر عطفا عليها على التوهم كانه في تقدير الباء على حد

قوله

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
فكرهت في الدنيا المقام وقد تنكد والمقام
الرفع عطفا على ضمير تنكد والنصب عطفا على البقاء والجر بواو القسم
على ارادة مقام ابراهيم
اني وددت وقد سئمت العيش لو يبيد نوحام
الرفع عطفا على ضمير تكيد بيد نو والنصب بوددت والكسر على تقدير

حماني بما الاضافة انتهى وجدت بخط العلامة شمس الدين بن الصايغ
ما نصه الكلام على قول الشاعر

هيهات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل
هيهات اسم للفعل يعني بعد على الصحيح فقد حكى ابن عصفور انها تستعمل
مصدرا بمعنى البعد فيخرج اذ ذاك لا ياتي الزمان بمثله فعل وفاعل
ومتعلق وفاعل هيهات مضمر فيه انه وفاعل هيهات [illegible] ضمير يعود
على مثل اي بعد مثل هذا الممدوح عنا لا ياتي الزمان بمثله والبعد [illegible]
لتعلقه بالاعيان كما

قال الشاعر

هيهات هيهات العقيق واهله وهيهات خل بالعقيق نواصله
تكون المسئلة من باب الاعمال تنازع الاسم والفعل على حد قوله تعالى
هاؤم اقرؤا كتابيه قيل لا بد في باب الاعمال من ربط بين العاملين نص
على ذلك ابن هشام الخضراوي وابن عصفور في شرحهما على الايضاح وابو حيان
في الارتشاف والابدي في ابنا الكلام على الجزولية [illegible] في قوله
هاؤم اقرؤا كتابيه بان هذه ليست من باب الاعمال لانها منه وحرف العطف
مقدر كما خرجت عليه ايات منها قوله تعالى ثلثه رابعهم وخمسة سادسهم
وقوله ان الدين عند الله الاسلام على قول ابي علي في الحجة وقوله كيف
اصبحت كيف امسيت واكلت سمكا لبنا تمرا او انها جملة حالية في
تقدير الحال اي هاؤم قارئين على حد فليمد رجال مستظرا او انه بدل اشتمال
او بدل اضراب على حد ما اوله ابن خروف في قوله النار ذات الوقود او ان
الفعلين قد ربط احدهما بالاخر حيث كانا محكيين بالقول ذكره ابن عصفور
في شرح الايضاح قلت [illegible] اشتراط الربط [illegible] الامام محمد بن
ابي البركات محمد بن عمرو في شرح المفصل بانه ضابط هذا يعني باب
الاعمال ان يجتمع فيه اكثر من عامل من فعل او اسم يحمل عمل الفعل ويقع بعد
ذلك كله معمول يحتمل فيه كل واحد مما تقدم على انفراده سوا في ذلك ما يعمل
بنفسه او بحرف جر وسوا المتعدي لواحد او اثنين او ثلثه وسوا وجود
حرف عطف وعدمه انتهى في الفاسد وقال الابدي في شرح الجزولية
بعد كلام طويل على قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة البيت ودخول
هذا البيت في باب الاعمال مشكل فانه لا يصح تسلط الثاني عليه لفساد
المعنى وحقيقة الاعمال ان يتقدم عاملان ويتاخر عنهما معمول لكل واحد

بهة

منها تعلق به من جهة المعنى وطلب له فقال بعضهم انما اراد وامثالها
لباب الاعمال بان فصل فيه بين العامل والمعمول بجملة قلت
بعضهم يمكن جعله من باب الاعمال وينصب قليلا لا اسلم الطلب ولا يفسد
المعنى وذلك على تقدير وايا كم الطلب معطوفا على الجملة كلها لا على الجواب
الذي هو كفاني ويكون المقدر ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني هو
اي القليل من المال وانما اطلب التمثيل بل طلبت الكثير ورده بعضهم بان
باب الاعمال لا يكون حتى يشرك الثاني مع الاول بحرف العطف وتكون
معمولا له نحو جاءني فضحك زيد حتى يكون العمل كلا فصل اذا الحرف المعمول
اكرمت اهنت زيدا الا بالواو ونحوها وفي تقديره لا يشرك الثاني الاول
في شيء قلت على اشتراط الربط فليس الربط مختصا في تعاطف بين العاملين
او عمل بينهما فقد يكون في عمل عنهما عنهما كما قدمنا عن ابي الحسن بن عصفور
في توجيه الاعمال في هاؤم اقرؤا كتابيه وانزلني افرغ ان قلنا ان العامل
شرط بعد رفد اي ان تاتني افرغ فقد يحصل ربط من جهة المعنى كقوله
تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة فانه جواب سؤال مقدر كانه
قيل ما جوابك فقيل قل الله وهكذا اخرجها وهاؤم اقرؤا البيت ايضا فهي
هو انه سأله كانه قيل بان قيل ما ذا اتجد لي مثلا في الزمان غشاه او
بقول الجملة الثانية معنى الاولى كانه قال تجد مثله اي ابا في الزمان
بمثله فلن فقيل هيهات لتجد ابناء الزمان بمثله
الحال كقوله تعالى حكاية عن الكفار ذلك رجع بعيد فالمعنى ذلك في
لفظ بعيد قلت جاء في لفظ هيهات قال هيهات هيهات الحقيق على
انه من باب الاعمال ونقل عن ابي علي وغيره ان تكون الثاني للتاكيد فانظر
الى تعلق الاول بالثاني قال ابن عصفور في شرح ابيات الايضاح
فاذا قلت انها اسم فعل فالاختيار في الحقيق انه مرفوع بهيهات الاخير
عند البصريين وعند الكوفيين المتقدمة وان تقول هذا من باب
الاعمال وليس نحو قولك قام وقام زيد منه لان ذاك الثاني مؤكد
للاول ولا يمكن هنا التاكيد لان اسم الفعل الذي به بدلا لفعل اختصارا
بدليل قولهم صه للمفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث فتكراره
للتاكيد مناقض لما اريد به من الاختصار فان اكدت الجملة باسرها
ساغ نحو البيت وحمل الفارسي وغيره البيت على الاعمال

واعتنوا الاخبار في عمل العامل في الظاهر كتاب الوضع الباهر
في رفع افعل الظاهر للامام العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن
الشهير بابن الصائغ الحنفي بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله والصلاة على
رسول الله محمد وآله وصحبه وسلم اعلم ان اسم التفضيل من الاسماء
المشتقة من الافعال الافعال الغير المتصرفة وهي فعل التعجب بباب واحد
حتى ان حذاق النحويين ابن الذي شذ في اجرائه الباب شذ في الآخر
بن عصفور لما استعجب من فعل المفعول وشذوذه اخوفه عندي وانشد فلهي
اخوف عندي الكلمة ولا من الالوان وشذ قوله فانت ابيضهم سربال طباخ
ولقد كنت قديما تطرقت هذه المسئلة النحوية في ان البابين من واد واحد
والوارد في احدهما وارد في الآخر مثله فهميته وهي ان التنخ والغزل كذلك
كذلك من واد واحد والنص الوارد في التنخ وارد في الغزل ضمنية كما
سميته باختراع المفهوم باجماع العلوم اذا تقرر ذلك فمقتضى هذه الصفة
ان لا تعمل اذ هي اسم وحق الاسماء ان لا تعمل الا اذا اشبهت الفعل فالاول
كاسم الفاعل والثاني الصفة المشبهة به وافعل هذه لو تشبه الفعل شبه
اسم الفاعل في جريانها مطلقا واعني حالة تنكيرها في افرادها وفروعها وهو
لفعل حتى انه في بعض الاماكن اختلف في الكلمة هل هي فعل او اسم تفضيل

كقوله فما ادري

لعمرك لا ادري واني لاوجل على ايما تعدو المنية اول
بل ان تجري افعل على المضارع لم تجر نعم المرفوع فان قلت ولو لم
تكن افعل جارية على المضارع في الحركات والسكنات اذ لا اعتبار بالاصالة
والزيادة الا ترى ان ضاربا جار على يضرب قلت علامة التانيث
خارجة عن هذا ذلك الا ترى ان ضاربة جارية والتاء خارجة عن ذلك
ولقائل ان يقول التاء خارجة عن الوزن بدليل استثنائه بخلاف الحركات
والذي يدفع هذا كله ان كلا منا في افعل من وهي ملازمة الافراد والتذكير
ومعنى الجريان كما قاله ابن عصفور الجريان على المضارع في الحركات
والسكنات والتذكير والتانيث والتثنية والجمع ولم تشبه اسم الفاعل
الجاري على الفعل لشبه الصفة له في لحاق العلامات الدالة على فيه
المسند اليه بل جرى مجرى فعل التعجب في المعنى ولذلك لزمت افراد
والتذكير اذا كانت مجرورة بمن او الاضافة لزومه لذلك ولعلي لزوم

افعل لذلك لتضمنه معنى الفعل والمصدر والمستحقين اذ لك بدلا ليتها على
الجنس كما ذكره موفق الدين يعيش في شرح المفصل وان بالسناد وقد اخذ
من السراج كما في الايضاح بانهم لو جمعوا بينهما في علامة الفروع وبين الـ
فاذا البيت من ادخلوا الدرع بمعنى مع الـ الاضافه لان غير المجرد وتعتبه
المستحقات لذلك ولكنا ذكره بعض المتاخرين من افعال من كبعض الكلمة مع
باقيها وبعض الكلمة لا يلحقه العلامات ان اعرابها على حرف قابل بعد ذلك واذا
كان الحايض من الافعال قاصرا في عمله عن المتصرف لشبهه بالاسما فما يشبهه من
الاسما ينبغي ان لا يعمل الا ان افعل لما فيه من الاشتقاق والجريان على الموصوف
عملت في الضمير المتصل والتمييز والحال والظرف وعدمنا [illegible] في الظاهر وكا
في المفعول به على المشهور وهذا معنى قول من قال لا يعمل واما قوله تعالى
الله اعلم حيث يجعل رسالاته فحيث نصبت بمقدر نصب المفعول به اي يعلم
حيث لا جرها بالاضافة فان افعل بعض ما يضاف له ولا نصب بافعل نصبا لظرف فان
عامله غير مقصود في اخر بحيث وكذلك قوله واضرب منا بالسيوف القوانسا
نصبه بيضرب مقدرا وقيل باسقاط الخافض الى اضرب للقولين ورجح الاول
بكثرة حذف الفعل دون الحرف وايضا ايضا لا [illegible] وهو مما يلحق علامات تدل
على شبهه [illegible] بحكم بشبهه وهذه ليست كذلك فكيف [illegible] به كقوله كان جوائي
بالعصا ان اجلها وزيد امررت به وبعض العرب باجل الاشتقاق في اعماله
في الظاهر مطلقا حكاه سيبويه في موضع ومنعه في اخر وحكم عليه بالعلة
والرداءة ورفعها الظاهر كل العرب في مسئلة الكحل استحسانا فالقياس قد
قدمناه ووجهه [illegible] ان بعض المتاخرين اعترض عليه بان عدم الحاق العلامات
لافعل يقوي شبهه بالفعل من حيث ان الفعل لا يثنى ولا يجمع فينبغي ان لا يعمل
بطريق الاولى وهو مسبوق بهذا الكلام في كلام الرشيد سعيد الرشيد
[illegible] مسبوق ايضا قال ابو علي فيما نقله التبريزي عنه في مسئلة زيد
[illegible] يكون يرجحه قول المازني ان خيرا يكون نصب خير منك وقد
تقدم انه اشبه الفعل من جهات من انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ويوصل
بالحروف تارة زيد اعلم منك وجواب ذلك انا لا نسلم ان ذلك لقوة شبهه
بالفعل بل لضعفه حيث لم يجز تحرك في الحاق العلامات بالحاق العلامات
مما يقوي شبهه بالفعل وقد ذكر جماعة من النحويين في علة عمل اسم
الفاعل وان سلم انه نفى فيقوي شبهه بالفعل فهو الفعل الجامد الذي

هو

هو ضعيف غير متصرف شبه بالاسما لكن ليس ان زيدا افعل الرجال وان ليس
للانسان الا ما سعى شاذا مخففة من الثقيلة دليل وان يتجه الى غير
هذا من المسايل وما حال ضعيف لفعل بعضه ووجه التضعيف ابو عمرو
العباس لان اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل انما عملت
لشبهها بالفعل وجد عنا هنا وهو مفعل ومفعل وافعل والفعل لم يوجد فصل
عجبنا ما اي بدلا على الزيادة واعترض عليه اولا بان الصفة دالة على الثبوت
ولا فعل الا وهو دال على الحدوث نفي فعال الضرورة لا لانها على الحدوث او
الثبوت بحث واما امثلة المبالغة فنا سبه من فاعل او فعله افعل او فعل فعلا
المجرور اداة الكثرة وانه ان لم يوضح لها المشابهة وثانيا بان لا افعل عجبا
وهو فعل التعجب ولو زاد فقد التصرف خرج على انا لا نسلم ان قوله ليس افعل
في التعجب موضوعا لذلك ومسئلة الكحل لعيت بذلك لان سيبويه مثلها
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واكثر ما مثله في مسئلة الكحل ما لم
يبسطه في غيره ولطرد ذلك من الامثلة وبسط الكلام في مثال الكحل ما لم يبسطه
في غيره وقد ضبطها الامام جمال الدين ابو عمرو فقال اذا كان افعل لشي وهو في
المعنى لسببه مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا اي صفة لغيره
وهو في المعنى لمتعلق به مفضل في سبب الكحل في المفضل ولهذا لزمت باعتبار
وقوعه في الاول وهو ذلك الشيء الموصوف على نفس الكحل باعتبار وقوعه في
غير ذلك الموصوف والمفضل انعكس اجل النفي وللامام جمال الدين بن مالك
حيث قال في تسهيله لا ترفع افعل التفضيل في الاعراب ظاهرا الا قبل مفضول
المفضول ابدا مجرور بمن وافعل قبله وانما اراد ان يقرب بانه هو هو اي المجرور
هو ذلك الظاهر الذي فرض رفع افعل له وهو الكحل اذا المضمر يجوز عليه
ومثال كونه مذكورا لما سبق وكونه مقدرا ومنه ما ذكره سيبويه
من الحديث ما من ايام احب الى الله فيها الصوم ومن رفع على
توضيحه والخبر يجوز في الوجود والمروي في الصحيحين ما من ايام العمل الصالح
فيها احب الى الله العمل من هذه الايام العشر لا شاهد فيه انما يجري مع ادخال
من على الكحل كما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من زيد واما ان يحذف
مع من

كقول من قال

ما ان رايت كعبد الله من احد ... اولى به الحمد من وجد واعدام

وفيه بيتنا الكتاب المعروف لسيبويه

قال

احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة [illegible]

مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تئية واخوف الا ما وقى الله ساريا
قال الاعلم في كتابه تحصيل عين الذهب التقدير اقل به ركب اتوه منهم بوادي
السباع فجرى في الحذف مجرى الله اكبر يبنى على احد القولين وقدره في النكت اقل
به ركب تئية منهم به في الاول وهو قريب من الاول وقدر بدر الدين بن مالك
ولا ارى واديا اقل به ركب تئية كوادي السباع ولم يعرفوا المقدر حقه كانه
حذف الفاعل عليه وهو منهم العائد على الركب ونفى الحال المقدر وهو كوادي السباع
الذي قدم الاعلم به ورفع كوادي السباع كانه اراد هو المذكور في البيت
فيه الوان من جملة الموصوف باسم التفضيل والمخصص البيت ولا ارى كوادي
السباع واديا اقل به الركب الاول تئية وهو الكلت بوادي السباع قال
ابو جعفر النحاس في شرح ابيات سيبويه تاتيث بالكاف من العقلات مكنت
وقال الخجاوي في شرح المفصل ويحتمل ان يكون اقل هنا فعلا ماضيا ويرتفع ركب
على انه فاعل وتئية مفعول به والجملة في موضع الصفة لواديا واخوف
على ولم ار اخوف قال الخضاف وواديا مفعول ارى وكوادي السباع صفة
تقدمت فانتصبت حالا ويجوز ان يكون كوادي مفعول ارى وواديا تمييز
بمنزلة ما رايت كاليوم رجلا واخوف معطوف اي واخوف به منهم وبعد
ضمير اي يكون افعل بعد ضمير مذكور وهو في المثال في عينه او مقدر
نحو ما حكاه ابو جعفر محمد بن يزيد من قولهم ما رايت قوما اشبه بعض
ببعض من قومك وقال رفعنا البعض انه اشبه له وليس لقوم قال
بعض شراح التسهيل تقديره ما رايت قوما ابين فيهم شبه بعض ببعض
من شبه بعض قومك ببعض فجعل اشبه موضع ابين والمستغنى به عن ذكر
المضاف ثم حمل الاختصار لوضوح المعنى بالتقدير ما رايت قوما ابين
فيهم شبه بعض ببعض في قومك ثم حذف الضمير الذي هو فيه العائد
في شبه وادخل من على شبه فصار التقدير من شبه بعض قومك
ببعض ثم حذف شبه وبعض وادخلت من على قومك وحذف متعلق شبه
وهو ببعض لحذف ما تعلق به وهو شبه فبقي من قومك وهو على حذف
اسمين وبعد نفي تقدم في المثال وشبهه نعني به النهي والاستفهام
وقد اعترض عليه لعدم السماع في ذلك وليس موضع قياس وجوابه
انه قد استعمل النهي والاستفهام للانكار جريا مجرى النفي في اخوات

كان

كان الاربعة والاستفهام وتسويغ مجيء الحال من النكرة في التصحيح
الى غير ذلك وصاحب فصل هو رجل في المثال صرح بدر الدين ولد الشيخ
جمال الدين بن مالك باشتراط كون الفاعل اجنبيا فقال في شرح الخلاصة
لم يرفع الظاهر عند اكثر العرب الا اذا ولي نفيا وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا
على نفسه باعتبارين وقد رايت الامام جمال الدين بن الحاجب اشترط السببية
والامام جمال ساكت عن ذلك فنقول ان قصد بدر الدين بالاجنبي نفي الشيء الذي
اتصل بضمير الموصوف كما مثل به في اثناء كلامه من ما رايت رجلا احسن منه ابوه
فلا شك ان افعل فيه لا يرفع الظاهر في اللغة المشهورة لكن هذا القيد كان
يستغنى عنه بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين وان اراد به نفي الشيء الذي
للموصوف به تعلق ما فليس كذلك بل لا بد ان يكون شيئا بهذا المعنى ومنه الذي
يحمل كلام الشيخ ابي عمرو عليه وان يكون اجنبيا بالمعنى الاول لم يخرج ما رايت
رجلا احسن منه ابوه لكن قد قدمنا ان هذا خارج من قيد اخر وبقي
النظر فيما اذا قيل ما رايت رجلا احسن في عينه الظاهر ويكون الضمير
في منه يعود على محله لفظا على حد عندي درهم ونصفه كما قال الصابح
شرح كذا وقوله تعالى وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره وقول الشاعر
وكل اناس قاربوا قيد فحلهم ونحن حللنا قيده فهو سارب كحله سنه في عين
زيد هل هي داخلة تحت الضابط يرفع فيها افعل وعبارته والذي يظهر انها
تدخل الا على راي بدر الدين فان قيل الشيخ جمال الدين ابو عمرو يشترط
ان يكون اسما منفصلا باعتبارين الاول على ان نفسه وثانيا عند الضمير ليس عن
ذلك الكحل بل المفضول كحل عين الفاعل وكذا اشترط الشيخ جمال الدين بن مالك
قلنا مفضول هو هو قلت الممنوع لعود الضمير بصيره كانه هو وهذا
المعنى ابدلا من اعتباره في تفسير المثال المجمع عليه فان الكحل المنفي فضله في عين
رجل غير الكحل المفضول وهذا هو الذي ترجع تعدى افعل الواقع للكحل هنا
الى ضميره المجرور في قولك منه ولا يجوز هو زيد به قال الصفار في شرح
الكتاب بعد تقرير هذه المسالة وبقي فيها اشكال اثاره صاحبنا ابو الحسن
بن عصفور رحمه الله تعالى وهو انهم قد منعوا من زيد به وانفصل عن هذا
بانه عائد على الكحل لفظا والمعنى ان الكحل الذي في عين زيد ليس مستقلا
بمعنى اخر فهو من باب اي كل قوم فيا ليوا قيد فحلهم المبتدئ قلت وهذا
حسن انتهى وقد يقال ان الذي في الكحل المذكور فيه لحقيقة فالذي يعود عليه

المضمر مفسر من حيث اللفظ والمعنى وهذا مثل قولك ما أشرب منه زيد
ويشرب منه عمرو وكلاهما من رجال الماء وان كان يشرب هذا الماء غير
مشروب الا نادرا ويمكن الانفصال على اشكال ابن عصفور بان ذلك
اغتفر في افعل لما كان بمعنى فعلين ولذلك اجاز تعلقه بظرفين نحو
زيد يوم الجمعة احسن منه يوم الخميس وبان الحسن في المعنى انما هو للرجل لا
للكحل على ما سيأتي من كلام سيبويه وشرحه واعلم ان قول ابن الحاجب
منفيا ايضا في قول ابن مالك بعد نفي او شبهه ان الواقع بعد شبه النفي
منفيا وبقي النظر في شيئين في وجه رفع افعل هنا الظاهر وفي وجه اشتراط
هذه الشروط لذلك اما رفعها الظاهر هنا فذكر له الجمهور تعليلين احدهما
ان افعل هنا يعاقبه الفعل فاذا اقيم الفعل مقامه افاد ما افاده افعل
من التفضيل وكان الموجب لقصوره عن الاوصاف العاملة انه لا يوجد
له فعل بمعناه كما سبق تقديره قال الشيخ جمال الدين بن مالك وتابعوه
صح ان يرفع الظاهر هنا كما صح الحال لاسم الفاعل بمعنى المضي في صلة
ال يعني من اجل ان كان القياس انه لا يعمل في الماضي وصح حلوله
عمل فيه لانه واقع موقع الفعل وعلله هنا بقسمه وهو ان ال تقتضي الاصل
واصله ان يكون بالجملة وتشابه الحرفية وهي انما تدخل على المفرد ولذلك
اختير وصلها بالوصف الذي له شبهان بالجملة والمفرد فهو بعدها له جاذب
لفعله اما في مسئلتنا فبعد تسليم ان الفعل يصح هنا ويؤدي معنى الوصف
لا جاذب له الا ان يقال الاصل في مكان المشتغل اذا ادى الفعل معناها
وصح حلوله محلها ان تكون للفعل وقد اعترض على هذا التعليل بان الفعل
اذا وقع هنا لم يتساو التركيبان من حيث ان نفي الاحسنية يصدق
بالمساواة وحاول بعض شراح الحاجبية الانفصال عن ذلك فقال ان النفي
يكون للمعنى في فعل حسن الكحل في عين رجل على عين زيد وهذا انما يحصل
ايضا بعين الا يكون حسنه بحسنه وهو فيما اراد مكانه وحاول البعض
احسانه الانفصال بان ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
يحتمل ان يكون كحل عين زيد احسن وان لا يكون بان يكونا متساويين
وما رايت رجلا يحسن يحتمل ان لا يكون كحل عين زيد احسن او زيد كما تقدم
وان لا يكون بان يكون انقص فقد تساوى المدلولان في الجملة وهو
على ما فيه اقرب من الاول للعقول وحققنا ان قولك ما رأيت رجلا

أحسن

احسن في عينه الكحل وان كان يتضمنا نفي الزيادة في عين الرجل وهي
تصدق بالمساواة وبنقصها عن عين زيد فالمراد في الاستعمال الاخير
يوضح لك ذلك انك تقول ما رايت افضل من زيد تقصد اثبات المفضلية
له قال بعض محققي المفسرين في قوله تعالى ومن اظلم ممن منع مساجد
الله ومن اظلم ممن كذب المعنى لا احد اظلم من اولئك وتكلم على الجميع
بكلام يذكر في موضعه وقولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه
في عين زيد وان كان نصا على نفي المماثلة ولكن تصدق بنسبتين بالزيادة
والنقص كما سبق ووضوح الامرين جاء ما اخرجه مسلم في صحيحه من حديث
ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قال حين يصبح وحين يمسي
سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم مائة مرة لم يات احد يوم القيمة
بافضل مما جاء به الا رجل قال مثل ما قال او زاد عليه ولو قيل ان او بمعنى
الواو كان تكلفا وما سبق اولى فتامله لكن المراد في الاستعمال اثبات
الزيادة للثاني فصار للتشبيه ويوضح ذلك البحث الثاني في قوله تعالى
وليس الذكر كالانثى ونظير ما ذكرناه في التراكيب من قصرها في الاستعمال
على احد ما تقتضيه وضع اللفظ قصر بعض المفردات على ذلك عرفا كالدابة
في الاجناس وان عم البيت في الاعلام بالغلبة فهذا شيء توافق عليه من
مارس اللغة العربية ولم يحمل على القواعد الجدلية الثاني من تعليل الجمهور
ان رفع افعل الظاهر انه لو لم يرفع الظاهر ورفع اما على انه مبتدا خبر عنه
بالكحل او خبره الكحل تقدم عليه لزم معه امر ممتنع وهو الفصل بين
افعل الظاهر ومعموله باجنبي منه ومعنى الاجنبي انه غير معمول له عمل الفعل
فيه والا فالفصل بالخبر او بالمبتدا او بالخبر ومعموله فصل بمعموله عند
من يرفع احدهما بالاخر والفصل بين العائد ومعموله الاجنبي لا يجوز
لانهما كالكلمة الواحدة قيل ولان افعل مع من كالمتضايفين فلا يفصل
بينهما باجنبي على قول الجمهور ولا بغيره الا لضرورة وقد اعترض على هذا
التعليل بان الفصل انما يلزم على تقدير تقدم الكحل او تأخره عنه بان
يقال ما رايت رجلا الكحل احسن في عينه منه او ما رايت رجلا احسن في
عينه منه الكحل ولا يلزم من ذلك الجمهور واجاب بدر الدين بن مالك
موافقة للجمهور بان في تقدم الكحل تقديم غير الاهم لا لضرورة اذ
الامتناع من رفع افعل الظاهر ليس لعلة موجبة انما هو امر استحساني

ولذلك اطرد عند بعض العرب رفعه الظاهر فيجوز التخلف عن مقتضاه
اذا زاحمه ما رعايته اولى وهو تقديم ما هو اهم وايراده في الذكر
اتم وذلك صفة ما يستلزم صدق الكلام موقوفا على تخصيص رجل بامر
يمكن انه لم يحصل لمن رايته من الرجال لانه ما من رايت الا وقد راى رجلا
ما فلما كان الصدق موقوفا على المخصص وهو الوصف كان تقديمه مطلوبا
فوق كل مطلوب واغتفر ما يترتب على التقديم من الخروج عن الاصل ومطلوبية
المخصص في الاثبات دون مطلوبيته في النفي لانه في الاثبات يريد القائل
في النفي لصون الكلام عن كونه كذبا فلا يقتضي ذلك جواز مثله في
الاثبات وهذا الكلام مع طوله واختصاري له قد يقال ان فيه احسن وجه
ليس صفة انما هو جزء الصفة وكذا الكحل جزء الصفة وأجاب
عن تاخير الكحل عن منه بانه يجب عن قبح اجتماع الضمير بتقديم على مفسره
واعمال الخبر في ضميرين لمسمى واحد وليس هو من افعال القلوب وتقول
لذا لو تقدم وجبت على تقدير ان يرفع ان يكون الكحل مبتدا وهو اذا اخر
لم يصح عود الضمير عليه ولم يقبح نحو في داره زيد وهل ذلك الا مثل
ما احسن في نفسه حينئذ موسى في الاعراب المشهور لكن جعله مبتدا
مخبرا عنه بالكحل هو قياس قول سيبويه في نحو من اول لانه اذا وضع
موضعه بقي الكلام على وضعه وحينئذ يمتنع لعود الضمير على متاخر
لفظا ورتبة ونصير مثل صاحبها في الدار وينبغي ان يحمل قول الشيخ
ابي عمرو في تقدير تقديم منه على الكحل انه يلزم منه عود الضمير على
غير مذكور على انه بناه على قاعدة سيبويه التي ذكرها فان قيل هذا
التعليل لا يتاتى في العبارة الثالثة وهي ما رايت كعين زيد
احسن منها الكحل فان الرفع لا يعضده ذلك المحذور قلت فقدم
فرع الاولى فكما لا يجوز الرفع في الاصل كذا في الفرع ولان المحذور
واقع في المقدر فيما لا يجوز في غيره قلت وان كان كذلك فجوابه
فيما كانت طالوقيد اولا تخرجي الا ان اذن لك لكن الاصل ان
يكون المقدر كالملفوظ واعمال الخبر في ضميرين بمعنى واحد كاف
في المنع على ان ذلك مشكل اعني تعلق منه باحسن لما يلزم من تعدي
فعل الظاهر الى مضمره وقد تقدم الكلام فيه ولعل الصفار اخذ

الاشكال عن ابن عصفور والانفصال عنه بان الضمير الذي دخل عليه
من هو كحل آخر غير الذي رفع باحسن في كلامنا هنا على ان هذا ايضا تاتى
فيما اذا قدم الكحل ولم يذكره وخرج الى امر طويل خطابي ولا يتكلف
له ان يقال عود الضمير على متاخر انما هو فيما جاء عن العرب وهذا لم
يجي ولا غيره من التكلفات الرابع ان هذا من التعليل مفهوم من
كلام سيبويه واورد بعضهم على التعليل الثاني ما قلناه والفصل بان سيبويه
انما ذكر ذلك ليفرق بين مسألة الكحل وبين تنبيها ومسألة مررت برجل خير
منه ابوه ولم يعلل بالتيسير لجواز الرفع بمعمل آخر وقد صرح الصفار بجواز المسألة
بالرفع على تقدير تقديم الكحل وعلى تقدير تاخيره عن منه لان يكون
محطوطا على ان من الناس من قدر بان يكون الكحل مبتدا انما اذا كان خبرا
فيمتنع تاخير الكحل لما ذكرناه ونظير هذه المسألة على هذا التعليل في
الحمل على احسن القبيحين مسألة ما قام الا زيد اصحابك الا زيد فقد اثر
الامر جين التقديم بين الرفع الراجح والنصب المرجوح لما ان البدل
لا يتقدم ومثاله مررت بزيد ورجل اخر قائمين اثروا مجي الحال من
النكرة على وصفها المعرفة بالنكرة ومثله هذا منطلقا رجل اثروا مجي الحال
من النكرة على تقديم الصفة فتحملوا القبيح لدفع اقبح منه ولعل هذا
مراد الشيخ ابي عمرو في قوله لو لم يرفع الظاهر لكان مرفوعا بالابتدا
وهو متعذر لفصول عن غيره اي لان الرفع بالابتدا قاصر على الرفع على
الفاعلية لاستلزامه ذلك الفصل وهذا وان كان فعله رفعا فحل
الظاهر فامره اخف ولو رفع فحل الظاهر في هذه المسألة لتحليل اخر
مفهوم من كلام سيبويه ايضا اعتمد عليه شراحه وعلى ان افعل اذا كان
لتفضيل الشي على نفسه في موضعين فجرى على الاول في المعنى
مع رفعها الظاهر ورفعه اذ ذاك كما يرفع الضمير لانك انما تفضل الكحل
على غيره اذ لا تقدر ان تفضل بها تفسير الشي على نفسه قال سيبويه
ولكنك زعمت ان للكحل هنا عملا وهيئة يعني عملا في الحسن وهيئة فيه
ليست له في غيره فالمعنى ما رايت احدا عاملا في عينه الكحل من الحسن
كعمله في عين زيد وهذا في التقدير كقولك ما رايت احدا احسن في عينه
بالكحل كعين زيد فهو كما رايت احدا حسنا بالكحل كزيد ولا يتاتى
ذلك في مررت برجل خير منه ابوه لان فيه افعل صفة للاب

لان تفضيل الاب على احد يمكن بخلاف الصفة الا العدو وذكر ابن فلاح
في الكافي تعليلين احدهما انها عملت في الظاهر في تفضيل الشيء على نفسه
لان ذلك بالانسبة الى المحالين فالباجري مجرى الضماير فوجبت كما شرح
الضمير ثانيهما انه لما اتحد الفاضل والمفضول كانه عمل في شيء واحد
فمن حسن بخالبدل لم اراها مجتمعة السطر الثاني في وجه اشتراط تلك الشروط
اما اشتراط الموصوف وهو في عبارة ابن الحاجب في قوله لشيء وفي عبارة
التسهيل في قوله فصاحب افعل تفضيل لما في التفضيل وهو دعوى وقيل لان
الاسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بان ذلك يكفي فيه النفي
فتقول ما احسن في عيني رجل الكحل منه في عين زيد كما تقول ما قايم
الزيدان فرفع الوصف مكتفيا به واجيب بان الفعل لم تقو قوة
اسم الفاعل الا ترى انه لا ينصب المفعول به مطلقا على الصحيح ولو وجدت
شروط رفعه للظاهر بخلاف اسم الفاعل واما المكتسب عنه من اشترطه
لانها صفة جرت في اللفظ على غير من هي له وظاهرها لانه الذي رفعه
افعل واما التفضيل فافعل وضعت له وكونه بين ضميرين وهو المشار
اليه باعتبارين فلان تفضيل الشيء على نفسه انما ظهر لعنه ذلك والنفي
لا بكان وقوع الفعل موقعه واغنايه عنه كما قررناه في التعليل
بمعاقبة الفعل وهو للنظر بالشروط السابقة الذي قد تقدم ان بدر الدين
بن مالك اشترط الاجنبية في مرفوعها وتقدم الكلام معه والتوفيق
بينه وبين من اشترط السببية فان قلت فانت اذا قلت ما رايت
رجلا احسن منه ابوه او رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
يصح وقوع الفعل موقعه فقد اجاب عنه بدر الدين بان المعنى في
المراد رفع افعل التفضيل الظاهر جوازا ان يقع موقعه الفعل الذي
بني منه فافاد فايدته ولو قلت في الاول يحسن ابوه كحسنه لغاب
الدلالة على التفضيل او كحسنه ابوه اي لغوته لكن قد صحت الفعل
الذي بني منه احسن وكذلك الدالة على العدم بالمساواة من افعل
وما عينه الكحل الحسنه او يحسن الكحل كلا فاتت الدلالة على التفضيل
في الاول وعلى الغرض في الثاني انتهى وهذا تقدم ان مثله تعالى في
المثال المستجمع للشرايط وتقدم الجواب عنه فليطابق بينه وبين هذا
واعلم ان رفع افعل الظاهر على ما هو المختار مشروط بالشروط

المبالغة لكن هل يعد الا افعل من لو فعل في جميع استعمالها لم اجد
من يشفي الخليل في هذه المسألة والذي يقتضي ان يقال ان هذا ينبني على
الاختلاف في تعليل وجه قياس عدم عملها هل هو كونها لم تشبه الفعل كاسم الفاعل
ولا الوصف المشبه للفعل وهي الصفة المشبهة في لحاق العلامات وهو ظاهر عبارة
سيبويه او كونها لم يوجد فعل بمعناها كما قاله الشيخ ابو عمرو وغيره ان قلنا بالاول
فيقتضي اذا استعملت بالاول ان يجوز رفعها للظاهر فتقول هذا الرجل الافضل
ابوه لانها تثنى وتجمع اذ ذاك وكذا اذا اضيفت لمعرفة نحو زيد افضل الناس ابوه
لانه يجوز تثنيتها وجمعها حينئذ وان قلنا بالثاني فلا ينبغي ان تعمل الا بالشروط
والله اعلم فايدة قوله تعالى حور مقصورات في الخيام قال الشيخ جلال الدين
البلقيني في رسالة لوالده هذه القاعدة ينقض لقاعدة وتكسير العاقل الا انه يجوز جمع
حورا وهو جمع العاقل وقد جاءت صفته على الجمع مراعاة للكثرة على ما قالوه ان
مقصورات محمولات في الفصول فلو جا على الافراد لكان حور مقصورة في
الخيام كما قال وجوه يومئذ ناعمة لسعيها راضية كما قال وجوه يومئذ خاشعة
عاملة ناصبة واما قوله تعالى ان يبدله ازواجا خيرا منكن مسلمات فيحتمل
ان يكون من هذا القسم وان مسلمات صفة مجموعة ويجوز ان يكون بدلا لان البدل
انما يجي عند التعدد وقد نص النحاة على ان قوله تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون
يجوز ان يكون الموصول تابعا وان يكون مقطوعا وعلى التبعية فهو نعت لا بدل
الا اذا تعذر كقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع لامتناع وصف النكرة بالمعرفة
ولا يجوز ان تكون هنا للصفة السابقة وهو افعل التفضيل في قوله خيرا منكن
ان نصوص النحاة على ان الصفة التي تنعت وينعت بها المشتقات من اسما الفاعلين
واسما المفعولين يعني ذلك الا ان خيرا المبني من اسما الفاعلين ولا المفعولين فتقع
نعتا ولا تنعت والاحسن ان تكون حالا من ازواج وان كان نكرة تخصيص بالوصف
ان الحمل على الوصف اولى من الحمل على الحال ولا يجوز ان يكون حالا من الضمير وامتناعه
اوضح من ان يذكر لان صاحب الحال الا الضمير وهو المبدل منه والحال انما هو للمبدلات
فنظر هذا وقوله فيهن خيرات حسان ان انشاناهن انشاء فجعلناه من هذا او الذي اجو له
ان الوصف بكليهما وارد في القرآن والسنة نحو كلاهما في السنة قوله عليه السلام
نسا كاسيات عاريات مايلات مميلات لان النسا والنسوان والنسوة جمع المرأة
من غير لفظها كالقوم في جمع المرء ان جعلته اسم جمع خرج عن هذا الباب ولكن
للكثرة الافراد والله تعالى يمنحنا واياكم مزيد الاسعاد وكتبه له والده رحمه الله

ثم انصه قد ذكرنا في الدرس يوم الخميس حور مقصورات في الخيام وذكرنا
ايضا فيهن خيرات حسان وقلنا مقصورات لا تستحق ان تكون صفة بل يجوز
ان يكون خبرا والمعنى عليه فان القصد الاخبار عنهن بانهن ملازمات لبيوتهن
ليس بطوافات ويكون قوله في الخيام نظير قوله زيد محبوس في المكان الفلاني
والخبر قولك محبوس واما قوله فيهن خيرات حسان فانه لما قال فيهن قابله
بالجمع فقال خيرات وقال حسان مراعاة للفواصل التي في السور من اولها الى اخرها
والذي قبله من عمر فلم [قوله فيهما فاكهة ونخل ورمان فباي الاء ربكما تكذبان
واعقب ذلك بقوله فيهن خيرات حسان واما ما في هل اتاك حديث الغاشية
اما كالذي في سورة القيمة واما مسلات فبدلية كلام ذكرناه وهو البدل
المشتق وهو ضعيف ولكن جوزنا ان يكون حالا من الضمير في خبر الا منكر واما
حديث نسا كاسيات عاريات فمبناه على بحث المحتمل الكلام على ما في
القران الكريم والذكر الحكيم زادنا الله واياكم من النفالة التوفيق والحكمة
وافاض علينا سحايب النعمة ورفع عنا النقمة امين كتبه الشيخ ... الدين
البلقيني الى والده شيخ الاسلام سراج الدين رحمهما الله الحمد لله الذي
بنعمته تتم الصالحات اسعد الله مساكم وازال عنكم ما ساكم
الفقير اصلح الله شانه وازال عنه ما شانه ان الزمخشري في الكشاف وقع
نعتت بكرتين الالطاف في قوله تعالى ويستفتونك في النسا قل الله
يفتيكم فيهن وما يتلى عليكم في الكتاب في يتامى النسا وذلك انه قال ما في محل
الرفع اي يفتيكم الله والمتلو في الكتاب في معنى النسا في معنى قوله وان خفتم
ان لا تقسطوا في اليتامى وهو مثل قولك اعجبني زيد وكرمه ويجوز ان يكون
ما يتلى عليكم مبتدا وفي الكتاب خبره على جملة معترضة ويجوز ان يكون مجرورا
على القسم كانه قيل قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في معناهن
ويجوز ان يكون في يتامى النسا بدلا من فيهن كما في الوجهين الاخيرين
فيه ابا غير انتهى كلامه واقول لا يصح على الوجه الاول وهو ان يكون ما
فاعلة البدلية من قوله فيهن والذي ذكره المعربون في ذلك ومنهم
العكبري انما هو البدلية من قوله في الكتاب وانما لا يصح لوجهين احدهما
ان قوله فيهن فيه ضمير عائد على النسا فهو مقصود في الجواب عن حكم النسا
في الجواب الله يفتيكم فيهن اي في النسا واما قوله وما يتلى عليكم فجميع
الكتاب نفيه التصريح بيتامى النسا فصار المعنى قل الله يفتيكم في النسا

ويفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النسا فلا يصح البدلية حينئذ من فيهن
لا يستلزم ان يكون الجواب اخص من السؤال لان المسؤول عنه حكم النسا
ويكون الجواب على تقدير البدل قل الله يفتيكم في يتامى النسا وهذا وان كان
مقصودا الا ان الحكم الاول ايضا مقصود وهو ان الله يفتي عباده في امر
النسا عموما ويفتيكم المتلو في الكتاب في يتامى النسا خصوصا والجواب لا يكون
اخص من السؤال الوجه الثاني ان قوله فيهن متعلق بجملة قل الله يفتيكم وقوله
في يتامى النسا في النسا متعلق بجملة يفتيكم المتلو بنا على ان ما فاعله ولا بد لـ
المتعلق بجملة من المتعلق بجملة اخرى واما على الوجهين الاخيرين فلا تستقيم البدلية
امن الكتاب ولا من فيهن اما من فيهن فلما قررناه من استلزام ان يكون الجواب
اخص من السؤال ولما مر في الكتاب فلان على هذين الوجهين المراد والذي يتلى عليكم
محفوظ في الكتاب المراد بالكتاب على هذا الوجه اللوح المحفوظ مثلا وانه لعلى امر
الكتاب لدينا لعلي حكيم فلا يصح ان يبدل في يتامى النسا من قوله في الكتاب لان
ذلك ذكر للتعظيم والمبالغة في نفيه الطرح فيؤدي الى فوات الامر الذي سيق له
والذي يتلى عليكم في الكتاب على معنى انه مقرر في الكتاب اللوح المحفوظ وكذلك
على القسم انه لقسم لو ابرا لخاص وهو ما يتلى في الكتاب على سبيل التعظيم واما
الامر الخاص وهو الذي يتلى في يتامى النسا فالقسم به لا يصح البدلية على هذين
الوجهين بوجه واذا ابطلت البدلية فلا يصح له خبر فلا يكون الجمل العام اضيفه
والتسمية الا اذا علق في يتامى النسا بقوله يتلى عليكم في الكتاب ثم اعتبرنا اعرابات
ختم ان لم يسعف البهاء الحق والمسئول ... هذه الاعتراضات وهل هي صحيحة
ام لا والله يديم انتفاع الناس بكم ويزيل عنهم الباس فكتب والده الحمد لله
الذي بنعمته تتم الصالحات اللهم صل وسلم على سيدنا محمد سيد السادات من اهل
الارض والسموات وعلى آل سيدنا محمد واصحابه واتباعه واحبابه اسعد الله
صباحكم وادام سعدكم ونجاحكم لقد اسديتم احسانا وقلدتم امتنانا واقول
في الجواب والله الموفق للصواب ان قول الزمخشري والمتلو في الكتاب في معنى
اليتامى يعني قوله وان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى الاية التي فيها ذكر اليتامى في الحرف
ان لا تقسطوا هي المذكور فيها فانكحوا ما طاب لكم من النسا يجوز ان يكون في
يتامى النسا بدلا من فيهن تنصيص التقدير المتلو في الكتاب في الاية التي ذكر فيها اليتامى
مما يتعلق بالنسا هو قوله فانكحوا ما طاب لكم من النسا واذا اختصرت قلت
التقدير قل الله يفتيكم فيهن والمتلو في الكتاب فيهن وذلك المتلو هو في الاية التي

وذكر فيها اليتامى كما تقول اذا سالك سايل من المحجور عليهم العالم تعهد فيهم
والمقول في الجامع في حجر الصبي وكان قد ذكر في حجر اصوم ما يتعلق بعموم المحجور
عليهم ومن الذي يظهر ان الجواب ليس اخص من السؤال بل هو مساو له واما المتعلق
فان قوله فيهن يتعلق بقوله يفتيكم ايضا على اعراب البدل وانما يتعلق بقوله
يتلى على غير البدل وما ذكر يعود على الوجهين الاخيرين فالبدلية من في الكتاب
لم يذكر منها الزمخشري والبدلية والبدلية من فيهن قد تقدم انها مساوية
بما قررناه وهي متعقبة على الاعتراض والقسم وصار التقدير قل الله يفتيكم
فيهن ثم الكلام اعترض بقوله والذي يتلى عليكم ثابت في اللوح المحفوظ ثم عاد
الى تمام الاول وافاد في يتامى النساء والتقدير قل الله يفتيكم فيهن في المذكور
في قوله فانكحوا ما طاب لكم من النساء وذكر في التبيان للاعلام في موضعه
وعلى القسم يصير التقدير قل الله يفتيكم فيهن واقسم بما يتلى عليكم في الكتاب
ثم عاد الى تمام الاول بالبدلية المذكورة وجوز الزجاج ان تكون ما في محل
خفض قال وهو بعيد جدا لان الظاهر لا يعطف على المضمر وهذا الذي قررته
هو الذي ظهر بعد التامل وهكذا يكون الترسل والعفو ممن رغب الى الله في ان
يكون خليقي واكثر بذلك التوسل اللهم اجب سؤالي واصلح الحالي خليقي
وحالي امين **الاستغنا بالفتح المبين في الاستثنا** في ولا اكبر الا
في كتاب مبين للامام سراج الدين البلقيني اما بعد حمد الله الذي جعل علما
الشريعة هم اهل العلم المبين واقامهم بحفظ الشرع المحمدي ومنهم الكتاب المبين
وبحثهم الثبات في الدين فسلوا السيوف على الزنادقة المارقين وجعل على منطقهم
من الفصاحة ما يظهر لكنه منطق المتفلسفين وحفظ عقولهم المسلمة من ردي
العقول فاستقاموا على الطريق المستقيمين والصلوة والسلام على عبده محمد المخصوص
بالشرع العام للفضل على الخلق اجمعين وعلى اله واصحابه وازواجه وذريته
والتابعين فانه لما حضر كاتب هذه الاوراق الفقير الى عفو الله الخلاق مجلس
مولانا المقر الاشرف محب العلم والعلما حبيب الاخيار الحلما السيفي ملكتمر
المارداني بلغه الله في الدنيا والاخرة حسن الاماني يحضر بعض من حضر بما تفضل
به من الاحسان وعمر في حق محبه الفقير الى عفو الله عمر قليلا وقع الكلام في
اللحد قال بعض الحاضرين قولا فصيحة ثم انتشر الكلام في المسند لا لك
وظهر من المتكلمين في الكلام كثير من الاختلال ثم حصل بعد ذلك اليسكون
وربك يعلم ما تكن صدورهم وما يعلنون ثم قرا قاري من القران العظيم

ايات تعلم السبيل الى فهمها العلما الاثبات منها وما يعزب عن ربك
من مثقال ذرة في الارض ولا في السما ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب
مبين ولم يكن في عزم كاتبه العود الى الكلام مع احد من الحاضرين لما اتفق في ذلك
من الغلط وذلك مظنة الخلط فقال بعضهم في الاستثنا اشكال ولم يحل فيه
المقال ولم تقتصر على السؤال وكان كاتبه ضمن عليه في ذلك المجال الى ان ارخته
ما لا اتسع له الجواب فقلت والله الموفق للصواب **الجواب عن ذلك**
من اوجه احدها بعد وفيه لغلط قد قرر امره على المنازعة بغير علم وازعجه ومن انه
يجوز ان تكون الا بمعنى الواو او الاستثنا من محذوف او من قوله ولا اصغر
من ذلك ولا اكبر او منقطع وفي اثناء ذلك كلام المتعصبين لا فايدة له الا سقط
فقصدت بهذا التصنيف تقرير الاوجه في ذلك وايضاح القول فيه والحكم
والمسالك **فاقول** وجه الاشكال ان يقال لا يصح ان يكون الاستثنا من قوله
وما يعزب اذ يصير المعنى وما يبعد وما يغيب الا هو في كتاب مبين وهذا فاسد
ولا يصح ان يكون الاستثنا ولا اصغر من ذلك ولا اكبر رفعنا او فتحت لان
الرفع للعطف على محل مثقال والفتح للعطف على لفظه وهو في موضع الجر لامتناع
الصرف في اصغر واكبر للصفة والوزن وحينئذ فيشكل الاستثنا وهذا
الاخير لم يقرره من كان يستشكل بل اقتصر على الاول ولم يكمل الكلام لقوله
عن الثاني وتمام الكلام ان الاستثنا اما ذكر على ما تقرر لا يصح ولا مذكور
فيما ذكر يستثنى منه لانه الاصل عدم الحذف ويتعذر فيما هو ينبغي من
بعض العلما الاعلام ان بعض من حضر المجلس له مرة يسا له عن هذا السوال
لجبينه وتردد له في ذلك مرات في اوقات قريبة من هذا المجلس ولم يكن
عندي علم من ذلك الا بعد وقوعه وظهور ما كانوا يكتمون والله يكتب ما يبيتون
ولما حصل الكلام في ذلك فتح الله على الفقير باجوبة ارتجالا فاردت ان
ارتبها بان اخرج الامر الاستثنا الى العطف احدها على ما بقا الاستثنا
بحروف ملتزما العطف ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على اللفظ والمحل اولا
التزم ذلك فيكون من ولا اصغر من ذلك ولا اكبر متبعة من الاستيناف
نصبا ولا لنفي الجنس واخر ما ذكرت ان يكون الاستثنا منقطعا فلما
اخرت في الكلام على الاول وقعت المنازعة فيه لغرابته عندهم
واعتقادهم انه لم يقل او لم ينقل مثله في القران العظيم وكان الاعتقاد
غير صحيح **اما الاول** فقد صرح جمع من النحاة بنقل ذلك عن جماعة من النحاة

المتقدمين كما سيأتي بيانه ان شاء الله تعالى **واما الثاني** فقد ذكر جمع
من المفسرين والمعربين في قول الله تعالى في سورة هود الا ما شاء ربك
وكان من جملة كلام من حضر يفسد المعنى على هذا التقدير لانه يكون التقدير
ولا في كتاب مبين **فقلت** له في الجواب الكلام في تقدير الا بالواو ولا لو لا
ثم قلت وكيف يفسد والمعنى صحيح على تقديره ولا لان التقدير حينئذ وما
يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السما ولا اصغر من ذلك
ولا اكبر الا في كتاب مبين والمعنى كل كائن في الارض وفي السما وما
اصغر من ذلك وما اكبر منه وفي كتاب مبين لا يعزب منه شيء عن ربك
وعلى تقدير الواو يصير التقدير وذلك او وهو في كتاب مبين وكان ...
من استشهادي في المجلس ما

قال الشاعر

وكل اخ مفارقه اخوه ... لعمر ابيك الا الفرقدان

فعدلوا عن البحث فيه وعن المعنى الا ان ذلك لا يقال في القرآن
وقال بعضهم الا بمعنى الواو لا تعطف الجمل ولا تقدر في القرآن وهذا
من العجب فقد حمل الاخفش على ذلك قوله سبحانه وتعالى لئلا يكون
للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا منهم واستشهد على ذلك

بقول الشاعر

وارى لها دارا باغدرة ... السيدان لم يدرس لها رسم
الا رمادا هامدا دفعت ... عنه الرياح خوالد سحم

اي دارى لها دارا ورمادا وقد **ذكر** الفرا في قوله تعالى وحكى ذلك عنه مكي
واستحسنه فقال في قوله تعالى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا
في السما ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في كتاب مبين حمل هذا اللفظ على ظاهره
وجعل قوله الا في كتاب مبين الا ما قبله اوجب ان اشيا تعزب عن الله وهي في
كتاب مبين تعالى الله عن ذلك ومثله في الا النافية ولا رطب ولا يابس ولكن الا وما
بعدها منقطعة مما قبلها على اضمار بعد الا تقديره وما يعزب عن ربك من مثقال
ذرة ولا اصغر من ذلك واكبر تم الكلام فلا شيء يعزب عنه الا الله الا هو ثم ابتدا
فقال وهو في كتاب مبين والا في موضع الواو وهي بمعنى **قال** ابو محمد مكي عقب حكايته
ذلك هذا قول حسن لولا ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وكذلك
قال مكي وكذلك قال قوم في قوله تعالى يجتنبون كبائر الاثم والفواحش الا
اللمم قال مكي ويجوز الا بمعنى الواو وبعيد شاذ ولو جعلت الا بمعنى لكن لكان اقرب

واجود فكانه قال لكن هو في كتاب مبين وهذا احسن والاستعمال من
قول صاحب الكتاب انه الا بمعنى الواو وكون الا بمعنى لكن يستعمل كثيرا
وكونها بمعنى الواو لا يعرف فحمل الكلام على المعروف المستعمل اولى والاضمار
لا بد منه في القولين جميعا وبه يتم الكلام انتهى ما ذكر مكي وقد علمت منه اولا
ان الجرجاني جوز ما جوزناه والثاني ان مكيا استحسنه اذ قال لولا
ان جميع البصريين لا يعرفون الا بمعنى الواو وعلى مكي في ذلك اعتراض فقد سبق
النقل عن الاخفش سعيد بن مسعدة المجاشعي وهو من رؤوس البصريين ان الا
تاتي بمعنى الواو ولذلك حكى في التسهيل في باب العطف في حروفه فقال والا
خلافا للاخفش والفرا **الثالث** قوما خرجوا على ذلك الا اللمم وظهر لك بذلك
لا خلاف لدى المرسلون الا من ظلم عن بعض النحويين ان الا بمعنى الواو واجاز
الفرا ان تكون الا بمعنى الواو في قوله تعالى خالدين فيها ما دامت السموات
والارض الا ما شاء ربك فاذا كان الاخفش وهو من رؤوس نحاة البصرة
والفرا وهو من رؤوس نحاة الكوفة يقدران ذلك في كتاب الله تعالى بل وفيه
الحذف ايضا كذلك من حكى عنه الفرا وقد جوز ذلك في هذه الاية بعينها ابو
الحسن بن يحيى الجرجاني هذا الا من يدل على قلة الممارسة بالعلوم والقول
اذا حكى ما لزم من حكايته اختياره مع انه لا يعدون في اختياره في العقد
ولله الحمد انما المحذور في العقائد والافعال المنكرة التي يا باها الكرام البررة
نسبتها الى هذا الحال بحمد الله نعتقده صحيح وما اتانا عن مقال الحق زائغ
هذه الاية سبقت فكيف ينكر هذا ذلك الكلام على الاستثنا فيها وانما
الكلام على ما اخر بصدده وليقرر الكلام على الاستثنا من المذكور ثم
نذكر بعد ذلك الاستثنا من المقدر **فنقول** كان سبق في الاجوبة التي
ذكرناها ان يكون الاستثنا من قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر على الرفع
على الابتدا او الفتح على ان لا لنفي الجنس وهذا هو الذي جزم به الزمخشري
فقال وما يعزب فرئ بالضم والكسر وما يعزب وما يغيب وانه من الروض
العازب ولا اصغر من ذلك ولا اكبر القراءة بالرفع والنصب والاوجه
النصب على نفي الجنس والرفع على الابتدا ليكون كلاما براسه وفي العطف
على محل من مثقال ذرة او على لفظ مثقال ذرة فتحا في موضع الجر امتناع
لان حرف اشكال لان قولك لا يعزب عنه الا في كتاب مشكل انتهى كلام
الزمخشري وكان قصده بذلك ما نقل عن ابي علي الفارسي ان الرفع في ذلك

بما في قوله تعالى علمها عند ربي في كتاب لا يضل ربي ولا ينسى وفي قوله تعالى
وعنده مفاتح الغيب وهذه الاوجه الاربعة التي فتح الله بها لم توجد مجموعة
في كتاب الاول منها قد علمت اصله وممن ذكره في هذه الاية والثاني قد علمت
من قاله والثالث قد علمت من جزم به واختاره والرابع يشهد له كثير من اساليب
العرب وذكر صاحب كتاب تبصرة المتذكر انه يجوز ان يكون الاستثناء متصلا
بما قبل قوله وما يعزب ويكون في الاية تقديم وتأخير هما ترتيبها وما تكون في شان
وما تتلوا منه من قران ولا تعملون من عمل الا في كتاب مبين الا كنا عليكم شهودا
اذ تفيضون فيه الى قوله ولا اكبر للحيثية ما من شيء الا وهو في اللوح المحفوظ
ونحن نشاهده في كل ان ويجوز الاستثناء من وما يعزب ويكون يعزب بمعنى
يبين ويذهب المعنى لا يبين شيء عن الله تعالى بعد خلقه الا وهو مكتوب في
اللوح المحفوظ للحيثية كل مخلوق مكتوب انتهى وفيه نظر اما الوجه الاول
فليس هذا نظرا من علم انما الفتى الا العلا فلا بد عند قصد التاكيد في نحو
ذلك عند العطف بالواو فلا تقول قام القوم الا زيد الا جعفر اذا قصدت
التاكيد اما بالعطف فتقول وجعفر فان قيل انما نقول ذلك الا في الا التي
تكون للتاكيد فهنا قد لا يكون مقصودا فيكون كقول القائل ما قام الا زيد
الا عمر قلت لا يصح لان المثال المستشهد به مفرغ ولا تفريغ فيما نحن فيه
ولكن هو قريب من قولك ما قام القوم الا زيدا الا عمرا الا ان المستثنيات
داخلات في القوم فلو سكت على احدها لا يبنى خلاف ما اخر فيه وايضا فلانه
يلزم مجازان احدهما التقديم والتاخير والثاني تكرير الا واما الوجه الثاني
تفسير يعزب بيبين ويذهب لا يعرف انما المعروف في عزب ما تقدم نعم
قال الصغاني في العباب قال ابو عبيد الضرير تعازب الشيء لغلا يرا المراه تعزبه
اي تذهب عزبته بالنكاح مثل قولك عرضه اي تقوم عليه في مرضه ثم قال
الصغاني والتركيب يدل على تباعد وتنحي فسره بالظهور والبعد والتنحي
سلمناه فلا جمع بين الظهور والذهاب وكانه قصد بذلك ان علم العلماء
مكتوب فما يظهر منه ويذهب الا في كتاب مبين وهذا المعنى قريب من كلام
وقع للزمخشري في سورة سبا لما وجه القراءة المشهورة بالرفع على الابتداء
اشار الى قراءة شاذة بالفتح على نفي الجنس كقولك لا حول ولا قوة الا بالله
بالرفع والنصب وهو كلام منقطع عما قبله قال الزمخشري فان قلت هل يصح
عطف المرفوع على مثقال ذرة كانه قيل لا يعزب عنه مثقال ذرة ولا اصغر

العطف على المحل والفتح فيه للعطف على اللفظ وقد قال السخاوي شارح
الشاطبية متكلما على قول الامام الشاطبي رحمهما الله قال ويعزب كسر الضم عن رب
يعزب اذا غاب وبالي وهما لغتان ومنه المرض العارية والروض العازب
البعيد والوجه في رفع اصغر الابتداء وهو كلام مستقل بنفسه والنصب
على نفي الجنس وقال ابو علي في الرفع هو محمول على موضع الجار والمجرور في من مثقال
وهو رفع في كفى بالله وقال في النصب انه معطوف على لفظ مثقال او ذرة
انه لا ينصرف للصفة والوزن تابعه على ذلك الجميع مصير البغدادي على ذلك
لا يعزب عنه شيء الا في كتاب وهذا فاسد انتهى وليس ما ذكره ابو علي
بفاسد اذا جعلنا الاستثناء غير محذور او منقطعا كما هو الجواب الثاني
وكان الحامل لابي علي الفارسي على ذلك بالنصب ايضا النفي الجنس فلما كان
العطف هو المقصود ونعتت السبعة هناك على الرفع عطفا على مثقال
واختلفوا في انه يونس نظر الى اختلاف حالتي العطف وهذا الحال صحيح
وكان اراد بعض من حضر ان يقرره بحكمة وجوابه ان القراءة سنة متبعة
فلا يلزم من الاتفاق في موضع حمل المختلف عليه لوجود المانع فيما ذكر الماثل
على ان في يونس اعترضها قاله الزمخشري يأتي ان شاء الله تعالى ولنعد الى الكلام
على الجوابين الاخيرين فنقول وعلى الانقطاع جرى جمع من المعربين وجزم
به الحنبري في اعرابه فقال ولا اصغر من ذلك ولا اكبر بفتح الراء في موضع جر جملا
لذرة او لمثقال على اللفظ ويقرأن بالرفع على موضع من مثقال الا في كتاب
اي الا هو في كتاب والاستثناء منقطع وقال علي الذي جزم به الزمخشري
وزعم بعضهم ولا اصغر الى مبين جملة مستقلة بنفسها وجعل الاستثناء
متصلا وفتح ولا اصغر ولا اكبر على نفي الجنس ورفعهما على الابتداء فعلى
ينبغي ان يتكلم على الفصل والقول بان الاستثناء منقطع هل يرد وهل وقع في
القران العظيم ام لا وهي مسئلة مجرى فيها لا نطيل بذكرها واما الجواب الرابع
وهو ان يكون الاستثناء من محذوف فتقديره وما شيء الا في كتاب مبين ونظيره
ونظيره ما فرطنا في الكتاب من شيء وكل شيء احصيناه كتابا واما لم اجعله
مستثنى مما قبله نصبا او فتحا لان الكلام على ان الرفع للعطف على المحل والفتح
للعطف على اللفظ فقد لنا عن الاستثناء من المذكور الى مقدر مستفاد دل عليه
ما سبق ولا بدع في حذف ما قدر لدلالة الكلام عليه ويكون من مجموع ذلك
اثبات العلم لله تعالى في كل معلوم وان كل شيء مكتوب في الكتاب وقد جمع بينهما

واكبر وزيادة لا للتاكيد المنفي وعطف المفتوح على ذرة فانه فتح في
موضع الجر لامتناع الصرف فكانه قيل لا يعزب مثقال ذرة ولا مثقال اصغر
من ذلك ولا اكبر قلت يأبى ذلك حرف الاستثناء الا اذا جعلت الضمير في عنه
للغيب وجعلت الغيب اسما للخفيات قبل ان تكتب في اللوح لان اثباتها في
اللوح انتهى وينبغي ان يجي مثله هنا على تقدير حذف مضاف ولقائل ان يقول
فلا بد من الاتصال وجعل الاستثناء من ولا اصغر ولا اكبر من العطف على اللفظ
او المحل فان قيل المانع ما سبق قلنا نعم وقد وقع التصريح بالعطف مع الاستثناء في
قوله وما تسقط من ورقة الا يعلمها ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس
الا في كتاب مبين فان القراءة عند السبعة بجر حبة ولا رطب ولا يابس وقد قال
الزمخشري ولا حبة ولا رطب ولا يابس عطف على ورقة وداخل في حكمها كانه قيل وما
يسقط من شي من هذه الاشياء الا يعلمه وقوله الا في كتاب مبين واحد والكتاب علم
الله او اللوح تعالى مثله هذا بان قوله ولا اصغر من ذلك ولا اكبر عطف على
مثقال او ذرة وداخل في حكمها كانه قيل وما يعزب عن ربك من هذه
الاشياء شي وذلك مثبت للعلم فيكون معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين
التاكيد لما فهم من اثبات العلم فيما سبق لان معنى ذلك ومعنى الا في كتاب مبين
واحد والكتاب هو علم الله تعالى والمعنى وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة
في الارض ولا في السما الا يعلمها ولا اصغر من ذلك ولا اكبر الا في علمه
وهذا وجه اخر في الاية الا ان فيه حذف المؤكد بخلاف الا يعلمها فانه مذكور
نعم يمشي ذلك على التقديم والتاخير وفيه تعقد وفيه مع الوجهين اللذين قبله
مع الاربعة التي ذكرها في المجلس وقد اوضحت القول فيها هنا تكمل في المسالة سبعة
اوجه على انه قد قرئ شاذا ولا حبة ولا يابس برفعهما قال الزمخشري وفيه
وجهان ان يكون عطفا على محل من ورقة او رفعا على الابتدا وخبره الا في كتاب
مبين كقولك لا رجل منهم ولا امراة الا في الدار ومما وضح الكلام من عزى
انه يجوز ان يكون الاستثنا في ذلك روعي فيه ما راعى المعري بقوله

فتى كملت خيراته غير انه … جواد فما يبقي من المال باقيا

فانه ذهب الى معنى ليس فيه عيب الا ان الجود ليس بعيب فاذا لم يكن فيه عيب فكانه
قال كملت خيراته لكن ينقصه جوده ونظيره في الاية ان كان يعزب عنه شي
فهو الذي في كتاب مبين لكن الذي في الكتاب لا يعزب فلا يعزب عنه شي وهذا
التقدير لا يصح من جهة ان فيه فرض محال وليس في اللفظ ما يدل عليه

خلاف ما تقدم من البيت وايضا فيؤدي الى تكثير المجاز وايضا فان
الجود موضحه لفظا ليس بعيب واما الذي في الكتاب المبين فليس في
اللفظ ما يدل على هذا التقدير وان كان الامر كذلك لما تقرر ان الباري
جل جلاله عالم بالكليات والجزئيات على ان التقدير في البيت انما هو على المنقطع
وحينئذ فتقدير الانقطاع قد تقدم في الاوجه السابقة بما يصح فلا حاجة
الى تقديره الا بعد وعلى الجملة فاحسن الوجوه السبعة جعل الاستثناء
متصلا بتقدير ان يكون من عطف الجمل الرفع على الابتدا والفتح على ان لا
التي لنفي الجنس او يكون من عطف المفردات وتفسير يعزب بنظيرها او يكون من
باب او يجعل منقطعا كما تقدم ويليها كون الا للعطف كما تقدم او الاستثنا
من محذوف وقد وضح ان الذي تناوله الذهن اليه في المجلس فتح من الرب الكريم
فله الشكر على العطاء الجسيم والصلوة والتسليم على سيدنا محمد وال محمد
والتابعين والحمد لله رب العالمين قال ابو محمد عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الرحمن
بن زياد الكاتب في اماليه حدثنا محمد بن القاسم الانباري حدثني ابي ثنا محمد
محمد بن الجهم قال حج الفرا سنة ست ومائتين وحججنا معه فلقيني خلاد بن عيسى
ابي عيسى المقري فسالني عن قول الله تعالى فيهن قاصرات الطرف فقال لم
جمع بعد قوله فيهما عينان تجريان واجبته مما املى الفرا علينا في كتابه
ان فيهن للجنتين او للجنان لما قال ولمن خاف مقام ربه جنتان قال
ومن دونهما جنتان فقال خلاد اخطات قد جمع قبل ذكره للجنان فمضيت
الى الفرا فاخبرته بمسالة خلاد وجوابي وبانكاره علي فرد الفرا
في نفسه ساعة ثم قال ان العرب توقع الجمع على التثنية قال الله تعالى
فان كان له اخوة يريد فان كان له اخوان وقال فقد صغت قلوبكما يعني فقد
صغى قلبا كما قال في كتاب لب الالباب في المسالة والجواب لابي الحسن بن
جباره من ابيات المعاني قول الشاعر

ءاما زيدا الينا سايرا … من مكان نضل فيه السابر
فهو يأتينا عشا في سحر … ماله في يده او عامر

باي شي نصب زيدا وحقه الرفع وكيف يجمع العشا والسحر وكيف يلتئم
ماله في يده او عامر وهذا العجز مباين للصدر وهي مسالة عظيمة وان
احاط اللبيب بها علما الجواب عن ذلك اما البيت الاول فقوله
ونما فعل ماض من قوله نمى ينمي اي ارتفع وزاد وزيدا مفعول به وسايرا

نصب على الحال وقوله ضل من الضلال ضد الهدى والسائر نحو على
وهو الذي نصب زيدا وتقديره ان مر السائر زيدا اي ارتفع به وهو راه
البنا في حال كونه سائرا من مكان جار فيه وضل واما البيت فهو كمستحيل
ان اخذ على لفظه اذ الحشا والسحر وقال هنا بنيان ولا يجتمعان وانما المعنى فيه
نحو بسته اياي فعل مضارع راعشنا الحية من المنسم في الا بنيان من نعشته نعشه
اي رفعته ومنه قول الشاعر وهو ابو حسب النميري

اذا ما نعشناه على الرحل ينثني ٭ مساليه عنه من وراء ومقدم

ومساليه عطفاه وقد نصبهما على الظرف لانهما في معنى ناحيتيه الاثنتين
تقول من وراء ومقدم وتفسير هذا البيت انا اذا رفعناه على الرحل ليستمسك
فينثني في ناحيتيه من جانبيه وهذا الشاهد ايضا من ابيات المعاني وهو مما
يسال عنه وقوله في البيت ما له منصوب بقوله ناعشا اي رافعا ما له في بيت
وصرف سحر الا انه نكرة يريد سحرا من الاسحار وقوله او عامر عطف على المضمر في
ياتي وطول الكلام سد مسد التاكيد وتفسير معنى هذين البيتين ان من
ضل في موماة صداه البنا السائر فيها فهو ياتي ناعشا اي رافعا ملكه اماله
هو وعامر وورد في سنة ثلث وعشرين وثمانماية من بلاد الحرسوس للفقيه
ابي بكر بن محمد بن عقبه اسيلة في النحو الى الشيخ جلال الدين البلقيني فكتب عليه
اما الاسئلة فنسختها الاول زعم ابن مالك ان حذف عامل المؤكد امتنع لقوله
فطفق مسحا بالسوق والاعناق فهل هو مفعول لاجله الثاني زعم الزمخشري
ان قوله تعالى فلما راوه عارضا منصوب على التمييز وتعقبه ابو حيان لم يبين
المضمر فيهما وذكر قريبا من ذلك في قوله تعالى فسواهن سبع سموات الثالث
ابن المحقوص بالذم فيما انشده الزمخشري في سورة الصافات

لعمري لئن اترفتم او صحوتم ٭ لبئس الندامى كنتم آل ابجر

ومنه قول عائشة كان لنا جيران من الانصار لنعم الجار كانوا الرابع على كم
انتصب بصيرا في قوله تعالى فجعلناه سميعا بصيرا الخامس من اي الضماير قول
ابي الطيب

هو الجد حتى تفضل العين اختها ٭ وحتى يكون اليوم لليوم سيدا

وقول المعري هو البحر حتى عاما احاله السادس ما نعني حتى في حديث
الا اخبركم بخيركم من شركم وفي حديث ما بال الكلب الاسود من الكلب الاحمر
وقول المعري

وان

وان بك واديا من الشعر واحدا ٭ يجري بحقي الهناة من غمامه

السابع ما اعراب قوله فخرج بلال بوضوء فمن ناضح ونائل وقول المعري

وهم الناس فالحيا لهم ٭ سوق من غابن ومغبون

واما الاجوبة بعون الله تعالى اللهم الهم الصواب الى السؤال الاول فالظاهر انه سقط
شيء وهو ود من زعم ابن مالك ان هذه الاية ترد على ابن مالك والجواب ان الوجه
بذلك معمول لمكان الاصل فطفق يمسح مسحا فحذف يمسح وهو عامل المؤكد وهذا الزعم
ذكره الشيخ جمال الدين بن مالك في الكافية الشافية والالفية ورد عليه ابنه
الشيخ بدر الدين في شرح الالفية بما توقف عليه من كلامه وقد قال الشيخ
ابو حيان هنا في تفسيره طفق هنا من افعال المقاربة المشروع في الفعل وحذف
خبرها لدلالة المصدر عليه اي فطفق يمسح مسحا انتهى وقد اعرب الزمخشري
والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب الله عليكم مصدرا موكدا
فقال كتاب الله مصدرا موكدا اي كتب الله ذلك عليكم كتابا وقال الشيخ
ابو حيان كتاب الله عليكم نصبه لا باضمار فعل وهو مصدر موكد لمضمون الجملة
السابقة من قوله حرمت عليكم وكانه قيل كتب الله عليكم تحريم ذلك كتابا
وما ذهب اليه الكسائي من انه يجوز تقديم المفعول في باب الاغراء بالظرف
مستند لا يتم لان الاية اذ تقديره عندك عليكم كتاب الله اي الزموا كتاب
الله فلا يتم دليله لاحتمال ان يكون مصدرا كما ذكرنا وكذا السؤال الثاني
فقال الشيخ ابو حيان في سورة الاحقاف وانتصب عارضا على الحال من
المفعول وقال ابن عطية ويحتمل ان يعود على الشيء المرئي الطالع عليهم الذي
فسره قوله عارضا وقال الزمخشري فلما راوه في الضمير وجهان احدهما
ان يرجع الى ما تعدنا وان يكون مبهما قد وضح امره بقوله عارضا اما تمييزا
او حالا وهذا الوجه اعرب وافصح انتهى قال الشيخ ابو حيان وهذا الذي
ذكر انه اعرب وافصح ليس جاريا على ما ذكره النحاة لان المبهم الذي يفسره
ويوضحه التمييز لا يكون الا في باب رب نحو ربه رجلا لقيته وفي باب نعم وبئس
على مذهب البصريين نحو نعم رجلا زيد وبئس غلاما عمرو واما ان الحال يوضح المبهم
ويفسره فلا نعلم احدا ذهب اليه وقد حصر النحاة المضمر الذي يفسره ما بعده
فلم يذكروا فيه مفعول راى اذا كان ضميرا ولا ان الحال يفسر المضمر ويوضحه
انتهى وكلام ابن عطية من راي كلام الزمخشري فانه قال والضمير في راوه
يحتمل ان يعود على السحاب ويحتمل ان يعود على الشيء المرئي الطالع عليهم وهو

شرح قوله عارضا انتهى فقد جعل الضمير يفسره ما بعده كما قال الزمخشري
لكن الزمخشري اقتصر على الابهام والتمييز قال ... فلذلك خصه الشيخ بالاعتراض
والذي قاله الشيخ هو الجاري على القواعد المقررة في النحو اما الاية الكريمة فقد
قال الشيخ ابو حيان فيها قال الزمخشري والضمير في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات
يفسره كقولهم ربه رجلا انتهى كلامه ومفهومه ان هذا الضمير يعود على ما بعده
وهو مفهوم عائد على غير متقدم وهذا الذي يفسره ما بعده لفظا ورتبة ما يفسره جملة
وهو ضمير الشان والقصة وشرطه عند البصريين ان يصرح بجزئيها ومنه ما يفسر
بمفرد اي غير جملة وهو الضمير المرفوع بنعم وبئس وما جرى مجراهما والضمير المجرور
برب والضمير المرفوع باول المتنازعين على مذهب البصريين والضمير المجعول
خبره مفسرا له والضمير الذي ابدل عنه مفسره وفي اثبات هذا القسم الاخير
خلاف وذلك نحو ضربتهم قومك وهذا الذي ذكره الزمخشري ليس واحدا من هذه
الضماير التي سردناها الا ان يحمل ضمان بكون سبع سموات بدلا منه ومفسرا
له وهو الذي يقتضيه تشبيه الزمخشري له بربه رجلا فانه ضمير مبهم ليس بعايد
على المشبه قبله لكن هذا انضعف بكون هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله
ارتباطا كليا اذ يكون الكلام قد تضمن لانه قد قال استوى الى السموات سوى
سبع سموات عقب استوايه الى السما فيكون قد اخبر باخبارين احدهما
استواوه الى السما والآخر تسويته سبع سموات وظاهر الكلام ان الذي استوى
اليه هو الذي يسويه المرتب سبع سموات وقد اعرب بعضهم سبع سموات بدلا
من الضمير على ان الضمير عائد على ما قبله وهو اعراب صحيح نحو اخوك مررت به
زيد انتهى فقد منع الشيخ من البدل على عود الضمير الى ما بعده لاجل عدم الارتباط
واجازه على عود الضمير على ما قبله لوجود الارتباط ثم قال بعد سياق اعراب
ثم في نصب سبع سموات اوجه البدل باعتبارين يعني باعتباره اقبله وما بعده
والمفعول به ومفعول ثانيا وحال قال والمختار البدل باعتبار عود الضمير
على ما قبله والحال ويترجح البدل لعدم الاستقاق انتهى و التحقيق المذكور في
سورة البقرة نظير التحقيق المذكور في سورة الاحقاف وكلام الشيخ في ذلك
هو الجاري على القواعد كما تقدم وقد تحقق القطب في حاشيته على الزمخشري في
ذلك فقال قوله والضمير في فسواهن ضمير مبهم فيه نظر لان الباب ليس قياسي
وانما حمل المضمر في قوله به رجلا على انه مبهم لان رب لا تدخل الا على النكرات
وهذا لا يوجد في فسواهن واما السوال الثالث فقوله اشار الى ذلك

ابن مالك في التسهيل في الكلام على المخصوص بقوله او يذكر فيهما مجهولا لابدال
او لبعض نواسخها او بعد فاعلهما ... المخصوص متقدما لا متاخرا الا اولى بمعمول
فعل ناسخ مثال المخصوص الذي ذكر قبلهما فتقول الاستفهام زيد نعم الرجل
وعمرو بئس الغلام وزيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا ومثال المخصوص المعمول
لبعض نواسخ الابتدا في باب كان قول الشاعر
اذا ارسلوني عند تعذر حاجة اماري فيها كنت نعم الممارس
وفي باب ان قول الشاعر
ان ابن عبد الله نعم اخو الندى وابن العشيرة
وفي باب ظن ظننت زيدا نعم الرجل ومثال ذكر المخصوص بعد فاعلهما مبتدا
نعم الرجل زيد وبئس الغلام عمرو وقوله او خبر مبتدا لا يظهر قال الشيخ
ابو حيان ان هذا الاعراب للشلوبين سيبويه ومن نسبه الى سيبويه فقد اصيب
في الشرح قال فيه واجاز سيبويه كون المخصوص خبر مبتدا او احد الاسماء انتهى
واحال الشيخ الكلام على الشلوبين وقد علله في شرح التسهيل مثال كون المخصوص
مذكورا بعد فاعلهما او بعد معمول فعل ناسخ قول البيت المذكور في السوال لان
كان من نواسخ الابتدا وقول زهير
يمينا لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم
وهذا الشان الزمخشري في سورة الصافات في تفسير قوله تعالى لا فيها غول
ولا هم عنها ينزفون على البنا للمفعول من نزف الشارب اذا ذهب عقله ويقال
للسكران نزيف ومنزوف وقرى بنزفون من انزف الرجل اذا ذهب عقله او شرابه قال
لعمري لئن انزفتم او صحوتم لبئس الندامى كنتم آل ابجرا
ويقال انزف اذا ذهب الرى ونظيره اقشع السحاب وقشعته الريح واكب الرجل وكبه
وحقيقتها دخلا في القشع والكب اما غريب ما انشده فان غالب الادباء
ذكر انه في الصحيح بعد ... اللقطة ورواه البخاري في الصحبة
والرقاق ... الا انه قد كان ... الصلحات
من الانصار كانت لهم منايح وكانوا يمنحون رسول الله صلى الله عليه وسلم من البانها
وفي الرقاق زيادة ... وقد رغب بعض الشيوخ ... من الوصف
ولذلك ... في الاطراف ... في اخر الكتاب كما في الرقاق
بدون هذه اللفظة المذكورة في السوال ... يكون ... في مسند

اه ان حولنا العهود من الانصار اجزاهم الله خيرا وفي ابن ماجة عن انس انه
من عائشة بنت عمر انه كان له جيران من الانصار جيران صدق. واما السؤال
الرابع فجوابه ان يجعل الكاف بمعنى مثل فهو حال لانه يجوز تعدد الحال وما جاء
به كذا جاز زيد الكيا صاحكا والكاف بمعنى مثل فيه نعت له جميعا لمفعول ثان وكذلك
بنصب الاسما على ان في الاصل مجاز جعل كل منهما مفعولا ثانيا ويجوز تعدد خبر المبتدا
فكذلك يجوز تعدد خبر ما دخل عليه ناسخ الابتداء ثم نعرب كل واحد منهما مفعولا ثانيا
وقد قال ابن مالك في التسهيل باب الافعال الداخلة على المبتدا والخبر الداخل عليه
كان والممتنع دخولها عليها لا اسما المبتدا عن استفهام وتنصبهما مفعولين وتعدد
معا واحد كما الابد لشيل ولهما من التقديم والتاخير ما لهما مجردين وكلنا
من الاقسام والاحوال لما الخبر كان انتهى وقد جا في خبر كان وكان الله سميعا
بصيرا وكان الله عليما حكيما فكذلك ما نحن فيه ويمكن ان يجعل الاول في
المفعول الثاني والثاني صفته كما في قوله تعالى فجعلناه هبا منثورا
ويجوز ان يجعلا في معنى واحد على تمييز من الاشيا اذ لا يجعل التمييز بين الاشيا
عالما الا بالسمع والبصر فتصير مثل قولنا الرمان حلو حامض بمعنى مز فاذا
دام مثل جعل الله الرمان حلوا حامضا كان حكمه كذلك. واما السؤال
الخامس انه حيث لم يتقدم ما يعود عليه هذا الضمير يجوز ان يقال هو من
القسم الخامس الذي ذكرناه من كلام الشيخ ابي حيان في جواب السؤال الثاني
وهو الضمير المجعول خبره مفسرا له وقد ذكر ابن مالك ذلك في التسهيل فقال
ويتقدم ايضا غير منوي التاخير ان جر برب او رفع بنعم وشبههما او باول
المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره او كان المسمى ضمير الشان عند
البصريين او ضمير المجهول عند الكوفيين. قال الشيخ ابو حيان ومثال جعله خبرا
قوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به
الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة
لان الخبر يدل عليها ويبينها ومنه هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول
ما تشاء. قال المصنف في الشرح وقد حكى كلام الزمخشري وهذا من جيد
كلامه وفي تنظيره بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل العرب والنفس بدلين
وتحمل وتقول خبرين انتهى كلامه. قال الشيخ ابو حيان ولم يذكر اصحابنا في الضمير
الذي يفسره ما بعده ولا ينوى بالضمير التاخير ان يكون يفسره الخبر واما هذا
فيفسره سياق الكلام وانما ذهب اليه المصنف من ان هي يفسرها هو حياتنا

الدنيا الذي هو الخبر فهو فاسد لانه اذا فسره الخبر والخبر مضاف
لشي وموصوف لشي كان ذلك الضمير عائدا على الخبر بعد اضافته وبعد
صفته واذا كان كذلك صار تقدير الكلام ما حياتنا الدنيا الا حياتنا الدنيا
ولا يجوز ذلك كما لا يجوز ما غلامنا العالم الا غلامنا العالم لانه يؤدي الى
انه لا يستفاد من الخبر الا ما يستفاد من المبتدا وذلك لا يجوز وكذلك نحو
رب الدار مالكها وسيد الجارية مالكها وليس في كلام الزمخشري ما يدل
على ما ذهب اليه المصنف لانه قال وضع هي موضع الحياة فلم يقل موضع
حياتنا الدنيا الذي هو الخبر وقوله لان الخبر يدل عليها ويبينها يعني ان
سياق هذا الكلام على المضمر هو الحياة انتهى ويتحصل منه انه ارتضى كلام
الزمخشري ولم يرتض تقرير ابن مالك وقال عليه وقد ذكرته في تفسير سورة
البقرة على سبيل الجزم به لعبارة ابن مالك حيث قلته والضمير المجعول خبره
مفسرا له انتهى وحينئذ فيصير تقدير قول المتنبي هو الجد الى اخره معناه الجد
اي الكامل الجد بهذه الصفة وقول المعري هو البحر معناه البحر اي الكامل البحر
بهذه الصفة وهو ان لا يلم خيال من حبيبي الم خيال لم يكن البحر وهذا ما ظهر وفوق
كل ذي علم عليم. واما السؤال السادس فالحديث باللفظ الاول
واما الثاني فهو من كلام عبد الله بن الصامت الراوي عن ابي ذر قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان احدكم يصلي فانه يستره اذا كان بين يديه
مثل اخرة الرحل واذا لم يكن بين يديه مثل اخرة الرحل فانه يقطع صلوته الحمار
والمراة والكلب الاسود قلت يا ابا ذر ما بال الكلب الاسود من الكلب
الاحمر من الكلب الاصفر قال يا ابن اخي سالت النبي صلى الله عليه وسلم كما
سالتني فقال الكلب الاسود شيطان رواه مسلم وهذا في المثال الاول
للفصل. قال ابن هشام في المغني في اقسام من الثاني عن الفصل وهي الداخلة على ثاني
المتضادين والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك
وفيه نظر لان الفصل يستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة
توجب التمييز والظاهر ان من في الاية بين الابتدا او بمعنى عن. وقد اقر الشيخ ابو حيان
في شرح التسهيل ابن مالك على ذلك فقال قال المصنف في شرح واشرت بمخ كو
الفصل الى دخولها الى ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز
الخبيث من الطيب ومنه قول الشاعر فان الهوى والذي الجهل في خجهله
انتهى قال الشيخ ومنه لا يعرف قبيلا من دبير وليس من شرطها الدخول

على المتضادين بل يدخل على المتباينين تقول بل الحروف زيد ام عمرو واتفق كلام الشيخ في شرح التسهيل وعلى هذا فيكون في قول عبد الله بن الصامت الفضل ايضا اي ما بال الكلب الاسود مفرد امن الكلب الاحمر من الكلب الاصفر ويحتمل ان تكون بمعنى عن وكذلك هي في بيت المعري في قوله فصرحي الفه من تمايه اما السؤال السابع في اعراب قول ابي جحيفة فمن ناضح ونايل فقد سالني عنه من تلك شيخ المغاربة يقال له المحصي المغتال عنه بالقاهرة وقد توجه الان للحج وظهر لي في اعرابه انه بدل تفصيل على تقدير الفتحي قسمين من ناضح ونايل لان في رواية فرايت الناس يبتدرون الوضوء فمن اصاب منه شيئا مسح به ومن لم يصب منه اخذ من بلل يد صاحبه والالفاظ في مسلم في كتاب الصلوة في ذكر السترة ويكون ذلك

كقول الشاعر

قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم
بين ملجم مهره او سافع

قال النحاة يريد وسافع لان البدل التفصيلي لا يعطف الا بالواو
انتهت الاجوبة

كتب الشيخ جلال الدين البلقيني الى البدر الكلستاني يقول

الى كعبة الآداب تاتي الرسايل
ومن علمه الوافي تحل المسايل

امام حوى علما وفخرا وسوددا
فاصبح مقصودا وكل وسايل

فكانت سر الملك عالم عصره
عن مذهب نعمان وداتو ما قايل

فان اشكلت يوما امور فلذ به
فمن علمه التهذيب والعقد شامل

لغاية كل الناس عند اجتماعهم
بحضرته الا صحا لما هو قايل

فيبدي سؤالا تم بيدي كرحاله
الا فاعجبوا منه مجيب وسايل

هو البدر ان لاقيته بمحاسن
هو الليث في كر وفر يعامل

ما قول امام اهل الادب ومالك زمام معاني الرتب وخليفة المجال في هذا العصر ومن بافادته واضرابه حصل الفخر والنصر في بيت ... ابي تمام مدح بها المعتصم الامام لما صلب بعض الخوارج العابثين على الشرايع والمناهج

وهما

ولقد شفيت النفس من برحائها
ان صار بابك جار مازيار

ثانيه في كبد السما ولم يكن
كاثنين ثان اذ هما في الغار

قال الصفدي قد غلط ابو تمام في هذا التركيب لانه انما يقال ثاني اثنين وثالث ثلثة ورابع اربعة ولا يقال اثنين ثان ولا ثلثة ثالث

ولا اربعة رابع ولما وقف المملوك على هذا التخليط استبعد وقوع مثله من ابي تمام وخاض فكره في الجواب وعام وخطر للمملوك ان المراد غير ما فهمه الصفدي ثم قصد عرض ذلك على من اعلومه تقتبس وبكلامه تقتدى وهو ان في الكلام تقديما وتاخيرا وتغليبا للتركيب تخييرا وهذا التقديم ولم يكن كاثنين اذ هما في الغار ثان وبذلك يرتفع عن كلامه الغلط ويصاب والمراد انه لم يكن لهذه القضية قضية اخرى وكلام ابي تمام بهذا المعنى احرى ويحصل هذا القلب مراعاة للقافيه والتسكن النفوس لهذا الجواب الا بطبكم الذي فيه الشفا والعافيه ولم يجرج ابو تمام على مراعاة الابه حتى ينسب كلامه الى الغلط لو اضح او في البدايه وانضاحه انه لم يوجد لها الاثنين اذ هما في حال ثاني والمسئول ايضاح ما في هذا التخليط والتصويب من المعاني ادام الله المعالي وانزل عليكم الفضل المتوالي فكتب له البدر الكلستاني مجيبا

ما نصه

انتني ابيات تموج بلاغة
وفيها على نحو العقود لالي

ونظمها صدر الزمان وعينه
جلال المعاني والمعالي حلايل

هو الخير بحل الحبر جار وحبره
بسيط المعالي للعفاة شامل

اذا هز اقلام الفصاحة تجلى
مسايل فيها من فنون مسايل

وما لك فقه الشافعي باسره
اذ مويه فروعا واحدا اما يشاكل

ويادله في كل نادخصا له
الا في سبيل المجد ما انا فاعل

له المعول الوضاح في كل معضل
وفضاح نعشر يو عرتاني يجادل

اتاني ما اعني به مالك البلاغه ومالك المعاني فاطربني بلسيح وجعد واعشاني عن المثالث والمثاني اوفى الله كاسه وطيب انفاسه اما الصفدي المخلط فخالط في واضح واعتراضه فاضح وقد صغى يا قمر ذهنه عن الكلام وتركيب سنا المادح ابو تمام حيث لم يفرق بين كاثنين ثان وبين كما اثنين والفرق ظاهر عند سمع عارض له اذ الاول تركيب جمله والثاني تركيب اضافه وظهور القول جمله كالصفة والمقول فزال هذا الوهم اللفظي الجاري عن المعنى بمجرد المبنى والمبنى والذي يقضي منه العجب ان المخطي في الظاهر كيف يرد من محققي الادب واما حد معناه وبيان مغزاه فالظاهر من المقصود ما يقول الحد وهو محمود ان ثانيه خبر ثان لصار ولكن جعل من قبيل اعط القوس باريها حتى يترك النصب اذ هو خبر مبتدا محذوف ولم يكن المعنى لم يجر نوبه سباك

وكان بن
لن يصار وثان اسمه وتنوينه عوض عن الضمير المضاف اليه
خبره وفيه مضاف محذوف والمال ولم يصرنا نبه كثاني اثنين اذ هما
في الغار لانهما جاوزا في الحلوة في الفتد والخرضر ان يصف مصلوبه
بلا ارتفاع لكن في الصلب وهو من التهكم المليح **ومن الفوايد** عن الشيخ
بدر الدين بن مالك نقلت من خط الشيخ كمال الدين الشهير [illegible]
سئل الشيخ بدر الدين بن العلامة جمال الدين بن مالك عن قوله تعالى ولو علم الله
فيهم خيرا الاية والبحث عن تركيبها **فاجاب** هذه الاية على صورة الضرب
الاول من الشكل الاول من القياس المولف من متصلتين لانها مشتملة على متصلتين
متصلتين يجتمع [illegible] وسط هو تالي في الصغرى مقدم في الكبرى
وذلك يستلزم قضية اخرى متصلة مركبة من مقدم الصغرى وتالي الكبرى
وهو لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهم معرضون وكيف يكون لو علم الله فيهم خيرا
وقبوا للحق ملزوما للتوليهم وعدم قبولهم له الاشكال وعندي عنه ثلثة
اجوبة **الاول** لانسلم ان نظم الاية الكريمة يستلزم المتصلة المذكورة لان
من شرط الانتاج اتحاد الاوسط متحدا في احد المقدمين لقوله تعالى ولو اسمعهم
لتولوا وهم معرضون فان قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم معناه لو علم الله
فيهم خيرا وقبولا للحق لاسمعهم ذلك الاسماع لتولوا ولم يؤمنوا لما يخلد
في بعدهم عن الاقبال على الايمان والدخول فيه وقيل معناه لو اسمعهم فامنوا
لتولوا بعد ذلك وارتدوا وعلى هذا التفسير يكون الحد الاوسط وهو اسمعهم
مختلفا في الجملتين اذ المعنى لاسمعهم اسماع لطف بهم ورحمة لهم فسمعوا وامنوا
واستقاموا وفي الجملة الثانية بمعنى ولو اسمعهم اسماع فتنة لهم وابتلا فسمعوا
ودخلوا في الايمان لتولوا وارتدوا ولاشك ان اسماع اللطف والرحمة غير اسماع
الابتلاء والفتنة واذا لم يكن الاوسط متحدا لم يكن الانتاج لازما **الجواب**
الثاني سلمنا اتحاد الاوسط لكن لانسلم انتاج القياس المولف من متصلتين كما هو راي
جماعة من المتاخرين فانهم قالوا لايلزم من صدق كلما كان ا ب ج د وكلما كان ج د فهو
صدق كلما كان ا ب فهو لان الكبرى تدل على ملازمة الاكبر للاوسط في نفس الامر
والصغرى تدل على صدق الاوسط على تقدير صدق الاوسط فلا نسلم انه يلزم من صدق
المقدمتين ملازمة الاكبر للاصغر وانما يلزم ذلك ان لو تعينت الملازمة بين الاوسط
والاكبر على ذلك التقدير لازمة وليس ان تحتمل مثل هذا في الاية الكريمة فنقول
قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا على ان المولى لازم للاسماع في نفس الامر ولو علم الله فيهم

خيرا لاسمعهم على ان الاسماع ثابت على تقدير ثبوت علم الله فيهم خيرا فلا يلزم
من ذلك لو علم الله فيهم خيرا لتولوا لان علم الله فيهم خيرا محال فجاز ان يستلزم
صدقه ومع التلازم في قوله ولو اسمعهم لتولوا ومعاندة اللازم فيه
لان المحال فيه يستلزم المحال **الجواب الثالث** سلمنا انتاج القياس
من متصلتين كما هو راي الامام ومن قبله لكن لانسلم ان في اللازم عنه
في الاية الكريمة اشكالا فانه يصدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا على دعوى ان
توليهم ثابت على كل تقدير فثبت على تقدير علم الله فيهم خيرا لتولوا فان قلت
فعلم الله فيهم خير لازم لعدم التولي فيكون محالا وما له **قلت** كما علم الله
فيهم خيرا فلا يجوز ان يستلزم شيا ونقيضه لان المحال يستبعد
ان يستلزم المحال والله اعلم

كتاب الادكار في المسايل الفقهية

لابي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي النحوي رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
قال الزجاجي ابو القاسم حفظك الله وابقاك وهدانا واياك ووفقنا فيما
نحاوله دينا ودنيا للرشاد ورزقنا علما يقربنا منه ويزلفنا
لديه انه سميع بصير وعلى ما يشاء قدير فانك سالتني ان اسئله [illegible] عنها
في البيت الذي سئل عنه الكسائي **وهو قوله**
فانت طلاق والطلاق عزيمة ثلثا ومن يخرق اعق واظلم
وتفسير وجه الطلاق الذي في تلك مسايل تعقيبه من العربية يلاقي بها
النحويون فيسال عنها من لا دربة بالفقه وكنت جمعت قديما منها مسايل ذكر لي
ابو بكر محمد بن احمد بن منصور المعروف بابن الخياط النحوي انه اجتمع هو وابو الحسن
بن كيسان مع ابي العباس بن ثعلب على تخريجها وتعريبها ومسايل ذكر لي
ان ابا العباس ثعلبا افاده اياها ومنها مسايل يلقون جمعت بعضها من شيوخي
شفاها وبعضها مستنبط من كتبهم فاحببت ان اجمعها في هذا الكتاب واسميه
كتاب الادكار بالمسايل الفقهية واعمد في ذلك حين نشطني له جمعها فيه
كلها وما اتصل بها وما جانسها ومسيلة الكساي التي جرى ذكرها وجعلتها نهاية
في الاختصار وموجزا غاية الايجاز لئلا يطول فيمل ويكثر فيضجر وبالله التوفيق
وهو حسبنا ونعم الوكيل **مسيلة** الحداق اذا قال الرجل لامراته ان
اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فانت طالق ثلثا فهذه لا تطلق حتى تبتدا
بالسوال ثم تعدها ثم تعطيها لانه اشترط الطلاق ابدا بالعطية واشترط لها
العدة واشترط للعدة السوال فقد جعل شرط كل شي قبله فالعدة بعد السوال

والخطبة بعد المهر فكذلك يقع الترتيب في الحقيقة وليس ههنا اضمار
لان جواب كل جزء تقدم قبله فصار كمثل قولك اقوم ان قمت الا ترى انه
لا يلزم بك القيام حتى تقوم مخاطبك وان الجواب مبدو به وكذلك ان قال
الرجل ان اعطيتك ان وعدتك ان سالتني فعبدي حر فليس يحنث حتى يبدا
بالسوال ثم يكون منه العدة ثم العطية فان ابتدا بالعطية من غير سوال
ولا عدة لم يحنث وكذلك المراة لا تطلق وكذلك ان وعد من غير سوال ثم اعطاه
مسئلة فان قال لها ان سالتني ان اعطيتك ان وعدتك فانت طالق
فانت مضمر الفا في الجزء الثالث من الخطبة لا يكون الا بعد السوال فكانه قال
ان سالتني فاعطيتك ان وعدتك فانت طالق وانما اضمر الفا في الجزء الثالث
لان العدة قبل العطية فهذه ايضا لا تطلق حتى تسال ثم يعدها ثم يعطيها فكانه
قال ان سالتني فان اعطيتك بعدا ان وعدتك فانت طالق فهي من جهة الطلاق
ووقوعه في الترتيب مثل الاولى الا انها في تقدير الفا واضمارها مخالفتها
فان اعطاها من غير سوال لم تطلق وان وعدها ولم يعطها لم تطلق وان وعدها
واعطاها من غير تقدم سوال لم تطلق وكذلك اذا قال لعبده ان سالتني
فاعطيتك ان وعدتك فانت حر وكذلك تضمر الفا في الجزء الثاني كان قال
ان سالتني فان اعطيتك ان وعدتك فانت حر مسئلة فان قال ان سالتني ان
وعدتك ان اعطيتك فانت طالق فهو مضمر للفا في ذلك كله لانه قد اوضح كل
شي في موضعه لان السوال يكون ثم العدة ثم العطية فكانه قال ان سالتني
فان وعدتك فان اعطيتك فانت طالق فهذه المسايل الثلث في ترتيب
وقوع الطلاق سواء وفي تقدير الفرسية مختلفة مسئلة فان قال لها اجنبت
منك جنابة فان اغتسلت في الحمام فانت طالق فاجنبت ثلث مرات
واغتسل مرة في الحمام فانها تطلق واحدة لان الاغتسال في الحمام مشترط مع
الاجناب ولا يقع الطلاق حتى يجتمعا مسئلة فان قال كلما اجنبت
منك اجنابة فان مات فلان فانت طالق فاجنبت ثلث مرات ومات فلان
فانها تطلق ثلثا فان موت فلان لا يتردد مع كل اجنابة والمعنى انت طالق
بعدد كل جنابة اجنبت منك وكذلك ان سقط الحايط او قدم زيد يجري هذا
المجرى لانه ليس مما يتكرر وقد قال بعض الفقها في قوله كلما اجنبت اجنابة
فان اغتسلت في الحمام فانت طالق فاجنبت ثلثا واغتسل في الحمام مرة واحدة
فانها تطلق ثلثا وجعله بمنزلة الفعل الذي لا يتردد وهذا غلط لان الفعل

اذا كان يجوز ان يقع مع شرطه فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا مسئلة
اذا قال لها ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق فانها تطلق باحد الفعلين
لان المعنى ان كلمتك فانت طالق وان دخلت دارك فانت طالق لانه كرر الشرط
ولا بد لكل واحد من جواب لانهما شرطان وكذلك ان قال لعبده ان كلمتك وان دخلت
الدار فعبدي حر فانه يعتق باحد الفعلين لما ذكرت لك واذا كان ذلك يجب باحد
الفعلين فوجوبه بهما جميعا اذا وقعا معا الزم مسئلة اذا قال لها ان دخلت
الدار وكلمتك فانت طالق فهذه تطلق بوقوع الفعلين جميعا لا تطلق باحدهما
دون الاخر ان دخل ولم يكلمها لم تطلق وان كلمها ولم يدخل لم تطلق فاذا جمعهما
طلقت ولا يبالي بايهما ابتدا بالكلام او بالدخول اي ذلك بدا به وقع الطلاق بعد
ان يجمعهما لان المعطوف بالواو يجوز ان يقع اخره قبل اوله الا ترى انك
تقول رايت زيدا وعمرا فيجوز ان يكون عمرو في الروية قبل زيد قال الله تعالى
واسجدي واركعي وكذلك اذا قال لعبده ان دخلت الدار وكلمت زيدا
فانت حر فانه لا يعتق الا بوقوع الفعلين جميعا كيف وقعا لا فرق بينه وبين
وقوع الاول قبل الثاني والثاني قبل الاول مسئلة ان قال لها ان دخلت
الدار فكلمتك فانت طالق فهذه لا تطلق الا بوقوع الفعلين جميعا وبتقدم
المتقدم فيهما في الشرط فلا تطلق حتى تدخل الدار اولا ثم تكلمها فان كلمها قبل
الدخول لم تطلق وكذلك العبد لا يعتق لان المعطوف بالفا لا يكون الا بعد الاول
وكذلك ثم مسئلة فان قال لها ان كلمتك او دخلت دارك فانت طالق
طلقت بواحد من الفعلين وان لم يكررا ايهما وقع طلقت لان او لاحد
الشيين وهو بمنزلة قولك ان كلمتك وان دخلت دارك فانت طالق لا فرق
بينهما في وقوع الطلاق وكذلك في العتاق اذا قال ان كلمت زيدا او دخلت
الدار فعبدي حر عتق بواحد منهما اول ما وقع الفعلان وقع الطلاق والعتاق
لانه اذا وقع بواحد فالاثنان اجدر ان يقع بهما مسئلة اذا قال لها انت طالق
وان دخلت الدار طلقت في الحال ووقتها على كل حال لان المعنى انت طالق وان دخلت
الدار طلقت في وقتها على كل حال لان المعنى انت طالق وان لم ادخل الدار وان
دخلتها لان الواو عاطفة على كلام محذوف وكذلك اذا قال عبدي حر وان دخلت
دارك عتق على كل حال لان المعنى عبدي حر ان لم ادخل دارك وان دخلتها
مسئلة فان قال لها انت طالق اذا دخلت الدار لم تطلق حتى تدخل الدار لان اذا
شرط لا يقع الطلاق الا بعد وجود ما بعدها فاما اذا فهو مستقبل فيه

معنى الشرط فكانه قال انت طالق اذا جا وقت كذا فمعنى وقت دخول الدار
فقد استوت ان واذا في هذا الموضع في وقوع الطلاق ولها مواضع كثيرة
نفترق فيها في هذا النحو سنمر بك ان شا الله تعالى مسالة فان قال لها انت
طالق ان دخلت الدار بفتح ان طلقت لوقتها لان المعنى انت طالق من اجل ان دخلت
الدار وان دخلت الدار فقد صار دخول الدار علة طلاقها والسبب الذي من
اجله طلقها لا شرطا لوقوع الطلاق كما كان في باب ان فهي تطلق اذا فتحت كانت
دخلت الدار او لم تدخل فان الطلاق يقع بها في وقته وكذلك اذا شدد ان وفتحها
فقال انت طالق انك دخلت الدار طلقت لوقتها كانت دخلت الدار او لم تكن دخلت
وشرح ذلك انه لو لقيها فقال دخلت دار زيد ولم تكن دخلتها في الحقيقة فقال لها
انت طالق ثلثا فقالت له لم طلقتني فقال من اجل انك دخلت دار زيد فقالت لم اني
لم ادخلها قط وقع الطلاق ولم يكن ذلك بمانع من وقوعه وكذلك اذا قال لها انت طالق
ان دخلت دار زيد فكانه طلقها ثم خبر ما العلة التي من اجله طلقها والتشديد
والاخبار بذلك لا يمنع من وقوع الطلاق وكذلك لو قال لها انت طالق انك
دخلت الدار فكسر ان وشددها طلقت وهذا المخبر بما العلة التي من اجلها
طلقها ولكنه طلقها ثم خبرها بخبر منقطع من الاول وكانه خبرها بما ليس مما
هو فيه بشي فالاخبار والامساك عنه سوا اذ ليس بشرط الطلاق ولا بحيلة
له فهذا الفرق بين كسر ان وتشديدها وبين فتحها وتشديدها وفتحها وتخفيفها
وكسرها وتخفيفها فاعلم ذلك مسالة فان قال لها انت طالق ان دخلت دار
زيد فكانه قال لها انت طالق وقت دخولك دار زيد فيما مضى وهي في بعد من
انت طالق امس في الطلاق بفتح ان وذكره المعنى نحو وهذا في اللغة متناقض قد
نقض اخره اوله اللهم الا ان يكون قد طلقها بوجود دخولها دار زيد ثم خبرها
الان بما كان منه في ذلك الوقت وان كانت لم تدخل دار زيد قط فقال لها انت طالق
ان دخلت دار زيد فكانه قال لها انت طالق امس ثم كذب عليها بقوله دخلت
دار زيد فسوا هذا وقوله انت طالق امس وانت طالق ان دخلت دار زيد لو حمل
هذا على حقيقة اللغة كان قوله انت طالق ان دخلت دار زيد وانت طالق
ليس كلاما مستحيلا لانه متناقض كانه قال طلقتك امس واما قوله اطلقتك فحال
لا ينقض اوله باخره واما قوله طلقتك امس فان كان قد فعل فقد مضى القول فيه
وان كان لم يفعل فانما كذب في اخباره وباب وقوع الطلاق فيه ما نذهب
اليه الفقها في ذلك مسالة فان قال كلما دعوتك فان اجبتني فعبدي حر فدعاه

ثلث مرات واجابته مرة قال لم يعتق واحد من عبيده لان الاجابة مشروطة
مع الدعا وهي مرة واحدة فلا يعتق الا بهما مع اجابة وكذلك اذا قال
لامراته كلما ناديتك فان اجبتني فانت طالق تطليقة فناداها ثلث مرات
فاجابته مرة طلقت واحدة

مسالة انشد الكسائي

فان ترفقي يا هند فالرفق احزم   وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم
فانت طلاق والطلاق عزيمة   ثلثا ومن يخرق اعق واظلم
فبيني بها ان كنت غير رفيقة   وما لامرئ بعد الثلث تقدم

اما قوله انت طالق ففيه وجهان احدهما ان يكون مصدرا موضوعا موضع
اسم الفاعل كما قيل رجل عدل اي عادل ورجل صوم اي صايم وفطر وزور اي
زاير كما قال الله عز وجل ان اصبح ماؤكم غورا اي غايرا وقد يقع المصدر
في موضع المفعول ايضا كما قيل رجل رضى اي مرضي فكانه قال انت طالق فوضع
طلاقا موضع طالق اسم الفاعل كما ترى وهذه المصادر اذا وضعت موضع اسما
الفاعلين والمفعولين فان شيت تركتها ايضا على لفظ واحد فيهن في الواحد
والاثنين والجمع والمونث فتقول رجل عدل ورجال عدل ونسوة عدل وان شيت
ثنيت وجمعت فقلت عدول ومقانع انشدنا ابو عبد الله نفطويه قال
انشدنا احمد بن يحيى عن ابن الاعرابي

يقول

طمعت بليلى ان تريع وانما   يقطع اعناق الرجال المطامع
وبايعت ليلى في الخلا ولم يكن   شهود على ليلى عدول مقانع

فجمع عدلا ومقنعا فقال عدول ومقانع كما ترى والوجه الثاني في قوله
فانت طلاق ان يكون حذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه كما قيل صلى
المسجد يراد صلى اهل المسجد وكما قال الله عز وجل واسال القرية التي كنا فيها
والعير التي اقبلنا فيها يريد اهل القرية واصحاب العير فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه وكذلك اراد انت ذات طلاق فحذف المضاف واقيم المضاف اليه
وكذلك اراد انت ذات طلاق فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه

قالت الخنسا

ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت   فانما هي اقبال وادبار

اي ذات اقبال وادبار وقد يجوز ان يكون جعلها الاقبال والادبار لكثرة ذلك
منها مجازا واتساعا

وانشد سيبويه

وكيف اواصل من اصبحت   خلالته كابي مرحب

ثلث

سر يد كخلا له ابي برهب وا لخلا له الصداقة واما قوله والطلاق عزيمة
ثلثا فانه اذا نصب الثلث فكانه قال فانت طالق فوقع بهما الثلث ويكون
قوله والطلاق عزيمة مبتدا وخبرا مغن لجواب اذا قال فانت طلاق والطلاق
عزيمة ثلث وقع ثلث فكانه قال انت طالق ثم قال والطلاق عزيمة ثلث
اي الطلاق ثلث والجملة عنده بعج العراق هو الثلث فيكون ثلث خبرا ثانيا عن
الطلاق او موضحا للعزيمة وان شي كان تقديره فانت طالق ثلثا ثم فسر ذلك
بقوله والطلاق عزيمة ثلث كانه قال والطلاق الذي ذكرته او نويته
عزيمة ثلث فصرح بعد ذلك واذا نوى الثلث ودليل نصب الثلث
قوله في البيت الذي بعده فبيني بها ضلت على انه اراد الثلث والبينونة
ويجوز نصب عزيمة اذا رفع الثلث فقال والطلاق عزيمة ثلث فنصب على
اضمار فعل كانه قال والطلاق ثلثا اعزم ذلك عزيمة ويجوز ان يكون بتقدير
قوله والطلاق اذا كان عزيمة ثلث كما تقول عبد الله راكبا احسن منه
ماشيا وكما تقول هذا البسر الطيب منه رطبا واما قوله ومن عرف اعق
واظلم من كلام الشعر ايجوز في منثور الكلام وهذا اخر المسايل والله
وتعالى اعلم

مسئلة بين السلام على نصب ضبة في قول صاحب

المنهاج وما ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم تحرير الشيخ
الامام العالم العلامة جلال الدين ابو بكر بن محمد السيوطي الشافعي رحمه الله
وغفر له بسم الله الرحمن الرحيم نقلت من خط والدي رحمه الله ما صورته
الحمد لله عرض للحماع بعض الاشياخ اعزه الله تعالى فذكر لي ان
بعض اصحابنا الشافعية سأله عن وجه نصب ضبة في قول صاحب المنهاج
وما ضبب بذهب او فضة ضبة كبيرة لزينة حرم وقال اعزه الله تعالى
واخبرني بعض السائلين ان الاصحاب اختلفوا في وجه نصبه وان بعضهم
قال هو خبر كان محذوفا والمعنى وكان ضبة او وان كان ضبة وقال
بعضهم هو مصدر وتقديره تضبيبا ضبة وقال بعضهم هو آلة وقال بعضهم
توسع المصنف فاطلق الضبة على المصدر وربما قيل غير ذلك وذكر ظاهر
لي على ان الاطلاق هنا اللفظ بان هذا المعنى غريب لان هذه الاقوال
كلها لا تسلم اما قول من قال وكان ضبة او ان كان ضبة يعني في الجواب
لانه يلزم منه عود الضمير في كان المقدرة على ما الواقعة على الاناء
المضبب فيكون المعنى ما ضبب وكان المصدر ضبة او ان كان المضبب

ضبة وا... فساده سوا جعلت كان تامة او ناقصة والواو عاطفة
او للحال عند كلام الشيخ سلمه الله وقد اقتضى ان احدهما ان اسم كان
المقدرة ضمير والثاني انه عايد على ما الواقع على المضبب وكل منهما ليس بلازم
اما الاول فلانه يجوز ان يكون اسم كان ظاهرا تقديره وكانت الضبة
ضبة كبيرة الى آخره واما الثاني فلانا اذا جعلنا اسم كان ضميرا كان
عايدا على الضبة المفهومة من قوله وما ضبب لان يعني الضمير يجوز الاستغنا
به الملتزم له كقوله تعالى فمن عفي له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء
اليه باحسان فعفي يستلزم عافيا والضمير في اليه عايد عليه

قوله

لكا الرجل الحادي وقد منع الضحى وطير المنايا فوقهن اواقع
فالحادي يستلزم ابلا يحدوها وضمير فوقهن عايد عليهن لعزراد لكن
حذف كان واسمها ظاهرا او ضميرا او بقي خبرها فان اعترض معترض
بان حذف كان مع اسمها انما يحسن ويكثر بعد ان ولو حيننا بانه يكفينا في التخريج
وقوعه في كلام العرب وان كان قليلا لا نعتد خرج سيبويه قول الراجز من لد
شولا فالى اتلائها على ان التقدير من لدن كانت شولا وما امكننا ان نخلص عن
اعتراضه بوجه آخر وهو ان نقول فان كانت الضبة ضبة كبيرة
حذفت واسمها بعد ان وبقي خبرها ثم حذفت بعد ذلك وحرف جوابها لان حرم
الذي هو الجواب عليه فان حذف الشرط مع القرينة جايز مع ان الخلاف في
غيرها من ان اداة الشرط واشترط ابن عصفور والابدي لقرينة الفعل
المحذوف قال في الارتشاف وليس بشيء ومن امثلة حذف الشرط مع ان
بدون لا قوله تعالى فلم تقتلوهم تقديره والله اعلم ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم
انتم ولكن الله قتلهم وقوله فالله هو الولي تقديره ان ارادوا اولياء بحق فالله
هو الولي بحق وقوله تعالى يا عبادي ان ارضي واسعة فاياي فاعبدون اي
ان لم يتات ان تخلص العبادة في ارض لي فاياي في غيره فاعبدون وهذا هو
الانسب ليوافق عبارة المنهاج عبارة اصله فان عبارة المحرر والمضبب بالذهب
او الفضة ان كانت ضبة كبيرة وفوق قدر الحاجة حرم استعماله وان كانت
صغيرة الى اخره فهذا يشعر بان صاحب المنهاج لما اختصر عبارة المحرر حذف اداة
كان واسمها وذكر الشرط ثم قوله في رد هذا الوجه سوا جعلت كان تامة او
ناقصة كيف يصح فرض كان تامة والمدعى ان ضبة منصوبة فتامل هذا الحر

كلام الوالد على هذا الوجه ثم شرع في ذكر كلام المعترض وبغية الأوجه
واما قول من قال تضيقا ضيقا فليس بشيء لانه لم يعرب ضيقة واما
اكد الفعل بمصدره القياسي وابقى الضيقة على حالها واما قول من قال
ان ضيقة مفعول مطلق لانه آلة التضييق او توسع المصنف فاطلق
الضيقة على المصدر ونصبه مفعولا مطلقا فتشهنه توجد لان لفظ الضيقة
يوافق في المعنى واللفظ للفعل قبله وقد رد بان الضيقة ليست آلة التضييق
لان كل الآلات تكون موجودة قبل الفعل محلة معروضة له كالسوط قبل
الضرب والقلم قبل الكتابة وايضا فاطلاق آلة المصدر عليه سماع كضربته
سوطا اكتبته قلما والضبة والضبة عبارة عن الرقعة التي يرتع بها الاناء تقول
ونحوه وقد كانت قبل ذلك جنسا من الاجناس صورة المضبب لفعل فيه
ضبه فقد فعل به ليسمى تضبيبا والضبة عبارة عن الذات وكانت قبل ذلك
جنسا لا تسمى ضبة ولو سلمنا الغاء من الفاظ التي اطلقتها العرب على المصادر
وليست بمصادر كالآلات والعدد وما اضيف اليها ونحوه فان وصفها
بكثرة يرده لان المعاني لا توصف بكبر ولا صغر وانما يوصف بالقلة
والكثرة والقوة والضعف ونحوها من اوصاف المعاني فاذا صح ذلك
فلا يقال توسع المصنف فنصب الضبة على المصدرية لانه يعني توسع ان تكب
لغة مولدة فهو بعد حشية وادب على المصنف لكنه ما ينبغي ان يقال حتى يقع
العجز بعد النظر والاجتهاد لان المؤلف اذا امتنع في الفروع وعز بها بعد
في ارتكابه لغة المولدة لانه لو كلف الكلام باللسان العربي دائما صعب عليه
لانه لا يقدر عليه الا بكلفة فاذا عجزنا عن الدخول بكلامه في اللسان
العربي عذرناه واحتاج عليه انه اتقى كلامه الى نزاعه انما هو في
كونه مطلقا بجعله آلة واما نفس الدعوى ولا نزاع فيها فان المصدر قد
ينوب عنه في الانتصاب على انه مفعول مطلق ملاق له في الاشتقاق وان
كان اسم عين جامدا لا يعقل فاعل المصدر كقوله تعالى والله انبتكم من
الارض نباتا فقد انتصب نباتا على انه مفعول مطلق وليس بآلة للنبات
ذات جامدة لا تعقل الفاعل والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع الاصحاب فيه ونظر
الحكم والصحاح وتقريب اللغة وغيرها ولم نجده متعديا بهذا المعنى ان الباء
في تلفت بمعنى من البيانية ارتكبه على مذهب الكوفي وضبة منصوب على اسقاط
الخافض اداهم بانت لقوله

امرتك الخير فافعل ما امرت به ¤ فقد تركتك ذا مال وذا نشب
وهو ظاهر وانود على بادخا له فيه بلوكهم لم يجردوه من افعاله انا لقول
ما قيس على كلامهم احسن من كلامهم وقرقا الوافي ضبط افعال باب امر انه كل فعل
ينصب مفعولين ليس اصلهما المبتدا والخبر واصل الثاني منهما حرف الجر
فهو من باب امر وهذا الضابط لشموله لا محالة وهو اولى من ان يدعي انه منصوب
من باب قول الشاعر
تمرون الديار ولم تعوجوا ¤ كلامكم علي اذا حرام
على اسقاط الخافض لان هذا الحفظ لا يقاس عليه وارتكابه تخلص من مشكلات
كثيرة ودعواه اقل ضررا من دعوى الجر بعامل ويكون بذهب في موضع نصب على
الحال من النكرة لتقدمه عليها لانه لو تأخر كان صفة لها فلما تقدم بمعنى من البيانية
والتقدير وما ضبب بضبة من ذهب او فضة كبيرة لزينة حرم ويمكن ان يدعي انه
من باب اعطى وليس بظاهر لان سقوط الحرف فيه ظاهر وليس فيه معطي
ولا معطى له وما مبتدا وهي موصولة صلتها جملة ضبب وفي ضبب ضمير نائب
فاعل وهو العائد وهو المفعول الاول ان جعلناه من باب امر او اعطى وجملة
حرم خبره فان قلت لا يصح ان يكون حرم خبرا عنها لان ما واقعة على المضبب
والمضبب جماد لا يوصف بحرام ولا بحلال قلت هو على حذف مضاف اي
واستعمال ما ضبب حرام على المكلف وكذلك يقدر في كل موضع قال الفقهاء
ان الجمادات كالخمر لا يوصف بحرام ولا حلال وانما يوصف بهما فعل المكلف
فاذا قالوا الخمر حرام انما يريدون استعمالها وحذفوه اختصارا للتعلم والله اعلم
فائدة من ابحاث شيخنا العلامة الكافيجي نفعنا الله به
قال في قول النحاة كان زيد قائما ابحاث الاول انهم يقولون انه موضوع
لتقرير الفاعل على صفة فكيف يتصور له الوضع مع انه لا يدل الا على الكون
المخصوص نسبة وربما فيكون مجازا ان وجد العلاقة والقرينة مع انهم
لا يقولون عن آخرهم بذلك والجواب ان اللام في قولهم لتقرير الفاعل لام الغرض
والتعليل لا لام التعدية فلا يكون التقرير موضوعا له الثاني ان الغرض
منه بيان اتصاف الشيء بصفته فاين سبب التقرير فكيف يفيد التقرير
والجواب انهم اذا قصدوا تمكن الشيء في صفة وبيانه فيها وضعوا له صيغا
مخصوصة مثل قولهم كان زيد في القيام او استغرقه الى غير ذلك او يأتون
بالفاظ تدل على ذلك بمعونة المقام وبالذوق السليم والطبع المستقيم مثل قولهم

زيد على القيام قال الله تعالى اولئك على هدى من ربهم فلما دل كان على كون
زيدا قائما يفهم منه ان الغرض منه ثبات زيد في صفة القيام فكيف لا
واشتى ابلغ في ذلك من طريق الايتلاف والاتحاد ونظيره ان الاتحاد اقوى دلالة
على الاختصاص من دلالة طرق الاختصاص عليه اذ يتحقق هذا الطريق بحيث يخبر بانه لا يفيد
عرض التقدير قلت لا شك ان الصفة يتصور حصولها وتقررها في الموصوف
فما هو المعقول والمنقول فلا يتصور حصول الموصوف في الصفة فضلا عن التقرر
فيها ولا يلزم الدور فان حصول الصفة بدون تحقق الموصوف فلا يتصور ضرورة
الجواب بعد التسليم انه لا يفيد الغرض الذي هو بيان تمكن الفاعل في صفة لان تمكن
الصفة فيه فبينهما بون بعيد وبعد التسليم انه من باب تحلي الظرف وهو
خارج عن قانون التوجيه تنبيه انهم اذا ارادوا نسبة الشيء الى صفة يقولون
كان زيد قائما كما يقولون زيد قائم اذا قصدوا نسبة القيام الى زيد ويقولون
قام زيد اذا قصدوا افادة النسبة مثلها **الرابع** ان الحدث مسلوب عن
الافعال الناقصة فلا يتصور الفاعل لها لانه الفعل كما لا يتصور المضاف
بدون المضاف اليه **الجواب** ان المراد من الفاعل في قولهم اسند الفاعل على صفة
ان كان الحلوية ورفعه يسمى فاعلا على سبيل المجاز وان كان موصوفا بالقيام
فيكون له جهتان وكذلك يسمى اسم كان ايضا **الخامس** انه يدل على الكون
المخصوص نسبة ولهذا كما يدل ضرب في قولك ضرب زيد قائما على الضرب
المخصوص فلا فرق بينهما فما معنى قولهم الحدث مسلوب عن الافعال الناقصة **الجواب**
ان الظاهر هو ما قلتم لكن التحقيق ان المقصود منه كما عرفته هو الدلالة
على تمكن المحروف في صفته فيكون هو الحمل ونصب الذهن ويطرح نظر العقل
لا غير واما الدلالة على الكون المخصوص فهو وسيلة الى ذلك المقصود وحالته عنده
كالمرآة بالنسبة الى المعروف المرئي فيكون ساقطا عن درجة الاعتبار فكان المراد
من مسلوبية الحدث عدم اعتبار الحدث قصدا فاذا لم يكن مقصودا فلا يسمى الحدث
فيه معنى انهم لا يطلقون المعنى على شيء الا اذا كان مقصودا واما اذا فهم الشيء
على سبيل التبعية فيكون بمعنى الغرض بالذات وقولهم الاطلاق ينصرف الى الكمال
من قبيل المثل السائر ويستخرج مما مر انهم يقولون انه مسلوب الحدث عنه والقول
بانه دال على الحدث **السادس** ان المقصود هو بيان متعلق الكون فما السر في تعلق
التصديق بالكون لا بمتعلقه الجواب ان الكون لما ذكر ولا يتوجه اليه فلا
حاجة الى تعلقه بمتعلقه **تنبيه** ان المقصود قبل دخول كان متوجه الى متعلق

الكون اصالة وكذا الحال في متعلقات افعال القلوب وانت خبير بانه
لا استبعاد في كون الاثر جهة قصد وغير جهة قصد باختلاف الاعتبار
السابع انه يدل على الكون المخصوص لسائر الافعال كما السر في سلب
الحدث منه دون غيره **الجواب** ان سائر الافعال لمعنى يحصل في نفسه
دون الافعال الناقصة فان قلت فما السر في عدم تحصل معنى كان مع انه دال
عليه **قلت** ان الغرض المذكور جعله من قبيل الالفاظ الدالة على اضافة المخصوص
وانت خبير بان كون اللفظ موضوعا لمعنى لا يقتضي بان يكون حاصلا منه بنفسه
كالحروف فان قلت يحصل معنى سائر الافعال في المعاني الافرادية لكن
لا فرق بينه وبين الافعال الناقصة في المعاني التركيبية وكلامنا فيها **قلت**
الحق ما ذكرته لكن لما كان معاني سائر الافعال معتدا بها في حالة الافراد دون
معنى الفعل الناقص وكانت معتدا بها في حالة التركيب بخلاف معاني الافعال
الناقصة كما اومأنا اليه قالوا بسلب الحدث فيها دون غيرها **الثامن** ان
المراد من الكون المخصوص في كان زيد قائما ما هو الا وجود زيد وهو غير مراد
وكذا تحقق نسبة القيام اليه **الجواب** ان الحصر ممنوع بانه عبارة عن تعلق
زيد بالقيام وانت خبير بان التعلق لا ينحصر في المسند كما بيناه فان قلت
الاسم يوجب وجوب النسبة في الخارج فانه يدل على الزمان الماضي **قلت**
ان الزمان الماضي متعلق النسبة وهو موجود فيه لا النسبة فانه ظرف
لغيره لا لوجودها **التاسع** ان كان لما دل على ظرف القيام كان ينبغي ان يتأخر
عن القيام فلاي شيء صدروا بكان **قلت** ان الغرض الاصلي في استعمال كان
لبيان الاتيان تمكن الفاعل في صفته وان كان له دلالة على الظرفية ضمنا
فقدم لاعتبار الباعث القوي فان قلت لا شك ان القيام قيد داخل في الكون
المخصوص فما معنى قولهم كان قيد القيام باعتبار دلالته على الزمان الماضي فما
التوفيق بين المعقول والمنقول **قلت** اولا الاصل في مباحث الالفاظ هو النقل
لا العقل وثانيا ان كون كان قيدا للقيام باعتبار التحقق والمآل وكون القيام
قيدا لكان باعتبار الظاهر المتبادر فلا منافاة بينهما فان قلت اذا كان
القيام قيدا لكان فينبغي ان يقيد بدون ذلك القيد لان القيد لترتيب الفائدة
لا لتحصيلها **قلت** انه قيد لازم من حيث ان وضع كان لافادة تعلق
الموصوف بالصفة فلا بد منه لفظا او تقديرا كما في افعال القلوب **العاشر**
ان كان اذا كان بمعنى وجد تكون من الفعل التام واذا كان دالا على كون زيد قائما

ظرف

يكون من الانفعال الناقصة فمعنى الوجود حاصل فيهما فما السر في جعل احدهما
تاما دون الاخر والجواب ان التامل الصادق في معناهما يطلع على الفرق بينهما
فان الاول يدل على نسبة الوجود الى زيد فقط فقد تجربه والثاني يدل على
تعلق زيد بالقيام فلا بتم بزيد وحده فيكون ناقصا واما الفرق بين الوجودين
فمعلوم لا يشتبه **الحادي عشر** ان القوم اختلفوا في انه فعل او حرف فهل يرجع الى
النزاع الاصلي او يمكن الترجيح بالحمل على الصواب الجواب ان النزاع المتبادل
من كلامهم يرجع الى المعنى ويكون المختار هو الحرف اي اعتبر الغصين الاصلي
في دلالة الفعل على معناه والا فهو الفعل بلا اشتبهة **قال شيخنا فتح الله به**
هذا ما سنح لي في هذا المقام والله اعلم بالصواب

فائدة من مولدات شيخنا العلامة الكافيجي ابقاه الله تعالى

قال اما بعد فان في مثل زيد قائم ابحاثا الاول ان سبب اجزاء
القضية اللغوية خبران **الثاني** ان سببها الوضع والعلم به **الثالث**
ان اجزاء العقلية خبران اخران ولهما اسباب ايضا **الرابع** ان الحس ايضا في
في النسبة واحوالها لعجزها لعدم الحادة بذلك **الخامس** ان العقل
يتصرف في ذلك لقدرته عليه فلذلك كان الخارج بسيطا وجاز ان يكون الذهني
مركبا **السادس** ان اعتبار المركب مطابق للبسيط الخارجي **السابع** ان سبب
الكليات تمكن العقل من ذلك **الثامن** ان سبب التشبيه كونه غير منفصل في
الخارج في الوجود ايضا فيكون السبب من باب الاجماع والافتراق وسواء
كان جزئيا او اعتباريا **التاسع** ان وقوع النسبة الذهنية غير معقول له
وان كانت كناية **العاشر** ان مطابقتها للنسبة مناط الصدق والكذب فانه الحس
معلوم وليس فيه نابع وانه يوهم المسوية **الحادي عشر** ان ابقاءها سواء
كان نحالا او كليا عند الاشعري بناءا على مثله خلق الاعمال **الثاني عشر**
انه علم عند الفلاسفة دنقا عند الحكم **الثالث عشر** ان مذهبهم حق وان
مذهبه باطل **الرابع عشر** انه نزاع لفظي **الخامس عشر** ان تصديقا فطيا
على المذهبين ايضا **السادس عشر** انه تقتضي نسخة ادراكاتها **السابع**
انه لا بد من اعتبار الشرط في صدق كل قضية **الثامن عشر** ان الجزء الرابع
صار محل الحكم فما السر فيه ولم ينعقد ذلك فيما عداه **التاسع عشر**
ان مطابقة النسبة للنسبة لا حاصل لها اللهم الا ان يقال انها تحصل المقصود
اللفظي د اجيب بان المطابقة انما هي باعتبار العقل الا بحسب الخارج نفسه

الحس وان ادرك الجزئيات لكن انما هو من عند الله تعالى عند الحس
خلافا للحكماء فانهم قالوا يدرك الكلي بالذات والجزئي بالالة **الحادي**
والعشرون ان مثل الحمل يتحد مع الموضوع واما المجموع فهو يحتاج في تحققه
الى مثل ذلك فتحتاج الى تامل **الثاني والعشرون** القضية لتشرطها تحقق في الخارج
الثالث والعشرون انها معدومة **الرابع والعشرون** ان الاعتبار يوجود
الموضوع وتحقق حيث الحمل **الخامس والعشرون** فيه وغيرها الحاق كسرة
محمله يحسبه للعقل ولذلك كثرت المسائل في الحلول والاتحاد **السادس**
والعشرون ان مطابقة القضية الخارجية عبارة عن كون المنسوب محتاجا
الى غيره في التحقيق **السابع والعشرون** ان نسبتهما اتفاقا بالاعتبار وانهما متحدان
في نفس الامر عن ذلك الاختلاف **الثامن والعشرون** انها تحتاج صرفة لا كون
لا اجماع ولا افتراق بحسب نفس الامر **التاسع والعشرون** انها من
قبيل اشياء الحمالية بالامور الحقيقية ولهذا الاختص امور متعددة
ذواتا في نفس الامر **الثلاثون** انها ماخوذة من الامور الخارجية الغير
القائمة بنفسها بل بغيرها **الحادي والثلاثون** انها تفيد امورا صادقة
وان كانت مما نشهد على ما ترى **الثاني والثلاثون** ان العقل يستعمل
ارتباط الحمل بالموضوع صادقا بلا نسبة بينهما وانما احتاج اليها ساقطة
العادة الخارجية **الثالث والثلاثون** انها باعتبارات وادوات يستخرج
العقل بها على تحصيل المقاصد **الرابع والثلاثون** ان سبب عدم تحقق
النسبة عدم تحققها الا في خلاف الكليات وهذا لا ينتهي الى موجود والكلي
ينتهي اليه **الخامس والثلاثون** ان سبب التسلسل فيه تجدد اعتبار العقل
ولهذا لا يتصور في تحقق الوجود **السادس والثلاثون** انها البسيط ماخوذة
من امر محقق بخلاف الكلي **السابع والثلاثون** ان مطابقة الذهني كون
الخارج عادة دون الذهني وبسبب العادة كون الخروج محققا بخلاف
الذهني فانه خيال كالصور المنطبعة في المراة **الثامن والثلاثون**
ان جميع القضايا اعتبارية وكذا احكامها **التاسع والثلاثون** ان من
القضية الذهنية ممكن لها رغبة وجود الموضوع **الاربعون** ان
وقوع النسبة تخترع العقل ولهذا صار محل الغافلين وكذا لو كان موضع الايقاع
ولكن حد من اذاه **الحادي والاربعون** ان نظر العقل مقصور عليه وهذا
لا ينتقل الى ما عداها كما انتقل في تصور المحكوم فيه الى المحكوم به الثاني وما لا يحوله

ان سبب انحصار نظره عليها كون المطلوب محبوبا له اعلى المطالب
ولاغتنام به حذرا على فوات لذة لحبيبه الثالث والاربعون ان سببه
الاختراع قصد نيل المطالب متدركه وسبب الادراك اما ذاته واما شي اخر
سوا كان شرطا او سببا وقد يرتبط المجهول بالموضوع بدون الاختراع حين لحكم
يكون المجهول مخترعا قبله واما سبب اختراع النسبة قصد التعاون ايقاعا
كالشاهد في الاعيان الرابع والاربعون ان متعلق الحلول في القضية هو المتحقق
سوا كان ايجابا او سلبيا الخامس والاربعون ان الباعث على الاختراع قصد
تودد المدرك سوا كان مرتبطا اولا وقصد ارجاعه اياه الى المخترع عنه حتى
يتحقق هناك مخترع مطلوب ركون الخارج مطلوبه ويذكر وتوقفه به
السادس والاربعون ان الاختراع منحصر في العقل لا يتعدى الى الحس كل ذلك
بفضل الله تعالى وكرمه وسببه عدم انحصار سبب ادراكه في شي بخلاف
الحس السابع والاربعون ان الكلي المخترع سبب كليته كون وضع مفهومه
على الابهام بلا تخصيص مانع من الاحتمال بخلاف الجزئيات الثامن والاربعون
ان حاصل الحكم هو الاعلام بالاتحاد في الحمل الايجابي بتعدده في السلبي
واما التغاير الذي هو المشترك فان قلت فكيف يتحقق هذا وانه حكم
متناقض من حاكم واحد في وقت واحد قلت لا استبعاد لاختلاف
الجهة والاعتبار والشرط التاسع والاربعون السلب في السالبة عدم
الوقوع كالانتزاع على ما يتبادر الخمسون ان سبب الحمل السلبي اما
البعيد فامتياز الذوات واما السبب القريب فقصد الاعلام بذلك
الامتناع ومنشا الامتياز على قياس ما عرف في الايجاب الحادي والخمسون
ان جميع القضايا في جميع الاشيا تنحصر في الايجاب والسلب ان كان طرف
الحمل صحيحة الثاني والخمسون ان القضية ليست تحت مقوله
وان كان لها اصل في الجملة الثالث والخمسون غالب احوال العقل الميل
الى الارتباط وسببه قصد الاطلاع على المطالب التي لا تحصل اشيا لها غالبا
الا في ذلك الارتباط الرابع والخمسون ان العقل متحد في كل الاحوال
يدرك مطلوب او يدرك ما يؤدي اليه وانه ذلك سبب الحركة الموجبة
للحياة كل ذلك بتقدير العزيز الحليم الخامس والخمسون ان ذلك كله
يحصل الاستعمال لتعاطيه بحدوثه وامكانه وتحصيل القرب من البارى سوا
قصد ذلك اولا السادس والخمسون ان السبب ايضا المطالب وان كانت

اعتبارية لا تحقق لها وسببه عدم المضرة لعدم التدافع والتمانع عند السابع
والخمسون ان سبب التفات الحس الى المشاهدة دون غيره تعلق كماله بها دون
غيره على سبيل العادة الثامن والخمسون ان سبب التفات العقل الى تركيب
والى كلي ومعقول قصد الافادة وحصول الغاية وتحصيل الفوائد على وجه
كلي والضبط عن الانتشار التاسع والخمسون ان سبب عدم التفاته الى جزئي
هو استغناؤه بادراك القوة الحاسة وبعد الجزئيات على زعمهم والصحيح انه يدركه
لاسيما على اصل الاشعري الستون ان جميع المركبات تتضمن احد امرين اما الاجتماع
واما الافتراق سوا كانت ايجابية او سلبية الحادي والستون ان الصفات السلبية
لكل شي اكثر من الصفات الايجابية الثاني والستون ان سبب ذلك كثرة المخالفة وقلة
الموافقة الثالث والستون سعة الرحمة وان مصلحة العامة متقدمة على مصلحة
الخاصة الرابع والستون ان الفايض من الله تعالى هو الرحمة واما جا النقصان من الرحيم
الخامس والستون ان في ابر القضية اشارة الى المبدا والمعاد وان لا اعتبار لامر
الا لما هو الواجب الوجود الباقي السادس والستون ان علم الانسان اعتباري في حصول
ونزول واصحابا وان له دخل في مصلحة الوجود الحادث وان مقامه العجز وان التسليم
والقدرة والحكم كلها لله الا الى الله تصير الامور السابع والستون ان مطابقة
النسبة ووقوعها وكيفية الوقوع كلها اعتبارات التقريب واما المعلوم كذلك
الحكم لتصور حقيقة وكذا كل شي لا يعلمه الا الله تعالى وعنده مفاتح
لا يعلمها الا هو واما حال المخلوق كالرخصة تيسيرا على قدر لانه لا عبرة الثامن
والستون ان حقيقة الامر في حقيقة الامر هو الاعتماد على صاحب الشرع اعتبر
هو كالما وغيره كالسراب بل التفاوت اكثر من ذلك التاسع والستون
ان طريق العقل الى الجزئي الكليات السبعون ان السبب في ذلك قصد حصول
علوم على اليسر وحسن سوا كانت متعلقة بالمشاهد او بالغائب الحادي والسبعون
ان العقل الى الكليات طلاعها الثاني والسبعون ان سببه الملائمة لكون كل
واحد منهما موافقا للاخر في التجرد الثالث والسبعون ان سبب عموم الكليات
تجرده عما يقيد له التعين بحسب ذاته واما حصول التعين لها بحسب العارض
فلا ينافي تجردها في حد ذاتها الرابع والسبعون ان سبب عدم عموم الجزئي
حصول التعين له في حد ذاته الخامس والسبعون ان سبب هروب العقل الى
الكليات طلب السهولة فان الكلي بمنزلة البسيط في المركب بخلاف الجزئي
السادس والسبعون ان السبب في ذلك طلب المرام المناسب للمبدا السابع

والتسعون ان سبب منع التعين الشركة التدافع بينهما بحكم العقل
بحسب الجزا وبالبديهة الثامن والسبعون ان سبب توهم علو الكلي وسفل
الجزئي اما الوهم القياسي ابدا واما قصد التقريب انها التاسع والسبعون
ان الكلي المحمول ايضا ليس له وجود اصلا وانما الوجود لهذا الكلية والحمل في بعض
الصور الثمانون انه لا يحصل من حمل الكلي على الموضوع تحقق عنه في نفس الامر
وانما يحصل للوهم بالاستبداد او مقصود لاجل الايضاح والتقريب الحادي والثمانون
ان وصف الموضوع عند حمله كوصف الكلي والحمل الثاني والثمانون ان الروابط
ليس لها دخل في المحمول وسبب ذلك المتانسبت والمحمول منسوب الثالث والثمانون
ان ذلك بحسب التباين في نفس الامر بينهما الخامس والثمانون ان سبب ذلك
التخيل اوقع التحاول السادس والثمانون ان الحصر قصد الالفة بين مدركه
ومدرك الحس فيكون في ذلك بسبب لود وزفع الوحشة فيكون كالمولد فيكون الحس كالسبب
السابع والثمانون ان في ذلك اشارة الى روحانية العقل والى رضيه الجزئي والى
الرمان والسعطون الى ان في كل شي تصور الروحانية وعدمها وتصور النسبة الاستقلال
فسبحان من اعلى شانه واعجز مخلوقه وربط كل ممكن بحبل العجز والحيرة الثامن والثمانون
ان الخارج كله متباين وان المعقول الكلي لا يخلو عن تناسب في بعض الصور
وعدم التناسب في البعض الاخر اغا هو بالاضافة الى امر خارج التاسع
والثمانون ان سبب ذلك تحقق التدافع بحسب الخارج التسعون ان
سببه ذلك من الكلي عدم المنافاة بسبب عدم اتصاف ما لكون الحادث
الحادي والتسعون ان جميع اعتبار العقل في حق الكلي والمحمول لا تحقق به اصلا
في نفس الامر واما التحقق الوهمي فانما نشا من قياس المعقول على المحسوس لاجل
تصور التحقق له لاجل التقريب على ما مر فعلم من هذا ان الكلي من حيث هو كلي
ليس بمحل الحدوث والقدم والوجود والعدم الى غير ذلك من الاعتبارات
وان الموجودات الحادثة مجازات واعتبارات تعرض على الممكنات تارة
واخرى لا تعرض عليها لامر من الامور الثاني والتسعون ان الكلي مثال
الاخرة ومثال اللوح وان الجزئي مثل عذاب النار وعلى الحجاب ومثال
الجهد والنسيان الى غير ذلك من الاعتبارات الثالث والتسعون ان فيها لما
مثال الروح والبدن الرابع والتسعون ان فيها لها مثال القهر واللطف
وفيها لها مثال كمال القدرة على كل شي في كل شي الخامس والتسعون ان فيها لها مثال
نظم اثار الوصف السادس والتسعون ان الوجود الحادث مثال الذات القديم

والدليل على ذلك اتصافه بالحادث دون القديم السابع والتسعون ان كل
ذلك دليل العجز في المخلوق ودليل القدرة في الخالق الثامن والتسعون
ان كل ذلك اسرار لا يطلع عليها الا الله تعالى وانما ترى ما نرى من جهة عجز الحادث
التاسع والتسعون ان كل ذلك انا ذكرنا علمها الا الله تعالى وانما نرى ما
ضره الانسان ودعوى الحلم منه اما عناد واما خلل واما تجاسر على مولاه لا ينبغي
ان يتجاسر عليه واما جنون ويرى عقله عقل الحيرة فسبحان الذي بيده ملكوت
كل شي واليه ترجعون المائة ان الانسان متلون ومتحير ان كان له عقل وكل
ذلك لعدم الوثوق والموثوق وتوقفا للنسبة الى المبدا الحادي والمائة علم من هذا
انه واحد في صفة الالوهية لا شريك له فيها امنت بانه لا اله الا الله وحده لا شريك له
وان محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى سائر الانبياء وعلى اله واصحابه اجمعين
الثاني والمائة ان الانتزاع من الحرمات اعتباري لا تحقق له في نفس الامر الثالث
والمائة ان انواع الحمل الكلي من الجزئي الغير المحسوس باعتبار المقابلة او باعتبار
من عنده الرابع والمائة ان مطابقته كل جزئي وكذا تصرف العقل وتطبيقه اعتبار
محض ايضا الخامس والمائة ان سبب الوقوع باوضح ما ذكر كون النسبة مقصودا
لا ارتباط بما هو مقصود اصلي على سبيل الحكاية السادس والمائة ان سبب كون
الوقوع محل الحكم دون غيره من المدركات قيام الشاهد قصدا بحسب الخارج بخلاف
غيره السابع والمائة ان سببه الوقوف عنده دون غيره لا سيما زعمه عنده
وحصول الجملة التركيبية بخلاف غيره ولهذا الاستقرا اذا انعدم فوائد تركيبية
مرتبة حتى ينتهي الى اخرها الثامن والمائة ان العقل لا ينتهي مطالبته دون لغاء
ربه التاسع والمائة انها معقولة من المقالات العشر العاشر والمائة الغفا
سل عنها قيد الوقوع او عدمه من جملة اعتبار النسبة الحادي عشر والمائة
ان النسبة زيد على جانب نسبتها النسبة وكيفيتها لكن عرى عن ذلك في التحاقل
الثاني عشر والمائة انها من النوع المتكرر على قياس الوجوب بالامكان ولا يلزم
التسلسل الثالث عشر والمائة على تقدير تحققها في الخارج انها بسيطة كالجزئيات
الحقيقية والاشخاص وانما سوغها الحمل امر كلها تساهلا لا مرادها بحصر الى فرد
واحد لا غير بناء على ان كل موجود خارج جزئي حقيقي وكل ما سوغها الحمل كلها
كذلك فعلم من هذا ان استعاص بحث التجرد عن الواجب انما نشا من تركيب الذهني
يستلزم التركيب الخارجي وليس كذلك لا تلازم بينهما اصلا انتهى ما استخرجه
نظر شيخنا ايده الله تعالى ولطف به امين والحمد لله رب العالمين

الكلام على مسألة ضربي زيداً قائماً لجامع الكتاب
شيخنا الإمام الحافظ المجتهد جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن السيوطي
الشافعي رحمه الله . بسم الله الرحمن الرحيم . أما بعد حمد الله تعالى
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه فهذه كراسة نكتت فيها على مسألة
ضربي زيداً قائماً وذكرت فيها خلاف العلماء وأدلتهم فأقول اختلف الناس في إعراب
هذا المثال فقال بعضهم ضربي مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيداً أي ما
أو ثبت ضربي زيداً قائماً وقد رد عليه بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه لأنه كما يجوز
تقدير ثبت يجوز تقدير قل وعدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره
وقال آخرون وهو الصحيح هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيداً
مفعول به وقائماً حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى تقدير خبر أو لا
فقال بعضهم ليس له خبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في قولهم
أقائم الزيدان ورد بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله
كما يصح ذلك في أقائم الزيدان وحيث لم يصح أن يقال ضربي ويقتصر بطل
ما ذكروه وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال تغني
عن الخبر لإسناده مسده ثم اختلفوا فقال الكسائي وهشام إن الحال إذا
وقعت خبر المصدر كان فيها ذكران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال
والآخر من المصدر وإنما احتاجوا إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود
على ذي الحال وهي خبر والخبر عندهم لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ
لأن المبتدأ عندهم إنما يرتفع بما عاد عليه في أحد قولي الكوفيين وضربي
هنا مبتدأ مرفوع فلا بد له من رافع فاحتاجوا إلى القول بتحمل قائم ضميره
ليرفعه حتى إنهما قالا لا يجوز أن يؤكد الضميرين اللذين في قائماً فتقول ضربي
زيداً قائماً نفسه نفسك وقيامك مسرعاً نفسك نفسه نفسه فتكرر النفس
ثلاث مرات وقال الفراء الحال إذا وقعت خبر المصدر فلا ضمير فيها من
المصدر لجريها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه ولخلوها من ضمير
المصدر للزوم وجهها مذهب الشرط والشرط بعد المصدر لا يحتمل ضمير المصدر
إذا قيل ركوبك إن بادرت وقيامك إن أسرعت وضربي زيداً إن قام
فكما أن الشرط لا ضمير فيه يعود إلى المصدر فكذلك الحال وجاز نصب
قائماً ومسرعاً وما أشبههما على الحال عند الكسائي وهشام والفراء
وإن كان خبراً لما لم يكن عين المبتدأ ألا ترى أن المسرع هو المخاطب لا القيام

والقائم هو زيد لا الضرب فلما كان خلاف المبتدأ انتصب على الخلاف
لأنه عندهم موجب النصب وقال ابن كيسان إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها
بالظرف ورد قول الكسائي وهشام بأن الواحد العامل لا يعمل في معمولين
ظاهرين ليس أحدهما تابعاً للآخر رفعاً فكذلك لا يعمل في مضمرين وإذا انتفى ذلك
انتفى كون الحال خبراً ومما يبطل أيضاً كون الحال رافعة ضميرين أنا لو ثنينا
فقلنا ضربي أخويك قائمين لم يمكن أن يكون في قائمين ضميران لأنه لو كان أحدهما
مثنى من حيث عوده على مثنى والآخر مفرد لعوده على مفرد وتثنية اسم الفاعل
وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً
مثنى في حال واحد وهو باطل وأما قول الفراء الحال لو تحمل ضمير المبتدأ للزوم مذهبها
مذهب الشرط فالجواب عنه أن الشرط بمفرده من غير جواب لا يصلح للخبرية لأنه لا يفيد
وإذا كان كذلك تعين أن جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محذوفاً مع الجواب
وأما تشبيه ابن كيسان الحال بالظرف فكأنه قال ضربي زيداً في قيام حال فليس بشيء
لأنه لو جاز ذلك لهذا التقدير لجاز مع الجثة أن تقول زيد قائماً لأنه بمعنى زيد في
حال قيام وحيث لم يجز ذلك دل على فساد ما ذكروه وأما قولهم إنه منصوب على
الخلاف ففاسد أيضاً لأن الخلاف لو كان عاملاً لعمل حيث وجد ونحن نرى
العرب تقول ليس زيد قائماً لكن قاعد برفع قاعد على الجواز وما زيد قائماً لكن
قاعد برفعه على الوجوب مع كونه مخالفاً لما قبله فبان فساد ما ذكروه وقال
جماعة يقدر الخبر ثم اختلفوا في كيفية تقديره لخبر قائم وهكذا يحكي محمد بن
السيد البطليوسي وابن عمرون عن الكوفيين أنهم قالوا تقديره يحدث قائم والتقدير
ضربي زيداً قائماً ثابت أو موجود ورد بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه فإنه
كما يقدر ثابت يجوز أن يقدر أيضاً منفي أو معدوم ولأنه إذ ذاك يكون حرف الجر
جائز الإظهار لأن قائماً حينئذ يكون حالاً من زيد والعامل فيه المصدر فلا يكون
الحال سادة مسد الخبر فلا يلزم حذفه وإنما يلزم حرف الجر في مثل هذا إذا سدت
الحال مسده لأن الحال إذ ذاك عوض من الخبر ولم يكن الحرف يجمع بينهما ولا يحذف
خبر هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال المناسبة التي بين الحال والخبر أن أصل
الخبر التنكير كالحال وأن الحال هي صاحبها كما أن الخبر المفرد هو المبتدأ والحال
فضلة كما أن الخبر كذلك يفهم من عدم اجتماعهما قصد العوضية ولا يتصور العوضية
إلا على قول من قدر الخبر قبل الحال وذهب البصريون والأخفش وهو الصحيح
إلى تقديره قبل قائم ثم اختلفوا في كيفيته فقال الأخفش تقديره ضربي زيداً

أضربه قائما وهذا لا يصح إما أن يجعل المصدر المنادر هو ضربه مضافا إلى المفعول
وفاعله ضمير المتكلم محذوف فيصير كأنه قال ضربي زيدا ضربته قائما وإما أن
يجعل من معنى الخبر عن المفهوم من المبتدأ فلا يصح وإما أن يفهم منه أن ضربته
المطلق مثل ضربته قائما وهو غير المعنى المفهوم من جعل المصدر مضافا إلى فاعله
ما المفهوم منه غير المطلوب من الكتاب كائن **وقال** البصريون وهو الصحيح
تقديره إذ كان قائما إن أردت الماضي أو إذا كان قائما إن أردت المستقبل لأن معنى
ضربي زيدا قائما ما ضربت زيدا إلا قائما وهذا لا يستقيم إلا على مذهب البصريين
لأن العامل يتقيد بمعموله وإذا جعل الحال من تمام المبتدأ وإذا جعل الحال من
تمام المبتدأ لا يكون الإخبار بأن ضربي مقيد بالقيام وهذا لا ينفي أن يقع الضرب
في غير حال القيام وإذا جعل الحال من جملة الخبر يكون ضربي زيدا هذا الذي لم تقيد
بحاله كان إذا كان قائما فلو قدر وقوع ضربي في غير حال القيام كان مناقضا
للإخبار ومن الحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان ويختلف شيء منه عنه ذلك
الزمان إذا أريد به الحقيقة **وإذ قد علمت** أقوال العلماء وأدلتهم وردها والصحيح
من ذلك وحجته فلنختم الكتاب بفوائد لا بد منا لتعرضها **الأولى** إنما قدر
الخبر ظرفا دون غيره لأن تقدير نحو وقع جاز ونوسع والظروف أحمل لذلك
من غيرها **الثانية** إنما قدر الظرف الزمان دون المكان لأن الحال عوض منه
وهي كظرف الزمان أنسب بها من الظرف المكاني لأنها توقيت الفعل من جهة المعنى
كما أن الزمان توقيت الفعل وكان المبتدأ هنا حدث وظرف الزمان يختص
بالإخبار به عن الحدث دون الجثة فهو أخص من ظرف الزمان **الثالثة**
إنما قدرت إذ وإذا دون غيرهما لاستغراق إذ الماضي وإذا المستقبل قاله
ابن عمرون **الرابعة** إنما قدر بعد الظرف فعل هو كان التامة ولم يقدر
نصب قائم على الخبر لكان لأن الظرف لا بد له من فعل والحال لا بد لها أيضا من
فاعل والأصل في العمل الفعل وقدرت كان التامة لأنها تدل على الحدث المطلق الذي
يدل الكلام عليه ولم يقدر قائم الخبرية للزومه التنكير وأجاز الفراء
نصبه على خبر كان ورد بدخول الواو عليه ولا يلتفت إلى قول من أجاز دخول
الواو على خبر كان إذا كان الخبر جملة والضمير في كان فاعلها وهو يعود إلى ما ذكر
الزمخشري أنه يجوز أن يعود إلى فاعل المصدر وهو إلى ما اجرا الكتاب

تحفة النجباء في قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا

لمؤلف الكتاب شيخنا الإمام الحافظ المجتهد جلال الدين أبي الفضل
عبد الرحمن بن الإمام العلامة كمال الدين السيوطي الشافعي رحمهما الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا
فيه عشرة أسئلة **الأول** ما وجه انتصاب بسرا ورطبا **الجواب**
أنه على الحال في أصح القولين وعليه سيبويه لأن المعنى عليه فإن الخبر إنما يفضل
على نفسه باعتبار حالين لو لا ذلك لما صح تفضيل الشيء على نفسه والتفضيل
إنما هو باعتبار الحالين فيه فكان انتصابهما على الحال لوجود شرط الحال
خلافا لمن زعم أنه خبر كان فإن قلت جعل تمييزا **قلت** يأبى ذلك أنه ليس
من قسم التمييز لأنه ليس من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من التمييز
المنتصب عن تمام الجملة فلا يصح أن يكون تمييزا **السؤال الثاني** إذا كانا
حالين فما صاحب الحال **الجواب** أنه الاسم المضمر في أطيب الذي هو راجع إلى
المبتدأ من خبره فبسرا حال من المضمر ورطبا حال من المضمر المجرور بمن وهو
الرفع المستتر في أطيب من جهة المعنى ولهذا تنزل منزلة الحقيقي وذهب
الفارسي إلى أن صاحب الحالين الضمير المستكن في كان المقدرة التامة وأصل
المسألة هذا إذا كان أي وجد بسرا أطيب منه إذا كان أي وجد رطبا وهذان
القولان مبنيان على المسألة الثالثة **السؤال الثالث** ما العامل في
الحالين الجواب فيه أربعة أقوال أحدها أنه ما في أطيب من معنى الفعل **الثاني**
أنه كان التامة المقدرة وعليه الفارسي **الثالث** أنه ما في اسم الإشارة
من معنى الفعل أي أشير **الرابع** أنه ما في حرف التنبيه من معنى الفعل ورجح الأول
بأمور **منها** أنهم يتفقون على جواز زيد قائما أحسن منه راكبا وتمره عجبي بسرا
أطيب منها رطبا والمعنى في هذا أكله وفي الأول سواء وهو تفضيل الشيء على نفسه
باعتبار حالين فامتنع اسم الإشارة وحرف التنبيه ودار الأمر بين القولين
الباقيين والقول بإضمار كان ضعيف فإنها لا تضمر إلا حيث كان في الكلام دليل
عليها كجواب خبر أو نحوه لأن الكلام هنالك لا يتم إلا بالإضمار ويبطل
بشيء آخر وهو كثرة الإضمار فإن العامل يضمر له أشياء إذ وإذا والفعل والضمير
وهذا بعيد وقوله ما لا دليل عليه **ومنها** لو كان العامل الإشارة لكانت
الحال آيلة إلى الجوهر وهو باطل فإنه إنما يشير إلى ذات الجوهر وبهذا اتضح
أن الإشارة إليه وإن لم يكن على تلك الحالة كما إذا أشار إلى تمر يابس وقال
هذا البسر الطيب منه رطبا فإنه يصح ولو كان العامل في الحال هو الإشارة

لم يصح ومنها لو كان العامل الاشارة لوجب ان يكون الخبر عن الذات مطلقا
لان تعتقد المشار اليه باعتبار الاشارة اذا كان مبتدأ الا يوجب
تقييد خبره اذا اخبرت عنه ولهذا تقول هذا زيد قائما الى فالاخبار عنه
بالابوة غير مقيد بحال فحكم بل التقييد بالاشارة فقط والاخبار بالابوة فيه
مطلقا عن الذات **ومنها** ان العامل لو لم يكن هو اطيب لم يكن الاطيبية
قيد بالبسرية بل تكون مطلقة وذلك يفسد المعنى لان الغرض تقييد الاطيبية
بالبسرية مفضلة على الرطبية وهذا معنى العامل واذا ثبت ان الاطيبية مقيدة
بالبسرية وجب ان يكون بسرا معمولا لاطيب فان قلت لو كان العامل هو
اطيب لزم منه المحال لانه يستلزم تقييد بحالين مختلفين وهذا ممتنع لان
الفعل الواحد لا يقع في حالين كما لا يقع في ظرفين لا يقال زيد قائم يوم الجمعة
يوم الخميس لا يجوز ان يعمل عامل واحد في حالين ولا ظرفين الا ان يقيد احدهما
ويصح الجمع بينهما نحو زيد مسافر يوم الخميس ضحى وسرت راكبا مسرعا الدخول
الضحى في اليوم والاسراع في السير وتضمنه له ولا يجوز سرت مسرعا مبطئا
لاستحالة الجمع بينهما فكذلك يستحيل ان يعمل في بسرا ورطبا عامل واحد
لانهما غير متداخلين **فالجواب** ان العامل في الحالين متعدد لا متحد
فالعامل في الاول ما في اطيب من معنى الفعل وفي الثاني معنى التمييز والانفصال
منه بزيادة في تلك الصفة وهو الذي تضمنه معنى فضل ولحق به حرف
الجر لانك اذا قلت هذا اطيب من هذا تريد انه طاب وزاد طيبه عليه
وعبر عن هذا طائفة بان قالوا اسم التفضيل في قوة فعلين فهو عامل في بسرا
باعتبار طاب وفي طابا باعتبار زاد حتى لو فككت ذلك لقلت هذا زاد بسرا
في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا وكان المعنى المطلوب مستقيما فقد
السؤال الرابع اذا كان العامل افعل التفضيل لزم تقدم معموله عليه والافعل
على ضعفه والجواب من وجهين احدهما المسلم المنع ودعوى الاتفاق غير صحيح
فان بعض النحاة جوزه كقوله اوما ازورت منهم اطيب **الثاني** اذا سلمنا
انه خاص فذلك لا يتعدى الى الحال والظرف وذلك لان تلك في معنى المضاف
اليه على ما تقرر في بابه فكره تقدمه على ما هو كالمضاف ولا يلزم من ذلك امتناع
تقديم معمول ليس بمثله **وجواب ثالث** وهو انهم اذا فصلوا الشيء على
نفسه باعتبار حالين فلا بد من تقديم احدهما على العامل وان كان مما لا يسوغ
تقديمه لو لم يكن كذلك وكذا اذا فضلوا اداتين باعتبار حالين فلا بد من

تقديم احدهما على العامل وان كان مما لا يسوغ تقديمه وقد قالوا زيد
قائما احسن منه قاعدا فاذا جاز تقديم هذا المعمول على كاف التشبيه التي هي ابعد
في العمل من باب افعل فتقديم معمول افعل اجدر **السؤال الخامس** متى يجوز
ان يعمل العامل في حالين وما ضابطه والجواب قد عرف مما تقدم وهو اذا كانت
احدى الحالين متضمنة للاخرى نحو جاء زيد راكبا مسرعا **السؤال السادس**
هل يجوز التقديم والتاخير في الحالين ام لا والجواب ان الحال الاولى يجوز ذلك
لان العامل فيها لفظي فلك ان تقول بسرا هذا اطيب منه رطبا
وهو الاصل ولا يجوز في الثانية التقديم لان عاملها معنوي والعامل المعنوي
لا يتصور تقديم معموله عليه **السؤال السابع** كيف تصورت الحال في غير
المشتق والجواب انه ليس بشرط الاشتقاق حجة ولا قام عليه دليل وهذا
كان الحذاق من النحاة على انه لا يشترط بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا ولا
اشتراط فيها الا ان يكون دالا على معنى متحول ولهذا سميت حالا لانه **قال**
لو لم يتحول ما سميت حالا وكم من حال لا تقدر الا
وكم من حال وردت جامدة نحو فتمثل لها بشرا سويا هذه ناقة الله لكم اية
مررت بهذا العود ساجا ثم قرات به رمادا وتاويل ذلك بمشتق تعسف ظاهر
السؤال الثامن الى اي شيء وقعت الاشارة بقولهم هذا واجاب ان
المتعلق الاشارة هو الشيء الذي تتعاقب عليه هذه الاحوال وهو ما يخرجه
النخل من احوالها فيكون طلعا ثم بسرا ثم قلابا ثم يصير الى ان يكون رطبا فمتعلق
الاشارة المحل الحامل لهذه الاوصاف فالاشارة الى شيء ثالث غير البسر والرطب
وهو حامل البسرية والرطبية اي الحقيقة الحاملة لهذه الصفات ويدل
على ذلك انك تقول زيد قائما احسن منه قاعدا **وقال** عبد الله بن سلام
لعثمان انا خارجا انفع منك داخلا فلا اشارة ولا مشار اليه هنا وانما هو
اخبار عن الاسم الحامل للصفات التي منها القيام والقعود والدخول والخروج
ولا يصح ان يكون متعلق الاشارة صفة البسرية ولا الجوهر بقيد تلك الصفة
لانك لو اشرت الى البسرة او الجوهر بقيدها لم يصح تفضيله بحال الرطبية
فلم يبق الا ان تكون الاشارة الى الجوهر الذي يتعاقب عليه الاحوال وهو
يبين لك بطلان قول من زعم ان متعلق الاشارة في هذا هو العامل في بسرا
فان العامل اما ما تضمنه اطيب من معنى الفعل واما كان المعدل لا يصح تعلق
الاشارة به **السؤال التاسع** هلا قلتم ان بسرا او رطبا منصوبان على خبر كان

ويخلصنا من هذا كله والجواب ان كان لو اضمرت لاضمرت له اشيا الظرف
الذي هو اذا وفعل كان ومرفوعها وهذا لان نظير الاخبث يدل عليه كالدليل ولهذا
منع سيبويه من اضمار كان وحدها فكيف يجوز اضمار اذ واذا معها وانت
لو قلت ساتيك جاء زيد تريد اذا جاء زيد لم يجز باجماع فيهما اولى لانه لا يدرى
اذ تريد ام اذا وفي ساتيك يحتمل الا احدهما واذا بعد اضمار الحرف وحده في
فاضماره مع كان المقدرة ومن قدره من النحاة فانما اشار الى شرح المعنى لا ضرب
من التعريب فان قيل يدل على اضمار كان ان هذا الكلام لا يذكر الا يستفضل شيء
في زمان من ازمانه على نفسه في زمان اخر ويجوز ان يكون الزمان المفضل فيه ما هذا
وان يكون مستقبلا ولا بد من اضمار ما يدل على المراد منهما فيضمر للماضي اذ وللمستقبل
اذا اذ واذا يطلبان الفعل واعم الافعال واشملها فعل الكون فتعين اضمار
كان لتصحيح الكلام قيل انما يلزم هذا السؤال اذا اضمرنا الظرف واما اذا لم
نضمره لم نحتج الى كان ويكون واما قولكم انه يفضل الشيء على نفسه باعتبار
زمانين وانه لا بد من اذ الزمان فجوابه ان في التصريح بالحالين المفضل احدهما على الاخر
غنية عن ذكر الزمان وتقدير اضماره الا ترى انك اذا قلت هذا في حال بسريته
اطيب منه في حال رطوبته استقام الكلام و[illegible] لا اذ هنا ولا اذا لدلالة الحال
على المقصود المتكلم من التفضيل باعتبار الوقتين السؤال العاشر هل يشترط
اتحاد المفضل والمفضل عليه بالحقيقة والجواب انه وضعها كذلك ولا يجوز
ان يقول هذا البسر اطيب منه عنبا لان وضع هذا الباب ليفضل الشيء على نفسه
باعتبارين في زمانين فان خفت بهذا التركيب في غير الوضع فقلت هذا البسر
اطيب منه عنب فيكون جملتين احداهما هذا بسر والثانية اطيب منه عنب
والمعنى لحقت اطيب منه ولو قلت هذا البسر اطيب منه عنب لا تصح المسئلة
وانكشف نقابها والله اعلم مسئلة سئلت عن اعراب تركيب
وقع في بعض كتب الحنفية وهي يقضي بالشفعة دافعا عند لقا الرفع الى ذي اليد
وان الشارح اعرب دافعا لا من الفاعل وهو الرفع الجواب الوجه
اعرابه حالا من النايب عن الفاعل وهو الشفعة الحق الرفع الذي هو فاعل اسم
الفاعل وهو دافعا والذي ذكره الشارح من كونه حالا لانه انما هو تفسير معنى
لا تفسير اعراب وتفسير المعنى يتسامح فيه من غير مراعاة بالقضية الصناعية
الاعرابية والذي تقتضيه الصناعة قطعا انما هو كونه حالا من الشفعة
وان كان في المعنى هو صفة للرفع فهو حال سببية جارية على غير من هي له كالصفة

المشبهة والخبر السببي فهو كقولك حتى هند ضاربا ابوها عمرا فضاربا حال
من هند لا من ابوها الفاعل به وان كان في المعنى له ونظيره في الصفة مررت
بمراة ضارب ابوها عمرا وفي الخبر هند ضارب ابوها عمرا فضارب صفة لمراة
لا لابيها وخبر عن هند لا عن ابيها وان كان في المعنى انما هو للاب وتفكيك العبارة
يقضي بالشفعة حال كون نفعلا دافعا عند تعدد الدفع الى اخره ولو اعرب حالا من الرفع
لكان جهة التاخر وجميد تصير التركيب تقضي بالشفعة بالرفع الى ذي اليد
دافعا عند لقا وهذا تركيب مفكك غير ملتيم واعجب من ذلك انه نظر الى ان
دافعا حال من الرفع وهو فاعل به وفي ذلك محذوران من جهة العربية احدهما
انه باعتبار كونه حالا مستحقا التاخر عنه وباعتبار كونه عاملا في الرفع حقه
التقديم عليه وهذان امران متناقضان الثاني ان اسم الفاعل هنا وهو دافعا انما
يسوغ عمله الفاعلية والمفعولية كونه حالا لا كما تقرر في العربية انه انما يعمل
في مواضع مخصوصة منها كونه حالا فلا بد ان يكون حالا قبل العمل حتى يصح
عمله فلا يصح ان تجعل الفاعلية في مواضع مخصوصه حالا من الفاعل لانه عمل قبل
وجود الشرط وذلك باطل باجماع والله اعلم بالصواب

كشف اللثمة عن الضمة

لمؤلفه شيخنا الامام جلال السيوطي رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
سئل سائل عن الضمة في ابي جهم بن الحارث بن الصمة هل تقرا اسحها بالكسرة او بالفتحة
وذكر انه قرأه مالك في قروه عليه بالرد وقال انما تقرا بالفتحة لانه غير منصرف
فقال له الا ليقرا باللام توجب جر غير المنصرف بالكسرة فقال له السبب في هذه
انما هي من نفس الكلمة وليست الى المعرفة والجواب انه يقرا بالكسرة لا يجوز
الا ذلك وبيان ذلك بمسائل الاولى قال النحاة يجب جر غير المنصرف بالكسرة
اذا دخلته ال سوا كانت معرفة كقوله تعالى وانتم عاكفون في المساجد او موصوله
كالاعمى والاصم او للمح كالنعمان او زايدة كقول الشاعر رايت الوليد بن اليزيد
مباركا الثانية قال النحاة العلم اما مرتجل واما منقول والمنقول اما من اسم
عين كاسد وثور وذئب ونعمان واما من مصدر كفضل وزيد وسعد واما من صفه
اسم فاعل كحارث وطالب او اسم مفعول كمنصوب ومسعود او صفة مشبهة
كحسن وسعيد او صيغة مبالغة كعباس فان لمح فيه الاصل دخلته ال وان لم
يلمح لم يدخل قال في الالفية وبعض الاعلام عليه دخلا للمح ما كان عنه نقلا
كالفضل والحارث والنعمان فذكر ذا وحذفه سيان الثالثة

النمط الثالث المنقول المنحول فانه في اللغة اسم للاسد وللرجل الشجاع قال قد ر لعله من الاول فهو منقول من اسم عين كاسد وليث وثور وذيب وان قدر نقله من الثاني فهو منقول من صفة مشبهة كالحسن والحسين تعلى كل تقدير اللام فيه للمح اذا اقترنت به جر بالكسرة وجزما من غير مرية **الرابعة**
لا يعرف في الالفاظ مطلقا اسم فيه الف ولام وهي سبح الكلمة اي لفظ الجلالة على ارجح القولين فيه وما عداه فلا يخلو الف فيه من قسم مما قدمناه اما معرفة او للمح او موصولة او زائدة فهي طارية عليه قطعا واوجب جر غير المنصرف جزما

تمت الاشباه والنظاير النحوية بحمد الله وعونه
وصلى الله على سيدنا محمد واله
وصحبه وسلم

٤٤٤٢

قيل ان قتادة دخل الكوفة فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا
بينهم حدثا فقال سلوه عن نملة سليمان عليه السلام اكانت ذكرا ام انثى
فسألوه فافحم فسألوه فقال انثى فقالوا بم ذا عرفت ذلك قال من
كتاب الله وهو قوله قالت نملة حيث ولو كانت ذكرا لقيل قال نملة
لان نملة مثل حمامة وشاة تقع على المذكر والمؤنث واذا اريد تمييز
احدهما عن الاخر الحق بعلامة فيقال في المؤنث قالت نملة وفي المذكر قال
نملة ويقال حمامة ذكر وحمامة انثى هذا مختصر من الكشاف